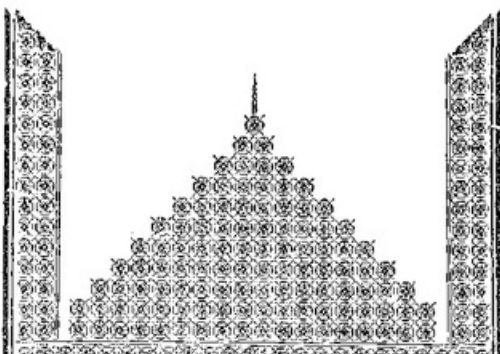


الجزء الثاني من حاشية العالم السلافة الحبر الجبر القهامة
شيخنا الفاضل الشيخ عبد الله التبراي
على شرح العلامة المنطبيب
لابي شجاع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«فصل في الضمان»

«وهو بعد الحروف الثلاثة لان كل منهما يترتب عليه قطع النزاع ولان في كل منهما شغل
 ذمة دين لم تكن مشغولة بقول (قوله وهو في اللغة الالتزام) اي المال والغير بعقد ولا
 قوله وشراعا يقال للالتزام حق الخ) اي يطلق عليه والالتزام اثر العقد وغيره وذكر في
 هذا التصرّف اقسام الضمان الثلاثة فاشترط الضمان المال بالاول والظعن والدين في قوله
 او احضار عين لانه معطوف على حق وقيل كماله بقوله او عين لانه معطوف على عين فاد
 للتوبيخ (قوله ويقال له عقد) اي المقتضى على الاركان الاتية وفي كونه عقداً ما اشبه
 بشبهة الحسرة وهو الايجاب كنهفت أو كنهفت باسم الكل لعدم اشباح الضمان لقبول
 (قوله وغير ذلك) اي كعقل وشقين (قوله واركان: ضمان المال) خرج به كمال الدين فهو
 اربعة الخ فوط المضمون به واما ضمان الدين فتركاه حصة بديل المضمون به بالمضمون
 وهي العين والمضمون عنه هو من تحت يده العين (قوله ومضمون له) هو صاحب الدين
 والمضمون منه المدين اي ضمن عنه ما عليه والمضمون به الذي وقع الضمان به به وهو
 الدين والاولى مدني لان المال مضمون (قوله فبشرط الضمان الخ) معطوف
 على بشرط اي فبشرط كشرطه لان كان فبشرط الخ (قوله فيصير الخ) تنزيه على
 لتطرق وان اراد السكران المتعدي ولو ادعى عدم التعدي صدق لانه الاصل كالأدعي
 الصبا والمضمون والاولى فقه وقت الضمان وامكن الصبا وعده المضمون والسبق وقوله

«فصل في الضمان»

وهو في اللغة الالتزام وشراعا يقال
 للالتزام حق ثابت في ذمة الغير او
 احضار عين مقبولة او عين من
 يتفق حضوره ويقال له عقد
 الذي يحصل بذلك ونسعى الملتزم
 لذلك ضماناً ولو بغيره كماله وشرا
 ذلك كالتبعية في شرح المتابع
 وغيره والاصل فيه قبل الاجماع
 اخبار تفسيره لزم غير ما رواه
 الترمذي ومعه وخبره كم
 باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم
 شهد عن رجل عشرة ثمان وادركا
 ضمان المال خمسة ثمان ومضمون
 له ومضمون عنه ومضمون به
 وصيغة اذا عرفت ذلك فبشرط
 الضمان فقول (وهو يصح ضمان)
 من يصح تبرعه ويكون مختاراً
 فيصح الضمان من سكران
 ومنه لا يصح عليه ويجوز له ان
 كثر انه في الذمة وان لم يبال
 الا بعد ذلك الخ

رتبة اى بعد رتبة ولا يصح عليه الداني وهو السببه المجهول (قوله لان حى الخ)
 تقر ببع على التزموم (قوله ويحسب رتبة) اى با. بلغ غير رتبة او بلغ رتبة او بلغ رتبة
 الحاك (قوله ومريض الخ) اى ان لم يمرض من الذين رتبوا له وساروا لخير حصه شعانه
 فاما لاقه بمجول على هذا التقدير. (قوله ولو لم يكرهه) اى لانه لا يملك له على ذمته
 (قوله وصح ضمان رتبين) اى ضمانه لا ينعى لاجنبى وسيد لا ينعى لاجنبى ولا ينعى لاجنبى
 السيد لا ينعى لا يصير من اهل تتبع على الاطلاق (قوله بان السيد) ولا ينعى علم السيد
 بان يدور المضمون وعرفه المضمون له على المعقود (قوله ضمانه السيد) اى لان ما يورث
 منه مال السيد فبشبه ضمان السيد مال نفسه وهو لا يصح (قوله وكذا رتبين المبيض) اى
 فيترقب بان كان غير كسبه وما ينعى به ما ينعى بالابق بعد عتقه لان التميز قمع العلم عن نفسه
 بهما (قوله بعد الاذن) اى ولو قبل وجود الضمان لان المضمون هنا ثابت وقت الاذن
 بخلاف ما لو اذن في التسكاح فلا يورث الا مما يكسبه به هذا التسكاح لعدم وجود المهور
 والزوج وقت الاذن وقوله وما ينعى الخ اى رتبها ورأس مال ويشترط كونها ثابتا
 اى مودا ان لا يتبع قوة بعد لزومه والمردونة ولو لم ينعى الخ اى رتبها ورأس مال ويشترط كونها ثابتا
 على المضمون رتبين (قوله ان المضمون لا ينعى) لا ينعى وجوده شرطا (قوله كسبه ما ينعى اليوم)
 الماشقة اليوم وما قبله فيصح صحتها لوجوبها وفورته لازمة بشرط تخرج بنفقة المهر فلا
 يصح ضمانها لما لا ينعى بهه ولا ينعى لوجوبها بشرط الزمان (قوله وبشرطه في الاذن) اى
 اذ لم يكرهه المضمون المتد كونه ثابتا وان كانت عنه لان المتقدم كون المضمون ثابتا
 وهذا كونه لازما ولا ينعى احد ما عن الاستقلال فهو مالم يورث الوجوب ولا يخرج نفقة
 الزوجة في القدر وهو الزوم لان لا ينعى له النسبة الاضطرار يخرج نفقته المكنية وبه عمل
 الجعالة قبل التراجع من العمل (قوله ان تكون لازمة) اى ولو لم يكرهه ولا ينعى المستقرة
 تقدم غير هذا ان المراد بالاستقرار الزوم فذكر هذا في الشارح (قوله والموت) اى ينعى
 الواد (قوله لانه ايل الى الاستمرار) ان نسب الى الزوم لانه جعل الاستقرار شرط
 فكيف يجعل الى ليلته اليه كناية (قوله ويصح الضمان عن المكنان) اى يصح ان ينعى
 اجنبى مكنان اذ ينعى عليه لا ينعى للسيد ولو لم ينعى غيرها اى الضمان المتعلق بغيرها وكذا
 يقال في قوله الاق ويصح بالتم (قوله بناء على ان غيرها) اى غير نفقته المكنية اذا كان
 للسيد فقط ايضا فلذلك امتنع شعانه بالسيد (قوله في مدة الخطاب) اى فله تسمى الذ
 البائع المكن (قوله اذا علم الضمان) اى من الضمان والمضمون له والمضمون عنه ولا كسبه يحصل
 المذموم بمحقق لا بشرط علم كل من الضمان والمضمون له والمضمون عنه ولا كسبه يحصل
 بهتهم ولو غير الضمان وليس كذلكهما فان المذموم على علم الضمان ولو بدون علم
 المضمون له والمضمون عنه يقول علم من صيغة المكن المضمون الى صيغة المكنى للفاعل

لامن صبي ويحسب من ويجوز وسهفه
 ومريض مريض الموت عليه من
 مستغرق لملائه ويكره ولو لم يكرهه
 سيد له وصح ضمان رتبين
 السيد لا ضمان للسيد وكذا رتبين
 المبيض ان لم ينعى به ما ينعى بالابق
 وضمن في قوله السيد فان عين الاداء
 به عتقه لولا انما ينعى بهه
 الا رتب الضمان وما ينعى بهه
 في الضمان ويشترط في المضمون
 كونه حقا لما ينال الدفعة فلا يصح
 ضمان ما لا يجب كسبه ما ينعى بهه
 اليوم للزوجة ويشترط في (الذون)
 المضمون ان تكون لازمة وقوله
 المضمون (المستقرة في الذمة) اى
 بقدر بل يصح ضمانها وان لم تكن
 مستقرة كما لم يورث الدخول
 او الموت وعن المبيع قبل قبضه لانه
 آيل الى الاستقلال لا كسبه
 كناية لان المكنان استقامتها
 فيصح لامله للتوق عليه وبصح
 الضمان عن المكنان بغيرها
 لاجنبى لا ينعى بهه على ان غيرها
 يستقام بضمان المكنان بغيرها
 وهو الاصغر يصح ينعى في مدة
 التمسك لانه آيل الى الزوم نفسه
 فانما يورثهم حصه الضمان في
 الذون مشروطة بما (اذا علم)
 الضمان (قد ردها) ويحسبها
 وصفتها لانه ثابت حال في اللغة
 لا ينعى بهه فاقية البيع والجاراة

ولابد أن تكون معينا فلا يصح ضمان غير المعين كأحد الدينين والبر من الدين الجوهري بل جسطا وقد راد اوسعنا بما حل لان البراءة متوقفة على الرضا ولا يعقل مع الجاهل ولا تصح البراءة من الاعيان ويصح ضمان رد كل عين هي في يد مضمونه عامه كقصوره وسد معاركة كقصوره بالسند بل اولى لان المقصود هنا المال ويبرأ الضامن برء المضمون له ويبرأ ايضا لنفسه فلا تركة فيها كما قال مات المكون لسده لا يلزم الكسب ٤ الدين ولو قال ضمانت مماثلة على زبد من درهم على عشرة وعكس ضماننا

لثمة اذا خلا لبارف الاول لانه مبدأ الالتزام وقبل عشرة اذا خلا للمدين في الالتزام فان قيل ربح القوي في باب الطلاق انه لو قال انت طالق من واحدة الى ثلاث وقوع الثلاث رقاسه تعيين العشرة واجب بان الطلاق مجبور في عدد اذا خلا راسعا وبخلاف الدين ولو ضمن ما بين درهم وعشرة لزمه تخلفا كفي الاضرار وشروط في السبعة للضامن والكفاية الامة لفظي بشرط بالانزاع كقصدت بذلك الذي على فلان او تركت يدك ولا يصح بشرط برء من اصل ثمة لثمة مقتضاها ولا شامق ولا توقفت ولو كفل بدنه غيره واصل احضاره له باجل معلوم وضع الحاجة كضمان حال مؤا بالاجل معلوم وثبت الاجل في حق الضامن ويصح ضمان المؤجل حال ولا يلزم الضامن بتعجيل المضمون ومن التزمه حالا كما لو اتهمه الاصل (ولما حب الحق) ولو راد ان لا يطالبه من شامس الضامن) ولو ضمنا (واضفون عنه) بان يطالبها جميعا او يطالب اية منها بالجمع او يطالب احدها بمحضه والاخر بقية اما الضامن فمقتبر الزم جميعا ولم واما الاصل فلان

الدين بان عليه ولو برئ الاصل من الدين برئ الضامن منه ولا عكس في ابراء الضامن بخلاف ما يورى بغير ابراء كاداء قوله ولو مات احد هما والدين مؤجل حل عليه لا تدمر به بخلاف الحق فلا يحل عليه لانه برء في الاجل وانما يعفى في المطالبة (اذا كان الضامن صحيحا على ما بينا) فليقدم من كون الدين لازما معلوم القدر والنفوس والصنفه وشروط في المضمون وهو الدائم

معرفة الضامن عنه لتفاوت الناس في استيفاء الدين تشديدا وتيسيرا. لاوه معرفة وكيفية كفر نفسه كما انقضى به ايمان الصالح وان انقضى
 ايمان عبد السلام بخلافه لان الغالب ان الشخص لا يוכל الامن. هو اشد منه في المطالبة ولا يشترط وضام لان الضامن يحسن التزام
 لم يضع على قواعد المعاديات ولا يرضى بالمعصون عنه وهو المدين ولا يعرفه بل هو اثار البيع بادمين غيره بقدر اذنه ومعرفته (واذا
 غرم الضامن) لما قبله سابه (رجع) بما غرمه (على المعصون عنه اذا كان الضمان) ٥ والقضاء (للمدين) (بذاته) أي المعصون عنه له
 فيه حاله صرف ماله الى منفعة
 الغرماء. نه اذا دس من ماله اما

الواحد من مهم الغارمين فادى به
 الذين قاله لا يرجع كذا ذكره في قسم
 الصدقات وان اتى اذنه في
 الضمان والاذا غملا رجوعه
 لغيره فان اذن في الضمان فليط
 وسكت من الاداء معرج في الاصح
 لانه اذن في سبب الاداء لا يرجع
 لغيره. بغير الاذن وأدى الاذن
 لان وجوب الاداء بسبب الضمان
 ولم يادن نفسه ثم لو ادى بشرط
 الرجوع رجع كغير الضامن
 وبسبب الرجوع على كسبه
 حكم الغرض حتى يرجع في
 المتعوض عنه صورة كما قاله القاضي
 حسين ومن ادى دين غيره بأذن
 ولا ضمان رجع وان لم يشترط
 الرجوع للعرف بخلاف ما اذا
 اداءه بلا اذن لانه مشرع وانما
 يرجع مؤدوا وضامنا اذا شهد
 بذلك ولو رجلا لطيف. مع لان
 ذلك جهة اواذى يحضره دين
 ولوم تكذيب الدائن اولى بغيره
 لكن معذرة الدائن لسقوط
 الطلب بآراءه (ولا يصح ضمان)
 الدين (لغيره) قدره اربعه

قوله ولما صاحب الحق الخ (قوله معرفة الضامن عنه) ان قلت ان المعرفة مسبوقة لضمامن
 فكان المناسب به ليشترط فيه اجيب بان المعرفة بعد المبيع لتجهول اى كونه
 معروفا ولا يشك ان هذا من مقتضى المعرفة. ثم قيل معرفة الضامن معرفة السيد ان كان
 الضامن عبدا بذنه فان المعصون لم يطلب كلام المبيع والسيد الاذن وقوله عنه
 اى ذات المعصون له وانما كتبت معرفة عنه لان الخا هو عنوان البطلان (قوله ومعرفة
 وكيفية) اى وكيفية المعاملات وقوله لان الغالب على كونه كعرفته (قوله لم يضع الخ)
 وجهه انه لا مقابل له بخلاف فهو البيع والجارية (قوله اذا كان الضمان الخ) ساهله
 اربع صور وجود الاذن في الضمان والقضاء المتشابهة فيما وجوبه في الضمان فاما
 وجوده في القضاء فقط وبرجع في الاولى والثالثة لافى الثانية والرابعة وحسنه فتقول
 المان والقضاء ليس بقدر كتابي (قوله) اى الضامن وهو متعلق بذنه كونه فيهما اى
 الضمان والقضاء (قوله اما لو اخذ الخ) اى بان كماله معصيرين (قوله ثم لو ادى)
 اى في الصورة الاخيرة وقوله كغير الضامن التسمية في مطلق الرجوع لان غير الضامن اذا
 أدى بلا اذن رجع وان لم يشترط الرجوع (قوله وسبب الرجوع) اى بان اذنه
 في الضمان اوفى الاداء بشرط الرجوع (قوله سب) وانما يرجع في صورة الضمان بغير
 اذن اذا أدى بلا اذن لما اشار اليه الشارح سابقا بقوله لان وجوب الاداء الخ (قوله)
 اذا لم يذلل الخ اى الاداء (قوله اوفى عنه) اى المدين (قوله ولا يصح الخ) معاوية
 تقدم (قوله ولا بد ان اعتبر ذلك) اى الجهول (قوله ولا يلزم) اى ضمان تسليم ثوب
 الخ اى لانه ضمان ماليس بلازم وقوله ولم يتسله اى بالمرتب (قوله الادراك المبيع او الفتن)
 اى الخا اذ المبيع او الفتن اى ربه من هو عند. اذا خرج مقابله مستحقا الخ هذا
 ما ظهر (قوله به قبض ما يضمن) اى ما راد اقتضيه وهو المبيع الباقي او الفتن المشتري
 (قوله ان خرج مقابله مستحقا الخ) ثم ان عمن شرب. بان ذلك لا يضمن الا به وان أطلق
 حل على نخره مستحقا واذا ضمن المبيع الباقي ثم خرج الثمن مستحقا قاله الباقي مرد
 المبيع ان سئل فان تمردوا عن قبضه للمساواة كان باقة او الاذن به لم يضمن في المثل في المثل
 وقبضة في التعمد للفسوق في ربه ورجوعه على المشتري التتميد المار ذكره يقال في ضمان
 الفتن لا يشتري وسبب تفرقه هذا الضمان خارج عن حكم ضمان الاعيان المتقدم اذا غرم عند

اوصفته لانه ثبت مخالفة الفتن به بقدر قابضة المبيع الا في ابل لانه يضمن ضمانا مع الجهول بصفتها لانها معلومة السن والعدد
 ولانه قد اعتبرت ذلك في اتيانها في ذمة الخا في معتق في ضمان ويرجع في ضمانها الى غالب ابل البلد (ولا يصح ضمان ما لا يجب)
 كضمان ما يسترضه زيد وفقته الرخصة المستقبلة وتسلم ثوب ربه من شخص ولم يتسله كما قاله في الرخصة (الا ضمانا) (درك) المبيع او
 الفتن بعقب قبض ما يضمن كان يضمن للمشتري ان ابل بائع المبيع ان خرج مقابله مستحقا او مبيع او ردا او ان يضمن النفس مضمونة شرطت

أو صفة وروى ذلك العلامة إليه
 "وإرجعه بالقول به بالخلاف من أنه
 ضمان ما يجب واجب مثله ان
 شرج المقابل كاذب كزبد وجوب
 رد المضمون ولا يصح قبض قبض
 المضمون لأنه انما يقضى ما دخل
 في ضمان البائع أو المشتري هـ (تم)
 لو صالح الضامن عن الدين المضمون
 بإدائه كمن صالح عن مائة يدها
 أو يوثب قبضه دونها لم يرجع
 إلا بأخره لأنه الذي له فهو لو ضمن
 ذي الذي يدينه في مسلم فصالحا
 على غيره لم يرجع لثقلها بالمسلم ولا
 قيمة للغير عنه وسوا الضامن
 المضمون له كالإدائه في ثبوت الرجوع
 بعده ولو ضمن الثمن الفالخص
 كان له مقابلة كل منهما بالثمن
 لأنه ضامن في جميعه فأله أن يرد
 هـ (فصل في كفالة الدين) هـ
 وتسمى أيضا كفالة الوجه وهي
 يقع الكفاسم لضمان الإضرار
 دون المسلم (والكفالة بالسند)
 أي يصدق من يستحق حضوره
 مجلس الحكم عند الاستدعاء
 (بإثارة إذا كان على المكفول به
 حق) لله تعالى أو من (لا دعي)
 الدائمة إلى ذلك واستولى لها
 بقوله تعالى سكاية عن عدم قبول
 عليه السلام أن إرضاهم عن حق
 قوتوق وشامان الله لتأنيبه
 فيخلاف عقوبة الله تعالى وإنما
 تمنع كفالة دين من ذكر باذنه
 ولو تأنيبه ولو كان من ذكر صديقا
 أو يضمنه باذن وإبائه أو يهبوسا

تعد ردها كما روى الشارح (قوله أو صفة بأي وزن ولو اختلف البائع والمشتري
 في نفس صفة الدين صدق البائع عليه فإذا سأل طالب المشتري بالنقص لا الضامن
 لأن الأصل برائة ذمته إلا إذا عترف أو أقام وهو معتذر ولو اختلف البائع والضامن صدق
 الضامن لأن الأصل برائة ذمته بخلاف المشتري فإن ذمته كانت مشغولة (قوله وما وجبه
 به الخ) ما صدر الجواب عنه من وجوبه الأول تسليم الاعتراض وإن هذا استثنى وهو
 ما في المتن والثاني جواب ما يتعلق والضامن ضمان ما وجب وثبت لذكر باعتباره الواقع وآخر
 الأمر عند خروج ما قبل المضمون مستحقا فالاعتراض ناظر للإدعاء والطاهر
 والجواب ناظر لانتهائها ونفس الأمر (قوله ولا يصح قبض قبض المضمون) معتذر فوله
 به صدق قبض ما يضمن (قوله لو صالح الضامن الخ) خرج بالصالح ما يبايعه الشوب جماعة
 أو بلقاء المضمونة فانه يرجع بها الأبقية الثوب (قوله لم يرجع الإجماع) هو قبض المائنة
 في الأولى وقية الثوب في الثانية وإن كان مقتضى ما قد قدم في الشارح أنه يرجع شوب
 صفته كمن قبضه (قوله لم يرجع) ظاهره جهة الصلح على المخروطة من الدين عن المسلم
 والمسلم أن الصلح عن الخمر باطل والدين باق فلصاحب الحق مطالبته من شأنه إلا إذا
 الضامن لا مستحق يضمن إرضاء الأصل مادام، فذلك ما به وهو منه ذمته فلا يبرأ
 المسلم كما لو دفع الخمر قبضه (قوله لثقلها) أي الصالح (قوله ودفع الضامن الخ)
 مثله عكسه وهو الخمر على الضامن من مستحق الدين وظاهره هل الحوالة كالأداء
 ورجوع قبل دفع المال عليه للخصمال لا فقال الحق وفرغ ذمة المكلل نعم ماله بعضهم
 إلى عدم الرجوع فيما لو أقر الخصال الضامن وهو محتمل لأنه لم يفرم شيئا (قوله كانه الخ)
 أي لأن قوله ضامن ما لا يرد ليس معناه أنه يردع عليه ما يردع عليه ما يردع عليه
 فأداءه إرضاءه لم يرجع على الآخر بالصف

• (فصل في كفالة الدين) •

الكفالة عبارة عن ضمان الأعيان الدينية أي التزام احتارها وقوله وتسمى أيضا
 كفالة الوجه أي الذات (قوله بالدين) الباء زائدة وقوله عند الاستدعاء أي الطلب
 (قوله بإثارة) أي صفة بشرط معرفة المكفول والمكفول له وتعيين المكفول ورضاء
 أو إذن وإبائه إذا كان غير مكاتب (قوله لا) لا جبة الله وقوله من يدين أي مالي
 كزكاة وكسرة بدليل قوله به بخلاف عقوبة الله وقوله أو من (لا دعي) أي ولو عقوبة
 كفالة أصروا كان دينا رعيانا وإن كان مقتضى التعيين يخرج العين (قوله
 واستثنى منها) عربة دون يمدل لأن شرع من قبلنا ليس شرطنا على أنما في الآية
 كفالة دين من غير حق على المكفول والكمال أيضا إذا كان على المكفول حق (قوله
 صديقا ويحتملونا) لأنه قد يستحق إرضاءه الإقالة اللهم إله على صورته على الاتلاف
 وغيره كالغصب وبطل الكفيل وإبائه ما ضارهما عند الحاجة وقول باذن وليه أي

وان تعذر تعميل القرض في الحال او متاعا قبل دفعه ايشه على صورته اذا تضمنت السداد عليه كذا في قوله صرف ادمه ونسبه قال في المطلب وظهر اشتراط اذن الراوث اذا اشتراط اذن المكفول وظهر ان تعذر دفن من يتبرأ منه والا فلا تعذر اذنه وان كان كذا في بن من عليه مال شرط لزومه له غيره لعدم لزومه التكفيل وكاين

لا يعبر بدونه رأسه ثم ان عين محل تسليم في الكفالة فلا يشترط تعين محلها كما في السلم فيما يبرأ المكفيل بتسليم المكفول في محل التسليم المذكور بلا حائل كسلفه نفسه عن التكفيل فان غاب عنه اعضاءه امكن بأن عرفه عن طريق ولا حائل ولو كان بمسافة القصيرة عمل مدة احتضاره بان عمل مدة دفنه وايه على العادة وظهر انه ان كان النشر طويلا لم يعمل مدة إقامة المسافر وهي ثلاثة ايام غير يوم الدخول والخروج ثم انقضت المدة المذكورة ولم يحضره حبس الا ان يتعذر احتضار المكفول بوجوه غيره او يوفى الدين فان وقاه ثم حضر المكفول نال الاستوى فاجابه انه الاستعداد ولا يطلب كفيل عال ولا حضوره وان فاتت الاستوى بموت او غيره لانه لم ياتمه ولو شرطه بقرع الحال ولو مرقع لمكان ذات التسليم للمكفول لتسليم الكفالة لان ذلك خلاف مقتضاها

« قوله في الشرعة »

وهي بكسر الشين واسكانه الراء ويقع الشين مع كسر الراء واسكانها

الاحد (قوله وان تعذر تعميل القرض) هو احتضاره وقوله ادمه ما قبل دفعه اى وضعه في القبر وان لم يجل عليه التراب وان لم يتبرأ منه قبل الدفن عالم بتعجيل مدة الاحتضار وقوله ايشه على صورته كان كان عليه كسلف دين وهذا يشهد بصحة صورته ولو عرفنا اسمه ونسبه ثم مات فاراد صاحب الدين ان يحضره فانما يشهد الشهود على صورته خوفا من ضياع حقه فكيف المصلحة شخص وقوله اذا فعله الشاهد عليه كذا اى على صورته (قوله قال في المطلب وظهر اشتراط اذن الراوث) اى كل الية (قوله وكاين الخ) تكميل للمعنى وهذا في الحل المسئلة من كماله كاد (قوله ثم ان عين الخ) ولا يضمن موافقة المكفول على المكان المين والا فلا يصح وحكمه في تعيين اهل كاسلم (قوله والاثنتين منها) اى ان صلح (قوله في محل التسليم) فان اتى به في غير محل يلزم المنعحي القبول ان كان له مرض في الامتناع والا لزمه فان امتنع رفعه لهما كقبض عنه فان نفذ اشد منه وصادق ادين له وبرى (قوله بلا حائل) اى مانع اى كقطب ينع المكفول من التسليم بوجوده لا يبرأ الكفيل (قوله كسلفه) اى المكفول البالغ اما اذا قدمه اى بلا حائل عن جهة المكفول ولو في غير محل التسليم وزمانه الحسين حيث لا غرض من تخرج الهوى والجنون فلا عذر بتسليمه حال الان ونسبه المكفول (قوله الان) هذا احتضار المكفول المقام للاضمار وقوله بوجوه غيره اى كاستنفاذ خبره وقوله او يوفى اى التكفيل وقوله ثم حضر المكفول المقام للاضمار وقوله فاجابه انه الاستعداد ولا يطلب كفيل عال ولا حضوره وان فاتت الاستوى بموت او غيره لانه لم ياتمه ولو شرطه بقرع الحال ولو مرقع لمكان ذات التسليم للمكفول لتسليم الكفالة لان ذلك خلاف مقتضاها

« فحصل في الشرعة »

(قوله الاشتراط) اى بعد اتمامه وتغيرا ولا في مثل اوله وقوله ثبوت اى الاستحقاق والمساواة كان مع مساواة التصرف اى لا يوراء ان اشتقاعا وما كانا اعيان (قوله هذا) اى اذ لم يمتد هذه المدة وقوله الاولى الخ انما كان الاولى لان المقصود بالفضل الشرعة التي له الزكوان وشروط واما الشرعة كاترت وقوله مما عطفه التصريف الاول فلا يتوقف على صفة تدل على الشرعة ولا يحتاج لخلافه ولا يكون الحال مثلبا (قوله ذلك) اى

لغة الاختلاف وظهر عاين الحق في شي الاثنين فاصبح على جهة الشروع وهذا الاولى ان يقال هي عقد يتعجل بوجوه ثبوت ذلك والاصل في الما قبل الاجماع شيه انما يجب بن يذنه ان كان شريك الذي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث

وأفترض شركته بعدد المبعوث
 وشتر يقول الله تعالى ثالث الشريك
 ما يخلص أحدهما صاحبه فإذا
 شانه خرجت من بينهما والمضى
 انهما بما يخلصوا الاثني فاما قدما
 نالوه في امر الله وانزل البركة
 في اختيارهما فاذا وقع بينهما
 انهما في رقت البركة والاعانة
 عنهما وهو معنى خرجت من بينهما
 وهي أربعة أنواع شركة ابدان
 بان يشتركا في اثنان يكون بينهما
 كسبهما بينهما وشركة مقايضة
 ليكون بينهما كسبهما بينهما
 وهما ما وعليهما ما يخرج من غرم
 وشركة وجود بان يشتركا فيكون
 بينهما أربع شريكات في كل
 ارجل لهما ثم يبعانه وشركة
 عنان بكسر العين على المشهور
 من عن الشيء فهو وهي الصيغة
 ولهذا اقتصر المصنف على ابدان
 الثلاثة المماثلة لما لا يشتركا
 في غير مال كالشركة في احتساب
 راسخا ولا لكثرة الفرق في الاسماء
 شريكة المقايضة نعم ان توبا
 بالمقايضة وفيها مال شركة العنان
 صحت وان كان شركة العنان خسة
 عاقدا من وهو عقد عليه وعمل
 هو صيغة ذكر المصنف بعضها
 وذكر شرط ان يشتركا في المال (والشركة)
 المصنوعة (مشم شرطاً)
 والشامس منها على وجه ضعیف
 وهو المبدوء به في كلامه بقوله

الحق لا يفي الاستيفان للشرك لانه حاصل قبل ان يقدف كسبه بقضه بل بمعنى جواز
 التصرف على الوجه الاتي ولو غير له لكاتب (قوله واقتصر) اي التي تكونه وافق
 شره او بالاشياء واقتره التي من الله عليه ولم (قوله انا ثالث الشريك) اي
 ورابع الثلاثة وخامس الاربعة وهكذا (قوله وهي) اي الشركة من حيث هو وقوله
 شركة ابدان ومن افترض فيها بشي فهو له وما اشتركا به وزرع بينهما على نسبة ابرة المثل
 له ما وقوله كسبهما اي مكسوبهما (قوله بينهما) اي فقط وتفاوت شركة الابدان
 بالشرط الذي في وقوله او ما لهما اي فقط وتفاوت شركة العنان بعدم انقضاء الشرط
 الذي في وقوله او اربعة خلو تصدق بالبدن والمال ما وسكهم هذه الاقسام الثلاثة انه اذا لم
 يكن هنالك مال في شركة الابدان في نفسه لم يتقدم وان كان هنالك مال من غير ماله
 فصار ان مال كل واحد من غلط يكون الزائد على المال بينهما على قدر المالين ويرجع كل
 على الاخر باجره له وان كان مع المال كسب محلول فكذا (قوله وعليهما) اي
 يمرض من غرم) اي من مال الشركة ومن غيره كان حال ان غصب من احدنا شي يكون
 على اي واحد منهما ما يخلص من غرم فقيه اكتفا وشركة شركة الابدان والعنان (قوله
 وشركة وجود) من الوجهة التي العقلية لان الوجهية وقوله بان يشتركا اي الوجهان
 او وجهيه وشركي وقوله يكون بينهما اربع شريكات في كل واحد منهما ما يخلص من غرم
 فكل واحد منهما اربعة البطلان وقوله لهما اي يكون بعد ذلك الشرا لهما ما والشفقة ليست
 قديرا بل لو اشترى واحد انفسه ثم قد نفسه وصاحبه فكذلك وسكهم فانه ما ان المال
 اشتراه لنفسه فان كل واحد لا يشتركا له ابرة المثل (قوله ظهور) اي لتدويرها بصحتها
 فهي انظر والافاق وقوله وهي الصيغة اي بالاجماع (قوله فافهم) اي لم يلم من قوله دون
 التساوية وقوله لانها اي لان غالبها او الاقل المقايضة فيما مال (قوله نعم) اسم تدل على
 قوله باطله وقوله ان نوب الاول ان وجدت شريكة العنان صحت اذا نسبها ليست
 كائنية وقوله وفيها مال اي فقط اي مع نوب الشرط (قوله وان كان شركة العنان) اي
 الشركة المقتضية بل وان التصرف بعد العقد وقوله وعمل اعترض بان فقه وخارج عن عقد
 الشركة فلان وقت قبضته على لهما لا يشترط لهما اشتراك فقط ويجب بان المحدث
 من الاركان ذكر في العقد بان يقول لا يشتركا في المال في التصرف وهذا انما يتوقف عليه
 حقيقة الشركة المقتضية للتصرف (قوله وصيغة) المراد بها مجموع قول الشريك مثلا
 اشتركا واذن في التصرف لا لفظ اشتركا لانه لا يترتب عليه جواز التصرف (قوله ذكر
 المصنف بعضها) بل ذكرها فانه ذكر المصنف عليه وهو المال بقوله ان تكون على ناض
 الخ وذكر المحدثين بقوله وان يخلصا المالين وذكر الصيغة والله جل بقوله وان كان الخ
 فانه اشارة الى الصيغة والله جل (قوله وانما لهما منها) الاولى والاخرى لان الضمير هو
 الاول وقوله ضعيف يتبع ضمه بالتصديق في ضمه وهو ما في قوله من تصديق لا يعترض

(أن تكون على ناض) أي مشروب (من الدراهم والدنانير) لا على التبر والسبائك وهو ثلثان من أنواع الخسل والأصم
صهتا في كل مثلي أما النقد النحاسي فلا جامع وأما النقوش فبنيته وجهان أحدهما كما في زوائد الروضة بوجهان
استزواجه وأما غير المتقدمين الثلاث كما هو المشهور والحديد على الأظفر لأنه إذا انحطت بنيه ارتفع التميز فبنيته النقدين
ومن المثل تبر الدراهم والدنانير فبنيته الشركة فيه فما طلقه الأكرهون بها من منع الشركة فيه فعمل منهم المستغنى عن على الله
مستقوم بنيه عليه في أصل الروضة وهي لا تصح في المتقوم إذا لا يمكن الخلط في المتقومات لأنها أصان متبرزة وسنة قد يتف
مال أحدهم أو ينقص فلا يمكن حصة الآخر بينهم إذا علمت ذلك فالمتقدم ٩

الاول منها (أن يتفق) أي المالكان
(في الجنس والشروع) دين القدر
إذا لا يجوز في التقادير فبنيته لأن
الرجح والانسار على قدرهما
(و) الثاني (أن يخلط المالكين)
بحسب لا يميزان لما في اشتع
المتقوم ولا يفسن كرون الخلط قبل
العقد فان وقع بعده ولو في الجلس
لم يكف إذ لا الشرحل المقتد
فبعد العقد بعد ذلك ولا يمكن
الخلط مع إمكان التفسير وهو
اختلاف جفس كدراهم ودنانير
أو صفة كصاح وكسكرة وسنة
جديدة وحطلة عشية أو يسهله
وسوداهه كان القيد وان كان فيه
صبره (تنبه) عقصة كلام
المستغنى لا يشترط تساوي
المالكين في القيمة وهو كذلك فلو
خلطوا قديرا مائة ومائة بغير قوم
بهمسين صم وبقت الشركة إلا أن
بأعلى فطس النظر في المثلين عن
أي الأجزاء في القيمة والا
فليس هذا القيد إلا لثلاث القديز

عليه (قوله) أن تكون على ناض) هو الدراهم والدنانير قد ذكره إمامهم في قوله لا على
التبر وغيره المضروب من الذهب والفضة (قوله) وأما عمل منهم المستغنى عن مع انهم قهوم
كلامه يدل على أنه لا يمكن أن يكون في القهوم تفصيل عند المستغنى عن قول
وخرج بالناس غير ذلك كان تبرا صحت الشركة فيه والألا (قوله) وهي لا تصح في
المتقدم أي غير المتابع كما يأتي وكما يفيد التعليق فان المتابع أثرى في الاختلاط
المثل إذا انحط لا كل يوم منه مشترك (قوله) ويستند أي ويحين إذ كانت متبرزة وقوله
فلا يمكن حصة الآخر أي شرعاً لا نصيباً أحدهما والفضة بمكة حسا (قوله) إذا
علمت ذلك أي أن انما على وجه صفة (قوله) الأول فيه حذف الواو لأن المتوازن
بنية إمكان عليه ان يقول والأول بوجه واحد وكما يفيد الحجة عند قوله إذا علمت ذلك
بان يقول وإذا علمت ذلك (قوله) والثاني (قوله) المراكبة بنية على المصلحة (قوله) أن يخلط
الأولى اختلاطاً ليشمل ماسئلة التفسير ونحوه (قوله) المراكبة (قوله) لا يخلط
أصح بدون الخلط المذكور (قوله) وأي نظير ما (قوله) نصيبه كلام المستغنى أي حيث
اقتصروا على الاتفاق في الجنس والشروع (قوله) شاء رابع قوله صم والمعنى أنه إن قنع
النظر عن التساوي في القيمة صحت الشركة في الدوا قد كونه والألا والمقدرة الصفة
فلا نظر لقيمة لكن من حيث جهة العقد امامين حيث حصة الأربع فهي بالانظر لقيمة (قوله)
والأفليس الخ) أي أن لا يرفع النظر عن تساوي الأجزاء في القيمة بأن قلنا لا تفصيل
أما أنه إذا تساوت الأجزاء في القيمة فلا شك بالصحة يمكن لأن هذا القيد ليس الخ
في إيجاب الشرط بمذوف وقوله فليس الخ نه ليل (قوله) ولا يحد (قوله) أي القيد وهو عدل
مسبب على سبب (قوله) ويحل هذا الشرط وهو خلط المالكين (قوله) أولاً هو بوجه واحد
ولا التامة وقوله وشراؤه معهما الزاوي الموضعين على أو قوله وأذن كل منهما ليس
فبذل يمكن الأذن من أحدهما لأن الكلام في الشركة بالنقد تلتصرف ولولا أحدهما
(قوله) أرايت اثنين) مثله لأحدهما لا فوف بجهة ولا ثم فلا عن اغتراب صاحب

٢
١
وان كان متساويين فبنيته ولو كان كل منهما يعرف ما به بصلاته لا يعرفها غيره ولا يمكن من القيد
على نص الشركة نظراً إلى حال الناس أولاً نظراً إلى حاله ما قال في البحر بحتل وجهين انتهى والأوجه عدم الصحة اخذاً
من هجوم كلام الأصحاب وحمل هذا الشرط إذا أخرجا ما بين عقداً فإن لمساك مشتركة لا تصح فيه الشركة ولا كالعروض
بأنه وشراؤه معاً وأذن كل منهما لا يتفرق في التجار ذك الشركة لأن المعنى المقصود بالخلط حاصل ومن الخلية في الشركة كفي
المقصودات أن يسرع أحدهما بعض عرض يخص عرض الآخر كصنف أو ثلث بثلث

شأنه أن ينفصله التناقص وتغيره في البيع في التصرف نفسه لأن المقصود بالتناقص ما حصل إلى ذلك ما طعن من الغلط لأن
 ما من يرويه من الألف ومشتد تركه بينهم أو غير ذلك وأن وجد الغلط فأن مال كل واحد منهما من مال الآخر ومشتد تركه كما
 بال وية أن يبيع نصف بضع فان بيع ثلثي ثلثين لأجل تفاوتهما في القيمة كما على هذه النسبة (و) الثالث (أن يأذن كل
 واحد منهما الآخر في هذا الشرط لا يفي في البيع وفي ما يدل على الأذن من
 واحد منهما الآخر في التصرف)

لأن من لا يشرى التصرف
 لأن يبيع من كل منهما أو من
 أحدهما لأن المال المشترك لا يجوز
 لأحد الشريكين التصرف فيه إلا
 بأذن صاحبه ولا يعرف الأذن إلا
 بصيغة تدل على أن قال أحدهما
 لأشترى تجر أو تصرف تجر
 البيع في ما يشاء ولو لم يقل فيما
 شئت كالمقرر حتى ولا يصرف
 القائل إلا في نفسه ما لم يأذن له
 الآخر فيصرف في البيع أيضا
 فان شرط أن لا يصرف أحدهما
 في نصيب نفسه لم يصح العقد لما
 فيه من الحجر على الثالث في هذه
 فلو اقتصر كل منهما على اشتراك
 لم يكف في الأذن للمشتري ولو لم
 يصرف كل منهما إلا في نصيبه
 لاحتمال كون ذلك اختيارا عن
 حصول الشركة في المال ولا يلزم
 من حصولها جواز التصرف
 بل للمال المورث شركة (و) الرابع
 (أن يكون الربح وانسهران
 على قدر المائتين) بأشهر القيمة
 لا الأجر أو شرط الأمان لا سوى
 الشر يمكن في العمل أم تفاوتوا
 فيه لأن ذلك ثمة المائتين فكان
 ذلك على قدرهما كما لو كان بينهما
 شجرة وأثمرت أو شدة فتمت فان شرطا متلاهما بأن شرط التساوي
 في الربح والانسهران مع التفاضل في المائتين أو التفاضل في الربح والانسهران مع التساوي في المائتين فسد العقد لأنه مخالف
 لموضوع الشركة ولو شرط زيادة في الربح الآخر منهما لابطال الشرط لثبوت التفاوت في النسب من قريب جرح كل منهما على
 الاختصاص في مال الآخر كما في ما إذا قصد

تفريع
 في الربح والانسهران مع التفاضل في المائتين أو التفاضل في الربح والانسهران مع التساوي في المائتين فسد العقد لأنه مخالف
 لموضوع الشركة ولو شرط زيادة في الربح الآخر منهما لابطال الشرط لثبوت التفاوت في النسب من قريب جرح كل منهما على
 الاختصاص في مال الآخر كما في ما إذا قصد

و تنفذ التصرفات، ثم الوجود الاذن والرجوع عنهم ما على قدر ما لا يزول بطلان كل منهما على التصرف اذا وجد الاذن من
الطرفين لا يضر ولا يمنع نية القابل ولا يضر نية المصدق ولا يضر نية الغير ولا يضر اقرار المال المشترك في الصغر من الظاهر فان ما
ضمن فان باع صحيح البيع وان كان ضامنا ولا يضره لم يعمل فيه لانه يرضى بغيره فان فعل ضمن هذا كما اذا عمل بغير اذن شرعية
فان اذنه في شيء بمحض كبرايوت شرط في العاقبة اذنه في كل وقت وكل لان ١١ كما سنه - او - كسب - من الاخر فان كان

اسددها هو التصرف اشتراطه
الجلسة التوكيل وفي الاخر اذنه
التوكيل فقط حتى يبرر كونه
اي كما قاله في المطلب (واكمل راجد
منها) اي الشريك (فصحها)
اي التبرك (في شاه) ولو بعد
التصرف لانها عقد جائز من
الخاصين وشه - ولا يضره كل
منها فان قال - اسددها فلا
عزائك اولاته تصرف في شيء
اي بمسؤول العاقل في تصرف في
تصيب المزدول (وفي مات
اسددها) او من او انجي عليه
او غير عليه به (بطلت) اي
انقص تصرفه عقد جائز من
الخاصين واتفق في الجرائم
لا يضره فرض العلاقة فلا يضره
لانه خفيف ولا يجره كمال الاجاب
بما الله به (تت) به بد الشريك بد
المانع كالردع والوكيل فقبل قوله
في الرجوع والتسيران وفي النكاح اذا
ادعاه بالاب او بسب حتى كالتسرة
فان ادعاه بسب ظاهر كسر بق
طويل بينة بالسب ثم دعاه فقامها
بصدق في التسبب بينه فان عرف
افترق دون عومه صدق بينه
او عومه صدق ببلان ولو قال

تفرج على بعل وقوله وتنفذ التصرفات معطوف على يرجع (قوله والرجع) اي في
هذا المناسبات بعد الرجوع العاقل (قوله وبسب كل منهما على التصرف الخ) وخرن
تقدم وشه ان يذ كره في خلال كلامه على الشرط الثالث لا تنو له على التصرف فان
هذا بيان لشرط العمل المبرر عنه المعتمد بالتصرف وليس مرتباً بعاقلة التماسد كما قد
يؤهم (قوله بلا ضرر) الاولى بمصلحة لا تضاهيه جو اذا البيع بين المثل مع وجود راجب
بزيادة وليس كذلك (قوله ما في الشر من المظنر) اي لاشراف على الهلاك او خوف
الشرف وقوله فان باع صحيح البيع اي في الكل بخلاف البيع فسيئة او غير شريفة المند
فيصير في صفة فقط (قوله هذا كله) اي قوله فلا يمنع نية الخ وقوله جازي لكن
يجوز الاذن في الدلالة لا ينال من الجهر فلا يمن النص عليه وتقوم قرينة عليه كما اذا
اذن في السر الى الدليل يمكن حصوله في السر (قوله اذنه) اي كيد الخ ويجوز
لوق ان يتسار على مال له وله ان تصرف هو وان الشريك من ان لا يذلا وتضع
شركة المكاتب ان كان غير متصرف والا فلا بد من اذن السيد لان في ذلك تبرعاً بعمله (قوله
حتى يجوز كونه اعي) اي والعائد وكيله لا يعدم جهة عقده (قوله ولو بعد التصرف)
اي بعد الشرع وفيه وقيل الانتهاء والافتقار انتهت للشركة (قوله في غير ذلك) اي
كل منهما) اي اذا افضها اسددها انزل لاعتلاف المزل فانه ان ورد منها ما
انزل والا لانزل المزل فقط (قوله اي انقضت) اول بذلت لان العاقل هو عدم
صحتها من اصله انبطل التصرفات المفسدة وليس كذلك بخلاف التسخين فانه يفسد
المطلات من حسنة (قوله او انجي عليه) اي او سكر (قوله انما لا يضره الخ) بان افاق
وقد بدى من الوقت ما يسع تكسية ولو وقت عذرو هذا الوسخه هنا فعل المراد عدم طول
زمنه بان لا يضره فقر وقت فرض الصلوة وقوله فلا يضره المناسب لقول المتن ان يقول
فلا يطلن بل لكنه غير التسخين فافرا في انه المراد بالطلن (قوله وفي التسب) وكذلك
رد المال بالتسبب لخدمة الشريك لا يثبت حسنة على الشريك (قوله كبريق) اي
وسهل بدس لوقه بعد ان عرف المبرق الخ فيكون مقابلاً لهذا المقدم (قوله دون
عومه) اي لتجسس الذي فيه المال المشترك (قوله صدق ببلان) اي ان لم يعمرو ولا خلاف

• (وهو مسرول في الوكالة) •

ذ كرها عقب الشركة لان كلامهما قد جاز والوكيل ابن كاسيرك وفي الشركة
من يبد المالحولي وقال الاخر هو مشرك او قال من يبد المالح هو مشرك وقال الاخر هو
لا يمتد على الملك ولو قال صاحب البدانتهما وصار في يدي وقال الاخر بل هو مشرك صدق الشريك بينه لا الاصل عدم
القبه ولو اشترى احداهما وقال اشترية للشركة او لتسقي وكذبه الاخر صدق المشتري لانه اعرف بقدمه (فصل في الوكالة)
رجعي فسخ الواب وكسب عاقلة التو بينه يقال لكل امره الخ لانه فوضه اليه واكتفى به ومنه نكاح بل اياه

وشرعنا في توضيح شخص ماله فله من نسبة إلى غيره بقوله في حياته والاصل في بيان الكتاب العزيز قوله تعالى فاعبثوا
 سكران أهل ومكان من أهلها ومن السنة ما حديث منها خبر الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم بعث

السنة لأشد الزعم
 وإركابها أربعة متمركل وركل
 ومركل منه مصبغة وبها المصنف
 بالكل مثال (وكل ما جاز لا إنسان
 التصرف فيه بنفسه) هل أم
 ولاية (جائزة أن يركل فيه) غيره
 والأدلة أنه إذا لم يرد على التصرف
 بنفسه فيما أتته أولى وهذا في
 الغالب والأفضل استثنى منه
 سائل طردا وعكسا في الطرد
 الظاهر بمقتضى فلا يركل في كسر
 الباب وأشد منه وركل فارد
 وعكس ما دون له رقبته أذونه
 في قطع ومن العكس كاعى يركل
 في تصرف وإن يرفع بماترته
 الضروية وكه يركل في كل لاف
 السكاج بعد الضال فيصير كركل
 وفي من نفسه أو يركل من صبي
 ومجنون رقبته أصغر من أن يركل
 ومكنت المصنف عن شرط الموكل
 فيه وشرطه أن يملكه الموكل حين
 التوكيل فلا يصح التوكيل فيما
 سلكه وطلاق من سلكه لانه
 لم يشره فأن نفسه فكذلك يتب
 غيره الا انهما يصح التوكيل
 ببيع ماله عكسها فلهما لولا
 نقل من الشيخ أبي سعد وغيره
 وشرطه أن يقبل النيابة فيصير
 التوكيل في كل عقد كبيع وهبة
 وكل فسخ كافالة وردها بيب
 وقض وأقباض وخمسة من
 دعوى وجواب وتقال صريح كعبا وما عدا ذلك استقامت عقوبة لافي القرارة لا يصح التوكيل فيه

بغير التوكيل والتوكيل (قوله وشرعنا في توضيح الخ) لا يشهد في الصور المصنوعة إلا بتفويض
 يرضى على الغالب وقد اشتمل على ثمة فورد على الأربع أن الأربعة ثلاثة ما يرضى
 المصراحة وواحد هو المصنف بطريق التزويد لأن التزويد لا بد منه من صبغة (قوله
 بما يقبل النيابة) أي شرعا فيرجح الصلاة والوصم والمراد به ما ليس بعبادة فلا دور ولا
 غائبية في التوكلة إذا أخذت في تصرفها (قوله ليقبل في حياته) شرح الأعيان
 والأدلة في لافه له بعد موتها لعل ما إذا أطلق (قوله فاعبثوا سكران الخ) وهما وكران
 فصح الاستدلال به (قوله لأنه إذا لم يرد الخ) تعقل لفهم أي والاف لا يصح تركل
 لأنه الخ ولم يرد له قوله لافا لم يرد عليه (قوله وهذا) أي كلام المصنف معطوفا
 وصفه وما (قوله طردا) أي متطوعا وهو التسليم في الثبوت وقوله وعكس أي معطوفا
 وهو التسليم في الانتقام وقوله في الطرد أي فالسائل يفتنى من العبد وكذا يقال في قوله
 ومن العكس وطردا وعكسا منصوبان على التفسير المحمول عن المضاف أي من طرده
 وعكسه فحذف المضاف ثم أتى به وجعل غيبا (قوله ذكر كركل) الأولى حذف الكاف
 ورفعه عطفا على الظاهر (قوله في تسكاج) أي في قوله (قوله ومن العكس كاعى)
 تركل يحتاج إلى تفسير أي ومن العكس مسائل كاعى الموقوفة للضروية فلا يركل
 (قوله بعد الضال) أي الثاني أو طاق وهو تصرف في سكران يقول وكذلك في عكسه
 السكاج بعد الضال (قوله فيصير كركل) أي أي التصرف في مال مولى وهو تصرف
 على متطوع المقتن وقوله أو مولى أي أو عنهما أو طاق وفيه شغل عدم الله وأنه يلوغ
 الجاهل رشدا إذا كان ركبلا عنه بخلاف ما إذا كان ركبلا عن المولى ولو كان ركبلا عنهما
 انزل بالنسبة للمولى لا بالنسبة للمعامل الذي بلغ رشدا فإن أطلق التوكيل كان عن المولى
 عليه (قوله وشرطه أن يملكه الموكل) فيه أنه لا يشهد في المولى في حال ماله لانه ليس مالكه
 له من ماله واجب بان المراد بملكه ملك التصرف فيه يعني عصمة منه سواء كان ملكا له
 أو ولاية (قوله التوكيل في ماله ملكه) أي في بيعه كاعى عبارة المصنف (قوله الاتباع)
 استثنى من قوله فلا يصح التوكيل فيما سلكه وسواء كان التابع من نفس المتبوع
 أم لا كتركوله في طلاق سلكه أي ما يبيع هذا العبد (قوله وشرطه الخ) ذكر شرطه
 ثلاثة والثالث قوله الثاني ولا بد أن يكون ماله مالا يرضى به (قوله وكل فسخ) أي قال وكل
 سل أشعل الحق والطلاق (قوله وغفل مباح) أي شيء مباح أي أن قدس ماله ولو كركل
 للموكل فإن قصد نفسه فقط أو طاق فهو له أو قصد ماله فقط (قوله واستقامت عقوبة)
 أي لا دعي أو فسخ كقوله وسد ذنباي ولولا غيبه الموكل (قوله لافي القرارة لا يصح)
 التوكيل فيه) بأن يقول لغيره وكذلك تنقضي لاف لأن يكد يقول التوكيل أقررت عنه بكذا
 أو بعنه مفرأ بكذا لانه أخبار يفي فلا يقبل الترس كركل كانه أذنه بكون يكون الموكل

مقرابا التوكيل لاحاربه بثبوت الحق عليه وسبأ في قوله ولا في التقاطع اى اعم كركل
التقطع اى بخلاف وكان لا يلتقط على حسبه القاطعة فانه يصح والفرق بين ثبوت المباح
والالتقاط حيث مع التوكيل العام في الاول دون الثاني تعاقب شائبة الوالاه في الالتقاط
وهي حفظ القطعة على شائبة الا كساب بخلاف ثبوت المباح فانه لا ولا يثبته (قوله الا في
فسل) مراد يرجع منه ما يعبر كركل الطواف (قوله ولا يصح في شأته) اى اذ اذلا خلا
وهو الشهادة على الشهادة وقوله ما اهلها باعباد الا لان كلامه عام مقصود من شخص
ببسته (قوله ولا في سقوطها) اى من كل ما كان منه ما يصل الشرع بخلاف ما كان
مستعيا لا يامل الشرع يز احضار فانه يقبل الشبهة كالسبب بعد ازالة الجعة والاطلاق في
الغرض (قوله كايلا) صريرا قول موكل بى قول واقف لا انا لا لعمدة كذا وزع فيه
(قوله ولون وجهه) كركل في بيع اولى الوجه العالم منه فهو كونه مالا
والجور انواع المال وانه المعلوم فعنى الاترافه خصوص كونه عتقا والجهول عدم
المعلم بالعدد وكونه كذا اوانا (قوله بان تابع) البان زادة ولا تورد وقوله
حيث اى من حيث انفس فانه يبيع اوطلاقا فعنى بيع ما يملكه وطلاقا من حيث كونهما
ليبيع ما ولى في بيعه وتبعاعا لكونه متبعا لى وكل شئ وان كان كل من المبيع لى
سواء كان المملوكة التى يملكها غيره ومميز فالمراد بعين من حيث انفس اعم كونه حيا
وطا فانه لا تلا من حيث الشخص فانه مجهول كذا (قوله بيان نوعه) اى بيان
ذ كونه او اوقسته (قوله محله) هى الحارة المشقة على السكن والسكة والزخا اى
المطقة فلما قصر على السكن (قوله فانه انشائية) اى التصرف فى التمسك يجوز
للاسانة فله ينفقه فانه ينقسم الى قسمين الاول ان يوكل بى غيره والثانى ان يوكل
من غيره (قوله اى شرط الوكيل) الخ وسمهم هذان قوله او يوكل من غيره وعطية
على قوله جائزة او يوكل والمقسم الاثنين لا يجوز التصر فيه بنفسه (قوله فلا يصح
فوكل صي) اى كركل كى لا غير (قوله ولا يوكل امرأ فى تسكح) اى لا يجابا بالولا
وكذا الرجعة والاختيار والتسكح والفرق اذ ائسم على اكون اربع ومنها التمسك (قوله
وهذا فى الغالب) الاشارة الى العكس المتبادر اليه بقوله والا فلا كابدل الا الاشارة المذكورة
ولهذا كرا يفتنى من الظاهر ما لا يملك بى نفسه حتى لا يقبل اولفته لانه لم يثبت منه الا
الفاقد فانه يتصرف بنفسه ولا يوكل فى مال صي او يجنون او غيبه (قوله من ذلك)
اى العكس (قوله لا فى ايجاب) اى ولو بان اولى والفرق بين الايجاب والتسكح ان
الايجاب ولا يبعد اليه اى انها بخلاف التسكح (قوله ولا مسلم) يشمل من سربرد
فيكون كل مسلم وكلا عنه ولا يشترط بالانزال الوكيل لان التبعية في صحة الوكالة فقط
وقوله عليه العمل اى عمل الفضاة وغيرهم والفرق بين هذا وبين وكلك في هذا
ليرجع اى لو قال وكلك في بيع كذا مثلا وكل مسلم صح كايتمه بعض المتأخرين وعليه العمل بشرط ان لا يفتنى من موكل ولو ائتمه

مقراب التوكيل لا شعارة بثبوت الحق عليه وبأنه قولوه ولا في التعلق اى عام كوكلك
التعلق من غير خلاف وكانك لا تعلق على حسنة القضاة فانه يصح والفرق بين نقل المباح
والانتفاع حيث صح التوكيل العام في الزيادة والثبات فانه ثواب شائعة الوفاة في الانتفاع
وهي حفظ الشئ على ما شاعرة لا كسباب خفاء فخلها المباح فانه لا يفرقه (قوله المباح)
نسك) وسرد وجع بواضع كركب العواف (قوله ولا يصح في شهادة) اى اداء المباح
وهو الشهادة في الشهادة وقوله المباح ما لم يباين اى لا ان كانتم مأمورين من شخص
بعينه (قوله ولا في نحو ظاهر) اى من كل ما كان فيه منة يباين الشخص بخلاف ما كان
ممنوعة لا يباين المضرع بل يباين ضامه بقبل التباين كاليمين بعد اذ اتمها والطلاق في
اليمين (قوله كايلا) صريحا يقول موكل بيقول واقعة اذ انما لم يذم كذا وتوزع فيه
(قوله ولان وجع) كوكلك في بيع اموالي في لوجه العاقل منه خصوصا كونه بالا
والجهر ولان انواع المال وتوجه المأمور في غنى الارفاق خصوصا كونه عمتا وانجهول عدم
المال بالعدد وكونه كور او انا (قوله بأن التايم) الباعث اذ في التايم والبيع وقوله
معنى اى من حيث الجنس فانه بيع اطلاقا اعني بيع ما عدا ملكه وطلاقا عن عينه كذا
البيع ما قبل في بيعه وتبعه الطلاق في ملكه التوكيل وان كان كل من البيع الذي
سماحه والمطالبة التي يملكها غير معين فانه من حيث الجنس اعني كونه بها
او طلاقا فلا من حيث الشخص فانه مجهول كاي (قوله بيان نوعه) اى بيان
ذ كونه او اوقسته (قوله محله) هي الحارة المشتقة على السكن والسكة والرافق اى
العطفه فلما قصر على السكة كنى (قوله فانه انما تنسبه) اى لتصرف الذي يجوز
لذ ان ذله بنفسه فانه ينقسم الى قسمين الاول ان يوكل نفسه غيره والثاني ان يوكل فيه
عن غيره (قوله اى شرط التوكيل) المردود فهم هذا من قوله او يوكل فيه عن غيره عطفه
على قوله يباين ان يوكل والمقسم الاثنين لا يجوز له التصرف في نفسه (قوله فلا يصح
في كل شيء) اى كونه في كل شيء (قوله ولا يوكل مكراني تعلق) اى لا يباين ما قبل
وكذا الرجعة والانتفاء والتكسح والفرق اذ ائتم على كونه اربع وعشاه التعلق (قوله
وهذا في الغالب) الاشارة الى العكس المتعارية بقوله والا فلا يباين له الا مثلا المذكور
ولم يكره استثنى من العارضا الا ما عداه في نفسه عنى كاي قبل اول قوله لانه لم يستثنى من الا
الخاص فانه يتصرف عن نفسه ولا يوكل في مال صبي او مجنون او غيبه (قوله من ذلك)
اى العكس (قوله لا في ايجاب) اى ولو باين الوفي والفرق بين الايجاب والقبول ان
الايجاب لا يوجب الياس اهلها بخلاف القبول (قوله وكل مسلم) يشمل من سربرد
فيكون كل مسلم وكلا عنه ولا يشمل بالتميز الوكيل لان التبعية في صحة الوكالة فقط
وقوله وعليه العمل اى على التمسك بغيرهم والفرق بين هذا وبين وكلك في هذا وكل

خائب مرضاه كوكذلك في كذا أبيع كذا استصكس را العتود والأول إيجاب والنساق قائم عليه أما الوكيل فلا يشترط ربه
لنظرا أيضا لما قاله التوكيل بالإنابة أم اقوله يعني وهو عده والوكالة فلا بد منه فلو رقت قال لا تقول أولا قاله فقلت ولا بد
في التوكيل هذا التور ولا الجلس وأصح في وقت الوكالة فهو وكذلك في كذا إلى رجب وتعلق التصرف في وكلكم لأن في بيع كذا
لا تبعه حتى يبيع مرضاهن لا تعلق في الوكالة ١٤ فلو أجازها من فقد وكذلك في كذا فلا يصح كذا التورود لكن في كذا ربه بعد

وحيثما تعلق عليه فلا بد منه
والوكالة ولو يجعله غير لازمة
من جانب الموكل والوكيل فيجوز
لكل واحد منهما ما قصدهما في شيء
ولو بعد التصرف سواء تعلق
بشيء من ثلاث كبيع الموهون أم لا
وتنقسم الوكالة تنقسم إلى ثلاث
ويعتونه وأقسامها شرعا بعزل
أحدهما بأن يعزل الوكيل نفسه
أو يعزل الموكل سواء كان بلفظ
العزل أم لا كتحقق الوكالة أو
إبطالها أو ردّها وتسمى التكاليف
بلاغرض في فيه بخلاف التكاليف
لها نسبة أما الرضا في كذا فاشيا
من ظالم وبطريق وحسب كبير
منه وأولها على أن ينفذ في التصرف
بما يريد فقد كان به النداء بشرط
أو وكالة التكاليف والولاية يزوال
مالك موكل من يحمل التصرف
أو ينفذه كبيع وقوف لزوال
الولاية أو إيجاب ما وكل في بيعه
وهو له تزويجه ورضع مع غيره
لا شعارها بالندم على التصرف
بخلاف نحو العرض على البيع
أو الوكيل ولو يجعل (أين فيما
يشبهه) أو كذا (فما يصرفه) من
مال موكلا عنه (ولا يضمن) ما تلف في يده من مال موكلا (ألا بالتصرف) أي حقه كسائر الأقسام (أو تبيعه) أو يعبري التمدى وكونها
لمكان أولى لأنه يضمن التمدى بشرط ولا يحكم لاحتمال نسيان ويحتمل بصدق بينه في دعوى النقص والرد على الموكل لأنه
أقنعه بخلاف دعوى الرضى غير الموكل كرهه وإذا تعدى كان ركب الدابة أو ليس الترتيب تدينا من كسائر الأقسام لا يعمل لأن
الوكالة إذن في التصرف والأمانة تكمل ترتيب عليها ولا يلزم من ارتفاع سلطان الأذن بخلاف الوجبة قائم ببعض أفعال

أموري حيث لا يصح أن لا يبيع أن لا يبيع في الأول في الفاعل وفي الثاني في الموكل فيه بعد تفرق
الأول حاله تفرق في الثاني (قوله ما يشعر مرضاه) أي وإن لم يملك الوكيل حتى لو تصرف
قبل علمه (قوله أما الوكيل الخ) تضمنه استعراضا لإيجاب وأمس كذلك بشرط
اللفظ من أحد الجانبين والآخر من الآخر (قوله ولا يشترط في التوكيل هنا) أي الذي هو
بعدم الرقة وقوله القوراي بأن ياتي بما لو كان فيه قورا (قوله لكن) فلا يصرفه الخ أو يظهر
التفرق بين الصيغة والقاسدة فيها إذا كانت يقول فانه في الصحة يستحق المبيع وفي
القاسدة يستحق أجرة كمثل (قوله ولو بعد التصرف) أي في بعض الموكل فيه والافتقار
انتهت (قوله من ثلاث) بالاختصاص وقوله كبيع الموهون فيه أذن أكرهتم للرأى في
بيع موكل فيه ثم يرجع الرأى (قوله وتنقسم الوكالة سكا) مراد ما يمكنه ما لا يشترط
على لفظه وبالشرعي ما كان به وحده تفرقة لما رتب له فيه شرعي (قوله وبه لا الموكل)
أي وإن لم يصح الوكيل بالهزل بخلاف الثاني لأن من شأنه أن يتلقى المبالغ السكا فيه
(قوله وفيه منه) أي تسمى سكا (قوله وبطريق) أي على الموكل والوكيل وكذا
السكا أما القاسط فطوره على الموكل ماله دون الوكيل أي ما ياتي وقوله عما لا يتصل الخ
متعلق بيشترط المزدور وما واقعة على تصرف كما إذا كان وكلا في شيء أم في من إيمان
ما غير عليه بالقاس فان الوكالة تملأ لأن دفع العين من ماله ما ترضى أو بغيره وكل منهما
متمتع على القاس (قوله وفيه منه) أي الاحتمالية للتكاليف أو الوكيل بالنسبة فلا بد من
الروعي وكذا (قوله لا شعارها بالندم على التصرف) أي ندم الموكل على تصرف الوكيل
وقب ان الندم لا يكون إلا من شيء وقع والتصرف لم يقع فلا يرى أن يقول لا شعارها أي
هذه المذكووات الرجوع عن التصرف أي عن الأذن فيه (قوله إلا بالتصرف) ولو تنازعا
فيه مدقه شكره لأن الأصل عدمه (قوله لاحتمال النسيان) أي فالتأني شرط لامتدحه
فيضيق كلامه أي المصنف شعاعه مع النسيان ونحوه وليس كذلك حيث انظر بركانه
وقوله وليس كذلك بل هو كذلك وحديثه من التبعية لا لشرط وقوله ونحوه أي كدغل
بقضاء ساجدة وملا (قوله بخلاف دعوى الرقة على غير الموكل كرسوله) وأوراره أو وكله
وكذا دعوى الردن رسول الوكيل أو أوراره أو وكله على الموكل فلا بد من بيعه
ذلك (قوله كان ركب الدابة) أي بيت كان يلق به سوطه ولم تكن جوارحا أو لا يمكن
مال موكلا عنه (ولا يضمن) ما تلف في يده من مال موكلا (ألا بالتصرف) أي حقه كسائر الأقسام (أو تبيعه) أو يعبري التمدى وكونها
لمكان أولى لأنه يضمن التمدى بشرط ولا يحكم لاحتمال نسيان ويحتمل بصدق بينه في دعوى النقص والرد على الموكل لأنه
أقنعه بخلاف دعوى الرضى غير الموكل كرهه وإذا تعدى كان ركب الدابة أو ليس الترتيب تدينا من كسائر الأقسام لا يعمل لأن
الوكالة إذن في التصرف والأمانة تكمل ترتيب عليها ولا يلزم من ارتفاع سلطان الأذن بخلاف الوجبة قائم ببعض أفعال

فأدبهم وسلم إليهم وقال الضعفاء عنه ولا يضمن الثمن ولورد المبيع عليه يبرئ فناد الضعفاء (ولا يبرئ) فلو قيل (إن)
يبيع ويوشترى بالوكالة المطلق (الإبلاغة شرافة) : الأول أن يعقد (عقن المثل) إذا لم يجدوا خياراً يأنه عليه قال وجبناه
فوقه وكان ما بعده فله نصهم إذا كان فعن فاسر وهو لا
مجموعاً علماً بخلاف الأمر وهو ما قيل ١٥

وكونها تعذبا ولو ضمن أي صارته. أي الضمان يعني أنه لو تبين بعد ذلك ولو بغية
تفريط ضخته (قوله فإذا باع الخ) تبين بعد ذلك ولو بغية. وسمي المبيع أي الذي تعدي فيه
(قوله ولا يضمن الفسخ) جواب عما يقال المبيع كان مضمونا أو الفسخ به ففسله حكمه
فما يجب بالفسخ من أي إذا تبين بعد تفريط (قوله لعاد الضمان) فإن تالف قبل تدويره ففسد
ضخته وليس به. إلا أن جدي لان المبيع الأول كان صحيحا فالتبني به ولو كلفه (قوله
بالي كلفه المثلثة) الباع حتى يقع حذف متضاف إلى في صورة الوكيل المثلثة أي عن
التبني بدني أو حلول أو إيل أو اشتري أو كفاي (قوله إذا لم يجد راعيا الخ) فبعد المثلث
لأن ظاهره أنه يجوز له المبيع من المثل ولو لم يجد راعيا أو لم يجد راعيا أو لم يجد راعيا
بزيادة عليه فظاهر وإن قل وهو كذلك فالوجه حذفه من إظهاره الفسخ فإن لم يفعل
أنفسع المبيع (قوله فهو كالو باع بدنه) أي في المثل ففي كلاهما صورتان المبيع باقى
من عين المثل المبيع باقى من المثلث وبه وقوله فلا يضمن إذا كان أي التضمن سواء كان
فصاعا من عين المثل أو عين القدر المثلث وبه وما حصل وأما ما كان راعيا فزيادة
أولواؤه وجدوا فباعه من عين المثل فباعه من عين المثل فباعه من عين المثل فباعه من عين المثل
بما من عين المثل عاينها من وجه أو زيادة فباعه من وجه (قوله وهو ما يفتل في أغلبها)
فظاهر وإن لم يفسح له المثلث عشرة أي عشرة درهم أو نصف مثلا لا يوافق
أموثا أو ثمانية أو أقل فلا يبيع (بسته) أي ولو باع من عين المثل ويرهن وافي أو شهد
(قوله بتسديد البان) المراد ما يباعه في عينه أو رعا (قوله يباع عن أحد) أي بعه
مشتق عن أحد وفيه حذف متضاف أي فباع أحد واحد فظاهر هذا النوع وحى عن
المثل ما يبعه (قوله ضمن به) هو بعه فبته أي يوم التسليم لانها المثلثة (قوله ولا يضمن
عنه) أي في المبيع الثاني ما في الأول فبته. فبته بعه. لأن العقد فاسد (قوله لا يضمن
ألفه) أي في المبيع بالبدل هنا صحيح فالمراد به البدل الشرعي من مثل أو ثمة وهذا
بالبيع أو وكيل المثلثى فبته من المثل إن كان مثليا وأما القبر إن كان متفوما لانه
مقبوض بعقد فاسد (قوله لو كان بالبدل ففقدان لزمه ليس بائنه) مثالا لهذا وفي
إن كان نقد البدل واحد فظاهر لزم المبيع به فان تعدد فهو ما فله وحسب خالف ما لم
يبيع المبيع ويترتب فيه مقدم (قوله ويشترط) أي فبته متوقفة على الانتهاء أي انتهاء الوكيل
على المشتري فيما إذا باع موقعا بالبدل المثلث وبشترط أيضا كون المشتري فته وسرا
(قوله مع المبيع) أي بشرط ثلاثة كونه في السراح أو انذارها وهو عدم فته. إن
المشتري بقوله بشرط الخ وقوله إن. فته فته. أي (قوله فله وهو قصد الحماية) أي

من الموصلة وقد قورم الوكيل عليه والمحاماة الاكرام (قوله فرع الاولى) فرع
(قوله وذلك) اى توجيهه المذكور كذا (قوله لكنه) اى ما اى انما (قوله من نفسه)
اى نفسه (قوله لا تهمم) - فتهمله هو الاسباع - قد قورم الفل لاسباعه انما من الزيادة
وليس كذلك فكان الاولى التمسك بالتصادم الموجب والقابل وانما ما يوزن الجسد طرفي
توزيعه يفت ابنه ابن ابنه لا تحولان الولاة باصل التسرع (قوله له) اى عليه (قوله ضمن
فحقه) اى له لولا مناسبا كان او متعاقبا بل قوله ونسب دماغه (قوله وليس لو كبل الخ)
اى لا يبق في هذا فلا يشاق الله ويصعب شره وقومنا انه ان كان عالما بالحب والاشتراف
بمعنى مال الموكل وصحة انواه وواقفه البائع لم يصح الشر او لا يصح فوكبل وان كان
مجهلا به وقع الشراء وكل ما قلنا من رضى به فذلك والا فان كانت الشراء في الذمة
وسمى الموكل او غيره وواقفه البائع فكل من الموكل والوكيل الرضى على البائع والارادة
الموكل على الوكيل - ودعى البائع وان كان بالبيع يسمى الموكل او ارادة الموكل على
البائع ولا يراد الوكيل فان لم يسم الموكل رضى الموكل على الوكيل ودعى البائع (قوله
فما لم يأت منه) اى حين التوكيل لو طار ايجز وكل وقوله لان الخ - شره - بعلم الموكل
بجاهه فان كان جاهلا به امتنع التوكيل (قوله ولا يفرع على موكله) اى عنه وقوله الا انه
اى انما جديده من الاول ان الذى نفعته موكله كذا وقوله عطفنا على ربه انما جديده اولا
(قوله فاذا قال لغیره الخ) صوابه من كلام المتن ما اذا واكله لاجاب عنه فادعى فاقرب
الدين - فلا عليه (قوله ويحل انفراد) اى كونه يكون مقربا بتوكيل اولا والحاصل انه
ان ابقى عنه فقط كان اقراوا على الاصح وان ابقى عنه فقط لم يكن اقراوا على الاصح وان
كان الشايع قال في هذه فاعلموا بجمع بينهما كان اقراا فانه وان حله فمما لم يكن اقراوا
فما قال الاحوال اربعة (قوله انما يرضى) لو سئل على لسانه لدعى المتعاقب (قوله
وفاض فيه) اى - حيثما يترتب كفى بالربوات (قوله ولا يباح مطالبة الوكيل) اى ما كان
وكسلا في الشراء (قوله ان كان الفرض معينا) كقول الوكيل لا نأتم اشترت منك هذا

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **الخلافة اذ اهلها واكملها لله عز وجل** انه من بعدك يا محمد ما من رجل اقرض الله ديناً من ديني فله ان يقرضه من بعده وان كان

ان لم يعترف بكاته بانكره ان قال انه اعترف بها

طالب كلامه عليه والوكيل كنه لمن

الزوج بهذا الذي كان في يد الموكل (قوله ان لم يعترف) اي البائع (قوله ولو تلفت من قبضه) اي الموكل وقوله واستحق بيعه اي بابه الموكل (قوله ان صدقه) وكذا ان كذبه لانه يصرف في مال نفسه واذا انكر المشتري الموصلة المصدق بيته ثم ان كان الحق من امانة فبذلك الموكل اخذها من امانته وان تلفت من غير تصديق صاحب الحق على كل من ما كان غرم احده الاربع وع على الآخر لانه معلوم الاربع على غيره ظالمه وان تلفت بمقتضى بيان رجع على الدافع رجع الدافع على الموكل لانه من طائفتهم وان رجع على الموكل لا يرجع الموكل على الدافع وان كان المدفوع بناه وبقى في يد الموكل رجع الموكل على الدافع ورجع الدافع على الموكيل (قوله او ادعى انه مختال) واذا انكر المكيل الملو الاخذ من حقه المالك عليه ولا يرجع له على المختال لانه اعترف له بالتقال الحق الموقوف على غلظهم فوالله انهم من المشتري الذي هو المكيل فلا يرجع على غيره ظالمه (قوله او وارث) اي مستغرق الا فلا يرجع المدفع له وفيه او وصي او وصي فبان قال مات فلان وله عندك كذا وانا وصيه او وصي لي به وقوله منته الاوضح به (قوله لا اعترافه الخ) بعد التفرقة بينه وبين الاول حيث يانزه المدفع اذا صدق ولم يجب

(فصل في الاقرار)

ذكره عقب الوكالة لان المال تحت يد المترف هو في نفس الامر ليس به وشبهه بالوكيل (قوله من يتر) مقتضى اخذ مدعيه ان يقول وهو لغة التبرع وفتضى قوله الاثبات ان يقول من اقر فاول الكلام شاق آخره (قوله بحق عليه) اي اوعده للشئ العيني (قوله اقرتم الخ) الاولى الاستدلال بانه كونه اقرارا من لانه المصريح بالادلة فسرت شهادة المرء على نفسه بالاقرار (قوله فان اعترفت الخ) وجه الدلالة منه انه نافي بها على الاعتراف والمقتل امر عظيم فغيره من الاقرار اولي بالشئ بالاعتراف والاقرار (قوله وهو ينقسم الى ما يقطع بالشبهة) اي الطريق في ستوجه الشبهة كالجوع عن الاقرار ودعوى الاقرار اعمى نحو الرجوع شبهة لان به يحصل للقاضي تردد في ثبوت ذلك الحق كافي الرجوع اولى بثبوت ما يقرب منه كافي الاقرار وقوله كان ما في كنه الرضا وجهه من ان به يستقر ثبوت الاقرار بالرضا والافتقار به الرضا الخ (قوله الذي الخ) تنبيه لما يجب من هذا الحق ان حق الله يصح فيه الرجوع مطلقا وليس كذلك فقد اطلق في محل التنبيه وقال لا ينبغي واجب بان مراد الحق بحق الله شبهه المحض وبحق الارضى المحض او ما فيه حق الله ايضا كانه الرضا كونه (قوله يصح الرجوع فيه) اي وان قال بعده كذب في رجوعه وقبول رجوعه بالنية لئلا يقطع الحدود ونحوه لان الية بغير هذا فقامت الرجوع عن الاقرار بالسرقة والنجار به سقوط القطع وقسم القتل دون المال وأصل القتل ومن الاقرار بانه ما على الرضا وبالزنا به احد الزنا له ما في الاول وقد قدنه في الثاني وان رجع في اثباته قدنه في ثبوت وجب منه الباقى من الحديث

(فصل في الاقرار)

وهو لغة الاثبات من قول الشئ اي ثبت وشرا اخبار النقص بين عليه فان كان بحق له على غيره قد دعوى او لغيره على غيره فمادة والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى اقرروا وان كنتم على اكم امرى اي عهدى خالرا اقرروا وشهدوا الصديقين اشهادا ليس الى امرائهم هذا فان اعترفت فارحبها واجبت الامة على الماخذ منه واركاته اربعة مقرومة وصفة ومقر به (والقرينة) من الحقوق (ضرر ان) احدها (حق الله تعالى) وهو ينقسم الى ما يقطع بالشبهة كالزنا وشرب الخمر وقطع السرقة وعليه انقص المشتك والى ما لا يقطع بالثبوت كالزنا والكفارة (و) الثاني

3 ي (حق الادعى) كذا انقضى شمس (حق الله تعالى) الذي يقطع بالاثبات (يصح الرجوع فيه عن الاقرار به)

لان منشاء على القدر والسر ولا يهمل الله عليه وسئل من شىء من الحق بالبروق بقوله تعالى فثبت له ثلثا است اياك يفتنون وللفتن ان
 به من شىء به ذلك الملائكة ولا يقول له ارجع فكنون امرا بالالكذب وشرح بالاقراء بالثبوت باليمين ولا يصح رجوعه باليمين
 بالشبهة (و) الضرب الثاني (حق الادى) اذا اقر به (لا يصح الرجوع) فبمعنى (عن الاقر) به (تعلق حتى لا يقر به الا اذا كذب
 اقره كذا) فى شرط المقر به ثم شرع فى شرط المقر فقال (وتنفق خمسة اقرار على الحق) (فى ثلاثة شرا) (الاول) (المبايع)
 فلا يصح اقرار من هو دون المبايع ولو كان ١٨ حبر الرفع الفلم عنه فان اقرى بولغا بيمينه يمكن بان استكمل تسع سنين

صدق فى ذلك ولا يصح عليه وان
 فوجس ذلك فى خصوصية بطلان
 تصرفه مثلا لان ذلك لا يعرف الا
 منه ولانه ان كان صادقا فلا
 يحتاج الى عيدين والافلا فائدة
 فيها لان عين المصغر غير متعقبة
 واذ لم يختلف فبلغ مبلغا قطع فيه
 يابوغة قال الاعام فالظاهر ايضا
 انه لا يحلف لاتهله الخصومة
 وصك الامانة فى ذلك المصغر
 (و) الثالث (العتل) فلا يصح اقرار
 يفتنون ومضى عليه ومن قال
 عتله به ذكر كسرت دوامرا كراه
 على ضرب غير لامتناع تصرفه -
 وساقى حكم السكران ان شاء الله
 تعالى فى الصلاة (و) الثالث
 (الاستيثار) فلا يصح اقرار مكره بما
 اكره عليه لقوله تعالى الا من اكره
 وقوله تعالى الا على وجه الاكره
 صدقا لحكم المصغر بالاولى
 ما عاده وصورة اقراره ان يضرب
 بغير قاضيه لصدق فى القضية
 فافترجال الضرب او بعد له
 ما اقر به لانه ليس مكره اذا اكره
 من اكره على شىء واحد وهذا انما
 ضرب لصدق ولا ينصير الصدق

فى الاقرار قال الاخرى والاولى هذا الزمان بانهم بنهم اسرقة او قتل او نحوها انفسر بونه لغير الحق وراى
 بذلك الاقرار بجاهل عده خصمه والصواب ان هذا الاقرار فى حال ضربه ام بعد ووعى انه لم يقر بذلك لضرب ثانيا انتهى
 وهذا متعين (وان كان) بحق ادنى كافر اقره (بمال) او (كساح) (معتبر فيه) مع ما تقدم (شرط رابع) ايضا وهو (الرشد) فلا يصح
 اقراره سعيه بين اؤلافه مال او نحو ذلك

قبل اقراره وبعد سماع اقراره في الباطن فشرع بهذا اقراره ان كان صادقا فله ونسج بالمال اقراره وهو يجب عقوبته بخلافه وان منى منه في مال اقدم فله بالمال والمأثر بالقرينة ولابد كماله نصفها كون المقر من انواع معين بحيث شترق منه الدعوى والغالب فلو قال لسانا ولو احدى من بن آدم ومن اهل البلد على الف بصر ٩ اقراره على الصحيح ومنها كون المقر

معاملة أو اتلاف أو ائتمار أو وجوده أو باقيل اظهر (قوله قبل اقراره بعده) متعلق بتسديف صفة للدين أو اتلاف لا تلاف لا توافر كما قد يتوهم لان اقراره في الشبهة قبل اقراره عليه صحيح لا غير صحيح فكان الاتلاف بالقرينة ان يقيد بالشبهة باقراره بان يقول فلا يصح اقراره بمجرد سفته كانه كان الانصر بل والاتهم صفة اعتيوا فتذكر المال في كلام المنصف ان يشول به مال بدل قوة بين أو اتلاف مال أو يتصور ذلك فتدأ بعد في صفة منه معنى وقطعا (قوله قبل اقراره) أي لم يمس قبل اقراره بعده (قوله ونسج بالمال) أي بالافراجه أي الاقرار بموجب شبهة ليناسب عقوبة بعد الاقرار بموجب عقوبة والاولى بجهله مسئلة صفة قل بان شترق ويصح اقراره بموجب شبهة أي بشترق بموجب عقوبة كالزنا والقتل وقوله كذا مثال العقوبة (قوله لعدم ثقله بالمال) أي فلا يشترط على الرشيد والمراد بعدم التعلق ابتدأ فلا ريب انما اعني على مال (قوله فيتم الخ) اشارت كمن الى عدم استقصاء الشريط في الثلاثة التي ذكرها (قوله نوع تعيين) أي ولو نوع تعيين فدخل حاله قال على مال لا حد له ولا الثلاثة مثلا فانه يصح وقوله حيث الخ اشار به الى ان الاعتد نوع تعيين خاص بجهة تروى في الدعوى والغالب فلذا خرج من قوله لو احدى من اهل البلد على أنفس مع ان ندم نوع تعيين الا انه ليس بهذه الحالة (قوله لانه) أي الاقرار وقوله وصدقه أي المقر بمقتضى جملته حالة فهو من جهة الله تعالى وشارة الشريط في المقر وهو احتمال صدقه فان لم يقتض لم يصح كماله التي ذكرها لكن في صفة مسامحة من وجهين الاول ان الكلام في شريط المقر وهذا من شريط المقر الثاني انه ذكره بحدوث الشريط الزائد قبل بحدوث الاصل (قوله ولم يصرح الخ) أي بقوله وصدقه بمقتضى (قوله عقب النكاح) أي القول لانه قبل القول بمقتضى كان في مال الزوج ولم يقتض في هذا الزمان انه في أن يقتض من الزوج اية اية الغيرها (قوله فلو قال الخ) فشرع على قوله أهلية استصفا في وقوله فان قال على يسمي اطلاق ظاهره ولو غير ما نكح او هي كذلك (قوله ويأمر الاستناد) وكذا الاقرار على المقتضى وقوله وهذا اية اية وان استند الخ (قوله وما وقع) منبذ اعتبره ضعيف وقوله من أنه بيان لما وقوله لغو خبران (قوله تزلزل الخ) أي ان كان عينا ولم يطالب به ان كان دينا (قوله متى لو وضع الخ) لاجابة للرجوع لان الاقرار به على غير وجه التكذيب (قوله ما لو حذف الخ) او جعل في الواو فلا يذ من حذفه ما وقوله لم تكن صوابا لم يكن (قوله وعلى اوفى الخ) ويرتبط عليه انه يقتض منه دعوى المقتضى في الاقرار بالعين لا بالدين فلو اقر به من ثم دعى انها ودية وتلفت من غير تقصير قبل منه بخلاف ما لو تزلزلين وادعى انه ودية وتلفت لا يقبل منه لان الودية لا تكون في ذمته كما يشترع بالقرابة في معناه النكاح مع النسبة وشارة من مشهورة كقوله لا بد على ارضه كذا أمال وحذف على ارضه فتم تكن اقراره الا ان يكون القرب بعد معناه كذا الشرب فيكون اقراره على اوفى ذمته

بذمة أهله أو اتلاف أو ائتمار أو وجوده أو باقيل اظهر (قوله قبل اقراره بعده) متعلق بتسديف صفة للدين أو اتلاف لا تلاف لا توافر كما قد يتوهم لان اقراره في الشبهة قبل اقراره عليه صحيح لا غير صحيح فكان الاتلاف بالقرينة ان يقيد بالشبهة باقراره بان يقول فلا يصح اقراره بمجرد سفته كانه كان الانصر بل والاتهم صفة اعتيوا فتذكر المال في كلام المنصف ان يشول به مال بدل قوة بين أو اتلاف مال أو يتصور ذلك فتدأ بعد في صفة منه معنى وقطعا (قوله قبل اقراره) أي لم يمس قبل اقراره بعده (قوله ونسج بالمال) أي بالافراجه أي الاقرار بموجب شبهة ليناسب عقوبة بعد الاقرار بموجب عقوبة والاولى بجهله مسئلة صفة قل بان شترق ويصح اقراره بموجب شبهة أي بشترق بموجب عقوبة كالزنا والقتل وقوله كذا مثال العقوبة (قوله لعدم ثقله بالمال) أي فلا يشترط على الرشيد والمراد بعدم التعلق ابتدأ فلا ريب انما اعني على مال (قوله فيتم الخ) اشارت كمن الى عدم استقصاء الشريط في الثلاثة التي ذكرها (قوله نوع تعيين) أي ولو نوع تعيين فدخل حاله قال على مال لا حد له ولا الثلاثة مثلا فانه يصح وقوله حيث الخ اشار به الى ان الاعتد نوع تعيين خاص بجهة تروى في الدعوى والغالب فلذا خرج من قوله لو احدى من اهل البلد على أنفس مع ان ندم نوع تعيين الا انه ليس بهذه الحالة (قوله لانه) أي الاقرار وقوله وصدقه أي المقر بمقتضى جملته حالة فهو من جهة الله تعالى وشارة الشريط في المقر وهو احتمال صدقه فان لم يقتض لم يصح كماله التي ذكرها لكن في صفة مسامحة من وجهين الاول ان الكلام في شريط المقر وهذا من شريط المقر الثاني انه ذكره بحدوث الشريط الزائد قبل بحدوث الاصل (قوله ولم يصرح الخ) أي بقوله وصدقه بمقتضى (قوله عقب النكاح) أي القول لانه قبل القول بمقتضى كان في مال الزوج ولم يقتض في هذا الزمان انه في أن يقتض من الزوج اية اية الغيرها (قوله فلو قال الخ) فشرع على قوله أهلية استصفا في وقوله فان قال على يسمي اطلاق ظاهره ولو غير ما نكح او هي كذلك (قوله ويأمر الاستناد) وكذا الاقرار على المقتضى وقوله وهذا اية اية وان استند الخ (قوله وما وقع) منبذ اعتبره ضعيف وقوله من أنه بيان لما وقوله لغو خبران (قوله تزلزل الخ) أي ان كان عينا ولم يطالب به ان كان دينا (قوله متى لو وضع الخ) لاجابة للرجوع لان الاقرار به على غير وجه التكذيب (قوله ما لو حذف الخ) او جعل في الواو فلا يذ من حذفه ما وقوله لم تكن صوابا لم يكن (قوله وعلى اوفى الخ) ويرتبط عليه انه يقتض منه دعوى المقتضى في الاقرار بالعين لا بالدين فلو اقر به من ثم دعى انها ودية وتلفت من غير تقصير قبل منه بخلاف ما لو تزلزلين وادعى انه ودية وتلفت لا يقبل منه لان الودية لا تكون في ذمته كما يشترع بالقرابة في معناه النكاح مع النسبة وشارة من مشهورة كقوله لا بد على ارضه كذا أمال وحذف على ارضه فتم تكن اقراره الا ان يكون القرب بعد معناه كذا الشرب فيكون اقراره على اوفى ذمته

معاملة أو اتلاف أو ائتمار أو وجوده أو باقيل اظهر (قوله قبل اقراره بعده) متعلق بتسديف صفة للدين أو اتلاف لا تلاف لا توافر كما قد يتوهم لان اقراره في الشبهة قبل اقراره عليه صحيح لا غير صحيح فكان الاتلاف بالقرينة ان يقيد بالشبهة باقراره بان يقول فلا يصح اقراره بمجرد سفته كانه كان الانصر بل والاتهم صفة اعتيوا فتذكر المال في كلام المنصف ان يشول به مال بدل قوة بين أو اتلاف مال أو يتصور ذلك فتدأ بعد في صفة منه معنى وقطعا (قوله قبل اقراره) أي لم يمس قبل اقراره بعده (قوله ونسج بالمال) أي بالافراجه أي الاقرار بموجب شبهة ليناسب عقوبة بعد الاقرار بموجب عقوبة والاولى بجهله مسئلة صفة قل بان شترق ويصح اقراره بموجب شبهة أي بشترق بموجب عقوبة كالزنا والقتل وقوله كذا مثال العقوبة (قوله لعدم ثقله بالمال) أي فلا يشترط على الرشيد والمراد بعدم التعلق ابتدأ فلا ريب انما اعني على مال (قوله فيتم الخ) اشارت كمن الى عدم استقصاء الشريط في الثلاثة التي ذكرها (قوله نوع تعيين) أي ولو نوع تعيين فدخل حاله قال على مال لا حد له ولا الثلاثة مثلا فانه يصح وقوله حيث الخ اشار به الى ان الاعتد نوع تعيين خاص بجهة تروى في الدعوى والغالب فلذا خرج من قوله لو احدى من اهل البلد على أنفس مع ان ندم نوع تعيين الا انه ليس بهذه الحالة (قوله لانه) أي الاقرار وقوله وصدقه أي المقر بمقتضى جملته حالة فهو من جهة الله تعالى وشارة الشريط في المقر وهو احتمال صدقه فان لم يقتض لم يصح كماله التي ذكرها لكن في صفة مسامحة من وجهين الاول ان الكلام في شريط المقر وهذا من شريط المقر الثاني انه ذكره بحدوث الشريط الزائد قبل بحدوث الاصل (قوله ولم يصرح الخ) أي بقوله وصدقه بمقتضى (قوله عقب النكاح) أي القول لانه قبل القول بمقتضى كان في مال الزوج ولم يقتض في هذا الزمان انه في أن يقتض من الزوج اية اية الغيرها (قوله فلو قال الخ) فشرع على قوله أهلية استصفا في وقوله فان قال على يسمي اطلاق ظاهره ولو غير ما نكح او هي كذلك (قوله ويأمر الاستناد) وكذا الاقرار على المقتضى وقوله وهذا اية اية وان استند الخ (قوله وما وقع) منبذ اعتبره ضعيف وقوله من أنه بيان لما وقوله لغو خبران (قوله تزلزل الخ) أي ان كان عينا ولم يطالب به ان كان دينا (قوله متى لو وضع الخ) لاجابة للرجوع لان الاقرار به على غير وجه التكذيب (قوله ما لو حذف الخ) او جعل في الواو فلا يذ من حذفه ما وقوله لم تكن صوابا لم يكن (قوله وعلى اوفى الخ) ويرتبط عليه انه يقتض منه دعوى المقتضى في الاقرار بالعين لا بالدين فلو اقر به من ثم دعى انها ودية وتلفت من غير تقصير قبل منه بخلاف ما لو تزلزلين وادعى انه ودية وتلفت لا يقبل منه لان الودية لا تكون في ذمته كما يشترع بالقرابة في معناه النكاح مع النسبة وشارة من مشهورة كقوله لا بد على ارضه كذا أمال وحذف على ارضه فتم تكن اقراره الا ان يكون القرب بعد معناه كذا الشرب فيكون اقراره على اوفى ذمته

الذين رضى الله عنهم وحيوا إلى علي بن أبي طالب وأبي بكر بن عبد الله بن أبي طالب وأبي بكر بن عبد الله بن أبي طالب. ٢٠. ثم وبقوله أن النبي غدا أوامره في الحسنة الكيس وأجره المذاق مثلا

فإن لم يقول بحجة فهو يكون وصفه بالعظيم وشعوره من حيث أن عاصيه

قال الساجي يعني اتمت به اصل ما في علمه الاقران ان الزم القين وأطرح الشك ولا استعمل القلبة وقال تعالى او عندي شيء مني او كذا كذا الزم مني واحد فان الثاني ما كذا فان قال شيء مني او كذا ٢١ وكذا الزم مني اثنان لاقتضاء العطف المتعارف

فمعناه منه وقوله معك كونه محتمرا شاربه ان العلم تسر كبره ليجرح التمس الذي لا يقتضي فان الشيء يصدق به لك غير محتمر (قوله اصل ما في الخ) يستدل أخبره ان الزم القين وما بعده تفسيره او عطف لازم على مفرد ومضافة اصل لما بعده ياتيه والاصل بمعنى القاعدة (قوله ان الزم القين) اي العمل باليقين وهو المنشئ للتفسير به كبره الخ وما زاد عليها مشكوك فيه والغالب ان الوصف باله ظم من حيث الكثرة فلا يعمل بهذا الغالب (قوله برقع) أي بدأ وقوله اوتصب اي عسيرا وقوله او بر اي لحنا وقوله او سكون اي وفقا (قوله او كذا كذا) فيه حذف انظر درهم بدليل قوله بالاسوال الا بعد والحاصل ان كذا اما ان يوتي بما مفردة او مكررة مع العطف او بدونه والدرهم اما ان يرفع أو يرسب او يبرأ أو يسكن والحاصل من شرب لا يقتضي اربعة شاعشر والواجب في جميعه يادهم الا اذا أتى بكذا له وطوقه فوصب الدرهم فالواجب درهمان لانه غير محدود لجمع ما قبله وهو شرب فثمة مدد ووجه لزوم الدرهم فقط فاعدا القير انه عند عدم التكرار لا تعدد مع التكرار بدون عطف يكون الثاني هو كذا ومع العطف كون البيان الثاني شر به منه فيكون الاول لقوا اوله على الامكان بيان كل منهما يتصرف درهم (قوله او دور في قوله ان كور) أي اوله تكمن كذا بان كانت تامة او خالصة لكن وصل الخ (قوله فان ادمعة الخ) حاصله ان فيه ستة احوال يلزمه احد عشر في حلة وشرعة في حلة ودرهم في ثلاثة احوال وقوله فاحد عشر اي لانه اودمع عشرة دراهم المقتره فلا يشكل انه لو قال له على درهم مع عشرة لزمه درهم فقط لاحتمال ان هاهنا مع عشرة في (قوله الاستثناء) ما هو من الشيء وهو السورع لسورع المستثنى مما اقتضاه كلامه الاول وقوله الكثرة وروده عليه ليسمع وقوله بشر وطعق يصح وجعله ما ذكره شاعشر حاشا لانه اربعة كاقبل والاربع ماذ كره الشارح لا يعنون الشرطية في لاسق قوله ولا يصحح يز مقر الخ وذلك لان عدم المقر في كذا كرو حكم من احكام الاستثناء لا شرطية كالاقتضي وبقي منها اثني عشر نفسه ولو بالشرع وان يلقاها به وهذا يتفق مع قول المصنف اذا لم يه يكون مقيدا الشرطين (قوله اذا وصله) اي الاستثناء بمعنى المتنتهي فيه استخدام (قوله فلا يضر سكة تنس) اي ما لم يتبد بها القطع (قوله وكلام اجني) أي غم الاستغفار لانه يوق به لند كقدر ما يتجسم في شارب للمقام بخلاف الجد وهو (قوله ان يبره) اي الاستثناء بمعنى المتنتهي اي شوي الاتيان به وقوله قبل فراغ الاقراد اي ولومع آخر حرف (قوله لان الكلام انما يشتر بقاءه) اي وقاه بتمام المستثنى (قوله لم يصح) أي لما فيه من التناقض الصريح وحده ان لم يبعه باثني عشر غير مستغرق لم يبق على عشرة الا عشرة الاخيرة فيصير الاستثناء ويلزمه خمسة ولا فرق في المستغرق بين تسوية ما يمتثل وأخره كانه على عشرة الاخيرة

استغرق المستثنى المستثنى منه فان استغرقه شوه على عشرة فلا عشرة لم يصح فيلزمه عشرة

وفوقه قال على كذا درهم برقع اوتصب او سكون او كذا كذا بالاسوال الاربعة اوقال كذا او كذا درهم بالانصب لزمه درهم فان ذكره بالانصب بان قال كذا او كذا درهمان لم يدرهم بان لان القير يوصف في المعنى فيعبرود الى الجمع ولوقال الداهم التي اقترنت بها ناقصة الوزن او مشوشة فان كانت دراهم البلد اني اقرب به ككالات او وصل قوله ان كور بالاقرار قبل قوله ولوقال على درهم في عشرة فان ادمعة فاحد عشر او سحابا بمقرعة عشرة وان اراد نظرا او سحابا بالمعرفة او اطلق لزمه درهم لانه المنسحق (وبعض الاستثناء ما لا ارا احدى اخواتها في الاقران) وغيره كالكثرة وروده في القرآن والسنة وكلام العرب بشرط الاول وعلقه اقتصر المصنف (اذ اوصطه) اي انصل المستثنى بالمعنى منه عرفا فلا يضر سكة تنس وحى وتذكر وانقطاع حوت بخلاف الفصل بسكون طو يل ككلام اجني ولو يسرا الشرط الثاني ان يوق قبل فراغ الاقران لان الكلام انما يشتر بقاءه فلا يشترط ان اوله ولا يكتفى به الا شرعا والالزم رفع الاقرار به لزمه الشرط الثالث عدم

ولا يصح إثبات في الاستقراء أن في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيه ما لوقال له على درهم ودروهم ودروهم الأربعة ثلاثة
دراهم ووقال ثلاثة الأربعة ودروهم لأن المستثنى إذا لم يجمع شره لم يبق إلا ما حصله الاستقراء وهو درهم
فثبت الدرهم من مستثنى ووقال
٢٢
له على ثلاثة دراهم الأربعة وسادسها ودروهما أربعة دراهم لأن

فله ستة ثلاثة (قوله ولا يجمع مقرر في استقراء) في معنى الإيماء لاجل دفعه أن كان
سادسها كالأول الأول ويلحق على جهة ولا لاجل تحصيله أن يكن سادسها كالأول بعده
(قوله ولا يجمع) وهذا غير مدرك لأنه في قوله له على درهم ودروهم ودروهم الأربعة
ودروهما ودروهما أربعة ثلاثة على كل حال سواء جمع المشرق أو لا وتظهر فائدة في
وقال له على درهم ودروهم الأربعة ودروهما أربعة درهم مستثنى من الدرهم
قبله ويلحق ما بعده الذي حصل به الاستقراء في أربعة درهم ولجميع المشرق أربعة ثلاثة
(قوله أربعة ثلاثة دراهم) أي لأن المستثنى منه إذا لم يجمع مفرقة كان الدرهم مستثنى
من درهم فيستغرق فيبقى (قوله لأن المستثنى) المجمع لثلاثة (قوله والاستقراء من
الثبات الخ) أي المستثنى من مثبت متى ومن متى مثبت وهذا إشارة لقاعدة يفي عليها
اختلاف الحكم (قوله ومن طرق يمانية) أي الالتزام وقوله أيها أي كان من طرق ما تقدم
ولابد في هذا الطريق من ملاحظة الطريق الأول ودوران الاستقراء من التي أثبتت
وعكسه (قوله لأن الأعداد المثبتة) هي الأوزان والمنفعة (قوله مستثنى) انتهى
إلى الأول (أي المستثنى الأول وهو التسعة) قوله ولأن يخرج الواحد الخ حاصل
هذا الطريق أن يخرج من الأفراد فقط فخرج الواحد من الثلاثة في اثنين
فخرجهما من الخمسة في ثلاثة فخرجهما من السبعة في أربعة فخرجهما من التسعة في
خمس وهي المألوفة (قوله ويحصل له) أي أنه قد وقع منه (قوله ووقال ليس له على شيء
الخ) إشارة إلى ضابطه ويؤان المستثنى منه الواقع بعددني أن كان عاملاً في المستثنى
كأنه على شيء الأربعة فليس في العشرة وان كان خاصاً في الاستثناء كقوله ليس
له على خمسة الثلاثة لم يزمه شيء (قوله لأن العشرة الأربعة خمسة) أيضا حان
الوحدات الخمسة لها سبعان مفردة ووقال فقط خمسة ومركب وهو عشرة الأربعة فان
معناه عشرة فخرج منها خمسة وذلك هو الخمسة فلهذا لم يزمه شيء لعدم وجود شيء غير ذلك
فأما توجه الجميع ما به هذه لأنه لفظ مركب مخرج معناه خمسة فلهذا لم يزمه شيء
خمس وأبسط من ذلك مثبت يفي بهذا التي بخلاف ليس له على الأربعة فان التي توجه
لفظ شيء وهو عام وبعدد مثبت فثبت على قاعدة أن المستثنى بعد الذي يكون مثبتاً باللفظ
قال الشارح لزم خمسة إذا علمت أن قوله قبل التي الخ لزمه ما صحه لأن
ما به الذي كلام مركب معناه فقط خمسة وأبسط من ذلك مستثنى منه والمستثنى الأربعة
مثال ذلك بحسب الأصل قبل التي وقوله الأول مفسر كاشفة لأنه ليس في اللفظ إلا التي

الاستقراء أن يحصل بالاشتراك
ووقال له على ثلاثة دراهم الأربعة
دروهم ودروهم أربعة درهم بقوار
الجمع هنا لأن الاستقراء
والاشتراك من اثبات في ومن في
أثبت فلو قال له على عشرة قال الأربعة
الأربعة ثلاثة تسعة لأن الأربعة
الأربعة الأربعة الأربعة الأربعة
الثمانية والواحد الباقين من
العشرة ومن طرق يمانية الإنسان
يجمع كل من المثبت والمثني
فيسقط المثني عنه قال في هو
فأما في قوله خمسة والشيء في
المثال مثبتهان ويجمعهما ثمانية
عشر والتسعة مثبتهان
استعملنا من التمامية عشر في
تسعة وهو المأثور ووقال له على
عشرة قال الأربعة الأربعة
الأربعة الأربعة الأربعة الأربعة
الثلاثة الاثنين الواحد لزم خمسة
لأن الأعداد المربعة هي ثلاثون
والثاني خمسة وعشرون إسلام
الباقى وهو خمسة والآخرين آخر
وهو أن يخرج المستثنى الأخير
قبله ما يفي منه فخرج ما قبله فخرج
الواحد من الاثنين وما يفي فخرج
من الثلاثة وما يفي فخرج من
الأربعة وهكذا حتى انتهى إلى

الأول ولأن يخرج الواحد من الثلاثة ثم ما يفي من الخمسة ثم ما يفي من التسعة وهذا هو
الأول وحصل له فاني فهو المطلوب ووقال ليس له على شيء الأربعة لزم خمسة أو قال ليس له على عشرة الأربعة لزمه شيء لأن
العشرة الأربعة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة فجعل التي الأول متوجهاً إلى مجموع المستثنى والمستثنى منه

وان خرج عن قاعدة ان الاستئناس الذي اثباته الخازن في الاول حجة لانه في محل غيبتي عليه ما استثناه ولقد علم المستثنى على المستثنى منه كما قاله الرازي وضع الاستئناس من غير بعض المستثنى منه وسمى استثنائنا مستطاعا كقولنا على انفسهم الا انهم ان بن يثوب فحسبته دون الشافعي بن يثوب فحسبته القبا ليسان لغوي حال الاستئناس الا انه يبين ان اراد به فحسبته فحسبته بوجه مستغرق ووجه ايضا من عين كغيره كقولنا هذه البارز في هذا البيت او هؤلاء العبيد الا ان سدا وحذف في بيان الواحد لانه يعرف بانه حتى لو ما يثبت في اوله وفيه الواحد وزعم انه المستثنى حديق بوجه انه الذي ارادنا الاستئناس الاحتفال ما ادعاه وقد ذكرت في شرح المنهاج وغيره في الاستئناس لا يحتمل هذا المختصر فليراجعها

من اراد (وهو) اي الاقرار (في)

حال الصحة والمرض ولو نحو (وهو) في الحكيمة بوجه فلو اقر في صحتها بدين لكان وفي مرضه بدين لا تحتمل بدين الاول بل بالدين الثاني كما لو ثبت بالدين والقرارة في صحتها ومرضه بدين لكان والقرارة بدين لكان وفي مرضه بدين لا تحتمل بدين الاول في الاصح لان اقرار الراض كانه اقرار الموت لانه خلقه فحسبته اقرار بالدين في الصحة) فلو اقر المريض لكان بدين ولو مستغرقا لم لا تحتمل بدين بدين قد سماها كحسبته لان الاقرار بالدين لا يضمن بغيره في العين بدليل فتؤخر تصرفه فيها بغيره ولو اقر باقتنا السحب في الصحة عتق وورثه ان لم يصيبه غيره او باعتاق عتق في الصحة وله دين مستغرق لتركته عتق لان الاقرار بدين بدين لا يضمن بغيره في مرضه لورثه على المذهب

واحد (قوله وان خرج الخ) ظاهره ان فيه تغييرا لبياننا في الاثبات ليس خارجا من الذي تكونه من الغناء وقد عرفت انه كان من واحد مني وليس بهد منيت (قوله لانه في محل) اي عام فيقول جميع الاعداد التي منها الخمسة وقد استثناه (قوله صحيح) اي مع وجود الشرط وعند المذنبين لانه حال محل المستثنى منه (قوله وصح) الاستئناس من غير جنس الخ) المراد بجنس ما يشعل النوع واللهفة وقوله ان بين الخ) كانه قال الا فيه خيوب (قوله بما اراده) البانزلة وما وافقه على التوب وقوله اي بالان لا متعاقبين لان من التوب الاستئناس لان اي شوب فحسبته القبا كانه تعلق بالان (قوله تكبر) هو ما في القدم كانه على عشرة لاشه (قوله وفيهم) اي ذكر (قوله وهو) مبتدأ وفي حال الصحة حال وسواسه (قوله بدليل) ان نفوذ تصرفه اي المريض اي قبل اقراره اي يجوز ان لا تصرف في العين بعد اقراره بدين وقوله بغير تبرع اي ما يماه فينفذ ان تبرع من التماس بعد الدين والا فلا (قوله ان لم يصيبه غيره) قد في قوله وورثه (قوله لانه مع الخ) ولم تقار له في القول بالصحة اذ عتق كره الشراح بقوله لانه انتهى الى حاله الخ (قوله ويجري الخلاف الخ) غير داخل في قوله ويصح اقراره في مرضه لورثه لانه في اقراره بدين واعتق لورثه وهذا اقرار بدين ما عتق (قوله في الصحة) اي صحة الاقرار (قوله لا يحصل المقتر لها ختم) اي ان علم كذبه في الواقع (قوله ما لو اقر سكاك الخ) انما لم يقل ما لا اقر او بغيره مع انه مقتضى العقاب لثلاثه بشي في الاستئناس ولا فائدة في الحكم بصفة الاقرار الا اذا كان باقيا وقوله او عتوبة اي سوجا وقوله وان افضى الى المال لا يقال الاقرار بالسكاك لا يكون الاضحية الى المال فلا وجه له في ذلك بالان لا فائدة في القول قد يكون غير مفض الى ذلك في المذمومة وقوله لا يجوز راجع للعقوبة فقط وقوله او بالقرارة قبل الاستئناس راجع لكل من السكاك والعقوبة اي قبل استئناسا لوجه الما اقبل استئناسا للعقوبة منه فتأمل

كالاجبي لان الظاهر ان من لانه انتهى الى حاله يصدق فيها السكاك ويوجب فيها القاي في قولنا لا يصح لانهم هم جبرمان بعض الزينة ويجري الخلاف في اقرار الزينة بقبض مائة اقام من زوجها في مرض موتها في اقرار لورثه بمائة اقبضها له في حال صحته والخلاف المذهب وفي الصحة وما انصرم فيمن قصده الحرمان لا شك فيه كما صرح به جميع منهم انتقال في قناره وقال انه لا يحصل للعقوبة لانه انتهى والخلاف في الاقرار بالمال اما لو اقر سكاك او عقوبة فيسبح جرمه وان افضى الى المال بالعقوبة او بالموت قبل الاستئناس بالضعف التهمة

قوله في العارية وهي تشبه الدابة وقد خلت اسمها بعار له قد عاين عار اذا ذهب وبها يسهرون قبل الغلام الخلفه صغار
 لشدة ذهاب وجهه والانه لا يبرأ قبل اذ جاء قوله تعالى وما يؤمن على البرء وهو من غير الصبيحين له على الله عليه وسلم استه افرما
 المدون بما يستعين به الميراث ٤٤ بعضهم من بعض كذا في قوله تعالى وما يؤمن على البرء وهو من غير الصبيحين له على الله عليه وسلم استه افرما

(نص في العارية)

ذكرها عقب الاقرار لان كل اقرار لما عطف به لغيره لكن في الاقرار لا عار وفي العارية
 عار ولو ذكرها عقب الاجارة لكان النسب لان كلاهما استيفاء منفعة لكن في الاجارة
 يتناول في العارية يدونه ولا يشترط ما يؤجر وما يعار داخلاً وتعالى (قوله وتمازوا
 على البر) حوزة الشئ وهو موجوب وفي العارية (قوله وتمازوا) وجوب دالة لا
 على العارية لو عطفها بولي على تره فيكون مشروفاً لأنه من الوجوب
 يحول على المشعر المضطر (قوله عارية الرب) وكذا كل ما عطفه اجابته في مشروفة
 (قوله وقد تحرم) اي مع فساده العقد وحسنه في عارية ما من حيث شمول العقد
 تحصيله والقداسة وقوله كاتارة الامة الخ اي والى ذلك العزم والتأني والصلاح في بقا
 على انتم عساهما به ما (قوله من كافر) لغيره من حيث الدين والاعتقاد، فالمسلم
 لكان حرام ولو يابسه وسينفذ قاشتم تظهر في الايمان والتسالمين وفيما اذا استداره
 ليرته عند مسلم (قوله بالاعتبار) المناسب بالعار وقوله وكل ما يمكن الخ باسالي ما في
 التي شروطه وتوارد الشارح شرطين (قوله فخرج الخ) الاولى ذكره بعد قول المتأ
 جازت عارية لانه الحكم ولا معنى لآخره قبله وقوله ما لا يتبع به لا يشترط
 الانتفاع به مع انه المناسب لبيان المصنف ليدخل ما يقع مقعة كالطبخ الصغير اذا كانت
 عارته فبذرة يرمى لا يتبع به نفسه (قوله ولا يدخل الخ) اشارة لغيره وسر وقوله توبه الاولى
 بقصوده كماله بعد ذلك بقصد (قوله فلا يعار ان الدين) اي والى المضرب على طبعها
 اي صورتهما عند من التعليل والاستدراك الثاني وان لا يشترط ان يكون
 قوله او المضرب بالاسم معلى بفتح اللام واللام في قوله لغيرين ثم العارفة بان اعتبار العقد
 من غير بيان جهة الانتفاع ولو اقر الاستدراك في المضرب منعه من راجع لغيرين
 والاضافة بيانية (قوله وان شغفت) اي الا انهم انشغرت بالقصد فمارت التي قبلها (قوله)
 وينبغي محي هذا الاستثناء في المعلوم الثاني اي فاذا استعار ما لم يطبخ منه مع
 (قوله ويحرق) اي كالشحم والصابون (قوله فان استجبت الخ) قيد تغيير اعراب المتن لان
 قوله جازت عارته غير كل لعله بواضحة شرطه قدر وايق انبذ من غير شرط وجعل به
 صل معنى (قوله جازت عارته) اي واستعارته وصرا دما وارزما قابل المصلحة فيصدق
 بالذنب والربوب (قوله بالمضمر) الاولى بالمسددان المضمر اعانوا في المردودون الجمع
 المذكور في كلام المصنف (قوله اي ما لم) فسد مساهمة لان ما لا يتركها العين
 فبصر كانه قال مع بقاء عينه وهذا قد تقدم فكان الاولى ان يقول اي ما لم يغير اعيان
 هذا الاستثناء في المعلوم

من اي طلبة فكرهوا ما جازت
 دانية اليه وهي مستحبة وقد قيل
 كاعانة الرب لمع سرور و قد
 تحرم كاتارة الامتنان اجتناب وقد
 تمكره كاتارة العبد المسلم لمن
 كثر واركتها الرب لمع سرور و قد
 وعار و صفة وقد بدأ المصنف
 بالاعتبار فقال (وكل ما يمكن
 الانتفاع به) منتهى ما جازت (مع
 بقاء عينه) كاتارة الرب فخرج
 بالقدرة الاولى ما لا يتبع به فلا يعار
 ما لا يقع فيه كاتارة الرب وما
 ما يقع فيه في المستقبل كالطبخ
 الصغير فاذا يطره ان العارية
 اذا كانت مظنة الموت فغير من
 يمكن الانتفاع به صحت والا فلا ولم
 اؤمن ذكر ذلك وخرج بالقدرة
 الثانية ما كانت منه صفة محرمة
 فلا يعار ما يتبع به انتفاعهما
 كالات الخ لانه لا يذات كاتارة
 منتهى قوة فلا يعار ان الدين
 انتهى به ما او المضرب على
 طبعها منتهى صفة فلا يعار
 وعلمهم منتهى حافى الانتفاع
 والآخر اتم الخ صرح بالثمين او
 المضرب على طبعه من غير ذلك كما
 جئنا به من صحت الانتفاع عند
 المنفعة مقدراً وان شغفت ونبه
 محي هذا الاستثناء في المعلوم

الاخر وخرج بالقدرة الثالثة ما كانت منه في اذهب عنه فلا يعار والمطعم ونحوه فان الانتفاع به اتمها بالاسم لانه لا يقال
 فاتي المقدور من الاعانة فان اجتمعت هذه الشروط في العار (جازت عارته) اذا كانت معناها ثانياً بالقدرة اي بانية كالرب
 والعبد كاتارة

تخرج بالمتنافع الامعان فلو اثاره نسبة للمنفعة وقصر فخرها او شحذ ذلك لم يشفع ولو اثاره ما اثاره وقصره الا على كثرته ما اثاره
 لم يصح ولم يشفع اشدها وهو النسل لانه اشدها جارية فاسدته ورضي الشاهد بكم ٢٥ العار به العار بالعار (يقرب) العار

جارية بطلعة امرأته وكرههم
 للسيرة لعدم الصدور في ذلك
 وفي معنى المراد انهم المصوح
 وزوج الجارية وما لكها كان
 يستعيرهم من متاعها وارادوا
 لم ينههم بلحق بالجارية الا امره
 الجمل كما قاله الزكري لا يمانع
 مصرف بالقيود قال الاسنوي
 وسكنوا عن اعادة العبد لمرأة
 وهو كسبه بالاشك ولو كان
 المستعير او المعلن عن امتنع
 استأطا وتكره كراهية تخرجه
 استأطرا وانما يفرع أصله بطلعة
 واستأطرا وانما كان من استأطرا
 ليسا من الادلال (تنبه)
 سكت المصنف من سر وطبيعة
 الاركان فاستطرد في المعبر هذه
 تبرعه لانه اتي بطلعة المنفعة فلا
 قص من صبي ويحتمل وصكائب
 بغير ان سكت وصحبه ووقعه وفلس
 وان يكون مختارا فلا يصح من
 كره وان يكون مالك المنفعة
 المعار وان لم يكن مالك المنفعة
 لان الاعانة لا تنفذ على المنفعة
 دون العين تنفع من مكتول
 مستعير لا يفرع مالك المنفعة وانما
 ايجل الانتفاع فلا يملك الا لاسه
 وبشرط في المستعير تعيين واطلاق
 تصرف فلا يصح اقرعه من كان
 قال امرت احدكم كما قاله الصبي
 ويحتمل وسقته الا بعد وليهم اذا

لا يقال انه يضاوم في التكرار لان الحق حقيق اذا كانت منافعه متنافعة لا يقال
 المراد بالمنافع الاولى الثمرات المتشابهة للامعان والاثار وبالترابسة الا انما يفرع ذلك
 تشبيه الاول وكذا حال اذا استعير بالامعان لا لانتفاع بعبادته بل بغيره والافان في
 والنسل (قوله يفرع بالمنافع) أي يقصد ما هو قوله آثارا بعد تأويله بغيره والافان في
 المتن لا يفرع بهذا الاخراج ضعف والمعتقد ان العارية بطلعة والمنفعة امتناع
 وهي فريضة المستعير لما ايجل من الثمن ونحوه وأما الذين ونحوه يأخذون بالاباحة
 لا بالعارية (قوله او يفرع ذلك) أي ككراهية ودون التكرار بغيره والافان في
 أو لا يفرع بطلعة فكل ذلك غير صحيح وفيه ما تقدم من أن المعتقد صحة العارية وأن الجارية
 والمال مأخوذان بالاباحة والمستأطرا ما عطف الجارية وعطف المالك فلهذا وهي فريضة
 المستعير لما ايجل (قوله ولو اثاره ما اثاره) كان الاولى الانتفاع على الثانية لانه اذا أعاده
 الانتفاع بطلعة وهو اثارها كانت العارية بطلعة على ما تقدم وأما الذين والنسل يأخذون
 بالاهية القاسدة وأما الثانية فمفسد العارية فبطلعة الصفة (قوله كان يستعيرها الخ)
 راجع لقوله وما لكها (قوله ويطلق الخ) أي في جواز اثاره بغيره دون الاستعير وهذا
 مأخوذ مما سبق المعلوم مما ذكره في الجارية ولو قال بطلعة بخلاف اثارها لا يجبي قصره ويطلق
 بها الامر دليل لكان أولى لان المراد الاطلاق في الحرمة كيدل عليه قوله لا يملك الخ
 (قوله استأطرا فرع) من اضافة المصدر لقوله وقوله وعارته فرع محقق لاضافة المصدر
 لقوله ولقوله كان كان الفاعل كمالا أو مستأطرا الأصل أو موصى به بطلعة (قوله
 واستأطرا وعارته كمالا) من اضافة المصدر لقوله في الاول وقوله في الثاني
 لا لفاعله أيضا فلا يقتضي أن الكافر يكره أن يبيع العبد المسلم ولو لم يكن كذلك (قوله
 باساة) لا حاجة لذكره لان الاباحة هي نفس التبعير الأثر في فعل الباطل (قوله فلا
 يصح من صبي الخ) وبعضهم يمانع أشدها مطلقا (قوله مالك المنفعة العار) المراد مالك
 المنفعة ما يملك الانتفاع بها الصفة عارية الكلب المصدق (قوله لا من مستعير) أي بغير
 إذن المالك اما انما تنفع من ان يبيع المالك من بطلعة في الاول على عارته وهو المعبر الثاني
 والاضمان ذلك وفيه الرجوع فيها وان ردعا الثاني عليه يرى أي الثاني واسا الاول فبات
 على الضمان وان عداه انعكس هذه الاحكام (قوله وبشرط في المستعير تعيين) سكت
 منه في المعبر وقصده عدم اشتراط تعيين المالك وهو الاقرب (قوله ولا يصح الخ)
 ولا يملك عليهم ان أشدوا من رشيد والاضمان وقوله اذا لم تكن العارية بطلعة أي
 فتصحب صفة الاخر على المعبر عليه بخلاف المنفعة كالقن من غير المنافع فتصحب على
 أولى لمنه من ضمان المخبور ولو تعلق (قوله والمستعير غاية من يستوفي له المنفعة)
 أي حيث كان له ودره ولم يتم بطلعة على نفسه بطلعة أي المستعير بطلعة المنفعة

أي في لم تكن العارية بطلعة كان استأطرا من مستأطرا والمستعير بطلعة من يستعير
 وينتفع في الحقيقة فقط بغيره بالاذن في الانتفاع كاعترفت او بطلعة كاعترفت مع لفظ الايجل وقوله

وان تلجأ أحدهما من الآخر في الإجابة وفي معنى اللفظ السكينة معناه وسادة أو منسجته ولو قال أحدهما لآخر مني سبلا
تفعله بعقل أو لغيره من غير ذلك فهو إجابة لا حاجة لنظر إلى المعنى فائدة هي إظهار المدح والاعتراف وتوجب إجابة المائل وسؤدد الممار
المتسعين بل لا آمن وهو ممكن أن يرد عليه أن رد على المائل الماتفة عليه كالرد عليه المبكرى شرح بوجهية رد موته فأنتم
المائل لأنهم من حقوق المائل وان شافوا عاين وقال انتهى المي وتضم (الماتفة بماتفة) من غير موته بمن (رد عليه)
بمادة كشره لا يفتقر إلى الحال بينهما الماتفة بوجهية الكثرة والمنسجبة بمادة رة فان استعفا رة والذلة أو غير ذلك فان قال
أو قصر من هذه الأثرى ٢٩ فليست من الأثرى ومن وجهه ومن في الحاشية لا بد من ذلك الأثرى واحدة فان

[illegible]

لزمه تنقيسه الى خلقه ولوعين مدفون بكونه في التصبير المستعبر فله المعبر شيئا كالقول لم يحصل له وانما هو الى ان ربه فثبت فيها خانة فانه يجب ان لا (وهي) اي العين المستعارة (مضمونة على المستعبر) اذ ان ثبت غير الاستعمال المأذون فيه وان لم يفرط كلفها بما فيه من غير ان يدعى باليد ما انشئت حتى تؤيده ويستند لغيرها (بشيئها) ٢٧

هذا ما يجزئ في الانوار واقتضاه كلام جمع وقال ابن أبي عصرون بضم المثل بالمثل ويجرى عليه السبكي وهذا هو الجواز على القواعد فهو المقتدر ولو استعار عبدا عليه شيئا لم يمكن مضمونة عليه لأنه لم يشرعها لستعمله لاختلاف اكلف العادة فله التبرؤ في خلافه (تسبه) يستثنى من ضمان العايد بمسائل من اسلخ الاضحية للمأذون فان اعادته جازة ولا يضمنه المستعبر اذ انكف في يده ومنها المستعار لغيره انكف في يد المرتين لاضمان عليه ولا على المستعبر ومنها ما لو استعاره من غير ثم قذف في يده ليعضنه في الاصح ومنه ما لو اعادها لأمامه شامسا من المال لمن حق فيه متعاقب يد المستعبر ليعضنه ومثله لو استعار العقيقه كانا موقوف على المسلمين لأنه من جهة الموقف ما همس اما ناله بالاستعمال المأذون فيه فانه لا يضمنه الاذن فيه (تم) ولو قال من في يدي عن كذا يدي وأرض مال كذا اعترق ذلك فقال مال كذا كذا لم يبرئك أو عضبتك وضعت مدة انكاف الجرم صدق المالك كالواو كل

في الاتفاق فكيف يكون غيبا (قوله لزمه تنقيسه) أي بالجرة لان الاستعارة انقطعت ما رجوع ثم ان كانت بعد فقد فاعادها والواجب اجرة المثل (قوله ولو عين مدة) أي قبل ادراكه (قوله بذرا) هو اسم الماشي لطلب التبرؤ (قوله أي العين) هذا التصبير مراد والا فاعادها في كلام المصنف عائد على الاعارة بهذا المعنى نفسه استلزام لانه ذكر اولا الاعارة بمعنى العتد واعاد عليها الغيب يعني الشيء المأذون (قوله مضمونة) أي بدلا وارثا وان شرط ما عدم ضمانها وقوله اذ انكف فخرج الاتفاق فان كان من المستعبر لزمه البذل التبرؤ وان كان من غيره كان لاما لانه مظنة كل فان غريم الغيب يرى المستعبر وان غريم المستعبر الغيبة العارية ثم غريم المقتدر ومع المستعبر بغيرته (قوله ورواية أي كالتسبب واظهر (قوله ولا يضمنه) أي ما لم يفرط فيه وفيما بعده غير الاخيرين اما ما فلا يضمنان مظنة انهم ما من جملته المستعبرين (قوله لم يضمنه) أي لان الغريم يضمنه او لا وعلى الغريم اجزاء لانه بعد الاعارة (قوله انا فاعادها بالاستعمال المأذون فيه) أي ولو بدعى المستعبر ما سرقا فاعادها ليعضنه عليه لان الاصل برأه ذمته ولو اتمها بغيره قدمت بجنة المالك لانه قاله والاخرى مستعينة ومن الاستعمال المأذون فيه انما حق الذوب أي تالفه بالقبض وانصافه أي نفسه بغيره وتفرح ظهر العايد بغير الجمل المأذون فيه وبغيره وكسر السيف والقال فلا ضمان في ذلك كله كالمعترف العايد بغير الجمل المأذون فيه وكان الجمل على الصلة من الاستكام والاتقان ولم يرضها المستعبر وكانت الطريق معتد فلا ضمان ولا ضمان (قوله لو قال من يسهه عن الخ) ساءله ان واضع اليد بدعى الاعارة والمالك اما ان بدعى الاجارة أو الغيب وعلى كل العين باقية أو فائقة وعلى كل مضتبه قلنا لاجرة أو فائقة للصورتانية (قوله صدق المالك) أي يمينه حصله ما أعادها بل أجرة أو مضتبه فيعجزه في عينه انما تأوفا فاذا حلف أخذ العين وأجرة المثل في الصور فان تلفت أخذ الاجرة أو ما الغيبة فهو بدعى أقصى الغيب في الغيب وواضع اليد بدعى القيمة فخذ منه ويترك لزمه في البيان (قوله صدق من يسهه العين يمينه) أي كآفته ومن يسهه العزم مال كذا لان انكاره الاعارة رجوع عنها ولا أجرة لعدمه عند ادائها أجرة وانظر أي فائقة في العين في هذه الحالة فان تلفت العين فاستعبر بمرهاقية والمالك يتكره ان يترك في يد المستعبر الى البيان (قوله فلا حق الخ) أي لان العايد أيا يضام مضمونة والعين باقية فاستدعا المالك ولا أجرة فان تلفت فهو بدعى أقصى القيم وواضع اليد بدعى القيمة فخذ منه ويترك لزمه في البيان

طعام فيه وقال كتب ليتمني وانكر المالك اما ان يضمن مده قلنا لاجرة والعين باقية فصدق من يسهه العين جنيته في الاولى ولا معنى لهذا الاختلاف في الثانية

ولو ادعى المالك الاعارة وذو اليد

(قوله ولو ادعى المالك الخ) هذا عكس ما تقدم وحاصله انه ان كانت العين باقية ولم تخس
محتلتها أجرة أشد العز صاحبها وان تلفت فالدائن يدين القيمة والغاصب يدين أقصى
القيمة فاشد المالك القيمة ويترك الزائد الى البيان واما اذا ضمت مدتها أجرة والعين
باقية أشد ما صاحبها وترك الأجرة في يد الغاصب الى البيان وان تلفت العين أشد المالك
القيمة وترك الزائد الى البيان (قوله جاهلا يرجع المعبر الخ) يخرج بالرجوع الموت
أو الجنون أو النكاح متلزمه الأجرة لعدم التقصير من المالك حيث ذكروا بإباح المعام
ثم رجع ثم كل المباح له جاهلا بالرجوع فانه يفرم لان إباحة المنافع أضحت من إباحة
الأعيان فصدق فيها (قوله والاصل بناء السلطنة) أي سلطنة المستعير

○ (فصل في الغصب) ○

ذكر غصب العارية إباحة له في الضمان في الإجماع ولو نفي كل وضع البدعي مال الغير
(قوله أخذ الشيء) أي مالا أو غيره سها أو لا بد من ذلك السرقة لان أهل اللغة لا يفرقون
بينها وبين الغصب (قوله وتبين الخ) هو أحسن ما قبله حيث قدمه باليه فخرج السرقة
وأبقى شاء الإجماع وغيره (قوله استيلاء الخ) أي سواء كان الاستيلاء عدوا أو لا كان
أشده مال غيره فقلله ماله حقيقة كان الاستيلاء أو سكا كإقامته قد يصعد أو سوق
من غيره استيلاء على محله سواء كان الحق مالا أو منفعة أو اختصاصا أو عينا أحسن
التعريف لأنه شاعل لا تسام الغصب الأربعة وهي ماله أو غيره أو ضمانا وماله أو غيره
ولا ضمان وماله أو غيره أو ضمانا وبالعكس وبهضم بهرقه باعتباره أو حقه
الاقسام فقط (قوله استيلاء) ليس منه ما لو منع شخصه عن شيء زوجه أو شقيقه حتى تلف
لانه لم يبره بغيره من فعل بخلاف ما لو تلف دابة قبا بين فئان ولم يها فانه يعينه فاشمل الذي
وجد منه وهو اتلاف غذائه (قوله بلاس) يخرج فهو العارية والسوم ولا حاجة لزيادة
جهاد الخراج السرقة لان الاستيلاء مشعر بالقهر والغلبة (قوله إن دماء الخ) أي إن
قتل دابة بهضم بعض أو كل أموال بهضمك مال بعض وهلك أعراض بهضمك بعضا فهو
على تقدير في الكل (قوله ودخل في التعريف الخ) أي كادته في منافع الضمان والام
كالاستيلاء على المقول عدوا أو ما قبله الاثم فقط كالاستيلاء على الاختصاص عدوا أو ما
لضمان فيه ولا ثم كالاستيلاء على الاختصاص بغير عدوانا انما اقتصر على هذه الصورة
لأجل المناقشة مع الرافعي فيها وقوله فانه نصب أيضا قولهم ودخل في التعريف المذكور
الخ وقوله وان لم يكن نفسه أمه أو الوالد (قوله وقول الرافعي) مستدق وقوله ان التائب
الخ المقول القول وقوله ممنوع خبر وقوله لا حقيقته أي ليس هو من أفراد حقيقة الغصب
ولان برهانه (قوله مطلقا) أي في كل المور وقوله وليس أي الاختصاص وقوله وان كان
أي الاختصاص وفي هذا الصنيع سلكه لان الرافعي عرف الغصب باعتبار الاثم فقط
فخرج هذه الصورة من تعريفه صحيح والمشارع عرفه بغيره يشمل لها وغيره حاشية

الغصب فلا معنى للتزاع فيها اذا
كانت العين باقية ولم تخس مدتها
أجرة فأن مقتضى المدعى
بالغير قلته كما هو ولو اختلف المعبر
ولم يستعير رد العارية صدق
المعبر بيمينه لان الأصل عدم الرد
ولو استعمل المستعير العارية
جاهلا يرجع المعبر ثم نزع ما جرة
فان قيل الضمان لا يفرق فيه بين
المجهل وعدمه أصيب فان ذلك
عند عدم تسلط المالك وحسن
بخلافه والاصل بقاء المسئولية
ولو ان المالك معتبر بترك الاعلام

(فصل في الغصب)

وهو لغة أخذ الشيء ظلما وقيل
أخذه ظلما به أو ارشعا استيلاء
على حق الغير بلا حق والاصل في
تصريحه قبل الإجماع بات
صحة قوله تعالى ولا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل
بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار
كثيرات دماءكم وأموالكم
وأعراضكم بينكم حرام رواه
المشيعان ودخل في التعريف
الذكر وهو مال أو اختصاص به يقينه
ماله فانه نصب وان لم يكن فيه اثم
وقول الرافعي ان التائب في
هذه حكم الغصب لا حقيقته
ممنوع وهو ظاهر في ان الغصب
يقضي الاثم مطلقا وليس مرادنا
وان كان غالبا

فلو ركبنا لغيره أو جلس على قراشه فغاصب لم يشغل ذلك ولم يقصد الاستيلاء (ومن غصب حالاً أو غير حالاً) أو غير (الخدم) ولو ذهبها
 وكان باقي (أثره مده) على الفور عند الفسك وإن غنمت المونة في رده ولو كان غير مقبول ٢٩

لها أصح ولا يعترض بأقراشه عرف على تعريف آخر (قوله ولو ركب دابة لغيره) أي ولو
 كان ذلك الغير يسرها وهو مقرر على التعريف ويشمل الركوب الغصب والسوق
 والمزاولة لها أي بدون علم ربه أو إسمها (قوله ولو جلس على قراشه) أي ولو تذل
 قرينة الحال على إباحة الجلوس مطلقاً أو لقوم محض وحسن همتهم كدخول مساطب
 البزاقين ليد الشراعتهم وكالجلوس الوقوف والمشى ثم إن كان القوس صغيراً كان غصباً
 له وإن كان كبيراً كان غصباً بالمباينة المستوفى عليه من المعتد ولو تعدد الجلوس وكان
 كبيراً كان كل واحد غصباً بالمباينة المستوفى عليه بالجمعة ولو جلس عليه آخر بعد قيام الأول
 فهو غصب أيضاً فان تلقى في الثانية فقرأ أو الضمان عليه أو بعداً فإنه أيضاً غصبه من
 كونه غصباً بجميع القيمة ومن غرم لا يرجع على الآخر (قوله وإن لم يتق ذلك) وليس من
 المتقول ما يفتن به بلا نقل غير محدين ومعه في مقتول أسير في يد فغان كان يدهم صكود دعة
 أو شيء هان نفس إنكاره غصب لا يتوقف على نقل (قوله حالاً) فيسده لأن الاحتكام
 إلى التمسك بالمتأخر فيه وزاد الشارح عليه تعارضاً لزوم رده ونقط (قوله لغيره) وده) أي ما لم
 يمنع منه مانع كما في خطبه بوجع حيوان يحترق ويخفق من زجره الشر (قوله ولو ركب
 الغاصب الخ) فتدبر على المسئلة أنه صدق برده في أي مكان نقوله بفساده ليس يقصد
 (قوله ولو كان استرده) أي طلب المالك رده (قوله برئ أن لم يكن له له وده) أي أو كان لنقطه
 مؤنة ودفعها الغاصب عاقلاً أو وضعه عليه (قوله لم يرجع) تعطف تعريفه عن لم يرجع
 فيكون يعني قوله أو لا يكلف أجرة النقل ويكون مستغنى عن قوله ولو أخذ المالك الخ
 والآن لا غاصب دفع مؤنة النقل للمالك بل يرضاه عن المالك (قوله به) أي بالرد (قوله
 برئ الراد إلى كل من أخذ منه) أي بالرد على المالك وقوله لا إلى المقتطوع بغير الغاصب
 منه بالرد إلى المالك (قوله لكنكم ما ضامنا) الأولى وإن كانا ضامتين (قوله
 ففسدة كلام المصنف) أي حدث انقصر على الرد وليد زجرته ولا غصبها وتوله
 بجائها أي لم يحدث فيها نقص أي ولم ينقص مدة إعمالها بزهة وقد بذل لأنه هو الذي
 ينقصه كلامه (قوله ما لو غصب أمة الخ) أي والحال أن لم يحدث فيها نقص
 ولم ينقص مدتها بغيره وقوله غنمت أي غنمتها أو من غيره بفسدة وقوله ثم ردها أي وهي
 حامل وقوله لا للسلوة أي قد استردت أو أوضعت الأمتان ما أنت استقرت القيمة وأما
 الواطئ فإنه المهورقة الأولى لشدة ربه على مالكه (قوله ولو على الغاصب التعزير)
 أي في هذه الصورة وغيرها (قوله الأولى ما لو غصب الخ) فمأه في هذه لم تكن من رده
 بشرط الفور التمكن فلا وجه لاستثناؤه (قوله محترق) شامل لأي الروح وغيره وسواء
 فسد قوه ولو غاصب أمة إذا كان غير باعيرمه لرد لا يحا قسما تقدم من وجوب
 الرد على الفور وإن غنمت المونة في رده فمأمل (قوله لا لأشهاد) أي سواء ثبت الغصب
 زجره حالاً محترق في السبقة ولو غاصب على الأصح فلا ينزع في هذه الحالة والناحية تأخير لأشهاد وأن طالبه المالك

زجره حالاً محترق في السبقة ولو غاصب على الأصح فلا ينزع في هذه الحالة والناحية تأخير لأشهاد وأن طالبه المالك

فان قيل هذا مستلزم لاستمرار الفاعل في الفعل لان الماهية قد يتكرر وهو لا يقبل قوله في الرد (و) رحمه
 مبرورته (ارشد نفسه) أي نقص عنه كقطع يد اودعته كدسان صنعة لانقص قيمة (و) زعمه من الرد والارض (ب) قوله (لما)
 اقامته في يده ولو لم يتوقف المنفعة ٣٠ ولو غارت الابرة في المذخنة في كل بعض من اعضاء المذخنة لم يرد نفسه

عليه او لم يثبت على الحق لان الانسان قد يكون له غرض في ترك الشيء ولو عاد فاعاد فاعاد
 يلزمه (ب) قوله (فان قيل الخ) واراد على عدم وجوب الرد على الفور في كل من الماهيتين
 (قوله لا استمرار الفاعل) أي والخروج منه واجب فورا وقوله زمن يسير أي شأنه ذلك
 حتى لو طال كان له ذلك (قوله ارشد نفسه) فهو تعجب فرد في غيب قيمته ما عسر فغفلت
 احد احوالها وصارت قيمة الباقية درعين زمة غائبة (قوله لا تنقص قيمة) أي شخص
 (قوله نفسه) أي في ذلك البعض (قوله واذا وجبت اجرة الخ) توضع لقوله ولو تفاوتت
 الاجرة الخ و قد ذكرنا ثلاثا من الاول في نفسه بخلاف والثاني بانفاق وكان مقتضى الظاهر
 العكس فيكون الاختلاف في الثاني لا الاول (قوله على الاصح) مقابلة بعضه اكثر
 الاخر من اوشن نفسه و اجرتهم (قوله وان كان الخ) فله ٢٤ ق ليع ان سكهما
 واحد لوجود الاختلاف في الاول (قوله ثم الاجرة الخ) راجع لمقتضى وقوله سلك
 أي سبيل زمة اجرة المثل رعد الحكم في كل مفسود نقص ولا يتخصص بنفسه بالآفة
 فهو مثال (قوله واطلاق المصنف) أي قوله و اجرتهم (قوله كما اوجبه) يدل من
 المفسود وينظر ان قوله اوجبه مذكور في قوله ما بقا نقص عنه (قوله ثم)
 اشارة الى عدم الحد في هذه الثلاث فقاما لوقوعه في عدمه فغيب ثم ما سر اشارة
 فمعان لا يستلزم له يجب منقسم (قوله فانه لا ضمان) أي لعدم التزامه بالاحكام حال
 حوائشه (قوله فتنه) أي وان لم يقصد الاحتياط في خلاف ما لو كان فانه
 يضمنه (قوله وايضا) أي اذا لم يقتض الماهية كما تر (قوله ليس لوانه الماهية
 الخ) شروع في ثلاثا من اجل لضمان فيها أيضا فاضم الثلاث المذكورة تكون متداول
 فيه ما على التمه امكن اولى وتعبير بلكن فيه عدا لملحة لا مائة بل خاص بالماضي
 والا جني فكان الاول أن يقول ولو اتلفه (قوله بامر المالك) راجع لغيره وقوله
 يرى من الضمان أي من قرار خلافا في انه يبالغ الضمان وقدر ارضي من لا يعقل
 ارضي من يرى طاعة الامر اى وجوب طاعة كذا قيل وفيه اذا كان مقتضى كون
 الاتلاف بامر المالك ان لا ضمان له الا غرور (قوله كلف العبد نفسه) الانب بعبادة
 ان يكون من اضافة المصدر لفاعله نفسه مفعول به وجوبه فكان الاول التيمم بالاتلاف
 لانه صدر منه لا بالتلف لانه صدر لزمه لم يعمل ان نفسه في كسبه بل بامى كلف
 العبد نفسه من غير فعل فاعل (قوله فانه لا ضمان) أي لانه العبد يرضى بالرد فانه

واذا فرضت اجرة فانه قد نقص
 فان كان بسبب الاستعمال كلف
 التوب ويجب الاجرة ارشده على
 الاصح وان كان بسبب غير
 الاستعمال لا يرضى عبدا
 ففقدت قيمته ما عدا ما عدا كسوف
 عنه وعسر من وجوب مع الاجرة
 الارش او ضام الاجرة مضمنا
 قيل سبوت النقص ابرته
 مديان له اجرة مثله عدا
 واخلاص العبد شامل لثلاث كله
 فان قلت المفسود المقتول عند
 الماضي باقية او اتلاف كله او نصفه
 (ثم انه) الغائب الاجماع ما غير
 المقتول كغيره وكلما يتقرب
 ويشتد ان يتقرب ذلك لا يضمنه
 ولو كان مقتضى الزيل قد غرم
 على قتل اجرة ثم يوجب على الغائب
 ويشتق من ضمان المقتول اذا تلف
 مسائل منها ما لو غيب الغريم
 ما لم يسل او دعي ثم او عتقت له
 فانه بعد التلق فانه لا ضمان ولو
 كان باقيا وجب رد درهمها لو غيب
 عبدا او جني فله الحق الله تعالى
 برده او اخذوا فتنه فلا ضمان
 على الاصح ومنها ما لو قتل المفسود
 في يد الغائب واقتض الماهية
 القاتل فانه لا شيء على الغائب لان

المالك أخذ به فانه في البره (تسه) قول المصنف تلف لا يتناول ما اذا اتلفه هو او اجني لكنه ما شرد من باب اولى وانما
 قلت او اتلاف لكن لو اتلفه المالك في يد الغائب او اتلفه من لا يصدق من لا يصدق من ارضى بامر المالك يرى من الضمان ثم لو مال
 المفسود على المالك فتنه فاعلم ان الغائب سواه اعلم انه عبده ام لان الاختلاف بينه باهية كلف العبد نفسه ونحوه يقولوا
 عند الغائب ما لو اتلفه في يد الغائب

البرهان شيئا من اجسامهم شيئا من
الشأنها ثم ينفك عن هذا الا ان
يكون الاثر اكثر قوة فحينئذ يفي في
الثاني وبقية في الاخير والمثل
في الشيء يظهر بين المثلين اما لو صار
المتقوم متوقفا على كماله فحينئذ
سلي فحينئذ يفي في الشيء كماله
فحينئذ يخرج بقية الوجود ما اذا
فقد المثل حسا وشرا كان لم يوجد
في كمال الغيب ولا هو الوجود
ما كثر من غير مثله فحينئذ يفي
قيم المكان الذي سلب له المثل من
حين غيب الى حين فقد المثل لان
وجود المثل كلفا العجز عن وجود
تسلبه فحينئذ يفي في الشيء المتقوم
ولا نظير الى ما بعد فقد كماله
الى ما بعد تلف المتقوم وصورة
المثله اذا لم يكن المثل متوقفا
على ما تلف يظهر الوجود والحق والاول
حين بالاكثري من الغيب الى الثالث
(اي) يفي في الغيب (بقية) ان لم
يكن له مثل بان كان متوقفا عليه
حين ان تلف بالاكثري الوجود
حيوانا كان ارضيه ولو كانا
فمتوقفا (اكثر ما كانت من يوم)
اي حين (الغيب الى يوم) اي
حين (التلف) وان زاد في ذلك
لوجه الزد عليه سال الزيادة
في حين الزاد والمعرف في ذلك فقد
مكان التلف ان لم يبقه ولا فحينئذ
كافي الكفاية اعتبارا فقد ان
الامكنة وتضمن ابعاضها

له قيمة اي ولولا انه لان الاصل المثل لا يعدل عنه الا حيث زالت ماله من احداهما
والاقلا (قوله) وسبب قبحه بالناظر وكذا سبب قبحه المثل في عمل الاتفاق ان كان لقوله
مؤقتا من جعل الاتفاق الى محل الاتفاق كالموضوع بوجه ثم ينفك به ما سلك به صفة
بغيره فحينئذ يفي في المثل والبرهان في الوجود والبرهان في الوجود (قوله) ولولا
المثل الخ) حاصله اربع صور لانه اما ان يصير المثل متوقفا على ما بعده او يصير المتقوم
متبادلا او متوقفا على ما بعده او لا (قوله) ثانيا في قوله لا بد من الاتفاق الخ) تلف
وغير مرتب (قوله) ضمن قوله المراد بالمثل بالمتبادلا في الغيب المتبادلا في الغيب
والشرح كما يفسر به قوله بعد والمثل في الثاني ضمن المثلين فكان الاول ان يقدم
هذا على الاستثناء (قوله) الا ان يكون الاثر (اي) اسد الثاني في المثل والتبعية في
الاخير وقوة فحينئذ يفي في الاكثر في الاول والثاني وقوة
والمثل في الثاني ضمن الخ اي ان استوى في التبع فلا يشارك في قوله كما يوضحه ما
صوابه مما يلي (قوله) ويخرج بقية الوجود (اي) في قوله ان كان له مثل موجود (قوله)
ولا هو اليه) اي الى مسافة القصر (قوله) فيمنع أي المثل المتقوم لا الغيب لان
الغيب لا يعتبر الى ابدنا الخاصة فيه بعد تلفه وقوله يفي في المكان واذا قهرم التبع
ثم وجد المثل لم يزد وما عاكف أن يظن بوجود المثل وقوله الى حين فقد المثل من غير باقيه
وقبيل بعد (قوله) فحينئذ يفي في الشيء المتقوم أي الغيب المتقوم (قوله) فحينئذ يفي في
اذ تلف فانه يفي بالاقصى (قوله) وصورة المسئلة) أي مسئلة ضمان باقسي قيم المكان
التي سلب له المثل من حين الغيب الى حين فقد المثل اذا لم يكن المثل متوقفا عند التلف
فان كان متوقفا عند انتمى انتهى الى وقت التلف لا الى وقت التلف فقط (قوله)
اذا لم يكن المثل متوقفا الخ) أي بل كان وجودا بعد تلف الغيب كان تلف
الغيب في شئ ولو وجد المثل الى المهر ثم فقد وقوله والاول بان فقد المثل قبل تلف
الغيب كافي عكس المثال المذكور وقوله ضمن بالاكثر اي باكثر القيم (قوله) ولو
مكانا وبتولية فبما هو الاشارة الى ان تلف الغيب لا يمنع من كونها معنوية
بالقوة (قوله) اكثر ما كانت) اي اكثر قوة وسبب وقوله الى حين اشارة الى ان المراد
باليوم ومعلق الزن فيقول المثل لان الغيب من الغيب والتلف لا يمنع من وقوله وان
زاد الى الاكثر على ذلك طرفا لو كان الغيب متوقفا (قوله) فقد كمالا لا يمكنه اي
اكثر ما كانت فالتبعية محذوف مثلا اذا تلف الغيب بعد ان تلفه من مكان الى مكان فانا
فقدنا اكثر قيم مكان من الامكنة المنقول لها الغيب واذا اعتبرنا الاكثر فباعتبارنا
فقدنا (قوله) وتضمن ابعاضها) حاصله ان ابعاضها ان تلفت او تلفت وكان غير رقيق
او تلفت وكان رقيقا او تلفت من رقيق ولم يكن لها مقدار من رقيق ذلك كله ضمن
الابعاض فباعتبارها من الاقصى فقط واما الصورة الباقية فاعلم ان الشارح بقوله

بالرفع خمسة ملحق لانه ثبت قهر عين الشريك القديم وقوله للشريك اى ولو كان الشريك
 ما لو باع أحد الشريكين نفسه بشرط انفسائه اوله ما فباع الآخر نفسه فى زمن
 الشريكين بقوله الشفعة لانه شترى الاول على ما فى مع انه غير شريك له بعد ما ملكه وان اراد
 بالشريك المالك لذات لا فهو مودى له بشفعة وموقوف عليه وقوله غير املك بما وضعت
 خرج ما ملكه بغير ادنى اوجبة خلافة عنه وقوله والاصل فيها اى قبل الانبعاث لا يجمع
 عليها وقوله فعلى الم اى اى ان الشفعة فى ذلك لافى غيره او ان اراد ان يفتى كذلك وقوله
 لم يقسم اى لم تقسم فيه شفعة ولكن بغيرها كما هو الغالب فى المتن بل من كونه ممكنا فقط
 ما يقسم الرواية الثانية فيكون معنى ما روى او ربح او ضاع فلا يفتى فيها بغيرها
 تقسم انها (قوله فاذا وقعت الحدود) اى تمتعت العلامة ووجدت بين الشريكين
 بين وقت الشفعة والبراءة وقت قبل البيع وقوله وسرقت النار اى بنت عطف
 سرادف وقوله فلا شفعة اى لانها ما صار جاريا (قوله ولا رداية فى الأرض) اى بعد
 قوله فبم لم يقسم وقبل قوله فاذا وقعت الحدود الم ذكر قوله فى أرض الخ لا من ما
 باعده الجاريدل فمسل من يحمل وان بهذه الرواية لان الاول اشغل الثغور وبغيره وان
 كانت قصص بقوله فاذا وقعت الحدود الم (قوله ولا رداية فيه) اى انما ملكه والملك
 فى ثبوت الشفعة وقوله واستحدثت بطر عطف على شفعة والسبب والتاخر لان وان اراد
 انما الم يأخذ بالشفعة لم يعاوض بينهما فشفعة وطاعت المرافقة فبغيره فبما يصح القديم الى
 احد ان من افترقا أخذوا الشفعة فندفع عنه ضمير ذلك وقوله فى الحصة مع اني استحدثت
 وبشفعة العاين ساقى فى قوله وهذا الضمير حاصل قبل البيع الم ذكره فان الاول ذكرها
 (قوله الصائر اليه) اى انه الشفع الى الصائر اليه بالشفعة لو طالع الحق بالشفعة المشتري
 (قوله فكانت له ستمائة) مبركان لانها لم تعد فى الفعيل لتقدمه بكونه يلاحق
 (قوله أخذ) وشرط فيه كونه شريكا كاملا كالأرفقة يخرج الجار والمالك الشفعة فلا شفعة
 له سا ولا فرق فى ذلك الشريك بين كونه بعوض او لا بخلاف الشفص المشفوع فان شرطه
 ان يكون بعوض كما ياقى (قوله وما خوق عنه) وشرطه تأنس سبب ملكه من ملك الاخذ
 وقوله وما خوق بشرطه ان يكون ايضا تابعها غير مبرور لانه فى عنه وان ملك بعوض
 وان لا يملك ففعله المقتضى وندفعه لوقسم كما سجون وسام كيرين (قوله والعصبة المانحاض
 فى النكاح) اى فى الاستحقاق الذى الكلام فيه لتبوءه بالانكاح فكيف قد تصدق بشفعة من
 اذ كنه فهو جواب عما يقال لم يجعل الا وكان ثلاثة ولم تعد بالشفعة ثم ومجمل الجواب
 ان الكلام فى اركان الاستحقاق وهو لا يتوقف ثبوته على سبعة (قوله اى ثابتة) دفعه
 فمحل الوجوب على حقيقة الماوية لغيره ثم قلنا لا اخذوا كان قد يجب حقيقة ان
 تعين طريقة الدفع ما يرد المشتري من الثغور (قوله لم يوجب) بان ومب له واشترأ ما تناظر
 من ربيع الوقت ولم يوجب بخلاف ما اذا وقف على المصدق فليس للتناظر ان يأخذ الحصة

ثبت للشريك القديم على المالك
 فيها ملك بمعاوضة والاصل
 فيها شريك الصاري عن جاريدى
 الله تعالى عنه قضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما
 لم يقسم فاذا وقعت الحدود
 وصرفت النار فلا شفعة وفى
 رواية فى أرض اوردى اوردى
 والربع المتروك والمخاطة الستات
 والمخفى فيه دفع ضرر مونة الشفعة
 واستحدثت المرافقة فمسل
 والمنزلة والبالوعة فى الحصة
 المايرة السبب وذلك ثبت
 القصب لانها ان شترى قهر اخذها
 مستثناة من بغير اخذها الى الغير
 قهر او ان شترى ثلاثة أخذوا
 منه وما خوقه الصفعة المانحاض
 فى النكاح بدأ المصنف بشرط
 الاخذة الى (والشفعة واجبة)
 اى فائدة للشريك (بالطرفة) اى
 شفعة الشفعة ولو كان الشريك
 مكانا وبغيره فاقبل كونه له شفعة
 لم يوقف باع غيره كما بذله التناظر
 بالشفعة

(دون) شطحة (الجوار) بكسر
 الجيم فلا تبت الجوار ولا ماصقا
 ثلثه القناري المار وما ورد فيه
 محمول على الجوار الشرىك جها
 بين الاثابت ولو قضى بالشفعة
 للجوار حتى لم يتخذ حكمه ولو
 كان القضاء بين الشانين كقضاء
 من المائيل الايجاديه ولا تبت
 ايضا الشرىك في الشفعة نعم كان
 ملكها هو وصية وتبت لذى على
 صديق وسكانه على من ملكه كسكها
 ولو كان المثل الشرىك في أرض
 فباع شرىكه كان الامام الاخذ
 بالشفعة ان رأى صديقه ولا شفعة
 لخاصة من أرض شرىكه
 موقوف عليه اذ باع شرىكه
 عليه ولا شرىكه اذ باع شرىكه
 آخر نصيبه كما اتفق به الباقين
 لا متناع قيمة الوقت عن المال
 ولا تنافس الاول عن الرقبة نيم
 على ما اشاره الرزائي والنوري
 من جواز شفعة من لا ماع من اخذ
 الثاني وهو المعقد ان كانت الشفعة
 قسمة افراد بشرط في الماشرة
 وهو الركن الثاني ان يكون (فبا)
 ينقسم أى فبا يقبل الشفعة اذا
 طالب المشرىك بالان لا يعطى شفعة
 المتعقد من لو قسم بين يكون
 بحيث يتوقع به بعدا لشفعة من
 الزية الذى كان يفتح به قبلها
 كالمسحوق وحام كبسرين وظن
 لان له ثبوت الشفعة في المنقسم
 كما ذكر دفع شريفة الشفعة

الاشرى للمعقد لان شرط الشفعة كونه الكاثرية والوقوف عليه من المثل لها ولا
 يصير وقتا الا نصيبه من الشانين ان يصرف ربه في مصالحه (قوله دون الجوار)
 الجوار) وهو ان يصفى شفعة الجوار ولا شفعة فيه وانما زاد المستف دون الجوار
 ولم يكتف بشدة الشفعة تكون عبارة لا تنقسم حصص ثبوت الشفعة في الشفعة بالبريق
 النص وانما الشانين يقع النص كما قاله من ان الاقتسام في مقام الشان كما ان الشانين
 وكذا يقال في لاشق قوله دون ما لا ينقسم بعد قوله فبا ينقسم (قوله ثلثه القناري) ويحمل
 الشاهد فيه قوله فاذا وقعت الحدود والجزاء عند شدة صار مجارا وتروى وما ورد فيه أى في
 الجوار مما يشهد ثبوت الشفعة في كسبه ياراه اواسق يالذ او روقه محمول على الجوار
 الشرىك الذى لان جميع اجزاء ملكه كسبه او روقه كسبه لثبوت الشفعة باسم الجوار من
 الملاقى وقوله لهما بين الامايات أى فان بعض ما يمل على ان الجوار لا شفعة وبعض ما يدل
 على انه لا شفعة فيحصل الاول على الجوار الشرىك والثاني على الجوار الشرىك فلا
 تعارض لعدم المورد لان من شرط التمازى والتماض النقص التمازى وما هنا نص
 كذلك (قوله ولا تبت ايضا الشرىك في الشفعة) كان اوصى له بنصف شفعة الاورث
 اراد الوارث ان يبيع بعض الارض فليس الموصى في شفعة الشفعة ان يأخذ بالشفعة
 بخلاف العكس (قوله على سلم) أى على شترىك فاذا شترىك سلم حصه الشرىك وما كان
 الباقي كافر فله الشفعة (قوله ولو كان لبيت المال الخ) كان ما من عن نصف دار ولا وارث
 فيه ولو لبيت المال فاذا باع الشرىك حصته مثلا فلا مانع ان يأخذ لبيت المال
 بالشفعة (قوله ولا شفعة لخاصة من أرض شرىكه) لؤذ كعقب المذمة لكان النسب (قوله
 ولا لشرىكه الخ) كان كانت الارض الاثلاثية ووقف على شخص والثلاث الاثلاث
 لشخصين فباع احدهما نصيبه لا شرا لا يفتش شرىكه بالشفعة (قوله لا متناع قسمة
 الوقت عن المال) أى شترىكه عنه لا شفعة أى اذا امتنع قسمة الوقت اتفق الضمير
 واذا اتفق امتنع الشفعة وهذا على قوله لا متناع الخ تعديل له بوجوب وقوله ولا تنافس
 الخ تعديل الاول (قوله نيم) اشتد والله على قوة ولا شرىكه الخ وأما الاولى فلا شفعة فيها
 بانفاق (قوله وهو) أى الجوار فاذا ذكر المعقد الخ وقوله نيم انما يمان كانت الارض
 مستوية الاجزاء (قوله فبا ينقسم) متعلق بوجبة كلام المستفد وعلقه التام
 بمعقد وحاصل ما ذكره التفسير طان هذا ومما تله لا بد ان لا يعطى شفعة لوقسم والثاني
 قوله وفى كمالا يتل ويناب ان يكون ارضا واراضا مع ثابها وبأشراط ثابها وهو
 ان يملك بعض (قوله به يشترط) أى بالقسم الصائر اليه وقوله كالمسحوق هو المكان
 المعظمين لا لطير وانما تبت الشفعة فيها لا يمكن وكذا كل من فصل رقبته عليه تقع
 متعلق كمن دوق الماسون (قوله وذلك) أى بوجه اشتراط ان لا يعطى شفعة الخ وقوله
 دفع شري الخ الخ والذى يعطى لشفعة بالشفعة لا ينقسم فلا شري روقه في المنقسم أى فبا يقبل

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه المفسرون في قوله لا تسرعون في البيع من الناس
 ان تفسروا منه ما تيسر من قوله لا تسرعون في البيع من الناس
 ٣٦

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه المفسرون في قوله لا تسرعون في البيع من الناس
 ان تفسروا منه ما تيسر من قوله لا تسرعون في البيع من الناس
 ٣٦

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه المفسرون في قوله لا تسرعون في البيع من الناس

نفعيا ينقسم وقوله وهو كان أحد منها نصف دار مشتركة فلهذا كان أحد هذا النصف
 وهو المشتري بالتمام مبلغ وقوله وهو عرض خلع كان ثالث فزوجه على نصف دار مشتركة
 فباعها الشفيع بغير المثل وقوله ورسل دم أي عمد فباعوا الشفيع بقتله بدل الدم وهو
 الدية لأن الثمن إذا كانت مائة أخذ الشفيع بقتله وبطله رأس مبلغ الدم مثال وإن سئل
 المصلح عن دية نطقا وشبهة العمد فخره (قوله كما جعل قبل الفراغ من العمل) كان
 جاعله نصف دار مشتركة على رقبته مائة لا يملكها إلا بالائتراض من المصمّل وإن
 جرى سبب ملكه وهو الجماعه وبعد الفراق اغتصبه بمثل أجره (قوله كارت) كان مات
 المورث عن نصف دار فلكل وارثه بالارث فلهذا شفعه لشرى الدار المورث (قوله بشرط انظار
 له) أي بالبيع أي أولها أو مرادها البايع ولو بيع المشتري أما إذا استعان بشرط انظار
 للمشتري فقط فلا فرق في ثبوت الشفعة في الشراء أم لا (قوله فلهذا شفعه للمشتري
 الأول) أي بسبب لزوم البيع لا نفى من خدو البايع ليس مالكا وقوله وإن لم يشفع
 بانه الوارث للتملك لأن جعلها باقيا يقتضي ان له الشفعة في حال شفع بانه وهو لا يعقل
 لاقتساح البيع حينئذ (قوله وكذا لو باعها مائة) أي لاشين فلهذا شفعه للمشتري الأول
 بتقديم سبب ملكه وقوله بشرط انظار لها أي بالائتراض وسد ما أوجع المشتريين وقوله
 دون المشتري أي وسد ما يفتقد بل لانه إذا كان انظارا فقد تقدم ملك الأول أيضا
 لاجل بيعه فقط وانما حكمه واخذ على كل حال (قوله بخلاف ما لو اشترى الخ) بتميز قوله تأخر
 سبب ملكه الخ وفي هذه مقارنا (قوله بالثمن) لوقال ما لو عرض لثمن أولي وأعم وفيه
 حذف مضاف أي بمثل الثمن ان كان مائدا أو بشفقة ان كان مائة فما كان عمل هذا التقدير
 ان لم يرجع ذلك الثمن للشفيع والذين لا يشع لان يجوز ان لا يشع بانه اوقعته لتعذر
 فلما يرجع اليه ثمن الاخذ (قوله عقد البيع) الأولى حذف عقد لانه ذكره تغير اعراب
 المتن وقوله أو غيره عطف على الثمن لا على البيع (قوله بمثل) أي وان استقلت قيمة المشتري
 كان مشتريه مضافا إلى حكمه بسبب مخالفة الشفيع أخذ بمصر بقدر ذلك الحب لانه الذي لم
 بالعقد (قوله ان يشرى) بخلاف التيسر وجوده فيه دون مر جائن وقوله والا أي وان لم
 يشترى ان قد حسدا أو شرعا كان وحدا كمن عن مثله (قوله كعبد وقوب) أي ينع في
 المكاح والخلع أخذ من كلامه بعد قوله من المشتري به من الثمن قبل التزيم
 المحط عن الشفع أو كاه فلا شفعة لانتفاء الثمن أما لو سئل عن التزيم فلا ينع عن الشفيع
 شتر (قوله كافي العصب) انقبضه من حيث اعتبار المثل في المثل والقيمة في المتقوم (قوله
 وغيرها) كالتمتع فاحذف الشفع الشفيع بشفقة المثل لها وقت الامتاع وقوله لانه وقت
 ثبوت الشفعة أي شوت تميم فلا بد ان الشفعة انما ثابت بعد لزوم العقد من جهة
 البايع (قوله ولان ما زاد في مال المأذون منه) أي ما لا وهو البايع والزوج في المكاح
 والزوجة في الطلع فلا تعتبر هذه الزيادة في الشفع فليس المراد بالماذون منه المشتري

مستكبر وهو وعرض طلع وصلى دم فلا شفعة فيما لم
 يملك وإن جرى سبب ملكه
 كما قبل قبل الفراغ من العمل
 ولا يملك بغير عرض كارت
 ووسعة زهبة بلا ثوب وبشرط في
 المأذون عنه وهو الركن الثالث
 تأخر سبب ملكه من سبب ملك
 الاخذ فلو باع أحد عشر يكن
 نصيبه بشرط انظار له في بيع الاثنى
 نفسه في زمن انظار يسيرت
 فلهذا شفعه للمشتري الأول وإن
 لم يشفع بانه انقدم سبب
 ملكه على سبب ملك الثاني
 لأن الثاني وإن تأخر عن سبب ملكه
 الأول لا يخرجه من سبب ملكه من سبب
 ملكه الأول وكذا لو باع مائة
 بشرط انظار لها دون المشتري
 سواء أجازها أم لا أم سئل
 الاخر بخلاف ما لو اشترى اثنان
 دارا أو بعضها معا فلا شفعة
 لاحدهما على الآخر لعدم سبق
 واخذ الشفيع الثمن من
 المشتري (بالق) المعام (الذي
 وقع عليه) عقد (البيع) أو غيره
 فباعه في مثل كعبد وحسب
 نفسه ان يشرى بالشفقة وفي
 مقوم كعبد وقوب بشفقة
 العصب وقدر بشفقة وقت العقد من
 بيع ونكاح وطلع وغيره الا انه
 وقت ثبوت الشفعة ولان ما زاد
 في مال المأذون منه

فان كان في الميزان البائع اضعافه

ولا لا ابتداء في شئ ولو بين الشئ

تقدر في الشئ كقولك اشتري

شئ من هذا الثمن وطلبت المشتري

لم يكن ذلك الثمن معلوم المتعدد

حلف على ثمن المشتري لان

الاصل عدم حلفه فان ادعى

الشئ علم المشتري بالثمن ولو بين

له قدر المبيع فهو لا يدرج

حقا له (فيه) لو تكرر الثمن

مستحقا او بالاختصاص فان

كان مستحقا كان اشتري به المثل

وعلى البيع والشئ لعدم المثل

وان اشتري بشئ في المثل وبيع

في المثل المبيع مستحقا ليدل

المبيع وبيع البيع والشئ

وان وقع البيع مستحقا لم يطل

شعته وان علم المبيع بشئ لان

يصرف في الطلب والاشئ هو المثل

بعضه اذ فان كان مستحقا في

المستحقا لا يخلو كذا مستحقا

وكرر ما ذكره مستحقا

فما سألته تصرف في الشئ

لانه مذكور في البيع مستحقا

الشئ هو المثل في شئ

كبيع اذ لا يخلو في شئ

سألته في هذا التصرف في شئ

بما في شئ من التصرف كبيع

لذلك ولا بد بان المبيع فيه

أقل من ثمنه هو عليه المستحق

(وهو) أي الشئ في البيع

بالبعض (أو) الثمن لانه مستحق

لذبح الضرع فكان على الثمن

بان الشئ يجب ان يدرج في المشتري ويقتضيه

حلفه على (قوله) فان كان غاليا

سافر اقله فسلطه الشئ على الاخذ به فان كان غاليا

الطلب (قوله) ولو تكرر الثمن أي الذي دفعه المشتري

أي دفعه وتكرر الثمن في حلفه كالمعنى ولو دفع المشتري

به المثل لم يدرج المشتري الرضا عنه من الشئ

مستحقا او مستحقا أي في التمسك بالثمن في المشتري

تكرر في الشئ (قوله) وان تصرف بالثمن او الفرض

قوله ومضى ان يدرج في الشئ باقيا في الشئ

له ذلك ولا يخلو في الشئ (قوله) ولو تكرر الثمن

وقوله باخذ الشئ الرضا عنه او الفرض ولا يخلو في الشئ

ان تكون في الشئ (قوله) ان يدرج في الشئ باقيا في الشئ

باخذ الشئ بالتصرف الاول والثاني ان كان في الشئ

وايضاً من تصرف المشتري الاول ان كان في الشئ

كان مستحقا الشئ (قوله) ولو تكرر الثمن في الشئ

الثاني سهل الى آخر ما قال الشئ (قوله) ولو تكرر الثمن

انقص الضرع أي آخرها وهو طلب الشئ على الثمن

لأن الشئ يعني آخرها المذكور بطريق الاستفاد

بالفردية على الثاني لان حقه سابق (قوله) بعد

سبب حبه وان تصرف عليه حناجرا فانقول المثل

المثل وانما تصرف عليه الثمن (قوله) هو المثل أي بان

بالشئ لكن يقول ذلك اذا صادف وساد ان المشتري

أو المثل كم وقت له البيع مثلا فان لم يطل حقه

واسداه منهم وقت ما يبيع فان لم يكن معذور

تقدم لطلب ماله أو يركب من يركب من يركب من يركب

يطل حقه وان كان مستحقا بالطلب فله حقه

فان يجرى التوكيل أشهد بالطلب فورا فان لم يطل

بقوله هو طلبها في ان قول الثمن وهي على الثمن

بعض الاستفاد أو على الضرع يعني الطلب لان

كله بالبيع والمراد يكونها على الثمن وهو طلبها

أو ما غلب الفلك وليس ينفق من الصور بعشر صورة كتم في شرح المنهاج معناه أنه لو قال لم أعلم أن في الشبهة وهو محقق في طلبه
 ذلك ومنه لما قال الفلكي لا أعلم أن ٤٠ الشخصية على الصور فإن المذهب هنا في الرد عليه يقول قوله فإذا علم باليسع

مختلفا بدو عقب عليه الشراء
 على العادة ولا يكلف البادع
 سلافة أو ما بدو نحوه بل يرجع
 فيه إلى العرف فبما عده تعديرا
 أو أن لما كان منة على ما لا خلاف فإن
 اجتراح أي الشبهة مع العلم
 باليسع مثلا بل لا بد من العلم (مع القدرة
 عنها بما لا يمكن حدوثه) بطلت
 أي شخصته تعديره وخرج بها العلم
 ما لا بد من العلم فإنه على شقته ولو
 حتى سنون ولا يكلف الأشهاد
 على الطلب إذا صار بالحق الحال
 أو كل في الغالب فلا يستل شقته
 بتكرار ترجع بعدم الضرر ما إذا كان
 معذورا ككونه حرا من حرا
 عن من المطالبة لا كعدمه
 أو كنهه بموسم طلبا أو بهين وهو
 معصرا وعاجز عن المنة أو عا
 عن بلد الغنم في ذلك لا يستل شقته
 بالاعتناء كان العذر من
 قرب كالمسلي والاصل وعادى
 الحاحية والذي قد اجماع كان له
 التأخير فضلا إلى زواله ولا يكلف
 التعديل على خلاف العادة ولا يكلف
 الاعتناء في الصلاة على أقل ما
 يجوز بل لا بد من توقف السجدة
 المندرجة في زادها على ما لا يتغير
 أنه لا يكون عذرا لو لم تعرض
 ذلك ولو حضر وقت الصلاة
 أو الطعام أو قضا الحاجة جاز
 أن يتقدم ما لم يلبس ثوبه فإذا
 فرغ طلب الشبهة كان في ليل

بأنه شاع ولا بد من عقبيه عليه (قوله وإن تأخر الفلك) ظاهره أنه لا يستل في الصور في الفلك
 في فقهه من غير تعقيب عليه السعي في رد في سببه أيضا كروية النفس والرد في الرد
 والمناهل أن طلبه في صور قد عرفت أن الفلك به لا يرد على (قوله وإن تأخر من
 في صور عشر صور) منها التماسها في تطارد ذلك الزرع وحصاده ولو أخذ الشبهة
 الأرض في زرع المشتري إلى أن انحصار بلا أسرة (قوله وهو محقق) معنى عليه ذلك أي
 بأن يكون قريب عهد بالسلام أو أن لا يبعد من العلم إلا أن هذا ليس من الدعا في بطل
 ذكره المعنى بعد أي ولو كان شافعا لأن كون ما على الفور من الحقائق وقوله ذلك أي
 ثبوت الشبهة (قوله فإذا علم) تنويع على المعنى إلا أنه طاع على ما إذا كان المشتري
 عابا فانه يستل بكونه القوي بالحق عابا ما إذا كان حاضرا فانه لا بد من ذلك فانه لا بد إلى آخر
 ماض (قوله لم يلا) أي أو لم يلا من الشقص صدقا أو عوض شاع أو مودة وقوله فليبادر
 أي يطلب الشبهة عقب علمه بالشرع ما لم يصب على العادة والمراعي ولو لم يصبه كجمل
 (قوله البادع) أي الاستماع وقوله ونحوه كتركه وقوله بل يرجع فيه أي في الصور
 أو البادع (قوله بطلت) معنى بطلانها سقوط حقه واستماعه لا شقته (قوله فانه على
 شقته) أي على مستقر عليها (قوله ولا يكلف الخ) المعنى أنه إذا جازى إلى المشتري لطلب
 عنده لا يكلف التفتد لطلب والأشهاد به لأن السعي كلف في ذلك (قوله أو هو مكلف في
 الطلب) معناه أنه إذا وكل في الطلب لا يجب الأشهاد على التوكيد فكان التوكيد أو
 يقول أو التوكيد عطف على الطلب (قوله فلا تستل الشبهة) أي الأشهاد (قوله
 وترجع بعدم العذر أي المعبر عنه في التنازل وقوله فإذا كان معذورا ولو لم يله عذر
 فتركه فإن يجوز له أن يشهد أو يستل في كلامه إجماعا حيث وب عدم الإعلان على
 وجود العذر من غير ذكر التمسك المذكور (قوله أو كان محجوبا) ذكر كان يستغنى
 أنه معطوف على معذورا لا مقدم فيقيدان الخبر ليس من العذر مع أنه منه فكان
 الأولى حذف كان ويكون معطوفا على عريضا (قوله فإن كان له عذر يترك) وفي هذا
 لا يجب عليه التوكيد ولا الأشهاد حالة العذر بخلاف ما قبله (قوله كالمسلي) أي كصلاة
 المعلى الخ لا يفتقر إلى العذر وله ولا يكلف القطع أي قطع ما فيه من صلاة وغيره (قوله
 فأنزله عليه فأنزل يظهر أنه لا يكون عذرا) أي أن عذره مع عرفة أو لا فلا يستل
 حقه وقوله ولم أجد الخ كتنوعه عن التعرض له فهو محرم (قوله ولو حضر وقت الصلاة)
 أي وفرا فله وقوله أو الطعام بهم دفعه وجره وقوله فإنه إن تقدمه أي الأشهاد وقوله وإن
 يلبس ثوبه ولو لم يقبل وهو مستأنف أي ويجوز أن يلبس أن لا يصح معاذة على ما قبله
 (قوله وإن كان في ليل حتى يصح) أي أن عد الحسن عذرا في شقته ولا كان كان من
 أهل الدولة فعليه الطلب فيه والكلام حيث لم يكن له اعلام المشتري بلا شقته ككونه

حتى يصح ولو لم يلبس ثوبا لم يعد في الخبر مع الشرع في الشبهة المذمومة من غير أن
 أو لم يلبس ثوبا لم يعد في الخبر مع الشرع في الشبهة المذمومة من غير أن

عنده

و قد جرى خبرين لا يثبت خبره كذا في نسخة روي في غير واحد من نسخنا بالبيع بالشفعة في البيع فانه لا يثبت خبره بما بقي من حق
 الشفعة لانه لم يثبت له مال للفداء وليس مقصود ان يان با كذا خبره بطل شفعة لانه اذا لم يثبت له الاقل فبالاكثر وكذا
 و لو ان الشفيع المشتري فسلم عليه أو سألته عن الثمن أو قال له اريد ان تبيعني فقلت لي بطل شفعة أما في الاول فذلك لان السلام
 سنة قبل الكلام وأما في الثانية فلا يثبت له الثمن لانه جاهل بالثمن لا يثبت له معرفته وقد يرد القاري ان المشتري وأما في الثالثة فلا يثبت له
 بدعي بالبركة لما أخذ شفعة مباركة (و اذا تزوج امرأة أو بناتها على شفيع) فانه شفيع وهو يكسر الحسين الجمعة وكان
 القاف اسم القطعة من الارض والمطاف من الشيء كما انقضى عليه أهل الامة (أخذ الشفيع) أي شرب الماء السدق والمطامع
 من المرأة في الاول من ان يطالع في الثانية (بحر المثل) عصبوا يوم السبت لان البيع مستقيم وتجنه هو المثل ويجب في المدة شفعة
 مثله الا انه رتبها لانهما الواجب بالشرائط والشفيع هو من ينهاه في ٤٤ استثنائي قد ورد في المأخوذ بها الشفيع

المشروع صدقة المأخوذ منه بينه
 قاله الروابي (وان كان الشفيع
 جماعة من الشركاء) الشفعة وهما
 قدر الاملاك لانه حق ستمين
 بالملك فحصل على قدره كالاجرة
 والفترة قال كانت أرض من ثلاثة
 لواحد نصفها ولا يحل ثلثها
 ولا أخس منها باع الاول حصته
 اخذ الثاني سهمين والثالث سهمًا
 وهذا ما يحرم الشفيعان وهو المذهب
 وقيل يأخذون به مردد الرؤس
 واعنده جمع من المتأخرين وقال
 الاسنوي ان الاول خلاف مذهب
 الشافعي ولو باع أحد الشريكين
 بعض حصته لجعل ثم باقيها لآخر
 فالشفعة في البعض الاول للشريك
 القديم لا لغيره باع الباقي فان عفا عنه
 شاركه المشتري الا في البعض
 الثاني لانه ما شرب بكتله له قبل

عزده أو قر سبامته (قوله) يدعى خبرين (الخ) أي ان لم يثبت له شفعة فانه صدقة بطلت (قوله)
 فلم عليه أي ان كان من دين السلام عهده أخذ من قوله السلام سنة والمراد به قبل
 طلب الشفعة وكذا يقال فيما بعده وأما قوله خلو حقوقي فالجمع (قوله) ادعى قال له بالوك
 التماس في شفعة (الخ) المراد بها هنا الشفيع بدليل قوله لما أخذ شفعة مباركة (قوله) اسم
 لشفعة من الارض وهو المارحها (قوله) المدونة بكسر الهمزة والفتحة المارحها
 للام والمخالف الثاني بكسرهما والفتحة المارح الثاني والفتحة المارح الثاني والفتحة المارح الثاني
 تكون المارح في المسكن كما تبين باصنافه بالشفيع وكان الزوج في المثل باع بعضها
 بالشفيع (قوله) ولو اخذت في قدر الشفعة بمثلها قدر الفتي فلو سئل لفظ الشفعة فوفى
 المراد وقوله سئل الخ أي لانه اعلم بما اشترى فلا يرد ان الفتي قد عفا عنه فوفى العارم (قوله)
 استعدها أي استعيرها أو ما عفا عنها من الشفعة بغيرها فلو سئل ما عفا عنها والشفيع راجع
 للشفعة يعني الاخذ بغير طريق الاستعداد لا بمعنى الاستحقاق والالكان المضي استعدها
 الاستحقاق وهو لا معنى له وقوله لانه لا يظهر لانها أي الشفعة وقوله كالاجرة والفترة أي
 كاشقة فلهما أو فقههما فانه على قدر الاملاك (قوله) لاسلابة بعض الشفعة
 ويعني ان الشفيع ذلك اذا ورثه به المشتري وليس كذلك (قوله) أخر الاخذ بالخ
 رويكون مستثنى من كونها على النور وقوله لعنه في أن لا يأخذ ما عفا عنه أي
 لعنه المباشر في عدم اخذ ما عفا عنه الغائب لو حضر أي اعذرهم استقر ذلك
 الحزمه في الشفعة وما عفا عن شفع متعول يأخذ (قوله) شاركه أي فهو (قوله) وما
 استوفاه الحاضر أي فبالاخذ الكل (قوله) وقد تعدد الشفعة بتعدد الصفقة وتعددها

٦ في البيع الثاني فان دفع عليه قبل اخذه لم يشارك فيه الزايل ملكه ولو عفا احد شفيعين عن حقه وهو ضعه سقط
 حقه كالقرد واخذ الآخر الكل او تركه لا يقتص على حصته الثلاثه من الصفقة على المشتري او حضر احداهما وعفا عما لا يشارك
 آخر الاخذ في حضور الغائب اعذر من ان لا يأخذ ما عفا عنه او أخذ الكل فاذا حضر الغائب شاركه فيه لان الحق اياهما فليس
 للعاشر الاقتصار على حصته الثلاثه من الصفقة على المشتري لو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المتاع كالاجرة والفترة
 لا راجعه فيه الغائب وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة والمقصود ان يشارك في اثنين من واحدتها واشترى واحد من اثنين
 فليس بيع اخذ بغير احداهما وحده لا يشاء بعض الصفقة على المشتري او واحدتها من اثنين فانه لا يبيع اخذ احداهما
 لانه لا يفتق الى بعض شيء واحد في صفقة واحدة

مباح من كثرة ولا تستر الاغذية السامة لان المفسد من العقد حصول الربح ولا يحصل فيه ايمنه فيقتل العقد (او أي
لا يشرى في العقد اذ فيه لا مقتضى وجوده غالباً) ويضرب فيه بدو وجوده كالباقي والآخر وان قيل المباح حصول المفسد وهو الربح
في الاول دون الثاني ولا يصح على معاملة شخص معين كقوله ولا تباع الا زيدا ولا تستر الا عمداً (المشروط التام هو ان
الخامس (ان يستر) المالك (له) أي المالك ٤٤ في صلب العقد (جزاً) ولو قيل (المعالم) ما من الربح) بمزينة كصف وأثبت

فلا يصح التراض على ان لا يحدما
معناه ويومع الربح وان اعتبرهما
منعاً لعدم كونه لهما والمضروبا
لمحاول احدهما كالمضروب في صحيح
في الثانية دون الاولى او على ان
لا حدما شرطاً في ان يحدما فيه
للمبال في حصة العامل او على ان
لا حدما شرطاً في ان يحدما فيه
لعدم العلم بالقرينة ولا يحدما لا يحدما
فقد قرر احدهما بجموع الربح او
على ان هاتك التفتت لالان
الربح في شدة من المال فهو هاتك
الامان يحدما منه لعمال لم ينسب
له شيء بخلاف ما لو قال على ان
لعمال المنصف فلا يحدما ويكون
الباقي للمالك لانه بين مال لعمال
والباقي للمالك فيحكم الاصل وضع
في قوله فاضربك والربح ميتا او كان
أصغر من كالأجل هذه الدار بين زيد
وعمر وشرط في الدفعة وهو الركن
السادس ما مضى فيها في البيع بجموع
ان كلامهما عقد معاوضة كفا وضعت
او علمت في كذا على ان الربح
ينافضيل العامل (الفتل) (الربح)
من الشرط ان لا يحدما احدهما

العمل (عقده) كمنسواء استكت ايمنه التصرف ام البيع بعد ما لم الشرط الاحتمال عدم حصول المفسد وهو بالوجوب
الربح فيها فان منه الشرط فقط بعدد كقوله ولا تستر بهدسة منسواء في حصول الاسترباح بالبيع الذي لا يحدما فيه كالأجل
الامان ان تكون الثانية في الشراء اعرض الربح بخلاف نحو ساعة (تنبيه) على من امتناع التاقت امتناع التعليق لان
التاقت لم يحدما بل احتفاله في الاجارة والساقية فمتنع ايضا تابع التصرف بخلاف الوكالة فانه متنع الربح

ويظهر تعدد كل من المالك والعامل فلهذا ان يرضى الميزم متفاضلا ومساويا في المشتري له ما من الربح بل يشترط لاجلها
 ثلث الربح والاخر الربع او يشترط لهما التسوية بالربح سواء اشترط على كل منهما علم اجمعه الاخرى لم لا يملك
 ان يتراضوا واحدا او يكون الربح بينهما فيصيب العامل منهما ما يشاء من المال فاذا ٤٥ شرط العامل نصف الربح وقال احدهما

ما ثمان وقال الاخر مائة اقاسما
 النصف الاخر اقل من النصف
 غير ما تقتضيه القسمة فلهذا القدر
 واذا عسده قراض مع تصرف
 العامل الاذن فيه والربح كله
 للمالك لانه ما سلكه وعمله العامل
 ان لا يفتقر الربح الى اجرة مثله لانه
 لا يحصل شيئا بوقت فانه لا يفتقر
 يتصرف العامل ولو يصر
 بمصلحة لان العامل في الحقيقة
 وكل لا يفتقر فليس ولا يفتقر
 بل اذن ولكل من المالك والعامل
 لا يجب ان تقتضيه مصلحة الاثبات
 فان اختلفت اعطى بالمصلحة في ذلك
 ولا يحصل العامل المالك كان
 يبيع شيئا من مال القراض لان
 المال لا يشتري بأكثر من مال
 القراض وأما مال ورجا
 ولا يشتري فوجب للمالك ذكره كان
 أو لا يشتري ولا يفتقر عليه لكونه
 يبيع بلا اذن متعلق بفعل ذات الغير
 اذ لا يبيع الشراء في غير الاولى
 ولا في الزاوية لانه لا يفتقر في الزاوية
 فيما ولقشره بالتسليم التكاليف
 وتفتت المال في غيرها الا ان
 اشترى في ذاته فيقتطع للعامل
 ولا يفتقر للمالك بلا اذن لانه
 من الخطر فان اذن له جاز ان
 لا يفتقر في البحر الا ببيع عليه ولا
 يجوز منه نفسه بغير اذنه او عمله

بالربح بل لا تشتري في الاجارة والمساواة (قوله والعامل) أي ابتداء ما دام
 فان قارض العامل ان يشاركه في العمل والربح يصح سواء اذن المالك أم لا فان
 تراض به لم يفتقر بالعمل والربح فان كان باذن المالك صح ولا خلاف في تصرف العامل في
 الصورة الاولى والثانية بغير اذن المالك فيجب ان يشتري به مال القراض لم يصح أو
 فخره به أي للعامل الاول أو أطلق فالربح لا يؤول عليه للثاني اجرة ان عمل حاشا أو
 لنفسه كان الربح ولا اجرة على الاول (قوله واذا عسده قراض) أي اقوات شرط من
 شرطه المتعارضة بحيث غير ما عطله المالك أي لو كان القارض المتكاتب الاذن اما اذا
 نفسه اذ عطله المالك أو انما قارض على أو كبل أو لم يربح الاذن فلا يفتقر للعامل
 (قوله لانه ما سلكه) أي وانما يفتقر العامل بعهده بالقدح الصحيح وهو مقرر (قوله ان
 لم يفتقر الربح) أي منه من خذ ان المراد القارض لا يفتقر لعدم العهده من اصله لان القول
 المذكور ينفع أي فان قال قائل فلا يفتقر عليه له قضاء والمال يجرى ما وقوله اجرة في أي
 وان لم يحصل له ربح لا عمل ما عطل في المجيء وليس له فخر جبر الى الاجرة وظاهره وان عمل
 القارض به خلاف (قوله لان العامل في الحقيقة) أي أو كبل لكن لا من كل
 وجهه فلا يخفى ما مر من جواربه بالعرض (قوله لا يفتقر) أي لا في بيع ولا شراء وكذا
 التسوية (قوله ولكل الخ) أي وان رضى الآخر بالمصلحة لان لكل حق في المال (قوله
 ان فقدت مصلحة الاثبات) أي وجد ما كان في الرذقة أو اقتتت فيه ما وجدته فيها
 (قوله فان استلغا) أي في الزرع وعمله قابل لم يفتقر أي ثم ان انتفاقا لاخر ظاهره فان
 احتلما فان حال احدهما المتصلة في الرذقة وقال الآخر في الاشغال او عمل بالمصلحة
 أي عمل الحيا بالمصلحة فالمراد اوسع منها ركز الحكم (قوله للمالك) أي ولا يفتقر
 به (قوله ولا يشتري) أي القراض (قوله في غير الاولى) أي ان اشتري به مال
 القراض اخذ من الاستلغا بعد (قوله ولا في الزاوية) أي ان تعدد القرض والقبول
 في الجميع (قوله الا ان اشتري الخ) راجع للمساواة والاصل انه ان اشتري
 ما يفتقر شره او لم يملك القراض بغير مال القراض كان القراض وان تولى نفسه او في الذمة
 فان تولى القراض كان له او نفسه كان له وان اشتري ما لا يفتقر شره او لم يملك القراض
 كزوج المالك فان كان يفتقر الى القراض لم يفتقر وان كان في الذمة وقع له مطلقا وان
 تولى القراض (قوله وعمله فصل ما يفتقر الخ) معنى كونه عليه انه ان عمله لا يفتقر وان
 اكترى عليه بالاجرة من مال ما يفتقر عليه فان فصله بغير اذن فلا جرة او يفتقر
 الاجرة من مال المالك وان اكترى عليه بالاجرة من مال المالك ايضا (قوله ويقتل قوله
 في التلق) ولو اذن المالك بعهده فله ان يفتقر في نفسه العامل والعامل ان يفتقر فلا

فصل ما يفتقر عليه كل من الزوجين خفية كذهب (ولا يفتقر على العامل) يفتقر المالك له لانه أمين ولا يفتقر (الاخذون)
 منه كذا يفتقر او يفتقر او يفتقر بغير اذن ويقتل قوله في التلق اذا اطلق فان آمنه الى عيبه فلي التلق الا في الزاوية

ويقتضيه في تصديق المالك أو العاقل خلاف خلاف مالي كان المال باقيا وربيع ثم اشتقا
فقال المالك قراضا حتى حصص من الربيع وقال العامل قراضا حتى كان في القامد بق
العامل بعينه (قوله) ذلك حصص من الربيع بضمه أي سواء كان ما قسم من عين
المسرى أو نقدا لكن لمصلحة ذلك مراعى ولا يستقر الأعيان على الشارح وقوله لا يظهر
أي لكن ثبت له من حق كدفون غنمه ويقتضيه على الغرام وبيع أعراسه غنمه
ويقره المالك بالثلاثة تمام (قوله عليه) أي على رأس المال والربيع وقوله وليس
كذلك أي بل هو محسوب على الربيع فقط دليل أنه يبيع به مثال ذلك المالك مائة والربيع
مائة ثم حصل خمسمائة فتكون على الربيع فربح المالك إلى مائة قلعه إلى العامل حصته
بالظهور لسكان له نصف الربيع عند شرا فلهذا حصل خمسمائة على مائة كان ذلك
الخمس موقفا على الربيع وأصل المال فخص المالك ثلاثمائة ربيع وانقسم وأصل ربيع
الخمس لأن حصته العامل حصة خمسون ربيع على المال فخص من الخمس أن ربه وهو
خمسة وعشرون وأبقى وهو خمسة وسبعون على المالك (قوله) انقضت أي ما زاد
دراهم ودنانير والمالك ان الاستمرار أو غايته ان ينقسم مع قرض رأس المال أو مع
فسخ العقد أو بالبيع مع انقضاء ولو بلا قسمة (قوله) فقط أي بلا تقبض ولا فسخ
وقوله يجرى أي بان يسترد من الربيع بقدر الخمس فيه رد من العامل ما أخذه ويسترد من
المالك ما أخذه يعني أنه لا يحسب على العامل (قوله) بلا قسمة أي لم يزل ولو بلا قسمة لأن
المنطوية تحت الغاية عن الأولى فليكن التكرار (قوله) ولما لا يحصل الخ ظاهر
في حدوده من قرض ما لو اشترى حيا أو حاملا أو ضمرا عليه فخره ومرو فان الرقود والمز
من مال القراض (قوله) ومهر أي سكاك أو زوجة شرب من الأمة ومكرهة أو مملوكة
وهي عن لا تضر مملوكة أو مملوكة ولو كان المهر روبا العامل وجعله بعضهم مال قراض
باعتلا بأنه قد يبيع على نفسه ولا حذره أن كان ثم ربيع والاحت (قوله) بعده بل أو بعده
(قوله) بسبب رخص أو عيب سادس كان اشتراجه شرين فصار يداوى ثلاثين ثم ربح
للعشرين رخص أو عيب فكان المال لم يربح (قوله) جبر انفسران بالربيع أي إذا
نأكد بالعمل بأن دفع إليه مالا فاشترى به شيئا فلف بعضه أو حصل رخص أو عيب فلف العمل
فربح من رأس المال الباقي كما أشار إليه بقوله وكذا لو تلف الخ فان قوله بعد تصريف العامل
راجع لتلف والخسoran بعيب أو رخص (قوله) وكذا لو تلف بعضه بأية حادثة أي التي
لا تدل بسبب وكذا إذا تلف بعضه بغيره أو بفقدرا فلهذا كان كالمالين حيا أو لا حيا
عليها مقام جديدها ونوع يتلف بعضه تلف كله فان القراض يرتفع سواء تلف بالثبوت أو
أم بالانقضاء المالك أم العامل أم الجاني لكن يستقر نصيب العامل من الربيع في انقضاء
المالك وصيق القراض في الدليل أن أخذته (قوله) ولو أخذ المالك الخ أي سواء كان
ما أخذه من النقد أو العرض وكذا يقال فيما بعده وقوله بعد ما أخذ نظرف الباقي (قوله)

ويقتضيه من الربيع بقسمة
لا يظهر ولا له وما لا يظهر
لكن لا يظهر ولا له المالك فليكن التقصير
الحاصل بعد ذلك خمس ما عليه
وليس كذلك لكنه غايته تقصير ملكه
بالقسمة ان نفس رأس المال وصفي
المنقسم لو حصل بعد القسمة
فقط تقصير بغير الربيع المنقسم
ويستقر ملكه أيضا بغير من المال
والقسط بلا قسمة وإنما لا يحصل
من مال قراضا كثيرا حتى يوجب
وهو ربيعان من مائة الزوائد
التي لا يحصل إلا بغير تقصير
العامل لأنه ليس من فوائد القسمة
(وإذا حصل) جيا يدين من المال
(ربح وخسoran) بصد بصد
رخص أو عيب سادس (جسد
انفسران) المالك رخص أو عيب
سادس (الربيع) لاقتضاء العرف
ذلك وكذا لو تلف بعضه بأية
سواء يتلف بعضه أو كله فلف العمل ببيع
أو شراء أو مصادفة أو غير ذلك
المالك بعضه قبل ذلك ودرج
وخسoran وبيع رأس المال الباقي
بعد ما أخذ أو أخذ بعضه بصد
ظهوره

« (فصل في المساقاة وهي مأخوذة من السقي بقية السقي وسكون القاف التماسا اليه فيها فالأصباح أشجار فقامت من
الأنار لانه انتم أنما لارواحها وحقيقتها ان يعمل في غيره على تحمل أو شجر عند لبته هذه السقي والتمسقة على ان التمر له ماء والاصل

« (فصل في المساقاة) »

ذكرنا بين التراض والابارة أخذها من التراض من جهة العمل في شيء ببعض
اعماله وجه الماء المروض وشبهه من الاجارة من جهة التزوم والتأقت (قوله انما يحتاج اليه)
جواب عما يقال من ان ذلك من السقي واشترط له ان يضمنه السقي مع انما يشترط على غيره كالشترط
فأجاب بأن السقي يحتاج اليه أكثر من غيره (قوله لانه انفع اعمالها) على قوله مأخوذة
من السقي والمراد ان عمل الاعمال ليس فاضلا على السقي لكن لما كان انفع اعمالها
أخفف عنه (قوله وحقيقتها) أي شرعا وقوله ان يعمل الخ أي بصحة فاعترف
بشترط على او كانها المسته (قوله والترصيف عام وهي حفظ الشيء المرعي به هذه
سقي وغيره الى الحد الذي أراد المرعي (قوله قبل الاجارة) فبين ان المساقاة من غير
قوله عام أهل شجرة هذا ظاهر في المساقاة وأما دفع الأرض فبصل على الزراعة وقد
ذكرت الشروط لاعتبار الشجرة له دلالتها (قوله ولا تحسب دافعة اليها) أي فحسب
عامر وقامحة وقوله لان مال الشجرة الخ فوجب الدليل العقل وقوله ولو أكرى
المالك الخ من تمام التمهيد (قوله وحمل ربح) أي كره على ماس في التراض
والشركة (قوله والمساقاة جارة) أي حلال فصححة الجواز في هذه المساقاة
لما كان لا تناقض للزوم فلا يعترض عليه بأنه لا يمتنع فكيف يقول جارة (قوله ولو
ذكرنا) نظريه بأنه ليس في معنى الأمانات الموصوفين عليها (قوله ويسترط نفسه)
أي في الفعل على التبادر من مساقاة وان اعتبرت هذه الشروط في الغيب أيضا فكان
الأولى تأخير عن قوله ومنه الغيب لأن يجعل الظاهر رجاءا له ويدانق في الفعل
والغيب عارضا لمالك كونه من الشروط خمسة وبدأ بخبرتها على الحق والفسخ
المنعوط (قوله لم يدر صلاحه) الأولى صلاحه فردا أي موافقه أو أم (قوله ومنه
الغيب) أي جواز المساقاة عليه أي بشرط المذكورة كإسقاطها في المقابل
ان يقول وأما الغيب في التماس على الفعل ببيع الخ (قوله وتعد الخ) غرضه
الاعتراض على المن بأنه وقع في النهي ولو عبر الغيب بدل الحكم لمسلم من ذلك ويجب
بأنه أشد بدلت الخان النهي للتبذير لا لأخرى (قوله انما الحكم) بسكون الواو
مشبهة كقوله المصدر فبعضها (قوله واشتقوا اليه ما أفضل) أي جواب هذا
الاستفهام والمرد بالفضل في هذا ونظيره الشرف والمزية الثانية لا الفضل باعتبار
زيادة الثواب كالأجور (قوله والراجح الخ) ذكره هذا الدعوى اربعة أظلة الأول قوله
لو رد الخ والثاني قوله ولها أخف الخ والثالث قوله والفضل مقدم الخ والرابع قوله
وشبه الخ (قوله عاتكم) محبت بذلك لانما اخت آدم من حيث انها خلقت من الطينة
التي خلق منها آدم وقوله في الخ لاي الجذب والتعط (قوله والفضل مقدم على الغيب)
أفضل لو رد اكرموا عاتكم الفعل المصنوع في الخ وانما استلقت من طينة آدم والفضل مقدم على الغيب جميع القرآن أي

فيما قبل الاجماع خيرا فحينئذ
صلى الله عليه وسلم عامل أهل شجرة
وقد روي ان دفع اليه شجرة وشبهها
وأرضها بشترط ما يضمنه من غيره
أو تزوم والحاجة دافعة اليها
لان مال الشجرة قد لا يتحسن
فيعدها ولا يتصرف فيه ومن يتحسن
ويتصرف قد لا يجد الشجرة يحتاج
ذلك الى الاستعمال وهذا الى
العمل ولو أكرى المالك أرضه
الاجرة في المال وقد لا يحصل له من
من الثمار ويحتاج العامل فبعت
الاجرة الى غيره وهذا هو رأي
سنة عاقدان وتعمل في روضة
ومرود أفضل والمفسد في شجرة
بعضها وقد كرمنا في الشرح
(والمساقاة جارة) للجماعة اليها
كأمر ولا يصح عقد هذا الا على
شجرة (الفعل والكرم) هذا أخذ
الأمر كان وهو الموردة أما الفضل
فغير السابق ولو ذكرنا كما اقتضاه
اطلاق المصنف في وجه الخلف
ويشترط فيه ان يكون صغر وما
مستأجر في يده صلاحه
وشبه الغيب لانه في بعض الفضل
يجامع ويوجب الزكوة وتأتي
الطرس ونسبة الغيب بالكرم
ورد النهي عنها قال صلى الله عليه
وسلم لا تسوا الغيب كمال الكرم
الرجل المسلم رواه مدلول واستأنوا
أجها أفضل والراجح ان الفضل

فوسعه صلى الله عليه وسلم النسخة بالمؤمن فأنها تشرب برأسها وإذا انقطع عاقبها يتبع جميع اجزائها أو وسعه صلى الله عليه وسلم
 عينه إلى حال نجبة العنب لأنها أصل النجورة أم النجورة فلا تصح المساقاة على غير عقل وعيب المستقلة لا كغيره ونجاح وشعر
 وأما ما لا يقوم عن غيره من خلاف النخل والعنب ولا على غير مرق ولا على ميم ٤٩ كالحلستان كما في المرقود والمواصفة
 ولا على كونه يد غير العامل كان
 يحصل بيه ويد المالك كما في
 القراض ولا على يد غيره
 وشعره والغرة عندما لا يوليه
 بذو النزع ولا أن الغرس ليس من
 عمل المساقاة فله ان يشدها ولا
 على ما بدأ صلاح غير فلو ان معظم
 الاعمال بشرط في العاقدين وهما
 الركن الثاني والثالث ما بينهما
 في القراض وتقدم مائة وشريك
 مالك كائني تصح مساقاة له ان
 شرطه زيادة على حصته بشرط في
 العمل وهو الركن الرابع ان
 لا يشترط على العاقد ما ليس عليه
 فلو شرط ذلك كانت شرط على العاقد
 ان يبقى جدار الحد بقية العقد
 المالك فتبطل التبرع بالعقد
 بشرط في النسخ وهو الركن
 الخامس شرط ذكر المشتق منها
 شرطين بقوله (ولها شرطان
 أحدهما ان يقدرها بالعقدان
 بقدر معلومة) بشرطها تشريعاً
 كسنة أو أكثر كالسنة فلا تصح
 مدونة ولا معلومة ولا مؤقتة مادام ان
 التبرع ليعمل بوقت فانه يتقدم ثارة
 ويتأخر أخرى ولا مؤقتة بمن
 لا يقرنه التشريعاً بل لغير المساقاة
 عن الأرض ولا بشرط العمل ان علم
 أو علم ان لا يشرف ذلك الزمن وان

أي مع الاتصال فلا رد ما في عيب وقوله وشعره أي دلالة شبه الخبز وقوله فأنها الخ
 ان ما ذكر من الامور الثلاثة لا يخصص بالزمن الا ان يقال آثره بالذات كشرطه (قوله لا
 أصل النجورة) الأولى كما مر ان مثال لير ونها كجبة العنب البارزة عن عشودها (قوله
 فلا تصح الخ) شروع في التفرقات (قوله المستقلة) اعلم ان المستقلة ان المستقلة
 وعمل وغير افراد الشجر بالنسبة وقدمت المساقاة ان تفاوتت الجسرات ان المستقلة
 (قوله لا يفرق الخ) فيه نظر فكان الأولى ان يقول اقتصارا على ورد النص (قوله
 ولا على كونه) أي ولا على شموله يكون تحت يد غير العامل في العبارة تسمى اذا لم يكن
 ليس محقودا عليه (قوله ولا على يد) مشهور قوله وهو ما وقوله يد غيره أي العامل
 وهو ليس بشيء بل ليعمل الغرس على المالك لم يصح وان كان متلفا ما يقتضيه التعديل
 الا فيمن البصة (قوله ولا على ما بدأ صلاح غيره) ولولا بعض في البستان الواحد
 (قوله ما مر فيه مساقاة القراض) الا انه لا يجوز ان يكون المالك أعمى لان المستقلة
 عليه ما شاهد وما للعامل فان كانت المساقاة على غيره فكذلك ولا يجوز كونه أعمى
 (قوله فتصح مساقاة له) بان يقول ساقته على حصتي اوعلى جميع الشجر واستشكل
 بان عمل الاجير يجب كونه في الخصال المستأجر واجب بانه يفتقر في المساقاة لا
 يفتقر في الآية وقرره ان شرطه زيادة الخ فان لم يشترط ذلك فلتفسد بها عن العوض
 ولا اجرة لانه لم يعمل طامعا فان شرطه جميع التبرع ايها المالك له الاجرة على الاصح
 لانه عمل طامعا وقيد بعضهم بما اذا لم يعمل القسادة واختلف في حصص مساقاة احد
 التبرع كونه على حصته اجنيا بغير اذن الآخر (قوله ان لا يشترط على العاقد ما ليس
 عليه) اعترض بانه امانة على مجهر لان ما ليس عليه لم يعمل على سابق بل على ما يجب
 بانه من قريب ذكره من ذكره كانه معلوم (قوله ذكر المصنف من الخ) فيه نظر فان الشرط
 الاقل ليس في التبرع بل هو متعلق بالصيغة او بالعامل بتقدير مضاف فقوله ان يشترطها
 يقدرها على أي العمل فيما بعد (قوله ولها) أي اصبحت وقوله بشرط في حصص المدة
 (قوله فلا يصح مرق) بقوله لا مطابقة) مستثناة لتقدير عقد وقوله ولا بد ان الخ مخرج زقوله
 معلومة وفي هذه الثلاث يستحق العامل اجرة الخ وكذا لو قدر بمدة لا يقرق اليها الشجر
 (قوله ولا مؤقتة بمن) لا يقرنه التشريعاً بل لغيره ان يمكن فيه الاشارة اذا اوبستوى
 الاشارة وعدمه او يجعل الخ كايده عليه قوله وان استوى الخ (قوله ولا مرة للعامل
 الخ) أي كالو قد تم بتدبيره الشجر فليأخذ بغيره او بغيره (قوله فلا يجوز) وان علم
 القسادة وان لم يقر (قوله في الفترة التي وقع عليها) أي لاجلها لان العقد لم يفسخ على الفترة

٧ في ان استوى الاحداث لا يصح على الخ لا مرة لانه محل طامعا وان كانت المساقاة باطلا (و) الشرط (الثاني ان
 بعين) المالك (للعامل مرة) كثيرا كان أو قليلا (معلوما) كالتلف في الفترة التي وقع عليها العقد

والشرط الثالث اشتراط اجتماع الشرطين بشرط جهة الفاعل ولا يكلفه الاماثل قال في الروضة وفي استيعاق الاثر عند شرط
الكل المالك وجهان كالشرط اخصهما المانع بشرط في الصفة وهو الركن السادس مما سبق في ان يبيع غير ماله التاثير بشرط
ماهي انما كسائلك او ما مثل ٥٥ على هذا على ان القوة هنا قبل العمل لا قبل العمل على حال واحدة كما عرف

قال في العمل عرفه العقائد
فلا يشترط فان لم يكن فيه ما عرف
غالباً وكان ولو سرقه اشترط
ويصل المطلق على العرف الغالب
الذي عرفناه في ناسخ (ثم العمل
فيما على خبرين) هذا شرع
بيان حكمه الا ان العمل يعود
نفسه الى المنة) ان يذاتها او
صلاحها او يتكرر وكل سنة كفي
وثيقة يجري الما من ملين وضوء
واصلاح بايجين يقتضي الما
حول التبرير التبرير شبيه
بايجين التبرير جميع اجتهاد وتلقيح
التبرير وتتمه حشيش وقضبان
مضرب بالثبرين وهو ربح للغبان
جوتيه عاذتوه وان شعب احواد
ونظفها وبرفعه علمها ويحفظ
الفرع على التصبر وفي السرد
السرقة والسهم والطير بان يجعل
كل عقود في وعاء يبيسه المالك
كقصور وقطعه ويحفظه (فهو)
كله (على المالك) دون المالك
لاقتضاء العرف ذلك في الما فاما
في الروضة وانما اعتبر التكرار لان
الابتكار يرقى اثر بعد فراق
المساخات وتكلف العمل مثل هذا
اجاف (و) ان ضرب الثاني (على
يعود منه الى الارض) من غير ان
يتكرر كل سنة لكن يشهده حفظ
الاصول كتمان سلطان البستان وسفر ثمره واصلاح ما انهار من الثمر ونصب او
الابواب والادواب وضعت ذلك والاعمال كالقاس والمول والمفضل الذي يلحقه التخل والهبة التي تحمى الدواب
(فهو) كله (على رب المال) دون العامل لاقتضاء العرف ذلك

٥٥

وذلك الفعل مستحسن القبول وان عتدنا بظاهره ونافى القرائن حدثت لانه في الرجح الا انه في كماله بان الرجح
وقايل من المال والقرى وقايل الشجر اما اذا عتدنا بظاهره فليس كما بالعدد ونخرج بالقرى بغيره والقرى بغيره
مشتراكتها بل يختص بالمالك كجزمه في المطالب بها والقرى بغيره قال ٥١ ولو شرط جده ان يبيع ما من ماله

أو بانه استحق الابن تفر بلاه من ذرية اقص دني وبه فاقوله اغسل لوى حيث لم
تجب الاجرة (قوله بالثبوت) أي ظهوره والقرى بغيره وقايل القرائن حيث لا يثبت
فيه الرجح الا بالقسمه أي أو ما يظن بها وهو القسم والتشخيص = كما مر (قوله
والكرامات) هو غطاء التفرق لثبوتها (قوله ولو شرط جده) أي ما ذكر من الثلاثة
وقوله ولو شرطها أي الثلاثة وقوله بطل أي العقد (قوله ولو شاء على نوع) أي كائنا
وقوله على آخر أي كالمعجب كان حال سابقين على الفل بغيره بشرط ان ما قبله
على المعجب يشترطه (قوله المساقاة لانه) أي بغيره الصل على العمل وان كانت
القرى فانه أو نحو ذلك ولا شيء له على المالك حيث رقبه كالنباذة أو يجامع ان كان
منه ما عتده أو شيء على متعة وعلى مع بقائه العين (قوله فلو غلب العامل الخ) فامل لما
اذا كانت المساقاة على عينه وقوله قبل التراجع من العمل بل ولو قبل التراجع فيه ورجع
سدد به كلامه وقوله بل حتى العمل أي ان قصد المتبرع بالبيع والاعمال لا يفيقه
واغنى عن شمله لان العقد لا يتحقق بذلك كالا يفسخ بغيره الفسخ وقبه انه لا يتحقق
بتغيره على ما يجب بان ذلك من قبل متبرع التبرع بقضاء الدين (قوله لا) راجع لقوله فلو غلب
ومنه اذا اشترط وهو حاضر وقوله من مائة متعلق بكثرة (قوله نعم الخ) استدلنا
على قوله كثرى فان العمل اكثر المدة كذا اذا كانت المساقاة على المدة اما اذا كانت
على العين فلا يرجع الامر بها لانه كثرى على العمل بل بغيره المالك بين الفسخ وغيره
أي متبرعا على العامل وبين ان يرد له نفسه أو يتفق متبرعا وقوله فيمكن المالك من الفسخ
أي فيغير بين ان يفسخ أو يعمل بلا رجوع (قوله ثم ان تعذرا كثر أو اقترض عليه
الخ) أي فيما اذا كانت المساقاة في المدة واقهر بما كثرى واقترض انه لا يفسق عنه
وهو كذلك (قوله بالتم ادخلك) أي بالاتفاق والعمل ويحصل الاستئمان بالاشارة في
الرجوع اذا تعذر الرجوع والالا فلا يرجع فان هجر عن العمل والاتفاق ولم تقاير الثمرة
فقد الفسخ وله امل بجرعه وان ظهرت فلا يفسق بهي لهما وظاهر عدم الرجوع ظاهرا
واما عند عدم الاشياء واستقر به ضمهم انه الرجوع بالظاهر بل ومنه انما الصور
التي قبلها بفسخ الرجوع فقد عقد اليهود فان الشهود انما جعلت لاثبات الحق ظاهرا
والالا فادار في الاستعانة وعنده على ما في نفس الامر (قوله ان شرطه) أي الاشهاد
وقوله بغيره قد أجمعنا فقهنا ونشر مرتب وبصدق المالك في قد رما انفق (قوله ولو
ما الساقى في نفسه) يخرج به الساقى عن عبته فتنفسخ بغيره كاجبار المعين والقروان
العمل في المساقاة على العين مقصود على جعل هذا العامل وقد فلتت جوته على لافه

على المالك بنفسه أو انفق بشاهدين بل ان شرطه رجوعا بغيره أو انفق ولو مات الساقى في نفسه قبل تمام العمل وشاهد تركه
جعل وارثه املها بان كثرى عليه لانه حتى واجب على مولاه أو من ماله أو نفسه ويسلم له المشر ولا يصير على الاتفاق من التركة

ولا يلزم المالك شيئا من العمل بشه ٥٢ الا اذا كان اسما عارفا بالاعمال فان لم تكن تركه فلو ادت العمل ولا يلزمه ولو

أعطي شخص آخر دابة بعد علمها
أو دابة يهددها وفوقها يتسالم
بمع العقد لا في الأولى يمكنه
انجاز الدابة فلا حاجة الى ايراد عقد
عليها فيه غرر في الثانية والثالث
لا تحصل بعده

« فصل في الاجارة »

يعني بكسر الهمزة الشهير بهما
وتنبيهها لفظة اسم للاجرة وشرا
تلك متعة بعوض بشرط تعلق
والاصل فيها نقل الاجازة بان
اربعين لصك وجه الدلالة ان
الارضاء بلا عقد تدبر لا يوجب
أمر أو اغاها فيها ظاهر العقد تدبر
وخير مسلم انه على العقد عليه وسلم
نهي عن المضاربة وامر بان الاجارة
والتمس فيها ان الحاجة فداصة
اليها اذ ليس لكل احد من كوت
ومسكن وخادم لم يزل تلك كما
جو يبيع الاصلين واركتها اربعة
سبعة وأجرة ومنفعة وعقدان
مكرر ومكرر وشا والمستفد منه
الله اعلم الى أحد الاركان وهو
المنفعة بقوله وكل ما هو ممكن
الاستيفاء به متعة مقصورة
معلومة قابلة للبدل والناحية
بعوض معلوم (سواء منه به)
مدة الاجارة (صحت اجارته)
بصفة وهي الركن الثاني كما يورث
هذا التوبه فلا فيقول المستأجر
قلت او استأجرت وتنفعه أيضا
بقول الخبير لانه مثلا أجرتك
منفعة متعة

المساكن في المتعة ودورها ان يقول المالك للعامل اقرمت دمتك انه وهذا العمل مثلا
على ان الفترة بينهما مثلا مع ذكر مدة معلومة ثم ان يظهر الفترة فلا شيء لارث لان عمل
مورث لم يحصل منه فائدة وان ظهرت استحق منها بقطر ما عمل ورثه (قوله ولا يلزم
المالك الخ) بل يمكن من الفسخ ولو ادت أجره ما عمله مورثه (قوله ولو اعطى شخص
الخ) أي بان قائل له هذه الدابة وايجرواها ولك نصف الحاصل منها مثلا ومورثه
الثانية ان يقول له هذه الدابة وأنا قائل لعلها ومورثه من عندي ولك نصف ما حصل
منها مثلا فلو ادت كله للمالك وعده للعامل أجره متعلق الاولى وكذا في الثانية ان كان
على قبيل باجرة

« فصل في الاجارة »

ذكرنا عقبة المسألة فاستدركنا في التزويد والتأليف (قوله اسم للاجرة) أي ثم
استمرت في العقد وقوله فذلك الخ استدل بهذا التعريف على الاركان الاربعة لان
المنفعة والعوض من حيث نفسه والتعلق بغيره الصفة والعقد من وجوبه
العارية وهي خارجية أيضا بقوله بعوض (قوله فان أرضين) أي الرضات أي بتقدير بدل
قوله فان أرضين يجوز من فاسد بالاجرة وهي انما يتحقق بالعقد أي أثر ما فلهذا اوضح
(قوله وانما فوسمها ظاهرا) قبل قيد بدلت لانها لا يجب حقيقة انعام الموقوف ذاتها
وجبت بالعقد وانما الذي يبين عدم الاستتقار في اجارة العين لا القيمة كما قاله العقد
ويجبها ظاهرا وباطنا فلا فهو موقوف لظاهرها ويوجب الاجارة على العقد بالصفة للمعنى
الصحيح أما بوجه المثل فقد تجب من فروع عقد كالقراض والشركة والمساواة اذا قدمت مع
انه لم يقع عقد اجارة والعقد في الاجارة المساعدة لا يوجب شيئا بل الموجب استيفاء المنفعة
(قوله فمتعين) أي لا يجب الاجارة (قوله وأمر) أي ورثا ذلك (قوله ولو ائتمني فيها ان
الحاجة) المراد بها ما من الضرورة وهي الاضطرار (قوله لم يزل ذلك) أي العارية وقوله
كما جو يبيع الايمان اي ينتفع به من ليس له ذلك (قوله اربعة) أي اجمالا ولا تفصيلا
سنة تقصيرا وقوله وعقدان المناسب لكونه اربعة ان يقول وعقد قوله وكل ما يمكن
الخ) بهله ما ذكر من الشروط ومنها وتبرأ ثمانية يجعل البدل والناحية واحدا وعده الامكان
مستقلا (قوله ولا ناحية) عطية تقسم (قوله وهي الركن الثاني) أي في كلام الاصنف
تقدم المنفعة فيه وان كانت اولا في كلام الشارح المتقدم (قوله كما يورث هذا التوبه)
أي سنة مثلا بكذا حتى يصح العقد فلا يصح مجرد تسمية التوبه (قوله وتنفعه ايضا
الخ) فصله عما قبله ليعبر بان الخلاف في عدم ما قبله بافتاق وقوله وكل من مضمتها
سنة أي فلا فرق بين اضافة الاجارة للعين كالمثل الاول والمنفعة كالمثل الثاني
لوضوح المراد وسنذكر في مقوله لا بد لانه انما مورثه يسير بل قد راعى أثر تركه
وانتفع به سنة كما قبل في قوله تعالى فاما انتم فاعلموا ان التقدير باليه ما عام (قوله

مثلا

والامر الثاني تبين محل (٤٢) في المنفعة المألوفة القسمة قد تقسمها كسماطة التوب والى كروب الى مكان تقسم العمل فيها بطريق الى امرين فاما انما يقال ان تقسم بل بشرط ان بين ما يربى من التوب من قبض وغيره وان بين نوع

المنفعة اعم رومية او فارسية الان تقسم وما قد يتوهم فيحصل المطلق عليه (٤٣) في حق من المستقسم بالشيء وهو تقدر بها بهما مما كقولها في استنباطها من استنباط العمل في كذا شهرا

اما ما وجد بين الرمن وتعمل العمل كاتركت تقسم في هذا التوب ما من التماثل لا يصلح لان العمل قد تقدم وقد تأخر في كل واحد في تقسيمه بشرط محسوس وفيه كذا الموص لا احتفال ان يردوا ينقص وفيه ينقص ما لا يسبى من ان لو كان التوب مفعولا فليقل بقراه في اليوم فانه يصح بشرط في العمل قد بين وهو الركن الثالث ما شرط في التماثل وتقدم بانه ثم فتم اتمام التماثل بشرط فيما اذا كان المبيع حبا وسببا وغشا لا يشترط في بعض من الكافر استبعاد المسلم اياه بدمه وكذا اجابة عن مع الكراهة على الاصح وان كان يؤخر بازاء العمل بين النافع على الاصح في المجموع بل يؤخر لتسليم ولا يتقدم الاجابة بلفظ البيع على الاصح لان لفظ البيع موضوع لتمام الاصل فلا يستعمل في المنازع كما لا يتقدم البيع ولفظ الاجارة وكلفه البيع لفظ التمسك ولا يكون كناية فيها ايضا لان العمل شاق فلو ايسر مثلا فلا يكون صريحا ولا كناية مثلا فاما بعبارة بعضهم ان فيها كناية على

ورد الاجارة على كناية تعين من شرطه وبقوله وهو ما كاتركت لك كذا سنة

وإجارة العقار لا تكون إلا على المعين وعلى ذمة صاحب الجارية مع عدم من دابة ونحوه الخلل مثلاً والزام ذمة جارا كخاطئة
وإنما هو واد الاجارة المنفعة لا العين على الأصح سواء أوردت على ٥٥ الفحص اعم على النعمة وشروط في

على منقحة ماق لثمة اذهي في الصورين واردة على المنقحة قبل لثمتي من مباحثها
وقوله لا في مورد الابانة المنقحة لا الهين قوله وهو هو أي كرتي وليس داسلا في
الذابة لان المراد بها في العرف ذات الاربوع وقوله والزمان جلد صطفا على اجارة
وصوف قوله وورد الابانة المنقحة لا الهين أي ان المستاجر انما يقتضى المنقحة
ولا يقتضى جوامن السبعين وقوله على الاصح فاجابة انها واردة على العفن ومطوعة لا تصح
اجارة ما استاجر عليه وقوله ولا اجارة المستحب فليس له بدعهم بعض الذين في الاول
ويجاسر في الثاني وعلى الاصح فصع في ما هو بدع ما ظلم ان الخلاف ليس تقنيا قوله
وهي الركن الرابع أي في تفصيل الاكاذن والذهبي في الاجمال ثلث قوله كونها
مطوعة لا تشكل عليه ما من جهة الحج بالزق وهو جوهري لانه كما ليس باجانب
نوعه على ان يقتضيه الجوسل بالجدول وقوله لا على الاكاذن ثلثة قوله فلا تقتض
الحج واذا صرف وتقدم السبع وسبع والاغلا والآخر سبع على ما هو بالمثل وقد ورد
المستاجر اذا حقه قدر الاغلا بقسم سنة وقابل شهادة السماع ان صرف على ما
كذا في نظير علما انها شهادة على فعل التهم قوله فان ذكره ما هو أي قد مر علما
من الدوام ثلثة عشرة وقوله واذا خرج العقد كان في فعله كما جرت كنهان يد نار
على ان تصرف في ذلك لا يصح لاشتغال العقد في شر ما ليس من مقتضياته وقوله صرح ولم
يخرج على اتحاد القابض والمقبض لوقوعه من قبل قوله هو لا على الخلف انما بان جعل
الاجور شايص من عمل الاجيرة وقوله يجدها أي اربطه على عاقل خلفه ما بعد فصيح
وكذا يقال في قوله بعض دقيقه قوله وتصح اجارة كنهان لا أي اربط على الخلف
او كانت الاجارة واردة على ذاته ويصل امره كنهان في استيطان ما لا رضاء مطلق
او يصف فلا يصح عدم قدره الموقوف على تسليم المنقحة كما استقبح الفيل لضم الرب ولا هنا
قد لا تستاد قوله بعض رقيق أي بعض معين وقوله لا على ان استاجر اجارة منه بعد
اقطاع فاسطر قوله والاصل المكترى هو الاضراع وهو باب عا يقال ان عمل
الاجير يجب كونه في خاص مثل المسافر رخصته في غيره ويحصل الجواب ان الفروع
العمل فيه لا لا قصد او مشقة انه لا يوقع فيه قد لا كساستجره في الاضراع هذا التريق
يريه لا رضاء كانه لا يصح قوله بالعضه قوله لم يشرط في اجارة الذمة الا ان يسهل
ان الاستثناء الثاني في كلام المستنفذ مختصر باجارة العين وان كان قبله من الاطلاق عام
فيما وفي اجارة الذمة قوله ولا الاستدلال الخ الا لتسليم في المجلس قوله فان عين
المكان التسليم أي تسليم العين وهذا منقحة في اجارة الذمة فالاول ذكره عنها قوله
ويجوز الخ دخول على المتوقفا على مقابلة الفروع بغيره في اجارة الذمة على وقوله تفصيل
الاجرة وتبنيه أي بان يصرح به الشاهد لما بعده قوله لا ان الخ استثناء منقطع

وجوز الاستبدال عنها ولو لم يكن عليها والبرامتن كان كانت مبنية لم يتجزأ لتاجيل لان الاعيان لا تؤبدل وتلك هي الحال
باله قدره وان كانت مبنية على مطلقه ام في الحصة لم يكن كما هي بمعنى انه كلما مضى زمن على السالمقان ان المورس استقر ملكه
من الاجرة على ما ساقبل ذلك ان قضى المكتري العين وعرضت عليه فاستقر فلا تستقر كما لا يعتد بالحصة

لأن الاشتراك ليس واستلزام الاطلاق (قوله فان كانت مبنية لم يتجزأ لتاجيل) كما برئت
الاجرة في الدار من زوال الشهر وهذا مقابل قوله ان كانت الاجرة في الحصة فلتقتطع ان
الاجرة في اجارة الحصة لا تقبل التاجيل مطلقا أي سواء كانت الاجرة مبنية على ام لا
بجلاذها في اجارة العين فان كانت مبنية فكذلك والاقبله (قوله وتلك في الحال
باله قدره) أي سواء كانت في اجارة عين او مبنية او في اجارة الاولى حذفه لأن
الاطلاق انما يقابل التخصيص والتأجيل لا التخصيص وقوله باله قدره انما هو ظاهر
ثبوت هذا الحكم في اجارة العين وليس كذلك بل عتصم بالاجرة العين واما اجارة الحصة
فقتصر على القصد لانها لا تنقسم بالتأجيل يجب الابدال وينبغي على ملكها باله قدره
يتصرف فيها بالانواع التصرفات (قوله كانه في زمن) كالحال فيه مسمى الشرط
وجوابه بان الاجارة خسرانه وما عتصم في زمن قد زرع من يسهل انظاره في مقام الاضرار
وقوله وقد تعاقبها الخ الحاصل انه بائنه ما المشقة يجب المسمى في العصبية واجرة
المثل في القاسدة ولا يختلف الحال بينهما الا عند عدم الاستغناء في العصبية يجب
المسمى وفي القاسدة لا يصح شي من الاستغناء على العين كالاستغناء (قوله ومنها
الوضع بين يدي المكتري) أي في القول وقوله ومنها العرض عليه أي في القول
وقد مر وقوله واما مشاهه ما نص على المصلحة راجع للاستغناء والواو يعني جمع (قوله رؤية
العاية) أي مع ذلك قد مر يرى وتاويب بالقصة لار كوي رؤية في الجمل او اتمامها بالقيمة
لجعل كالمسند ذكره (قوله اجارة زرع الكوب) خرج به الحل فلا يشترط في ذلك بل
بشترط رؤية الجمل الخ ما بان في الشارح الا ان حصره ان جعل زرايع او كان في الطريق
ماء او وحيث لا يشترط (قوله عصبية) أحصى رمة السبع حسنة والقنطوف بيطنة والبصر
ما بينهما فالأوسط اعرض منونة (قوله بل ذلك عليه) فان شرطه خلاف السبع (قوله
ان حصر) الاولى ذكره بالامتحان وقوله أو مشاهه يد أي ان حصره وكان في ظرف
أو جهر أو في غلظة فلهذا قوله (قوله وذكر جنس مكمل) خرج الموزون فلا يشترط ذكر
جنسه فلو قال أجرة تكمل العمل عليه ما لم يطل ولو بدون عصبية جمع وكان وشاهه
ياضرا لا يجتمع ويحجب الظرف من الوزن (قوله وتشر) هو ما يجعل تحت بر الدابة
(قوله ويضرب ذلك) أي كارة الخيل وما هو صواب القصد وما هو يرد انما هو الحاشية اليه
لان قوله في غير موضع وفي حقه (قوله وتضع الاجارة الخ) لا بد له من المقتضى كانه قال
والله اني تقدرهم بالاجرة هي التي ينبغي في المعين فكان الاولى ذكره عقبه وقوله مائة في
نعم العين ليس المراد ان المورس يقول أجرة تكمل عمله العين مائة فانما قاله مجهول ليجع حصة

موا ان تقع المكتري ام لا لتلق
المنفعة تحت يد موقتة في اجارة
قاسية اجرة تحت في حصة تقربه
مسمى في حقيقة سواء كان مثل
المسمى ام اقل ام اكثر وهذا هو
الغالب وقد تعاقبها في اشياء منها
التخصيص في العطار ومنها الوضع بين
يدي المكتري ومنها العرض
عليه واما مشاهه من التخصيص
الى انضمامه فلا تستقر فيها
الاجرة في القاسدة فويستخرج
المسمى في العصبية وشروط الاجارة
دابة اجارة عين لركوب واصل
وقوة الدابة كافي السبع وشروط
في اجارته المارة تستقر كوي ذكر
ببشره كابل أو شمل ونومها
تضاهي او مراد كورة او اوانة
وصفة تسمى هاتين كونها معاملة
او يجر او يقطو لان الاغراض
تختلف بذلك وشروطها اجارة العين
والقصة لار كوي ذكر قد مر يرى وهو
السبع لار كوي قد مر يرى وهو
السبع لار كوي قد مر يرى وهو
فان المورس عرف جعل ذلك عليه
وشروطه ما ساقبل رؤية مجهول ان
تضمر او اتمامه مائة وتقدره
حضر الغائب وذكره مكمل
وعلى مكره اذ لا كوي كاف
وهو ملحق بالبردة ودرجة

وسنم ونظر برده في الحصة التي جعل في تأنيده وهو نظام وهو مما يستعمل في الحظنة ويبيع في غرض الاجارة
تخرج وهو موكل وشروطه صريح ونظر ذلك عرف مطرد في عمل الاجارة لانه لا ضابط في الشرع ولا في القضاة في المرد في حقه من
العائد من شيء من خلاف فوقعه فان لم يكن عرف أو اشتبه العرف في عمل الاجارة وجب البيان

والاجابة بل ان يعتقد في أصل معلوم فغلب على الظن بقا العين المؤبرقة ولا يستلزم
تعيين ابتداء المدة بل على ما جرت العادة اما انتزاعها فنسرد حتى لو قال اجبرته كل شهر
بدرهم لم يصح (قوله في غير العين) فلما اجبره سنة لا يفي بطلان الزمان فان بقيت فيه
او ما جعلت الاجابة في الجميع لان المدة في الزمان لعل بين خطوه (قوله في غير الزمان)
(الح) أي ما لم يخالف العرف والاعتقاد (قوله ولا تستلزم الاجابة) شروع في
أحكام الاجابة وذكر فيها ثلاثة وقوله يموت أحد المتعاقدين أي بل ان مات المستأجر خلفه
وارثه في سنة أو المدة كما ذكره الشارح أو المؤبرق تركه، العين المؤبرقة عند المستأجر
الى انقضاء المدة ولو التزم عملا في سنة ومات فان كان له تركه استأجره منها والا فان قام
وارثه به فذلك هو الا ان المستأجر (قوله العين) أي في العقد وقوله لأنه أي الاجبر
من حيث مقتضىه لان من حيث عينه لانها ليست مورد وقوله لأنه ما قدر أي في الاجبر
العين ضمان كونه مورد أو كونه عاقدا ولا انقضاء من الاول لان النسيئة فلا يستلزم
ولذا لم يزل الشارح يتم تفصيل (قوله من عدم الانقضاء) أي يموت أحد المتعاقدين
(قوله لا يمكن استئجار) هو استئجار مورد فان الانقضاء في الاول يخلط ويحتمل الانقضاء
ووقت النسيئة لا لاجل موت العاقدة في الميراث العاقدة في الاول يخلط ويحتمل الانقضاء
كما هو صريح كلامه اذا تقدم سبب العقد على الاجابة فلا انقضاء لتقدم استحقاق
النسيئة على سبب العقد وتكون نفقته بنفسه المدة على بيت المال ثم على ميسار المسكين
(قوله مع موته) أي المدة بعد بلان الكلام في الانقضاء بالموت فلا ينافي انه يمتنع
بوجود المدة مطلقا وان الاجابة تنفسخ مطلقا (قوله ولا تنفسخ بموت ناظر الوقت)
أي اذا اجبر مدة مات قبل انقضاءها لان ولايته مائة في مائة وبعده مائة
ويوجد ما يبعث مائة كما هي في ان لا يقض عقد بعد مائة فكان ولايته مائة وبعده مائة
فان كان ما في ان ولايته مائة مائة فقط فهو أي قوله ولا تنفسخ بموت ناظر الوقت
اشارة لتعميمه في المتفرقات حاله حال ولو كان العاقدة غير مائة كالكلام المذكور (قوله
على جميع النبطون) أي بان صرح الواقف بذلك أو أطلق فالدار على أن لا يشيد البناء
بل على الاستحقاق كما ياتي (قوله ويستثنى من ذلك) أي من عدم الانقضاء بموت الناظر
وقوله هو الصحيح الوقت بان قال وقت كذا على زيد ثم على الغير امتلا بشرط النظر ولم
يشهد بعد حياته (قوله راجع بموت اجبره مثل) قيد ولا تستلزم توزيع البطان الثانية
على تركه الا ان يشهد الاجبر من حين موته لا على المستأجر ولا على الناظر وجبته
فانما استأجرها من حيث اجبره بموت اجبره مثل لان من حيث موته فلا امتناع كما روي
فانما روي (قوله فانه يجوز ذلك) أي ما ذكر من الاجابة لان الضرر عليه فقط وقوله
انقضت أي لان الحق انتقل لغيره ولا حق لوارثه فيه ويرجع المصطفى على تركه
المؤبرق بطل السابق فان لم يكن له تركه ضاع عليه وكذا يقال في قوله الا ان انقضت

وتصح الاجابة، فيستثنى من العين
المؤبرقة فقال اجبره الزمان والدار
ثلاثة سنة أو الدار عشرة سنة
والثوب سنة أو سقيني على ما يليق
به والارض اثنى عشرة أو أكثر
(ولا تستلزم الاجابة) سواء كانت
واردة على العين أم على النسيئة
(بموت أحد المتعاقدين) ولا يجزئ ما
بل سقيني الحياة انقضاء المدة لا عقد
لا في فلا تنفسخ بالموت كما يبيع
ويشتري المستأجر وانه في استيفاء
المدة ولا تنفسخ بموت الاجبر
العين لأنه مورد العقد لانه عائد
فلا يمتنع من عدم الانقضاء
لا يمكن استئجاره منه ما
لواجر عبده المثلث عقده بصفة
فوسدت مع موته فان الاجابة
تنفسخ على الاصغر ومنه المال أو
أمره ومات في المدة فان الاجابة
تنفسخ بموته ومنها المدة فانه
كالعاقدة بصفة واستثنى غير
ذلك مما ذكره في شرح الجهة
وقد روي ولا تنفسخ بموت ناظر
الوقت من ما تم أو موصيه أو من
شرطه في النظر على جميع المداون
ويستثنى من ذلك ما لو كان الناظر
هو المستحق للوقت ولا يردون
اجرة المثل فانه يجوز ذلك وانما
مات في أثناء السنة انقضت كما
قاله ابن الرضا

في الوقت (قوله ولو ابراهيم البين الاول الخ) لم يقبل وما لو ابراهيم في قوله ما لو كان
 انما التمسها فان الانفساخ في الاول مقيد بما اذا ابراهيم دون ابراهيم المتعلق بجلالة في الثاني
 فتمتسح ولو ابراهيم ابراهيم المتعلق بالظرف الاول المتعلق بجلالة في الثانية مقيد
 عند استخفافه (قوله وشروط الوقت لكل بطن منهم) المراد بكل شخص سواء كان بطلا
 أو بعضها وقوله مدة استخفافه بخلاف حاله في النار أو أطلعه (قوله لا يبلغ فيه الصبي
 بالنسبة) فان كان يبلغ فيه اثنين بطلانهما اذ ان بلغ رشدا والا فسقط (قوله الغريم)
 منتهى ما يتصل وقوله ولا يلازمه أي للمؤبر وقوله عليه أي الوقت وهذا هو محل التعليل
 فلو اقتصر عليه لكان له وجهه وانما يقال الاستحقاق ثابت في حال عدم الانفساخ أيضا
 (قوله ولا تنسخ) عطف على انفسخت فيكون هو أيضا جوازا بالاول السابقة ولا خفاء انهما
 هذا الثابت بالاثبات في الاول والثاني في الثاني وسيتضح فكان من حق الصانع أن يوزع
 مسئلة ابراهيم العبي عن مسئلة ابراهيم الوقت ويجهلها مسئلة مسئلة (قوله أي وتنسخ)
 أول البطلان بالنسخ لانه يومهم بطلانها من أصلها مع انهم لا يتصل الا من حين عروص
 المانع وحاصل ما شير اليه من انهم حال البطلان مقيد بشروط ثلاثة التلق وهو لكل
 العيين وكون الاجابة ابراهيم في حق العيب وتلق العيب فثبت البطلان والالتصاع
 وتخرج الثاني في ابراهيم المذمومة فثبت فيه الادب فلا تسع ولا خيار (قوله في المستقبل) أي
 لا في الماضي ومعه اذا سلم الشيء المستاجر له كونه في حق العيب وقدم المجهول
 لم يسلم على انكسرت الجرة انجولة أو غرق المجهول فتتسرع في الماضي أيضا لا ابراهيم
 له لانه لم يظهر أثره على المجل (قوله تنف كل العين) أي سواء كان التلق حسا كاملا
 أو شرعا كاهرا أو كثرمت لمصلحة من جهة مقاضته فيم انقضاء حالاته الانفساخ في
 الجميع لكن قياس ما يأتي في نصب الدابة ونحوه تخصيصه في الانفساخ بجهة الحبض دون
 ما بعدهما وبذلك انقضاء المستاجر واذا خدمت في مدة المبيع استخفقت الاجرة في ابراهيم
 الذمة لا العيين (قوله لزوال الاسم) فيه ان الاسم لا يزل ولا يعلو عليه التعامل الثاني
 الا ان يقال ان إطلاق الاسم عليها في حال الاندمام باعتبارها ما كان (قوله مع امكان الخ)
 فلو لم يكن ذلك ما لم يأت صوغها اليها أصلا فانفسخت الاجارة ولو لم يصدق في المالك اليها
 على المؤبر لا المستاجر (قوله وتنسخ بغير عيب مكتر) أي من مكرا أو مبيعا ولو كان
 بغير المكرا لا يسل الاجارة وقوله في حق حالي الذمة فلا تنسخ بغير بدل
 بقوله مدة بغير شرط لتتسرع ومثلا انها تنسحب على المستاجر لان البطلان لا ينسخ
 فلا يقال بظاهره هو ابراهيم بطلانها بغيره في زوال الحبض ويعد الشيء صحيحا بالإقامة
 النفسانية على الظاهر وقوله ان قدر رأي عقد الاجارة والا لا يضر قدرت أي الاجارة وقوله
 بغير تنسخ خلاف ما لو قدر يعمل عمل كان ابراهيم لا كونهما الى مكان وسبب مدة امكان

ولو ابراهيم البطلان الاول من الوقت
 عليه من المدة الوقتية مدة ومات
 البطلان المأثر في قدر قسماها بشرط
 الوقت لكل بطن منهم الظاهر في
 سببته مدة سببته فقط ابراهيم
 الأولى عسدا او ماله مدة لا يبلغ فيها
 الصبي بالنسبة فبلغ فيها بالاستحلام
 وهو شرط انفسخت في الوقت لان
 الوقت يتصل استخفافه بكون المؤبر
 لغريم ولا يلازمه عليه ولا يلازم ولا
 تنسخ في الذي لا ان الوقت تصرف
 فيه على المصلحة (وتجوز) أي
 وتنسخ الاجارة في المستقبل
 (تنف) كل العين المستجرة
 كانه عدم كل الدار والاسم
 ونحوه المصلحة بغير الانفساخ
 المقبوض لا ينسخ البيع بقلته
 في المشتري لان الاعتلاء في
 البيع حصل على جملته البيع
 والاستيلاء في المانع المقبوض
 على الاجرة على الأشياء ولا
 تنسخ الاجارة بسبب انقطاع
 ما ابراهيم استؤجرت لزا عمل فدا
 الاسم مع امكان زدها بغير الماء
 المتسرع بل ثبت انقضاء العيب
 على التراخي وتنسخ بغير غير
 مكتر العين بغيره ان قدر مدة

سواء أسسه المكبرى أم غيره واثبت المشقة قبل القصد ولا تقسم بجمع المعين المؤجر للمكبرى أو لا، ولو ظهر إذن المكبرى ولا زيادة جرة ولا زيادة وطالب الزيادة عليه ولو كانت جارة وقت قبل رايها

موايه ثم زادت القيمة وأظهره طالب الزيادة ولا يعتاق رقيق ولا يرجع على سيد ما يرجع عليه العتق لأنه تصرف فيه حاله ملكه فاشبهه بالعتق ورجع أمته واستقر ميراثه بالعتق ثم عتقه لا ترجع عليه بشئ (قبضه) يجوز إبداله سرقا وسرقا به كمن لم يملك طعام وغيره وسرق فيه كان كبرى دابة كروب على طريق إلى قرية يمشي المستوفى والمسدود في المسدود والمستوفى نفسه أو غيره من ماله المقهور بالأولى أما الأول فمكافئ كبرى ماله كقراءة لغزير وأما الثاني والمثالث فمكافئ لغيره وأما الثالث والمستوفى كالمركب لا يملكه قود عليه ماله لا يجوز إبداله المستوفى منه كدابة لأنه أمانة مقودة عليه أو من عين القصد التي أمانة ذمة فريب إبداله لنفسه أو غيره ويجوز مع سلامة منها بمرضاة كزبان الحقة (ولا ضمان على الأجير) فقبض ما يملكه أمين على العين المستوفى منه لا يجوز إبداله المستوفى منه الإجراء أن قدرت بمن أمانة على استصحابها ما كان كالوديع فلو أكرهت دابة ولم تقطع بها لم تقطع أو أكرهت مائة ثوب أو وصغفه فتلف لربن من سواء اتفرد أو الأجير بالذم أو لا كان قصده المكبرى كان تركه لا انتفاع بإبداله فتدبر

المسيرة فلا تمنع إذا استغنى عنها المستفعة (قوله) أدوات المستفعة (قبض) المراد قبض المستفعة أي استغنى عنها لا قبض العين لأن كلامه شامل لغيره فقبضها (قوله) ولا تقسم بجمع المعين أي ولا خيار أيضا يأخذها المشتري - أوجه المستفعة عدة الأجرة وعليه الأجرة إن كان هو المكبرى (قوله) ولا يظهره وطالب (قوله) قبضه لا يقبل وقوله بالقيمة الأولى بالمصلحة لأن المقبضة ماله وقع فيه لا يشترط (قوله) وأظهره وطالب أي بعد من الخیار (قوله) ولا يعتاق رقيق (قوله) لا يجزى بغيره إنما يعتاق ما يعتاقه في نفسه لا إذا باعتها عنه بغيره فلهي نفس مائة (قوله) ولا يشترط مهرها (قبضه) بغيره ماله إذا أعطاها قبض المستوفى وقبض الله وحسبها بمقدور وقد وجد في ملكه (قوله) يجوز إبداله مستوفى كالمركب لأنه ماله لا مستوفى فله أن يستوفى بها بما يستحقه عدم الضرر فإن شرط عدم إبداله فقد جازى خلاف ما بعده فانه لا يقصد به عمل بالشروط (قوله) يستوفى (قبضه) إبداله في الثلاثة والمراد منه في كل واحد من ماله فله أن يبدل ما يملكه من ماله رطل بربا مثله أو غيره وبالعكس وقوله أما الأول أي هو إبداله الأول وكذا يقصد به إبداله - وقوله فمكافئ أي قداس على ما لو أكره الخ (قوله) لأنه أمانة مقودة عليه (قوله) كانت جارة عين رقيق أو مستوفى القبض أي إذا كانت جارة ذمة (قوله) فيجب إبداله (قوله) فإن امتنع كبرى الحاكم عليه عذبه إره وقضوا المستاجر عتقا عساه (قوله) ولا ضمان على الأجير (قوله) أي سواء كان العقد مضمنا أو فاسدا أو لا يجرى اصطلاح الفقهاء من استوفى حلفه على العمل وقبضه يكرهه والخيار والخطأ والبيع والمساومة من استاجر فهو أو العكس ودابة للر كواب والحوال ونوب للربن ومنه في اصطلاحهم بالمكبرى أيضا وجنثا فمأان براد بال - برقي كلام المصنف اصطلاح عليه الفقهاء وعليه يقال ومنه المستاجر وأما أن يراجه ما يملك المستاجر بطريق التغليب والشرايح أعرض عن هذا الاصطلاح فله معنى المستاجر - حيث قال لأنه أمين على العين المكتراة الخ وإن كان مأذوم بعد من التفرع باقي بعضه في الأجير وبعضه في المستاجر فلا يكون ثملا يعين الفرض والمقرع عليه (قوله) ولو بعد مدة الأجرة (قوله) غايته الخ الذي يلزمه رد ما بعد الفرض بل التولية ينسأو بين المالك إذا طلبها كالوديع وقوله استصحبها ماله للقبض وقوله كالوديع والوديع كالوديع إذا استصحب نفسه (قوله) ولم يتبع بها (قوله) ليس بقصد وقوله فتدبر أي بأمانة مما لا يثاب في قوله الاتي كان تركه الانتفاع الخ (قوله) الأجير (قوله) لا تلاف وغيره وهو ظاهر إن كان الأجير مكلفا وغيره مكافئ وكان المقدم عليه لكن الضمان على الولي فإن كان المقدم غير المكلف فلا يضمن الأجير التلاف ولو استغنى في نفسه عن الأجير جسه في نفسه لأن الأصل عدمه وبراءة ذمته (قوله) كان تركه الانتفاع الخ (قوله) كونه قسداً له المنة أو التمسك عليه من تركه ذلك الوقت كان كانه بفسده لو أن ثم كان الرابح أنه

معه حتى يعمل أو أسخره بغيره ليعمل كالمثل القراض (الأجير) وان

بسبب كثرة ما يفتق استعملها على ما في وقت الاتجار به عادة أسلمت وكان ضربها من فضة ما بالاعمال عرفت عند قديمنا
وأولئك ما أنعم الله وأوسع يمكن ما كثر ما أدى وأما ما في ذلك وليس هو كذلك أوجه الفدية ما تدرج على ما تدرج على ما تدرج
وعندكم وأما ما في عشرة أقدار من أجل شدة فقره في ذلك ما تدرج على ما تدرج على ما تدرج على ما تدرج على ما تدرج
أقدار من أجل شدة فقره في ذلك ما تدرج على ما تدرج على ما تدرج على ما تدرج على ما تدرج على ما تدرج على ما تدرج
وان عرفت ذلك الله في ما لم يعد التزام مع صرف العامل في قومه إذا كان حرا طلقا انصرف المألو كان حرا
أو مجبوراً عليه به أو غيره فلا

لانه اذا وقع منقطة الحماق بسكونه
 فهو يتصل بمثل المساقاة اذا
 حمل اليها عليه بان الحماق فانه
 يستحق الاجرة لان في اصل
 العمل القابل لموضع (هـ) (هـ)
 وقوع انقطاع في بواقيها فلو كان
 المكمل في امر في مثال المكمل
 امر في بقية فمما صدق المالك
 عليه كالموت فمما في اصل الاذن
 فيقتضيه انما اذا نزل في قطعه فاما
 ولا جرة علة اذا حاق وله على
 الخطاط ارض نقص الثوب لان
 القطع بلا اذن موجب للفتن
 وكس وجهان في الروضة
 ما بين قهلا بل جيع اسديها انه
 انما في مصر وقصوره لانه ان
 يسه له ليدان في قاعه فبما
 التي ما بين قهلا مقصودا
 فلو عاينا واخذنا السبي
 فالانظمة غير هذا هو القاهر
 لان اصل الضم ما دونه وعلى
 ذلك انما فيها تفاوت او كان

وتحجور منه وفيه لا يلائم بخلاف صغير لا يقدّر على التسليم لأن مقتضاه مدومة كاستقرار رأي القضاة (والجواب المجازي) من
 السامعين فلكل من المالك والعميل انفسه قبل تعلم العمل وانما يصور انفسه ابتداء من العمل المدين وما عاين ولا يتصور
 انفسه منه لا يبعد الشروع في العمل ٦٦ فان فسح المالك أو العامل المدين قبل الشروع في العمل أو فسح العامل بعد الشروع

فمنه فلا يثبت في الصورين أما
 في الاولى فلا تله فيه له شأراً
 في الثانية فلا تله ليجعل عرض
 المالك وان فسح المالك بعد
 الشروع في العمل له عليه أجره النزل
 لما على العامل لأن جواز العقد
 يقتضي التسليم في دفعه وإذا
 ارتفع لم يجز السعي كسائر
 القسوخ لكن على العادل دفع
 مجزئاً فلا يثبت عليه فروع إلى
 بدله وهو أجرة المثل (وعلى أي
 لفظ الجاهل أي الصيغة التي له وهو
 الركن الثاني) ان يشترط للعائد
 المتقدم ذكره (في ردائله)
 التي هي اسم لما عاين من الحيوان
 كما قاله الانصاري وغيره أو قد
 ما سواها انما من مال واعتصة
 وضوحاً أن في عمل كتمه طاعة توب
 (عوضاً) كسرها كان أو قسلاً
 (معاولاً) لأنها عارضة فقترت
 الفرضية تدل على المطلوب
 كالاجابة بخلاف طرق العمل
 لا تقتصر على صفة فالعمل أحد
 يقول أيبني قال زيد من رد
 عبيدي فله كذا وكان كذا فلا
 شيء له استلزام الالتزام فان كان
 صادفاً لغيره في نفسه التزمه ان كان
 الغير ثقة والا فهو كالوعد بعد زيد
 غير صادق بالذمة والتزمه وان ردت من
 أقرب من المكان المعين فسلطه

من الجاهل فان ردت من أي مكان فلا ذمة لعدم التزامه أو من ثلثه من جهة أخرى فله كل الجاهل حصول الذمة الجاهل
 وقوله عوض معلوماً إشارة إلى أن كنه الثالث وهو الجاهل في شرطه في الثمن في الأصح فمما جهل أو قبضاً وغيرهما

بأنه قد كُتب مع قوله مع الجعل لأجابه إلى ما قبله من أن الجعل لا يجزئ في الاستحقاق ولا بد له من أن يكون
 في العمل مع غيره لا يعمل فلا يحصل مقصود العقد ويستحق من ذلك ثمة له الذي إذا جعل في الأمان ثم ناعى نفسه بجارية
 متناهية الوصف الجعل بما قبله وان لم يصح كونه ضمان البيع لزم فاستدل به بخلاف الجعالة وشروط العمل وهو الركن
 الرابع كلفة وعدم تعديده فلا يعمل فيها إلا كالتعديده ولا فواته من عليه كان ٣٣ قال من دلت على جاني ذلك كذا والمال له
 غيره وأوقع عليه الرضا فغضب

الجعل برز من نصف الطريق وثلاثة برز من ثلث وهكذا وسمي ذلك إذا تساوت الطريق سهو
 وناسرها والا كان كسب أربعة النصف ونصف أربعة النصف إلا أن استحقاق الجعل
 وعكسه يهكسه (قوله يهكسه بالعقد) ولا عامل في جعل ذاته بقصد أربعة مثل بخلاف
 ما لا يقصد كالم (قوله ولأنه مع الجعل) الأوضح ولأن الجعل والعقد راجع للجعل
 وقوله لأجابه إلى ما قبله من أن الجعل لا يجزئ في العمل في العوض هذا كالأجابه بخلاف
 الجعل في العمل ولا عامل أي في غير موضع ما لا يجزئ (قوله بجارية) المستبعد بل الفرد
 شيء مجهول (قوله وما لا يوصف الجعل بما قبله) أي وكان مستأكل من مال من رده
 عبدي فله الثوب الذي عنده من ثمنه كذا وكذا فاستحقى بوصفه عن مشاهدته فانه يصح
 جعله هنا عوضا ولا يصح جعله في البيع ثم لا يهكسه لا يقوم نفسه وصف المعين مقام النصيب
 والمال فلو كان في ذمتي من ثمنه كذا وكذا فانه يصح هنا وفي البيع والقرينة في الأول
 جعل بوصفه فانه ما لم يشر به بخلاف الثاني فانه اعتمد على الصفات (قوله والمال له
 غيره) أي فله والمال يغير ما رأى ولا كلفة كما هو القرض في العبارة حذف وكذا في
 قوله وأوقع عليه الرضا فغضب من هو يمدون في الج (قوله كن حيس غلبا) في ذمتهم
 تفصيل وهو أن الجعل يترق أن يجعل من يتكلم في سلامة على وجه جائز كاستقرار
 إلى أن يبيع غلله فلا استحقاق ما به (قوله في تكلم في سلامة) أي
 وتخاصر بكلامه فيما يظهروا ولا فواته من أنه إذا تكلم في سلامة استحق الجعل وإن كان
 سلامة بغير كلامه وفيه بعد الآن يجعل على ما لا يحصل الخلاص غاية لتكلم فان
 جعل فاعله فاستحق على نقائه أنه لا يهكسه إلا بالراض (قوله فانه) أي البسول
 جائز أي إذا جعل من ذلك كلفة متساوية بأجرة كما علم (قوله لان ناقصه قد يفتقر
 الفرض) أي يردم القدر في المدة المقدرة (قوله بل أولى) أي لانه إذا اغتفر
 الجعل في القراض مطلقا فولى أن يفتقره في الذي عسر عليه (قوله استحق ذلك
 العوض) أي ما يلقى للثمن أثناء الطريق ويدفعه إليه والاستحقاق القسط (قوله
 كالجوز) أي التصرف في الثمن وقوله بل أولى وجهه الأولوية أن البيع لازم من
 الجانبين ويؤثره ذلك فهذا أولى (قوله فان بيع العامل ذلك) أي النداء الأخير
 (قوله وان لم يصح) أي أملا سوا كان التغيير قبل التبرع أو بعده وحققه بقوله

على العامل سواء كان قبل الشروع أم بعده كالجوز في البيع في زمن الخيار بل أولى كان يقول من رده بعد الرضا
 ثم يقول فله خمسة أو عكسه أو يقول من رده فله دينار ثم يقول فله درهم فان جميع العامل ذلك قبل الشروع في العمل اعتبر
 النداء الأخير ولقائل ما ذكره من أن لم يصح العامل أن كان بعد الشروع استحق أربعة مثل لأن النداء الأخير مع الأول
 والغرض من المثال في أثناء العمل يقتضي الرجوع إلى أجرة المثل

فلهذه من سبب التذات الأولى خاصة ومن سبب الثاني احسن الأولى نصف آخر المثل والثاني نصف المسح الثاني والوارد السابق
 الصامير أو المشغل فبعد كل جميع العمل للاماني خاصة ه (تسعة) ه لولف الردود قبل وصوله ك ما كانت الا بتي
 تغير قبل ان المائل في بعض العرب ولوقر بدارسة أو غضب أو ترك كذا العمل أو حرب ولوفي ذواتنا الما قبل تسليح الله
 فافلاخو للعامل وان ضمرا لا بتي لانه لم يرد بتم لافه ما واثق كثر من يتبع عنه فاني من الاعمال وماتت تحت يد
 يستحق من الاجرة بقدر ما عمل وقوة ٦٤ من مبان المقصود من الجلب الثواب وقد حصل بعض العمل وهذا يحصل

(أصل في المزارعة والمخابرة وكراء الأرض).

فانما روعة تسليم الارض لرجل
يعرضها بعض ما يخرج منها
والبدون المالك والمسايرة
كالزراعة ~~المسكن~~ المذون
العسل وكرا الارض ساق فلان
كان بين الصبر فخل كان ومنا

(وشروطه) أي العامل (جزأ) كثيرا ~~كان~~ أو قليلا (معازيا) كالثلث (من رتبة) وهو المعنى بالزيادة أو كذا البذر
 العمل وشروطه الملائمة وهو المعنى بالزيادة (الجزأ) في الله ويؤمن لله يعني الأولى ~~من~~ ومن الثانية في العجين والمق
 في المنع فيها أن يحصل منفعة الأرض يمكن بالإجارة فربما حصل عليها بعض ما يخص بها كالأشجار واللاف الشجر فانه
 لا يمكن عقد الإجارة عليه بخلاف المسافة العاجلة والغلب في الإجارة له ٦٥ لأن الزرع يبيع بالبذر وعمله للمالك أجرة
 مثل الأرض وفي المزارعة للمالك

دفعها وقوله بشرطه أن لا قصره الشارح على المزارعة وجعل البذر من عند وعمله
 لا يضمن ذكره الخافض في الترخية وقوله أي للعامل الأولى أي لو جلي إذا العمل لم يستقم
 له ذكر لأن قال الشارح إلى أن الرجيل في المثل وقوله في المزارعة الأولى غرامة يسكون
 الجير وكسرازي من الإجارة لا يضمن الجير يسكون الزرع من الجوارف لأنه يلزم من ثقل
 الأول في الثاني العكس (قوله يمكن بالإجارة) صادقة بصورتين بأن يكون خالفه
 يضمن مصلح أو يستأجر عمله لا يحصل فيه بعض معلوم والمنفعة كالمالك فله
 ساجدة للمزارعة والخارجة وقوله كالأشياء يسكن في الشقة (قوله فانه لا يمكن المثل) أي
 لأنه لا يتحقق فلا تصح إيجاره (قوله أشد من نظيره في القرض) أي النافذة كان
 المالك يلزمه فيه أجرة أو المثل للمالك وإن لم يكن يبيع ولا القرض الصريح إذ المثل
 فيسود بغيره لا شيء للعامل وقوله سلطان منفعة أي اقتادها (قوله وطريق يحصل القلة
 أهم المثل) الذي بين النظر يقين أن الإجارة في المثل في الأول عين وفي الثاني عين ومنفعة
 وقوله أن يستأجر الخ ويصرفه يسكون الإجارة نصف منفعة الأرض ويصرفه المالك
 أو يبيع نصف البذر وقوله العامل أي ودوايه وأنه فيكون نصف البذر أجرة ونصف
 على العامل لأن ودوايه أو العامل وحده ويصرفه المالك نصف منفعة ودوايه لأن
 أو عكسه (قوله ولا يفي هذه الإجارة من رعاية الرتبة) أي المزرع والاجر فان لم
 يربح البذر شرط ربح البذر يكون المثل في الزرع كالمالك البذر (قوله أو شرط) الأولى
 أو بتمامها على يده وقوله قدره المزارع نائب فاعل بقوله مع ما وما وقوله عند
 وعند المالكين مع ما وما (قوله أو على الخ) قدر في المساقفة ذكر هنا تكرار
 وقوله لم يعمل على أي وأجرة العمل بينهما وقوله وفوقها أي ما يحصل منها من شهور
 ونسل (قوله وفي الثانية القوت) لا يحصل به (قوله هو التمهيد) قوله رخص الاستعمال
 نصف البذر أي به وقوله طهره أي المزارع والمالك كونه المزارع والمالك وهو أولى وإن

٩ ي في لأن العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعة البذر نصيبه من الزرع
 وطريق جعل الغلة للمالك في الإجارة ولا يبرأ أن يستأجر العامل نصف الأرض نصف البذر ونصف عمله ونافع ودوايه وأنه
 أو نصف البذر يزرع بالعمل والمالك ولا يفي هذه الإجارة من رعاية الرتبة وقد قدر المزارع ضمان شروط الإجارة
 وإن أكرهاها (أي الأرض للمزارعة) (يذهب أو فسخ) أو بتمامها أي يرضى كالفرض والنيابة أو بشرطه طاعها ما عولما
 في ذمته قدره وحده وقوله عند عكسه وعند المالك أكثر جاز ذلك على المذهب المنصوص بل نقل بعضهم نفسه الإجماع
 (قوله) أو على شخص آخر دابة ليعمل عليها أو يفسدها وفوقها أي ما يحصل منها من شهور (قوله في الأولى) يمكنه إيجار
 الدابة فلا حاجة إلى إرادة عقد عليها فسه غرر وفي الثانية القوت لا يحصل به عمله ولأنها حالية لا عاقبة من عند ينفذ
 دونها فعمل ضمن المالك العلف وتضمن الاستعمال نصف البذر وهو القدر المتعارف له طهره وقوله يبيع فاسد

ولا ينبغي الداء لانها غير مقابلة
بعض وان قال انها غير مقابلة
شبهه والنصف المشروط مضمون
على العاقل حصوله فيحكم الشرع
القاسم دون النصف الا ان

هـ (فصل في احكام الموات)

وهو يقع المير والاراء الارض التي
لا مائل لها ولا يقع بها احد فله
الرائع وقال الماوردي هو
الذي لم يكن مضمرا ولا مباحا
لها غير قرب من المير او يرد
والاصل فيه قبل الاجماع ان يرد
كثير من غير رضائهم لاحد
فهو اثنى بها رواء البخاري
(واحكام الموات جاز) بل هو
سحب كذا ~~مذكور~~ في الموطأ
رواه عليه الترمذي في حديث من
احكامه ورضائهم في اجروها
أما العوافي أي طلاب الرزق
منها فهو وسد قرواء الناس
وشبهه قال ابن الرقة وهو قسمان
أصلي وهو ما لم يعمر بطريق
وغير ما خبر به عدس عماره وقال
الزركشي بقاع الارض اما ملكة
أو مباحة على الحقوق العامة
أو الخاصة واما منفكة عن
الحقوق الخاصة أو انما هي
الموات وانما هي ما ليس
(بشرطين) الأول (ان يكون
الحي مسلما) ولو غير ملك اذا
كانت الارض بلاد الاسلام ولو
يهرم أدن فيه الامام لم يخلو في
الكفار وان أدن فيه الامام لانه
كالاسلام لا وهو متبع عليه بدرا

هـ (فصل في احكام الموات)

أي حمارة الارض الثابتة فحسبه الامارة بالاحكام أو أطانه عليها على سبيل الاستعانة
التصريح بالاصالة فيجمع الانتفاع بكل من الاحكام والعمارة أو شبه الارض الخيرية
بأن تشبه مضمرا في النفس والاشياء لا يخلو بالجماع عدم النقص في كل ذكره
عقب المزارعة للملك بالارض (قوله الارض التي لا مائل لها) ان كان المراد المالك
لها معلوم فيكون من الموات ما ظهر فيه أثر ملك كافر كشجر وأساس جدان كان أعين
من كلام الماوردي وان كان المراد المالك لها أصل لاساوي كلام الماوردي وهو لا يرد
وقوله ولا يقع بها أحد مخرج الشرايع والمقابر وحريم العاصم (قوله لم يكن مضمرا)
أي في الاسلام بان يهرم أصلا أو عرف الجاهلية والافتال الحري على الجاهلية والافتال
(قوله فهو أثنى بها) أي مستحق لها فانه على التفضل ليس على يده (قوله من احكامه)
أرضامة أي عراضا غير وقوله انه أي بسبب احكامها في السبي وقوله منها
هي حذف متاعا أي من زرعها (قوله وهو قسمان) هذا التفسير على ما روي في الرافعي
الشاذ له في الموطأ وهو مخرى على أسد التناوب بين المدين في عمارته فجاءه على
كلام الماوردي فان الثاني عليه من الاموال انما هي الأثرين ورجاعا جاهلة تقعا
ثم توب (قوله أرى) وسد على التورق العامة بأن تكون موقوفة على غيره من
واحد وسد على انما هي منسكها (قوله أو الخاصة) أو هي الموات لا بد في كونه
مواتا من غيره اسعاقه وهي أي المنسكة (قوله وانما هي الحي) الخ في هذا النصيب
مباحة لان ظاهر المتن ان الشرطين المذكورين يجران الاحكام والشرايع جعلها
شرطين له وان كان يلزم من جواز الاحكام والمكس ويجب بان عده وفي ذلك
ان الشرط الثاني يعني الموات فكان المتن قال واحكام الموات جاز بشرط كونه مواتا
وهذا الامر في مفسر في الشرايع الى ان لا يملك من الاعراض وان كان يمكن
الجواب عن المتن بان عاده بالموات ارض مطلقا كما أفاده ابن قاسم وقوله والموات
هو الارض التي لم تعمر أو عرفت بجاهلية لكن المنصف اراد به الارض مطلقا لئلا يشترط
الثاني الا في اه أي فكان المنصف قال واحكام الارض من حيث هي جاز بشرط ان
تكون الارض حرة (قوله اذا كانت الارض بلاد الاسلام) المراد بها ما بين في
الاسلام كبلاد أو لم اهل عليه كالدنية أو فتح قهر اكهر أو صلح على أن الارض

وقال السبكي عن الجوهري يضم الجهم من أعضائهم واث الأرض كل ملكة التي صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته ولقد عني
والمتسامن الاحتطاب والاشتياش والأضباب وارتنا ليجو وأضباب في عرفة ولا تتركز دفة لأم في تعلق حق الرقوق بالآل
والمتسامن الآخر من قال الزركشي ويغني الخلق الغصب بذلك لأنه يستلجج المبتغى انتهى لكن قال الزكي العراقي ليس ذلك
من مناسك الحج إلى أحباش أمته ملكة انتهى وهذا هو المعتقد أما إذا كانت الأرض بيادهم فلم يجدوا لها من حقوقهم
ولا تشرع عليهم فكذلك المسلم أحياء واثان ليدونوا أي بدعوا نعمنا ٦٧ بخلاف ما يدونون نعمنا أي وقد صغرنا على أن

الأرض لهم (د) الشرط الثاني
أن تكون الأرض التي يراد
ملكها بالاجابة (ح) وهي التي
(ل) يجبر عليها المسلم ولا تقهر
فإن جرى عليها ملك وان كان
الان شرما فهو للملكة مسلمة
كان أو كافرا فان جهل ملكه
والهارة إسلامه فقال ضائع
الأمر فنهى إلى رأى الإمام في
سنة ثلثة أو خمسة وسفقت منه أو
اقتراض على من المال إلى ظهور
ملكه أو اجابته فيملك بالاجابة
كل كازن ان كان يسيلادهم
وذي ناعته وقد صغرنا على أن
الأرض لهم فتأخر أمانا لملكه
بالاجابة ولا يملك بالاجابة حريم عامر
عامر لأنه محذور الملك العامر
وحريم العامر ما يحتاج إليه
انتم الاستماع بالعامر فالحريم
القرية محبة نادو جميع المقوم
للعامة ومركب التمسك
او موقوفها ونماذج وهو الموضع
الذي تتأخر فيه وهو حرم رما
وسر بين وقوفها ما كراخ ضم
وماعين عديان والحريم ليس

لاهلها كقري ربه صر وقوله ولو يجرم تعميم فان أي عالمه ان به حسن كما يأتي (قوله)
ثم رده على أمته أي أمه الاجابة بلا ثم رده (قوله ولقد عني الخ) أي بخلاف الحرف
فانه ممنوع من ذلك الا انه اذا أشبهه ملكه (قوله لم يجبر عليها المسلم) أي لم يعلم
ذلك وهو صادق فخص صرره اذا يجبر عليها ملك أصلا أو جرى عليها ملك لكانت رباحا
أو يجرى عليها عرف أو لا وهو مسلم فبعد اذا لم يجبر عليها ملك أصلا أو جرى عليها ملك
لم يعرف بخلاف ما ذكر في غيره فلهذا كان من رباحا على وعرف فان لم يعرف
فقال ضائع كالجرى عليها ملك لم يعرف وحصل ما في المقام أنه اذا جرى عليها ملك
مسلم ان عرف فيه فهو الاجابة لا ضائع وإن جرى عليها ملك كافرا فان عرف فيه وان لم
يعرف فان كان بجاهله أو بالاجابة كالأجر عليه ملك أصلا أو انقال ضائع فالأقسام
سنة (قوله ولا يضره) أي الاجابة لم يعرف بدليل قوله لا في واجابته فيملك
بالاجابة (قوله فان جرى عليها ملك) أي على ذلك وقوله فهو أي ما ذكر من الأرض
وقوله للملكة أي ان يعرف بدليل ما بعده (قوله واقتراضه) أي اقتراض ضمه
لا اقتراض المقارضا لا يقتض بأن يجهله الإمام في ملكه المال قرضه عليه فهو قرض
ستكني وقوله ان فهو رباحا أي ان ربحوا ولا تكن ملكا لبيت المال (قوله نعم ان كان
بيادهم الخ) هذه العبارة تقدمت فهي مكررة (قوله ولا يملك بالاجابة حريم عامر) وفي
زوال وصفه بزوال متبوعه متردد وقوله لأنه محذور أي كالمحذور في الله يستحق الانتفاع به
وليس له منع غيره من الانتفاع به الا بضر مالك العامر (قوله محبة) قدبه لأن الكلام
في الاجابة لا لغيرها المملوك كقوله وهو يتحقق التزم فحديث أي وان لم يخصصوا وكذا
في الجواب فبما بعده وقوله وهو يتكفي التمسك أي وان لم يكن لهم قبل لأنه رباحا حدث لهم
ذلك وكذا يقال في منافع الابل وقوله وهو جابر في عطف على ناد (قوله وموضع نارح)
هو الشصن القائم على رأس البئر يستقى وقوله ويحجر هذا يقع عطف على موضع وقوله
ومترددا لاجابة أي محل تردد هذا هو المناسي بالاداء (قوله ليرتفع) الاضافة بيانة وقيل
خبر حشره تتبع منها على ونسب في الفتاة وقوله أو يضيف ان يارها أي سقوطها (قوله)
والحريم قد ار) أي محبة بغير ان أمانا بين الاثرة فلا يتخصص بها دون أخرى وقوله وهذا

استقامت محبة موضع نارح منها وموضع دلاب ان كان الاستقامة وهو يطلق على ما يستحق به النارح وما نسق به الدابة
ويحجرها كالأرض الذي يرب نفسه النارح والمتردد الدابة ان كان الاستقامتها والموضع الذي يرب نفسه ما يخرج
من مصب الماء أو غير فالجبر ليرتفع ما لو عقر فيه نفس ماؤها أو خفف ان يمارها ويختلف ذلك بسلاية الأرض ويرتفعها ولا
يجتاح إلى موضع نارح ولا غيره محلة رتب بالاستقامة والحريم له ان يرتفعها ولا يمارها وما عطف في حرمها ككتابة وتلج

ولاحقاً بمراحمه بذكر رباب حيث كان معاً لعلان ما بينه على عيال في الحبس بالرقبة من جسد من جسد بالآخرى وبصره فكل
من اللاتي ملكه كان ذوات أنقى الشعر جواراً لذي السالكين بشعرهما أو شعر فاضل به بعد إرجاءه أو قربة على الحبس ماء
وكان جواراً للعاده فساد كره من جواراً فزه كان قد فاضل عفا زيج الأفيهة أو سبب إلى فلكه فاضل من الذوات إلى الجدار
جاءه وله أن يخذ ملكه ويحو إلى سبب الزين ٦٨ - جداراً ما بيناً وأوطا حوت وجانوت عدد أناسهم جداراً ما بين
محموده لأن ذليل لا يضر المثل

يتصوره لان ذلك لا يضر المالك
 وان غمر المالك بغير رخصة
 كريمة (وصفة الاحياء) الذي يتل
 به الموت شرها (ما صككان في
 العادة) التي هي الدرف التي
 يحد منها (عادة العسا) ويحذف
 ذلك حسب الضرر منه وضابطه
 ان يجرى الارض لميل يحد منه
 فيسكن حوله لا يبعد ثابا
 اولين او اثنين او الراجح شي
 بحسب العادة ونصب باب وصف
 بعض البقعة التي بها السكنى
 وفي فريسة للدواب او غيرها
 كذا وما يغفل التجويط ونصب
 الباب لا لا يصف عملا بالعادة
 ولا يكتفى بالقوى بل بحسب
 احوالها من غير ثابوت ضرر
 جمع فهو تراب كصوب وشوك
 سواها لا ينصب لاشباع غيره
 وليس فيها بطن مختص وكس
 المستعمل ويغير حرمه ان يترزع
 الا به فلا يتيسر الانعام يساق
 اليها فلا يقسمه لغيره بالزراعة
 التي ينصبها ان يكتفه ما يلو
 يعتاد وفي بستان فهو بابل
 يجمع تراب حول ارضه وتربة
 ما به بحسب العادة وقرس يقع
 على الارض اسم البستان ومن

هو ما حوله (قوله ولا حريم لها) قد تنافى قول الا في لان ما يجعل حريمها
 الخ - شئ في المجرى ثم يشترطه وجوب بان المقيص والمنبت المشترك والتقدير
 ولا حريم يخص اى بل مشترك لان ما يجعل الخ - وقوله بان احببت كما هو اعادى او جهل
 الحال (قوله وان ادى) اى ما تصرف فيه على العادة والحاصل ان يتبع ما يحضر بالمال
 دون المالك كما ذهب به رخصة المذبة ودخان واختاب من هم ان المال ان كان يجمع - ووضع
 ما ظهر فيه هذا المذمت ومنه ما طالع اليها موضع الشمس والقمر (قوله لمن بما يوافق) -
 اى شيئا او شيئا قويا كان شيئا به خير من التعدي والباذلة واللبسية (قوله حاما)
 اى موضع جدي او ما لا يملك وهو في منصفه دون المالك (قوله ان حكم)
 جدي او ما لا يملكها (قوله وان ذلك اى الاختلاف) ان حكمه الاسكان المذكور لا يضر
 المالك اى ملك غيره (قوله وصف الاحياء) مبتدأ وما يعنى فعله خبر به لانه كان محلا
 حقه لما (قوله الذي لا يعد منه) يحذف شيئا به لانه فعله فيكون ضميرا للفاعل واجزا
 العرف وخبر منه راجع لما يكون الذي وصفه لغيره ويحذف شيئا به لانه فعله فيكون الذي
 صفته لما هو التقدير وصفة الاحياء فعله بعد قوله حاما الخ وما عاين منه الزيادة حاصل من
 المثلين بدونها فكان الاولى حذفها (قوله العسا) بصفة اسم المفعول (قوله وضابطه)
 اى الاحياء وقوله غير تراب سكن به بطلان البقعة اى بان يجعل له اربع حيطان وقوله
 ونصب الباب اى تراب كسبه وقوله حفر عور يد الخلل (قوله بطن مختص) اى مائه
 وقوله وكس منقل اى اراضته وقوله تربة ما عاينها اى شئ سابقا - من غير ارض
 يترافا فعله لان اعتبار الزراعة لانه التربة المنفعة وهو خارج عن الاحياء كالاعتبار
 السكنى في احياء المكنن (قوله ولو يجمع الخ) اى ما حدهما كالى وقوله وتربة
 مائة اى ان يكتفه مدار كل زراعة وقوله عورس اى غرس ما يسمي به بستانا فلا يكتفى بغيره
 ولا يحرر من ان المكان الراجح (قوله لم ينع الخ) هذا فارق عدم اعتبار الزرع في المزرعة
 (قوله ومن شرع في احياء ما يقدور على احيائه) اما ما شرع فعلا يقدور على احيائه اوزاد
 على كفايته فليس هو ان يحيى الزاد (قوله او اقطعه امام) اى اقطاع ارضه في خلاف
 ما اذا اقطعه اذ اقطاع تلك اذ كان عليه مجرود وقوله تخجير اى مانع لغيره منه بما فعله وهو
 من افاقه ولكن لو افساده او مملكه الا ان يقال مانع من جوارز الاقدام على احيائه
 (قوله فان اسفل بعد اهل مقتضية) اى يتأق فيها العصارعادة بقدرها والامام

شرح في احكامها بقدر على احبائه ولم يرزعلي اقلهاية اؤزيب عليه علامة كذب اعيان راؤ اؤظمه اءه امام فقير تلك برأيه
القدر وهو مستحق له دون غيره ولكن فوامء اءخر ملكه فلو طالت فرامءه فثبتر بلاءه فزلي اءي قاله الامام اءى اؤازله
فان اءقول بعزواهل مءة قريه ءن (تبيه) ءن اعيان راؤ اؤظمه اءه امام فقير ومءن ظاهر

وهو ما يفرج به العلاج كشط وكثرت وقاروسيا أو معدن يطين وهو ما لا يفرج إلا بغير ج الأبراج كذهب وفضة وسيفي ذلك كذا
من ابن الأثرى وقوله ملكة الأسماء مخرج يظهر وما يؤلفه قبل الأسماء فإنه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما رجحه
ابن الأثرى وقوله وأقوى القوى عليه صاحب التنبيه أما بغيره فاسم لا يملكها باسما يجمع على جميعها فاسم لا يملكه لأن المعدن
لا يتخذ دارا ولا يستأنف ولا يهرده أو يجرها أو الماء المباحة ٦٩ من الأودية كالنسل والقرات والصبوب في

الجبال ونحوها رسول الأمداد
يسمى الناصر فمن التبع الناس
شركة في ثلاثة في الماء والكحل
وأنار فلما جاوزوا لحد صبرها
ولا كلام ألقاها بها والجماع فان
أراد قوم سقى أرضهم من الماء
المباحة فخلق الماء عنهم في
الأعلى فالأعلى وسحب كل منهم
الماء حتى يبلغ الكعبين لأنه على
القدرة عليه وسحب ذلك فان كان
في الأرض ارتفاع وانخفاض
أفرد كل طرف فسحب وما أخذ من
هذا الماء المباح في الماء أو بركة
أو حوض أو بئر ذلك ماء على
الصحيح كالأحزاب والأشباح
وعلى ابن المقدر في الاجتماع
وعلى ابن جرير أن لا تملك بل
لأنها في الماء النفس ممتدة فلهذا
هذا أن في جميعها من غير حق
يرتفع الحديث من سبق إلى عالم
يسبق إليه مسلم فهو أحق به
والله أعلم بقدره في الثواب فقلت
أولى ملكة في الماء ما عدا
لأسماء ملكة كالنهر والمين
ووجب عليه في الماء ثلاثة
شراطين: بل يستحق ما يستحقه
الأول (أن يفسل عن صاحبه)

برأيه فان مضت ولم يشغل بالعمارة بهما حقه (قوله وهو ما يفرج به العلاج) أي به
الوصول إليه بغيره وقوله وقاروسيا (قوله لنساقده) أي بغيره لغير
من هذا الأمر الماء النعم كالماء في الحديقة على نسا قد صدمه وقوله لأن المعدن
المراد به هنا البقرة بخلافه فصار مخرجها ما قام بها من نحو القار وقوله لا يتخذ دارا
أي لأن ما فيها عام لا يتبع كبدل الماء المباحة والمراد بعدم الاختصاص في العادة والافهم يمكن
(قوله وأقوى القوى عليه صاحب التنبيه) دخل على الحق لأنه بين حكم الماء الملوأ (قوله تضاق)
خرج ما كان في كفي بالبيع يستحق من شأنتهم متى شاء وقوله سقى الأعلى فالأعلى أي
الأول فالأعلى حال الأسيا من نادر على زوران فلهذا ع التنازل قبل انتهاء النور إليه
والتعجب بالأعلى لأن القالب ان الحصى يجرس على القرب من الماء فان أحيا معا
أو جعل السابقي أفرع ان استحوذ في القربة في الماء والأقدم الأقرب إليه وقاله
(قوله حتى يبلغ الكعبين) أي ان استحق إلى ذلك وقبل اعتبر بغيره إعادة (قوله
والمأخذ) الأخذة دون مخرجها من ذلك فظهره فانه باقى على الباحة لكن مائل النهر
أحق به ولورده بغيره شريكه بل هو على الباحة وقوله أو بركة أو حوض أو بئر ذلك ماء على
المأخذة باليد عليه ويترجم مقامه فقد ملكه وقوله أو حوض أو بئر ذلك ماء على
من غيره فلهذا اعتبر لكن ملك ما يأنه من ما يأنه من غيرهم وقوله
حتى يرتفع فإذا ارتفع سار كغيره فيسقط حقه وان عاد إليها كالوضوء ما بقصد ارتفاق
الماء أو لا يصدق في فاه فيها كغيره كما فهم من قوله لنفسه (قوله حديث الخ) فيه
أنه يفيد الاستحقاق على الدوام وهو خلاف المذهب (قوله فقلت) أي بقصد وقوله
لأنه ما عدا به لأنه (قوله ويجب عليه) الأولى نفسير الشبر بتسحق الماء لاجتماعه
لشبهه بخمسين حفر يترادفها جميعا فلهذا قاله وقوله بل الماء أي انما يكون منه بأن
يخلق منه ومنه لا الاستقامة فلا يجب عليه بل اللزوم كما سيذكره قبل التنبيه (قوله
وما شئت) أي في غير الأولى انتم ما هو مقدم عليها وقوله وشعره وزرعه من قبل
جهة القربة من ممتدة تعلما (قوله من الأديمين) ذكره لأن الكلام في احتياجه الغبر
لنفسه وهو من الأديمين والأديمين شدة ولوحده في مكان أولى (قوله وقوله الخ)
مبتدأ أشبهه بوضعتين قوله أي يجب تقديره معناه يجب فهو مأخوذ من انظر أي لاها
مؤولة بمجاء وخرج بالجهة زرعه القربة لا يجب بقل الماء لاجتماعه فلهذا ذكره

لنفسه وما شئت وشعره وزرعه (و) الشرط الثاني (أن يحتاج إليه غيره لنفسه) فيجب بذل الفضل منه من شربه
لشرب غيره الغريم من الأديمين وقوله (أولى به) أي ويجب بذل الفضل من ما شئت وزرعه لوجه غير المستورة
لغيره للصحيح لا تقصوا فضل الماء

لتنوعه الكلا (تبيين) أطلق المصنف الحليجية وقد سماها بالوردى بالناجزة قال في قوله هل من الاين واحتياج اليه في ثالثه الخلال وجب فيه لانه يستغنى عن غيره كالزاني الحسن وتارك الصلاة وكذا تارك الوضوء على الاصح في الروضة والمرتب واخرى والى كسب العسر واليسر والجمعة المأكولة اذا وطئت شجرة ثمرة فان المصنف اتم الانجيج فيجب السبل لها (و) الشرط الثالث (ان يكون) الماء القاضل مما يتقدم (على استغناء) بالبناء المثلثة ولأى يتخلط بها غيره (في بئر معين) فيجب لونه ما أمال الماء الذي لا يختلف كالماء في اناء أو حوض محدود لا يجب بذله على الصحيح والفرق انه في صورة الاستغناء لا يلغى فيه ضرر ولا يحتاج اليه في المستقبل بخلافه في غيره والشرط الرابع ان يكون ضرب الماء كلاً مباح شرباً والمواشي والا فلا يجب على المذهب غير الصحيحين لا لشغل افضل الماء لتعديله الكلا أى من حيث ان الماشية اختار من يقرب الماء فاذا امتنع من الماء ٧٠ فقد منع من السكك والشرط الخامس ان لا يجرد الماء بالمشية

منه الكلا ماء مباح والا فلا يجب فيه والشرط السادس ان لا يكون على صاحب البئر في ورود الماشية الى الماء مشروفاً وزرع ولا ماشية فان لم ينع في ورودها ضرر فمعتك لكن يجوز للزراعة استغناء فضل الماء ولا يجب فيه لزرع القبر كسائر المسائل كالت واما وجب بذله لماشية فشرطه لزرع ولا يجب بذله فضل الكلا لانه لا يستغنى في الحال بل يقول في العادة وزرع رعيه يقول بخلاف الماء وحسب زرع بذل الماء ماشية تزرعه ان يمكنها من ورود البئر لا يشره والافلا كامة وحسب شربه البئر لميجز اخذ عروس عليه وان صبح يسع الطعام للمضطر لخدمة النبي من يسع فضل الماء وراه

مسئله ولا يجب على من وجب عليه البذل اعارة الا الاستغناء (تبيين) يشترط في يسع الماء التقدير بكل خلاف أوردت لأمر الماشية والزرع والفرق فيه وبين جواز الشرب من ماء السقاء وهو ان الاختلاف في شرب الا دوى أحسن منه في شرب الماشية والزرع ويجوز الشرب وسقى الدواب من الجداول والائتمار الماء كذا كان السقي لا يضر بها كفاية الاذن العرفي فقام الفتاوى قاله ابن عبيد السلام ثم قال لم تكن التربة لا يعتبر اخذ كالتيمم والوقوف العائقة فمضى فيه وقفة انتهى والقادر الجواز والقناعة والعين المشتركة بينهم ما جازعته ضيق عنهم شبه خشية في عرض الثمر فيما يقبضه أوبة أو شفاؤه على قدر المحصر من التناؤا والعين والمشاركة المقسمة بها يأوئى أمر تراشوا عنه كأن يسق كل منهم يوماً أو بعضهم يوماً وبعضهم كثر حسب حصته ولو سقي قدره بما مقصوبه من الماء يبدله والغلة لانه المالك فلا بد

منه ولا يجب على من وجب عليه البذل اعارة الا الاستغناء (تبيين) يشترط في يسع الماء التقدير بكل خلاف أوردت لأمر الماشية والزرع والفرق فيه وبين جواز الشرب من ماء السقاء وهو ان الاختلاف في شرب الا دوى أحسن منه في شرب الماشية والزرع ويجوز الشرب وسقى الدواب من الجداول والائتمار الماء كذا كان السقي لا يضر بها كفاية الاذن العرفي فقام الفتاوى قاله ابن عبيد السلام ثم قال لم تكن التربة لا يعتبر اخذ كالتيمم والوقوف العائقة فمضى فيه وقفة انتهى والقادر الجواز والقناعة والعين المشتركة بينهم ما جازعته ضيق عنهم شبه خشية في عرض الثمر فيما يقبضه أوبة أو شفاؤه على قدر المحصر من التناؤا والعين والمشاركة المقسمة بها يأوئى أمر تراشوا عنه كأن يسق كل منهم يوماً أو بعضهم يوماً وبعضهم كثر حسب حصته ولو سقي قدره بما مقصوبه من الماء يبدله والغلة لانه المالك فلا بد

فان عرف البهية وتناول من صاحبها كانه الله اذ فيه محال وعزم البدلية ولو اقبل نارا في ذهب مباح لم ينجح اقتضا
 الانتفاع بها ولا الاستصحاب منها فان كان ملطبا ٧٦ قدرا لمع من الاشتغال بالافلاس مطلقا

ولا الاستصحاب منها

هـ (فصل في الوقف)

هو العيص والتسبيل بمعنى
 وهو لغة الحبس يقال وقفت
 كذا أي حبسته ولا يقال وقفته

الأي لغة غيبة وهي ردته وعليها

العائسة وهو عكس حبس فان

القصص أجس وأثاحب فلفته

وربته ونهرها حبس مال يمكن

الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع

التصرف في رقبته على مصرف

مباح موجود ويجمع على

وقوف وأوقف والأصل فيه

قوله تعالى لن تنالوا البر حتى

تشتقوا مما يحبون فانما أصله

لما سمي رقب في وقف بمرحبا

وهي أحب أموال الله وخير

مسألة أن مات ابن آدم انقطع

عنه الأمن ثلاث صدقة جارية أو

على شفع به أو ولد صالح يدعو له

والصدقة الجارية بمجولة لنفسه

العلماء على الوقف كإقالة الرافعي

وأركان أربعة واقف وموقوف

وموقوف عليه وصيغة والصفة

ذكر بعض ما يعبر عنه بالشرط

فقال (الوقف) أي من عتاد

أهل تبرع (جائز) أي صحيح وهذا

هو الركن الأول وهو الواقف

فصير من كافر ولو لم يصح ومن

بعض لا من مكره ومكاتب

وشبهه وعليه بفلس أو غيره

خلاف ما يقصده كلام الشافعي من أن النظر في التنازل على قدر الحصص من التنازل
 والعين لا من الأرض فلا نظر لها فيه ولا يكتفى بتنازل وميزر (قوله ويقتل من صاحب
 الماء) أي طلب منه أن يبرئ نفسه وقوله كانت الفلانة أطيب أي لأن ما في نفس
 قدر لا يزول إلا بالاعتقال وإن لم يبرأ وقف عليه المال لحصوله بمجرد رد الفلانة إلى محل ربه
 فبما يظهر وإن كانت نفسه مشغولة بردة البدل فتأمل

هـ (فصل في الوقف)

ذكر في عقب أحباء الموات لعلقة الضدية أدفعه إزالة الملك في الإحياء الشانه (قوله
 وشرا عيسى مال الخ) أشعل هذا التعريف على الأرض مكان الآنية لأن المال هو
 الموقوف والمصرف الموقوف عنه والحبس شخصي والوقف والصدقة والمراد المال
 ما يأتي لا الدرهم الذي ياتيهم لا ثم لم يصرفها فلا يرقى أو عين موجودة (قوله بقطع
 الما لم يصرفه نفسه حبس كمال وانقطع بمعنى التمسح (قوله رقب في وقف بمرحبا)
 هذا مستعمل لأن الصادق عليه كافي المصنفين أنه قال وإن أحب أمر إلى الله عز وجل ما رتبته
 مسدقة تعالى وهذه الصدقة لا تشد الوقف لكونها كتابة فنأين الله بأن يوصيها
 الوقف على أن التصرف ليس بينها (قوله الانتفاع به) أي نواب عنه وقوله الأمن ثلاث
 السدس لا مفرهم لانه قد يدل الثلاث أشياء منها غرس النخل وعرض النهر وقوله أو ولد
 صالح أي سلم وقوله يدعو له مستعمل في سقيته وبجوارحه فبشمل الدعاء بسببه وقوله
 بالولد مع أن دعاء غيره يشفعه أيضا فخر رضي الله عنه على الدعاء لأهله وأولاد شانه أكثر والدعاء
 لوالده بخلاف غيره (قوله والصدقة الجارية بمجولة على الوقف) انظر ما وجه التخصيص
 به مع أن الصدقة الجارية أعظم منه (قوله يعبر عنه بالشرط) يشترط أن المقتن عبر بالشرط
 من رايه الركن وليس كذلك لأنه اعتمد كشرط الموقوف والموقوف عليه حقيقة
 فالركن سب كوران ضمنا في ذكر الشرطين فكذلك الأولى أن يقول وماذا كرم من
 الشرط يتضمن بعض الأركان (قوله وهذا) أي قوله مختار (قوله فيصم المالح)
 فهو ربح على المتنازل وقوله لا من مكره المشرع على المفهوم (قوله أو غيره) أي
 كالماله ومعه شتر وسببه ولو وقف داره لانتفاع بغيره بونه (قوله وقوله) مبتدا
 خبره محذوف أي غير مستقيم وقوله ثلاث شراثة مقول القول وقوله ذكر أربعة تملد
 للبدل وقوله أي لأنه ذكر أربعة فكيف بعد ثلاثة وسأق أن الملق مع المتن في هذا الثاني
 والثالث بشرط واحد (قوله وهو الركن الثاني) فيه تناف حسب جعل الشيء
 الواحد شرطا وكذا على أن الركن هو ضمير يكون الرابع للوقف يعني الموقوف فنه
 استخدام والشرط هو كونه متعلبا به فصيحه غير مستقيمة وبما يتقدم مضاف أي

ولو بياضه عليه وقوله (بثلاثة شرائط) ذكر أربعة شرائط تساو سادسا واثنا عشره كالتساو

وهو الركن الثاني وهو الموقوف

(ان يكون مما يشترطه) معنا (مع بقائه عنده) جملوا الوقت ثم يصح وقت الامام من بيت المال ولا بد ان يقبل النقل من ذلك شخص الى ذلك آخر بقدر لا يشق الله فعمله بما هو مسودا وسوا مكان التمسك في المال أو في المال كوقت عبد وبهش صغيرين وسوا ما كان عتقا أم مقولا كساعت ولومسودا وكدر ومداق منه بدقة قال في الرضا كصام او مستعان في جرد الصفة ويطل الوقت، صفة ما وبتة وغراس وضعا بأرض يمن فلا يصح وقفه منه لانها ليست بمن ولما في التمسك لأحد بهديه لعدم تعين ما ولا لا لا لا الوقت ككسرى ومروعي بنفسه له رضى وكاب ولومسودا ولا يستؤجره في كتاب لانهم لا يقران النقل ولا آفة لهم ولا دواهم رتبة لان آفة الله ومخزونه الرتبة غير مقصود ولا مالا بقدرتها كرم لا يبرى برؤه ولا مالا بقدرتها الا بغيره كنعام وريحان غير من روع لان نفسه في قوة ومصدر الوقت الدوام بخلاف ما يرد كسك وعشر وريحان من روع (و) الشرط الثاني وهو ان الناس هو الموقوف عليه (ان يكون الوقت على أصل موجود) في المال

وهو شرط الركن الثاني أو متعلقه (قوله مما يشترطه) جمل الشرط عشرتهم الثاني سكران وبه ماقوله وبشد لا يشترطه وقوله تنعما (قوله مما يشترطه) أي ولو مقصوبا من انما روي في أوله كسرى المداق في وقته مسجدا ان كثيرا لما يجرى في المصدا والا فلا وقوله مما يشترطه أي وان لم يرد الوقت فيه وقت الاعي وقوله مع بقائه عنده الأولى فتدبره على قوله عينا مما لا بد من اتفاق الانتفاع (قوله لم يلح) استثناء منقلم من جملوا كالان ما في بيت المال ليس من ماله الا ما لم يكن يصح الوقت منه ولو على أولادهم يصح أن يكون مثلا بالنظر للمفهوم وقوله يصح وقت الامام أي بشرط ظهوره في الحقيقة فيه (قوله لم يرد يلح) هو يعني عبارة التي فتدبر عنه وكان يمكنه أن يرد كقوله تنعما بما يلح عتب التي وقوله لا يشترطه معطوف على مقدر أي بداته لا يفوت أي ذهب عينه (قوله أهم نقولا) أي وان لم يرد فيه لا يصح وقته مسجدا الا اذا اثبتة فيقول يجوز له الانتفاع به ولا يخرج من المسجدة بنية (قوله كساع) أي كصف داوا وصفه غيره وراجع للعتار والمقول وأما قوله ولو مسجدا فراجع للعتار وقيل التمسك يعطى حكم المسجدة الا في الاغتصاب وجواز التباعد عن الامام ما كثر في ثمانية دواع (قوله) ويستعان في جرد الصفة أي من موت السيد وجود المعلق عليه ومعه ان سبق التدبير والتعلق على الوقت كما هو نفسه كلامه وهو ظاهر (قوله) ويطل الوقت وانما بطلانها بمقتضا مع ان فيه قرينة لا يطل العتق في وقت الوقت على حدته لان الشارع مشقوف في ذلك الرطب ما يمكن وايضا مقتضى العتق سابق فتقدم (قوله) وبشه وغراس) عطف على مشاع وقوله وضعا بأرض يمن أي كان وضعا بأرض يمن كذا واستأجرة لهما وان استحقا القسط بعد انقضاء مدة الايجارة بعد القيام ان بق منقما به فهو باق على وقته والاداء كالحاقه وقوف عليه ولا يبرى به الوقت على الراعي ونحوه بذلك المصوبه فلا يصح وقفها من الاستحقاقه الا زالة فكانت عملا بحق عينه وهو لا يصح وقته (قوله لم يرد فيه) أي على التمسك واحد عديبه (قوله) ككسرى ومروعي بنفسه) وكان يقف الذين مع انها ليست ملكا وأما عدم جهة وقت التمسك فعمل مما تقدم واسا المكسرى والوارث فيصعب وقفه مما ليس ملكا لها (قوله وسر) أي سواء وقت نفسه أو وقته أبوه (قوله ولا مالا لا يشيد) كمن الذي قد يجرى آفة الله وبقية التمسك على الاباحة في ذكر القصور (قوله كسك) أي للشم لا لال كل وقوله وغيره أي للشم لا للوقوف وقوله وريحان أي للشم لا لال كل وقوله من روع خان ذات وانجته كان الموقوف عليه تكثير ملحق (قوله وهو الركن الثالث) أي شرط الركن الثالث فالشرط كونه على أصل موجود والركن هو الأصل الموجود الى آخر ما ذكر (قوله على أصل موجود) الظاهر أن موجود نفسه هو الأصل وقوله الا في لا ينقطع نفسه من روع والواو على منها فان يكون المعنى اشترطا في الموقوف عليه أن يكون موجودا متصفا بقاءه

وهو على قسمين معدن وغير معدن
 فان وقف على معدن اشترط امكان
 تجلده في حال الوقف علمه
 بوجوده في الخارج فلا يصح
 الوقف على دله وهو لا يملكه ولا
 على قهره او اولاده ولا فسخه لهم
 فان كان قسم قسبه وغنى صحيح
 ويعطى منه أيضا من القدر بعد
 كفاؤه البقية ولا هي في حين له دم
 حصه فذلكه وسواء كان مقصودا
 أم ناهيا حتى لو كان له اولاد وله
 حين عند الوقف لم يملك لهم ان
 انفصل دخل معهم الا ان يكون
 الوافق قد سمى الموردين
 او ذكر عددهم فلا يدخل كفاؤه
 الاخرى (تنبيه) قد علم بما
 ذكر ان الوقف على الميت لا يصح
 لانه لا يملك فيه صرح الجبر جازي
 ولا على أحد من الشفعين
 لعدم تبيين الموقوف علمه
 ولا على نفس المبدل لانه ليس أهلا
 للملك فان أطلق الوقف عليه فان
 كان له نصيب لانه يقع لنواقض
 وان كان لغیره فهو وقف على سيده
 وامال الوقف على البعض فانما هو
 اذن كان هو الموقوف
 عليه يوم يوفيه فكلما لم يؤتمر به
 سيده فكل بعد

الوقف غير منقطع الا ولأن يكون دائما متفرجا. ينقطع الا
 وعلى هذا التفرج ما شرط ان يشترط اليه قول المانح في محتمل الا ولأنه
 على وجه هو لا يملك الخ وقوله في الموقوف على قوله وفرع لا ينقطع والشرط الثالث
 ان يكون مؤدبا وصح الموقوف عليه أولا أصلا بالنظر بالبعد وصح الذي بعده فرع لانه
 مشاوخه (قوله وهو) أي الأصل المورود وقوله على قسمين فيه انه لم يترك الثاني على
 انه لا يسهل التقسيم الى هذين القسمين لان المسكالم في شروط صحة الوقف والأصل غير المعين
 لا يصح الوقف عليه قسمين بل المراد الأصل ينصرف عن المعين لا ما يملك المعين وشبهه حتى
 يتأني تقسيمه الى هذين القسمين لان مقتضى أن يقتصر الأصل بهين مع زيادة أهلية المالك
 للموقوف بان يقول هكذا والثاني أن يكون الوقف على أصل معين أهلا لملك الموقوف
 موجد على مدونه ثم يدل هذين القسمين يقتضي كونه لا ينقطع كالمقارن كونه ينقطع
 كالموقوف على زيد (قوله فان وقف على معين) أي على جماعة ولأنه كماله وهو الوقف
 على غير معين بشرط عدم المصلحة وقوله اشترط ا. كيان تلكه الا في ا. كيان تلكه أي
 ويشترط أيضا القبول فهو ان كان حاضرا وعندنا في الغرر ان كان قاضيا والقول منه
 ان كان مكلفا والاخر ولله ويشترط أيضا عدم المصلحة ولا يشترط رؤية ولا قبض ولا
 قبول بل بعد ايمان الا في بل الشرط عدم الرق فان رده لم يقع الوسط وانما اشترط ا. كيان
 القبول لان الوقف تملك المصلحة فلا يصح على مدونه ومنه بعدم صحة الوقف على
 القرائن على قهره كما يقع كثيرا لانه حينئذ ينقطع الا ولأنه نعم يصح على المدوم كما كافي
 كوقفت على سيده كذا وكل من سبقت في ذلك المله (قوله بوجوده) أي مشاهلا
 فلهذا وهو متعلق بإمكان (قوله وهو لا يملكه) فان كان له ولد وله ولد وصح وعرف له جلا
 فلهذا على نفسه وبهاته فان حدث الوافق وذاشتر كانه في المحدث (قوله ولا تقتصر فتح)
 المراد بالقترة ما من المال وان كان مكتسبا لانه مقصود الوقف اغناؤه عن اكتساب
 لاقترازا كنه (قوله ولا على حين) أي لان الوقف تسلط في الحال بخلاف الوصية
 وقوله لعدم حصه تلكه أي وامال من باب التوسع فيه حيث أسبق بالمعنى هذا وقوله
 لم يدخل أي ما لم يترك في مصلحته الذرية أو القسري أو الدخول ويصرف له حال
 اجتماعه كابدل في اذ اذال وقت على اولاد ولا غيره أصلا ولا يدخل من يملكها
 فان استحق استحق ما في يد الطالب ويدخل الثلث في يد غيره على التيقن فيما لو حال
 مثلا لئلا كمنزل سقا الا اثنين لا في بنت ولا ابن ولا يوقف لغيره ولا يدخل ابن في بنت
 وبكس (قوله دخل معهم) أي من سبقت اتصاله وان لم يكن موجودا عند الوقف
 (قوله قد علم بما ذكر) أي من قوله اشترط امكان تلكه (قوله فهو وقف على سيده)
 والقول من العبد لان سيده كالوصية والعبد ان يقبل وان منعه سيده ويصح الوقف
 على المصنف ان يوصي بتمت حكمه بعد العتق ان أطلق الوقف فان قبله بعد الكتابة كان

تأمل في كتابه في إثباته على الرتبة الأولى ولولا أن في جملته القول في موضع الوقت لكانت البنية الأصلية التي يقال فيها قد
 بهما لهما انتهى وتتم عليه وتخرج بالمعنى المذكور ٧٤ الموقوفة كاتيل في الموقوفة في الشق وهو عايش

الوقت على عتقه وهو على ذي
 معين كما يمكن تبيينه في موضع وقت
 المصنف في كتاب العلم والعبد المسلم
 عليه ولا يصح الوقت على مرتبة
 وهو لا ولا وقت الشخص على
 نفسه لأن الأول لا دوام له ما مع
 كثره من الثالث لا تدركه
 الإنسان من ذلك نفسه لأنه على
 وتخصلي الخاص في حال (و) الشرط
 الثالث أن يكون الوقت مؤبدا
 على (فرع لا يتصلح) سواء أظهر
 فيه جهة فرب كالألف على
 القراء والعلماء والمجاهدين
 والمجاهدين والباطل أم لا تظهر
 كالأغنية وأهل المدة والصفة
 لأن الصفة عليهم جائزة ولو وقت
 على الأغنية وأدعى شخص أنه
 متى لم يكن في الأجنة خلافه ما
 وقت على القراء أو أدعى شخص
 أنه قس لم يعرفه مال بغير
 بلا شبهة فلا يصل فيه
 (تبيينه) في قضية المصنف المستف
 قوله وفرع لا يتصلح على ما قبله
 أنما شرط واحد واحد أو عدة
 الشروط ثلاثة والذين في الروضة
 أنهم اشترطوا كما ذكرته كلامه
 (د) الشرط الرابع (أ) لا
 يكون (في) (مختص) بالعلماء
 الجاهل أو اللذان المشايخ في حق
 كمدارة الكائن وهو هو من
 معتبات الكفار لعدم فيها

منقطع الآخر فإن كان مقتضى القول (قوله) فإن لم تكن بها أو دل على الرق
 وأما (ب) فما يخص المتيقن بغيره وما يخص الرق يكون وقتا على رقيق فذلك
 فيه مقتضى ومنه أن مقتضى مقتضى (قوله) عايش (قوله) أي أو باء وقوله لأنها
 الخ أي بخلاف اليد (قوله) فيصنع الوقت على عتقه (قوله) من التاميل عليها (قوله) ويصنع
 على ذي مثله (قوله) المصنف والأمر من ذلك الجنس ويحتمل أن يكون الوجه الثاني
 ٢٢٢ ما عتقنا على الوقت بأن أرادوا أنهم يختلفون ما إذا قال وقت هذا على من يسبق
 أو يتبع الطريق مثلا فإنه لا يصح ولو عايش الذي يتبع الوقت عليه فهو وقت على الوسط
 أن كان وسطا أو لا (آخر أن كان آخر (قوله) عليه) متعلق بوقت (قوله) مع كثره ما
 أي قاله مركبة فلا يرد الذي قاله وأن كان كثره أو دام لأنه لا يقتل ولا يزل
 المحسن عن مقتضى قتله في قتال الطريق لأنه ما كان له ولم له بالسبب كالفريقين (قوله)
 والثالث (الذي) وأما الثالث فله مقتضى الاقتان لم يكن أي نحو المصلحة فلا يتأخر
 ما هو الرابع من أن المقتضى في الموقوفة لا لا يوقر عليه (قوله) مؤبدا (الأنسب أن
 يخرج عن قول المتن وفرع لا يتصلح فيقول أي متى إذا لم أر عدم التام في باقي
 في الشروط الرابعة وأن أراد عدم الانقطاع والمقتضى من جهة مقتضى وهو الموقر عليه
 اقتضى أن لا يتصلح الآخر لا يصح الرابع حصته كمن قطع الوسط كباقي (قوله) مؤبدا
 أي ولو على البدلية كزيد ثم عروم القراء أو بشرط في كل من يتصلح إليه الوقت أن
 يكون بحيث يصح الوقت عليه إنشاء (قوله) وفرع لا يتصلح (قوله) لم يقدر بالوجود كما
 في الأصل لعدم اشتراط الوجودية (قوله) سواء أظهر فيه جهة فرب أي قصد فرب
 وقوله كالوقت على القراء المراجعين هنا كما مر من لامله وإن كان له كسب بكنهه
 والمراد بالعلماء أصحاب العلوم الشرعية وهي التفسير والحديث والفقه وقوله والمجاهدين
 ولا يشترط قبول من الزايف بخلاف الوصية المسجدة في شرط والفرق أن الوصية تقتل
 بخلاف الوقت ثم إن يقتضيه الوقت على المسجدة في بعض ما عليه بأن أطلق أو قال على
 عماله أو أوصاه لعله لا يقتصر ببعضها وإن خصه ببعضها لا يجوز صرفه في غير معناه (قوله)
 ثم يظهر (قوله) أعاده أن الوقت كالمقربة لأنه تارة يظهر فيه مقتضى القرب وتارة لا (قوله)
 كالاعتناء (قوله) إذا دلت على عتق من ملبس الزكاة (قوله) أن لا يكون في محذور أي
 وأن لم يكن في العبدية الأولى كوقت على أولاد أي في الكنية لا يقتصر في معنى على
 (قوله) كمدارة الكائن أي ولو مع الإطلاق وليس في وقته التمسك في كائن
 أي الموضوع لعمادة الكائن ولو مع المسلمين أو مع منزل المارة في خلاف الموضوع
 لتزول المارة ولو من الكفار فيصنع (قوله) أو صمها (قوله) عطف على عبارة بأن يقتضيا
 على شراء صمها أو قتلها أو أخذها (قوله) أو كذب (قوله) بنسبة المصدر عطف على

أو صمها أو قتلها أو أخذها أو كذب أو كذب

عامة

التردد أو التقيد أو الإلزام لقطع المارئي لانه اعلم على معصية الوضوء بشرطه للتقيد به أو عدمه اثنان بشرط في السنة
وعو الرخصة الرابع للظن بشرط المراد كالتقيد بل أولى وفي معناه ما مر في الضمان من جهة كوقت وسبب وجمعت كذا
على كذا أو تصدقت بكذا على كذا صدقة عشرة أو زمن بدنا أو موقوفه أو لا تابع أو لا واجب جعلت هذا المكان معصيا
ونكاه كحرم وأبدت هذا الغرض لأن كل شيء لا يستعمل ٧٥ مسبعة لا تأخذ عليه كدية فلا يكون

مجانة وقوة التوراة أو الأفعال أي المبدلين (قوله وعو المارئي) ذكر العليم
مراعاة العليم (قوله بل أولى) وجهان العلق الزايف لا إلى مالك وأند شرط فيه
المسبعة والوقت الزايف لا إلى مالك فأولى بالشرط المسبعة فيه (قوله صدقة عشرة)
أي على غير الموقوف عليه (قوله مع اضافته لبعائه) أما اضافته له من وفو جعله
كثمة فتشبه على زيد وعمر و بكر فلا يكون كاية في الوقت بل هو صريح في الملك لأن
ما كان صريحا في بابه ووجدناه في موضوعه لا يكون كاية في غيره (قوله التأييد)
أي المراد به تأييد مستحق الوقت وهو الموقوف عليه وإن أذهب قوله كالوقف على
من لا يتصرف الخ كالتأيد مع الشرط الثالث بل المراد به عدم التأييد في المسبعة
بديل التفرج بعد ما ذكرنا من التأيد وأطلق سواء كان الوقت على معناه لا
وان صحت الشايع أقصر على غير المعلن (قوله كالقصر) في هذا تأيد وان لم
يصرح به فيه (قوله فلا يصح تأييد الوقت) أي بالاحتمال به الدنيا له إملا كالتف
سنة فصيح (قوله فان أعقبه عسر) أي آخر (قوله وهذا فيما يشاهي العسر)
أي حيث لا يفتقر إليه غيره عدم المتأيد في غير المصدان الشئ في الزايف لا إلى مالك ووقف
غير المسبعة في الزايف لا إلى مالك وهو الموقوف عليه ووجه المشابهة في المصدان كالتأيد فيه
الزايف لا إلى مالك (قوله أما فيما يشاهي) أي في الشك كعدم اختصاص الاثنين
(قوله كالزواج) كأن قال وقت هذا المكان مسجد أو شرط أن لا يصلي أو لا يصلي فيه
أو بشرط أن يبيت فيه من به حدث أكبر وقوله وهو لا يقتضي معنى التعليل لما قبله أي
لأنه لا يشهد بالظن رابع لما يشاهي العسر (قوله ولو قال الخ) شرعي في أنواع الوقت
المتلذذ منقطع الآخر ومنقطع الأول ومنقطع الوسط وقد ذكرناه على الترتيب بيننا
أحكامها ونخلص النصه فمما بدأ منقطع الأول وبصرف في منقطع الآخر لا تقرب
الناس إلى الأوقات وفي منقطع الوسط لا تقصير (قوله صرف إلى أقرب الناس الخ) أي
أن وجد أو بصحة الاستحقاق والأغالي الأهمس المساكين وصلاح المساكين كالأد
انقرض الأقرب (قوله ويخص المصروف الخ) أي بمعنى أن الأقرب للوقت هو الذي
يكن وارثا بعد قتل غير الأقرب بل وان كان ولد للأب حتى أنه يقتضيه بأقرب لرسم بحيث
لا يكون لأقرب الأثر فيه من غير وإن تدعوهم أقارب الرزم أو كانوا أقرب منهم
حتى يقال خلاصة لثمة فقراء القراء بل كل الظاهر تقدم فقراء قرابة الأثر ثم

صرف إلى أقرب الناس إلى الوقت يوم انقراضه أي كور يخصص المصروف ويؤثر في الأقرب الزم لا الأثر في الأصغر قد قدم
أين يقتضي أن يكون ولو كان الوقت منقطع الأول كوقفته على من سوي في ثم على الفقراء لم يصح لأن الأول باطل لعدم إمكان
الصرف إليه في الحال فكذلك ما يقرب إليه أو كان الوقت منقطع الوسط كوقفته على أولاد ثم على رجل منهم ثم على الفقراء يصح

صريحا وصحتته تقتضيه مع
اضافته لهسة عامة كالقصر
والنفي الماروي ما بعد أيضا
ما لم يصرح به في غيره من
والشرط انقراض التأيد
كالوقف على من لا يتصرف قبل
قيام الساعة كالفقراء وعلى من
يتصرف ثم يصرح من لا يتصرف
كعدم التقراء فلا يصح تأييد
الوقت فيقول وقت هذا على
كذا سنة لم يصح تهاد المسبعة
فإن أعقبه بصرف كوقفته
على زيد سنة ثم على الفقراء
صح وروحيه شرط الواقف
وهذا فيما يشاهي العسر إما
ما يشاهي كالمسجد والمقبرة
والرابط كقول مسددا
سنة فإنه يصح هذا كالأد
فيمرر لها ناسدا وهو لا يقتضي
بالشرط القاسم ولو قال وقت
على أولاد أو على زيد ثم سنة
ونحوه مما لا يرد ولم يرد على ذلك
من يصرف إليه بعد صرح لاق
مقصود الوقت للقرية والخدام
فأدب مصره ابتدأ من إدامته
على سيد المسروبي ومعلوم
الأنواع فالتأيد من المذكور

لوجود المصروف في الحال والمال * ثم من بعد أولاده يصرف للفقراء والشروط السادس بان المصروف لا يقتصر على ثوبه وقتته كذا لو لم يكن مصروفه لم يصح لعدم كرمه وقوله ولو كان المصروف أجنبلا كقوله وقتته هذا على ما سجد كذا في مصروف الى مصالحه عند الحاجة والشروط السابع ٧٦ ان يكون متبرعا لا يصح تعديقه كقوله اذا جازى به فقد وقتت

كذا على كذا لانه عقد يقتضي
 تحلل المال في الحال لمن على
 التقلب والسرابة ثم يصح تعليقه
 على شرط كالبيع والهدية وتعل
 الطلاق فيما لا يملكه المهر
 أما ما مضاه به كونه متبرعا اذا
 جازى به فان ذلك رخصته كذا كره
 ابن الزرقعة وعليه أيضا ما لم يعلقه
 بالوقت فان له ان يعلقه كقوله وقتت
 ذاري بعد موتي على الفقراء فان
 يصح قال الشيخان وكانه وصية
 لقول الفقهاء انه لو شرط المبيع
 كان رجوعا ولو بشر بالوقت وعاش
 الاطلاق لم يوقر عليه بالوقت جاز
 قوله الزرقعي في القاضى من ولو
 قال وقتت على من شئت أو ما شئت
 وكان قد عين له ماله أو من شاء
 صد وقته صح وأخذ به ابنه والا
 فلا يصح لغيره ولو قال وقتته
 ماله أو ما شئت كان باطلا لانه لا يعلم
 من شئت أو ما شئت في الشرط الثاني
 الإلزام فلو قال وقتت هذا
 على كذا بشرط الخيا والفسخ على
 إقامته وقته والرجوع قدسه متى
 شاء أو بشرطه لغيره أو بشرط عوده
 إليه به ما كان شرطا أن يشهده
 أو شرط أن يدل من شاء ويخرج
 من شاطئ يصح قال الرافعي كالتعلق
 طالع السبكي وما اقتضاه كلامه من
 بطلان التعليق غير معروف وأقوى
 القول بان التعليق لا يحل ذلك لأنه مبني على الغلبة والسرابة (وهو) أي الوصف (على بشرطه الوقت) (قوله)

هو ما اقتضاه المصلحة أم لم يوقر عليه أم لا ينقل الى الله تعالى بمعنى انه يتصلق من اختصاصه الاممين كجواز الانه

القديم الوقت على اتباع شرط الوقت (من تقديم وتأخير وتساوي) ٧٧ ويصح ترتيب وإدخال من شاء بعده

(قوله ادع الوقت الخ) ههنا قائم وفيه دليل على الشيء بثبوتها لا على التعليق بما تضمن
 ان شرط الوقت كغير الشارع أو يقول رعاية لغرض الوقت وعمل بشرطه (قوله من
 تقديم وتأخير) بيان لما وجدنا في بعض النسخ وقوله بترتيب واجبة اليه لانه لا لازم
 للتقديم والتأخير (قوله وإدخاله من شاء) أي في استحقاق أربع الوقت وصرفه وقوله
 وأخرجه بصفة انظمه في مقام الإظهار لان الصفة الثانية التي جعل بها الاستخراج هي التي
 جعل بها الإدخال لاصفة أخرى فيكون قوله وأخرجه من عطسه اللازم (قوله بشرطه أن
 يتقدم الأورج) هو من معنى الشبهات وإن زاد الحلال على كفايته والراشد من أشد من
 الحلال قدر حاجته فقط وقوله فإن قل شي من كفاية الأورج وهذا من لفظ الوقت
 (قوله ومثال التسوية الخ) هذا من كرم الجمع إلا أن في تسوية الأورج يجب بيان
 التسوية بعضها ما هو من شرط الوقت ومنها ما يفي من الإطلاق وجوه الفقه فلا تكرار
 (قوله ومثال الجمع خاصة) أي بدون الترتيب لأن ذلك يقتضي التسوية أي لأن الوار
 صرف مشترك وقوله وهو أي التكن وقوله ذكرهم وانهم أي ولو احتملنا قد شل الخلفاء
 وقوله وفعل أي كون الواو ملحق بالجمع وقوله وإن زاد الخ فإني قل قوله فإن الخ أي لانه
 بمنزلة أن يقال وإن زادوا قبل المزدحمية بزيادة من الترتيب (قوله أو يملأ) منصوب
 على الخلفاء وأما معناه فلو قاله وبذلك لا زيادة ما سألوا فقط زيادة من بعد ما نفيتم
 زيادتهما معا والخلاف في الأخيرين دون الأولى (قوله ومثال الترتيب خاصة) أي بدون
 الجمع ولما اختلفوا في أنه وقت ترتيب أو تسوية بصدق من هو في يده من تأخر وأخبره
 والآخر وأقسم بينهم (قوله والأقرب فالأقرب) أي إلى الوقت وقوله بلالة الخفا
 عليه أي على الترتيب وقوله وأولاد أولادهم والجمع وقوله فإذا انقرضوا هذا هو
 الترتيب (قوله ومثال وجد الفقه الترتيب) أي الفقه المال عليه وقوله وهذا من بيان
 أي وهذا أحد من يظن أقرب منه وقوله الآن بقوله استقنا من قوله فلا يصرف وقوله
 من مات الخ كان يقول على أن من مات منهم وشاء ولد أو ولد له نصيبه لو أنه أو ولد له
 فيكون محصيا لما تشبهه الصفة الأولى من نقل نصيبه إذا مات لأخيه وقوله فيتم شرطه
 فإذا مات أحد من شخص نصيبه وله من مات منهم ولم يتخلف أكثر من الأولاد مع بقية
 أمهاتهم في حصصه لقيامهم بمقام آبائهم ولو كانوا موجودين لشاركون ما كانوا
 وشاءوا أولاداً استوفوا من استحقاقهم حصصه بالثبابة إلى استحقاقهم بالامانة من
 حيث أنهم من المرتبة الثانية وهذا إذا نص الوقت على أن كل من مات فنصيبه لو أنه
 ذكره الشارع أمّا إذا قل مثلاً وقتت على أولاد ثم أولاد أولاد على أنه أن مات زيد
 فنصيبه لو أنه مات زيد وشاء ولد شخص نصيبه لو أنه مات آخر شاء ولد زيد أمهاتهم
 في حصصه عما لم يمت حتى لو كان له الميت ولد لم يأخذ شيئاً لانه من الدرجة الثانية ولم يخص
 الوقت على أنه يأخذ حصصه أبيه فإذا مات أمهاتهم كلهم وشاءوا أولاداً استوفوا نصيبهم
 يقول من مات من أولاد فنصيبه لو أنه فقيص شرطه

ولا بد من أولاد الأولاد في الوقت على الأولاد لأنه لا بد من اسم الولد مستحقاً يدخل أولاد البنات في الوقت على الذكر وعلى
 القتل وعلى العقب وعلى أولاد الأولاد ٧٨ ألقطهم ثم فأما في الذرية فتشعره على من ذرية داود وسليمان

أما أن ذكر حبس وليس الأولاد
 الذلت والذل والعقب في مقام
 الآن قال على من نسب إلى منهم
 فلا يدخل أولاد البنات حين ذكر
 قتل القتل المذكور وهذا إن كان
 الوقت رتباً فإن كان أصراً
 دخلوا عقبه في جعل الانتساب فيها
 لهم الأثر صفاته فيصير له بنان
 الواقع لا للأثر خارج وقتل الأخت
 بصحة والأثر يرجع بقوة كقوته
 على أولاد الأرملة وأولادى
 القتل فلا يدخل الموقوف ولا
 يدخل القتل فلو عدت أولاد الوعد
 قتل الوعد الاستحقاق وتسحق غير
 الربعة في زمن مدهم كما قاله
 الزواش فيهما (٢٠) المولى
 يشترط الأصل وهو من جهة الولد
 والأصل وهو من جهة الولد
 اجتماعاً مشتركاً لتساوي أصلهما
 والعقب والاستحقاق يلحقان
 المتعاطفات بحرف مشترك كالواو
 والفاء وثم إن لم يتصلها لم يستعمل
 الحرف لأن الأصل اشتراكها
 في جميع المتعلقات سواء أعتدما
 عليها أم تأخر أو لم تأخر كما كتبت
 هذا في بحثي على أولادى وسأفاد
 واستوفى أو على أولادى وسأفاد
 واستوفى المتابعين أو على أولادى
 المتتابعين أو على أولادى من ذكر الأولاد
 من يتبع منهم والمتابعة هاهنا معتبر
 بغير أو أخذان كما تأتي به الفضل
 قال في مثل المتعاطفات ما ذكر كوقفت
 على أولادى على أن من مات منهم
 واستحق قبضه من أولادى كقول

بندب أبيه واستقر له سهم في الدية ولولده ثلثهم (قوله ولا يدخل أولاد الأولاد
 الخ) قال قلت لأجل بدخولهم على قاعدة الشافعي من استعمل اللفظ في سيقته وجماعه
 أصيب بآثار شرطه إرادة المتكلم به وكلامنا هنا عند اختلاف نعم أن مذهبنا بأن لم يكن له ولد
 حل على الميراث وقدرته أنه لو عدت له ولديه ذلك شاركه أولاد الأولاد ولا يصيبهم (قوله لأنه
 الخ) الأولى لأنهم لا يقع عليهم اسم الأولاد حقيقة (قوله وعلى أولاد الأولاد) أي عالم بقيد
 بالمعاشقين والأولاد يدخل أولاد البنات لأن كان أبوهم حاشياً (قوله ومن ذرية) أي من ذرية
 وقيل إبراهيم وفي كل من التولين كلامه كقولك في قوله وفيه من ذرية الأولاد في معناها
 أي الذرية (قوله الآن قال الخ) راجع لجميع ما قبل من الذرية وما بعده فهو مقتبضه
 (قوله فالتقضية فيها) أي في المرتضى في سيقته ما قبله من ذرية الأولاد وقوله البيان الواقع
 أي لأن كل قروعهما ينسبون إليهما الخلق القوي وقوله لا لأثر إخراج لأن أصل اللقطة أن
 ينسب الولد إلى من ولده أو ولد من ولده (قوله ولا لأثر رجعة) الأولى الشهادة لما لم يل
 لأصاحبه لذكر الإخراج فلا يرد مع الأصل كما مر طائفة مما سبق من أن أشر (قوله فلو عد
 الاستحقاق) أي لعدم التقيد بدوام الصفة بخلاف القول ما داموا أمراً أو وقتاً
 فتزويج ثم تطلق أو استحقاقاً ثم انقصر فلا يعود الاستحقاق لاقتطاع الذرية (قوله
 واستحق غير الربعية) الأولى ولا تدخل الربعية أي لو جوب وقوله في ذرية الأولاد لم
 يخرج عن حكم الربعية فليست أدلة وقوله في ذرية عدمه ليس بقيد بل مثله ما إذا
 كانت في مدة وطء الشهية (قوله المولى يشترط الأصل الخ) أن قبل ما للزوجة من ماذر
 وبين الوقت على الأولاد في عدم شموله للاستحقاق في هذا الموضع هذا أصح ما في المدافى في ذلك
 على الإقضية والرحم وهذا في الأولاد أفرى منهم في أولادهم وفي هذا على الشرف
 الواقع وهو كما يكون في الأعلى يكون في الأسفل على حدسه وإما (قوله فلو اجتمعوا) أي
 أي فقسيم بينهم بما بالنسبة على عدد ذرية ما لا على الجاهة من مناقضة لتساوي الاسم لهما
 والذكر كالأنثى فإن وجد أحدهما استحق به ولا شارك الآخر لو وجد بعد (قوله
 والصفة) المراد بها ما أقامه في غير شقيقه كانت أم لا وكذا الاستثناء المراد به ما بقيد
 الإخراج فهو كما كان أو لغيره (قوله كالواو) أي للكساف في وقته ولأن الأصل اشتراكهما
 أي اشتراك كل من الصفة والاستثناء وقوله تقدم ما عليها أي على المتعاطفات (قوله
 الأمن وشقي منهم) إشارة للاستثناء وهذا شأن للتأخير ومثال تأخيره وقت هذا غير
 الفسخ من أولادى ومثال فسخه وقت هذا على أولادى الأمن شقي منهم واستوفى
 وإرادته الفسخ ارتكاب كبيرة أو أمر إجماعي غير أوصافهم وقيل قلب طاعة على معاصيه
 والعدالة انقضاء ذلك وإن رقت شهادة تلزم من وأهله فلا فسخ في ثلث أسبق ما لم يقبل
 مادام عدلاً لا في قتلهم (قوله فإن فحال المتعاطفات ما ذكر) أي كلام طويل وظاهره
 ولو كان أصيباً والتفصيل لا يقع من وقته تعلقاً فإن الظاهر عدم دخول الموقوف إلا في الأخير

واستحق قبضه من أولادى كقول من ذرية داود وسليمان

أو الأئمة يصح فيهم ما استحق ذلك

بالمعروف من الأخبار وثقة الموقوف

ومنه فيهم من هو من جهة من حيث

شرطها أو من ماله أو حال

الوقت أو الأئمة من ماله الموقوف

ككسب الجسد وطلبه الجسد

فإذا انقطع ما دفعه فالشفقة

ومونة الصنف لا العامة في جت

المال وإذا شرط الواقف قلنا

لنفسه أو لغيره ما تيسر شرطه ولا

فهو للواقف بشرط الناظر عدالة

وكما يجوز وطبقه عمارة وإجارة

وسقط أصل وعطو وجبهه واستعنتها

على مستحقها فإن فرض به بعد ما

لم يشهد الواقف ناظر من لمن ولاه

الناظر عنه وليس عليه كماله

هـ (فصل في الهبة)

تقال لما بيننا أصدقاً والهبة وما

يقا بها ما وسئل الأول في تعريفها

والثاني أن كان أو سائر ذلك

والأصل في سائر الأول في تعريفها

الاجماع آيات كقوله تعالى وتعارفوا

على البر والتقوى والهبة وقوله

تعالى وإني المال على حبه الآية

وإذا كان كغير المصنف لا يقتضون

جارية ما بيننا وأقر من شئت أي

مخلفها وأنه قد الاجماع على

استصحاب الهبة بجميع أنواعها

وقد فرض لها أسباب ضربها

من ذلك منها الهبة لأرباب الولايات

وأعمال ومصلها أو كمال التنب

يستعين بذلك على معصيته وهي

بالحق الأول فذلك تطوع في سعاد

فخرج بالملك العام بين المصنفات

حينئذ فخره (قوله أو الأئمة يصح فيهم ما استحق ذلك) أي أو قال هذا يدل قوله الخماجين وقوله
استحق ذلك لأنه معروف الأخير هو الآخر لأنه معروف في المعنى فكانه قال فاستحق بعد
انقراضه أو لأدى هـ (نفسه) هـ لاهل الوقت إلى أنه لا يفتقر ولا يقدر على كل البيت داراً
أو عكسه عام بشرط الواقف الممل بالمعصية فيصور تقييد بعضها (قوله أو الأئمة يصح فيهم ما استحق ذلك)
أي فاضل بلد الوقت من حيث إيجاره وحفظه ونحوه ما يوافق بلد الموقوف عليه من
حسب حاجة الحاجة وليس لأحد القاضين قبل ما دسه (قوله بشرط الناظر عدالة) أي
بالحسنة سواء كان منصوب المالك أم أو الواقف وهذا في غير القاضين أما هو إذا كان ناظر فلا
يشتترط عدالة لأن نصرة له ولاية العامة وقوله وكفاية أي لما قلناه (قوله أو الواقف ناظر)
خرج الواقف غير الناظر فأنس به عزل وسد زوال الأدلة بكون الناظر للمالك لا لغيره
من الأهل بشرط الواقف لأنه فيصير للملك ناظر فلا يصح فقد المقتضى فلا يصح فذلك غير
فقدته وهذا خارج انتقال ولاية المالك لا بد منه في الأقوال بسبب السبب فيه وهو
الغاية

هـ (فصل في الهبة)

في كراهية عقب الوقت لأن كماله ما يجمع وتعلق المالك من الموقوف عليه ذلك المتابع (قوله
تقال لما بيننا أصدقاً) أي قطعي على معصية عام شامل للثلاثة وهو ما يأتي في قوله فذلك تطوع في
حسب الحاجة فتنصع الثلاثة فيما إذا قيل البهية الكرام أو قد تدور الأبخر بما يجاب وبقول
(قوله ولما بيننا أصدقاً) أي قطعي خاص مقابل الصدقة والهبة وهو تعلق تطوع لا لأجل
الكرام ولا لأجل ثواب بأصناف وبقول (قوله واستعمل الأول في تعريفها) أي لأنه شامل
لثلاثة وقوله والناس إلى أن كان أي أن مراد بقوله وأر كنتم الثلاثة الهبة المقابلة للهبة
والهبة لأنهم الاصطحابان إلى إيجاب عقوب بل يمكن البهية والاستد (قوله على سببه)
أي لأجل سبب الله تعالى أو سبب المال وقوله لا يقتضون نفس تنزيه المعصية أو الهبة
المال أو الهبة (قوله وقد فرض لها أسباب تنجزها) أي من الاستصحاب أم المصرفة
أو لوجوب أو لكونها لا تنافي لأن وضعه الذنوب (قوله منها الهبة لأرباب الولايات)
أي لأنها مشروطة والزوج ما إذا كانت وسيلة فخر كطامة باطل أو ترك حق والاختلاف
(قوله ومنها ما كان المذهب يستعين بذلك على معصيته) أي أن تحقق ذلك وظنه والأفخر
مكر ومرة ولأن كماله لا يوجب ذلك كالتوهم (قوله فذلك الخ) يؤيد منه امتناع
الهبة لئلا لا يمكن تلك ولا تعلق الهبة بالملك بل هو للهبة (قوله العارية) أي فانه لا تملك
فيما بل ولا ملك أي أنه لا يباحه وقوله والمصنف أي فانه وإن كان فيها ملك لكن لا يملك
والراعي المالك يحصل بالوضع في المالك ملكاً كما هي ولا يملك إلا بالازدواج فذلك هو
ملكه وبسبب لا يحصل الملك إلا بالازدواج بالوضع في المالك وعلى الأول لا يستحق من

والوقت وانه قد وقع فيه كالمسح والرمس فثبت ان ذلك لا يحتاج الى ثواب آخر فصدقنا ايضا ان ذلك لا يحتاج الى اكمال فثبت
ان كانها بالمعنى الثاني المراد بعد الاطلاق ٨٠ ثلاثة عشرة وعقد ودرج وعرفه المصنف بقوله (وكل ما جاء

بغيره فثبت) الاول لا يلبس
أربع فان قيل فمذهب المصنف
الثاني من جازيته اجب بان
فأثبت المذهب غير متيقن أولا كما
جاء في (تبيينه) يستفي من
هذا المذهب مسائل منها الحارمية
المحرمة اذا استولها الراس
أو اعتدتها وهو مفسر فثبت يجوز
بها الصلوة ولا يجوز فيها
لأن المرتبة لا من غير وقتها
المكتوبة يصح رفع ماني يده ولا
تصريحه ومنها المانعة فانها
تبلغ بالبيان وفيها وجهان
أحدهما انها ليست بملكيتها
على أن ما وجبت منافع فارية
وهو ما يجوز في المأوى وغيره
وبعدته الزكوة والثاني انها تملك
بناء على أن ما وجبت منافعها ما جاز
وهو ما يظن ان الرخصة والسبيل
وغیره ما ذكره الظاهر واستفي
مسائل غيره لذلك كتبها في شرح
الهيبة وغيره وقوله هو مفسر كلام
المتن ان ما لا يجوز فيه كيهول
وغيره لا يجرى كذا على استزاء
وعمال وأقن لا يجوز فيه جميع
انها تملك في المأوى واستفي ايضا
من هذا مسائل منها جبا المظنة
وقومها من المحضات كشمعة
فانها لا يجوز فيها وقومها
كبيرى حله في المنافع وهي المعتد

لانها لا يملكها وان قال ابن القتيب ان هذا سبق فلم يثبتها من العجوز فانه تعجز عنه ولا يصح به ومنها موقوف والشراء
الشاة فموقوفه فثبتها ومنها الشاة فثبت بدو المصالح يجوز فيها من غير شرط القطع بخلاف البيع واستفي مسائل غيره ذلك
ذكرتها في شرح المنافع وغيره وشرط في العباد وهو الركن الثاني من البيع فثبت في الرأب الثالث

والشرارة أما الصدقة والهدية فيعوزان منه وعنده (قوله وأطلاق التصرف) كان
الأولى أن يزيد وأهمية تبرع لصنع استخراج حبة الولي في مال محبوب والمكتاب مع التبرع
مطلقان التصرف أي غير محبوب وعليهما ولكن ليس من أجل التبرع (قوله وغير المكتف
البح) يشمل الهبة للهدية الصغير أو المجهنون إذا هذا الواجب سيده أو أطلق قبل السيد
ويكون بمنزلة الولي فأذا أنقصي لا يملك ما تصدق به عليه لا يتبرع وبه ولا يعبر المانع
للصبي لأنه ليس بعدد ما سبيل هو أيا حقه في الرجوع فيه مادام باقيا ويحل الجواز إذا لم
يعتد به في ذاته في النقص والحر من هذه الحسنة لعدم الملك (قوله يقبل له وبه) فإن لم
يقبل انزل الوصي والقيم دون الأب والمختار كان الواجب الولي قبل له الحكم إلا أن
كان أباً أو جذاً فيمتولى الطريق (قوله فلا تصح لجل) وفارقت الأول بأنه قورى والوصية
بأنه أوسع باباً من الهبة لصحة ما بعد عدم (قوله ولا لرقب نفسه) بتكوين رقبتي وأبدل
نفسه بدليل ما بعده ولا يملك إلا تصح لرقب الواجب مطلقاً سواء قصد أم لم يقصد وهذا في غير
المكتاب والألقا الهبة له نفسه ولو من سيده صحته وأما الهبة للمعسر فإن كانت مهاباة
فإن وجدت في نفسه فإن وجدت في ربة المعسر فالأمر فاعر أرقى نوبة السيد فأن أطلق
الواجب أرقصد السيد مع ذلك القول من المعضر وإن لم تكن مهاباة فأنشأ شخص البعض
المصر فيه وما تأمل البعض الرقيق يجري فيه ما تقدم من قصد السيد والاطلاق
فقصص أو قصد العبد نفسه فلا تصح (قوله أي لا تخلت) تفسير باللازم لأن القزوم هو
امتصاص النسخ ثم عمله من جيب شرعي وبارزه غالباً الملك ولاداعي التي تملك لا لا يروغ
لها مع من نفسه المبنى للفاعل بالمبنى المفعول وذلك بمنع تصدعهم فكان عليه أن يدل أي
والواو وإن يقول ولا تخلت لكون ذلك مقصداً للتشذوذ في المتن وهي أن الملك أيضاً
يتوقف على القبض على أن كلاماً من العبارات ينفي أن العقد لم يتعد ما كان أصلاً وليس
كذلك الآن يقال أي ما كان أصلاً أو لا فحصل المقتضى حاصل باله قد كما هو ظاهر المتن من أن
الهبة تخلت بالعقد لكن لا يلزم ملكها بالقبض (قوله الهبة) هي هنا بمعنى العقد لا باله
بصرف باللازم والمعنى ولا يلزم الهبة أي لا يلزم من العقود اللازمة وهي التي يمنع بعضها
شرعاً لعمرو جيب شرعي لا القبض أي قبض الموهوب فإل عوض عن المناقب إليه فلا
وجه لجعل الشارع إباحة قبض العقد حدث قال العصبة الخ ويعني الموهوب حيث قال
الشاملة للهبة والصدقة فإن الشاملة لا تقع صفة للهبة فتدفع عنه كونه خلاف ما يقضي
به تفسيره وتلزم بذلك من حذف قوله العصبة الخ والافتقار على قوله الشاملة الخ فقد خلط
في التقرير بين يسوغ الجمع بينهما أو أبداً أي التفسيرية أو الواقعية (قوله
الشاملة) صفة للهبة فكل من الأقسام الثلاثة لا يملك إلا القبض أي من يصح
عنده فخلت فالقبض صبي أو مجنون أو مسيء هبة أو صدقة أو هدية فلا يملكها
ولما ملكه الخ رجوع فيها وإن تأقت لأشعاع أن كان الدافع مطلقاً التصرف وإنما يلزم العقد

وأطلاق التصرف في ماله فلا
تصح من ولي في حال محبوه ولا
من مكتب بغير إذن سيده وبشرط
في الموهوب له أن يكون فيه أهلية
المالك المبرهنة له من مكلف وغيره
وغیر المكلف يتدل له ولم فلا تصح
لجل وللهبة ولا لرقب نفسه فإن
أطلق الهبة له قبض له سيده (ولا يلزم)
أي لا تخلت (الهبة) العصبة غير
المتعينة وذات النوايب الشاملة
لهبة ولا صدقة

(الابتنض) فلا تملك بالصدق مدار في الحكم ٨٢ في صحيحه انضى الله عليه وسلم احدى الى التباين ثلاثين اوقية معك

بشخص الولى وأما اذا كان المدافع غير مطابق التصرف فانما لا تملك وتجبعت ولو كان
القاضي معطى التصرف فلو من ذكر الرجوع ان كانت عاقبة فان تملك ولو بنفسه ضمن
من اخذها (قوله الابتنض) أى الذى في البيع اماله في الاعان أو تهاجى في المانع
وامراد الترض عن جهة الهمية قوله الى لا يرى أى أعلن وقوله فكان كذلك أى موت
التباين وردة الهمية ووجه الدلالة ان رد الهمية لم يولد التباين قبل قبضه ما يدل على انها
لا تزوم الابتنض (قوله الناحدة) أى القوت شرط من شروط الموهوب مثلا لا تملك
القبض ولا خذه ان تولقت وأما الناحدة بفراش شرط في الواهب أو المتب بغيره
سكنه ما فيما تقدم (قوله كالموالات) أى فعل (قوله فانه اذا سلم الثواب)
أى العرض ومقتضى منابته الكلام المتن ان يقول لا تصرف على قبض (قوله فانه)
لا تملك (المخ) بدل اشغال من عبة وقوله خلافا لما حكاه ابن عبد البر أى من الاكتفاء بالاشهاد
بالمالك في حقه لا بل لانه الصغير (قوله ولا يثبت ان يكون القبض باذن الواهب) أى بعد
تسلم الصيغة فلو قال وهبتك هذا وأذن لك قبضه قبل لم يكتف ولواستغنى فى الاذن في
القبض صدق الواهب ولو انفق عليه **لكن** قال الواهب ربيعت قبل القبض وقال
المتب بل بصدقه صدق المتب لان الاصل ان كل حدث نفع فيه ما يقرب زمن (قوله ان
لم يقبضه الواهب) يضم اليه من قبض أى يخل القبض بالاذن الاقباض والقبض دونها
(قوله ودخل في ضمانه) أى ضمان غصب وقوله سواء المخ تعميم قوله ودخل في ضمانه
(قوله ولا يثبت امكان البراءة) أى مع تعلق ان كان منقولا المخ ما تقدم في قبض المبيع
وشبه عليه جواز الرجوع قبل مدة امكان البراءة على مثل الواهب (قوله الا انه هنا)
لا يكتفى بالاتفاق أى الا اذا كان بالاكل والعق وأذن له الواهب (قوله الا انه هنا)
استقالة اليه قبل الزوداد والعق (قوله بغير اذنه) أى الموهوب بخلاف ما اذا كان باذنه
فانه يكون قبضا وأما وضع البائع المبيع بين يدي المشتري فهو قبض ولومن غير اذن
المشتري بل وان نه (قوله لانه غير مستحق القبض) أى ذاعته بحقيقة بخلاف المبيع
فعمل المتكبر منه قبضا وهذا لا يظهر الا على ما تقدم منه المداير أن المالك لا يحصل
الابتنض والراجح حصوله بأصل العقد وعليه يكون مستحق القبض الآن يقال المراد
غير مستحق القبض استعفا كما أكد عدم المقابل بتأمل ثم ان يحصل التغيري قوله لانه
راجعا للموهوب وهو الواهب اذ يرى مستحق بفتح الحاء أو المتب يرى بكسرهما (قوله)
فلو مات الواهب (المخ) لم يقدم ما يقرع عليه فكان الاولى تأخير عن قوله ولا تنفس
بالموت (المخ) أى بآتي الواهب ما يقضى وله مات الواهب (المخ) وبالله بدل الواجب وقوله ولا
تنفس بالموت (المخ) (قوله ولا بالخنون ولا الانهاء) أى ويقوم على الخنون ولو كما تمامه
وأما التقى عليه فنتظر افاقته فان ايس منها فكا بخنون وعبارته تقتضى ان لولى
القباض الهمية المتب في حال جنون المولى وانما وان ان يترك القبض في تلك الحالة

كأنه يبيع في زمن الخلفاء (وإذا قطعها الموهوب له) أي الهبة الشافعية والصدقة (لم يكن الواهب) حيث قد (الرجوع فيه الآن يكون) الواهب (والله) وكذا سائر الأصول من أذهبت من وقوع اختلاف الدين على الموهوب وسواء أعطاه الولد أم لا غنيا كان أم فقرا صغيرا أم كبيرا لغيره لا يعلل رجل أن يعطيه أو يهبه فيرجع فيها إلا بالرجوع بطل وقوله رواء الترمذي وإسحاق وصحهما والوالد يبيع في كل الأصول أن جعل الثقة على حقيقة وشيئة والإلحاق به حقيقة الأصول يتجارع أن أحل ولادة كافى الثقة ويحصل العتق وسقوط التوبة (تثنية) بحال ٨٣ الرجوع فيه إذا كان الولد أو أماله الهبة

وقوله الرقيق هبة لصدقه وماله أيضا في حبة الأعداء أم الموهوب فولدته بآله عليه فلا يرجع سواء قلنا أنه تملك أم أعطاه لولد له فاشبهه بالوهب فاشانقت وشروط الرجوع الأب أو أحد سائر الأصول بشأن الموهوب في مملوكة الولد وبشأن السلطنة بالرجوع الموهوب أو بغيره فثبت الرجوع فيه متى خرج ماله أو شيء الموهوب أو أقالس المتهب وخرج عليه فثبت الرجوع ثم لقال أنا أؤدى نفس الحجابة وأرجع مكن في الأصح وتنتج الرجوع أيضا يبيع الولد الموهوب أو وقته أو يهبه أو يهبه ذلك مما يزيل الملك عنه وقضية كلامهم اعتبار الرجوع بالبيع وإن كان البيع من أيه الواهب وهو كذا في ما يمنع الرجوع عنه ولا يهتبه قبل القبض لبقاء السلطنة لأن الملك له وأما بعد القبض فلا رجوع فلا زال مملوكة ولا ينتج أيضا تعليق عتقه ولا تدينه ولا تزويج الرقيق ولا زراعة الأرض ولا إيداعه لأن العين باقية بجاهها لغيره متى من الرجوع مع بقاء السلطنة موهوبها وليس الأب

فانه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوعه ولو بهل إذا أفاق كان له الرجوع ذكره القاضي أبو الطيب وماله أو ماله الموهوب صدقته لا يرجع في الحال لأنه لا يجوز إثبات بيعه على المصدقة حال الاحرام ومنها الواوثة والدفور تنع على وقف مملكته وهو الرابع فانه لا يرجع لأن الرجوع لا يقبل الوقت كما يقبل التعليق فالحل من إصرامه أو عاذا إلى السلام والموهوب باني على ملك الولد جمع (فروع) الموهوب لوالده أو غيره الموهوب لولد له يرجع الأول في الأصح لأن الملك غير مستأمنه

وقوله فأنسل ويظهر امتناع الإقباض وتعين القبض في تلك الحالة الآن يكون سوغ ما ذكره جريان سيمع المولى فخره (قوله كأنه يبيع) أي فانه لا يسل بذلك بل يتقبل الموهوب الوارث (قوله الآن يكون والده) أي أنه الرجوع أي في كنهها وبعضها وقوله وكذا سائر الأصول أي غير الأب والأم وأي ذلك لجلد الوالد على الوالد الحقيقي وهو الأب والأم وفي ذلك قصور فالأولى بغيره مستعانة بغيره ويحتمل سقوطه وإن عسلا (قوله سواء أعطاه الولد أم لا) لا وجه إذا قلنا أن القبض يوجب الملك أيضا لكل أحد الرجوع قبل القبض فقدمه غير محتاج إليه (قوله إلا بالوالد) أي من النسب وهو بالرفع بدل من فاعل يرجع وبالرفع بدل من وجعل وبالذهب على الاستعانة وذكر لرجل الجري على الغالب وأخص الوالد بذلك لانتفاء التهمة عنه إذا ما طبع عليه من ابتاعه ولده على نفسه يقتضى أن يكون رجوعه مطلقا أو مصلحا (قوله كفى الثقة) مر تبشيره الحق (قوله هبة أسد) أي فلا يرجع (قوله سواء كان له) أي ما ذكره الأولى أنها قوله أم أسقطا أم أبرأ (قوله ويشترط الخ) الأصغر والنسب ومعه أيضا قوله في سلطنة ليس المراد بها الملك بل جواز التصرف وعبير بدين الملك أخرج ما ذكره من جنابة الموهوب وأفلا من المتهب وكذا هو الموهوب مع إقامته وشروط ذلك كاستلاد الأمة وبكتابة المصدقة فان هذا من قبل الملك لكنهما من جواز التصرف (قوله ويخرجها) الأولى به أي البقاء أي لأن المراد بالسلطنة الاستلاء التام (قوله ويخرجها) أي بالتأليس ويخرج ما يخرج عنه بالأسوة فله الرجوع لأن الحق لا يعلل بغيره وإن انفذ الحزم من الرجوع كما إذا انفذ الرهن والكتابة أيضا قد تقدمت من تأخير ومجانها بعد وقوله ويخرجها أي كجائز الرجوع بجنابة الموهوب وأفلا من المتهب مع إقامته وقوله مما يزيل الملك تصدق على ما يزيل الملك لأنه هو الذي يشابه البيع والوقف والعتق والأفلا من الملك ليس بقصد بل منه غيره سمسر (قوله من أيه) أي لا به (قوله قبل القبض) وأبعد الرهن والهبة وكذا بعد في الرهن إذا كان للولد وقوله لأن الملك له فقدمه ولأنه لا يشترط الهبة للمسلم أن المتهب يملكها باعده لا لأنه لا يستلزم ملكها إلا بالقبض (قوله ولا يلزمها) لو قال ولا الإجارة لتلكان أهم ولا يفسح الوالد الإجارة أو أجر معاين بعد الرجوع وأما المهر فالولد (قوله ومنها ما لو ارتد الوالد) أي والولد وقوله دفعنا على وقف مملكته الأولى وقد تضمنه لأن الرجوع من قبيل التصرف لأن قبل الامتلاك فثبت على وقف تصدقته وعدمه وقوله لا على وقف مملكته وعدمه وسبب ذلك في باب الردة (قوله لأن الملك) أي ملك

ولو وجبه لوجه الاول لا شبهه من أنه لم يثبت الارباع الرجوع لأن الواجب لا يثبت الرجوع أولى ولو وجبه الاول لم يثبت
 انما لو لم يثبت الرجوع لوجه الثاني ولو زال لثبوت الرجوع عن الواجب وعندها يثبت الرجوع لثبوت الواجب لا لثبوت الواجب مستقدا منه
 حق الرجوع فيه ولو زرع الواجب الحب أو غيره البصير لم يرجع الاصل فيه كما يثبت من ابن القنبر وابن جرير الباقين بخلافه لأن الرجوع
 صار مستلزما ولو زاد الموهوب الرجوع فيه ٨٤ بزيادة المتصل كالمسند دون المتصل كقول الحادوث فإنه يثبت له ما يثبت لحدوثه

على ذلك بخلاف الجدل المقارن للجهة
 فإنه يرجع فيه وإن انفصل ويحصل
 الرجوع برجعت فيه ما وجبت أو
 استرد منه أو رده إلى ملكي أو
 نفقت الجهة أو يضر ذلك كأن يظلم
 أو يظلمه ولا يحصل الرجوع بسبب
 ما وجبه الاصل أو يضره ولا يقرنه ولا
 يثبت ولا اعتاقه ولا يوطأ الآلة ولا
 يذوق حصه إلا من صبغته وهو الركن
 الرابع ويحصل باليجاب وقبول
 اتفاقا من الساتق مع اتوافاق
 المعتاد فكذلك السبع ومن صغر
 الإيجاب ويثبت ولا يمتنع ولا يمتنع
 بل يمتنع ومن صغر النفع لا يثبت
 ويثبت ويحصل الجهة لله غير
 ويحرم من أبي أهل التبرير أو في
 ولا يثبت الإيجاب والتبرير في
 الهدية ولا في الصدقة بل يكفي
 الاعطاء من المال والاختصاص
 المدفوع له (ر) تصح بغيره
 فالعمري كان إذا أعرض (ر) كان
 قال بغيره هذا أي جعله
 عرك أو سمان أو ما عشت وإن
 زاد ما ذمت عادلي تلزم الضمين
 العمري ميراث لأهلها وخبره يقول
 جعله عرك ما لوالده جعله
 عمري أو غيره زيدانه لا يصح بغيره
 عن القنط العتاق لوجه من تأخر
 الثالث الواجب أو زيدانه عرك
 أو لا يثبت الفس فان لا يثبت

لا يثبت الأمانة حمله ولا يصح تعليق العمري كذا في جليل أو رأس الشهر فهذا الشيء عرك والرقبي كذا إذا قال اني
 جعلته عركي (أو أوقف) كان عركا أو يثبت عركه أي أن يثبت عادلي وإن ثبت ذلك استقر له (كان ذلك) الذي (العمري)
 في الأولى (والعرب) في الثانية باللفظ اسم المفعول فيه (والموت) من بعده

وبلغوا الشرط المذكور في العمري والرفق نظراً لما دأبوا لاتهمر وأولاً ترقبوا في أقرب شبه أو أعمق وهو لورثته أي لا تهمروا ولا ترقبوا معه في أن يعود إليكم فأنصروا الميراث والرفق من الرقيب فمثل من مارب مودة لا تتروا إليه أن ما لفتك بأن تفتنه بن شواب ولا بعده فلا تواب فيها وإن كانت لأجل من الأواب وأقصدت شواب ٨٥

مجمل هو كتب في الخلة أو يعلم فليس نظراً إلى المني وغلط إليه أن لا يستغنى عنه فتقوسه ترجمته أيضاً والأفلا وأذا لم يكن فيه حرام مستحالة إلا أن أكمل إليه منه أن اعتد به (قوله) يستن لأولدوا ن علما العدل في عاصمة أو لاده بان ينسوي بين الذكر والإناث نظير الخيال في المشورة الله وأعدوا بين أولادكم ويكره تركه لهذا الخبر ويحصل الكثرة عند الاستسقاء في الحاشية أو عددها والأفلا كرامة وعصا فمثل يحصل في تشبيل العبدية لأن الذي فضل السبعة عاشته على غيره هامن أولاد وفصل غيره عما عداه بين وفصل عبد الله بن عمر بن بعض أولاد على بعض رضى الله تعالى عنهم أجمعين ويسن أيضاً أن يسوي الرقيق إذا وقع لولد له شياً ويكره ترك التسوية كما في الأولاد فان فصل أحد هذا فالأم أو يولي عليه إن لها ثلثي البر والأخوة ونحوهم لا يغير فيهم هذا الحكم ولا شك إن التسوية منهم مطلقاً لكن دون طلبها في الأصول والنسب وفضل البر بالوالدين بالأحسن إليهما أو فعل ما ينسب لهما من الطاعة لله تعالى وغيرهما بالنسب يغيره عنه وعقوق كل منهما من الكبار وهو أن يؤذيه بالنسب باليمن ما لم يكن والمراد بالسلامة والتمسك به

(فصل في القادة)

ذكرها عقب الآية لا في كل برار أحداً ما في أشد المقتضى برار صاحبها (قوله ما وجد) أي مال أو اختصاص حيوان أو غيره وتفسيره ما إذا كان عاقلاً وهو الرقيق إن يشال غلبه غير العاقل على العاقل وقوله من حق يجرهم من كذب تصدقني وتخرج به مال الحر في قلة غنية لا لقطعة ذل لم يكن بدا للحر سبباً يمكن كونه ثم هذا التعريف غير مانع لشعوب القادة ثم أوردوا في قوله لا يعرف صاحبها ولا يعرف جلياً صاحبها فتركه فان مال ضائع لا لقطعة فلا يكون ماضق لقطعة إلا أن كان ضائعاً بغير غفلة أو يوم يخرج ماف كر لشعوبه أيضاً ما يصدق في ماله مع أنه المالك لقطعة لا لقطعة كما سباني لشعوبه أيضاً للغير من ماله السباع إذا وجد في العصر إلا أن سمع منه

ما إذا به واجبا ومصلحة القادة وهي فعله مع غيره ما لا يضره ولا يضره بالمال ويتصل بالمال والمراد بالسلامة والتمسك به (فصل في القادة) وهو يضمن الألام وفيه التقاطع واسكانه القلة التي لا تظفر وشراً عما وجد من حق ثم غيرهم ولا يعرف الواجب منه ولا الأصل فيه قبل الإجماع الآيات لا تحرم البر والأحسن الذي أشد لها المظفر والرد بر واحد

مسلم وثاقه في عون العبد خادام
العبد في عونه أشبه (وإذا وجد)
أي الحرف (الثانية في موات) وأطريق
وليرقى بأمانة نفسه في المستقبل
وهو أن في الحال شبهة الضاع
أطريق والثالثة (فله أخذها) جوازاً
لأن خصائصه لم تتحقق والأصل
عدمها وعليه الاحتراز (و) له
(تركها) شبهة امتلاك كافي
للمستقبل ولا يصح بالترك لم يندب
له الأخذ ولا يكره التردد وشرح
بالحرفين فلا يصح التقاطع بشيء
أذن سببه وإن لم يجر لأن التقاطع
أمانة ولا يثبت ابتداء وغسل انتهاء
وليس حرم أهلها فإن التقاطع بآذنه
صحيح وإن سببه هو المقتطع وأما غير
أذنه لم يأخذها منه تكن هو المقتطع
سيدها نحن أو أجنبياً ولما أتت في بدء
سببه واستحقاقه عليها يعرفها وهو
أمن بآذنه ولا تقاطع المقتطع من
مكتائب كآية صحيحة لأنه مستقل
بالمالك والتصرف وشرح بالموات
المالوك فلا يؤخذ منه التملك بآذنه
التعريف بل هو لصاحب البدن
إن ادعاه والاعلان كان مالكاً له
وهكذا حتى يلقى إلى المحي فان لم
يدعها كانت ائتمت كآية المتوفى
وأمر في الوضوء بقدر الوائق بنفسه
الواثق بها وإله أشار بقوله (وأخذها)
أولى من تركها) فهو مستحب (إن
كان على ثقة) من نفسه من القيام
بها لما فيه من البريل بكرة تركها

لا يصوز لقطه لئلا يتجوز له لقط كآية أي (قوله وثاقه في عون العبد) فإرائته
وعون يعني عونه والاشارة على معنى الكلام والتدبر والتعمق من العبد ما دام العبد سبباً
لأشبه أي أمانته كاملة والاشارة في عون كل أحد أو أمانته فإدغم من تقديره عونه تعالى
بعدة أمانة العبد لأشبهه غير مراد وهذه الأمانة زائدة على ما ذكره لأن العبد من جيل
الواب وقدم كآية على هذه الجلة الشرارة في حاشية الأربعة من كآية في عون العبد
(قوله في موات) وأطريق أي أو نحوهما كسيرة ومدرسة وسيرة وجسم وقهرة
ومركب من كل ما لا يختص به أحد (قوله ولم يبق الخ) قد به لأنه منهزم قول المصنف
بعد وأخذها أولى الخ لئلا يفسد الكلام المقيدة للإباحة في قوله فله أخذها (قوله شبهة
الضاع الخ) لمفعول آمن أي وهو من خوف الضاع وأمن مقرر لثبوت وجوبه بينهم
عنده المصنف من الأخذ والتزويج على التزويج برسوع الأثر لا الأول والثاني الثاني
فيكون كل من قوله بآذنه لأن خصائصه الخ وقوله شبهة امتلاك كآية على ثلثة فالتسايب
التي بان بالواو لأن يجعل له المعلن مع علته (قوله لا يثبت الخ) أمانة الخ
من نفسه لثبوت في حرم عليه أخذها كآية وقوله وعنده الاحتراز أي من الخطيئة
(قوله فلا يثبت الخ) فترجع على المتن (قوله الرقيق) أي كآية وقوله فلا يصح التقاطع
بقدر أذن سيده أي وإن قد به سيده وقوله وليس حرم أهلها أي الأمانة والأولى من
أهلها أي الولاية والتمليك لأن الرقيق من أهل الأمانة والراجع أن أذنه في الأكتساب
مطلقاً أذن في الالتقاط (قوله وأما قوله في بدء) أي وقدر من المسئلة أنه لم يأت في
في الالتقاط فإقراره بمسئلة الأذن (قوله والافسلا) أي وإن لم يكن الرقيق أميناً فلا يجوز
أقرار سيده وحسب كآية مع هذا لا يقرر كآية أخذها منه ويؤذي الله فخطم المسيد
ويتعلق الضمان بسائر أمواله ويتم إرقعة العبد فيقسم صاحبها رقبته فأن لم يعلم تعاقب
رقعة العبد فقط (قوله وتضع الأقطنة) الأولى ويضع الأقطنة لأنه الذي يوصف بالعبدة
وقوله من مكاتب أي ولو بقدر أذن سيده أي أنه لا ينصرف في المقتطع بعد دفعه وتلك
فان ربح أو مات قبل الأمانة أخذها القاض على المعتقد وفسله مالكه وقوله كتابة
صحيحة خرج المكاتب كآية فاسدة فكأن (قوله وخرج بالموات) الأولى وتخرج بها
ذكر ليشمل الطريق وكان الأولى أن يؤخر عن الكلام في المعنى الذي تقسمه الأقسام
(قوله فلا يؤخذ منه) أي من المالوك وقوله التملك أي ولا يلفظ وقوله بعد التعريف
طرف للثبوت وقوله بل هي أصاحب البدن أي لها وأغنيها وقوله فله أي في المالوك
(قوله والافان كان مالكاً) لولا الذي قيد كآية قبله لكان أولى أن يثبت بغير المستاجر
كآية المستاجر والمستاجر بل والمالك أصاب وقوله كانت أقطنة العبد لها العبد أي وإن نقاه (قوله
وبغير الواثق) أي المذهب ومن قوله ولم يبق الخ والمراد غير الواثق في المستقبل لأنه الممان
وحديثه في الواثق بما أي في المستقبل (قوله على ثقة) أي في الحال والاستقبال وقوله

من انقسامها الى خمسة اقسام من معنى الامر وقوله الله أى فى أخذها (قوله ورسن اشهاد بها) أى على النقطه أى ولو كان النقطه عنلا وقوله تعربى من النقطه أى من أوعاها والمقام للاشهاد أى ولا يكتفى بها الكون للاشهاد فائدة فلو استوعبها كقولهم بعضين بخلاف استيعابها عند التعر يسخر لغيرهم ويضمن واقرى حصر انهم وذهبا وعلمتهم ثم جعل من الاشهاد ما يصف عليه امتثالا اذا علم بها أخذها والا امتنع الاشهاد والتعريف (قوله أو ذوى عدل) ان كانت أولئك غيرهم والتبادر أو أفاضل حديث المذبح من ذوب الاشهاد لانه لو كان واجبا لم يكن العمل وان كانت للشك من الراوى لم يقدل المذبح وقوله ولا يكتفى أى ولا يكتفى بالنقطه بان لا يعرفه أو لا يشهد عليها وقوله ولا ينسب أى من الناس بان يترك تعربه أو فو كيدلها قبله (قوله على الذنب) متعلق بمجملها وقوله جمعا بين الاخبار أى الداله على عدم الوجوب وبين هذا الخبر الداله على الوجوب (قوله) وتضع لقطه المعضن) الاولى لقطه المعضن لما مر في نظيره ولو ذكره عقب الكلام على لقطه المكاتب لكان أولى لشمول الكلام على اقسام الرقيق الثلاثة بهضه بعض ثم ظاهره حصه لقطه المعضن ولا يعرفه اذن سيده بل وان نراه وهو كلفا لتغليب الجانب الحر به ويختص بها عند التمسى وظاهره أيضا انه لا يحتاج لان ذنوبه السيد وحده عند المهاد أو ليس كذلك (قوله) كتف من الخ) قد فهم اشتراط تساوى الرق والحرية وليس مراد (قوله) رقيق منا ولا ذى فية) ولو اختلفا فى كون النقطه فى أى التوبتين صدق من كانت فيه فان كانت في يدهما أى في يدهما أحدهما حالف كل لآخر وجعلت بينهما (قوله) كفى الا كساب) يرجع للمهاد أو عدلهما وقوله والمؤمن بالحر عطف على باقى (قوله) فالأ كساب الخ) اعقد بعضهم ان العبرة فى الكسب بوقته وفى المؤمن بوقت الاحتياج اليها وان وجد فيها فى فية الآخر وعدها اذا مرش فى فية السيد واحتياج للدواء فى فية نفسه هولاء وعلى كلام الشارح يلزم السيد (قوله) وما الارش الحناية أى منه بدليل ما بعده ولو جده لاشد الحناية منه وعليه لنكان أولى وقوله فبشر كان فيه أى وان وقعت الحناية فى فية واحد جاز بحسب الرق والحرية فإذا كان نصفه ذرة فاقولفه حرا تعالى نصفه أو أرض الحناية بالنصف الرق فيمضى فية أو يدهبه السيد والنصف الآخر يعاقب بنصفه البعض ويحدثه فوله لانه تعالى بالرقبة الخ غير طار لانه يشهد ان ما يقابل النصف الحر يتعلق بالرقبة وهو باطل لان معنى لقطه ما يعاقبه والنصف الحر لا يباع ويكره بيعه بقدر رضا فخر أى لان بعضه متعلق ببعض الرقبة وهو الجزء الرقيق الا انه لا يصح كون متبعا للآخر الذى الارش فتأمل (قوله) والحناية عليه) فإذا كان نصفه حرا وقطره نصف يده وجب عليه ربع الدية تقطرا النصفه الحر ويكون له ربع القيمة تقطرا لئنه الرقيق ويكون السيد (قوله) ذكره باللفظ من فاسق) أى مع حصه كجائز ذكره ويحذر ان لم يعلم ان الحناية من نفسه والاسم وما ياتى به اللفظ واللفظ يصح (قوله) فى دار

ورسنا اشهادها مع تعربى من
النقطه كفى الوديعه وجلا الامن
بالاشهاد فى خبر أى دار من التقطه
لقطه فليس هذا عدل أو ذوى عدل
ولا يكتفى ولا يغيب على الذنب جمعا
بين الاخبار وتضع لقطه المعضن
لانه كالمزق المثلل والتصرف والذمة
ولقطه له السيد فى غيرهما لما
ذكرناه من غير انكم يصيب الرق
والحرية كتحضين التقطوا وفى
منا ولا ذى فية كفى الا كساب
كوصية وهذه ذرة والمؤمن كاجرة
طبيب وجام ومن دوا فالأ كساب
لمن حصلت فى فية والمؤمن على من
وجدت فيه فى نفسه وأما الارش
الحناية فبشر كان فيه لانه تعالى
بالرقبة وهي مشتركة والحناية عليه
الحناية منه كاجزائه الرقيقى
وكلام المنهج يجعلها وما ذكره اللفظ
من فاسق لئلا يلازم نفسه الى
الغاية فتضع اللفظ منه كجائز
من حرمه وكافر معصوم فى دار

الاسلام كاستقامتهم واحتسابهم وتفرغ
 القسوس فانهم لم يتركوا شيئا من
 ما استجدت بغيره الا قد فرضوا
 لان القديس في بعض الاوقات كان
 لم يره حقيقته او سألها القسوس
 وكانوا يجيبون بالصدق الا انه
 يصح تعريضه دونها من اخذ
 القصة لا لثباتها بل لثباتها
 او نقاشا او اجتماعا من اولها
 سخاية ولا غيرها او قصد احدنا
 نفسه فاعلم وان قصدنا القصة
 اخذها ما لم نعرف ان يصح احد
 القسوس ان يصح تعريضها وان
 القصة الحقة وان اخذها ما لم
 ففانهم وليس لهم فيها رغبة
 لثباتها فانهم لم يتركوا
 اخذها في أي القصة لا لثباتها
 الزاوية بنفسه او غيره (قوله)
 (أن يعرف) في بعض القصة
 (سنة) أي في القصة التي
 إلى أربعة وثلاثين معرفة
 سيقهر الاقل ان يعرف (وعاها)
 وهو يكسر الواو والمضارع فيه
 عن يده أو غيره (و) الثاني ان
 يعرف (عقاصها) وهو يكسر العين
 الممهدة وأصله كافي بغير التثنية
 عن الخلق في الحادثة بالحق وليس
 القاصورة وهي مراد المصنف
 كما يجب التسمية لثباتها جميعا
 الوعاء والعقاص والمحك في تحرير
 التثنية عن الجواهر ان العقاص هو
 الوعاء (قوله) قال في الروضة يعرف
 عقاصها وهو الوعاء من جلد وخرقة
 وغيرها انتهى فاطلق العقاص

٨٨ وتصح من صي وجنون وتفرغ القصة
 الاسلام مثله اذا راعى خروجها من القصة لا لثباتها بل لثباتها
 بل كل السر كذلك (قوله) وتفرغ القصة منهم (قوله) فأن قسرا فثان
 ويحل القصة من الكثرة اذا يمكن عدل في سببها لا تفرغ منه وقوله ويصح
 أي مرافق وأبو حنيفة في بيت المال وأما زائدة انه يحذف اليهم ان قصدوا القصة وقوله
 فتكروا أي حتى المزمع وتكون موقوفة كسائر أملاكه (قوله) وتصح من صي وجنون
 أي اوصافه فصح لان المعالي في القصة لا اكتساب الا لثباتها فان لم يكن لها
 نوع فصح لانها ما فلتكن أحد هذه (قوله) وتفرغ القصة منها
 (ولم) فان قصري تزعم القصة وتزعم القصة (قوله) وتفرغ القصة منها
 يقتصر وتقتل بغيره اذ لا فضايل على صاحبها (قوله) ان رآه أي على ما كان احتسابا إلى
 القصة أو الكسوة أو ما عاين في كد من مؤجل أو صاع كسوة وقوله حسن يعرف بان
 القصة ان رآه لا زاد عليه كما قد وهم فكتله قال وقد صحت بغيره (قوله) لا لثباتها
 يصح تعريضه أي وقوله كائن الولي ولا يجوز انما رآه في يده لانه ليس أهل لا يرفع يده
 على المال فان لم يفرغها الولي منه فكيف في عدم تزعمها من المصنف والجنون (قوله) أو
 غش أي فيما يملك وقوله واختصاس أي في المالك وقوله أو قصد أحدنا أي القصة
 أو القصة وهو أول من يصل القصة راجعا لقصة تفرغها كالمذهب اليه به فيهم عالمان
 قدما الخليفة ضعف بنسبها فكان أسما وفيه بعدة وخشاه (قوله) لا يفرغ (قوله) صراط
 بشرا فخلص أي فانه يكون ضامنا وهذا يظهر في الاختصاص لانه لا يفرغ ان تلف ولو
 بتقصير لا معنى إلا لثباته (قوله) لا يجب تعريضها أي عند قصد تملكها كما يأتي وهذا
 استطراد لان محله يأتي وقوله وان القصة الحقة غاية في وجوب تعريضها (قوله) وان اخذها
 القصة فضايل أي ولو من غير تعريضه ويرى بالرفع لما كرمين هذا مقابل قوله سابقا
 ومن أخذ القصة لا لثباتها (قوله) (قوله) أي الخائف أو غيره (قوله) وهي في الحقيقة
 ترجع إلى أربعة أي لأن الوعاء والعقاص واحد والعدد والوزن واحد لان القدر
 بشعلا كما كائن السكيل والبرع (قوله) وترك معرفة اثنين (قوله) أربعة بزيادة السكيل
 والبرع كما يأتي كلاس (قوله) الأول ان يعرف (قوله) حذقة لان القسوس الاشياء
 المعروفة لامن المعرفة على ان قول اثنين فعلية ان يعرف يقضي عنه فمائل (قوله)
 (واحد) أي في اللغة وقوله القاصورة هي طرف الشيء وقوله وهي مراد المصنف الاول
 وهو أي الحلد وقوله لانها أي المصنف وصاحب التثنية (قوله) (قوله) الاول حذقة
 لان التوسع استعمال القصة في معنى شامل للموضوعات وغيرها وهذا كسلك لانها
 بمعنى واحد (قوله) أو غيره (قوله) كجاء (قوله) فيها) فاعني الشامل للبرع والفسقة
 ان احتج اليها فلا حاجة لزيادة الشارح مع انه عند الصدفة واسقط التوسع (قوله)

على الوعاء (قوله) الثاني ان يعرف (قوله) وهو يكسر الواو والواو بالمعرب يطبع من خطه أو غيره (و) الرابع ان يعرف (قوله)
 (بجسم) من نقد أو غيره (و) الخامس ان يعرف (عندها) كائين فأكثر (و) السادس ان يعرف (وزنها) كدرهما كدر

أما كونه من جنس الزواجر فأن النسخة من المؤلف واحد كما عليه إجماعهم والدفتران من نسخة واحدة
شاملة لأولها والعدد الكبير والجزء السابع وهو المتروك من كلامه أن يرفعه، سبعة المأثورات من حروفه والقسمان أن يرفعا
مقتطبان من نسخة واحدة وشوهدا ومرفعة من هذه الأوصاف تكون عقب الاختصار كقافة المتروك وغیره وهي سنة كما قاله
الاذري بضمه وهو نعتة وهو نسخة كلام الجهمي وروى الكافي أنها واجبة ٨٩ وروى عليه ابن الرخوة ويبد كتب

فان العناص والزم واحد) أى على قول الروضة وقطرا ولا يمتد ساجاراً فلكلام
الحنف فلا يخال هذا البلاغ ما تقرر به التزم فصارهما (قوله فان معرفة القدر)
الاولى فان القدر (قوله أخرى) بفحوا نسبة الى معرفة بالضم وصرح بفتح
الاعتية الى الصورية كذلك فصرح به وصرح بمقتضى الشك (قوله ومعرفة هذه
الارصاف) الاولى الاشياء (قوله وبه سنة) أى عتب الاخذ ما عند القائل وهو اربعة على
يثاق ما عده ولأقول ان التزم ان يرفس: فاشيا بالمخ (قوله وقد تدب) كتب
الارصاف) أى خوطا من اسمائه وقوله فيعت كذا أى روى مكان كذا (قوله ولا يصيب عليه
الخ) أخذ الوجوب من قوله التزم ما ياتيه من يعرف الخ فاعلم ان عليه ان يحفظها
وهو مقتضى الوجوب لان على الوجوب (قوله لان فتح اسحق) الاسماء والاولية) أى من
حيث ان الملتقط أمين فبالقطع والشرع ولا سقطه كالروى في الال القتل وقوله أولا
أى قبل التعريف (قوله والمرج فيها) أى الاشياء لا الاقوال والافعال منها وقوله تدلب
الاكتساب أى تشدي من عاة لانه المقصود (قوله لانه يصح التقاطع الفاسق والذى)
وكذا الصبي مع انه ليس من أهل الزلايات وقوله لا يصح التقاطع ما أى لانها للسامن أهل
الامانات (قوله ثم اذا أراد عليكها) أى يسد قبل بفتح التعريف من على التقط الحفظ
على المقعد وقوله عرفه أى على العادة كما يلى الى لا ولا لا وقت القبولية (قوله ليس
يوم التعريف) أى الامن الانقضاء فالتعريف على النور وقوله والمضى فى ذلك أى الحكمة
في تعريفها سنة وقوله وتضى فيها الخ لانه خلاصة في الحكمة (قوله لا متبع بالبناء
للمجهول وقوله فكان في السنة تظهر أى بما وصلته موقوف وقوله للبريق أى
المالك والمقطر (قوله على العادة) متعلق بمرورها على على العادة في القدر والمحل فقرة
في عرفها أولا الخ بيان للقدر وقوله على أبواب المساجد الخ بيان للعمل وقوله ان كانت
الخ قد سبق قول التمس سنة وسبق منهومة في قوله يرفس حقير الخ وقوله ولون
الاختصاصان كان اختصا ما أكثر أسف صاحب عليه (قوله ثم كل أسبوع الخ) أى
الى سبع أسابيع من التعريف الثالث اخذ ما قبله وقوله كل شهر الخ أى الى آخر السنة
(قوله يجب ان يلقى الخ) أى في هذا هو الضاء وما ذكر اس سبعة (قوله قال الزكسى
الخ) هذا مقابل التقرر الاول لانه صرح في مخالفته والمفرد الاول وقوله أنه يرف كل
سنة الخ أى بان يرف فهاط في النهار ثلاثة أشهر ثم يرف فقط لانه آخرى ثم كل أسبوع مرة

الأوصاف يقال الماوردى وأنه
القططاني وقت كذا (و) يجب
عليه (ان يحفظها) المالك (في
حزمته) ان يظهره له فيها
معنى الامانة والولاة والاكتساب
فالامانة والولاة والاكتساب
اتوا بعد التعريف وهل الملب
في الامانة والولاة لانهم تابعون
والاكتساب لانه الله ودوسهاته
في الرضة وأهلها من غير مرجع
والمرجع التقابيل الاكتساب لانه
يصنع التقاطع والانساق الذي فدار
الاسلا ولولان الملب نقد المص
التقاطها (ثم اذا اراد) المنطق
(مملكة) فهاسته (فمن يوم
العرف تجد دارها في ذلك
ان السنة لا تخرجها) القول غاية
وتضي فيها القول الاربعة قال
ابن ابي هريرة انه لم يعرف سنة
لصاحب الاموال على اربابها
جعل التعريف ابد الامتنع من
التقاطها فكان في السنة نظر
القر بنينعا ولا يشرط ان تكون
السنة متصلة بل تكفي ولو متفرقة
على العاد فان كانت غير متصلة
ولومن الاختصاصات فيزونها
اولا كل من ميز نظريه في اربوعا
ثم كل من ميزه بحيث لا يسيء انه
يزركني قبل ومراهم ان يعرف
يزركني ولز التقاط النان لقطه

١٢ ل ثم كل يوم مرة طرفه أسبوعاً وأسابيعه ثم كل أسبوع مرة وأسابيعه ثم كل شهر كذاً بحيث لا ينسى أنه تذكر الماضى وتناجى العرفى فى الأمانة الأول أن تكونوا تطالب الملائكة أن تكونوا الزركنى قبل ومراهم أن يعرف كل ما بين هذه المادد ثلاثة أشهر فلو لم يتطاعوا فى أثناء التدعى وأراه على ذلك كما يحسنه الزركنى ولو التقط الشان لقطه

عنه ما كل واحد منكم شقة كآل السبي انه الاشبه وان قال في ذلك اثنان الرقعة لانها لقطه واحدة والتعريف من كل
 نعم الكايمه الانهذه لانهم انقسم بينهم ما عدل اقل (قريبه) قد تصور التعريف مبين وذلك ان هذه الحفظه فيها
 سعة ثم تعد تلك قائده لان التعريف مبين من حيث هو في التعريف من وجدان القاطعه وبذلك كنهيا الاقوال في تباينه
 بعض اوصافها في التعريف فلا بد نوع التباين بقدره المكاتب فان استوعبهم اثنان قد رغبه الى من يلزم الدفع
 بالسننات ريم فيها في بلد الاقلام (اعلى ارباب المساجد) عند خروج الناس لان ذلك اقرب الى وجود صاحبها (في) يجب
 التعريف (في الموضع الذي وجدناه) ولكن كنهه فيه لان طلب الشيء في مكانه اكثر من خروج شئ له في ارباب المساجد
 المساجد كونه التعريف فيها كما يجرى في الجموع وان فهم كلام الرقعة التعريف من الاستدراج اعلا فلا يستتبعه التعريف فيه
 اعتبارا بالعرف ولا بهجم الناس ومتفق في ذلك ان مسجد المدينه والاصح كذلك ولما اراد المفسر ان يثبت بان الحائكم
 من حفظها ويعلم ان سافر في ارباب المساجد ٥٠ يعرف ان الحائكم موجود ضمن لغيره وان القبط في العصر اهل

وان
 اوصلها وان لم يملك لوجوب التعريف عنه فان قصد القتل كان لفظ خلقا والخلق ولم يقصد
 تملك او اغتصاما فخره التعريف على بيت المال او على مالكه بان يرثه الحاكم في بيت المال او يقتضيه على المالكين
 الاذلة او غيره او يماضي بصرفه ليرجع على المالك او يبيع بعضه ان رآه وانما لم يترك الاطلاق لاختصاصه بالمال فقط
 (فان يرد سداسيا) بعد تعريضا (كان له ان يملك باشر الضمان) اذا ظهر مالها ولا يملكها التقتط
 بمجرده في مدعي التعريف بل لابد من لفظ او ما في معناه كقولك تملك فلان فافترق الى ذلك كذا في ان يشره
 ويحسبان الزمان في القطة لا يملك كغيره وبالله الا بظننا انما لم يترك لاختصاصه فان تملكوا فظهر المالك ولم يرض
 سدا ولا اتفاقا

حق لا يتم عنده الرتبة وذهابها بزيادة المصلحة وكذا المنفعة ان حدثت قبل القيل فما القطة فان تلتفت حسا او شرعا بعد القيل غرم مثلها ان كانت منسوبة وقتها ان كانت منسوبة قسمة وقت القيل لانه وقت دخولها في مصلحته ولا تدفع القطة لمصلحة الارض ولا وجهه الا ان يعلم القيل انما له خبره دفعها وان وصية الله وعلى صدقته جازة دفعها له حسا فله بل يستقيم ان تعدد الواصف ليدفعها لا الوجهة فان دفعها له بالوصف ثبتت ٩١ لا تحريمه سؤلت له عملا ما يجزئ

فان تلتفت عند الواصف لئلا يملك تضمن كل منهما والقرار على المد اوع له واذا جازت القطة القطة بعد التعريف ولم يظهر لها صاحب فالأثر عليه في انها قاطنا كسب من اكتمه لامطاعة علمه في الاثرة (فصل هـ في بعض النسخ ومرفق أقسام القطة بيان حكم كل منها واعلان الشئ الملقط فيماني مال وغيره والمال نوعان حيوان وغيره والحيوان شربان آدمي وغيره ولم يعل غالب ذلك من كلامه رده الله تعالى في قوله (والقطة) اي بالنظر الى ما فعل فيها (على أربعة اضرب أحداهما يتي على الدوام) كالذهب والفضة (فإذا) أي ما ذكرناه في الفصل قبله من التضمين بين فكهما وبين ادامة حفظها اذا عرفت ما سنة ولم يحسد مالكها نحو (حكمه) اي هذا الضرب (و) الضرب الثاني مالا يتي على الدوام بل يفسد بالناخدر (كالطعام الرطب) كطراب الذي لا يتقر ويقول (فهر) اي الملقط (يخبر) فيه (بين) فلكه ثم (اكله) ونسبه

وان لم يشترط الضمان (قوله ولا يعلق بما حق لازم) أي من الملقط كالقطة والحر المحبوس وقوله بزيادة المصلحة ان حدثت قبل القيل وأرض يجب حدثت بعد القيل أو قبله وكان يتضمين (قوله فلما لم تضمن كل منهما الملقط) فصل تضمن القيل ان دفع نفسه لان الزم به الحاكم وقوله والقرار على المدفع له أي لم يملكون التفرع عنه فان غرم لم يرجع على القطة وان غرم القطة رجع عليه ان لم يفرط بالملك والاداء ليسوع واستدعى لهما قراره (قوله لا سلب الملقط) أي ان عزم على ردها وردها اعتد عليه ومالكها (هـ) (تصل في أقسام القطة) هـ شروع في بيان ما يصل في الشئ الملقط فبعد ان فرغ من بيان حكم القطة الذي هو الفعل من ابحاثه ونسبه وكذا حقه (قوله راد الملقط) حاصلة أربعة أقسام مالي وغيره فغير المال قدس والمال ثلاثة أقسام ماليين حيوان وادوي وسوان آدمي وغير آدمي (قوله آدمي) أي بهد داخله تحت المال بالنظر للترقيق لانه الذي يكون القطة بخلاف الحرف لانه لثمة لا لقطة (قوله ويظهر غالب ذلك) الاول بعض ذلك لانه الملقط لم يذكر الا في حق نقطة المال غير الحيوان والحيوان غير آدمي فتدرك نصف الانقسام لانها (قوله في قوله) ظرف لقوله كلامه من ظرفية العاقل انما هي أو أن في معنى من بيان الكلام (قوله على أربعة اضرب) أي اجمالا والافه بالنظر للتفصيل تزيد على ذلك (قوله أحداهما يتي على الدوام) أي المعتاد آدمي وليس حيوان ولا يحتاج للعلاج أخذها ما في (قوله من التضمين) أي المحبوس من قوله كان له أن يملكها بشرط الضمان أي وكان له ادامة حفظها وقوله اذا عرفت ما راجع للتضمين (قوله كالطعام) حاصره ما يمل التمر ببدل ما بعده وقوله بين فلكه أشار به الى أنه لا يجوزنا قبل فلكه خلافا لظاهر المتن وقوله ونسبه الواو هي أو اي بعد ما ذكر يجب التعريف فاذا مضى ان شاء أبني البدل في ذمته ما لملك وان شاء أنفره وسله ما شاع في فلكه وفي صورة البيع يجب التعريف فاذا مضى ان شاء أبني المتن ما لملك وان شاء فلكه (قوله أو يبيع) الاول ويبيعه لانه لا يقع بعد بين لانه لا يتعهد وأول واحد قتيلا فان اراد يبيع بان الحاكم ان وجدته ثم عرفه بملكه فتمت كماله وهذا فيما اذا أخذ القطة فان أخذته لم يلقه تعين الامر الثاني (قوله من يبيع) أي ويبيعه وجوب قبل ذلك أو يبيع أو يبيعه لان المعروف الرطب فاذا تم التعريف فلك الملقط ان

(وغرمه) اي غرمه من مثله او قسمة (أو يبيع) أي يبيعه (وحفظه) أي ما لملك (و) الضرب الثالث ما يتي على الدوام لكن (بالحاج) أي كسرها لملكه كالطراب الذي يفسد (في فعل) الملقط (ما يبيعه) أي ما لملك (من يبيع) أي يبيعه (وحفظه) أي ما لملك (أو يبيعه) أي يبيعه (وحفظه) أي ما لملك

ان يتبرع الملتحق بالتحريف والاضحية وهذا انما لم يكن يحمله وبقية على تحريف الباقي والمراد بالباقي الذي يتبرع
ما يستلزم موقفاً للتحريف (و) الشرب (الرابع) ما يستلزم الى تحفة كالماء (ان) دعي او غير، فالادنى وتركه المحسب
انما هو التذرية وقوة تحريفه لقطع رقبتي ٩٢ صغيرة غير متزاوية من نهب يتلافه من الاصل لا بدليل به على سببه فصل

الله ويشمل ذلك في الامة اذا
القطعة الملتصقة بالثلاث ولم ينفك
كبحر وسعة وشعر مختلف من فصل
في لاقطه الملتصقة كالاقتراس
ويستحق على الرقبتي سدة الملتصقة
من كسبه فان لم يكن له كتب
فان تبرع بالاتفاق عليه فذلك
وان اراد الرجوع فليأخذ
الحاكم من اربعة اشد وانما
تمظهر المالك وقال كتب اعنته
قبيل قوله وحكم بفساد البيع
واما غير الذي عليه اقتص
المستحق لغيره وقوة فاشاؤه
بقوله (وقد ضربان) الاول
(حيوان لا يتنوع بنفسه) من
صفا السباع كشاة وبغل
وفصيل والكسبي من الابل
والجمل وهو ذلك مما اذا تركه
ينسب كاسم من السباع
او يضاف من الناس فان وجدته
بجفارة (فهو محضير) نفسه (وبن)
تلك ثم اكله وغرم عنه (المالك)
(او تركه) اي امساكه عنده
(والتمتع بالاتفاق عليه) ان شاء
فان لم يتطوع واذا الرجوع
فليستقياذن الحاكم فان لم يجد
اشهد كثر الرقبتي (او يسه)
يقن مثل (وهو حفظ عنه) المالك
وبعضها ثم تلك التي وخرج
بقية الجفارة العمران فاذا وجد
فيه فله المالك مع التعريف
وله البيع والتعريف تلك التي
وليس له اكله وغرم نفسه على
الاقرار لبيعة البيع في العمران بخلاف الجفارة فله يحد فيها من بشرى ورشى النفل اليه والخصلة الاولى من الثلاث
عندما توافيها الاصلية الاولى من الثانية والثانية الاولى من الثالثة و زاد الماوردى خصلة ما يوجب على ان تلكه في الحال

بجفارة رقبته ان باعه او اؤدام حفظ ذلك المالك واغدا له ليس الا كل (قوله ان يتبرع
الملتصقة) اي او غيره وقوة والمراد الخ اي بخلاف ما باقى في حيوان من يسه كانه لان
عنه سكر ويزوي الى امة با كل نفسه فان امسوى البيع والتعريف فكل لو كانت المصلحة
في التحريف شافطة على بقائه العين ما امكن (قوله لا دعي الخ) مبدأ أخره محذوف
اي يتكلم عليه فيقال يصح الخ ويغيره بين يسه واما ك وجب التعريف ثم اذا تم
تلكه او تمه او باقى ذلك المالك ويعرف كونه رقبته بعلمه فيه كونهما يسهية بكونها
في دار يسهين او بائنها. ان كانت مبررة (قوله يتبرع من الاصل) اي فلا يصح لفظه
لانه يستدل اي الرقبتي بالسؤال فهو عليه لهذا المقدور والباقي في يسهية (قوله لان تلك
الملتصقة كالاقتراس) اي ويوتمتع في الامة التي قبله فيعترض لانه يسهية باعتارة الاما
عرواه (قوله من كسبه) فان فضل منه شيء حفظ المالك (قوله لا يشهد) فان لم يشهد فلا
رجوعه (قوله واذا بيع) اي يصد عنه وقوة وحكم بفساد البيع اي وضاعت الثقة على
الملتصقة (قوله من صفا السباع) اي السباع المصارو قد كثر ما الصار لان الكاروق
ما يسهل منها ضالة لشدة تصرفها (قوله وفصل) هو الذي لم يسهل من الابل وقوله
والكسبي اي المالك وواحدى فوائده (قوله بجفارة) اي هو ملك يفي من أسماء الاخذاد
تتأولا وقوله فهو محضير الخ اي اذا التمسك بالثلاث فان اقله لانه ليعتد بعين الامران
الاخران وبفعل ما عليه المصلحة من انفصال الثلاث وتلك التصريح بذلك صفا انكالا
على فهمه من يسهية (قوله ثم اكله) اي فليتركه ولا كل قبل الثالث خلافا لما عليه
ظاهر المتن اباؤا (قوله وغرم عنه) الاولى فبته اذا لاقى هناك عدم البيع (قوله
فان لم يتطوع الخ) محله اذا لم يثبت ايجاده والاو بر وأفتق عليه من اجرة ان لم يتبرع
بالاتفاق عليه وهو المفاضل وفي استعلا به بائها مع وجود المالك فثار (قوله
ويعترفها) اي الملتصقة اي ويحرم بالمل يعل ويعرفه مع انه الاو في كلام المحسن الا يسه
يرسوه لافن مع ان المترف الملتصقة لا المثلن ثم يحمل التعريف اذا انتقل اليه من اجماع ادم
في المازة فلا تعريف وبغير الواو دون ثم اشادة الى جواز تصديق التعريف على البيع
(قوله ثم تثبت الفتن) كان يكتب ان يقول بعد قوله المالك او تلكه اي التي يسه
التعريف على أنه يوهيم قصر التعريف على البيع مع انه واجب في انفصال الثلاث
فكان الاولى حذفته (قوله الما المسألة الخ) اي هو يسهين بين الخصمين الاخرين وقوله
وتلك التي اي او حفظه المالك كما فيه يادولى (قوله والمصلحة الاولى) اي في كلام غيره
وهي الثانية هنا لا غير مذكر الا كل آخر انفصال يظهره وقوله الاولى اولى من الثانية
والثانية اولى من الثالثة ووجهه ان في الاولى حفظ العين على مالكها وفي الثانية يسه
يظهر واغربي يد في غمه عن قبته الواجبة باكله وقوله عند استمرامها في الاستفعية اي

لقد سبقه حمالاً وأرسل قال له لما استباح غلته مع استهلاكه فأولى أن يستريح غلته مع استهلاكه هذا كله في الحيوان المأكول
 فاما غيره كالحش ومغار ملائق كل فقهه انصهات الاشهر وان لا يجوز تركه حتى يعز نفسه على العادة (و) الضرب الثاني
 (حيوان يتبع) من صفات السباع كذئب وفهد وغير (نفسه) ما يفضل قوة كالأبل والنسل والغال والجر والناثية تعذره
 كالارانب والقطا المملوك وانما يطهرانه كلامهم (فان وجدته) المنتهية (في الصبر) الا أنه واد أخذت له قوتاً يجوز (تركه)
 وجوبه بالانصاع من أكثر السباع مستثنى من الرعي الى أن يجد ما يحمله عليه ولا طريق للناس فيها الا بغير
 أخذ ذلك لثقل ثقله ويرأس النعمان بدفعه الى القاضي لارثته في موضعه ونحو ٩٢ بقيد النكاح لو اذنه الحنفية فيجوز

للعالم (قوله) استبقه حمالاً وأرسل هذا بقيد نفسه بجني النحلة الزاهية يكونه
 أي وتطير به فيسجد الاطلاق بل ويجوز في غير المأكول كذلك وقد يفرح وان قد واهبها
 فيه جازاً كأن قيل أي كولا فاقبال (قوله) ولا يجوز تركه أي الحيوان المأكول الذي ذكر
 في ضمنه غلته بل ولا غيره الا على كالا المسوري وسنة فحسان الا وفي ذكر غيره ففاضل
 (قوله) انما يشترط قوته أي زادته وقوله المملوك تع لالوانب والكلية فان يكون فيها
 علامة الملك كطريقه يمتنع وتجنب شجاع يتجلفا للمباح ان خلف عن ذلك فليسته
 بقطة بل كل من اخذها ملكها (قوله) وتركه بقية الماضي والحاصل انه يجوز فقط
 الحيوان في المأمن والدمان للثقل والحلقة الا انصاع من صفات السباع في معاذرة أنه
 لا تملك (قوله) ان كان يوجد متعلق بالرعي وقوله تطليه متعلق ببيعه (قوله) فيجوز
 للمالك الخ) ويجوز فيه المصالح الثلاث (قوله) وأقرضه منها أي بحيث لا يعتد في
 ملكه وقوله في غير اثنين الاشياء الثلاثة ضعف والمقدار من الشارس من استماع
 غلته في الحال ثم كالمعروض من سبيله السم في العمران وعلى هذا فهو محرم بين الامرين
 الاخيرين فقط وقوله فيستهلك بغير (قوله) يتجلفا لنصرا الا ائمة الاولي يتجلفا
 أي فلا يصح الخ فان طريق الناس الخ فهو عليه هذه النقطة (قوله) لا يملك حرم مكة بقية
 المأمن واضاً قبله على معنى من (قوله) ويجب تعريف ما التقطه لا يملك على الدوام
 ولو عبرا لكن ان كان متولوا (قوله) الا ان عرفها أي على الدوام والانساء بالسلاد
 كذا في غلاتها فائدة التخصيص (قوله) ثمانية أي مرجع وقوله فكان أي الله سبحانه
 وتعالى جعل ماله أي الملك يحفظه فلا عليه (قوله) بل حتى الاولي هو

للعالم (قوله) وكذا المأكول على
 الاصع في الروضة فلا يصح اخذ
 حائل وتخرج بقيد الأئمة والحيوان
 في ضمنه من يجب فيجوز فقطه
 للثقل لانه حينئذ يصح بقتل
 اليد الطائفة اليه وان وجد في
 الحضر ألباً وقوله وأقرضه منها
 كان له أخذ الثقل وعنده (وهو
 تخفي) فيه (بين الاشياء الثلاثة) التي
 تقدم ذكرها قريباً (قوله) أي
 الضرب الرابع في النكاح على
 الضرب الاولي وهو الذي لا يتبع
 لما عسى عن ايجادها هنا وانما يان
 اخذ هذا الحيوان في العمران دون
 الحضرة الا ائمة لثقل الاشياء
 ما تداوا الايدي المتعاضدة بخلاف
 العمران مستغن طريق الناس بها
 نادر (قوله) لا يملك فقط حرم
 مكة الا خلفه فلا يملك ان لفظ الثقل
 او أطلق ويجب تعريف ما التقطه

في (قوله) بل حتى الاولي هو
 أي في لفظه وذكره عقب النقطة لانه عن خاص منها (قوله) ويصحب ما قوط أي باعتبار
 انه يلقطه ولا يفوق بل للقدوس ما قوطا فهو من مجاز الاول كسبب بل يقط لكنه صار
 حقيقة شرعية كسبب معبراً لكن باعتبار ما كان بعد أخذه وقوله ودعي أي لا دعاه
 او دفعها الى الحاكم والسر في ذلك أن حرم مكة مثابة للناس يعودون اليه المزة بعد الاخرى فربما جردوا الحكم من اجلها
 او بحث في طلبها فكانه جعل ماله به محفوظاً على كالحقبات الحقة فيه وتخرج بغير حرم كسبب المنة المنة المنة على ما كتبها افضل
 الصلاة والسلام فانه ليس بحرم مكة بل هي كسائر البلاد كما اقتضاه كلام الجوهري واستشفة عرفة ومضى ابراهيم كلفظة الحرم
 (فصل) في القبطه ويسمى ملتواً وطوبى ودعي الاصل فيهم ما يان قوله تعالى واقبلوا تغربوا وتعالى وتعالى وتعالى
 على البر والتقوى

في (قوله) بل حتى الاولي هو
 أي في لفظه وذكره عقب النقطة لانه عن خاص منها (قوله) ويصحب ما قوط أي باعتبار
 انه يلقطه ولا يفوق بل للقدوس ما قوطا فهو من مجاز الاول كسبب بل يقط لكنه صار
 حقيقة شرعية كسبب معبراً لكن باعتبار ما كان بعد أخذه وقوله ودعي أي لا دعاه
 او دفعها الى الحاكم والسر في ذلك أن حرم مكة مثابة للناس يعودون اليه المزة بعد الاخرى فربما جردوا الحكم من اجلها
 او بحث في طلبها فكانه جعل ماله به محفوظاً على كالحقبات الحقة فيه وتخرج بغير حرم كسبب المنة المنة المنة على ما كتبها افضل
 الصلاة والسلام فانه ليس بحرم مكة بل هي كسائر البلاد كما اقتضاه كلام الجوهري واستشفة عرفة ومضى ابراهيم كلفظة الحرم
 (فصل) في القبطه ويسمى ملتواً وطوبى ودعي الاصل فيهم ما يان قوله تعالى واقبلوا تغربوا وتعالى وتعالى وتعالى
 على البر والتقوى

(انقضت) بغيره (فجاءه) المال من سهم ٩٦ المصالح فان لم يكن في بيت المال مال أو كان ثم أعرض عنه بقرض عليه الحاكم

فان عسر الاقتراض وجبت على
وغيره تاتوا قرضا بالشأن عليه ان
كان هو أو لأفعلى سنده وللاقتله
استقلال بصفته كما أنه كونه وانما
يعونه منه بان اشراكه ولا يبال
لا تمتد الغرض أب وجبت من الاغايير
فالاختصاص أولى فان لم يجد الحاكم
أشقى عليه ناشدا فان اشقى بدون
ذلك ضمن (نقطة) لا تقطع سببها
للدوام والحق بها وان استغنى
كثير بلاينة وجد جعل ولابد
كثير به سلم يمكن كونه من وجوبه
بالمسلم غير ليطع عبي أو محتون بها
لأصلها عرق ولعن قبل الامور
لأصلها المسلم لم يكن سبب في السبي
أحد أصوله لأنه ما رقت ولا يسه
فان كفر بعد كماله بالبلوغ أو الأقامة
في التصديق الأخيرين غير المتدين
الحاكم بسلامة بخلاف في النسبة
الأولى وهي تبعية المهر فما لم يلق
بها فانه كفر أصلي لا مريد لئانه
على ظاهرها ومعنى قولهم تبعية
المهر فيه هو حوران الذي رقه
لاخطه أو نه الان تمام بقرعة بينة
متعرضة لسبب المثل كارت وشراء
أو بقرعه بعد كماله بركنية القرعة
وليس سبق اقراءه بعد كماله بقرعة
ولا يقبل اقراءه بالرق في تصرف
خاص مضى فيه فلو لم يدين فاقتر
برق وتسلمه قضى به ولا يصل
للمقرعه بالرق الا ما فصل عن الدين
فان بقي من الدين شيء اسمع به بعد
عقده أما التصرف الماضي الغير
به يقبل اقراء بالنسبة اليه لو كان القيد امرا متروكة ولعن له ليعمله نكاح الامه واقترت بالرق

عند الاقتراع وان بنته تقدم لان الدية (قوله) قد نكحته بخلاف بيت المال أي قرضا بانها
واما على موصى تأخر رضاهم وقبض عليهم والمراد موصى بانه والفرق أن وضع بيت المال
الاتفاق على المحتاجين فلهم فيه حق موقوف دون مال المصير (قوله) اتفق عليه بهاد
قبيل في كل مرة وقيل في المرة الأولى فقط وهذا الأقرب ويصدق في هذا الاتفاق ان كان
لا نقضا (قوله) لا تقطع سببها حاشا انه مسلم في موقوفين اذا وجد بدلا لا الام ولا بد
كثير به سلم وكثير في موقوفين اذا وجد بدلا كثير ليس به مسلم أو أقام الكفاية بينة
بنسبه (قوله) تبعا لادخاله عليه مقدمة على الموقوف أعني قوله ان وجد الخ وقوله لا يقطع
بما هي دار الكفر التي بها مسلم كاجر وظاهره ان الحكم الاسلام فيما لم يلق بالانذار لجيل
النسبة لذلك الموقوف واقطاعه أنه ليس لاجله بل لان كان كونه لا يقطع من ذلك المسلم كما
يشير به تبعية ما يمكن كونه منه فتامل (قوله) بلاينة أي بنسبه فبقرعه في القسب
لأفي الكفر لا محتمل كونه بنسبه من وده مسجلة فلا يلزم من كثر أبيه كثر هو
ان الفرع يتبع أشرف أبيه في الدين فان أقام بينة تبعية في الكفر أيضا (قوله) ولو بداد
كفر) المراد بها ما استوفى عليه الكفار من غير صلح ولا جرم ولو لم يكن المسلم قبل
وبعد ذلك دارا لاسلام وقوله به مسلم أي ولو اتى ذكر التصديق مع انه واجبه للدوام
لا كسابه التذكري من المناف اليه (قوله) سبي يدل وقوله تبعا لادخاله المسلم أي
ولو غير مكلف أو شاركه في سبيته كثر (قوله) فانه كثر أصلي أي غير تركي ودينه بالقرعة
ولا يقبل بخلاف الأول ان لم يسلم قبل وقوله لبنائه أي بالاسلام وقوله على ظاهره أي
الدار فاذا أعرب عن نفسه الكفر تبين لنا خلافا ما قلناه (قوله) ودهم معنى قوامه
الخ أي فاذا بلغ أو تفاق وحسب الكفر لا يكون ذلك ان ارداد بخلاف التابع لاحد أصوله
أو السبي فانه انما سبى الكفر بعد كماله كان ارتدادا (قوله) ولا يكذب المقرعه أي بان
صدته أو سكت (قوله) ولا يقبل اقراءه الخ أي فبعض الاحكام فلا يقبل بالنسبة لمالك
الذي يدهم يقبل بالنسبة لا سببا لان المقرعه اما تم تقيده بقوله أو بقرعه الخ فكذلك قال
قارق وان كان يثبت باقراءه لكن لاسي كل الوجوه بل من بعضها يدل انه لا يقبل اقراءه
به في تصرف ماض الخ (قوله) في تصرف أي في حكم تصرف ماض كعدم قضاء الدين
من المال الذي به في المثال الذي ذكره وقوله ماض خرج المستقبل فببطل اقراءه
بالقرعة فلا يصح سبه وشراؤه في المستقبل (قوله) أما التصرف الماضي الخ صورته
ان يقتل رقيقا ثم يقرب بالرق فقبل الاقراء غير مكاتبه فلا يقبل فيه وبعد الاقراء مكاتب
له فقتل فيه عيبا باقراءه (قوله) ولو كان القيد امرا الخ الأولى قد عرفت على قوله أما
التصرف الماضي الخ لانه يتصرف على قوله ولا يقبل اقراءه الخ وهو معطوف على قوله ولو
رسمه دين فيكون من المضرب غير لان نفسه اشترارا بالزوج (قوله) ولو لم يدين أي عيى لاجل له
نكاح الامه فمن عصى بالامور التي لم يلق لانه الذي يؤم فيه انتساح النكاح فكان

الاخصر

لم ينسخ كتابها وقيل ان زوجها
ليسوا هم او يسافر بها زوجها
بغير إذن سيدنا وولدها قيسل
اقراوه ما حروجه رقيق

• (نسل) • في الوديع

فصل في معنى الوديع (قوله مناسب ذكرها بعد القسط ظاهرة) هي الاشياء في وجوب
الاستغناء وفي العاقل على السبر والتقوى (قوله ان القياس كمال الخ) أي بأمر كل من كان
عنده امانة وطلبها صاحبها ان يردّها قال بعضهم: قوله الجمع وفيه اتم دليل على
الرد على الابداع الذي الكلام فيه واجب بان الامر بالرد يستلزم تقدم الابداع (قوله)
ولا يضمن من خالفه) حرم من باهله كذا كذا على طلب العفو عن اعتدائه لان الثاني
استهمله ما هو على حق لا سيما في العسر لا يقتضيه بعد تصاريكه منه أو يلازمه فعله حقه
وهذا اذا كان الامر الثاني بما هو شرع المجازاته امانة غيره كذا كما باهر أنه من قبح
بأمر الله فالتالي شبهة امانة فلا مكانة (قوله معنى الابداع أي العقد اما معنى العين
فلا مكانة له للمناس ان الاركان للقول لا للذات (قوله فالوديع الخ) المخلص انه اما ان
يودع كحل كما لا يخفى الوديع التبرع فلا يضمن الابداع يرد أو يودع ناقص ناقصا
فيضمن بالتلف كالاتلاف أو يودع كحل ناقصا فلا يضمن الا بالاتلاف أو عكسه
فيضمن بالتلف كالاتلاف (قوله فلو يودع) أي الشخص الوديع وان كان كحلا أو
ناقصا فهو امانة من وزان وقوله وان يودع الخ ضرورة واحدة وبقية ضرورة واحدة وهو
ان يكون ناكلا من وقوله يضمن. ان يضمن أي ضمان فصب ولا يراد الا بالرد لولي امره (قوله)
ان يضمن بالتلف) أي لا يضمن عليه ويخرج بالتلف فلا يضمن به اذا لم يرد المفظ وان
التزمه بالقاء التزامه وتلفه ان الله ورايع لان المودع اما ناقص أو كحل والموديع
كذلك (قوله وعدم الرد) مادام المفظ والمفعول بالسكون ولكن السكون غير مراد
لانه لا يكتفي بالرد بل يضاف متاعا فاشارة ان لم يكن وديعه له لم يوجد منه قبول
للافظ ولا يضاف اليه واشارة انما يضاف لا يصدق فيها في مثل ذلك ولا ضمان عليه ان لم يرضع يديه
عليه (قوله وعليه) فالشرط الثاني من أحد ههنا أي أو فاعمل ومن الاسترخاء أي لفظ
أو فعل (قوله والوديع) المراجحة هنا العين المودعة لا العقد بل قول امانة وقوله
امانة أي اذا كان كل منهما مطلقا التصرف وكانت من غير روى أو وكيل والاشين الوديع
مطلقا أي سواء فمراد لا وفصة اطلاقه انه لا فرق في عدم الضمان بين العصة
والفائدة وهو مقتضى التسامع لا يكتفي به بعضهم في الفاء فلا فرق في الاستعمال
بالتلف قبله أو بعده فتنضم لنتها عارية (قوله امانة) أي ان امانة متباعدة فيها لان
التصديق امانة لا يبيع كالحزن فان الغرض الاصل منه التوفيق والامانة تبع

• (نسل في الوديع) •

فصل في الابداع وعلى الابداع وعلى المدين
المودعة ومناسبة ذكرها بعد
القسط ظاهرة والاصل فيها قوله
تعالى ان الله باهر كمال الخ
الا ما يأتى الى أهلها وشبهه
الامانة الى من ائتمنته ولا يضمن
من خالفه وان الناس ساجدة بل
ضرورة اليها وارتكبتها معنى الابداع
أربعة وديعه هي العين المودعة
وصيغة ومودع ووديع بشرط
في المودع والوديع ما رقي موكلا
وكل لان الابداع استئانة في
الصفة فالوديع خصوصي كيجوز
ضمنه ما أخذ منه وان يودع
شخصه خصوصي انما يضمن بالتلفه
وشرط في الصفة ما هو في الوكالة
في شرط المفظ من جانب المودع
وعدم الرد من جانب الوديع فم
لوقال الوديع أو دعه مثلا
فدفعه ساكنا فبشبهه ان يكتفي
ذلك كالضرورة وطلبه فالشرط
المفظ من أحد ههنا ما عليه
الزكوى والاصحاب ما صرح
كاردعنا هذا أو احفظه كذا
أو كذا يمنع النية كنهه
والوديع امانة) أمهات في يد

الوديع

(ويستحب قبولها) أي أخذها
(لن فتم بالامانة فيها) بأن قد
على حفظها وولت بالامانة نفسه
فيها هذا ان لم يعين عليه
أخذها لغيره سلم راقه في عون
العبد ادام العبد في عون الله
فإن يعين بان لم يكن ثم غيره وجب
عليه أخذها لكان لا يصير على
المدف من نفسه ومنفعة حرة
مجانا فان كان من حفظها لم
عليه قبوله لانه يعرضها للثب
قال ابن الرقعة رحمه الله
الملك بجماله والا فلا يجرى وهذا
هو المقصد وان خالف في ذلك
الركن شي وان قدر على الحفظ
وهو في المسألة عين ولكن لم يشق
بامانة بل خالف انما في نفسه
في المستقبلي كونه قبولها مشقة
انذاته فيها وبها هو المقصد كافي
المنابع قال ابن الرقعة وبما هو ان
هذا اذا لم يعمل المالك اطلاق والا
فلا يصح تركه كراهة كاعلم عامر
عن تبيينه أحكام الودعة ثلاثة
الحكم الاول الامانة والحكم
الثاني الرضا والحكم الثالث
الاجازة وقد أشار الى الاول
بقوله والودعة امانة وقد قد
مضونة بغير ارض غائبها يؤخذ
من قول المصنف

وبين على ذلك انه بقبل قوله في الرد واذا قبل فعله بالارضا فوجب الرد فوراً
بجلاف الرهن فيه ما فلا يقبل قول الرهن في الرد واذا نهى فيه فغير الرهن وان كان
خاسناً ما الاول فلا يرد الرهن في الرد ولا يرد نفسه والامانة الثاني
ولان الحفظ ليس مقدوراً عليه (قوله ويستحب قبولها) أي قام بالامانة فيها هذا بيان
لما هو الاصل فيها حيث قد فلا ينافي انما قد تحجب في الحالة المذكورة كما سجد كذا السارح
(قوله أي أخذها) قد استقبل بالاختلاف في الودعة في كلام الماتن يعني العين المودعة
كأمر والذين لا قبل فيها وانما يقول في الابداع ولكن هذا غير متعين بل يصح ان يكون
في الكلام استخدام بان يكون ذكر الودعة أو لا يعني العين وهذا الضمير عليها يعني العقد
ويكون المراد القبول عدم الرد (قوله بان قام بالامانة فيها) أي في شأنها فلو سلمها لغيره بان
يقربا به نفسه غير او قد تدعى سخطاً ولا يصح كونها في الحال الا اذا اوجبت نفسه
ما هو وجب ذلك كما اشار اليه بالتعريف بالخاصي بقوله السارح تصويراً لذلك بان قدر على
حفظها او وثق بالامانة نفسه فمع أي لا وما لا فتم اذ قوله هذا أي الاستصحاب (قوله
مجاناً) ولا منافاة بين أخذ الاجرة وكونه واجباً فليأخذها على ما هو تعلم الفاشحة وتبقى
الباو يسع الطعام للفسطاط استمع من قبول الودعة مع دفع الاجرة فانه لا ضمان
فان تعدد الامانة القادر ان تميز قبولها على من عرضت عليه كذا الشهادة فلا
يؤدي الى التواكل فتشغل كذا قالوا وهو يؤدي الى عدم وجود صورة يستحب فيها
القبول مع ان الاصل فيها الاستصحاب ثم قد صور الاستصحاب فيما اذا طلب الوديع
الابداع من المودع ابتداء قالوا فاعلم عدم التعيين المطلب عند تعدد الامانة فتأمل وحرر
(قوله فان يجرى من حفظها حرم عليه قبولها) أي والابداع يصح فتكون امانة والحاصل
ان الاصل فيها الاستصحاب وقد يتغير عنه الى السوء والحرمة والكرهية له او ارض
تجب ان تعين وتضمن ان يجرى من حفظها وتكره ان تسد لكن لم يشق بامانة نفسه ان لم
يعلم المالك بحاله والاتباع فتعريفها الاسكام الثلاثة كذا قبل وهو ساقى قاعدة
ما كان أصله التدين لا تعثر به الا ناسه الا ان تكون أغلبية (قوله ويحذر اذا لم يعلم المالك)
أي الرشيد وقوله والا فلا يصح برأي ولا كراهة فتكون مباحة وقوله وان خالف في ذلك
الركن شي أي حيث قال الوجه فصرحه عليه بما (قوله أحكام الودعة ثلاثة) المراد
بالاسكام الاحوال والصفات والا فلهذا الامور الثلاثة المذكورة ليست بالاسكام
شرعية او المراد بها الاسكام القوي وهي السبب القائمة بثبوت الامانة وثبوت قبول
قوله في الرد وثبوت يجوز الرقعة لكل من المودع والوديع وقوله والاسكام الثالث
الاجازة أي عدم لزومها من الجانبين فلكل منهما ماضها وقد اشار الى الاول بقوله أي
الماروقه بغير ارض غائبها شرطاً ومناسفة ذكر السارح منها سبعة ادخل على خمسة
منها ~~كان~~ وان شئت ذكرها في قوله او دل عليها من يصاد والمالك او دل عليها سارحاً

(ولا يضمن إلا بالتعدي) في تلفها
كان يتقوا من غلة أو دار لا يرى
دونها سرقا وإن يمتدح المودع عن
تلفها لأنه عرضها للتلف نعم إن
تلفها بظن أنها مالكة ولم يتسرع بها
فليس يضمن وكان يودعها ضرة ولو تخافها
بلاذن من المودع ولا عدوله لأن
المودع لم يرض بذلك بخلاف ما لو
أودعها غرضه لعدو كرض وشتر
وهو أسهل لأنه بين يديه المودع أو
بعده أو يستعمله المودع لعدو
بذلك وعليه لعدو كرادتة بشر
وهو من ردها لمالكها أو كره
فإن تشددا ردها القاضي وعليه
أخذها فإن تشددا ردها لا يضمن
ولا يكلف تأشير السارق ويضمن
الردائي القاضي أو الأمين الوصية
بها إليه فهو ضامن عند قد المالك
ووكيله من ردها القاضي والوصية
بها إليه وعند قد القاضي بين
ردها لا يضمن والوصية بها إليه
والمراد بالوصية بها الأعلام بها
والأمر بدها مع وقفها بما يتبع
به أو الأمانة بعين أو مع وقف
الأشياء كالقاضي الرافعي عن الفرائي
فإن لم يردعها لم يضمن من ذكر كما
ذكر من أن يضمن من ردها أو
الوصية بها لأنه عرضها للتلف
وكان يدينها بموضع ويسافر

وذكر القاضي أن يضمن في قوله وعليه من أن يضمنها المودع لو أودعها المودع في ضمان
شعبان يد الألف مائة الشارح وسدس ذلك الركا على الصدوق ومشتق دالة السارق
أو المصادرة المالك لأن قيل ضمان الجناية وقدره ما اتفق بين الضمانين في الجناية وهو أنه
في ضمان اليد يضمن التعدي به وبغيره وفي ضمان الجناية لا يضمن إلا ما أتى به وفي كل
لأن فرق بين التقدير وعليه فهم هذا الثاني أن الضمان في جميع هذه العوارض ضمان
عصب فيضنها المودع بأفعى التبريد وبث التعدي إلى وقت التلف (قوله في تلفها)
الأولى فيه لأن المودع في ضمانها على مطلق التعدي فيها وإن تلفت بعد مدة فمعاوية
لأنه في ضمان التعدي في تلفها الذي هو عبارة عن اتلافها عدو (قوله كأن يضمنها)
أي الغير ضرورة وقوله فيها أي دون الوصية أي دون حرزها أي دون ما به حرزها
في العرف في الضمان المودع لا للوصية أو له أو لا تقتضيه وجوب الضمان بتلفها من
حرزها في حرزها ولها وليس كذلك لأن يصل على ما إذا عجز المودع الحرز الأول (قوله)
وإن لم يضمنه الركا لئلا يسهل لأنه مع التمسك بضمين بقوله ولو أودع أسرف (قوله ولم يتسرع بها)
بخلاف ما لو اتفق بها فيضنها لأن التعدي بها عليه (قوله وكان يودعها غير) أي ولو هو
وغيره وقوله لأن المودع الخ أي يكون ملزم بقا الضمانها وإقراره على من تلفت عنده
ولها مالك يضمن من ثمة (قوله وأسهل لأنه) ففهم ذلك أنه لا يضمن إلا ما أتت به
أوصافه وقوله بين يديه أي ولو خفيته (قوله وعليه أخذ المالك) محل هذا من
الحكم الأول من حيث أن يتركيب الضمان كما سجد كره والأفقه شبهة بالشك في
الثاني في تناسب تأخيرها للكل ما علمه وقوله كرادتة بشر أي وان قصير وقوله وعرض أي
مخوف أي وسيسر لتقليل وكذا كل حالة تعتبر فيها التبرع من المثلث كقوله الطاعون
باليد ثم الجحيم لقتل في حكم المرض الخوف هنا لأن هذا الحق أدى تأثيرا بسيطه
أكثر (قوله فإن تشددا) أي حسا فليتم ما أولود من مسافة التبرع أو سكا شديدا
ولو في البلد وعسر الوصول إليه وما ترتب ما ذكر واجب لم يتركه كان ردها لا يضمن مع
إمكان القاضي ضمن على المقتدر الركن القاضي جائزا والأقل قبل عليه فيما يظهر إيداعها
عند ثمة مع وجوده (قوله الوصية بها إليه) أي الأسد (قوله والمراد بالوصية الأعلام)
أنه معوض عن المضاف إليه أي أعلام القاضي أو ألامه من وقوله والأمر بدها أي من
عهده إلى مالكها (قوله ومع ذلك) أي الوصية بها (قوله لمن ذكر) أي القاضي فلا يضمن
وقوله كما ترى من البداية أو لا يضمن القاضي وقوله ضمن أي أن تلفت صورة في المرض بعد
الموت لا يضمن لأن الموت كالنفس فلا تحقق الضمان إلا به ولأن مدة المرض كرادتة السد
وقوله لأنه عرضها للموت أي أو أتت على ما عصىها الأعلام أو أثارها أنها من حاله وموته
اعتماد على ظاهر البدن (قوله وكان يدينها المالك) معطوف على قوله كأن يدينها أو كذا ما عده
وقوله بموضع أي سرها وقوله ولعلهم أي أمينا أي نفس الأمر فظن الامانة لا يكتفي

ولم يلحق بها معيار أيها الأصغر منها الشيء بخلاف ماذا أعلم بها من ذكر لأن أعلامه بها يتفرقة أعلامه فشرطه فقد القاضي وكان لا يدفع من تلقاها كترتيبها في ثياب صوف أو ثوب لها عند سدا به ثلث وقد عاها الآن الحدود يتسدها بثلث لا وكل من الهوى وعبر في راحة لا دعي به يدعه أو ثوب علف ١٠٠ دابة يكون الملام لا واجب عليه لأنه من الحفظ لأن ناه عن التوبة

والقبس واللفظ فلا يفتن لكنه
بعض في مسئلة الدابة طرفة الروح
فإن أعلام الدابة علقا علقا منه
والأولاه أوز كمل له منه أو
يرتد هذان فقد هم رابع القاضي
الفتن من المالك أو يوزرها أو
يسمى من أن في علقها يصح ما مر
وكان ثلثت نصف أن في علقها ما عور
به كقوله لا ترتد على المستدق
الذي فيه الوديع فترد وتكسر
يقطع قطع ما فيه بالكار لأن
نفسه بغيره كسر فلا يفتن ولا
ان شاء من قبلين فاقطع لما كان
وقد وقطع ذلك في راحة الحفظ
بشرع في الحكم الثاني وهو الرد
بقوله (وقول المودع) يفتح المال
(مقبول فتردها على المودع)
يكسرها بيمينه وإن أشهد عليه بها
عند دفعه لأنه اعقده (بيمينه)
ما ذكره المصنف يفتن في كل أمين
أو كبل وشريك وعامل فراض
واجب في رد ما جابه على الذي
استأجره للعبادة كما قاله ابن
العزيز وضابط الذي يصدق بيمينه
فإن رد هو كل أمين الذي رد على
من اعقده الإلمين والمستأجر
فإنما لا يصدق أن في الرد لأنهما
أخذوا العين فترض أن نفسها
فإن ادعى الرد على ضامن فتنه
كوارث ذلك أو ادعى وارث

المودع يفتح المال رد الوديع على المالك أو ديع المودع عند سفره ما منفاً الذي الأمين رد على المالك طوبى كل من ذكر الحكم
بأن الرد على من ذكره الأصل عدم الرد بل يفتن (ردية أي الوديع) (أن يحفظها) أي الوديع من المالك أو وارثه (في حوزتها)

كان اشراحوه على ما مع التفسيرين اول قول عليها ان كان عين له مكانها وضاعت السرقة اوله على ان يصادر المالك بان عينه
 موضعها فضاغت بذلك فضاغت لما فاخذت له الحق بغير خلاف ما ذكره المصنف في قوله الوضيع ظالم على تسليم الوديعة حتى سلمها اليه
 فضاغت فضاغت الوديعة لتسليمه غير جع على الخلف لا استسلامه عليها ويجب على الوديعة انكار الوديعة عن الظالم ولا امتناع من
 اعلامه بها هذه فان ترك ذلك مع القدرة عليه ضمن وقوله ان يخلص على ذلك ١٠٩ المسئلة سقطها قال الا وضيء وضبط وجوب
 المالك اذا كانت الوديعة

الوديعة اذا كانت الوديعة
 رقيقة او انظارا لم يرد له او المصنوع
 به ويجب ان يردى اليه حقه اذا
 حلف وامتنعه التورية وكان
 يرد فيها فلا يخلص كاذبا فان لم يرد
 كفر عن يمينه لانه كاذب فيما كان
 حائضا بالطلاق او بالعتق مكرها عليه
 او على اعترافه فحلف حلفت لانه
 فدى الوديعة من حقه او رقيقه
 فان اعترف بها وسلمها فضاغت لانه
 فدى نفسه او رقيقه بها ولو اعلم
 الفصص بمكانها فضاغت بذلك
 ضمن لما فاخذت له الحق لا ان يعلم
 بانها عند من غيره ضمن مكانها افلا
 يضمن بذلك (واذا طلوب) أي
 طالب المالك او وارثه الوديعة
 او وارثه (بها) أي يرد بها (فلم
 يضمن بها) أي يرد بها عليه (مع
 القدرة عليها) وقت طلبها (حق
 فضاغت شها) يدل لها من منزل
 كانت مثلية او قسمة ان كانت
 متوقفة تركه الواجب عليه فان
 اقدم على طالع الله بامر كونه
 فزادوا الاماثل الى اهلها وليس
 المرداد يرد الوديعة سلمها الى
 مالكها بل يحصل بان يخلص منه
 ويتم انقطاعه ليس له ان يلزم المالكات

الحكم الثاني المذكور في قوله وقول المردع الخ وغيره فان أخر الخ التفسير ليس بقيد بل
 المدرك في الضمان على عدم وضعها في حوزة نزلها أو لم يرد نحو وكان الا وضمان يقول فان لم
 يحفظها في حوزة نزلها الخ (قوله) أوله عليها من يصادر المالك أي يطعمه في ملكه (قوله)
 فضاغت بذلك أي بالسرقة وأخذ المصادر وقد رتب ذلك لما صرح ان الضمان في هذين ضمان
 ضمان فلا ضمان في ما يملك بغير ما ذكر (قوله) بغير ما ذكر أي بغير ما ذكر أي بغير
 ذكر من السوق والمصادر يعني انه لا يرد كون العتق بأوفلا سلبية فأنزل المذكور
 والمرداد لمن ضمان يضمن مكانها والاك ان شاء نزلها في حوزة سلمها خرج ما لو أخذها
 الظالم بنفسه فصرح ان ضمانه لا يضمن الضمان على الظالم وقوله اليه أي والى شخص آخر
 (قوله) ولا امتناع من اعلامه بها أي يخلصه بل يملك ما صرح والظاهر ان ضمان الاستماع على
 الاتكراه حلف مرادف أو تضييع (قوله) ويبيع ان يورى بان قصد غير ما يعرف عليه
 (قوله) مكرها عليه أي على أحد الأمرين من الطلاق أو العتق فحلف أو على اعترافه
 اشارة الى انه مكره على أحد الأمرين من الخلف أو الاعتراف فليس كراها حقيقة لان
 من شرطه ان يكون في حوزة من وهذا ليس كذلك فلذا احتج (قوله) وسلمها فضاغت ان
 يجوز الاعتراف بغير موجب الضمان وهو كذلك ثم لا يكره ارضا يظهر بين هذه وتلك ما
 المارتان الا كراهي هذا ولا على الاعتراف بها ثم على تسليمها في حوزة سلمها من أول
 الا كراهي آخر (قوله) ولو اعلم الفصص الخ ذكر قوله لما بعده أعني قوله لان
 اعلامه الخ والافتدس (قوله) أي ما المالك المالك أي مطلق التصرف ولو سكران ما غيره
 اذا طلبها فلا يجوز الادفع لها فاذا أخر انتظار الرق مثلا لم يخلصه لاضمان كذا قيل وفيه
 ان الوديعة متى كانت من رقب أو وكسل ضمن الوديعة مطلقا كما صرح ان يصور بما اذا
 طرأ الجنون أو البسعة على المردع ثم يطلب من الوديعة وهو في هذه الحالة فلا يجوز
 الدفع له المماصر انما تامل ثم الرد لاحد التفسيرين معني كذا أطلق ويظهر تقييده بعدم
 اذن الاخر غيره (قوله) أي يرد بها (قوله) لا يخلص منه ويمنه لانه الواجب عليه الا ان
 يقال فسر ضاغت جارا فضاغت وذلك احتياج لبيان المارضة بقوله وليس المراد الخ (قوله)
 ضها) أي مع الاثم طلب المالك فخرته على عدم الرضا بقا المالك (قوله) بل يحصل
 الاولى بل القلة الخ أي وسبب فضاغت الرد على المالك كما سيذكر (قوله) ولو كان من
 عنده الخ هذا من جملة فروع الحكم الثالث وهو الجواز فكان الاولى تأخير مرد اليه

الاشهاد وان كان اشهد عليه عند الدفع فان يستدق الدفع يمينه بخلاف ما لو طلبها وركب المردع لانه لا يقبل قوله في دفعها
 اليه ولو قال من منده ووديعة لمالكها فضاغت فضاغت لانه كافي لبيان وعلى المالك التورية او يرد ويخرج قوله مع القدرة
 على ما اذا لم يرد على ذلك

كان كان في جمع لبي و الودية في عزائه لا ياتي فيه بل انما ذلك الوقت او كانت مشغولا بسلافة او قضاة سبابة او في جهام او يا كل طعام فلا شأن عليه لم تصير له الحكم الثالث اقول ان قد عود الاستدلال بالودية الركن كل وقت اما المودع فلا نه المالك واما المودع فلا نه شبر بالخطه قال ابن القتيب و يفي ١٠٤ ان يقصد به ان الراد بالودية بماله لا ينه فيه القبول والاحكام الراد فان

كان جملة يشد فيها القبول قال خلاف الاول ان لم يرض به الثالث وتنصص بما تنصص به الولاك من موت احداهما او فسخه او انا عاهه او رخصه ذلك مما عساه فيها (خاتمة) لو اذى الودية تلف الودية ولم يذ كر فيه بداء او ذكر سيانها كسرة صدق في ذلك يمتنع قال ابن المنذر في الجاهل ولا ينه بيان السبق الاول لم يانه ان يفسد انتم انكف بغير تفريط و ان ذ كر سيانها فاعرف كوفي فان عرف الخريف وعومه وفيه حقل سلافة الودية كما قاله ابن المتري صدق بلايين فلا ظاهر الخلف يقينه عن الدين اما اذا احتفل سلافة انهم ظاهر لا يقينا فحصل لا حقل سلامتها عرف الخريف دون عومه صدق يقينه لا حقل ما اذا كان جهل ما اذا كان من الظاهر طواب سيرة طلبة ثم يفسد على الثالث لا حقل انهم يفسد ولا يكلف البينة على التمسك لانه مما ياتي ولو اودعه و رقة مكتوب فيها الحق المحرم كما قد يارو ففقت به عهده من قيمته مكتوبه و اجرة المكتبة كما قاله الشافعي بخلاف ما لو تلف فو لم يطرأ فانه يانه قيمته ولا يانه اجرة اتعذر وان

التميز يميز دفعة النوب غالبا ولا كذلك المكتبة فانما اقتصر بها (كتاب بيان احكام القراض والوصايا) وقته القراض جمع فرضية يعني مفروضة أي مفقودة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها والقراض لغة التقدير قال تعالى فأنصف ما فرضت أي قدرتم وشعره العصبية قد رشحوا الرارث والاصل فيها قبل الاجماع كيات الموارث والاخبار بتحريم المصعيبين بالحق والقراض

التميز يميز دفعة النوب غالبا ولا كذلك المكتبة فانما اقتصر بها (كتاب بيان احكام القراض والوصايا) وقته القراض جمع فرضية يعني مفروضة أي مفقودة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها والقراض لغة التقدير قال تعالى فأنصف ما فرضت أي قدرتم وشعره العصبية قد رشحوا الرارث والاصل فيها قبل الاجماع كيات الموارث والاخبار بتحريم المصعيبين بالحق والقراض

وفي قلب المصنف وعلى المؤمنين قوته وقد تكلمنا على هذا الحديث والذي بعده
في حديث السبعة بالاحسن عليه (قوله لا في) المراد بالاولى الاقرب لا الاسبق للا
يكون في القابلة لا بالاندرى هو الاسبق ولعل التفسير بهمزة المعنى وقوله رجل
ليكون الحديث في غير الولاء والافتكل من المعنى والصفة عصبية (قوله لنا كيد) الاولى
للتعريف في رجل يدل قوله الثلاثة وهم الخ ومقتضى جعله لنا كيد ان يقول ولنا يتوهم
فيكون جوازا لان قوله فان قيل الخ بهذا الثاني من الجواب قوله وصاحبه ان الجميع بين
الكلمتين مع الاكتفاء بالنسبة في وفاة المراد اطلاقا وبما دل الجواب انه لم ينع قوله اربعة
بعض افراد الذكر وهو الرجل البالغ فيكون من ادم الخ ومنه والافضل وفيه في كره
فلا بد من ثلثه لانه يحتاج الى التسليم ذكر ما بعده نصرا لفتح الجواب عنه والثاني (قوله)
وكان في الماخلة هي الخلة التي كانوا عليها قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وبما
وارثت المشاكلة والافضل اعطى ان لا وارث (قوله وكن) أي الارث ولم يقل ثم
نصت أي المارث في ابتداء الاسلام الخ كآماله عليه بعد ذلك الاولى بالرأى والاحتداد
فلا يصح اطلاقها هنا بخلاف بقية المراتب فانها بالشرع هي ابطالها نصا ولابد
الاولى وقوله والنصر يعني لكان احسن او حسنا لانهم كانوا ايضا قوتوا على انما سرى على
أن ينصر بعضهم بعد اعتدادهما العبر وتدل آية والذين عاهدت أي انكم والتسليم الذي
كان له بذلك القائل السادس (قوله بالاسلام والجيرة) أي عاهدنا أسلم فضعنا وعالجنا
فأمرنا (قوله بالآتي) الاولى بالآتي (قوله أعلى كل ذي حق حقه) أي حكمه وشبهه
وقوله الا لأربعة لوارث أي واجبة (قوله فقلوا انقضوا) فقلوا انقضوا (الامر
فعل ما لا وجوب الكفاية) وقد ام بالامر بالاعمال على الامر بالتعليم لانه مقدم عليه طبعاً
فقدم وضعه لتأديب الوضع الطابع لان من لم يتعلم لا يتأق في منه التعليم ولما كان لا يلزم
من التعديل التعليم حيث عليه أيضاً وتدل الحث عليه في الحديث الا في نظر العقاب
أن من تعلم شيئاً حله افعره والمراد انقض انما انقضوا لورثه سواء مضى كانت بالفرض أو
بالعصب وقوله فاقبلوا امر مقبوض أي ميت وقوله وان العلم سبق بعض أي بعد مموت
أجله لا قبله منهم ووجه اربابها بما قبله أن كل من قبضه عليه الصلوات والسلام وقبض
العلم موجب لعدم تأني التعليم وعبر السنين المديدة للتقرب مع ان من قبض العلم
انذا لم يعد اشارة الى أن كل آت قريب وقوله وتظهر التقرب من عاقب المديب على السبب
والذين جمع قوته ولغة الابتلاء والخسة وعرفا كصف ما يكبره وقوله اثنان أي مثلاً
وقوله في القرية أي المسئلة المتلفة بالتراض (قوله فاقبلوا من دينكم) أي من جملة
ما يتدينون به وقوله اشارة الى أنه ينبغي للشخص ان يتعلم كل ما يتدين به وقوله وأنه ذكر
الضمير هنا لتقرر القبر والكون التراض والامانة في مقابل نظر القضاة (قوله وانما سمى)
الاولى بجل (قوله حال الشعاع) أي لان انما شعاع لم يرد شعرا لما مضى بين الناس بل

ناظره الثاني غلاوى رجل ذكر
فان قيل نعم لانه ذكر في
رجل أحجب الله كذا كذا
يؤمن الله مقابل الدين بل المراد
أنه مقابل الاثنان في قول القدر
على ذكر كفي فما قلته كرجل
معه أحجب بان لا يؤمن الله طام
مضى ومنه ويصعب ان في الماخلة
مواثيق يورثون الربا دون
النساء والكرادون الخصاف
وكان في ابتداء الاسلام بالحق
والنصرة ثم نصت في انوار الاسلام
والجيرة ثم فسخت فكانت اربعة
واجبة للذين والاقر بين ثم فسخت
بآتي المارث في اننا نأخذ على
الله عليه وسلم ان الله تعالى كل ذي
حق حقه الا لأربعة لوارث
واشهرت الاشياء بالحق على تعليمها
وقوله لم يبق العاقل انقض وعالجنا
انما فاقبلوا امر مقبوض وان
العلم سبق بعض وتظهر القنن حتى
يقتضى اثنان في القرية فلا
يبعد ان من قبض فيها وهم افعروا
القران فاقبلوا من دينكم وانما
نصف العلم وأنه أول طريق من
أقنى وانما هي نصف العلم لان
لا انسان سالت من حاله حيا أو مائت
موت ولكن من حاله حكم قضاه
وقيل النصف يعني النصف قال
الشاعر
اذا مكن الناس نصفان شامت
وانهم من بالذي كتب اصنع

انقسامهم فيه قسمين (قوله واعلم ان الارث يتوقف الخ) وكذا كل حكم شرعي وانما
 خص الارث لان المكالم فيه وقد استوفينا الكلام على هذه الثلاثة في الحاشيتين واركان
 ثلاثة مؤثرات ووارث وسنموردوث (قوله قرابة) وهي مخصوصة في ابوي الانسان
 واولاده ومن ادلى بهم ويورثهم امن ابائهم نارة وهو الفاعل ومن احدهما آخرى كما
 يأتي وقوله ونكاح هو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحد على واما ولاسخرية ووارث به
 الزويان ولوقى عدة الطلاق الرجعي وقوله وولاه هو عينة سمعها لعملة العتق ويورث به
 من جانب السيد فقط (قوله وجهة الاسلام) عبر بالجهة دون الاسلام لانها لا تجب
 الاستيعاب لعددهم وعلى من من اسلم أو ولاعه منه ولان الارث بالجهة لا يراعى فيها
 الصحة ويحل اشتراط تحقق حياة الوارث عند موت المورث اذا كان ارثه بسبب خاص
 وهذا السبب عام ولو كان المراد الاسلام لوجب التعيين حيث كان المال يكتفي بجميع المسلمين
 ولم يعده من اسلم بهدونه أو ولد له دم كونه وارثا عند الموت (قوله) وأما سخرية بلوقى حكم
 أي أو تقديرا وكان الاولى ان يزيد وذلك بكونه انفصل مباحة بختائه في أمه بسبب القوة
 فتورث عنه (قوله) ويحقق حياة الوارث الخ أي حياته متصلة فلا يرث من كان في حركة
 مذبح عنده موت مؤثره وكان عليه ان يزيد أو لما قال بالاحياء تقدر اراثة لذكره انفصل
 حياته صفة متصلة في وقت بعلم وجوده عقبه عند الموت ولو غفلة (قوله) ولمعرفة ادلائه أي
 فوصله وانتمابه الى الميت بأي جهة كانت في هذه المعرفة اجمالية بخلاف معرفة الطبيعة
 فتفصله وحده فاشترط معرفتها نفى عن اشتراط معرفة الادلة فتكون الشروط
 ثلاثة كما ذكره غيره وعلم من التعبير بالمعرفة ان هذا الشرط يخص بالقاضي والمفتي (قوله)
 وبالجهة أي ومعرفة الطبيعة تفصيليا بينا كما للقرابة والنكاح والولادة وبيان الدرجة
 التي سئل على الوارث كالبنوة والاشوة تفصيليا ببيان قوتها ككونه أشا فحقا أو ضعفها
 ككونه أشالا فلا يكتفي في الشهادة بالقاضي ان عدا او ارثه حتى يبين مد ارثه
 تفصيليا لا اختلاف العلماء في الوتة فربما ظن الشاهد من ليس بوارثا (قوله)
 والمواقع أيضا أربعة (بلى ستة) زيادة اختلاف ذوي الكفر الاصل في القيمة والظرف فلا
 وادب يزيد في حرق لكن ان كان الذي به ان قالوا فقد الامام خمسة لعل لفة فاطمة بنار
 الحطب فواضع أهل الحطب ويزيد اربعة فلا يرث المرتد أحد الا امرته ولا غيره
 ولا يورث ولا ينفى عن هذا المبدأ اختلاف الذين لا يورثون اثنين من ارثه الى
 النضر انتم لا (قوله ولا يرث) أي في الظاهر ما في الباطن فيجب على المقتدر دفع التركة
 بالمعزة ان كان ما دة الله يعلم استحقاقها وانما يرث الابن لانه يورث طلب الاخ فلا
 يعمل بل اقراة لثوات شرطه وهو الاستفاضة واذ لم يعمل باقراره لم يستنسب الابن فلا يرث
 فقد ادلى ارثه الى عدم ارثه (قوله من جنس الرجال) اشار به كجنس الى أن في المتن
 فقد برهضاف وفائدة ادخال الصداق لان المراد بالنسب مطلق الذكر الشامل للبالغ
 والصبي بخلاف الرجال فان طلبا درجتها البالغون وقوله فيه أي في انظر الرجال وقوله

واعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة
 أمور وجود أسبابه وجود
 شرطه وانتماء موافقه فاما
 أسبابه فاربعة قرابة ونكاح
 وولادة وجهة الاسلام وشروطه
 أربعة أيضا تحقق موت المورث
 أو الحاقه بالموتى حكما كما في حكم
 القتل أو موت المفقود اجمالا
 وتحقيق حياة الوارث بعد موت
 مورثه ولو ملكة ومعرفة ادلائه
 فثبت به راية أو نكاح أو ولادة
 والجهة المختصة للارث تفصيل
 والمواقع أيضا أربعة كما قال ابن
 الهيثم في شرح كافيته الرق
 والقتل واختلاف الدين والدور
 المملوك وهو ان يلزم من ثوبت
 شخص عدم ثوبته كشيخ اقر بان
 للمستهنة نسب الابن ولا يرث
 (والوارثون من جنس الرجال)
 ليدخل فيه الصغير (مستبرأ)

[illegible]

المذكور والاثبات بان اجتماع
 المذكور وكل الاثبات الاربعة
 فانها المنة اركل الاثبات المذكور
 الاربعة فانه الميت ووث منهم
 في المستثنين الايمان والايمان
 والنبات واحد الزويين وهو
 الزوج حيث الميت الزوجة وهي
 حيث الميت الزوج يجلبهم ومن
 بعدا من قالوا من اني عشر
 لادوين السدان اربعة والزوج
 الرابع ثلاثة والنباتي وهو خمسة
 بين الايمان والنبات اثنا عشر
 ذلك في جميع فنضرب ثلاثة في
 اثنا عشر تبلغ ستة وثلاثين
 وهذا صحيح والنتيجة فاصلها
 اربعة وعشرون للزوجة الفتي
 وللادوين السدان والنباتي وهو
 ثلاثة عشر بين الايمان والنبات
 اثنا عشر وللنتيجة صحيح فنضرب
 ثلاثة في اربعة وعشرين تبلغ
 اثنين وسبعين وهذا هو (صاحبها)
 كل من اقر من المذكور جميع
 التركة الا للزوج والاحلام ومن قال
 بالزوجة ينسب الى الزوج وكل من

[illegible]

فأما الميتة أم ميت المال وليكن عصبة ولا ذوى فرض مستغرقين وذو الأرباب كما يصح في الزوال وفي كسبة قريش
 مذهبنا أحد ما هو الأصح مذهب أهل التذليل وهو أن ينزل كل منهم منزلة من ١٠٧ يعني والثاني مذهب أهل القرابة
 وهو تقديم الأقرب منهم إلى الميت

أرث ذوى الأرباب وقوله ولا ذوى فرض مستغرق الأول حذف مستغرق لا مخرجين لا أول
 أرق الفرض الواحد الذي عبره لا يستغرق الثاني أن عدم أرث ذوى الأرباب لا يتقدم
 باستغراق القرش بل في كل هذا ذوى فرض أخذ جميعاً إن ترك فرضاً ورثوا وإن الرث
 مقدم على أرث ذوى الأرباب وسأل المستغرق من الفروض زوج وأخت لتفسير ما قدما
 (قوله وهو أن ينزل كل منهم منزلة من ينزل به) فيجعل ولما لبثت والأخت كلهما وبث
 الزوج والميت كلهما والخال والمخاله كالأم والم نكاح والعمة كالأب وأذا نزلنا كما ذكر
 قدم الأمس في القوارب لا الميت فإن استوفوا قدر كان الميت من ضمنه ولو نزل به ثم جده في
 نصيب كل من أدنى به حل حسب أرثه منه في كان هو الميت (قوله المال على الأول بينهما
 أرباباً) فإنه إن بخت الميت فنزل منزلة الميت فلهما التصرف وبثت الأم فنزل منزلة بخت
 الأم فلهما الميت في نكاحه في النكاح فلهما من ستة يتي بعده فرضهما إنسان يقسمان
 عليهما بقسمة فرضهما فإذا بخت الميت واستوفوا بخت الميت نصيبه فصل الكسر
 على يخرج التصرف فيعبر في أمه في الميتة وهو من باقى عشر لبثت الميت الأم ولو باعها
 فرضاً ورثاً وبقي تسعة فبخت الميت من ربه فرضاً ورثاً وهو ثلاثة وترجع بالاختصاص
 المداوية (قوله وصرفه فيها) ولا يجب على الماتمة في التصرف على أحمل محله فمقابل لو
 رأى المصلحة في صرفه في غيره وجب (قوله ومن لا يقطعه) أي في حال من الأحوال
 (قوله من الأرباب بالنكاح) أي من الموروثين به وقوله أو من أوفر حذبه أي احتكم
 فيه بما لا يتوزع كما سطر إليه (قوله ويسعى الأول حبس حرمان) أي يجب بترتيب
 عليه الحرمان وقوله والثاني يجب نقصان أي يجب بترتيب عليه النقصان ولا لث
 والثون ذاتان فلا ذوى مع حرمان (قوله أو الاستغراق) عطفه على النقص
 يقتضي أنه من أعطي بالنقص وليس كذلك لأن الحبيب هم الورثة المستغرقون فلا
 حاجة ذكره معه (قوله كما هو عطف من قول المنصف الخ) لم يظهر وجه أحد من القول
 المذكور بل ربما كان قوله محال وهو ما نحول الطب بالوصف (قوله خمسة) أي أجيالاً
 والأفامسة فتشور ولد الأب للأم وبثت وقوله لأن كلا منهما ينفذ في الميت بنفسه أي
 فهو أقرب إليه وأقرب إلى الأول فلهما نصيبه غير أنه ترجح الضعيف على القوي وهو متفق
 ويدخل على الحق مع الجسد إلى الميت بنفسه لأنه أحد من العصباء الخمسة (قوله
 وأبى فرضاً غيره) لأنه لا ينفذ في كون الحق فرعاً عن رث القربا أو النكاح كما
 أراد أن يرث فرع عن عدم الرث من ذكره وعليه أن هذا البصر شأن القربى عندنا شأن
 الاتفاق مع الأصل في الوجود أو عدمه وأيضا الفرضية من هذا الحق لا ينفذ إلا إذا كان
 الوارث حاصلاً أو كان هذا الميت يفرق على أن الحق الذي استوفى عنه خارج بقوله يجب
 أو نكاح فلا يكون له فائدة فتأمل (قوله وهذا) أي قول المنصف ومن لا يقطعه محال

مقدم على القرع يخرج شولاً وأبى فرضاً غير ما المعنى ذكرنا كل واحد في شأنه وإن أدنى بنفسه يجب لأنه فرع له وهو النسب
 وهذا أي من قولهم ومن يباينهم ولا ينفذ عليه يجب بشخص يجب حرمان كل من أدنى إلى الميت بنفسه إلا الحق والمعتقة

أرث ذوى الأرباب وقوله ولا ذوى فرض مستغرق الأول حذف مستغرق لا مخرجين لا أول
 أرق الفرض الواحد الذي عبره لا يستغرق الثاني أن عدم أرث ذوى الأرباب لا يتقدم
 باستغراق القرش بل في كل هذا ذوى فرض أخذ جميعاً إن ترك فرضاً ورثوا وإن الرث
 مقدم على أرث ذوى الأرباب وسأل المستغرق من الفروض زوج وأخت لتفسير ما قدما
 (قوله وهو أن ينزل كل منهم منزلة من ينزل به) فيجعل ولما لبثت والأخت كلهما وبث
 الزوج والميت كلهما والخال والمخاله كالأم والم نكاح والعمة كالأب وأذا نزلنا كما ذكر
 قدم الأمس في القوارب لا الميت فإن استوفوا قدر كان الميت من ضمنه ولو نزل به ثم جده في
 نصيب كل من أدنى به حل حسب أرثه منه في كان هو الميت (قوله المال على الأول بينهما
 أرباباً) فإنه إن بخت الميت فنزل منزلة الميت فلهما التصرف وبثت الأم فنزل منزلة بخت
 الأم فلهما الميت في نكاحه في النكاح فلهما من ستة يتي بعده فرضهما إنسان يقسمان
 عليهما بقسمة فرضهما فإذا بخت الميت واستوفوا بخت الميت نصيبه فصل الكسر
 على يخرج التصرف فيعبر في أمه في الميتة وهو من باقى عشر لبثت الميت الأم ولو باعها
 فرضاً ورثاً وبقي تسعة فبخت الميت من ربه فرضاً ورثاً وهو ثلاثة وترجع بالاختصاص
 المداوية (قوله وصرفه فيها) ولا يجب على الماتمة في التصرف على أحمل محله فمقابل لو
 رأى المصلحة في صرفه في غيره وجب (قوله ومن لا يقطعه) أي في حال من الأحوال
 (قوله من الأرباب بالنكاح) أي من الموروثين به وقوله أو من أوفر حذبه أي احتكم
 فيه بما لا يتوزع كما سطر إليه (قوله ويسعى الأول حبس حرمان) أي يجب بترتيب
 عليه الحرمان وقوله والثاني يجب نقصان أي يجب بترتيب عليه النقصان ولا لث
 والثون ذاتان فلا ذوى مع حرمان (قوله أو الاستغراق) عطفه على النقص
 يقتضي أنه من أعطي بالنقص وليس كذلك لأن الحبيب هم الورثة المستغرقون فلا
 حاجة ذكره معه (قوله كما هو عطف من قول المنصف الخ) لم يظهر وجه أحد من القول
 المذكور بل ربما كان قوله محال وهو ما نحول الطب بالوصف (قوله خمسة) أي أجيالاً
 والأفامسة فتشور ولد الأب للأم وبثت وقوله لأن كلا منهما ينفذ في الميت بنفسه أي
 فهو أقرب إليه وأقرب إلى الأول فلهما نصيبه غير أنه ترجح الضعيف على القوي وهو متفق
 ويدخل على الحق مع الجسد إلى الميت بنفسه لأنه أحد من العصباء الخمسة (قوله
 وأبى فرضاً غيره) لأنه لا ينفذ في كون الحق فرعاً عن رث القربا أو النكاح كما
 أراد أن يرث فرع عن عدم الرث من ذكره وعليه أن هذا البصر شأن القربى عندنا شأن
 الاتفاق مع الأصل في الوجود أو عدمه وأيضا الفرضية من هذا الحق لا ينفذ إلا إذا كان
 الوارث حاصلاً أو كان هذا الميت يفرق على أن الحق الذي استوفى عنه خارج بقوله يجب
 أو نكاح فلا يكون له فائدة فتأمل (قوله وهذا) أي قول المنصف ومن لا يقطعه محال

وما وقع لابن الرقعة في المطلبين فثبت بها اذا ماتت عرندوا انه اذا اسلم شيخا ربه فلهما فيه فلهما فيه المسيحي في الايمان
 وتعالى انه فقه عارف بالاجماع (تبيينه) تناول اطلاق المصنف المعلن وغيره وهو كذلك وكلا ليرث المرتبة لا ليرث المراتب
 لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد انقطع وراثته وجب قودا لطرف ويستوفيه من كان وارثه لولا الردة وشبهه
 حيد القذف (م) السابع (أهل مدين) يمتنعون كذا في الاسلام والكفر ولا يرث المسلم والكافر المسلم لا تقطع
 الموالاتين ما وانعقد الاجماع على ان الكافر لا يرث المسلم واشتقوا في تويرت ١٠٩

المسلم منه فاجابه على التبع فان
 قبل يرد على ما ذكر ما لم يأت كافر
 عن زينة كافر حامل يورثنا
 الميراث فاسلمت ثم ولدت فان الوارث
 يورث من مع ماله ما سلمه باسلام
 اسما لا يوجب بانه كان يمتنع وما
 يكفر بوجوه موت اسلمه وقد وردت
 من مذهبهم ان جلا يورث قال
 المكنان في محقق المتأخرين ان
 انجابا يملك وهو النطفة
 واستحسنه البيهقي قال القمي
 وفيه نظرا في الجاهل ما ليس بجوار
 لان كل سوانا يعنى ولا اصل
 سوانا يخرج يملك الاسلام
 والكافر عدا الكافر اذا كان
 اجماعا فثبتوا وان كبري
 من نصراني نصراني من يهودي
 ويهودي من وثني فاعلموا ان
 جميع ممل الكفر في العلل
 كلفه الواحدة قال تعالى يا ذا
 بيد الحق لا انفصال فان قبل
 كبريت يورث الميراث من
 النصراني ويورثه فان الاصح
 ان من اتقى من مله الى مله
 لا يورثه يورثه ويرثه في الوارث
 والكفر وفي التبع انما يمتنع

كالضرب (قوله من قتيده) اي قتيده عدم ارث المرتبة قوله انه قتيده اي في القتيده
 وقوله ثان في الاجماع اي اجماع الشافعية خلاف الجاهل (قوله بالاسم) اي انه لا ملامه الا
 يمتنع بين احد وماله في (قوله وجب قودا لطرف) اي لا يمتنع من حال الجاهل بقوله في على
 مال يورثه لانه لا يملك في وقوله يورثه اي يملك الامام وقوله لولا الردة ضرب
 يورثه (قوله يمتنعون) اي حال الموت وان طرأ خلفه فلا يورثه ما سلكه الشافعي (قوله)
 ان لنا جهادا يملك لوقال يرث السكان اقرب لظهور ان الجاهل يورثه كذا ما وجدنا في ثلث
 ما وجب اياه وقوله وهو النطفة اي وان استدرجته بعد موته وفي احكام على اقل قيل يمتنع
 الروح منه والكفر نظر (قوله وفيه نظر) اي في كونه جهادا (قوله ونحو) يمتنع في الاسلام
 والكفر لا يظهر الاخراج الاجمالي الكفر في قوله كذا في الاسلام والكفر فلا يستصفا
 ولو اريد له بالاسم ودخل على الاسلام لاستقام الاخراج (قوله لانه جميع ممل الكفر
 في العلل) اي القسم (قوله بينهما) اي بين ابيهم ما يورثه لولا الردة (قوله اما
 الحربي) محترق قوله اذا كان له ماء وهذا هو مسمى شريفه لولا الردة بين الحربي
 وفرضه والراية اعادته بلفظه لولا الردة فلا يورث بينهما المكان اخضر وقدره ولو كانا يورث
 واحد وهو الميراث وهذا المكنة مخالفة ما صرح به في كونه شرح الفصل من ان الامام
 لو عدا النعمة لها ثمة فانه يورثها او الحرب يورثها او ماله الحرب (قوله والثامن ابيهم وقت
 الموت) اي ابيهم وفيه ان الكلام في عدم ليرث جهالا وهو اختصاص والاباء ليس
 من الاشخاص بل من الموانع فكيف يمتنعها واجب بانه على تقدير عضاف اي ذو
 ابيهم اي الشخص الذي ابيهم وقت وفاته اي ليرثه لولا الردة في الموت وفيه ما وجبه
 (قوله فلهما من ثلثي ارباب) اي وجد بينهما ما سب الارث الثلث في الشرط والحوال
 (قوله اما) اي كذا في الخلاف لا لاقترام والاقترام ما عدا الاباء فيه والكلام في ابيهم
 وقت الموت والاراد ما يقتضيه التكرير قوله بعد ونحوه اي سبقه فانها صادقة بعدم
 السابق اصلا (قوله او يورثه سبقهما) صادقة بعدم السابق اصلا ويورثه مع سبق
 السابق وهذا الثاني هو عين قوله او علي سبقه اي السابق لا السابق ثلثي ثلثهما مع قوله

اذا كان احد ابي يهوديا والا لآخر انما يمتنع كذا في قوله شبهة فانه يمتنع به بلوغه كماله الرافعي قيل انكاح المشرع لحي
 لو كان له ولدان واختار اعهدهما اليهودية والا لآخر النصرانية يمتنع في التوارث بينهما ما لا يورثه الامومة والاختلاف
 الميراث اما الحربي وغيره كذا في وعده فلا يورث بين الحربي وغيره لا تقطع الموالاتين بينهما والثامن ابيهم وقت الموت فلهما
 متوارثان يفرق او عرف او عدم او في بلاد غيرهما او يورثه سبقهما او علي سبقه ويورث ليرث احداهما من التوارث لان
 من شرط الارث كونه حقيقا بقاء الارث به موت المورث

وهو غافضه من الجاهل بالسبق معادق بان يعلم ان السبق ولا يعلم عين السابق ولا يعلم سبق املا وصورا المستطاع
 خمس الظواهر لعلها بالسبق ومن السابق الجاهل بالماضي والسابق الجاهل بعين السابق مع العلم بالسبق بالنسبة السابق بعد
 معرفة حقيقة في الصورة الاشياء ١١٠ يوقف الميراث الى البسب او الصلح وفي الصورة الثانية تقسم التركة وفي

اول علم ثم السابق بين السابق اذا غافضه بين السابق في السابق غريمه قوله (قوله) والجاهل
 بالسبق معادق بان يعلم (قوله) في صدقه ذلك ان الجاهل بالسبق ساقط علم اصل السابق
 فكيف يصدق به فكان الاول ان يقول والجاهل بالسبق صادق الخ (قوله) وعصر الملة
 أي مسئلة موت المتوارثين بفرض أو نحوه سواء كان فيما أم أم لا (قوله) اعلم بالسبق وعين
 السابق (قوله) أي لا يعلم أو بالنسبة للتعارف العامة (قوله) وفي الصورة الثانية تقسم التركة
 البسب أو الصلح (قوله) أي لأن التركة غير مبسوطة منه (قوله) وفي الصورة الثانية تقسم التركة
 أي تركه السابق (قوله) وعلى هذه التاخير لانه لو كانا يلاقى للسبب ان يقول وفي الثانية
 يورث المتأخره ومنه سمى السابق (قوله) أي بالاسد اذ اقتصر جهة بان شبه انهم
 وقت الموت أو الله ان يقتل مثلا جميعهم ان يورث بكل واحد من السبب في العيشة وانما
 لم يكن انهم وقت الموت والعقدان من الموانع لان المانع ما يمنع السبب والشرع ما يمنع
 الارث ان انهم وقت الموت القصد الشرط وهو متحقق بحالة الارث عند موت المورث
 وعدم الارث في المكان لانقاء السبب وهو القصد اذ يورث كل ان في اقتصار المارح
 على استواء الشرط قصورا (قوله) وقد بعضهم من الموانع السبب (قوله) ان السبب
 جائع لان شأن المانع ان من تعلق به لا يورث كقوله لا يورث كقوله لا يورث وليس لنا
 مانع يقرب عليه ان من تعلق به لا يورث فقط (قوله) ما تركه صدقة أي فعدم من جنس
 الاوقاف المظلمة يتلعب من محتاج السبب ويضرب تحت أيمن (قوله) أي لا يورث
 وقوله فيلانة أي بكفر (قوله) واقرب العصبات (قوله) ان المارح لا يقرب الا ساق
 بالارث المصروفه وان كانت الاحقة بسبب القرب او القوة او الجهة والاقبال شقيق
 والذي لا يحدس بان في القرب وكذا الابن والاب وعبدية القصدول وشربها وولي
 العصبات بالتقديم على باقيهم الابن الخ (قوله) العصبية (قوله) الذي لا يورث من
 من حذقه الخبر وقصده على المتقاربه يقتضى ان جميع العصبية دون في الاقره مع
 ان بعضهم اقرب من بعض (قوله) لا يورث الخ) فيه ان الاب والمعتق كذلك فلا ينتج
 تقديمه على الاب فكان الاول وجبه بقوته وعرضه على نفعه الاب من الارث والعصب
 الى الارث بالقرضى (قوله) ثم انبه انهم اقدم بحرف مرتب لانهم متفاوتون بمرتبة حكم
 انهم منوط بحرف قترتهم فبعضهم ياتوا ولا يكون الابن الخ (قوله) فكذلك في العصبية
 يقتضى ان قول المصنف واقرب العصبية أي من حيث العصبية مع ان مراده من
 حيث الارث (قوله) لا دلا سائر العصبية أي بانهم لا يورثون بالابن وابنه ليدل عليه وقوله ثم
 ابوه أي ما لم يكن اخ من الابوين والاب فان كان قسما مساويا لان كلامه ما يلد بالاب

واخوين والتاخير فيق ومردود الثالث كبعض وسين لم غره فقلنا ان يورث عنه لا غيرا والرابع الاتباع فبشأن كان
 علم الله والاسلام قائمهم يورثون ولا يورثون (واقرب العصبية) من النسب العصبية بنفسه وهو الابن) لا يورث الى الميت
 يتب (ثم انبه) وان سئل لانه يقرر مقام أبيه في الارث فكذلك في العصبية (ثم الاب) لا دلا سائر العصبية (ثم اخوه) وان حال

والعصبة بغيره عن القسامة
والعصبة مع غيره وعن الشواهد
مع القسامة وشهادتين فليس
اكثر من حال يستقر فيه القسامة
واقتضى مثل ذلك كقولنا لا
لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم
انما الولدان اثنان اثنان لان الانعام
بالاعتقاد موجود من الرشد
والمرأة قلته سواء في الارث وعن
ابن المنذر في الاباء والاعوان
السبب فيه قوله ورث الله
والا لعل في قوله القسامة
والعصبة دون القسامة به (ثم خصصه
اي المقتضى بسبب المقتضين
بقتضهم كونه وانما لا يقتض
واحد ولو مع استصحابهما
المقتضى بينهما حال الانعام
المقتضى القسامة والاعتقاد
مع غيره والمقتضى في ان الولد
اضاعف من القسامة المقتضى
واذا اثبت القسامة واثبت
دون الاكثر كقوله لا يورث
العم دون اخواتهم فثبت المقتضى
يثبت الاكثر واثبت القسامة المقتضى
اولى ان لا يورث لانها بعد من
والمرأة اقرب عصاة يوم موت
العقيق فلو كانت المقتضى مختلف
اثنين ثم مات احداهما واثبت
اثنان فثبت العقيق فلو لا ولدين
المقتضى دون اثنين (تبيين)
كلام المفسر كالصريح في ان الولد
لا يثبت للعصبة في سماء المقتضى
انما يثبت بعده وليس يراد بل
الولاد فثبت لهم في سماء المقتضى على

لا يكونوا عصاة وانما لا يورثون
وعن صاحب النفس آخره بل ليس
التركة بل هذا اموال كروم حاكم
استقرت القسامة من التمسكة
معها استقرت حق يسهل بل لا
في المشرقة يتبين ذلك ولا يسهل
في فضل بين القسامة وبين
يثبت الابن وقوله غير ذلك الام
البيات والاشواهد اي وضع الجسد
اطرافه معسبة بل هو بين في
ليس فيه بالانفصال لبيان الابن
العصبة بالقسامة في قوله ما كان
عن القسامة وقوله بالعصبة مع
الاختلاف فثبت من فرض القسامة
ذكر عن (قوله فليس اثنان من مقتضى)
بالاعتقاد غير ذلك لان القسامة
فانه انما يقتضى لا يثبت في وقوع
لله (الخ) المراد انما يثبت المقتضى
ن يكون عاقبة سماء المقتضى اي
دين المقتضى فلو كانت العقيق مسلما
ثلاثين المسلم اصدق التقدير عليه
ورثته اثنان السكائر فثبت (قوله
في الارث بالنسب وهذا الظاهر ولو
ليجده (قوله والمعنى فيه) اي في
اي يثبت المقتضى اي اوثق وقوله
العقيق ووجه بعد انهما هو ولو
على الارث بالولاد مع ذلك لم يحصل
اي قوله ثم خصصه وقوله كالصريح
ثبوته فليس عريضا ولا كاية فثبت
وهو لم يثبت له العصبة المقتضى في
كالصريح ولم يقل صريح (قوله بل
من فوائده انه لو كان للعقيق

صلى

المذهب المنصوص في الام

القول في ثبت لهم الولاء لا بد منه وتعلم قولنا قال المكي تخلص للاعتبار فيه ونحوه من مائة التي قسمت لغيره لكن هو المثلث
 فيها يكن حصته كالثبات المال ونحوه انتهى وترتيبهم هنا كالترتيب المتقدم في الدب التي مسائل منها اذا اجتمع الجد والاب
 الشقيق والاب يقدم الاب عن الجد في الولاء على الاظهر بخلافه في الدب فلا يجتمع ١١٣

الاصح ان يقسم المثلث مع
 الشقيق فلهما ربعها اذا كان مع
 الجد ابس الا ان يظهر تقدم ام
 الاب في الولاء بقوله فيقضى ومنها
 اذا كان للمعق ابناء من احدهما
 اخ لا م للمعق ابناء من تقدمه وسكت
 المصنف عما اذا لم يكن للمعق عصبه
 وكذا ان كان للمعق الشقيق
 ثم له منه على الترتيب المعين
 عصبان للمعق ثم لمعق ثم لمعق المتق
 وكذلك كما في الرضعة فان تقدمت
 فمقت الاب ثم عصبته ثم مقت
 الجد ثم عصبته وهكذا فان لم يكن
 وارث انتقل المال لبيت المال
 الرضاة ما بين اذا انتظم امر بيت
 المال اما اذا لم ينتظم لكون
 الامام غير عادل فانه يرد على أهل
 القرض غير الرضاة لان عصبه
 الرضاة القريبة وهي مفعلة وقسمها
 ونقل ابن سريج فيه الاجماع هذا
 اذا لم يكونا من ذوي الارحام
 فالوكان مع الزوجية وحسب كيف
 اشارة وبفت المرد على ما يمكن
 الصنف اليه ما من جهة الرجم
 لامن جهة الزوجية وانما يريد
 ما فضل عن روضهم بالقسمة
 لاصحابهم من رده على طلبا لعدول
 فيهم في بيت وأمرهم بعد اخراج
 فرضها من ههنا من ستة لاقام
 وجهه ما عصبهم والبيت ثلاثة

مسألة العتق نصرا ثبوت العتق بلفظه ولا رضى ولا رضى في جباة أبيهم (قوله
 لم يروا) اي لان الارث يتوقف على وجود السب وقسمت المورث والسب جباة الولاء
 فلو لم يثبت لهم وقت الموت بل ثبت بعده لم يروا انتفاء السب (قوله فيه) اي في ثبوتهم
 في حياته وقوله لكن هو المثلث ثم في حياته يكن بهله شرح ما يمكن كفه اذا كان المقي
 والمعتق ذكرا وقوله ونحوه كالمثلث عليه (قوله فلا يجتمع معه) اي في السب فهو مشترك
 على قوله بخلافه في السب وقوله فلا يقدم ولا يابى الا في الاخوة والاب ولو جزم ذلك
 أولى وقوله بل يقسم المثلث الا في بل يرضعهم وقوله مع الشقيق فقط اي بعد عدول
 الاب عليه (قوله في الاخ) اي لم يرضعهم وقوله والذين في عتقهم ايضا وفيما يظهر
 ان كل من الجد والاخوة في يرضعهم في المثلث الاب اعني بالبيت لكن انما يقضى اليه
 بالادوية والاخوة ويؤمهم بلون المثلث في قولنا فاقوى من الادوية فلهذا تقدم الاخوة
 هنا على الجد وكما في سب ذلك تقدم في السب أيضا لكن الاجماع على خلافه فصرنا
 اليه في الولاء اذا اجتمع وعنه اقوى من قولنا في الادوية في الاخوة في لانه فلهذا تقدم
 فيهم (قوله فلهذا تقدم) اي بخلافه في السب فان ذلك للامام المدين والبيت
 فيهم ما بالضرورة والفرق بينهما ان الاخ الام يرضع في السب بالفرقة فاما في
 فرضه ويجعل الباقي بينهما لاستواءهما في العصب وفي الولاء لا يمكن ان يورث بالفرض
 فخرابة المثلث فلهذا يرضع من جهة بيتهم ووجهه يرضع بها أخذ الجميع كما أن الاخ
 الشقيق المثلث يأخذ ما خاضوا لا يرضع من جهة بيتهم ووجهه يرضع بها أخذ الجميع كما أن الاخ
 فمقت الاب) اي في المعق وذلك لانه اذا اجتمع مقت اي المعق ومقت اي المعق قدم
 القول كذا استظهر بعضهم (قوله انتقل لبيت المال ارثا) المراد به ان يتولى بيت المال
 حفظ المال الخلف الى ان يرضعهم بالسب والاولاء حتى لكون البيت الذي هو
 محل المال او متوليها وارثا لبيتهم (قوله ونقل ابن سريج فيه) أي الاستفتاء المذكور
 أي قوله غير الرضاة (قوله فلو كان مع الزوجية) هو المثلث مع الزوجية وقوله هو
 عليه ما في نسخة ردا عما لا يلائم اخذ بالارث المتقدم فهو ردة صورة لا سبقة ويدل
 قوله بعد لكن الصنف المصنف ليس بغيره بل هو المثلث من الرضاة القريبة لا من
 لا مطلق القرابة وان كان معها فرض آخر فلهذا يرضعها قد يرضعها عن شرح
 النصول من ان اول الرضاة من الرضاة بالاسم انما هي وعند عدم الرضاة كالصنف في
 لا يرضعها المصنف في جهة الرضاة بل يرضعها من غير فرضه فقط فلما اهل ويصرف (قوله بالقسمة
 المصنف) يريد قولنا بانه سهم لكونهم لضعوا وخصوا (قوله لا يرضعها) اي

١٥ اي انه ما يخصه المسئلة من ان في غير فرضه ولا اختصاصا في اربعة ثلثه والارواح وحده كونها شيئا من
 ذلك مما لا يحفظه الله في شرح التبيين رغبة ثم نشر في بيان الفرض واصحابهم كل من لم يمههم ذلك شرعا لا يرضعها

وقد وما يشقته كل منهن بقوة (والقروض) جميع قروض بمعنى انصب أي: الانصباء (المذكورة) أي: المقدرة أي: المحصورة بالمقدرة
 بأن لا يرتفع ما لا ينقص منها إلا ما لا يرضى كقول فينقص أو يزداد (في كتاب الله تعالى) الأولية وشبه القروض (سنة) بغير
 يدونه ويعبر عنها بمعارات أو غيرها ١١٤ (النصف والرابع والثلثان والثلث والربع) وأخصرها بالربع والثلث
 ونصف كل واحد من أولئك قلت

الانصباء كما ذكره وقوله وقد لا يخفى على القروض وأصحابها وقوله لا فائدة
 له لأنه يلزم من بيان القروض وأصحابها بيان ذات المقدرة وأوجب بأنه لا يلزم لجواز أن
 يسرد القروض ثم يسرد أصحابها من غير أن يبين قدر نصيب كل واحد من تلك القروض
 (قوله والقروض جميع قروض) وجهه مع أنه قد لا خلاف أثره وقوله أي المقدرة
 لا ملامة بين التقدير والمفسر فكان الأولى حذفه كما لمع في تفسير التقدير بالمفسر
 في قوله أي المحصورة لأن أفراد كل واحد من القروض مقدر لا محصور رأى ممنوع
 زائدة ونقصه وانما يحسن ذلك لوقيل أنه قد عكسها هي عبارة النول (قوله بيان
 لا يرد عليها) أي على كل منها لا على مجموعها واللافتي أنه مع النابض برزاعه لا يفرغ
 سابع وهو ما طرأ (قوله وشبه القروض سنة) كان الغرض منه تدعيم فهم أن الخبر لما
 وأجر ورقبه وفيه ان هذا النوع مدفوع بقوله المذكور لأن قوله في كتاب الله تعالى
 (قوله سنة) أي من حيث المقدار والعدد ما علم من حيث الخارج فخرج غلبة لأن مخرج الثالث
 والثلثين من ثلثه (قوله وخرج) الأولى وأورد وقوله وبلغت الأربع ولا خلاف لأب
 فان هذه ليست مذكورة في كتاب الله وقوله والسبع أي وخرج السبع كافي فخرج
 وأثبت شقيقه وأثبت لأب وقوله والثلث أي كافي فخرج وأثبت شقيقه وأثبت لأن
 وقوله وثالث ما يتبع أي وخرج ثلث ما يتبع وهو في الحقيقة سدس في الأولى وربع في الثانية
 وقوله فانه أي ثلث الباقي لأن المثلث وهو تعادل لقوله وثالث الباقي وقوله من قبيل الاجتهاد
 أي فيكون خارجا بقوله المذكور في كتاب الله (قوله لكونه أكبر كسر مقدر) احتج
 بغيره من الثلثين (قوله إذا انفردت عن جنس النبوة والاشوة) أي نبوة الميت وأخوتها
 هي وحيدة لا ما يجيء ذكر الاشوة لأن نبوة الميت هي آخرتها لأن يجب أن النبوة
 لا تشمل إلا ما يختلف خلاف الاخوة ثم هو في ذلك يختلف لما اضطره عليه وقدر من ان
 النسبة متى أطلقت فهي إلى الميت ولا يسهل إلى العمل به هنا ذلك التي بالثلاثة فقد اشوة
 الميت لأب الميت النصف ولو قال إذا انفردت عن المساوي لكان أولى وهذا بخلاف
 نظيره الاستين في جانب الاختصاص لا يخرج من الاختصاص لان المراد بها الاخوة الميت نعم المراد
 بالنبوة فيها ما يتبع نبوة الميت ونبوة إيمان من (قوله وتنقص) أي كذا الحجاب أيضا
 وهو ابن الصلب أو بنساء وابن ابن اقرب منه أو بنته كذا الله ما لا أولى من الانفرد عن
 النقص (قوله في درجتها) لأصاها به مع قوله أخ لا يكون لا كذلك ولا يحتاج
 إليه إلا بعدد ما بين الابن فيكون ثلاثا زعمنا إذا كان أقل منها فلا يكون موجبا لعدم
 ارتباطها بالنصف وما إذا كان أعلى منها فإنه يجعها (قوله ما إذا كان معها بنت صلب) أي

والاجماع (إذا انفردت) عن تعصب وتنقص نخرج بها تعصب ما إذا كان معها أخ في درجتها فانه يعصبها أو
 ويكون أيضا نصف ما لا يعصبها والنقص ما إذا كان معها بنت صلب فان أمها بها السدس بكملة الثلثين

(و) قلها (الأخت من الأب والأم) إذا انفردت عن جنس البنوة والاختوة ولو علم بالثبوت لكان أحسن (و) وبها (الأخت من الأب) إذا انفردت عن جنس البنوة والاختوة لقوله تعالى وله أخت فلها ما نصف ما ترك لخال ابن الزوجة أجهو على أن المراد بها الأخت الشقيقة والأخت من الأب وتخرج بقيد الانفراد عما ذكر في الأربعة الزوج فان لكل واحد مع وجوده النصف أيضا (و) تأمسها (الزوج إذا لم يكن لها) أي زوجته (ولد) منه أو من غيره ويصدق الولد بالذكر والاخت (ولا ولدان) لها وإن سفل منه أو من غيره ما دام عدم الولد لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك لأزواجكم إن لم يكن لهن ولد وانعدم الإجماع على أن ولد الابن كولد العاصب في حجب الزوج من النصف إلى الربع أما المصدق اسم الولد عليه بحزنا وأما ما سألني الأثر والتعصيب فانه فيها كولد العاصب إجماعا (و) النرض الثاني (الربع) وهو (فرض اثنين) فرض (الزوج مع الولد) لزوجته منه أو من غيره (و) مع (ولد الابن) لها وإن سفل منه أو من غيره ١١٥ أما مع الولد فلقوله تعالى فإن كان

أوليت ابن سائر بها سوا كانت اختها أو بنت هيها فقط تنقسم بينهما فان ولد كان أولي (وقوله في الأربعة) فيه أنه لم يذكر جنس البنوة والاختوة مع بنت الابن لأن إجماعا بأنه ذكرهما معها تقدير القوم مع ما من الانفراد عن التعصيب والتعصيب وقوله الزوج أي الانفراد عنه وفيه أن هذا واضح فلا حاجة تنبيه عليه (وقوله والاخت) أي والاختى كإخت (وقوله والنصف الإجماع الخ) كان الأخت تأخيرها إلى الكلام على الربع وقوله أما المصدق الخ فإنه لا ينفذ الإجماع على أن ولد الابن كولد العاصب فيعذر كوالا فكيف تقاس الثاني بالإجماع على الثاني بالإجماع (وقوله مع الولد) أي الوارث وليس زواله فبالبطلان يخرج من تأمير ما منع (وقوله فلما ترك) أي من قوله وانعدم الإجماع الخ (وقوله لا يرث) فإنه لا يرث (وقوله أو عدم ولد الابن) أو بمعنى الواو كما هو القاعدة فيها إذا وقعت بعدن ولو تأمير ولا كما هنا فإن لغة عدم معنى النفي (وقوله واستقيد الخ) غرضه بدفع تزهم بصور عبادة المقتضيين الواحدة والثلاث فالمراد بالزوجات ما فوق الواحدة بناء على أن أقل الجمع اثنان وكثيرا ما يراد في القرآن ولا يصح دفع تزهم المذكر ويجعل آل في الزوجات للبعض صدقه بالواحدة وقد ذكرت قبل فيؤتى إلى التكرار (وقوله تأدبوا مع لغة القرآن) أي قوله فإن لم يكن له ولد ورثته أو أفلامه الثالث (وقوله مع الولد الزوج) أي الوارث يخرج من كلامه مانع وتخرج بأختها للزوج الولد المتعبد من مأمرة لأنه لا يجب إليه (وقوله ما استتبعها قبله) أي أن ما فوق الواحدة كالواحدة (وقوله البتة الخ) قصد به مزيد الإيضاح والافتكاك الآخر أن يقول فرض من تعدد من أصحاب النصف (وقوله قبلا لإجماع) لا يرده عليه خلاف ابن

ولام ثلاث مابقي واحد وهو في الحقيقة ربع لكنهم تأدبوا مع لغة القرآن التقليل (و) النرض الثالث (الثلث) وهو (فرض الزوجة) الواحدة (و) شكل (الزوجات) بالزوجة (مع الولد) للزوج منها أو من غيرها (و) مع (ولد الابن) له وإن سفل ما لمع الولد فلقوله تعالى فإن كان له من قبله فلهن الثلث ما دام عدم ولد الابن فلما تقدم ويستفاد من تعبيره أنها بالزوجات بعد الواحدة ما استتبعها قبله (و) النرض الرابع (الثلثان) وهو (فرض أربعة البنتين) فأكثرهما في البنتين قبلا لإجماع المحدثين على ما مضى الخ كما أنه على الله عليه وسلم أعطى بقى سعد بن الربيع الثلثة وإلى القياس على الاثنين وما أحجبه أيضا إن الله تعالى قال لكل من عمل حسنة

وهو لو كان مع واحدة كان سقطا الثلث فأولى وأخرى أن يجب إياها ذلك مع استمائها وإما في الأكثر من اثنين فلهوم قوله تعالى فان كنتم فوق الاثنين فلهن ثلثا مارك (و) فرض (بنات الابن) وان سقط ولو عبر بغير ابن فاستكثر كان أولى لدخول بقى الابن والاف والام في الابن ليس حتى لو كن من آباء كان الحكم كذلك وهذا لا يمكن معهن بنت صلب فان كان فصبأى حكمه (و) فرض (الاختين) فاكتر (من الاب والام) اما في الاختين فلهن ثلثا فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان وانما في اكثر فلهوم قوله تعالى فان كنتم فوق الاثنين فلهن ثلثا مارك (و) فرض (الاختين) فاستكثر (من الاب) ١١٦ عنده فقد التفتين اما في الاختين فلا تية الكريمة المتقدمة فان

عباس لانه إذا والحاصل انه يستدل على ارب التفتين من البنات للثنتين بأربعة الاجماع والحديث والظاهر على الاختين وعلى التفتين مع بنت الابن للحدث الا في في السدس وبالا يتكسر بناء بوا يرباد للفتة فوق كذوله تعالى فاضربوا فوق الاعاء وان كان فيها تشديدا وتأخيرا وحدها والاصل التفتين فانها فوق اربعه مارك (قوله فلهوم) الاولى فقله لانه في الاولاد فلهوم فيه (قوله كان أولى) يدفع بان الجمع عند القرعين ما فوق الواحد (قوله وعدا) اذ لم يكن معهن بنت صلب أي ولا يتصل ولانته بالاولى (قوله فلهوم الخ) فيه نظرا لانه في الاولاد كما في فلا يشترط للاختوات وكذا يقال في نظيره الا في (قوله من الاثنتي) لاحاطة اليه وكذا قوله أو يجمعين بالقسمة لانهما اذ لا ما بالون كاست (قوله والثالث فرض اثنتين) أي النص فلا ينافي ما يأتي من أنه فرض آباءا لثالث وهو بالية في بعض احواله مع انشودة انه فرضه بالاجتماع والمصنف يحدد بين ما ثبت النص وقوله فرض الام لاحاطة لاجتماع الفرض (قوله وان) أي كل منهما والاولى والثاني (قوله سواء كانوا اشقاء) الاولى وان كانا شقيقين وقوله عغير بين بغيرهما أي بخلاف المحجر بهما الوصف فوجوده كعدمه (قوله قبل اظهرا الخ) كلامه يقيد بان المتأخر من الاجماع انما هو اظهرا بالانكشاف لانفسه بل هو سابق على لاجماع وفيه انه كلف يتم الاجماع مع خلاف هذا الخبر فعمل لفظة انفسه اوردته والمراد قبل خلاف من عباس فيكون خاطرا بعد انعقاد الاجماع فلا يكون شارة فلهما ثلثا (قوله على الحال) أي من محمد وفي التقدير ذهب المحدثا كونه صاعدا أي متجاوزا للاثنين الى افرقه صاعدا قوله اي اذا جاز نفسه للمعالي لانهما لو كان عليه أن يبينه ولا حاجة له كرفرض (قوله من الاثنتي) بنات للاثنين (قوله يورث) نعمت يورث اي يورث منه ويصير لانه خير كان ان جاءته ثالثة وخل من نائب فاعل يورث ان جعلت ثالثة والكلالة من لم يمتق والارثا فلهما (قوله الآية) اي افرأ الآية وامر بقرائهم الان محل الاستدلال آخر حال اولها وقوله فبقا أي اعطيا من

المراد في المستفاد كالحكي ابن الرفعة فيه الاجماع وإما في اكثر فلهوم قوله تعالى فان كنتم فوق الاثنين فكأنتم مع (قديم) ضابط من يورث الاثنين من تقدم من الابان من فرضه النص عند افتقاده من بين يمين أو يجمعين (و) المقرض الخامس (الثالث) وهو (فرض اثنتين) فرض (الام) اذ لم يجز (بجانب اثنتين) بان لم يكن يتم اوله ولا فلهما وارث ولا اثنتين من الاخوة والاختوات فلهت مساويا كذا انشاء أم لا ذكرنا أم لا يجمع بين بغيرهما كذا من لام مع جدام لانه قوله تعالى فان لم يكن فلهوم وورثه أبواه فلا تية الثالث فان كان له اخوة فلا تية السادس وله الابن مطلق والاول والمراد بالاخوة اثنتان فاكتر اجماعا قبل اظهرا ابن عباس اختلاف ويشترط آباءا أن لا يكون

مع الام وأحد الزوجين فخط فان كان معها اذ ذلك ففرض لها ثلث الباقي كاست (و) اي الثلث الا ان قصا علما النبي بالنصب على الحال ونفسه واجب الانكشاف اذ اهب من فرض عدد الاثنين في حال الصدوق الاثنين ولا يورثه غير النص وانما يستعمل بالنساء وتم لا يورثا كافي الحكم اي فرائدا (من الاخوة والاختوات من ولد الام) يستوي فيه الذكر وغيره لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة وامراه فلهما أو أخت الابنة والمراد بالام الام بدل فرائدة ابن مسعود وغيره وله أخت أو أخت من أم وهي وان لم يمتز أختها كغير في العمل على الصحيح لان مثل ذلك انما يكون توقفا

والأما من بين المذكور لا يخفى أنه لا يصيب فيه إيراد ما ينفصل عن الاستثناء ولا بد أن يكون مضميناً في مكانه كقول من حفظ الإنجيل
كالبسرين والبنات ذكرهما في آية واحدة في قوله وقبري عرض الثالث فمع الأخوة فهما أن اتفق عليه بالمعاصرة كالمثل كان معاً معاً
أخوة فأكثروا بهذا يكون فرض الثالث ثلاثة وإن لم يكن الثالث في كتاب الله تعالى كما مر (و) الفرض السادس (القدس) وهو
(فرض معصية) تقدم السيد على الواحد (الأمع الولد) ذكرنا كان أو غير ذلك من آله وأولاده بشكل واحد فبهمها السادس فمما رزق
إن كان له ولد (أو) مع (ولداً) وإن حصل الإجماع على أنها مع من الثالث في السادس ولم يتغير معناها بما يجاهد في ذلك (أو) مع
(أو) اثنين فصاعداً أي أكثر (من) الأخوة والأخوات (الذين هم) في الآية (أو) اثنين (أو) اثنين فبهمها السابعة

التي صلى الله عليه وسلم (قوله فان بهم) الاولى فيه اي من اولاديه ليلازم ما قبله (قوله
كأمر) اي فظهر ما تزل من هذا الميز وانما الماركت الحاق (قوله من الاخرة) خرج عنهم
فلا يردونها الى الله سدس فان قلت بهم اولاد الابن كآية ولهم فيها واد الاخر كآية
قلت لا طلاق الولد على ولد ابن عجزا شافعا بل قبل حقيقة جنس الاطلاق الاخر على
والده ولان الولد انوى عييان الاخرة عليه من لا يهيئونه ولقد صورهم عن درسة آبائهم
خوى الجد على عيهم دون آبهم (قوله فامرني اليتيم) على القول المتقدم مع الولد الخ
والآية الاولى قوله ولا يورثهم الخ والثانية قوله فان كان له اشرافه الخ اي بناء على ان المراد
بالاخرة الثاني فانه كما مر في مرتبة ما هي من خارجة لقوله فامرني اليتيم (قوله وأربع
أفصل الخ) تعقد غير رأس ايس بشرط بل متى علم استقلال كل صبيحة كان تمام اجدده بما
دون الاخر فالحكم كذلك (قوله من قصاص) اي فيما اذا قتله ماقتضى عهد ان يقتل
في اجدده او على يد الاخر فان غنى عن حال فديتان وقوله وغيرهما اي كالنكاح
غير ذلك منها ما ان يتزوج وكذا مرض الثلثين او الثلث فيما يظهر (قوله فلام من
مال الوالد السدس) اي لا يستل ان الميت وله الذي له وان استغنى الثاني بكل لها
الثالث وتبناه فيما يظهر ان يقال بتغيره فيما لو مات اسدس الواطين عن نعمه وعن ذلك
او بالبدل جوع الورثة منها من معدتهم مع ذلك الولد بالاشهر من الحجب به حرمان او
بهب نقصان فقره (قوله في الاصحاب والعجم) هذا بالنظر في قول الفحول الضعيف فان
كان قويا غير فحقا بالاصحاب والافانصيص وقوله في العدد بكسر العين الموهلة (قوله
وقدر من له ايضا السدس) اي بالنظر لثقة وان سمى ذلك المالك قاذبا مع الشران
ولو قال وثمرت بدل بقر من كآية باقية لكان أولى (قوله للاب والام) اللام بمعنى من
مع حذف عاصف اي من جهة الاب ومن جهة الام واما منع شقوق فيقول الجمع (قوله
ثم ان كلفت بالثقة الخ) ذكره الله تعالى ما هو به قول المتق مع عدم الام من اولاد ابدة

[illegible]

والقوله من جهة الام كلامه تعقيب البعدى من جهة الاب كلم ام اب والقرينة من جهة الاب كلامه لا تعجب البعدى من جهة الام كلامه بل يكون السدس من جهة من جهة (و) السدس أيضا (ليث الاين) فاما (مع) تحت الصلابة) اوسع بنت ابن اقرب منها تمكده الثلثين انشا على الله عليه وسلم بذلك في بنت الابن مع اليث رواء البخاري عن ابن مسعود وقيل عليه الباقي ولان الثمات ليس لها أكثر من اثنتين فاليث وليث الابن أولى بذلك (تبيينه) استبعد من انفراد الصلابة كغيره بنت الصلابة لو كان مع ثبات الابن بتناسلها كثيرا لاشي الثمات الابن وهو كذلك بالاجماع كما قاله الماوردي في بنت الابن فاما (انما) فاعدا وبأخذ تمكده الثلثين ١١٨ وهو السدس ولهذا سمي تمكده كما مر (وهو) اي السدس (فلاشت) فاكتر (من الاب مع الاخت)

الاب السدس مع الاب عند عدم الام وليس كذلك والافتكان سعة أن يتركه عند قوله ونسقط الجدات بالام الخ ويجب عن التثنية قبله عدم الام لعدم عموم جها بخلاف الاب فان جسه للجدة فاصر على التي من قبله وقوله الام والام بالرفع معا على الاب اي اواخر الذي تدلى به (قوله تمكده الثلثين) علم منه ان ليس فرضه مستقلا وميله عدم وجوه عند استغراق الثلثين (قوله وقديمه ما ينهمسا) اي فيسا اذا كان مع الاب والجد بنت اوت ابنا (وهو) الوستة من ذلك فله السدس بالقرن والباقي بعد فرضه وفرض من معه بالتمسب (قوله ثم شرع في حجب المهرمان) اي بالانحصار ولا يدخل على الابوين والزوجين وولد الصلابة واما حجب المهرمان بالوصفة فسد على كل الورقة واما حجب التمسك فله نقد في ضمن باب القروض وحاصل ما ذكرنا ان خمسة اقسام وزاد الشارح بسبعة فابله الشاهير والناعة انه يقدم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة كما قال في بالجهة التسديم ثم يقرب به ويقدمها التسديم بالقرعة فاجلا وقرب بالجهة البتة ثم الابوة ثم الجدوة والاشوة ثم ابوة الاشوة ثم العمومة ثم قرعة العمومة ثم الولاية ثم المال والتقديم يقرب بالجهة على القريب ثم اذا اتحدت قدم بالقرب في الدرجة ثم اذا حصل الاتحاد فيه ايضا قدم بالقوة والحاصل ان مدار حجب الشخص يجب سومان على قاعدة تين احدهما حذمه أعني بالجهة التقديم الخ والآخرى كل من أدنى الى الميت بواسطة جهة تلك الواسطة (قوله لان الجدة) الاولى ولان ابكر من عطف على أخرى الآن يجعل على العمل مع ملته (قوله والدون الى الميت بحضن المذكور) اي بخلاف من دخل في نسبه الى الميت أي فهو من ذوى الزمائم فليس سقطة بالاب (قوله اربعة) اي اجالا لونه تنسب بالشمول لولد وولد الابن فذكر والاش (قوله ولا يبقى الكلالة) الاولى وان كان رجلا يورث كلاله الخ والثانية بسبب سقوط كل قل الله بتسليم في الكلالة الخ وفيه ان الثانية في اولاد الابوين او الالب فكان عليه أن يقول لا يورثان كان رجلا يورث كلاله أي لونه وما وهو ان الميت

الواحدة (من الاب والام) تمكده الثلثين كما في البتة وثبات الابن (وهو) اي السدس (فرض الاب مع الولد) ذكرنا كانا وغيره (اد) مع (ولد الابن) وان سفل (وهو) أيضا (فرض الجد) لال (عند عدم الاب) المتوسط بينه وبين الميت اذا كان الميت وولد ابنه (قوله تعالى وتزويجه لكل واحد منهما السدس الاية) وولد الابن كلوا بجملة والجد كالب (وهو) أيضا (لواحد من ولد الام) ذكرنا كان أو أثنى أو متنى لقوله تعالى وله أخ وأخت الاية «تسعة» «أحجب القروض ثلاثة عشر أو خمسة من الذكور الزوج والام والاب والجد وقدرت الاب والجد بالصليب فقط وقديمه ما ينهمسا وقسمه من الالف الام والجدتان والزوجة والاخت للام وذوات

الوصف الرابع ثم شرع في حجب المهرمان بقوله (ونسقط الجدات) سواء كن الام والاب (بالام) اجماعا اذا لان الجدة انما تسقط بالعمومة والام اقرب منها كما مر (و) يسقط (الاحداد) المدلون الى الميت بحضن المذكور (بالاب) وبكل جد هو الى الميت اقرب منهم بالاجماع (ونسقط ولد الام) ذكرنا كان أو أثنى (مع) وسور (أربعة) اي واحد منها (الولد) ذكرنا كان أو أثنى (ولد الابن) وان سفل ذكرنا كان أو أثنى (والاب والجد) بالاجماع ولا يبقى الكلالة المفسرة عن اولاده ولا ولاة الام الام فلا يخبرهم وان ادلوا بها لان شرط حجب المولى بالمولى

اما انما جعلت سبعا مستطابا مع الاب والجد فمع الام واسحقاى المذبح كل التركة وانما جعلت كالاخ مع الاب والام
مع ولدهما ليست كمثل لانها تأخذ الامومة وهو الاخوة ولا تستحق جميع التركة انما اذ ردت (ويستحق ولد الاب والام) اى
الاخ الشقيق ولغيره كان اخمرا (مع ثلاثة) اى واحد منها (الابن وابن الابن) وان شغل (والاب) بالاجاع فى الثلاثة
(ويستحق ولد الاب) اى الاخ الاب فقط مع اربعة (يهو لا الثلاثة) والاخ مع الاب والام (فقره وزيادة القرب) فان قيل
يرد على ذلك انه يجب ان يباين وانما شقة يجب ان يكون كلامه فيجب بمفرده وكل من البنيان لا يجب بالاخ
بغيره بل مع غيره والذي يجب ابن الاخ لا يورث من ستة اب لانه يجب اباه فهو اولى ويحل له فى درجة اباه وابن وابنه لا يورث
يجيبان اباه فهو اولى والاخ لا يورث لانه ان كان اباه فهو وحده وان كان غيره ١١٩ اقرب منه واخ لانه اقرب منه وابن

الاخ لاب يجيبه سبعة هؤلاء
الاستحقاق وابن الاخ وابن
لقوته والام لا يورث يجيبه سبعة
هؤلاء البقية الماسبق وابن الاخ
لاب اقره درسته والام لاب يجيبه
سبعة هؤلاء الخامسة الماسبق وهم
لا يورثون فقره وابن عم لا يورث يجيبه
عشرة هؤلاء السادسة الماسبق وهم
لاب لان فى درجة ابيه مقدم عليه
زيادة قره وابن عم لاب يجيبه
احد عشر هؤلاء العشر قبله
وابن عم لا يورث لقوته والمعتق
يجيبه حصصه النيب بالاجماع لان
النسب أقوى من الولاء انما يتعلق
به احكام لا تتعلق بالولاء كظرفية
وجوب النفقة ورغوب القصاص
وعدم حصص الثمارة ونحوها
وربما المصنف عن ذلك استحصارا

اذا شغل ولد أو والده سقط ولد الأم (قوله اما انما جعلت سبعا) اى فى الارث (قوله
كالاخ مع الاب) الاولى كالاخ مع الاب (قوله اى الاخ الشقيق) الاولى حذف الاخ
ليشعل الاث وكذا يقال فى تعلقه الا (قوله يزيد القرب) صوابه المقرب (قوله
لانه فى درجة ابيه) اى وابوه يجيبه فكذلك فى درجته وهو الجد ولعل المراد بالدرجة
الرتبة لا القرب والاختلاف بهذه الا فى الجدا لا فى مع ان احكام عام (قوله الماسبق)
اى من التعاليل وكذا يقال فى تنازه الثانية (قوله انما يتعلق به احكام) اى يتسببه
لانها ثابتة لى قريب بالانتمى (قوله وأربعة الخ) ظاهره قصره عليهم على
اخوانهم وهو كذلك فى غير ابن الابن اما هو فيجب غير اخيه كصمة وعمة ابيه رتبة
جده وشقة كما يأتى (قوله وهم الاعمام الخ) سكت عن الاب والجد مع انهم ايضا
برهان دون اخن سبعا لانهما من الاعمام بل جاع ان الاث فى الموضعين عمة
وأثر اضافة عدم اربهم الاعمام على اضافة نسبه الاب والجد لان اربهم الاعمام باله صيب
فقط بخلاف الاب والجد فان لهما حالتين فكان اضافة عدم تعصبيهما للاعمام اولى
(قوله ويشوا الاعمام) الخام للاضمار (قوله من ذوى الارحام) اى الاختصاص ذوى
الارحام والاولى ذوات الارحام (قوله لا يورثون اولادهم) اى شوا ليسم حتى فى حال
الحياة كما مر اى بخلاف غيره لا يورثون اولادهم (قوله فلا يورثون) الخ (الاخ
الاشداء وما بعد هذا فى تأويل صدره او قوله اولى خبره والتقدير قدم اربهم فى الولاء
أولى (قوله انه حديث مشطوب) اى حصل اختلاف فى منعه اى رتبته بنقص اولاده

(وأربعة يصيرون اخواتهم) منصوب بالكسرة لكونه جمع مؤنث سالم الا قوله (الابن) لقوله تعالى وصيكم الله فلا بد لكم
لذلك مثل حظ الانثيين فمن سخطه وتعالى على اولاد الصليب (و) الثانى (ابن الابن) وان سفل لانه لما مقام مقام ابيه
فى الارث كما مقامه فى التعصيب (و) الثالث (الاخ مع الاب والام) الرابع (الاخ مع الاب) فقط لقوته تعالى وان كانوا
اخوة وبنا ولا يورثون مثل حظ الانثيين (وأربعة) لا يصيرون اخواتهم بل يورثون دون اخواتهم (فلا يورثون) وهم الاعمام
لا يورثون اولادهم (وبنوا الاعمام) لا يورثون اولادهم (وبنوا الاخوة) لا يورثون اولادهم لان العمات وبنات الاعمام وبنات الاخوة من ذوى
الارحام كما مر بينهم اولى الكتاب (وعصبات المولى) المفق الذين يتعصبون بانفسهم لا يخرجوا المولى اليهم كما مر بينهم
فيرون متين مؤثرون بالولاء دون اخواتهم لان الاث انما يورث فى النسب البعيد فلان لا يورث فى الولاء الذى هو اضعف من
النسب البعيد اولى وما رواه اذا رافى من انه سفل الله عليه وسلم ورث بنت حمزة من عتيق ابيها قال السبكي انه حديث
مضطرب لا تقوم به الحجة

والذي يسميه المسلمون بالزنا، كان حشياً بها وكذا حشياً به ذلك عن النساقي ابن النقيب في أدلة التبصير (ج ٢) ابن المقرد
بشرف قاتل الزنا وكذلك الإنسان والحيوان لو اجتمع ثوبون ونبات فالتزوا بهم لكان ذلك مثل خط الاثنين وأولادها وإن نزل إذا
انفردت وأولادها الصلب منه كذا في جميع أولاد الصلب وأولاد الأم فإن كان من أولاد الصلب ذكر حجب أولاد الأم ولا إجماع قائم
بذلك فإن كان للصلب بنت فأمه النصف الباقي ١٢٠ أولاد الأم ذكر أو أن ذكرها أو أن لا تتركها لخط الاثنين وإن كان
ممن كان للصلب بنت فأمه النصف الباقي ١٢٠ أولاد الأم ذكر أو أن ذكرها أو أن لا تتركها لخط الاثنين وإن كان

• (فصل في الوصية) •

من الموارث من بعدد نصيبه ويوصي بها وأخبار كثيرين ما جبه العروم من حرر الوصية

من مات على وصية مات على تليل وسنة وثني وشهادة مات مقصودا وكانت أول الاسلام واجبة بكل المال والارث
والا لغير شفع وجوب الولاية الوارث وثني استصحابا في الثالث اقل الغير ١٢١ الوارث وان قل المال وكذا الحال وان كانها

أربعة صنفين وهو وصي وصوي له
وهو وصي به وأعطى المصنف من
ذلك المصنف وذكر البقرة وقرأ
بالموصي به بقوله وتجوز الوصية
بأكثر من واحد (له الميراث) وان قل كتبني
المصنف وتجوز الكتابة وان لم
يكن مستقرا وبالكتاب وان لم
يقبل ان يقر نفسه وبغيره
وان لم يقبل ان ملكته وبغيره
يجل الانتفاع بها ككتاب معلم او
قابل للتعليم وبغيره وان لم يتنع
به كمداد وبغيره قابل للتعاين
وبغيره يقبل وبغيره العلم بالمواضع
كقائه القاضي أو الطبيب عن
الاصحاب وغيره بمقتضى لقوت
الاختصاص في ذلك ولو أوصى
بكتاب من كتابه أعطى الموصي له
أحدها فان لم يكن له كتاب بجعل
الانتفاع به لغت وصيته ولو قال بان
مال وكتاب ووصي بها كلها او
بعضها لغت وصيته وان كثرت
الكتابات وقيل المال لانه خير من
الكتابات وتجوز الوصية بالشيء
المجهول (بمنه كما وصيت لزيد
على الغائب أو بعد من عبيدي
أو قدرة كلوصية به كذا الدرهم
أو ثوبه كوصيته بصاع خنطلة
أو خضه كوصيته بشوب أو مقته
كالحل الموجود كان يتفصل حيا
لوقت بعلم وجوده وعندها لا

١٦ في الوصية تمتل الجاهل وعمل لا يتدرج في تسليمه كالنابض الطائر والمعد لا يقبل لأن الموصي لم يصفها البتة
في تلكه كما يخالفه الوارث في تلبية (و) تجوز ما تسمى (الوجود) كلوصية به هذه الحالة لانها اذا اوصيت به لم يوصي بها فوجدت اولى

هذه الجاهل بغيره وصفا والانتفاع على ما نهى من الطائعات وقوله من مات المصنف مات
وقوله وسنة عطف مرادف اي متى انتم وقوله وشهادة اي تصديق بما جازعها وانما
حق (قوله وثني استصحابا في الثالث) فيدور فيه الوارث قيد فان قيد أحدهما كانت
مكروهة (قوله وصوي له) فثبتت له من الاركان اشتراط ذكره وبالاعتقادات فلو
اقتصرت على قوله أوصيت بثلث مالي سبع وبصرفه في وجوهه انظر (قوله وذكر البقرة) اي
صريحا فلا ينافي ان البقرة تؤخذ من قوله وتجوز الوصية اذ لا ينافيها من صيغة (قوله
وبالكتاب) اي كتابة فائدة او عطف لعدم عقده والافتتاح (قوله وتجوز لول
لأحدهما ذكره بخلاف الزيل من افراد التسمية المنتفع بها وقوله كسدادى سرجين ورماد
(قوله محترمة) اي لا تغيرها وهي ما كانت لسكانه أو سلم وعصرت لابن سعد انارية
(قوله أعطى الموصي له أحدها) اي بتعيين الوارث وقوله فان لم يكن له كتاب اي وقت
الموت وقوله لغت وصيته اي لان الكتاب يتعدد شرأه ولا يلزم الوارث بقوله (قوله
تذلت وصيته) اي في التصديق وتوخى بقوله لئلا يكون له مال بل كتاب فقط وأوصى
بها اولى مال وكتاب وأوصى بها بثلث المال المحقول فانه يدفع للموصي به ثلثها بعدا
لأهمية التذليل لها وهذا التفصيل يجري في النفس الذي يجعل الانتفاع به (قوله أو بعد
من عبيدي) وبغيره الوارث وبغيره ان الله من المهم فيكون لاسق قوله وتجوز بالمهم
مؤخر من تقديم رخصته أي كنهنا (قوله أو قدرة) بالرفع عطفا على عنه وكذا ما بعده
(قوله كالحل الموجود) فينه الوجود لا بل التصوير والاف الوصية تصح بالعدم أيضا
فانهم ولصيته كالكورة والآونة لاهو وقوله وكان يتفصل حيا الوارث لئلا يات
يتفصل حيا الخ لئلا أوصى وقوله حيا اي وصيا متصفا وكان حينئذ مختلفا على
الذات اذا انفصل ميتا تتصل والارث للوارث لانه وصي له وقوله لوقت الخ اي بان
تلكه وسنة أشهر من الوصية أولا كتر منها ولا ربع سنتين فأقل ولم تكن قرأنا فان
ولدت له أكثر او كانت قرأنا لم تصح الوصية وهذا في كل الأدي الماحل البقرة فيرجع
فيه لاهل التلوة بالهائم ثم جعل الاحتياح الى هذا كله اذا قال أوصيت به هذا الحل الموجود
أما لو وصي بالحل ولم يقبل الوجود فصح وان لم يحدث الابد الوصية (قوله لأن الوصية
الخ) علة ثلثه وتجوز الوصية بالشيء المجهول والاحتمال بعين الاعتراض بالعلم عليه
تدليل الشيء بنفسه وكان الأولى أن يعقل ذلك بأن الله تعالى من على عبده بالتصرف
في ثلث ماله وقد لا يعرف ماله في آخر عمره وبغيره (قوله وبما لا يقدر الخ) معطوف
على قوله مجهول اي والحال انه ملكه (قوله كما يخالفه الوارث الخ) اي والوارث يثلث
الثلاثين ولم يقدر على التسليم ففحص هذا الموصي به ثلث الثلث وان لم يقدر على التسليم

(و) يتجوز بالنقل (المعبر) كانه مبيع، فهو كالوجهل يحدث لأن الوصفة احتلت فيها وبيع من القدر ونقطة بالناس وتوسعة لأن المعبر من غير تلك الوصفة والسلم والاحتياطة لا يبرز تفككا لا يوسع ويجوز فليعلم فأنه بعد به لأن الوصفة تقتضي أن يشبهه ولا يترتب فيها إلا السالم وليس الثابت، ويجوز لأن دفع الماسة في الحياض هو من قبلة وعطفة والأطلاق يقتضي التباين لا بلها أموال عقارية، لا سيما قلنا على ما بين السند والنقطة، وبالنسبة لأحد المشتري لا آخر وإنما يقتضي العين وشد هذا النص مع عدم المنفعة قبلها لا يمكن، ومرة المنفعة بأجرة وأمانة أو كذا ذلك (عليه) بشرط في الموصى به صكونه مقبولا كأي الرضا لأنه بعد على الماسة فليعلم ١٢٢ وكونه قبل النقل من شخص إلى شخص لا يوجب النقل كالتفصيل

ان الله تعالى قد صدق عليكم عند فراقكم بثلث اموالكم زيادة فذكر في محاسنكم زوايا ما جود في استامه وعزته مقال ولولو هو في الصحة واكثر من المرض اعتبر من الثلث ايضا لان اول ثلثة امواله يخرج حين عاينوا سواد في مرض موته فانه ليس بمعرا بل انلاف واستماع فهو من رأس المال وبمرضه فهو غير مريض في سهمته فنجيب عن رأس المال لكن يستثنى من العتق في مرض الموت عتق أم الوالد اذا اعتقه فان في موته فانه ينقص من رأس المال كما يفتي في مثل هذه انشاء الله تعالى معراله ثم في مرضه عتق من مرضه

من غير من الذات وقوله تصدق عليكم اي من وتفضل اي - قولكم التصرف فيه وقوله
عند وفاتكم اي قريب او قوله في أعمالكم اي في قويم (قوله وفيما في الزائدة اي وتعتبر
قديمة مابق للورثة الخ وهو راجع للبرع المضاف الى الموت فغايده لاسل قوله من يوم الموت
الى يوم القبض لانه مع المتبرع ان القبض في المتبرع يحصل بتعيين وحذف يكون قد سكت
عن بيان وقت اعتبار قديمة مابق للورثة في المتبرع واعتبار قديمة وقت الموت (قوله من
يوم الموت الى يوم القبض) اي قبض الواو بان لم يكن عند محل الموت وقوله لانها
ما بقي للورثة اي قيمته وقوله فالزيادة حصلت في - بال الواو اي فلا تحسب عليه (قوله
وكيفية اعتبارها) اي انتم عاينتموها كانت وصية ام لا بدليل كلامه الاتي لا الوصية
فقط وان اوله قولة في وصية يعني انه لا يطلق القول بالتوزيع على الجميع ولا بتقديم
بعض على بعض بل فيها التفصيل المذكور ورجاه له انه اما ان تمحض عقدا او غيره
او يكون البعض عقدا والبعض الآخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل اما ان تكون
كلها وصية او لا والبعض مرثي والبعض غير مرثي فهذه تسع وعلى كل اما ان
تكون معلقة وبغضرة او البعض معلق والبعض غير معلق فاجبة تسع وعشرون وعلى كل
اما ان يسبقها الثلث او لا فاجبة اربع وخمسون صورة وحكمها انه ان كان البعض
معلقا والبعض غير معلق فاقدم الثلث مطلقا اي سواء تقدم او تأخر وسواء كان عقدا او غيره
لاخاذه المات حالا وان كانت مرتبة تقدم الاول فالاول الى ان تمام الثلث مطلقا اي سواء
المتبرعة وغيرها عقدا كانت او غيرها وان كانت دفعة فالمحصنة عقدا سواء المعلقة والمتبرعة
يسبق فيها بين الجميع وان كانت غير معلق او معلقا وغير معلق الثلث على الجميع (قوله ان
اذا اجتمع في وصية) مؤداه الى استدلال قوله من معلقة الموت في نظرية الشيء في نفسه لان
الوصية تبرع فكان الاولى حذفه او ايد الجعالي (قوله وان كانت مرتبة) اس المراد
الترتيب بصرى مرثي لانه لا تراعى فيه بل يقدم الاول فالاول كما سجد كونه وقدمه بل
المراد الترتيب في الذكرو وحفظه للمعنى سواء كانت مرتبة في الذكرو كما في المثال الثاني او
في الوجود في الخارج كالأول في يوم الاسد ويوم الاثنين ويوم الثلاثاء ومات يوم الاربعاء
اول تمكن مرتبة مسدا كما في المثال الاول وسينفذ فالاستدراك الاتي مبررى فكان
اللاتي بالتحقيق ان يذكر على وجهه المقابل لما عاين بان يقول فان كانت مرتبة بدل قوله
ثم ان اعتبارا توصي وقوعها مرتبة - على ما يأتي فيه (قوله فان تمحض العتق) الاولى
تمحض عقدا وقوله فانهم احرار مثالان غير المرتبة وقوله او عاين الخ مثالان مرتبة اي في
الذكرو وفيه قرع اي خرجت قرعته وقوله عتق منه اي من المذكورا وحذفه واحد
(قوله وانما لم يعتبر ترتيب الخ) هذا ربط بالثال الثاني اذ الاول لا ترتيب فيه أصلا كما هو
ظاهر والمراد ترتيبها القنطري بتقديم بعضها على بعض في الذكرو لان الواو لا تنفذ الترتيب
فيكون بقوله المذكور (قوله او تمحض الخ) معطوف على قوله فان تمحض العتق مثال

(قائمة) ه قيمة ما يثبت على
الورثة تعتبر بوقت التبرع
في المتبرع وبوقت الموت في المضاف
اليه وفيما في الورثة يعتبر بأقل
قيمة من يوم الموت الى يوم القبض
لانه ان كان يوم الموت قال فالزيادة
حصلت في ماله الواو اي يوم
القبض اقل فغاصص قبله لا يدخل
في يده فلا تحسب عليه وكيفية
اعتبارها مرثي اثباته اذا استخرج
في وصية تبرعات معلقة بالموت
وان كانت مرتبة ولم يوف الثلث
بها فان تمحض العتق كان خال
اذا ثبت قائم اسوا او قائم وسالم
ويركس اسوا او قرع عنهم فنوع
عتق منه مابق بالثلث ولا يعنى
من كل به - لان المقصود من
العتق يتخلص الشخص من الرق
وانما لم يعتبر ترتيبها مع اضافتها
للموت لانها كما في وقت نفاذها
وهو وقت الموت نعم ان اعتبر
الموصي وقوعها مرتبة كان
قال اعتقوا اسما لم يعنى ثم
فانما ثم بكذا قدم ما قدمه لان
الموصي اعتبر وقوعها مرتبة من
غيره فلا بد ان تنفع كذلك بخلاف
ما مر اربعه من تبرعات غير العتق

فقط الثالث على الجسيع باعتبار القيمة أو القسط المتكرر في أبواب الدين أو اوسع من حق وغيره كل أرضي يفتقر إلى الميراث
باعتبار فقط الثالث عليها القيمة المفقودة لا الميراث ١٢٤ وقت الاستحقاق فإذا كانت قيمة ما هو الثالث مائة حق ففقدته ولزدها مائة

نفهم من قوله، بدعوة رقيقة، ما نألف أروسي به
 بانه وثقت ماله فاناهه بمقت كانه
 ولاشي الوصية على الاصح ارجع
 ثروا ب: تحفة قدم الدار منها
 والاولى حتى يوم الثالث، واما كان
 انما اعني لا مويوسف، اعني على
 اجابة الزوجة فان وجدت هذه
 التبرعات دفعة امامه او بكتابة
 واتخذ الجعفر فيها كعتي عبد الله
 ابراهيم جمع اكثر له اعتضكم او
 ابراهيم ذكر في الحق خاصة
 حذروا من التفتيش وقسط
 بالغة في غير كارت وان كانت
 التبرعات خفية، ومما عرفت في الاول
 عدم الاعتراض بنسبة التبرعات
 ولا من لا يكتفي في السوء فيه
 «فروخ» لو قال ان اعطيت
 فلانا في الحق فاعطوني غافلا، ورض
 مرة تعذر الحق ان خرج وحده
 من الثالث ولا اقرار ولا اوصى
 بانه من ثروته ماله وانما عاتب
 لم يسلط موسى على شيء نفسه
 حاله ولو اوصى بالثالث وله عين
 ودين دفع للموصي في ثلث العين
 وكذا نص من الذين في دفعه ثلثه
 وشهد له موسى ان لا اوصى
 باكثر من ثلث ماله والاولى ان
 يقتصر بنسبة التبرعات (فان اوصى
 الثلث والثلث كثير فان اوصى
 على الثلث والزيادة عليه مكرهه
 من المخذ كانه المولى وغيره

الفتنسة بغير اعتبارها في مقدار ما أوصى أن يدعى له أو لكل من عور و بكر فخص من ولدي رب
فقط الثلث على الجميع باعتبار المقدار في هذا المثال إذا كان ثلث المال مائة أعطى
لزيد خمس وكل من عور و بكر خمسة عشر ومن وثاق التمسطة باعتبار القيمة ما أوصى
أن يدعى فيه مائة وكل من عور و بكر من قيمته أحسن من قريب و كان ثلث ماله مائة
عطى كل من الثلاثة نصف ما بين التي أوصى بها (قوله فقط الثلث على الجميع) أي
من لم يرب و الأقدم الأول فالأول في تمام الثلث حكمه أم و قوله باعتبار القيمة أي
في التقوالت كان أوصى بعين و قوله والمقدار أي في الملكات كان أوصى بمائة دينار
(قوله وأجمع عتي وغيره) أي ولم يرب بدليل لاسق قوله وأجمع تبرعات مخيرة فإن
من فيها خصوصاً ما كانت مرتبة بدليل قوة قدم الأول منها فالأول (قوله لم يرب
عنده الخ) استدلال على قوة فقط الثلث عليهم وأردف في هذه الصورة لعق من
العبد نفسه وأخذ نصف المائة وقوله فانه يقتضي كفاي الشرف الشارع للعق ولعدم
إفراد وقت الاستحقاق لأن مقتضى المبرم مقدر على استحقاقه الوفاء بالحق بمقتضاها
أما إذا زاد ما استحقك بعتقه ففي الحقيقة لا يستدل بالبل عور و بكر فخصه بالتعاقب
فصل باعتبار ذلك الاستحقاق تأمل (قوله وأجمع تبرعات مخيرة الخ) مقابل قوله متعاقبة
بالوت وقوله مخيرة أي وكانت هي مقبولة قوله الأول وقوله الثاني فإن بدلت هذه
التبرعات دفعة (قوله وأجمعاً الجنس كغيره) فبقوله ما أوصى به كان نصف الأول أحد وكذا كان
ورق آخر وأعتق آخر دفعة فإن الثلث فقط أيضاً على الجميع باعتبارها فالأول كان
ثلث ماله مائة وكانت قيمة كل واحد منها حكم مائة فتمش كل ثلثة (قوله حلوا من
التشخيص) أي التبعيض (قوله ولا اقراع) أي بين غانم والم لا احتمال أن يخرج التفرقة
بالربح إلى الم سلم فأنما غانم فيقول شرط من قسم فإن لم يخرج من الثلث حتى بقسطه
أخرى مع سلم أو بعينه منه عشقاً الأول وغانم وبعض المال الثاني (قوله لم يسامد
موصى له الخ) فيه أن ثلث الماشتر ثابت له على كل حال نافي الغائب وأسلم وأجيبان
لنا عليه من توقف على أصل الواهب على مني ما يسامد عليه والوارث لا يسامد على ثلثي
الحاضر لا احتمال سلامة الغائب (قوله ولو أوصى بالثلث بأن قال أوصيت بثلث مالي
(قوله و يذهب لموصي الخ) دخول على المتن (قوله الثلث) مستأخر بمحذوف أي
يوصى به أو منقول لقل محذوف أي الزم الثلث وقوله والثلث كثير مبتدأ وخبر وهو محمل
للتسليم (قوله أنها مخيرة) مشكل مع التوقف على الإجازة في أن الزيادة غير مبرهنة
لا احتمال تغير المال عند حدوث الزيادة الحقيقية أنها مكره وعوان تصدق من الزيادة
بأنه لا حرام أصلها أما التثنية لأن الشارع وضعه لقيمة المسدود وله ما فطر منه فلم يغير

وان قال القاضي رحمه الله المحرمه (وقب) (الارض) على ايطافه الزينه) فبطل الوصيه قال الله ان الله وارث خاص قصده
مطلق التصرف لانه سبقه فان لم يكن وارث خاص طبقت في الارض لئلا يلحق المعبين فلا يكون وارثا وهو غير مطلق التصرف

فانما كان يحسنه بعضهم انه ان وقعت فخلت وقتب الاخر اليها والابطلت وعلية يصح ما قلناه من السكينة من المبطلات وان اجاز فاجازته تشبه الوصية بالزائد (ولا يجوز الوصية) اي تكرره كراية تنزيه (لوارث) خاص غير مكرر ولا على عهده لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث رواه أصحاب السنن (الآن يجيزها باقي الورثة) المطلقين التصرف لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يجيزها باقي الورثة رواه الشيخ بسند ١٢٥ قال النبي صلح وقياسا على الوصية

لا يجزي الزائد على الثلث وغيره بخاص الوارث العام كالوارثي لانسان بشئ ثم استقل الوارث لثبت المال فان ذلك يصرف اليه ولا يحتاج الى اجازة الامام وبغيره جاز ما لو ارصى خاتمة كانه فانه باطل على الاصح ويزاد على حصته ما لو ارصى الوارث بقدر ارضه فانه يفسد لا يأتي بين المشاع والمعين والمطلقين التصرف ما لو كان بينهم صغير او يجهلون او مجهورين عليه بصفة فلا تصح منه الاجابة ولا من ربه (تسم) في معنى الوصية لوارث الوقت عليه ويراو من دين عليه او عهده شبا فانه يوقف على الاجابة في الورثة فمستغنى من الوقت صورة واحدة وفي ما لو وقف ما يتخرج من الثلث على قدر نصيبهم كمن له ابن وابنت وله ارض فخرج من ذلك فوقفها على ابنتها والابن والابن على ابنته يتخذ ولا يحتاج الى اجازة في الاصح (فائدة) من المجلد في الوصية للوارث ان يقول اوصيت زيد نصف ارضي لولدي يفسد ما عدا ذلك فاقبل له مدحه والله ولا عبرة بردية

فقد قلنا وما الزائد عليه فلا نه انما يتدان اجازة ومن اجازهم لا يوجب اليه ضمان فلم يتر فيه نفسه (قوله ان وقعت اخطيت) اي بان كان ميعاد ويجوز ان يوقع اخطاه بقول اعدل المتبرع وغيره ما اذا لم يتوقع بكون مستحسبهم ليس من زواله بان يشهد بذلك خبر بان لا تصرف الموصي وقم جميعا بحسب الظاهر فلا يخل الا بامتناع قوي وعلى كل حق يرى او يجاز بان نهذهما (قوله وان اجاز) مقابل قوله سابقا ان رده وقوله تشبه اي تصرف الموصي وقيل ان الزائد مفسد مبتدأ من الوارث وعلى الاول لا يوجب له قبل القبض بخلافه على الثاني وكذا يقال في اجازة الوصية للوارث ولا بد ان يعرف الوارث مقدار الزائد على الثلث وقد وانكره فان جهل احداهما لم يصح سكنا لبراء من ان يجهل (قوله ولا يجوز الوصية للوارث) اي وان قلت وكانت من الثلث وقوله اي تكرره الاولى اي لا تمتد لان الاستثناء من عدم التثنية لا من الكراية لانها لا تزيل الاجابة فيؤدي الى جعل الاستثناء مقطعا وأشار بقوله اي تكرره الى ان المقتضى الجواز المستوي الطرفين وهو لا يثبت عدم نفوذ ما عدا انه المراد لمقتضى فكان عليه ان يقول ان لا يتقبل وتكرره (قوله يرد على حصته) اي او باقل منها اما بقدرها فحسبه فحصل باني وهو انه ان كانت الوصية لكل وارث بقدر حصته مثانها فهي لغو والا فلا فلاجل هذا التفسير بقدر الزائد كانه قد بقدر ما لا يوجب الاستثناء والاذن كذا الوصية لغيره انما عليه (قوله صلح) باقرصة اسمها اي ليس يضعف ولم يرد على دروية العجيم (قوله ولا يحتاج الى اجازة الامام) اي مع كون الموصي له من افراد الوارث اعم لان الامام لا يرث لنفسه خاصة بل لجميع المسلمين (قوله يملكه كله) ليس بقدر (قوله ما لو ارصى لوارث) اي الكل وارث لان مقتضى التفسير بين المشاع فلا تصح والمعين فقصم (قوله ولا يحتاج الى اجازة) وقارن الوصية لانها تملك (قوله لزعمه دفعها اليه) اي ولا حاجة الى اجازة بصفة الورثة لان الوارث لم يمتنع عن الميث ونما تاني عن الاجتهاد وحسنه في كون هذا من الوصية لوارث نظرا (قوله ولا عبرة بردية) الورثة الخ) لو قيل ان بركة شغل ردة واجزة ما زاد على الثلث (قوله والوصية لكل وارث الخ) حاصلة باعتبار ثلاثة دون لانها الوصية عمومها لكل وارث وان تكون بقدر حصته وان يكون المقدور ما كانه ففسد الثلث والسدس واخذ بغيره في الاول والثالث وتر لا يمتنع الثاني وهو ما لو ارصى لوارث يزداد على حصته او باقل والصحة فيهما

الورثة واجزهم بالوصية صفة الوصية اذ استغنى لهم قبل منه والعدية في كون الموصي لوارثا بوقت الموت فلو ارصى لاشبهه فذلك له ان يفسد موته وصفت او ارصى لاشبهه وله ان يمتنع قبل موت الموصي فمضى بموت الوارث والوصية يملك وارث بقدر حصته مثانها من نصيبا واخيره

لغوا له يستحقه بغير وصية. وترجى فصل كل وارث والوصية له. وقدر حصته كان اوصى لاحد في الثلثة بثلث حله فانه
 يصح ويرتفع على الايجاب ففان اجابناه ١٢٦ وقسم الباقي بينهم بالسوية والوصية لكل وارث بعين هي قدر حصته كان
 اوصى لاحد بثلثه بعد عتبه ألف
 ولما نريد ان نرى ما عتبه ألف وبعدها
 ما عتبه ألف بثلثه بعد عتبه ألف بثلثه
 عتبه من ماله يزيد ولكن يفتقر الى
 الاجازة في الاصح لا اختلاف
 الاغراض بالاعيان ومنها فاما ثم
 شرع في الركن الثاني وهو الموصى
 بقوله (وتضع الوصية من كل
 مالك) بالغ (عقل) من حله
 والاجماع لانها تنوع ولو كان
 سرياً او غيباً او مجهولاً عليه
 بقية او نفق ائمة عاتقهم
 واثابهم للوابية فلا تصح من
 صبي ويجنون ومفق عليه وورث
 ولو كانا وبكره كسائر القود
 واهلهم ملك الرقيق اوصيته
 والسكران كالكاف (بقية)
 دخل في المكافو المريد فتصير
 وبه فم ان مات او قتل كان
 بهالك وصيته لان ملكه وقوف
 على الاصح والموصى له وهو الركن
 الثالث امان ان يكون معبداً او غير
 معبد وقد شرع المفسر حقه الله
 تعالى في القسم الاول بقوله
 (لكل عقل) اي بان يتصور له
 الملك عند موت الموصى ولو تعاقده
 عليه فلا تصح الوصية له لانها
 ليست احوالاً للثقل وقضية هذا
 انها لا تصح لست وهو كذلك وقول
 الرافعي في باب النية ان الوصية
 على الاولى التام وهذا مثبت
 قد على المتعبد او المحدث على

كالمكتمل فبالاوصى بقدر حصته من المصلحة والتوقف على اجازة الموصي في الوصية بعد
 وقوله له وغير اى من غير اثم لان ذلك كما كيد لما ياتي به التسرع لا لثامه له بخلاف تعاطي
 المقتضى انما قد (قوله) والوصية لكل وارث بعين) مبتدأ خبره محضة (قوله) ولكن الخ
 راجع للمقبس وهو الواوصى لاحد بثلثه الخ بقوله لا اختلاف الاغراض بالاعيان
 اي بسبب اختلاف الاعيان ومنها فاما (قوله) من كل مالك) اي ولو ما لا اوله سراى كالا
 وبه ما اوله اخذه من قول المتن مالك لان المالك متى اطلق فالمراد به التام واثاب المكاتب
 ضعيف والمراد حر عند الموت لا عند الوصية (قوله) ولو كان) وقادف عدم افع نادى بانه
 فريضة محضة بخلافها وبه ايدى ما قد يقال الله من الوصية بزيادة الاعلى بعد الموت
 والمكافو لا على له بعد ويحصل الدفع ان المظاور واليه فيها المالك وبه عند امانا
 لا خصوص ذلك (قوله) واستباحهم للزواج) اي سبي السكان لا استحلال ان يضاف عنه
 عذاب غير الكافر (قوله) ولو كان) اي بشر اذن سببه امانا وبه ولو انما ساطعة ويحصل
 على الثلث فتصير ثم ان عتق فظاهروا ان مات قبل العتق تلقى الموصى له بما كان في يده قبل
 الموت كما في سائر نفعاته باذن السيد وان يجن نفسه بثلث وقوله واهلهم ملك الرقيق او
 ضمه عطف على اثر العتود اي عدم الملك في الرقيق غير المكاتب اوصيته في المكاتب
 (قوله) والسكران) اي المعقودى لانه المراد عند الاطلاق ائمة قصر ما عقد اوصلا
 (قوله) والمارضى له الخ) حاصله انه ان كان غير مريضاً اشترط شرط اربعة ان يتصور له الملك
 فلا تصح لذاته وان لا يكون مباحاً فلا تصح لاهلهم وان لا يكون موصية فلا تصح لعلم
 لكافر وان يكون موجوداً عند الوصية فلا تصح لمموجود وان كان مبيهاً اشترط عدم
 كونه محضة كصحة كنيسة (قوله) اما ان يكون معداً الخ) اورد عليه وجهان عدم
 ذكر جهة ولا تضمن كما وصفت بثلث على كماله واجيب بان شأن الوصية ان تصد
 بها البر فمكان في اطلاقها ذكر جهة فاعتنا وبه فانق الوقف حدث شرطت فيه ذكر
 المصروف (قوله) اي بان يتصور له الملك الخ) ثمل الرقيق فتصير الوصية له والقول منه
 طوعا وان شاء السيد فلا يصح ايجاب عليه ولا يقبل منه ثم يكتفى بقوله اذا كان الرقيق
 فاصراً او يجنون فالوصية قبل الموت اوصى فالوصية (قوله) فلا تصح الوصية لذاته
 اي ما لم ينس الوصية لها بعينها والا تصح كما ياتي وكان عليه ان يذ كرهنا (قوله) وقضية
 هذا) اي قوله بان يتصور له الملك (قوله) ونقول الرافعي) مبتدأ وقوله انه لا اوصى الخ
 مقول القول وقوله ليس في الحقيقة الخ خبر هذا غير متوجه من كلام الرافعي حتى يحتاج
 لنفسه عليه لانه يجوز اخذ اربابنا بذكر الان بباب بان الله بحذف مقدره بقوله لا يرد
 وقوله ليس الخ في معنى التعادل له فتأمل وقوله بل لوليه الاولى حذفه لانه يشهد انه لا يرد
 في دفعه اليه من ان يكون له وفيه وليس كذا وقوله لانه الذي يوتي امره عليه انظر لانه

قد على المتعبد او المحدث على

ان اراد ان الاعيان من ماله فقرب مسلم بل الاعيان من تركه الميت وان اود الله ياشر
 الانعالي فهو كغيره لا يشرط كفاية على عامة الناس (قوله وان يكون معينة) اي
 ولو تمتع بها كما ولا يزيد وفيه ان هذا الشرط عين الشرط لان القسم الاول هو كونه
 معينة ومن عرفه بكونه غير جهة مسلم من هـ ذاعلى ان الشرط عدم الايام لا التعيين
 اخذ من كلامه بعد نكار الاول ان يقول وان لا يكون منهما (قوله فلا تصح لكان
 مسلم) اي ما ليس مسلم عند الموت والاصح له وقوله ولا احد هذين اي لان ذلك المهر
 لا يصح بخلاف اعطوا هذا لحد هذين فانه يصح لانه بقى الضابط لمعطى اعم
 شاء وهو لا يعطى الا معينة (قوله صح) اي ولا تلك الا بالاعطاء لا بمجرد القول وقوله
 ولا لحد لحد هذين اي ما لم يكن فاهما لوجوده والاصح على الرابع كان اوصى لزيد ومن
 سجدته من الاولاد (قوله يز خذ الخ) هذا الاخذ مجتمع اذ لا خلاف بين اعتباره وتصور
 الملك في الموصى له وكون الموصى به مملوكا للموصى وقت الوصية لاسمها وقد صرح
 المستفساة بهما فاما عدمه وهو لا يتصور ملكه فكيف يؤخذ منه اشتراط الملك
 وبقرض ذلك فخذ من قول المثلث ما اقرب وأولى من اخذ من هـ فكان يقول
 تنبيه عن قوله ما ان اشتراط الخ (قوله قياس الباب الهبة) اي لانهم انعم بالمعذور
 (قوله ولو قصر الوصية لادانية) شرط بقوله سابقا فانه لا يصح الوصية له فكان الاول
 ذكره عقبه لانه تغيير له فلو مات قبل التقدير سريعا لو ارادته فان قال اراد العلق صحت
 وان قال اراد عدمه بصدق وبطلان فان قال لا ادري بطلان وقوله صح فعل عدم الهبة
 ما اذا صدقنا بكها او اطلق وقارفت ان صدقنا بالاطلاق بأنه يعاقب ويتأني قبوله
 وقد يعقب قبل موت الموصى بخلافه (قوله لان عاقبة ما على مالكها) يؤخذ منه ان
 ما لا مال له كالميتور غير المملوك لا تصح الوصية لعاقبه وهو كذلك (قوله وشيخ
 الصرف الخ) ولو ماتت تلك الدابة قبل الوصية ما ملكها لملكها طلقا او بيعت لملكها
 كان قبل موت الموصى بغيرها الوصية او بعده فالوصية لها فاعاقبه اصره فادانية
 وان حاربت ملك غيره وقوله بل يصرقه الوصى اي عليها ولو توقف الصرف على موته
 تعاقبت الموصى به فصرف منه (قوله وتصح لكان الخ) نعم في قول المثلث لكل ذلك
 وقوله ولو سريعا موقفا ظاهرا وان صح بذلك وفيه خلاف وصورة الهبة بالاتفاق
 ان يتولى او يصحقتان ويزيد وتكون في الرابع هو يا اوصى فادانته وصحتها في المردود
 ان لم يمت على رذته وخالف الوقت بأنه صدقة جارية فان شرب في الموقوف عليه الدوام
 والحري والمردود لا دوام لهما (قوله ونفسه) فهو قائل باعتبار التزل (قوله وله لـ)
 وبقتل له وله ولو وصيا بعد الانقضاء حيا وقبل بكتي قبله ايضا كمن باع ماله الخ
 وقوله ان انفصل سـ الخ فان انفصل له يتأخر كان قبيل موت الموصى بطلان الوصية
 لم تطل قبلها التي لو تعلق بالجل (قوله دون ستة أشهر من اى الوصية) اي وان كانت

ويشترط فيه ايضا عدم الهبة وان
 يكون معينة وان يكون موجدا
 فلا تصح لكان مسلم
 ولا لحد هذين الشرطين بل له
 ثم ان قال اعطوا هذا لحد هذين
 صح كقول لو كلف به لحد
 هذين ولا لحد لحد هذين (عقبه) هـ
 يؤخذ من اعتباره وتصور الملك
 اشتراط كون الموصى به مملوكا
 للموصى فتصح الوصية به بالغير
 وضوفا وكلام الزاقي في الملكية
 وقال الزوي قياس الباب الهبة
 اي يصح موصى به اذا ملك قبل
 موته ولو قصر الوصية لادانية
 لا صرف في علقها صح لان علقها
 عن مالكها فهو الموصى بالوصية
 بشرط قبوله وبين الصرف
 الى جهة الدابة رعاية لفرض
 الموصى ولا يملك علقها لانه لا يملك
 بصرقه الوصى فان لم يملك
 فالقاضي ولو يملكه وتصح لكان
 ولو سريعا وصريحا وقائل بحق
 او غيره كاصدقة عليها والهبة
 لهما وصورتها في القائل ان
 يوصى لرجل فقتله وقبل ان
 انفصل حيا صدقة مستقرة لدين
 ستة أشهر منها للعلم بالملك
 مرحورا عنده او لا كمرسته
 ولا ربع سنين فاقال منها

ولم يمكن المرافقة الزوج أو مستند فان كانت فرأى انه أو انفصل لا كل من أربع سنين لم يصح الوصية لا احتمال حدوثها
 أو بعد ما في الأولى ولم يدرج ووجهها في الثانية ونصح له ما من مذهب ومسلط ومعلقا ونصح له في الأخلاق عليه ما عدا
 بالعرف فان قلنا أدب تلك قبله في الحال ١٢٨ الوصية وبحث الرافعي عنها بأن الله لم يذكره وتساؤل النووي

هذا هو اللفظ الرابع ثم فرغ
 في القسم الثاني وهو الوصية الغير
 معين بقوله (و) يجوز (في سبيل
 الله تعالى) لأنه من القسرات
 ويدور في الاختلاف من أصل
 الزكاة لتبوت هذا الاسم في
 عرف الشرع وبما عدا الوصية
 لغير المعين أن لا تكون جوهرة
 معصية كعمارة كنيسة أو غيرها
 وكذا التوراة ولا تقي ولا غيرها
 وكذا كتب الفلسفة وسائر
 العلوم الخارقة من ذلك الوصية
 التي سراج المكتبة تعليلها
 أنها أغصت انتفاع الفقيرين
 والله لا يورث بغيرها فالوصية
 جائزة وإن شئت في ذلك لا يورث
 وسواء وصي بماء أو كرم لم يكثر
 وإذا شئت المصيبة فلا فرق بين
 أن تكون قريبة كالقراءة وبناء
 المساجد أو ببناء لا ينفذ منها
 قريبة كالوصية للأغنياء وذلك
 أسارى الكسار من المسكين لأن
 الله قد من الوصية تداركها في
 في حال الحاجة من الأحياء فلا
 يجوز أن تكون معصية (تبيح)
 سكت الحسن ووجه الله تعالى من
 المصطفى في الركن الرابع وشرط
 فيها أن لا يشترط الوصية وفي معناه
 عامر في الضمان وفي تقسيم المصير كوصية له كذا أو عولمه أو بغيره بعد مرقى وأولى
 في الثلاثة وإلى كاية كوله من ماله في النكاح ينظر إلى النسبة والنكاح كاية في عقد بهامع النسبة كالبيع وأولى
 فلا قصر على قوله هو لفظ عامر أو لا وصية وتلزم الوصية بوجوه

فأما وقوله له المصير كوصية له كذا أو عولمه أو بغيره بعد مرقى وأولى
 في الثلاثة وإلى كاية كوله من ماله في النكاح ينظر إلى النسبة والنكاح كاية في عقد بهامع النسبة كالبيع وأولى
 فلا قصر على قوله هو لفظ عامر أو لا وصية وتلزم الوصية بوجوه

لكن مع قبول بعده ولو بقا حتى موسى له معنيان وان تعدد ولا يشترط القبول في غيره من معنيها كما قد راعى ويجوز الاتصاف
على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم وانما لم يشترط القبول لانه انما يشترط في العقود القبول شرط فيها ارتباط
القبول باليجاب فلا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي اذ لا حق له قبيل الموت فانه ما استأنا الشفعة قبل البيع فلان قبل
في الحياة الرد بعد الموت وبالعكس ويصح الرقيب الموت والقبول ١٢٩ لا بعد حيا وبعد التبعين وأما بعد القبول

وقبل القبض فالأوجه عدم
العصبة ~~كما يحتمل~~ في الردية كما أحاطها وان صح
في العصبة النصبة فان مات
الموصي لم يقبل الموصي بطلت
الوصية لانما يقبل الموت غير
لازمة لبطلت الموت وان مات
بعد الموصي وقبل القبول والرد
خاتمة وانه فيما كان كان الوارث
يث المال فاقابل ولا راد
الامام ومالك الموصي له العدين
للموصي به الذي ايسر باعتاق
بعد موت الموصي وقبل القبول
موقوف ان قبل بان أنه ملكه
بالموت وان رد بان انه للوارث
وتبعه في الوقت انما الله الحاصلة
من الموصي به كقرعة ~~كما~~
والقرعة ولو فطره وبطلت الوارث
الموصي له أو الرقيق الموصي به
أول القسائم مقامهما من وثق
ومضى بالموت ان فوطه في قبول
ورد كالموت مستطاع من احدى
زوجين من التعيين فان قبل
أو بقرعة غير الحاتين القبول
والرد فان يرد حكم بالطلاق
كالمعبر اذا امتنع من الاحياء

داوى أى لان البيع عقد معاوضة وكل في ذلك فالوصية اذا دوى (قوله مع قبول)
أى القسائم ولو لم يرد بعد موافقة الايجاب فلا يكتفى القبول وهو لا يدخل العقد وظاهره
انه لا حاجة الى القبول بعد موافقة الموصي به أعنا كما كان حال أعتقوا مني فلا يبعد
مروق بخلاف ما لو دوى له بقرعة فانه يحتاج الى ذلك لاقتضاء العسبة له (قوله ولا يشترط)
المقبول في غيره معين) أى ما لم يخص ولا واجب بقرعة وقوله لا يجب التسوية بينهم
ظاهره وان المخصص وانه بخلاف (قوله اذ لا حق له) أى الموصي له المخلص من
السابق وقوله فاشبه أى الرقة (قوله ويصح الرد بين الموت والقبول) بأن رد
بعد الموت لم يقبل فانه في حليته الرد والقبول باطل (قوله فان مات الموصي لم يقبل
الموصي) أى أوصعه بقبول العاقلة (قوله الذى ليس باعتاق) لا حاجة له اذ ليس
بموصي له بل هو وصية باعتاق (قوله الموصي له) مقول به ولو ذكر كرهه بقوله
أو القسائم مقامهما ~~كما~~ كان ظاهره وقوله من وثق ومضى بان القسائم مقام الوارث فقط اذا
الرقيق المذكور ولا دوى ولا وصية لان الرقيق المذكور ولا وصية باقية بظهور بطلانه (قوله
بما أوصعه منعه من ان الرقيق المذكور ولا وصية باقية بظهور بطلانه (قوله
أول يرد) الأولى لم يرد (قوله أما لو أوصى الخ) يخبر بقوله ليس باعتاق وقوله فالمالك فيه
لوارث قبله ان قبله (قوله وله موصى رجوع عن وصيته) يخرج بوجه المعجز ولو
في مرض الموت فلا رجوع فيه وقوله يتوقف عليها كما بطلتها هذا وما بعد من الرجوع
بالقول وقوله بعد وسائط براء الخ من الرجوع بالثقل (قوله ولو لا قبول) ما جمع
ثلاثة وفيه اسم الانسيب ثلثة اذا اذ وجد القبول واجب بانها انطلق على القاسمة
أيضا وقوله ووصية بذلك أى المذكور من البيع وما بعده كاذمة فيبيعوه الخ (قوله
بأجود منها) أى العسبة وليس واجبا للميراثين أيضا انطلق خطه رجوع واقترق منه
ربين العسبة ان يشرى بخلافه من غير من التعيين فلا يمكن تسليمه بخلاف الصاع من
الدين فان لم يتعد ذلك خطه فاشترط أجود ليشعر بالرجوع لانه حسنة أحدث
فبادم تقنا ولها الوصية بخلافه ما لو خطها بعينها اذ لا يادها وبارد لانه كالتهيب وهو
لا يؤثر (قوله وطعنه) أى ما على الشامل لجرهته والحاصل ان ما رآه الخلف افعال به
الاسم أو أضره بالامر أو اشعارا أو يكون رجوعا أو افلا (قوله ويصح دقفا)

١٢ ي الى أما لو دوى باعتاق رقيق فالثالث فيه لوارث الى اعتاقه فالثالثة عليه ولا وصية
رجوع عن وصيته وعن بعضها يتوقفها كما بطلت أو بقرعة هذا الوارث شيئا الى الموصي به ويصح ورضى وكأنه لما
وصى به ولو لا قبول رجوعه فلا بد من كبل به ورضى عليه وخطه براءه مينا وصى به وخطه مبرور وصى بصاحبتها بأجود منها
وطعنه براءه وصى به وبذره وعينه دقفا رضى به وقوله فثنا رضى به ونسجه عز لا وصى به

وقوله ثوباً أوصى به قداماً وبأشائه وقدمه بأرض وصى بها ثم خرج في الإيساء وهو أمانات القصر فقدمه قائماً لمجد الموت وقوله
(وتعبر الوصية) يعني الإيصاء في التصرفات المالية الخاصة بشئ ما وصية القتل وكذا وأوصيته بالسبع وصية إذا جعلته
وصياً فله أوصى ابن مسعود ~~بوصية~~ ثوب وسيت في القصة سألني إلى أن يرأسه عبده الله وأركان الإيصاء أو بقعة من وصى
وهو وصى فيه وصية بشرط في الموصى ١٣٠ بشئ ما مني كدين وتبشيد وصية ودية وصية وفان عامر في الموصى

جمال وقد مر بيان شرط في الموصى بشرط في
الموصى بغير أمر مطلق كيقول
ومجرباً وبشئ ما من شرط لا يملكه
أشياء من الشرع لا يتصرف
فلا يصح الإيصاء عن فقد شئ من
ذلك كشيء يجهلون ويكرهون
به ورق وأتم وصي فيكون له
في وصي الإيصاء (الذين
استحققتهم غير شرط) عند
الموت وترك ما صا وصا وصا كما
ستعرفه الأول (الإسلام) في سلم
(و) الثاني (البيع) والثالث
(الطلاق) والرابع (المزينة
و) الخامس (الأمانة) وغيرهم
عنها بالعدة ولو ظاهر وكلاهما
يصير والسادس الاستدعاء إلى
التصريف ~~كما هو~~ البصر
في الرضا والسابع عدم عداوة
منه وفيه عدم جهالة قتل
يصير الإيصاء الحصص فقد شئ من
ذلك كشيء يجهلون وفائق
ومجرباً ومن ورق أو عداوة
وكافر على مسلم ومن لا يملك في
التصرف أشقاه أو غيرهم
لعدم الأهلية فيهم وفيهم في
الباقى ويصح الإيصاء إلى كافر
مع عدم عدل في دينه على كافر واعتبرت الشرط عند الموت لا عند الأوصى ولا ينشأ إلا وقت القتل عند

على القول في أن الوصية من غير الشرط أو بعضها كشيء ورق ثم استكملها عند الموت صح ولا يضر في أن
الاعني ممكن من التوصل كمالاً فيمكن منه ولا يؤخذ ما في سنن أبي داود أن هر رضي الله عنه أوصى أي حصصه واللاتم
أولى من غيرها فما حصلت الشرط في الموت

عند الموت دعوى الله لا تدعى لاشراكه قبل عند الوصية لا عند الموت مردود بان
الاصل يشاء ما على عليه (قوله وفي) أي من أب وجد وصي وقاض وقهه وقوله ينسحق
وبالتوبة لا تعود الولاية الا شريطة جديدة الا الاب والجد ومنزل النسيق الجنون (قوله
كينة كينة) أي كينة وقهه بالبيع فزول المادة (قوله كما وصيت اليك) أي في كذا
الابتداء من سان ما يوصي فيه كما يأتي في قوله مع بان ما يوصي فيه (قوله اني بالبيع اني)
هذا تأنيب وقوله هذا بالغ هذا تعليل فقد اجتمع في هذا المثال التأنيب والتعليل لئلا يظن
فيهمان ومثال التأنيب المبرر من اوصيت اليك هذه ومثال التعليل المبرر من اوصيت اليك
اوصيت وصي فقد وصيت اليك وقوله هذا بالغ هذا من غلام صبيته التي تكلم بها
وقوله فيو أي الابن أو ولي أي أحدهما أو فردا لغير لان العطف باو يرفع الابن وقدم
زيد غير أهل القبول الا قبله لان الابن لا يصح له ان يوصي لان الابن لا يوصي (قوله لان يوصي)
الجهة الات) أي في أعمال الوصي لان الابن لا يصح له ان يوصي لان الابن لا يوصي (قوله لان يوصي)
والاخر من جهة وقوله عند العدة لا يدعى عند العدة اذا بطل وانما يقبل بعده
ما يقاوم فيه المصلحة وقوله والاشطاد جميع شمل وهو الموقوف لانه يختص من اشكاله
على حال الانفصال (قوله وقبول) أي ولو على التراضي كالفائدة بلاحق قوله متى شاء
ويذهب ان علم ائتمنته ويحرم علم ائتمنته وقوله كوكالة أي بغير علم الرتبة فيقول
بالفظ والاشطاد وقوله فشكى فترجع على قوله كوكالة (قوله مع بان الخ) متعلق
بما قبل لان بان ذلك من الموصي لا الوصي وان سكن ظاهره انه يوصي بغير علمه بقوله
(قوله فلو اقتصم الخ) يؤيد منه انه لو قال اوصيت اليك في أمر اقل في صح وان لم
يذكر التصرف وهو كذلك (قوله لعل) هو ما في الشامل للعلم وقوله وبقتضا حق أي
له أولا دعي وقوله ان لم يجر الخ فان هه عنه بالا ولاشك وبه وجب الاوصاء مسارعة
ليرامقنته وانما كان سنة في ذلك الحالة للاستعانة عنه بالفداء واذا وجب وجب
القبول وقوله او هه أي حالا وكان يتدبره له ما لان فخر دينه وجل كبره وقف
فلا يقال اذا جزم كنهه وصي به وقوله به ثم ودأ ولوروا هذا ظاهر المدالة (قوله
ولا يصح الاوصاء) أي ولا يجوز وقوله على شرط قبل خروج به قضاء الحقوق فيصم مع
وجوب الامة للولاية وقوله والخدمة الولاية أي حال الموت فان لم يكن متضافها
عند الموت شحنة الاوصاء لا يجر ولا عيرة وهو ما بعد ذلك ومنزل الاب كل مجتمع
اعلى منه وقوله لان ولايته ناسخة شرعا أي فليس له نقلها عنه وان غالب لان انما لم تأب
عنه في حقيقته (قوله ولو اوصي اثنين) أي وان تراخي الثاني وقوله لم يتقدم أحدهما
بالتصريف فلا يفسد اجتماعه انما به بان يسد وعن رأيهما أو يأخذ ثالثا في نفسه ويحل
ذلك فيما يتعلق بالقبول وبالعقوبة وصية غيره عنه وقضا دين ليس في انتمه بنفسه
استغناء من الاستدراك فان استغنى أحدهما لم يصح تصرفه وضمن ما عاقبه واذا عدم

ور شمول ولي ينسحق امامه لتعلق
المصلحة بالكلية ولايته وشروط
في الوصي فيه كونه تصرفا ماليا
مباحا فلا يصح الاوصاء في تزويج
لان شرط الاب والجد لا يترجح
الصغير والصغيرة ولا في حصة
كينة كينة لما فيها له ان يكونه
قربة وشروط في المصلحة انجاب
بالحق ينسحق بالاصاء وفي معناه
ما في الفوائد كما وصيت اليك
أو وقت اليك أو جعلك وصيا
ولو كان الانجاب موقفا أو حلقا
كما وصيت اليك اني بالبيع اني
أو قدم زيد فإذا بالغ أو قدم فهو
الوصي لانه يحصل للجها لات
والاخطار وقبول وكالات
فيكتفى بالعمل ويكون القبول
بعد الموت متى شاء كافي الوصية
اقتصم على اوصيت اليك مثلا
لغا (قوله) بغير اوصاء
بأمر شرط قبل كبره وبقتضا
حق ان لم يجر عنه حالا أو يجر به
شروط ولا يصح الاوصاء من أب
على شرط قبل والخدمة الولاية
عليه لان ولايته ثابتة شرعا ولو
أوصى اثنين وقيل لم يتقدم
أحدهما بالتصريف

الاثبات له بالاشهاد على الاثر اذ نعم له الاثر اذ برز الحق وشككوا في صحة عقيدته في الترتيب عليه وان لم ياذن له وليكن من الموصى والموصى رجوع عن الايمان شيئا لانه عقدا من اركان الدين الوصي او يذهب على نفسه ثلث المال باستلزامه من قاض وغيره فليس له الرجوع ١٣٢ وصديق يمينه في وصيا كان او قضا او غيره في اتفاق على برأيه

لا يثبت له الاثر اذ نعم له الاثر اذ برز الحق وشككوا في صحة عقيدته في الترتيب عليه وان لم ياذن له وليكن من الموصى والموصى رجوع عن الايمان شيئا لانه عقدا من اركان الدين الوصي او يذهب على نفسه ثلث المال باستلزامه من قاض وغيره فليس له الرجوع ١٣٢ وصديق يمينه في وصيا كان او قضا او غيره في اتفاق على برأيه

لا يثبت له الاثر اذ نعم له الاثر اذ برز الحق وشككوا في صحة عقيدته في الترتيب عليه وان لم ياذن له وليكن من الموصى والموصى رجوع عن الايمان شيئا لانه عقدا من اركان الدين الوصي او يذهب على نفسه ثلث المال باستلزامه من قاض وغيره فليس له الرجوع ١٣٢ وصديق يمينه في وصيا كان او قضا او غيره في اتفاق على برأيه

لا يثبت له الاثر اذ نعم له الاثر اذ برز الحق وشككوا في صحة عقيدته في الترتيب عليه وان لم ياذن له وليكن من الموصى والموصى رجوع عن الايمان شيئا لانه عقدا من اركان الدين الوصي او يذهب على نفسه ثلث المال باستلزامه من قاض وغيره فليس له الرجوع ١٣٢ وصديق يمينه في وصيا كان او قضا او غيره في اتفاق على برأيه

• كتاب النكاح •

آخره من الامارات لان الاحتياج اليها مهم ولا بد ان يكون الاصل احتفاء بشهوة البين الناشئ اذ يتفادى حان المعاملات (قوله باعفا) متعلق بعقد وقوله النكاح وقد يزوج أي مشقة ما لانها مصدران والمصدر كناية لان عقده النكاح وقوله وتزوجته أي الاحاد (قوله والعرب تستعمله) يعني العقد والوطء أي تطلق على كل منهما فهو من قبيل المشترك فيكون حقيقته فيها (قوله ولا يصحيا) الخ مقابل قوله والعرب باع وقوله في موضوعه الشرعي أي في المعنى الذي وضع لفظ النكاح بشرط وقوله اوصها الخ بقايله كسسه وانه حقيقة تقع بما وتظهر فائدة الخلاف في باعوا على الطلاق على النكاح فله في الاصح يقع الطلاق بمجرد العقد كقولنا باعنا حقيقة في العقد والوطء مما لا على القول بأنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وكذلك اذا لم يثبت النكاح الوطء والام يفسع الا بالوطء فلا واحد اذ وقوله مجاز في الوطء أي مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على المسبب لان الوطء مسبب عن النكاح (قوله ولا يرد الخ) ايراد الآية على ما قبلها مشكلا لرافقه في ان النكاح في كل معنى العقد فكل الاثر

لا يثبت له الاثر اذ نعم له الاثر اذ برز الحق وشككوا في صحة عقيدته في الترتيب عليه وان لم ياذن له وليكن من الموصى والموصى رجوع عن الايمان شيئا لانه عقدا من اركان الدين الوصي او يذهب على نفسه ثلث المال باستلزامه من قاض وغيره فليس له الرجوع ١٣٢ وصديق يمينه في وصيا كان او قضا او غيره في اتفاق على برأيه

لا يثبت له الاثر اذ نعم له الاثر اذ برز الحق وشككوا في صحة عقيدته في الترتيب عليه وان لم ياذن له وليكن من الموصى والموصى رجوع عن الايمان شيئا لانه عقدا من اركان الدين الوصي او يذهب على نفسه ثلث المال باستلزامه من قاض وغيره فليس له الرجوع ١٣٢ وصديق يمينه في وصيا كان او قضا او غيره في اتفاق على برأيه

لا يثبت له الاثر اذ نعم له الاثر اذ برز الحق وشككوا في صحة عقيدته في الترتيب عليه وان لم ياذن له وليكن من الموصى والموصى رجوع عن الايمان شيئا لانه عقدا من اركان الدين الوصي او يذهب على نفسه ثلث المال باستلزامه من قاض وغيره فليس له الرجوع ١٣٢ وصديق يمينه في وصيا كان او قضا او غيره في اتفاق على برأيه

لا يثبت له الاثر اذ نعم له الاثر اذ برز الحق وشككوا في صحة عقيدته في الترتيب عليه وان لم ياذن له وليكن من الموصى والموصى رجوع عن الايمان شيئا لانه عقدا من اركان الدين الوصي او يذهب على نفسه ثلث المال باستلزامه من قاض وغيره فليس له الرجوع ١٣٢ وصديق يمينه في وصيا كان او قضا او غيره في اتفاق على برأيه

• كتاب النكاح •

هو لغة الضم والجمع ومنه تناسكت الاختيار اذا تعاقبت واتضم بعضها الى بعض وشرعا عقد يقضي بالاحص ووطء باللفظ النكاح وتزوج وتزوجته والعرب تستعمله بمعنى العقد والوطء جميعا ولا يصح بنا في موضوعه الشرعي ثلاثة اوجه أحها انه حقيقة في العقد بشار

في الوطء كإيجابه القرآن والاشعار ولا يرد على ذلك قوله تعالى حتى تنسك زواجره لان المراد العقد والوطء تقديم مسبقا من خبر الصحيفين حتى يثبتيه مسبقا له وعقد النكاح لانهم جهة الزوجه وكذلك من جهة الزوج

تقدم الآية ثم يقول وفيه الأية أن المعلقة ثلاثا تحصل بمجرد العقد وليس كذلك
وأجيب بأن الوطء مستفاد من الحديث وأولى من هذا أو وضع أن يقول في وجهه
الارادة في ذلك الأصح وانما جعل على الوطء قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره فليس حتى
تدرك عليه (قوله على الأصح) معناه أنه ياتر من جهته وهذا خلاف لفظي ادعى
كلا القوان ليس له خصه من غير مقتضيه وله دفعه بالطلاق (قوله أو المعلقة فقط)
ويترتب على الخلاف أنها لا تعلق بالوطء على الثاني دون الأول فمما لا يسهل لأن المعلقة من
كل جهة أمه قد عليها (قوله والاصل في قوله) لم يقل في طلبه مثلا إشارة إلى أن أصله
الاباحة فلا يشهد بالزور وان عرض الطاب كافي فلهذا كان أصله الاباحة (قوله
وأشكروا الأباي) صرفه من الوجوب الإجماع والأباي جميع أيم وهي من لزوم
أها (قوله من أسب فارق) أي شفتي وطبعي لأنه طبع على حب النساء وقوله
فليس ينسبني أي لا يفتعل بدني (قوله وما يتعلق به) مقول قول الثناوي وزاد
المستغفر نفسه فغيرا عراب التزواج فسهل وجرو عطف على النكاح وبظهر أنه عطف
تفسير فكان قال كتاب الأحكام والقضايا المتعانة للنكاح فتكون من البيان لا للتبعض
كما أشار إليه الشارح والأحكام جميع حكم وهي النسبة القائمة والقضايا جميع قضية
بمعنى مقضي بها فهي النسبة المدة كورقة فمقتضى التفسير (قوله من بعض الأحكام)
أشار بلفظ بعض الحان من التبعض المتبرعهم ذكر جميع أحكام في هذا الكتاب
وقوله كعصية أي كتبون عصية لشيء لأنه الحكم القوي واما نفس العصية فتكم شرعي
وليس مرادا وقوله وفساد أي وسد وحومة وطلاق ورجعة وغير ذلك (قوله بمعنى
التزويج) مراد به التزويج وهو المقيول ويكون في الكلام شبه استخدام حيث ذكر
النكاح أو لا يصح العقد واما معنى القبول وقوله مصعب يوهن الأصل فيه
الاستصحاب وليس كذلك بل الاباحة كما مر فكان الأولى فيها بظهر التصريح بالاباحة
أو قصد ما طالع التي تبسبب في ذكر القسمين اللذين ذكرهما الشارح واخذ
بمجردهما على القبول والتسليم (قوله الثاني) أي مشتاق وقوله بوقائه الوطء
الاباحية وقوله بذلك لأن التزواج بالنكاح ليس لذاته بل لكونه ميلا الوطء
والتزواج مقتضية انما هو الوطء (قوله من مهور الخ) أي زائد ذلك عن مسكنه
ومأدبه ومكرهه وملبوسه والمراد الخال من المهور وقوله يومه أي يوم العتيق وقوله
تخصيصة له على قوله مصعب (قوله وكسر ارشادا) منصوب على القيز من غير
شعور بل لأنه ليس بشرط كافي قوله لا تأما ولفظها أنه مقدم من تأخير وصفه ان
يذكر بعد الحديث بأن يقول والاصري في قوله نفسه بالصوم الارشاد أي لا يجوز
والارشاد ما كان له سلطة النفس فهو تعليم ثم ان لم يكن منعها لمصلحة النفس بل فيه
تكميل شرعي كما هنا فان في الصوم تكميلا شرعيا وهو الهمة أئيب عليه وان لم يقصد

على الأصح وهل كل من الزوجين
معتقون عليه أو المراءى فقط وسواء
أو بهما الثاني وهل هو ملك
أو اباحة ورجحان أو بهما
الثاني أيضا والاصل في حكم الكتاب
والسنة واجماع الامة عن الكتاب
قوله تعالى وأشكروا الأباي منكم
ومن السنة قوله صلى الله عليه
وسلم من أحب فطرق فلينسبني
بشرط لو من نكح النكاح وزاد
المستغفر في الترجمة (وما يتعلق به)
(من) بعض (الأحكام) كعصية
وفساد (د) من (التضاليم) الآتي
ذكر بعضها في المقبول الآتية
(والنكاح) بمعنى التزويج
(مصعب) اشتاق له بوقائه
لوطء ان ويهدأ عنه من مهور
وكوة فصل العتيق ونفقة
يومه فمما لا يشكوا أن كان
مشتقا للعباد كما لا فان نقد
أهنته فتركوا وكسر ارشادا
قوله به يومه

فعله بالصور فإنه له وجب أي
 قاطع تزواجه وإلا فإنه قد توفى
 النكاح فإن لم يتكسر بالصور
 لا يكسر به الكافر ولو شوه به
 بترجى ذكره النكاح لغير الثاني
 له لهله أو غيرهما إن فقد اعينه
 أو وجدها وكان به حله كهرم
 وتعتد من لا تقامها جميع التزام
 فأخذ اللاحقة ما لا يقدر عليه
 فسطر التباين واجبه حين جده
 وإن وجدها ولا بد به الفصل
 لعبادة أفضل من النكاح إن كان
 مستعدا لهما أي غلام متعبد
 فالنكاح أفضل من تركه لئلا
 تنقض به البطالة إلى الفواحش
 ويستتق من إطلاق المصنف
 حاله كان في دار الحرب فإنه
 لا يستقبله النكاح وإن
 استقبلت فيه الشروط كان نص عليه
 الإمام الشافعي وعليه مطلق
 على ولده من الكفر والاسترقاق
 (تبيينه) نص في الآيات وغيرها
 على أن المرأة المتأقصة بمن ألهما
 النكاح وفي معناه المتأقصة
 إلى الثقة والمتأقصة من إتمام
 العجزة وروافقه على التمسك من
 أن من يزوجها النكاح إن كانت
 محتاجة إليه استقبلها النكاح
 والأكره فأنيل أنه يصحبها
 ذلك معناه غير دور بسن أن
 يترجى بكرة نسبه المصنفين من
 جابر هلا بكرة اتلا عنها وتلا على
 الأهل ذكره عفا الله عن

الافتراض أو احتياجه أن يقوم على عبادة لا تقام به لئلا يفتقر إلى اعتبار المصنفين

أما مثال الشارع وإن كان متعبد أصحته النفس كالإشهاد في البيع فإن قصد أمثال
 الشارع أثيب والأفلا (قوله بالصور الشباب) العشر الجماعية الذين صنف
 واحد كشباب وكنهه وشيوخه وخبر الشباب بالصور لأن الذم وقعهم أغلب
 ولا يفديهم مثاهم والصور خاص بالرجال لأن المعلوم من المناب أن المرأة لا تتكسر
 ثم وجم بالصور (قوله فليترجى) الأمر للذب وقوله فإنه أي التزج القهوم من قوله
 فليترجى وقوله أغض الخ أعمل التفتيش في الموضعين ليس على بله لأن عدم النكاح
 ليس به غرض البصر ولا احسان للزوج وقوله فله بالصور أي فليزجه وفيه أن أقراء
 الفقهاء شاذ وأجيب بأنه أغرض لأصحاب دليل السداد وإعفاء له فله بطور القنط من
 ومدلولها بما طلب في المعنى لأن التفتيش ليس بمسبغ منع منك وقوله فإنه أي الصور
 وقوله له أي لمن لم يمسبغ وألنكاح المقهر من الباطل لا ينعون النكاح وأما كان هو
 على حذقه مضاف أشارة الشارع وقوله لتوفاه (قوله لا يكسر به الكافر) أي
 يجر عليه فله أن يطمعه بالكتابة ويكره أن استغف وقطع جسد المرأة على هذا التفصيل
 هذا والمعتد أنه لا يصح القاء أهل الأديان في الروح فيه (قوله بل يترجى) أي يباح
 التزج (قوله وذكره النكاح لغير الثاني) ظاهره وإن احتاج إلى تبيين وقوله فله
 وقوله لهله أي أداسة وقوله وتضمن أي دام بمختلف من بين وقتادون وقت وقوله
 أو غيرها كان لا يشبهه سابقة ولا اشتغال به من (قوله وضار القبايل واجبه) أي من
 المؤن وقوله فحين عدمه هو سلب الله (قوله ولا عليه) أي وإلحال أنه غير تاز
 وقوله فله لعبادة أفضل الفصل هنا على بله لأن النكاح فضلا عنه قد
 ولها أربعة بخلاف الآخر فإنه على غير ما به لأن ترك النكاح لا نضل فيه ومصرح هذا
 أن النكاح ليس من العبادة وماله أن يوصفه اعتقا فلو لا أن كان منها (قوله
 فإنه لا يستقبله النكاح) أي بل يكره إلى عقب الفتنة والأوجب وقوله وإن اجتمعت
 فيه الشروط المراد بجمع ما فوق الواحد إذا لم تقم شروط التوقان وبوجود اللاحقة
 وقوله كان نص عليه الشافعي أي على كراهة تدرى أي ضابط هذه المسألة أخذا من الآية
 (قوله وانما ثقة الخ) بل أن تصيب من يرقا لدهم وجب عليها أن تعاطى بالعبادة أو تزج
 الأمر لها ك (قوله ويمن أن يترجى بكرة الخ) ويمن فله هذه العتات في الزوج
 أيضا وفي معنى البكر من زالت بكارته بغير شرط وفي معنى الثيب من وثقت ولم تزل
 بكارته لكونه شاعرا (قوله لا يكره) هي حرف تديم أي إشباع في الندم إذا دخلت
 على ما مضى فالنكاح هنا وقت في الندم بأجبار فإن دخلت على مضارع كانت التمهين
 وهو المطلب بحث والزواج (قوله دينه) أي يثبت وجد ما رصف العدة لا العفة
 من الزنا فاعا بدله في قوة للاحقة وقوله لجهل أي باعتبار طبعه لأن المدار هنا على العفة
 وهي لا تصلح إلا لجهل بحسب طبعه لكن تكره باعثة الجاهل لانهم أعمان تزوها أي تكسر

بجدها

[illegible]

عيسى عليه السلام لا يجوز له
واحدة قبل المسئلة الثانية
وراحت شجرة نينا بصل على الله
حلبه يسلم على عالم الانبياء
والمرطين معبدة الوعيل قال ابن
القطيب والشمكة في شخص
الحزب رابع ان المقصود من
التمسك بالآفة والمؤنة وذلك
بحوث مع الزيادة على الاربعة
ولانه بالتمسك بيب من كل واحدة
منهن ثلاث شاة وهي متفرقة
انتهى ونهت عن الواحد لغير
ذلك في كل تمسك وخوف على
الحاجة كالشاة والمجنون وقال
بعض الخوارج الامة بكلمة على
بجو انهم عن بائتين وثلاث
بثلاث واربعة واربعة وجميع ذلك
نسخ وبعض منهم قال على
غاية عشر شاة اربع اثنتين
وثلاث ثلاثة واربعة اربعة
اربعة وجميع ذلك ما ذكره
نفي للاجماع (تسعة)

استبعد من قيد المضغ بالمرء الرابع بين الامام علي بن ابي طالب وبين غيرهم سواء كان مع المرء او لم يمتدوا وهو كذلك لا طلاق
قوله تعالى فان خفت ان لاعده فواما واحدة او اموالك ايمانك (وهو) والعمد ان جميع بين اثنين) ففعل لان الحكم من عتبة
نقل اجماع الصحابة فيه ولاهته في التصرف من المهر ولان النكاح من باب الفضائل فيلحق العدة به بالمرء كالمرء في المهر
السوق في الزيادة في الاربع والمهر في كالفق كالمهر في الوحدة والماورود وقدره فانك المهر خصاله لا يصدق واحد
او العدة لانك كذلك عطل انك ابطال نكاح واحد وانك في الاخرى فبطل الجميع كالجميع من اثنين او من اقل من اربعة

والثالثة المبدئية على انكاره الا ان الزيادة على العدد الذي حصل بهما (ولا ينكمش المزمعة) لفساده (الابن طبعين) بل بشاعة وانهم الثالوث الحق وغيره ١٣٦ واختص بالمسلمين الثلاثة (عدم) قدرته على (صدق الحق) ولو كناية

فانقسم تلك الحزبة للاستمتاع بها
أو قد على عداقتها ويجدها
أو يوجد أو ترضى الأرباب على
مهراتها أو لم ترضى بنكاحه
لتصوره بشهوة أو كونه شته
من تقسيم للاستمتاع صغيرة
لا تشمل الوطء أو وقتها أو قرنها
أو مهره أو نحو ذلك أو قد على
حزبه فانه من بلد حدث له الأمانة
ان طمأنينة فاعترف بقدمها
وضبط الامام الشافعي بان نسب
محصنها في طلب الزوجه في
الارفاق وبها وزنة الخواص
زمانية تعدد الحزب والا فلا تصل
لأمانة ويجب السهر الحزب لكن
يجوز كإثبات الزوجه إذا لم يكن
اتفاقها معه الى طمأنينة وانها
كله دونه لما في نكاحه المقام
معه انما لمن التعزيب والرضى
لاقتضيل هذا التعزيب ولا يقع
ماله الغائب انكاح الأمانة ولو قد
على ستره يبيع مسكنه سلف له
الأمانة ولو وجد حزن ترضى
بوجود بل يجب المهر أو ترضى
بدون مهر والمثل وهو واجد - لم
له الحصة في المهره الأولى لأن
فتمت تصير مقولة في الحال وقد
لا يجد منه سلف لاول الاجل دون
الصورة الثانية اقدرته على نكاح
حزبه والمثله في ذلك قلله اذا العادة

المساحة في المهور ولورويت حرة بلا عهر حلت الا اذا ابدى الجواب مهر حبالا (و) ثاني الشرط (و) خوف فليس
العتق وهو الوقوع في الزنا بان تغلب شهوته ونقص تقواه وان يغلب على نفسه وقوع الزنا بل وقعه لا على شذوذه فضعفت شهوته

وقه تعوى أو مرأه أو أجداء يستخرجونها الزنا أقبح من شهوته وقوله تعالى لا اله الا الله لا اله الا الله أفهل الزنا خالص وقوله أن يرى الله القضاء وطرا وكسر شهوة وأهل العنت المشقة حتى به الزنا لا يسلم من الحسد في الدنيا والعقوبة في الآخرة والاصل فإذ ذكر قوله تعالى ومن لم يستطع معكم موطئا أن ينكحهم أفضت إليهم الفروجين وقوله تعالى ١٢٧ ذللت على ما تشاء منكم وأطول

١٨ ي ف ومن بعضها رقيق وباقها سركها كريق كلها فلا نسكها الحرة الاباسم وط السابقة لأن ارقط بعض الولد
محمود وفجر انا نكاح أمع ثم يسر مبعضة ثم قد لا علم ارقط بعض الولد أمع من ارقط كدولي تبطل المانع انقصر
النكاح قال الزركشي وهو الرابع ما غير السهمين سر وغيره كذا في قوله لامة كامة لا سواها في النكاح

ولا يثبت الخلق الفرض منه عزوه للسبكي والافقه فهم من سابق كلامه لانه تمام بالسكبي وهذه اذا
 تراخوا الشاوا لانه من اسم (قوله واعلم الخ) انه اشارة الى شرط اربعة في تنكح
 الامة زيادة على الشرط السابقة وهي ان لا تكون امة وقوله ولا امة مكاتبه ولا موقوفة
 عليه ولا موصى به يعتقدونها وقوله مطلقا اي وجدت الشرط اتم لا وقوله تنكح امة ولله
 ظاهره وان لم يجب عليه الاعفاف وفيه خلاف والمراد انه لا يثبت له تنكاحها ابتداء فلو كانت
 الولد زوجة اية لا يتنكح تنكاحها لانه يتنكر في الدوام لا باعتد في الابداء (قوله
 ولا امة مكاتبه) اي لانه عبد ما بقي عليه درهم فانه ملك له ملكا ملكا لبيد في الجله
 والنقص لا يتنكح بمثله وقوله ولا امة موقوفة عليه ولا موصى به يعتقدونها اي ابتداء
 ودواما الى الاقرب لان كلامهما بالنسبة له كالموت والنفق لا يتنكح بموتك
 والمراد موصى به يعتقدونها على التأييد بخلاف غيرها لا تأييدها كالمستأجرة (قوله
 وقدر الرجل) اي ولو احدا لا يعمل الخ لاني بقوله الفعل المراد به ما قابل المصوح
 فيدخل فيه النقص والمحبوب وغيرهما من مسدد في التبييه الا في وقوله البالغ ذكره
 ليدفع عنهم ان المراد بالرجل ما قابل التو فيشمل الصغير المراد به ما قابل الصبي ويكون
 في مفهومه تفصيل باقي وقوله الى المرأة المراد بها من بلغت حد الشهوة ولو كانت غير
 بالغة فالمراد بقوله وفوقه مشتبه اي لصو كبره لا لغيره لانهم لا يدخل في المرأة
 وقوله على سبعة اشرب المقصود منها النظر لاجل التنكح وامأ ذكر البقرة فانه مناسبة
 وتكميل للقاعدة وكونه سبعة بالنظر الى ذكره والافقه يريد عليه كما سدد ذكره الشارح بعد
 تيمموا بقوله تنبيهه مكنت الله تنكح عن النظر الخ (قوله والصبي الخ) الخاص ان الخنثى
 مع النساء الرجل ومع الرجل كالمرأة وكذلك مع الخنثى فلا حياض وانما جاز للرجل
 والقسم تنكح عند عدم محرم له لانقطاع الشبهة بالوت (قوله وبقي الفعل المصوح)
 هذا يقتضي ان المراد بالفعل ما عدا المصوح وكلامه في التنبيه الا في يقتضي ان المراد
 بالفعل ما عدا التنبيه التي بعده لان العاطف يقتضي المخافة في كلامه تناقض وما في التنبيه
 هو الواقع لفظة فكان عليه ان يقول وبقي الفعل غير مقبولة تفصيل فان كان موصى
 بها فليظفر وان كان خصما وبجبره فبالفعل ثم المصوح ذهاب الذم عنك والاشيين
 (قوله فليظفر لاجل تنبيهه) اي شرط عدم التمسك واسلامه الى المسئلة وان لا ياتي
 فيه مسيل النساء أصلا والافقه الفعل (قوله ودون قامت) بالهني الشامل للذم
 وانقد ما خلقة (قوله المراهق) هو من قارب البلوغ وشرب به غيره فان كان يصح
 سكاية ما يراه من غير شهوة فساكر من أو شهوة فساكر أو لا يحسن ذلك فساكر عدم
 وقوله كالبالغ أي من حيث حرمة تنكحها من نظره الباهر كذا وبه والافقه لاسرمة عليه
 وان أوهمه كلامه لانه غير مكلف (قوله كالبهيمه) لكن يصح على العاقلة البالغة النظر
 اليه وهكذا الى المراهق والصبي الذي بلغ حد الشهوة (قوله أحدها قطره الى بدن
 امرأة

ولا يثبت الخلق الفرض منه عزوه للسكبي والافقه فهم من سابق كلامه لانه تمام بالسكبي وهذه اذا
 تراخوا الشاوا لانه من اسم (قوله واعلم الخ) انه اشارة الى شرط اربعة في تنكح
 الامة زيادة على الشرط السابقة وهي ان لا تكون امة وقوله ولا امة مكاتبه ولا موقوفة
 عليه ولا موصى به يعتقدونها وقوله مطلقا اي وجدت الشرط اتم لا وقوله تنكح امة ولله
 ظاهره وان لم يجب عليه الاعفاف وفيه خلاف والمراد انه لا يثبت له تنكاحها ابتداء فلو كانت
 الولد زوجة اية لا يتنكح تنكاحها لانه يتنكر في الدوام لا باعتد في الابداء (قوله
 ولا امة مكاتبه) اي لانه عبد ما بقي عليه درهم فانه ملك له ملكا ملكا لبيد في الجله
 والنقص لا يتنكح بمثله وقوله ولا امة موقوفة عليه ولا موصى به يعتقدونها اي ابتداء
 ودواما الى الاقرب لان كلامهما بالنسبة له كالموت والنفق لا يتنكح بموتك
 والمراد موصى به يعتقدونها على التأييد بخلاف غيرها لا تأييدها كالمستأجرة (قوله
 وقدر الرجل) اي ولو احدا لا يعمل الخ لاني بقوله الفعل المراد به ما قابل المصوح
 فيدخل فيه النقص والمحبوب وغيرهما من مسدد في التبييه الا في وقوله البالغ ذكره
 ليدفع عنهم ان المراد بالرجل ما قابل التو فيشمل الصغير المراد به ما قابل الصبي ويكون
 في مفهومه تفصيل باقي وقوله الى المرأة المراد بها من بلغت حد الشهوة ولو كانت غير
 بالغة فالمراد بقوله وفوقه مشتبه اي لصو كبره لا لغيره لانهم لا يدخل في المرأة
 وقوله على سبعة اشرب المقصود منها النظر لاجل التنكح وامأ ذكر البقرة فانه مناسبة
 وتكميل للقاعدة وكونه سبعة بالنظر الى ذكره والافقه يريد عليه كما سدد ذكره الشارح بعد
 تيمموا بقوله تنبيهه مكنت الله تنكح عن النظر الخ (قوله والصبي الخ) الخاص ان الخنثى
 مع النساء الرجل ومع الرجل كالمرأة وكذلك مع الخنثى فلا حياض وانما جاز للرجل
 والقسم تنكح عند عدم محرم له لانقطاع الشبهة بالوت (قوله وبقي الفعل المصوح)
 هذا يقتضي ان المراد بالفعل ما عدا المصوح وكلامه في التنبيه الا في يقتضي ان المراد
 بالفعل ما عدا التنبيه التي بعده لان العاطف يقتضي المخافة في كلامه تناقض وما في التنبيه
 هو الواقع لفظة فكان عليه ان يقول وبقي الفعل غير مقبولة تفصيل فان كان موصى
 بها فليظفر وان كان خصما وبجبره فبالفعل ثم المصوح ذهاب الذم عنك والاشيين
 (قوله فليظفر لاجل تنبيهه) اي شرط عدم التمسك واسلامه الى المسئلة وان لا ياتي
 فيه مسيل النساء أصلا والافقه الفعل (قوله ودون قامت) بالهني الشامل للذم
 وانقد ما خلقة (قوله المراهق) هو من قارب البلوغ وشرب به غيره فان كان يصح
 سكاية ما يراه من غير شهوة فساكر من أو شهوة فساكر أو لا يحسن ذلك فساكر عدم
 وقوله كالبالغ أي من حيث حرمة تنكحها من نظره الباهر كذا وبه والافقه لاسرمة عليه
 وان أوهمه كلامه لانه غير مكلف (قوله كالبهيمه) لكن يصح على العاقلة البالغة النظر
 اليه وهكذا الى المراهق والصبي الذي بلغ حد الشهوة (قوله أحدها قطره الى بدن
 امرأة

(أجنبية) غير الوجه المواليين ولو ثبت مشتملة قصد (الغرض) اجبة) جناسيا في (تفسير) قطعاً وإن أمن الفتنة وما نظره في الوجه والكفين شرعاً عند خوف فتنة تدعو إلى الاختلاف بها لجامع واستدراكه بالإجماع كما قاله الإمام ولو نظر اليهما بشهوة في قصد الشاذ بالنظر الجرد وأمن الفتنة حرم قطعاً وكذا يحرم العلم باعتد ١٣٩ الأمن من الفتنة فيما ينظره من نفسه من غير

أجنبية (الخ) الحاصل ليحرم رؤيته من بدنها وإن أئمن والعبرة في المباني وقت الأمانة فيصير نظرها عين من أجنبية وإن تكسبه دون ما أئمن من زوجته وإن أئمن أو شمل النظر ما كان من وراء حائل بخلاف رؤية الصورة في نحو المرأة كالماء فلا تحرم ولو لم شهوة (قوله غير الوجه والكفين) أخرجهما لمساواة الخلاف الأولى قد ثبت ما لكن الأولى استقاطه لأنه مخالف لقوله بعد كلام المصنف شامل لذلك (قوله ولو غيبت متان) غاية الحرمة وقوله وإن أمن الفتنة هي ميل النفس ودعاها إلى الإتيان أو قد سماه وحسنه فتقول إذا حرم بعد فتنة تدعو إلى الصفة كشبهة للاختلاف عن فتنة لا بدولة (قوله) عند خوف فتنة) قبيح لا يجوز قوله بالإجماع (قوله) وحى قصد التلذذ بالنظر الأولى التلذذ بالنظر المقصود وقوله لا يجوز دأى عن قصد الجماع وقد ما به وسقطت الحاجة لقوله وأمن الفتنة (قوله ورؤيته) أي وجهه يحرم النظر عنه أمن الفتنة وعدم الشهوة وقوله والأذن يحسن الشرع بعد الدباب أي دباب النظر أي ما كان يشبهه أو لا وقوله والأعراض على عفاف نفسه (قوله ولا يدين زنيته) أي يحمل زنيته وقوله الأمان ظهر منها أي ما غلب ظاهره فلا يقال في الأمان يحصل الحاصل لأنه في الأمان ظهر منها فيد بته مع العناد وظاهر وقوله وهو أي ما ظهر (قوله وقال بالقبض التراجع بقوله المدرك) كأن مراده أن التراجع التصويب المدكوف في المهمات وكأنه عبره دون التصويب مع أنه الملاقاة للوجه بالصواب إلا إذا كان بغيره فلا يسمى أن يعرف المهمات بالراجع بل يغيره فيها بالصواب أي أن تراجع الاستدوى في عدم جأه القول بعدم حرمة النظر للوجه والكفين بباب المدرك أي محل الادراك وهو الدليل على قوله تعالى ولا يدين زنيته الأمان ظهر. ثم إن الأمان لا يدين ظاهر في عدم النهي عن ابتداء ذلك الظاهر المستدعى لجواز النظر ويحتمل أن يكون مراده بالتراجع ما يستفاد من كون الأكثرين على القول بجواز النظر للوجه والكفين فإن كونهم عليه مشعر بترجيحهم له أي أن تراجع الأكثرين القول المدكوف وبسبب المدرك وقوله وانفتحت الخ مكان الاقتداء بقوله لكن التقوى على ما في المنهاج أي لا احتياط (قوله شامل لذلك) أي لما في المنهاج من حرمة النظر للوجه والكفين مع عدم الشهوة (قوله بها) الأولى به التراجع لزوجه أيضاً فستحق عن قوله لا في ريب حتى زوجه المعتدة الخ وقوله في حديثه أي حين أنزل به الاستمتاع بها وقوله حال حديثه ما يقدر في الزوجة والأمة (قوله المنهاج) أي وطؤه وقد بدلت ليخرج المدرك من كلام المصنف شامل في فتنة كراهة النظر له وحرمت والزواج عدمه كما كسباني (قوله) قالت عائشة الخ ليس سري بما في الكراهة لاستعمال

أجنبية (الخ) الحاصل ليحرم رؤيته من بدنها وإن أئمن والعبرة في المباني وقت الأمانة فيصير نظرها عين من أجنبية وإن تكسبه دون ما أئمن من زوجته وإن أئمن أو شمل النظر ما كان من وراء حائل بخلاف رؤية الصورة في نحو المرأة كالماء فلا تحرم ولو لم شهوة (قوله غير الوجه والكفين) أخرجهما لمساواة الخلاف الأولى قد ثبت ما لكن الأولى استقاطه لأنه مخالف لقوله بعد كلام المصنف شامل لذلك (قوله ولو غيبت متان) غاية الحرمة وقوله وإن أمن الفتنة هي ميل النفس ودعاها إلى الإتيان أو قد سماه وحسنه فتقول إذا حرم بعد فتنة تدعو إلى الصفة كشبهة للاختلاف عن فتنة لا بدولة (قوله) عند خوف فتنة) قبيح لا يجوز قوله بالإجماع (قوله) وحى قصد التلذذ بالنظر الأولى التلذذ بالنظر المقصود وقوله لا يجوز دأى عن قصد الجماع وقد ما به وسقطت الحاجة لقوله وأمن الفتنة (قوله ورؤيته) أي وجهه يحرم النظر عنه أمن الفتنة وعدم الشهوة وقوله والأذن يحسن الشرع بعد الدباب أي دباب النظر أي ما كان يشبهه أو لا وقوله والأعراض على عفاف نفسه (قوله ولا يدين زنيته) أي يحمل زنيته وقوله الأمان ظهر منها أي ما غلب ظاهره فلا يقال في الأمان يحصل الحاصل لأنه في الأمان ظهر منها فيد بته مع العناد وظاهر وقوله وهو أي ما ظهر (قوله وقال بالقبض التراجع بقوله المدرك) كأن مراده أن التراجع التصويب المدكوف في المهمات وكأنه عبره دون التصويب مع أنه الملاقاة للوجه بالصواب إلا إذا كان بغيره فلا يسمى أن يعرف المهمات بالراجع بل يغيره فيها بالصواب أي أن تراجع الاستدوى في عدم جأه القول بعدم حرمة النظر للوجه والكفين بباب المدرك أي محل الادراك وهو الدليل على قوله تعالى ولا يدين زنيته الأمان ظهر. ثم إن الأمان لا يدين ظاهر في عدم النهي عن ابتداء ذلك الظاهر المستدعى لجواز النظر ويحتمل أن يكون مراده بالتراجع ما يستفاد من كون الأكثرين على القول بجواز النظر للوجه والكفين فإن كونهم عليه مشعر بترجيحهم له أي أن تراجع الأكثرين القول المدكوف وبسبب المدرك وقوله وانفتحت الخ مكان الاقتداء بقوله لكن التقوى على ما في المنهاج أي لا احتياط (قوله شامل لذلك) أي لما في المنهاج من حرمة النظر للوجه والكفين مع عدم الشهوة (قوله بها) الأولى به التراجع لزوجه أيضاً فستحق عن قوله لا في ريب حتى زوجه المعتدة الخ وقوله في حديثه أي حين أنزل به الاستمتاع بها وقوله حال حديثه ما يقدر في الزوجة والأمة (قوله المنهاج) أي وطؤه وقد بدلت ليخرج المدرك من كلام المصنف شامل في فتنة كراهة النظر له وحرمت والزواج عدمه كما كسباني (قوله) قالت عائشة الخ ليس سري بما في الكراهة لاستعمال

ولا رأى متى أي القرين وأما خبر النظر إلى التراجع يورث الطمس أي الهوى كما ورد كذلك في رواه ابن عباس وغيره في التفعيل ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال ابن عدي حدثني عن سكره عنه ابن القفال في كتابه المعنى بالنظر في أحكام النظر وخالفه ابن المبراهيم وحسن استدلاله وقال الخطامي ذكره في الموضوعات ومع ذلك

هو يجوز على الكراهة كإثالة الرافعي وإن كانت كلام الله تعالى فيهم المروءة واشتقاقها في قوله يؤمن بالله الذي فضل الله التائين وقيل في الأول وقيل في الثاني ونظر الزبيدي في زوجها كقوله الياء (تيم) • تحمل كلامهم الله وقول الامام والتائين بالتاء بلا الإلحاح كما تقرر عنده وهو المعتقدون خالف في ذلك الدارمي قال بحجة النظر المروءة بتاء زوجه المنة تسعة عن وطء العهر بشبهة فانه يحرم عليه نظر ما بين السر والبركة ويحل مساواة على المحرم قال الركني ولا يجوز له أن ينظر في عورة زوجها إذا نهى ما منه بخلاف العكس لانه على التبع ١٤٠ •

سأقي في قوله (و) الضرب (الرابع النظر)

[illegible]

(قوله المستوفى) الأولى حذنه والاعتداع على قوله بل بسن وقوله فيجوز أي بشرط كون الخطوبة خالية عن زوج ومثله كما هو ظاهر وقوله أن حذنه من كساحه ذكره وقتنا لمعاده والأقوال الموضوعة وقوله فظاهر أمثلة استواء الإجابة وعدمها على الزواج (قوله وقد طلب امرأتى) أي أراد خطبتها وقوله فأنه أي النظر (قوله أي يديم) على هذا أمراً بالاولائه من الدوام فحذنه انقلب المكتفى بتقديم الواو على الدال الأولى حذف أي لأنه يفتى عنها ما قبلها وقوله من الامام الاوضح من الامم وعلى هذا بشرط البين (قوله وسواي) أي ذكره لاجل ما بعده والاعتداع على الاستدراك (قوله لانها) أي الوجهة والكتفين (قوله عليه) أي على ما ذكر من الوجهة والكتفين وفيه ان هذا الحكمه قد جردت الامة من مقتضاها انه لا ينظر من الامة الا الوجهة والكتفين كالسرة واجب بان الحكمه لا يلزم اطلاقها (قوله اما الامة) أي اعاقا قريبن المدة والامة هنا مع التسوية بينهما في نظر الفصل لا جنسية لأن النظر هناك وجه وان حذف الفتنة فأما بقدر السر وهو خالفته منى عنه خوف الفتنة فيلزم بالضرورة (قوله وقال انه مفهوم كلامهم) أي من تعظيمه عدم حمل ما بعد الوجهة السكتين بأنه مورد (قوله بعث امرأتى أو غيرها) أي كسوح أو غيرها فان لم يتيسر البعث أيضاً وكان لها ابن أو بنت مثله انظر اليه من غير ضرورة على المتقدمين أخذتها أو بنتها (قوله تزوجه) الأولى تزوجه وقوله ونستوصفه الخ أو يعني أو أي أو قبل واستدنا له من صفاته (قوله من الرعيين) أي انما يطلب والخطوبة وسواهما زوجين نظر لما لا (قوله فيجوز) أي النظر لما لا امرأتان استجب اليه بيان والا فلا (قوله ويشترط الخ) الحاصل انه يقتضي الجنس والحرم ثم نظرنا على غيرهم وعند اتحاد النظر عدم الجنس ثم الحرم والموافق في الرعي على غيرهم فان عدلوا في شأخ الاجنبى مع حرمهم (قوله من امرأتى) أي على علاه لمسته على بشرط ان يجتمع فيهم حذف مضاف وقوله وعكسه بالزم عطف على عدم أي ويشترط عدم جنس عكس ما عطف ذلك في

(د) الضرب (الخامس) انظر لداواة كدود جماعة وعلاج ولوى فرب (فيبروات) الأمراض التي تصاب اليها) فخذ لائق الصبر بعد حشد حريق الجبل مدة اداة المرأة وعكسه ولكن ذلك يحضر عجزهم واوروح وامرأة متفانية من زنا خالعة اجنبي بامر ابن هو الراعي بشرط عدم امره بتركها انعطالي فلان امره وعكسه كما يحضر في زيادة الروضة وان لا يكون قديم مع وجود مسلم في مقامه كآمال الادوي ان لا تكون كافر اجنبي مع وجود مسلمة على الاصح ولولم يجد علاج المرأة الكافرة وسلمة الفانها ان الكافر تعتد لآن قطر واسباب اخفى من الرجل بل الانشبه عند الشيخين انتمزنتها ما يد وعند الهنبة خلافه بل رجل يوقد في الكافي الملبس الامن غلا يعلد الى جرم مع وجود بشرط الماوردى ان يامن الاثنتان ولا تكشف الاقدار الماحجة

فلا يصح هذا التعلم وقال الجلال المحلى وهو أى التعلم للأمر وخاصة ما سبىاقه ويشير بذلك إلى حسنة الله فى إيقاعه هذه
 يجوز أن تعلم للأمر وتغيره وإيجابها كان وتدوبا وانما من تعليم الزوجة المطلقة لأن كل من الزوجين عاقت أسامة
 إلا أن هذا لكل منها طاعة فى الآخر فمعنى ذلك ومنها نظر المرأة إلى غيرها وحكمه كحكمه فتنظر منه ما دعاها من غيره
 وركبت ومنها النظر المرأة إلى من اجبى والأصح أنه كغيره إليها ومنها نظر رجل إلى رجل فحينئذ لا بأس به إلا ما بين من تركه
 فيصير ومنها نظر الأمر وهو الشاب الذى لم تنبت طيبته ولا يقال لمن أسن ١٤٣ ولا يشير وجهه امره بل يقال له إن الله الملائكة
 فان كان يشهده فهو حرام بالإجماع

ولا يقتصر ذلك الأمر على امرئ
 النظر إلى الملقى وإلى النساء
 المحرم بالشهوة حرام قطعا ووطئا
 والشهوة نفسية كما قاله فى الإجابة
 أن كل من تأخر به حال صورة
 الأمر يصحبت بنظره من نفسه
 الفرق بينه وبين الملقى فهو لا يصل
 له النظر ولو انتفى الشهوة وشيئ
 الفتنة حرم النظر أيضا قال ابن
 الصلاح وليس الملقى بحرف الفتنة
 غلبة النفس وقوعه على بكنى أن
 لا يكون ذلك نادرا وما نظره بغير
 شهوة ولا خوف فتنة فيصير عند
 النورى أيضا ولا يكون على
 خلافه ومنها النظر إلى الأمه وهى
 كالمرأة على الأصح عند التحقيق
 ومنها نظر المرأة إلى مثلها وهو كمثل
 رجل إلى رجل وأما الخشى الشكل
 فيعامل بالشد فيصير مع النساء
 رجلا ومع الرجال امرأ فإذا كان
 فى من يصير منه نظر الوضع كالرجل
 به النورى فى باب الأحكام من

أن يكون تعلمه من وراء حجاب (قوله فالأصح تعذر التعلم أى أن كان بنفسه لا فى ذمسه
 وكان قد راضه كافة لا وهو ضرورة يمكن تعاقها فى زمن قليل والآن تعذر (قوله أى
 التعليم للأمر وخاصة) عبارة غير ظاهرة فتسكن الأولى أن يقول أى النظر الحائز للتعليم
 هو النظر الأمر عند تعليمه (قوله ويشير بذلك) أى بقوله لما سبىاق (قوله ومنها) أى
 من النساء التى مكنت الحنفى عنها (قوله يجب بنظره الخ) ليس المراد به أنه يجوز الفرق
 يصير النظر الآن فلا بد من وجود المهرم الذى لا حيلة له فيقتضى أن يصير نظره حرام ولا يقال
 به بل المراد أنه يعرف الفرق مع تأخره مما كان عودته وقد دفعه قول غيره أن ينظر ما يندفع
 شهوته (قوله فيصير عند النورى) الماحصل أن الرافعى يرى من نظر الأمر إذا كان
 بشهوة أو خوف فتنة والأغلا يصح لأن الفرق بين الجسلى وغيره والنورى يصير نظره مطلقا
 بشرط أن يكون حجابا وهذا حكم النظر وأما المسمى فيصير مطلقا ولو لم ينظر ولو عند
 الرافعى وأما الخلو فتابعة النظران حل حلت والأفلا وهذا كله حديث لا حرج به ولا مانع
 أمامهما فلا يصح الأصح الشهوة أو الفتنة اتفاق الشافعى ثم المراجع بالأسبقية طابع
 الشافعى إذا لا يكون مظنة الفتنة الأصح ولم يعتبر واجبال المرأة لأن الطبع على إليها غلب
 الحكمة لأنوثته (قوله ومنها النظر إلى الأمه) فيه أنها دأسة فى الأجنبية المذكورة فى
 قول المتن سابقا أحدها نظره إلى أجنبية فغير جائز (قوله وأما العثنى الخ) قد مر حكم
 ما إذا كان مع مثله وهو الحرمة على كل وقوفه ولا يجوز الخ الأولى التبريع (قوله فهو
 معها) أى وكذا مع الرجل فينظر منه ما دعاها من السرور والكرية وقوفه كعبدها أى حيث
 لا شركة ولا كربة ولا تعاض ولا كأن كالأجنبي بخلاف الرجل فى أمته المتبركة
 أو المتكينة أو المعبدة فهى معه كغيره كالمزوجة والفرق أن ذلك الرجل لأمته أقوى من ملكه
 المرأة لعبدها بليل أنه يجوز نظره بجمع بين أمته بخلاف المرأة فلهما أنما يتنظر من عبدها
 ما دعاها من السرور والكرية فأشهرها كربة فى الأول لأنه قد يختلف الثانى ثم فى كلامه
 إلا الملقى لا يجوز له ذلك كحكمه نظر المرأة إلى عبدها (قوله متى حرم النظر الخ) الأولى
 حيث حرم لأن المقصود تنعيم الأمكنة لا الأئمة ومنه هو أنه حيث حل النظر حل المس

الخير ولا يجوز أن يخلو به أجنبي ولا أجنبية ولو كان محلو كلامه أمته ومعها كعبدها ومنها نظر الزكاة إلى المسئلة فهو حرام
 فتجيب المسئلة نعم القوة تعالى أو فاسمين فلو جازها النظر يرق القنص من فائدة وضع عن عرضى اقتضى أن يمنع الكسبات
 دخول الحام مع المسئلة هذا ما فى المنهاج كله والاشبه كفى الرضة وأصله أنه يجوز أن ترى منها ما يدعها عند اللهمة وهذا
 هو القاهر ويحل ذلك فى كرامة تدبر مع المسئلة وتبرعوا كذا ما أحاطا به ونزلها النظر إليها كالتبرع فى النورى فى الملوكة
 وحبسه الزركشى فى الحرم وعوطاخره (تتمه) هو حرم النظر حرم المس

لا بد ان ينفذ في القذة والثابة والشهوة
 يُقبل انه لو س فازل انظر ولو نظر
 فاقبل لم يضر ولو علم قديمه صلا
 سوم نظره متصلا كشهارة ولو
 عن رجل وعلمه فله زوجة ولو من
 يدعيها ويحرم اضطباع وسدين
 أو أضرأين في نوب واحد اذا كانا
 عاردين وان كان كل منهما في جانب
 من القراش فليس بمسلم لا يضي
 الرجل الى الرجل في النوب الواحدة
 والامراة الى المرأة في الشرب الواحدة
 وتس مصلحة الرجلين والمرأتين
 تلبيهما من صدين يلتصقان بمصاحبات
 الاضطرار لا قبل ان يتفرقا وتكون
 المداينة والتبديل في الرأس الا
 لقادم من متر أو ثمة اعد فلهما
 فدية للاتباع ويسن تبديل يد الرجل
 اصلاح ونحوه من الامور البنية
 كسمل وفهد ويكره ذل لثناه
 أو نحوه من الامور البنية كشوك
 ووجاهة ويسن القيام لعل الفضل
 اكرا ما لا يوافقها

«(فصل في أركان النكاح)»

قد مر ان النكاح معناه العقد المركب من الايجاب والقبول وأركان الشيء ما تتركب منها
 ماهيته كما في أركان الصلاة وبعض هذه المذكورات كالشاهدين لا يتركب منها النكاح
 بل هو خارج عن ماهيته فكيف يستدركه ولذا قبل جعلها شرطاً أولى من جعلها ركناً
 وأجيب بأن المراد بالركن ما لا بد منه في حصول الامور والابوة (قوله صيغة) أي ولو من
 هاتل وأعمال يمكن الصداق كالاختلاف الثمن في البيع لا ان يرضى من النكاح الاستمتاع
 ونزاهة وذلك ظاهر بالزوجين فهما الركن (قوله وشاهدان) عدهما كعدم اختصاص
 أحد هاب شرط دون آخر بخلاف الزوجين فان يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر في الآخر (قوله
 وعلى الاخص من اقتصر المصالح) فله نظر فان قوله ولا يصح عقد النكاح بمقتضى لغة أيضاً قبل
 ولزوجه والزوج أيضاً ان لا يقتل عقد النكاح بدونهما وقوله مشيراً اليها أي الى ركنيهما
 والافتقد ذكرهما جميعاً (قوله الابوي) لم يقل عدل لما يأتى ان القاسم اذا تاب فزوج في
 الحلال مع الله اذا ذل ليس عدل لعدم وجوده لسكته عند مقتضى من ارتكب الكبائر فالتعريط

كلما حكم عند نفسه أو ضيقه
الشريعة أو وعدة أو إجماعه (و)
حضور (شاهد) عدل (و) خبر
حبان في صحيحه عن عائشة رضي
الله تعالى عنها أنسكاح الأولى
وشاهد عدل وما كان من
نسكاح على غير ذلك فهو باطل فإن
شاحراً أو أسفاناً ولو كان لا ينفك
له والحق في احضار الشاهدين
الاحتياط لا الإيضاح وصيانة
الانكحة عن الجور وبسن
احضارهم زيادة على الشاهدين
من أهل الخبر والدين (و) يقتصر
الولي والشاهدان (المشهورون)
لحقه النسكاح (التي ستة عشر) (و)
يسل إلى أكثر كما ساق
الأول (الاسلام) وهو في
المسألة جامعاً وساقياً بان الكافر
يلى الكثرة وأما الشاهدين
فالإسلام بشرط قطع حواسه أو كانت
المنكحة مسلمة أم ذميمة أو
الهيكل ليس أعلا الشهادة
(و) الشافعي (ابن خو) والثلاث
(العقل) فلا ولاية له في مجتبه
وليس من أهل الشهادة (و)
الرابع (المسوية) فلا ولاية
رقبي ولا يكون شاهداً
(و) الخامس (الكورية) فلا نقاش
المزوجة في تقسيم أصناف الأبناء
ولا يفرق بين الإيجاب والقبول
أو لا يفرق بين العادات
دخولها فيه المصنعة فمنها من
أشياء وعدم ذكرها أصلاً

ففيه عدم القبول لا العدول وإن كان خلاف ما يضيء لاحق قول الشارح والعدول على
ما يأتي فيه (قوله خطأ) (و) النسكاح استقصاء يشترط فيه عند فقهاء أنه عند فقهاء يكون
وبالإنابة وأوجب بالمراد بقوله أو القائم فقامه في التزوج في البداية (قوله أو ضيقه
الشريعة) أي حرمانها كثر وقوله أو ضيقه أي حرمانها كثر وقوله أو ضيقه أي حرمانها كثر
على معاصيه فإن لم يلقب بالملك فلا بد ولا يزوج الحاكم ما يأتي (قوله وشاهد عدل)
من إضافة الموصوف للصفة ولم يلقب بالملك فلا بد ولا يزوج الحاكم ما يأتي (قوله وشاهد عدل)
على غير ذلك أي مشق على غيره للندوة فإن نشأوا أي الأولاد الله يؤمنون من
المقام بأن قال كل منهم لا تزوج بعده إن دعته إلى كفه فهو محمول على الفصل بدليل قوله
قال السلطان الخ إيماناً للشاحدين قال كل منهم ما الذي أزوج وأختصه خاتبة قائم قهر
يهمهم زوجوا باقتضائهم (قوله والمعنى في احضار) الأولى في حضوره لأن الاحضار
ليس بشرط وقوله وصيانة الخ عطف لقديم أو سبب (قوله ويقتصر الولي والشاهدان
التي ستة عشر) أي عند العقد والأداء بخلافه في غير النسكاح فتعبر بهم في
الشروط عند الأداء فقط والفرق أن العمل في النسكاح واجب بخلافه في غيره وقوله
المعتبرين الخ لاجتماعه (قوله وساق الخ) في معنى التعليق لقوله وهو في المسألة
أي لا ينفك ساق أن الكافر يلى الكثرة في قول المسكين إلا أنه لا يقتصر نسكاح الذميمة الخ
(قوله سواء) كأنك الخ) نفسه فإن نسكاح الكفار صحيح وإن كان من الولي والشهود
وأوجب بالله فرض فيما إذا تزوجوا من الكافر في عقد العقد فلا ينفك عنه إلا بشاهدين مسلمين
(قوله أربعين) أي من نفسه رق وإن قل ولا يرد المذهب فيما لم يسكن به الخ فإنه يزوج
بما كان لا بالولاية وكذا يقال في المكاتب (قوله الكورية) أي المحققة بدليل ما يأتي
(قوله لا يأتان) أي من الولي أم أمه أو غيرها في الإيجاب وقوله ولا ينفك أي إن تقول
لشخص زوجته لا تقسمي (قوله سواء الإيجاب والقبول) لا وجه له ذكره القبول لأن
الكلام الآن في اشتراط كونه الولي فيكون فهو من الأخت لا تكون والى في النسكاح
والصادق من الولي أمه أو غيرها لا يوجب لا القبول فذكره هنا ثانياً في عدم التدرج بل ما قبله
من قوله فلا ثلاث المرأة تزوج نفسها كذلك لأن في تزوجها بنفسها أعمد ما لا يفرق
أصله وليس هذا مفهوماً اشتراط كونه به فهو مضمون مع نفسه بان تزوج امرأة
غيرها فإن الولي في الحالة المذكورة موجود لا معدوم إلا أنه لا يثبت له في الإيجاب فكان
الأخت بالقبول أن يتصرف بسان مفهوم اشتراط كونه الولي على لاحق قوله
ولا تزوج غيرها ولا ولاية ولا وكالة فإن شاء الزمادة عليه قال ولا يزوج غيرها إلا تزوج نفسها
بجمل (قوله) لا يلقى الخ) تقدم على الحديث لشبهة الإيجاب والقبول بخلاف الحديث
فانه خاص بالإيجاب وقوله يحسن العادات أي بالعبادات المصنعة فهو من إضافة
الصفة للموصوف والخامس جمع حسن على غير قياس وقوله وعدم ذكره عطف مسبب على

وقد قال تعالى الرجال قوامون على
نفسهم أولئك هم المفلحون والعبد باق
تعالى بامانة امرأته فان احكامها
متحدة للضرورة كما قاله ابن
عبد السلام وغيره وقامه تصحيح
تزوجها ولا يعتبر اذن المرافعة في
نكاح غيرها الا في ملكها وفي
سقيها او يجهون هي وصية عليه
وليست المرافعة اطلاقا فاما فلا
يعتقد النكاح بشهادة النساء
ولا يرسل امرأته لانه لا يثبت
بقوله (تتبعه) فهم كلامه
انه لا يثبت بتثنتين ولو بانها يبعين
لكن الاصح في زيادة الروضة
الصحة فان قيل لو عدل على خشي
أوله مخبرين كونه أمي في الاول
او ذكر في الثاني لا يصح اعجب
بان التثني أهل الشهادة في الجمل
فأذا بان رجلا كفتي بذلك في
النكاح بخلاف العقد على الخشي
أوله فانه ليس أهلا لعقد النكاح
عليه ولا في حال من الأحوال
(د) السادس (العدالة) وهي
ملكه في النفس تنفع من اقتراف
الذنوب ولو صفاتها خمسة والراذل
المساة فلا يعقدون في حاشي غير
الاعلم الاعظم مجبرا كان أم لا
فق بشر الخسر أم لا أعلن
بفسقه أم لا حديث لا نكاح الا بالولي
هي مد قال الامام الشافعي والمراد
بالرشد العدل وأقرب الغرض بان
لو كان لوليد الولاية لا تقلت
الحاكم فاسق وفي الاختلاف ولا

ب (قوله الرجال قوامون الخ) أي شأنهم المرافعة القسام على التماس وتزجهم وقوله
بافضل الله الخ مستحق يتقاعون وعاصده في أي يقتضيه لهم عليهم بالعدل والعدل والنفقة
ولم يستدل بالبر ولا بتعاون مع انصارهم من هذه الآية اذ كانت المرافعة على نفسها
يكن للشيء عن العقل معصية لا قبل ان يرجع التعبد بالزواج لانه جواب اذا قلتم
القسام الا بالولاء (قوله بامانة امرأته) أي وكذا صبي او ثقي او فاسق ولا تفرق ولا تزج
اقوله الا في ملكها) بان ما كنت أمه وقوله اوفى بنفسه او يجهون أي تفتان لها كما في
تزوجها اذا الفرض ان الأب والجسد مقدودان ولا يرجح فيه او يجهون الا الحاكم
(قوله وليست المرافعة اطلاقا) معطوف على قوله فلا تقل المرافعة تزج نفس الاول للولاية
واتاني للشهادة وكان الاول ان يقول ولا يعقد النكاح بشهادتهم فيظهر عطفه على قوله
فلا تقل الخ (قوله بقوله) الاول يقولون (قوله لكر الاصح الخ) ويحصر هذا في الرقي
اذا عدل وهو خشي ثم اتضح بالذ كونه فانه يصح فالتدبير في ربه ودأله في نفس الامر
كعدمه بانما الغني وبثوري الاسلام والشرية اذا بانها صلي من (قوله فانه ليس أهلا
الخ) فبانه من الدعوى قالوا في الجواب بان الخشي في الاول معدود عليه وفي الثاني
معدود فخصما لهما وقوله في الجمل أي في الاسرار (قوله والعدل الخ) يخطف المزمع
على الاول من النظر لشرط الثلاثة الاول لان من لازم له العدالة الاسلام والتكليف على
أن اشراط العدل التي كل من الرقي والشاهد من قد علم من سابق قوله ولا يصح عقد النكاح
الا بالولي وشاهد عدل باربع قوله عدل الخ كل من الرقي والشاهد من الاثانة او احدى
الايضاح لله يندى ويطاوعه ان العدل المشرط في الولي وهو عصف والمعدن ان الشرط فيه
عدم الفسق سواء كان عدلا أو واسطة كما مر وأق (قوله وهي) أي العدالة التي تقبل
معتها الشهادة وهي لا تصح كونها الا بوجهها المرافعة فلا يقال ان الرذائل المساة تخط
بالمراد بالعدل فلا يوجه فلا كره في تعريف العدل وقوله ملكه أي صفة وصلة واحدة
في النفس وقوله تنفع من اقتراف الذنوب أي ارتكاب كل فرد من افراد الذنوب بدليل
ما ذكره بقوله ولو صفاتها خمسة أي التي تدل على خمسة فاعلم بانها كسرة فاسقة أو
نصف بقرة أو ما صفاتها ثمانية فيكثرة لا خمسة وكلامه يقتضي انها خمسة فالدالة
وليست كذلك فكان عليه ان يقول من اقتراف الذنوب وصفاتها خمسة وقوله والراذل
بالمر عطف على الذنوب وهي الاصل المحسن تركه ككسرة الفسق محافاة ومكشوف
الراس (قوله مجبرا كان أم لا الخ) تعمير في الولي الفاسق فعدلا مع الامام ولا مر تبعية فقط
كما تبينتهم ولا ينظر ما وجهه يصح شرب الخمر بالذ كونه كان عليه ان يقول امر غيره بد
قوله أم لا لان قوله المذ كونه هو ان شرب الخمر آثاره يكون محسدا لا فاسقا وتارة لا وليس
كذلك بل استلامه للفسق امر مطلق لا يخطفه (قوله حديث الخ) يصح رجوعه
لقول المتن والعدل والقول في الخ لا يحس ولا يعتد به في حاشي (قوله اذا الفسق الخ) كان

والاوجه اطلاق المتن لان المالك
يخرج بالضرورة وقضاؤنا قد اذنا
الامام الاعظم فلا بد من قضاؤه
لا يشغل به غيره بناءً وبنات غيره
بالولاية العامة فخصما له فعليه
الانحياز بغيره اذ لم يكن له
وفي غيره كقضاء غيره «(تبيينه)
لا يلزم من ان الفاسق لا يزوج
اشترط ان يكون الولي عدلا
لان بينهما واسطة ثالث العدالة
ملكه تمنع صاحبها من ان يصح
اذا بلغ في نفسه درجته كبره ولم
يحصل له تلك الملكة لا عدل ولا
فاسق وقد نقل الامام والغزالي
الاتفاق على ان المستور يولي
ويثبت معناه بالولاية الفاسق فقال
المعوى اذا تاب تزوج في الحال
ورجسه بان الشرط يولي
الملك عدم الفسق لا قبل
التمادة ولا بعد بشهادته فاسق
لانه لا يثبت ما هو عليه بفسق
العدلهما المعروفان بظاهرا
لا باطنا بان عرفتهما بالطلقة دون
القر كعند الحاكم لان الظاهر
من المسلمين العدالة لا لغيره
ان بعد جملة الحاكم او غيره على
المعتقد لا يستورى الاسلام
ألا الحزب بان يكونا في موضع
يحتاج فيه المسلمون بالكلية
والامر بالافواه بل لابد من
معرفة حالهما باطنا

الاولى ان يقول بده اذ المعنى الانتفاء من فاسق الى فاسق (قوله والاوجه اطلاق المتن)
أي باعتبار ما هو وعوان الفاسق لا يزوج وان كان يجب لو مال بالولاية لا تنقل الى
ما حكم فاسق وقوله بالضرورة وقضاؤنا قد اذنا الامام الاعظم فلا بد من قضاؤه
الاعظم) مستزوجه غير الامام الاعظم وفيه ان حكمه على محال فيكون سكرا وأوجب
بان ما تقدم فيه اذ كان هناك ولي فاسق حل تنقل الولاية لهما كم ام لا وهذا مقروض
في عدم الولي الخاص بالمرأة ومثل الامام الاعظم نائبه ولا ينافيه قوله الا في تزويج بناته
وبنات غيره بالولاية العامة لان نائبه ولا ينافيه عمن في عقود النكاح بالنسبة لتأجيله (قوله
فعليه) أي على كونه يزوج بالولاية العامة وقوله انحياز بغيره أي أو غيرهم ممن لولا
الفسق لزوجهم بالولاية الخاصة وقوله اذ لم يكن له ولي غيره أي فان كان فلا يزوج وهذا
اذا كان فاسقا فان كان عدلا لانه يزوج بناته بالولاية العامة وبالاجابوا ان كنه بغيره
بخلاف ما اذا كان فاسقا قال الامام الاعظم في تزويج بناته فانه لا يصح من على العقد كافي
بنات غيره لان الولاية العامة لا يزوجها او انما اشترط في تزويجها ببناته عند فسقه عدم
وجود ولي لغيره لان تزويجه عند تولي الولاية العامة والولاية الخاصة مقدمة عليه (قوله
كسائر غيره) أي فانه لا يزوجها الا بالولاية العامة والولاية الخاصة مقدمة عليه (قوله
المنع) غرضه الاعتراض على القهر من حيث انه يفيد اشترط العدلي الذي سمع ان شرطه
عدم الفسق هو ما كان عدلا واسطة بين العدل والفاسق كما هو (قوله لا يلزم الخ) فيه انه
غير كلام المصنف ومصادمه لانه شرط العدالة في الولي ولا بد من تنقيح معه الا في كل المصنف
قال بدل العدالة وعدم الفسق مثلا (قوله لا عدل ولا فاسق) أي مع انه يصح ان يكون
وليا وقوله وقد نقل الخ غرضه ان المستور من الواحدة وليس كذلك اذ المستور هو ظاهر
العدلهما وهو فوق الواحدة وحسنه فدهم مثله انتهى الا ان يقال مراده التقاسم على
المستور والانه تقاسم ادى على لان الثاني متصف بالعدلهما وان كانت ظاهرة والازل
لا يقال له عدل ولا فاسق فإرادته بقوله وقد نقل الامام الخ التقوى بشأبه وقاس ما قبله
عليه كما علمت (قوله لا قبول الشهادة) الانسب لالعدلهما وان كان قبول الشهادة لازما لها
(قوله في تنقيح مستوري العدالة) أي عند الزوجين وقوله وعما المعروفان بظاهرا
وقبل المستور هو من يعرفه فسق وهذا ممن من الازل لصدقه من له يعرف فسق
ولا طاعة بخلاف الازل (قوله لا يستورى الاسلام او الحرية) كان وجد لمقط
ول يعرفه اسلاما ولا حرة فلا يفسد النكاح بشهادته وكسور الاسلام
استورا بلوغ ويحل ما ذكر اذا بين الحال والاصح كما مر ويعتد بقول الشاهد
انه مسلم او حرة او بالغ (قوله بان يكون الخ) أي ولا غلبة في المسلمين والامر بالاصح
بهما لانهما الا من الظاهر من المستور (قوله بل لابد من معرفة حالهما باطنا) ليس
المراد بمعرفة حالهما عند الحاكم بل المراد الوقوف على ذلك كما يؤيد من قوله وقوله

لشبهة الوقوف على ذلك اختلاف العلماء والتسليم ثم شرع في كون الكافر الأصلي إلى الكافة الأصلية بقوله (الأنه لا يشترط تكليف
 الفتنه الى اسلام الولي) كونه كانت الحقبة معتقة علم واختلاف اعتقاد الزوجة والولي فتزوج في البدوي اصراراً والصرف في
 يهودية كالاول والثاني على والذين كثر ابدعهم اولياء بعض وقصة التثنية بالارث لا لولاية شرعية على ذمة وبالعكس وان
 المتأمن كان في وهو ظاهر كما يحسنه الباقين ومن كتب انتمز المنسحق في ذمته من اولياء الكافة كالنفس عند فلا يرتج
 مولته بخلاف ما اذا لم يرتكب ذلك ١٤٨ وان كان مستورا فمزوجها كما تنظر ووفقوا بن ولايته وشهادته حيث لا تنقل وان

لم يرتكب ذلك بان الشهادة محض
 ولاية على الغير فلا يؤول لها الكافر
 والولي في التزويج كما راعى حقه وليته
 راجع حقه نفسه ايضا في خصمها
 ودفع العار عن النسب (تثنية)
 ظاهر كلامه انه لا فرق بين ان يكون
 فزوج الكافة كافر او مسلما
 وهو كذلك لكن لا يرتج المسلم
 خاضعهم بخلاف الزوج الكافر
 لان تكاح الكفار يحكمهم بغيره
 وان سدد من خاضعهم انما المرتبة
 فلا يلى مطلقا لاي حيلة ولا على
 صفة ولا على غيرهما لانقطاع
 الموالاته منه وبين غيره (ولا
 يذخر (تكاح الامه) من عبد
 او من شرطه (العدالة السد)
 لانه يرتج بانك لا يؤول لاي حيلة
 القمع بها في الجاه والتصرف فيها
 يمكن استخافه وقوله الى الغير
 يكون يحكم للملك كاستشفاء سائر
 المنافع وتقليد الاباية فيزوج
 مسلم ولو فاقا او مكاتبه
 الكافة والاصليه بخلاف الكافر
 لانه ان يرتج آمنه المسئلة
 ان لا يكال القمع بها لصلاب ولا

في الكافة واذا ملك البصير بعضه الحرامة زوجها كما قاله الغوي في تهميه وان خالف في فتاويه كالمكاتب بل اولى
 لان المكاتب ولو لم يقص عليه الزكاه (تثنيه) مما عتق كالمستخ من شرط الولي ان لا يكون بمثل الثقل يوم او خربل وان
 لا يكون مجبور عليه بغيره حتى كان الاتر بغير هذه الصفات المانعة للولاية قالوا لا يؤول لاي حيلة او ما لا يملكه

لسهولة الوقوف على ذلك اي المذهب كورن الاسلام والحرية (قوله الأصلي الخ) ياتي
 بغيره ولا يذخر كبره في الأصلية لان المرتبة لا تنقل لاسد فلا يملكه عليه (قوله الا انه
 الخ) استثناء من الاسلام في الولي وقوله ولا تكاح الامه الخ استثناء من اعمد الله في الولي
 الا انه استثناء صوري لان السيد يرتج بها الولي والشرط لولاية بالقول (قوله
 كالأثر) يؤخذ منه ان المسلم لا يرتج الكافر قبل انتقال الولاية للإبجد الموافق في الدين
 خلافا لظاهر كلام المصنف ثم ان كل فاضا زوجها بالولاية العامة (قوله ومن مكاتب
 المحرم الخ) عرضه بقبيلته أي ان يحمل تزويج الكافر ان كان له دية دية ولا يؤول ولا يؤول
 يرتج ومن شرطه ان لا يكون عدوا قاتلا من اهل بيته وشهادة اثنين مسلمين كافيهم قوله
 بان الشهادة تخص بالولاية الخ المراد ان الشاهد لا يسقط في الشهادة بل الحظ فيها
 قد شموله فاعين ما لعله عندنا لا يدل على الغير وما الرق كالمطل في الولاية وله ولوليته
 فاكتملنا فيها بالعدل منه وقوله على الغير هو المشهود عنه (قوله والولي الخ) أي
 فاكتملنا فيها بما حقه نفسه من شرط العدالة وقوله في خصمها الخ والشرط مرتب
 (قوله لكن لا يرتج المسلم خاضعهم) أي بل يرتجها فاضا عند فاقا بالانصاف كما هو
 الشرط وقوله لان تكاح الكفار الخ فعقل اعمد الشرط (قوله من عبد او خربل) أي لها
 وقوله بشرطه مفرد صافي ضم الشرط المتقدم (قوله في الجاه) أي فيه لا داخل الحرمة
 عليه فهو يزوج كحرمة وقوله فيما يمكن استخافه هو القمع وقوله أي يرتجها
 (قوله او مكاتب) أي بادن سيده وقوله الكافة الا عدسة أي ولو غير كاية لان له بها
 وبلوتها وعدم جواز القمع بها لان ذلك كما في أمه المحرم وقوله بخلاف الكافر الخ أي
 بل يرتجها السلطان وقوله بل ولا سائر التصرفات أي كالأجزة والاعازة ومن (قوله
 وان لا يكون الخ) قد يقال هذا علم من شرط العدالة الا ان يقال السيد في الماز صادق
 بصغيره او صغير مع غلبة الطاعة رقبه مجبور او اعلمه بغيره فاضا من نفسه المجهول
 بل وهو كذلك فتزوج المجبور وليس له نفس فلا يوسع الولاية لتكامل نظره ولا يجبر عليه لغير
 الغرما لا لتقص فيه (قوله وما لا يملكه الخ) هذه الصرع والمكر بل تعدد بخلافه

سائر التصرفات في اموى الزالة الملهمة او كما يشاء بخلاف المسلم
 في الكافة واذا ملك البصير بعضه الحرامة زوجها كما قاله الغوي في تهميه وان خالف في فتاويه كالمكاتب بل اولى
 لان المكاتب ولو لم يقص عليه الزكاه (تثنيه) مما عتق كالمستخ من شرط الولي ان لا يكون بمثل الثقل يوم او خربل وان
 لا يكون مجبور عليه بغيره حتى كان الاتر بغير هذه الصفات المانعة للولاية قالوا لا يؤول لاي حيلة او ما لا يملكه

فَمِنْ تَطَوُّفَاتِهِ مِنْهُ وَلَا تَقْدَحُ الْعَصَى فِي رِلَاةِ التَّوْبَةِ وَيَجِبُ لِحَصُولِ الْخُصُوصِ فِي الْبَحْثِ ١٤٩ : ١ وَالسَّمَاعُ وَالْأَوَّامُ أَحَدُ الْفُقَرَاءِ مِنْ رُفَقَائِي وَلِي

بعد التسوية فقتل الولاية لا يبدو حرج بالإنجاء الجنون فلا ينظر خلافه فتمنع وقوله فننظر فاقوم منه أي ثلاثة أيام قافل وظاهر وأن تصرفت عدة الانتظار وقوله خلاف فإن كان الانتظار أكثر انتقلت الولاية للابن بعد فنزج من أول المقدول فيقول أهل الغيبة مني واحد فالزوج الابن عدة داعي قولهم نزال المانع قبل معنى الثلاثة بأن بطلان قياسه على الزوج إنما كلفه الأقرب فإن عهدا (قوله ولا يفرح بالسي) إلى الولاية الخاصة بخلاف العامة وليس لقاتل أن يفرح أي في عقد من العهود بأن يقول له يولد لي أحد العدة بخلافه كقولنا يقول وكذا في عقد العدة فإنه يصح أن عقد العدة يفرض فيه أو ينعى مع العقد والغلبة وجوب دور الخلق ولو كان في بعض المهر (قوله وسأرم أحد العدة من أي الأول) أنه لم يكد فيه فأنه دورى منه أنه لم يرم السيد ولو في عقد يتنوع عدة السيد والسيه بعد أو لم ينسب والولي وقوله والزوجة معطوف على قوله السيد العاقدين وقوله ولو نزلت كان السيد عمره بل عام ثم أدخل عليها الحج (قوله ولا الأب) بالرغم عطف على السلطان (قوله والسيد) أي لأهلها العاقدين فلا يكتفى بمعاذ العاقلة في طاعة الأوصاف تنسب وقوله وكذا في الشاهد في قول كونه ماعنه المانع بسايله لعدم التحيز عند التعدد (قوله مفرد) قيده بغيره من الإنجاء الولاية ثلاثة أقاله زمان فلا يجوز أن تعدد دار وكل احتما في العقد وحضره مع شاهد آخر وليس كذلك بل يكون العقد باطلا وقوله ولو كان كل منهما وقوله وحضر مع آخر أي فلا يصح لأن الوكيل من غير محض فيكون الولي هو الأب لا يكون شاهد (قوله ويعتقد السكاح) الأولى وشبه السكاح يصح قوله في الجمله لأن النكاح هو الذي يصح الدور وبإلحاق الافتداف في كراهه وقوله وعدوهم الزاوي يعني أروقه وقوله يعتقدهم المخرج مكرم قوة ولو يعتقد السكاح وكان يكفه أن يسد قوله في الجمله بذلك القول ولم يفرعه على التعليل لأن الذي يفرع على أهلية الشهاده عموم الاعتقاد لا كونه في الجمله (قوله في أي في نكاح غير نسكاسها) أمانيه كان شهده للزوج وأولاده فالزوجة وأولادها أو شهد بها الزوج عدوا أو عليها عدوا وأهلا ثبت أمانيه في الزوج بأنها أو شهد بها أو عليها الزوج عدوا أو الزوجة عدوا وأهلا ثبت (قوله والاتفاق) أي وأولى وأعلى البدل كلها كدلت على نكاحه بعد عقره أو عروها وان كان تصرفه يفتقر إلى الواقع لا يقتضي رفع الزاوي السكاح بل يلوث وهي لا تزعم بغير فهاهنا كما تصرف بعض النكاح وقوله لفظ معطوف على ما سبأه قوله حاشا (قوله مائة أنه) أي يجعله تحت أيديكم كالامانات الشريعة وقوله وكما في الله في النكاح في آية النكاح ما طالب لكم الزوج في آية زينة كما هو بغير عهدها والظاهر منسوخ لأن في السكاح ضربان التمتع (قوله وترجمته في الثاني) ظاهره أن لا يضمن الإنسان بدل عليها ففعلها وأسمها واسم إشارة وليس كذلك بل يعني عن

في الأول وثم تقيستا في الثاني لوجود الاستدعاء الجانبي الدال على الرضا الأبكية في الصيغة كالتاليين:

ذلك القصد قوله اذ لا تسلم) أي ولأن النكاح لا يستعد إلا بالشق من تزويج أو انكاح
 وصح إسناده فلهذا في الكتابة بالملك غير صحيح فكان عليه أن يدل على إسناده أن الله (قوله أما
 الكتابة في المفقود عليه) أي زوجا كان أو زوجه على العقد وحسب مقتضاه في جواب كل
 من الزوج والزوجة بشرط تعين أي ولو بالنية وقوله وفيما مضى يؤخذ منه أنها في اختلافها
 في النية دليل القصد وهو ظاهر وقوله فيصح النكاح نفسه أن الشهود لا اطلاع لهم على
 النية (تنبيه) الآخر من أن كان ولما رآه إشارة بينهما كل أحد عقد به أو الأكل أن
 أمكن والزوج الأبعد. وأن كان زوجا فإن كان له إشارة بينهما كل أحد عقدها
 والأكل أن أمكن والاعتقاد به بالضرورة ويعرف بنسبه بأشارة أخرى أو كتابة وقيل
 يكون كالجنون في تزويجه لما لم يقدح الأب والجد (قوله وتعين) أي وصف
 أو زوجه أو غيره مما كثر وجبت به وليس له غيره أو التي في الدار وليس فيها غيره
 أو غيره وان سماها بغير اسمها في المصك على خلاف قهراض الوصفين فيبطل العقد
 كزوجتك بقى الصغيرة الطويلة وكانت الطويلة هي الكبرى (قوله ويؤخذ من نكاح)
 أي ولو بدعواها فيجوز للولي خلاصا كان أو عامما اعتمادا قولها أنها خالصة عن النكاح
 والعدة ينفذ في ما لو قالت كنت زوجة فلان ولان في أرمات فانه لا يقبل قوله بالنسبة
 للولي العام بخلاف انفاص وبشرط فيها أيضا الاختيار إلا في الجبرة (قوله ولم يجل
 المرأة) هذا شرط صحة بالنسبة للعقد على انشئ أمّا بالنسبة لمن يجل عليها فمطلوب
 الاقدام فلا بد من صحة نكاح من ينه ويمنعها وضاع وشك هل هو خمس أو أقل مع انه ليس
 عالميا يصلح له ولا صهيبة نكاح من اعتقد حرمتها عليه ثم بين خلافه لأن المبرة في العقد دعما
 في نفس الامر ويستند فقوله ولأن جهول حالها بشرط ظاهر وانما كان شرط صحة بالنسبة
 لغيره لأنه لا يصلح له العقد عليه وبشرط في الزوج أيضا أن يعلم اسمها ونسبها أو عينها
 بخلاف الشهود لا بشرط ذلك فقيم على العقد لانهم يشهدون على جريان العقد بين
 الزوج والزوجة (قوله ولا مكره) أي بغير سبق أمّا سبق كان أو لم يكن على نكاح المقلوبة
 في القسم يصح

(فصل في بيان أحكام الأولياء)

وقوله ترتيبا الخ غير محمول عن المصنف والاصل في بيان أحكام ترتيب الأولياء واجب ابراهيم
 وعلمه والتعريف في قوله وعدمه على مذهب الكوفيين من جواز شيء أو غيره غير معرفة
 بالإضافة للبيان أي أحكام على ما ذكره بيان الترتيب يؤخذ من التعبير بتم والأجبار
 من قوله فالذكر يجوز لأب الموصى من قوله واليتيم الخ وبيان ان الخطبة من
 قوله ولا يجوز أن يصرح بجنتا بمقتدة (قوله واولى الولد) فعل التفضيل على غيره به
 كفلان احتج بماله بمعنى مستحق له دون غيره اذ لا حق للجد مثلا مع وجود الأب والولادة
 جميع وال كفاؤ وغزاة وأسباب الولاية أربعة الأبوة والعصوبة والاعتاق والسلطنة

اذ لا يثني المصنفنا من النية
 والتمهود ركن في النكاح كما
 من ولا اطلاع لهم على النية أما
 الكتابة في المفقود عليه كالتفاهل
 فربما يثني فقبيل وتوابعه
 فيصح النكاح بها ويشارك من
 الأركان أيضا الزوجية وبشرط فيها
 على وتعين وشاخص نكاح وعدة
 فلا يصح نكاح محرمة الغير السابق
 ولا إحدى امرأتين للأبام ولا
 متكررة ولا عدة من غيره
 لتعاقب حق الغير بها ويشارك من
 الا كان أيضا الزوج وبشرط فيه
 دل واختيار وتعين وعلم جعل
 المرأة فلا يصح نكاح غير ولو
 بوجك الغير السابق ولا مكره وغير
 معين كالسبع ولا من جهول حالها
 لها اعتبار العقد النكاح
 (فصل في بيان أحكام الأولياء)
 ترتيبا واجب او عدمه وفي بعض
 أحكام الخطبة يصح سر المجرة
 وفي بعض التسعة كهذا الفصل
 وأما في بعضها فقال (وأولى
 الولادة) من الأقدم في الترتيب
 (الأب) لأن ما رواه الأربعة يكون

فما قاله الرافعي (ثم لم يلق أبوالاب) وإن كان علاقهما من كل منهما من سائر العصبية بالاولاد ثم مشاكرته في العصبية (ثم لا يخفى) للاب الامة) لادلهما بها (ثم لا يخفى للاب) لادلهما فهو أقرب من ابن الاب (ثم ابن الاب والام) وان سئل (ثم ابن الاب) للاب) وان سئل لأن ابن الاب للاب أدريس من المم (ثم المم) لاوين ثم المم للاب ١٥١ (ثم ابنه) فلهما للابوين وان سئل

ثم ابن المم للابوين سئل وهذا

سئل قوله (على هذا القريب)

لربنا القرب والشقة كالآثار

وعلى هذا الوهاب الشقيق لم يزوج

الذي للاب بل السلطان ثم لو كان

ابنهم أجددهم لاوين والآخر

لاب ابنه أخوها لانه ما قاله الثاني

هو الولي لانه يثني بالجد والام

والاولى يثني ببلق ببلق ولو كان

ابنهم أجددهم ما يثني بالآخر

أخوها من الام فلا يثني هو القدم

لانه أقرب ولو كان ابنهم أجددهما

معتق قدم المعتق ومنه يؤخذ انه

لو كان المعتق ابنهم لاب والآخر

شقيقا قدم المعتق وهو صريح

المحقق (ثم) ظاهر كلام

المحقق صحة كل من غير الاب

والجد من الاب والعم ولما هو

كذلك وان وقف نفسه الامام

رجع إلى الولاية منقصة للاب والجد

فقط ولا يزوج ابن أمه بنته بجمعة

خلافا للآفة الثلاثة والمزني لانه

لا يشترك بينهما وفيما في السلب

اذا تصابها الحائض والحداب

الذين إلى الله فلا يعتق بغير

العاصم انساب فان كان ابن

ابن عمها او معصاتها او عاصب

معتق لها او فاضيا ويوكف لغير

ولها فانه المملوك يزوج بها

(قوله كما قاله الرافعي) ظاهره انه سئل وليس كذلك لانه انما يظفر في الجد والاشوة
وأما الامام ويوسفهم ولون الجدل لاب قاله الرافعي لكان اولى بشقيقه بقرنته
منه ان نفسه نظروا هو ما ذكر (قوله لا تخصص كل منهم) أي من الاب والجداد
المدلول عليه بقول المصنف وان علا (قوله وان سئل) الاولى حذفه عنا وفيما ياتي في ابن
المم لانه يقتضي ان التالف من ابن الاب الشقيق وابن المم الشقيق يقتسم على ابن الاب
للاب العالي وابن المم العالي المسمى كذا ليس كذلك يدل قوله كالآثار (قوله لان ابن الاب
أقرب من المم) أي من حيث انه يثني المم بالاب بخلاف المم فانه يثني بالجد والافاق المم مساو
لاين الاب في القرب بل المم اقرب من الاب (قوله لان زيادة القرب) أي والقوة والافاق الاب
على جهة السمومة لكان أولى (قوله لان زيادة القرب) أي والقوة والافاق الاب
الشقيق والاب للاب في القرب على حد سواء (قوله كالآثار) راجع لقوله لم الاب
للاب والام المم والافاق بغيره فقدم الاب في الاب الشقيق والاب للاب (قوله وعلى
هذا) أي وينفرع على هذا الترتيب انه لو غاب الشقيق أي مثلا وقوله بل السلطان
المراد به من سلطنة فيشغل نائبه (قوله ثم المم) استدراك على قوله على هذا الترتيب
أي فصل تقدم ابن المم لاوين على ابن المم للاب لان المم كان لاب والاب المم
والا قدم كذا في اثنين شقيقين اما المم الاب ولأحد الاخرين ابن وللاخرين فزوج الاب
للاب ام المم فاقى بها ابنه فها هو ابن المم الابها واخوها لانه ما تقدم على ابن المم
الآخر الذي هو الشقيق ثم كان ثمة في المواضع الثلاثة (قوله ولو كان ابنهم
أجددهما ابنهم المم) مثاله ثلاثة اشقاء اولاب وعلى اجددهما بغيره بجمعة فزوج
الآخر باجمه اخاف كل منهما من موطنه ابن (قوله ولو كان ابنهم اجددهما معتق
المم) أي وتساويهما صورة بلصم قوله ومنه يؤخذ ان المم من التعليل السابق وهو قوله لانه
أقرب فافهم من الاخرية يؤخذ ان المم في جانب هذه الصورة أيضا لعدم ظهور
الاخرية في المعتق المذكور لأن قوله ومنه يؤخذ ان المم نفسه (قوله قدم المعتق)
أي لانه أقوى وقوله قدم الشقيق أي لانه اقرب هذا ما يقتضيه صنعه وفيه انه مساو
في القرب لاب المم للاب وتقدمه من حيث القوة (قوله ولا يزوج ابن أمه بنته بجمعة)
أي خالصة عن سبب آخر (قوله الرجل) حصة كاشفة لان المعتق صفة مذكرة وذلك
لان المعتقة لا تزوج بعقبتها (قوله سواء كان) فعميم في عصبات المعتق أي انه في
العصبات لا فرق بين كون المعتق ذكرا أو أنثى وأما نفس المعتق ففرق بين المذكر فزوج
والانثى فلا يزوج (قوله كالآثار) أي الارث بالاولاد فقدم الاب والام على الجد وهذا

ذكر فلا تضره البتة لانها غير مختصة بالامانة فاذا وجد بها سبب آخر معتق لولا ان لم يجمع (فاذا عدت العصبان)

من السلب (فالقول) أي السلب (المعتق) الرجل (ثم عصبانه) بحق الولاد سواء كان المعتق رجلا أم امرأة ولترتيب

هذا كالآثار في ترتيبه فيقدم بعد عصبه المعتق معتق ثم عصبته وهكذا

في عصبات المقتضى اما عصبات العتقة فان كانت ممتصة فذلك لا ريب فيه فذكرت قب عصبه
 النسب (قوله الولاء عتقة) أي عتقة واشتد بالكتابة الحجة التي يوجبها الولاء على المسمى
 بالعتقة قوله بزواج عتقة المرأة (الخ) أي وامة المرأة عتقة فكلها بشرط ان العتقة
 المكاتبه فاعدا ولو بكر الاقتصار من ذلك وعتقة الخلق وامة يزوجها ما بذنه واذن
 العتقة وجوبها من يزوجها بشرط ان يرضى له ويكون مكابلا او يرضى له من سبق اذن العتقة
 المقتضى الذي يصح ان يرضى له من يزوجها بشرط ان يرضى له اذ اذنت له في التزويج يصح في كونه
 والمعتقة يزوجها ما يكمل بعضهم قريبا ان وجدوا فاع من بعض ان وجدوا فاع
 السلطان وامة المعتقة يزوجها قريبا المسددة فيعتق بعضها ثم عصبتها ثم السلطان
 والمكاتبه يزوجها أسددا بل يزوجها الامة الموقوفة يزوجها الحاكم بان الموقوف عليهم
 ان يقتصروا والا فلا تزوج وامة بنت المكاتب يزوجها الامة او ما يعبدت المكاتب وعبد
 المسجد والعبد الموقوف فلا يزوجون بمثل (قوله تبعها لولا الخ) يزوجها منه انه لم يكن
 عليها ولاية كالتيب المقترة المالة لم تزوج عتقة تاروم وعتقة السفعة ان يعتق ولها
 اسمها من كفارة قتل مسدودها (قوله في ما في ترتيبهم) أي على ما في ترتيبهم (قوله)
 في كفي سكوت البكر) أي العتقة البكر والمراد الى الخلفا فاع من قوله يرضى العتقة لان
 غير السالفة لا يصح تزويجها (قوله من له الولاء على العتقة) يشترط ان يرضى العتقة وهو
 من وضع الظاهر موضع الضمير وقوله من عصبات أي العتقة بضمير الموقوفة
 فزوجها أي يزوجها باسمه هذا غير محتمل فحتمل حال بيعها من المالك (قوله ثم ان فقد
 المقتضى) أي بنسبه التام لم يقتضى المقتضى وقوله زوج المالك ثم ان فقد حكم الزوجان عدلا
 وفقد التمسك وان لم يكن يجمد او لمع وجودا لغيره فاع من قوله ثم ان فقد حكم الزوجان عدلا
 يجمد الا ان كان المالك كما يخذد راعها او وقع فلهما ان يجمدا فغير المالك لا يزوج في
 ذلك بين الضمير والسفارة لم يجمد أحد او خافت ان يزوج نفسها ثم اذا وجد الناس
 جمدا والعقدان لم يكونا قد نفذ من يقول بذلك (قوله التي في محل ولايته) أي وقت
 العقد وان كانت بمنزلة الرأفة خارجة عنه (قوله وكذا تزوج الحاكم) لا حاجة
 للجمع بين قوله وكذا وبين قوله تزوج الحاكم وقوله اذا عضل أي ولو بالسكر ولو انقص
 المهر لان المهر لا يملكه الا في الرضا لم يكن له عذر في العضل ولو تزوج الحاكم في العضل
 ثم تبين وجوع العاقل قبيل التزويج بيان بطلانه وقوله القريب القريب أي في بخلاف
 القريب المساوي لغيره كما في شفاء عضل بعضهم ولو بعد تزويج القرعة لم يزوج غيره منهم
 لقاسقه ولا تقتل لولا ليل السلطان (قوله والمقتضى) أي اذا عضل أحد أبنائه الحاكم لم يزوج
 ونظره قيد العاقل من عصبه المقتضى بدم المساوي نظره عصبه القريب مقرره (قوله)
 وهذا) أي تزويج الابن بعد عضل الاقرب ثلاث مرات فين تغلب طاعته على معاصيه
 اما ان غلب طاعته على معاصيه فالزوج هو الحاكم لا يرضى حينئذ قوله وادارته
 تغلب طاعته على معاصيه كذا زوجه في الثبوت ان تركه تزويج عند غيبة الولي مسافة القصر واسرعه تزويج

فأرادته تزويج موليته وأصلها وفي الأدعية والجنونة البالغة عند فقدا الجبر وقد جعل بعضهم الموضع الذي يزوج فيه الحاكم في
 آيات فقال ويرزوج الحاكم في موارثته منقولة فتسكى عقود جواهر عدم الوثق وقتنه ونكاحه وكذلك الشيء مسافة فاصو
 وكذلك الغائب وسبب مانع * أمة مجبور ترى القادر أحرامه وتزعم عضله ٩٥٣ اسلام أم القرح وهي لكافرا

واهم من التناطس تزويج الجنونة
 البالغة وانما يسهل العمل من
 الوثق اذا دعت بالغة عاقلة وشدة
 كانت أو شبهة الى كنف وامتنع
 الوثق من تزويجه ولو عينت كفا
 وأراد الاب أو الولد الجبر كفا
 غيره فله ذلك في الأصح لأنه اكمل
 نظر استنهاض شرع في بعض أحكام
 انطباع وهي بكسر الخاء القاس
 انطباع النكاح من جهة
 الخطوبة بقوله (ولا يجوز ان
 يصرح بخطبة) امرأ (معتدة)
 بانها كانت أو رجعية مطلق
 أو فسخ أو انشاخ أو روث أو
 معتدة عن شبهة فله يوم قوله
 تعالى لا جناح عليكم فيما مضى
 من خطبة النساء الا به وسكن
 ان عطية الاجماع على ذلك
 والتصريح ما قطع بالرفعة في
 النكاح كإبدان انكح اذا
 انقضت عدته انكحت وذلك
 لأنه اذا صرح بفسخ وعينه فيها
 فرعا تكذب في انفسه العدة
 ولا يجوز زعم بغير رجعية لانها
 زوجة أولى من الزوجة وانما
 يجوز في العلق فقد تكذب
 انقضاءا والتعرض ما يحفل
 الرغبة في النكاح وعدمه كقول
 ابن سبويه وبزواجك ومن

تزوج موثقة (الاولى تزوج الخ) قوله وكذا يزوج عند غيبة الوثق مسافة (انقص) أي
 وأيسر له وكسبل خاص في تزويج موليته والا كان مقصد ما على السلطان وخرج مسافة
 القصر مادونها فلا يزوج السلطان بالأذن الوثق ان لم يتعد والوصول اليه والازوج بغير
 أذنه وبالرأى مادونها وقت العقد قوله والجنونة معه مول فله ذوق أي يزوج الجنونة
 أي ان احتاجت للنكاح لاجل النفقة مثلا (قوله عدم الوثق) أي بان لم يكن لها ولي أو أملا
 وقوله وقتده أي بغير حياء ولا مودة ولا محبة لخالق الغائب الا في خان محله معلوم ولا يقد
 في تقديم عدم أحكامه ونحوه ولا انتفاء بل عدم قوله ونكاحه أي لنفسه ولم يتعد
 من يدويه كإيم وقوله وكذا الغيبة مسافة فاصو أي اودونها وتفسد الوصول اليه
 كما مر (قوله وكذا النكاح) ضعيف والراجح انتقال الولاية للاب بعد انتفاء وفاة
 الأقرب ثلاثة أيام وقوله وحسب ما نرى من الاجماع عليه والاولى الجبر ومن وقوله
 أمة مجبور أي عند عدم الاب والجدة كانت أمه متبنة أو يتبنون كبير أو يتبنون كبيرة
 بخلاف أمة الصغير والصغيرة ولو تجوزت فلا يزوجها السلطان (قوله ولا يرى القادر)
 الفرق بين الثوري والنزول الأول الامتناع مع الاختفاء والثاني الامتناع مع
 الظهور بان بعد العقد كما يطلب منه ولا يشان الا بالنية ثم القادر يحفل أنه تكلم وانما
 احتراز عن المنكرة (قوله أحرامه) أي ولو فاسدا وقوله مع عضله أي عضلا لا يفسد
 كما مر وقوله اسلام أم القرح (قوله لها جبر) أي مع (قوله وأعمل الخ) أي فزوج الحاكم
 الجنونة أيضا اذا لم يكن لها جبر (قوله الى كنف) أي مع (قوله من جهة الخطوبة)
 عبره ليشعل الخطوبة وزواها وغيرهما (قوله بطلاق الخ) متعلق بعدة والده
 السببية وقوله أو فسخ أي بعيب منه أو منها وقوله أو انقضاء أي بضرع (قوله)
 كإيدان انكحت) بفتح الهاء لأنه الذي يريد نكاحها لنفسه (قوله وذلك لأنه الخ)
 هذه حكمة لعله فلا ترد له ذلك الأشهر اذا علم ابتداء عدتها وانما أزها (قوله ولا يجوز
 تعرض بغير رجعة) أي ولو بان الزوج وسك التعرض للنفقة (قوله لانها الخ)
 عبارة عن عدته التي حكم بالرجعة فلا يسهل له هذا التردد (قوله لغير رجعية) لاجتماع
 اليه مع قوله ولا لا يجوز تعرض بغير رجعية (قوله أو ردة) فيه نظر لأن العود الى
 الاسلام يعود الزوجة فالوجه انطباع الرجعية في عدم جواز التعرض بغير رجعة (قوله)
 لعدم الآية) فيه أن عدمه شامل للرجعية مع أن التعرض لها سرام فلا يرد
 الاقتصار على الطلل الثاني (قوله ولا تقطع الخ) أي مع ضعف التعرض فلا يرد أن
 المطلقة تقطع مع التصريح أيضا (قوله هذا كله) أي حرمه التصريح بالخطبة

٢٠ في ي جدد سنته ويجوز ان يعرض لغير الرجعية (نكاحها قبل انقضاء العدة) سواء كانت عند وفاة أم
 بائن فصح أو ردة أو طلاق له الملامية ولا تقطع الخطبة الزوج عنها * (تبيه) * هذا كله

تزوجيها) وان عادت بكاتبها الا بالذات بل على اقله السابق وخبر لا نسكه والاباى حتى تستأمر وعن رواية الترمذي وقال حسن صحيح ولا تخرق مقصود النكاح ولا تغير بخلاف الكفر فان كانت الذيب صغيرة غير مجنونة وغير مائة لم تزوجوا واحتفل الوطء ام لا (الا بعد بلوغها وانها) لان اذن الصغرة غير معتبر فاستمع تزويجها الى البلوغ واما المجنونة فمزوجها الاب والجد عند عدمه قبل بلوغها للمصلحة واما ١٥٦ الامة فستدعاهن تزويجها وكذا لولي البس عند المصلحة (تمة) (لو طوت

الكبرى قبلها ولم تزول بكاتبها كان كانت عور او فوسى كسائر الابكار وان كان مقتضى تعليمهم عماوسة الرجال خلافه كان قضية كلامهم كذلك اذ انما تجز خيوان غير آدمي كقوله ان الاوجه انها كالتب ولواشقت بلا بكاره فحسبها حكم الابكار كما حكمه في زيادة الوضوء عن الصمى وأقره وصدق المكلف في دعوى الكار وتوان كانت فاسقة قال ابن القسري بلايين وكذا في دعوى النوبة يقبل العقد وان لم تزوج ولا تأمل على الوطء فان ادعت النوبة بعد العقد وقد زوجها لولي غيرها انما نفقة فهو المصدق بينه لما في تصديقها من ابطال النكاح بل لو شهدت اربع نسوة عند العقد لم يطل بلوا اذا قالتا باصبع او نحوه او انها خلقت يدونهما كما ذكره الماوردي والرواية وان افق ابن الصلاح بخلافه

هـ (فصل في محرمات النكاح ونباتات الخياوبة)

(والمحرمات) على قسمين محرم مؤبد ومحرم غير مؤبد ومن الاقل وان لم يذكره النسخان اختلاف الجنب ولا يجوز لادعى نكاح جنبه كما قاله ابن بونى وان فيه

ان ابنا النسبة المجنونة لا يزوجه الاب والجد عند عدمه أو السلطان عند عدمهما للمصلحة لان يقال استغنى عن زيادة العقل بقوله الاباى ان المجنونة لا تذن لها (قوله) (وغير الخ) فانه ان الامم شاملة للبكر واليب فليكون الدليل اعم من المذمى الان يقال قوله حتى تستأمر وعن اى ويحوى فى الثيب ونذبا في غيرها (قوله وانها) اعم فلفظا من التالفة وشارة أو كناية من غيرها (قوله) (كان قضية كلامهم) اى تعليمهم وصبرهم فنفذنا فكان الاوضح ان يقول كان قضية كذا اى انها كسائر الابكار والظاهر ان الكاف زائدة (قوله) (ولو خلقت بلا بكاره) مستدرك بانه علم بالاولى من قوله ووطئت الخ وبانه محكوم قوله با بكاره ومحالوة بلا بكاره (قوله) (وتصدق المكنة) فدعوى البكاره اى قبل العقد وبعد دليل التصديق بعد كان اذى الزوج الثبوتية وابطال العقد يكونها فثبت بلا اذن فادعت البكاره فتصدق (قوله) (وكذا) فدعوى النوبة فاعلم انها تصدق بلايين والراجح انه لا بد من البين لاقتضا ادعواها ابطال حق الولي من تزويجها به برأيتها فانتهى عن حطاق التصديق (قوله) (فان ادعت النوبة بعد العقد) اى ادعت بعد العقد انها كانت ثيبا قبله (قوله) (عند العقد) متعلق بمحذوف وسعاق شهدت بمحذوف والتقدير شهدت أربع نسوة بعد العقد انها كانت ثيبا عند العقد فلا تقبل شهادتهن

هـ (فصل في محرمات النكاح)

أى اللاتى يحرم نكاحهم ولا يصح والى ما اذا التحريم الذى لا يملك كونهما لا العارض بسبب كسائر ورودة وقوله ونباتات الخياوبة الامور الخمسة فلهذا اراحه الزوجين كالمجنون (قوله) (فحرم مؤبد) اى ذوات فحرم مؤبد وكذا يستدرك قوله وفحرم غير مؤبد وقوله فى المدخول على المتن والمؤبد انص ليصح الاستدراك لان الكلام فى المحرمات لاف التحريم (قوله) (ومن الاول) اى من سببه لان اختلاف الجنس ليس سببا لى سببه وبعد فاضعف والمصلحة معناه كمال لا آخر (قوله) (قال تعالى الخ) دليل لقوله الضعف وقوله وسئل عنها زوجها اى وحى من الجنس ونه ان غاية ما فيه الاية ان زوجة آدم منه لان الزوجة لا تكون الا من الجنس (قوله) (والمؤبد انص الخ) يقتضى ان أخت الزوجة محرمة على التأبد وليس كذلك بل للجمع فكان الاول محذوف المؤبد وايضا المتن على ظاهره لان الاربع عشرة تصدق عليها انها كلها احرام اعم من المؤبد وغيره لان الجباب بقدر مضاف أى مجموع الاربع عشرة (قوله) (الاية) اى جنسها

ان عبد السلاخ خلافه لعمري قال تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل من اقربها والمؤبد (بالنص) لان القطع فى الاية لا كره الاية من قرب (اربعة عشر) وله ثلاثة اسباب قرابة ورضاع ومصاهرة وقد بدأ بالسبب الاول وهو القرابة بقوله (سبع) بتقديم السين على الواو اى يحرم من (بالنص) لقوله تعالى وحى من عليك امها نكاح الاية

في هذا الوطء والتسبب ويوجب العدة للمزني بها فلا يثبت زناها حرمه المصاهرة فلا زنى تسكعاً ممن دنى به ارتباطاً ولا يثبت زنا به تسكعاً ما هي ويخبر الله أن الله تعالى اجتمع على جعده بالنسب والله فلا يثبت الزنا بالتسكع وليس مباشرة كل من وقبلة بشهوة كوطءه لا يوجب العدة فكذلك لا يوجب الحرمه (ز) تحريم (زوجة الابن) وعقوبته وله جواز طاعة وعقوبته اذا وجد من قبل الاب أو اُمه وان لم يثبت بها إطلاق قوله تعالى ولا تسكنوا ما بينكم أيأبوا من النسب لانهما منسبان حال الامام الثاني في الام يعني في الجملة قبل عليكم بغيره (و) تحريم (زوجة الابن) وعقوبته وله جواز طاعة وعقوبته وان لم يثبت بها إطلاق قوله تعالى ولا تسكنوا ما بينكم الذين من اصلكم (هـ) (نفسه) لا فرق في الفرع والأصل بين أن يكون من نسب أو موضوع اما النسب فلا يثبت وأما الفرع فقد ثبت ١٢٠ المتقدم فان قيل انما قال تعالى ولا تسكنوا ما بينكم الذين من اصلكم

فكف حرم سداً الى ابن من
الزناعة احيى بان الموم
يكون حجة اذا مرضه منطوق
وقد عارضه حسان طوقوا على
الزناعة وسلم بحرم من الزناعة
ما عارضه من النسب فان قيل فما
قائد القدس في الازمنة متبذ
اشيب بان فائدة ذلك الخراج حجة
المتين فلا يحرم على الزناعة
من تنسب الاله لابن له ولا يحرم
بنت زوج الام ولا له ولا بنت
الاب والبنت والام ولا ام الزناعة
والاب وابنتها والام وزناة الاب
ولا بنته ولا زوجة الاب ولا زوجة
الاب ثم شرع في القسم الثاني
وهو القسم غير المتوحد بوجه
(و) يحرم (واحدة من جهة
الاجم) في العدة (وهي اخت
الزناعة) فلا تنسب بحرم عايل
تخلو عرت اختها او شقيقة القربة
لها وان تنسب مع الزناة الاختين

كان ينبغي واسدسهم ما لو لم يكن هاجز مت الاخرى حتى يبرم الارز الى مال او نكاح او زكاة او لا يجع سائذ بخلاف خبرها
 كبحر ورهن واسر وود ولا تلتا الاثر بل التا ولا الاستصافا فلو عادت الاولى ١٦٤ كان ردث من قبل وطا الاخرى انه

وطا اية ما شاء بعد استبراء العائدة
 او بعد وطا اسمرت العائدة حتى
 يجرم الاخرى ويترتب ان تكون
 كل منهما مباحة على انفرادها
 فلو كانت احدهما محسوبة
 او حرها كجرم وطا مباحة وطا
 الاخرى غير لو لم يكن اما يغتافوطي
 احدها اسمرت الاخرى مباحة
 كما سلم محاسن ولو لم يكن فم
 من يجرم الجميع بينها وبينها كان
 نكح اختها الحرة او عمتها او خالتها
 او نكح امرأتها ثم كان من يجرم
 الجميع بينها وبينها كان ملكت اختها
 حلت المتكسوة في المشتات
 دون المملوك لان فراش النكاح
 اقوى من احتياجه بالطلاق والطلاق
 والا بلا موعدها بخلاف المثلث
 شرع في مشتات النكاح قوله وترد
 المرتبة بالبناء للمقوله أي ويثبت
 لازوج خبار فصح نكاحه بجمعة
 عيوب أي بواحدة من عيوب
 أو دعت مباره انه لا يجرم
 اجتماعه اشار الى الاول بقوله
 (بالجنون) من ينقطع وكان قابلا
 للعلاج والجنون زوال الشعور
 من القلب مع بقاء المحركة
 والوقوف الاعضاء واستئني المتولي
 من المنقطع الخفيف الذي يطرأ
 في بعض الزمان واما الانحلال المرض
 فلا يثبت به شراكا لمرضا
 ويجهل كما قاله الزركشي فيمنع
 منه الا لاقاة كما هو الغالب لما لا يوس

في العقد في الوط اولى لانه اقوى منه ولان التقاطع نفسه اكثر (قوله فان ونبأ) أي
 ولقي الذي بخلاف استدلال الخي فلا يجرم الاخرى وقوله واحدة أي واحدة فلا عبرة بوطا
 الخفي الا ان اتضح بالاثرة وقوله منها أي اما لو كثر لاجن المملوك والمتكسوة أيضا
 لسلامت قوله حرمت الاخرى الخ فانه انما ياتي في المملوك كتنين مثلا المملوك كجميع المتكسوة
 فان الخي تحمل انما هي المتكسوة دون المملوك وان وطئت كسبه ذكره آخر انتبيه (قوله
 ولو لم يكن) أي أو بعد اطلاقها منه وقوله حرمت الاخرى شامل للغير الوط وفيه خلاف
 ولا يؤثر وطأه في تحريم الاولى الخ التي وطئت لان الحرام لا يجرم الحلال (قوله بازاة
 مائة) أي ولو بعد وقوله ان نكاح الارز الى النكاح وقوله أو كذا أي ههنا وقوله لا يجع
 حينئذ في الوط وقوله بخلاف غيرها أي الثلاثة كذا كورقة وقوله ولا الاستصافا أي
 استصافا لفتح (قوله ويرتبط) أي في تحريم الاخرى بوط واحدة (قوله كجرم)
 كسبه لايه مع اختها لا بما ارادته على قوله استدر على قوله حرمت الاخرى حتى يجرم
 الاولى وقوله فوطي احدها أي ارادته معاه المتبرم (قوله الحرة) قيد للصحة
 النكاح وقوله سائذ المتكسوة الخ أي مادام النكاح باقيا فان طلقت المتكسوة
 حلت الاخرى وقوله دون المملوك ظاهر وان لم يطل المتكسوة لكن قوله سابقا
 من حرم جميعها نكاح الخ يقتضي ان المملوك لا يكره الا ان ونبأ المتكسوة بقوله
 (قوله لان فراش النكاح اقوى) أي من فراش المثلث وان كان المثلث نفسه اقوى من
 النكاح بدليل انه اذا طرأ على النكاح ابطاله ولا نه بطلانه الرتبة والنفقة بخلاف النكاح
 فانه انما يثبت به ضرر من المنفعة (قوله وبغيرها) كلعوق الفلذ به بالامكان (قوله في
 حشوات النكاح) اعلم انه لا بد في ثبوت الرجم من كون الراديا حلالا للعب عند العقد
 فلا رد للعالم به مستند الا لعنة ولو اخذ في العاقبة بعد صدق النكاح يمينه أو في هذا عيب
 لم يثبت الا بشاهدين خبيرين بالعب (قوله لا يزيج) خروج ولده ويسد فلا خيار له بالانه
 لا ضرر على ما لا يخار بغيرها وقوله خبار رفسح الاضافة تالي معنى في زواله الفسخ أربع
 الاولى انه لا ينقص عددا لطلاق التسمية انه لا يجيبه شيء اذا وقع قبل الدخول بخلاف
 الطلاق قبله فيجب فيه صف المورثا لثلاث من مبرراته اذا وقع بعد الدخول بخلاف
 الطلاق بعده فله المهر المسمى الرابعة انه لا نفقة له او ان حكت كانت سلاما لان نفقة عاقر
 للعقد بخلاف الطلاق ولها السكنى فلا يقال ما فانه ثبوت التلا او لا يزيج مع ان له نفقة عليها
 في كل وقت (قوله بجمعة عيوب) كالا في المشتات للعبار ولو لم يغير شرط وسكت عن
 المشتات لا اذ شرطت في العقد ومنها الاسم السلام والحرة والاكارة (قوله بالمرض) ليس
 قد ابل المذار على المأس من زواله وعدمه فان ايس منه فهو كالجنون والا فلا سواء كان
 جرحا أو غير وان كان قوله وكذا ان في الانحلال بعد المرض فيثبت به التلبا وان

٢١ في من زواله فكما ثبتت كذا في المتولي وكذا ان في الانحلال بعد المرض فيثبت به التلبا وان كان الجنون والجن السانفي

التي بل بالجنون والاضرام في عين الجنون كما في بعض النسخ (و) الثالث (الجدام) وهو علة يجهل عنها المفسرون ثم يرد
 يتقطع وشاشره وقرحة لثته كل عضو لكنه في الوجه اغلب (و) الثالث (البرص) وهو ما يشبه شديداً في الجلد يذهب دموه
 هذا اذا كان مصحكاً من خلاف غير هبام أو ائبل بالجدام والبرص لا يشبهه الخبار كما صرح به الجوزي قال والاستحكام في
 الجدام يكون بالقطع وتزداد الامام فيه ويزول الاكفة ما سودا به وحكم أهل الطبيعة بالاستحكام العلة ولم يشترطوا في الجنون
 الاستحكام حال الرص كما في قوله ولعل ١٦٢ الفرقان الجنون يشفى الى الجنابة (و) الرابع (الرق) وهو شرع الرأ والمائة

لم يحصل اليأس من زواله وايضاً كذلك بل مقيد بالأس منه (قوله انجبلى) هو خروج
 خفف من الجنون فهو عبارة عن قلة العقل فذلك الخفة بالجنون الكامل لان الناقص
 يلحق بالكمال (قوله والجدام والبرص) أى وان شئت لان الانسان يعاف من غيره
 ما لا يعافه من نفسه وكذا يقال فيما يأتى بخلاف ما اذا كان به أياً من الجنون ولا يشفى
 يجهل منها لان النقص لا يكون الا منتهى عبارة لانه في موضع الشارح تفسير
 لا عراب التثنية (قوله وتماثر) عطف غير لانه قد يتقطع ولا يتصل وقوله لكنه في
 الوجه أى والاطراف (قوله هذا الخ) المقتضى عدم اشتراط استحكامه ما لان النفس
 تعاف ذلك واستحكام البرص وصوله الى العظم بحيث يورث العصور كما في شديداً لا يصح
 ثم السنين والتماثر تالين (قوله وحكم أهل الخيرة) الواو بمعنى أرقاً لا استحكامه على
 القول به يكتفى فيه الاسوداد او حكم أهل الخيرة وما جرب للجدام دهن من حب الغلب
 وصراة السمرا من استساوية وفيه ما فيهم من ثلاثة أيام وما جرب البرص ما الورود يطلى
 به ثلاثة أيام وقوله بالاستحكام العلة أى من جدام أو برص (قوله والرق والقرحة) أى
 ولو كان الرق عتياً ويجربوا (قوله كحليل الرسل) أى ذكره وقوله في الكفاية
 نبرأ منه لانه لا حاجة اليه ان يخرج البول غير مدخل الذكر (قوله أى يشب العراة) أى
 حكم ولها واسد شكل يثبت الخبار لها بأنها ان عالت بالغلب فلا خبار لها والا كان
 النكاح فاسد لعدم الكفاية واجب بان صورته ان تاذن في معن غير كف أو بغير
 العيب (قوله على ما مر) خبر بعد اعمد حذف أى وهي كالشدة على ما مر وقوله بياناً
 ونظراً منصوبان على التفسير الحقول عن المرفوع أى من زمانه وتغيره والبيان للعلة على
 والتعبر باشتراط الاستحكام أولاً (قوله والجلب والعنة) أى ولو كانت رتقاء أو قرناء
 (قوله أو لم ين مشه قدر الحشفة) أى حشفة نفسه عقرت أو كبرت ويصدق في بقا
 قدره ولو انكرته (قوله ويخرج به) أى ما يوجب المفهوم من جلب وقوله فلا خبار به
 أى بالخصاء المفقود من الخصى وقوله يخرج بالجلب الخصاء فلا خبار به فكان أولى
 (قوله في المكافئ الخ) حاشى قد ورد ثلاثة ثلثون انخباراً بالعنة (قوله وهو) الأولى

الدوة استناداً للفرج بالله
 ويخرج البول من ثقبه مصغرة
 كاحليل الرجل فله في الكفاية
 (و) الخامس (القرحة) وهو يقع
 الفاف وكذا الرأ على الاربع
 استناداً للفرج وهو على الاصح
 وقيل بطه وعليه فالرق والقرحة
 واحدة ثبت في النسخة بكنيها
 لانه يحل يجهل وقد النكاح كبرص
 وأولى لان البرص لا يقع بالكتابة
 بل يتقونه وليس لازج اخبارها
 على شئ الموضع فان شقته
 وامكن الوط فلا خبار ولا يمكن
 الاشارة من الشق قطعاً الا اذا
 السبد (وورد الرجل أيضاً) البناء
 للفقول أى يثبت السرد فصح
 نكاحها منه (بضممة عوب)
 أى لو اسد منها كبرص وأشار الى
 ثلاثة ثم ابتدأ به (بالجنون والجدام
 والبرص) على ما تروى في غير
 في كل منها (و) الرابع (الجلب)
 وهو يفتح الجنب قطع جميع الذكر
 مع بقا الاثنين أو لم ين منه قدر
 الحشفة ما اذا بقى منه ما يوجب

قدرها فلا خبار لها على الاصح فلو تنازع في إمكان الوط به قبل قوله على الاصح وخروج به الخصى وهو
 من قلب لا يشبهه وبني ذكره فلا خبار به على الاصح لقدرته على الجماع قال ابن الماتن في شرح المائى وبه لانه اقدره لانه
 لا يزل ولا يشبهه في نوره (و) الخامس (العنة) في المكافئ قبل الوط في قبله وهو بعض الملهة وشديداً النون علة في القلب
 والعكس بدوا والاضاع والا لا تفسد الشهوة الا انزل لا لا تمنع الجماع وتخرج بفسد المكافئ الصبي والجنون فلا تجمع دعوى
 العنة في نفسها

لان ذلك انما ثبت باقرار الزوج أو بينهما بعد نكوة وإقرارهما القوي ويصدق قبل الوطء العنة الحادثة بعده ولو تزوجت لاف حدوث
الجلب بعد الوطء فإنه ثبت به خصال الفسخ على الأصح في الزوجة فرفق سوق زوال العنة به وحول الشافعي ودالها عنة لا تقامع
فهي مترتبة حصول ما يقع خلاف الجلب أي سها من وقوع حصول ما يقع عناه (عليه) ثبت الخلع بهذه العيوب قال به جمهور
العلماء ومما به إجماع الأئمة وهو مذهب عن عرضي الله تعالى عنه في الثلاثة الأولى ١٦٣ وهي المشتركة بين الزوجين ورواها الشافعي

وعلى أن تقول العنة بأمر الزوج (قوله لان ذلك) أي المصاهرة ومن دعوى العنة
وقوله وإقرارهما القوي فليس ناقص لأنه خاص بقوله لا يثبت إلا بأقرار الزوج ونزل عليه
قوله أو بينهما بعد نكوة فكان عنته أن يزويها دعوى عليه ما عدا موهبة أي فلا
نكول فلا عين مردودة (قوله وصح ذلك) أي جبي الأثر به وقوله وعول أي أعفد
وقوله لان مثله الخ جواب ما يقال إنه أفى بمحمد كرهوا الجهم لا بقاد محمد
وما حصل الجواب أن هذا من قبل التوقف أي السماع من النبي صلى الله عليه وسلم
فلا استدلال في الحقيقة بغيره الذي لا يقتضيه (قوله وفي الصحيح الخ) بيان مستند
التوقف في الجمله وتذكر كلام الشافعي للإشارة إلى أن النسخ بغيره محمول المعنى
لا تعبدى وإن كان لأحاجة إليه (قوله فمن الجهم الخ) أمر إيراد قوله بعدى الزوج
أي الزوجة (قوله والجواب) بكسر الراء جمع بصرية (قوله كأمرونا الإشارة إليه) المراد
بالإشارة إلى كراهة ذكره مع جافيه (قوله قبل النكول وبعد) الظاهر أنه تعميم
في الحدوث لافي العتور وإن كان الحكم مسلماً مكان الأنسب بتقديمه على قوة تغير وقوله كما
لو حدث به مخرجه كما ثبت أنه في العتق فتدبر قبل الوطء (قوله وكذا بقاؤه جسده عنة)
استشكل تصور مقارنته للعنة فإنها لا تثبت إلا بعده وأجيب بتصورها بما إذا تزوجها
وعن عنتها طلقها أو أراحه بتجديدها (قوله وإن ردت) أي ما لم يكن قبل العقد وهي
غير شبيبة أو لا فلا خيار لولي (قوله والخيار الخ) منه الرقعة للقاضي عند الإطلاع عليها
وبعد مضي السنة في العنة وقوله على التورأى أن علم به بشور يتم بعد من جهالهما
وأمكن ولو خالفنا (قوله لانه محمد فيه) يقع إلهام أي صادر من محمد (قوله وثبتت
العنة باقرار الزوج) أي عند القاضي وقوله لانه لا مطلع الخ تعطل بهد أي لا القيمة
لانه لا مطلع الخ (قوله وإذا ثبتت ضرب القاضى) أي ولو غير الذي أثبت عنه وقوله سنة
وأشدد أهلهم وقت الضرب بالالتصوت بخلاف مدة الانلاء في وقت الحلف وشرب
السنة لان تعدد الجمع قد يكون عارض حوازمه تنزل في الشتاء وبرودة تنزل في الصيف
أو يوسه فتزول في الربيع ووطوءه تنزل في الخريف فاذا مضت السنة ولو بطأ علمنا أنه
يجزئ خلق (قوله حلف) أي إن كانت بيثاناً كانت بكراً ولو غرماً ساقط هي لا هو

جنون الزوج وإن ردت الزوجة وكذا بقاؤه جذاً ومرص في الأصح للدار وانعاز إلى الفسخ منهم هذه العيوب إذا ثبتت يكون
على الفور لانه خيار عيب يمكن على الفور وكان البيع يشترط في الفسخ عيب العنة وكذا باقي العيوب يدفع إلى الحاكم لانه محمد فيه
فأشبهه الفسخ بالأصا ورونت العنة باقرار الزوج أو بيثاناً على الفور لا لأنه لا مطلع للشهود عليها وثبت أيضاً بينهما بعد نكوة لم يرد
ثبتت ضرب القاضى سنة كما أنه عررضي الله تعالى عنه بطلب الزوجة لان الحق ما إذا جازت رفعتة إلى القاضي فإن حال وطئت
حلف قال شك حلفت

واستقلت النسخ كما يستقل بالنسخين وجد بالبيع عيه (خاتمة) هـ حيث اختلف الزوجان في الاصابة كان المصنف ناقصاً جداً بالاصل الا في مسائل الا ترى العنين كما في الثانية المرفوعة وهو التامين في كل ما ذكرنا من الثلاثة اذا ادعت المطلقة ثلاثان الحمل وطها وفراؤها وانقضت عدتها او ذكر الحمل الوطء ١٦٤ فتصدق بينهما لحله الاول الرابعة اذا علق طلاقه بغير الوطء ثم ادعاه

(قوله واستقلت بالنسخ) أي لم يكن بعد قول القاضي ثبت عنه مثلاً ولا يدخل حكمه بشروط عنه ولم يأت في النسخ (قوله الثانية المرفوعة) أي ان كانت نكاحاً والاصدق هي لاهو (قوله في أكثر ما ذكر) لقد ذكرنا ما ذكرنا في شاك الاشياء واحد وهو تصديق في دعوى الوطء وسنذكر لاحقاً قوله وهو الخاطب من الاستثناء (قوله لحله الاول) أي بالنسبة لهذا الا بالنسبة لغير المهر تمام بل يصدق هو فيه نفسه

وانكرته صدق بيته لان الاصل بقاء النكاح وذكر صوراً أخرى في شرح المجامع من أرادها فليراجع (فصل في الصدقات)

(فصل في الصدقات) هـ

وهو دفع المهر من كسرها ما وجب بنكاح أو وطء أو نفقة يتبع فوراً ركضاً ورجوعاً فهو والاصل فيه قبل الاجتماع قوله تعالى وأتوا الصدقات فمن حله أي عطية من الله مبدأة والخاطب بذلك الزوج عند الكثرين وقيل الاولياء لأنهم كانوا في الخطبة يأخذونه ويحبسونها لأن المرأة تستمتع بالزوج كما تستمتع بها أو أكثر كما كانت تأخذ الصدقات من غيره مقابل وقوله تعالى وآتوهن أجورهن فريضة وقوله صلى الله عليه وسلم لم ير هذا الزوج القس ولو طلق من حليفه وراه الشيطان (ويجب للزوج نفقة المهر) فزوجة (في صلب النكاح) أي العقد لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفسل نكاحاً عنه ولأنه دفع الفسوة ولا يشبه نكاح الواحدة نفسها صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من هذا ان البتة اذا زوج عبده أنه انه يستحب ذكر المهر وهو

(قوله ما وجب) شامل للمال والمنفعة وشعوره للاختصاص بغيره انما يأتي ان ما يصح فخاص به صدقاً وقوله بنكاح أي عقد الزوجية المعنى ان كان صحيحاً وهو المثل ان كان المعنى فاصداً أو لم يمس شئ ولا نفقة يرض زوجه أو وطء ولا يكون المهر المثل وذلك في وطء الشبهة أو الوطء في النكاح القاسد أو في نفقة يرض وقوله وأتوهن يتبع فوراً أي بان كان بغير اذن الزوج والافلاحي (قوله ورجوعاً) كان يرضه بطلاناً فاعلاناً باناً أو ان بين الزوجين رضاعاً محرم فيفترق القاضي بينهما ثم يرجعون عن الشهادة فيغرمون المهر فقامه وان كان قبل النكاح على المهر فانه يقع البضع الذي فوته ولا يكون النكاح لان رجوعهم لا يثبت بالنسبة ويجعل رجوع الزوج عليهم ان لم يصدقهم وكانت الشهادة على سبيل ما يمكن النكاح غير ثابت بالمرأة كان شهوداً بالطلاق ثم ادعوا انها شهدتهم على سبيل الرضاع والافلاحي ثم ألوا وجسوا وأغروا عطف على نفقة فيكون مثلاً لوجوب الصدقات لا نفقة البضع وان كان ظاهره منعه لانه حمل بالشهادة لا بالرجوع عنها (قوله بعد أدائه) أي لا في مقابلته للمسدك (قوله ويؤونه) الاولى وهي لان النكاح من الاولياء وقوله لان المرأة تعليل للشبهة ووجب على الرجل لانه أقوى كسباً عنها (قوله لم ير هذا الزوج القس) أي تزوج التي لم يهت نفسه الخبيث ولم يرض بذلك كما يفيد مسائل الحديث فلا يقال كان الاولى التزويج وقوله أنس أي اطاب الصدقات (قوله الزوج) الا ترى انما يشمل الولي الا ان قال في المفهوم تنصيصاً فان الولي تارة قس له الشبهة وهو الاصل وتارة يجب وتارة تعزم كما يأتي (قوله في صلب النكاح) أي أثناء العقد فلا اعتبار بالوافق قبله أو بعده في استيجابه والالتزام (قوله ويؤونه) من هذا أي التعامل الا في غير كذا في الاولى لان الثاني (قوله صدقاتاً) ظاهر في زوجه التي بالمال للتعامل وان نفقه على الزوج لتقدم ذكركم بالمال وهو لا يثبت المسائل بعد لان الشبهة تقع من الولي زيادة عن كونه خلاف ظاهر التتمين البناء للقول ورجوع الضمير

ما في الروضة بما يعرض لفتح الشرح الكبير وهو انه اذا اضررت في ذلك وان كانت في بعض المتأخرين للصدقات وبين ان لا يفسل به ما يقع اليه الشاؤون الصدقات خروجه من خلاف من أقر به (فان لم يرد) مسدداً باناً أو شئ العقد منه (صحيح العقد) بالاجماع لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والمتولي وغيرهما

وقد نصب السبعة في عصره الاولى اذا كانت الزوجية ثم ابان التصرفه او لم يكن له نسبه من التصرفه الثانية اذا كانت جائزه
 التصرف واذا ثبت لو لم يكن نسبه ولم يرض فزوجها مولا او تركها لثالثه اذا كان الزوج غريبا او التصرف لم يحصل الاتفاق في
 هذه المسورة على اقل من مهر مثل الزوجية وفيما عداها على اكثر منه فثنتين ١٦٥ تسبعة ما وقع الاضاق عليه مولا يغيرها خلاؤه
 منه وانما خلا العقد من السبعة

للمصدق (قوله وقد تجب التسعة) وأما الزوج الاثني عشرة لا البطان (قوله اذا
 كانت الزوجية غير جائزة التصرف) أي نسفه أو يزوج أو يسه (قوله وحصل الاتفاق)
 أي من الزوجية الرشيدة وقوله فثنتين أي لانه لو سكت من تسعة في الاثني لكانت على
 الزوجية الزائدة على مهر المثل أي في الثالثة لزعمه المثل وفي ذلك كله فروق رعاية المحل
 (قوله فان لم تكن مفوضة الخ) غرضه املح المهر اذ يقتضي فرض وجوب المهر عند
 خلو العقد عنه على أحد الثلاثة المذكورة وان لم يكن هناك مفوض وليس كذلك بل محله
 ان كان هناك مفوض لان الزوجية في غير المفوضة والعقد ولا يتوقف على فرض ولا وطء
 فاشارة ان كلامه في المفوضة (قوله وان كانت مفوضة) بكسر الواو لانها مفوضة
 تزويجها بلا مهر الى الولي وفيه ان الولي فرض امرئها الى الزوج أو الخاكم من
 حيث انه جعل اهلها مالا خلا في ايجاب المهر (قوله رشده) أي ولو سكت عند السبعة
 المهر سلكه فحصل التزويج أربعة رشدها واذن في التزويج وفسر معها باسم المهر وان
 تزويجها وبها لا يجر المثل فان استلوا واحدتها وجب المهر المثل غير العقد ولا يتوقف على
 فرض أو وطء (قوله فقال) أي تزويج بلا مهر ونسبه فهو وان كان الاول ان يقول تزويج
 لا يجر المثل ليشمل ما لم يلق المهر أو يكت أو تزويج بدون مهر المثل أو يفرق بالبلد ثم هذا
 كله في فرض آخره وأما مفوض الامعة وان يقول سبعة او يستل بلا مهر
 أو يكت وان لم يرض فيمنه الامعة لان الحق للسيدة وأما لو زوج الامعة دون مهر المثل
 أو يفرق في البلد فمعه عقد ولا يكون تصرفا لان الحق لله لا لها (قوله ولو لم يرض
 نفسها) وتحتق النقطة وغيرها مائة الحبس لان التصبر عنه واستشكل بالحق لا يجب لها
 شيء الا المأواه أو الموت فيصحبها ما غلب القرض وجب نفسها التسليم ولا يجب بان
 العقد نسب لوجوبه بقدر القرض فلا يجرى بسبب الوجوب بانها المأواه (قوله من تسليم
 نفسها) الظاهر ان من يمس في متعاقبة صغيرة (قوله كالسبي في العقد) أي الجلال
 وقوله أما الميراث أي في القرض وقوله فليس لها الخ أي وان سئل وقوله كالسبي في العقد
 أي الميراث (قوله وهذا) أي يجل امتدادها وقوله وبذلكها ليس قيدا وقوله لاها أي
 اعتبار رضاها (قوله ولا يشترط الخ) محله قبل الوطء أما بعد فلا بد من علمها بشدة
 زنا في الزوج تسبته وتأني للزوجية المغالبة وقوله لاها أي ما زاد عليها (قوله ولا يجوز
 فرض موجب بالتراضي) أي من الزوجين (قوله من تعد البلد) أي بلد القرض به
 لا يرد العقد وقوله ولا يغير الا من سب غير (قوله ولا يشترط) أي لقوله الحكم وجواز

لان من سب قبل ان يرضى وكن يرضى الحيا كما لا ينسب تعد البلد إلى قيم المقتضات لمؤجلا ولا يفرق تعد البلد وان رضى
 الزوجية فجاء لان تسببه الا انما يعمل حال من تعد البلد لها الخاخرة حالها خيرا القرض بل لها تركه بالكلية لان الحق لها وبقرض
 مهر مثل لا يزداد ولا تنقص ويشترط علم الحيا كمهر المثل حتى لا يرضيه ولا ينقص عنه الا في النكاحات البسيرة

بعد عقد وقيل بوطسوا ١٨ كان
 القرض من الزوجه من أم من
 الحكم الثالث ما أشار إليه بقوله
 (أو يدخل بها) بأن هذا ما لو
 حبس أو أحرأ أو دير (فحبس)
 لها (مهر المثل) وإن أذنته
 في رطلها بشرط أن لا مهر لان
 الوطء لا يساهم بالإداة منه من
 متى أقتدعها في الغيب في مهر مثل
 المقرضة أكثر من مثل من
 العقد في الوطء لان المضع دخل
 بالصدق ضامه واقترب به الاتلاف
 فوجب الأكثر كالمقروض بشره
 فاحسب ولو لم يلق الزوج قبل فرض
 وطء فلا شارة وإن علمت أحد
 الزوجين قبلها ما وجب له مهر
 المثل لأنه كوطئه في مقر المسمى
 فكذلك في إيجاب مهر المثل في
 التفويض ومن يقتصر به مهر المثل
 هنا لا أكثر كما مر أو يحال العقد
 أو الموت أو جسه في الروضة
 فأصلها بالترتيب أوجهها أولها
 لان البضع دخل في جسد ما بالعقد
 وتقرر له الموت كوطئه ولو قبل
 السدا أمتة أو قلت نفسها قبل
 المذلول سقط مهرها بخلاف ما لو
 قتلتها أجنبي أو قلت الحرة نفسها
 قبل المذلول لا يثمة مهرها ومهر
 وركنه ما يرغب به في مثله عاده
 وركنه المثل في النسبة
 لوقوع التفاضل به كالنكاح في
 النكاح وظاهر كلام الأكثرين
 اعتبار ذلك في القيم كالعرب
 وهو العقد لان الرضا يتقلب بالنسب مطلقا في أي أقرب من نسب المذوقين تحت الزوجين ثم لا بد

ثم كانت الخ لا يورث ثم لاب ثم عات

لا يورث ثم لاب لان المذني يجهش

بنيهم على المذني يجهش ثم مات

الامام لا يورث ثم لاب فان لم يزد

اعتبارا لسا العصبية اعتبر ذوات

الارحام كالبيعات والخالات

لانهم اول من الاجانب ويقدم

من نساء الارحام الام ثم البيعات

ثم الخالات ثم بنات الاخوات ثم

بنات الاخوال والمراد بالارحام

هناقر ابناء الام لا ذرى الارحام

المذكورين في القران لان

اهل الام ليس من المذكورين

في القران ويصير مع ما قسم

سن وثقة وعقل وجبال ويصار

فيها من وجوه كراهة وثوبه وما

استثنى عن كلهم والعرف

لان المهور وشكك باختلاف

العصبات ويترجم ذلك البلدان

كان نساء العصبية يملكون حتى

في احد اهل العصبية يملكون لهما

فان كان كلهن يملكن يملكن حتى

فان اعتبر بين الاباحيات بلدها

كالقاضي الروضة (وليس لائل

الصداق ولا لاكمال بل ضابطه

كل ما يصح كونه مبيعا عوضا او

معرضا عن كونه مبيعا فاقاموا

فلا يورثون بعد لائل بنول ولا يقابل

بمحمول كسبي خطبة لم تنفع العصبية

ويرجع لولا المثل ركذا اذا اصددها

فوالا يملك غيره فلا يصح لتعلق حق

الله تعالى به في غير المودة كالكافة

الزركشي مستدل لا يورث لائل انه

راجع الى طلب معرفتها فالحمد لله على ما ذكره من ان المذني يجهش بنين
 اصرا فانها من المذنبات الى اقرب بعد حسب الكل المسبب عن فاعلم المصنفون كن
 ذكورا (قوله ثم مات الخ) أي لاذن من يصابه ففان ذوات الاخت (قوله
 كالجذات) أي من قبل الام اما اللان من قبل الاب فان عنان الرحم ولا من العصبات
 لعدم دخولها في قدرتها على تم قصته عدم اعتبارها بالام وقد يفسد قوله الا في المراد
 بالارحام هنا قرابات الام وليس كذلك كما يفسد به قوله ويقدم من نساء الارحام الام الخ
 فكان عليه ان يقول الام وقراباتها والاختلاف لا يقتضيه خبرا بها (قوله ثم الجذات)
 أي بعد الاخت تقدم القرية من (قوله ثم بنات الاخوال) وفي مرتبة بنات الاخوات ثم
 (قوله قرابات الام) أي ذوات قراباتها وقوله لا ذرى الارحام المذكورين الاولى لا ذوات
 الارحام المذكورات (قوله من المذكورين) الاولى المذكورات (قوله ويصير مع
 ما تقدم) أي من النسب فان اقتصرت عن من يفضل أو قصص فرض لائق بالليل (قوله
 بصيات بلدها) ظاهره ولكن بعد من اللان في بغيرها والاربع اعتبارا للعصبات مستند
 (قوله بعد) أي من مقدار وقتها عند فلان رادعه ولا يقتصر عنه (قوله هو شاذ
 معوضا) تعميم في ما يصح مبيعا وفيه ان المبيع معوض لا عرضا واجب بانه لا يبيع بالمبيع
 بالفعل حتى تنافي التعديل بما يصح كونه مبيعا وهو قابل لكونه مبيعا وقوله يصح كونه مبيعا
 أي في الجاهل من قبله وقوله وما لا يراد على الاول بالوجه رتبة العصبية فالحمد لله
 الحارث لا يصح بل لا يقدح النكاح فيما بينهم من التضاد لا لوضع به لصد اهل الملكة
 ولو لم يكن له انفس النكاح ولو انفس لم يجبهه فليز من جعله مبيعا فاعلم به لصد اها
 ولا على الثاني صحة اقصاها لزم الاول من قهرها من قود مع عدم صحة بيعه (قوله فلو عتد
 الخ) فترجع على المفهوم رتبة ان الثوب الا يصح كونه مبيعا وان امتنع بعه لعارض
 فلا يصح تفرده على المفهوم الاول قال صاحب ان يصد الانسان مع ان يبيعه لصد اها
 مع ان الاول هو المعتبر لا يقال له كونه على وجه التفرع بدليل ذكره كذا دون ان
 يقول أو صدقها الخ لا نقول بل بانه قوله بعد وهذا الخ (قوله ولا يقابل
 بمحمول من عطف أحد المتلازمين على الآخر) بنابل بغيره لا يوجب المصلحة ولو لا
 هذا العقل لا يمكن جعله من عطف الفارق يكون أم فائدة اقرب الى التحقيق بان
 يقال قوله فلا يقابل لائل أي من المال كثيرا وقوله لا يقابل بمحمول أي من غير المال
 كصدق فان قد تسمه وحسنة لا بد من قوله ولا يقابل بمحمول لا يخرج ما يستحقه من
 التصاص فانه يصح جعله مبيعا لكونه يقابل بمحمول وهو الذي وقوله لم تنفع العصبية أي
 وأما النكاح فصح لانه لا يفسد بصد المبيح لا يملك مفسودا الا في صورتين جعل
 رتبة العبد مبيعا فلو رتبته المحرقة والشاكر وجب على أن يزوج بنتك بثلث وضع كل
 صدقات اخرى (قوله لائل اراد التزويج) أي أو تزويج النبي له المراد الوصية بثلثه

عليه وسلم لائل أو اد التزويج على انزاده اراد لعل ان اعطيه اياها جلت ولا اراد لائل

[illegible]

يقود النظر خاص بالامر بدخول روج هذا الجلال المحلى بالمعتقد الاول (تسمية) «أولهم تعلمهم»
السابق انه لو لم يقصر الخلق بها لكان كائنات غير لافتهي أو سائر صرنا له رضاء أو قنيتها بالناس بعد ان تعلم وهو
كذلك (قوروع) لو لم يحد روضه الكرامة تعلم قرآن صرنا ان يقد اسلامها والا فلا روادقها اهل التوراة

أَوِ الْاُنْحَمِلْ وَهُمَا كَاْفِرَانِ ثُمَّ اَسْلَمَا

أوتراغا السابعد العلم الانسي

اهامواہ اوقبلہ وجب لہامہر

المثل ولو أصدق الكأية تعليم

الشهادتين فان كان في تعاليمها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْأَقْلَامُ الْاُذْرَعِي

(ويستقطب بالطلاق) وبكل فرقة

وجدت لأمنا ولأبيها (قبل

المذبول) كإسلامه وردته ولعانه

وارضاع امه لها وامها (نصف)

المهم) أما في انطلاق فلا يهوان

طائفتوهن من قبل انتسوهن

وَأَمَّا الْبَاقِي فَمَا الْقِيَامُ عَلَيْهِ وَأَمَّا

انفرقة الى وجعلت منها قبل

المذخور كل الامهات نفسها و

طالعة لا تحداويهما أو فضتها

بیمہ اور دستاوار رضا عہانویہ

له مغيرة اوربفت بسيم الكفحه

بسم الله الرحمن الرحيم

أَوِ الْفُرُوضِ الصَّغِيرِ أَوْ مَهْرِ الْفَقِيرِ

فی کل ما ذکرلہما ان کانت ہی

الشيء نفسه فهي المختارة للفرقة

فكانت لها اذاعت المأوض قبل

التسليم فسقط العرض وإن كان

هو انعام مع بهیہا فکائنہا ہی

المقابلة (تأنيده) وارتدادها

فـهـلـهـو كـرّمـهـا فـيـقـط المـهـر

اور کذبہ فیہ وجہ ان صحیح

الأول الرباني والنشائي والأدري

وغيرهم وصبح الثاني المتولى

والفارقى وابن أبي عمرو

وَقَدْ بَرَّهْمُ وَهَوَا وَجْهَهُ (٥٤)

بجاءه فقامت عليه فماتت

بها شارمهر بان کاتب مقبوضه

أولاً (الشيخ) أي المبدأين يصح قوله الثاني أو قبله وبسبب إلهامه والمرسل فانه إذا لم يكن
مبدأين ليس لها سوى التاميم لخلافه جاز (قوله) وبسطة والطلاق بين المستول نصف
الهرم) أي بعدد ما في ملك الزوج أن كان من ماله أو لا وقد دفعه عنه إلا أن كان أباً أو جداً
ولم يقصد عند دفعه عن محبته أن يفرض عليه ولا فرق في سقوطه بين فرض الزوجية له
وعدمه (قوله) وبسطة الأولى وبسطة لان السقوط لا يكون إلا بالدين وهذا عام
وقوله بالطلاق أي وبغيره إلهاماً وبسبب إلهامه أو بغيره إلهاماً أو بغيره إلهاماً
استدلت ما هو المحترم في رجوع التصف إلهاماً لاجتماع (قوله) وبسطة (أي
وحد) على الرابع الثاني في التبيين (قوله) كلامه) أي هي غير كتابية وقوله وأوضاع
أعني تقسيم بالأوضاع دون الرضاغ إشارة إلى اعتبار الفعل لا وقت وزجه الصغيرة
فأرضعت من أمه لم تستحق الشرط لتفاسخ النكاح: نساعها (قوله) أو بالبيعة لأحد
أبويها) استشكل بتقدم من أوضاع أمه الحب وجب إلهاماً نصف المهر وأوجب بيان
السلام وصرف تأخيرها عن الشارع من الأصل مثلاً فعملها بخلاف ذلك فانه فعل الأم وهو
أجنبي عنها بالكلية وبأن الإسلام فإلهاماً وسددها فكان المانع من جوعته انقط بخلاف
الاخوة في مسئلة الرضاغ فلها فأت بكل من الزوجين فليس نسبتها إليها أبوي من نسبتها
إليه ولا شيء على الأبوين ترشيحاً إلى الإسلام ومطابق أوضاع أمه له وهكذا حسب وجب
الزوج فيصغر المرء على المرءة بأن المرءة قد تأخذ أحوالاً وأوضاعاً وتصغر مقارن
بخلاف الإسلام ثم لو حذف قوله لأحد أبويها لكانت نسبتها للسباي وذلك أي يكن في السباي
أحد أبويها (قوله) وأوضاعها زوجية له صغيرة) أي فينتفع بتكاسلها لأنه لا يسيو ولا يجع بين
الأم وأبوين الرضاغ وبسطة مهر الكبيرة وجب الصغيرة نصف المهر ورجع الزوج
على الكبيرة نصف مهر المثل وأن كانت قوت عليه الضعيفه اعتبر المهر المسمى بها
وجب عليه ونصرم الكبيرة على مهرها وكذا الصغيرة أن كان دخل الكبيرة (قوله) نصفه
بغيرها) أي أن لا نصفه الثاني عن كنفها فإن قاتل جعل عليها كنفها أو لم يجعل
عليه كنفه أحجب بان الزوج بذل العوض في مقابلته من ماله فإذا كانت عسيرة فأنسخ
من مقتضى العقد الإبداء له حقه والزوج لم يتبدل شيئاً مقابلته من ماله العوض
الذي ملكه سليم فكان مقتضاه أن لا يفسخها إلا بالأن الشارع أنشأه بها دفعاً للضرر وعنها
فإذا أخذت لمزمع إرداء البذل (قوله) أو المقتوض) أي في المقتوض وقوله أو مهر المثل أي
فإذا ألدس مهر ولم تكن مقتوضه وقوله في كل ما ذكره عن كنفها يسقط ولا حاجة بالمع سره
أفراد القربة وكان عليه أن يسقط بالافلاحة جواباً أما وقوله لأنه لا شيء في نحو
الرضاغ والدة (قوله) أن لا يجب إلهاماً (المشهور) أي أن لا يجب إلهاماً لأن الفرض أن
الطلاق قبل الطوبى بأن كانت مفوضة لم يفرض إلهاماً، كإلهاماً وحسنه فكان لا يوضع
إلا بحضوره أن يقول من أول الأمر يجب متعة فافترضة طلقت قبل الطوبى وأقرض ولو قال

ولم يفرض لها شيء إلا في إمام نفسه إلا جاع للقرية تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم يحوضوهن أو تفرقوا بهن فريضة
ومعوهن الآية وتجب ابداً ولو طلق في الأثناء لمعوم فريضة تعالى وللمطلقات منافع بالعرف ولأن جميع المهر واجب في هذا
استدقنا منقعة البيع فخلل الملاق عن المهر بخلافه، ويجب لها النصف فإن ضاعها سلم لها فكان النصف جباراً لا يجامش قال
النووي في فتاويه إن وجوب المنة بمقتضى النكاح ١٧٠ عن العلم بما يقتضي دفعه من راحة حكمه المعروف في ذلك فريضة لأبواب

بأن كانت من الزوج كدونه واملاؤه
كطلاقه في إيجاب المنة ويسن أن
لا تنه عن ثلاثين درهماً وما يقفه
قلت فإن تسارعت قدرها قدرها
التقاضى باجتهاد بحسب ما يليق
بالطال معتبراً بالنكاح من زوال الزوج
وإعساره ونسبها وصفتها لقوله
تعالى ومعهن في الموضع قدره
وعلى المتردد في ثم شرع في أحكام
الولاية واشتقاقها كإقال الأخرى
من الولم وهو الإجماع لأن الزوجين
يجمعان وهي تقع على كل علم
يخصد لمرور حادث من عرس
واملاؤه وغيرها لكن استعملها
معلقة في العرس أشهر (والولاية
على العرس) وهو يضم العرس مع
ضم الرامح كاتمه الابتداء بالزوجة
(مستترة) مؤكدة لثبوتها به
صلى الله عليه وسلم ولا وقع في
الجناري أنه صلى الله عليه وسلم ولم
على بعض نسائه بعد تزويجهن
وأنه لم يمل في مغبة بقر وسن وأما
وأنه قال بعد الزمان من يعرف وقد
ترجح أولم وولادة وأما الله يمكن
شأنه بغير ما قدره حال الماشي
وإراد أقل الكمال فأنزل المنة
وبأي شيء أدوم من الطعام جاز

بجبهته بقر جبهته ليجب لها النصف فقط أي بأن وجب لها جميع المهر وأدوم لها
شيء بأن كانت مفوضة لموطاً ولم يفرض لها شيء فراقاً أي طلاقاً وغيره ولو في المهر
الإيضاح والاختصار (قوله ولم يفرض لها شيء) أي جميع كآمر (قوله لا جناح عليكم)
أي لا وأخذة ولا منة أي من مهر وقوله أو تفرقوا دخول أو في حيزاً التي منة فالتقاء
الامر من ما على حصة ولا تمنعهم أعيا وكفوا فلا حاجة لبعدها يعني الوار (قوله
لمعوم الخ) نفسه أنه شامل لمن وجب لها المهر وهو لا منة أو الأولى الاستدلال
بالقاس على القويضة (قوله وفريضة) أي بغير موت وبأن وهي مبتدأة بخلافه وقوله
لا يمين أي ولا يمين ما كان أن قد أعادها أو يمينه ففريضة كدونه أي وحده لأن الغلب هنا
سأبها بخلاف تشبه المهر كالمهر لأن المنة لا يجامش وقوله ما يقفه (قوله ويسن أن
لا تنه الخ) أي تأبين أن لا تبلغ نصف المهر ثم إن أمكن العمل به ما كان كل المهر
فما بين حصة المنة الثلاثين والأكابر كان الثلاثين حصة منه (قوله قدرها التقاضى)
أي وجوباً وإن زادت على مهر المثل وقوله بحسب ما يليق بالمحل أي وقت الفراق
(قوله لأن الزوجين الخ) فاصري ولاية العرس الأولى لا جتماع الناس إلى المهر وولاية
العرس وغيرها (قوله وهي تقع) أي تطلق أي شرعاً وأما منة فتقع على الإجماع كغير
مقتضى اشتقاقها من الولم وقوله لمرور أي أو غيره لثبوت ولاية الموت لأنهم من جهة الولائم
وقوله من عرس أي دخول الزوجة وقوله واملاؤه أي عقد عليها فهو عطفه فأمر ويحتمل
أن المراد بالاملاؤه عقد الخليل كأنه لا دارا وقوله وغيرها ما كانتا وضعت القرآن
(قوله والولاية) أي عنهما أو اقتضاها فقهه منصفه من الألف أي اسم الطعام فلا يصح
الاشتداد وقوله على العرس أي لأجله واقتصر عليه لأن الكلام فيه والألف هي مستترة
لغيره أيضاً وقوله الابتداء أي الدخول (قوله أولم) أمر التذنب (قوله والمراد أقل الكمال)
أي لا الأقل على الأخلاق وقوله من الطعام المراد به ما يشرب الشراب (قوله فمدخل الخ)
أي ولا تنفوت بطلاق أو موت وهذا يقتضي أن المأونة أو استدخول وتيقها بعد ذلك لا ينافي
ما مر من أنها ولية وأن ولاية المنة قد دولة لأنه لا مانع من أن المذهب يرى في كل بيان
على قول (قوله وغيره سلم) زاده لأنه أمر في وجوب الإجابة لتضرر به بغيره بالعصيان
على منعه باختلاف الأول لاسكان جلي الأمر فيه على التذنب وقدمه لا اتفاق الشئ على
روايته (قوله ومن لم يجب الدعوة الخ) يقتضي أن الإجابة في الحالة المذكورة واجبة

«(عليه)» لم تعرضوا الوقت الواجبة واستنبت السبكي من كلام البغوي إن وقتها موضع من حين الدخول حتى ولو
وتجبهوا والأفضل وأما بعد الدخول لأنه صلى الله عليه وسلم لم يمل على نسائه إلا بعد الدخول فوجب الإجابة إليهم من حين القدوم
شأنه الأفضل (والإجابة المأجبة) عندنا غير المصنفين إذ ادعى الحكم إلى الواجبة فلا ياتم وأخبره لم يشر الطعام طعام الواجبة تدعى
لها الأغنياء من ترك الفداء ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله

قالوا والمراد بوجوب العرس انهما لم يودعهما ولم يدهما في الصبيح من ثوبا اذا قد استحسنكم الى وليه من ثلجب
واما غيرهما من الولاة فلا اجابة اليه اعلم ان في مسند احمد بن ١٧١ الحسن قال دعي عثمان بن ابي العاص الى

حسن فلم يجيب قال لم يكن يدعي
له على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقوله (الا اهدى)
اتاه به الى كثر شرط وجوب
الاجابة فان شرطه كثرية
منه ان لا ينص بالدعوة لا اغتباء
فما فهم من غير الطام ومنها
ان يكون الداعي مسلما ومنها ان
يكون المدعو مسلما ايضا ومنها ان
يدعوه في اليوم الاول فتس
الاجابة في اليوم الثاني وتكرره
في الثالث ومنها ان يكون الداعي
مطلقا لا تصرف نعم ان اخذها
الولي من ماله وهو بائع أو جسد
فانها مكافاة للادري الوجوب
ومنها ان لا يدعوه بغيره فلو لم
يجتهدوا وطعافا جاهه أو اعانته
على باطل ومنها ان يعين المدعو
بنفسه أو بنائيه لان نادى في الناس
كان فتح الباب وقال ليحضر من
اراد ومنه ان لا يعتذر والمدعو
الى الداعي ويرضى بتعلقه ومنها
ان لا يسبق الداعي غيره فان جاء
معا اجاب اقربهم سارحاما دارا
ومنها ان لا يدعوه من اكراهه
حرام فمن كان كذلك كرهت اجابته
فان علم ان عين الطعم حرام
حرمت اجابته والا فلا يحتاج
الاجابة ولا يجب اذا كان في حالة
شبهة وله ان قال الزكري لا يجب
الاجابة في زمانها انتهى ولكن

وهو خلاف ما يأتي من عدم الوجوب فيها وأجيب بان قوله تدعى اليها لا اغتباء أي شأنا
ذلك وامر بلازم وجوده فمعنا انتم فلا تنافي في عدم الوجوب عند تنصيص الاغتباء بالدعوة
(قوله قالوا الخ) وبه الثبوت ان لفظ الولاية عام والخصيص يحتاج لبديل ولم يظفر بآية
الحديث الا في ذلك فذكره من أفراد العام بحكم انعام لا يخص ذلك العام (قوله
عندهم) أي العرب (قوله لما في مسند احمد) لا دليل فيه على الاحتجاب بل على عدم
الوجوب فكان عليه ان يقول لا واجبة في مسند احمد الخ (قوله الا اهدى) استئمان
وجوب الاجابة وناظر في الوجوب بقا الاستصحاب وليس مراد بل قد ذكره وقد صرح كما
سبق (قوله الى كثر شرط) الاظفر الى كثر شرط (قوله ان لا ينص بالدعوة لا اغتباء
انعام) صادق ثلاثا وهو ان يقع التوسيع أو يخص الفقراء من دعاهم أو لا يغتباء الكونهم
أهل حرفة مثلا فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة والمراد بالاعتناء من ينصه التجهيل
بمؤنوره فهو وجبة واجبة واجدا وان لم يكن اهل مال أصلا وقوله لتعبر الخ لا وجه له اذ ظاهره
وجوب الاجابة في تلك الحالة كاهم وهو دعاهم لاف المسدعي وقوله ان يكون الداعي أي
صاحب الولاية وقوله ان يكون المدعو مسلما فيه ان الكفار ومحاطون بغير بيع التبرعة
(قوله فتس) الاجابة في اليوم الثاني) ما يمكن فعل ذلك لغيره من كان جعل لكل طائفة يوما
أو لغيره من طعام يكن الجميع دفعة واحدة فأراضي منزله وكثرة الناس والاكث كولاية
واسعة فادعوا الناس اليها اجمع فاجب على من لم يحضر في اليوم الاول الاجابة في جميع
الايام ولو شبرا (قوله أب أب) أي أوام هي وصية عليه بخلاف غيره من ذكره لعدم قدومه
على التحليل كذا قالوا وكان المعنى ان كلامه الاب والابن بعدهم ذلك مولد طمطم الولاية
لغيره عن نفسه وفيه انه متى ملكه صلا كقبلة أمه والابن والابن عتق منته لا تسأل
(قوله لم يجتهدوا) الاولى لولم يدعوه وقوله أو طمع اعاقب على خوف واصبه بزع الخافض
ولو قال أو طمع لم كان انسب بما قبله وما بعده (قوله أو بنائيه) أي ولولم يدعوه عليه
كذب بان شاهه بالدعوى بالظن من غير الدعوى من غير النائب فلا وجوب وكذا
لو كانت بكثرة كان شئت أن يجتهدوا فافصل (قوله ويرضى) أي عن طيب نفس لا لغو
غضب (قوله اجاب اقربهم) فان استولى اقربهم بها (قوله من اكراهه) سرام) أي
والولع من ذلك المبالاة كتره لم يقدوا قوله حرمت اجابته أي وان لم يأكل لسانه من
الاعتداء على المعصية أو افرار قلبه أو قوله والا فلا أي فلا تفرم الاجابة بل تذكره كخافضه
(قوله وسارح) مسأله وليس واجبة بالقوله والا فلا لان فيه الكراهة كاهم وقوله
ولا يجب لاجابة المدعو وقبح وقوله ولكن استدراك على كلام الزكري (قوله
ان لا يكون الداعي اهرأ) أي فادبه أنه يشدب لزوجة الولاية أي اذا لم يزوج وقوله
وليس اشأى لعدم أن الولاية جلت وقوله وان لم يجتهدوا أي كان يكون بمكان وهي باسم

لا بد من ان يغلب على الظن ان في الداعي شبهة ومنها ان لا يصح كون الداعي امرأ فاجنبية وليس في وضع الدعوة محرم لها
ولا للمدعو وان لم يجتهد بها

ومنها ان لا يكون الداعي ظاهراً وقادراً أو شريراً أو مستكافراً طالبا للصاحبة والمضرة خالفة في الاشياء ومنها ان لا يكون المدعو حراً أو
 دعباً على الرتبة ان اذن له سيده وكذا المكاتب ان لم يضرب حذره بكسبه فان ضربه اذن له سيده فوجهان والاوجه عدم وجوب
 والمجبر وعلمه في اجابة الدعوة كالشديد ١٧٢ ومنها ان بدعوة في وقت الوفاة وقد تقدم وقته ارسلها ان لا يكون المدعو تاضباً

وفي معناه كل ذي ولاية عامة ومنها
 ان لا يكون مدعواً بغير شخص في ترك
 المجاهدة ومنها ان لا يكون هنالك من
 يتأذى بحدوده ولا تلتحق به جهة السبه
 كالاراذل ومنها ان لا يكون المدعو
 أصراً يخاف من سيده ورسالة
 أو متهمه أو رقالة ومنها ان لا يكون
 هنالك من لا يزول بحدوده
 كسرب الخمر والضرب بالاث
 المباحي فان كان يزول بحدوده
 وجب حضوره للدعوة وإلا فلا المنكر
 ومن المنكر فرض غير حلال
 كالغصوب والسرق وقرض يجلو
 الذوق وفرض الخمر برأجل ومنها
 ان لا يكون هنالك صورة حرة
 في غير أرض وبسائط ودون المرأة
 اذا دعت النساء فكان ذكرنا في
 الرجال فانه في الروضة وقباس مأمور
 عن الاذرى في الامردان الرأذا
 شافس من حضورها ربة أو تهمه
 أو رقالة لا يجب عليها الاجابة وان
 اذن الزوج وأولى خصوصاً في هذا
 الزمان الذي عرفه اختلاف
 الجانب من الرجل والنساق
 مثل ذلك من غير ما لا يكتف
 ما هو عورة كما هو معلوم شاهد
 ولا يلزم الحاج المالكي اعتناء زائد
 بالكلام على مثل هذا واشباهه
 بأخباره فانه في كسبه برمان
 نوقحه السباح وذا دجور فاده واج
 أفضل وبكل الضيف مما تقدمه بلا لغة ولا تصرف فيه الا بالاكل وثلث الضيف ما التهمة بوضعه في فم كاجرمه ابن القري

فوقه ظالم) أي المبحث ضرره والاجابته وقوله أو شريراً رأى كثير الشر وقوله
 أو مستكافراً أي كاف نفسه ما لا يطبق من الطعام الكثير (قوله أن بدعوة في وقت الوفاة)
 بخلاف ما قد عاهد قبل وفاته كان جعل الوفاة له ممر قبل العقد فلا يجب الاجابة (قوله أن
 لا يكون المدعو تاضباً الخ) أي مالم يكن الداعي أهله وأزوجه والأزمنة الاجابة لعدم
 نفوذ حكمه اهـ (قوله ان لا يكون مدعواً بغير شخص) أي مما يتأذى هنالك تأتي أن من
 جعله أعذاً لاجتماع الجوع والعطش وليس عذراً هنالك وجود ذلك في مقصده (قوله
 كالاراذل) أي في أمور الدنيا أعاني الدين فصرم بجلاستهم (قوله ان لا يكون المدعو
 أصراً) أي بجلا بدليل تقيد به بخوف ربة أو تهمه والربية ما كانت باطن القوي والتمه
 ما كانت بالوجه والشر وكلم من حارب رجوع قلبه والنساق ترجع لثقله بكلام قبيح
 (قوله وأن لا يكون هنالك من لا يزول بحدوده) أي ولقي اعتقاد المدعو فقط وقوله والضرب
 بالاث المباحي أي بان سمعها وعلم انها تعذيب في ذلك الوقت يثبت من يوثق الدار
 بخلاف ما إذا كانت بغيره (قوله ومن المنكر فرض غير حلال) مثلاً بالاولى انصبه على
 الحدان فانه يصرم على الرجال والنساء النظر اليه فم جلود الغور لا يجرم الا فرشها وقوله
 وفرض الحرب برأجل أي بالنساء ما للنساء في الجناح وجوب الاجابة (قوله ان لا يكون هنالك صورة
 حرة) أي ولولم لا تقبله بكثرة متقاراً وسباح والحدان قد يكون الصورة مرفوعة
 فسد ولا بد أيضاً من أن تكون على هيئة تعبر بها فلا تجيب الاجابة حينئذ يجرم النظر
 اليها فان اتت في شيء من ذلك وجبت الاجابة وجزا النظر اليها وأما انصوبه بله وان حرام
 مطلقاً (قوله فكان ذكرنا في الرجال) كلامه الاول شاهد له (قوله وقباس مأمور
 عن الاذرى) لم يتقدم له نقل ذلك عنه (قوله فكيفه برمان خرق فيه السباح) أي خرق فيه
 الحياء وقوله وذا دجور فاده أي فساد الشبه بالجر في الكثرة (قوله ولا تلتحق به جهة
 السبه) أي لان الواجب الحضور لا اكل (قوله وبكل الضيف) المراد به هنا كل من
 حضر طعام غيره وقوله مما تقدم له أي فلا يجوز الا اكل كل ما يخص به غيره كالساكن أو افلا
 وأقدمه من سرمة كل جيب مما تقدمه لكن المنفعة النظر في ذلك تقرر في المقوية فان
 ذلك على اكل الجميع جائز الا في حرمة ما زاد عن السبع خلاف (قوله ولا يتصرف
 فيه الا بالاكل) أي اكله فهو حرم عليه نقله لفساده ويقام منه مثلاً أو فوضه الا ان
 علم (الضابط ذلك) (قوله وعلى الضيف الخ) أنه انصبه امرأته على ما علمه لا يملكه
 الا بالاذن أو بالولادة فلو نقله قبله لعلنا انكسر ما يقع من تفرقة فهو علم على الانصباف بملك
 ملكاً كما موضع بدعه عليه وأما قوله ويملك الضيف الخ انه لا يملك على من حلقه لا يملك

ولم ينفذ أخفها بعد رضا المصنف به ويجعل تركه سكر وغيره في الاملا ولا يكره التثني في الاسم ويجعل الانقضاء ولكن تركه أولى
 ويسن المصنف وان لم يأكل ان يدعو المصنف وان يقول المالك لخصمه وغيره من وجبهه وله ان يرفع يده من الطعام كل ويكره
 عليه ما لم ينفذ انه اكل منه ولا يذبح في ثلاث مرات وقد كرت ١٧٣ فشرح لها جرح وغيره مسائل مهمة متعلق بها

الفصل في الألبان وما راجعها

هـ (فصل في القسم والشروط)

والقسم يقع اتفاق وسكون
 الدين مصدر وقعت التي مرأها
 بالكسر فانه صيب والقسم فتح
 القليل والسيلين والشيء والشروط
 هو الخروج عن الطاعة ويجب

القسم لا وجنتين أو زوياً
 ولو كان أماً فلا يدخل لاماً غير
 زواج فيه وان كان مستولاً له
 قال تعالى فان خففنا لاعداءك
 قواحدة أو مملكتك أماناً
 وقد شرع في القسم الأزل وهو
 القسم بقوله (والسوية فيه
 القسم في الميث (بين الزوجين
 في الزوجين) المراتب (واجبة)
 على الزوج ولو طام بهما أو بهن
 عذركم وحض وقتي وقررت
 وأحرام لأن المقصود الأمن
 لا الوطء والجب التسوية بينهما
 أو يمين في التمتع وطء وقهره
 لمكناهن وتزوج بقولنا المراتب
 ما لو كان غنة مرة وأمة فلقرة
 الحان والامة لئلا يلد للحدية فيه
 فربما إذا قلنا ما وجبت وفور
 وان لم يحصل بهائم كبقية بان
 خرج عن طاعة زوجها كان
 خرجت من مسكنه بغراً فله أن
 يفتح له الباب ليدخل أو لم يملكه

طعام زيدا كما حلفه لانه انما كل ملكه لملك زيد (قوله والمصنف أخذ ما به (الخ)
 شامل لما عام والنقد وغيره ولو دخل على أكل فاذنوا له لم يجزه الأكل لأن قلن انه
 من طيب نفس لا كغيره ومن ثم حرم الجارية من عرض بالضافة فجعل وقبول عديدين
 ظن منه انه لا يمدى الاغتراف فصار المذمة (قوله ويجعل تركه وغيره في الاملا) في
 مدية وقوله ويجعل النطاق أي الثور والمه من التثنية وقوله ولكن تركه أي الانقضاء
 ومنه التثني لان الانقضاء يشبه التوبة والنقد توب إلى ما بينهما

هـ (فصل في القسم والشروط)

أي في بيان حكمه وما يترتب عليه ما ومن لازم بيان ذلك بيان كيفية أحكام عشرة
 القسم أولاً مرد وعشرة القسم (قوله ويجب القسم الخ) أي ان يات عند البض والاختلاف
 يجب وقوله ولو كان أماً كان زوج رقيق أمين أو أمة بالشروط لم يخرج عن صلاحية
 الاستمتاع فتزوج أمه أخرى فيجب القسم بينهما (قوله فيه) الأولى يسوع الشخير
 لا وجوب للقسم لانه لا يدخل فيه ولا وجوب لانه لا يدخل فيه أنه يدينه في لا يجهل
 بعضهم على بعض (قوله أن لا تعدوا) أي في الواجب فلا بد من أن تعدوا
 أن تعدوا إلا في المندوب والاعم والأية الأولى في القسم الحسي الاتي في كلام الله
 والثانية في المعنوي المتعلق بالقلب كالخمس وقوله واحدة أي فأنكروا واحدة وقوله
 أو مملكتك أماناً أي أو اتوا مملكتك أماناً فكم على جدها أماناً أو مملكتك
 (قوله في الميث) الأولى حذفه أو زيادة والتأثير لان الواجب عليه ان يجعل لكل واحدة
 من الزمان من ليل أو نهار قد ما لا أخرى (قوله المراتب) أي أو الاما سبأ في محترمة
 وقوله على الزوج أي ان كان مكافاً والاقبل وله ولا فاضاً أو بارداً أو الولى المسمى بالميث
 ويدر الجوز أصله فيه كسفاؤه وأطلب الزوجات تكمل قسم وقع منه قبل الجنون
 (قوله ولو طام بهما أو بهن عذر) أي أو طام به هو عذركه أو مرض أو حب أخذ من
 التعديل (قوله في التمتع) مثله الكسوة (قوله ما لو كان غنة الخ) أي كان يكن عبداً
 أو أحراراً في الامارة ولا بد من شروط ثم نسك الحرة وقوله فلقرة الخ أي فلا يجوز أن يلد من
 ذلك ولا كثر وقوله أي الحكم المذكور وقوله من قبل فأن المولى لا يتجيزه لانه من
 الضعفاء (قوله أو لم يفتح في الباب) أي لم تكنه من قصده فيكون المفتاح معها والافتقار
 من الخسدة وفي لا يجب علم الاملازمة البيت والتفكيك (قوله ولا تزوج الخ) أي بعد تمام
 البوار قبل الشرع في الميث (قوله ويصنعن) أي يصنعن عن الزنا لو طعنكون سنة
 كالميث (قوله والأولى الخ) أي ان لم يكن لمسكن يلق بين والادعاء البتة والزمان

من نفس الاحتقاق قسمها كالا تسنن نفقة ولزواج اعراض عن زواجها بان لا يثبت عندن لان الميث حذفه تركه ويسن
 ان لا يعلو بان يثبت عندن ويصنعن كواحدة ليس فقهه غير هائلة الاعراض عنها ويسن ان لا يعلو أو أدى درجتها ان
 لا يعلو كل أربع ليل عن ليلة اعتبارا بين الأربع زوايا والأولى في الشبهة وعلين ويسكنهن

وليس له أية قوة من سكن أحد من الأرضين ولأن مجموعهم يسكن الأرضين ولا يذيد بعضها من سكنة وبعضها من سكنة
 أصولنا فمن القصص الموحش الأرضين أو بقرعة أو فرض كقرب سكن من بعض البلدان الأخرى الأصل في القسم
 لمن هذه أرا القليل لأن وقت السكن والتميز قبله وبعدة نبيح لانه وقت الحاش خال عقا له الذي جعل لك الليل لتسكنوا
 فيه والتميز بصرا أو الأصل في القسم ١٧٤ من جعل ليل الكلاس النهار لانه وقت سكونه والليل تريح لانه وقت معاشه فلو كان يعمل

قوة بالتميز وتارة بالليل لم يميزان
 بقسم لو اسندت له تابعة فتميزا
 متبوعا ولا تفرق عكسه (و) من
 على شبه الليل (لا يذيل) تميزا
 (على غير المقصود له الفرجانية)
 لتصرف معك ذلك ما في من الليل
 حتى صاحبة التفرقة فان فصل
 وطال سكنت لزمه له صاحبة التفرقة
 المقصود بتعدد ذلك من تفرقة
 المدخول على ما عدا الحاجة
 كوضع مناع وأخذت أو تسليم
 نفقة أو تغير في غير خا لم يحدث
 عائته ونحو التي تعارض معها كان
 ردول الله صلى الله عليه وسلم
 بطرق علينا جاعدا فهو من كل
 امرأه من غير محرم أي وطه
 حتى يبلغ إلى التي هو بها ليست
 عندها ولا يقضي إذا دخل الحاجة
 وإن طال الزمن لأن التماس تابع
 مع وجود الحاجة وله ما سوى
 وطه من استتاع الخديت المسبق
 وخرج بقوله التماسا قبل فخرج
 عليه ولو لم يجز على الصحيح لم يجر
 من إبطال حتى ذات التفرقة إلا
 ضرورة كرومها الخوف وشدة
 الطلق وشوق القلب والحرين ثم
 أن طال مكنته ففاض من تفرقة
 المدخول على أصل مكنته لأن حتى
 الأدنى لا يستعاض بالعذر فإن إبطال

مكنه لم يضر ذلك، ويأثم من تهذى بالفسوق وإن لم يبال مكنته ولو جامع من دخل عليها في توبة بغیرها عصى وإن قصر (قوله
 الزمن وكان ضرورة خال الامام واللاق بالتميز في الظلم بان الجماع لا يوجب التبريم ويصرف التبريم إلى إيقاع المعصية إلا في
 ما لو تعصب به المعصية وحاصل ان تصرف الجماع لا يوجب التبريم بل لا يوجب التبريم لان قصره لا يوجب التبريم ولا يوجب التبريم
 ما اذا تعصب بالظلمة في معصية فلو كانت الظلمة بغيرها فلا قضاء فلو لم يفسخ الحق للقيات ولو غارق الظلمة تعصبها القضاء

(وخرج القوم يفترون عليا) منهم القريظة (المادوي) الشيطان انفصل الله عليه وسلم كان اذا ناسقرا افرح بين نسائه فانهن
 خرجن سمعها خرج من اعمه وسواها كن ذلك في يومها او غيرها واذا خرجت القريظة لمناجبة النوبة لا تمدحوا نوبتها مدة
 السفر بل اذا رجعوا الى مهاو بها ١٧٦ واذا خرجت القريظة لمناجبة النوبة لا تمدحوا نوبتها مدة السفر بل اذا رجعوا الى مهاو بها

بواحد ثانياً كمن غير عصى
 وقضى فان رضى في واحد بنزل
 قريظة وسقط القضاء وان الرجوع
 قبل سفرها قال المادوي وكذا
 بعد ما يجاوز نصف القريظة
 يصلى اليها واذا سفرها القريظة
 لا يقضى الزوجيات المختلفة مدة
 سفرها ولا يفترون على عصى ان
 المستعصبة وان طارت بعصية فقد
 طاعتها من توب الشرف ومقتضى
 ما يقابل ذلك والمختلفة وان طاعتها
 حفظها من الزوج فقد تزلزلت
 بالراصة والافادة فتقابل الامران
 فاستوا في خروج بالافادة بالاباحة
 غير هذا فليس له ان يستعصب فيها
 بعضهم بقريظة ولا يفرها فان فعل
 عصى وزلزلته القضاء للمختلفات
 وخرج زواج الامانة له ان
 يستعصب بعضهم بقريظة فان
 وصل الى القريظة صار مضمناً لقضى
 مدة الاقامة لم يزوج عن حكم
 الشرع ان ساكن المصوبة اما
 اذا اعتزلها مدة الاقامة فلا يقضى
 كلهم في الحادى ولا يقضى مدة
 الرجوع كاللا يقضى مدة الذهاب
 (تنبه) من وجبت من الزيجات
 حكمها من القسم اعمدها لم يزوج
 الزوج الرضا بذلك لانها لا تملك
 اسقاط حكمه من الاستمتاع فان

بافرح (قوله وخرج الخ) وليس له ان يبعد الشرعة وقوله سمى الخاتم تغير اعراب
 الخ وتايت النمل والفعل بنه كغيره او لا لا يفتن على ان المراد بالقريظة سمها
 لا فها (قوله وسواها) كان ذلك (قوله وخرج الخ) فان خرج
 او قريظة غير ما كان اعم الان يقال بناء على الغالب من وقوع السفر لها واذا كان في
 يوم سفرها كان كسبة ايام السفر فلا يقضى فيها بقية اذا رجع (قوله وليس الخ) فان خرج
 بغيرها قضى حتى خرجت ايام السفر مدة لا تحصى بالحق بالقريظة فيها (قوله عصى وقضى)
 أى جميع المدة وان لم يمت معها ما لم يخالفه في بلد والاخلاء (قوله فان رضى) بمقتضى
 قوله عند تنازعه (قوله أى يسأل اليها) جواب عما يقال مدة القريظة لا آخرها
 فكيف تجاوز واحد الجواب ان المراد بمدة اولها (قوله واذا سفر الخ) راجع للز
 وقوله بالقريظة أى او برضا من رزق لمسة سفرها أى اذا فليس شاملا للاباحه وضاعف
 يكون قوله الا لا يقضى مدة الرجوع مكرراً (قوله ولا يفتن في عصى) أى في عدم
 وجوب القضاء للمختلفات مع وجوبه على الزوج دائماً ولو طام به عذر وقوله الامران
 هما راحة في مقابل راحة ومقتضى في مقابله شقة في منتهى او نوله فاستوى أى
 الامران والاولى استوى كالأمران (قوله فليس الخ) لأن صاحبة بعضن بالقريظة
 رخصة وهي لا تنافى بالمصوبة (قوله ولا يفتن) المراد بالفتن غير الرضا ما اذا رضى فلا ذلك
 لأن المخرج كان ملحقين وقدر رضى وقوله عصى وزلزلته القضاء ومع هذا يجب على الزوجية
 طاعته ولو لم تملك سقط عنها (قوله وخرج بالزيجات) أى اذا اختلف تحت قوله افرح
 بين فان ضمير راجع للزوجات في أول الباب (قوله فان وصل المقصد) ليس قبل ابل يأتى
 هنا ما مر في باب القريظة مما يبلغ السفر فالمراد أنه يقضى مدة عدم القريظة ان كان
 المصوبة بقريظة مدة سفرها وقوله مدة سفرها راجع لقوله لا يقضى للزيجات المختلفة مدة
 سفرها وقوله قبل فان رضى الخ وليس راجعاً للمدة الا ما (قوله عصى) أى محل وجوب
 قضاء مدة الاقامة (قوله من وجبت الخ) أى لو قبل ان يبيت عند بعضن لان الحق ثابت
 في الجدة له وتضمنها يجب بالنظر للصورة والافتقار للمهر وبسبب ما لا يمنع (قوله
 لعنة) خرج ما لو وجبت لجهة مقابل فيستقر حقه ما لو بات عند ما أى ان لم ترض بذلك
 وليس لها حق في غير الرضا في المهر في دون ما لو بات عند ما أى ان لم ترض بذلك
 ليله في محلها فليس له تقديم ايلة الواهبه على محالها ولا تخيرها في العاقبة ليله
 المستوفى لها ولا يضر تقديم ايلة من ينسأ وان لم ترض به ويحصل ليه البتة ان دام
 استحقاق الواهبه لتقسم فان تضرعت لم يمت عند المهر لها الا ليلتها (قوله لم يمت) على

ورضى بالية ووجبت لعنة من ان عند ما ليلتها كما نزل على الله عليه وسلم لما خرجت مودة فيها (الرس)
 لعائشة رضى الله تعالى عنها ما وان رضى عنه الزوج فقط كان له التخصيص لو اشد ذلك لانها كانت الحق في نفسه حيث شاء
 ولو وجبت له بعض الزوجات اولا ولم يمسح قسم ذلك على

الرؤس كما يفتحه بعض المتأخرين ولا يجوز قالوا به ان تأخذ على الماشية بقية ١٧٧ عوض الامن الزوج ولا من الشرا ولا من ايس

عين ولا منفعة لان مقام الزوج عندنا ليس بمنفعة فملكها عليه وقد استأبط السبي من هذه المسئلة ومن خلع الاجنبي جواز الزول عن الوطأ التي والذي استقر عليه رأيه ان أخذ العوض فيه جاز وأخذ حلال لانه طالح لا لعق من الزول له بل يبقى الامر في ذلك الى غلط الوطئة بقول ما يقتضيه المصلحة شرعا وبسط ذلك وهذا مسئلة كثيرة لا تروى فاستدعوا قواعد الوطئة الرجوع متى شئت فإذا رجعت خرج فوراً ولا يرجع في الماضي قبل الدخول بالزوج وان مات الزوج في نوبة واحدة عند شراها ثم ادعى أمه او هبت حقها وأكرت قبل قبوله الا يبيته (وإذا تزوج) حر او عبد في دوام نكاحه (جديدة) ولو بعد اقباض البينة (مضاه) كل منهما وجوبا (ببيع) على متوالية بلا قضاء لثبوتات (ان كانت بكرا) على خلفها او زالت بغير وطء (وإذا ثلاث) بالمال متوالية بالقبض على المالكات ان كانت ثيبا) لدرام حيان في مخصه سبع لبال الفكر وثلاث ثيب والمثني في الثلاث والاشعة بينهما ولو بدأ سوى بين امرؤ وامرأة لان ما يتعلق بالبيع لا يلتصق بالرق والحرية كذات العتة والايلاء وزيد للبكر لان سباعها أكثر وانكحة في الثلاث والسبع ان الثلاث مفعلة في الشرع والسبع عدداً بالانبياء وما زاد على البكر او

الرؤس) أي حسب المبالى لا بحسب الاجزاء ثم يظهر فيما اذا وهبت ليه واحد فله سبع فعملها اربعاً او مقرر ويخص بربعه من شاء وفيما اذا وهبت لثلاث او اربع فله الواحدة كالمعدومة وكل ما كانت لثلاث او مقرر يبين فمن خربت لها القرعة حدها بها ويخص بلده من شاع وان شاع صبر بلا قرعة حتى يكون شكل منه ومن الشرا لثلاث او اربع اسأل بمصلحة من أربعة ادوار بيت عشرة ليه فيقسم ثلث الاربع على الواحدة ويبتون القرعة ويخص بلده من شاع ثم بعد فراغ المبالى الاربع يرجع الثيب القسم قبل الهبة فإذا اجتمع اربع لبال فعل بما ذكر وهكذا (قوله ولا يجوز طالع) وقد بحث القاضي لانها لم تقطع بمجانا قبل طلاقا وقبل ما لم يات بالقتاد واستشكل عدم جواز ما ذكر ان القسم حقاً لا يخص بها وأخذ العوض على الحق من الاختصاص لا لزواج يبين هذا الحق بشرط ان لا تزوج منه شيئاً قبل ان يقبض عليه على رضاء منه فحقها (قوله من هذه المسئلة) أي من مفهوم قوله لانه لا يسر بعينه ولا منفعة لان فهو هو ان الحق اذا كان عينا أو منفعة جزأ أخذ العوض على امشاة كالزول عن الوطأ (قوله جواز الزول) أي بعضه وبذنه خال تزول بعوض مسئلة من خلع الاجنبي والزول بدون عوض مستطاب من مسئلة الهبة هناك لا بدق جواز الزول المذكور وان ان يصحكون من غير ذلك النازل افعلى منه والا فلا يجوز ولا يصح التفرير من اسأكر (قوله ان أخذ) الاولى بذل لثبات بقوله وأخذ سلال أي ان كان النازل احلا وقوله لا تعلق من الزول ولا يستند لوزنهما كم غريب يلج جمع على النازل بمادفعه الا ان شرطه وقوله بل يبقى الامر في ذات أي في التولية (قوله ولا الواحدة الرجوع) أي ولو في بعض المسئلة لان الهبة لا تنضم الا بالقبض والمستقبل لم يقبض (قوله ولا ترجع في الماضي الخ) أي لا يقبض اها ما مضى ولو لا في وقته قبل العلم أي علم الزوج والضرع المستوفية اماما معي بعد سباعها وعمل احد ما مضى (قوله وإذا تزوج جديدة طالع) كالاشعة ثمان من ثلثه والتسوية في القسم واجبة فكانه قال الا اذا تزوج جديدة الخ وقوله في دوام نكاحه أخذ من قوله جديدة أي بان كان معه غيرها وابتاع منها والافلا وجوب وقوله كل ثيبا أي الحرة والعبد (قوله ليس لبال) عبر بها تقار لصالها في الميت غالباً لاشاق انه يعضها بالمال مع أيامها وقوله ثوالية لم يزد قوله مستحالة لانها ليست على الفور ما يرد الدور وقوله ان كانت بغير أي عند العقد والزنا في الاكلان لها ثلاث فقط وقوله او زالت بغير وطء أي لم يوطأ بعد والاكنت ثيبا (قوله وثلاث لبال) الاولى من المبالى اي ثوب ثلاث (قوله والمعنى في ذلك) أي الحكمة في الانصاف ان ذكر وقوله زوال الشبهة أي الاستحباب وهذا يرجع الى الغائب والافلا الثلاث نعم لو كانت مستغرقة لسد ما قبل ذلك فاعتقها وتزوج بها (قوله والسبع عدداً بالانبياء) أي فإذا ابتاعها عند ما كان بها عند ما كان بالانبياء (قوله

فان فرقوا ذلك لم يوجب له ان لا ينزل بالمشرق واستأنف وقضى المشرق بالانحراف (تفسيره) دخل في التفسير المذكور ومن كانت شربتها بوط - لالا اسرام ووط - شبهة ونرج بها من ارض او شبهة وقوله ذلك ومن تفسيره ان بين ثلاث بلا قضا ومن سبغ بقضا كما فعل على الله عليه وسلم بام القرضي الله تعالى بها سبغت قال لها ان شئت سبغت عندك وبسبت عندك وان شئت لم عندك ١٧٨ ودرت أي بالقسم الاولي بالافشاء والا لقال ولت عندك كما قال

وسبغت عندك ولا يتحقق بسبب ذلك من انطروخ للجماعات وسائر أهمل البرص بمادة المرضي وشييع بالثلاثة الزفاف الا لا فيختف وبسبب ما قد عدا لواجب وهذا ما جرى عليه الشيطان وان خاف منه بعض المتأخرين وما إلى ذلك القسم فقبيل التسوية بين من انطروخ وعنده ما مان يخرج في ليله الجلسع والاضحى اصلا فان خص ليله بعض من انطروخ اثم تم شرع في القسم الثاني وهو التثنية وقوله (واذا خاف) الزوج (تثنية) المراد بان فارت ما رأت زوجها فملا كان يجفها اعراسا ويوسا بعد لطف وطلاقة وسه او قولا كان تعيينه بكلام شين بعد ان كان باين (وعنها) استحباب القولة تعالى واللاق تخافون نشوزهن فمفهوم كان يقول لها اتقي الله في الحق انا جيب في عليك واحذري الفتوى بلا شرب ولا غير ويين لهما ان التثنية سبغت الثقة والقسم فلهذا يدعي عذرا او سبب مما وقع منها فغير عذرا ومن اراد ان يكره ما في العديين

من قوله على الله عليه وسلم اذا نأت المرأة جهرت فرائس زوجها العنت المأثمة حتى تسبغ وفي الترمذي من أم سارة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نأت زوجها ارض عنتا خات الجنة (قالت اب) مع وملة (الا التثنية جهرها) في المنصب أي بصوتها ذلك

من قوله على الله عليه وسلم اذا نأت المرأة جهرت فرائس زوجها العنت المأثمة حتى تسبغ وفي الترمذي من أم سارة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نأت زوجها ارض عنتا خات الجنة (قالت اب) مع وملة (الا التثنية جهرها) في المنصب أي بصوتها ذلك

تتأخر الآية ولان في المهر اثر ظاهر اني ناديه النسا والمراد ان يجوز انشاها فلا ينافي اجمعها فيه وتخرج بالهر ان في المصنع
 الهير ان بالكلام فلا يجوز المهر به لان زوجة ولا غيرها فان في ثلاثة ايام ويجوز ان في الله يثبت الصبح ليجعل له من مهرها حقوق
 ثلاثة ايام وفي سنن ابى داود في مهره فوق ثلاث غلات دخل الشارو رجل الا ذروني وغيره القبر على ما اذا فيه مهرها دخل الحظ
 نفسه فان قصد به ودعا من العصبه او صلاح دينه فلا يحرم وهذا ما خوذ من قوله يجوز مهر المبتدع والفاق رخصوها ومن
 روى بمهره صلاح دين الهاجر او المهر يروى عليه يحصل مجبره ١٧٩ صلى الله عليه وسلم كتب بن مالك

وصاحبه رضى الله تعالى عنهم
 ونسبه صلى الله عليه وسلم النصارى
 عن كلامهم وصكدا هير
 السلف بعضهم بعضا (فان تأملت)
 عليه ما امرت على التشوهد
 المهر المربى على الوعظ (فمهرها)
 مهرها بمهرها لظواهر الآية
 تنقذوها واللا تنقذون تنقذون
 ففتلونها فان تشرن فاجبرهن
 في المباح وشرى من المظروف
 هنا بمعنى العلم كقوله تعالى فمن
 خان من مولى جنفا او انما
 (تنبه) ظاهر كلام المصنف
 انه لا يضرب الا اذا تكرمها
 اشوز وهو ما رجع به جمهور
 العراقيين وغيرهم ووجهه ان الرأى
 والذي صحبه النووي جواز
 الضرب وان لم يكرهوا اشوز
 الظاهر الآية وانما يجوز
 الضرب اذا افاد ضربا في ظنه
 والا فلا يضربها كما صح به
 الامام وغيره وخرج بقوله غير
 مبرح المبرح فانه لا يجوز مطلقا
 ولا يجوز على الوجه والماله
 والاولى القسوع الضرب وغير

من غير نشوز لانه محقق كائن (قوله انما هو الآية) لم يقل لانه لاحفالها المهر ان
 التراضى ولتفع فخر قسم (قوله دخل التام) أى استمق دشولها (قوله ضربها) وليس لها
 موضع يضرب فيه المصحف من دفعه حقه الا انها العبد اذا امتنع من حق سيده ووجه
 الاستثناء ان الحاجة حاسية الى ذلك لعدوا شياء وقوله غير مبرح ويضرب ما تلف به لان
 ضرب التاديب مشروط بسلامة العاقبة والمبرح ما عظم الله كان يقتضى منه مبيع قيم
 فان لم تنجز الية حرم موقعه (قوله لظواهر الآية) تنبيه ان الآية لا تنقذ منصوص
 على المبرح بل صادقة به وغيره (قوله فان تشرن) أى تقتضى تشوهدن وسيدت خلا حاسية
 الى قوله والمظروف هنا بمعنى العلم انما لا ينعى ساقاته لما يقيد مسابق قوله بان تظفون
 امارات اشوزها من جعله المظروف هنا بمعنى النفس لا بمعنى العلم الا ان ييبا بيان
 مراده قوله هنا أى بالنسبة للضرب والمهر أى امالة النسبة للوعظ فهو يعنى الظان
 (قوله جنفا) وعلمه من المظروف أى خطأ أو انما أى ملاحق عمدا (قوله وان
 لم يكره) وعلمه من المظروف أى لا يقتضى العلم لانها انت بالاولاد الفعلى مطلق الجمع
 ولا يتجسم السلامة العلم بالاحصاء ان فى الآية تقريرين الاول يجعل المظروف
 بمعنى العلم فطرق التعيير بالاولاد واللاتى يجعله يعنى الظان ويشهد بقوله واجبرهن أى
 فان خاتم تشوهدن فاجبرهن وشرى من (قوله اذا افاد ضربها) الاوضح اذا ظن ان
 ضربها يقيد وقوله والا فلا يضربها أى يحرم ضربها او افاد ضرب العمد والنزويون
 لم يشهدوا المسلمة (قوله سلطانا) أى تكبروا اشوزا ولا (قوله ولا يجوز الخ) كان الاولى
 ذكره عفا المثل لانه في غير المبرح والاما تان للتشديد بالوجه والماله لظواهر المبرح
 مطلقا (قوله وخبر النبي الخ) وادعى قول المتن ضربها وقوله محمول على ذلك اعلم ان
 الاولى العفو (قوله ووجد) أى كبرن الاراء الزوج المعفون الضرب (قوله الواجب
 لها) لا حاجة اليه وقرنه بالتشوز الخ الانسب تنقذه على القسم او تأخذ من الثقة
 أيضا (قوله بغير ذمة) أى ولو غرضه (قوله لطالب الحق منه) أى التاقي أى لخص لها
 الحق من الزوج أومن غيره (قوله بغيرها الزوج) أى ولو لم يجرس أو كل ذى ربح كره
 ما لم يكن ذلك بها فاعلمت متى تزل فلا تكون تاشوز (قوله لاسمها الله منه) مدلل على

التي عن ضرب النسا محمول على ذلك او على الضرب بغير سبب يقتضيه وهذا بخلاف روى السبي قالوا لى عدم العقران
 ضربه لتأديب معصيته وضرب الزوج زوجته معصيته لنفسه (ويستطيعا تشوزها) الواجب لها والتشوز فصل بجرودها
 من منزل زوجها بغير الله لاني الفاضل لطالب الحق منه والى اكتسابها الثقة اذا احرم الزوج ولا لى الاقتضاء
 اذا لم يكن زوجها فاضاها وليس يستقل لها ويحصل أيضا بغيرها الزوج من الاقتناع ولو ضربها لجامع حيث لا يحد لاسمها الله منه مدلل

ولا الشرح ولا الاشارة باللسان او غير ذلك تأنيه وتشتق التاديب وتسقط به ايضا حيث لا عذر في نقضها وتوابعها كالمكتنى والآث التلخيص ويصوفاً كان ما عدا ذلك كانت غير مستقرة او مستعجلة لا تشمل الجناح او غيرها اقروح او كانت مستعجلة او كان الزوج على كبر الا فبغيرها وطلعه فلا تسقط نفقتها لعذرهما (تسببه) ففسد اطلاق المصنف كثيرا وتناولت ورضع اليوم وهو الاصح ومراهم بالسقوط ههنا مع الزوجين لا سقوطا واجب حتى لو نشز قبل التبرع والغير على ناشز فلا وجوب ولا يقال سقطت لان السقوط بالشوذا كذا في علم الكسوة

انما هو التمهيد والتمهيد وقوله ونسحق التاديب أي من الروح (قوله او مستعجلة أي شديدة) قاله زوال وقوله لا تفسد على الجناح رابع الامر بفسده أيضا وقوله فلا تسقط نفقتها أي ولا تفسد أي لا تفسد (قوله تناولت أي الشويز) (قوله ومراهم المخرج) فيه تنزيه عن مراهم ما هو اعم من عدم الزوجين بالمرأة واسقاطا واجب ولا مباح لا عذر له انما هو بان مراهم من الزوجين ابتداء او واما مع قوله لا سقوطا واجب (قوله ومراهم المخرج) (قوله) حاصله ان الشويز ان صادف اول فصل الكسوة وتسقطت كونه وعادته الى الطاعة فسه وإذا طرأ في الثانية من عدم الزوجين فوجب عليه ايراد الكسوة وان عادت الطاعة في الحال وهذا كما هو مذهبهم استقامتها او الا فلا تسقط وكذا النفقة (قوله لا يمنع الزوج المخرج) شروع في نشوز الزوج او نشوزها وقوله الزمة القاضي ان اي كان مكلفا والا الزم وليه عاذا كروا لا اتفاقا مال الزوج (قوله ولا يبرز) اعلم فيه زهره اول مرة (قوله جواز) الاولى فيمن يظهر ان يقول وسبويه ومقتضاه عدم جواز عند طهيم لمقرره وقوله والتعزير عليها اي لا جله (قوله بشفة) المراد به عدل الزاية ولا يثبت قول الزوج انه رجع عن ظله الا بقرينة ظاهرة وقوله يتبرع بها بفتح او ضم ثلثه أي يعرف حالهما (قوله فان عدم) أي اجمارا للنفقة بان لم يكن جارا وكان شريفة (قوله منع اخطار) أي على الوجه السابق فلا يبرز والزوج اول مرة بخلاف الزوجة فان اجمع حال بينهما في السكن الاطلاق الى ان يرجعا عن حالهما ويسرفوا وجوب النفقة مقدرة الاحالة (قوله فان اشتد الشقاق) أي الخلاف أي بعد ان اختلف حال القاضي بينهما واسقطا الشارع هذه المرتبة نظرا الى ان اشتداد الشقاق لا يتأق مع الحيلولة وقد يقال يمكن به وهذا ما هو اعم من الزوجين احدهما الى الآخر (قوله ومراهم المخرج) أي لان الزوجين وشدة ان فلا يولى عليهم في سقوطها اعني المخرج والمال يشران غايته بوزله الوكيل (قوله فيقول كل هو سكره بطلاقا واخلع ولا يجوز لوكيل في طلاق ان يتألف لانه وان اقامه وكلاءه لا ينفذ فزوت عليه السبعة ولا لوكيل في خلع ان يطلق بها كذا في المهور فتنه ان الوكيل في طلاق ان يتألف اذا كان يحصل الطلاق استقفاا بعدد وهو قريب مقرره وقوله وقبول طلاق الزاوعلى باجاءه وقوله ومراهم المخرج على ليعتبر (قوله ويتبرع بها السلام) أي وان

بالشوذا كذا في علم الكسوة تأنيبه للنفقة يجب وجوبها وتسقط بسقوطها وساقى بتعزير ذلك في فصل نفقة الزوجة ان شاء الله تعالى (قوله فوضع الزوج فريضة) قالها تقسم ونفقة الزمة القاضي فوجب اذا طلبته الجوزاهه فان اساءه واذا عاها بضر ب او غيره بلا سبب نه عن ذلك ولا يبرزه فان عاد اليه وطلبت فزير من القاضي عزير بها يثبت به ان عدمه عليها وان لم يبرز في المرة الاولى وان كان القديس جوا اذا طليته لان اسامته اختلفا فكثيرين الزوجين والتعزير على البروت وحشة بينهما فيتعذر اولا على النهي لعدم الحال يستمر بينهما فان عاذه مرة وان قال كل من الزوجين ان صاحبه متعذر عليه تعذر القاضي الحال الواقع بينهما بشفة بينهما ويكون الشقة جازا له فان عدم استكمما بجنب ثمة تعرف سالهما من بيني اليهما بغيره فاذا تبين لقاضي حالهما سأل القاضي ما من عوده لقوله فان اشتد الشقاق بينهما عت القاضي سكران اهل

في سكران اهلها ينتظر في امرهما والعت واجب ومن اهلها سكران وهو ما لو كان لهما لا سكران من جهة اهلها كمنير كل هو سكره اطلاقا وطلعه ونفقه في سكره ما يخلع هو من وقبول طلاق به ويتبرع بها من رأيها وسبقها في سكره ما

وعده الله واشهدوا الى المقصود من بعثهم الله وانما الشرط فيه ما ذكرنا مع انهم ما وصفت لان الله لم يزل يقرها انما كم
 كما في امته وبين كونهم سابقين فان اختلف رأيها بعد القاضي اثنى عشرة ما حتى يتفقوا على شي كان لمرض الزوجين
 بعث الحكمين ولم يتفقا على شي ادب القاضي الظاهر منهما ١٨١ واستوفى للمظالم مقده

« (فصل في الطلغ) »

وهو لغة مشتق من طلع التبريد
 لان مكان من الزوجين لباس
 الاخر قال تعالى هن لباس
 لكم وامر لباس الحسن فكانت
 بمثابة الاخر زرع لباسه وشربها
 فرقة بين الزوجين ولو لم يفسد
 مشادة بعض من مقصود وانج
 بله من الزوج فتولى المصنف
 (واطلع جاز على عوض معلوم)
 به ديماء كمن يقصد الطلغ
 بدم وشروطه رخصي والامال
 ودخل رابع لجهة الزوج وفوق
 الموضع للزوج ولو لم يدره ان
 خالته « ثبت لها من قودا وغيره
 وخرج ما لو على الطلاق بالبراءة
 مما اهلها فخره ليصير رخصيا
 وخرج به معلوم العرض الجبرولي
 كسوي غيره من قسح بالناجيه
 المثل والاصل في ذلك قبل الاجماع
 قوله تعالى فان طعنكم من شيء
 منه فتنوا والامر به في خبر
 البخاري في امره « ثابت من ليس
 بقوله اقبل الحدة وتعلقها
 تعلقته فخره او هل طلع وتسم في
 الاسلام والمات في الله فليجوز
 ان يملك الزوج الانتفاع بالبيع
 بغرض جازلة ان يزل ذلك الملك
 بغرض « الشراء والبيع

كان الزوجان كافرين وقوله وعد الله ان يرد الله الولاية بدليل قوله ويسن كونها
 ذكرين وقوله واهتداء الى المقصود هو الاصلاح والتمزيق

« (فصل في الطلغ) »

ذكره عقب الترتيب والشافعي في الترتيب عليه ثم ابا والاذن ان قد ازيه كره به
 الطلاق لانه نوع خاص منه والامم يقدم في الذكر على الخاص والملك مختص من
 الطلاق الثلاث سواء كان الخلف على شيء او اثباته مطلقين ومقيدين (قوله من طلع
 الثوب) فسد به لاجل قوله لان كلبا لباس الاخر والا فهو مشتق من الطلغ
 مطلقا (قوله لان كلبا من الزوجين لباس الاخر) اي لباسه في السر والعلانية كان
 في الثوب مفسدا وفي الزوجين معنوا بوجه فرقة لقوله فكانت الخ ولا وجه له ذكر
 كان لانهم المفسد ومن الزوجية قد صدق بالثوب من المعلوم ان على القصة
 لا ترجيحها فلا يقال هذا ما في كل فرقة كطلار والفسح يقتضيان كل فرقة
 تسع خلفا (قوله فرقة) اي ذاهل الان الطلغ هو اللفظ الدال على الفرقة لانها
 (قوله جاز) اي صحيح وان كره اوسم كان وقسم في زمن حبيس بعض من الاجنب
 وقوله معلوم الاول مدقته لانه ليس شرطا لقصة الطلغ بل لا تتحقق المسمى (قوله بقيد
 بذكر) اي يكون مقصودا راجعا لجهة الزوج لانها مشروطا لجهة الطلغ والحاصل
 ان الطلاق اما ان يقع بانها المسمى ان صحت المصلحة والمسمى او غيرها والمثل ان فسد
 المسمى فقط وكان مقصودا او راجعا ان فسد المصلحة كخالف في ذلك على ان
 في علمك الرجعة او كان المسمى فاسدا غير مقصود كدم وقد كثر او على ما وجد ولا يقع
 اعلان على ما يوجد (قوله وشروطه) كالمشترات (قوله من ثوب) ويصط على الزوج
 وتسن ولا تثنى عليه غرضه لانه عوض صحيح يقال بهل يفسد خلاف حسد القذف والتحرير
 المذار ليعا بقوله او غيره فانه وان يرى الزوج متما جازا لانه ياترهما والمثل للزوج
 لانها من العرض الفاسد الذي لا يقابل بال وهو يربع فيه للمثل وكان مقتضى ذلك
 ان لا يستعاضا لكن لما تضمن ذلك منها المسامحة منها مطلقا (قوله ونخرج معلوم) اي خرج
 من صفة المسمى لانه خارج من صفة من اصله لانه يتم بانها المثل كاذ كره ويقتض
 فالنقد به معلوم ليس بالشيء كالم (قوله في بيعها بشيء المثل) اي ان كان الخلف معلوم
 والا وقع وهو لا مال (قوله والاصل الخ) الاولى نقد به على التمرير كالم العادة
 (قوله فان طعن الخ) اي ولو في مائة ذلك العدة وليس خاضعا الى المصلحة والمصلحة
 للزوج ليم الاستدلال وغير العدة اذ قيس عليه واصبح من هذا آية لا جناح عليه ما

فالتسكاح كالشراء وانفع كالبيع وبما فيه دفع الضرر عن المرأة غالبا ولكنه مكروه لما فيه من قطع التسكح الذي
 هو مطرأ للشرع

لثبوتها على الله عليه وسلم بقبض الحلال إلى الله تعالى العبد لا قد قال في التوبة الأولى سالكين الأولى أن يهاثوا واحدهما
أن لا يقبضاه بعد والله الثانية أن يهاثوا بالقبض ١٨٩ بالطلاق الثالث على فعل شيء لا بد له منه فضله باسمه على الأمر المحلوف عليه

فما اقتضت به (قوله بقبض الحلال) عذرا من باب التعمير أو المراد بالطلاق المكروه
وبقبضه عدم رضاه به والطلاق لا يقبضه الله والمراد في محض من الطلاق
والافساح إلى الأحكام الخمسة اعتبرته (قوله الأولى سالكين) استثنائا من قوله مكروه
(قوله حذرود الله) أي الواجب على كل من مال الله (قوله على فعل شيء) كسلا:
الظاهر أي أو ترك شيء لا بد له من تركه كان ترك الزنا لأنه في هذا اليوم فزيق طالق
ثلاثا وقوله ثم يعمل الخ أي ولو بعد هذا الفصل (قوله وبضع) صادق في جمعة ولم يقل
وذهب ثلاثا يؤدي إلى التكرار مع الملتزم لسدقة بها وخرج به الاجتهاد والباقي
والأمة وبالملتزم ما إذا لم يكن هنالك ملتزم أصلا وقوله وعن رضاي ولو تقدر كما يأتي فيها
ولو تعنها على ما في غيرها ولا شيء بها (قوله وبضعة) أي بإيجاب وقوله ان خلعت عن
التابع كغالبه على كذا والافساح فقط حكايا اعطيتي كذا فانت طالق فلا
يصح الخ إلى قوله لأن الله تعالى لا يقبضه (قوله وبضعة في الملتزم) أي ليعم الخلع على التزم
للاختصاص فإنه جميع مطلقة كما سذكره وقوله كالأمر قال طالق ثلاثي التي هي في ذلك فقبل
وقوله أو لمفسا كان تقول طالقتي على التي دعيت فبقول طالقتي على ذلك (قوله فلو
اختلعت أمة) أي شديدا أو وقع رجبها أخذنا من عموم قوله الأولى ولو اختلعت
محمودة بقوله طالقت رجبها أو كذا أو أمة أو إلى اثنين عند عدم الإذن وثلاثة عند
الإذن ولا فرق بين المكاة وقهرها إلا إذا لم ياذن السيد واختلعت بدني فغير المكاة تبين به
والمكاة تبين به المثل خلافا للاحلاق الشارح وصور المقام سبع وعشرون لأن كل من الدين
والعبد عند عدم الإذن أو طلاقه أو بيعه بقدر ما عين ما أن يكون قد مهر المثل أو أقل
أو أكثر من زيد تبين العبد ما خلتها إبعين غير عامل المعينة فقرة أو أقل أو أكثر (قوله وجب
مهر مثل) الأولى رجب ما حصة في كسبها ان كان مهر المثل أو أقل فإن زاد فالحق الزنا في مدها
وقوله في كسب أي من عين الخلع لا الإذن (قوله تعلفت) فإن زادت على ما عينه أو قدره
فالحق الزنا في مدها (قوله ولو اختلعت) أي قبلت الخلع خرج ما إذا لم تقبله فلا يقع طلاق
ما لم يشو بالخلع ولم يضره التماس قبولها أو لا تقبل رجبها وقوله طلقت رجبها أي ان كان
بعد المخلول (قوله وحسب من الثلث فأنه) أي لان التبرع أعلاه هو بخلاف مهر المثل
فأقل من رأس المال فان لم يسع الزنا الثالث ففسخ المسمى ويرجع مهر المثل (قوله لا يبتاع)
استنعامه بقطع أن أريد الرجعة اصطلاحا فأراد به ما يطلق الرقاب له كان مثله (قوله
يرجع المثل) الأولى ذكره عقب قول التماس بقاء الخلع جازم على عموم ما يقول فليس لأو
كثير الخ وقوله وصنأ أي إذا كانت في خلع الأجر فلا يقبل بل مهر المثل (قوله ولم يكن
بكتة باسم) أي وان لم يزوج شقوا فكيفها وخرج ما إذا كان به شيء فان كان معاويا الزوج

وذكرت في شرحه صورة أخرى
لا راجعها نحن أراد ذلك فليراجعه
وأركان الخلع خمسة ملتزم
للهم من بضع وهو من وضعة
وزوج وشروطه خمسة طلاق
قبض من عيبه ومحبوبه عليه
بضعة وينفع العوض المثل
أمر عيان سددوني وشروط
الملتزم طالبا كان أو ملتقى الخلق
تصرف مالي فلو اختلعت أمة
ولو مكاة بلا إذن سيدها تبين
من ماله أو فخرها تبين مهر المثل
في مدها أو يدين في الدين تبين ثم
ما عت في مدها أو الخلق عليه
بعد العت والباقي ان اختلعت
بإذن طالق الإذن وجب مهر
مثل في كسب أو في يد هام مال
تجارة وان قدر لها بدني فالحق
تدقيق القدر ذلك أيضا وان عينها
عينا من ماله تعلفت ولو اختلعت
بمحبور بفسخ طلاق رجبها أو أقل
ذكر المثل وأمر بضعة من موت
صح وحسب من الثلث فأنه
مهر المثل (وقوله المثل) اختلعت
(به نفسها) أي بضعها الذي
استغنائه بالعوض ولا رجعة
عليها في العدة لا لانتفاع بطلعه
بالبضعة الملققة من تسلطه على
بضها (الابتساح) أي عند
(جسد) عليها باركانه وشروطه

جميعا

الملتزم يباح في موضعه وصح عوض الخلع قليلا أو كثيرا وبغيرها وبضعة عموم قوله تعالى
فلا جناح عليكم فيها الإذن به

[illegible]

فقطر لم يتبعها فاسمها بال
الرحل (ويعرف أيضاً بالحيض)
لأنها يستعملها النساء لخلصها
فهيبت نفسها بطول اليد الموصلة
(ولا يلحق الخنثى) في عفتها
(طلاق) بالنفصر بريح ووكها ولا
الإعراظ ولا يوصفها بأنها جنسية
بالنسبة وضعها فخرج بتسميته
الخنثى الوجهة فبطلها المثلث
الى انقضاء العدة لبقاء سلطانه
عليها اذهي كارتوبة في خرق
الطلاق والابراص انقضاء الوفاة
والمراث (تتمة) ولا اذعت خلعا
فانكر الزوج مسمى بينه اذ
الاصل معة ما اقامت منه
رجلين على بها ولا مال لا يكثره
لان بعدد و يصرق فاطلع
يستعمل الماورد في اورد في
طلع فانكرت بالان كانت تطلق
وعلى شيئا بالان بالقوة ولا
مرض عليها اذا اصل عنه
انصرف على نفسه ولها النفقة
عدة اقام فانه أو شاهد

جميعها وقع به أو جبره ولا إله إلا الله المقصود بانتهجر المثل وغيره مقصود قوله الزنم وقع
وجها وخرج بغير حاله مع الاستعانة في الحالة المذكورة فبين وجها (قوله) ثم القفا
ما يقع لا صاحبه للجمع بينه وبين قوله ولكن الخ لانه ما كان (قوله) ثم القفا ثم القفا
(قوله) ان ذكره مما الخال وكذا ان نوى ومن في الاثر بالمسئ وفي الثانية بالزنى ان
وافقت عليه والاقويبر المثل (قوله) الذي يلجمه يانه عليه لانه الذي يكون بديا لولا
الطلع وقوله ومنه يحسن التعليل (قوله) ثم الخ) فأنشأه ان يحمل الجوز ان كان الخلع
معها أو بلانها والاختلاص (قوله) الى الغضا العتق أي في غير العائنه اعماهي فليطبعها
بعد انقضائه الصورة أيضا وقوله والميراث أي وفي سورة نكاح اربع وسواها
وجوه نكاح نحو أتم (قوله) صدق في بيته فإذا مات وشم الى العكس ولا تفتقها ان
تم تكن حاملا (قوله) يعرف فاعلم عطف تفسير أي وان لا تقوله ثانيا بطلاق الميراث
كتب الفتوة المختارة لا يستحق الميراث به الا باقراره ودي لان هذا الاقرار في حق من عاوضه
بمخلاف ذلك ويقتضي في التمسك بالافتقار في غيره (قوله) وله بالفتوة العتق أي اذا أقر
بالتطرق في حياته لا يترجمه أو يرجي أمّا اذا أقر به أو سألها أو أقرته بعد اذ ماتت
أو قتلت العكس بعد موته (قوله) لا يملك طلاقا ولا بعد انقضائه العتق قول الزنم في
هذا الطلاق أعني أي غيرين الخ الثالث (قوله) أولى مقصود قوله (قوله) ما يقع
بالحسن والافتقار وهم الذين ياتون من الجنس لاسن الصفة (قوله) ينسبونها لاسن الصفة الى
لا يسلطه ان لا ينسب مقصوده في جواب مهر المثل فتدعيه المسئ وقوله يقع
تعلق بجيب وظاهره وقف الطرود على القسم وأنه لا يملكه وليس كذلك ثم ما فيها
ظهور وجوب مهر المثل بغير العتق والمثل ما يجب له في حاله من قبله عتقها أو وجوب مهر
المثل لكأن أولى (قوله) نوا الخ فان اختلفت بينهما لمصدا أو وجب مهر المثل

• فصل في الطلاق •

وحداه مع نيت المال كماله في الممان وسكك الكواثر في مدبته بما اداه الله من العلم والورى والاختلاف في ابداء الخلاف كقولها
 التمسك ثلاث طبقات بالث فاجتنق فقال واحد بالله عاجية الى ارقى مدفعه عنه كدراهم ودنانير اوصاح ومكسرة
 سواء اختلقت في التفتت في اقدارته كالشعاع بالري والى اذن ناعية صاف درهم او قدوة كقولها تاملت ما بين يديك
 بما علة لانه لو اهدى ما اولى من اجتهادك وقوتك انما علة ما بين في كسرة اخلاف من يداه وجيب يمينها بنوعها
 العوض منها ومن اهدى ما اولى من اجتهادك وقوتك انما علة ما بين في كسرة اخلاف من يداه وجيب يمينها بنوعها
 وفور عاصي من عبد الله لزم الحادى لثان في شربا اهل عمل الدنانير كان والازهر من اهل العمل والطلاق

هو ان لا يحل التمتع وشرا فاحل عقد النكاح بافظ الطلاق وهو موقوف في تنقيصه بأنه تصرف في ماله لا لزوجه بعده بالاسم
 في طبع النكاح وانما حله قبل الاجماع الكتاب ١٨٤ كقوله تعالى الطلاق من كان طامسا للغير وف أو تسرع باسناد والسنه كقوله

عقب به النطق لان كلامه مائة مرة في قوله حل العقد أي حله كان أو منعوا بها وقوله حل
 عقد النكاح أي قطع دوائه لا انبائه من أصله (قوله بالاسم) شرح القسمة فان له
 أسمايا كالتزام والبرس (قوله والاصل فيه) أي في وقوعه وقوله الطلاق من كان أي عدد
 الطلاق الذي تملك الرجعة عقبه من كان يصح الاخير وقوله طامسا للغير وفي أي وجهه
 (قوله ولولاية وفصد) الأولى ما من شروط الطلاق لانهم ما وجدوا له والمراقد قد
 القضا اعناء أي استعماله فيه ومحل عذر وسود الصارف كأي الدوس أي ما عند عده فلا
 يعتبر اقدم وقوله وعطاني لم يقل وزوج لان الطلاق قد يكون غير زوج كالفاض في طلاقه
 من المولى (قوله وشروط في المطلق الخ) لاحاطة اليه لانه من قول المقل لا في وراجع
 لا يقع طلاقه سم الخ وقوله ولو بالتعلق أي أن يكون مكافعا عند من جرح حال الوقوع
 (قوله وقع العلم) أي علم خطاب التكليف اما لم خطاب الوضع فتابش في ستمه بدليل
 فعملنا ما التوق ولا يرد أن الطلاق من باب خطاب الوضع وجوبه في الاحكام والاسباب
 فكانت مقتضا وقوعه عليهم لان خطاب الوضع يلزمه حكم تكليف كونه الرجعة عليهم
 وشباب التكليف مرفوع قلزم من دفعه الا لزم دفع المازوم (قوله الا للسكران) أي
 المستدلة لانه المارد عند الطلاق وهو مستثنى من غير المكلف كالمسلمين كانه يمكن
 مصلوا ولوا دهي بعد اقامته عدم التعميد صدق بينه اذ التزم قرينة على كونه والا فلا
 يصدق وقوله كما قد في الرخصة أي أنه غير مكلف وقوله فاعطاه في رابع قوله فصيح
 منه (قوله وان لم يرد) أي كان بقصد عجز وسوء وقوله لا طلاق في اطلاق معنى
 بذلك لان المكره اختلف عليه بالايضاح منه الا بالطلاق (قوله وشروط الاكراه) أي
 مطلقا لا يشترط كونه على الطلاق ولوا شؤره الى كلام المقل على المكره كان أنسب وقوله
 قدر تمكروا الخ ما صدق ثلاثة شروط وهي ان لا يظفر منه قرينة اختيار كان عدل عن النطق
 المكره عايب الى غيره بل لوراء المكره وقوى الطلاق وقع الاخذ ابروان يكون مكرها
 على شيء غير (قوله عاجلا خالفا) حالان من ماد قوله وغدوه أي كاستغاثه لامة الله ولا كان
 الشرط الا قوله منعا عنه وقوله انقضى وان تنحل خلافه (قوله بغضه الخ) الصاط
 ان كل ما يسهل اذركا به على المكره يتبع اذله لبر اكراهه وعكسه اكره (قوله الثاني)
 الاولى الاولى لان المسبقة اول الاركان (قوله لا يضاعف الطلاق) أي لارادته بقاها خلا
 يتألف ما يأتي من اعتبار قد لفظ الطلاق اعناء عند وسود الصارف (قوله لم يقل)
 الاولى لم يشد لانه المناسب لقوله فلا يحتاج الى توضاها لول ذلك قبل منه ولكن
 قوله لا يشدشا اذ عدم التمسك لا يرد به في المصريح (قوله وهي ما تقتضي الخ) أي أي
 نية محدثة لفظ لا ينعني مغاير ليدوله وقوله لا يضاعف الصواب لارادته كماله مما
 يأتي (قوله والصحيح الخ) لاسبوه اذ لم يجد النكاح من أصله حتى تكون وقطع طلاق

حلي الله عليه وسلم ليس شيء من
 الحلال لا يقضي الى اقدم من الطلاق
 وان كان خمسة صفة ومحل رولاية
 يكسده وطاق وشروط في المطلق
 ولو بالتعلق فكسده ولا يصح من
 قدر مكلفه خارج وقع العلم من ثلاث
 الا للسكران فخص منه مع غيره
 مكلف كالتكليف في الرخصة عن
 أصابنا وغيره في كتب الأصول
 تقاطعا عنه واستشاره لا يصح
 فون مكره وان لم يرد لا طلاق مشير
 لا يملك في اطلاق أي اكره
 فشرط الا كراهة لمكره بكسر
 الراسلي تحقيق ما عده به ولاية
 أو تطلب عاجلا خالفا ويكره
 يقع الرخص دفعه بغيره
 فله أنه ان استعحق ما عده به
 ويحصل الاكراه بغيره بغيره
 كضرب شديد وضرب خفيف
 ثم شرع الله في الركن الثاني
 وهو السنة وقوله (والطلاق)
 ضم بان نقض (صريح) وهو ما لا
 يحصل ظاهره بغير الطلاق فلا
 يحتاج الى نية لا يضاعف الطلاق كما
 سباني فلو كان لاقوله بالطلاق
 يقبل وصلى لتكليفه في الاجماع
 (وكثاينة) وهي ملقطة الطلاق
 وغيره فيحتاج الى نية لا يضاعف كما
 سباني فالحصر الطلاق في هذين
 الشقين وما وقع للمدعي في قوله
 ان الطلاق يقع بلا مريض ولا كناية
 مصره باعتراف الزوجين بشئ

الشهود حالة المقدور على وجهه ضعف والتحصيل في الرخصة انما فرقة فسح او

٥ (تنبه) ٦ كلام المصنف أنه لا يقع طلاق بنية من غير إلفقه وهو كذلك ولا يلزم به إسماء بكلمة الطلاق إذا لم يقع موته بقدر ما يقع فيه مع اعتدال عمره وعدم المنع لأن هذا ليس بكلام (خالص صريح إلا أن القائل) فقط كما قاله الأصحاب (الطلاق) أي إذا اشتق منه لا اشتق فيه إلفقه ويرى (ر) كذا (الترقي والبراق) بفتح الهمزة أي ما اشتق منهما على المشهور وفيها لزومده في الترتيب بمقتضى ما ذهب إليه ١٨٥ المشتق من الطلاق كقولك طلق وأنت طالق

أو نسجن وإذا حصل روطان ولو نسجن فإن لم يعلم بالحال والا كلنا زنا (قوله فأنهم كلام
المصنف) أي حسب حال صريح بكائيه ودعا فأنظروا قوله فأنهم طلاق ينفع خرج بالطلاق
أما بدفعه فمبني بالنية فأما قال أنت طالق واحدة فبني ثلاثاً وتبين وقع ولا ينافي قوله
أحدان على معنى حال كونه مستوحدة على الزوج أي منفردة عنه وحده ينصف مع وقوع
النيكاح وليس واحد من هذا ما يوصف بمحدوف أي طائفة واحدة (قوله فأنصر صريح) أي
بنفسه فلا يرد المنع والنفاد اقتناع صراحتها بما وصله كالمثل أو ثبت وقوله أي ما
أى وهو نسج إن وقع غاملاً أو بعد الوارث بدأ كبريت الطلاق أو أوجبت ملك
الطلاق أو في الطلاق أو الطلاق لا يهزم (قوله كملت) كمال حد الطلاق لا يقع
الزنا إن جاء دليل ولا نسج كان خاتماً لا ملحق فقال طلقت تزني لم يقو على طلاقه
وكذا المبدأ والخبر إذا حذف أحد هذه لا يقع إلا إذا دل عليه دليل ولا حلقه كان قبله
أو زوجك خالق فقال طالق وكان قال نسجاً المسج ما والى قالت أوزيتم أو زوجتي
يخالف ما لو قال طلقت نسجاً المسج وأوزيتم قالت خالق وإن لم يدر نسجاً إلا لما دل عليه
على المسك فهو من عطف الشرط (قوله وما عطف) عطف الإدمان مقدمة ما يكسره
فكائيه وكذا يقال في قوله ولا عاترة وقوله والطلاق عطف على طلاق والواو هي أو
وقوله نسجاً أي مجازاً (قوله فخرج) أي أربعة زعمه قصد كون ما تقدم به سبباً
إلى ما بعده من الزاد أو لوقاف ما بعده الكسف (قوله كل كائيه) أي كونه كائيه نظراً لأن
أنت طالق صريح بانقضاء هذه الزيادة لاخرجه عن الصراحة عما في الأصناف الصادرة
كلاستثناء في الطلاق فيصير فيه قصد الاستثناء لا الأولى أن يقول كل كائيه استثناء وقوله
إن قصد الخ أي وتلقاه أو مع نفسه ونحوها قبل الفراغ من الخلف كأي الاستثناء
والواقع عليه الطلاق (قوله ولو أني بالخالج) كان الخاطار أن لا يقع معنى وإن نوى
لاختلاف المباداة لا يعمى التلاقي في الاجتماع والخلع عند التفريق (قوله المله
التمية) أي نية يقصده هذا هو المعنى ما يعمد نية الطلاق لعنا فلا بد من نية كل من
الصريح والكائيه وقوله لا المكره الخ اعطاهم يحتاج إلى قصد الانقضاء زيادة في
قصد النية لعنا فصرح بكائيه (قوله وكذا لو كبر) هذا غير الكلام لبيان من تلق
النية في الزنا ولا الطلاق كأي لم ينكح كلاهما وقوله نية أي نية الزنا وقوله لا يرد أي

٢٤ ي ا
 جميعه في اموال الرضعة للاختلاف في صراحته بالعسر - فحقها بالتزوجه
 (ولا ينفق) وقدرع الباق بغير وجه (الى النية) سببا لها الا في المكره عليه فانه يشترط في حقه النية ان يوافق على الاصع
 والافلا وكذا في الكسر في الطلاق يشترط في حقه اذا طلق من موكله بالصرح بالنية ان كان موكله زوجة اخرى كما وجهه
 في التام لزوجته من زوجتين فلا بد من تغير حالها اذا امكن لموكله غيرها في اشتراط التمتع وتعدا الاول القابل للطلاق

من اهل انهمى والظاهر انه لا يشترط فان قيل كيف يقال ان الصريح لا يحتاج الى شبه بخلاف الكتاب مع انه يشترط قصد
لفظ الطلاق لغناه ولا يمكن قصد حروف الطلاق من غير قصد لغناه اسبب بان كلام الصريح والكتاب يشترط فيه قصد اللفظ
لغناهما والصريح لا يحتاج الى قصد اللفظ بخلاف الكتاب فلا بد فيه من ذلك (فروع) ه قوله الطلاق لازمي أو واجب على
صريح بخلاف قوله فرض على العرف فلا بد له من اللفظ وسكت في الجوعين الزنى كما كانه في قول الصريح انه صريح
قال الزنى كشي وهو الحق في هذا الزم لا شهادته في معنى التطبيق وهذا هو الظاهر وقوله له اطلق الله وانزع امر الله
ولا منه اعتك الله صريح في الطلاق والبراء والعنق اذ لا بد لله ولا يرى ولا يعتق الا بالزوجة طالق والغريم يرى والامة
معتقة بخلاف ما لو قال اعان الله انا والله فانه كما به لان الصيغة هنا قد لا يستقلها اما المقصود بخلافه في البيع والاخالة
(والكناية كل انطأ احتل الطلاق وغيره) ولا يحتاج الى هذا القول البعوى في تمديه هي كل انطأ في معنى الشرقة وان ذى ولا قول
الرائى في ما احتل معين فصاعدا وهي في بعض الما على اظهر رجوع ذلك كله الى معنى واحد (ونقطة) في وقوع الطلاق
بما (الى الشبهة) اجماعا على لفظه مترقدين الطلاق ١٨٦ وغيره فلا بد من تميز بينهما والظاهر ان كثرة لا تسلك فخصم ذكر

الاصحف بعضهم في بعض النسخ
الطلاق (قوله من اهل) أى الطلاق أى الأهل وهو الوكيل (قوله قد لا يلفظ لغناه)
أى ولو لا غير يخرج الاجمعي الذي لا يعرف معنى الطلاق والحال ومن سبق له فأنه
لم يقصدوا واللفظ لغناه (قوله اذ لا يطاق الله الخ) أى لا يتكبر بذلك الابد بعد وورقته
هذا والمراد (قوله لان الصيغة هنا) أى في نحو طوكت الله وقوله بخلاف صيغتي
البيع والاخالة الى التوجه ما على القول والقاعدة ان ما يستعمل به البعض اذا اضافه
الى الله كان صريحا وما يستعمل به اذا اضافه الى الله كان كناية (قوله قول البعوى)
أى في تعريف الكتاب وقوله وان ذى أى خفي معناه والظاهر ان لا بد من انفاص صريح
ايضا في عن الفرقة لكن بما ظاهرا فان اراد التعميم كان المراد ظهورا دون ظهور
الصريح ليصل الفرق بينهما وقوله في بعض الخ أى لو كان ذلك البعض غيرا لطلاق
(قوله وكذا بقدر الحمار) أى حقه لا شخصه أخذ من صنعه الا في بقدر كل يجوز
ما يناسبه من عن أو على أو بالابل أو الماعول (قوله وانت حرام) وكذا على الحرام
وقوله كتحريم البسة الكفاف بمعنى الباء متعلقة بشبه (قوله فذكر ما نصبت عينه) أى
في قوله أهدى وأذعي فأنهما معن اعزى (قوله وغيرها) أى لانهم يحمل البهة في الجمل
فلا يقال ان غيرهما لا يهونه عليها (قوله أى لا هم شأنك) هذا تفصيلا من قوله من

يقوله (من اهل) أى شاة أى شاة
من وكذا بقدر الحمار والظهور
في بعضه (و) أنت (مئة) بشاة
ليس آخرى مقطوعة بالوجه
مأخوذة من البت وهو القطع
(تبيين) في تنبيهك البهة بغيره
الفرار والاصح وهو سادس
سيرويه أنه لا يستعمل الا معرفة
بالادم (و) أنت (بائت) من البين
وهو الفرق (تبيين) في قوله بائت
هو اللفظ القصص والليل بالته
(و) أنت (حرام) أى محرمة على
مجموعة للفرقة (و) أنت (كالمسنة)
أى في التحريم شبه بغيره عليه
بالطلاق كتحريم البهة (و) أنت (في)

جمعة نراه أى صريح غيرة الا زوج وما اعزى بالهولة والراى قد ذكره نصيب لغناه كاسا في (واشعر رجلا) المال
أى لا يطلق الزوج وادى ذلك الما مشروبا وغيرها (وهي) أى استرى وأمسك الفناج لان طلقك والذاع بكسر اللام والفتحة
ببكر الماعز ما ينطلي به الما أو رأسا وادى بها (و) أنت (بائت) أى من لا يطلقك (و) أنت (بائت) أى من لا يطلقك (و) أنت (بائت) أى من لا يطلقك
بالهولة والراى (والحق بائت) بكسر الما وفتح الحاء وقبله بالكس وجهه الما فترى خندا أى لا يطلقك سواء كان أو
أهل أم لا (وما شاة ذلك) من الذاع الكنايات كجوزى وتزوى أى استعدى للعوق بالهولة ولا ساحة في ذلك أى لا يطلقك
وتزوى أى امرأة التراق وسلك على غايك أى خانت عدك كبايخني البعوى في الصبراء وزماده على غايه وهو ما قد تم
الظهور وادى من عن البهة ليرى كيف شاة مولد من بك من الله وهو الزجر أى لا هم شأنك لان طلقك والنسب يقع السين
ويسكون الراهمة من الابل وما يرى من المال ما بكسر السين فالجماعة من الظهار والبق وبجوز كسر السين هنا خرج بقيد
شبهه ما ذكره الابهة من الالهة والظهور بارك الله فيك وأطعمني وامسني وزنى عن وقوى وامدني ونحو ذلك فلا يقع به طلاق

وانما لان اللفظ لا يصلح له (قوله نوى بجميع ذلك) أى نوى بلفظنا من اللفظ الطلاق فيه (وقم) ان اقترن بكل اللفظ كاف المباح
 كما قد وقع على بقى اقترانها بأوله وليس يجب ما بعده عليه وجه الرافعي في المشرح الصغرى وسوى الزركشى والذى وجهه ابن
 القزوينى وهو المقتضد انه يكفي اقترانها ببعض اللفظ سواء أكتفى من أمثله أو وسطه أو آخره لان الامتناع يقتصر بقاها
 (تنبه) اللفظ الذى يمتنع من التنبه هو لفظ النكاح كاسترحبه الماورى والروبانى والمبتدئى لكن ذلك لا ينافى شعا
 لجامعة بشرى بان من أنت بائن سلا وسوب فى المسمات الاول لان الكلام فى النكاح والابوجه الاكتفاء بما لا خلاف الرافعي
 لان أنت وان لم يكن جزأ من النكاح فهو كالجزم منها لانها اذا المقصود ١٨٧ لا يأتى بدونه (وان لم ينو) بلفظ من

اللفظ النكاح المذكور (لم ينو)
 طلاق لعدم تقدمه وإشارة إلى
 وان فهمها كل أحد بطلاق
 كان قالت لزوجه طلقنى
 فاستأيدته أن ذهبي لغو لا يقع به
 شي لان عدده من العشرة إلى
 الاشارة فيهم أنه غير فاصد
 للطلاق وان قصد به ما فهمى
 لا تشدد لذلها م الامداد ويعتد
 بالشارة أخرى ولو قد عدلى
 النكاح كاسترحبه الامام
 فى العقد كاسترحبه فى الاعتراف
 الدجوى وفى الأحوال كالطلاق
 واعتنى واستغنى فى الدقائق
 شهادته وإشارته فى الصلوة فلا
 يستدبره ولا يهتبه فى الحلف
 على عدم الكلام فان فهم طلاقه
 مثلا بأشارته كل أحد من فطن
 وشبهه قصر صحة لفتاح النسبة
 وان اختص بطلاقه مثلا بأشارته
 فطون فكتابة فتحتاج الى النسبة
 (تنبه) لوقاله لزوجه أنت
 ابرأني من ذلك فانت طالق
 فأبرأه جميعه وقع الطلاق
 بأشياء خلاف القول لغيره ان

المنال الاول من الحيوان (قوله فيه) أى الجليح لاجابة الله وقوله بكل اللفظ أى نية
 مقترنة بكل اللفظ (قوله ويصحب ما بعده عليه) فيه قلب أى ويصحب الاول على
 ما بعده لانه الله فيه النية (قوله لان الامتناع) عنه اجماعا اقترن بها نحوها (قوله
 اللفظ الذى يمتنع من التنبه) أى كلام على القول الاول وبعضا على القولين الاخرين
 وقوله هو لفظ النكاح أى كما من أنت بائن والحاصل ان فى اللفظ الذى يجب اقتران النية
 بما هو الاشارة قبل التنبه وقبل المبتدأ وقبل المجموع (قوله لغو) أى فى الطلاق أما اهدد
 فلا تعلق فيه فاذا قال أنت طالق وإشارا بأصبعين أو ثلاث وقع لعدم الاشارة مع تنبه حين
 التلفظ بما لا أومع قوله هكذا أو بدى فى العدد فاذا أشار بثلاث أصابع وقال أدت
 بعدد الأصابع بين القربى تبين قبل منه وكالعددى عدم اللفظ تأمين الحربى والافتاء
 والاذن فى المشغول (قوله لا تشدد للافهام) أى من الشاطئ والله ومكسورة
 وقوله الانذار أى بقرينة عربية (قوله ويعتد بإشارة أخرى) أى وان طرأ نحوه اذا
 لم يرج بوجه بعد ثلاثة أيام والا فلا يعتد بإشارته وان اعتد به فى اللعان لانه قد يعتد بآثاره
 فى الحال بخلاف غيره (قوله ولو عدلى النكاح) أى اللفظ صريح فى ان كتابته كتابة
 كالطابق (قوله ولا يهتبه بها) فانه ولو كان الحلف بالاشارة فيه خلاف (قوله وان
 اختص بطلاقه) أى يفهم طلاقه فظن أى ينسبهم ولو وادوا وان يفهمها أحد فغير
 ويقوم وله مقامه وقوله كتابة أى وان انضم اليها قرائن وقوله فتحتاج الى النية وتعرف
 بأشارة أو كتابة أخرى وكأنه اعتقد زعمه به بامع اسم الكتابة ولا اطلاع لها بها على نية ذلك
 لغيره (قوله لبرائة صحبة) بأن علمنا بالقدرا ما أمته ونهى علق به ذكره وكانت وشدة
 راجعته فوراً (قوله لانه تعلق بمحض) أى لان الاجتهاد لا غرض لعل فى طلاق زوجته
 وعلى فرضه فهو ذوالا يستأثر به لغيره من باب التعلق المحض بخلاف زوجته فان لها
 غرض فى طلاق نفسها ولان الله انما تعلق على البرائة نكاحا (قوله فوجد فى
 البيت هاون) مثال فخله كل ما بعده ذكره على رأسها وقوله لم تطلق الملقود وقوله

امراؤني من ذلك فزوجتي طالق فأبرأته بامرة صحبة وقع الطلاق رجعا لانه تعلق بمحض وقوله لزوجه أنت
 ووجدت فيه شيئا من معاتق ولم أكسر على رأسه فانت طالق فوجد فى البيت هاوناه لم تطلق كالجزم به انحوا وزنى ورجعه
 الزركشى لا استأثره وتعلق بمحض قبل منه أو موتها أو ما أسروا ولزوجه أنت قبلت شريك فانت طالق قبلها بمحض فخله
 فطريقه تنصّل أنه فأنها انطلق تنصّلوا عنه إذ قبله الزوجة قبله ثم ولاشموه بعد الموت والامتناع فى بين الموت والحياة لان
 قبلت قبله بشقة وكرامة ذكرنا الله سبحانه وقوله فى رجوعه اهلنا وناهيها وأصحابنا والمسلمين بالنظر الى وجهه الفكرى

الطلاق فلا كان تعليق بالتحال كان لم يمدى اسمها فثبت طلاقه فانه يقع حال استحالة
ويحصل كون التعليق بان في الثاني القرائن اذا اكل الخنزير المنفي حكما فان كان مستقيلا كما هنا
وتع حلالا وقوله للاستحالة أي استحالة كسره

فصل في الطلاق السني وغيره

ذكره بعد الطلاق لانه انقسام خاصة منه وانما تم تقديمه على التماس (قوله وعرفه
الطلاق السني وغيره) أي من البدعي والذي لا ولا يشاءه على ان القسمة ثلاثية فان اريد
بالقسم البدعي فقط بناء على ان القسمة ثنائية كان الذي لا ولا داخل في السني وقوله وفيه
أي ثلث كور من السني وغيره وفي الطلاق من حيث هو (قوله اضبط) أي قلله لانقسام
وقوله في سني الخ لانه انما استنسب بل هي تسمية اصطلاحية والا فلتحقيق ان هذا
القسمة لا يكون الاستسنة مع ان ما عدا الطرام يجري فيه فيكون المراد به الجائز فان جهات
القسمة يهيئ الفار بقة صريح جعل في الما للقسمة بل هي تسمية اصطلاحية والا فلتحقيق ان هذا
وبدعي (قوله) أي التسمية أيضا ليست بالنسب والالتصان خاصا لغير ما مع ان سائر الاحكام يجري
فيه وسبب ذلك ان القسمة في الذي في القسمة تقسيم اعتباري يقتضيه فيه انقسام بعض ما مع
بعض لا حقيقي (قوله قسم جماعة الطلاق الى الاحكام الخمسة) أي الذي في الاحكام
والعنى ان الطلاق يصف فيه الصفات (قوله واجب كطلاق المحكم) أي لانه وكل
والركيل يجب عليه فعل ما فيه المصلحة ونسبة ان الركل يجب عليه التصرف في قبا
وكل غيره الا ان يقال انه سبب دام على الركل وجب عليه ذلك أو يقال انما لتعلق
وكأنه ينظر الحاكم (قوله كذا لاق مستقيمة الحال) أي وهو هو بها (قوله من لا
بها) أي وهي مستقيمة الحال (قوله في حكم النفاق) أي من هو وان غيره (قوله أي
لا تورم فيه) أشار به الى ان المراد بالسنة ما قابل البدعة وهو الطلاق لا ما شاب على فعله
(قوله سنة بدعة) أي قابل لهما اما على التناوب أو الاجتماع بان يكون حراما من جهة
البدعة ويندوبا أو مباحا ومكرها من جهة أخرى وفيه انه صادق على التسمية وهو من
منها لان طلاقها قابل للتعريف في ذلك اذ مع انهم من القسم الذي لا ولا (قوله ومن) أي
الغريب وأتم وجهه بانما تار الطبروك كذا في الشال في نظيره الا (قوله ان يوقع) أي ذوات
يوقع لجميع الاخبار لان الطلاق لفظ والايقاع فصل لنفسه وكل من من الايقاع والطلاق
والدخول بها قيد يأتي بهتزه وقوله يستبجم الخ أي المأبى ان طلاق هو لا لا يتب
بسنة ولا بدعة وهذا بناء على تقسيمه الى ثلاثة أقسام فان قسم قسمين كانت هذه
القسمة من القسم الذي لا ولا (قوله في ظاهر) أي لا مع آخره كان حال استساق مع آخر
طهره والأول قد دعوا وقوله غير جامع فيه أي وقد استوفت حقها من القسم والافيدى
كسبا في النسيب الثاني (قوله وقد قل) أي يجب كونه سنيا والاصل انما انما انما

فصل في (قوله) والترجمة بالصل
ساقطة في أكثر النسخ وهو في
الطلاق السني وغيره وفيه
اصطلاحا أحدهما وهو أن
ينقسم السني وبدعي وثلاثهما
وهو أشهر ينقسم السني وبدعي
ولا ولا وسبب ذلك من كلام
المصنف (قوله) قسم جماعة
الطلاق الى الاحكام الخمسة
واجب كطلاق المحكم في
المستدق ويشدوب كطلاق
زوجه حالها غير مستقيمة
تكون غير عذبة وحرام
كالطلاق البدعي كساقط
ومكره كطلاق مستقيمة الحال
وعذبة مثل البعض انحلال الى الله
تعالى الطلاق وأشار الامام الى
الحاج بطلاق من لا يهاها ولا
تعبر نفسه بمن ثم ان غير استماع
بها (والفائدة) أي في حكم
الطلاق (ضربان ضرب في
طلاق سنة) أي لا يفرق فيه
(وبدعة) أي حرام (وهي ذوات
المريض) وأشار الى ان القسم الذي
يقوله (فالسنة) أي السني (ان
وقع الطلاق) على ما شول بها
لست بمحال ولا صغيرة ولا آتية
في طور غير مجمل فيه (ولان
حينئذ قبله وثلاث لا مستقيمة
الزروع في العدة وعدم النعم
من ذلك

وقد قال تعالى وانما خلقتم النساء مخلوقات من انفسكم أي في الوقت الذي بشر عن فيه في العدة وأشار إلى القسم الثاني
 بنوره (والسبعة ان وقع الطلاق على مدخول بها (في الحيض أو في طهر جامعها فيه) وهي من تحيل أو في حيض قبله
 وان ساقه طلاقا بعرض أو اختلعا أجنبي وذلك لما انفقه فيها إذا طلقها في حيض فوعدت على طلاق من انفسهم ووزن
 الحيض لا يحسب من السبعة ومنه ان انفاسه والمعنى في ذلك ١٨٩
 فضرر ما يطول مقدما لغيره ولاداء الله

الندم فمن تحيل ولو طهر حل فاث
 الانسان قد يطلق الحائض دون
 الحامل وعند الندم قد لا يكتفه
 الشد أوله فينصرف وهو والولد
 يخرج بشبهه الا يشاع فلعق
 الطلاق فلا يحرم في الحيض لكن
 ان وجدت الصفه في الطهر حتى
 سدا وان وجدت في الحيض حتى
 بدعا ويرتبه عليه أحكام
 السبعه الا انه لا ينفقه بالطلاق
 الاصحاح في كل الطارق كما قاله
 في الزوال ان وقع الصفه في
 الحيض باختباره يثبت كما قال
 الرافعي انه ياثم بقاءه في الحيض
 كانشائه الطلاق فيه يخرج بقيد
 الطلاق في السبعه والبسعي
 القسرح فانها لا تنقسم إلى سبي
 والى ما يدعي فانه في الروضة لانها
 شرعت لدفع مضارها فلا يثبت
 بها تكليف مرأية الاوقاف
 وبشبهه قوله في الحيض ما اذا
 وافق قوله في نفس الطهر ومطابق
 زمن الحيض فحسب بكون سبيا
 أو دعيا وهي مسئلة غير
 لفتل ذكها من الزعة في غير
 مظنه في باب الكفارات وقد

عليه ان وجود امر من الشروع في العدة عقب الطلاق وعدم استحقال الندم (قوله
 وقد قال تعالى الخ) آخره من الله فله ويل وقوله تعالى اهدم مساكنه فاستندل
 عليه لهدمه من طلقها في طهر جامعها فيه أو في حيض قبله وبالقسم الذي لا خلاف
 المراء في الكل تشرع في العدة عقب الطلاق مع ان الطلاق ليس سبيا (قوله على
 مدخول بها) أي ليست بجعل له إلى آخر ما سبق في كلامه كنفاء أي واستحتمل جعله
 من عند ما وليد كزالت القيد وفي انفسه معنى قول المتن وعن ذوات الحيض بأن يقول
 عقبه المدخول بين الخ فبشبهه نفي عن ذكره في كل من السبعين مع انه انعقد في الصناعة
 لقول المتن في الحيض لانه يخرج للصغيرة والايسة فلا يصح التقييد بفهمه مايل
 وساجل أيضا بشبهه أول طهر لانه لا طهر للصغيرة الا ايسة كالحيض لم على انه
 ذكرا يدل على ثبوت القيد بشبهه وهي من تحيل فيخرج الصغيرة والايسة على ان دعا
 كل من سبق منه يقول الخ لا في حشر الخ (قوله في الحيض) أي لا مع آخره
 والا كان سبيا كما يأتي وقوله وهي من تحيل فبشبهه أول طهر جامعها فيه فقط يخرج
 من كانت من التحيل لكونها صغيرة أو ايسة فلا يثبت طلاقها في طهر جمع بعقبه
 ايسة ولا بدعيه كما يأتي وفيه انه الصغيرة والا ايسة خارجة بقول المتن أول طهر لم زمانه
 لا طهر له ما وجد فلا حاجة إلى قوله وهي من تحيل فليست (قوله ذلك) أي يجب
 كونه دعيا والحاصل انه مدار كونه دعيا على أحد أمرين تأخر الشروع في العدة
 الطلاق أو استحقال الندم وقوله وزن الحيض الخ من تمام العدة (قوله قد لا يكتفه
 اتد أوله) أي لا يكتفه عدد الطلاق مثلا (قوله يخرج) الأول يخرج بالزاد (قوله
 ويرتبه عليه أحكام السبعه) أي كندب الرجعة وقوله في كل الطارق أي طارق قبل
 المائل عن الاحكام كل مسئلة لها طريق في العقل (قوله فانه) أي كثيرة لا تستعمل
 حادة (قوله فهل يكون الخ) الأول فبشبهه قوله قبل سبي أي قبل الزاد وقوله في أي غلظا
 لا تعم وهو الرابع سبنا لا شادوح (قوله وانما يقع بمجموع الخ) حذر يرد على
 القائل بأنه سنة وإن من أتى بحسب قرأه كيف يكون ثم راع ان الطلاق انما يقع
 بعدد قسكون بعض العدة فبشبهه ما على الطلاق الحكم بأنه سبي من أعجب النكاح
 (قوله فانه كذا) أي ان الله يخوف الجل ويهولان على ما يشاء الله ولا يصح

فيما عن ابن سريج وأما انه يجب لها الزمن الذي وقع فيه قوله انه فقط قرأ ويكون الطلاق مستقلا وهو من باب
 ترتيب الحكم على أول أجزائه لان الطلاق لا يثبت بشبهه أنت مفردة انما يقع بمجموع قوله أنت الثاني
 انهي (تبيين) أي حجة قاضية بتفسير المسند بالجمع فصار الحكم عليه وليس مراد بل لو استندت حجة عامه المبرم
 فالحكم كذلك

وكذا الوطأ في البر على الأصح كافي الروضة لثبوت التمسك وجوب العدة فيه التمسك الثاني ظاهر كلامه من البر الذي يفرض كره
وبسره مراد أبي بلي من منقسم آخره كور ١٩٠ في الروضة وهو في من من له زوجتان وقسم لاحداهما ثم طلق الأخرى

وظاهر من أن استثنائه في الخبر وقوله وكذا الوطأ في البر لا وجوب له إذا من أفراد
الجماع (قوله ووجوب العدة) أي المذ كور من الوطأ في البر وواحدة رسل المني
والراجح أنه لا يثبت به نسب ولا اعتياد لكن الحكم بكون الطلاق بعبادة لم لا يجاب
العدة به (قوله بل ينفى عنه قسم) بل أشخاص ثلاثة لكن الحرمة في أولها هي غير المراد
هنا الذي هو عدم التبرع في العدة عقب الطلاق (قوله ولو كنتم حاملين زنا) أي
وهي من قبض ما أتى لا ينعض أي إذا فلا يكون طلاقها في هذه الحافة دعيا لأن عدتها
بالأنثى رقيقة تضي بها مع وجود الحمل فوله ان لم تحض أي في مدة الحمل لا ما قلنا وقوله ثم
دخل بها قد به ليكون عليه اعتدله (قوله فبدي) أنه ان هذه غير زانية على المثلن إذ صدق
عليها أنها طلقت في طهر جموعت نفسه وقوله لأنها لا تشترع في العدة الخ أي لأن الحرج
معلوم المشغل فلا معنى للتبرع في العدة مع ذلك إذ لا دلالة لضي الزين مع ذلك على
البراءة والخمس شرت فيه ما عدا إذا حاضت لها وضحة الحيض التي من شأنه الدلالة على
البراءة لمثل الزنا في سطر البسمع مع وجود الحيض وقوله لا بعد الوضع وانفاس أي إذا لم
يسبق لها حيض لأن هذا الظاهر الذي طلقها فيه لا يسيء إلا أن القرط لم يهر بين دمين
أما إذا سبق لها حيض فحين فحين الظاهر فها (قوله فان طلقها في طهر) أي وان
جامها فيه أوفى حيض قبله وسيد ذلك بقوله قول المتن أوفى طهر جامها فيه بقوله
الصوره (قوله منه) أي من وطء النسبة وقوله طاهر أي أوفى الحيض بالاولى
وقد بدلت لكون زنا على المتن وسيد ذلك كان عليه ان سيد الظاهر بعدم الجماع فيه
وفي بعض قبله وقوله فبدي أي وان كانت من قبض تقدم عدة النسبة مطلقا وهذا
خارجت التي قبها (قوله يستثنى من الخلاق الخ) أي من الحكم عليه بأنه يدعي وهذا
كلمة لا ينافي بحر بان بقية الاحكام في هذه الصور (قوله فأنات الزوج) أي أو علم
بالتعلم المذ كور فلهذا راعى عليه (قوله ومنه اطلاق العدة) فله ان لا يحض هنا
شيق فان أراد التي ردت له ذاتها قدرا ووقتاً ففقهه فله لان طلاقها في زمن عادة الحيض
يدعي (قوله ومنه اطلاق الحكمين) أي ان رأيا صوابا والاولى الحكم كالمعبر بسا بقا
لان الطلاق من حكم الزوج فقط (قوله ثم طلقها في الحيض ثانية) أي لأنها
لا تنتم إلى طهر عده (قوله ومنه ما لو تاهلها) أي وكانت مدخولا بها لان غير المدخول
بها ساق في كلام المصنف على ما ف وقوله على عوض أي من مباحلا فمع غيرها فبدي
وان أدعت وقوله لا طلاق أي فهو شامل لزمن الحيض (قوله وهذا) أي المذ كور
التمسك الثالث وقوله واردا الخ وسبه ورود الخلع مع أن المتن كره الله قد به بل يدخل بها
وهذا أهم (قوله وشرب لبس في طلاقه من سنة ولا بدعي) أي لا يصف طلاقه من واحد

وهذا السبب في ولا بدعي وهو واردا على قول المصنف وشرب لبس في طلاقه من سنة ولا بدعي على المشهور ومن
الذهب كافي الروضة (ومن أربع) الاولى (الصفحة) التي لم تحض (و) الثانية (الآية) لأن عدتها بالأنثى لا تشترط بلطفا

(و) الثالث (الحال) التي ظهر عليها الآن عدم ترويضه فلا تنقلب المدة في حتمها ولا ضم بدلتها والجل (و) الرابعة (المتعلقة التي لم يدخل بها) إذ لا عدة عليها (هـ) من طلق بدعي سنة أو أربعة ثم بدعها في شاطئ من شاطئ من طهر فظهر للصبي أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق زوجته وهي حائض فذكر ذلك لغير النبي صلى الله عليه وسلم فقال مرة فبما حكم لطلقاتها طاهر أي قبل أن يحبسها أن أراد كاسر عبد الله في بعض رواياتهم وأرواها لحاضر محسوبة ١٩١ أرتسأ أنت طالق البدعة وقع الطلاق في الحال أو أنت طالق للبدعة

منها ما كان جائزا (قوله التي طهر بها) أي منه لأن من شهة ولا من ثبات كاسر وصدق للمكسب بأنه لاسي ولا بدعي أما إذا لم يكن حليا فظاهر وأطلقها في طهر طهرها منه أو في حوض قبله فلا طلاق بدعي (قوله التي لم يدخل بها) لاسية إليه لأن غير المدخول بها من هذا القسم مطلقا فليعلم أولا فكان الأول أن يقول التي دخل بها أو يقول والتي زيادة الواو ويقول خمس بدل أربع (قوله من طلق بدعي) أي ما طلق في حوض أو في طهر طهرها منه أو في حوض قبله وإن كان الذي في الحديث هو الأول فليذكر غيره مضميا عليه وفيه من الرجعة نزول زمن البدعة ونزولها طلق طلقها طهر بقية البدعة وإن طلق طاهر أو طلق في الطهر أو في حوض قبله بقية الطهر الذي طلق فيه مع فراغ زمن الحوض الذي يليه وانما لم يصب مع أنها قوية لانتماس البدعة ولأن التوبة غير مقصودة في الرجعة لحصولها بالمسححة وبالجملة تقطع الأن من أصلها لانها إما كمالا فلا بد أثره وكل من سبقت الانتم (قوله من له الرجعة) أي وقصد بد النكاح إن كان الطلاق مائتا وقوله بدعها طهر ما بدعها فم لا أن المدخل على التبرع فيه فبأول يجوز الطلاق ويحذف قولنا ثم إذا جاز وقت السنة شاء طلق وإن شاء لم يطلق لكان حيا انتقال (قوله محسوبة) أي مدخول بها فإن لم تكن كذلك لم يكن طلاقا مستمرا ولا بدعها في الحال سواء قال البدعة أو السنة فبما تعلم أن التقيد بالتلف لقوله لا أنت طالق للسنة ثم هذا كله إذا قال ما ذكر لم يكن طلاقا طهرها منه أو طهرها إن لا يصف طلاقا بذلك وقع في الحال مطلقا ولو ذكر السنة والبدعة وقوله أو نفسها أي مرة أيضا (قوله للبدعة) أي في وقت البدعة أو عند ما وكذا يقال فيما بعده (قوله كالسنة) الاوضح فمكفولة أنت طالق للسنة أي فيه لم تكن كانت في حال سنة وقع في الحال والا فوجود المدة وكذا يقال فيما بعده

(هـ) (فصل) فيما عداك الزوج من الطلاقات (ج)

وفي الاستثناء والتعلق والجل القابل للطلاق وشروط الطلاق وتفسيره في التمس الأول وهو عدد الطلقات بقوله (وعلى الحرة بحي زوجها سواء كانت سزا أو أمة) ثلاث طلاقات لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله

فأقول الطلاق من ثلث فإني الثالثة فقالوا فليس يحبسها وانما لا يحبسها ورق الزوجة لأن الأمة بأرف الطلاق لا الزوج لما روى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق بالرجل والعلة بالثلاثة ولا يحرم جميع الطلاقات لأن عورة العلاء لما عن امرأته هذا النبي صلى الله عليه وسلم أطلقها ثلاثا قبل أن يحجز النبي صلى الله عليه وسلم إليها بالثلاث متفق عليه فلو كان إيقاع الثلاث حراما لم يرد ذلك لعله هو ومن حشره (و) قلت (العبد طلقته) فتطاول كانت زوجته سزا لما روى البيهقي من فروع طلاق العبد بطلان والمكاتب والبعض والمبرك كائن وانما لم يشر وأحره الزوجة المسرة (تنبه) فذلك العبد لثلاثة كذا طلق زوجته مطلقين

ثم التصريح بان الحرب واسترق ثم أراد تفهيمك اسرارها فاعلم ان قوله فعل الاصح وعلم فيها الثالثة لانهم المعصم عليه بالمعصية
وطريان الرق لا يمنع الخ السابق بخلاف ما لو طاقها طاعة ثم استرق فانه لا تعود له طاعة فقط لا مردق فليس استثناء عدد العبد
ثم شرح في القسم الثاني وهو الاستثناء بقوله (وبصريح الاستثناء في الطلاق) فوقع في القرآن والسنة وكلام العرب
وهو الاخراج بالا أو اسدى أو أخرتها ١٩٤ ولخصه شروط خمسة وهي (أ) اذا وصيه أي العبد

والأخر (ب) قبل فراغه وقصد به نوع حكم العبد ونقصه به معناه نفسه ولم يستقر فخلوا فنقصل فاعلم على سكتة النفس ضرة اهلها سكتة النفس أو انقطاع صورت فانه لا يضره ذلك لا بعد فاصلا بخلاف الكلام الاجنبي ولو بغيره أو نواه بعد فروع العبد ضرة بخلاف ما اذا قبله أو ان العبد انما يتغير بفسادها وذلك صادق بان يوجب له أذلها أو آخرها أو ما بينهما أو لم يقصد به رفع حكم العبد أو وقده به وقع العبد ولم يقصد به أو نفعه به ولم يصح به نفسه عند اعتدال معه أو استغرق المستثنى منه ضرة والمستثنى رقباطي الاجزاء كإفاله الاعمال والأمدى فلو قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا يصح الاستثناء وطلقت ثلاثا لم يصح تقديم المستثنى على المستثنى منه كانت الواحدة طالق ثلاثا والاستثناء بعد من الثلاثا لأن المستثنى من الثلاثا لا ثلاثا لا ثلاثا وقع ثمان لان الاستثناء من النبي اثبات وبكس فانه في الثلاثا لا تقع الاثنتان ثمان (قوله ويصح تقديم المستثنى الخ) أي مع الشروط السابقة في ثوب كالم (قوله ويصح بغيره) أي لان الطاعة لا تقهر وعلى جانب البقاء الاعتصام بالاستمرار (قوله يشبهه الله) أي شيئا أو متقيا بغيره وقوله ان شاء الله الخ أي أو اذا أوصى أو ما عاونه مثل شيعة الله شيعة اللائكة بخلاف شيعة الإكمين فيشرق وقوع الطلاق وعدم وقوعه في نوع أو شيعة شيعة أو عدمها

والأخر (ب) قبل فراغه وقصد به نوع حكم العبد ونقصه به معناه نفسه ولم يستقر فخلوا فنقصل فاعلم على سكتة النفس ضرة اهلها سكتة النفس أو انقطاع صورت فانه لا يضره ذلك لا بعد فاصلا بخلاف الكلام الاجنبي ولو بغيره أو نواه بعد فروع العبد ضرة بخلاف ما اذا قبله أو ان العبد انما يتغير بفسادها وذلك صادق بان يوجب له أذلها أو آخرها أو ما بينهما أو لم يقصد به رفع حكم العبد أو وقده به وقع العبد ولم يقصد به أو نفعه به ولم يصح به نفسه عند اعتدال معه أو استغرق المستثنى منه ضرة والمستثنى رقباطي الاجزاء كإفاله الاعمال والأمدى فلو قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا يصح الاستثناء وطلقت ثلاثا لم يصح تقديم المستثنى على المستثنى منه كانت الواحدة طالق ثلاثا والاستثناء بعد من الثلاثا لأن المستثنى من الثلاثا لا ثلاثا لا ثلاثا وقع ثمان لان الاستثناء من النبي اثبات وبكس فانه في الثلاثا لا تقع الاثنتان ثمان (قوله ويصح تقديم المستثنى الخ) أي مع الشروط السابقة في ثوب كالم (قوله ويصح بغيره) أي لان الطاعة لا تقهر وعلى جانب البقاء الاعتصام بالاستمرار (قوله يشبهه الله) أي شيئا أو متقيا بغيره وقوله ان شاء الله الخ أي أو اذا أوصى أو ما عاونه مثل شيعة الله شيعة اللائكة بخلاف شيعة الإكمين فيشرق وقوع الطلاق وعدم وقوعه في نوع أو شيعة شيعة أو عدمها

وقوع ثلاثا ان شاء الله ان شاء الله تعالى وقوله أنت طالق أي ان شاء الله تعالى أو ان لم يشأ الله تعالى فالأمر بيد الله تعالى في الثانية قبل فراغ الطلاق لم يصب لان المعنى عليه من شيعة الله تعالى على ما عاونه

كان يرضى بالشيعة العتيق بأن يسبق في إسمائهم التوسيعية، وهو الأدب، وقد عاهد الطلاق، وقسم بها، فكل من
 أثار كل شيء، فبما الله تعالى، وهو يعلم، هل قصد التعليق أم لا، حيث وكذا أن أطلق، كما هو نفسه، كلامهم، وكما يمنع التعليق
 بالشيعة العتيق، فسوف أومأ، ولا أورد، ومما عاهد، فبما الله تعالى، وهو يعلم، هل قصد التعليق أم لا، حيث وكذا أن أطلق، كما هو نفسه، كلامهم، وكما يمنع التعليق
 والعهد، كل نص، فبما الله تعالى، وهو يعلم، هل قصد التعليق أم لا، حيث وكذا أن أطلق، كما هو نفسه، كلامهم، وكما يمنع التعليق
 ١٩٤ طابق أن شاء الله تعالى، وهو طاعة في الإصبر

وقوله لم يحنث ليس في الكلام إذا انقضى بكره هذا وجوابه (قوله فإن لم يقصد الخ) شروع في مسائل فيها الحنث (قوله التعليق بالمشقة) أي التلقظ من الالفاظ المتعاقبة السابقة لثلاث يؤدى الى حصول الحاصل في قولنا عند قد المتعاقب وقوله عند قد المتعاقب أي أو الالفاظ فاوله عند عدم قصد التلزم لكان مستقيما (قوله وان قصد التعليق الخ) أي عند قصد التعليق فقط دون غيره من الصور والتلحقه فكان الاولى ذكر القدم المتقدمة في هذا كوراث دون المتقدمة والقرن بين هذه وبين الالفاظ والمعادات الاشياء في كل من الانبعاث والمعادات والحاصل ان ذكر المشقة عند قصد التعليق ينسج وقوع الالفاظ والمعادات دونها في العقود وعند قصد التلزم بالمكس وعند الالفاظ ينسج انعقاد العبادات دون العقود ولا ينسج وقوع الالفاظ (قوله وان قصد التعليق) كان دخلت الدوافع طلقا ان شاء الله فنسج تعليق الالفاظ على دخول الدار (قوله ولو لم يالطاط الخ) تشبيها لكون ذكر المشقة ينسج من الزجر عند قصد التعليق فيمكنه حال الا في حالة القدوم والقرن ما قاله (قوله والحاصل) هو الالفاظ الذي وصفه به وقوله قد يستعمل عند الغرض منه أي من الالفاظ وقوله فتتعلق الاستثناء أي يصح التعليق بالمشقة لان الاستثناء يعلق على المشقة فكما مضى (قوله ويصح تعليقه الخ) أي بشرط الاستثناء السابقة معا إذا الاستغراق لعدم تضرره هنا واعتد ان التعليق اما بالشرط كالأدوات الا شيئا وما بالصفة نحو طلاقنا حسنا أو قبيحا واما بالوقت كعشر كذا أو ايامه مع كذا فأيما أول الشهر فانت طالق وامامه سوى كالأشياء التي ذكرها الشارع (قوله فلا قال الخ) حاصل ما ذكره ثلاثة عشر مثالا وفيه اعمى التعليق بالوقت لانه في حق الكلام فيها تسكن الارزاق التثنية بقوله طالق طلاقا فلا حاجة ستراد لم تكن في وقت حسن ثم في جوع (قوله أو في غيره) غير ان التلزم لا يثبت بالامان أولا (قوله أو اقل) محذوف على نهو وقوله طلق طلقا بل في غير يوم فيه طلبة أي تجبر اقل يوم منه (قوله طلق طلقا اليوم الاخير) أي وان كان التسع والعشرين ان كان ناصرا (قوله لا آخر أوله) أي من الايام التي هي المصدرة والافاقية بل آخر طلوع القمر (قوله ونصف) أي من ليلة وقوله بعد ونصف أي من يوم وقوله فبال نصف ليلة الخ فيه طلبة أي نصف يوم ونصف ليلة والمراد باليلة التامة وباليوم الناس أيضا ونصف البيلة نصفها الثاني الذي

بالنصف وسبعة أيام ونصف والليل سابق التمر فبقية الليل نصف يوم ويجمع ثمان ليال وسبعة أيام ونصف أو سبع ليال
ثمانية أيام ونصف أو ثمان ليال والليل والتمار طاعتان فترتيب أن تعلق خمساً وأربعاً بالفجر أن تعلق ليلاً

أد كل منهما عبارة عن مجزوع من الابل ١٩٤ وهو من التمر أذا لا فاصل بين الزمان وقوله (أو الشرط) مجزوع وعاد فاعلى الصفة

قال في المطلب وقد استوفيت بطوارق تاليف الفلاس بالشرط بقوله على الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم انتهى وادوات التعلق بالشرط والصفات ان روي ام الباب شعوان دخلت الدار فانت طالق ومن يفتح الباب كذا دخلت الدار فنتى طالق واذا روي وفي ما روي دما وكل شعور كال دخلت الدار واحد من نسائي فنتى طالق واذا روي طالق واى كاي وقت دخلت الدار فانت طالق ومن الادوات على رأى سيبويه اذا وسما وهي بمعنى ما فاما الشرطية واذا ما واما كلة واما وهي كنى في تعديها الزمان وان وجدتها لتعديها الامكنة وكفى وكفى التعلق على الاحوال وفي فتاوى الفزاري ان التعلق يكون بلائى بالدمع المرفق فيها كقول أهل بغداد أنت طالق اذا دخلت الدار ويكون التعلق أيضا بلائى طالق لو دخلت الدار كما قاله الماوردي وهذه الادوات لا تقتضى بالوضع فوراً في المعنى عليه ولا تراعى ان علق يثبت كال دخول في غير شائع لمانته فانها تقيد القورية في بعض صيغته كان اذا كان ضمت واذا ضمنت الى الصفات طالق وكذا تقدم القور يلى التعلق بالمشيئة فيض أنت طالق ان اذا ضمت لانه قدسك على العيص بخلاف متى ضمت ولا تقتضى هذه الادوات تكراراً في المعنى عليه بل اذا وسمت واحدة في غير زمان ولا كراه

يستوفيه النصف الثاني من الشهر ونصف اليوم ونصفه الاول الذي يستوفيه النصف الاول من الشهر وهو في اثنا عشر النصف الاول من اليوم الثامن للنصف الثاني من الشهر وتأخذ هذه النصف الثاني من الليلة الثامنة فحصل النصف الاول شان بال وسبعة أيام والنصف الثاني غاية أيام وسبع ليال: (قوله اذكر منهما عبارة الخ) فيه نظر بل الظاهر ان زمن القور من النهار كزمن العبر لكن الحكم مسلم وقوله اذ لا فاصل فيه اختلاف ما بينه التعلق المذكور (قوله عطف على الصفة) أى عطف بما قبله لان المراد به الادوات (قوله وادوات الخ) لم يجعله دليلاً لعدم مرادته في تعلق الطلاق وقوله عند شروطهم أى واقفون عندها لا يتجاوزونها (قوله وادوات التعلق بالشرط الخ) التعلق عبارة عن الربط الحاصل من المنكح والشرط هاهنا الفعل الذي دخلت عليه الاداة فهو غير معناني المقت وقوله والصفات الاولى حذفه لان التحديق بها معنوي لا ادوات له وجعل الادوات التي ذكرها سبع عشرة (قوله بخوان دخلت الدار الخ) أى وأنت طالق ان دخلت الدار (قوله ومن الادوات) ذكره لاجل التيسير بقوله على رأى سيبويه وهو مقدم من تأخير رسقه ان يذكر بعد قوله اذما لان تقديمه على ما روي ان جعل ما بعد ما من الادوات مخصوص برأى سيبويه وليس كذلك بل هي للتعلق عند غيره أيضاً على ان مختلفه سيبويه لغرضه في اذعان حيث اسميتها وهي فيها أمان من حيث دلالتها على التعلق فترافق لغرضه في مكان عليه ان يقول واذا ما رويها عطف على ان يمحذف قوله ومن الادوات وقوله على رأى سيبويه (قوله واذا ما واما) مبتدأ وكلة خبر وهو مجزوع فانه لا تعلق له بما الكلام فيه والاشبار مسلم في اذمارين اياما لان ايا كلة وما الزائدة كلة (قوله وفي فتاوى الفزاري ان التعلق يكون بلائى) أى بمعنى ان وكذا لو (قوله وهذه الادوات الخ) شروع في أحكامها من القور وعدمه والتكرار وعدمه وقوله لا تقتضى بالوضع فوراً في المعنى عليه فان تقدم به القور في حالة التراخي أو العكس أو قصد التكرار وعدمه فادخلته أو العكس عليه فهذا محض زعمه بالوضع واستدراكاً بعبارة الترتيب الذي فعل القور كان دخلت الآن فانت طالق فنتى القور بالقرينة أو على التراخي كما ذكرنا من تسلسل بعد سنة فانت طالق فنتى التراخي بالقرينة (قوله ان علق يثبت) شوب المتي في فيه للزوالان (قوله في بعض صيغته) أى التعلق وقوله كان واذا روي ولا ولا (قوله وكذا تفيد الخ) كان كقوله بل هو اوضح ان يقول في غير شائع مشيئة ومعنى كذا أى في بعض صيغته (قوله في غير تسلسل) الحاصل انه ان علق بفعل نفسه ففعل ناسأ أو جادلاً باله المعاق عليه ومكره اليه يثبت التعلق وكذا ان علق بفعل غيره ان قصد منه وكان من سالى في حقه ومحل عدم اعتدائه في الثاني ومن ذكره ما اذا كان التعلق على العمل فان كان على الله لم يكن له دخل في فانت طالق فدخلت ناسية أو جادلاً أو

الضمان المبين ولم يورث وجودها للمباني التي تتصل بها فان التعليق من سبب السكر انما هو من سبب عيبه وتقصيره وبيع
 نسوة ان طلق واحد بعد من عبيد حراً أو ثنتين فبعد ان أو ثلثة لانه أو أربعة وطلق أو أربعة عاذاً أو أربعة عاذاً
 عشرة واحد بطلاق الأولى والثاني بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ويصح ع ذلك عشرة
 ولو عاذاً بكلمة خمسة عشر لانها تقتضي السكر ~~بما عدا~~ لان فيها أربعة أعاذاً من ثين وثلاثة وأربعة فبذلك واحد
 بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق به طلاق واحد وطلاقا ثنتين وأربعة بطلاق الثالثة لانه صدق عليه
 طلاق واحد وطلاقا ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة ١٩٥ لانه صدق عليه طلاق واحد وطلاقا ثنتين

غير الأولى بطلاق واحد
 ويصح ع ذلك خمسة عشر ثم شرع
 في القسم الرابع وهو الحمل بقوله
 (ولا يقع المعلق) المعلق (قبيل
 السكر) بعد وجود لقوله
 الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد
 سكر أو عيبه الذي شرع في
 القسم السابع وهو شرطه
 المعلق بقوله (وأربع اذ يقع
 طلاقهم) بتعريفه ولا يعلق الا قبل
 (الصبي و) الثاني (الجنون
 و) الثالث (الثام) لقوله صلى
 الله عليه وسلم وقع التل عن ثلاث
 عن الصبي حتى يبلغ وعن الجنون
 حتى يفقه وعن الثام حتى ينفقه
 صحبه أبوه ودوغيره وحيث
 اوقع عنهم القتل يطل نصرفهم
 ثم لو طهر الجنون من سكره
 بوضع صمغ فيه لانه لو طلق في هذا
 الجنون وقع طلاقه على المذهب
 المذكور في كتب الشافعي كما
 قاله في الروضة والمريسم واعتاره
 وهو النقص العقل كما في النصار

مكرهه يرى عيبه (قوله انما ثبت الدين) الأولى الفصل الثامن اذ لا خلاف على ما يأتي
 وقوله ولم يورث وجودها أي وجود متعلقها وهو المعلق عليه (قوله أو ثنتين) الأولى
 المطلق والاولان المراد انهما مع هذه التعليق الأربع (قوله عتق عشرة أي مائة
 عليه تعينهم (قوله فعتق واحد) الحاصل انك تجمع الاعداد وهي واحد واثنتان
 وثلاثة وأربعة ثم تبدل ثلثة للسكر اربعة ثلاث من ثين وثلاث للسكر خمسة عاذاً بطلاق
 خمسة عشر (قوله وطلاقا ثنتين) أي بافهام هذه التي قبلها وكذا يقال في الباني
 (قوله لانه صدق به طلاق واحد) أي في ضمن الأربع وقوله وطلاقا ثلاث أي
 لا طلاقا ثنتين لان صفة الثنتين لا تصدق الا في الثانية والرابعة (قوله غير الأولىين) أي
 غير الأولىين وعتق بطلاق الثانية لقوله عاذاً فلا يقع بعد وقوله وطلاقا أربع أي
 بافهام هذه الاربعة التي قبلها (قوله ولا يقع الطلاق المعلق) قيد به ولم يلق الملق على
 إطلاقه لانه محل النزاع والاثبات في الجنون (قوله وأربع) حذف التاء لم حذف
 المذود وقوله ولا يعلق أي وان وجد المعلق عليه بعد السك والجنون مثله الملقى
 عليه كما علم من الثام بالأولى وان تعذر كل منهما ما لا ان طهر الجنون من سكره تعذر به
 كما سيأتي في الاستدراك (قوله طهر) ان كان جهنم حدثت في معنى في وان كان جهنم
 نشأ في ظاهرها وقوله صمغ صمغ أي ومن جلته الطلاق وكان الانسب ان يقول
 وقع طلاقه لانه المقصود به جعل صفة التصرف دليلاً وقوله لانه الخ فيه تعليل الشيء
 بنفسه فكان الأولى ان يقول فلولا طلق الخ ويدل الجنون بالسكر أي ويكرهون المعلق
 فكذا الجنون الثاني عشر (قوله وقع عن أمي الخطأ الخ) أي وقع حكم هذه من
 المؤاخذة والتهمة واقعة وقد تكلمنا على هذا الحديث في حاشية الأربعة من التوقيف بما لا
 حيز عليه وقوله وتبلغ الخ لا يكتف منه بنية لانه أمس بالمقام (قوله فان طهر الخ)
 وانما يعلق عدم وقوع الطلاق عليه أن لا يضاف ما كره عليه وأن لا يورى الطلاق
 فان أصح ما عليه الطلاق واحد لان المأذنة تقتضي ما قبل لا يطلق حتى

الجنون (و) الرابع (المكره) يقع الزا على طلاق زوجته لا يقع طلاقه الا في سببه لقوله صلى الله عليه
 وسلم زني عن أمي الخطأ والنسب وما استكرهوا عليه ونجل لا يطلق في اغلاق أي اكرهوا أو اوردوا الحرام أو وضع
 استناده على شرط مسلم فان ظهر من المكره قرينة اختيار منه لا يطلق كان كرهه على ثلاث طلاقات فطلاق واحدة
 أو على طلاق صريح فكفي ونرى أولى تعليل فقيرنا وبالجملة ان هذه الصور وقع المطلق في الجرح لا يحل منها لنفسه
 فتشهر بما فيه أي به

ويشترط حصول الإكراه بقدرته المكروه بتكسر الرأى على تحقيق ما فيه المكروه بقصدته لا بتدبيره أو عجزه أو غلبته أو قبحه ويجوز
 المكروه بفتح الراء من دفع المكروه بكسر هاء يوب وقصدته كاستغاثته بغيره وظنه انه ان امتنع من فعله كره عليه سقن فعل
 ما شقوه به لانه لا يتحقق العجز الا بهذه الامور الثلاثة فخرج بها جمل ما للرجال لا لتلك غدا فليس ياكراه ولا يملكها قالوا بولي
 القصاص للباقي طلق فروجك ولا ان تقتصدت منك لم يكن اكرها او يجعل ذلك اكرها بفتحوا بفتح ضرب شديد أو بسب طويل
 أو اتلاف مالاً ونحو ذلك مما يكثر الاقل لاجله الا قد ادم على ما ذكره عليه ويختلف الاكره باختلاف الانحصار والاسباب
 المكروه عليها فليس يكون الشيء اكرها في شخص دون آخر وفي سب دون آخر كالاكراه بفتح الاء بفتح طاء مال لا يتسبى على المكروه
 يتفق الرأى كقصة دراهم في حق المومنين ياكراه على الطلاق لان الانسان يتفعله ولا يطلق بفتح طاء مال الذي يتسبى عليه
 والجلبى في الجميع اكرها من قبل كما قاله ١٩٦ الا ذكرى والضرب البسر في أهل المروآت اكرها ويخرج بقيد طلاق زوجته

فيا تفيد ما اذا اكرهه على طلاق زوجته نفسه بان قاله طلق
 فزوجي والاثنتان فطلقها وقع فزوجي والاثنتان فطلقها وقع
 على الصحيح لانه لا يبلغ في الاذن قاله في الروضة ١٠٠ (١) وقال
 لزوجته ان طلقك فانت طالق قبله لانها فطلقها طلقه أو أكثر
 وقع المتزوج فطلقها وقع مع المعلن زيادة على المعلن لا يقع شيء لانه لم يقع المتزوج فطلق المعلن قبله بحكم التعليق واذا وقع المعلن لم يقع المتزوج واذا لم يقع المتزوج لم يقع المعلن وهذه المسئلة تسمى
 بالسرجية نسبة الى السرج ويرى عليها كثير من المصالح والاثول نحو ما قصه السجاف وهو العقد وقال الشيخ ع الذين لا يجوز التنازل في عدم الوقوع وقال ابن الصباغ وحدث لوجعت
 هذه المسئلة وان سرج يرى مما يشب اليه فيما لو علم ان الطلاق يستحيل عرفاً كصدقه أو العسما والغيرات أو اعتلا لانه
 كالجميع بين الشدين أو شرعاً كمنعهم من ضمان لانه لم ينفذ الطلاق وانما علقه على صفة ولو لم يجدوا من غير فذا كمنعقدة حتى يثبتهم المعلن على الخلف ولولا ان كانت زيدا فانت طالق فكلمت حاطمًا ملا وجرى مع يمينه في أصح الوجوه بين
 لانهم لم تكلمه ولولا انها ان كتبت وحل فانت طالق فكلمت أباها فأخذ من ماله ما طلق فوجد الصفة فان قال صدقت منهها من مكالة الاجاب قبل منه لانه الظاهر وفروع المصلحة لا تقتصر وفي هذا القدر كتابة هذا المختصر الذي عزته
 في الوجود نفع الله تعالى به ورحم مؤلفه وشاكره ١٠ (فصل في الرجعة) ١٠ بفتح الراء اقصد من كسر هاء عا وجري والكسر
 اكره عند الاخرى وهي لغة المرأة من الرجوع ونحوه عا ردا المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة وفي وجهه مخصوص

بفتح الاء من رجعة نسبه الى السرج ويرى عليها كثير من المصالح والاثول نحو ما قصه السجاف وهو العقد وقال الشيخ ع الذين لا يجوز التنازل في عدم الوقوع وقال ابن الصباغ وحدث لوجعت هذه المسئلة وان سرج يرى مما يشب اليه فيما لو علم ان الطلاق يستحيل عرفاً كصدقه أو العسما والغيرات أو اعتلا لانه كالجميع بين الشدين أو شرعاً كمنعهم من ضمان لانه لم ينفذ الطلاق وانما علقه على صفة ولو لم يجدوا من غير فذا كمنعقدة حتى يثبتهم المعلن على الخلف ولولا ان كانت زيدا فانت طالق فكلمت حاطمًا ملا وجرى مع يمينه في أصح الوجوه بين لانهم لم تكلمه ولولا انها ان كتبت وحل فانت طالق فكلمت أباها فأخذ من ماله ما طلق فوجد الصفة فان قال صدقت منهها من مكالة الاجاب قبل منه لانه الظاهر وفروع المصلحة لا تقتصر وفي هذا القدر كتابة هذا المختصر الذي عزته في الوجود نفع الله تعالى به ورحم مؤلفه وشاكره ١٠ (فصل في الرجعة) ١٠ بفتح الراء اقصد من كسر هاء عا وجري والكسر اكره عند الاخرى وهي لغة المرأة من الرجوع ونحوه عا ردا المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة وفي وجهه مخصوص

بفتح الاء من رجعة نسبه الى السرج ويرى عليها كثير من المصالح والاثول نحو ما قصه السجاف وهو العقد وقال الشيخ ع الذين لا يجوز التنازل في عدم الوقوع وقال ابن الصباغ وحدث لوجعت هذه المسئلة وان سرج يرى مما يشب اليه فيما لو علم ان الطلاق يستحيل عرفاً كصدقه أو العسما والغيرات أو اعتلا لانه كالجميع بين الشدين أو شرعاً كمنعهم من ضمان لانه لم ينفذ الطلاق وانما علقه على صفة ولو لم يجدوا من غير فذا كمنعقدة حتى يثبتهم المعلن على الخلف ولولا ان كانت زيدا فانت طالق فكلمت حاطمًا ملا وجرى مع يمينه في أصح الوجوه بين لانهم لم تكلمه ولولا انها ان كتبت وحل فانت طالق فكلمت أباها فأخذ من ماله ما طلق فوجد الصفة فان قال صدقت منهها من مكالة الاجاب قبل منه لانه الظاهر وفروع المصلحة لا تقتصر وفي هذا القدر كتابة هذا المختصر الذي عزته في الوجود نفع الله تعالى به ورحم مؤلفه وشاكره ١٠ (فصل في الرجعة) ١٠ بفتح الراء اقصد من كسر هاء عا وجري والكسر اكره عند الاخرى وهي لغة المرأة من الرجوع ونحوه عا ردا المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة وفي وجهه مخصوص

كما يؤخذ بحسب ما سبق والأصل فيها قبل الإجماع قوة تعالويهم ولم ينسأ برتبة من في ذلك أي في العدة ثمانية أو أداوا أصلا ما في
 ربيعة كأنه الإمام الثاني وقوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فقال رابع بقصة فأنتم سواكم ثمانية وأنها
 زوجة في الجنة وأزواجها ثلاثه تحمل ربيعة فصرح بجمع وأما الطلاق فله زوجة واحدة لا ركن وبذلك المذهب بشرط الركن
 الأول وهو الحمل بقوله (وشرط) ربيعة (الربيعة أربعة) وزل خامسة وإسدا كما يستظهره الأول (أن يكون الطلاق دون
 الثلاث) في الخز ودون اثنين في الرقي ولو قال كافي المراجع لم يستوف عدد الطلاق لمعمل ذلك إما إذا استوفى ذلك فإنه
 لا سلطة عليها (و) الثاني (أن يكون) الطلاق (بعد الغسل بها) ١٩٧ فإن كان قبله فلا ربيعة له فيها

وكالوطاء المستحل المني المذموم
 (و) الثالث (أن لا يكون) الطلاق
 بعوض (مبني) أربعين غير ما قال
 كان على عوض فلا ربيعة كما
 تقدم في ربيعة في الخلام (و) الرابع
 (أن تكون) (الرجعة قبل)
 انقضاء العدة فإذا انقضت
 فمسأته في كلام المستعفي
 القول بعده مع أن هذا الفصل
 حاظر من بعض النسخ والخامس
 صكرت المظنة فأبطل
 المراجع فلو أسالت الكافرة
 واستقر زوجها وراجعها في
 كنفه لم تقع أو ارتدت المسئلة
 لم تقع مراجعها في حال ردت بها
 لأن عدم ورود الرجعة المثل والردة
 تنافيه وكذا لو ارتد الزوج أو
 ارتداه وضابط ذلك انتقال
 أحد الزوجين إلى دين يمنع دوام
 النكاح والسادس كونها عسرة
 فلو طلق إحدى زوجتيه وأبهر
 ثم راجع أو طلقهما جميعاً ثم
 راجع أحدهما لم يقع الرجعة لأن
 ولو عنت وتزوجت لم يقع رجعتها أيضاً في الأصح (هـ) (تمة) هـ لو طلق طلاقاً على شيء وشك في صحته فراجع ثم علم أنه
 كان حاصلاً في رجعة الزوجين أو أحدهما كما قاله شيخ التوري الكمال سبلاً وفيه تنصير البصائر انقضى
 (فصل) هـ في بيان ما يوقف عليه حل المظنة (وإذا طلق المرأة ثم اغترض منها حرة كانت أو أمة عاتقة أو واحدة
 أو اثنين) بعد وثيقها ولو في النهر يباع على أنه زوجة العدة وهو الأصح وكذا لو اتحدت حرة بالحر فأن الرجعة تقبضت على
 العتد (لأنه مراجعها) بغير إذن أو إذن سيدها (ما لم تنقض عهدها)

لأنه بعد ما بصير بالثأ وقوله على وجه مخصوص إشارة إلى شرطها الرجعية (قوله
 وهو ثمن) أي أزواجهم جميعاً وإثباتاً لثبوتها لجمع وقوله أحق أقول التفضيل
 ليس على بابها إذ لا يقع فيهم وقوله أي في العدة الأولى في التبرص المتيقن من تبرص
 والغسل واحد (قوله لم يخل) هو الزوجية (قوله وشرط صحة الرجعة الخ) عبارة
 غير مشروطة في الأصل كونه زوجة موطوءة معينة فأبطل مطلقاً في الرجعة مستوف عدد
 طلاقها (قوله وان تكون) الرجعة قبل انقضاء العدة أي بان كانت في أثناءها أو قبل
 الشروع فيها بان طلقها مطلقاً أو في مدة حمل وطء النسبة والمراجع قبل انقضاءها ولو
 احتلها كالزنا هل راجع في العدة أم بعد ذلك لأن الأصل بقاء العدة في رجعة الرجعة
 (قوله مع أن الخ) أي فلا يقال إن هذا من غير ما يأتي فهو مفصل واحد ذكر في أول
 المنطوق وفي أثناءه المتيقن من رجعة على (قوله ولو أسالت كافر) بشرط حالها لم هو فقط
 وكانت محل له أو أسالت في الرجعة وقوله لم يقع أي وان أسلم بعد ما اجتمعا وقوله
 لأن الخ أي رجعة رجعة الحرم لا فادتها فوسس الأصل كالنظر والمطالبة (قوله وشابها
 ذلك) أي عدم صحة الرجعة (قوله ثم راجع) أي بان قال راجعاً المظنة وقوله ثم
 راجع أحدهما أي ميسمة (قوله ولو علق الخ) عبارة غير لوشك في الطلاق فراجع
 احتياطاً ثم انقض الحلال صح لأن العسرة في العقود يماثل نفس الأصغر بخلاف العبادات
 فالعبادة ما يماثل نفس الأصغر وفن المكنس

هـ (فصل في بيان ما يوقف عليه حل المظنة) هـ

هو الرجعة في الزوجة وتوقف عليه العقد في الدائم دون الثلاث والمطلقة ثلاثاً
 (قوله وإذا طلق) خرج النسخ فلا رجعة فيه لأنه شرع لم يقع الغضر وقوله لا يردده
 لقوله بعد وقتين والأصل بعد مطلق واحدة وقوله فيها الأولى حذفه لأنه شرط
 في العوض مطلقاً منها ومن غيرها ثم قوله وإذا طلق امرأته الخ موطوءة فمزمع قوله ما يماثل
 راجع أحدهما لم يقع الرجعة لأن ثبت الرجعة في احتمال الإجماع الطلاق لشبهها بالشكل وهو راجع مع الإجماع
 ولو عنت وتزوجت لم يقع رجعتها أيضاً في الأصح (هـ) (تمة) هـ لو طلق طلاقاً على شيء وشك في صحته فراجع ثم علم أنه
 كان حاصلاً في رجعة الزوجين أو أحدهما كما قاله شيخ التوري الكمال سبلاً وفيه تنصير البصائر انقضى
 (فصل) هـ في بيان ما يوقف عليه حل المظنة (وإذا طلق المرأة ثم اغترض منها حرة كانت أو أمة عاتقة أو واحدة
 أو اثنين) بعد وثيقها ولو في النهر يباع على أنه زوجة العدة وهو الأصح وكذا لو اتحدت حرة بالحر فأن الرجعة تقبضت على
 العتد (لأنه مراجعها) بغير إذن أو إذن سيدها (ما لم تنقض عهدها)

قوله تعالى فبائن آجلهن فلاقه فلوهن ان يشكين اذواجهن ولو كان - في الرجعة باقيا لما كان - ايجالهن النكاح (خبره) يريد
عليه ما اذا اختلف الرجعة فخالفة الأرواح ١٩٨ بلاوطه فان العدة لا تنقض ولا رجعة له بعد الاثر أو لا ينقض في الرجعة

ان يكون المطلق دون الثلاث وان يكون قبل انقضاء العدة لانه مفترسه لانه عليه
واحد وهو قوله لا اتي فاذا انقضت عديتها وقوله فان طلقها ثلاثا (قوله لقوله
تعالى) أي لغوومه وقوله فبائن آجلهن أي العدة وقوله فلا تنقض أي لا تنقضه من
من ان يشكين اذواجهن المطلقين لهن (قوله يريد عليه) أي على قوله فلهما رجعتا
ما لم تنقض عديتهما فان المماشرة لا تنقض عديتها في الأثر أو لا تنقض ذلك الرجعة
فبائن على الثلاث منها وقد يقال لا يراد لان مراد المتن عدم انقضاء العدة أحد لا
وهذه عديتها منقضية بالنسبة لبعض الاعضاء كما كتمان رجعتا دون بعض كل حرف
المطلق ووجوب السكنى وعدم صحة نكاح الاجنبي لهما وعدم الحد وبناتها فقدت صحتها
فيها الاحكام (قوله ما اذا خالطت رجعية) خرجت البائن وقوله خالطت الأرواح
المراد انه ممكن منها ولو في بعض الاعضاء وقوله بلاوطه ليس يقيد وقوله فان اجنبي
سكن نكاح شعرا وشعرا وربع مراهنا خلاف وقوله لا تنقض أي الاقراء أو الاشرار
بجفاف الحمل فتتقضى بوضعه كما يأتي (قوله وان خالطت في ذلك) أي في عدم الرجعة
أي قال له الرجعة بعد ما ذكر (قوله بشرط في المرتجع الخ) هذا في المعنى معطوف
على قوله في قول الفصل السابق وبدأ المسنف بشرط الركن الاول فكان الاول أن
يذكر شرط المرتجع والصيغة في الفصل السابق ان يكون الكلام على الركن متصلا
بعضه بعض وقد يقال اخر الى هنا لمعمران قول المتن وإذا اطلق امر الخ من مطلق
فهو من شرط الحمل (قوله وان توفقت) أي النكاح على اذن أي كافي المبدء والصيغة
فلا تنقض الرجعة منهما عليه لان الاستدانة فيغير فيها ذلك (قوله فتتقضى رجعة
سكران) أي اذا كان متعبا وقوله وعوم منه وتفتحه حرة وأما طلاق الامه لانه دوام
(قوله لا يمتنون) بان طلق حال افاقته أو على الطلاق بصيغة واحدة حال بنيه
(قوله ولو في من الخ) أي بسبب عليه ذلك لا يسجد بعد امتناع (قوله وفي معناه
حاضر) هو النكاح وأشار الى اخره وقوله كردنك الى ادخل بالكاف إضافة الرجعة
اليها باسم ظاهر كونه واسم إشارة كونه فلا بد في صحة الرجعة من اضافتها الى المطلق
باسم هذه الثلاثة المذكورة وكذا في شرط رد ذلك فقط بخلاف باقي المصغ كما
يشعره صيغة الاثر في رد ذلك بقوله من منه الرجعة في افعالها بغير الفراق فاشترط
ذلك في صراحتها (قوله ان شئت) يكسر التاء والهمزة من ان بخلاف ضم التاء وفتح
الهمزة أو ابدالها بالفتح في الرجعة لان فرق بين الفوري وغيره على المعتمد وقوله بشرط
هذه ما لو قال راجعة تلك قضية غير تردد (قوله ومن شئت اعداها) أي لانه لا يصح في
دعواه بعد انقضاء العدة انه كان راجعا اقبله (قوله في حكم) الاولى حذفت لانهما
استدانة حقيقة لاني حكمها (قوله علم عاتقهم) أي من أن الصيغة لا بد أن تكون

والنكاح وأصلها وان خالف
في ذلك بعض المتأخرين ودخل
في كلامهما اذا وطئت بشبهة
فعلت ثم طأها فانه الرجعة
في عدة الجلى على الاصح مع انها
ليست في عدته ولكن لم تنقض
عديتها بشرط في المرتجع وهو
الركن الثاني الاختيار والعدة
النكاح بنفسه وان توفقت على
اذن فتتقضى رجعة مفسكرة ان
وسبقه ويحرم لا يشترط ومكره
ولو في من بين وقد وقع عليه
طلاق رجعة حيث يرتجع بان
يحتاج اليه بشرط في الصيغة
وهي الركن الثالث لفظ يشر
بالا رد في معناه من في الضمان
وذلك امدام ربح وهو كردنك
التي وراجعتك وارجعتك
وايدعتك واسكنك لشرتها
في ذلك وورد في الكتاب
والسنة وفي معناه ما اشتق
من مصادرها كالت مراجعة
وما كان بالجمعة وان أحسن
المصيرية وأما كناية كترجعتك
وتكلمت وتشرط فيها فغير
وعدم تفاوت فلو قال راجعتك
ان شئت فقلت شئت أو راجعتك
شهر لم تنقض الرجعة ومن
اشاد عليها فهو من خلاف
من أوجبها وانما لم يجب لثباني
حكم استدانة النكاح السابق

وانما وجب الاشارة الى النكاح لانبات التواضع وهو ثابت هناك (فيه) وقد علم مما تقدم ان الرجعة لا تنقض بشغل لثبات

تسمى المكتبة واسمها الاخرى المهمة كوطء ومعدته وان تسمى به الزجدة العظمى لانه علم (نأذ) انقضت عندتها) ووضع
سجل او اقراء ارباشهر (كانه اعادة تكاثرها بعد جدي) ونشره في القدمة ١٩٩ في باب لسنوتها سبعة وعشرون في انقضاء
السنين بغير اشهر من اقراء او وضع
اذا انكسر الزجج فتمدد في ذلك
ان أعكس وان خالفت عاداتها
لان التسامع وفات على ارباشهر
ويخرج بانقضاء العدة غير مكسب
واسمها لا تدفع قبل قوله الا
بسته وبغير الانهر انقضت لها
بالاشهر في الامكان ما لا يمكن
اصغر ارباشهر وبغيره فحسب
بينه ويمكن انقضائها بوضع
انام بستة اشهر وخلفين من حين
امكان انقضائها بما بعد الكساح
ولقد روي عن ابي عبد الله وعشرين يوما
والخلفين وبسبعة وعشرين يوما
وطفتين وباربعة طفتين في
طهر سبق بغيره اثنين وثلاثين
يوما وطفتين وفي بعض بسبعة
واربعين يوما وطفة واحدة عشرة
طالت في طهر وفي بعض بستة
عشر يوما وطفتين وفي بعض
باعدى والاثنين يوما وطفة
(و) اذا انقضت عندتها لم يجد
تكاسها (تكون مع على ما ياتي له
من عدد الطلاق) لما روى
الشيخ عن عمر رضي الله تعالى
عنه انه اثنى بذلك ووافقه عليه
جماعة من الصحابة ولم ينهواهم
في ذلك (فان طلقها) اي المر
(لانا) او العدة ولو بعضها
طالعتين معا او خرافيل الدخول
او بعد في كساح او انكسرت (فصل)
في الماتمة (له) ابعد وجود
(انقضت عندتها) اي المطلق

لفظها اوما في معناه وقوله في المكتبة واسمها الاخرى اي لانها مكتبة فان اللفظ في كونهما
كالتين (قوله من اقراءه) اي ولو باستعمالها وكذلك يقال في وضع الجمل
ويخرج ان نكحت في الروح والافكركه (قوله اذا انكسر الزجج) وعلمه انقضاء
علا بانكسار (قوله لان القدر من ثمنها على ارباشهر) اي والمؤخر على في يصدق
فيه بيشه (قوله كسب) كان نكحي ان هذا الجمل من وطء فلان له شبهة وقوله
واستلاد ذكره واستطرد لان الكلام في الرجعة كان نكحي امانة ان هذا الجمل من وطء
بدها اليه فانكسر الوطء (قوله ارباشهر) في جعل حيز الاربعة غير ممكن فلو اذ حيز
الاربعة يمكن مادامت حيز في الماس بقوله لجانب الزوج فحسب في وقوله بينه واضع
في الاربعة اما البقية فكان ينبغي فيه بل عين (قوله بوضع) اي بوضع الجمل فتصح
الرجعة بعد انقضاء بعض ولو راجعها بعد الوطء فذلك دون ستة اشهر صححت والا فلا
وقوله تمام بستة اشهر اي عديدة لا خلاصة اخذنا ما في في المائة والعشرين وقوله
وطفتين اي طفة الواطء موطء فلو اذ نكحت فاما في ذلك لم تنقض عندتها بالحكم
بانه من غير الزوج وقول من حين امكان اجتمع بهما اي عادة ولا نظر لانكسار غير طاعة
من وقي (قوله باثني عشر يوما) عزم ارباشهر او بعد ارباشهر لان العدة ههنا ما بعد دون
الاطلاق (قوله وبغيره طفتين في طهر سبق في بعض) قد روي عنه بسبب ان الاربعة الطهر
المعشور بين دمين فان لم يسبق في بعض فاقبل امكان انقضاء الاقراء للجنة نكاحه والربيعون
يوما وخلفه لان الطهر الذي طلقت فيه ليس بشرط علمه الاثنان وثلاثون يوما وخلفه
واعلم ان الخلفة الاشهر في جميع الصور ليست من العدة بل اثنان تمام الاخر فلا
تصح الرجعة فيها (قوله باثني وثلاثين يوما وخلفه) من خلفه للقرء الاول وخلفه لاطعن
في حصة ثالثة وذلك بان طلقها وقد بقي من الطهر وخلفه ثم بعض اقل الحيز ثم طهر
اقل الطهر ثم بعض فظاهر كذلك ثم تعان في الحيز طرفة (قوله وفي بعض بسبعة
واربعين يوما وخلفه) اي من الحصة الاربعة بان يطلقها اخر جزء من الحيز لم يقل
وطفتين لان الخلفة الاولى من آخر الحيز الذي طلق فيه وعشر غيره ومن المدة
(قوله وبغيره طرة) اي من مائة وخمسة وقوله طلفت في طهر لطفان جهات الماطقة انها
طلعت في طهر ارباشهر من اجل امرها على الحيز الثالث في انقضاء العدة والاصل بتاؤها
(قوله واذا انقضت عدهم الخ) عبارة غير واذ راجعها او نكحها بعد جدي وهي
اولى لو انقضت الطلاق لئن وان الماطقة تكون معه على ما ياتي وان راجعها الا ان يقال
قد يثبت لانه محل التوهم وقوله اثنى بذلك اي الكون اي كونها معه على ما ياتي من عدد
الطلاق (قوله او انكسرت) المراد بالبع النظر للعدا فوق الواحد وقوله لم يزل اي
لا ينكح ولا يعلق بين كائني (قوله وعلى وجود الخ) الاولى وبعد وجود الخ (قوله)

خصة اشياء في الدخول بها وعلى وجودها عدا الاول تنهال غير هذا القول

(د) الثاني (ثرونيها بغيره) وفيه بعدة أو يحتمل (و) الثالث (دخولها واصابتها) بدخول شقيقته أو قد راعى مقتضاهما ولو كان عليهما مائل كان لفظ عليهما مخرجة ٢٠٠ فإنه يمكن انقسامها في قولها خاصة لاق فيه عدة كبرها كما لا يحصل به

العصم وسواها أربع هو ما نزل عليه في نقطة أو يوم أو أربع فيها وهي ثالثة (و) الرابع (ينزلها منه) أي الزوج الثاني بطلاق أو نسخ أو موت (و) الخامس (انقضاء عدتها منه) لا يستبرأ رجوعا لاستحالة حلوقها من انزال حمل منه (تتبع) بشرط انتسابه إلا أن وان ضيف الانتساب واستعان بأصبعه أو بأصبعه باضلاف ما يشتر اشكال أو ضمة أو غيره فلا يشتر الانتساب بالنسبة لا بشرط على الاصح كما فهمه كلام الأكرمين وصريح الشيخ أبو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم حتى لو أدخل السليم ذكره بجمعه بلا انتشار لم يخل كالفضل لما قيل ان الانتشار لا يقلل به أحد ممنوع ولا بد أيضا من صحة التكاح فلا يخل الوطء في التكاح الفاسد ولا معاقبة العنين ولا وطء الشبهة لأنه تعالى خلق النسل بالتكاح وجزاها بقاؤه التكاح الصحيح بتبطله فالوطء لا ينسك لا ينجس بما ذكره كون الزوجين ممنوعين كما جاعه لا ينافي منه ذلك أو ينافي منه وهو وقفي لأن

ولو عيدا أي مكلفا وكان الانسب تأخيرها إلى قوله في التسمية لا في كون الزوجين يمكن جماعه ومثل العبد والجنون هي حر يمكن وطؤه وفي تزويجه مملوكة (قوله واصابتها) عطف تفسير وقوله بدخول حشفة أي وإن لم ينزل وقوله من مقتضاهما وحيد ذلك فالجاء في قدرها عليها نفسها صغرت أو كبرت بخلاف المفقود حشفة فالجاء في قدرها على حشفة غالب أمثال فاعدها صغرت أي أخذ من قلها لم يغرر (قوله كما لا يحصل به العصم) وقد نظم بعضهم سور الشروق بين القبل والبربر وشوة البربر مثل القبل في الإتيان لا الحسل والتحلل والاحسان وفشمة الأيالا وفي العصمة لا نطقا وانقراض الغنة ومدة الزفاف واختار ١٠ رذهب بعد وطء الشلوى تصدق في الحبش في الرجم ١٠ إذا زنا المفعول فاحسنا لفظي وقوله إذا زنا المفعول أي المرأة الموطوءة في الدبر (قوله بطلاق) أي بائنا أو رجعي وانقضت عدتها أو قوله لاستحالة حلوقها أي أن يستأنس بالغا والافعاله: التبريدان حكم بوقوع الطلاق كما كبره كالنبي (قوله تنبيه) اشتمل هذا التنبيه على أربعة شروط غير الخمسة السابقة وهي انتشار الوطء لا بالفضل وحصة التكاح وكون الزوجين ممنوعين جماعه وكونه غير وقفي هي وسبب كوفي التفتش طائعا مشرا وهو الانتفاض في الذكر (قوله وان ضمة الانتشار) أي بحيث يقوى على الدخول ولو باعته بنحو أصبع (قوله بلا انتشار لم يخل) أي وإن انتشر داخل القرع (قوله ولا بد أيضا من صحة التكاح) (شرح) الأصل في العقود الحصة فلا يصح على أي وجه وقع العقد يفتي على ذلك أنه لو طلقها لئلا لا ينصل إلى الحمل ولو كان العقد باطلا يمين بطلانه بيمينه أو بأقرار الزوجين بما يجمع بينهما لكن في حقه ما أحق الله تعالى كماله فلا يسقط وما يفتي على كون البطلان في حقه ما أحق الله بوقوع طلاق رجعي بينهما ثم تيق بطلانه لم يبرر رجوعهما لأن شوطهما من جملة شوط الزوجين بل لا بد من تجديد عقد (قوله ولا بد أيضا من صحة التكاح) عطف على الوطء (قوله لا ينجس بما ذكره) أي بالعقد الفاسد (قوله وكون الزوج ممنوعين جماعه) المراد أنه تنوعه بوقوع العقد فإن يكون مرافقا فلا يفتي فيه وإن انتشر ذكره وقوله لا يخل ولا يخل في العقد حيث يحصل القابل بوطئها بان القصد من الحال التفرع عن استنفاها عند الطلاق وهو حاصل بوطئها وليس حاصل لا بتقبيل حشفة المطلق (قوله أو ينافي منه وهو وقفي) ظاهر أن هذا خارجا عن الشرط المذكور وليس كذلك فالصواب آخره بقوله ولا بد من صحة التكاح الخ (قوله وقدم الخ) فيه أنه لا يجوز فكان الأولى أن يقول وهو أي الأجباو تمنع أي في العبد بخلاف الأمة بوطئها والفرق

نكاحه إنما ينافي الأجبار وقد راعاه منعه فذكرهما وقع لبعض الرضا الجاهل من الحيلة لدفع العار أن

من استكفاهما عاوا كما صغر ثم دونه بملكها

لينسخ النكاح وقد قيل ان بعض الرضا من قبل ذلك وأعاد ما لا يوقى الله بينهم وانفردوا وانما حرمت عليه ان يفعل بتتبعها من الطلاق الثلاث واقوله تعالى فان طلقها أي الثالثة فلا تطلق له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (شبهه) يعني ويحرم ينكح رخصي ولو كان صائغا وكانت حائضا أو صائغا أو مطلقا أو مطلقا أو مطلقا من شبهة وقت في نكاح الحمل أو حرمته بذلك لأنه وطء زوج في نكاح صحيح بشرطه في فعل البكر الاقتصار كما في الشبهة وتصل كناية الجملة وطء صحيح أو وثق في نكاح نكاحه عليه ولو نكح الزوج الثاني بشرط أنه اذا وطئها طلقها ٢٠١ أوجه لنكاحه بما شرط ذلك فطلب التعديل يصح النكاح لانه شرط

يمنع دوام النكاح فاشبهه التأكيد ولو وطئ المأقذان على شيء من ذلك قبل العقد ثم عقده بذلك الفسد بلا شرط كره ولو تنكحه بشرط أن لا يطأها أو أن لا يطأها إلا بالامتناع فلا يصح النكاح ان كان الشرط من جهتها ما كان الشرط من جهتها ما كان مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يفسد لان الوطء حقه فتركه والتفكير حتى عليه فليس لها تركه ويقبل قول الحنفية في الثاني التعديل فيمنع عند الامتناع والاول تزويجها وان ظن كذبها لكن يكره فان قال هي كاذبة يمنع من تزويجها الا ان قال بعد سبعين لم يفسد في اولها حرمته عليه زوجته الامانة ما لم يكن عليها من الطلاق ثم اشتراها قبل التعديل ليصل له وطؤها فظاهر القرآن

٢٠٢ (فصل في الابلاعه)
وعولت الخائف قال الشافعي
وأ كذب ما يكون المني
اذ لم يتبين بالطلاق

ان الله سبحانه في الامانة الزكية ومعهه بهما فدان بذل المذمة لغيره وهو العبد لا والله مقدمه فليس له اجبار على ما يتعاقبه (قوله لينسخ النكاح) أي صورة أو قول بهينه والافهم لطلعه عندا وعندا خفيفة صحيح فان قدم في ذلك صحيح والافهم (قوله في نكاح الحمل) بأن نسكه الحمل أو ماتت بشبهة قبل ان يطأها ثم وضعت في هذه الشبهة فانه لم يخل للزوج الاول (قوله وبشرطه في تعديل البكر الاقتصار) أي ولو غوراه (قوله في نكاح نكاحه عليه) أي بان كان في غيرهما حرم كانت (قوله ولو نكح الثاني) أي مثلا لان هذا عام في الحمل وغيره وقوله يصح أي ان لم يكن به مانع كالزنى والاصح وان كان يصح التعديل بالابلاعه (قوله ان كان الشرط من جهتها) أي بان كان شرط من وليها (قوله وبشرطه في تعديل البكر الاقتصار) أي قد في انها زوجت وانما دخل حقيقته وان المذمة انقضت وقوله في التعديل أي لافي وجوب المهر ولو رجعت عن الاخبار بالتعديل قبلت قبل عقد الزوج لا بعد ولو انكرت الوطء لم يخل للزوج وان اعترف به الحمل وقوله بهينه أي ان هو وضعت في ذلك كان أنكر الحمل بعد طلاق الوطء والافهم جارية لغيره (قوله عند الامتناع) بأن مضى زمن يمكن فيه التزوج وانقضت المدة (قوله وللأول تزويجها) الاولى تزويجها فيه وفيما بعده (قوله لظاهر القرآن) وهو قوله تعالى فلا يقول له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فانه يصدق به هذه الصورة

٢٠٣ (فصل في الابلاعه)

ذكره بعد الرجعة للزنا ان الله يصح من الرجعية وكذا اشبال في ذكر الطهارة والامانة عقبا (قوله لا كذب ما يكون المني الخ) أي كذب أحواله اذ حلف بالطلاق وهو شاعر كان ينكر الحلف بالطلاق (قوله ساق زوج) أي شير يربوب ومشلول وقت الابلاعه يضاف ما وطئ أو الحب أو الشال بعد الابلاعه لا يمنع من ترتيب الاحكام وقوله على امتناعه من وطء زوجته أي غير الرضا والقول مطلقا أي امتناعا مطلقا (قوله وهو حرام) قيل من الكثرة وقيل من الصغائر (قوله وددة) أي ولو سحبا بأن يطلق أو يزيد وقوله وزوجان الاولى زوجة لان الزوج هو الحالف وسدس ما يحدف الحالف وقوله ذكر بعضهما هو ما دعا المحلوه به (قوله

٢٠٤ ي في بشرطه حالف زوج يصح طلاق على امتناعه من وطء زوجته مطلقا وأقرب أربعة أشهر كسابقه والاصل في ذلك قوله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم ترين أربعة أشهر الآية وانما عدى فيها من وطءها بعد ثبوتها على لانيتهن يعني البعد كانه قال لاني يؤمنون بعد ثبوتهم من نسائهم وهو حرام بالآية وأركانها حالف ومحلوفه بخلاف عليه ومدة وصيغة وزوجان وانفسد ذكر بعضهما بقوله (واذا حلف) أي الزوج باسم من أسماء الله تعالى أو مئة من صفاته

وإذ التزم ما يليه بنداً وتعلق بالحقا وعنى (أن لا يطأ ربه) الحجة الواحدة وناشر عياناً ومولاً فلا إلا بمصلحة على استئناسه من غيبه. بهاء وبرط ولامن وطهر الجبر حافظاً في نحو حوض أراسام ثم أشار إلى المدفونة (مطلقاً) بأن طاق كفوته والله لا طاول (ومدة تزيد على أربعة أشهر) كفوته والله لا طاولت في ثمانية أشهر بعد الحصول فيها كفوته والله لا طاولت في غزل السدة على أن مرسم عليه ٢٠٤ الهلا والاسلام وأحق موت أوتوق وأجوت فلان (غير مول) لاضرها

ضم نفسه إلى والده حتى الصفاق
فخرج بقية الروبة آتية فلا يصح
الإبلاء منها بقصد الزيادة على
أربعة أشهر فإذا أحفل لاطولها
مدة وسكت وألا يطولها أربعة
أشهر فإنه لا يكون. وإياهم أما
الاول فلتعذر النطق بين الفم
والكسر وأما الثاني فلهيها
على الزوج هذه المدة فلا خال
واقته لا أطول أربعة أشهر فإذا
مضت فواقته لا أطول أربعة
أشهر فليس يجوز إلا سنة واحدة
ولكنه إذا كان لا ينفق إلا الألام
الإبلاء على الخلق وتكاد هذه
أثم المرنى ويجوز أن يكون فوقه
لا تملك تفرقه على رفع الضرر
بجلافة عدا فإنه لا رفع إلا من
بينة الزوج بالوطء وهذا إذا عدا
حرف القسم فلو قال والله
لا أطول أربعة أشهر فإذا مضت
فلا أطول أربعة أشهر ثم كان موبا
لها بيمين واحد اشتمل على أكثر
من أربعة أشهر ووقال والله
لا أطول خمسة أشهر فإذا مضت
فواقته لا أطول ستة أشهر وشرا
كسل منها. وأما ما عدا فشرط
في الصيغة التقدير بالإبلاء وفي
معناها مرفق الضمان وذلك إما

فقال منكم خمسة جنة أو ثمانية قال الابلاء لانه لا يلزمه الوط بعد ذلك شي ولو قال ان وطلعت قمر بيني واثان قول من الخطابية فان وطى في مدة الابلاء او بعد ما طلعت القمر ولو دخل في عليه وزال الابلاء فلا يلزمه شي وطى بها بعد ولو حال وانقضى اطلوا سنة الامرة مثلا قول ان وطى وفي من السنة أكثر ٢٠٣ من الايام الاربعة لم يحل الحنف

الوط بعد ذلك بخلاف ما لو طى أربعة أشهر فاقول فليس يدل بل حالف (ويرى جله) يعني جعل المولى وجوباً (ان سألت) زوجته (ذلك) أربعة أشهر سواء الحنف والربيع في الزوج والزوجة من حين الابلاء في غير وجعصة وأشد انه في رجعة كل منهما من حين الرجعة وقطع المدقة بعد دخول ولويس أحد هاهنا بعد المدقة ارتفاع النكاح او اختلاله بها فلا يحجب ومنها من المدة وماتع وانه بالزوجة حتى او شرب غير فهو حبي كغشاً وذلك كمرض يسنون ونشوز وليس يفرض نحو صوم كاستكاف واحرام فوطي لا شاع الوط معه جماع من قبلها ونسباً فانه يزول القاطع ولا ينع على ماضى (تنبه) ما ذكره المصنفين توقف التأجيل على حرامها فخرج فهو مخالف لقول الامام الشافعي والاصحاب فقد قال الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه في الآثم ككافي الملبس مانه ومن حلف لا قرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركها امرأته ولم تقابل به حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الابلاء لان الامامين ساقطة منه

اي فان نواه جنة أحكام الابلاء والا فلا لكن الذين منعته كاست (قوله) زال عليك اي قبل الوط اي وان عاد وخرج به عنه وبعد بيرة واولاده فلا يزول به الابلاء وقوله او غيره اي كعتى وجبة مشروضة ويسمى لازم من جهته (قوله) قول من الخطابية اي لاهتباعه من وطىها خوافاً من طلاق الضرر وقوله لا يلزمه شي وطى بها بعد أي بعد الوط الاول لا يخلو البين به (قوله) قول ان وطى الخ) انه قبل الوط فليس ولياً لانه لو مضت السنة وهو متمتع لا يجنب لان معنى كلامه ان حصل مني وط لا يكون الا مرة فغير باعد احسين واطم منة او الامتناع من الوط حتى تفرغ السنة (قوله) بل حالف اي فان وطى ثلثاً جنته من الكفارة الوط الثاني (قوله) ويرى جله الخ) من هنا الى آخر الفصل في أحكام الابلاء وقوله يعني يقول اي عن المطالبة وهذا منه ينقض ان أربعة أشهر منسوب على الفرفسة وهو خلاف الظاهر من انه نائب فاعل وقوله ذلك اي التاجيل وقوله أربعة أشهر وهي حق الزوج كالا على في الدين (قوله) وايته اثم اي التام جيل (قوله) وقطع المدقة رده بعد دخول بخلافها قبله لا تقطع النكاح فلا يلازم قوله رده المدقة من جلة الفاية اي ولو كانت الردة بعد المدقة حينئذ فالمراد بقطعه ما يثبت عدم حسابها كافي هذه الصورة وفيما اذا طارت اول المدقة وبعد زوال الردة ان بقي من الابلاء أكثر من أربعة أشهر فضررت له المدقة ولا فلا يزول حكم الابلاء لكن الذين منعته فان وطى في اثنا الباقي حلت وكذا يقال في المانع الذي بالزوجة اذا طارت اول المدقة او طارت في اثنا المدقة او طارت بعد ما طارت من اعتبار المدة يعني انما تعال به بالقصة او المطلق عتب زوال المانع والا فلا فرض انهما ما تعان الوط (قوله) لا ارتفاع النكاح اي ان اصر المدة على رده حتى انقضت المدة وقوله او اختلاله اي ان عاد للاسلام في المدة وقوله فلا يحجب نهياً لاحكامه اليه مع قوله بعد ونسباً قبل رجاء وهم ان معنى القطع عدم الحساب مع البتامة على ماضى مع انها لا تبي كايان (قوله) وساعة وطى بالزوجة) خرج مائع الوط الثاني بالزوج فلا يقطع المدة (قوله) وليس يفرض اي ولو قضاها وسعاً على المعقود (قوله) فهو مخالف اي لا يخالف الخ (قوله) قد خرج من حكم الابلاء هو المطالبة وقوله لان البين ساقطة منه اي مدققة منه ماضى الزمن المحال عليه (قوله) فلو كان التأجيل الخ) بيان لوجه دالة كلام الامام على حساب المدة بنفسها من غير ان توقف على طلب ولا ضرب القاضى وفيه ان ما قلنا من الخروج من حكم الابلاء موجود لو قيل يتوقف حساب المدة على الطلب اذ لا يجرهم أحد فاه حكم الابلاء مع انقضاء المدة فلا يدل على حساب المدة بنفسها حتى يكون المصنف مخالفاً له (قوله) وصرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها المراد بضربها بنفسها حساباً بها من غير توقف على طلب ولا ضرب انتهى فلو كان التأجيل متوقفاً على طلبها لم يحدث المدة وصرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علفت بوجتها في الطلب وتركه كنهه بعد اتمامه حتى انقضت المدة ولا تصحاح الى ضرب القاضى لثبوتها بخص القرآن العظيم حتى قال في الرواية لاني نكح غائب وآلى وهو غائب بسبب المدة (ثم) اذ انقضت المدة ولعلنا

انتهى فلو كان التأجيل متوقفاً على طلبها لم يحدث المدة وصرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علفت بوجتها في الطلب وتركه كنهه بعد اتمامه حتى انقضت المدة ولا تصحاح الى ضرب القاضى لثبوتها بخص القرآن العظيم حتى قال في الرواية لاني نكح غائب وآلى وهو غائب بسبب المدة (ثم) اذ انقضت المدة ولعلنا

من غير مانع بالزوج (بغير) المولى بطلها (بين الشبهة) بان يولج المولى - شقته او قدرها من - معلوما يقبل المرأة وسعى الوطء
خفية لانه من فاء اذا وبع (والتكفير) بالبين ان كان حلفه بالله تعالى على تركها بها (أو الطلاق) فله ان يوف عليه (تبيينه) كيفية
المطالبة انها تطالبه أولا بالشبهة التي استعجب بها فان يرضى طالعته بطلاق فهو له تعالى فان فاز افاق الله غفروا ورسهم وان عزموا
الطلاق فاز الله جميع عايم ولوركت - فيها ٢٠٤ كل اهل المطالبة بعد ذلك لتبذل انشروا ليس لسيده الامنة - مطالبة لان

التمتع حقه وانما يولج المراهقة ولا يطالب واما الطلاق وما ذكره من
الترتيب بين مطالبة بالاشبهة والطلاق
هو ما ذكره الراعي رحمه الله تعالى
تبعاً لتظاهر الآية وان كان قضية
كلام المباح انهم تفرقوا بالطلب بينهما
فان كان المانع بالزوج وهو ما جى
كبر من مطالبة بالقدمة باللسان بان
يقول اذ قدرت قلت ثم ان لم يرض
طالعته بطلاق او شرى كحرام
او صوم واجب فطالبه بالطلاق
لانه الذي يتكلمه طرمه الوطء فان
عصى بوطء لم يبال بالخلل
البين (فان استمع) منها اى
الشبهة والطلاق (طلق عليه
الحاكم) طاعة نسيان عنه لانه
لاصيل الى دوام اضرارها ولا
اجبار على الشبهة لانها لا تفسد
تحت الاجبار والطلاق يقبل
الاشياء خائب الما كنهه عند
الامتناع فتدبر او قعت على
فلا تفسد فلا تطلق كحاي من
الاملاء او سكبت عليه في زوجته
بطلته (تبيينه) بشرط حضوره
ليثبت امتناعه كالتمسك لان
تعدو ولا يشترط لطلاق - حضوره

بعد و لا ينفذ طلاق القاضى في اثناءه انه ولا بعد و طء او طلاق وان طلقا معا وقع الطلاق وان طلق القاضى مع
الشبهة يوقع الطلاق لانها المقصود وان طلق الزوج بعد طلاق القاضى وقع الطلاق ان كان طلاق القاضى رجعي (تتبعه)
لواختلف الزوجان في الايلاء وفي اقتضاها منه بان ادعاه عليه فانكر صدق بيته لان الاصل عدمه

فاض بخلاف مدة العنة فلا بد فيها من ضرب القاضى لانها يجتهد فيها (قوله من غير مانع)
اى طرأ بعد المدة فان كان بها مانع فلا يجزى لا يفتى وقوله يجزى غيره القاضى بطلها
او غيره هي باذن القاضى لها ذلك وقوله بين الشبهة يظهر ان حمله اذ لم يكن - له
بالطلاق او عاقبه به والاطالبة الشكاشى بالطلاق من اول الامر لانه لا دليل الى الوطء
انخذنا من مسئلة المانع الشرعى الاية - فخره وقوله بان يولج المانع اى مع ازالة
البكارة ولو غروا وان كان الوطء بغيره اقطع او كان ناسيا لكن لا يتصل في حذر
وقوله يقبل المرأة اى ان حلف على عدم الوطء - فسه فان اطلق سقطت المطالبة بالوطء
في الذم ايضا (قوله والتكفير) اى مع التكفير فهو بالنسب مقول معه لا بد من وجود
ان من التكرير وليس كذلك (قوله للصلوة عليه) ذكر الضمير لتقرر القائل (قوله)
كيفية المطالبة انما اطالبه اى لا المانع فيه ان الذى في المتن التخيير لا الترتيب الا ان يقال
الذين للمطالبة على الضعيف القائل بالترتيب المقابل للمتن ويترتب على اختلاف فتوى
طلقة القاضى عليه عند امتناعه على القول بالتخيير بين الترتيب ذكر اوله قبلنا (قوله)
تبعاً لتظاهر الآية) عبرة بالتأخر لان الاية ليست نصاً في الترتيب اذ الضعف فيها بالواو وهي
لانتفاء ترتيباً (قوله فان كان المانع المانع) محذور قوله من غير مانع بالزوجية فكانه قال اما
المانع بالزوج فلا يمنع من التخيير (قوله بان يقول المانع) قد يراد به باللسان لا بالمطالبة
وقوله فان لم يرضى المانع هذا على الضعيف القائل بالترتيب (قوله طلقه) فان زاد على الفا
الزائد ولو راجع عاد الايلاء ان كان الباقي من المدة بعد الرجعة اكتمل من اربعة اشهر
واستوفت المدتهم الان حكم الايلاء لا يرتفع الا بالطلاق البائى (قوله من فلان) فلا
حذف عنه لم يقع (قوله ولا يشترط حضوره) اى بعد ثبوت امتناعه او تقدير
حضوره (قوله ولا ينفذ طلاق القاضى في اثناءه) اى لا يعمل اذ استعمل فيما ناقل
ابن فيه وفيه سواه على مجهول اذ لم يتقدم لمدة الامهال المذكور المراد به الاربعة
اشهر لانه لا يتوهم فتوى طلاق القاضى فيها (قوله ان كان طلاق القاضى رجعي) اى
خلاف ما اذا كان ناسيا كونه قبل الدخول او بعد طلقين فله دفع ما يقال القاضى
لا يظن الاطلاقة فلا يكون الا رجعي ان يكتب بقوله ان كان طلاق القاضى رجعي المشر
بان قد يكون بائناً (قوله لان الاصل عدمه) اى المذكور من الايلاء في الاول والاقتضاء

[illegible]

أى استعدا لانه المراد عند الاطلاق وصرفه لما نسبة ما قبله (قوله كونه زوجة) ذكره
قرئمة لاجتماعه ولا فقهوا علم من الشراط يكون الظاهر زوجا (قوله أوصية
الح) والفرق بين الابلاد حيث لم يصح من الميوجب ولا من الرقعة والفرق والصفة التي
لأنطق الوطء وبين الظاهر حيث يصح من ذكره ان المقصود من الابلاد الامتناع من
الوطء وهو محتج من ذكره اذ لا يصح العطف عليه والمقصود من الظاهر وصف المرأة
بغير مما علمه وهو يتحقق من ذكره (قوله كل اتي الح) أى لاختصاصها كما هو وقوله
أو مصاهرة أى في البعض دون زوجة ابنه وأم زوجة وبنت زوجة فلم ينسب الزوجة
الاب ففصل فيها كما قاله وكذلك ابنت الزوجة ان كانت مصرية وقد قيل تزوجها بما لم يصح
التشبيها بطرود غير مما علم به سكاك أمها وان حدث بعد صوم القتيبة بالزوجه
عليه من حين رجوعها (قوله أو زوجة ما علم) أيها وهو طوائف شبهة أولاد
وهو موقوف على من رعايته (قوله أو بخلاف أنواع النسي) محذرة قوله يحرم (قوله
وكذا ان كانت معه) بان انفصلت مع آخر زوجته الخامسة تغيب الجلب التحريم لئلا
لم تكن حلاله اصلا (قوله تغيبا لغيره) أى ان الظاهر وبشبه العين من حيث الكفاية
والطلاق من حيث التحريم فذلك لا يحسن ناقته نظر الاطلاق وتعلقه نظر الثاني (قوله كان
ظاهرا موثقوا بلام) أى فصرى عليه حكمها تقدير المرأة أمة أشهر ثم قاله بالقبلة
أو الاطلاق فان وطئ تحمل حكم الابلاد وما عداها في الظاهر ولا يصلح له وطؤها فانما يحسن
بكترا وانصرغ العتق قوله بان يسهل ما يعقله بالزمن من إمكان فرقة) أى شرعا فلا عود في
فصلها فالحق لا يبعد استطاعه مع الالزام الا ان الشرع يكسبه وقوله ولم يفسد على
حقه لا يمتنع في حكمه الزمن المذكور كما عدا ما هو قبل بعد ذلك (قوله هذا) أى
كون العود بامسالك والمحال ان العود في المطلق والمز يد بالامسالك وفي الوقت الطوائف
وفي الرجعة مراجعة (قوله واستثنى من كلامه) أي من كونه بصري عا بالامسالك (قوله
وقصده الثاني) أي أو أطلق فان قصد الاستئناف تعدد الظاهر أو رعاها بالامسالك
وقوله بالاتباع الأولى من الالتيان (قوله وما تقدم الح) فظاهر انه تقدير الحق وليس
كذلك بل هو عام منه لان القرعة اعين من الخلافة فكانت الأولى ان يقول عقب الحق ومثل
فرقة الطلاق غيرها (قوله ما ذكر) أي بعد عدم اتباعه بالطلاق وقوله منه الحرجية انه

فيها (تسمية) هدف القنابل الموقود والطلق في غير الرحلة - لأنه في القنابل الموقود انما يصعد بالوقود في المذكا (الاسم) سابق الى الانسحاب والوقود في الرحلة - انما هو الرحلة - واثبت من كلامهم ان ذلك القنابل يوقد قبل ان يكتشف ان لم يوقد على الاسم - مع عكسه ان القنابل في الملقاة - بل انما كدوما تقدم من حصول القنابل من كماله ان المصل - بالقنابل - وتبين من أسبابها - فلماذا ان القنابل في قوتهم - ومن احدثها - وفسخ تلك تسمية او يسميها - وبالنسبة - كذا قبل الدخول او يوقد - حسب سبلها - ما ان يوقد - ولهم راجع

أوجس الزوج عقيب ظهره فلا يعود ولو لم يوجس من طلقه عقيب ظهره أو أودعه في دونه لم يمتد له من أجله روزه في العدة صاعدا
 والرجعة وإن لم يوجس عقيب الرجعة بل طلقه إلا بالإسلام بل هو لا يبعده من ضمنه وهو الإسلام من يبيع القرض أو الترق
 أن يفسد الرجعة الانتباسة ومضوره الإسلام الرجوع إلى الدين ٢٠٧ الحق فلا يمتد له من أجله ما يوجب له

بعد (و) إذا صاعدا (الرجعة)
 (الكفارة) لقوله تعالى والذين
 فلهن من نسائهم ثم يعودون
 لما قالوا الآية وهل يوجب الكفارة
 بالظهار والعود أو بالظهار والعود
 شرطاً أم لا والود حفظ لانه الجزاء الأخير
 أو جهة ذكره في أصل الروضة
 بل ترجيح الأول من ظاهر الآية
 الحواشي الترجيح من كفاية اليمين
 يجب باليمين واليمين يجب باليمين
 الكفارة بعد العود بقوله في ظاهر
 منها إطلاق أو غير الاستدلال
 بالإسكان ولو قال ربه إلا أن يبيع
 فتن على كذا في الظاهر من أن
 أمسكن زماناً يبيع مطلقاً فعدا
 من قبله أربع كفارات فان
 ظاهراً من أربع كفارات عدا
 من كل واحدة من الثلاث الأولى
 وزمة ثلاث كفارات وأما الرابعة
 فان فارقها عقيب ظهره فلا
 كفارة عليه فيها أو ألقه كفارة
 (والكفارة) ما حوخته من الكسر
 وهو الستر له ما الذنب فحقها
 من الله تعالى وهي الزمان كقوله
 لانه يستر الذنب وتقسيم الكفارة
 التي من تخلف في أولها ومضى
 آخرها وهي كفارة اليمين ومضى
 في كفارة اليمين وكفارة اليمين
 فيها رده من الظاهر والكلام

لا مسكن في صورة الفرقة وانما هو كذا في صورة الفرقة كان بين علي أن يبيع
 النكاح لا يفسد من الرقة لثاني وزن الرفع يفسد به الإسكان إلا أن يبيع أو يزوج إذا كانا
 بين يدي القاضي أو بما إذا استغلا بالبيع لشدة الفاضل والمهكم ولا يفسد
 فرقة الطلاق لأن الفرض أنه لم يبيع الظاهر فدل عن كونه أنه إذا اتبعه بالطلاق
 لا يفسد عدا معلوماً من كلام المصنف الآن يقال ذكره في الأقسام الفرقة وانما يفسد
 بكونه بالنسبة أو يبيعاً أو يراجع (قوله أوجس) الأولى يبنون عطف على فرقة (قوله
 من أجل) أي ارتداداً من أصل الظاهر (قوله وهل يوجب الخ) ينبغي على ذلك أنه على الأول
 يجوز تقديمها على العود لانها مبنية على ما يوجبها في الاستمرار ويحل جواز
 التقديم على الأول إذا كان التكفير بغير الصوم أما إذا كان به فلا يجوز لانه عبادة دينية
 لا تقبل على غيرها (قوله بالإسكان) أي أو لوط في المؤقت (قوله فان أمسكن الخ)
 استظهره من يفسد في عين دفع الإسلام الطلاقين بكاهن واحدة فلا يفسد مطلقين مرتباً
 (قوله والصنفانية) الظاهر في مقام الاختصاص ما يوجب عدم اختصاص ما ذكره كفارة
 الظاهر وقوله ما حوخته من الكفر هذه ما عدا ما شرع في حاله وصوم فوجب بسبب
 ظاهراً أو قتل أو جراح أو مسخ في عين وقوله لسترها الذنب أي شأنها ذلك والافسح فيجب
 فيها لا يوجب كمثل الخطأ والمردية التفتيح (قوله ومضى في آخرها) يعني
 أنه لا يشترط الصوم إلا إذا لم يفسد من الخصال الثلاث (قوله وحصلها ثلاثاً) أي بالنظر
 للحر الرشيد ومنه الذم والصوم وإن يبيع منه كذا وعليه بالإسلام فلا يصح إتمامه
 مع قدرته عليه أما الرقية فلا يكتفي بالانكسار ولا يصح كسرها إلا في الاعتاق
 لانه ليس من أجل الولاء وأما السب فقبل بكثر بالصوم فقط وقبل بكثر بالمال أيضاً
 (قوله عتق رقبة) يعني اعتاقها ولو بقصيرة أو بقصة ومرة واحدة والراعي موسر وجانية
 ومعتقاً ثلثها في حراية ومائة من فضة من ثمنين كان مائة نصفه وربعين وأربع مائة وكان
 الاعتاق في ذمتين والرقبة شاملة للذكور والإناث وكذا الخلق على العقد وأطلاقها على
 الرقيق يجزأ من أصل من أطلق الجزع وإن رادة الكل (قوله والرقبة المني) أي أو ما
 المعتق في شرطه الطرية قال الكفارة كما به من عاقبه ما وقوله الجزع في الكفارة أي الشاملة
 لكفارة القتل والجراح لا خصوص كفارة الظاهر ليس الاستدلال بعدية القتل مع
 قوله وألق بها غير الخ وفسد فدل عن كونه أنه إذا ألعام إلا في كفارة الظاهر
 والجراح لأن كفارة القتل لا ألعام فيها (قوله أو الدار) كان كان لقسماً ما أكثر به مسلم
 فأدى شخص رقه بينة فيكون وقفاً عليه الله وسلباً له إذا دفعه عتقه عن

الان في كفارة الظاهر وحصلها ثلاثة الأول (عتق رقبة) الآية المصنوعة والرقبة كفارة الجزع في الكفارة أربعة شروط ذكر
 المصنف منها شرطان الشرط الأول ما ذكره بقوله (مؤمنة) ولو بالإسلام أسد الأبرار أو بها ليل أو الدار فاعلى في كفارة
 القتل فسر برقبة مؤمنة وألق بها غيرها

فلسا على أو جلا لأطلاق آية التفهيم على التقدي في آية القتل كعمل المطلق في قوله تعالى واستمروا شهيد من بينكم على التقدي في قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم الشرط الثاني ماذا كرم قوله (سليمة من العيوب الضرة بالعمل) أضرار بشأن المقصود تكميل حاله ليشترع لو طائف الإحرار أو ما يحصل ذلك إذا استعمل بكفاية نفسه والأصغر كلاله على نفسه وعلى غيره (تعبه) فقال الأصحاب ملاحظة الشافعي في العيب شاملا بضر العمل فلهذا لا يخفى في عيب الأختصة بما تنص الحكم لأنه المنصود فيها وفي عيب النكاح ما حصل ٢٠٨ بمقصود الجماع وفي عيب المسح ما حصل بالبالدة فاستدرك كل موضع ما يليق به

يجزى صغير ولو ابن يوم حكم بالاملاء لاطلاق الآية ولا يهرج كبره كالمريض يهرج برؤوسه أو قرع وهو من لا يثبت برأسه فأهرج يهيكه تنسب إلى الشيء بأن يكون عريجه شديدا أو عوله ينصف عور ويصير عنه السلفة وأهم وهو فاقد السمع أو أعمى إذا فقهته شاربه ويهيم بالاشارة فاقد السمع وفادته انية ولا فادته جسد ولا ينقص ويهيم من يد وفادته عاتين من غيره ما ولا فادته لجهلهم لا تعطى منقصة السب ولا يجزى هرم وعاجز ولا يهرج لرجل برء فان يرى بان الإبراء على الأصح الشرط الثالث كمال الرق في الاعتاق من الكفارة فلا يجزى شرا قريب بعقوبه ليهب يجزى الشراء إن كان أصلا أو فرعا نتيجة عقده من كثره لأن عقده بمنطق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة ولا يعتق أم ولد لا ينصفها العتق ولا يعتق ذى كفاية صحيحة لأن عقده يقع بعيب النكابة ويجزى مدبر وعاق عقده ودفعة الشرط الرابع مدبر الرقعة عن ثوب الوضوء لعاقبته عن تقادير يعرض يأخذ من الرقيق كأنه عتق عن سنة كذا على أن ترد على الصداق على استحيى كأنه عتق عن هذا عن كفارة الرقبة على عتق ذلك ليجزى ذلك الاعتاق عن كفارة وفادته من بلذته العتق كل من ملك رقعة أو غنم من نقد أو عرض فاضلا عن كفاية نفسه وعياله الذين تلبه ومنهم شرعا عاقبة وكسوة وسكنى وأثارا واستخداما بغيره العتق قال الرافعي وسكنوا من نقد برمة بالشفقة ونسبة المؤن فيجوز أن يسد ذلك بالعمير الغالب وإن يقد برمة وصوب في الرقعة منها الثاني

الكفارة (قوله قدما على ما) أي يجامع عدم الأذن في السب وقوله أو جلا لئلا يسلف القرى منه وبين القياس عدم اعتبار الجامع فعدم القياس وردائه لا بد من الجامع فيما تكون الجمع بينهما للثقتين وإن كان خلاف المتأد من تعاقبهما وقوله لا إطلاق الأولى الجملة للسبب قوله على المقدر والمراد جعل المطلق على المقدر واعتبار ذلك التقدي في المطلق (قوله سليمة من العيوب) أي زمن استحقاق حنافة هاف لا يجزى المرحى عن نفسه ولا الاجرة ليجزى هاف الكسب والتسهما (قوله ليشترط الخ) أي على الإبراء وظائف الإحرار الإمامة العظمى والإمام الأعظم لا يجوز أن يكون غير بالغ وأصغر أو أخرس مع أجزاء من الكفارة والمراد لئلا يفرغ حاله أو لا يلازمه دفعه على قوة وانما الخ وقوله كلاً أي نقلا (قوله ولو ابن يوم) وخالف الفرة حيث لا يجزى فيه إلا الامتنان لها حتى آدمي وغيره الشيء بخاره (قوله لا إطلاق الآية) دليل لإجرا الأصغر لا ليشترط عدم العيب المذكور ولا أنه قد مر قطعه وفيه أن الآية لا تقدر بعدم العيب نه لا قبل بإبراء العيب أيضا أشد ما باطلها وقدر يجب أن يشترط السلامة من العيوب علم من السنة (قوله وأخرج) عبارة غيره وأخرج بأسقاط حرف العطف وهي تشديده إذا كان فيه أحد ما جزأ الأولى وقوله يمكنه تتابع المشي أي من غير مشقة لا تحتمل عادة (قوله الشرط الثالث كمال الرق) المراد بكفاية عدم استحقاق العتق بسبب كالفراية والكفاية والامتداد ولو صرح بذلك أسكان أولى لظهور ما ذكر من التفرع والافضل من التقرير والنكاتب والمستودة كمال الرق فكيف يصح تفرعه على اشتراط كمال الرق (قوله ولا عتق أم ولد) أي ولا المشتري بشرط العتق (قوله الشرط الرابع خلو الرقبة عن شوب العوض) الأولى حذف شوب لعدم ظهوره في قوله وانما هي يستعمل بدونه وقوله من الرقيق الأولى منه وقوله أو على استحيى الأولى من استحيى وقوله ليجزى ذلك الاعتاق عن كثرته أي ويعتق بالعرض (قوله فاضلا) أي الرقيق أو غيره ومنه الطعام والكسوة وقوله عن كفاية نفسه أي وعن كتب عقبه وشيل بندي وآفة تعرف إلى غير ذلك مما صرحه القس وقوله وأثارا مستغاث البيت وقوله لزمه الحق لاحاسنة إليه العلم من مدبر الكلام (قوله فيجوز أن يقد بذلك بالعمير الغالب) أي يبيته أن يمكن بلفه والاعتاق بكفاية

الشرط الرابع مدبر الرقعة عن ثوب الوضوء لعاقبته عن تقادير يعرض يأخذ من الرقيق كأنه عتق عن سنة كذا على أن ترد على الصداق على استحيى كأنه عتق عن هذا عن كفارة الرقبة على عتق ذلك ليجزى ذلك الاعتاق عن كفارة وفادته من بلذته العتق كل من ملك رقعة أو غنم من نقد أو عرض فاضلا عن كفاية نفسه وعياله الذين تلبه ومنهم شرعا عاقبة وكسوة وسكنى وأثارا واستخداما بغيره العتق قال الرافعي وسكنوا من نقد برمة بالشفقة ونسبة المؤن فيجوز أن يسد ذلك بالعمير الغالب وإن يقد برمة وصوب في الرقعة منها الثاني

وقد ثبت ذلك انه لا يقلل تمام ان مشقولا الجهر والاذل وهو العقدة ولا يجب على المكفر - عضة وهي دفع المضاد العتار ولا يصح واس مال تجارته حيث لا يفضل دخلهما من غلة الضمة وبيع مال التجارة من كفايته لمعونه لتعجب رفق بعتقه ولا يصح مسكن رفق بعتقه من انفسهما العسر وشارقة المألوف ولا يصح شراهما من غير الاقوال اعتبارا بالنسبة الذي يلزم به الاعتناء بوقت الاداء وقت الوجوب ولا يابى وقت كان شرع في المسألة الثانية ٢٠٩ من خصال الكفارة فقال (فان لم يجد)

سنة سنة ولا ينز المعق بالثغو بل على الكسب لانه قد يعجز عنه وقوله وقضية ذات أى المصروب وقوله فيها أى المسألة (قوله ولا يجب على المكفر الخ) أى بل يعدل نفسه الى المصوم بخلاف عدم وجوب التبرأ من ذنبه الذى فى المصوم بل يصبر حتى يجزى بقضا فبعثته ولا يجب على ربة الرقيق أو غنمه ولا يقول اعناق عنه (قوله بوقت الاداء) أى وقت ارادته لاخراج (قوله بان يعز عنها) أى عند الشروع فى التكفير وهو الماردونوت الاداء وقوله او شرع كان لم يجد ثم اوس منه وبودها كثر من غنم مائيا كما صرح (قوله فصيام شهرين) فلو صامه ما شرب ان له مال لا يمكن له ان يعقد المصوم على الاوجه فبعض فقلنا مطلقا اعتبارا بما فى نفس الامر وقوله متتابعين أى وجوب اقصم قطع المتتابع بلا عذر لان الشهرين كיום واحد وانما وجب المتتابع فى صوم كفارة غير العجز عنه لان الحلف بالله اكثر وقوعا من القتل وقضى مختلفه ما لم يصفى فيه غيره (قوله فلو تكلف الاعتاق) الاول لكن لو تكلف الخ وقوله أو غيره أى كالتأجيل (قوله ويصبر الشهران بالمال) أى ان بدأ بالمصوم فاقول الشهر بدال ما باقى (قوله ويكون صومهما بنية الكفارة) وكذا تجب النية فى الاعتاق والاطعام ولا يشترط تعيين كونها طاعة او ملاقاة لاجل صومها فى صوم الفرض أى الاصل والافضل فرض ايضا (قوله ويجب تثبيت النية) أى وروعهما بعد فقد اقية لا قبلها (قوله يكونون) أى وانما يستغرق وكذا نحو حبس فى كفارة المراءى القتل لان المراءى بكفارة عشاء ما هو أهم من كفارة الظهار اما صوم كفارة الجناح والظهار فلا يتصور فيه ثواب فهو حبس واختصاص كفارةهما بالجناح والظهار (قوله أو كرض) أى او صبر أى وان جازهما الفطو وحسب طالع التسابع فان كان بعد ذنبا انقلب مامضى فقلنا والافضل قوله ارضع شهرين شهرين) فان كان يوميهما انظر زواله ولا يتقبل الاطعام بل يصوم به ذوال المرض واستشكل باننا ذمال الغائب فى القدرة على العشق ولو ادعى ذلك واجب بانه يمكنه الاستدق اسباب احضاره ولا ذلك المرض (قوله المستاد) يدل من غلنا لا نعت لانه معرفة وظنا فكرة وقولهم العادة أى علة الشخص فان أخفى الظن او زال المرض الذى لا يرجى برؤه ليجز الاطعام وقوله أو من قول الاطعام والارضع الكفارة وقوله عدل منه - (قوله او شقة شديدة) أى لاصح ما عادت وان تجع التيم بدل القتل الشيق (قوله فاطعام سنين) فاذ يكتفى أقل وان دفع لهم أكثر من سنين - وما ولا يشترط الاعطاء فى وقت واحد

٢٧ فى نى لا يبالى بالنية او يفتر لانه أشد حاله ويكتفى كون البعض مساكين والبعض فقرا (تيسره) قوله فاطعام سنين سبع فيه لفظ الفقر أى المكره والمرااد فكلهم فقرا لا يبراطم اليه صلى الله عليه وسلم بل قد اندس أى ملكه كما افلح كفى المذنبين والتمس به وهل يشترط الظن أو يكتفى بالدفع عبارة الروضة تعفى الماظة لانه عبرة القتل حال الاذرى وهو بعيد أى فلا يشترط الظن وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة

ولا يكتفي بملكه كافر ولا هاشب ولا مطلقا ولا من قوله فتنقه كبريته وقوله ولا الى مكنتي بنه قريسا وروح ولا الى عسلا
مكاتبه لانها حق لفته الى فاعترفت بصفات الزكوة وبصرف المستحق المذكورين من شتم هذا (كل مسكين) كان يضعها بين
أيديهم وبمسكه لهم بالسوية أو يدق ٢١٠ فإذا أخذوا ذلك أجزأ على الصالحين ولو فاقوا منهم بذلك واحد من

وأخر هذا أو فتنه على غير ولو
قال خذوه ونزوي فآخذوه بالسوية
أجزأ فلو فاقوا لم يجز الامداد واحد
ما لم يقين معه من اخذ هذا آخر
وهكذا ويجزئ الامداد من جنس
الحب الذي يكون فطره فيخرج
من غالب قوت يلد المكفر فلا
يجزئ بحر الدقيق والسويق
والنخب والقالين ويجزئ الاقد كما
يجزئ في القنطرة ولا يجزئ في المظاهر
فانه اذا مطلقا وطاها اي ريشه
التي تخرج منها (حق بكفر) لقوله
تعالى في العنق فهو برقية من
قبل ان يتماشا وقد مر قبل ان
يشاس في الاقدام مسلا لطلق
على المكفر لا لصاحدا فخر
بالوطء ضمير كاللحم وضوء كانه
بشه وانه جازي غير ما بين السرة
والزكوة اماما بينهم فيصير كزجره
الرافعي في الشرح الصغير ويصح
الظهار الوقت كالمشروع وقتا
وعليه ان يحصل العود فيه الوطء
في المدة لان المدة متناهية
فلا سالك فيحصل ان يكون لا تستدار
الحل او الوطء في المدة والاصل
برامته من الكفارة وكالتكفير مضى
الوقت لانها معناه (فتنة) اذا جيز
من زعمه ان يكفر عن جديع

التمسك بقت في حقه الى ان يقدر على شي منها فذريعا المظاهر حتى يكفر ولا يجزئ كفارة متعاقبة من حمله من كان يعتق على
نصف رقة وقبره وشهرا او يوم شهر او يوم ثلاثين فان وجد بعض الرقة صام لانه عادم لا يختلف ما اذا وجد بعض الطعام
فانه يجزيه ولو بعض مقلاته لا يجل له المسور ولا يسقط بالمسور

فريق الباقي في خمسة في أحد وجهين يظهر ترجمه لان ٢١١ الفرض أن العجز عن جمع الخصال لا يقطع

الكثرة ولا تقطري أنهم كونه قتل
شأوا وأبغض عليه فكانوا ولم
يقصدوا الأعلى رتبة اعتصموا من
أجدادها وصامعن الأخرى أن
تدروا والأطعم

«(فصل في العان)»

هو لغة الباعد قومه لعنه الله أي
أبعد وطرد وهو في ذلك بعد
الزجر من الرحمة وأبعد كل
منهما من الآخر ولا يفتقدها أبدا
وشريا كلمات معلومة جعلت حجة
للعصاة التي تفتق من أطع نراشه
والعلمت العار به وبنت هذه
العلمت لعلنا نقول الرجل عليه
لعنة الله ان يكون من الكاذبين
والطلاق في جانب المرائين مجاز
التعليب واختر لفظه دون لفظ
الغضب وان كان موجد في
اللعان لكون اللفظ متقدما في
الاية الكريمة ولان اعاد قد ينشأ
عن العلم ولا يعكس والاصل فيه
قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم
الايات وسببن أزواجهن في
شرح الهمزة وغيره وهو بين مودة
بلغة الشهادة كما هو في الروضة
عن الأصحاب فلا يصح لعان من
ويشتم ولا يقتضي قتله ما عانا
بعد كالهام لا يقتضي كافي الروضة
ولم يتم بالذمة الشريعة لعان بعد
اللعان الذي وقع بين يدي النبي
على الله عليه وسلم الا في أيام عمر
ابن عبد العزيز رضى الله عنه (واذا

دعي)

على أكثر راب (قوله فريق الباقي في خمسة) أي فإلزامه بقية الإمداد ولا يلزمه الصور
لوقد رده بعد وقوله ولا تقطري أنهم كونه قتل الباقي وقوله إلى أنهم كونه الخ
الاولى التي توهم «قطر الباقي بكونه فعل شيئا منها أي وهو ان يراجع ما قد رده من
الطعام

«(فصل في العان)»

ذكر عقب الظاهر انه قد يكون مراد ما يأتي (قوله وسعي بذلك) الاول ذكره بعد المعنى
الشريعي له بعد الضمير اليه وقوله بعد الزجر أي الكاذب منهما (قوله كلمات) أي
جل خمس وأطلق عليها كلمات شيئا من إطلاق الجزء على الكل وسعت في جانب المدعى
مع انهما أيمان على الأصح وخسنة له سراة اليمين نراها وصيانة للانسحاب عن
الاستلزام (قوله جعلت حجة) أي في اثبات زنا المقتد وفي دفع المدعى القاذف وقوله
له ضطراري ينصب الغالب والانه الامان مع قدرته على اليقظة فلا ضطرار وسبق
وصداعن الاختلاف هو قوله تعالى ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم من اشتراط تعدد اليقظة
الاجماع وقوله إلى قذف الخ كل عليه ان يردوا إلى نفي وإدعى أنه لا ضطرار لقذف
الاذا كان هذا ولك بقية الان في جوابه قد تدرم ما نرى إلى دفع موجب قذف الخ
والموجب يشع الجبه هو الحد الذي مضى كلامهم واثبت اذا ما ثبتت أنه لا ضطرار
في قذفها اذا كان هناك ولا يعلم أنه من الزنا ويحرم من اليقظة وسبب اضطراره إلى
القذف في هذه الحالة أنه لا بد له من نفي الزنا ولا سبيل اليقظة الا بالاعان ولا سبيل إلى اللعان
الا بالقذف فلما سأل وقوله من أي زوجة وذكر ضمير المطلق تنقير اللفظ من والمراد بالقرائن
الزوجية أي إلى قذف زوجة لعنت نفسها والمراد باللعان التلويح ونسب الزنا وعلى هذا
فهو من الاناها في مقام الاضمار ويحتمل أن المراد من الزاني أي إلى قذف رجل طهر زوجة
المحظرة وقوله والحق به العار عطف مسبب على كالا التسليم من (قوله وسببت الخ) فوجبه
آخر لتسمية غير ما سبق فكان الاول ذكره قبل قوله وشرف الخ وسأله ان بعضهم وجبه
بالاثر بل بعضهم بالثاني ووجه هو بينهما وكان الاول الاقتصاري على أحدهما لكفايته وقوله
لقول الرجل الخ أي فهو يجزم من سبيل من إطلاق اسم الجزء على الكل ثم صار حقيقته
شريعة في الكلمات الخمس ثم توسع فيه تاريخ ما عاين الواقع من الرجل والمرأة تغلبا كما قال
(قوله ذكره) أي مفصلا فلا يشافي أنه سيد كرمه فبقوله لان النبي قال لا يهلل بن أمية
الخ (قوله وهو بين) أي نظرا لعدم تعدد الكثرة بتعدد هالان الخلو على عليه واحد
والمقصود من ذكرهما بعض الناس كدوا الأوسى أيمان أربعة وأما قوله وعلى
لعنة الله وغضب الله الخ فلو كمل قبله لأمين شمس وقوله بلغة الشهادة متعلق بين
(قوله فلا يصح لعان من الخ) مرفوع على قوله وهو بين لان أمين لا تصح من غير المكلف
وقوله ولا يقتضي قذفه هاتين الزوجتين (قوله واذا روى) فيه استعارة تصريحية

أي يذوق (الجل) المكلف (فدجته) المحصنة (الزنا) حرم بها كزنيته ولومع قوله في الجبل أو باقية أو في حرك أو باقية كما تاتي به ابن عبد السلام أو كناية كزنا في الجبل ليس لان الزنا هو الصدوق بخلافه نأث في البيت الهنود قصير ع لانه لا يستعمل به في الصدوق في البيت ٢١٢ ونحوه زائد في الروضة ان هذا كلام البصري وان غيره قال ان لم يكن البيت

درج يصدر عنه فيها يصير مع قطعها أو الخارجة أو ما فاسقة أو انا تدين الملوقة أو أجد لشكر أو في ذلك القذف (فعله) (أحد القذف) لا يذوقه (فعله) (أحد القذف) والمحصن الذي يحصد فاذ فمكاف ومثله الكبران المقتدى بكمه حرم على عتق عن وطء به فلا يحصد قذف زوجته البهسية التي لا تحصد الوطء ولا الكبر قبل دخوله بها (ألا أن يتم البهسية زناها) فترقع عنه الحد أو التعزير لأن التي حصى الله عليه وسلم قال له لا يزن أمة حين قذف زوجته بشر يكبر بها البهسية أو حصد في ظهوره فقال والذي يحصد بالحق اني صادق وينزل الله امرى ما يرى ظهري من المحدثات آية لاهان الحد بن وهو يطأه في صحيح الضاري فدل على ارتفاع الحد بالبينة (أو بلا عين) لدفع الحدان استأذنه لمحدث علل وله الاستماع وعنده حد القذف كجاني الروضة ويشترط لفظة العان سبق قذفه زوجته بتقديم السبب على السبب كما هو مستفاد من صحيح المصنف وبه صرح الأصحاب لأن العان انما يشرع خلاص القاذف من الحد قال في المذهب لان الزوج يذوق

بعضه حيث شبه السبب برى السهم من لا يجامع الا بالام بكل واستعاروا الى السبب واشتق منه وهي بمعنى سب وقوله أي قذف من القذف وهو لغة الرى وشرعا الرى الزنا في معرض التعزير في مقام اظهاره فخرج الرى بخبر الزنا كسرقة اوبه لاني مقام التمهيد كسباده أو ربعه أو يشرح الشاهد لثبته فانه ليس قذفا (قوله المحصنة) قد شبه لاجل قول المتن فعليه حد القذف لان الواجب في قذف غيرها المحصنة التعزير فكنهه يقتضى حصر العان في قذف المحصنة وليس كذلك فكان الاولى اسماؤه أو التعميم ومن بعده قول المصنف فعليه حد القذف والتعزير (قوله كزنا الخ) انما كان كناية لاحتمال ان تكون الهمة اصيلية فلا يكون قذفا وان لم تكن بدلا من الباء فبكون قذفا فاذ فمكاف ان كونه كناية لا يتوقف على كره الجبل وقوله هو الصدوق أي من معانيه ذلك فلا ينافي انه يستعمل أيضا في الزنا والاقتناهر قصير على ذلك وسبب قذف يكون كناية في الزنا (قوله الذي يحصد فاذ فمكاف) اجتزاع من المحصن في الرجم وقوله مكاف الخ فان قدسني من هذه التوبة فواجب التعزير فلا بد ان يقول مكاف وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا اهانة له وانما د مكاف مسلم لان نظرم غال الزنا الذي يرى به فلا ير الحد بقذف عن تدوين بن زنا فمكاف لاسلامه والا فاقعة (قوله عتق عن وفيه عتقه) صادق بوطء الحليلة في ذرعا ووطء شجره الملوكة فانه لا يحد بذلك مع انه يبقى المحصنة فكان عليه ان يزيد عن وطء محرم مملوكة ووطء في درسيه لم قوله فلا يخرج الخ هذا خارج بالمكاف وقوله التي الخ الاولى سدقة لانه لا حد بقذف الصغرة مطلقا وقوله ولا الكبر الخ الاولى حد نفسه لانه لم يشهدتم ما يخرج به مع منافاته للفرع الا في آخر الباب (قوله أو التعزير) أي في قذف غير المحصنة وبلا حظ هذا في كلامه سابقا (قوله البينة) أي يزنك البينة اوحدا الخ (قوله ويشترط الخ) جلة الشرط خمسة هذا وتقتضي القاضى للعدان والولا عدم تبديل القضاة به وعدم تقديم اللعن والنضب على الكلام وقوله بتقديم السبب الخ جعله سببا ينافي به شرط اوبه سبب العاهر وقوله لان الامان الخ لعل قوله ويشترط الخ انما لا يوجد لهذه الحصر لانه شرع أيضا للاص من التعزير وفي الولاء عدم وجوده وقوله لان الزوج الخ لعله لشرع وقوله والقاب الواو يعني اولي الخ المخلو (قوله له قذفها) أي يبرؤ له ان لم يكن هذا الشرط والا رجح القسوف والاعانة على ما ياتي (قوله ليهان أو أعانتي) أي أو غير ماها عدد التواتر لانه يشهد العلم أيضا بالبايعي الكاف وقوله اوردته العلم أي القرب منه وقوله شعرا وای

يقذف امرأته لدفع العار والسبب الفاسد وقد يحد عليه اقامة البينة على الامان بمنة انه قد فعلها ان تحقق زناها بان غدا وأما زنى او فتن زنا عاقلنا م ترك اوردته العلم كشاع زناها بزيد وهو باقر بنة كل زنا عاقلنا م ترك واحدة في خلافه أو ما يخرج من عندها وهي يخرج من عنده أو يرى بلامعها امرأيا في مثل روية أو صر تحت شعرا في حصة من كره أو ما يخرج الا شاعة

فقط وانظر شق فقط للإيجاز اعتمدوا أحدهم - اما الاشياء فقط فقد شبهه بعدد لها ومن يعلم مع العلم بغير ربي واما
 مجرد انشئة الذكور فلا تخرج من داخل علي الخوف ووسقة او طمع او شهوة بل لا يزال في كافي في الدار وشفان يستعملها
 ويظن ان كرهها ما فيه من سعة القاحشة واقالة الغيرة هذا حيث لا يري يقينها كان حسنا ولا يشبه ما علم أنه ليس منه
 لربه فله لان التي في ضمن اسطقه واستلها من ليس منه حرام كما يحرم في من هو منه وانما يعلم ان الذي يظن او يظن وان كان
 ولله لكون ستة اشهر من وعده التي هي مدة الحمل أوائل اشرف اربع ٢١٣ سنين من الوفاة التي هي اكتمل في خلقه فلو علم

زناها واحتمل كون الولد منه
 ومن الزنا وان لم يستبرأ بعد
 وطهسه يوم التي رجاءه لغير اس
 وصحة القذف واللعان على
 الصبي لان اللعان حجة ضرورية
 انما جازا اليها بالنفع التسبب أو قطع
 الشكاح حيث لا يدعي التفرش
 المانع وقد حصل الولد بخلاف
 له فيقول القرافي يمكن بالطلاق ثم
 شرع في كسبه اللعان بقوله
 (فيقول أي الزوج عند الخاكه
 أو نفيه اذا اللعان لا يعتبر الا بصحوة
 والحكم حيث لا يرد كالحاكم
 اما اذا كان ضالكا فلا يصح
 التكليم الا ان يكون مكانا
 ويرى به بحكمه لان له مقتضى
 النسب فلا يزوج نكاحا في حقه
 والسيد في اللعان بان منه رعيه
 اذا تزوجها منه كالحاكم لان كان
 يتولى به بان رعيه ومن التعلق
 في اللعان بالمكان والزمان اما
 القسم الاول وهو التعلق
 بالمكان فيكون في أشرف مواضع
 بلغة اللعان لان ذلك ما ينبغي

غطاء (قوله فقط) في الموضع ناكدا بقوله اما مجرد (قوله والاولى له الخ) المتبادر
 رجوعه لمكانه جواز التذوق فقط ويحتج رجوعه لمكانه عدم جوازها ايضا فيكون مستعلا
 في الذنب بالنظر للعلة الاولى والرجوع بالنظر للعلة الثانية في قوله وقاله الغفر أي الغفر
 عن الزينة (قوله اسطقه) السين والتاء غير ثابتين فلا يسكن في قوله واسطقه الخ
 (قوله فلو علم زناها الخ) لم يتقدم ما يقرع عليه فكان الاولى بالانسان بالتواضع
 فرعا مستقلة وله وان لم يستبرأ اى حصة والاولى له كذا قيل ومقتضى عدم حرمة
 التي عند الاستبراء وهل هو محتج واجب نظر التا كذا يقال كونه من الزنا والاولى
 لا يقال الاستبراء من ضعف جدا بالاستبراء من ربه وانما يقسم باستقبال كونه من
 الزنا بعد الاستبراء لان العجم ان الحامل يعض وقوله بعد وطهسه أي القاذف (قوله
 وكذا القذف واللعان) أي على وجه علم ما به لئلا يظن ان القذف يجرى مع علمه
 بزناها لان جوازها في اثبات زناها له صرا اللود فتأمل ولذا قال القرافي يمكن بالطلاق
 (قوله أو قطع الشكاح) فيه ان قطعه لان اللعان مطلقا لا وجه لذكر أو على أنه
 فاعيد اللعان دفع الحد وانما يبرر لقطع الشكاح فضلا عن كونه غير معين فيه حتى يقصده
 وقوله حيث لا يرد واجمع لقوله أو قطع الشكاح وقوله وقد حصل الولد هنا أي في حال احتمال
 كون الولد منه ومن الزنا فلا ينافي في نفسه لعمومه والقذف واللعان لاجل الزنا الذي لم
 يكن الولد منه مجتمع لمات وقوله في قوله فائدة هي ما اشار اليه بقوله يمنع التسبب فليست
 (قوله في قوله) بالنسب عطف على بلا عن والمراد بقوله بعد تعلق القاضى والا فلا يفتديه
 كملت فقوله الشراح عند الحاح كشرط وأما قول المتن في الجامع على المتن في جماعة فائدة
 (قوله منه) أي وقوله لان الخ يشبه لتعليل التي يشبهه وقوله بان وتولى لعان رعيه
 أي ثلثه ثلث اللعان والاولى رعيه لان يقال هو من رعيه مضاف (قوله فان كان)
 الاولى حذف مع قوله كقول غير المتأجد الثلاثة عقب المتن والاولى اثبات بقوله
 غير صحيحه والاقصى لان معبد المدينة كغيره (قوله والمتبرأ) أي ذكره بعمل
 الوعدة والزجر والافتقار المسجد لانتقائين في الفضلة (قوله على منبري) فيه انه سرق

الزجر عن المنبر الفاجرة فان كان في غير المسجد الثلاثة فيكون (في الجامع على المنبر) كجميعه صاحب الكفاي لان الجامع هو
 المعظم من ثلاث الدنوق المتبرأ على فان كان في المسجد الحرام ثلثين الركن الذي فيه اشرف الاسودين بمقام ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام وبسبب ما بين ما بالحطيم فان قيل لاشي في مكة أشرف من الميت فحيب بان عدواهم من صباهة عن ذلك وان كان في
 مسجد المدينة فعلى المنبر كافي الامور لا تقتصر لوقته صلى الله عليه وسلم من حاشه منبري هذا

أما يومئذ فيعذب من التاروان سكان في المسجد الأقصى فيقتل الصخرة لأنهم أشرق بقاعه لأنهم قبلوا الإنجيل عليهم السلام والسلام. وفي ابن عريان لهم ابن الجنة وتلاعن أمرهم أفاضل وقتلوا أوتديهم مسلمة باب الجامع قصر مجتمعه فيه والباب أقرب إلى الموضع الشريف ويلاعن الروح في المسجد فذا غرغرح الحماكم وأتباعه إليهم يلفظ على الكفار الكفار إذا نزعوا النافي منه وفي تكلم المودة تعبد التصاري وفي كنيسة وهي معبد إليهم وفي بيت راجحوس لايت أستاذهم وفي لاهل حرمه وأما القسم الثاني وهو الغلظ بالزمان في المسجون بعد صلاة عصر كل يوم أن كان طلبة حديثا لأن الذين الناجية بعد صلاة العصر أغلظ حربة ظلم الضجين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا تكلمهم أقدم التسامع ولاز كهم ٢١٤ ولهم عذاب أليم وعذبهم رجلا طائف في عين كاذبة بعد العصر يقطع بها

[illegible]

اجتاج الى اعادة العائنه (عقوبة) كلامه الله انما تنص على قوله من الزنا ولم يشر الى ان لا يكون قال في الشرح الكبير وبه اوجب كثير من لاه بقول ان وراء التكاليف الفاسد والشبه زنا ولكن الرابع ان يكون كاجتماعه في أصل الرضا والشرح الصغير لا يلفظ الزنا في حقيقته وقصدته أيضا انه لو انصهر على قوله ليس متى لم يكتفى بغيره لاحتقال ان يردناه لا يشبهه بخلافه ولا خلفا لاجل ان يستجمع ذلك الى سبب معين كقولهم من زنا وطء شبهة ويكره ذلك الرابع مع مراتب الآيات المابقة قول الفصل وكررت التمسك تلتا كيد الامر ولانها انقبت مقام ٢١٥ اربع شهود من غير مقام عليها انقضت ولذا

يجتهد اذات وهي في الحقيقة
أيمان وامام الكرامة الخامسة الآية
فوق كدلة اذ الرابع (وهو قوله في)
المرز (ان الخامسة يعلم ان عقوبة الحاكم)
نذبان يصرفه من عذاب الله تعالى
وقد قال صلى الله عليه وسلم لئلا
اتق الله عند عذاب النفس الهرون
من عذاب الآخرة وبأمر رسول
ان يضع يده على فيه واسأله فيزجر
فان أي يصعب بالغة المشاكر في
وعنه الملقى قاله هل (وعلى)
نعمة الله ان ككت من
الكاذبين) فيما رويهم من
الزنا ويشر إليها في المفسر
ويبرها في القصة كافي الكامات
الأربع (تنبه) ككت من
حق المصنف ان ككت الزناة
الاشيوع ان الخامسة لا يشترط
فيها ذكر كدلة وسكونه أيضا
ذكر الوادي الخامسة يقتضي
أيضا انه لا يشترط في تنبيه ذكره
فيها وليس مراد كاهر انه لا يدين
ذكره في الكامات الخمس وسكت
أيضا عن ذكر الموالاة في

اذ لا يسئل الى اني الولد بالشهد حتى ينزل كل امر من الشهادات منزلة شاهد على انه
لا يظهر في الخامسة لانهم كدتمنا اذ الرابع فيها الا انها فاقعة فقام شاهد في (قوله)
اجتاج الى اعادة العائنه (ظاهر واعادة جمعه ولو كان الاغتفال في الزانية ووجهه ان الولد
بين كذات العائنه شرط كاهر وباني فاذا اغتفل كراهي في الرابعة كان كاهر ما في به اجتناب
فاصل بين النانته والرابعة التي يوجب له الرابعة التي وقع فيها الاغتفال (قوله وبه اوجب
كثيرون) أي حين السؤال هل يسئل في الاقتصار على الاول أو الثاني أو الثالث (قوله
والشبهة) عطف تفسيرا اذ اسمها هذا لا يكون الا بالتكاليف الفاسد لما من اشتراط
كون الملاءم زوجا ويحق ان تكون عطف مع ما يرب بان يعتقد ان وطء زوجته طاعتا لها
اجنبية أو زوجة أخرى زنا (قوله فلا يبدان يستدفع ذلك) أي مع قوله ليس متى وكان
الاولى حذو لعلم كلامه وبها مع اشتراط الجميع وليس كذلك (قوله لا يات) الاولي
الاية اذ انقسمت آياتها واحدة وقوله لانها الاولى ولانها الخ تشمل ثان (قوله وقد قال)
الاولى اتقول التي الخ ليعنه وقوله فان أي امتنع من كل شيء الامن المضي في مقام
العائنه بالخمس فترتفع من قبل استقر عليه (قوله والاصح اشتراطها) بخلافها بين
عائنه الزوجين فلا يشترط وقوله في الفصل الطويل هو الزائد على مسكنة التنقيص
والتي (قوله وهذا) أي المذكور من الكسفة التي في المتن (قوله ويشمل بعائنه) أي
يرتفع عليه وقوله من غير توقف على اعائنه اخذ من ذكرنا خمسة عقوبات لعائنه ولا وجه لانه
لا ينوهم وقصدته وبه الخمسة على اعائنه الحق في خلاف قتاد القاض وقوله خمسة بل
عشرة كما ياتي وقوله كما هي أي الزائد المفهوم من الزيادة وقوله مع غيرها أي غير هذه
الزيادة ولولا ان في فساد نسكا لم يثبت من ثم أحكامه كالولاء في جعل ايمان
ان لا حيل ولو كذب نفسه لم يثبت سوى التمريم (قوله ان لم تكن محصنة) أي وكان قد ذه
لهما احتمال الصدق والكذب كان كانت أمقا وكانرة أو صغيرة فتسجل الوطء اما اذا كان
معتقا وعائنه كان قد لا تطبق الوطء اركان قطوعا بصدقه كان قد من
ثبت زنا عا باقرارا وبينة او باعائنه امتنع منه فلا يلعن لمسقوط التعسير بعينه

الكامات الخمس والاصح اشتراطها كما في الزينة فوتر الفصل الطويل وهذا كما ان كان قد في لم تنبيهه يستدعي
بان كان العائنه لتي ولد كان احتسب كونه من وطء مع ما أو اثبت قد ذهينة قال في الاول فيما رويهم من اصابعه فيرعى لها على
فراش وان هذا الولد من تلك الاصابع الى آخر الكامات وفي الثاني فيما اثبت على من زني اياه ان قال في آخره لا تلعن المرأة
في الاول اذ لا حيل له اذ العائنه حتى تسقط بعائنه (ويعلق بعائنه) أي يتابعه من غير توقف على اعائنه ولا خلفا للقاضي كما
في الرضا (خمس أحكام) وعلم انتم مرادنا في المباح وذكر في الزوائد ما فعلها كما سباني مع غيرها الاول (سقوط الحق) أي
سقوط حد قد في الملاحة (عنه) ان ككت محصنة وقوط التعسير بعينه ان لم تكن محصنة

[illegible]

عاصم تعالى عن من شدة الغلبة
وعنه هم (د) الرابع (ق)
انتساب (الولد) السبعة ان تقام في
لعنه غير الصبيحتين فعصى الله
عليه وسلم فرق بينهما وعلق الولد
بالفرق أو ما يحتاج الملاعن الى
قبي نسب ولا يمكن كونه منه فان
تقدر كون الولد منه كان طاهرا
فليس لعنه لعنه ولا يخرج امرأه
وهي بالفرق وهي بالفرق أو كان
الزوج مقترا أو محصنا لم يقدح
الولد لاستخفاف كونه منه فلا حاجة
عنه انتسابه الى لعنه والذئبي نوري
من المرد بالعبير بجماع الضرر
والاستخفاف لا يقدح ان يلقه المير
أسلافه حتى يتنجس او كان
حريرا أو محصنا لم يقدح في لعنه
الصانعي شأن الولد بعد ما ذكر فلا
يعمل بحقه ان تعمر عليه منه
اشهادا به باقية التي والابن
حقه كما هو بلا عدو لم يقدح الولد
وله في جمل واستفاد وضعه
لحقه كونه والد أو قال لعنه
ولدا وأثر وسماؤه مشا

فَأَتَى الْفُلَّانَ بِهَلْ سَمِعَ مِنَ الَّذِي تَقُولُ فَكَانَ الْخُرُوفُ لَا يَهْدِيهِمْ وَأَمَّا جَدُّهُ فَهَدَى بِهِمْ
وَلَا يَصِغُ إِلَى أَحَدٍ وَأَمَّا بَنُو الْفُلَّانِ فَجُفِلَ بِهِمْ سِتْرُ أَسْمَائِهِمْ وَأَمَّا أَعْمَامُهُمْ فَجُفِلَ بِهِمْ رُفْعُ أَسْمَائِهِمْ وَأَمَّا أَعْمَامُهُمْ فَجُفِلَ بِهِمْ رُفْعُ أَسْمَائِهِمْ وَأَمَّا أَعْمَامُهُمْ فَجُفِلَ بِهِمْ رُفْعُ أَسْمَائِهِمْ

القائمه

ربطه فان اخرو قال يذهب التوفهم وامكن به له صدق بعمده

(أ) والخامس (الخصم) أي شجرة أو غيره (على الأبد) فلا يصل له تمسكه بعد الموت ولا يفرجها له العز. لو كانت أمة أو شراها
 أقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي لا يصلح له عليها أي لا يطرق إلى ألباسها في الحديث الآخر المتعلقان بالجمعة
 أبدا (أو تمت) يعني على المنع من الاستحكام أنسها لم يذكرها وقد تقدم الوعد كجمعتها قد سقطت في الزمان من الزوج
 أن جفت أمانته كما صرت الأشعة البهتان لم يذكر في حديثه في حديثه قد ذكره لكن له أن يده باللعان ويذكره أن يلعن
 ولا ينفرد به عند إبطاله إقامته الرجل أو قد يفرق به جازا وقد لا يفرق به جازا (أي يجب عليه) - قال في اللعان وقد تفرقت حرة المرأة
 باللعان لاجل الرجل فضا ولو أريد الرجل فعله به بعد ذنوبه كان له اللعان لأمة أو أمة الحنفية - حديثه من يظهر تركه بيمينه على أن
 حقه شيئا أصلا لا جازا لها حصة ما هو ظاهر كلامهم ٢١٧ وان عفا أحدكم أخا أو أختا أو ابنا أو بنتا أو زوجا أو زوجة أو
 قريبا لاعتق من الله له ما كان عليه من الذنوب

قلنا لاعتق من الله له ما كان عليه من الذنوب لا يثبت
 به أنه زنا أو قد ذنوب ولا يلعن
 ناة. ذنوب وانما ناة من سقوط
 الحد من التذنب ومنها سقوط
 حداتها في حق الزوج أن
 اعتصمت من اللعان ومنها استعير
 الصدق قبل الدخول ومنها أن
 حكمها حكم المطلقة لا انفلا
 يقطع بالعلاق ويحصل للزوج
 تمكاح أربع نسوة وسواها من
 يصرم جهنم معها كحمتها وأنها
 وغير ذلك من الأحكام الجزئية على
 البينة وإن لم تنقض عقدتها
 ولا ينفك ذلك على نفسها
 الفاضل ولا على لعانها بل يحصل
 بجسدها من الزوج ومنها أنه
 لا تنفك له وإن كانت حاملة إذا
 في الحمل بانه كما جزم في الكافي
 (أو نزع) - لو ذنوب زوج
 زوجته وهي بمكره طلقها
 وتزوجت فذنب الزوج الثاني

للقاضي أي في حالة مذكورة بالتأخير كابل (قوله والخامس الخصم على الأبد) حديثه من
 عن الشاذ من التمسك لكن لا يرقى في حد (قوله واشترها) أي يهدى ولا يوقر لقوله الخ
 دليل للمتن أي والإطلاق يقتضي التأييد ثم الحديث الثاني أصرح في الدلالة
 على المدعي فكان الأنسب تقديمه عليه (قوله قال اللعان) لا ساقطة الحد أي الحد الثاني
 والزوج (قوله وتأييد حرة المرأة) أي ثبت زناها يجب عليها الخ ذنوبه لا يلعن الرجل
 عليه لقوله قال اللعان وفيه حد من ثلاث صفات أي قوله اللعان لاجل إسقاط حد ذنوب
 الرجل (قوله ويثبت قلنا بل من لم يثبت ذنوبه) هو الزاني وقوله لا يثبت به أنه زنا
 المذنب ذنوبه ظاهر في مقام الاستحرام كذا في بعدوا فترق بين الزوجين الزانية حدثت بيمين
 عليها الزانية لم يثبت على الأجنبية ولو كان اللعان لا ينفك عن أن الرجل يثني عادة
 بصدق زوجته في دفع العار والنسب إليها بخلافه في الأجنبية وإن اللعان أقدم مقام البينة
 بالمسبة لزوجته فقط لا لأجنبي (قوله ومنها سقوط حداتها في حق الزوج) أي عفا حق
 غيره وهي بمنتهى قوله أن ما منع من اللعان فإن لا عنت لم تسقط حداتها في حقه إن
 فذنها غير ذلك الزنا لا ينفك عنه أبدا (قوله ومنها استعير الصدق) أي لأن القرينة
 من جهة (قوله ولا ينفك ذلك) أي جميع ما تقدم من الاستحكام وهو مكره مع ما سبق
 على أن الأنسب أخبر عن قوله ومنها أنه الخ وقوله وإن كانت حاملة الخ دفع به قد
 قبل لا حاجة لقوله ومنها أنه لا ينفك له من قوله سابقا ومنها أن حكمها حكم المطلقة
 (قوله فزع الخ) يرفعه لأنه لا يشترط في الملعن أن يكون زوجا وقت اللعان بل
 وقت الذنوب وقوله ولم يلعن ما لا لا عنت سقط عنها لحدان (قوله جزم) لا حاجة
 أقوله وقوله العذاب أي الحاصل بلعانه (قوله بعد أن باعها) الأولى واقتنا كذا
 اللعان وقوله في جميع من الناس أي في بائعها لم يلعن (قوله أي الخ) نفس بر: والأولى مع

٢٨ ي في وهي يثبت ثم لا عنت ولم يلعن يلدن ثم يثبت (ويستقط الخ) حديثه من
 لعان الزوج (من تلعن) بعد تسليم ثبوتها من أن لا بد من أن لا يكون إلا الزوج وجب عليه الإتيان لعانه
 واستمرط الحد بيمينه في الرخصة ودل عليه قوله تعالى ويدر عنها العذاب الآية (قوله) بعد أن باعها طالما لم يجمع من
 الناس كالمسك القاذف في حقه كالمكر (أن يذنبه أن لا يلعن) أي زوجة إن كان حاضر وقت ذنوبه في النسيئة كما في بابها (إن
 الكاذب) أي (فأمرني من الزنا أربع مرات) القرينة - ويد وأمر العذاب أن يذنب أربع شهادات بانه لا يلعن (وقوله
 في الموضع) (الخامس) بعد أن يذنب أي يبالغ (المالك) يذنب في هذه المرة بالقرينة والعصم كمن يقول لها عذاب النسيئة أو من
 عذاب الأخيرة وأمر امرأته أن تقع به على نفسها لعنه أن تدرج أن أتت الماضي قال الهافولي (وعلى عذاب الله أن كان من
 الصادقين) (فأمرني به بكل الرخصة

«تنبه» أنفسهم سكونية في علمهم عن ذكر الوالد انما بالاحتياج الموهوب العقيم لانه لا يتعلق به كقولها ما بها منكم ثم يحث المسئلة
ولقد رست له في صدره (قصة) «لويل انظر شهادة يحسن وشجرة كاذبة باقية أو ما سلب ما له الى آخره وانظر غضب بلان أو غيره
كالإبعاد وعكسه فان ذكر الرجل الغضب ٢١٨ والمراد ان أرد ذكر الغضب أو الغضب قبل تمام الشهادة في بعض ذلك انما بالخص

كما في الشهادة والحكمة
في اختصاص علمها بالغضب
ولعلم الرجل بالعلم ان جريمة الزنا
أعظم من جريمة القذف وقول
الاعتظم به وهو الغضب ان
غضبه على ما اراد ان يتقام من
الصداقة وانزال العقوبة بهم والتمس
الطرد وانما بد نخصت الى ان يتقام
أعظم العقوبة ولو في الذي ولدا
ثم لم يقع في الاسلام فلو كان
الولد وقدم من الابوين ووثقه
السكران لم استغفقه دفعه في نفسه
واسلامه وورثه واتقنت
القسمة وقول الابوين من تقدم ثم
استلحقه لمقدرة صفاته الخاصة
والاعتبار في الحد وانما في رواية
القذف فلا يخبر ان يحدث عن
أوراق أو أسلحة في القذف
أو المقتدوف

«فصل في العدد»

أخرها الى هنا انها تنسب عن الثمان والطلاق وسط الإيلاء والظهار بينهما لا تنسب
كأنه لا خلاف في إباحة صلة ولتعلق الصلة بالإيلاء من حيث التغيير بينه وبين القيبة
وشايسة الظهار للطلاق في إيجاب النكاح حتى يكفر وترتفع أصالة صوغ النكاح عن
الاستحالة وكبرت الأقراء المحققين انهم مع «صولي» ابراهيم وحدثت لها رأي عليها
القوة وروايتها لا يجد وطور ابراهيم وكنت يجمع انها لا تنسب بين الإماء لان
الحمل قد يخص لمكره نادوا (قوله) أخوة من العدم أي لغة أخصام من قوله وهي
في النسخ وقوله غالباً لا يظهر التقيد بالغلبة مع تقيد العددي بكونه من الإماء والأشهر
نعم يظهر في اعتداد الامية بشهر وانما (قوله) مرة مرة (رواها) أي فحين تحصيل وكان
زوجها أو ولد له وكانت مرة مرة وقوله أو لا تنسب أي في صغيرة أو أيسة وكل زوجة لا يولد له
وكانت مرة مرة وقوله أو لا تنسب أي في مرة أو ثلث والمراد بالمرة ما يشتمل على ثلث
اذ ما عدوا وضع الحمل يدل على الإماء فلما لا تنسب الإماء قبل منسب عبادت سكك أو لا
وتنصيص النكاح أي ان ذلك فلا يرد وهو المصنف من بعض زوجا (قوله) وشهرت
صداقة (لأنه) أي الأصل فيها ذلك والافتقار لتكوين النكاح كامر وقوله وتحصن الإماء من
الاحتياط «مقتد» تفسير والاختلاف ما بين الاشتباه لا يعني الامتناع كما هو المتعارف فيه
لما صار من الرسم اذ اذا نزل في استعداده فلا يشترط أن يكون مختلطاً ما من وقوله رعاية
عامة على تقدير صرف العطف وحسب الزوج «قوله» ما من الاشتباه وحسب الولد بشرط
وحسب الثاني كنه الثاني عليه بان الولد منه أم لا وأما الزوجة فلا يظهر ثبوت نسبها الى أبيه
(قوله) من النساء «الواقع» (قوله) ولد) تنسبه ولان عباد الأول والأخوة لا تنسب
حين (قوله) فقد تمها بوضع الحمل أي ولو على غير صورة الذي ولو مع ما غير الذي لا يها
واحتل كونه من الزوج لان الشرط نسبته الى الذي أعتد له ولو احتمالا لا وهو موجود هنا

«فصل في العدد»

يجمع عدة ما عدا من العدد
لاشتمالها على عدد الأقراء
أو الأشهر وغالباً وهي في الشرع
اسم لغة تدل على ما لا تعرفه
برادرتها أو وليها أو وليها
على زوجها أو وليها أو وليها
الاجماع الآيات والأخبار
الاشتمال وشهرت عدة الأقارب
وتحصى بناه من الاختلاف غاية
على الزوجين والولد وانما كنه الثاني والغيب فيها الزم بعدل انها لا تنسب بشرط حصول الإبراء منه وقوله
من النساء «على شرطين من شرطين عنها وغيره توفي عنها» قلت المصنف رحمه الله تعالى في قسم الاحكام الاشتمال على بقية حسنة مع
الانحصار ثم بدأ الشرع الأول فقال (فالشرع فيها) سورة كتبت وأمة (ان كانت حاملاً) يولد يولد الميت (فعدتها بوضع الحمل)

أى انفسه كله حتى ثاقى بآمين ولو بعد الوفاة لقوله تعالى وأولات الاجال اجلن ان يذهبن من هاهن فهو موقد فلقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا تبرهن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا ولقوله صلى الله عليه وسلم لبعثت الاسلية
وقد وضعت بعد موت زوجها نصف شهر فلهذا كانت تسكن من ثلث مئتي عليه وشراج بقولنا بلقيس البت الزمان حسبي
لا يوليه لغيره من حامل فان عدتها بالاشهر لا بالوضع لانه متى منه بشنا انعدم انزاله وكذا الوفاة محسوس وهو المقطوع جميع ذكره
وأتمه على من حامل فعدتها بالاشهر لا بالوضع انما ليلته ولك على المذهب لانه لا ينزل فان الاثنين محل المني الذى تسدق بعد
انفصاله من الظاهر ولم يعمد له ولادة (قائمة) هـ على ان ابا عبيد بن جريه قد قضى بمصر وقضى به لحملته المسموح على
كتفه ومطاف به فى الاسواق وقال انقروا الى هذا القاضى ٢١٩ يلقي أولاد الزنا بالقدام ويلقي الزنا بغيره بالامع

جميع ذكره وفى انفسه فتعد
الحامل بوضعه لبثا اربعة اشهر
واقام من القوام فيه لم يوركا
مسؤل شربا موقد ذكره بغيره
الواحد تستغنى به العفة على
المذهب لان الجبايع باقية فقد
يأتى فى الاباح بدلتها ينزلها
ربقة (واركانت) أى المتعدن
وقد جازى (وهي من تركسورة
غيرها محمل فعدتها) ان كانت
حرزوا لقطا أو كانت صغيرة
أو زوجة مصرية أو موصوح (اربعة
أشهر وعشرا) من الأيام لقوله
تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا تبرهن
بانفسهن أربعة أشهر وعشرا
وهو محمول على المار كالمهر وعلى
الحالات بشرية الآية لا تنطبق
وكالحالات الخاصة من غير
الزوج وهذه الآية خاصة لقوله
تعالى والذين يتوفون منكم

وقوله كله أى حتى شهر المدة به وقوله ولو بعد الوفاة أى ولو وضعت التوأم اثنتى بعد
الوفاة والأول قبلها وقوله لقوله تعالى تعالى لئن (قوله والذين) أى وزوجات الذين
يدل الاخبار برهن وقوله وعشرا من الأيام واللباس (قوله ولقوله) عطف على
لقوله تعالى (قوله لا يوليه) أى بان لم يبلغ تسع سنين وقوله عدتها بالاشهر أى من
الحمل ان كان من زنا أو بعد الوضع ان كان من شهية (قوله فان المني) يقتضى ان المني
أيضا لا ينزل فلا يشبهه الولد وليس كذلك وقوله ولم يعمد على قوله لا ينزل (قوله
تلق) أى أولى وقوله انظر الى هذا القاضى الاشارة الى ما فى الخارج فهو عهده على قايض
مخاطبة القاضى وقت الاشارة وقوله يلقي أولاد الزنا بالقدام أى من يخدم النساء وهم
الطواشي (قوله ويلقي) هو الموجد بغير كلامه سنا قد راجع الحق أى ان ما تدخلت ماله
(قوله فعدتها) أربعة أشهر وعشرا أى الانها لو قال لها أنت طالق قبله وفى باربعة
وعشرا أيام عاش وقد ذلك ثم مات برهن وقوعه من تلك المدة فلا بد ان كان ما
أول بعاشرا ولانها ولت كذا يقال فى اعتداد الامة عن الوفاة بشهرين وخمسة أيام
وقوله من الأيام الاولى من دفن أو زيادة والتمالى لانه يوم الاكتفاء بعشرة أيام وان كانت
اللباس تسع ما من مات القبر وليس كذلك (قوله كالمهر) لم يزد من هذا الحمل فلو أخره من
شوله وكالحالات المني ان كان (قوله ويكمل المتكسر) أى ان مات أمه شهر وقضى
منه أى كقوله من عشرة أيام فيكمل من الرابع أربعين يوما ما لو بنى منه عشرة فقط فعدتها
باربعة أشهر بعد ما ولو فاقض (قوله اتقنات المني) أى مع عدم حساب ما مضى (قوله
الاعتدة المني) أى بان ولما الزوج ولو فى البر كالمهر وكالمهر ما دخل المني المتكسر سال
خروجها ولو باعتدال الوفاة كالخروج بوطر وجسده فأنما بجسده فاستدخلته زوجة
أخرى وأوجب اعتدال الوفاة دون اعتداله وان سنا العكس لان ذلك هو

ويذرون أزواجا برهنه لازواجهن سنا على الطول فان خسر شرط التاسع أن
الاولى منة وهذه متأخرة جيبا بناله تنفذه فى التلازمة متأخرة فى المهر وتعتبر بالاشهر بالادلة ما مكن ويكمل المتكسر
بالعدد كتنافره فان خسر عليه الأهل كالمهر وسنة اعتدت بمائة وثلاثين يوما ولومات عن مطلقه ترجعه انتقلت الى
صيدة وبانما لاجتماع حكمها مع ابن المذمور واما عن مطلقه بالثلاثة فليس له مدة وفاة لانها ليست بزوجه فتمكمل
مدة المدة لا يخرج بقيد المدة الامة فوسنا فى كلامه هـ ثم سعى فى الضرب الثانى ففسل (وغير المتوفى عنها) المعتدة عن
فرقة طلاق أو فسخ

يعيب أو وضاع أو أوهان (إن كانت حاصلا فلا تعد بها موضع الجمل) أقوله تعالى وأولاد الإجمال أجلون أن يضع من أجلون فهو
شخص لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا نعلمه من العدة براحة الرحم وهي حاصلة بالوضع بشرط إمكان
نسبة إلى صاحب العدة زوجا كل أن غيره ولو استعلا لا يكتفى به أن لأنه لا يشاق إمكان كونه منه وإلا فلا الوساطة لمخضه فإن لم
يكن نسبته إليه لم تنقض موضعه كما إذا ماتت حصى لا يشد وزنه الانزال أو محسوس عن زوجة حامل فلا تعد موضع الجمل كما هو
وكذا كل من نسب زوجة الحامل فولد لا يكتفى منه كأن وضعته لدون ستة أشهر من النكاح أو لا يكتفى به أن يكون من الزوجين
مسا لا تنقطع في ثلث المدة أو فوق أربع سنين من المدة لم تنقض عدته موضع مكن لو ادعت في الأخيرة وأنه واجعه أو جدد
نكاحه أو أوردتها بسبعة وأشكر فهو ٢٢٠ وإن التفتي منه تنقض عدته أو يشترط انفصال كل الجمل فلا أثر لخروج بعضه

متصلا أو مرة سلا في انقضاء العدة
ولا في غيرها من سائر أحكام
الحمل إن قدم تمام انقضاء وإظهار
الآية ويستثنى من ذلك وجوب
الغرة طاهر وشي منه لأن المقصود
تتقوى وجوده ووجوب الغرة
إذا حوجب رقبته وهو حرم
وجوب الغرة بالإنابة على أمه
إذا مات بعد صاحبها فتنقض
العدة ببيت ووجهة فيها صورة
أدعى خفيت على غير القوابل
لفظها وعندها كان لا يكتفى في
المضفة صورة لا ظاهر ولا خمسة
ولا يكتفى قال هو أصل أدعى
ولو بقيت التصورات انقضت
العدة بوجهها على المذهب
المختص بصور براءة الرحم
بذلك وهذا المذهب يسمى بملة
المختص فإنه نفس مناسله أن
العدة تنقض بوجوب أمه لا بوجوب
غيره والغرة لا يثبت بها الاستيلاء
والفرق أن المدة تتعلق براءة الرحم وقد حاصت والأصل برادة المدة في الغرة وأما وجه

والأصل
الولد أنما يثبت بعهدة الولد وجهه الأدنى ولا يخرج بالمتعة الملققة وهي متى تسجعت في الرحم نصبره ما عذفا فلا تنقض العدة
بأنها الأنثى حمله (فأدلة) وتنع في الإنشاء أن الولد لو مات في بطن المرأة وتعددت زواجه وأما غيره كما يفتي بعض الخوارج
هل تنقض أو غيرها بالاقتران كانت من ذوات الأقران أو بالاشارة لم تكن من ذوات الأقران ولا تنقض عدته ما دام في بطنها
استغف العسر يوم في ذلك والظاهر الثاني كما صرح به جلال الدين البلقيني في حواشي الروضة قال وقد رويته عنه الملة
واستغفنا عنها فأجابنا بذلك انتهى ويدل لذلك أنه تعالى وأولاد الإجمال أجلون أن يضع من أجلون

(وان كانت) أي المحدثه عن قرينة طلاق وما في معناه من اجسام (حائلا) بالعن المتقدم (وهي من ذوات) أي صاحب (الحض) قدسيتها لا تشرع في جميع قروها لغيره بفتح القاف وهو حقيقة في الحض والظاهر من اطلاقه على الحض ما في خبر القسافي وغيره قوله الصلاة أيام أقرائها (وهي) في الاصطلاح (الاطوار) كما روي عن عمرو بن وهب وغيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين والقوله تعالى فطافوا بين أيديهم والطلاق في الحض يحرم ٢٢١ كما هو في الحض فيصرف الاذن الى من

الطهر فان طهرت طهرا روي
من زمن طهره شيء انقضت
عدها باللعن في حضه ثلثة
لان بعض الطهر وان قل بصدق
عليه اسم قوله تعالى الحج أشهر
مع بعضات وهو شهران وبعض
الثالث أو طقت في حض
انقضت عدها باللعن في حضه
رابعة ولا يجب طهره من بعض
قراينها على ان الطهر هو المحتوش
بين ذين بعض أو بعض وقام
أودي نقاسا كاصححه المتولي
وعدة مستحاضة غير متبركة
بأقربها المردودة اليها وعدة
متبركة ثلاثا ثم سرق الحبل
لاستئصال كل شهر على طهر وبعض
غايبا (وان كانت) أي المحدثه
(صغيرة أو) كبيرة (أبسة) من
الحض (فعدتم ثلاثة أشهر)
هالكة بان الطبق الطلاق على
أول الشهر قال تعالى والملاذ
يستن من بعض من نساكم
ان اربتم فعدتم ثلاثة أشهر
والذي لم يحضن أي فعدتم
كذلك كما قال أبو الباق في اعرايه
وقوله تعالى ان اربتم فعدها لم
توروا فاعتد به التي ناست من
ذوات الاخر فان طلقت في أثناء

والثقة لانها محبوسه طهقه وبعدها ان كان الطلاق رجعي (قوله وان كانت حائلا)
أي ارجعها من ذواتها كما هو وقوله ما في المتقدم وهو غير الماحل وانما قال ذلك لان الحائل
يطلق على المانع وقوله وهي من ذوات الحض أي ولو باقرارها حتى لو زعمت به لمدها من
ذوات الشهر لم يسئل لان قوله الاول يقتضي أن عدتها انقضت بالاشهر وفرض
رجوعها عنها بخلاف ما لو طالت لا يحضر من الرضا نعم كذبت نفسها فقبل منها لان
الثاني مضمون لدعواها الحض في زمن امكانه وهي مدة ولغة فبه وان لم يلق عدتها وقوله
فعدتم أي الحارة ولو في فخل الوطئ فقط كالموطئ في زوجة الامه يظنها في وقتها الحرة
فعدت ثلاثة أشهر بخلاف العكس فلا يزعم طهقه الرق على المحدث حتى تعتد برأيه بل يعتد
بثلاثه والماض لان طهقه الحرة يزعمون طهقه الرق وقوله ثلاثه فترى وان اختلفت
وتعاقل ما بينها (قوله وقوله تعالى الحج) وجه الدلالة انه أمر بالطلاق في الوقت الذي
يشعر فيه في العدة ووقت الحض لا يجب منها الا صرف الاذن الى الطلاق في زمن
الطهر فدل ذلك على أن من الطهر هو العدة فتكون الاقرا بمعنى الاطهار (قوله لان
بعض الطهار الحج) هذا يقتضي ان اطلاق القرء على نفسها حقيقة وليس كذلك فكان
الاراي أن يسئل ولا يعد في سبعة قراين وبعض الثالث ثلاثة قسمية البعض قراين مجاز
والغالب لا الحقيقة أي ولا نالوا بعد مقر ألكان بلغة في فطو بل العدة عليها من طلاقها في
الحض وصورة السبعة كما اذا بقي من الطهر بعد وقوع الطلاق بقية فان طبق على
آخر لم يعد به على الاصح (قوله وهو شهران) هو أو السال (قوله المحتوش) أي الذي
احتوشه وأما بعد دمان وقوله أودي نقاسا كان يطاقها بعد ان تقع الحبل ثم تعمل من
زنا ثم تدق في سبب ما بين الخامس قرا (قوله ثلاثة أشهر) أي ان طلقت أول الشهر أو في
اثنائه والباقي أقل من ستة عشر يوما فان طلقت في اثنائه والباقي ستة عشر يوما
قرا في سبعة قاله على طهر لا شاعلة فتكمل بعد شهرين علالين (قوله صغيرة) المراد بها من لم
يحض وان كانت كبيرة فاصلاح له (قوله ان اربتم) أي شككنتم فعدتم ثلثة أشهر
عدتم أنفسهن الشرح قد مر بالالزام لانه من الشك عدم المعرفة وأشد التعلل الى
ضيق الكور دون الاثبات لان العدة فترعت على الزوج حصة ثلثة أشهر وقوله قاله
أبو الباق اعتبارا لان الرضا ان المحدث هو أشهر فقط لثقل العدة ما أمكن (قوله فان
طلقت الحج) سقائل قول بان اطلاق الحج وقوله في اثنائه أي قبل اليوم الا تحرمه والا
فثلاثة بالاهل (قوله من انقطع حيضها) أي قبل الفلاق أو بعده في العدة وقوله فعدتم

شهرين كنه من الرابع ثلاثين يوما ما إذا كان الشهر تاما لم ناقصا (تنبه) من انقطع حيضها بالمرض كرشاع أو ناقصا
أو مرض قصير حتى تحيض فعدت بقراين حتى تبلغ سن اليأس فعدت بالاشهر ولا إلا بطول عدة الانتظار

وإن أقطع لاله ثوره، فكذلك أقطع لعادس على الجسد يد صغير حتى يعض أوتاسه (قائله) قال بعض المتأخرين ويصعب
اللتصين لتعلم جهله الشهور هذه المسأله فأنهم يزعمون منقلبه المضي فعارض أو غير قبل أو غس الأس ويسمون بها مجرد
الاقطاع أي أنه يكتفون ببعض ثلاثة أشهر ويستغفرون القول بصحةه إلى أو غس الأس حتى تصير عوزا فليعض من ذلك
انتهى أي لأن الأشهر أغلبر عشر لثاني وبعض الآتي وهذه عوزها فلو حاضت من بعض من حوة أو غيرها وأحاضت أيسه
كذلك في الأشهر اعتدت فالأقوال الأصل في العدة وقد عرفت علم أقبل القول في مداها فتنقل إليها كالعلم إذا وحده الماء
في أثناء العيم فإن حاضت بعد هذا الأول أو ثلثه حاضها حاضه لا يمنع عدى القول بانها عند اعتدادها بالأشهر من الثلاث
لحعضن أو الثانية فهي كآية حاضت بعده ولم تسكنه زوجا آخر فإنها تعد بالأقوال عند من إنها ليست أيسه فإن تسكنت آخر
فلا شيء عليها لا تقض عده ثم انظر ٢٢٢ مع تعليق الزوج والسر وعفي المقصود إذا قدر المهي على المنه بعد

معتبره أن اعتد بشرى (إن) لا تنهى إلى التعسف من الحرق كثرة من الأحكام وأما كملت
القرار إلى اعتد رتبته كطالاق إذا ظهر رتبته الاظهار وكذا لا ينسب من الانتقار إلى أن يعود الدم فإن عتقت في عدة زوجة
فكسر فتسكمل لثلاثة أو أقل من الاربعة ككسر زوجة في كثير من الأحكام فكأنها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما إذا عتقت في عدة
بنوة لأنها كالاجنبية فكأنها عتقت بعدة افتداء العدة ما انصحه فإن طلقت أو في الشهر أو شهرين وإن طلقت في اثنا عشر
والباقي أكثر من اثني عشر وما حسب قرأ تسكمل بعد شهر هلالى والأبصار قرأ تسكمل بعد عشر من هلالين على
العدة خلاف البشارى في كسفا بشهر ونصف (عدته) إلى الشهر وعن الوفاة قبل الدخول أو بعده (ان تعقد بشهرين)
هلالين (وعنه ما يرم) باباها أو إلى في الأوكسار امر (و) عدتها (عن البلاق)

وما في هذا مما عايناهم (شهر) خلاف ونصف شهر لا مكان النصف في الأشهر وذا في الأظفار وقال المصنف من عند نفسه (فان
اعتدلت شهرين كان الأولى) أي لثلاثة أشهر في الأظفار شهرين في الرأس ٢٢٢ فتدبر شهرين بدلت عليه قال به ضربا للآخرين

والدعاء من الإلوية لم يقبل به
احد من الأصحاب القائلين
بالنصف ثم قال وسئل حافي
المسئلة ثلاثة أسوال وله بها

ما تقدم وثانيه وأبو به شهرين
والثالث وجوب ثلاثة أشهر
فالحاصل في الوجوب ثلث اود
الإلوية من حيث الاحتياط

على القول الرابع الاحتياط أيضا
يكون بالقول الثالث ولم يقبلوا
به أيضا انتهى وقد يقال ان المصنف
قد اطلع على ذلك في كلامه ولا شك
ان الاحتياط بالشهرين أولى من

الاقتصار على شهر ونصف وان كان
بالثلاثة أولى وبما في الأصل الوجه
الضعيف فيجعل من باب الاحتياط
(تسمية) هو لو طلق زوجته
وعاشها بلا زوجة في عدة أقراء

أو أشهر فان كتب باثنا انقضت
هتبا بذكر وان كانت رجعة
لم تنقض هتبا بذلك وان طالت
العدة ولا رجعة عليها هذا الأقراء
أو الأشهر وان لم تنقض بذلك العدة
ويطهره الطلاق ولو طلق زوجته
الامة وطهرها سجدتها كان

كشتمه والزوج قبضه التخصيل
المات ما عساه الزوج والسبد
نكحها عشرة البائن تنقض عدتها
بذلك

في دونه والا اعتدت بأربعة أشهر وبشهر قياس امر وان كانت عدة الوفاة تسوق
على الوطء (قوله وما في معناه) أي من النكاح والنفاس وقوله بشهر ونصف والفرق
بينها وبين الامة المتبرئة حيث تعتد بشهرين كما مر ان الأشهر في النكاح عدة مقدم الاقراء
وتقدم انها تعتد بأربعين شكلا ثم خاتم مقام قوله (قوله من عدة نفسه) أي بالنظر لادعاء
الاولى فلا ياتي قوله بعد وجوب حافي المسئلة ثلاثة أقوال وقوله في الرأس أي عسقين
بعض أم لا ومسئلة العصر (قوله القائلين بالنصف) أي بان الامة في عدة لا شهر على
النصف من السنة والمراد المرجح القول بذلك والافتاد ان القول المذكور من نقاء
أنفسهم وأنهم لا يشترطون بالقولين الآخرين وليس كذلك فمع ما لو سئل كان أولى لانه
مع اجابته ما ذهبوا لم يقض شيئا وقوله ثم قال أي بعض المتأخرين وقوله ولم يولوا به أي
بالاحتياط فانوا انما شتر قوله وقد يقال (نكح) شرع في دفع الاعتراض على المتزوج ومنه
يجوز ان لا يقطع النكاح أي منع القول بان من عدة نفسه بل يمكن ان اعلم على ذلك ومن سئل
جبة على من لم يقطع والاثني بالنسبة أي تسليم انه من عدة نفسه أو أنه بقوله ولا شك ان
أي فهو وان كان كذلك فيه احتياط بوجاهة القول الضعيف القائل بوجوب شهرين
لان المعتمد لا يقطع النظر عن الضعيف لما تفرق قوله وبرأى الأولى في رأيي بالثلاثة ربعا
على قوله ولا شك وقوله الأولى أي الثاني بشهر ونصف وقوله الوجه الضعيف أي الثاني
والثالث والاصف رأيي الثاني ولما راع الثالث لشدة ضعفه فلا اعتراض عليه (قوله بلا
وطء) الأولى ولو يوطء لان الحكم به كذلك وجوابه ان في عدة زوجة تفصيلا بالنظر للباين
وهو انه ان وطئ ابنه فكذلك أو شبهة لم تنقض عدتها بالنظر لكساح الاجنبي لها ووجوب
المسكني وانقضت بالنظر لها ما احسا (قوله في عدة أقراء أو أشهر) نوجب عدة الحمل فلا
أثر له ما شرعه في الوطء فتعفى بوضعه (قوله لم تنقض عدتها بذلك) أي المذكور
من الأقراء والأشهر واذ ازالا المعاشرة بات على ما مضى من عدتها قبل المعاشرة ان
كان والاستائفت (قوله ولا رجعة عليها) وحديثه في كلياته بعد مضى عدتها
الاصيلة الا في طلاق العدة خاصة فقبل طلاقه واذ طلق استائفت عدة (قوله قبضه
التفصيل بالمار) هو ان كانت رجعة لم تنقض عدتها وان كانت باثنا انقضت واختار
بعضهم انها كرجعة مطلقة

هـ (فعل) فيما يجب للعدة

وعليه اذ كرد عقب العدد لانه متعلق بها وهو الأصل من ذكر الاستبراء عقبها كافي بعض
النسج وقيل بشرح ابن قدام لانه وان كان فيه نكاح مناسبة من حيث ان فيه الدلالة على
براءة الرحم الا انه يكون فاسدا من العدد ومن الأحكام المتعلقة به اعم في كلام المتأخرين
بالعدة ترجعة لقولهم ضربا وأما قوله وقد أبان قسم الثاني فالمراد الثاني من التعميم

هـ (فصل) فيما يجب للعدة
وعليه اذ كرد عقب العدد لانه متعلق بها وهو الأصل من ذكر الاستبراء عقبها كافي بعض

وقد بدأ بالشهر الثاني فثمان

(والمتحدة الرجعية) ولو حال
أمانة (المتحدة) في (المتحدة)
والمتحدة وما رجع في الرجعية
الا لا يتصل بل في المتكلم
وسلطته وأولها نقطة يشترطها
ثم شرع في القسم الأول فقال
(الباش) المثلث بجمع أولات
في غير لشور (المتحدة) دون النقطة
والمتحدة لقوله تعالى استكنوا
من حيث كنتم فلا سكني لمن
علمنا التائمة أو تشترط في العدة
الآن طالت إلى الطاعة كالي
الروضة ثم استثنى من ذلك قوله
(الآن تكون) الباش (الحال)
وقد يقطع الزوج فيجب لها من
النقطة بسبب الحمل على الظهور
القوانين ما كان مطلقا عند عدمه
إذا توافقا على الحمل أو بعده
أربع أشهر حال تشترط في العدة
فإن تشترط في العدة ما يجب لها
يأصل على الظهور التقدم وتخرج
بقيد الباش العدة من وفادة لا
نقطة لها وإن كانت لمعلا فليجلب
للحامل التوفي عنها الرجعية
رواه الدارقطني بأسناد صحيح
ولا يثبت بالوفادة الرجعية بنقطة
موتها أو بالبنقطة في الموت
بعد موتها

لأن الترجمة وبداية ما يجب لها أو كذا يقال في قوله لا في ثم شرع في القسم
الأول أي من التعميم باعتبار ما يجب لها (قوله) والتمتع الرجعية السكنى والنقطة
أي وإن استعملها لأنه ما طامأ ما يجب ثم سقطان في الموم الذي وقع فيه الإسقاط
لرجوعها بالقبض ونقطة السكنى بمعنى الزمان دون النقطة (قوله) المثلث الأول سجدته
لأنه يؤدي إلى جعل الاستثناء في كلام المصنف منقطعا وقوله بجمع أولات
أي أو وفاة أو فسخ أو انقضاء فالملع أو الثلاث ليس قيداً وقد يجب بانه قيد للثلاث
قوله التي الآن تكون سائلا فانه لا يجب لها النقطة مع السكنى إلا أن كانت بائنا بجمع
أو ثلاث دون غيرها وفيه أنه كان يمكنه بل هو الأول إن يعم هنا ويقصد في الاستثناء
بقوله بشرط أن تكون بائنا بجمع أو ثلاث وقوله في غير تشوفاً استثنى عن ذكره في جانب
الرجعية أي بقوله وأولها نقطة يشترطها فإنه يدل على أنه لا يضمن عدم التشوفاً أيضاً
(قوله) دون النقطة الفرق بين السكنى أن السكنى إن تضمن مائة غالباً تستوى فيها
سأل الرجعية وعدمه والنقطة السكنى وهو خاص بالرجعية ولو سكنى كالرجعية (قوله) من
حيث سكنتم أي في المكان الذي سكنتم فيه معن قبل الفرق والامر بالموت (قوله) وب
أو تشترط في العدة أي بأن خرجت من المسكن فغير بائنة تبع لها المخرج وقوله الآن
عادت إلى أي ولقي أثناء اليوم (قوله) الآن نصحتون مملأ أي استغشاها بجاته فصار
كلا استثنى في حال الرجعية فإن التسليم مقصود لتكساح كالوطا وبذا تسلم أن المراد
بالنقطة ما أتم المومن الشاهد للعدم والكسوة وغيرهما والحاصل أن السكنى واجبة
لكل معلقة إلا التائمة والمفارقة التي لا تافق الوطأ بأن استند خلت مائة الحريم أو كانت
موت في عنها والأمة غير المسماة والمتحدة عن شهية وسائر المومن إلا أن النقطة تجب
لرجعية مطلقاً وسائر المامل في فرقة الحية بغير نسخ (قوله) على الظهور القولين بما لا
أتم العمل ويطبق إلى الخلاف أي على الظهور كون مقدرة وقسط المائة وقول لا تب
الحاصل من شهية أو كساح فاسد لأن التكساح الفاسد لا يجب بالنقطة فعده أولى بخلاف
ما ذكره في مقابل الظاهر (قوله) أو تشترط أربع أشهر أي أو جرد لان أو جرد
واحد لأن كل ما قبل فيه التمساق في أنه الرجال (قوله) بسقط ما يجب لها) فإن
عادت في أثناء موم عادت السكنى دون النقطة (قوله) موم بغير تشوفاً استثنى
أنه التوفي عنها لائمه بائنا وليس كذلك كما يشهد لاحق قوله ولا يثبت بالوفادة وبهذا
مبني على أن الزنافة سائبة وبوبده الاقتصاد على المتوفى منها فإن جهة حات حقيقة
فلا اعتراض ورايد التمساق قوله سابقاً بجمع أو ثلاث (قوله) والقربى الم (موم تمام
الملك لكنه لا في الأعيان القول بأن النقطة للحمل والمضي أن النقطة من الرجعية
أو القرابة وكل منهما متعلق بالرجعية النقطت بالموت والقربى المتعلق الذي هو الأب
فصلت أي بخلاف الحامل الباش في حال الحياة فإن الرجعية وإن انقطعت بالمطلاق

لأنها وجبت قبل الوفاة فغير رضاها في الدوام لأنه أقوى من الابتداء (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها) ولو أمه (الأحداد) ثلث العشرة إلى أصل لأحد أو ثلث من باقي اليوم والآخران قد علمت فوق ثلاث الألاع زوج أربعة أشهر وعشرا أي فصل لها الإحداد عليه أي يجب الإجماع على إرادته والتفصيل بيان المراد من على الثالوث لأن غيرها من لها أمان بلزوم الإحداد وعلى ولي صغير تزويجه من ماله ما يتبع منه غيره مما يورث من الإحداد ولو رجعة ولا يجب لأن الزوجة بالطلاق في حقها أو يسحق فالشبهة الأولى فيها فلا بد من إجماع إيجاب الإحداد خلاف المتوفى عنها زوجها أو بعد كرم أن الرجعية بين الأولاد هو ما انفك في المال وضة وأصلها من أي تورع الإمام ٢٢٥ الثاني رضى الله عنه ثم نقل بعض

الاصحاب أن الأولى لها إن تزوجت بما يدعو الزوج إلى رجعتها (وهو) أي الإحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حادثة المنع واصطلاحا (الامتناع من الزينة في البذل على من ذهب أوفضة سواء كان كبيرا أو طفلا) والرواد أم صغيرا كالثقات والقرط الحاروي أبو داود والنسائي بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها الأتيسر الحلي ولا تمكحل ولا تعقب وانحرم فلذلك لا ينبغي حبسها كإدليل وما أحسن الإذنية لتقصه يقيم من حسن إذا الحسن قصرا فأما إذا كان الجمال موقرا كذلك لم يمنع إلى أن تزويجا وكذا القول بصر القرين به في الاصح لأن الزينة فيه ظاهرة أو شيئا مصوغا لزينة طهيت أي داود بإسناد حسن المتوفى عنها زوجها الأتيسر المصغر من الشاب

فأقره ميب وجود وقد عات ان هذا كما معنى على القول بأن الثقة للعلمي (قوله) لأنها (الخ) أي ولأن الأيمان لا تنقل لعدة الوفاة بخلاف الرجعة وسبب وجبت لم تفر إلى الوضع بل تسلم لها وما فاما لم تكن بعد ثبوت الحمل عاير ولو بانثا لا يرجع عليها بما انفقت ولو نشأ بالامان سقطت الثقة دون المسكن فان استسقطه كان لها الرجوع عليه بأمر لا يردع ويبدل الانفاق عليه قبل طرده كالأزدي نقلته عليه (قوله) ويجب على المتوفى عنها (الخ) شروع في القسم الثاني من الرجعة وهو شاملا للحداد من شبهة حال الموت مع أنه لا إحداد عليه لأن الأول أن يقول ويجب الإحداد مع مقدرة وتزويج الإحداد كبيرة وقد يتبع بكل جوابا الإحداد فسادا عن وجوبه بأنه مزج وهو حرام ثم يرد (قوله فوق ثلاث) أهال الثلاث وما دونها فيجعل فيها للمهر في نحو القريب فخط من كل من حرز لونه وظاهر أن الزوج لو نكحها ما ينقض به تنعهم حرم عليها أنه وقوله أربعة أشهر محمول فعوف أي تؤخر أن تحده عليه أربعة أشهر وعشرا وهذا إذا كانت ساللا كان كانت حلالا لمكحل أقل من ذلك استحدثت مقتنه أو أكثر استحدثت المدة المذكورة لا تزيد وقوله للإجماع على إرادته أي الوجوب (قوله) والتفصيل بيان المراد من على الثالوث (الاصح) بمعنى الثالوث به والافضل من فسخ من لها (قوله) لأن غيرها من لها أمان بلزوم الإحداد (الخ) من جهة من جهة العكس فادع خروج الشريعة (قوله) ولا يجب (قوله) أي مع علمه بما قبله لأجل التعبد بعدد لأنه لا يبيح الشبهة بل علم الوجوب وقوله في حق فوفيه أي مضبوطة بسببه وقوله فالفسخ منها أي يجب فيه وثله أو لم يفسخ أي عيب (قوله) وهو الامتناع من الزينة والطيب أي التزين والطيب والشاح أثني الطيب على ظاهره فقد واستعمال (قوله) وهو ما يجعل في الأذن (قوله) من حسن أي ما ينصرت به بدليل ما بعد وقوله يزويج أي يحسن (قوله) أو يذيب (أي يلجم أو يوليل أو يستورده وهو مطوق على قوله بجلى وقوله زينة أي ولو حبس فادة

٢٩ في ولا المستغلة والحلي ولا تعقب ولا تمكحل والمصلحة بالمشق وهو بكسر الميم المقرة بضمها ويقال طين أو حرم بها إباح لم غير مصوغ من فطن وصف وكان وان كان نفسا سورا إذا لم يحدث فيه زينة وبياح مصوغ لا يقدر زينة كالاسود وكذا الأزرق والآخر المشبهان الكدران لأن ذلك لا يقدر على تميزه بل هو جلي وصغ أومعية فان تردد بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فان كان برأها صافيا فالزوم حرم لأنه متضمن بترينه أو استكدارا أو شيئا فلا لأن الشبه من الأخضر والأزرق يقارب الأسود

وخرج بقية البدن فجعل يفرش وهو مائل وقد اقتطعت عليه من فطخ وهو في شدة يئس وقد هو على وجهه من كثرة ما وقع الهزيمة
 وستنتهي مناع البيت فيمضون ذلك لان الحدا في البدن في الترشيق وهو ما اعطاه الفلاسما انه كاشاب لايلاها وان
 منه الزركشي بالثار (و) الامتناع من استعمال (الطبيب) في دن فوب تاير الحصى عن اعطيه كائنهم ان يحد على حب
 فوق ثلاث الاعلى زوج اربعة اناهر وعمران تكحل وان تنسب وان تلبس وان تسميوا بحرم وايضا استعمال الطبيب في
 طعام وكل غيرهم من قياسا على البدن وضابطا الطبيب الحر من كل حرم على الحر ولكن يلبسها ازالة الطبيب الكائن هناك
 الشهور في العدة ولقد علم في استعماله ٥٦٦ من اذ الخرم في ذلك واستبقى استعماله لانه في الطور من الحصى

للتصنيف المسمى بآخرة التي يورثها النكاح والاختصاص بخاصة وفي غير ذلك من بدنها كالنكاح والادب والجليل لانه
 ويخرج من غير ما يراه اذ قد خفف شعراؤها وتجدد شعراؤها وحسب ما يوجب بالكل وقد قدما لحظ (تنبه) وقد علم
 من تقدير الواحد اذ يذكر كروا ان التقدير قبل رأس وفي انفاذ واحد اذ قد شرعنا طرازا واذا لم يظهر الا ان جميع ذلك
 ليس من الزينة أي العادة على الوطء أما إزالة الشعر المتغير فربما كان عندما حول الماخذ وفي الجملة فغنصم منه كاجهته
 بعضهم وهو ظاهر وأما إزالة شربة أو ثوابت اهلها فليس لها إزالة كما قاله التتوي في شرح سلم ويحل امتثالها بل لا يربط
 ذهن ونحوه ويجوز زبد زبد ونحوه ويحل لها القضاء حول حمام

ان لم يكن فيه شئ يحرم ولو ترك الحقة المكافئة الاحداد الواجب عليها كل الحقة وبعضها هت ان علمت سمة الترتيب وانقضت عنهم جميع النسيان ولو بلغها وفازت وبها او طلاقا بعد انقضائها لكانت منقضية والاحداد عليها والاحداد على غير زوج ثلاثة ايام فاقل ويحرم اعادة عليها بقصد الاحداد فلور كذا ذلك بالاقصد ما يخرج بالامر الرجل ولا يصونه الاحداد في غيره ثلاثة ايام لا ازيد الا اذا شرع فسلانه من عقاب المنقضى عدم الصبر (ويجب على الترقى علم او على المنيونة) أي المنيونة عن النكاح سنة صغرى أو كبرى اذا ثبت القطع ٢٢٧ (حلازمة البيت) أي الذي كانت فيه عند النفقة

بموت أخته وتكن مصفحة لزوجة
 لانتقامها لقوله تعالى لا تضر جهن
 من يؤمن من أي من يوت أرواحه
 واضافها اليهن بالسكنى ولا يضرهن
 الا ان ياتن فاحشة معينة قال ابن
 عباس وغيره الفاحشة المينة هي
 ان تدنوا على اقل زوجها وليس
 للزوج والافتره انوارها ولأهلها
 خروج منه وان روي به الزوج
 الا انه قد كسب أنى لان في العدة

حقائقه تعالى وأثنى الذي لله تعالى
 لا يسقط بالترتيب وتخرج بقوله
 بتوبة الراجين إلى الله تعالى
 حيث شاء في وضع يلق به أو لا
 على حاشي أو لا حاشي والمذهب
 وغيرهما من كتب العلم التي لا
 في حكم الزوجة ولا يعرف الزوجة
 في حكمه والذي في كتابه المذهب
 فيهم المنهج كما هو أنها كغيرها
 وهو ما نص عليه في الامم كما هو
 الزوجة وغيره وهو كما قال السبكي
 أولى لأطلاق الآية وعلى الذي
 أنه المذهب المشهور والركن
 أنه السوابق والله لا يجوز في المنفعة
 في الفضل عن الاستفتاء والمست

لأنه القسط قد مر بالمعنى وبذلك عظم الإغشيط (قوله ان لم يكن الخ) أي بان كان الحرام في البيت أو نحو بيت كتاب أو حانة عدت إليه أو استأجرت له لخدمة (قوله أو بطلاقة) الأولى حذفته لمرار ان الطائفة لا تدينه عليها أصلا فضعبت لخدمة لخدمة القضاء العرفي بالظن لا بقوة كانت متعسفة لانجاسة قوله بعد انقضت الفتنة الآن يقال المراد بفسد القضاء مقدار الزمان الذي لا يمنع القضاء فلا يستأنف عنه حتى تنقضيها (قوله وله الاحد ادعى في زوج) أي بشرطه أن يكون نحو قرقوبين - وقوله ثلاثة أيام وتعتبر من وقت العرس بالمرور وقوله فلنترك كذلك - فمذهبهم مضاف إلى تركه - يتعلق بالاحد اذ يبايع على الأيام الثلاثة بالاحد الآخر انشؤ من قصد عرض عن المضاف اليه (قوله فليجوز له الاحد ادعى قره - مه ثلاثة أيام) الأولى حذفتها لاقضاء المسبوق اثر الاحداد للرجل دون الثلاثة واسب كذلك (قوله والمبوءة) اقتصر عليها لانها في علمه والافتناء الرخصة على الراجح الا في وقوله ملازمة البت أي ان لم يطرأ بحلل في العدة وقوله عشرية والايجاز للزوج كإثباتي (قوله اقوله تعالى الخ) هذه الآية بمسوقة في العاقبات لرأيت بدليل للتوفيق بينها ولها خبير فرعية (قوله لا يسطر بالتراضي) أي عند وجوده والا فلا يضي أمستأجر زوجها وان رضيه الزوج عن أي هذه التعليل لا يناسب الا كون العدة لا يسطر برضا الزوجين الا كونه اقوله تعالى في العدة تسون لثاني سوا تزوجهما بان الزوج قال الأولى ما هنك ربه ضمهم في التعليل لبوله لا في العدة متعاقبة تعالى وقد وجدت في ذلك المسكر فكما لا يجوز رابطا لصل العدة متعاقبة ما لا يجوز رابطا لثانيه انتهت خلاصة من هذه الزيادة في كلام الشارح (قوله وقدة وطاشمة) في كحاح فاسد هذا اللفظ الاول قال عقب قول المتن وعلى التوفيق عنها والمبوءة لا ملازمة البيت ومعلومه العدة تسون وطاشمة في كحاح فاسد والاولا في كلامه في المخارقة فلا يشاءه انقول المتن الاخلاصة الآن انه وقدة وطاشمة عان وقوله ونكاح فاسد أي اذا وطاشما وقرو بينهما ولو عملا وكذا يقال في قوله وطاشمة ونكاح فاسد وقوله وكذا فاش أي حائل لان الكلام فيمن لم يحب نفقته (قوله أو لم يبرأه) استطراد لان الكلام في المرام في الاما وقوله الابان حذفا محل الخاتمة بين من يحبها النفقة ومن لا يحب قالوا لا يخرج الابان

كل زوجة تم استغنى من وجوب ملازمة البيت قوله (الاحسان) أي حضورها النور في عده وقائه وحق مشيئة وسكاج
فاسد وكذا عاش ومعدوخ كاسها وذا ذلك كل حصة لا يجب تقبها ولكن لها ان يقتضي حاجتها اليها النور في النهار
ليراها عما. وقول يسوع غزل وشء العالجة الى ذال اما من ربيعت فتمت ان رجوعه أو بان حامل أو مستبرأة فلا يخرج
الاذن اوضح دية كل زوجة

لأنهم مكلفات بنفقة أزواجهن وكذلك لاسلان لم يكن لهم لها وكذا الدار جازيتهم الغزل وحديثه
 ويحرمها لئلا تنس لكن بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها (تنبيه) أقصر المصنف على الحجاب إلا ما يتبرأه للضرورة من باب
 أولى كان خائف على نفسه لثا أو فاشة ٢٢٨ أو خائف على مالها أو ولدها من عدم أو غرق فيجب زواجها الانتقال للضرورة

الدعاء إلى ذلك وعلم من كلامه
 كغيره في غير خبره وجه الغير حاجته
 وهو كذلك كغير وجه الزمارة وعادة
 واستغنى ما لم يتجافه ونحو ذلك
 (تنبيه) لو أحست بجمع أقران
 بأذن زوجها أو بغيره فإنه لم يلحقها
 أو مات فإن خافت الأقوات انصق
 الوقت ينظرها للزوج معتدة
 لتقدم الأحرار وإن لم تقب القوات
 لسهة الوقت جازها للزوج إلى
 ذلك الحافى أمين الصبر من شدة
 مصابة الأحرار وإن أحست بعد
 أن طلقها أو مات بجمع أو عورة
 أو بها ما منع عليها الخروج سواء
 أضافت القوات أم لا فإذا انقضت
 العدة تأتت عرتها أو غيرها إن بقي
 وقته والاحتلت بأفعال عمرة
 ولزها القضاء ودم القوات
 ويكره الحياكم من حال مطلق
 لاسكن له مسكنا معتده لتمدد
 فيه أن قد تمطوع به فإن لم يكن
 له مال اقترض عليه الحياكم فإن
 أذن لها الحياكم انقضت على
 زوجها أو تكثرى المسكن من مالها
 جازت رجوعه فإن فعلته بقصد
 الرجوع ولا أن الحياكم قبلت فإن
 قدرت على استئذانه أو لم تقدر
 تشهد ثم ترجع وإن شهدت
 رجعت

« (نص في الاستبراء) »

(قوله طلب البراءة) أي استبراءها وترتيبها من الأمة أو السد وقوله الأمة أي أولادها من غير
 نكاح أم لو كانت أمة أو ولد من غير نكاح أو ولد من غير نكاح أو ولد من غير نكاح أو ولد من غير نكاح
 زوج أو بنته الأمة أو ولد من غير نكاح أو ولد من غير نكاح أو ولد من غير نكاح أو ولد من غير نكاح
 ما يشغل قلبه الظن والافتقار غير موضع الحمل لا يشغل القلب من غير نكاح أو ولد من غير نكاح
 أي كافي الصغرة والابنة ولا يكون للنجس لأنه لا ينجس في عدة النكاح من الوفاة
 (قوله وبوضعه) أي بوضعه وقوله ونص هذا أي تبص الأمة وقوله بهذا الاسم أي
 الاستبراء وقوله لا نكاح إلا بوضعه لا تدعى بالرجوع على البراءة من غير تكرار في نكاح
 مناسبة بين الاسم والحق وقوله بسبب النكاح اقتصر عليه قلبه والافتقار
 التبرص بسبب وضه لأنه وقوله باسم الأمة بالإضافة بيانه وقوله لا نكاح إلا بوضعه
 الخصوص وهو عدد الأشهر والأقراء والافق الاستبراء أيضا عدل لأن النكاح يشغل عليه

« (فصل في الاستبراء) » هو بناء لفظة طلب البراءة وترتيبها من الأمة بسبب حدوث ملك الجن أو ولده أو حدث على
 حل كالمكاتب والمرقة لغيره ثم أمه الرجم أو التبع وهذا الفصل مقدم في بعض النسخ على التي قبله وبوضعه أن نسب ونص
 هذا في الاسم لأنه قد يباين لما يلى على برائة الرجم من غير كبروته ودون نص التبرص بسبب النكاح باسم العدد اشتقاقا من
 العدد والاصل في الباب ما سبق من الأدلة (ومن استحدثت)

أى سادته (ملكاً له) ولهم لا يمكن جماعه كلواً والى ولو ستم افسل من كبره اراه أو اورد أو بعين أو اقاله
أو قبالاً أو قولاً أو معنى أو غيره ذلك (حرم عليه) فبعاً للمسيبة (الاستنعا) بل وقوع من أوقعه من انتظار شهوة
(حق سببها) على ما فى المسألة التى وقعت فيه من الغيبة فعمل منها غير طوع من أنواع الاستنعاات
لغيره وقول صلى الله عليه وسلم فى سبها أياها أو أياها أو لا يوطأ حامل حتى ٢٢٩ تضع ولا غير ذلك حتى تحبس حبسة

وقاس الشافى رضى الله عنه
المسبة عليها بجماع حدوث المثل
وأستد من الاطلاق في المسبة
لا فرق بين الذكر و غيرها وألحقته
من لم تحبس أو أبست من بعضه
في اعتبار رد و الحاض والطاهر
غالباً وهو شهر كسأفى والمزوى
البيحي من ابن عمر رضى الله تعالى
عنه كما أنه قال وقت فمضى
جارية من سهم جلولاً من ظنرت اليها
فاذا عتقها مثل ابريق القصة فلم
اغسلان قبلها والانس يتلويان
الى ولم تذكره احد من الصبية
وبجولاء بفتح الجيم والمدقرة من
نواحي فارس والنسب عليها لا يولى
على غير ما من قصص يوم اليمول
مسبة سبع عشرة من الهيرة
فلقت شاةها انما مسبة عشر الف
الف وفارقت المسبة غيرها بانه
غايتها ان تكون مسبوكة حتى
وذلك لانع المثل وانما سمر وطها
صيانة له لانه لا يمتد لها ما خرج
لاطوره ما لم يطرق ثم ان كانت
اي الامة التي يجب استبرائها
(من ذوات الحيض) فاستبرأوا
بحصل (حبضة) واحدة بعد
افتقائها اليه في الجسد لتغير
الابن فلا يكتفى بنية الحيضة التي
وبعد السبب في استبرائها وتنتظر

على ان هذه المسبة لا توجب امرارها فلا يرد المذنب وضع الجسد (قوله أى حدث) أشار
به الى أن الدين واثاب المسبة للعاب بل وان كان لشبهه بالمرورة لأن الاستنعاات لا يكون
الذنب فلا يشمل هذه الصور وتوافد ادائها الا ان فيه تغير اعراب انن وهو محجب
منهم فكان عليه ان يدل حدثاً حدث (قوله بشراء) متعلق به تحدث وقوله أو رد
بعب أى ولو فى الجاس وقوله أو فخذ ذلك كرموعه الأصل في حثه للذبح وقوله حرم عليه
الخ الأولى وجب استبرأوها وهو الخ الا ان يقال بل من حرمه الاستنعا قبل الاستبراء
وجوبه وحل حرمه الاستنعا يصح انما لا يجز (قوله لا يحفل جهلها) هذا جرى
على القالب أو سكتها لا يلزم امرارها ولا فيجب استبرأها المسبة والمركب من غير
المرأة لأن الأصل فيه التبرأ (قوله امة المسبة) ومنه الما ترات من حرم (قوله لمعوم)
لدليل القوة فيل الخ لكن قوله بعد قاس الشافى الخ يقتضى انه دال على حرم الاستنعا
في غير المسبة قبل الاستبراء وهو لا يقتضيه الا فى حرمه ضم من هل الحديث دلالة
لوجوب الاستبراء ثم قال وقاس الشافى الخ (قوله لا يوطأ) الا اذا عتقها وتنبه
أى تنبهوا لما قبل لكم (قوله وقاس الشافى غير المسبة) أى في حرمه الوطأ مما لم يوطأ
غيره فمن دال آخر ثبت عنده (قوله وأطقت من لم تحبس) هى المسبة والكبرية التى
لم يسبق لها محضر وغيره لا الاطلاق وفي رواية القاس فتقارأ به الحق لم يأت الاطلاق
لا يكون الأمن ما سب المذهب (قوله قال وقت فمضى) أى مضى وقوله من سهم
الأولى هى أو سهم وقوله فلا اعتبار أى قصداً لاجتماع قص الاستدلال به (قوله وانما سمر وطها)
لا فى التنبه ولا فى الاعتبار أى قصداً لاجتماع قص الاستدلال به (قوله وانما سمر وطها)
صيانة له أى ما السابى وغيره جرى على القالب والافتقار ان القالب فيه التبرأ
وقوله للاستنعا أى يشبه عليها يعنى انما لا تدور على حرم حرمى أو غيره ولا يأتى ما ز
ان الرحم اذا استنعت لا يشترط من آخر (قوله حبضة) لا يصلح أن يكون جواباً للشراء
كقوله لا حتى يمشى بالوضع فاذا أمهله الشارح بجملة متعلقاته محذوف خبره يتدا
محذوف وقوله بعد انتقال المسبة أى انتقال ملكها وان لم يقبضها كما سيذكره وقوله فى
المسبة فبالبط (قوله الاستنعا) أى الحيضة الكاملة وقوله الى سن اليأس أى فاذا
بانته ولم تنجس استبرأت بشهر وقوله كلمة ذكراً فانها تنتظر الى سن اليأس ثم تعدله لانها
(قوله وانما الخ) حرمه وقوله فلا يكتفى الخ لا الى تنقذه على قوله وتنتظر الخ (قوله
آخر) قد مر أن المراد بالحبضة التى لم يسبق لها محضر وان كانت كبيرة لم تبلغ سن اليأس
وقوله بشهر أى ما مضى فيه والاصل استبرأوها بالحض لانها محذورة من ذوات

ذات الاغراء المكاملة الى سن اليأس كالحض واثاب المذهب كعبية الحيضة كما
تستحب الحيضة الدالة على البرائة وهذا يستغيب الطهر ولا دالة له على البرائة وان كانت من نوات الشهر
فاستبرأوها يحصل (بشهر) فقط فانه أكثر في المرة فكذلك فى الامة الصغيرة فستبرأ

يشهر أيتها (وان كانت من ذوات الخلق) ولومن زمانا استبرأوها يحصل (بوضعها) ليعوم الحديث السابق ولأن المقصود معرفة مراد
 الرحمن وهي أصله بذلك (تبيينه) لوضعها زمن استبرأه على امتداد الملك وقبل القبض حسب قننه أن ملكها يართ لأن
 الملك بذاته لا يتحقق بغير سبب وان لم يحصل ٢٣٠ القبض سبب لا يسيل صفة فيه وكذا أن الملك يستبرأ ولو لم يحصل

المعارضة بعد لزومها لأن الملك
 لازم فأشبهه بعد القبض اما إذا
 جرى الاستبرأ في زمن المخيرة
 لا يتقدم له نصف الملك ولو وجبت
 فهو يحصل الاستبرأ به عند عقدها
 وقبل القبض لم يتقدم له نصف
 الملك فيها على القبض ولو اشترى
 نسبة بنحو مبيعة أو غيرها كترتبة
 شافيت أو بعد منها ما يحصل به
 الاستبرأ من وضع حتى أوقف
 شهر فغير ذوات الإقرار ثم استبعد
 انقضاء ذلك أو في أثناءه لم يكن
 هذا الاستبرأ في الأصح لأنه
 لا يتحقق على الاستمتاع الذي هو
 القصد في الاستبرأه (فروخ) يجب
 الاستبرأ في مكانة ككافة مبيعة
 فصحها بلا تقييد أو بغيره بتغيير
 السيد لها عند غيرها عن النجوم
 لعدم ملك القم بعد زواله فأشبه
 ما لو باعها ثم اشترها اما لزيادة
 فلا يشبه الاستبرأ فيها كما قاله
 الرافعي في بابه وكذا يجب استبرأه
 أمه ثم عادت عادته إلى الإسلام
 أنزله ملك الاستمتاع ثم عادت
 فأشبهه بتغيير المكاتبه وكذا لو اراد
 السيد ثم أمم فإنه يلزمه الاستبرأ
 أيضا كذا ذكره في تزويج السيد أمه
 ثم طلقها الزوج قبل الدخول
 وجب الاستبرأ لما مر وان
 طلقها بعد الدخول فاعتدت ليدخل الاستبرأ في العدة قبل يلزمه أن يستبرأ بها بعد انقضاء عدتها ولا يجب
 استبراء أمه ثلاث من حين وفاس ومما عتكاف واجرام لأن حرمتها بذلك لا تعلق بالملك بخلاف الكلبه والردة

القبلة

القبلة (قوله ولو اشترى زوجته الامة) اى شراء لاشيا فيه او ودهه والوطء فيها جائز
 العين لا تصح البيع السكاح فان كان المبيع اولهما منقصة لم يدم المثل وحل الوطء فى الاولى
 بالسكاح واستنعى فى الثانية لانه لا يدري ابطأ بالمثل او الزوجية ونحو بالزوجة المقتدة ولو
 رجعة فوجب استبراءها مادون حمل المقتنع وقوله استبرأ الى اى ان كان المشتري سوا
 امان كان مكانا فلا استبراء اصله حرمة وطئه لها الضعف عليه ومن ثم استنعى تسريه ولو
 بظن السيد بغيره فسلم ما فى كلامه من الاجمال (قوله لانه السكاح يشهد الولد رقبة ما)
 ذكر الولد من الظاهر فى مقام الاضرار لان ضميرانه راجع الى الاذن يجعل خصمير لثان
 (قوله واذا مات سيد ام الولد) مثله المادرة والموطوءة وله اوصة ما من زوج لامن
 شبهة لقه ورها من دفع الاستبراء كذا اطلقوا ويظهر تنقيدها الى الميراث يحصل حل من
 وطء النسبة والاقدمت هذه على الاستبراء نظيرة تنقيدها على عقد السكاح فشاغل ثم او
 بمعنى الواو كلفى فى سائر النسخ لان الموطوءة معنى الذى (قوله استبرأت نفسها) اى وان
 وقع الاستبراء قبل الموت والاعتق فتحتاج الى استبراء آخر بعد موته او اعتاقه بخلاف
 المادرة ذوات او اعتقها بعد الاستبراء والموطوءة غير المادرة اذا اعتقها بعد الاستبراء
 فلهما الترخيدون استبراءا نحو والفرقان ثم والفرقة فترتيب الترخيد الزوجية فتر بعد
 بالاستبراء الواقع قبل زوال الفرائض كالا بغيره تدعى امانا فدر العدة قبل زوال السكاح
 بخلافهما ولهذا لو ائتمت بعد استبراء الموطوءة لم يثبت لها فضا عدا الحق السيد بخلافهما
 (قوله على حكم التفصيل المتقدمة فيها) اى من كون الاستبراء بعينة او ثمن او وضع
 الحال (قوله فهو كغير الموطوءة) اى اذا اعتقها بعد طهانه لا استبراء عليها فتتزوج سالما
 بخلافها اذا ماتت فتسرى فعلى الموارث (قوله ولو اعتق مستولته) فوال موطوءة
 لكان امه وقوله فلا نكاحها بلا استبراء اى ذلك قد دون غيرها كاقادة تقديم الموطوءة المبرورة
 فانه يقيد المصير ما غيره فليس له نكاحها الا بعد استبراءها (قوله بظنها ائمتها) اى او
 زوجته الامة فيما يظهر ونحو ما يظن ان زوجته الحرة فتعتد بثلاثة اقراء كذا قيل ويظن انه
 الاكتفاء بالثلاثة عن الموطئين لحزوه والاقراء مثال وقوله وبسبب استبراء اى على
 المشتري فى صورة البيع وعلى المالكين او المالكين فى صورة التزويج وبسبب استبراء ثالثين
 ملكها (قوله ولو ارباع جارية الخ) حاصل الصور اثناعشر ثلاثا المانع اما ان يقر بوطئها
 او على كل اثنان يستبرأ قبل البيع او لا على كل اثنان يمكن كون الموطوءة ومن
 المشتري او ثمنها (قوله لم يقر بوطئها) اى في نكاحها بان نقاء او سكنت او اقر بوطئها في غيرها
 وقوله واقضاء اى المانع ليدل البائع بثبوت الاستبراء وقوله فالقول قول المشتري بينه
 انه لا يبعها منه اى البائع يستقر على رقه وقوله وثبت نسب البائع اى باستدافه وقوله على
 الاوجه راجع لثبوت النسب فقط وقوله من خلافه اى فى القلب اى فى ثبوته (قوله)
 ان لا ضرورة الاولى لا ضرر اى لثبوت رقه وقوله فى المالك اى لانه يجوز بيعه رقه

ولو اشترى زوجته الامة استبرأ له استبراءا والغير ذلك المثلث من
 ولد السكاح لانه لا يدرى ان كان
 الزاد قدما ثم يمتنع فلا يكون
 كفوا حلوة اصلية ولا يصير بأم
 ولده بذلك العين ينكح الحكم
 (واذا مات سيد ام الولد) او اعتقها
 وهي خالصة من زوج او عدة
 (استبرأت نفسها) وجوبا
 (كلامه) على حكم التفصيل
 المتقدم فلهذا كانت فى نكاح او
 عدة وقسمت السيد او عدة
 له الموطوءة استبراءا على المذهب
 ذهابا ليست تراشما السيد للزوج
 فهو كغير الموطوءة لان الاستبراء
 حل الاستبراء وهما مشغولتان
 بحق الزوج ولو اعتق مستولته فله
 نكاحها بلا استبراء فى الاصح كما
 يجوز ان ينكح المقتدة ثلاث
 الماتى واحد (رقة) او ووطئ امه
 شريكان فى حبس او طهر ثم باعها
 او اراد ان تزويجها او وطئ اثنان
 ائمة رجل كل بظنها امه وازاد
 الزوجان تزويجها وجب استبراء
 كاهنيتين من شخصين ولو باع
 جارية لم يقر بوطئها فظهر بما قبل
 واقعا فالقول قول المشتري
 بينه انه لا يبعها منه وثبت نسب
 البائع على الوجه من خلاف
 فسه اذا ضرورة على المشتري
 فى المالة

والقائل بخلافه عليه السلام فان قوله

يقطع اثنتي المشتري بالاولى فان
 اقرضها وبعها فاطموسان كان
 ذلك بعد ان استعراها فأتى ولد
 لولده سنة ثم من استعراها منه
 فباعه وبطل البيع لثبوت ممة
 الولد وان ولده ثلثه ثم اقرضها
 قالوا له عاود المشتري ان يكن
 وطها والا فان امكن كونه
 وان ولده ثلثه سنة ثم اقرضها
 وقطع لحيه وصارت الامه مستولدة
 وان لم يكن استعراها قبل البيع
 قالوا له ان امكن كونه سنة الا ان
 عاودها المشتري وامكن كونه منها
 فيعوض على العاقبة ولورث
 امته فطقت قبل المذخور واقرضت
 له ابنته فوطه فأتى ولد لولده
 سنة ثم اقرضها فباعه على
 يثقل كونه منها قبل المذخور
 بالثالثه وصارت ام وقد اتهم
 بطوق الولد والعين

• (ذیل) فی الرضاع •

هو: يقع الزنا ويتركون كسرهما
وإثبات القامعة: مخالفة اسم
الحس الذي يشرع بإياديه وشعره
اسم طاهر لبن امرأ أو أخت أو جد
منه فيمنعه قتل أو ممانته
والأصل في شرع عقوبت الإجماع
الأيضواظر إلى التبيين وأركانه
ثلاثة مرضع ووضع: ولبن وقد
شرع للزكوة (الزكاة) فقال
(وإذا أرضعت المرأة ولية
الأمية حلتها كحلت الموضع) أي
الحية حرامه ممتعة فقال انفصال

ولو سئوا عن هذه فأنه ما من الذي يصوصو أو غيرها ثم أشار إلى الركن الثاني بقوله (وإذا صار الرضيع ولها) من الرضاع
 فخرج به إلى ثلاثة أمور أحدها الرض فقلت حرمه بلبنه على الصحيح لأنه ليس عمداً في تغذية غيره فحاشى التحريم كثيراً من
 المباحات لكن يذكره ليعرف مكانه من الرضعت منه كأيض عليه في الأم والبوليطي فأنه لا ينفك عن اللبن والذهب وقتهما في
 اللبن فإن باتت أنتم حرم والآخر فلو مات قبله لم يثبت التحريم فلا رضيع نكاحاً أم الخنثى ويحرمها كإثباته في الأذرى من القول
 ثالثاً البهجة فلو ارضع صغيراً من شاء مثلاً لم يثبت بينهما اختوة فقل مثلاً لأن الاختوة فرع الإرضاع فأنه لا يثبت
 الأصل لم يثبت الفرع ونحوها دمية ولو عجز بها بدل المرأة كما عجزه الشافعي ٢٢٢ رضى الله تعالى عنه لكان أولى الخنية

أن تصدق رضاعها بناء على عدم
 صحة نكاحهم وهو الرابع لأن
 الرضاع نكاحاً لا نسباً بل يسل بحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب
 والله تعالى قطع السب بين اللبن
 والأنس وبالحية بين المستة فأنه
 لا يحرم لأنهم من لبن جنة منفكة عن
 اللبن والحريم كالبهيمة شيئاً
 فلا ينفك عنها ولا يثبت له نكاح
 ستنين حرمها ولو ظهر لصغيرة
 دون ذلك لبن وارضع به طفل
 فلا يثبت حرمه ولو حلب لبن
 المرأة لكان حرمه قبل موتها ولو
 لطفل حرم لا يشبهه منها في الحياة
 ثم أشار إلى ما يثبت في الرضيع
 بقوله (بشرطين) وذلك ما نأوردناه
 كما ساء (أحدهما أن يكون له
 دون السنتين) فلو لم يرضع
 إلا ما كان في الحولين رزاه
 الفارقين وغيره فإن بلغهما
 وشرب بعدهما لم يحرم إرضاعه
 قال في الروضة ويعتبر الحولان

ولو سئوا عن هذا لما نسب قول المتن وإذا أرضعت المرأة لبنها وانما يناسب بيان من
 قال وإذا وصل ابن أمي أمهدة وهذا في تسري عليه منه (فوله صار الرضيع) فيه وضع
 الظاهر موضع الضمير (فوله لأن الرضاع هو النسب) أي تابع له (قوله وبالحية) أي بلبن
 الحية (قوله لأنه من لبن جنة منفكة عن اللبن والأنس) أي صارت غير مكلفة ولا يمكن
 عود التكليف إليها كالفرقة الصغيرة والجزئية (قوله ولو حلب اللبن) الأولى تقديمه على قوله
 وبما يثبت اللبن والمراد حلبه في جرس أو غيره كذا في كلامه اجعل التكليف
 ما باق وقوله المذكور الأولى لأنه لأن المرأة نكح كورة هي المستة فتأتي مع قوله قبل
 موتها الآن براد بالذرة كورة المستكملت بشرط التقدمة وقوله وأرجو لطفك أي بعد
 موتها (فوله دون السنتين) أي بشنا (قوله بالاهل) أي أن تم الاتصال في أول الشهر
 بدليل قوله فإن اكتمر الشهر لبن (قوله فأنهم الح) فبذلك لا دلالة في الآية على أن اللبن
 لا يحرم إلا إذا كان الرضيع دون حولين مع أنه المقصود (قوله وظاهر كلام المصنف أنه
 لو تم الحولان في الرضعة الخامسة) أي في أثناءها بأن سبق منها شيء قبل تمام الحولين كما هو
 المتبادر من لفظ في والمصنف أن الحولين يتحقق أثناء الرضعة الخامسة حتى على ظاهرهما من
 الظرفية ويحصل أن تكون مع فتكون عبادة صادقة فتم الرضعة الخامسة مع
 تمام الحولين ورضاعها بعد غلبتهما وأما ما كان لا يستقيم قوله حرم لأن قول المصنف
 دون السنتين يقتضي أن ما كان من الرضاع مقارناً لتمامهما أو واقعا بعدهما لا يمتنع
 لأنه يمتنع كإرضاعه فكان عليه أن يدل حرم بل يحرم ثم يعقبه بقوله وهو ظاهر فرض الأم
 وقبره ثم يقول والرابع التحريم (قوله لأن ما يصل إلى الجوف الح) أي أنه لا حرم فيكون
 مؤشراً من تقديمه ومقتضى أن قبل قوله وإن كان ظاهر فرض الأم الح وهو جواب
 عما قال كيف يحرم الرضاع في الصورة المذكورة مع أن الواقع في الحولين فيها بعض
 الرضعة الخامسة لأجدها وحاصل الجواب أنه لا تقدير لشيء من الرضعات حتى يعتسب

٣٠ في بالاهل فإن اكتمر الشهر الأول ثم دمه ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين وذلك لقوله
 تعالى وأولادك يرضعن أولادهم حولين كاملين إن أراد أن يتم الرضاعة تجعل الله سبحانه وتعالى تمام الرضاعة في الحولين
 فأنهم إن اكتمر بعد الحولين بخلافه (تيسره) استدلال الحولين من تمام اتصال الرضيع كإثباته فأن ارضع
 قبل تمامه ليؤثر وظاهر كلام المصنف أنه لو تم الحولان في الرضعة الخامسة حرم وهو المذهب كإثباته في غيره
 عليه إيمان القري وأن كان ظاهر فرض الأم وغيره عدم التحريم لأن ما يصل إلى الجوف في كل رضعة غير مرة كما قالوا لو لم يحصل
 في جوفه اللبن فارتان في كل رضعة فطوره حرم

(د) الشرط (الثاني) ان ترضعه حتى رضعت لما روي عنه سلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان قهاً ازل الله في القرآن عشر رضعات معلولات يصر من نفسين جنس معلولات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن قهاً يقر أن القرآن اى يلى حكمهن او يقصرهن من لم يبلغه التدخ وقيل تمكن رضة واحدة وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي وضعت ضبطهن بالعرف الاضافتها لى في اللغة ولا في الشرع فربح رضة الى العرف كالخرف في السرقة لما قضى يكونه رضة او رضعات اعتبر والاغلا ولا خلاف في اعتبارها ٢٢٤ (مستقرات) عرفاً لوقوع الرضيع الارقضاع بين كل من الجنس

اعراضاً عن الثدي ثم تدعها بالعرف ولو قطعت عليه الرضة اخل وأما لثمة ثم اد تعقد كافي أفضل الرضة لان الرضاع يعتبر فيه فعل الرضعة والرضيع على الاثر اذ بدليل ما لو اذفع على امرأته فانه لا يبرهن لبنها وهو قائم وإذا ثبت ذلك بسبب أن بعضه يفعلهما كما يصعد بطنه ولو قطعه لهورا وشوه كثره خفيشاً و تنفس أو اذراد ما جبه من اللبن فيخه رقاد في الحال لم تعقد بل الكل رضة واحدة فإن غالى لهورا فهو معان كان الثدي في ذمه رضة والا رضعتان ولو تفرقت الرضيع نفسه او يقصر بل الرضة في الحال من ثدى الى ثدى او قطعت الرضعة لشغل خضع ثم عادت لم تعقد شذذاً لم تعول في الحال تعذر الارضاع ولو سلب من اللبن دفعه ووصل الى جوف الرضيع او دماغه بغير اذ او اسعاده او غير ذلك في جنس مرات او سلب منها جساماً او غيره الرضيع دفعة فرة واحدة في صورتين اعتباراً في الاولى بجهة الانفصال من الثدي وفي الثانية بجهة تصويره الى سوفة دفعة ويتنسر واحدة ولو شك في رضيع هل رضع خسا أو قل او هل رضع في سولين او بعده فلا تعزم لان الأصل عدم ما ذكر ولا يمتنع الورع والشرط الثالث وصول اللبن في الثدي الى المعدة فلو لم يصل اليها فلا تعزم ولو وصل اليها وتغلبت التبريم والشرط الرابع كون الفلح حياً كافي الرضة فلا أثر لوصول الى المعدة والتب والاعلم أن الحرة تتنسر من المروضة

جميع كل رضة بل يكفي في كل رضة وصول أى شيء من الرضعات الى الجوف وهذا لا يمتنع وصوله من الرضعة الخامسة في الحوايز الى الجوف ويدون اشتراط وصول جميعها اليه فيما وقوله كما قالوا أى انزلهم فاصح ان الشغل رما معسودية (قوله خمس رضعات) اى شيئا انفصلا او وصولاً كما علم بما يأتى وما اقتضاه احلاق الآية من الاكتفاء برضة واحدة يجب عنه بان السنة ستة ذلك الاطلاق (قوله فيما ازل) خبر كان قد علم وجعله عشر رضعات الخ في محل رفع اسم كان مؤخر اى كان هذا التركيب كاللبن فيما ازل الله وقوله فتنفى اى انتفا وسكا جنس معلومات ونقصت هذه النقص ارباً لثنا لاسكا (قوله اى يلى حكمهن الخ) جواب عما لى قول عائشة فتوفي رسول الله ومن فيما يقر أس التدر أن مشكل بالاجماع على شذذه لا حكمة لا تكون الامر كما ذكرت عائشة لاسية وتلا الآية المذكورة الا لا يخفى شذذه وقد علمه صلى الله عليه وسلم وحاصل ما ذكره جربان الاول ان المراد بالقرائة تلاوة الحكماء في صفة واحدة فانه لا دقة قراءة الفاظ والثاني ان المراد بالقرائة شذذه لكن من شخص لم يسجد نصها فهو معذور فلما بالفسد التفسير اى تلاوتها تركها وان كان حكمها ناقلاً (قوله مستقرات) منصوب مفسر نفس في كلام المصنف وبوجه الشرح خبر التكون الذي قد قصد غير اعراب المتن وسيله انه ليس قبيحاً حقيقة لانه منصوب على كل حال (قوله تعقد) اى وان عاده فوا أخذاً من الاطلاق شامع التيقيد به وكذا لو كان الاعراض منها بخلاف ما لو كان قطع الارضاع منه او تم الشغل فتمسك بين طوف الزمن وبهذه كافي (قوله بالضاو) باسج البوف وقوله او اسعاده اى من أنفسه واسج للذماغ وقوله فرة واحدة اى فالشرط ان تصفون خسا انفصلا او وصولاً (قوله ولو شك) المراد بالثمة مطلق التردد يشمل ما لم يظلم على التلن حصول ذلك لشدة الاختلاف كالتسام الجمعية في بيت واحدة بحث عادت من برضاع كل من اولاد الاخرى وعملت كل من الارضاع من غير أن تحقق كونه خسا وعند الشك لا ينعض الوضو جاس (قوله الى المعدة) اى الى الذماغ فكان الاولى زيادته (قوله واصل الخ) شروع في حرة الرضاع المتعاقبة بالرضعة والرضيع والتجمل وفيه مذكور في قوله

والنقل الى أصولها وقروعهما وسواهما ومن الرضيع الى قروعه فقط اذا علمت ذلك ووجدت الشرعة المذكورة فقصير
المرضة بذلك أمه (ويصير تزويجا) الذي ينسب اليه الحمل ينسكح او وطأ شبهة (أياله) لان الرضاع تابع لنسب المعلن في نسب
اليه الحمل كما اني فلا يشك من جهة وتنتشر الحرمة من الرضيع الى ولاده فقط سواء كان من النسب ام من الرضاع
فلا تسري الحرمة الى آتائه واخوته فلا يه وأخيه فلا يحكح المرضعة بناتهن او روي المرضعة أن يتزوج بأم الطفل وأخته ويصير
آباء المرضعة من نسب او رضاع اعدادا للرضيع لما مر من أن الحرمة تنتشر ٢٢٥ الى أصولها وأقرباؤها وأخواتها من

ويشتمل التحريم من رضيع الى أصوله ونحوه والحوالي من الوصل
وهي دل الى هذه ومن وضع الى ما كان من فرعه فقط

واستمر بقوله من الوصل عن ردة الملة وولد العم (قوله الى أصولها الخ) اي ينسب
او رضاع (قوله الذي الخ) أشار به الى أن التمييز الزوجي يجرى على الغالب والاعتكاف
من نسب اليه بصيرا بالرضاع موصفا بان زوجا او طأ شبهة او بنت بين
على أن الزوج قد لا يبرأ بالرضاع نسبة اليه لعدم دليل اي الذي حدثت اليه
عده ولولادة بالبين كان أو وضع وقوله او وطأ شبهة لا يناسب قوله زوجا وانما يناسب
لوقال ويصير صاحب البين فسر في من عبارة غيره ثم مثل وطأ شبهة وطأ ملك البين كما
مر (قوله وتنتشر الحرمة) لا حاجة اليه للتعلم (قوله التزويج) الاولى التزويج وقوله
اليه الى هنا وفيه ما يعنى الباء (قوله ينسب الخ) هذا الاعتراض معنى على أن المراد بكل
من تاسمها من ينسب منها نسب بمعنى قرابة فلا يشمل ما كان من رضاع وليس كذلك بل
المراد كل من ينسب منها نسب اي اهل القرابة فارتباطا فيشمل ما كان من نسب وما كان من
رضاع فساوى الاتقان المذكور (قوله الذكر) اي قيد الانثى بالنسبة لخصوص كلام
المتن وهو تزويج المرضعة فانها بالنسبة للثلاث لا يكون الذكر أو أم المرضعة من حيث
ولادة الرضاع فلا تسمى بكونه ذكرا (قوله وعطف المستنف على الجملة) اي شبه الجملة
وهو الجار والجرور لأن العطف على قوله في وجوبه فقط لا مع كل وطء منه يوجب على
التمييز والتقدير او دون من كانت طبقة أعلى منه تخفف الحاشية وهو طبقة وأقيم التمييز
مقامه فان فصل فصار اردون من كان هو أعلى منه فانهم بالقسمه تأتي بالانصاف ويجعل
تيميزا وقوله المنصبة اي قروعه في حيز دون (قوله فلا يحرم عليها تزويج أحد أبويه)
الاولى آتاه ان لا يصح أن يراد بالابوين هذا الاب والام (قوله وتقتسم الخ) مراد به
التيميز على أن المنصبة لا يمتنع لمن يجرى كونه تقدمت بالحق وهذا ذكر ما يحصل به
التيسر (قوله دخل جين) الاولى ينسب اليهن اليه لان الماد على تلك النسبة كما لا يخفى
(قوله ما راد به) اي فيحرم على الرضيع كل من ينسب الى الرضيع من أصول ونزوع

كان في درجته اي الرضيع كآخيه فلا يحرم عليها تزويجه لما مر أن الحرمة لا تنتشر الى سواهم وعطف المستنف على الجملة
المنصبة قوله (أو أعلى) اي ودون من كان أعلى (طبقة منه) اي الرضيع كآتاه فلا يحرم عليها تزويج أحد أبويه لما مر أن الحرمة
لا تنتشر الى آتاه وتقدم في فعل مجزئات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع فاربع اليه (تتم) اي كان رجل خمس مستولات
أوله أو برته وقد قبل من ولد أو رضيع طلق من كل رضة ولو متوااليا صار اليه لان ابن الجع منه فيحرم من على الطفل لان
موطأت آتاه ولو كان رجل بدل المستولات بنات أو اخوات فرجع طفل من كل رضة فلا حرمة بين الرجل والمطل

لان الجدة لادم في الصورة الاولى والثالثة في الصورة الثانية انما يشبان بسوية الامومة ولا امومة هنا ويثبت الرضاع
 بشهادة رجلين او رجل واحد وامرأتين وبأربع نسوة لا شصا ص النساء بالاطلاع عليه غالبا اذا كان الارضاع من الذي انما
 اذا كان الشرب من انه اركان بايجار ٢٣٦ فلا تقبل فيه شهادة النساء المتعصبات لانهن لا اختصاصا بهن

وحواش من نسب او رضاع وأما الاقارب فترفع عنهم من عليه غصا لامن بهمة
 الرضاع بل من جهة انهم موأوت آية ولا يصح عليهم من انقي اليهن من أسول وفروع
 وحواش وفي هذه الصورة انفردت آية الرضاع عن أمومة وفي صورة البكر والزانية
 والملاعة العكس والغالب اجتماعهما (قوله لان الجدة لا تلخ) عبارة غير صحيحة في وضع
 لانها لو ثبتت لكان الرجل جده اتم ارحالا والجدة لادم الخ وقوله لادم اي من قبلها
 (قوله المتعصبات) الاولى هذه لانه يقتضي انه يكتفي في الحالة المذكورة بشهادة رجلين
 واحمرأيتين وليس كذلك

بالاطلاع عليه واما الاقارب
 بالارضاع فلا يثبت من رجلين
 لاخلال الرجال عليه غالبا
 (فصل) في نفقة القريب
 والرقب واليهما وجهها المصنف
 في هذا الفصل لتساويهما في حقوق
 كل منهما بعض الزمان ووجوب
 التكليف من غير نفقة ثم شرع
 في القسم الاول وهو نفقة القريب

المراية الاصل والفرع فقال
 (ونفقة الواالدين) من ذكر
 وامانا الاسرار (و) نفقة
 (المولودين) كذلك يقتض مقابل
 علامة الجمع بينهما كمال منهما
 (واجبة) على الفرع الاصل
 وبالكسر بشرطه الا في الاصل
 في الاول من جهة الاب والام
 قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا
 معروفا ومن المعروف القيام
 بكتاتيبهما عند حاجتهما وشتر
 طبيب ما ياكل الرجل من كسبه
 وولده من كسبه فكما ان
 أمو لهم رواء الخا تم جمعهم قال
 ابن المنذر واجبة على ان نفقة
 الواالدين الذين لا كسب
 لهما ولا مال واجبة في مال الولد
 والاب والجدان ملقة وثبت بها
 ان لم يدخلوا في عموم ذلك كما لحقوا
 بهما في الحق بالملك وعدم التقود ورد الشهادة وغيرها وفي الثاني قوله تعالى فان أرضعن لكم فاعرضن
 اذا حبس الابوة راضع الاولاد يقتضي استحباب موأوتهم وقوله صلى الله عليه وسلم لا يشترط ما يكتب ولا يملك بالمعروف رواء
 الشفان والاختار ملقة في الاولاد ان لم يتناولهم اطلاق ما تقدم

واصح
 (فصل في نفقة القريب والرقب واليهما) ٢٣٧
 ذكر عقب فصل الرضاع لانما على نفقة القريب التي من جملتها آية الرضاع (قوله
 ونفقة الواالدين الخ) اي نفقة الواالدين وان عاوا واجبة على المولودين وان شغلوا ونفقة
 المولودين وان شغلوا واجبة على الواالدين وان عاوا الا في ذلك بين الذكر والامان
 ولا بين الواالدين وغيره ولا بين انثى والذين واختلافه كما يأتي في المراتب الثلاثة كالأول
 بان كان هنالك قدرة على بعضها ولو أنفقها أو تلت في أيديهم بعد قبضها ورجب
 ابد الهواضنوا بالانفاق البعل في نفقتهم فيدفعونه بعد اليسار ولو قال لهم كلوا
 مهي كئي ولو تعذر المتفق من الواالدين فالنفقة على الاب ثم الجد وان علا ثم لادم او من
 المولودين ككاشين فان استروا امرا وقربا كابن أو يتيم فهي عليه ما بالسوية
 وان تشارتا او ما كابن زينة فوجبهما قبل عليه ما بالسوية وقبل بحسب الاثر وان
 تفاوتا قريبا فعلى الاقرب ولو أنفق وغير وارث وان استويا في القرب وكان أحدهما
 غير وارث فعلى الواالدين كابن ابن وابن بنت (قوله كذلك) اي في التسوية والتقسيم
 بالاحرار ويزاد هنا المثنى وقوله يقتض الاول بكسر لا في الحفظ من انقاب الاحرار
 وقوله كمال منهما اي التفتين ولا حاجة اليه لوضوح كلام المتن (قوله بشرطه)
 اي الوجوب وهو مقرر مضاف فيم (قوله والاصل في الاول الخ) فيه ان كلا من الاب
 والجد ليس تصافي الوجوب وجبته فاعول عليه الاجتماع وقوله من جهة الاب
 والام لا حاجة اليه بل في الاوضح حذفه (قوله وولده من كسبه) مبتدأ وشتر وليس من
 الحديث بل هو عدل من كلام الراوي وأقره المتن صلى الله عليه وسلم (قوله ان لم يدخلوا
 في عموم ذلك) اي الواالدين في قوله وصاحبهما في الدنيا معروفا وقوله كالرجوع
 في الهبة (قوله لا شتر ما يكتب) فيه ان نفقة الزوجة معتدرة واجب بان قوله بالمعروف

ولا يضر فعلا. لكن اختلاف الدين فحجب على المسن منهما نصفه الكافر الموصوف وهو كسبه لصعود الادلّة ولو يهود
 الخوارج وهو البغية كالنقي ورد الشهادة فان قيل حسلا كان ذلك كالمراث أعجب بان المراث مبي على المناصرة
 وهي مقترنة عند اختلاف الدين وتخرج بالاصول والقواعد غير هذه من مآثر الأقارب بالاخ والاخت والم والم العامة
 وبالأول والارتقاء فان لم يكن الرقيق مبيها ولا مكاتباً فان كان منقفا عليه فهي على حسبه وان كان منقفا فغير أسوأ
 جلا من الحسد والمفسر لا يوجب عليه نقصة قربه وأما المبيض ٤٣٧ فان كان منقفا فعليه نقصة ثالثة

لحقه ملك فهو بحر الملك وان
 كان منقفا عليه فثبعت نقضه
 على القريب والمبيد بالنسبة
 لما فيه من ذنوبه وأما المكاتب
 فان كان منقفا فعليه نقصة ثالثة
 نقضه لبقائه أحكام الرق عليه بل
 نقضه من كسبه فان عجز نفسه
 فعلى سيده وان كان منقفا فلا يوجب
 عليه لانه ليس أحلا للمواصلة
 وخرج بالمعصوم فيه من مرتد
 وسرى فلا يوجب نقضه إذا حرمه

فهو ذكر المفسر شرط آخر
 بقوله (فاما المولدون فحجب نقضهم)
 على القروع (بشرطين) أي باحد
 الزاوي الاقتداء والمعاينة (أو
 الفقر والجنون) لتحقق الاستيحاء
 حينئذ فلا يوجب فقره أو الإعاقة
 ولا فقره أو العلة اذا كانوا ذوى
 كسب لان القدرة والكسب
 كالقدرة بالمال فان لم يكونوا ذوى
 كسب وجبت نقضهم على القروع
 على الاظهر في الروضة وقوا
 الخراج لان القروع ما مورعه اشارة

راجع الى باعتبار نحو الادلّة غير مقدرا ونقطة الولد والمبيد وقوله ان لم يتناوله
 إطلاق ما تقدم أي من أنه فان أرضن لكم والحديث الذي بعدها (قوله ولا يضر فيما
 ذكر) أي في الزوجين أي لا يمنعه وقوله كالتعلق الاوضح وكالتقوى وقاسما على التقى
 فيكون معطوفا على قوله له موم (قوله هنا كان ذلك) أي المذكور من النقطة وقوله
 أبيه بقاء المراث مبي على المناصرة أي والتفقه فمبي على الحاجة وهي موجودة مع
 اختلاف الدين وكان عليه أن يذكر هذه الزاوية لغير الفقر (قوله من مرتد وسرى) أي
 وتناول الصلاة بعد أمر الامام بخلاف الزاوي المفسر والتفريق انهم يحدون على النقص
 بالاسلام وقوله الصلاة بخلافه هو (قوله بشرطين أي أحد شرطين) لان الشرط احدى
 لا كلاهما وكذا يقال في فقير الاق وقوله آخرين أي زيادة على الزاوية والنقصه وقوله
 أي باحد أحد من تعبيرا للصنف باوحد يعلم ان المراد بالشرط مجموع أمرين الفقر
 أحد الأمرين (قوله والزمان) منها المرض والعجز ونسبها به منهم على الاقدار على
 الكسب والافتقار ولا حاجة ذكرها ولا ذكر الجنون مع الفقر لان المداد عليه مع عدم
 الكسب بالتفعل فتقول الشارح فلا يوجب الفقر اما لا يصح سبق على تقييده وهو موضح
 لان الاصل لا يكلف الكسب وان كان قادرا عليه (قوله لان القدرة بالكسب) ذكر
 الماء دون على مشعر بان المراد الكسب بالتفعل وبه انه لا تقرب من القدرة الا بالقدرة على
 ويكون المراد الكسب بالقوة أعني القدرة عليه بخلاف الكسب في قوله فان لم يكونوا
 ذوى كسب فالمراد الكسب بالتفعل حتى يأتي الخلاف لما بين الكسب بالقوة وعدم
 الخلاف حينئذ فتأمل (قوله مع كبر السن) أي شأنه ذلك فليس يقبض وقوله وكما يجب
 الاعاف مع ما عرف على قوله لان القروع (قوله ويادة على ما تقدم) الاولى حذفه اذا اراد
 الصغر فعلا (قوله والصغار) في ذكر الصغر والزمانة أو الجنون مع الفقر ما مر
 في الاصول ثم المراد هنا على الفقر مع عدم الكسب بالقوة (قوله ان كانوا ذوى كسب)
 أي بالتفعل وقوله وكذا ان لم يكونوا أي وقدم قدره على الكسب لانه قوله على المذهب
 ان عدم قدرتهم على الكسب يجب نقضهم قلعا ولا بد في الكسب من أن يكون
 لا تقايمهم والاربع يجب نقضهم على الأصل وفيه كذا لو كان لا تقايمهم وكانوا مستغنيين بالمال

أصله بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن وكما يجب الاعاف بجمع النفس من كبره وطايبه على ما تقدم
 في المولودين بقوله (واما المولودون فحجب نقضهم) على الاصول (ثلاثة شرائط) أي باحد منها (الفقر والصغر) يجهزهم
 (أو الفقر والزمانة أو الفقر والجنون) لتحقق احسانهم فلا يوجب للعائين ان كانوا ذوى كسب قلعا وكذا ان لم يكونوا
 على المذهب وسواهم اذ لا يوجب كفاية في الروضة

٢٢٨
 (تسمية) لا يترتب من المنفعة لاشتراط الدسار حين يتجسس عليه دساره والمتمسك في نفقة الغرب الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم سئذ ما يتجسس ويكنى بالذليل المعروف ولا يتجسس على حبل الموائمة لدفع الحاجة الناجرة ويعتبر حاله في نفسه وزمادته ورغبته وجيب الشياعة كما صرح به ابن يونس وجيب له الادام كما يجيب القرون وجيب له مونة خادم ان احتاجه مع كسوة ويكنى لا تقتطبه وأجرة طبيب ومخاض أدوية والنفقة وما ذكره منها امتناع تستقطب بعض الزمان وان تعذر في المنقح بالفتح لانها وجبت لدفع الحاجة الناجرة وقد زان بخلاف نفقة الزوجة لانها موضة وحسب غلبتها قوله لا تصرف ثمن في نفقته الا باقتراض خاص بنفسه او ما ذكروه لنفسه واضع ٢٢٨ ويحوز ذلك كما لو تولى الاب الولد فانفق عليه اتم ثم استلحقه فان الام

والكسب بينهم اذا كانوا اذ كانوا (قوله لا يترتب من المنفعة لاشتراط الدسار) وبعبارة المخرج لزوم وسرا ولو اكتسب بغيره ما يقتل عن مونة مونة يومه وابنة كفاية أهل وفرع لم يملكها وبغير الفرع عن كسب يدين به اء والمراد بمونة نفسه وزوجته وخادماها وأم ولد موقوفه ومن على الاصول والقرون في النفقة (قوله ولا تصرف ثمن في نفقته) اي القريب الذي هو الاصل والفرع وكذا الضمان بعده (قوله وجيب اشياعه) اي من غرسها الخفة فيه كالاكتفى من الرق (قوله لا يترتب من خاص) هو بالقاف لا بالفاء لان النفقة لا تصرف ثمنها بقرض القاضى وقوله ولا تصرف ثمنه معطوف على قوله باقتراض خاص فليعلمه مثال له لاي قوله انبينة فيكون ما به... تظنرا (قوله ولا يقرب) اي اى كان اربا اربا لان فرض المستقلة ان القريب محتم من الاتفاق فلا ياتي ما ياتي من التمسك بين الاب والجد وبين الام والان لا في غير حالة الامتناع وقوله عند امتناعه اي ارضيته (قوله) ترجع ان انفسد اي وقصد الرجوع وقوله المحتاج مفعلة لافعل اي فان نفقته على الاب فاذا غاب اقتضى عليه الجدة بان القاضى ان تصرف والاب لا يشهد (قوله وله ما يجارها الخ) اي ان الاب والجد يختران بين اخذ النفقة من مال موليها وبين ايجارها وقوله ولا تأخذها الام ولا الابن اي انهم ولا يتجسسا وقوله من حاله اي القروع الصغرى والخفون (قوله فصر له القاضى الخ) مقابل لمخدوف اي هذا ان كان له مال فان لم يكن فيقول القاضى الخ اي يورث الام اشارة لهذه النفقة (قوله ويجب على الام ارضاع ولها العبا) ويرجع في نفسه الى أهل انبينة وقيل بقصد ثلاثة أيام ومع ذلك لها طيب الاجرة عليه ان كان له ابنة كما يجيب اطعام المعتذر بالبدن ومقتضى القياس انما لورثته بلا ارضاع فقلت لاضمان عليها وهو المختار لانها لم تتحدث فقلانية والقاضى انبينة (قوله) لم يقرب الام) ظاهره وان امتنع الابنية وقصد بعضه بعد امتناعها (قوله ولا يمسكوسه اي الرضيع) اي اوغلبه فان كانت مسكوسة غير مسكوسة فقلت الغيرة بها مالم تسكن مسكوسة لا ارضاع قبل نكاحه وكذا لو كانت مملوكه غير مملوكه ولا يمسكوسه فقلت مسكوسة ارضاع ولها البأ وهو بمدة وقصر الاب التاول اول الولادة لان الولد لا يمسكوسه بدونه غالباً وانه لا يرضى ولا تشدد اي يفتنه الاب بعد ارضاع البأ ان لم يرضه الام او اجنبية وجب على الموصود منهما ارضاعه ابقاءه ولها طلب الاجرة من ماله ان كان والاخرى تنزله نفقته وان وجدت الام والاجنبية لم يقرب الام وان كانت في نكاح اء على ارضاعه اقله تعالى وان تعاسرت استرضع له اخرى واذا امتنع بمحصل التماس فان رفضت في ارضاعه وهي مسكوسة اي الرضيع فليس منتهى مع وجود غيرها كما يصحده الاكثر لان فيه اضرارا بالولد لانها عليه أشفق وليتم له اصلح

ولأننا قد علمنا أن الرضاع وإن لم يثبت فيه الحجب إلا في القنفذ لأن قدر النفقة لا يثبت فيه الحجب إلى أن يؤخذ بها ثم يخرج في القنفذ
 الآخر من وجه ما نفقة الرقيق واليهام بقوله (وتنفقة الرقيق واليهام) فإجابة بقوله (فقدوا الكتابين) أما الرقيق فله مالوك فلهما
 وكسونه ولا يكسرن العمل بالإنبي فيكسبه طاعة أو دما وتمتع كفاية في نفسه نهاده تورعية وإن زادت على كفاية مثله غالبا
 وعده كفاية كسونه وكذا الرمزونه ويجب على السيد شراء ما يملكه إن شاء استباح إليه وكذا آخر أخبار نبه به أن استعماله وأمن
 في المختصر على وجوب إشباعه وإن كان رقيقه كسوبا وصحيفا منافع لوصية أو غيرها أو أعي زمتا أو مديرا أو مستولدا أو
 مستأجرا أو عارا أو أوقافا لبقاء الملك في الجميع وأما موم الخدم السابقين لهم المكاتب ولولا أنه المكاتب لا يجب له من ذلك على
 سببه لاستقلاله بالكسب وهذه النقرة نفقة أو فقهه أن يجر نفسه ولا يبيع السيد المكاتب نفقة نفقة وهو على سببه عزه في النقل
 فاستفدها وكذا الأمانة المزمجة حيث أوجبتا نفقتهما على الزوج ولا يجب على المالك الكتابة المذكورة من يفس طاعته
 وكسونه بل من غالب قوت وقس الرشد من غم وشعر ويحذر ذلك ومن غالب أدمهم من قسومين وزيوت ومن غالب كسونه من
 غرق قطن وصفق ندمه الخاضع للمالوك نفقته وكسونه بالمعروف ٢٣٩ قال والمعرف عندنا المعروف للملك

سليم وراعي مال السيد في سببه
 وأما الرمزونه في سببه التبركان
 بقوله ملكه مال لا يكتفى من العورة
 الرمزونه بل يأتى بغير ولا يردانه
 من الأذلة في التبريد هذا لا بدنا
 كما قاله الخزان وغيره وأما بلاد
 السردان وقصودها فله كافي
 المطلب وقس كفاية الرقيق
 بعض الزمان فلا يصير دينا عليه
 إلا بقرائن القاضي أو أدنه
 فيه واقتصر كنفته القسرية
 بجامع وجوبها بالكفاية ويبسج
 القاضي فيها ماله أن استبح أو
 غالب لأنه حق واجب عليه فإن
 فقد المال أمره القاضي ببيع
 غير الرقيق من اليهام بجمع
 كل حيوان يحتمر فيجب عليه عليه ما يستحق المهرمة الروح ونظره الصبيح دخلت امرأته النار في هرة حبستها لا يطلعها ولا
 هي أرسلت تأكل من شئنا الأرض ينقض الخاء وكسرها هي هراتها والمراد بكسرها الذابية ووصفها لأول الشجع والزي
 دون غائبها ونزعها بغيره غيره كالقوامن الخس فلا يلزمه عليها بل يجلها ولا يجوز له حبسها لقوت جوعها ولو أذاقتهم
 فاستنوا القتل فإن استن المالك محلا له وله مال أسيرها كمن الحيوان المأكول على أسد ثلاثة أمور يبيع له ويغرمه
 مما يلزم ضرره أو حلف أو زبح وأجبر في غيره على أسد امرين يبيع أو علف ويحرم ذبحه فلهي عن ذبح الحيوان
 إلا لأكلة فإن لم يضره مال كرهه ناب عنه في ذلك على ما رواه وينتدبه الطحال فإن لم يكن له مال باع الحاكم الذابية
 أو برأ منها أو أكرها عليه

أي إذا استمر في عدم الإقرار في طلبها فإن تبرعت بالأجرة دون الأم أو كان
 ما عليه الأجنبية دون ما طلبته الأم فلا يبيع من الأم أي حيث كان لبن الأجنبية يجرى
 عليه والأجبت الأم (قوله ولا تدفعها) أي التي استحقها بسبب الزوجية لأجل
 الرضا عن لائها الخاضعة في حقها بغيره أمونة (قوله ونفقة الرقيق) أي ولو غيب
 معصوم وفوق غيره ومن التبريد حيث اشتراط عصيته فيكسبه من إخراج الرقيق عن
 ملكه بخلاف التبريد (قوله ويجب على السيد) أي ولو ذمها وقوله شرعاً طاعة
 أي وإن تعدى بقضائها كجب عليه إبدال النفقة وإن أكلها بعد أو ترك ذلك شتمها
 الأمران له تأديمه في ذلك (قوله أو غيرها) كهيئة يان وجب منافع الشخص (قوله
 أو أبقا) هذا ظاهر أن عرفه عمل إبقا وصورتها إذا به عرف أن يرفع أمره القاضي به
 الأبقا وبطلبه أن يقرض على السيد (قوله ثم المكاتب) وكذا أقوله وكذا الأمانة
 مستثنان من قوله ونفقة الرقيق واجبة وقوله ثم أن يجر نفسه أي أو استلم بأن يملكه
 المكسب ولو لم يجر نفسه (قوله حب الخ) أي بان سلب الزوج الجلا وتمنارا (قوله فأن
 عليه من بيت المال) أي فرضا لا يرجوع به ثم على سيامير المسلمين قرضا غير جعرون به
 كالأبقا (قوله في هرة) أي ببيع (قوله كالقوامن الخس) سميت بذلك لكثرته بجمعها

أو جازية أو اعتاقه دفعها للضرر فإن لم يفعل أجبره القاضي فإن لم يبرأ جازيا ما جازها فإن لم يبرأ بعد أذن عليه من بيت المال وأما
 غير الرقيق من اليهام بجمع
 كل حيوان يحتمر فيجب عليه عليه ما يستحق المهرمة الروح ونظره الصبيح دخلت امرأته النار في هرة حبستها لا يطلعها ولا
 هي أرسلت تأكل من شئنا الأرض ينقض الخاء وكسرها هي هراتها والمراد بكسرها الذابية ووصفها لأول الشجع والزي
 دون غائبها ونزعها بغيره غيره كالقوامن الخس فلا يلزمه عليها بل يجلها ولا يجوز له حبسها لقوت جوعها ولو أذاقتهم
 فاستنوا القتل فإن استن المالك محلا له وله مال أسيرها كمن الحيوان المأكول على أسد ثلاثة أمور يبيع له ويغرمه
 مما يلزم ضرره أو حلف أو زبح وأجبر في غيره على أسد امرين يبيع أو علف ويحرم ذبحه فلهي عن ذبح الحيوان
 إلا لأكلة فإن لم يضره مال كرهه ناب عنه في ذلك على ما رواه وينتدبه الطحال فإن لم يكن له مال باع الحاكم الذابية
 أو برأ منها أو أكرها عليه

فان تعد ذلك فحسب بيت المال كما بينها (ولا يجهلون) أي لا يجهز تلك الرقيق واليهام أن يكفهم (من العمل والادب) من
الشوام عليه لوزود الهوى عنه في الرقيق في جميع سنن زهولهم وقصر عليه اليهام عياد حصول الضرر وقال في الرقة لا يجوز
طلبه تمكنه منة بغيره من العمل إلا ما يطبق الرقوم عليه فلا يجوز أن يكفهم عياد عليه يوما أو يومين ثم يرحله عنه وقال أيضا
يجوز من سكتة العبد ما لا يفتيه من قبل الخلق أو إعادة السر وغيره ما قال أبو الرقيم يتم له ما لا يفتي الرقوم عليه يوما
ومرضه كما يفتي في الرقيق (منه) لا يفتي في الرقيق ابن دشمه ما يضره ولا يفتي في الرقوم إذا كان يفتي ما يضره من روى
ولعله ولد أو بعد له في الرقوم عشر أمه أن ٤٤٠ استقام والأفوق أحق ما بين أمه ولا يجوز الخلب إذا كان يفتي في الرقة

له دجاجة وبعلها غيايب الكرامة
 ذبا كل منها على مائة دود القز
 علفه يورق ثوباً وأغلبه لا كاله
 إلا للثياب صفراءه وسباع فيه ماله
 كالحمام ويورق نصفه بالشعر عند
 حصوله وإن أهلكه حصول
 قائمه كذبح الشبان الما كرو
 وتخرج بجانته روح الماروح فيه
 كقذاة دوا ولا يجب على المائت
 حمارهما فان ذلت نفسة لاله

ثم شرع في القسم الأول بقوله (وهذه الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) ٢٤٩ بالتكثير التام لقوله تعالى وعلى الولدة

الزوجة ونفقة المولود وكذلك يقال في قوله ثم شرع في القسم الأول (قوله وهذه الزوجة) أي وكسوتها واسكانها وما قبل من أن المراد النفقة جميع ما يجب لها لا خصوص القوت غير الظاهر من قوله يهدوي مقدرة على المراد الزوجة ولو كانت تدخل الرجعية والباقي الحامل لأنه يجب له ما يجب للزوجة غير أنه لا تنفذ وقوله واجبة عليها أن تطالب بها ولو بعد فراغها ولا نه حظر تيرتبع بها من مالها وكذا كل ما يجب لها عليه وقوله القام نرج ما إذا كانت منسوبة لا تطلق الوطء ولو تمتع بالفساد وما إذا كانت مسافة في وقت أو مكان أو نوع من التمتع دون آخر أو كانت منسوبة أو غير ذلك النفقة في ذلك **مسألة** (قوله وعلى المولدة) أي من شأنه أن يولد له أي بلفظه الولد وهو الزوج وإن لم يكن له ولد (قوله بأمانة الله) أي بعهود الله فقدت أيدكم كالأمانة وقوله بكلمة الله هي النكاح أو التزويج (قوله ولأنها سلمت ما له عليها) أي ما ملك الانتفاع به وشراييعه ولو بعده فسد إلا ما ذكرنا من كل زوج يدل على أن الوطء بشبهة كمن الغير له إلا أنه فكان الأولى التبرع بما يجب عليها وقوله فجب ما جاز به من الأجر لها أي النفقة وأطلق عليها الزوج لأن الزوجة كذلك تارة الزوج وهو كالمكثري لها من حيث أنه يتبعها (قوله ولو حمل التكثير) أي أتدبر أمره فترى تشوقا إلى ما سبقه فلا يجب الفسخ لعدمها وقوله فالتأخير وجوبه بالانقضاء ويجب الإيل (قوله وأوجهها) الثاني الأولى الأول لأن النفقة دائمة مع التكثير وسواء وعد ما وعد بشأن السبب لا الشرط لأنه لا يلزم من وجوده وجود (قوله فلا يجب العقد) مدقح على قوله واجبة بالتكثير وقوله وهو لا يجب وضمن الأولى فلا وجب الخ وقوله ولأنها مجهولة أي لأنه لا يدري حاله في كل يوم من الأعياد وغيره (قوله ودخل بها بعد سنتين) أي بعد ثلاث سنين وقوله ولو كان أي الاتفاق وقوله ولو وتم أي سقاه إليها (قوله فإن لم تعرض الخ) أي لم يحصل عرض لامتها ولا من وليها وهو مفهوم قوله سابقا بالتكثير لأن التكثير يحصل بالعرض (قوله فإن عرضت الخ) أي أن المداوي وجوب النفقة على أحداء ورأى أنه عرض الزوجة بنفسه إن كانت مكافئة أو عرض الولي لها إن كانت نفسه مكافئة أو لم يزوج لها والعرض محال الزوج إن كان حاضرا أو أخرج إلى القامض إن كان غائبا وقوله وهي طائفة بالغة أي ولو ستمه ولو قال وجب مكافئة لكان أخسرها وقوله فإن بعثت الخ أي أضافت إلى مقتره وقوله في مسئلة أي بالي الخ (قوله ورأيت الأعراس إلى الحام) غير متبادر في الاعتراض لا يوجب النفقة فلا في ما روي به بعضهم وهو الظاهر من أنه لا يحتاج إلى الرجوع إلى تجب من حين وصول الغير إليه ومعنى نعم إمكان التذوم عليها (قوله كتب الحاكم) أي دسوا بوقوله الحاكم بلد الزوج أي أن عرفتم له ولا كتب إلى صفاته البلاد الذين ترصد عليهم القوادل فإن غابوا فذلك والآخرها القامض وأشد منها كتيلا (قوله فإن لم يقدل شيئا من الأعراس) أي من غير ما يقع إلا يفرض عليه

٢٥١ أي في كل مكان لم يقدل شيئا من الأعراس من دفعه من مكان وصوله ففرضه القاضي في ما له من حينه كان وصوله

والعبر في زوجة مجنونة وهو اختراع عرض ولم يعلل اذوا بهما لان الاولى هو المختلط بذلك ولو اختلف الزوجان في التمكن فثابت
مكتسب في وقت كذا فالتكسر ولا يشك ٢٤٤ صدق بينه لان الاصل عدمه (وهي) أي نفقة الزوجة (مقدرة) على الزوج بتسبب

حاله ثم ان كان الزوج (موسرا) فثابت ان عليه زوجته ولو امة وكفاية
من الحب (من غلبت قوتها) أي
غالب قوت بلدها من حنطة او
شعير او تمر او غيره حتى يجب
الاقطاع في حق أهل البوادي والقرى
الذين يعتادونه لانه من المعتادة
بالمعروف الماء وورقها وقطاعا على
القطر والذكاة وقطاعه بغير باليد
يوى على الغالب (و) يجب لها
مع ذلك (من الادم) ما يورثه
العادة من ادم غلب البلد كزيت
وشحرج ومن وزنه وقر دخل قوته
تعالي ويحضره من باله وورق وليس
من المعتادة تمسكها بالصبر
على التبرز وحده اذا اعطاهم غلبا
لا يغتصا الا بالادم قال ابن
عباس رضي الله تعالى عنهم في قوله
تعالي من اوسط ما تطعمه من اهلكم
التبرز والزيت وقال ابن عمر رضي الله
تعالى عنهما التبرز الحسن ويختلف
قدرا لادم بالقول الاربعة فيجب
لها في كل فصل ما يعتاده الناس
من ادم قال الشافعي وقد
غلب الشاك على وقتها فغلب
وبدرا لادم عندنا في الزوجين
نفسه فاضربا بهما ادم
فيه من جهة الشرع ويضاف في
قدره بين موسر وغيره فمنظره
بين ادم وما يحتاج اليه الله

الفاضي شيئا لادم فغيره (قوله ولو اختلف الزوجان في التمكن) شرح الاختلاف في
الاتفاق والشوق فاقام المصادقة (قوله وهي مقدرة) بجمل وقوله ان كان الخ فغلب له
فقدرة الشارح ثم غير مستقيم لانه يقتضي انه ليس بمقدرة فكان الاولى ان يقول بدل
قوله ثم بيان ذلك انه ان كان الزوج الخ (قوله على الزوج) أي ولو غير اتم في حبه
بمختلف العكس لا يجب كالمزاج ادم مكان وطنا وقوله من الاجابة اليه نظر وجهه عوسرا
لان الرقيق عوسرا. وكذا قيل في ذكره المخرج المتوسط الاتي وقوله زوجته أي
غير الصغيرة التي لا تطبق الوط الى آخر ما تقدم وقوله من الحب ليس قيدا (قوله من غلب
الخ) أي مما يتفاوته اكثر أيام السنة ومن لازم ذلك غلبا باليد والزوج ومن لم يقيد
بكونه لا نفقا به مع انه لا بد منه (قوله لانه) أي غلب قوتها (قوله لتعبر باليد) أي الذي
فسره كلام المصنف بقوله أي غلب قوت بلدها وانما فسره بذلك لوجهه هو على الغالب
ولم يفسره بالغالب قوت مكانها فيسهل المباداة والمقر لان التعبر باليد هو الواقع في عبادة
الاصحاب (قوله قال ابن عباس الخ) كان عرضه به ويقول ابن عمر الاستدلال على
وجوب ادم وفيه ان الآية في كفارة العين والكلام في نفقة الزوجة فان ابي عبد الله
الدليل قوله من اوسط ما تطعمه من اهلكم لان المراد بالادل الزوجة فقط اوجي والاعراب
فكبرون مقدرا ان الزوجة طعمها واد ما تنفسه الاوسط في آية كفارة العين ذلك ودبانه
ليس في آية الكفارة ما يدل على وجوب اطعام ذلك الاوسط للزوجة حتى يحتج بها على
وجوب ادم لها وبانه لو افسر الاوسط بذلك لانتفى ان الكفارة يكنى فيها التبرز لادم
لانها اما ان تكون للزوجة وليس كذلك وان امكن الجواب عن هذا بانه لا مانع من كون كل
من ابن عباس وابن عمر ذهب الى كفاية التبرز والادم في كفارة العين ويكون ذلك مذهب
عصايا وابنه في عدم لوجهه في حكمه قول ابن عباس وابن عمر في قوله ما كان حسنا
صوابا فذكر له ما جابهه واشبهه بالاختلاف بين ابن عباس وابن عمر في نفسه الاوسط
بمنفسه الاول بالتبرز والزيت وفسره الثاني بالتبرز الحسن على اختلاف الاماكن (قوله
ويختلف قدرا لادم) الا في حذف قدر لان الكلام في اعمل ادم وامانة قدره فساقى
في قوله وقدرا لادم الخ (قوله وقد تغلب الشاك) ليست هذه من ادم فكان الاولى
ذكرها بعد تيم الكلام عليه والغاية ليست قيدا بل هي جوت العادة بتبرز ادم واجب
للزوجة منهما ما يلقى بالزوج ولو كانت نادرة ولا يجب معها ادم آخر ان اغتنت عنه على
الراجح (قوله في عرضه) أي ما يحتاج اليه الله وقوله في اوسطه في ادم اوصاف بينهما أي بين
الموسر والموسر (قوله ويجب لها ادم) أي وما يحتاج اليه من نحو ما هو مطبوع وما يطبخ
معهم من نحو تمر وعذقه على ادم بقيدانه ليس منه وقد يطلق اسم ادم عليه وكلامهم

كل

فغيره على الموسر وبانه على الموسر ويوسطه بها لوسطه ويجب لها عليه سلم بلقي يساره
ويوسطه واحد ادم كعادة البلد ولو كانت نادرا تأكل التبرز وحده ويجب لها ادم ولا تغتفر عاداتهم الا لتعصها

(د) يجب لها علم من (الكسوة) الفصل الستة والستون (ما يورثه العادة) الآية تعالى وعلى المورثة زينة لها وكسوتها المعروف وما يورث الزينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث روي عن علي بن الحسن ان قصصه النبي في كسوته وطعامه ولا بد ان تكون الكسوة تنكح بالاجماع على انه لا يكتفى ما يطاق عليه الاسم وتختلف كتاباته ما عدا ما عدا رويها وعداها باختلاف البلاد في خبرها ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف ٢٤٣ يسار الزوج واعدا روي لكم ابوزرارة

في البلورة والزراعة ولا فرق بين البلورية والحضورية ويجب لها عليه في كل سنة اثني عشر قميصا وسراويل وخمار ومكعب وزيند الزوج زينة على ذلك في الشامية محشورة ومطماة وقصر وتصيب السادة فغير المورث ويجب لها ايضا انواع ذلك من كوفية ثلث اس وكذا لباس وزرقة من والدية ونحوهما وجنس الكسوة من قطن لانه لباس اهل الدين وما زاد عليه رفقة ودمونة فان يورث عادة البلدي للزوج يكتفى او حر وجوب مع وجوب التفاوت في مراتب ذلك الجنس بين المورثة ووجهها بالعادة ويجب لها عليه ما عدا ذلك كزينة او دونه في الشاة او مصير في الصنف وهذا الزوج المهر اما زوجة المورث فيجب لها انقطع في الصنف وطبقته في الشاة وهي بساط صغير خضيرة وبرية كبيرة ويجب لها انقطع من الثمن صغيرا تنشر ثيابا للعادة الغالبة ويجب لها مله مخدعة ولحافا وكساء في الشتاء في بلد بارد وملقعة بدل الخفاف او الكساء في الصيف (وان كان

كل ما يورث به العادة كالكمال والنفقة) قوله في الستة والستون (قوله تعاقب فصل الستة) على فعل الريع وفعل الصنف على فعل انصرف والا فالكسوة يجب لكل سنة شهر للفصل الستة والفصل الصنف المستعير (قوله ولا بد من) اي لانه انقطع بجميع بدنه ما يوجب كفايته واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لانها في الكسوة حقيقة بالرؤية بخلاف النفقة (قوله ولا فرق) اي لا فرق بين الكسوة والكسوة التي لا تقوله ولا تعاقب عدد الكسوة لانها ارجح اختلاف البسوة والحضورية في عدد الكسوة لان الواجب في كل مكان ما يورث به العادة والمهر على ان الكسوة يقتضيهما باليسار وغيره ولا يقتضي قد روي في ذلك باليسار وان ادم يختلف بينه وقد روي باليسار وغيره لان جنس ادم المورث غير جنس ادم المهرية وقد روي ادم المورث المستعير من قدام المهر (قوله ويجب لها في كل سنة اثني عشر) اي وان لم تسأل الا في وجهه ان كانا يعمل في فقه الكسوة هذه المائدة والاعتاد عاداتهم وكذا ان اعتادوا ليس سابق سنة (قوله خص) هذا التعبير به انه ما يوجب النفاضة على الزوج ولود قصه له انشط لم ينزهه بقوله وقوله وسراويل هو مفرج به على صنفه الجلب (قوله ومكعب) أي مدام وسنة القبط ان يورث عاداتها به وقوله وزيند الزوج زينته لاجابة الله لان الكلام في ما عدا في الشتاء يعني وقت المورث في غير الشتاء (قوله من كوفية) أي مصرية (قوله دعونه) أي انه يغسل (قوله فان يورث الخ) أي فعل القدر ما لم يقبل العادة بخلافه (قوله كزينة) هي بساط صغير وقوله وهذا الزوج المهر المادي ما يوجب التوسط بدل بل مقابلته بالمهر (قوله انقطع) هو السداد (قوله على ما يورثه) الا في حقه لانه يقتضي انه مريض بالاختلاف جنس ادم والكسوة وقد رويها باعتبار اليسار وغيره وليس كذلك بل في المهر اختلاف بين الكسوة باليسار وغيره واشتراك في المهر والادوية والاختلاف بينه والاختلاف قدر الكسوة بل الذي يورثه عدم اختلاف قدرها بل في ما قبل هذا قال في قوله في التوسط قدر الواجب على ما يورثه (قوله واحتجوا) تبرأ منه لان الآية ليست واضحة فها ذكر وقوله ايمن الخ أي مع آية من قد رويها وقوله والاقتصر عليه لا يقتضي بل التفاوت بل رويها فادان لا تقتضي على المهر اذ لا يورثه وقوله واعتبر الاختلاف أي

الزوج (مهر ادم) ادم من غالب قوتها كما يورث (د) يجب لها مع ذلك ما يورث به المهر من كسوة وقدرها على ما يورث به (وان كان الزوج) هو (متموضا) بين اليسار والاعصار (فادون) اي وان لم يورث به من غالب قوتها كما يورث (د) يجب لها مع ذلك (من الادم) قدرها على ما يورث به (ي) من الكسوة (لوجه) في كل منها على ما يورث به (والصنف) الاصل التفاوت بقوله تعالى فينق زوجة من سنة واعتبر الاختلاف بالكمال يجامع ان كلاما من مال يجب النصح ورثة في الزمة

واكثر ما وجب في الكفاية لكل مسكين مدان وذلك في كفاية الاذى في الحج والقل ما وجب في كفاية العظام
 فاجب وعلى الميراث الاكروحي مدان لانه قدر الموضع وعلى الميراث الاقل وهو ستة لان المدانوا سديكتي به الزهدو يقتنع به
 الرغب وعلى المتوسط ما بينهما لانه لو اكرم المدان لضرة ولوا كفى منه بعد لشره فانزله به ونصف والميراث مسكين الزكاة
 لكن قدره على النكس لا يتخرج من الاعصار في النكته وان كانت تخرج من استحقاق سهم المساكين في الزكاة فمن فوق المسكين
 ان كان لو كلف اتفاق مدبرين ربح مسكيناً فوسط ٢٥٥ وان لم يربح مسكيناً فوسط ويخصف ذلك بالربح والفقراء والفقير

فاموا النكته على الكفاية وقوله وذلك في كفاية الاذى أي كلفه وسبب ذلك لقوله
 تعالى أو به أذى من رأسه (قوله لان المد الواحد يستحق به الزهد) أي قبل
 الاكل وقوله ويقتع الاول ويقتع الزرع لا يقتع بذلك وقوله وعلى المتوسط
 ما بينهما هو نصف ما بين هذا ونصف ما على هذا (قوله والميراث مسكين الزكاة) فيه
 نظر لاخرجه من عند ما يقفه بقية الميراث الغالب فقط لانه غير مسكين الزكاة مع انه
 من الميراث والحاصل انه يتخرج من الميراث ويخرج على مائة مائة في كل يوم من بقية
 غير الغالب ان لم يلقه ولا ضيقة فان لم يلقه في كل يوم من بقية غير الغالب
 فوسط او يطلع من قنوطه ويطعمها فكل يوم من بقية غير الغالب فوسط او يطلع من قنوطه
 كل يوم كذلك (قوله لكن الحج) أي فان زاد ما لم يكن أحد قدس به وهو الذي لا يطلع من
 المال فيخرج به من المسكين وفانهم وان كان يكتب قدر كفايته كل يوم وهو كذلك ثم
 قوة لكن قدره اطلع لا ياتي ما من اقام من اعتبار النكس لانه في النكس بالفضل وهذا في
 القدرة عليه فتأمل (قوله وتؤتى قوت البدل) يتخذ قول المتن من غالب قوت (قوله
 وعليه عليك الطعام حياً) أي فبالاذا كان الواجب حياً وكان الاول أو يبدل القدر
 بالنفع ما في الفلح من ايجام شرط الايجاب والقول وليس كذلك وفانما وجب
 في ذمته فاما اولى الدفع والقبض وبني الوضع ومن دياره وكذا كل ما وجب لها وقوله
 وعليه مؤنة الخ أي وان اعتادتها بنفسها وباعتها أو كانت حياً (قوله ولو كانت) أي
 قدر الكفاية والواجب قدر التفاوت وقوله كذا مؤنة الخ أي اؤامه لا ياذن سدها وانما
 اكتفي بالاذن من ان قبض غير المكفأ لانه لا بد من ربح كذا كل في الانفاق عليها
 ولا بد في الحرمة من كون المصلحة في كذا ما معوا لا يرضع الاذن (قوله وليكون الزوج
 متزوجاً) أي فلا رجوع له عليها بل ما كفته وشغلها كان رشدها اول قصد الله من
 النكحة والا فلا يرضع أو الرجوع (قوله ويجب الزوج الخ) ظاهره وان غلب عنها
 غلبه طوله ورجعه به هو موفيه فامل فان التلطف انما يوجب لاجل الزوج (قوله)

أوقته لم يبرح المتع منها ما لا غير الواجب ان اعتادت على حياها لانه قد اوجع من العروش جاز لا خبرا لان
 ودقها ونحوها من غلب فلا يجوز زفافه من الزمان لو كانت مع الزوج على العادة سقطت نفقة على الاصح بل ان العادة في
 زمن التي صلى الله عليه وسلم وبعد من غير نزاع ولا انكار ولم ينقل ان امرأته كانت نفقة بعد الا ان تكون الزوجة غير رشدة
 كصغيرة أو فاسقة أو ياذن في كفاية مؤنة فلا تسقط نفقة ما كان معه ويكون الزوج متزوجاً ويجب الزوجة على زوجها النكحة
 تنطق من الاوصاف التي تؤذيها ذلك كسقطه من يستعمل في جيل شره وما يفسد له الرأس من سدر أو خطمي على
 حسب العادة ومن ذلك ونحوه ما يقع من ان الذم ينفق بدونه كما هو قارب

ولا يجب له عليه بكل ولا يجب ولا مضاب ولا ما في من به فان بهما في وجب عليها اسمها الم لا يجب له عليه ولا يصح
 ولا جرة طيب وجا وهو ذلك كقاصد وشان لان ذلك لحفظ الأصل ويجب له احكام ايام المرض وأدائها لغيره
 عليه ولها صرته في الدوام ويقوم وجب له اجرة جمل يجب العادة ان كان فادتم بادخوله للمساكنة الله سبحانه بالعرفا
 وذلك في كل شهر مرة كما كانا في الماوردى فتخرج من دمس الخبز ٤٢٥

فربني كما قال الادوي في نظر
 في ذلك لصاحبه منقوما وتختلف
 باختلاف البلاد وجر او رد وجب
 لها من ماء غسل جمل او ثلثه من
 الزوج ان احتاجت لشرا له لانه
 غسل من مريض واحتلام اذا
 صنع منه وجب له الا لا كل
 وشرب والا لا طبع كقدر وقصة
 فكونه فجرة وغسل ذلك بما لا يفي
 اها منه كقرفة ومات غسل فيه
 شاي وجب له عليه شمس
 مسكن لان المظنة يجب لها في
 مسكن فقل المسكن في ثلثه زوجة
 اوف ولا بد ان يكون المسكن يفي
 بها علة انها لا تملك المسكن منه
 ولا يشترط في المسكن كونه ملك
 (وان كانت تلك الزوجة من
 يخدم منها) ان كانت من يخدم
 في بيت ابيها لكونه لا يفي بها
 خدمة فتعسا (فعله احتكاما)
 لانه من الماهر بالمعرف وذلك
 اما بغيره او امة له او امة ماهرة
 او بالانفاق على من يخدمها من
 او امة تخدمه لمصلحة
 يخدمه ذلك وهو في وجوب
 الاحتدام وهو متوسط ومعي

لان ذلك لحفظ الأصل أي الذات فلا يجب كالا يجب عارة الادار المكثر او امة المظن
 فهي نظير كس الادار (قوله وجب لها من ماء غسل جمل) الاول حذف عن لان المنة
 هو الواجب اصله في اجبارها على قبوله وفيه من الزوج اي بغلا فيه ما من الزنا ومكره
 او ما تشبهه وكذا لو ادخلت كره في نحو لومه وان حبلت له دم فعليه به كره في ان
 الله حكمة من فعله وكونه فوجا (قوله وما تغسل فيه) أي اوجه وان شئت وجب
 ذلك واعلم ان اها منه من اسمها مال ما يجب اها ما عا (قوله ولا بد ان يكون المسكن
 يليق بها عادة) أي يجب ما من فعله في نفسها او ما لها من دأبها وعجزة أو غيرها
 كسهر او شرب أو غيب وان كانت من قوم لا يسهلون المسكن وانما اشترط لبقائه
 بها لانهم قبل الامتناع كان يخدمون كل ما كان امتناعا رافق نفسه حال الزوجية كان كل
 ما كان قلما كالنافة والكسوة والاواني رافق في حال الزوج (قوله وان كانت تملك
 الزوجية) أي المكنة أي بشرط الحرية وقوله من يخدم منها أي ان لم يخدمها بالفعل
 بخبر مع مقتضا عدم وجوب اخذها اذا خدمت في بيت ابيها لانه مع كونها في
 لا يخدم وقوله في بيت ابيها مشيئة ائمتها أو اشبهها وعجزة اليتيم زوج سابق وقوله
 بغيره او امة أي او مسوح او مخرج فالواجب خدام واحد ولو علة الزينة او احتياج
 لا كالمراة بغيره مستأجرة بل قد بعد او بالانفاق الخ وحديثه فقوله او مستأجرة
 راجع الى امة فقط لا يشترط مع قوله بغيره لانهم باستأجرة كاعلمت (قوله او بالانفاق)
 عطف على قوله بغيره والاولى ان يقول اومن يخدمه تخدمه بالانفاق لان الاستخدام
 لا يكون بالانفاق (قوله لخدمه او المقصود) هو الماهر بالمعرف (قوله وبعد) عطف
 تام وقوله لان ذلك الخ لانه لا يخدم وتكثير المخدم على المعتق فلا تكرار ثم الاول ان يقول
 وان ذلك عطفا على قوله كسائر المومن الا ان يجعل له لعل مع عتقه (قوله فان
 أشدهما الخ) أي انما يجب الخادم بعد ان اقسامه فلا تكرار (قوله وعلى المتوسط)
 وانما يجب على المهر ثلثا الد القام لان النفس لا تقسم دون المقتضا (قوله واقرب
 ما قيل في زيجها) أي في حصة قوله وعلى المهر مرة واحدة (قوله لا يجب الخادم ايضا
 كسوة) أي ان لا يكن مستأجر الا بالبر لا بالجر وقوله تليق بها أي وتكون دون

ومكتوب وبعد كسائر المومن لان ذلك من الماهرة بالمعرف الماوردى فان اخذها الزوج بغيره او امة بغيره فليس عليه ثمر الاجرة
 وان اخذها بامته انفق عليها بالمال وان اخذها بمن يخدمها من يخدمها من ثمرها (فانما) الخادم يطلق على
 الذكر والانثى وفي لغة قليلة يشال الانثى خادمة وجنس طعام الخادم جنس طعام الزوجة وقد ورد على المعسر من ماوردى
 المتوسط على المعسر ينشأ على المعسر وعلى المورث وتلك على النص واقر ما قيل في صحيحه ان نفقة الخادم على المورث فقط وهو
 ثلث نفقة الخدم ومة والمقدو الثلث على المورث وثلثا نفقة الخدم ويجب الخادم ايضا كسوة تليق بها ولو على متوسط ومعي

والله اعلم امهات الام على امهات الاب فتوحي في الارث فانهن لابد من ان يثبت بالاب بخلاف
امهاته ولان الولادة حين عقيقة وفي امهات الاب عقيقة (قوله وهي) انت التغيير
مع وجوده لا غير وهو مذكور نظرا لانهما اولاد لاصكتك به التاخير من المضاف اليه
وقوله كما اني ام ومثال غير الوارث من امهات الاب ام اني ام الاب وانما لم يثبت الحضانة
لغير الوارث من قبل الاب والام لادلائهم من لاحق فغير المجازة كمن كالا حضانة
بغير اللفظ صرح ام الام اذا كانت الام قاسية او متروكة لانه فاقه الحضانة في الجملة
(قوله فاخت) اي ولولام وكذا يقال في الباقي وقوله لانها اي وثرت ايضا وقوله
لانتم تتدلى بالام الارث بالحدود (قوله كالانتم مع الخ) اي قياسا على تقديم الاخت على
الاخ عند اجتماعهم لان ولد المقدم مقدم وقوله ازيدوا بين الاولى لقوة قرابين
(قوله فرج) عرض به تقديمه ان تقدم من تقديم الجدات به الام بما اذا لم يكن
للمضمون بنت والا فتمت عليهن ومن تقديم الام بما اذا لم يكن للمضمون زوج ذكر
كان او اني فان كان قد قدم عليه اولى سائر الاقارب كما مر (قوله عند عدم الابوين)
اما الابوان فقدمت ان عليهما وظهرت لاحابا اليه فيها هو مقدم من التقديم المذكور
ان تقدم الابوين على البنت لا يمنع الحكم بشفقة على الجدات (قوله افرج) شاعرو
الذي ليس ليلد التقديم الا ان كان من قوله يمكن تقدمه بها وقوله والمراد بتمه بها وطرد
فيها صرحي ما اذا كان المضمون الذي كان الاثني بالحق ان يقول بكنهه بتمه به
بالوطء ويكون شديدا راجعا للزوج الشامل الاثني ويكون التسع بالوطء بامكانه من
الزوج والحاقه الزوجة (قوله وثبت الحضانة لاني الخ) يؤيد منه ثبوت الحضانة
لاربعة فسوة ياد على من مؤيد بنت الحضانة بنت العدة وبنت الام لابوين اولاب
(قوله لم يندل الخ) اي بان ادلت بانني كبت التسعة بنت الحضانة او ادلت بذكر وارث
كبت عم لابوين اولاب وقوله منه انما اذا ادلت بذكر وارث لاحضانة لها
كبت الخال وبنت الام للام وام اني الام وهو مسلم في الاخيرين والمعتقد في بنت الخال
ثبوت الحضانة لها وان كان له بغيره وارث من ادلت بانني او بذكر وارث وكان
المضمون ذكر كرايتهم والخاصة في ان يثبت الحضانة ان قبضت انا ما قدمت الام
فامهاتها الى انتم المراتب السبع المتقدمة فبنت خال او بذكر وارث الام والجد
فالاخ بامهات الثلاثة كابن الابوين اولاب نعم لابوين اولاب فان كان ذكر وارث
وانا فقلت الام فامهاتها فالاخت فامهاتها فالاخت فامهاتها فالاخت فامهاتها فالاخت فامهاتها
يقدّم على خالته وعمه وانني كاخت وبنت اخ تقدم على عم فان استوفى بالاد كورة
او ثبوت قدمت الاثني على الذكر كافي است وبنت اخ وانني كورة او ثبوت قدمت
ايضا افرع زوجه كبت خالته او تقدم بنت قياسا على امها (قوله ولذكر) اي عند عقد
الاناث على ما هو مشروع فيما اذا قبض المأخذ كورة (قوله كابن عم) الكافي

وتخرج بالوارثان فغير من وهي
من ادلت بغيره اي انني كامي
ام غابت لانها اقرب من الحضانة
بالحال لانها تدلى بالام فبنت اخت
فبنت اخ كالاخت مع الاغ فقدمه
وتقدم اخت وثلاثة لابوين
عليهن لاني ازيدوا بينهن وتقدم
اخت وخالته وعمه لاب ملين لام
لقوة بتمه به (فرج) لو كان
للمضمون بنت قدمت في الحضانة
عند عدم الابوين على الجدات او
زوج يمكن تقدمه بدم ذكر كان
او انني على كل الاقارب والمراد
بقدمه به هو لو كان له سائر الاقارب
فقدمه والاولاد اسم اليه كما صرح
باب الملاح فبنت او بنت
الحضانة لاني قد تقدمت بتمه لم
عمل بذكر غيره وبنت كبت خالته
وبنت عمه ولذا كرتب وارث
محمود كما كان اخ او غير محمود كابن عم
نوفوس فبنته ونفوس فبنته بالارث
والولاية بينه باخر من باخرية

بترتيب ولاية النكاح ولا تسلط مشقة
 لتبصرهم جذرا من المخلوق المحترمة
 بل تسلط مشقة بعينها كقبحته وان
 استقم ذكورا وان خدمت الام
 فأنتماسها وان علت خالاب
 فأنتماسها وان هلا الماسر فالأقرب من
 الطوائف ذكرنا كان أو أنشأ فان
 استويا فاقدمت الاقرب لان
 الاناث أصبر رأيتهم فان استويا
 ذكرورة أو أنوفة قد تم بمرعبة من
 تربت قرعته على غيره وان لم يمت
 هنا كذا فلا يقدم على الذكر
 فلو اذى الأنوفة صدق بينه
 (ثم الميزان بغيره) ندبا (بين آتوه)
 ان صلا الله ضافة بالشرط الانية
 ولو فضل أحدهما الآخر فذا
 ما لأرحمة (فإنما اختاره سلم
 اليه) لأنه على القدره وسلم خير
 غلاما بين آتوه وأخته ورواه الترمذي
 وحسنه والغلامه كالغلام في
 الانتساب لان التصدي بالكنانة
 الحفظ للولد والميراث يعرف بقطعة
 فترجع اليه ومن التمييز على السبع
 سنين أو ثمان نفريا وقد تقدم
 على السبع وقد يمتنع عن الثمان
 والنكاح مداره عليه لا على
 السن قال ابن الرقعة ويعتبر في
 تبعه أن يكون عاقدا بأسباب
 الاختيار والآخرى حصول ذلك
 وهو موكل أو اجتهد القاضي
 ويعتبر ايضا بين أم وان علت وجد
 ابغيره

من المواتي كخ وحم وابنه كلاب بجماع العسوية كايحيين أب وأخت لغير أب أو أم كالأول ولغير اختيار واحد على القول
لاستمرار تكرير ذلك لأنه قد يظهر له الأمر على خلاف ما قلناه أو يغير حال من ٢٥١ اختيار قبل أن يغلب على الظن أن يجب

من المواتي أي الذي كور من العسويات أخذ من قوله بجماع العسوية (قوله كايحيين)
أي سبب لأدم وقوله واثبت أو مثله أي عند عدم مهابات الأب وقوله لغير أب أي فقد
بان كانت شقيقة أو لام بخلاف التي للأب فقط فلا يثبت بينهما وبين الأب لأدلاهما
وهو موجود كان مانعاً لها أو اعتبر في الشقيقة الأدلة بالأم وبشوق لأدلاهما الخ
سقط ما قد يقال لأخت الأب مقدمة على الاخت لأدلاهما فصير اختيارها ويحصل
الجواب أن يجعل تقديمه عليهم إذا لم تكن مجموعة كاختها وقوله كلام مقتضاه كان
قبل التبرع عند الاخت أو الخلفا يثبت بعده بين من كان عندهما وبين الأب وهو متناف
لما مر من تقديم الأب على سائر المواتي ويمكن أن يجاب بأنه كان قبل التبرع عند الأب
فيخبر بعده بين الأب والاخت أو الخلفا يثبت بعده عدم إتهامه (قوله وله الخ) أي بعد
بأنساره الثاني بعد اختياره الأقل فيقول البسه وليس المراد بذلك إلا بوجه القابلة
للقصرم لأنه غير مكلف (قوله تركه عندهم يكون) الأولى كان (قوله لأنه ليس بهوارة)
ظاهر مولا أمره بجداله وقوله وهل هذا أي عدم المنع وقوله على سبيل الجواب أي
فلا يمنع حرم عليه تكرار الجواب (قوله ويجوز الأب التي) أي أنه لا يوجبها المجرم
وقوله وعدم البروز عطف بسبب وقوله والأدم أي ولو تعدية (قوله لا في كل يوم) أي أن
بعد منزله أماناً أن قرب فترايس بالزيارة كل يوم فظن المعروف فإنه يقتضي أن قريب المنزل
كالمبار يتردد كثيراً بخلاف بعده (قوله ولا يمنعها من دخول ابنته) أي لا يجوز له
ذلك فيحرم عليه وقار جواز منع أم زوجته دخوله باله مظنة الفساد عليه (قوله
يتردها) أي الذكر والابن (قوله فعندها بالخ) هذا جرى على الغالب فهو كانت
حرفة الأب لسلامة اللب في حقه كأنها في حق غيره كافي المقسم بين الزوجات فأراد
باللب عدم وقت الحرفة ولو تم إقراره وقوله وعنده أي الأب وإن علا ومنه الوصي والتميم
وقوله على ما يليق به أي الولد وإن لم تكن منعاً به بل الواجب اللائق به هو ككأن
جاء طالعاً فغالبه بليق به أن يكون جارا أو كان على غاية البسالة فلا يليق به أن
يكون عالماً وهكذا فإذا قال على ما يليق به وأجرت ذلك في مال الولد أن كان والتمس
من عليه فنقسه (قوله يقال الخ) على الأول لوجوب الأثنية أدلاهما عليه
تعالى شي أو ما على الإشارة إلى غلبة تحقق المصلحة (قوله وبرزوها) أي أن لم يمنعه
زوج الأم من دخوله بفسه والآخر ثبت له على السبب ولا بدق دخله على الأم من
وجود جرم لها أو امرأته (قوله لأن الحنة لها) أي أصالة (قوله وشراؤها)
على العادة لا يغلب اختيارها عند دوران اختيارها بما أقرع فيها ويكون مقدم من حرمت فرعته منها أو ولي يختار واحد
منهما فالأدم أولى لأن الحنة لها ولم يختار غيرها (وشراؤها)

استحقاق الحضانة فيه) وترد السنة كما ستعرفه أبعد هذا (العدل) فلا حضانة لجنون وإن كان جنونة متقطعة لأنهم لا يولون وليس
 من أهلها ولا له إلا في منتهى الحفظ والتعهد من هو في نفسه مع ما يحل إلى من يحضنه فهو أن كان ذكرا أو م في سنة كافي الشرح
 الصغير لم يثبت الحضانة كمن يطرأ أو يول (و) ثانيا (المروءة) فلا حضانة لرجل ولو لمعنا وأن أدرك له سببه لأنهم لا يولون
 وليس من أهلها ولا له متغول بخضامة ٢٥٢ حيدوا غايلزوا ذنه لأنه قد برح فستوش أمر الولد يستثنى على

استحقاق الحضانة) لم يرد كلام إشارة إلى المثل نظر الواقع من عدم اختصاص هذه
 الشرط ب (قوله كبر في سنة) وثبت فيه لوليه وأما الحق عليه فإن كانت مدة انعائه
 ثلاثة أيام فاقبل أناب الحاكم من يحضنه عنه ذلك المدة أو لا انتقلت إليه بعد (قوله
 فستوش أمر الولد) لو سلف لوليه أو أباه بالجنون (قوله وحضاته
 لها) ظاهر وإن وجد غيرها كان كمن هناك مسلمة خالة من الموانع وقوله عالم
 تنسج فإن تكملت انتقلت الحضانة لأهلها المستحقين لها إلا الأب لكونه على المعتقد
 (قوله والذين) أي الترافق فيه وقوله فلا حضانة لذكور على مسلم حاصل الصور أربع
 مسلم على مسلم كافر على كافر مسلم على كافر كافر على مسلم في الثلاث الأولى ثبت الحضانة
 دون الأخيرة (قوله فهو من شرايع المسلمين) أي محتاجهم فتكون موصية في بيت المال
 ثم على عباد المسلمين (قوله لأن فيه) أي المسلم أي في حضاته العيصون السكائر مصلية له
 في فم حضانة متناف (قوله لئلا يزهدا) فيه أن هذا لا يصح للجميع نعم ما لا يستغنى
 بذكر أحد ههنا من الآخر على أن الحق أنهم حضانة غير أن فالصحة للكفيعن المتواضع
 والإمامة عدم شرفه بشره يلحق المحضون من الخاصين على أن ما ذكره فيهم ما يقوله
 إذا العنة الخيرة حتى أن بينهما عموما وشورا على أن أمه ما تلازم أن أمه ما تلازم أن أمه ما تلازم
 في العفة أن ص في ذلك لا يصح هذا المذاع على ما يطل في الحضانة وهو مائة مائة وقوله
 ولا يحدد أي فاعله على فصله شامل لأمه ورواد لا يطل الحضانة (قوله فلو يعبر بالعدالة
 الخ) أن أراد الصداقة التي في الشهادة يصح لها التقى من غالب الشرع ولا من الذات
 وبإمده فقط وإن أراد مع أعداء الزوايا لم يصح أيضا لأنه يدخل فيه الرقيق وهو لا حضانة له
 ثم لو يعبر بالمتع بعدم النسب كان أولى ليشمل ما إذا سلم الكافر فإنه يقال غير فاسق لأجل
 لعدم حصول المأكلة التي تفصل بين العدالة عنه (قوله ثم إن وقع نزاع) أي قبل أن
 يسلم الخاص المحضون والاقبل قول الخاص في الأهلية (قوله في بلد النازل) ذكره
 بجارة للمتن والاولى المحضون يشمل الجنون وقوله أو الأولى من له الحضانة (قوله
 فلو أراد الخ) الحاصل أن من له الحضانة أن أراد شر غير مائة كان الوجه المقيم حتى
 يرجع المسافر وإن أراد سفر تنقله سكان الولد مع العصبية سواء كان المقيم والمسافر
 أو آمن الطريق والمصدد والافاقم أولى وقوله أحدهما أي الأولين كما هو صريح
 كلامه وهو لا يناسب التعميم بعده بقوة فالعصبية من أب وغيره فإن أراد له كلهما

أثبت أم ولد الكافران ولدها
 يتبعها وسمايته لها عالم تنسج كما
 سلك في الرضة في أمهات الأولاد
 وأما فيه كما في المماجات فراعها
 مانع المسلمين من قربانها ووفور
 شرفها (و) ثالثا (الذين) أي
 الاسلام فلا حضانة لكافر على
 مسلم إلا ولا فاعله عليه ولا نه عما
 قننه في دينه فيحضنه فأقربه
 بالمسلمون على الترتيب المثلثان
 لم يرجع أحد منهم حضانة المسلمون
 يؤولونه في ماله فإن لم يكن له مال
 قبل من توليه نفسه فإن لم يكن
 فهو من شرايع المسلمين ويخرج
 نذر من الأقارب المسلمين وكذلك
 وصف الاسلام وثبت الحضانة
 للكافرة في الكافر ولل مسلم على
 الكافر والاولى لأن فيه مصلية له
 (و) رابعا وعادها (المنة
 والإمامة) جمع المصنف بينهما
 إلا زهدا إذا العنة بكسر الميم
 الكف عمالين ولا يصحدها
 في الحكم والإمامة ضد الحضانة
 فكأن أمين عفيف وبكسر فاعله
 المصنف عن الثالث إلى هنا
 بالعدالة لكان أخيرا فلا حضانة
 لقاسق لأن القاسق لا يول ولا يؤمن
 ولأن المحضون لا سلك في حضانته
 لأنه يشاعل طريقته وتكنى العدالة الظاهرة كشود الكاح أم (و) وقع نزاع في الأهلية فلا بد من ترجيح ما عند القاضي واختنا
 (و) سابعا (الأهلية) في بلد النازل بأن يكون أبوا مقيمين في بلد واحد أو أراد أحدهما سفر الألفة له كج و تجارة فالحقم أولى
 بالولد ههنا كأن ولا حتى يولد المسافر

تطاول السور أوله فذاع عنه من اب أو غيره ولو غير محرم أو ربه من الام حقا لله سبحانه أن من خرف أو طر فله عقوبة ولا
 قلام أو يوقد علم اسرأه لانهم شتموا لغير محرم كل من عدم حد أو من انضاجه الخمر من قبل لثقت في نفسه كمنه (ن) سابعها
 (انقل) أي سئلوا الحاضنة (من فوج) لاسن في الحاضنة فلا حضانة ان تزويج به وان لم يدخل بها وان رضيت ان يدخل الولد
 داره ما عدا امرأه قالت يا رسول الله اني هذا كلب على له وعاء يحرق له .. وادعوني لست اعوان لاداء طلقتي وزعم اني بذر مني
 فقال صلى الله عليه وسلم أنت احق به مما تشككي ولانها مشغولة عنه بحق الزوج فان كان له من حق كتم العاقل وابن عمه فلا طلاق
 حقا لسكناه لان من تشككته حتى في الحضانة وشكته في طلقه على رعايته فستعانون على كفايته ثامن أن تكون الحاضنة مبرمة
 الطلق ان كان المحضون وشهافان اي كبر له ابن او امتعت من الارضاع فلا حضانة ٢٥٢ لها كما هو ظاهر عبارة المصنف وكان

المحققين حاصله ان لا يكون لها مال فلا
 خلاف في استحقاتها وان كان لها مال
 وامتنعت فلا يصح احضانة لها
 اقتضى وهذا هو الظاهر وثالثها
 ان لا يكون به من ضرر دائم كالذي
 والتمس ان ياتى تألمه عن تضرر
 المحضون وان كان بحيث يشغل
 تألمه كمناله وتدير أمه او
 عن حركة من ياتر الحضانة
 ففقط في حقه دون من يدير
 الامور بنظره ويأمرها غيره
 وعاشرها ان لا يكون ابرص ولا
 أجعد كما في قواعد العلاقات
 وحادي مشرعا ان لا يكون أعشى
 كما في به عبد المالك بن ابراهيم
 المقدسي من أئمة ومن أقران ابن
 المسيب واقره عليه سبع من
 محقق المتأخرين وثاني عشرها
 ان لا يكون مغفلا كما في الجربا له
 في الشقاق وثالث مشرعا ان لا
 يسكنون مغفرا لانها ولاية

واختلافه قصد او طر بقا دالام اولى وان كان سببها الجول لان في السور مشات والام
 أنفق عليه من الأب وقوله تطول السور أي مشته (قوله اوله اوله) أي ولو ابدية ومن
 له الحضانة بعد شدة وقوله اولى في الام اي غيره وكان الاكسب بماله ان يقول من غير
 العصبه ويجعل ذلك ان لم يوافق الجميع ولا استمر حقا كما يورد له ان عدم سببه (قوله
 ان من شوقا) ليس منه الطوق من الظاهر وان كان في اماله (قوله وقد عمل الخ)
 غرضه به تصديق قوله في العصبه ولو غير محرم اولى به (قوله والخالفين زويج) هذا وما
 بعده متضمن بانسان الذي يختلف بقية الشروط فعادة في الذكر والآن في مطلقا وان كان
 اولا كلام الغير وأثره يقتضي أن ما ذكره شروطا لحضانة خصوص من الام وقوله الحاضنة
 لم يقل الام بجارية ثم قل لاسر (قوله حواء) أي حوايا (قوله فان كان له من حق) أي
 ورضى (قوله حاصله) أي حاصل القول فيها بتطوع التفرع عن كلام الشارع وانفس هذا
 حاصل ما سبق بل مما لم يأت (قوله ان لا يكون به) أي الحاضن ذكرنا ان اولى (قوله فتمه)
 لاحكامه الله وقوله أي لم يمتنع حضانة الا في حد ذاته لانه لا يشترط في الموطأ ففقد الشروط
 كالأوبعض ثم قول كلام المقل لان الشرط وان كان متبادرا في العدم بعد الويلزود
 الا انه مقل على الشرط الذي هو الاختلال وهو شامل للعدم بعد الوجود وللعدم الأصلي
 قائل (قوله نعم لو حالها الاب الخ) أي وطرا ما يقع سكن تزويج في اثناء السنة ففي
 عبارة معذوقه على أن متلا أي وعلى حضانة الولد فقط ولو خرقه متلاعن قوله
 سنة لكن ان احسن وقوله بان الابارة الخ أي في الاستحقاق هنا لا جارية لا بالقرابة (قوله
 كان يكمل ناقصة) أي اكمل ذكرنا نص وقوله على المذهب بشرط بالرجوع وقوله
 حشمت أي حاله بقوله جديدة من كما في الاب والجد والناظر بشرط الواقع
 ولا خامس لهم وكذا الواسعة من الحضانة ثم وضيت ولو قام ما يقع الحضانة بكل الاقارب

وليس هو من اعلم (فان اختلف فيها) أي الشروط المذكورة (شرط) ففان سقطت حضانة أي لم تسجن حضانة كما تقرر
 ثم قولها الاب على القس ولا حضانة وله الصفة سنة فلا يسطح حقا في تلك السنة كما هو في الروضة وانما المانع حكاية
 عن الانفاقي حسين مع لاله بان الابارة عقد لازم ولوقته مقتضى الحضانة ثم بعد كان كمال ناقصة ان اسلمت كلفة او ثابت
 فاسقة او افاقته مجزئة او عتقت بركة او طلق متسكرة باثنا اوجبة على المذهب حضانة لوال المانع وتستحق
 المعلقة الحضانة في الحال قبل انقضائه العدة على المذهب ولو غابت الام وامتنعت من الحضانة فليجسد متلا ام الام كما
 ماتت او حلت

وخصايط ذلك أن القريب إذا امتنع كانت الحداثة من عليه وظاهر كلامه عدم عدمه جدارا لا من عند الامتناع وهو مقيد إذا لم
 خصه المنفعة طلقا لا لغيره فان وجبت كل لم يكن له أب ولا أم أبيرت كما قاله ابن الرضا لا لغيره بل لغيره المنفعة فهي
 محتاجة كالأب (مخالفة) وهاهنا إذا لم يبلغ الحسنة فان لم يكن كان غمزا ولم يترد إلى آخر نفسه لاستثناة عن بكافة فلا يصح
 على القاعدة عدمه إذا جازى وهو الأول ٢٥٤ لا يضر فيه ما قاله الماورى وعند الأب أولى للعجاسة فتم

ان كان امرؤ وشخص من اقاربه
 نفي المنفعة عن الاعجاب الله يمنع من
 مودة الابوين والابن عاقلا غير
 وشدة عاطفة مطلقون الله كالمسيح
 وقال ابن كنج ان كان لعدم اصلاح
 خاله فكذا الابوان كان لا يرد فقبل
 عدم حضاسته الى ارتفاع الجهر
 والمذهب انه يمكن حيث شاء
 قال الزاوي وهذا التفصيل حسن
 انتهى وان كان الشيء فان بلغت
 فيه مودة الابوين ان تكون عند
 احدهما متى استمررت ان كانا
 مودة بين وبينهما ان كانا جميعين
 لأنه بعد من التمس وفيه ان تسكن
 حيث شاءت ولي بتركها هذا الم
 تكن فيه فان كانت فلازم اسكانها
 معها تركها للزوجة من الفسنة
 اسكانها معها اذا كان غيرهما والوال
 فسق موضع لائق بهما يسكنهما
 ولا يستغنى عنهما والوالد كالأب
 عليها تسكن غيرا لغيره غير على
 ذلك والامر بهما فلهما فلهما
 كما رت الإشارة اليه في صدق الولى
 يمينه في دعوى الزينة ولا يثبت
 حيلة لان اسكانها في موضع البراءة
 اخرون من التضيعة لو اقام خسة
 وان بلغت فغيره فلهما فلهما

(كتاب الجنائيات)

أى على الايدان بدأسد ذكره الجنابة على الانسحاب والامراض والاموال وأما قوله
 والاديان في كتاب الحدود (قوله تشبهه) الاولى تشبهه أى الجراح وقوله والقطع
 عطف خاص لانه من جهة الجراح وقوله مما يوجب حدا المذهب هذا يقتضى ان مراد
 المصنف بالجنائيات في الترجمة ما يوجب الجنابة على غير البدن من الكليات الخمس المذكورة
 في قوله

وحفظا من تم نفس مال نسب * ومنها عاقل وعرض قد وجب
 وليس كذلك كما مر فكان الاولى ان يصر النجس بالجناب المعاني (قوله والاصل في ذلك)
 أى الجنائيات الشاملة لما مر أى في اقتضاها النقصان المعنوي أى في مجموع ذلك اذ
 الآية لا تمدل الا على وجوب النقصان في القتل قطع مع ان المراد الاستدلال على
 الجنائيات الشاملة للقتل والجراح والقطع ونحو ذلك وأما الحديث فلا يدل على وجوب
 انما المال الزوى في نواحق الزوجه حضنة النفق المشكل وكذا انه بعد البلوغ لا يرفى ان يكون كانت النقصان
 البكر حتى ينجى الى حوازاسة فلا والله اذ الابوين اذا اشوجها انهم وطم التفصيل فيه مما مر (صكتاب الجنائيات)
 بهر بدون الجراح تشبهه والقطع والقتل ونحوهما ما يوجب حدا الا من تراوحو حسن ونحو جمع شيا بهر وان كانت معددا
 لتزويجها كالمساكين الى حد وضار وشه عدو الاصل في ذلك قبل الاجماع

[illegible]

لأدلة على المذهب لأن القتلى لم يوجع الدولة لغزو أو قاطع ثابت لا ثابت معدوم اوتي على مال وبيت ينفقوا (الاشياء كاستحرفه فليسألني) حاله في حال القتال وان لم يرض الخلفاء في ارض البيوت عن مجاهد وغير كان في شرع موسى عليه السلام تحم انفسا من جرما في شرع عيسى عليه السلام الذي لا يقطر نخله الله تعالى عن هذه الامة ونسب بها بين الامر بين المباني الارزاق واحد على المنفعة

ولأن الجنى يحكم عليه فلا يبرأ من زناه كالحال عليه ولو عفي عن مضمون اعتداء الجنى سقط كله كأن تطلق بعض المرأة تطلق
لحالتها ولو عفا بعض المستحق سقط أيضاً وإن لم يرض البعض الآخر لأن الفداء ليس لأبعض ولا يبرأ فمما يثبت السقوط
(وانطلق النقص هو أن يقصد الفعل دون النقص كأن (بري إلى شيء) كشجرة أو صعد (فصعب) تساقطاً (ولاً) أي ذكر أو غيره
(فقطه) أو يبرئ ذنباً نصيب محرماً أو يفسد أصل الفعل كأن زنى سقط على غيرة بنت كما مر أيضاً (فلا قدود عليه) لقوله
فعلاني ومن فسدل مؤثماً ففسد ربة مؤثمة ودية مسلمة إلى أهله فأوجب الدية ولم يتعرض للخصص (بل يجب دية) الآية
المذكورة (مخففة على العاتلة) كما ستعرف في فصلها (مؤجلة) عليهم لأنهم ٢٥٧ يصح فتمت على سبيل المراساة ومن المراساة

تأجيلها عليهم (في ثلاث سنين)
بالاجماع كما سلك الشافعي رضي
الله تعالى عنه وغيره (وعند انقطاع)
المسعى بشبه العمد هو أن يحدد
شربه أي الشخص (بما لا يقتل)
غالباً) كسوطاً أو عصباً خفيفاً
ويخوذ ذلك فهو يبرأ به فلا قدود
عليه (فقد الالة العاتلة غالباً)
فجره بغير عداوة فقد (بل)
تجوز دية مغلفة) لقوله صلى الله
عليه وآله إن لا تقتل عداً انطأ
قتيل السوط أو العصباً ما يقين
الأيام مغلفة منها أربعون خلة
في بطنها وأولادها والعفي فيه
أن شبه العمد عتد دين العمد
وانطأ ما عطي حكم العمد من
وجه كونهما (على العاتلة) لما في
الصريحين أن عصى الله عليه وسلم
قضى بذلك (مؤجلة) عليهم كافي
دية الخطأ (وكتبه) جهات
تعمل الدية ثلاثة قرابة وولاء

الإشهاد على الجاني (القدور) قوله ولأن الجناني معطوف على قوله لنجر (قوله ولو عفي
عن غير) ظاهره ولو شمر الزنا ففسد تردد ولا بد في العفو ومن أن يكون متعسلاً
لأن سقوط القدور بما ذكر من باب السراية على العمد لأن العمد يبرأ من الكل حتى
لا يشترط الاعتدال (قوله سقط أيضاً) فلو اقتصر بعض الورثة بعد عفو البعض اقتصر
منهم وان لم يبرأ بعد عفو بعضهم (قوله أي ذكر) تفسيره بذلك وقع فهم أن
المراية البالغ وقوله لا يشترط في باب الدية كان قوله على العاتلة مؤجلة تماماً كذا وإن كان المراد
بالوجوه الثلاثة الآية لا يشترط في باب الدية كان قوله على العاتلة مؤجلة تماماً كذا وإن كان المراد
مخففة بها بالتجسس فقط كان ما ذكرنا أيضاً (قوله لأنهم يتصلون على سبيل المراساة)
أي الأديان ولا يشافى وجوبها عليهم سم لأن الآية لا تجوز واجب محسن وقوله ومن
المراساة من تلبية لسانه دعا أي تأجيلها عليهم من أجل مواساتهم بغيره الأفعال
موضع الانتباه (والإنشراح) (قوله المسعى) يشبه العمد (الخ) وجه تسميته بذلك أنه يشبه
العمد في اعتبار القصد وقوله كسوط الخ أي بلا توال في غير مقتل ولم يقتل الضرب
بغير حرم والمضروب قوي البدن والاعتدال وقوله أو عصباً خفيفاً أي بحيث يوجب
القتل إليه لا يقتل (قوله ثم يغير ما الخ) الصواب استأطه لأن الواقعة اقتدر عدد
(قوله والعفي فيه الخ) الأولى تأخير عن قرته على العاتلة مؤجلة لأنه دليل عليه أيضاً
والدليل يكون بعد الدلول وقوله أن شبه العمد مترك أي يشبه العمد من
حيث قصد الفعل وانطأ من حيث أن الالة لا تقتل غالباً (قوله مؤجلة) منصرف
خبر لقول الذي قرره السارح وهو في كلام المصنف من عصبته أنه قد غلب
أضرب المقتن (قوله جهات تعمل الدية الخ) مر سبط وقوله يجب دية على العاتلة فتمت
أولاً الأضارب ثم الولاء ثم المال إن استندم وقوله قرابة أي عصبته بل دليل ما بعده (قوله
الجهة الأولى) يدرج في خلالها الجانيين الآخرين وهو غير محسن وقوله أول الولاء الأولى

٢٢ ي في وقت مال لأعيرها كزوجته وقرابة ليست بعصبة ولا اقرباء الذي لا عتبة
فقد مثل نفسه في قبيلة يخدمهم الجهة الأولى عصبة المظني الذين يرفونه بالنسب أو الولاء كما كانوا
حال الأمام الشافعي ولا أعلم مخالفاً في العاتلة العصبية وهم القرابة من قبيل الأب خال ولأعلم مخالفاً في المرأه والصبي
وان أسير الأصحاحان شافياً وكذا العامة عند عدي انتهى واستثنى من العصبية تأصل الجناني وإن علا وقوله وان سفل لأنهم
أبعاضه فكما لا يتصل بالجناني لا تتصل بأبعاضه وتحدد في جعل الدية من العصبية الأقرب فالأقرب فأنه يثبت الأقرب
بالواجب إلى بن منتهى وقوع الباقي على من يليه

الأقرب فالأقرب وقدمهم من ذكر مدخل بايونيل على مثل باب فان نف ساعا عليهم بالواجب يقتضي ذكر تلميذ الولاية كالمسألة التي
ثم ان فقد المقتضى ولم يفسد ما عليه بالواجب ٢٥٨ فقصته من كتب غير أصله وان علا ورفعه وان سفل كما رقى أهل الجاني

وفرضه ثم معق المقتضى ثم عصبته
كذلك وهكذا ما عدا الأصل
والفرع ثم معق أبي الجاني ثم
عصبته ثم معق معق الأب
وعصبته غير أصله وفرضه وكذا
أبداً وعميق المراد به فله عاقبتها
ومعقون في تحصيلهم كعق
واحد وكل شخص من عصبته كل
معق يحمل ما كان يحمل ذلك
المعق في حياته ولا به قبل عتق
عن معقته كالأثره فان فقد
الماثل من ذكر عقل ذور الارحام
اذا لم يفتلهم أمر بنت المال فان
انقطع عقل بنت المال فان فقد
بنت المال فكذلك على الجاني بما
على أنها تفرقه ابتداءً ثم فصلها
العاقلة وهو الاصح ومفادات من
يعقل خمسة الذ كورة وعدم
الفقر والحزب والتجسس
وافتاق الميراث فلا تعقل أمرأة
ولا خشي نعم ان بان ذكر اخر
عصبته التي اذا ما غيره ولا فقير
ولو كره بالرفق ولو كساها
ولاصي ولا خيول ولا مسلم من
كان وعكسه ويعقل يهودي من
فقره في وعكسه كالأثر وعلى
الغنى في كل سنة من المسألة
وهو من ذلك فاضل لا عيب له
في الكفاية عشر من دينار
أو قدرها اعتباراً بالكتابة
دينار على أهل الذهب أو قدره
دراهم على أهل الفضة وعلى المتوسط منهم وهو من جلت فاضلاً على كرون العشر من دينار أو قدرها وفوق الماحصل
ربيع دينار للتلا في فقير أربع دينار أو ثلاثة دراهم لأنه واسطة بين التقير الذي لا شيء عليه والغنى الذي عليه نصف دينار

دينار على أهل الذهب أو قدره
دراهم على أهل الفضة وعلى المتوسط منهم وهو من جلت فاضلاً على كرون العشر من دينار أو قدرها وفوق الماحصل
ربيع دينار للتلا في فقير أربع دينار أو ثلاثة دراهم لأنه واسطة بين التقير الذي لا شيء عليه والغنى الذي عليه نصف دينار

وقضيل المعاقلة الجنائية على العبد لانه بدل آدمي ففي آخر كل سنة يؤخذ من قيمته قدر ثمانية ولو قتل في شخص رجلين مثلاً
ففي ثلاث سنين والامراف كقطع البدين والسكرومات وأروش الجنائيات تؤخذ في كل سنة قدر ثمانية كماله وأجل
دية النفس من الزرع وأجل دية غير النفس كقطع يدين ابتداء الجنابة ومن مات من المعاقلة في الشائسة سقط من واجب
تلك السنة قطعه (وشرائط وجوب القصاص) في العمد (أربعة) ٢٥٩ بل خمسة كاسترقه الأول (ان يكون المقتول

بالغا) والثاني ان يكون (عاقلاً) فلا قصاص على صبي ويجنون
لرفع القسط عنه ما وتضمنهما متلفتهما العا من خطاب
الوضع تعجب الدية في مالهما
ه (تبعه) محجل عدم إيجابه على
المجنون اذا كان جنونه مطبقاً
فان تقطع فله حكم المجنون حال
جنونه وحكم العاقل حال افاقته
ومن ربه قصاص فمن استرق
منه حال جنونه لانه لا يقبل
الرجوع ولو قال سكنت يوم
القتل مبسلاً ويجنوه وكذا يولي
المقتول صدق القاتل يمينه ان
أمكن الصبا وقت القتل وعهد
الجئون قبله لان الأصل بقاؤها
بجلافا ما اذا لم يكن صبا ولم يجهز
جنونه والمذهب وجوب
انقصاص على السكران المتعدي
ببكره لانه مكلف عذره
النزوى وللأب بؤى الى لئلا
انقصاص الا زمن دام القتل
لا يميز أن يسكر حتى لا يقص
منه وهذا كالمستثنى من شرط
العقل وهو من قبيل ربط
الاستكمام بالاسباب والحقوق به من

الحاصل من نصف الدية ما يورثه وقد رده ادراهم ويشترى به الواجب من الأول وهو
ثلث الدية فان زاد لما خول من العاقلة على الواجب نقص منه بالنسبة أو نقص عنه كحل
من يلى من أخذ منه (قوله) وتعمل المعاقلة الجنابة أي بدله أو قتل لانه أي الدل المقدر
وقوله في آخر كل سنة يؤخذ قدر ثلث دية الحاصل انه اذا كان الواجب ثلثاً فاقبل أخذ
في سنة وان كان ثلثين ففي سنتين وان كان قدر دية ثلث سنين ولا يزيد التاجيل
على اقله قدر ثلث دية أي اذا لم يزيد قيمته على الدية والا كان كانت قدر ديتين أخذ قدر
ثلث كل واحدة فان كانت نصف دية ففي الأولى ثلث وفي الثانية سدس وكذا ية الى
قوله الا في قدر ثلث دية كماله (قوله) والامراف أي ديتها لاجل قوله قول ولا مابة
للتقدير فيها هذا حاله مال فوق جل ثم هي مبتدأ خبره تؤجل (قوله) والسكرومات هي
الواجب فيها لا مقداره ولا تصرف نسبة الى مقدرواروش الجنابة هي الواجب فيها
مقدور كالموضوعة وعرفت نسبتهم من مقدار كبرج قبل الموضوعة (قوله) وشرائط وجوب
النصاص) مرط بقوله فيجب القود وغيره فليس بقود وهذا بالنسبة الى الواجب وهذه
شرط في القاتل الا الرابع فشرط في المقتول وشرط في القاتل أيضاً ان يكون ملتزماً
للاحكام واما الخامس الا في كلام الشارح فشرط في القاتل وقدره اشتراط كون
القتل عدوفاً غلباً وكون الظالم حدث الا زهاق وقوله في العمد دليلان الواقع
اذا لم يصب لا يكون في عذره (قوله) ومن ربه قصاص أي باقرار أو يمينه وان كان
ما ذكره من التمسك بالظاهر الى الأول وقوله لانه لا يقبل الرجوع أي فيما اذا ثبت
بالاقرار اى واذا كان كذلك فيستوى في استيفائه حال الافاقه والجئون بخلاف ما يقبل
الرجوع كالزنا الثالث بالقرار فلا يستوفى حقه في حالة الجنون بل يقتل افاقته لانه
يرجع فيه قطعه لانه لا يقبل الرجوع فهو جواب عن سؤال حاصله خلا استلزام
افاقته لعدم الرجوع عن الاقرار بالقتل فيسقط وحاصل الجواب انه لا يقبل الرجوع
فلا حاجة في الاستظهار بخلاف ما يقبل (قوله) بقاؤها أي الصبا والجنون (قوله)
وهذا كالمستثنى ليجعل له مستثنى من شرط لان العقل موجود فيه غاية الامر انه مغطى
بسبب السكر وصكت عن المعنى عليه والثالث ان يصاب من الاقصاص عليه او يتجب دية
عند ماؤها (قوله) والثالث ان لا يكون والدا أي من النسب بخلافه من الرضا

قتل شرب دوامين بل العقل اماغيا المتعدي فهو كالمعتور فلا قصاص عليه ولا دية على سوري قتل حال حمايته وان
عصر بعد ذلك بالسلام أو قد قتل ما تواتر من قتله صلى الله عليه وسلم والمصاحبة بعد من عدم القصاص من أجل كونه حياً
فان جزؤه لعدم التزامه الاحكام (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والله مقتول) فلا قصاص بقتل ولد القاتل وان
سقط تخيير الحاكم واليهي وصحوا لا يشاء لابن من أبيه ورعايته من مشه ولانه كان سبباً وجوده

فلا يكون هو سببا في عدمه (تيسره) هـ هل يقتل ولد المني باللعان وجهان ويحرم ان يقطع نسبه ماله وقبول شهادته له
قال الاذوي والاشبه انه يقتل به مادام مصر على النفي والادوية انه يقتل به سلطان الشبهة كما قاله غيره ولا قصاص
الولد على الوالد كان قتل زوجة نفسه وله منها ولد أو قتل زوجة بانيه أو زوجه قود قودت بضه ولله كان قتل أبي الزوج
ثم ماتت الزوجة وله منها ولد لانه اذا يقتل ٢٦٠ بجنايته على ولده فلا تلابقتل بجنايته على من له في قتله حتى أولف وأقيم

كلامه ان الولد يقتل بكل واحد
من والديه وهو كذالك بشرط
التساوي في الاسلام والحزبية
الا انه يستثنى منه المكاتب اذا
قتل أباه وهو عليه فلا يقتل به
على الاصح في الروضة ويقتل
المخادم بعضهم بعض ويقتل
العبد بغيره ولو له (و) الرابع
(أن لا يكون المقتول انقص من
القتال بكفراً ورق) أو هدر دم
تحقيقا لكانه فأنه المشرطة
لوجوب القصاص بالادلة
المعروفة فان كان انقص بان قتل
مسلم كفراً أو من فيه رق
أو معصوم بالاسلام فانيا حصنا
فلا قصاص به فمذبح يذبح
بالعصاة بالاسلام المعصوم يميز
كل ذي فانه يقتل بالرائي الحسن
ويذبح ايضا وان اختلفت لما
في قتل يذبح يضر في ومعه احد
وسنآن ويحوس وعكسه لان
الكفر كالملة واحد من حيث
ان التصريح على الجميع قل أسلم
الذي القاتل لم يسطر القصاص
لنكته انزاعا لاجل ان
الاعتبار في العقوبات بصل

والمراد به كل من له ولادة ولو اثنى من جهة الاموان كان كافرا والولد مسلما (قوله فلا
يكون هو سببا في عدمه) فيه انه لو قيل بالانقص منه لكان هو الذي يسبب في عدم
نفسه يقتل ولله لا الولد وأجيب بأن الولد سبب في عدمه لان الولد لم يحصل قتل الابيه لانه قد
يقتل كونه سببا في عدم أبيه (قوله ولا قصاص للولد على الوالد الخ) هذا غير ما في المتن
لان ذلك في الجنابة على الولد مباشرة وحده في الجنابة على من الولد حتى (قوله ثم
ماتت الزوجة) فيه ان زوجها وهو قاتل أبيها رحم أوسع مع ولده فانه شرط القصاص
عنه لكونه ورث نفسه لانه يكون ولده ورث نفسه الا ان يصور كما اذا قام به مانع من
الارث (قوله فلا تلابقتل) حمله من حيث من أن والقتل وقوله أولى سببا في عدم
قتله بجنايته الخ أولى (قوله الا انه يستثنى منه) أي من قتل الولد بكل من والديه وهذا
استثناء صوري لان عدم قتل المكاتب لكونه سدا والى سدا لا يقتل به بدو لانه لو كان
أبوه مملوكا لغيره وقته فانه يقتل به تساويه في الرقة لظان نفسه بغيره وهو عليه
(قوله ويقتل العبد الخ) أي اذا كان العبد أو قتل به بدو لانه قتل به (قوله والرابع
أن لا يكون المقتول انقص) أي حال الجنابة وان كافاه بعد كفاي وقوله أو هدر دم
أي بخرابه أو رقة أو وقع طريق أو زناه هذا الحصان أو ترك صلاة بعد أمر الامام
أو صلب (قوله ومعه احد) عطف على قوله ويذبح ولا يظهر عطفه على انصراف لانه
لا يفسد اختلاف المذموم ان الكلام نفسه وقوله ويحوس ان كان معصوما
جزية أو معاهدا أو مؤمنا فهو داخل فمن قبله والا كان حريصا فلا يظهر عطفه
(قوله ويقتل رجل بامر الخ) تفرع على منطوق الشرط وما تقدم تفرع على
مفهومه (قوله والخامس الخ) الاولى اسقاط لانه مكره مع قوله سابقا أو هدر دم
(قوله لقوله تعالى فأنزلوا الذين الخ) وجه الدلالة انه غيا قتلهم بدفع الجزم بقدر
على انهم باعطائهم بصحت فيكون قتل اعطائهم هدر دم كما ان وجه الدلالة من قوله
وان احسن من المشركين استجارته الخ انه أضر ما جازته اذا استجاره وقيل على انه استجار
بعض فيكون قبضه هدر دم (قوله فمذبح يذبح الخ) فرع على مفهوم الشرط المذكور
أربع مسائل (قوله ولو صلبا أو أخرأه) وجوه مقتله ما في القاتل للاحترامهما
قلدا كانا هدر دم (قوله ومذبح يذبح حتى معصوم) أي بسلام أو جزية أو هدر دم أو ان

الجنابة ولا تلتزم بالحد به هاهو يقتل رجل بامر أ وخفى عكسه وعالم به عمل عكسه وشرف بغيره
كعكسه وشيخ شاب كعكسه ما انما لم يصحبه القتل بايمان أو امان كعقد نكحة أو عداوة لقوله تعالى فأنزلوا الذين لا يؤمنون بالله
الا - يؤمنون تعالى وان أسلم من المشركين استجارته الا ينفذ وحري ولو صلبا أو أخرأه أو عداوة لقوله تعالى فأنزلوا المشركين حيث
وجدتهم ومذبح يذبح حتى معصوم يظهر من يدل دية فأنزلوا كزان محض قتلهم لم معصوم كما تكرر

الاستقامة لحسنه الله تعالى سواء أئمتنا فؤادوا أم مبينيه ومن علمه قد فاسد لا لامتقانه وهو يقتل من وهب ومكاتب
وأمر ذلك بعضهم بعض وإن كان القتل الكفار والقاتل المسلم وقتل عديدا ثم عني القاتل ~~فمن~~ عديدا ثم عني القاتل لا لامتقانه
لهي قتل وحسنه كاسبق ومن بعضه حر لقتل من له سواء أفادت حرية القاتل على حرية المقتول لا لإلغائهما لا لامتقانه
بالبعض الحر البعض الحر والفرق الرقيق بل قتله جميعه ٢٦١
بجميعه من نور غائبا عما نزل قتل من

ولو كان ههنا من جهة أخرى كقولهم هذا المحسن أو نازله صلاة قائم معه صومان
بالنسبة لهم وتذوان كانا ههنا بالذية من غير أن يكونا نازلا صلاة وانما هو قد فعل
منه فهو كذا الصلاة والزاني المحسن في مثلها (قوله لا يستأنف الصلاة) أي
في الواقع وإن لم يعرف أو يشده فلا يزال ظاهرا تقيد بعدم فعل الصوم بغيره ما إذا
صعد بقتله استأنف استأنفا وأطلق بقتله ظاهره التقيد بغيره فيقتل به وليس كذلك لأن
عدمه كان مهذرا لم يؤثر فيه الصارف (قوله ومن عليه قود) أي ويهدم عليه
الخ فهو مطروح على الحربي (قوله لو قتل بعد الخ) كان الانبذ كعرب قوله
سابقا لخلاص الخ من القتل بزيادة وقت العبد التاتل (قوله ومن يعضض) مبتدأ
وقوله لا قصاص عليه خبر سابقه اعتراض (قوله ولا يعضضه الخ) لا يعضضه
العلم من قوله والقتل عليه الخ (قوله وقتل الجماعة الخ) القتل ليس بقيد بل مثل قطع
الطرف والجرح والشد وإن ألعاني (قوله والارض) أي لو فرض أن عضضهم وترك
قتلهم كأن كان جرح أحدهم يوجب ثلث الذية وجرح الآخر يوجب أكثره أو أقل
والأولى التعيير بالاربع ورب الدار يلحق ما فوق الواحد ولا يفي عنه جعل إلى العشر اربعة
بالواحد وهو لا يفتون فيه (قوله لسوا مقتله بعد الخ) حمله لهم إذا أقر من شاعق
جبل أو في مأذون أو قتلوا ما ملأها كسوا حق أطوار أم لا وما إذا قتلوه بجراسات أو ضربات
فإن كان فعل كل يقتل لو انقرد قتلوا مطلقا أيضا وإن كان لا يقتل لو انقرد لكن
في القتل فإن أطوار قتلوا والأفلا وتجب الذية إن كان خفينا لا يؤثر صلا فلا دخل له
في قصاص ولاديه وما إذا كان فعل بعض يقتل لو انقرد وفعل بعض لا يقتل لو انقرد لكن
له دخل في القتل في الجسلة فصاحب الأول يقتل مطلقا وكذا الثاني إن قاعا والأفلا بل
تجب حصته من الذية على التوصل إلى (قوله غيلة) أي على غيلة (قوله والورق
الغصون بعضهم على الذية) أي بأنهم إذا قتل البعض لم يأخذوا البعض الآخر إلا
بالنسبة فكان الأولى أن يقول بجمسته من الذية وقوله إن كان القتل الخ راجع
إكل من الصورتين قبله وحيدته وقوله وزعت الذية كالان الصورة الثانية أو ههنا
في الأولى (قوله تكتابه جارح) أي شمره (قوله فعل عدد الضربات) أي أن يعرف
عددها والفعلي عدد الرؤس (قوله ومن قتل جمعا) هذا كس ما في الحق وقوله مرتب إلى
يقينا وحيدته فتقوله أو دونه أي ولو احتمل أن يقتل في الزانية المشك في المرتب والممة

بعضهم على الذبيحة ومن جمعهم عليهم ان كان القتل بهن الاحياء ذب الذبيحة باعتبار عدد الروس لان ثائني الجراحات
لا يذب. وقد تذب ذبيكة الجرح الواحد على جر احاط كثيرة وان كان بالضرب فبعض عدد الضربات لانها التلق الطاهر
ولا يفهم ان المتنازلات بخلاف الجراحات ومن قتل جمعا ضربا قتل واحدا

والعبرة في الترتيب والمعية بزهو في الروح لا بالبنية وقوله بالترعة أي وجوده بأعند
التنازع أعند الرضا بتقديم واحد منهم فلا يجب عليهم الرجوع إليها ولو اقر بسبق
بعضهم اقتض منه وله ولا غيره تحليته ان كذب (قوله ولما يقين) أي لا يلبسهم (قوله)
ورجع كل منهم باليافق له من الدية) فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية
(قوله وهكذا) فكل شخص جرى اقتصاص بينه ما في النفس) أي بان وجدته الشروط
السابقة فهو بمنزلة قوله والشرائط المتقدمة في النفس معتبرة في اقتصاص الأطراف مع
زيادة وحيث فلا حاجة لقوله بعد الشرائط المذكورة بل هو لا يضاف (قوله وفي
الجرح المقدر) أشار به إلى ان الأطراف ليست قيد المراد بالقدر المنضبط الذي يؤمن
بمع الزيادة على المسنن بفتح الحاء وذلك الموضع لا غير سواء كانت في الوجه أو الرأس
أو غيرها فالكافي استقصاها بنسب المراد به ماله ارض مقدور والادخلت الهاتمة
والمنقطة والماسومة والحاققة والمماثلة فان لها ارضا مقدورا اذا كانت في الرأس
أو الوجه مع أنه لا اقتصاص فيها مطلقا ونحوه في الموضع في غير الرأس والوجه فانه
لا يشترطها مقدرا وذلك لان مقتضى اقتصاص مطلقا يقتضي ان المراد بالقدر المنضبط
المسار والحاصل ان الموضع فيها اقتصاص في أي محل كانت وأما وجوب الأرض فيها
فخاص بها اذا كانت في الرأس والوجه فان كانت في غيرهما ففيها حكمهما وما عاقبة
الجروح فان كانت في الرأس أو الوجه ففيها الأرض الا في وان كانت في غيرهما ففيها
حكمهما الا الحاققة ففيها الأرض الا في وهذا في الجرح بعد الموضع أمالي قبلهما من
ضوء الدامة فان كانت في رأس أو الوجه وعرفت فسدتها من الموضع ففيها من ارض
الموضع بقدر تلك النسبة والاشكال (قوله كذا والعين) بان أعلم مع بقا الخدفة
وبقي المكاف الكلام (قوله وشرائط) المراد به البنس أو ما فوق الواحد بدليل
الاشبار وقوله بعد الشروط أي غيرها وهو يشهد ان شروط اقتصاص في النفس
شروطه في النافر أيضا مع زيادة اثنين وقوله الخسبة أي بالنظر لما زاد هو والا فلا في
المتأخر به (قوله البني باليافق) نائب فاعل لمحذوف أي تقطع البني الخ وقوله فلا
تقطع يسار بين أي لا يجوز ذلك ولا يعتد به وان تراخا بعد له وفي القطوعة بدلا لدية
دون اقتصاص لضعف الرضا العقوبة وقوله ولا حاد الخ لا يظهر تقريره على مثله وم
الشرط المذكور لان الاشكال في الاسم الخاص صادق على الوطأ الا ان يقال المراد
الاشكال في ذلك حال الجنابة فيكون عدمه في تلك الحالة تعاضدا على الوطأ أعند قتال
(قوله الاشكال في البدن) أي في اسمه أو وصفه بدليل الاشارة بعد وفي نسخة البدل
أي الدية (قوله أن لا يكون باحد العارفين شال) أي بان يكونا من الجنان أو اشبار لكن على
تفصيل في الثاني يعلم من كلام الشارع كإيهامه ان المراد ان لا يكون بينهما إذا عند
الجنابة ومذهبه أنه إذا كان باحد مثل لا يجب اقتصاص لان هذه الشروط انما هي

أو غير من تحت قرعة منهم
في الثانية فهي ورتب ذلك قصاصا
والباقي البني لتعدد النقص
عليه بغير اختيارهم ولو تلو
كاهم أمارا ووقع القتل مؤذنا
عليهم ورجع كل منهم باليافق
من الدية (وكل شخصين جرى
القصاص بينهم ما في النفس)
بالشرائط المتقدمة (يجري
بينهما) اقتصاص أيضا (في)
قطع (الأطراف) وفي الجرح
المقدر كالوجه كما سيذكر
المفسر في ان بعض الدافع
المضبوطة كضوء العين والسمع
والشم والباش والذوق قال
في الروضة لانها محال مضبوطة
ولا هلل الشجرة طرق في بابها
(وشرائط وجوب اقتصاص في
الطراف بعد الشرائط) الخسبة
(المذكورة) في اقتصاص النفس
(اشتان) الأول (الاشكال في
الاسم الخاص) رواية للمعاني
(البني باليافق والبسرى بالبسرى)
فلا تقطع يسار بين ولا نسخة
سقط بعدا وعكس ما راجع
بهذا الحجة في جود قوله فلو كان
ليس له مثله فلا تؤذون وان ثبت
مثله بعدد وخرج يشهد الاسم
اقتصاص الاشكال في البدن فلا
يشترطه قطع الجرح بالمرأة
وعكسه والذي بالمسلم راسد
بالمرء لا يقطع في
الروضة (ر) الثاني (ان لا يكون باحد العارفين)

أى الحائى والجنى عليه (شلى) وهو عى فى العصور طلة هذه لا تظم مصيبة من يد أورجل شلاء ورشى به الحائى وشلتا
 يده وأورجله بعد الجنابة لانتفاء المائدة طلو حائى صاحب الشلاء وفعل القطع بشر أن الجاني لم يمت فمصاصا لأنه غير
 مستحق على عليه دينها وحكومة يد الشلاء فالورى القطع قطبه قصاص النفس لتبويتها بغير حق وتقطع الشلاء بالشلاء إذا
 اعتدى بالشلى أو كان شلى الجاني أكره ولم يمت نزع الجرم ولا لا لا قطع وتقطع أيضا بالصبغة لأنها بدون حقه إلا أن يقول
 أهل الخبر لا يقطع الدم بل يمتنع أقواه المروق ولا تصد جسم النار ولا غيره فلا تعلق بها وإن رشى الجاني كائنص عليه
 فى الأم سدر من استيقا النفس بالطرف فإن قالوا يقطع الدم ٤٦٣ وقسمه على سبعة شوق بان لا يطلب ارشائه شلى
 قطعت لاشواتها مافى الجرم وإن

أوجبوه وشوته بدون توقف على رضا فلا يأتى بوجز قطع الشلاء بالسليقة لكن على
 تعميل به أى ما من كلام الشارح راعا العكس وهو قطع العينة بالشلاء فلا يجوز أصلا
 (قوله أى الجاني) الأولى للجاني لا المين لأن يقال هو على حد مضاف أى طرف
 الجاني (قوله لا تشاء المائدة) أى حال الجنابة وقوله بغير إذن الجاني ليس قد (قوله
 ولم يمت نزع الدم) أى خروجه كذا (قوله إلا أن يقول أهل الخبر) أى أنان منهم وكذا
 وشى فى انقطاعه لتردهم أو فقد حمله خلاقا لم يمت به عارة (قوله تشيخ) أى عى وقوله
 أو العصور صوابه العند (قوله وإن كرا لشل الخ) لو عذف المذكور كان أهم (قوله
 وأنت) الأولى وهو قطع أنف فكون مستقانا علة على الذكر يقتضى الله مفرغ على
 ما سبق وهو غير ظاهر وأما الجازع لم أنت صحيح التسم بالاشتم وأذن جميع باهم لان
 التسم ليس فى الألف والسبع ليس فى الأذن (قوله لا توفى مصيبة بمجدة عى)
 أى لأن فيه حكومة توفى الصبغة الدية وكذا يقال فى قوله ولا لسان ناخى بانرس (قوله
 وفى قطع السنن) أى الأصلية التى لم يطل نفعها كما بأتى فى فصل النبات المنفردة فإن لم
 تكن منفردة فتمت بالقصول ذكره الشارح هنا (قوله ولو تعلق شخص منثور) الأولى
 ولو متسورا لأن المدارة على كون الجنى عليه غير منثور سواء كان الجاني منثورا أولا
 وقوله من كبير الخ الآخر رواه الأولى من غير منثور وما له ان غير المنثور ينقصر فبه
 العود دون المنثور وقوله ومنه الواو الجمال وقوله فإن جاء وقت نياشها الخ فإن مات قبل
 بيان الحال فلا اوش لأن الظاهر عوده الوعاش والأصل برامة الاقعة تم نيب بحكومة
 وكذا لو عادت خضرا أو سودا وقوله لانته تودعها أو الفرق بين السنن المذكورة
 وبين الموضحة بحث وجب فيها القصاص ولو تعلق بالخلعة اتصافها أن اصحاب السن
 حالة أخرى فقتل فيها إلى التفتين بجملة خلاف صاحب الموضحة فبؤدى ذلك إلى اهدار
 الارضان داعيا (قوله لو وجب القصاص) فإن مات قبله اتصا الزاوت أو ما على الارض

تقطعت لاشواتها مافى الجرم وإن
 استقام فى المصبة لأن المصبة
 المبردة لا تقابل ببل ولا الوقت
 المنجى بالمسلم والهدوء بالجزى
 اغتصبه الاسلام والمترية شتى
 ويقع عضو صابم باهم وأخرج
 إذ لا شلى فى العضو والعسم
 به محقق من غير محقق تشيخ فى
 المروق أو قصر فى الساعدا أو
 العند فلا أثر فى القصاص فى
 أورجل لشدة خلة أو وسو داها
 لانها علة ومعرض فى الظاهر وفقت
 لا يؤخر فى وجوب القصاص
 وتقام ذاجبة الاقعة بسليتها
 لانها دونها وبنه عى لان
 الكامل لا يؤخذ بالانقص
 والذ كرحمة وشلا كأيد مصبة
 وشلا والذكر الاشلى منقبض
 لا يسطع وعك ولا لا لا انتار
 وعدمه فيقطع من كرسى يذكر
 خصى وعين وأنت صحيح التسم

باختمه ونقطع اذن جميع باهم ولا تقوخذ عين مصيبة بمجدة عى ولا لسان ناخى بانرس وفى قطع السنن قصاص قال
 فهالى والسنن بالسنن ولا تصاص فى كسرهما كما لا تصاص فى كسر العظام ثم إن أمكن فيها القصاص فمن النص انه
 يجب اذن السنن عظم مشاهد من كسر الجواب ولاهلى المصنعة آلات فطاعة يعقد عليها فى البضطة فتمكن
 كسائر العظام ولو قطع شخص منثور وهو الذى سقطت روضه سنن كبرا وصغير لم يقطع استثناء الرواضع ومنها
 المتلوعة فلا شىخ فى الحلال لانته وخالها باذا بياه وقت ثباتها بان سقطت البواقي وثبت دون المتلوعة وقال أهل الغيرة
 فسد الميت وجب القصاص فيها حيث

ولا يستوفى العشرة في مقعره لان القصاص يقتضي ولو قطع شخص سجين منقور فثبت له بدنه القصاص لان عوده الجماعة جديدة فمن قال تعالى (وكلوا مما رزقناكم) أي قطع سجيناً (من منقور) فبطل القصاص وكسر الجملة كقولهم (لا تأكلوا من ثمره) وقيل
 القدم والركبة (نفسه القصاص) لانها باقية ٣٦٤ ذلكم الامن من استيقاض الزيادة ولا يضر في القصاص عند مساواة

المحل كبر وصغر وضول وقصر وقلة ما ليس وضعه في عضو اصيل أو زاد ومن القصاص أصل القصاص والمتكسب فان أمكن القصاص فمساواة بلا حاشية القصاص والا فلا سواء أضافه الجاني أم لا نعم ان عات الجاني عليه في قطع الجاني وان لم يكن بدلاً أضافه ويجب القصاص في فقه عين وفي قطع آذن وحسن وشتمه سرقى وهذا ولدان وذكر الشافعي وشكران ومما يضمن الشتم المجبة ثمانية شهور وعرف القروح وفي اللين وهما الجسمان الثابتان بين القاهر والتقيض (ولا قصاص في الجروح) فيما لا يلدن لصدمة فسطحها وعدم أمن الزيادة وانقصان طولها وعرضها (الاف) الجراحة (الموضوعة) للعقل في أي موضع من البدن من غير كسر ففيها القصاص لتعريضها (قصة) به غير قدر الموضوعة فالمساحة طولها وعرضها في قصاصها لا بالزيادة لان الرأس مثلاً لا يقتلان صدقاً وكبراً ولا يضر تفاوت غلظ لحمه وجلد في قصاصها ولو اضرع كل رأس المشجور ورأس الشاح أصغر من رأسه استوعبها وانما لا يلتفت به

ولا يتم من غيره بل تأخذ قسط الباقي من ارض الموضوعة ليرجع على جميعه وان كان رأس الشاح أكبر من رأس (قوله) المشجور أخذ منه قدر موضوعة رأس المشجور فقط واخبره في تعيين موضوعة الجاني ولو اضرع ناصبه من شخص وناصبه أصغر من ناصبه الجاني عليه فتم من باقي الرأس لان الرأس كله عضو واحد ولو زاد المقتص عدداً في موضوعة على حدة لم يضره نقصان الزيادة لتعدد

وقوله ولا يستوفى العشرة في مقعره فان مات فيه فان حكمه بالناس من عودها اقص واره في الحال أو أخذ الارض والاوجب حكومته وقوله لان القصاص الخ أي ولا حاشية عتوه بهذا الملوغ (قوله ولو قطع شخص من منقور) أي سواء كان الجاني منقورا أم لا فثبت الصور الاربع (قوله كالرفق) أي كشد له ليليل وقوله ومن قبل القدم فليس مثلاً لا العض وقوله فنية القصاص ثم ان لم يحسن قبل محل الجناية ففضل تعين موضعها والا قصص منه أو من قبل قبله وقطع الزائدة أو أخذ حكمه كذا قيل وفيه ان في قطع الزائدة عذاب فهل قبل تعين أخذ حكمه كذا قيل (قوله) عند مساواة (المحل) أي الاتفاق في المقتصل وقوله كبراً أي التماثل فيه وفيما بعده (قوله) فان أمكن القصاص فيها بلا حاشية الجراحة يجرى مثلاً بلان (قوله) ويجب القصاص في فقه عين الخ) غرضه تكميل ما فيه القصاص لان المتل إلى سقوفه وفيه العين الزائدة بدنه وقوله وفي قطع آذن أي كلاً أو به ضافه وفيما بعده وقدر الجراحة من نصف أو ثلث مثلاً لا بالمساحة مثلاً يؤخذ عضو بعض آخر بخلاف الموضوعة فانما تقدر بالمساحة لا بالزيادة حكماً يأتي (قوله) اهدم ضبطها أي اهدم بفسطاطها وان أمكن أخذ اهدم به وقوله وعدم أمن الخ عطف تفسير وقوله لا الجراحة الخ استثناء من قول المتن ولا قصاص في الجروح وقوله الموضوعة للعقل أي بأن وصلت اليه بدنه بدخول الحيلة التي عليه وان لم ير اعظم أصغر الجرح كغزيرة وصلت اليه وكشفة آذاناً يعلم على الجرح بضمه وادجوه بان خيف الخيس والافساده أو وضع بضمه موسى لا يضره سباً أو نحو جرحه وان أضره به وراعى الأسهل على الجاني من شدة دفعة أو تدريجاً ولا قصاص فيما لو كان برأس الجاني شعر دون رأس الجاني عليه (قوله) ولو اضرع كل رأس المشجور الخ) شروع في ثلاث مسائل إضمار كل الرأس ورأس الشاح أصغر أو العكس وإيضاح الناصبة وناصبة الشاح أصغر ورأس العكس (قوله) ولا يتم من غيره) كالجرحه واللفظ لانه غير محل الجناية (قوله) والنصبة في تعيين موضوعة الجاني أي لانه سقوله فله أداته من أي محل ناصبه كذا قيل ويجعل ذلك كجرحه أو اضرع الشاح رأس المشجور وبالاعتين محل الجناية عيناً أو شمالاً ولا فرق ما يأتي في الناصبة حيث تعينه مع رأسه من الرأس بكونها عضواً محضاً ومما زادها من خاص (قوله) ولو زاد المقتص أي بان رضى الجاني باستيفائه ولا نساقه ان القصاص لا يمكن من استيفاء قصاص الطرف وقوله لزمه قصاص الزيادة لكن انما يجب منه بعد اتمام موضوعة

فان كان الزائد خطأ وشبهه عددا وادعى على مال وجب ارض كامل ولو ارضه جميع بقضائهم على آفة واحدة اوضح
من كل واحد منهم ورضه منها كالاشترى حصوا في قطع عضو
٢٩٥ (فصل في الدية)

وهي في الشرع اسم للمال
الواجب بجناية على المولى في نفس
أو فيه أو ماله أو كراه المصنف
عقب النفاذ لانها بدل عنه
على النقص والاصل فيها المكاتب
والسنة والاجاع قاله الى يوم
قبل مؤتمرا خطا فصر برقبة
مؤتمرا ردية من أموال الامايت
المحصصة طائفة بذلوا الاجاع
منه على دى وجوه على الجحلة
والدية الواجبة استبداء أو بدلا
(على ضربين) الاول (مغلطة)
من ثلاثة أو وجه اومن وجه واحد
(و الثاني (مختصة) من ثلاثة
أوجه اومن وجهين (تنبه)
الدية قد يعرف من لها ما غلظها
وهو احدان سباب خسة كون
القتل هذا أو شبهه عد اوفى
الحرم أو الاشهر الحرم أو ذوى
رحم محرم وقد يعرف من لها
ما ينقصها وهو احد أسباب أربعة
الا ذوة والرق وقتل الجنين
والكفر فالاول يردّها الى المنظر
ولنا في القية والثالث الى
المنظر والرابع الى الثالث اقل
وكون الثاني انقص يرى على
المعاليب والافتقار من القية على
الدية فيشرع المصنف في القسم
الاول وهي المغلطة فقال (فأله ثلثة
مائة من (الاول في القتل العدد

(قوله فان كان الزائد خطأ) أي بقدر ما اضار بالجنين وسعد، والافه در ولو اشتد
صدق الجنين ولو كان باطرا لم يحاوز ع الارض على ما قد اختلف القائل له
المختص منه (قوله وجب ارض كامل) عو من من الايل (قوله اوضح من كل
واحد الخ) ولو الى الاصل للدية فقل يجب على كل واحد منهم قسط ارض الموصفة وبذل
وهو الظاهر يجب على كل ارض كامل لصدق اسم الموصفة على فعدل كل منهم بخلاف
ما لو اشتركوا في قتل واحد الامر الى الدية قلنا اوضح عليهم لعدم صدق القتل على فعدل
كل منهم

(فصل في الدية)

(قوله على المولى) خرج الرقيق فالواجب فيه الفدية بالغة ما بلغت تشيها بالادب واجبا
المالكية (قوله على الصبي) يصح رجوعه لقوله بدل فيكون مقابله انما اصل أي
فالمستحق يحضر بين القود والدية ويصح رجوعه لقوله عنه فيكون مقابله انما اصل أي
نفس الشئ عليه وعده لوقتها الى آخره جلا هدا موافق عن القود فان قلت انما بدل من
المصالح وجب دية امرأ أو من الجنين عليه وجب دية رجل وعكسه ففعله
ولا يخلو ولا خلاف في ذلك الا اذا اختلفت دية القاتل والمقتول والقتل فاندفع الا الايمان
والتماعين (قوله والادب المصيبة طائفة بذلك) أي طائفة وجوب الدية وقوله
في الجحلة أي في الخطا وشبه العمد اما المصنف فالواجب فيه القود (قوله أو بدلا) الاولى
خذفه اذ الدية الواجبة بدل عن القود لا تكون الامثلة وتوجه اومن وجه هذا الذي
اقتصر عليه المتن (قوله ومختصة من ثلاثة أو وجه) هذا والذي بعده والثاني من المتن اذ لم
يذكر الا التفتيق من وجه واحد ثم التفتيق من ثلاثة أو وجه في الخطا ومن وجهين في
شبه العمد وانطاع في مواضع الثلاثة (قوله قد يعرف من) التبع بالعرض ظاهر في
انطاع في مواضع الثلاثة اما العمد وشبهه فالتدقيق فيها على فكان الاولى أن يقول
وأسباب تقلد الدية الخ (قوله أو ذوى رحم محرم) الاولى ولذى بالام والافراد وهو
صادق في نحو يتبعه أي أمزوجة وأخت من الرضاع مع انه لا يغلط في قتالها خطأ لانه
خاص من محرمته ناشئة من الرضاعة والقرابة ومحرمه هذه ناشئة من عكس كونها
فرجسته وأخت من الرضاعة لامن الرحم فكان الاولى أن يقول محرم رحم بالاضافة
وكذا يقال في تنعيم الا في المتن (قوله وقد يعرف من) الاولى وأسباب تنقص
الدية أربعة الا ذوة والرق وغير عارضين (قوله طائفة ثمانية الخ) محط التغاير قوله
ثلاثون فاعلم الخ والافطعة فانه ايضا وقوله في القتل العمد ليس بعدا في التثنية في
شبه العمد وانطاع في مواضع الدية أيضا فكان الانسب ان يذكرها أيضا ثم يذم

٢٩٤ ي في سواء وجب فيه قصاص وعقبي على مال لا قصاص في الدية ولا ذواته (ثلاثون) حقة
وثلاثون بذعة) وتقدم بانها في الزكاة (وأربعون خلة) وهي التي (في باعوني والودها) خبر الترمذي بذلك

والله عني ان الاربعين سوارا وليست جملها بقول اهل النجدة الا بل وثبت في قتل الذكر الحزب المسلم المحقرون الدم غير مبين
 الفصل بجنايتها والقتال في الارض فيه لان الله تعالى اوجب في الآية المذكورة دية عنها النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب
 عرو بن سفي قوله في النفس ما قتل من اهل رواد الفساق وتقتل ابن عبد البر وغيره في الاجماع ولا يختلف في القاتل والراجل
 وان اختلفت الايديان والذراع والكورة والاربعه بخلاف الجناحة على الرقيب فان فيه القيمة المختلفة اما اذا كان غير محقق الدم كارك
 الصلاة كسائر الرائي المحصن اذا قتل كلامه عامس في لاديه قته ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا الغير القاتل ولو كان كافرا ولم
 خالوا اقبل الا من من قيمته والدين كان مبهضاً له بله في الحزب الحزب الذي يابس من فصيف اولئك ولا يبله في الرقة
 اقل الامرين من قيمتها والدية وعده الدية ٣٦٦ مغلطة من ثلاثة اوجه كونه على الجاني وحالة ومن جهة السن والمصلحة يفتح

السلام على التثليث يقولون يدق لينة دية العمد ~~بكونها~~ على الجاني (قوله
 والمحق الخ) غرضه الاشارة الى ان في كلام المتن مجازاً او لاحت عبر عن الجاني بالذلة
 وقوله اهل النجدة أي عدلين منهم (قوله وذلك) أي التثليث المذكور وكذا في ستة
 شروط وقوله والقاتل له أي العمد المسلم (قوله لان الحق الخ) قته القاتل وان الدية التي في
 الاية في الخطا وان التي اياهما التي في التنية العمد قاتل عله في ذلك الاجماع
 (قوله وان كان القاتل رقيقا الخ) كلام مستأنف رقبه فلو اوجب اقل الامرين أي ان لم
 يسع في الجناحة والا فان كانت قته قته فداية فلا أكره رقا الران في السبب أو اقل ضاع
 الباقي على وفي الحق عليه (قوله من قيمته) الاولى قيمتها أي جهة الرقبة أي قدوة وقوله
 والدية أي حسنة الدية المتألفة للرق لا كل الدية وبأق في البعض الرقيب ما قتلهم
 في كامل الرق (قوله ولا يجمع لها) الواو ولا واصلها لانها اسم جمع واسم الجمع
 لا واصلها من اقطعه بل من معناه قيل وهو ما سألني (قوله بسبب قتل الذكرا الخ) يقتضي
 ان سبب القصف قتل الذكرا الحزب المسلم وليس كذلك بل سببه كون القتل خطأ فكان
 الاولى كذا نطاهنا رذ كرامنا بعد قتلها عاته (قوله وما ينفذ ذلك الركة) أي حيث
 يقبل فيها القليب اذا كانت اليه كاهامعية وقوله وخالف الكفارة أي من حيث ضابطها
 المصداق لا يقبل في الكفارة وقوله مما يورث العمل أي وان كانت معيبة معيب بقيت
 الرقة في البيع كالتمويه في غير ما هنا (قوله الارض الخ) راجع لقوله ولا يقبل في اهل
 الدية معيب (قوله لانها الخ) هذا خاص بما اذا كانت واجبة على العاقلة ولا يقبل ما اذا
 كانت واجبة على الجاني (قوله فانه لا يجب حذفتها) أي بعدت المسافة أو
 غربت لم يجب قيمتها وقوله هذا أي ضبط وجوب القتل وعنده بما ذكره وقوله هو أولى

النساء المجعة وكسر اللام والقائه
 ولا يجمع لها من اقطعا عند
 الجوه وابل من مدها وهو مخاض
 كسائر النساء وقال الجوهري
 يجمعها خالف بكسر اللام وابن
 سبعة خالف وفي شبه العمد
 مغلطة من وجه واحد وهو كونها
 مثقلة (واختلفة) بسبب قتل
 الذكرا الحزب المسلم (ما قتل من اهل)
 وهي في الخطا مختلفة من ثلاثة
 اوجه الاولى وجوبها خمسة
 عشر من حقة وعشرون جذعة
 وعشرون بنت لبون وعشرون
 بنت مخاض وعشرون ابن لبون
 وتقدم بانها في الركة والثاني
 وجوبها على العاقلة والثالث
 وجوبها مفرجة في ثلاث سنين
 وفي شبه العمد مختلفة من
 وجهين وهما وجوبها على
 العاقلة وجوبها وتجدد في
 ثلاث سنين ولا يقبل في اهل الدية

معيب بما ثبت الردي المبيع وان كانت ابل من زمته معيبة لان الشرع اطلقها بما قصت السلامة وخالف ذلك الركة من
 لتدفعها بعين المال وخالف الكفارة ايضا لان قصودها تخلص الرقة من الرق لتستقل فاعترضها السلامة مما يورث العمل
 والاضغلال الارض المستحق بذلك اذا كان أهلا للشرع لان اسوقه فلا اسقاطه ومن زمته دية وله ابل فتؤخذ منها ولا يكف
 غيرها لان المؤخذة في حبل المواصلة كانت مما عنده كالميتب الزكاة نوع النصاب فان لم يكن له ابل في غلب ابل يلد يلد
 أو غلب ابل يلد يلد لا يلد يلد متلف فوجب فيها البذل الغالب كما في قيمة التلثة فان لم يكن في البلد أو القبله ابل يصفه
 الاجرا فتؤخذ من غلب ابل أقرب يلد أو أقرب غلب ابل الموضع المؤخذ فيلزمه قتلها كما في كذا القطر لم يمتد مؤخذة فتلزمه
 قيمتها أكثر من غلب ابل يلد ابله العدم فانه لا يجب حينئذ قتلها وهذا ما جرى عليه ابن القري وهو أولى من الضبط عاذا القصر

وإذا وجب نوع من الأبل لا يبعد عنه إلى نوع من غير ذلك الواجب ولا إلى قيمة عنه الإبراهيم من المؤرقى والمستحق
 (تنبه) ما ذكره المصنف من التخلية والتخفيف في النفس يجزئ منه في الأطراف والمجروح (فإن عدت الأبل)
 سباً بأن لم توجد في موضع يجب فتمسكها منه أو شرعاً بأن وجدت فيه بأكثر من غن مثلاً (انتقل إلى قبعتها) وقت
 وجوب تسليمها بالقيمة ما بلغت لا يبل من قبل فترجع إليه عند اعواز أصله وتقوم بتقديره الغالب لأنه أقرب من غيره
 وأصله فإن كان فيه ثندان فما أكثر لأغلب فيه ما تقرر الجاني بينهما وهذا هو القول الجديد وهو الصحيح (وقيل) وهو القول
 القديم (يقول) المستحق منه عدمها (التي) أخذ (أن يدان) من أهل الدنانير (أو) ينتقل إلى (التي) عشر ألف درهم (نصفه) من
 أهل الدراهم والمعتبر فيها المضرب عليه الغلص (و) على القديم (إن غلظت) الدية ولو من وجه واحد (زبدته) لابل
 التعليل (الثاني) أي تدبر على أحد الوجهين القرع من عليه في الدنانير ألف ٢٦٧ وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاثون
 وفي القصة ستة عشر ألف درهم

من الضبط عسافة القصر أي بأن يقال إن كانت عسافة القصر فاقن ويجب نقلها أو أكثر
 ليجب (قوله) وإذا وجب نوع أي كابل الجاني أو أبل غالب المخل الخ (قوله) انتقل
 إلى قبعتها أي أن يبعدها المستحق والقرع أمثلة لأنها الأصل ولو أخذت القيمة وجدت
 الأبل لم تزدت بشيء الأبل لا تفصل بالأخذ وقوله وقت وجوب تسليمها هو وقت
 طلبها لا وقت التباينة (قوله) فترجع إليه عند اعواز أصله أي عند أصله أي أصل هو
 البذل وهو الأبل فالأصل في حياته ولو قال عند اعوازاها أي الأبل لكانت أبل وضع كانت
 مراده من العبارة أن الأبل يدل على النفس والقيمة بدل ثلثين عن الأبل قالوا
 أصل باعتبار يدل باعتبار وسنذكر في كتابنا الأول أن يقول عند اعوازاها أي القيمة
 وتكون الأضافة على معنى اللام (قوله) وتقوم بتقديره أي لعدم وقوله تقرر الجاني
 الأول تقرر الدافع (قوله) وهذا أي الانتقال إلى القيمة (قوله) ألف دينار أي من قال
 ذهباً (قوله) على أحد الوجهين متعلق بزبد الوجه الثاني مذكور في قوله وأصحبهما
 في الروضة المذكورة أصح بالنسبة لوجه التعليل وإن كان كل منهما ضعيفاً بالنسبة للبعد
 ومغضيه أن القول القديم يفتقر عليه وجهان للاصحاب الزيادة وحديثهما وأصحبهما
 عدم الزيادة والقديم ما تقرر عليه ضعف وبالمعنى الجدي هو الانتقال إلى قيمة الأبل
 (قوله) وذلك أي المذكور من السن والصفة (قوله) أم قطع السهم بخلافه هو الكلب
 في هذه الحالة فلا تغلط لأن اعتباراً (قوله) الأربعة ولم يعلق به أنه ضمان فذلك مع
 أنه سيد السهم وإن التسليم فيها التوقف ولا يضمن وقوع الخنايتة الزهوق فيها (قوله)
 من سئين أي أنه لا ينبغي بالقيمة تكون هي واجبة من السنة القديمة ويكون الحرم

لأنه ممنوع من دخوله فلو دخله اضربوا اقتضه فهل تغلط أو يقال هذا إذا راجحه الثاني يخرج بالحرم الإجماع لأن حرمته
 عارضة فغير مستترة بحكم حرم المدينة يسام على منع الجرائم مثل مسدود وهو الأصح والثاني ما ذكره بقوله (أو) قتل خاطئ (أو) بعض
 (الاشهر) الأربعة (الحرم) وهي ذوات القعدة بفتح القاف وذوات الجبة بكسر الجاء على المشهور فيها وسباً ذلك لشهودهم من القتال
 في الأول ولوقوع الحج في الثاني والحرم يتشبه بالراء المتوسطة حتى بذلك التصريم الانتقال إليه وقيل تعريضاً لغيره على إلباس
 سبها صاحب المستعذب ودخله اللام دون غيره من المشهور لأنه أرفعها فمؤثره كأنه قبل هذا الشهر الذي يكون ابتداء أول السنة
 ويجب من قبله الأصم والأصم وهذا الترتيب الذي ذكرناه في هذا الشهر الحرم وسبها من سئين وهو الصواب كما قاله القروبي
 في شرحه لم يعدها الكوفون من سنة واحدة فغضوا الحرم وجب وذوات القعدة وذوات الجبة

وفي القصة ستة عشر ألف درهم
 والمصنف في هذا ما تسمع لصاحب
 المذهب وهو ضعيف وأصحبهما
 في الروضة أنه لا يزداد شيء لأن
 التعليل في الأبل لا يماورى والسن
 والصفة لا يزداد القصد وذلك
 لا يوجد في الدنانير والدراهم
 (تغلف دية الخطأ) من وجه
 واحد وهو وجوب سائلة (في)
 أحد ثلاثة مواضع الأول إذا
 قتل خطأ (في الحرم) أي حرم
 مكة فأنما سبها فيه لأن تأثيراً
 في الأمن بدليل إيجاب جواز
 الصيد القتل فيه سواء كان
 القاتل والمقتول فيه أم أصيب
 المقتول فيه وهي من خارجة أم
 قطع السهم في سروره هو الحرم
 وهما باطل (تنبه) الكافر
 لأنه لا يضمن في الحرم كما قاله القروبي

قال ابن رجب ويحبه وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا نذر صبيها أي مرتبة فعلى الأول يدأبى التعذر على الثاني بالمرم والثلث ما ذكره بقوله (أوائل) خطأ محرماً (ذات رسم) أي قريب (محرم) كالأم والأخت لما ذكرنا من قطعية الرسم ونحوه محرمان ذوات رسم ضروران الأولى ما اذا قرئت المحرمية عن الرسم كأي الماهرة والراضع فلا ينافيها القتل قطعاً الثانية أن تتعدد الرجعية عن المحرمية كالولاد والإعلاء والأحوال فلا ينافيها ٣٦٨ ففهم على الأصح عدد الشفيعين لما بينهما من التفاوت في القرابة (نبيه) به

يدخل التغلط والتفط والتفط في
ذمة المرأة والله في وجهه ومنه
عصمة وفي قطع الطرف وفي ذمة
المرح بالنسبة لدية النفس ولا
يدخل حقبة العدة في تغلط ولا تغلط
بل الواجب فيه يوم التفط على
قصاص سائر المتوفيات ولا تغلط
في قتل الجنين بالرحم كما يقتضيه
إطلاقهم وصريحه الشيخ أبو
سعيد وإن كان مقتضى النص
سلافة ولا تغلط في الحكومات
كما يقتضيه الزكشي عن نصه
الماوردي وإن كان مقتضى كلام
الشافعي خلافه وقصد المصنف
القول بالتغلط الشارح إلى أن التغلط
اغناؤه عما إذا كان عبداً
أو شبهه فلا يتضاعف ما لا تغلط
ولا ينافي فيه كما قلناه لعدم إني
لأن الشيء إذا انتهى شياً في
التغلط لا يقبل التغلط كالإيمان
في القسامة وتظهر أنكم لا تكبر
خاله المسمى والزكشي وإن
فرغ من مغلطات الدية شرعاً
مقتضى بها أنها الأثمة كما قلنا
(ودية المرأة) أئمة سواء أفتها
وجعل أو أهرأه (على النصف
من ذمة الرجل) الخ من هي على
ذمة نفسها ورجلها ورجل أبيه
مقبوضة المرأة نصف ذمة الرجل
وأطلق بعضهم ما رجحوا والخش كالمرأة في جميع أسكلمها لأن زيادة ما عليها مشترك في ذمة الرجل والنسبة خطأ الفدية
عشر نيات بخلاف عشر نيات بلون وهكذا وفي قتلها عبداً أو شبهه ٤٢ خمس عشرة رجس عشرة رجس عشرة رجس عشرة رجس
(ودية كل من) اليهود والنصارى (أو) والمعاهد والمسلمين إذا كان معصوماً فقتل من أخته (ثلث دية) الخ (المرء) نفسها أو غيرها

ورجس من السنة الثانية (قوله مرتبة) أما عند الإطلاق فصيلاً بالذي يليه (قوله) محرماً لا حاجة إليه مع قول المتن محرم على أنه وهم اختصاص الحكم بالأنثى وليس كذلك وقوله ذات رسم أي نفساً ذات رسم فينبغي المذكور والأنثى وقوله أي قريب الأولى حذفه لأنه لا يصح أن يكون نفساً الرسم لأنه القرابة لا القرب ولا لذات لأن غير منصوص به ثم كان على المتن لما أن يقول ذات رسم محرماً وأضافة محرم برسم وكون من إضافة السبب للسبب (قوله ونحو) محرم ذات رسم هو تأخر فيه التعبير والأختان السبب لكلام المتن أن يقول ونحو بذات رسم محرم (قوله والذئ) أي في غير الحرم كما مر وقوله بالنسبة لدية النفس راجع لكل من قطع الطرف والبرح أي تغلطاً وتقتضيهما بحسب تغلط ذمة النفس ويتخففان من الثلث والقصاص في تغلط ذمة ما التثبت كما تغلط ذمة النفس بالثلث ويتخفف ذمة ما بالنفس كما تقتضيه ذمة النفس بالقصاص وكان يقتضيه بل هو أو دفع وأثم حسناً وفأشأن أن يقول بالثلث والقصاص ويكون الثلث واجباً إلى التغلط والقصاص راجعاً إلى القصاص والتغلط والتغلط كان أتم لأنه لا بد من أن يكون راجعاً لدية المرء والذئ ونحوه أيضاً (قوله ولا تغلط في قتل الجنين) أي في ذمة له أي فيما إذا ذمت الفدية الواجبة واستقل إلى خمسة من الأهل أي حتى عشرة ذمة الأم فلا تغلط بالثلث وأهم تقييده بالرحم أنها لا تغلط فيها إذا قتل في الأشهر الحرم أو كان محرم برسم (قوله لأن الشيء إذا انتهى شياً في التغلط) لا ينفذ وفي شبه العدد لأنه مغلط من وجه واحد فيقبل التغلط للرجس من الآخرين وقوله كالإيمان في القسامة أي فلا يطلب فيه التغلط بالمكان والزمان كأي اللسان (قوله ودية المرأة المرمية) لا حاجة إلى قوله المرمية مع التعبير بالدية إذ لا يقال للواجب في الرقبة ذمة بل ذمة لأن يقال عذره في ذلك استسهال المستغلبة في واجب الرقبة فيما يأتي وقوله من هي الواضع الذي هي الخ وقوله ويرجح المراد به ما يشمل القطع وهو مذمة الذئ على محمول أتم تقدم مقدار ما يجب في جرح الرجل (قوله والمعاهد والمسلمين) الأولى حذفه أو يقول الذي أو المعاهد أو المؤمنين لأن كلام المعاهد والمؤمنين كان من اليهود أو النصارى أغنى عنه ما قلناه أو من غيرها المريب فيه ما قلناه من اليهودية معالي وقوله إذا كان أي كل من الأربعة معصوماً جرح ما إذا انتقل من اليهودية معالي إلى غيرها أو كان زانياً معصوماً وقتل معصوماً وقوله فعل معنا كنهه هذا يشيد غالباً بل

أما في النفس فمروى عن قول الإمام الشافعي في الأم قضى بذلك عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهذا التقدير لا يعمل بلا قوة في قتله هذا أوثب عند عمر حقائق وعشر بدعات وثلاث عشرة خلقه وثبت في قتله خطا لم تغفل عنه وثلاث من كل من يثبت الخنافس وربات البون وبني البون والحقاق والحد القديم ع ذلك ثلاث وثلاثون وثلاث وقال أبو حنيفة في نفسه لم يقل وقال ثلاثه فقال أجدان قتل هذا فدينه مسلم أو خطأ فقتلوا أما غير المعلوم من المرتدين ومن الأمان فلهذه مقتول بكل حال وأما من لا يثبت مثل ذلك فهو كاليهودي وأما الأعراف والبلد والحق في النفس «(تنبيه)» السامرة كلهم ودوا السامية كالتدوير إن لم تكفرهم أهل ملتهم والافسكن لا كلبه (ودية اليهودي) الذي ٢٦٩ له أمان أخس الدين وهي (الطائفة يدي

المسلم) كما قال به عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم عليه هذا التقاطع حقتان وجدعتان وشفتان وثلاثا خاصة وعنده التقدير بغير ذلك من كل من يجمع عدل حسن وثبات والمعنى في ذلك أن في الدي واليه والنصر إلى خمس فقتل وهي حصول كتاب ودين كان حقا بالإجماع وقيل منا كتبهم وفيما يجهلهم ويقررون بالجزية وليس لهم موسى من هذه الخسة إلا التفرير بالجزية بتكاثرت دينه الجنس من دية اليهودي والنصارى «(تنبيه)» وقوله ثانيا عشر أو من دية من ثلث خمس لا في التثنية فذكر برا وأيضافه والوافق تصويبا على الحساب لكونه أخصص وكذا وثني ونحوه كما بدشهم وقوله يقر ويؤمن لا يدخل ديانته أمان كقولهم لتأروا لآمنان لأمان له قد سدر وسكت المصنف عن دية الموقد

الدية الآن أغا يفتون بديانة اليهودي لأن شرط حل المناكحة في غير الأسماء التي من العلم بدخول أول آياته في ذلك الدين قبل نصفه لا يكاد يوجد (قوله قضى بذلك) أي بالثالث وقوله وحده التقدير أي التقدير بالثالث (قوله من المرتدين) أي من كان لا يتخالف من دين لا تتراخى في أنفسهم مسكونا صفة فلم يدخلوا في المقسم حتى يخرجوا في ذلك وقوله ومن الأمان أي بأن لم يبعده بونية ولا عهد ولا أمان وقوله فانه مقتول بكل حال أي فكذلك مهدد ولو قال فهو منه وكان أحسن (قوله وأما الأعراف الخ) مقابل قوله أما في النفس فمروى (قوله ان لم تكفرهم الخ) أي بأن صدقت السامرة يهودي والتوراة والصاوية بعيسى والنجيب وتكفرهم بتكذيبهم بالذ كونه (قوله الذي أمان) بأن عسدت لهم بأموالهم أمان (قوله واليه في ذلك) أي كونه دينه ثلثي عشر دية المدمية وقوله كان أي كل من الدين والكتاب والاولى كإنا (قوله التصويب أهل الأسماء) الأولى لاولية أهل الحساب لأن ما ذكره المصنف ليس بمظالم بل أول أو من ثلث خمس (قوله من له أمان) راجع لكل (قوله والضمين يغلب فيه الخ) أي ولان الضمان الخ فهو على ثمانية (قوله ان تسلك بدین لم يسدل) الصواب جائز يدل من ذلك الدين لا في جميع الأديان قد دلت وأغما ذلك ما وافقت عليه كالتوسعة وقوله دية أهل دية أي أن مات والأفدية يهودي لأنها التقى وقوله والأي بأن تسلك بالمدل أو لم تسلك بشي أم لا لأن لم تسلك دعوة بني تركذا ان تسلك عالم تعلم عينه بأن قتل قبل الوقوف عليه (قوله ولا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة) أي قبل الدخول للإسلام (قوله شرع في سان مادونيا) أي في سان دية أو ما وافقة على الدية وتقدر من صاف في قوله أمانة طرف الخ أي دية ثلثا وأما كان في الضمير في قوله وهي وأجمع إلى ما لکن يكون تأنيده على الأقل من حيث أن ما دون النفس متعدد أعمالي الثاني فظاهر وقوله ورجع بالرفع وقوله لم يبلغه أي لأنه ذكر المذكور الأخير

بين كافي ووثق مثلا وهي كدية الكافي اعتبارا بالاشرف سواء كان أيا أم لا لأن التوقد يقع انصرف الإبريز بين الضمان يغلب فيه جانب القتل ويحرم قتل من له أمان لأمانه ودينه سواء يخاف من ذكر على المصنف من دية عالم وهو آخر المصنف ذكر المراتب التي تناوذة كرمها التفتيش لشيء إلى الجوع ويرى في ذلك التفتيش من المصنف من لم تسلك دعوة الإسلام ان تسلك بدین لم يسدل دية أهل دية دية والا فدية يهودي ولا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة وقد تنص على أسلبد إذا لم يجرى ولم يجر منها بعد إلامه وان تمكن من الجانبين المصنف رحمه الله تعالى دية النفس شرع في سان مادونيا وهي ثلاثة أقسام أمانة طرف أو أمانة دعوة ورجع بخلافه فيها كاستدراجه ان شاء الله تعالى دية ثانيا بالامرا الأول بقوله

(و) تكمل دية النفس أي دية النفس صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره فقلنا وبهتة ما في (أ) بأنه (الدين) الأصلين شبر عرو
 ابن حزم يذهب رواد السابق وغيره (تبيينه) المراد بالدية الكف مع الأصابع الخمس هذا أن قطع اليد من مفصل كف وهو
 المكور فإن قطع فوق الكف وجب مع دية الكف حكومة لأن ما فوق الكف ليس تابع بخلاف الكف مع الأصابع فإنها
 كالعضو الواحد قليل قطعه ما فيه السرة بقوله تعالى فاقطعوا أيدهم ما وفي أحدها انصه بالاجماع المستدلى النص الوارد
 في كتاب عرو بن حزم الذي كتبه النبي ٢٧٠ على الله عليه وسلم (و) تكمل دية النفس في باقية (الرجلين) الأصلين

إذا أقطعنا من الكعبين مذهب
 عرو بن حزم يذهب إلى أن الكعبين
 كالنكاح والمسا في كل واحد
 والتقدير كالعضو والأصابع
 كالنكاح لأن العيب ليس في نفس
 العضو وإنما العيب في نقص فيه
 التقدير في أحدها انصه بالاجماع
 وفي كل أصبع أصلين يداو
 رجل عشرة دية ما فيها فليس
 هو عشرة شبر أربعة كما في خبر
 عرو بن حزم أما الأصبع الزائدة
 أو اليد الزائدة أو أن رجلين الزائدة
 ففيها خمسة وعشرون كل أصبع
 من أصابع اليد أو الرجلين من
 غير إصبع ثلث العشرة كل
 أصبع فله ثلاث أو ثلث الأجزاء
 فله ثلثان في ثلثه نصفها عدا
 بقسط واجب الأصبع
 (و) تكمل دية النفس في باقية
 ما دون (الأصابع) وهو ما دون
 التقدير في كل واحد من
 ابن حزم يذهب إلى أن فيه جلا
 وعقوبة وهو مشغل على العرفين
 المسلمين بالمعنى وعلى السابقين
 بعد ما يتدرج في حكمه فبذلك
 والحاصل ثلث فزله الدية عليها (و) تكمل دية النفس في باقية (الأذنين) من أصلهما
 بغير إصبع أو من أصلهما بغير إصبع سواء كان دية أو أصبع
 بغير عرو بن حزم في الأذن مخبون من الأذن رواد الدارقاني والميسقي ولا يمتنع
 فيها الدية فإن حصل بالخطأ أيضا وجب مع الدية أوش وفي بعض الأذن بقسطه
 عليه ما يجب لوسو كالمقتصر كاذبة كالنظر في يد فقلنا ولو قطع أذنين
 الأصلين بغير إصبع أو من أصلهما بغير إصبع سواء كان دية أو أصبع
 بغير عرو بن حزم في الأذن مخبون من الأذن رواد الدارقاني والميسقي ولا يمتنع
 فيها الدية فإن حصل بالخطأ أيضا وجب مع الدية أوش وفي بعض الأذن بقسطه
 عليه ما يجب لوسو كالمقتصر كاذبة كالنظر في يد فقلنا ولو قطع أذنين

بعضها وتدرج في حكمه فبذلك
 والحاصل ثلث فزله الدية عليها (و) تكمل دية النفس في باقية (الأذنين) من أصلهما
 بغير إصبع أو من أصلهما بغير إصبع سواء كان دية أو أصبع
 بغير عرو بن حزم في الأذن مخبون من الأذن رواد الدارقاني والميسقي ولا يمتنع
 فيها الدية فإن حصل بالخطأ أيضا وجب مع الدية أوش وفي بعض الأذن بقسطه
 عليه ما يجب لوسو كالمقتصر كاذبة كالنظر في يد فقلنا ولو قطع أذنين

(و) تكمل دية النفس في اياته (العشرين) عليهم هرون ومن يملكه وسكن ابن المتقرب له الاجماع ولا ينص من اعظم الجوارح فقام
 فمكاتبه اولها بياض الدية وفي كل من نقصها ولو عين احمول وهو من في عينه خجل دون بصره وعين اعشى وهو من يرسل دمه
 غايبا عن بصره وعين اعمور وهو ذاهب حس احدى العينين مع بقاء بصره وعين احمسى وهو صغير العين المصير وعين
 اعشى وهو من لا يسمع للابوين اعمور وهو من لا يسمع في الشغل لان المنفعة باقية باعين من ذكره وقد ارا المنفعة لا ينظر اليه
 وكذا من يعينه مياض على سائر احواله او سواه او فاعلها وهو رقيق لانه نقص الفؤاد الذي يشي بياض في اهلها نصف دية ما كان
 نقص الفؤاد او ما يمكن ضبط النقص فقدوة مائة من ضبط النقص وجبت حكومة (و) تكمل دية النفس
 في اياته (الخلفتون الاربعة) وفي قطع كل عين يقطع بجمعه وكسر هار وهو عطاء العين ربيع دية والاعلى والاولا فلو كانت
 لاحدى وبلا دية لان فيها جال او نعمة وقد اختصت عن غيرها من الاعضاء ٢٧٩ يكون من ارباعية وتكمل حكومة الاحداث

في دية الاجتنان بخلاف ما
 افتردت الاحداث وان فيها حكومة
 اذا غلبت منها كسائر الاشياء ولان
 الثالث بطله الا ريشة والجمال
 دون المفاسد الاصلية والا
 فالتعزير وفي قطع الجفن
 المستصحب حكومة وفي الاحداث
 الجفن الصغير ربع دية وفيه
 الجفن الواحد تسطة من الربع
 فان قطع بعضه فتنقص باقية
 فقصية كالمراخي عدم تكميل
 الدية (و) تكمل دية النفس في
 اياته (الانسان) المناطق سليم الذوق
 ولو كان الانسان لا يمكن وهو من
 فيلسفه لكنه أي جهة ولو انسان
 آتيت جشنا أو الفخ وعسوق
 نفسه رهما في صلاته الجاهلية ولو
 انسان طفل وان لم ينطق كل ذلك
 لا تطلق حديثه هرون ومن

(قوله وتكمل دية النفس في اياته العينية) أي بان قلعهما من محلها ما (قوله دون
 بصره) المراد بالبصر القوة الباصرة وقوله حس أي شؤ وقوله مع يشا بصره أي في
 الاخرى فالتباينة على عينه السليمة (قوله وقد ارا المنفعة لا ينظر اليه) أي كالمستأثر الى
 استلاف الايدي مثلا بشوة البطش وضعته (قوله وما يمكن ضبط النقص) أي كان علم
 غاية ما يراه قبل حدوث البياض ويصدق دونه ثبوت على اتي عليها البياض (قوله
 كسائر الاشياء) أي اتي فيها جمال كسائر الحاجات وبقيتها شعور الوجه دون شعور الابد
 والعانة فلا حكومة ولا تعزير برافسدها (قوله وفي احداث الجفن) أي اياها
 بحيث صار لا يضيق (قوله وتقتطع) أي انكسرت (قوله في اياته الانسان) أي
 كله أما اياته بعضها فقيماية الا كثر ما نقص منه ومن الكلام فان قطع بعض لسان
 فزال ربع كلامه وجب النقص من الدية أو قطع ربعه فزال نصف كلامه وجب
 النقص من الدية اعتبارا بالانكسار فان لم ينقص الكلام لم ينقص كلامه لا قطع ما قطع اذ لو
 وجب للزم اجاب الدية الكاملة في لسان الاخرس وقوله مناطق أي بالفضل أو بالقوة
 وان يهزم من بعض الحروف يمينه وقوله سليم الذوق قد بدله كراخلاف الا في (قوله
 أي جهة) أي عدم فصاحة (قوله تجزئه) أي الانسان أي ما تراه وهو الكلام وقوله
 والعبارة أي التعسير (قوله واذا دونه في اللهاوت) الاولى تحت الاضراس لان
 اللهاوت جمع لهما وهي الصمة التي با على اسنق وهي اداة فيها (قوله نعم لو بلغ
 الفضل اوان النطق والصريل) أي من جنى عليه بحيث (قوله وقد يذبحه) أي

الانسان الدية صحه ابن حبان والحاكم كروقتل ابن المذرفه الاجماع ولا فيه جال او نعمة تجزئه الانسان عن الهاتمي في البان
 والعبارة حاتم الضمير وفيه ثلاث منافع الكلام والذوق والاعتقاد في اكل الطعام واذا رقت في اللهاوت حتى يتشكل لحنه
 بالانصاع اسم لو بلغ الطفل اوان النطق والصريل ولو لم يجد امته فديه حكومة لاديه لاشعاعا والحال بهيرون بلوغ اوان النطق
 فديه اخذ اظناهر السلامة كاتجب الدية في يده ورجله وان لم يكن في الحال بطش ولا شئ وخرج بشفة المناطق الاخرس
 فالواجب فيه حكومة ولو كان شره او سوا كافى قطع اليد لاشعاعا بسلام الذوق عديته تجزئه الماروري وما سبب المذهب بان
 فيه حكومة كالاخرس قال الاذوي وهذا يات على المشهور وان الذوق في الانسان وقد يذبحه بقول البقوي وغيره اذا قطع لسانه
 فذهب ذوقه لزمه ديان انتهى وهذا هو الظاهر لقول الرازي اذا قطع لسان آخرس فذهب ذوقه وجبت الدية للذوق وهذا يات
 من قولهم ان في الذوق الدية وان لم يقطع الانسان (و) تكمل دية النفس في اياته (المتقين) لو رده في حديثه ربيع من

وفي الشئين الدينية كل شئ في عرض الوجه الى المشرقين وفي كل ما يدور الى الشمال في المشرق والى الجنوب في المغرب والى الغرب في المشرق والى الشرق في المغرب وان قطع من غيرهم ما خلفه البصائر الباقان وبشبا كقطع على الجميع وزعت الية على المقطوع والباقي كما انشاء نص الشق وعلى بقعها مع قطعها مسكورة الشارب اولاد بها انظر هذا الاثر في الاعداد مع الابعان ويجب في كل على نصف دية وهو يفتح لاسمه وكسرها واحد العين بالفتح وهذا قطعان ثبت على ما الانسان الذي ومقتضاه الذي اما الدنيا فبغير ما علم الراس ولا يدخل ارض الانسان في دية تلك العين لان كلامهم انهم من قبل راسه وله بدل مقدور واسم بخصه فلا يدخل احد منها في الاثر كلامه الانسان ثم شرع في القسم الثاني وهو الزالة المتافع فقال (و) تكمل دية النفس في ذهب الكلام بالجنابة على الانسان ثلث البيوت في الانسان ٢٧٢ البنية ان شمع الكلام وقال ابن اسلم ضمت السنة بلفظ ولان الانسان عضو من جوارب الدنيا فكذلك ما فعله

تأخر كون الذوق في الانسان ووجه المناقصة أن وجوب الدين ينزل على ان الذوق ليس في اللسان والاولى ببيت دية واحدة (قوله الاسكورة الشق) أي ما يمكن خطبا والاعية كماله (قوله وزعت الية على المقطوع والباقي) أي الذي ينقص أي فلا يجب في الباقي المتكسر شئ بل يجب في المقطوع قد سمع من الية نقاشة التوزيع معرفة قسط المقطوع (قوله ولا يدخل ارض الانسان في دية تلك العين) أي فصل احد هاتين الاثر (قوله بالجنابة على الانسان) أي مع شانه والا كان من الجنابة على الاطراف والكلام الا في الجنابة على المعاني وكذا يقال في ذهب البصر والصم والشم (قوله في الانسان) أي في الجنابة عليه وقوله ان سمع الكلام أي ولو سمع بقاء الانسان وقوله ضمت السنة أي الطريقة (قوله ولو اذني) بالبناء المعجول أي اذني هو بلاشارة او الكتابة واذا وابه وقوله يكملها الاخرس أي بالاشارة (قوله تعتبر قد علمه من الية) أي وان عادله بسبب الجنابة بحروف يمكن بحسبها ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف حقه كلامه فاقص من الجنابة في الذهب الا ربع كلامه فاقص عليه ربع الدية ثم حقه فاذا اقص منه ذهب ثلاثة ارباع كلامه لم يذهب شئ لان سرابة القصاص معدرة (قوله وعامة معدرة) فيه ان المعدود معدرة وهذه ألف البنية فالخروف قسمة عشرة ورون وسنة قسمة ربع سبعها أي الاشياء (قوله فبوزع عليها) انشاء الضمير مع نزوعه اقرا كتابه التام من الحذف اليه (قوله فعلى هذا الخ) يتميز قوله خلافة اوبا تفككا لان الاضغ ان يقول لان كان العجز من ذلك جنابة فلا

عضو من جوارب الدنيا فكذلك ما فعله العظمى كسب دواجر دل وانما تشد الية اذا قال اهل نظيرة لا يعرف كلامه فان أخذت ثم اد استردت ولو اذني زوال نقطه المتحد بان يروح في اوقات الاطراف وينقل من جوارب الدنيا ما يبرقه في كسبه فان يظهر منه شئ حلفا لم يحن عليه كما يحلف الاثر من هذا في ابطال لغة بكل الحروف وأما في ابطال بعض الحروف فبغير قطع من الية بقها ان في كلامه موهوم والا فقله كمال الية كما يرميه صاحب الاثر والخروف التي توضع على الية ثمانية عشر حرفا في لغة العرب يحدف كل الية الا م والهمز هما معدودتان في ابطال نصف الحروف نصف الية وفي ابطال

سرف منها ربع سبعها وترى في لغة العرب غير هاتين حرفي على ما كان كانت الحروف وقد اقترنت لغة العرب دية بحرف الشاذ الذي يضاف غيرها وفي الفئات حروف ليست في لغة العرب كالخروف المتروكة بين الجيم والسين وحروف الفئات مختلطة بعضها باحدثها وبعضها باحد وثلاثون ولا فرق في توزيع الية على الحروف بين السائبة وغيرها كالخروف والحقيقة ولو جاز الجزع على لسانه من بعض الحروف خلفه كارت واللغ اوبا فتعديرة كطلة في ابطال كلام كل من سألته فالتحق وله كلام موهوم الا في افاضه منها واذن ضعف سنة في ابدال حروف في كمال الية كسنة البطش والبصر فلي هذا في ابطال الجنابة بعض الحروف فانه يوزع على ما يحسنه لاهي جميع الحروف (و) تكمل دية النفس في (ذهب البصر) من العينين فغير معاذ في البصر الية وهو غريب ولان ثمة النظر أقوى وفي ذهب بصر كل عين نصفها موهوم كسنة أو كسنة واحدة او كلة صحتها وعادله بمسألة او حولا من شئ أو طفل حيث البصر سليم فلو قطعها لم تزد على نصف الية كما لو قطع دية

ولوا دعى الجني عليه زوال الضوء وتذكر الحائي مثل عدلان من أهل النخبة أو رجل وامرأتان أن كان خطأ أو شبهه عندناهم إذا
أوتقوا الشخص في مقابلة عين الشمس وتناور في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجودان فهو جرمه إذا كمن أهل النخبة
أعصم الجني عليه بقرب مقرب أو حديد نعمة أو نحو ذلك من عبدة بقية وفقر هل يتزجج أو لا فإن تزجج صدق الجاني بعينه
والإفالجني عليه بعينه وان نقص ضوء الجني عليه فان عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصلا رايها الأمن
نصفها أمثلا فسطع من الدنيا والحق كومة (و) تكلم دية النفس في (ذهاب السمع) فذهب الجني في السمع الدية ونقص
ابن المذوقه الأجاع ولا نحن أشرف الحواس فكانت تبصر بل هو أشرف منه عندنا كثير الفقهاء لأن به يدرك الله فهم ويدرك
من البهائم السب وفي الثور والبقلة ولا يدرك بالبصر الأمن جهة المقابلة بواسطة من ضياء أو شعاع وقال أكثر المتكلمين
بتفصيل البصر عليه لأن السمع لا يدرك به إلا الأصوات والبصر يدرك به الأجسام والألوان والرائحة فلو كان لعلقاته
أكثر كان أشرف وهذا هو الظاهر (تنبيه) لا بد في وجوب الدية ٢٧٢ من تحقق زواله فلو قال أهل النخبة يعود

وقد روي القصة لا يستبعد أن يكون
الجماع لا يتحقق لأن استبعاد ذلك
أولم يتقدروا له مدة أخذت الدية
في الحاصل وفي الزنا لم يمتد من
نصفها إلا لا تعدد السمع فانه واحد
والجماع تعدد منتهى بخلاف
ضوء البصر اذ ذلك القطعة
متعددة ومعلمة الحدقة بل لأن
ضبط اقتضاه بالمتعة أقرب منه
بغيره وهذا ماض عليه في الأم
ولوا دعى الجني عليه زواله من
أذنيه وكذب الجاني وانزعج
للسباح في قوم وغنله فكاذب
لأن ذلك يدل على التصنع وان لم
يزجج بالسباح ونحوه فبإدق
في دعواه وسلف جليل لا يحال
تجلبده وأخذه الدية وان نقص

دية تنبيه أي فلا يتبعه الغرم في القدر الذي أزاله الجاني الأول (قوله) أن كان خطأ
أو شبهه (م) واجمع أقوله أو رجل وامرأتان لأن القصة ومهما الحال وشهادة النساء
مقبولة فباعتدائه المال بخلاف العمد فلا يقبل فيه الرجل والمرأتان لأن المقدود
منه المقتضى (قوله) بل هو أشرف أي أعظم نفعه منه وقوله لا به يدرك الله فهم أي
ما يشهد من الشرائع وبغيره (قوله) أو شعاع أي بعضه أو أي انقطاع أشعة أي
أجزاء من العين وانما قالوا بالرائحة (قوله) لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله
الحواس من ثلث عدم عود بقول عدلين من أهل النخبة فانه الداروق وجوب الدية على
ذلك لا على تحقق زوال السمع اذ لا يجب عند قول أهل النخبة بعدد مع الله اذ لا يتحقق
الزوال وقوله أهل النخبة أي الثنا منهم (قوله) اذ ذلك القطعة أي البصر وقوله وهذا
أي اعتبار النقص فيما إذا أزاله من أذن واحدة والقول الثاني وجوب قطعتا من نقص
من السمع (قوله) وجب بقوله الباء زائدة (قوله) فان حش أي انقطاع (قوله) على
ذلك أي على كمال الدية في ذهاب العقل (قوله) اقتصار المصنف على الدية (م) فيه أنه
اقتصر على الدية في غيره أبداً وقوله يقتضي عدم وجوب اقتصاص أهل المراتب في وجوب
التبوت لا ما قابل إلا بالحدة والألاقتضي جواز اقتصاص نفسه وهو بعينه على ما يظهر
ويخرج بالعقل في المعاني التي هي السمع والبصر والشم والذوق والشم والكلام

٢٥ ي في جمعة فسطع من الدنيا عن عرف والحق كومة باستماد فاض (و) تكلم دية النفس في (ذهاب الشم) من
المختبرين كجاء في خبر عرو بن حزم وهو غريب ولأن من الحواس الشائعة فكذلك في الدية كالشم في الزنا ثم لم يفرق
الدية ولو نقص الشم وجب بقطعة من الدية ان أمكن معرفته والحق كومة (تنبيه) لو أنكر الجاني زواله أعصم الجني عليه
في غشاله والرائحة الحادة فدان حش فليطلب وعبر لغيره حش إنساني اظهر وكذب الجني عليه ولا حاشوا لظهور صدق مع الله
لا يعرف الأمه (م) تكلم دية النفس في (ذهاب العقل) ان لم يرجع عود بقوله أهل النخبة في عدة يظن أنه بعين البيا كجاء في خبر
عرو بن حزم وقال ابن المذوقه جمع كل من يصدق عنه المراد في ذلك أنه أشرف المعاني وبه يميز الإنسان عن البهيمة قال الماوردي
وبغيره والمراد العقل القوي الذي يرى التكليف دون التكليف الذي يحسن التصرف فيه حكومة فان رجوعه في المنة
المذكورة انتقد فان عاد فلا ضمان (تنبيه) اقتصار المصنف على الدية يقتضي عدم وجوب اقتصاص ذنب وهو المذهب
للأختلاف في محل العقل فليطلب وقيل الدماغ وقيل مشرطه فبما ما لا يتروى على الأقل وقيل مسكنه الدماغ وتدرجه في القلب

وتنفي عنه سلالته تقول صاحبها من الزور في الهالك ولا ينشئ على ذية القتل ان زال بالارسله فان قال بغيره اوش
مقدّر كالموضحة أو حكومة وجبت الدية والارسل اوش والحكومة ولا بد من ذلك ذية العقل لانما يصاحبه أدبعت منه فغير
سائق في مثل الجنابة فمكاشته كالواش قد انتدبت الجنابة عن زوال القتل ولو ادعى في الجنابة عليه زوال العقل وانكر الجنابة فان لم
يقنع قول الجنابي عليه رفعه في خلافه فله ذية بالجنابين لان جنسه نكبت جنونه والجنون لا يصف وهذا في الجنون اما انقطع
فانه يختلف في زمن اقامته فان انتقام قوله وقوله حذف الجنابة لا حلال صدور المنتظم انما قال او جري باعي العادة وخرج بالقرين
العقل المكسب الذي به حسن التصرف فيجب فيه حكومة فقط كما قاله المارودي (و) تكمل ذية النفس في (الذكر) السليم طبر
عمر من سبب ذلك ولو كان له غير شين وعين وحفي لا طلاق الخبر المذكور ولان ذكر الجنابي سليم وهو قادر على الابلاخ وانما
الفاقت الاينداد العنة عيب في غير المذكور ٢٧٤ لان التمدد في القلب والمثني في الصلب وليس المذموم لواحدهما فاذ كان

صاحبا من العيب بخلاف الأصل
وحكم المشقة حكم المذكر لان
ماعداهما من الذكر كذا بهما
كلتف صعب الا صانع لان
الحكام الوطء تدور عليها وبهضا
يقطع عنها لان الدية تكسر
بدهما كما ترقصت على
ادهاضا (و) تدل ذية النفس في
(الانثيين) حلت عروين حرم
بذلك لانهما من تمام الخلقة
وحصل التماثل في اسداهما
فصه اسواء الجنين والسرير ولو
من عتب ويجوب وطفل وغيره
« قيسه » المراد بالانثيين
البعضان كما صرح به
بعض طرق حسب عمر وبن
بزم واما الخصمان فالخندان
الانثيين فيهما الشفان (و) يجب
(في الموضحة) أي موضحة الرأس

ولو قطع الثاني خلف الانثيين الوجه وان صغرته ولو لم يفتق المقبل من العين أصب عشر ذية صاحبها المقدم
لغيره غير جنين جنس من الأبل الماروا الترمذي وحده في الموضحة جنس من الأبل فترى هذه التسمية في حق غيره من المرأة
والذكاني وغيرهما وخرج بقوله الرأس والوجه ماعداهما صكتا اساق والعبد فان فيه ما للحكومة وبقيدها الرق في نفسه
نصف عمر قيمته وبقيدها السبب الكافي في موضعته غير وثان والمجربى وقهوه في موضعته نكبت به ولا يختلف ارض موضحة
بكرها ولاصغرهما لا يتابع الاسم كالأطراف ولا الكرم بارزة أو مستورة الشعر ويجب في هاتمة مع ابضاع عشرة أو بغيره
عشر ذية الكمال بالترغيب غير الماروي عن زيد بن ثابت انه صلى الله عليه وسلم أو يجب في الهاتمة عشر من الأبل ويجب في
هاتمة دون ابضاع خمسة أو بغيره ويجب في مثله مع ابضاع وثمانية عشر ذية كالماروا المتفق على النبي صلى الله عليه وسلم

(و) بسبب قلع السنّ الأصلية القائمة المتفردة والمخالفة لمعيار كانت وكيفية بشفة أوسو وانصفت عشرة دما صاعها مينا
لذلك حرم مسلم (جنس من الأبل) لحديث عمرو بن حزم بذلك فتوة جنس من الأبل راجع لكل من المسنين كاتفرزوا لافرق بين
الثنية والباب والضرر وان أفرد كل منهما باسم كاسبابا وبالوطني والخصر في الأصابع وفيما التي حرة مسلمة وبيان ان نقصا
وولي يغير ويثقل ويجري ثلثه بمرور وقود فغيره فغيره (م) يتبين من استقنى من اطلاقه صوران الاول لو انتهى سفر السن الى
ان لا تصلح لضعف فليس فيها الا الحكومة الثانية ان الغالب طول النمايل الرغبات فالو كانت عليها وانقصه فضضة كلام الروضة
واصلها ان الاصبع ان لا يجب الخسب بل نقص منها بحسب نقصانها ولان في ردوبه السن بين ان يقامه مع السنخ وهو يكسر
المعولة ويكون الثوب وانعام انشاء عليها المستر بالجمع او يكسر حال الظاهر من ادونه لان السنخ خابع ثاشبه الكسح الاصابع
ولو انزعبت متفعة السن وهي باقية على حاله او جردت من اذنم او خرج بقية الأصلية الزائدة وهي الشاغبة الخالصة عن سبب الانسان
الاصالة الخالصة شامها اقلها الحكومة كالاصم الراشد بقية الزامة الى كسر بعض الظاهر منها فقصه قطعه من الارض وينسب
المكسور الى ما بقى من الظاهر دون السنخ على المذهب وبقيت المتفردة ٢٦٥ فالواقع من جهتها وكبرية فقولنا ان فساد

المبتدئين فكانت الغيرة وان لم يكن الحال
حتى مات فيها الحكومة وشبهه
غير المقتله المتنازع فان ظلت
منعها فيها الحكومة وحركة
السن كبير أمر من ان قلت بحيث
لا تؤدي القاتله الى نقص منفعتها
من منفع وغيره فكيف حتى حكمها
ليقال الحال والمنفعة (د) يجب
في كل عضوا لمنفعة (هـ) كالمبدأ
السلافة والأكر الاصل وتعود ذلك
كلا يصعب الاصل (حكومة) وكذا
في كسر النظام لان النزع على نص
عليه ولم ينسب فوجب فيه حكومة
وكذا يجب في خروج الرقبة
والوجه وتسوده حتى الى الرجل
والخنثى وأحالتها المرأة نفسها

ديتالان منقعة الأرض واضع وجال الذي بها كمنقعة البدين وجالها بالاصابع وفي اسد ادمانها وفي اطلالها كافي الحزور
 الجمع التاف على رأس الندي « (تيمه) » هو ضرب منى امره افضل بفتح الشين وجبت دته وان اذ منل حكمه كونه لان القاض
 مجرد جمال وان شرب ندى حشني فاس منل لجنب به كمنقعة حق بدين كونه امره اذ احتال كونه ولا لافلا بعه نقص
 بالاسر والافقونه جال فاذا به امره اقوجبت الحكومه والحكمه من رمن الذي تمسبه الى دية النفس كسبه نفس الجنابة
 من قيمه الحق عليه لو كان رفسا به فانه التي هو ادمانها العرس بدين فقال كونه الحق عليه به فانه التي هو عليه بمرحبا به لو كان
 رفسا فاذا قيل ما نه فقال كونه بعد الجنابة فاذا قيل تسعون فالشواوي العشر غيب عشر دية النفس وهو عشر من الابل اذا
 كان الحق عليه حرا ذكرا مسلما بالجله لثبوتونه بالدمه فتمنن الاخر ادمانها؟

كأنه نظره من عيب المبيع (نسخه) ٢٧٦ تخدم ان المصنف اخل بترتيب صور الاقسام الثلاثة فانه قبل فراغه من الاول

اعني الله الاطراف ذكر الثاني
اعني المنافع ثم عاد الى الاول ثم ذكر
الثالث اعني الجراحة ثم ختم
بالسنان الذي هو من جملة صور
الاول وكان حق الترتيب الوضحي
ذكر الاول على نسق الاثلاث
فيه سهل ثم اتمها بقصر في الاول على
ايراد احدى عشرة صورة واكمل
من صور سبعة وفي الثاني على
ثلاثة وأكمل من صور تسعة
كما أوضحته كله في شرح المنافع
وبغيره (ودية العبد) أي والجنانية
على نفس الرقيق المعصوم ذكر كذا كان
أو أئني ولو مديرا أو مكاتباً أو أم ولد
(قته) بالغة ما بلغت سواء كانت
الجنانية عمداً أم خطأ وان زادت
على دية الحر كسائر الاموال المتلفة
ولو عبر بالقيمة بدل الدية كان أولى
فبقول وفي العبد قيمته لما سبق في
تعريف الدية اقول ان اتصال ولا
يدخل في قيمته التعلق اما المارتد
فلا ضمان في اتلانه قال في البيان
وليس لثاني نصيبه ولا يجب
في اتلافه شيء سواء وجب
في اتلاف غيره نفس الرقيق من
اطرافه وانما قيمته ما تنقص من قيمته
سلباً ان لم يتقدر ذلك العبد من
الخسر ولم يتبع مقدراً ولا يبلغ
بالحر كومة قيمة الرقيق الجاني
عليه أو قيمة عضوه على ما سبق
في الحر وان قدرت في الحر كومة

الجنانية على عضوه لا مقدوره ان لا يبلغ دية النفس وإذا كانت على عضوه مقدوره ان لا تبلغ
دية ذلك العضو فان بلغت ما تنقص منها شيء وقوله نسبة نقص أي نسبة نقص وقوله من قيمة
الجاني عليه أي بعد البرء لانه لا يقوم الا بعد البرء لاحتمال سريان الجرح قبل ازالة الموت فيكون
الواجب دية النفس فان لم يكن نقص بعد البرء اعتبر بما قبله (قوله) كافي نظره من عيب
المبيع) فان جملته مضمومة على كل من البائع والمشتري بجملة الثمن أي وجزءه مضمون
بجزء الثمن سانه ان المبيع اذا تلف قبل القبض لزم البائع رد الثمن على المشتري وإذا
كان مريضاً لم يخل بالرض بعد القبض يرجع المشتري على البائع بجزء من الثمن بان يقوم
المبيع ويعرف خذوا المتفاوت فيصيب من الثمن بقدره وإذا تلف بعد القبض ضمنه المشتري
بالثمن بان يدفعه للبائع وإذا حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب قديم وافق مع
البائع على اخذ المبيع غرم له المشتري ارش النقص وقدر ما تنقص (قوله) وأكمل من
صوره ستة هي الحنان والحنان والالان والشران والخلو والامل وقوله وأكمل
من صورته تسعة هي الذوق والمنع والجراح وقوة الامناء وقوة الحبل والافشاء والبطش
والمشي والصوت (قوله) ودية العبد اطلاق الدية على القيمة يجوز بيعه ان كان بينهما
في مقابلة النفس وقوله أي والجنانية أي ودية الجنانية (قوله) ولو عبر بالخرج الاول ان
يقول ولو فعل وفي العبد قيمته لكان أولى كايديل عليه آخر كلامه لان القيمة التي صوب
العهود بهما مذكورة في الثمن فلو عبر بهما لكانت القيمة دية العبد فحينئذ ولا معنى له (قوله)
ان لم يتقدر ذلك الغير) لا يفهم له بالنظر لطائف اذ لا تأتي منها للفرج حال عن التقدير الا ان
يحول على ما اذا اتى به وقوله ولم يتبع مقدراً أي كالكف والقسم قائمه ما تابعا لما له
مقدور وهي الاصابع فاذا افعلها بها وكان الواجب بالتقويم أكثر مما قدور الاصابع
أو مثله لم يجب كله بل وجب الحاكمة بما جرت اده وهذا غير متبعه اذ النظر في الثمن اصابة
الى نقص القيمة حتى في المقدور على قول في مقدار في غيره القيمة وحسنه في الجواب في حال
التبعة ما تنقص من القيمة سواء زاد على واجب المتبوع أو نقص عنه أو ماواه (قوله)
ولا يبلغ الخ) راجع لقوله ما تنقص من قيمته وقوله أو قيمة عضوه راجع لقوله وان لم يتقدر
الخ) وقوله بل لكونه لم يتبعه ما ذكر على انه لا تكون الا في الحر لا في المبيع من الدية وعلى
فرض انه لا تكون في الرقيق لا يمكن ان تبلغ قيمته لان المبيع من مقدم من القيمة فكيف بلغها
فلا يصح تقبضه لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره وقوله أو قيمة عضوه مضمومة على ما
مضى وجوب ما تنقص من القيمة وان زاد على واجب المتبوع وقوله على ما سبق لم يتقدر ذلك
بما يجب عليه (قوله) وان قدرت) الاولى قدر أي ذلك الغير لانه مقابل قبله ان لم يتقدر
الخ) (قوله) فيجب مثل نفسه من الدية) متعاقب بنسبه وقوله من قيمته متعاقب بغير ولو ذكره

عقبه

وقطع عضو فيجب على من يبيعه من الدية من قيمته

لأنه شبه الحار بالرق في الحكومة يعرف تدور التفاوت لرجوعه في المشبهه الأولى ولأنه أشبه الحار في ثلثا الحكم بدليل
 التاكيد على الخلق في التدرج في قطع يد نصف قيمته وفي يد قيمته وفي أصبعه عشر عاوي في نصفه نصف عشر دواي وهذا
 القياس ولو قطعوا كرموا الشاه ونحوهما بما يجب العز فيه وبيان وجب بقطعهما فحقان كما يجب فيه العز وبيان ومن نصفه حو قال
 المأوردى يجب في طرفه نصف ما في طرف الحار ونصف ما في طرف العبد في يد ربع اليد وربع القيمة وفي أصبعه نصف عشر اليد
 ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس فما زاد من المراساة أو نقص (و) في (يدية الجنتين الحار) المسجل (غرة) فغير العصبين على
 الله عليه وسلم قضى في الجنتين بغيره (عبد أو أمة) بترك شوبين غرة على الأضائة ٢٧٧ السياسية وتوهمها في أن ما بعد هذا

بذل منها وأصل الفرة البيضاء
 في وجه القرس ولهذا شرط عمرو
 ابن العلامان يكون العبد أبيض
 والامة بضامه وكذا الفاكهاني
 في شرح الرسالة عن ابن عبد البر
 انشاؤه بشرط الاكثر من ثلث
 وقال اللبني الرقيق غرة لانها
 غرة ما عدا أي أفضله وغرة
 كل شيء غيره ولا يجب الفرة
 في الجنتين إذا اتممت مائة بجناية
 على أمة الحسية مائة نفسه سواء
 كانت الجناية بالقتل كان يهدد
 والتعذيب الغضبي الى سقوط
 الجنتين أم لا القتل كان يضربها
 أو يجرها أو يذبحها أو غيره فتلق
 جندنا أم بالترك كان يهملها الطعام
 أو الشرب حتى تلقى الجنتين
 وكانت الاجتهاد في ذلك لا يوجب
 ضرورة الى شرب دواء فيبقى كالحال
 الزكشي انها لا تضرب بسببه وليس
 من الضرورة العدم ولو في رمضان
 اذا خشيت منه الاجهاض فاذا
 فعلته فاقهضت خشفته كما قاله
 المأوردى ولا ترضى له ان قاله

عقده المكان أو وضع (قوله لا لأن شبه الخ) عاله لانه لو يجب في الافاق غير نفس الرقيق
 ما نقص من قيمته لعلنا لم يتقدر الخ وقوله ولأنه أشبه الحار من لانه وان قدرت في الحار
 الخ (قوله وفيه الجنتين) الاولى حذف في الحار ذكرها من تقدير ارباب المان فضلا عن
 عدم صحة الفرة في الفرة نفس الدية وأطلاق الدية على الفرة عمار (قوله عبد أو أمة)
 علم منه امتناع الغضبي (قوله بترك شوبين الخ) أي بالنظر الى ما في وحده أعمام كلام الشارع
 قيمته في التورين للخصل بينهما (قوله ولا يجب الفرة الخ) حاصل ما ذكر من الشروط
 فمكية ذكرها أربعة وحيد كذا في قوله ولا بد أن يكون معصوماً وهو ما ذكرنا في قوله
 بقوله الحار المسجل وكان الاولى عدم التقسيم بالمسلم لان الكافر كذلك ممنوع من الفرة لان
 يقال في معصومه وهو الكافر نفسه بل قال كان معصوماً فكذلك والافلاضمان وقوله اذا
 انفصل أي كالأزواج كما سيذكره وقوله ولو انفصل بعض الجنتين الخ (قوله سواء الخ)
 حاصله يسير تعميمات ثلاثة في نفس الجناية وهي المذكرة وهما وسيد كثر ثلاثة في الجنتين
 بغيره سواء كان ذكر الخ أو اسد في أمة بغيره سواء انفصل في حياتها أو بعد موتها (قوله
 أو يجرها) لا يجرها إذا دخل شيء في الحلق فمهر (قوله أم لا تضرب) أي لانها معصومة لكن
 لا ترضى لان لها مدخل في القتل (قوله ضفته) بخلاف الموضع اذا سمعت نال البين أو
 انقطع ومات الرضيع فانه لا ضمان على انهما لم يحدث فيه صنعا كالأخذ بدم شخص
 وضربه فمات ذلك الشخص فلا ضمان (قوله لا بد أن يترى) الاولى ولان ديتما لانه عليه ثمانية
 وقوله أكثر الاختلاف أي بين الواو والحاء في ديتما وانه لا بد أن لا أكثر والحاوي
 انه انشأ بدفع الاول وقوله أم لا بد أن كان من ربا (قوله مشقة ناعلي الجاني بالفرة) لا حاجة
 اليه لان الكلام في الجنتين الحار وقوله عند الجناية بقدر العصة والضمان (قوله ولا أثر
 الخ) شروع في بعض التفرقات فمما يحتمل زوجه سابقاً مؤثرة وقوله ولا يضرب بتوبة الخ يصح
 ان يكون محتمل زوجه مؤثرة لانها أعملت بعد هذا بل كانت غير مؤثرة ويصح ان يكون
 محتمل زوجه بجناية لان الضربة كالمات في الزنى الا ان كان كالمات لم تكن فلا جناية (قوله بجناية)

وسواء كان الجنتين ذكراً أم غيره فلا خلاف لان ديتما لو استأخت أكثر الاختلاف في قوله ذكر أو غيره سوى الشارع يترى ما
 واما ما كان الجنتين تام الاضام ناضها ثابت اللبس أم لا لكن لا بد أن يكون معصوماً معصوماً فاعلى الجاني بالفرة عند الجناية وان
 لم تكن أمه معصومة ومعصومة عند هذا ولا أثر لقول طاعة خشفته كالأثر في الدية ولا الضربة قوية أعمت بعد هذا بل الأم أعمت
 جذاً في قوله في العبر عن النص وسواء انفصل في حياتها بجناية أو انفصل بعد موتها بجناية في حياتها ولو ظهر بعض الجنتين بلا
 انفصال من أمة كثر من نساءه ميتاً وجبت فيه الفرة الضيق وجوده فان لم يكن معصوماً عند الجناية كجبن حسيه من حرقه
 وأن أسلم أحداهما بعد الجناية

أول يكن مضمونا كأن كان الحاني مالك الجنتين ولا مة بان حتى السيد على أسمه الحامل وجنتان غير وهو ملكة ففتحت ثم ألفت
الجنتين أكرهات أمه مية أولي متصل ولا طير بالجنابة على أمه حتى نلت حتى لم يعدم احترامه في الصورة الأولى وعدم شأن الحاني في
الثانية وظهور ومرة جنتان في الثالثة ولم يفتق ٢٧٨ وسود في الأخيرتين ولو انفصل ما جرى بعد انفصاله من شأنه ثم
مات فلا فضاء على الحاني وإن مات

معين خرج يوم ما انفصله آدم الله
ومات منه فدمية نفس كملته على الحاني
(تبي) ه لو أنت أصرا أديما
عليها جنتين ميتين وجب غرنا أو
ثلاث ثلاث وثلاث وثلاث وثلاث
ربلا وماتت وجبت غرنا ثلاث العالم
فلا جعل لي يور الجنتين أما لو كانت
الامر لثقتي جنتنا فلا يوجب الانفصال
غرة كأي أحد الحاني لا يوجب فيها إلا
نفسه مة ولا يضمن باقة إلا بالانفصال
ناله ولو أنت جنتا أهل الجنتين
فيم صورة كأي حنة وجبت فيه
الشر منته فمالوا في الزوال في صورة
أي فتق فلا شقة فيه وإن انفصلت
به السدة كأي في الفرد والمجموعة
في الفترة إلى الأبد وبغير السحق
نضلي قبحا من أي نوع كانت
بشر طان يكون العبد والأمة معزا
فلا يرد به قول غيره وسلمان عيب
مسبح لأن العيب ليس من اختيار
والأصح قبوله بغير كبر في غيرهم
لأنه من اختيار ما لم ينقص ما نفسه
ويشترط في قوله في الشقة نصف عشر
الدوة من الآية المسم وهو عشرة دية
الأم المسجلة في الأمر المسم وبقية قيمته
جسة أربعة كادوى عن غير على
وزيد ثابت رضى الله تعالى عنهم
فان نقدت ألفو حسانان لم يردوا
شرا لجان وجدتا كثر من مثل الخامسة أدوة بدلها لأنها قد ربحا رضى لوردة الجنتين في فراش الله تعالى وحى الذي
واجبة على عائلة الحاني والجنتين اليهودي أو النصراني بالتبع لا يوجب فيه غرة كلت غرة مسلم كأي دية وهو بعمر ثمانين
وفي الجنتين اليهودي كلت غرة مسلم كأي دية وهو ثمانين بعمرهما الجنتين الحناني والجنتين المرتد البصير البصير ما قد ران ثم
شترع في حكم الجنتين الرقيق فقال

فأما قوله أولي يكن منه ورا فظاهر من هذا خبره أن كل في عدم العصبية
ويستوعب غيره فبعد دخول نفسه وقوله كأن كان الحاني مالك الخ فانه أن الكلام في الجنتين
الحزب الآن به ذال المراد ما روي بالمرأية بعد الجنابة ومن ثم قيل في أمه وبعثه المسمى
المتى إلى جنتها (قوله أولي متصل) أي لا كالأول وبما هو قوله ولا ظهر النسب ولا يظهر
بالجنابة على أمه حتى أي تألم يكون الجنابة به وهو لم يفتق في ظاهره ولا في شرا فبعد الجنابة
ويظهر أنه إذا ظهر بالجنابة على أمه حتى يوجب الغرة وليس مستبعد ذلك إذا هو روى
لم يفتق فيكون الأولى حذف قوله ولا يظهر الخ ويقول في الأخيرين بدل الأخيرين أو يقول
أول يظهر الخ والمضى أو انفصل لكن لم يظهر على أمه حتى بالجنابة فلا يوجب الغرة وهذا صحيح
ويظهر عليه قوله في الأخيرين لأنهم أحد نفس لثان لكن تكون الثانية مكررة مع قوله
بأقواله أو نحو لم يفتق بهذا أن الأولى حذف قوله ولا يظهر وكذا قوله أول يظهر لو
أى به ولو قال ولا يظهر لم لا يعرف فيه لم من هذا كاه (قوله لدم احترامه في الصورة
الأولى) أي جنتين ميتين حربي والثانية كون الجنتين وأمه ملك الحاني والثالثة كون
أم الجنتين مية والأخيرين أنهما عدم الانفصال وعدم ظهور حتى بالجنابة على الأم وأمه
فأما قوله في الأولى الأخيرين دون الثانية (قوله ولا فضاء على الحاني) أي لدم احترامه
بأبائهم وقوله فدمية نفس كملته أي ولو انفصل لدون ستة أشهر وقوله على الحاني أي أديما
ثم يبعثها العاقل كما أي لأن الجنتين لا يبعد بالجنابة (قوله ولو أنت سيد أو رجلا) أي
أدوة بعد ما من ذلك وقوله فلا يوجب الانفصال غرة أي أن أنت سيد أو رجلا كما هو الفرض
فان ألفت منه داهن قال وبغير غرة كملته ولا شيء للزائد لا فقال فانه مع اتحاد الجنتين
وظهر أنه يوجب لبعض الثالث فأكثر كملته فانه التي دين ورجلان وجب غرنا
(قوله والخبرة في الفرض) أي من كونها عبدا أو أمة يبعثه أو سودا (قوله لا يرد به قبول
غيره) فظاهر به أو خبره وبهذا كان التباين بين معتبره وكذا يقال في غير السلام
(قوله فانه قد فتت الغرة الخ) فان فتتت الأبل أيضا جبت قيمتها كأي الدية (قوله رضى
أي الفترة ان وجبت وكذا بدلها من الأبل فدهمها وكذا أمة الأبل عند عدم الأبل
فان أنب ثلاث وقوله على فراض أي على فادة فدية أو أنش الله وقوله رضى واجبة على
عائلة الحاني أي مؤله لأن كل ما يوجب على العائلة يكون مؤلا وانما كانت على العائلة
لأن الجنتين لا يفتق وجود حتى يصدق بالجنابة فالجنابة عليه من قبل انقطاع وشبهه العبد
(قوله والفتن اليهودي الخ) هذا يشبهه كلام الحق لأنه لم يفتقده بالمسلم بل الشارح هو

[illegible]

الذي قدس غايته الامران غرة السلام كثيرة فاعادوا سبعة الشوايح السلام فسبقوا لاشيخ
عن هذا ثم قوله كملت الخ لبرهان عجب (قوله ودية الخمين) دية ما عرفت فظاهر به وقوله فيه
الاولى حذفت لانه كان كلام التفتاخي به عن غيره وان كان من كلام الشارح
فذلك لا يمنع اتيه الى احوال القرن من الاخبار بالمراد الى الاعتبار بالجهة وتزعم عشرة فقرة
اعمد الى شترى فعلى الخ (قوله وخرج فريق من الناس الكلام العصف) يقول ويخرج
بالملوك وقوله المصنف اشد بان كانه مع عشرة وقوله ان يزع الحرة الاولى ان يزع
اوجب فاذا كان نفسه را وبهذه وتبعها فالواجب حذف غرة ونصف عشرة فقرة ثم
(قوله كالم من الطيل السابق) هو قوله اندم ثبوت استسنة الى ما قلناه معناه (قوله
السيد) يتل عندهم خبر ان مصنف السيد وباس سبعة فاقولوا نظر فاعلم انه لا يثبت
عليه اخذ من من الخبر كذا يقال في نظره الا (قوله وقد يصدور) أى يصيب منه ويترك
اسمه الامة متعلق بمخبر ان لا يترك الامة لم يعملوا انما يترك اخذ من من الخبر
(قوله ليراجع من سلوه) أى وكذا العكس

• (فصل في القسامة) •

وحيث لم يكن الام لا ينظر
فان قيل لعله لا يسجد واذا ذكر
عن المهاج الباهي على القالب
من ان اجل انه لو لم يسجد لانه
(ت) لم يكن الام لا ينظر
الاطراف والجنين على القوم
تدبره ما لم يكن الاصح لئلا
كلوا كانت كفارة والجنين مسلم فانه
قد روي في الاسلام انهم قد سلموا
وكذا كانت سرور والجنين يرقين
فان قيل قد روي في صورته ان
الجنين لا ينظر

الخبر وصية منها لها، لكنها ويصل العشر الذي كونه الباطني على الظاهر هـ (فصل) في
الامعان التي تقسم على اولها الذي هو مشور من القسم وهو الذين وقيل اسم لا وليا ورجيم
الاكثرين ينادى بهم والفساد والفساد في القسم والفساد في القسم والفساد في القسم
الكلوب وهو التلويح

على الظن صدقته بقية كل واحد
فتقبل أو بعته كراسه اذا تحقق
مونه في محله منفصله من باد كبير
ولا يعرف فانه ولا حية بقية أو
في قرية صغيرة لا يعد له سواه
في ذلك المداد والمدينة والقرية
اذا صيكت انت تحت على الاتقام
بالقتل أو وجد قبل وتفرق عنه
جميع كان اذ جواسي بستر باب
الكعبة ثم تفرقوا عن قبل (سلف
المدي) يكسر الف على قتل ادعاه
لنفس وناقصة كجلاء ذبي
(جسد ميتا) لثبوت ذلك
في المحصول ولا يشترط هو الايه
فلو حلقه القاضى منسبين ميتا
في حين يوم ابع لان الايمان من
جنس اطيح واطح بغير زفر فيها
كما اذا شهد الشهود متفرقين ولا يفتل
الايمان منون وانما هي اذا افاق
على ما مضى ولومات الولي للنفس
في اثناء الايمان لم ين وادته يدل
يستأنب لان الايمان كالخطة الواحدة
ولا يجوز ان يستحق أحد شيئين
شيء وليس كالأولام شرط البينة ثم
ماتت حيث يضم وادته اليه الشار
الثاني ولا يستأنب لان شهادة كل
شاهد مستقلة اما اذا تمت أجماع قبل
مونه فلا يستأنب وانته بل يحكم
في كالأولام بينة ثبات واما وارث
المدي عليه قضيت على اجماعه اذا انفصل
مونه لان الايمان وكذا يعني المدي عنه
لومول القاضى أومات في خلافها
وولي غيره

الايمان من جانب المدي عليه الى جانب المدي فتدوى جانبه بها فتدوى لايها في قوة
لانما سبب في القوة والايمان المتقوله بجهة مونه في القوة لولا في هذا لانما
سبب في الشك (قوله يقع بالخ) حنة اللوث النفسه بانفسه مونه ما يقع الخ لا حنة
عن لوث ليس كذلك وقوله بان يغلب الخ نفس المدي في النفس والمرا دابا نفس نفس
الحاكم أو الحكم الذي نعام المدي عنده وقوله بقية الخ في مقام الايمان والمراد
بما نفس اللوث فكان حقه ان يقول به أي الموث والقرينة لما حالية وأشار الى الشارح
بقوله كان وجد قبل الخ واما ما قاله كان أخبر بقية عدل أو عيب أو امر أو ذم أو صفة
أو فقه أو كذا (قوله كراسه) في محل الخالي فتدوى به بعض فتدوى به لا بد من كون
ذلك البعض لا يعرف مونه ويستأنب فلا حاجة لقوله اذا تحقق مونه فكان الأولى أن يقدمه
ويؤخر قوله كراسه وتكون الكاف للتثنية وقوله في محله متعلق بوجد وقوله بقية
المرا دابا نفسا لما ان تسمى باسم خاص فكان ينبغي فلان قد بد ذلك ليكون انما المحصورين
حتى أصبح الدعوى عليهم ولو وجد بعض في محله وبعضه في آخرى الأولى ان يعين ويقدم
وقوله كبير قد بد لانما مونه منفصله والمراد بالأكبر ما ليس أهله المحصورين بالعدو
ما اهلها المحصورون (قوله ولا يعرف فانه الخ) قد في التسمية وقد بد في عن هذا
القد بد ك اللوث لانه لا يشترط الا ان يتعرف القائل بالقر أو ببينة فغلبه أي اما اذا
عرف باقرار أو ببينة فلا حاشاه (قوله صغيرة) قد بد ليكون أهله المحصورين وقوله
لا عداؤه أي وادته ككلمهم غيرهم وهو راسع للعدو والقر بقية وكونهم اعداء ليس قد
أي اعداء اعداءه أو قبيلة وقوله اذا كانت الخ راجع للعدو من استقر به في الأولى عن
عداوة القاضى وفي الثانية عن محمول ناقه بد (قوله أو وجد قبل وتفرق عن جميع) أي
محصورون وأدعى على محصورهم سلا والاقسام نحو المحصورين يسلم عدو مجرد المظفر
السهم غير المحصورين يسلم عدو كذلك (قوله حلف المدي) أي على طبق مدعاه كالأثر
الايمان ولو كان كالرا أو عيدا أو صريحا كجاءني واحد أو أكثر وقوله كراسه أي
أو تحقيق وقوله جسد ميتا وسين في كل عين من مامة القتل ويشير للمدي عليه عند
حضوره ويرفع نسبه عند غيبته أو يعرف بعلمنا به من قبله أو حقة أو لقب (قوله)
لان الايمان من جنس اطيح أي من قبيلها في أن كلابيت به الخ (قوله ولومات الخ)
الخ أي كذا لومات القاضى أو عزل وولي غيره فان المدي يستأنب بخلاف المدي عليه
في الثلاث فانه يني وشرح بقوا نا وولي غيره ما وولي هو مدعز فانه يني ولا يستأنب
(قوله لان الايمان كالخطة) أي وهي اذا بطل بعضها لا يصح البناء عليه فكذا الايمان
وقوله ولا يجوز ان يغلب ثاب وجوبه على القالب ولا يصح ان يثبت المال يستحق بين
الوارث الخاص واليدين حتى بين المكاتب اذا غرت نفسه (قوله بل يحكمه) أي بالبدية
من غير حاشه وكان تلقاه من مونه حتى لا يرد التعليل لما وقوله واما وارث المدي عليه

والفرق بين المادي والمادي عليه ان المادي عليه يعني يتفقد نفسه او عين المادي الزايات فتسقط في حكم القاضي والقاضي الثاني فيحكم بحجة اقيم عند الاول ولو كان القبول وبنه خاصة اثباتا كما تروى في الاحكام والحمد لله عليه وسلم بحسب الاول لان ما ثبت بايمانهم يثبت بينهم على ارض الله تعالى فوجب ان تكون الاجماع كذلك وشرح جدونا خاصة ما كان هذا الزايات غير ما شرع بكه في المال فان الانسان لو تروى على مخالف الخاص فحينئذ ٢٨١ كالمواكل من الزورة وتبين بحاق الخاص

[illegible]

أى كان ردت الإيمان عليه كإبائى (قوله وأقرق الخ) أى فى الصلوات الثلاث وفيه العلم
بذكر عزل القاضي أو موته فى أثناء إيمان المدعى فكان الأولى ذكرهما ثم ذكر القرق أى
أن هذه القرق لا يمتد بالنظر إلى موته المدعى فى أثناء الإيمان لا ليس فيها مانع باقى
قوله وإقضى الشئ الخ وحسبك احتفال المدعى المدعى عليه فى قرزج الإيمان على
لا تزل دون الدنانى بل يجهف كل واحد من المدعى عليهم بنسبته بين ما ذكره الشارح
(قوله وزعت الأيمان الخمسون علمه بحسب الأثر) وبقرض الخندق ذكر فى حق نفسه
وأثنى فى حق غيره فى الأيمان وبالعكس فى الأثر احتياطاً فإذا كان منه علق النصف
لاحتفالاً كونه وأخذ الثالث لاحقاً لثبوته ونصف الابن أو سائر ذلن لا يهتم لما
النسب بين الكسر وأخذ النصف لاحقاً لكونه الخندق وبقرض ما بين من الله وهو
مدعى إلى الصلح أو الأيمان (قوله أجمعها) كقول الشارح بقاءه وأما ما بينه فبقال
الزوج ثلاثة من ستة نسجها الوانصف نصف الأيمان وكذا يقال فى غيره فتنصف
الاستنار الابن ثلثاً أربعة وثلاثين جبر الكسر وتنصف الأيمان ثم ثلثه ارباعاً عشر
بذلك أيضاً لكن يجهف كل منهما اربعة لثكسار السادس عشر علمه واحتفال الامد
تسعة بذلك أيضاً ويجمع ثلثه ثمانون (قوله نصف الزوج خمس عشرة) أى لأن
الثلثة أعشار العشرة يخصه الثلثة أعشار الخمسين دى ما ذكر أن كل سهم من العشرة
يخصه خمسة ايمان وكذا يقال فى غيره (قوله حلق كل عشرين) أى لأن كل واحد منهم
يخصه من العين الباقى من تسعة وأربعين جزءاً منكسر (قوله وأخذ حصته) أى حصة
نفسه وكذا يقال فى نظيره الاثني ولعشرين مرت القابض قبل الخلف أخذ حصته ان كان
وارثاً منهم غير من أربعة دلم بأخذها لا بعد صلته ما كانوا يحلقوه وقوله الماس أى
من قوله لأن الله لا يفسخ ما بينهم (قوله أربعين) سبعة عشر وسبعون وقوله قبل ثلثه فاعل
المدعى وقوله والعين المردودة وفى هذه الصورة يجب القضاء ان كانت المدعى يقتل
عدلاً العين المردودة كالقار أو كالسنة والتمسك يجب بكل منهما وكذا يقال فى كل
من مردودة وكان على الشارح ان يذكر ذلك (قوله لمرت على المدعى مرت ثمانية ولا ترد
العين مرتين الا فى القسامة) (قوله وأصح الوارث) وقال المدعى لكان نسب يقول

٢٦ م ي ف والمين أيضا مع شاهد جنون ف جميع هذه الأمور ولما إجماعكم من حق من نوعه الذي عليه حلف كل خبيرين معاً ولا تؤثر عليهم على الأظهر في خلاف تعدد الذي والأقران كل واحد من الذي عليهم يتفق على نفسه القتل كما يتقدم من أفرد وكل من المدعي لا ينسب نفسه ما بينه الواحد والآخر بل ثبت بعض الأرض فيحصل بقدر الحاصلة (واضح) القوانين الخاصة في قتل الخطأ وأنبه العدم (الدمه) على العاقبة فتتضمن في الأولى

لمقتل في الثاني لقيام العبد بذلك كالقصاص به ثمة ولى قتل العبد دية حاله على المقتول عليه ولا قصاص في الجاني فغيره انما هو
 المصمم عليه ولا يفسد على غيره ولو علمت الايمان بالقصاص لذكره لان القصاص بعد ضيعة فلا توجب القصاص
 احتياطاً لا امره الدماء كالمقتول واليهين (في ثمة) كل من استحق بدل الدم من سبب او وارث واما كان مسلماً كان عدلاً لا ما جازها
 مجبوراً عليه بمقتله لم غيره ولو كان مكاتباً ٢٨٢ اقتل عبده اقسام ابيه ولا يقسم سببه بخلاف العبد المأذون له

في التجارة اذا اقتل العبد الذي
 تحت يده فان السيد يقسم دون
 المأذون له لانه لاحق له ولو يجوز
 المكاتب كما لو مات الولي به ما اقسام
 القبة كالويمان الولي به ما اقسام
 أو قبله وقبله كونه حاش السيد
 او بعد ذكره فلا بطلان الحق
 بالذكور كما سلكه الامام عن
 الاصحاب (وان لم يكن هنالك أى
 عند القتل (لو) ان تراثا ما
 أو ظهور في أصل القتل بدون كونه
 صداً أو شاعراً أو تكرر الذي عليه
 الوارث في حقه أو شرب به عدل أو
 عدلان ان زيد اقتل احدهم من
 القتلان أو كذب بعض الورثة
 فوقع خمس صورية فاعلم بالثبوت
 كاقالة في الروضة (فقال على
 الذي عليه) لسقوط الأقوت في
 حقه أو الأصل برأئته (في ثمة)
 قضية تعبيره بالعين انه لا يغلط في
 حقه بالعدو المذكور وهو احد
 القولين فظاهرهما كافي الروضة
 ان يغلط عليه بالعدو المذكور كما
 مرث الاشارة اليه لانه غير دم
 فكان الأولى ان يقول فلا يدين
 الى آخره (قصة) من ارتد بعد
 استحقاقه بدل الدم بان يموت
 الجرح شره ولو لم يمت ان يقسم
 الاسلام اقسام اماناً او بتدليل موته ثم مات الجرح وهو من بعد فلا يقسم لانه لا ورث بخلاف ما اذا قتل العبد وان تسببه فانه لا فرق
 بين أن يتقبل موت العبد أو يبره لان استحقاقه بالثبوت لا بالوفاة فان اقسام الوارث في الرضة تصح اقسامه واستحقاقه لانه عليه
 الصلوات والسلام اعتد بها ان لم يرد قتل على ان ايمان الكافر بعبادة الله تعالى لا يوجب اقسامه في الرضة كالاقتطاب

التي حلف المذمى (قوله ما ظلة) اي بالثبوت فقط (قوله وفي قتل الجاني) أى واستحق في
 قتل العبد الخ قوله دية بالنصب وقوله حاله الخ أى ومقتله (قوله الحكم بالدية) يدل استحال
 من الشعر لان الشعر يشترط على الحكم والراية مقدراى قدم ويصعب ان يكون معنى الحاكم
 صفة كغيره فيكون فيه تجوز من وجهين التعبير بالسبب وروية الحكم الى الشعر ولو قال
 المحكوم فيه بالدية لكان أولى (قوله كل من استحق الخ) مبتدأ خبره اقسام وقوله اقتل
 عبده منه الخ في حذفوا أى يحذف لاجل قتل عبده (قوله فقتله) أى ايدى العبد المأذون له
 في الصلوات قوله ولو يجوز المكاتب أى وفتح السيد المكاتب وقوله أى قبل الاقسام
 الله ومن من اقسام (قوله أى عند اقتل) أى عند دعواه بدل قول المتن ما قالوا اذا اقررت
 بدعوى القتل الخ وقوله لو اى يعتبر بصدق بما اذا لم يوجب ثبوتاً أصلاً وما لو لم يثبت
 وكان غير معتبر (قوله بان تعدا ثباته) أى لعدم وجوده وقوله أو فظهر في أصل القتل
 كان ان يبره عدل حاله من التقييد بعد أو غير بعد دعوى مقصودة حتى تضع فلا قصامة
 لانه لا تشبهه بالثبوت والفاعل (قوله أو أو تكرر الذي عليه الوارث في حقه) كان
 قال استأنا الذي روى عنه السكيت وقوله أو شرب به الارز حذفت فيه الالان يجعل قوله
 ان زيد الخ بدل من اياه وقوله أو كذب بعض الورثة أى بعضهم في نسبة القتل للمذمى
 عليه فالقول بمحذوف (قوله فكان الأولى الخ) يجاب عنه بان الالعبد واليعين المعهود
 في القصاص حسون (قوله من ارتد بعد استحقاق الخ) أى بعد وجود سببه وهو موت
 وورثه لان استحقاق ما ذكره ان يكون بعد الايمان مع الله وقوله الأولى تاخر اقسامه
 ليسم قوله ليسم الاوضع حتى يسلم وقوله فاذا عاد الى الاسلام اقسام لاحاجة اليه لاجل من
 التعبير بالأولى وقوله فالأولى تأخير اقسامه ليسم المراد اقسام انشاء اذا لا يبره (قوله
 فلا يقسم) أى بل يقسم غير من الورثة فان قتل العبد المكاتب من يدى اى اصف
 المذمى عليه أو يقتل بالقتل (قوله واستحق الدية) أى ان عاد الى الاسلام ولا كانت ابيات
 المال كركبة مثله وقوله لانه الخ تد بقال اعتداده عليه الصلوات والسلام بيمين
 اليهود لا يوجب دعوى من تعبه في المردف فلا يدين المذمى (قوله والقصاص الخ) أى لان
 القصاص الخ وهو عليه ثابته واستدلال بالدليل العقلي بعد الاستدلال بالدليل الثقل

لما تقدم ان الترجمة بالبنائات شاملة للحدود ودامت ابرزنا وهو بالتصريفه بجارية ٢٤٥ وبالمدافعة عليه وفاقى أهل المال على

تقرره وهو من الجنس البكائر ولم
يصل في مله قدرا له ذاك يمكن
سده اشده الحدود لانه جناية
على الاعراض والانساب وفاق
(والزاني) أي الذي يجب حده
وهو مكاتب وفتح الله كونه وفتح
حشفة ذكره الاصل المتصل
او قد رعا منه عند دفعه في قول
واضح الا انه ولو فورا كما يحسنه
التركيب في غرضه ما كان ما وافى عليه
التصديق من عدم الاستصحاب
بالايجاب فيها على تكميل اللذة
مجرى في نفس الامر لعين الايجاب
خال عن الشبهة المستقلة للحد
مستحسني طبعها ان كانت تخرج
على هذه القبول لايجاب الحد تخرج
بالاولى الهوى والجنون فلا تعد
على ما بان في انشئ المشكل
اذا ولى الله كونه فلا حده عليه
لاستقبال الفوتة وكون هذا عرفا
زائدا والبنات مالوا وبلغ بعض
الحشفة فلا حده عليه وبالزابع
مالوا في ذكر ان متشبهات فاولج
أسدها فلا حده لثبوت في كونه
أصلها كما قاله الاخرى وبالناموس
التركيبان فلا حده وبالسابع
مالوا ولى فخرج شئ مشكل
فلا حده لاحتمال ذكر كونه وكون
هذا الحمل زائدا وبالسابع المجرى
لاستخراج حكمة ماض
وما عهده ومجرى وهو بنفس
الامر مالوا على زوجته ظاهرا لها

والاولى ما منه التي لان ذلك في الجناية على الايدان فلا يشهد ما هنا فكان ما هنا
آخر فبما سبه ان تصير بالكتاب وقوله لما تقدم ان الترجمة بالبنات شاملة للحدود أي
لاسيما لان الحدود ابست جنابة (قوله) ودامت ابرزنا أي حده والشرع
الايجاب على وجهه مخصوص (قوله) ولم يصل في مله قدرا لانه في حده ما قبله من قوة
وهو من الجنس البكائر وفي حده ما قبله وقوله وفاق أهل المال على صرحه اذ هو بعينه
وقوله ولهذا أي كونه الجنس البكائر وقوله كان حده أشد الحدود أي في الجناية أي
ما اذا كان الزاني محصنا والافطام بالسارق أشد من مائة جلدة الا ان يراد الحدود
للمعدن فمما وجهه انه ان كان بالرجم وهو أشد من التمثيل بالسيوف وان كان بالحد
فهو ما عهده أي أشد من ثمانية فاندونها (قوله) لانه جنابة على الاعراض أي لان
عرض الزاني والزيادة يتلخص بنبهتها انزاعا والعرض يحصل المانع والتم وهو الجنس
أو الحبيب وقوله والانساب أي لاختلاف بعضها ببعض وعدم معرفة بعضها من بعض
(قوله) وهو مكاتب أي فاعلا كان أو مفعولا كان الا نحو غير مكاتب وقوله ولى
حشفة ذكره كان الا ان يقول ولى أو ولى فيه حشفة ذكره على الخ لانه في الزنا
المرأة وقوله في قبيل لم يقل في فروع الشغل البر لانه المكالم في الزاني وبسبب تكامل المصنف
على الاوطا وهذا أولى من ان يقال القبول ليس يتبدل القيد ما بعده (قوله) أو قد رعا
أي قد رعا نفسه ان كان القيد عارضا وقد رعا من غالب امثلة ان كان القيد دائما
وقوله عند دفعه فان وجهه فذلك اعتبار بغيره حاول كان أكثر منها (قوله) بناء على
تكميل القيد أي اعتبار تكميله في باب التصديق ولا تكتمل للتعديل الا بمرور الذكر
أي ومدة الزاني بالايح الحشفة وقد جعل (قوله) مجرى في نفس الامر لعين الايجاب
أي لانه جعل في حد المهر فزاد قيد واحد وهو خلاف الظاهر من كونه ثلاثة على
ان أشد منه هو نفس الامر وهو من عين الايجاب بنفسه (قوله) مستحسني أي عينه
تدخل المسيرة في حدودها وقوله أدى أي أوجبه أو بين وان لم يحصل على ضرورة
الادعي (قوله) لانه قد ورد لايجاب الحد أي أشد او بالرجم وان زاد الرجيم بالشرط
لا تية (قوله) وكون هذا أي ولا يقال كون هذا (قوله) و بالسادس الخ لم يأخذ
بمجرد القبول لانه ليس بشئ في الواقع وانما ذكر ما يقع الماسر (قوله) الحرم لانه خارج
هذا خارج بالتقدم من الايجاب وهو مؤخر من التعديل بنفس الامر فكان الاولي فيما
الترتيب والكون ما قبله في القيد لم يعتبرهما العدد (قوله) ونفس الامر الخ يدل
على أنه قد سبق واعتباره قد اتمت تغلقه في حده فلما منع انه ادب في السابع
ففي حشفة سبع وقوله ظاهرا أي تبيح مجرة لانه في نفس الامر (قوله)
والثامن وما عهده في ان هذا خارج بالتابع بالثامن وقوله وبالناموس وما عهده
الطريق الخ فيه ان هذا خارج بالتابع بالثامن فقد دخل في التعديل والمراد بالطريق

اجنبية فلا حده عليه وبالناموس وط المباشرة والبعيدة فلا حده وبالناموس وما عهده بالطريق

وقد جسد الله لا يغير للغير ربه الباد الذي عذب اليه وهو كذلك وهو ربه ان عذب اليه بالنعيم بالله الزنا، فيسجلوا وان كانا
موضوع القاحلة في غير الله لان القدر يباحه وهو في عود الى وطنه يا با وسرطان ان يكون يمدح من بلده مسافة القصر
ان تكونه الحصل ما ذكر ان طائفة باله الاصل منه، منه ارضية في شخص قصده ٢٨٧ ثم في شرط الاصل في الزنا قال

ولا يعقل أى بقيد (قوله وقضية هذا) أى المذكورين استئناف المقتضى والمقتضى إلى ما ذكرناه لاثنين للتغريب أى التغريب الثانى الحاصل بعد العود إلى ما ذكرناه وانما كان قضية امتثاله المدة عدم عين ما ذكرناه حيث كان تغريبه ثابتا استئنافا للتغريب لا لتجديدا لمدة التغريب الأول كانت. بلد التغريب الأول غير متعين بل لأوجهه لتعريفنا أن المدار على تغريبه مسألة التصبر من محل زناه إلى أى يادة أو أى جهة كانت (قوله وغرب زان غريب الخ) حاصل ما فى المقام أن الزانى أن زنى فى وطنه أو كان غريبا وزنى فى بلدان وطنه فحكمه ما فى المتن والشاى كان تغريب قبل الشربط أن تغريبه من غير وطنه أو زنى وهو مسافر غريب إلى غير مقصده وانزى إلى البلد الذى غريب إليها غريبا لغربا جديدا عن وطنه وعلى زناه إلى مسافة القصر وتغسل بقية مدة التغريب فى الزنى فى مدة التغريب الأولى حيث يكنى تغريب عام واحد مبدئ من سفره من بلاد الزنا إلى الثانية فبإسداء على ما ذكرناه تغريبه يكنى الخدم تغريب ثانيا فانه يجدد مدة نقطه وتدخل بقية الحد الأول فيها (قوله ويشترب أن يكون يمينه وبين يده) أى وكذا يمينه وبين يده أى فى بلد الذى زنى بها أخدام من يحرم قوله السابق ويغرب من بلاد الزنا إلى مسافة القصر (قوله منع من) ويستأنف تغريبه إن وصل إلى دون مسافة القصر منه (قوله لا احسان المراد به هنا الوطء فى تنكاح صحيح مع المنسوط وقوله أربعة أن زنى يادة على ملز فانه بشرط عامة للحد والرجم (قوله مذكرة) مبتدأ وقوله صحيح خبره وقوله فى الاحسان متعان باعتبار وقوله ولز كراهة منع من بين التامنى والمناق وقوله من اعتبار التكاليف أى داله ودو اللوغ والعقل والافواه لغرب بالالتكاليف وقوله مطلقا أى حذ عن وعن غير محرم وقوله كملت الإشارة إليه المراد به ما عطف الذكر (قوله وبعضا) أشارة إلى أن المراد بالشرط الحظرية الكاملة وقوله ولو كان تدنا الخ) غاية إلى الحرة فصحة أن الأولى فتدعه على قوة الفارق الخ (قوله على الذى) الأولى على الكفار لا لزوى إلى تحصيل الحاصل مع قوله عقد الزمة وقوله لا يكون محصنا لأوضح لأنه ضرورة محصنا أى بل يصير محصنا بوطئه حال الحرة فى تنكاح وقوله تغزى أى بعد عقد الزمة بخلاف ما ذكرنى حال حر أسفه فلا يصح لأنه حذ عن بلزمت الاحكام (قوله ناسأمن) مثله المعاهد (قوله كاسر) أى قتل من سأل من أنه إذا زنى ولم تنزل البكارة فانه يجلد أو يرحم (قوله فاذا زنى) فعل الشرط وقوله فقد استوفى أهالى الشهوة جواب الشرط وقوله ولو كنت الموطوءة الخ) مبتدأ من بين الشرط وجواب (قوله ولانه) أى الوطء فى التنكاح يكمل أى يقوى طريق الخلق

هذه قد علمت ملك قبل ولولمزل السكابة كجمن (فركاج صبح) لان الشومر صكة في النورس فاذا اولى في كراج
صبح ولو كنت الموطا في عدة وط مشبهة ورومنا في شهر رمضان وفي بعض احوال قد ادا فاعاها لثقة انه ان يسمع من
المرام ولانه كعمل ما يبق الخلق

يقع المبنى بقلعة أوردينغ في بلد الوط المأخوذ نحو غرب البلد الممتدة شوية بعدة عنها وبعد القبل الوط في القبر وبقيد
 السكاج الوط في بين العين والوط بجهة وبقيد المجمع الوط في السكاج القاسم لأنه سرام فلا يحصل به مشقة كمال فلا
 صفا في هذه الصور المخرقة بالقبول المذكر والأصغر المصغر اشتراط التعبد بشفة الرحل أو قد ردا حال شية
 الكامة وتكلفه لا يجب الرجوع على الوط في نكاح صحيح وهو مسمى أو جودن أو وقوق وانما اعتبر وقوعه في بدل السكاج لأنه
 يخص بأكل الخلفات وهو النكاح المجمع فاعبر حصوله من كمال حق لا يرجع من وطى وهو ناض مخنز وهو كامل وبرجم
 من كان له في المان وان شغلها ٢٨٨ فنص تكونون وثى العبرة بالكمال في المان فان دل برده في هذا ادخال المرأة

جاءوا الجاهل فان امتنع من ذلك من المروج معها والواجب جرحه في الحج لانه قد ثبت عليه من قبله مذنب حكره
والانما يات منه كايضا في الخلف فيؤخر فيه الى ان يتيسر من يخرج معها كما جزم به ابن الصباغ ثم شرع في حشد عوارضه
فقال (والعبد والامة) المكلفين ولوقوعه من (حده) حده نصف سدا لغيره وجرحه من ذلك فاقول قد ثبت ان الله
يقا حقه عليهم نصف ما على الحصان من العذاب والمراد بالحد لان الرجم قتل والقتل لا ينفك وروى مالك واحمد عن علي
رضي الله تعالى عنه انه قال بعد وفاة زين العابدين ما تحسنه حسين اذا لاقى في ذلك بين الذكر والانثى يجامع الرقيق ولو
رضي الله تعالى عنه وقام الكتاب وام الولد والمعض ودفن فيه وفيه نصف سبعة كامل ذلك قول المصنف نصف المجر

وليس هو الا في قوله الجلالة (تسبه) هو مؤنة الغروب في مدة تغربه على نفسه ان كان حرا وعلى غيره ان كان رقعا وان فادت على مؤنة الحروب والزمى العبد المخرج من حرجه بل يغرب في الحال وثبت التسبب انما هو ان يرضى الذوق بها ان كان حرا والمارى حال الاندس وبغرب أن يشرق بين طول مدة الأمانة وقصرها حال وبشبهه ان يجي مذاب في الاحرام والمارى انتمى والوجه أنه لا يغرب ان أنه ذرعه في الفتر به كما لا يجزى ان أنه ذرعه في الحبس بل اولى لان الذل لحن آدمي وهذا ذنن الله تعالى بخلاف المرأة اذا وقع عليها حبس فانها حبس ولو فوات الفجر على ٢٨٩ الزوج لانه لا غاية وقصة كلاله هم انه

لا فرق بين العبد المسلم والكنافر وهو كذا و ثبت الزنا باحد امرين اما بنية عليه وهي اربعة هودلا والاف باثنين اما حشة من تساكيم او اقرارا حقيق ولو مؤنة لا تلي الله عليه ولم يجرم ماعز والغامدية باقرارهما رواه مسلم وبشرط في البينة التفصيل فذكره وبين ذلك لجواز ان لا يد عليه بوقعتها والكيفية لاحتمال اوداة المباشرة فبادن الفرج وتعرض للبينة اوردتها وقت الزنا فقولوا انما ادخل ذكره او حشفته في فرج فلا تلي عليه الزنا يعتبر كون الاقرار مفصلا كالبينة وتخرج بالاقرار الخفي والتقدير وهو البين المردودة بعد ذلك انما تصم فلا يثبت به الزنا ولكن يستقطعه الحد من القذف وبسبب لقواي وكل من ارتكب به عيبه السر على نفسه فلعن من اتى من عبده النذورات شأنا بسبب تفرقه عنه تعالى فان من ايدى لنا صفته اقام عليه الحد رواه الحاكم

كرهه لانه لو اتصم على وتلوهم أن تخمين به ما وليس كذلك (قوله والحدوم الاية) فسمه فطالته حاله او لاعلى الجلد وقوله فأنشبهه فطالته نظر لانه على فرض عموم الاية يكون بالنص بالثبته فكان عليه ان يحذف كلام من المقالتين (قوله ان كان حرا) فان لم يزل من عليه فأنشبهه ثبت المال ثم ما سواها من وقوف وان زادت على ونا (الحرم) سواها المحض لان هذه المأنة لا رد على القول بان ذنقه الزنا على مؤنة المحض في بيت المال (قوله والاوجه) أي المؤجورا كان أو رقعة لا يغرب في هذا جميع بين الوجهين المتقدمين فالقول بأنه لا يغرب في الحال يحول على اما ان ذرعه في الغربة كالبينة والقول بأنه يغرب في المال يحول على اما ان ذرعه في كالبينة والمكاتبه (قوله لا ذنن) أي الحبس وقوله هذا أي التغريب وقوله فأنشبهه أي مع انها تشبه المسنة أبعد من زوج من حيث انها لا تخرج الا بانه وقوله لانه أي التمتع (قوله وبثبت الزنا باحد من) أي ايراد القائل في حق الزوجة فلا يثبت البين المردودة ولا يحل المرأة في خفية (قوله فذكر) شتمه يعني قصره فهدا ما شاء أي قصره بالتي زنى بها ولا بد انما من ذكر الاصل ان اوردته وقوله والكيفية أي كيفية ما وجد منه هل هو ابلح او غيره وقوله وتعرض للبينة تفصيل للكيفية وقوله وقت الزنا على حذف حرف العطف أي ووقت الزنا وكذا مكانه قبل لان المرأة قد تنحل في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان (قوله زعموا البين المردودة) كان طالب القذف فحليف المذنب على انه ما زنى فزعموا عليه البين فأنشبهه (قوله من اتى من عبده القاذورات) أي المماضي وقوله صفحته أي ذنبه (قوله مطلقا) أي سوا القبل والدمرسوا كانت ما كوله ام لا وقوله حكم الزنا ظاهرا منه لا يسي زنا شرعا وليس كذلك بل من حيث القصة ولذا لا يحشبه من سلفه لانه وقوفه في القبل متعلق بالزنا (قوله على المذهب في مسئلة اللواط) معاذلة به يقتل طائفا وفي كيفية قتله اقول ان اربعة قبل بالسيف وقيل بالرمم وقيل بدمج داءه وقيل بالثامه من شانه قبل (قوله احسن) ولا تشبهه لا خلاف أي لان الاحصان لا يدخله في المتحول في دبره اذ لا يشبهه واما في الوط في الدبر حتى يؤثر الاحصان استتلاف الحكم فيه (قوله والزوجة والامه في التعزير منه) أي الزوج أي اذا مكنت من الوط في دبرها

٢٧ ي في والبيح باستا حديد (وحكم اللواط) وهو ابلح الحشفة اوردتها في دبره كزوفه وهو غير زوجته وامه (واشأن الهائم) مطلقا في ووب الحد (حسم الزنا) في انقل على المذهب في مسئلة اللواط قطع فبرجم الماعز المحسن ويصله وغرب غيره على سابق واما المتعز به فيحدو بغرب طائفا احسن أم لا على الاصح فزعموا غير زوجته وامه اللواط به خلافا لدعليه بل واجبه التعزير فقط على المذهب في الزوجة أي اذا تكرر بعينه القتل فزعموا غير زوجته كما ذكره البغوي والروائي والزبيدة والاذني في التعزير شمله واما ما ذكره المصنف من ان بيان الهائم في الحد كان زنا فاحد الاقوال الثلاثة في المسئلة فهو مبرح عليه يفرق بين المحسن وغيره لانه حد يوجب اللواط كذا قاله صاحب المذهب والمذهب

والثاني ان واجبه التمثل مجدها كان أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى بيعة فاقبلوه واقتلوا معه والحمد لله
استأنده والظاهر هالاسد قد تم كأي التماثل لا لانه لا ينطبق عليه ومن وطئ في الأولى ومن باشر (فيعدون الترحيل) فيناخذة
أرمعاً نمة أوقبه لا ونحو ذلك (عز) بما رآه الامام من شرب أو صقع أو حبس أو قتل أو جعله بائراً من الجمع بين هذه الأمور
أو الاقتصا على بعضها أو لا التمهيد ٢٩٠ على التوبيخ بالانحدار وحده فبما تهم في حق الله تعالى كأي الرخصة (ولا يلزم) الامام

وجوب (بالتعريف) أدنى الحدود
لان الضابط في التعزير ان مشروعه
في كل حصصه لاحد فيها ولا
كفارة سواء كانت حق الله تعالى
ام لا دعي وسواء كانت من
مقدمات ما قبله من كفاية
أجنبية في غير الترحيل أو برفعة
حالا قطع نفسه والسبب باليمين
بفساد أم لا كالنزول بروشه
الزور والضرب بغير رفق ونزول
المرأة وضع الزوج حديقته
القدر والاصل فيه قبل الاجماع
قوله تعالى والذين كفارون نشؤوا
الاية فاجاب الضرب عند مخالفة
فصكان فيه تنبيه على
التعزير وروى البيهقي ان علياً
رضي الله تعالى عنه سئل عن
قتل لوطيل يافق يا حبيبت فقالت
يعززه (تنبيه) ان مقتضى الضابط
المتكبر ونزله أمور الامر
الاول تعزير ذي المصيبة التي
لاستدقها ولا كفارة فيه سألني
من مسائل في منها لاصل لا يعز
سألني الفرع كأي يصح بقضه ومنها
ام اذا ارتد من قبله لا يعز رآول

باعتبار ما وانما وقف التعزير على السكر بملوك في المقاطعة بين الزوجين (قوله)
والثاني ان واجبه القتل وفي كفايته الاقوال الاربع المقتضية في المواقف واما قتل
الجمية ففيه خلاف والراجح منه ان قتله لا يوجب ان كانت ما كونه يفرم القاتل بها
ما بين يمينه ومذمومة لان ذنبه المصلحة وهي السرقة اذ في بقائه ما يفسد
لقا حصة ليعزبه (قوله فاقبلوه) أي وجوباً على القول به وقوله فاقبلوها أي تبدأ العقد
ان هذا الحديث من روح الحديث الاتي في وجوبه على من اسقطه (قوله ومن وطئ الخ)
يماض عن حد الزنا مشروعه يستلزم على التعزير وهو لغة المذموم وشراعه عقوبة غير مشددة وكان
الاولى تأخيره عن جميع الابواب الاستتلافية لانه يكون في مقدمات الزنا مقدمات التذوق
ومقدمات شرب الخمر ومقدمات السرقة وفي الرد اذا تكررت (قوله الاولى ومن باشر)
أي لان حقيقة الوطء والاجامشة في نزع (قوله بما رآه الامام) افاد به عدم استيفاء
غير الامام فتم للقلب والحد والام تاديب الواك الصغور الجنون والسبب تاديبه وقوله
الله تعالى والله لم تاديب العلم منه ولو غير صبي وتغيرا ان الذي لا يزوج تاديب زوجته
سألني نفسه كذا وزقوله من ضرب أي فدمر مخرج وقوله وضع هو الضرب على اتفاق
الكف مقبوضة أو بسبوبة فهو من عطف الخاص على العام (قوله لمن الجمع
الخ) أي فلو ما نعتة شلو فتمتور الجمع وعليه ان يتعهد فبأي ذن الشخص وبجنايته
لا يرتقي الى اعلى وهو يرى انما دونه كاف فقوله في الاقتصار على التوبيخ أي ان اُفاد
(قوله ادنى الحدود) هو اربعون للعر وعشرون للزوجه هذا اذا كان التعزير بالضرب
فان كان بغيره فارتفع الى اربع مائة الامام (قوله كالزور) هو حيا كذا الخط (قوله فقال
يعززه) عله ان المقصد التذوق والاحد لما يفي ان ذلك كفاية نفسه (قوله اقلضني
الضابط) أي ما عاقفاً وصغرها فالاول من المنطوق والاخران من المقهور وقد استثنى
من كل مسائل (قوله ومنها ما اذا ارتد الخ) فيه ان الرد فيها هو رد وهو القتل فتم تدخل
في الضابط حتى تستثنى وأجيب بان جملة الاستثناء ما تنطرق لوطا الحد الاسلام (قوله)
ومنها ما اذا كان الله عبيداً لا يطق أي الدوام عليه أي ومنها لوط حطته في درها
اول مرة فلا يعز (قوله او كفارة) أي فطوى أو صغرى وهي القسدية وقوله

مرة ومنها اذا كان الله عبيداً لا يطق فانه يحرم عليه ولا يعز اول مرة وانما يقال لا تعد فان عاد مرة ويستثنى
ومنها ما اذا قطع النض اطراف نفسه الامر الثاني حتى كان في المصيبة حد كذا وان كفاية كالتعزير بطلب في الاسرام فتنى
التعزير لا يجاب الاول الحد والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل منها افساد الصائم يومان رمضان بجمع زوجته أو أمه
فانه يجزئ به التعزير مع الكفارة ومنها الظاهر يجب عليه التعزير مع الكفارة

وسنما العين القموس يجب فيها التعزير مع الكفارة ومنها ما ذكره الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى انه لو نذر بانه في جوف الكعبة في رمضان وهو مأمور بمسكته ثم لم يمسكه والبدنة ويعد لنذر بانه يعزرا نطق رجمه وانما حرمة الكعبة الامم الثالث انه لا يعزروا غيره معصية ويستثنى من مسائل منها الصبي والمجنون ٢٩١ يعززان اذا نذرا فعلا بزمه البالغ العاقل وان لم يكن فعلا ما معصية

ويستثنى منه الحنفى الثلاث الاول الكفارة فقط وفي الرابعة الكفارة والحدومما قوله ومنها العين القموس) أى الباطل بان اعترف بذلك بخلاف ما لو اقرت عليه معية بذلك فلا يعزروا لاحتمال كذبها (قوله بزمه العتق) أى كفارة له وموقوفة والبدنة أى لاعداد التمسك وقوله لتقطع وجهه أى ما يرتب على الرجم من الشقة والخمسة (قوله اذا انفصل ما يميزه عليه الباطن) أى ما يحد عليه وقوله وان لم يكن الخ والاول والعمال (قوله وسنما ان التمسك الخ) كان الاول ان يقول هنا ومنها التمسك بالله فان التمسك الخ ويقول في البنى بعده ومنها التمسك فان صاحبه يعزرا بالنفى الخ وقوله يمنع الانساب الا يستثناء يعزروا وقوله المباح والاستثناء عليه ظاهرة لان الجرم لانه على القاعدة والمباح حكمه كالمباح الشرط في مقابل معزرا التمسك بالحد والاعلى (قوله مع انه) أى التمسك المقهور ومن التمسك وقوله ليس بمعصية أى اذا كان خلقا والا لقد ورد ان التمسك من الرجال بالاناء فيكون معصية وهو محمول على ما كان بالتمنع وقوله وانما هو ظاهره ان الغنم راجع التمسك فيقتضى انه باختياره واجب بانه راجع للنفى والمصلحة فيه حفظ المسلمين من الظلم منه في معصية شئت للظهور (قوله لا عراضه الخ) أى اعظم حله وتالفه بالناس وقوله كالغنى الخ الماشي (قوله كالغنى الخ) أى والسند ولوعنه منحنى العقوبة عن حد او قصاص او تعزير يستحق لكن الامام ان لا يترك التعزير لان اصحابه من ينظرون في تزويجه احفاظ غيره (قوله ويهزم من وافق الكفار في اعيادهم) بان فعله ما ينافونه في يوم عيدهم وهو حرام وقوله ومن جعل الحبة وهو حرام مطلقا وان كان حادقا لا ينافيها اذ لا تنفذ له ذلك هنا بخلاف العلم بان فحصل في شهر بعه على نحو الحبل بين الحنفى وعنده وقوله ويدخل النار وهو حرام وان كانت لا تؤذيه لكونه ساحرا (قوله وقال اشهدوا) أى عندى دليل ما يهد

(فصل في حد القذف)

أى في بيان مقدار الحد وشروط وجوبه وسقطاته فهو معتقد لثلاثة اشياء مرزاد الشارح على بيان القذف واثباته الى مخرج ركابة (قوله في معرض التعبير) أى في مقام هو التعبير أى التوبيخ الذى لا يفي مقامه فهو التهمة (قوله والقاط القذف) المقام لا يصح لراى الانطاف المالة عليه أهم من ان يكون بذاتها او بقربة الحال والا فاعترض لا قذف فيه اطلاقا ولا بديل القذف بالتعريض لكان أولى والتعريض القذف مستعمل في معناه المخرج بشيخه (قوله وبدأ بالاول) فية تفسر لعن على بعض معناه ولم

كان اذا نذر طالب سابعة قبل على جلدانه وقال اشهدوا تؤذروا وشقى الله على اسان ثوبه ماشا (فصل في حد القذف) وهو بالاذن المجهى لغة لارى شرعا لارى الزنا في معرض التعبير والقاط القذف ثلاثة صرخ وكابة وتعر يضرب بالاول ثلاثة (واذا قذف) تضمن (غير بالاناء) كقوله لربى او امرأتى او زينة

بفتح التاء وكسر هاء واو واو زانية (فعله حد النذف) لأنه قد ذوق بالاجماع المستند الى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات
 الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا يزال من أمية حتى قد ذوق زوجته شرب لبن ههنا الآية واحدة أورد في طهرها ولا خلاف على الله
 عليه وسلم ذلك قال رسول الله إذ رأى أحدنا على امرأته وجلالاً على ياتس المينة يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال
 فقال لجلال والذي بعثني بالحق نكحها في لسانك ولله عز وجل ما يرى ظهر من الحلة فترت آية الله تعالى ولو لم يكن الرجل يزاينة
 ولهم أن يزاينة كان قد ظاهراً ولا يضر الله بالذبح كبراً مؤثراً وعكسه كما شرح به في المحرر ولو خاطب خذني بزاينة وزان وجب الحد
 لكن يكون خسرهما أن أضاف الزنا في فرجه فإن أضافه إلى أحد ههنا كان كناية والزمى الشخص بالبلح ذكره أو حصة فنعته
 في فرج مع وصف الإبلح بغيرهم معناه ٤٩٢ أو الزمى بالبلح ذكر أو حصة في دبر صريح وإنما لا شرط الوصف بالصرح في

القبيل دون الدبران إلا بالبلح في
 الدبر لا يكون إلا سرا ما كان لم يوصف
 الأول بالصرح فليس بصرح
 لصدقه بالبلح بخلاف الثاني
 وأما الفتنة الثانية وهو الكناية
 فتكذبه فزانت بالهـ في الجدل
 أو السبل أو نحوه فهو كناية لأن
 ظاهره يقتضي السوء وزنت
 بالماء في الجبل صريح الظاهر وفيه
 كمال قال في الدار ذكر الجبل يصلح
 فيه أودعة حجة فلا يصح
 الصريح عن موضوعة وكقوله
 لرجل ياتناجر بافتق يا خبيث
 ولامرأته بافتق يا فاحشة متباينة
 وأنت خبيثة الفاحشة أو الفاحشة أو لا
 ترد بين دلائل واستأنف في قول
 شخص لا تحرم على كل عوص صريح
 أو كناية لا احتمال أن يراد به على
 دين قوم لو لم يعهد الله كناية
 بخلاف قوله بالانط فانه صريح
 قال ابن القلان ولو قال له يا ذبيحة أو له يا ذبيحة والذي أتق به ابن عبد السلام في تعليقه الله صريح وهو الظاهر من
 وأفق أيضاً بصريحاً مختصاً بالعرف والظاهر أنه كناية عن انكسار شخص في الكناية وأدلة قد يهاجم في بيته لأنه اعرف بمراده
 فويل الله ما أوردته فانه المأورد في ثم عليه التعزير لا يذم وقيد بالمأورد في ما أخرج لفظة شرح السبب والذم والافلا
 تعزير وهو ظاهر وأما الفتنة الثالثة وهو الصريح فتكذبه فتعريفه خصوصاً وغيره جازين الحلال وأما انما نكحت بزان ونحو ذلك
 كليت أي بزاينة وليست ابن خباز واسكاف وما حسن أمه في الجيران فليس ذلك بصدق صريح ولا كناية وإن قوله لأن النسبة
 انما مؤثر إذا احتل الفتنة الثرى وهو مناسب في اللفظ أعماره وأما ما به يقرآن الاحوال فلا يترتب فأنظر الذي يصدق به
 التذوق ان لم يحفل غيره فصرح بالافان فهم منه التذوق بوضعه فكناية والافتق بعض وليس الرعي بان الهام فتذا

نامل لما إذا كان بالكناية ابتداء (قوله) بفتح التاء وكسر هاء أي في كل منهما ما جليل ما ياتي
 (قوله والذين الخ) سواء في الذين الخ والآية الأخرى والذين يرمون أزواجهم قوله
 (عاطق) أي لا يطلق وهو استهزاء من أنكاره (قوله والزمى) أي أوردته والزمى معطوف
 عليه وقوله صريح خبره ما وقوله مع وصف الإبلح بغيرهم مطلق أي في كل حال ووقت
 والمأورد في الظاهر المستلزم التصرح بما لا يطلق والافتق التصرح بما قد ياتى به المراد
 بالإبلح في فرج زوجته المستلزم أن لا يشترط الدبران في من وجدة والاشتراط في صراسته أن
 يقول الإبلح صريحاً على وجهه القواطع أن لا يرضى له بل يمكن صريحاً احتمالاً أرادته بـ
 زوجته فلا يكون قد ذاق كذا قيل وفيه هذا الاحتمال فام عند عدم إضافة الدبر إلى
 من وجدة على أنه لا يظهر فيها ذالم يسبق له قد ذوق زوج فتأمل (قوله وأما استلزم
 الوصف بالصرح في القبيل) أي في الإبلح لأن المأورد الوصف بالإبلح بالصرح لا القبيل
 على أن الذي مر التزوج وهو صادق بالمرقد بـ (قوله بخلاف الثاني) فيه أنه صادق
 بـ زوجته فلا يكون قد ذاق بل وان وصف الإبلح بالصرح ويؤيده أن لو كان أدت بـ
 زوجته قبل منه فلتأمل (قوله فزانت بالهـ في الجدل) بخلاف في البيت صريح وان
 كان له دين بعد فقه على المعقد فتكون بدل الساء عمرة وقوله وذكر الجبل يصلح فيه أي
 معه وقوله أودعة حجة أي الزنا (قوله ولا تزدن يد لأمس) هو كناية عن سرعة الاجابة
 (قوله فهو كناية) أي لا احتمال أن يكون من البني بمعنى الزنا أو شيئا مؤثراً الحد (قوله)
 لمعرف أي لا تهاجمه فحين يتصف بالهـ نفسه وقوله والظاهر أنه كناية أي لا احتمال أن
 يكون من الفتنة بمعنى التمسك (قوله وليست ابن خباز الخ) في جعل هذا والذين بعده

وخلوها من الزنا فطفئ الله كبرهاتهن والعدا لشهادهن في حقهن فلهذا لم يخط الله عليهن فافقهن والفرق بين الزوجة والزانية ما يمكنكم ما أمكن فإذا ظهر أشهر بسبق مثله أن الله تعالى كريم لا يمتكئ السوء أول مرة كما قاله عمر رضي الله تعالى عنه والردة عسيرة والعاقلة لا تخفي غالباً فاطلوا بها لا يدل على سبق الإخفاء وصحبة الزدة السريعة والقتل لا ماصد منه ليس من جنس ما فقهه ومن فقهه من علم بان تاب وصلح حاله لم يعد محصناً أبداً ولولازم العدة والصدان وأوع خلق الله تعالى وأزهدهم لأن الزنى إذا فخره فأنال ٩٤ من كل خلقه عايطاً من العفة فإن قيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له

أجيب بان هذا بالقضية التي
الاشوية (و يجدد الحرف في القذف
بما نحن) جلدته اقوله تعالى
والذين يرمون المحصنات الآية
واسبقه كونها في الاخر اومن
خرجه تعالى ولا يتناولوا به شهادة
أيضا (و) بعد (الزحف) فنبه ولو
بعضا (اربعين) جلدته بالاجماع
وبعد القذف اقول: و هو يرمي
كسائر الحروف الا الذين لو كانت
الحروف من غير ما قبل استيفاء
الجلد فلا وجه انه لا ينافي بل
يستوفيه واربع الا لا تملك
بما في نفسه من قصاص الماروف
(وبسبب هذا القذف) عن
القاذف (بشهادة) بل بنفسه
(اشياء) الا قوله (أفما لعينة)
على زنا القاذف وتقصم نفسها
أو بعبارة زناها ليكون مقصدا
فانهم يرمون او يبعثوا وكما
فصلهم دون او يبعثوا على عنه
والثاني ما اشار اليه بقوله (او)
عقوب القاذف) عن القاذف عن
جميع اهل البلد فلو عفا عن بعضه لم
يسقط منه كذا في ذكره الرافعي في

حتى الزوجين فمن بعدهم السلطان كالمالك والقيمان ووقوفه بعد موته هل الزوجين حتى؟ ولا ويهات أو يهيهه المتع
لا تقطع الوصلة خلا القذف ولو عاها بعض الخوفه عن حقها ماورته من الحسد فليباقتن منهم استغفار مجده لانه ماوروا العار بازم
الواحد كبايزم الجميع وورق بنه وبين القود فانه اذا عفا بعض الورثة عنه سقط بانه لا يدل اليه وهو النية بخلافه هذا
اذا كان القذف وسرا غلو كان ريقا واستحق التعزير على غير سببه ثم مات ٢٩٥ فهل يستوفيه سيده او عذبه الاموار او

السلطان وجوه أو صهي أو ليها
والقاذف قتلها القذف
على عدم زناه أو وقع قدره على
النية عند الاكبرين فان حلف

حد القاذف والاسقاط عنه
د (فصل في حد شارب المسكر
من خمر وغيره يرميه من كافر
المخمرات والاصل في تحريمه قوله

فقال اعطاه الخمر والمسكر الاية

وافقد الاجماع على تحريم شارب

وكان السابون يشربونها في صدر

الاسلام واختلف أصحابنا في ان

ذلك كان استعصا بهم بجهنم

المخالصة او يشرع في اجسامها

على وجهين دمج الماوردى الاول

والثوى الثاني وكان تحريمها

في السنة الثانية من الهجرة بعد

احد وقيل بل كان المباح الشرب

لاما ينشئ الى السكر الخزل العقل

فانه هو ام في كل ملة

الفتوى في تفسيره عن العقل

الشأنى قال الثوى في شرح

مسئله هو باطل لاصله وانظر

المسكون به صبر العنب واستغفار

أعجب بنا في وقوع اسم الخمر على

الاستدلال حوسقة خال الزنى

وهو ظاهر الاحاديث

وتنب الرافعي الى الاكثر انه لا ينعى عليها الاثبات املأى التحريم والحد فكيف كان كايون من قول المصنف (ومن شرب) انه

من المكلفين الماتم للاحكام بخلافه غير مشروعة عالم التحريم (خبر) هو المتخذه من صبر العنب كاستمرار (أو) شرب

(شربا مستكرا) غير الخمر كالبخعة المتخذه من قرا او يلب او يرب او يرب او يرب او يرب (بعد) الخمر

سنة فليباقتن استغفار مجببه بان يطلبوا من الامام استغفاره (قوله حتى الزوجين)
اي اخطى منهما واسئل ان الميت يذوق في حال الحياضة قوله هل الزوجين اي التي منهما
قوله وانما يلزم الواسد اي ينفقه (قوله بانه لا يدل) اي وان سقط بانه عفا مجبها
قوله هذا اي كونه الحطية بجميع الورثة وقوله واستحق التعزير على غير سببه
الاعا به فانه سقطا له حيث الاحرام والاسقاط (قوله والقاذف يحلف بالقذف على
عدم زناه) وكذا على اسلامه او رسمه وقوله والاسقاط ظاهر وان لم يحلف بالقاذف
والراجع انه لا يذوقه فقط الخدم حاله

د (فصل في حد شارب المسكر)

قوله ونريمه من كافر الخمرات اي في الخمر سلطانا وفي الكثير من التمدد ما قبله الى الذي

لا يـ وقوله من السكران او نه عند أبي حنيفة والمسيرو كل ما يترد بين القتم

والفهم (قوله يحكم بالمخالصة) اي لانه اذ تم قبالا يمتد في اللام والحكم يعني الماتمة فاذ لا يحكم

قبل التبرع وقوله او يشرع معطوف على استعماله لاعلى قوله يحكم بالمخالصة والاسناد

النفى او استعمال التبرع مع انه لا يشرع حتى يستصحب (قوله وكان تحريمها في السنة

الثانية) صوابه الثالثة لان أسدا كانت فيها (قوله وقيل بل كان المباح الخ) مقابل

له ذوق من قولة وكان السابون يشربونها اي حتى الكثير الخزل العقل (قوله في ذوقه)

اي المطلق وضاقة اسم لما بعده بليانة (قوله اما في التحريم) مقابل قوله واختلف

أصحابنا الخ اي ان الاختلاف المتقدم اعلم في القصة وقوله والحد اي والنجاسة

(قوله اي من المكلفين) جميع باعتبار معنى من وقوله الماتم بالرفع صفة لمن باعتبار

اللفظ والحاصل ان الشرط المذكور ضرورة شروطا للحد والحكمة فاذا اتى واحد

منها فانه يفتق الحد والحكمة وتارة يفتق الحد مع بقا الحكمة دون العكس فلا ياتي بها

ولم من المفاهيم الآتية (قوله او شربا الخ) لاجابة لانه لا يعل القول بان الخمر سقة

في صبر العنب دون غيره واماع القول به حوجه لكل مسكر ولا وقوله مسكرا اي مثله

الاسكار والافاسكار بالعدل ليس بقيد (قوله الخمر) اي كامل الخمره ولو اثنى بدليل

قوله في الرقيق ولومه ما هو يدل من شربه العاطل النامد للحر والرتق فيكون

بدل بعض من كل الرابا مقتدر اي الحرف قد منه لانا لم نأب فاعل يحد لانه لا يحد

وجاءه فلو ان الاشتر الى الصفة يقتضي الاشتر الى الاسم وهو قاسم في اللغة وهو ما يرد عند الاكبرين وهو ظاهر الاحاديث

وتنب الرافعي الى الاكثر انه لا ينعى عليها الاثبات املأى التحريم والحد فكيف كان كايون من قول المصنف (ومن شرب) انه

من المكلفين الماتم للاحكام بخلافه غير مشروعة عالم التحريم (خبر) هو المتخذه من صبر العنب كاستمرار (أو) شرب

(شربا مستكرا) غير الخمر كالبخعة المتخذه من قرا او يلب او يرب او يرب او يرب (بعد) الخمر

(أربعين) جلدته لما نفي مسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضر بي في الخمر بالجر ينيذ النعال فربيع
ويجد الرقيق ولو به مائة عشر من لانه سدييه ض قدس في الرقيق كذا الزنا (تأني) لولته قد الشرب كي ما كرويه
الامر يقتل الشارب في الزنا منه وخطا لا باع (تأني) به كل شراب أمكر كثره حرم هو وقوله ويشار به لما في الصحيحين
عن عائشة رضي الله تعالى عنها الله صلى الله عليه وسلم قال كل شراب أمكر فهو حرام وروى مسلم في شهر كسكر
وكل شراب حرام وانما حرم القليل

ولا تفسير للشعر لعدم إي ولان التفسير خاص من المفسر (قوله أربعين) أي يوزن دفع
الضارب يده فوق رأسه مثلا لما فيه من زيادة الإلام وبعد الذكرا فاعا والاشي جالسنة
(قوله يضر بي) أي بأمرها يضر بي (قوله لولته قد الشرب) أي قبل إقامته بالمد وقوله
كفي ما كرويه أي يربون بعد العشر وعشرون ثلث رقيق (قوله كل شراب أمكر) بيان العزيمة
لعدم نص المتن عليها وهذه دعوى وقوله وسد ثمانية واحد بشأن الأولان دال على أن الأولى
والثانية دليل الثانية (قوله وكل شراب حرام) أي لا فلا كان أو كثر (قوله حراما) أي معناه
وقوله كالحرام الخ أي من غير نظر الخ وهو كبر أو صلا (قوله والحد هو) هو هنا ضم
الدين أيضا ب الحقة لأن الفعل وقوله فلا حد أي ويصير في النطق بالجماعة بالضرورة
(قوله هو الشراب) أي ولو صب الأصل فلا مرد وجوب الحد بالكلية فلا حد (قوله
وتعبر بالمتن بالشراب يجرى على الغالب وقوله القوم من شراب أمكر مع عدم التعرض
به في المتن ليكون عامًا في الخمر وغيره بخلاف المدح به فانه غير خمر فيؤخذ منه حكم
الخمر المستعمل (قوله أمار قيس) أي الإذن وقوله إن كماله حرام أي الكبر منها
دون التمسك (قوله وبالملكف الصبي والفتنة) أي فلا حرة ولا حد لكن يعززان
إذا كانا موقوفين (قوله في المتن الحريم) فلا حد ويحرم عليه كالحكم بفساد
الشرية وكذا يقال في الذي وقوله والذي في خروج بالمتن نظر أن هذين أفرادا لأن
يراد بالمتن جميع الأحكام والذي ليس كذلك وقوله لأنه لا يفسد أن يكتب بعينه حرة
الخمر فالأولى التعديل بأنه لا يلزم بالذمة إلا ما يتعلق بالمتن على أن متعلقه يقتضي أنه
لا يلزم شيئا مما لا يعتد به وسعد المستمع أن هذا لا مرد إلا بعتد بها وبذلك التزم
بعينه (قوله في المتن) أي فلا حرة ولا حد (قوله لوجب شرابا عليه) أي حيث
شئى المسلم لا لمن ثم القصة أن يقر بوجوبه ولم ينكر من أن شرابها (قوله بخلاف
الدواء) أي كان السلامة فخطية فهو واجب قوله والسلامة فلا خطية لا لقوله
ولو غص بالقصة الخ ولا لا تنفي أن انداوى بالخمر حرام مطلقا وليس كذلك وان اقتضاه
قوله لا في هذا إذا انداوى بغيره الخ وانما الحرة عند سدود ما يوم مقامه (قوله
وجوب سد) المعتمد لاحد (قوله من جعل كونها خمر) الأولى من جعل الحرة وكان
معدودا لأن ما ذكره لا تناسب الأول فالأول والمأمو وقوله لا يحد أي لم يحرم وقوله بالذمة
نصا الخ وفارق من سكر مما شر به الدوا وعاش أو اذ القصة حيث يتطرق بأنه تعدد

وسد ما به وإن كان لا يستكر
حسبما لا ذمة الفساد كما لم يتقبل
الاجتماع والخلاف بها لافاضة إلى
الوحدان ثم وجد في رواية الحاكم
من شراب الخمر قاله وتبين به
شراب التمدد يخرج بالشراب المقتدة
بأن أدخله فيه وبالحدوط بأن
أدخله لأنه فلا حد فلا كان الحد
لأنه لا حاجة إليه هنا والشراب
القهوم من شراب التبت قال
العمري كالمشقة التي يا كاهها
المرافق ونقل الشبان في باب
الاطعمة من الزواني أن كاهها
حرام ولا حد فيها وإنما كلف الصبي
والفتنة لرفع التلم عنها وبالمتن
الحريم لعدم التزامه والذي لأنه
لا يلزم الذمة سالما بعدد ما نظر
الجبور في حقه قهرا وأكثره
على شره لحد برفع عن متى
انطوا والسيان وما استكرها
عليه و بغير ضرورة أو غرض أي
شرقا بالذمة ولم يحد غير الخمر فأما
بها فلا حد عليه لوجب شرابا
عليه اقتضا القس من الأول
والسلامة بذلك قطعة بخلاف
الدواء وهذه رخصة واجبة

فلا يوجد غيرها ولو لا حرم ما فيها بالمتن وجب سدود ما بالخمر من جعل كرم آخر تفسيرها الشرب
ظاننا كونها شرابا لا يكره لحد العذر ولا يزمه قضاء الدوا والفاضة من السكر كالغص عليه ولو قال السكران بعد الإصاح
كسكرها ولم أقسم أن الذي شر به سكرنا مذكور بينه قال في العرف كتاب الطلاق

والتقرب اسم الله تعالى جهلت تعريهم بحملها على جنبي عليه السلام والخديجة بالاشتراك ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد
 الإسلام أم لا ولوقال عات شرعوا ولكن جهلت الحد بشرم أحد لا من حقه إذ اعلم التعريم أن يتبع ويحذر بدوي مسكو
 ولا بد بشرم فيه فاعلم أنه لا يلائم يعين دقته بل أن من المسكر كآلة النابوق الخ مستغفلا ولا يجوز وقوله لا تسلكه
 ولا يأكل كل عام طبعه بخلافه فحرقة أنشره أو غرس فيه أو ثرده فانه حله لبقاء عينه ويحرم تناول الخمر ولو اعطش من أضره
 الدواء فإنه لا يملك الله وسلم المسائل عن التداوي مع أهال الناس دواء ٢٩٧ ولكنه دأبوا على أن الله سبحانه وتعالى

سلبه انظر ما فيها من ماحزها
وماد عليه القرآن من أن فيها
منافع للناس انما هو قبل تحريمها
وان سلم بقا المنفعة فحصرها
قطوعه وحصول النشأ بها
مفزون فلا يرقى على ازالة
المشغور واما تحريمها فاعيش
فلا يزيل بل يزيله لانه فيها
حاربا بس كقوله أهل الباب وشربها
لأنه لم يحرم كسبهم منع
العين إذا ذللت او صرنا
اما التراقي المجنون فما يحرم
ما ذم فيه فيصور لاندوا به
عند تقدمه فيهم فانه ما يحصل
به التداوى من المظاهر
كالتداوى بنص حكمه بول
ولو كان التداوى بذلك اشبه
بذلك بشرط اختياره به وسلم
على ذلك او بوقت لاندوا به
والذات التي المجنون يحرم لا يجوز
ببعضه كسب وجوز تناول ما زل
القل من غير الاشارة لقطع عضو
منها كما لا اشترطه فلا يجوز

الشرب المحلّة نفسه، بخلاف هذا (قوله له بعد) يريد أن يحرم لأن الحرمة وعدها منية
على صدقة في دعواه وعدم صدقة بخلاف ردّها أخذت قبيل ذلك دعواه الأولى وإن كان
كلها قولا ولا فرق في ذلك إلا في ريب الإسلام (قوله ومجددري) حرماني أشغل
الإناء تحنينا (قوله فيها سلمت) أي ولحق طعم ولألون ولأرجو ولا حرج حذره
مختر قدّمه قدر أي خيرا أو شرّا، أسكر إذا كان صرفا فإن كان مخلوطا فقهه قصصيل
وماء بصورة أشغل غير المله (قوله ولا يهين) أي ولا يأكل كل شيء وهو عطفه غايان
نقص الأول بالماءات أو ناس على علم أن عم الأكل المأتم وغيره وقوله لأن عين السكر
أكاته الخافون أن الباب مشغل على عين السكر (قوله ولا يهين) من عطف الأدم على
الناس الذي هو الخبز (قوله ويحرم تناول الخمر لدم) أي أن وجد غيره وقوله وعطش
أي وإن لم يجد غيره كأي (قوله من طامعها) ما لذت أي حين شربها أو صدقة أي
حين شربها (قوله هذا) أي المذكور من حرمة التساوي بخلافه إذا كانت صدقة أي
في غير حال أو تخلط به وتوابعه أو التراب الخ لا يوجب هذه العقوبة بل الحكم التساوي بها
صدقة وتخلطه وهو أنه إن وجد غيره حرم أو الأكل في كل لأد وظاهره أن التساوي
بها صدقة حرام ولو لم يحرم ويؤذي به وليس كذلك فم عند رسوخه غير ما حكى حرمة
التساوي بالصدقة من عطش وبالمخلوط حرمة المتكسر وهي دون حرمة الحرج وما غير
ما الكلام فيه (قوله أعاليه أي الخ) ليس مكتررا من قوله سابقا ولا مجزئ وقوله لأن
هذا في مقام جواز التساوي وفي الثاني بيان أنه لا يصدقه (قوله لمن غير الأثرية) كالبيع
(قوله وأصل الجدا الخ) أي الغالبية، ذلك فلا يرض بالمرض فإنه يضرب به مثال وهو
شامل للجدان أو الترسب والتلف (قوله أو أطراف شيا) أي بعدة منها التوابع (قوله
فأضر بضربه) أي بعدا فاقته أو كان نوع أساس في شيا ما يقع من أنه لا يصدح حال
سكره (قوله أي الشارب) يرسل أي حد التراب الخلاف في الزائد على الأثرية في أنه
من مقام الحد أو غير (قوله وكل حسنة) أي المروعة وقوله وهذا أي كونه عليه لأن
أقرب مذكوره بمقتل رجوه المكونه أربعين لأنه الصادر من النبي صلى الله عليه وسلم

٢٨ ي في تعاطيه اللطيف وأصل جلدته أن يكون بدواً أو دفناً أو طراً أو شاباً للمارء السخيفان
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجرود والغال وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم
 يسكران فأمر بضربهما ثم بهدوء ثم بهدوء وصنامان ثم بهدوء بهدوء (ويجوز أن يلقب به أي الشارب
 الطير غافان) على الأصح المصنف من المارء عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال جلدته التي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد
 أو بكر أربعين وعمره ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى

[illegible]

ما ليس من حق أن يقبل الرجو عليه **رجعة** لا يجدها لسكونه لأن المقصود منه الرد والرجوع والتكرار. وقال
 الأصمعي مع السكر بن يؤخر وجوبها إلى آخائه ليرجع فلان قد أقاموا في الاعتداء وبهتان أحدهما كقوله الباقى الاعتداء به
 وضوء الحدود أو التعازي من قضاة. وهي أقصن رصعا غير معدلة وببر وباب. يابس بأن يكون معتدل الطرم والطرية
 لا تالم وبصر. والريوب وهذا أزيد وقصة كلابهم السوب كافة الركش وبوق الضرب على الأضلاع ليعلم به
 موضع وأمدانه فتدوى إلى الجبال وتعتب المقاتل وهي موضع يسرع القتل بها بالضرب كقلب وقعر وغورج ويحتمل
 الوجه أيضا فلا يضرب به غيره. لم فاضرب بحدكم فليكن الوجه ولا تدفع جميع الحامس فاعظم قوته بخلاف الرأس فانه مخطئة
 غالبا فلا يخاف تشويه بالضرب بخلاف الوجه. وروى ابن أبي شيبة عن أبي بكر رضى الله تعالى عنه أنه قال لا يجلبدوا ضرب
 الرأس فإن الشيطان في الرأس ولا تشبه بالجلود ولا تدره شابه التفضة التي لا تخضع أثر الضرب وإنما يمنع كلبه الغشوة
 تشرع عن غير إقاعة المقصود. وروى أبو الضرب عليه حصص يعمل زجر رستكل

نلا يوزان بشرق على الأمام والساعات اعلم الأعلام المصنوع في الحادود وبه يضبط القدر بين الجائز وغيره حال الأعلام ان لم يحصل
كل دفعة ألم له وقع كسوطا وسطا في كل يوم فهذا اليس جود وان ألم أو ثمة له ٢٩٩ وقع فان لم يتنازل عن رزق له بالأم الا قد

وعلى هذا جعل أمر أي بكر يضمره (قوله وبه يضبط) أي وبأي شيء يضبط وقوله
قال الإمام الخجواب الاستصحاب وقوله الجائز أي الذي يعتد به بالحد وغير الجائز هو
الذي لا يعتد به بالحد (قوله في كل دفعة) أي مرقص من زلات النشريق (قوله وذكره الخ)
أي ان لم يحصل نجاسة والحرم

(فصل في حد السرقة)

(فصل ٥) في حد السرقة

الواجبة بالنص والاجماع وهي
لغة أخذ المال خفية وسرعا خذه
خفية نظما من حوزة مثله بشرط
ثاني والقيام أو إليه سلاعا معزى
البيت الذي شكك به على أهل
السرقة في السرقة بين اليد
والنفاق في السرقة وهو

ببعض مشير به جديت

ما باله انقطعت في ربيع يد

أجابه القاضي عبد الوهاب المالكي
قوله

وقاية الشمس أغلاها وأغلاها

وقاية المال فانهم حكمه البارى

وقال ابن الجوزي لما سئل عن

هذا المال كانت أمته كانت قسنة

فما كانت حائث وأركان القطع

ثلاثة مسروق وسرقة وسارق

والمنصف اقتصر على السارق

والمسروق فقال (وقطع يد

السارق) والسارقة ولو فمين

ورغبتين (بسته) بل بعشرة

(شرائط) كما ستره ومراده

بالشرط هنا ما لا بد منه الشامل

لركنين وفيه ولا ذكر من جعلها

المسروق وهو أحد أركان كامن

(عاقلة) فلا يقطع بمنزلة لما ذكر

الاولى زيادة وشروطها لانه منعقد بالحر من وقت مها على قطع الداريق لانها كتاب منته
ولعمدته واخذها وقت الحذف (قوله أخذ المال الخ) الاولى التي يلزم الاختصاص
فان أخذ دفعة وهي سرقة لغتها لا في حيز السرقة انما في المسمى السرقة فبعض
الاخصاص فان أخذ دفعة لا يسمي سرقة شرعا (قوله خفية) شوح الاختصاص
والانتهاب وقوله ظل أي في نفس الامر من حيث ذاته نفريج أخذ مال غيره بطنه ماله
والعكس وخفاه من عسائير ومن ويصدق الان كونه أخذ مال غيره بطنه ماله
الضمان كونه المأخوذ مالا في القطع كون المال نصبا (قوله شكك أي أو فقهه
في الشك والعزلة وقوله في الاولى خفية) فم يظهر على دفعة شكل (قوله ببعض
مئين الخ) أي على القول القديم من ان اليد لا تعد تارعه عدم الإبل وقوله عسده أي
ذهب (قوله وقاية النفس) أي قصدا وقاية النفس التي منها اليد أغلاها أي جعلها غالية
لان المورد بالتفصيل لكثير الجناية على الأمان المؤدية لأزغاق النفوس بسهولة
الفرق في متابعتها وقوله وأرشد ما وقاية المال أي قصدا وقاية المال جعلها رخصة لان
لم يقطع الا في الكثير لكثير الجناية على المال وحاصله انها وديت فالكثير لا جليل وقاية
النفس وقدمت في الغالب لا جليل وقاية المال من السرقة (قوله غنية أي غالية الثمن
قوله وأركان القطع) موافية السرقة لان الأركان لها لانه حكم يرتب عليه أخذ
انه لو حال ذلك لزم عليه جعل الشيء كالتسدية وان أجيب عنه بأن صاحب الأركان
السرقة التسرية الموجبة لقطع ولو ذكر السرقة القوية (قوله والمصنف اقتصر الخ)
ذكر القول هنا والثاني في قوله ان يدور قصدا (قوله وقاية يد السارق) أي او رجعه على
التفصيل الا في سكان الاولى سخط يد أي ولوردة المسروق للفرز وقوله والسارقة أي
ثاني كلامه اكتفاء وقد يقال لاجابة الله بأن زيادة السارق الشخص ذكر اركان او اثني
وقوله ولو فمين أي قبل كافرين للثلاثين غير الذي رد ولا قطع عليه ولو ما عدا قوله
ورغبتين أي من مال غير السيد (قوله بل بعشرة) ستة في السارق وأربع في المسروق
(قوله لانه ذكر من جعلها المسروق) فيه تفاوت الذي جعله من جعلها بلوغ المسروق
نصا بالانتمى المسروق وبلوغ المسروق نصا بشرط فلا يصحكن الاجابة لقوله ومراده
القول (ان يكون) السرقة (بالقفا) فلا يقطع متى اعدم تمكينه (و) الثاني أن يكون

(د) الثالث وهو المشار اليه انه من الاركان (ان يسرق ثوبا) وهو ربيع دينار كما ذكره في كل ربيع فاعاد اخذوا ربيعهم بغير ربيع
 لا تقطع بدارق الا في ربيع دينار قصاصه ٣٠٠ وان يكون الربيع خالصا لان الربيع المختوش ليس بربيع دينار مستقيمة قال فان

في الغشوش ربيع خالص وجب
 التقطع ومثل ربيع دينار ما قيمته
 ربيع دينار لان الاصل في التقويم
 هو الذهب الخالص حتى لو سرق
 دراهم او غيرها قومت به وتعتبر
 قيمته ربيع دينار وقت الاخراج
 من السوق فلو كانت قيمته بعد ذلك
 لم يستقط التقطع وعلى ان التقويم
 يعتبر بالمضرب ليس بربيع دينار
 مبدوا كواحد ايا وضوء كرامة
 لا يساوي دها غير مضرب بل
 وان ساءه غير مضرب لان
 المذكور في الخبر لغة الدينار وهو
 اسم للمضرب ولا يقطع بخاتم
 وزنه دون ربيع دينار وقت بالصفة
 ربيع دينار تقدر الى الوزن الذي
 لا بد منه في الذهب ولا يمتنع
 قبل ان يراجه من الخرج نصاب
 بأكل او غيره كاسواق لا تقطع
 كون الخرج نصابا ولا يحدون
 نصابا اشتراكا فان في اخر اجه
 لان كلامهم ما لم يسرق نصابا
 ويقطع شوب ربح في جميع عام
 نصاب وان جعله السارق لانه
 يخرج نصابا من حوزة بفسد
 السرقة والجهل بيمينه لا يؤثر
 كالجعل بيمينه ونصاب نفسه
 فالسارق او غيره لا يقطع لانه
 والرابع ان يباخذ (من حوزة شقة)
 فلا قطع بسرقة ما لبس محررا فالحبر
 أي دلو لا قطع في شئ من المشقة
 الا في اواء الرراج ولان المنة

بالشرط الملح بل لا بد من (قوله نصابا) اي قيمته فلو شق ثوبه ولو باختلاف الموازين او
 القومين او الشاهدين فلا قطع (قوله وان يكون الربيع خالصا) ما موافق على قول المتن ان
 يسرق ثوبا وكان يكتبه ان يقول خالصا عقب قوله ان يباخذ ايا (قوله ومن ربح دينار)
 ما قيمته (اي فقط او ما وزنه) فثبت الاقسام الثلاثة وانما فصل ان السرقة ان كان غير ربيع
 اعتبر قيمته فقط وان كان دها فان كان مضربا بغيره فقط وان كان غير مضرب
 اعتبر وزنه وقيمته معا الى اعتبار الخرج كله ثم ما ربح دينار وقوله لان الاصل اي الغالب
 على قوله ما قيمته ربيع دينار (قوله وتعتبر) في تقديره بغيره لاعتنا فقط وبعنى اما الاول
 فلان ربيع في كلام المؤلف صار منصوبا يعنى نزع الخافض اى ربيع بعد ان كانت متعلقة بالمتن
 صرفوا على النجاسة واما الثاني فلان جعله قيمته ربيع دينار بعد ان كانت متعلقة بالمتن
 صارت متعلقة بمحذوف أى قوله ومن ربح دينار ما قيمته ذلك فكلام المتن مفروض
 في غير الذهب لانها اكتفى بالقيمة فقط والاشواح حصل اول كلامه على الذهب المضرب
 وجعل آخره في غير الذهب ثم كان الاول لاعتنا ان يقول بعد ربيع دينار ما قيمته ذلك
 وتكون اومافعة شاق فتصور الجميع وذلك على ما مر (قوله لا يساوي ربعاه مضربا راجع
 لربيع الدينار المسبوق والذين بعده اى لا يساوي قيمة كل من هذه الامور الثلاثة ربعاه
 مضربا بل يثنى مسئلة ربيع الدينار المسبوق وقوله وان ساءه غير مضرب الضمير
 المستكن في ساوي راجع لما سبق من الامور الثلاثة وأورد نظرا لعلها يباور أو ما
 الضمير البارز راجع الى ربيع المضرب وغيره مضرب حال من البارز فصل عبارة الى
 حكذا هو مساوي قيمة كل من هذه الامور الثلاثة ربيع المضرب حال كون ذلك الربيع
 غير مضرب أم لا فان جعل حال من المستكن كان مع الاستغناء عنه بكونه القرض
 عنما ما قبله من قوله لا يساوي ربعاه مضربا فيمكن الدواب ان كان قائلا ولا بد ان
 يشد هذا القاية بقوله مع أنه ربيع دينار وانما قلنا ان كان قائلا ولا بد الاستغناء عن هذا
 البطل بكونه القرض وحاشا ان يكون الدواب حذف هذه القاية بدون خلاف عنها بهذا
 وانما لم يقطع في الملة المذكورة مع كون السارق ربيع دينار نظرا الى القبة فيسافر
 كالعرض كانه لا يقطع بخاتم وزنه دون ربيع دينار وقته بالصنعة ربيع نظرا الى الوزن
 الذي لا بد منه في الذهب (قوله اشتراكا) اى بان أخرجه ما كان متارا كل ما سرقه
 فكل سكره وقوله في اخر اجه اى الدين (قوله والجعل بيمينه) (الاولى) او وجوده
 لان القرض ان كان من الجنس والسنة ويجوز ولا يظهر التقييد بالجنس (قوله والرابع
 ان يباخذ) الاخذ ليس قيدا بل المداوى على اخراجه من الحوزة وان لم يباخذ كما لو قطع
 الجلب فانصب ما فيه وان كان شاة نصبا (قوله الرابع) هو ماوى المشقة بل (قوله
 بمناطرة) اى بسب خوف (قوله بفساد ما اذا جاز) بتسديد اى اى ساقطه وقوله

لنظم بمناطرة اى اخذ من الحوزة بفساد ما اذا جاز اى بالفساد وبمناطعة بيمينه
 ومكة

والاسرار يكون لهؤلاء بكسرها
اللا بد اثم او حاصلة موشيه مع
لمناظرة والمحكم في الحرز والعرف
فانهم يجدون في الشرع ولا اللغة
فربيع فيه الى العرف كاشف
والاحياء ولا يشك انه يتحقق
بأنه خلاف الاموال والاحوال
والاوقات فقد يكون الشيء حرزا
في وقت دون وقت بسبب اختلاف
أحوال الناس وتبدلها وقوة
السلطان وضعفه وضعفه القزافي
بما لا بد صراحة فيه فلهذه الفرصة
دار ودهنها حرز خفيص آتية
وشباب اما قد سمع ما حفره بيت
الدور والحيات والاسواق
المتعددة وشحن حرز على وقت
وتحدها وهو يوم صحراء كنهده
وتار على مناع ولو يوسع حرزه
ويجعله في نوسه فيا بهد التوسد
حرز له والا كان توسد كنهده
نقد او جوهه فلا يكون حرز له
كما ذكره الماوردي وقطع تصايب
انصب من رعايته قبله وان انصب
شأنه لانه مرقف تصايب حرزه
وتصايب أخرجه دفعت بان تم
في الثانية لذلك قال تفضل بينهما
علم المائل واعادته لحرز الثانية
مرقة أخرى فلا قطع فيها ان
كان الفرج فتح دارن انصاب
(و) انما هو يكون السارق
(لا مع له فيه) اي المصروق ولا
يقطع بمرقة الذي يدعيه

ويمكنه عطف تفسير وقوله بضمه المياء يعني من فهي صفة يمكنه ان قال بضمه وصلة
مكنه محذوفة اى سكنه من أخرجه بسبب بضمه اى بالكونية لم يضعه في حرزه (قوله)
بالحاظ) اى ملاحظة ونظر وهو مخصوص بما اذا سكن المكان المتاع بصرا او سارح او
مستجد ولا يتضح في دوام الحفظ القفريات المأهولة عادة ولورقم فيها الاختلاف فلا قطع
لان الاصل عدم وجوبه (قوله او مائة) وضعه مع الحافظة يقتضى انه لا بد من
الامر من في جميع الصور وبالس كذلك وفي بعضه والمعاذ ان ان حصل ان كان
بمصلحة عن المأهولة فلا يشترط دوام الملاحظة بل الشرط كون الملاحظة بقطعا قويا
سواء كان الباب مقفلا او لا وانما جميع غلظ الباب وان سكن المحل في المأهولة
فلا يشترط قوة الملاحظة ولا يشترط بل الشرط كون الباب مغلقا مع وجود هذا الملاحظة
وقوله مع بضمه زمن أمن من اربا واما ان كان الباب مفتوحا فان كان الملاحظة مقفلا
كان المحل حرزا والافلا (قوله وضبطه) اى الشيء المحرز بدليل ما بهد وان سكن
السلام في نفس الحرز الا ان يقال بل من ضبط المحرز ضبط حرزه (قوله فمرصة دار)
اى حصنها والمصلحة المطلقة اى بالنسبة لغير السكن وهذا كلام مستأنف والفرص منه
بيان تفاوت اجزاء الدار في الحرز بالنسبة لانواع المحرز مع قطع النظر عن اعتبار
الملاحظة والمصلحة في الحرز بل وعدم اعتبارهما (قوله اما تنضمهما فحرز بيت
الدور) اى في اوقافهما وقوله والحيات اى بيوت الخانات وهي الوكائل ويوتها
الحواصل والطبقات التي في وقوله والاسواق اى بيوت الاسواق وهي الكاكن
واعلم انه ان كان باب الدار مغلقا فلا قطع باخراج المتاع من نحو الخسوفة الى الحصن
سواء كان باب فهو الغرق مقفلا او بياض لا لانه لا يخرج منه عن تمام الحرز فان أخرجه الى
خارج الحرز قطع واما ان كان كل من باب الدار وباب الغرق مقفلا فلا قطع اصلا
لان المال غير محرز وان سكن باب الدار متوجا وباب الغرق مقفلا وجب المتاع
بالاخراج الى حصن الدار وان لم يأخذ لغيره ان يصيب بهد ان كان محرز (قوله)
ويحزن هو المكان الذي يحزن فيه داخل مكان آخر كصدوق ومقتضاه ان بيوت الدور
والخانات لا تكون حرزا لانه كور ونظريه وقوله وشوهدا كلوا (قوله ونوم على
متاع) وكذا بالنسبة كخاتم وسواوهامة ان عسرا أخذ منه بحيث يوقف النائم طالبا
فان كان تمثيل النوم بحيث لا ينسبه اليه التهرب فهو فلا قطع وقوله حرزه اى
ما لم يشك السارق عنه والافلا قطع لانه ازال الحرز قبل المصلحة بخلاف ما حفره من
تخته فانه يقطع والفرق انه في الاولى ازال الحرز وفي الثانية منكه والتقط في الثاني
دون الاولى ولا لو أسكره ثم أخفنه متاعه لا قطع (قوله فان تفضل الخ) منه ووجه ثلاث
صور عدم العلم والاعاد تفضل العلم دون الاعادة العكس وصورتها ان يشكبه عليه حرزه
بحر غيره فيعبد من غير ان يعلم ان النقب مثلا بسرقه ففي هذه الثلاث يفي فعل السارق

وأي كان تبرهوا أو موبى أو سرق ما اشتراه من يد غيره ولو قبل تسليم الثمن أو في زمن الشراء وسرق ما تم به قبل قبضه لم يقطع فيها ولو سرق قسم ما اشتراه ما لاخر بعد تسليم الثمن لم يقطع كأي الرقبة ولو سرق الموصى به قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول يقطع في السرقة إنما الأولى فلا قبل القبول لم يقطع بالوصية وأما الثانية فبما على أن المالك لم لا يحصل بالموت فإن قبل قبضته لا يقطع بالوصية بعد القبول وقبل القبض فلا كان هنا كذا يجب بأن الموصى له مقصر بعدم القبول مع تركه منه بخلافه في الهبة فإنه فلا يمكن ٣٠٢ من القبض وأيضاً القبول ويسد ثم ولو جدها ولو سرق الموصى

به فقبضه موت الموصى والوصية
للسرقاء لم يقطع كسرقة المالك
الشريك بخلاف الموصى في
ه (تيسره) لو ملك السارق
المسروق أو بعضه بارت أو غيره
كشراءه قبل استرجاعه من السرقة أو
توصف السارق من نصاب يأكل
بعضه أو غيره كسرقه لم يقطع أما
في الأولى فلا لأنه بالخراج الأدعية
وأما الثانية فلا لأنه لم يخرج من
السرق نصاباً ولو أدى السارق من
المسروق أو بعضه لم يقطع على
النص لا يقال صدقة تصار فيه
دائرة لقطع ويرى عن الأمام
الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه
جاء السارق الثار بمشاي القصة
ولو سرق اثنان من الألبان وادعى
المسروق أحدهما أنه له وأولهما
فكذبه الآخر لم يقطع السارق
لما سرق وطع الاسترق الأصغر لأنه
أقر سرقه نصاباً لا شبهة فيه
وان سرق من سرقة سرقة كمالاً
مشتركة فلا يقطع به وإن قل
نصه لأن في كل سرقة شائناً
والتشبه فأنشبه من وطئ الحامية المشتركة (و) السادس كون السارق (لا شبهة في مال المسروق منه) ومن
حديث إدريس الخدودي عن الحسين بن الحسن بن محمد الخياط أن أبا عبد الله عليه السلام سرق في سرقة كاشه وبين غيره كاش
أوشبهه الفاعل كمن أخذ مالاً على صورة السرقة فظن أنه له ملكه أو ملك أخيه أو غيره أو شبهه الحل كسرقة الابن مال أحد
أصوله أو أحد الأصول مال غيره وإن سأل لم يأت بهما من الأضداد وإن اختلص بينهما كما يجنبه بعض المتأخرين ولأن مال كل
منهم مأمور به بما جازة لا يقطع من سرقة ذلك المال بخلاف ما في الظاهر

والثاني على نفسه الأول وقوله وأعادته الخ إذا كان السارق عنده والآخر قد سرق
الحداداً كمن في ذلك يعلم المالك والمعادته بحيث يوجد الاسواق وان لم يكن كالأول
والمالك في أعادته نال به لا غيرهما (قوله ان كان الخ) لا يقال لأجابه الله لأن الشرع
ان التعاصيب تفي الثانية فيكون المخرج فيه دون نصاب بل مشهوره مما ينفك الشرع
لأننا نقول تمام النصاب في الثانية لا يمنع كون المخرج فيه نصاباً كما تأمل (قوله وان كان
معه من الخ) بنقله وان تعلل به من الغير (قوله لم يقطع) أي لا يملك ما سرقه خوفاً من الخوارج
لا يملكه صانعاً منه غير محرم بالتسليم (قوله ولو سرق مع ما اشتراه الخ) أي وإن كان
دخوله بالثمن وكان فأسد السرا والاصح وقوله بعد تسليم الثمن وكذا تأمله ان كان الثمن
مؤملاً كذا قبله وقوله لقطع فيما كان خروجاً من الخرق قبل تسليم المال وان كان
دخوله فيه باذن البائع وكان فأسد السرقة فيه بدو وعشقي الظاهر ان لا يقطع لتسليم
الثمن وعنده بل لا بد من عقد السرقة وعندهما فتأمل (قوله وأما الثانية فبما على
ان المالك لا يحصل بالموت) أي بل بالقبول بعده (قوله فان قبل الخ) وأردع في السرقة
الثانية (قوله كسراً) كأن وكل في سرقة فاسترقه أو كبل قبل الخواص الموكلة
وقوله قبل استرجاعه فخرق مالاً أي وكذا بعده قبل الرجوع الى الحاكم (قوله وان قص الخ)
قد ربيعه (قوله ولو أقر السارق ذلك المسروق) أي ملكاً كما يشاء في السرقة أي
وان لم يكن لتفاته وان ثبت كذبه وعنه من الحيل المحترمة بخلاف دعوى الزوجية
في الزنا فمن الحيل المباسة والفرق ان دعوى المالك هنا ترتب عليها الاستيلاء على مال
الغير بخلاف دعوى الزوجية فان غاية المقرب عليها اسقاط الحد (قوله أنه) بدل من
قوله المسروق وقوله فكذبه الآخر أي بأن قال بل لم يرتد عنه خلاف ما لو صدقه أو كذب
أقوال لأدري فلا يقطع أيضاً بالشبهة وقوله كذا تأمل في احتمال صدق (قوله وان
سرق من سرقة سرقة كمالاً) مشتركة كخروج الموصى عنه يقطع ان دخل الخرق بقصد سرقة
فقط لا ضاع دخوله سينتد (قوله كمن أخذ) الأعل صورة السرقة (قوله) أي بأن أخذه
خفية من سرقة (قوله لم يقطع) عليه كذا حذف أي فلا يقطع لما فيه ما فيه وقوله ومن أي

وسواء كان السارق منبها أو أمرد فقا كما صرح به الزركشي فتشها مؤيدا له بما ذكره من أنه لو ودل الرقيق أمرد أو لم يرد
 للشيء ولا قطع أيضا بسرعة رقيق مال سبعة بالأجماع كما سيأتي من المذهب ولشبهة استحقاق التفتة ويشد كدسه واليه
 كائن وكذا المكتاب لأنه قد يهضم فيمركب كالن (فأعاده) ومن لا يقطع مال لا يقطع رقيقه فمكالا لا يقطع إلا بالسرقة مال
 الفروع وبالعكس لا يقطع رقيق أحد ما يرد فعله السر ولا يقطع السبعة بسرعة مال مكانه لئلا يقطع مال ملكه المبيع
 يعضه لغيره كما يجوز به المأوردى لان مال ملكه سائر في الحقيقة فيسبغ بده فصار شيعة (فروغ) وهو سرق طعنا ما زمن التفتة
 وليقتد به عليه لم يمنع وكذا من أن له في الدخول إلى دار أو بيت أو ثوب أو غير ذلك فسرقت كونه صاحب المقرى ويقطع بسرعة
 سبط وشيش ونحوها كسبعة لعموم الأدلة ولا اثر لكونها مباحة ٣٠٣ الأصل ويقطع بسرعة من سرق

الكتاب كسر مرة وفوقه كما يقول
 ذلك وعاء من زباد وعصافيه وكذا
 على شئ ويأتى على يد كاتب شر
 نافع مباح للمالكين لكن فاقما
 ما ما قوم الورق والجلد فان بلغا
 فضا يقطع والاذلة والمال سب كونه
 شتارا فلا يقطع المكتوب بفتح
 الراس السبعة رقع القلم بفتح
 كالمص والمجنون ولا يقطع المكتوب
 بكسرهما أو شانهن لو كان المكتوب
 بالفتح غيري لهما فضا يقطع
 المكتوب بالسرقة والاذلة من كونه
 مكتوبا لا يحكم فلا يقطع من كونه
 المكتوب ويقطع مسلم وذى مال
 مسلم وما ذى مال قطع المسلم
 بمال السرقة بالإجماع وأما قطع
 بمال الذي تعلى المشرك ولا له
 وهو مسلم فبعضه ولا يقطع مسلم
 ولا ذى مال معاهد ومومن كمال
 يقطع المعاهد والمومن بسرعة مال

ومن حاجة الأخرى فيكون هذا من الحاشية نظرا لأن تعبد من تعبدية أي من
 أجهلها عدم قطع به الخ (قوله لأنه قد يهضم الخ) أي فهو لا شيء استحقاق التفتة
 (قوله فروغ) أي أربعة وألها يتفرع على الشرط السادس وثانيا على الرابع وثالثا
 ورابع على قوله أن يسرق ما يمتنع ضا وقت الأثر الخ (قوله ولا يقطع عليه) أي على
 فنه وقوله لم يقطع أي لأن له شيء استحقاق التفتة في مال الأجنبي فضا يقطع الخ (قوله
 ويقطع بسرعة سبط الخ) أي بعد ما يتسلسل أو كانا به مصرقة يتسلسل وكذا القمار
 على الاضطرار كان له ما حارس المائس الاضطرار كان في السويين كانت مصرقة
 والاذلة من سارس (قوله لذلك) أي لعموم الأدلة (قوله للملك) أي لعموم الأدلة
 (قوله الماسر) ليرتفع في الشرط نفسه لغيره فلا عن التعبد (قوله فاشبه) أي كل
 من المبالغة والمومن (قوله مسكونه محترما) أي لا محترما بل ليل قوله لا في
 ولو محترمة وسبعة لا في امقاط هذا الشرط لان الأثر يخرج به خارج بقول المتن فصلا
 لا يكون التسبب الاحمال (قوله فلو أخرج) لم يقل سرق لان أخذ ما ذكر لا يسري سرعة
 لانها أخذ المال الخ وهذا السر مالا (قوله فأن بلغ الخ) مقابل لحدوث أي
 محل عدم النطق إذا لم ينطق الخ وقوله هذا أي كونه يقطع بالمال السر وقوله فبعضها الآخر
 أو قطع بغيره نظره الآخر في نحو العتيد ونواضع وقوله فلا قطع أي وان تحللت
 مبدوعه عليه أي قوله سابقاؤه أنه إذا صار السرقة الخ مقبداً الخ المقصد براقته
 والافتراق (قوله وسواء الخ) راجع لقوله بدو وهي الأولى وقوله بالسرقة
 وهي الثانية وقوله بقصد السرقة أم لا متعلق بقوله أخرج بقوله أو دخل على وجه

أي أو سلم لانه لا يلزم الإحكام فاشبه الحربي واستأجر كونه محترما فلو أخرج مسلم وذى مال سر أو لم يشرقه أو لم يشرقه
 وبطلت ميتة بلا دفع فلا قطع لأن ما ذكر سب بمال المذبح غير فبعضه سبي لونه السارق في الحرم فخره وهو سارق أو سبي
 سرقة فأنه يقطع به إذا ألتا بالمشروب منه إذا دفعه الغاصب وهو الأصح ومثله كالأقل المقتضى إذا صار السرقة بلا دفع
 السارق يده عليه وقيل أخرج من الحرم فأن بلغ أن السرقة لم يقطع به لانه سرقة فبعضه سبي لونه السارق في الحرم فخره وهو سارق أو سبي
 فانه يقطع بانه إذا كافه المأوردى وغيره هذا إذا قصد بالسرقة أما إذا قصد بغيره فبعضه سبي لونه السارق في الحرم فخره وهو سارق أو سبي
 أخرجهما في الأولى أو دخل في الثانية بقصد السرقة أم لا كما هو فبعضه سبي لونه السارق في الحرم فخره وهو سارق أو سبي
 حاصله الشرع على كسر مرة أو مومن وصليب وطعن وإن أوصى إلى الزالة المعصية بقصد وب إليه فضا يقطع كرامة التفتة

فان يبلغ مكسره انما يتحقق لان سرق قد ابلغ من سرقه هذا اذ لم يقصد التعديل كافي الروضة فان قد بدا بخرجه غير تغيير فلا تقطع ولا
تفرق بين ان يكون سرق ارضي ويقطع بسرعة كما لا يحصل الاستفهام من الكتاب اذا كان الجلد والقرطاس يقطع تصانير بسرعة فانه
المقتضى ان يستعمله في البيع عند الضرورة ٤٠٠ الان اخرج من الخزانة هربا لكسر ولو كسرنا انما انما اخرجوا وخرجوه وانما

التنفيذ في الخزانة اخرجته قطع ان يبلغ
انه انما يحكم به في العاشر كون
المال في التصانير انما هو كماله
فما الروضة فلا يقطع مسلم بسرعة
حصر المصعد المدة للاستعمال
ولا يباشر ما يقرش فيه ولا يفتد بل
تسريح فيه لان ذلك لمصلحة المسلمين
فله في كل حال ان المال يخرج
بالمعنى حصر الزينة فيقطع ما كان
قاله ابن القسري وبما سلم الذي
يقطع لعدم الشهادة في بيعة ان
يكون بلاط المصعد مكسرا المعنى
لا يستعمل ولا يقطع المسلم بسرعة
باب المصعد رجده وفتحه وتاخره
في سواره ويقرش فيه وقتا بديل زينة
فيه لان الباب للخصم والجذع
وفتحه لعمارة ولعدم الشهادة في
التفتد بل يقطع به هذا ستر
الكعبة ان خطب عليها لانه يستند
عمره ويقتضي ان يكون ستر المبر
كذلك ان خطب عليه وليسرق
المسلم من مال بيت المال فقتل ان
انقرضا فقتله كذوي القربى
والناسا كمن وكلت منهم واداره
او فرعه فلا يقطع وان اقرضا فقتله
نيس هو منهم ولا يقطع ولا فرعه
قطع اذ لا شهادة في ذلك ولا يقرش
انما فقتل ان كان لم يقطع في المسروق

كالمال الحاصل وان كان قتل المقتدر او كصدقة وهو قتل او عارم لانه الدين او عارم فلا يقطع في المقتدر انما
الاولى فلا يقطع وان كان غنا كماله لان ذلك قد يعسر في عمارة المساجد والباطات والفتاخر فيمنع الغنى والفقير من
المسلمين لان ذلك يفسد من يفسد خلاف الذي يقطع بذلك ولا تاتر الى اتفاق الامام عليه عند الحاجة لانه انما يفتد في عليه الضرورة

والمرجع

وشرط الضمان كما يفتق على المادتين بشرط الضمان واستعاذه بالقضاة والرباط في الشريعة من حيث أنه لا يضمن إلا ما كان من شأنه
للاختصاص به في ما هو اعمالي ائتمانه فلا يضمنه الا بخلاف الحق ٥٠ ٥

وأرجع إذا ردق وقوله كايمن على المظلم أي كايمن على الأغنياء على الفقراء بشرط الرجوع عليه إذا ردق وروى إذا كان غنياً لم يكن مالاً غائباً مثلاً وإذا ردق رجوع (قوله) بالجملة أي فلا تفرق المذهب في عدم قطع ما يأتين من عدم قطع ما وقفه على جهة ما مع أن التنازع بين المذهبين أيضاً بأن التسمية في مال المالك خمسة بخلافها في الموقوف على جهة ما فهو بثلثه تسمية به في الاتحاق بخلافه في المالك فقويت الشهادة (قوله) على ما بينت في سابق المباح الأول - لأنه لا أن كان متعلقاً بمال المالك فالقطع والقبض للمالك - فليقرن غيره ما بين يمينه في الشقة وعمره في الخارج إلى أن يمتنع من متعلقه حال الصدقة فإن أراد به الشيء فقد أثر به وأدعى في شكله أن

قوله ليس في خصص المصنف الموقوف على الفقراء أي على كل من يقر أنه لا يقطع عرقه (قوله) أي مصنفاً كان أو غيره فهو من عطف المالك على الخاص فإن تقرر كون الموقوف عليه في الأول عاماً وهاهنا خاصاً كان من عطف الفقراء وقوله في غيره أي من غير هو أحد وفرعه ولا مشارك في صفته من مداه المتصرف في الوقف إذ لا شبهة فيه

بمشأ (قوله) وليس في مال الموقوف على أيمان الفقراء ككفاة السبل وقوله أو على وجود فقره كركب وعرقه على من يركبها وقوله لا لا يرفع المالك أي بعبء قوبة فهو رتب الشهادة لا بزيادة ما هو (قوله) وهو من أخذ ما كان (الخ) ليقال هذا شأنه في القاطع الطريق فلا يمتنع أن يراعى خبره لا أن يقول لقاطع الطريق شروط يتجزأ في قطع الطريق (قوله) عند وجوده أي أحاطه الجدي الانتكار وقوله - أنا أي بل تخية الشائفة بالحد - (قوله) تقطعه (الخ) لما مر من الشروط الموجبة لقطع والشبهة المسقطه شرع في كسبه حكم المغرب على السرقة وهو القاطع فتأمل وقطع وجه الخ أي بعد طلب المالك المال يثبت السرقة بشرطها والألا قطع في الحال لا استقلال في بقره بالسرقة فيسقط وان فيه السابق فإن كان المالك مسياً أو مجنوناً أو سفياً أو غيباً أو غائباً أو شرباً أو مجنوناً

أو مسيراً لكن لوقوع الامام قبله لطلب الأيمان عليه وأسرى للنهي وأقطع الامام السبدان كانا قطعاً عريقاً والأفلا لام فقط أو تامة ولا بد له ولذاتيه إثباته بغيره الكافر في سب (قوله) (الخ) أعلم أن اليد التي كانت وجوده بصحة فلا مر ظاهر أن كانت مفقودة فإن كان فقد حاقب السرقة استقلال الرجل اليسرى والألا قطع وكذا قال فعلاً إذا كانت ملاً وشيخ ترف الغم من قبله في طريقه التالى على السرقة فينتقل لما

في يده من الرجل اليسرى وبين تشعبه عليها فبعضه القطع وهذا إذا كانت اليد واحدة إذا تعدت أو أمكن قطع كل واحدة على سبها فقاطع في السرقة الأولى الأصلية أن عرفت بواسطة وإن تعرف ثم الثانية في السرقة الثانية وهكذا حتى لو كانت كل أصولاً لم

٢٩ ي في
 الاخذ عند محمود بن احمد فاذل عن منه به سلطان ولا يغيره و نروع الباب كثيرة ومحل ذكرها
 المبسوطات ونفيها ذكرناه كقايمة لقاري هذا الكتاب (بوقطة جريدة) الى السارق (البنى)

على قطعها (من مفضل الكعج)

٣٠٦

قال تعالى فاقطعوا أيديهم وأقربوا شملهم فاقطعوا أيديهم ما والقسر إذا الشاة في غير الواجب في الاختصاص بها ويكتفي بالقطع ولو كانت سبعة قطعاً إلا ما دبح أو زلتم بالدموم لا يتولان الفرض التكميل بخلاف القود فإنه عين على المأكل كالمز أو مرق مراراً قبل قطعها الاتحاد السبب كالزنى أو شرب مراراً يكتفي بهد واحد وكالد الهوى في ذلك فغيرها كالمز أو شرب مراراً أو عقد الإجماع على قطعها (من مفضل الكعج)

الخصر اسع حصره وسرع بضم الكاف والبرع هو العلم الذي عند أهل إجماع الرجل ومنه قوله ما يعرف حصره من بوعه أي ما يدري لغياؤه ما ساع العلم الذي عند كل إجماع من أصبح يديه من العلم الذي عند كل إجماع من ربحاه (فان سرق ثياباً بعد قطع يده البسرى) قطعته ربحه البسرى بعد اذ مال يده البسرى فلا يفضي التزوي إلى الله لا ولا وتقطع من المقصود الذي بين الساق والأقدام للإجماع في ذلك (فان سرق ثياباً بعد قطع ربحه البسرى قطعته) يده البسرى (فان سرق راحته) يده قطع يده البسرى قطعته ربحه البسرى بعد اذ مال يده البسرى لما مر راحته قطع من خلاف ما يروى الشافعي أن السارق ان سرق فاقطعوا أيديهم أن سرق فاقطعوا ربحه ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا ربحه وسكنته ثلاثاً بوث جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كافي قطع العارفين (فان سرق يده ثياباً) أي بعد قطع أعضائه الأربعة (عزم) على

فان لم يكن قطع واحد من ربحه قطع الجسع وهكذا يقال في بقية الأعضاء وهذا الحكم في البدن ما يلي أن الماشي بها أقوى ولأن الغالب كون السرعة فيها فمساكن قطعها أرفع وسكنة التماسك بالرجل أبطأ من السارق بأخذ يده ويحشى به (قوله قال تعالى الخ) دليل أقوله تقطع يده وقوله ترى شاة الخ دليل لقوله البسرى (قوله ويكتفي بالقطع) أن عزم من الشافعي البسرى أي قطعها أي البدن أي وقوله أو سرق مراراً عزمه على الغاية وقوله الاتحاد السبب أي مع كون الفضا حقائقه كذا الزنا وشرب الخ لمراراً تعدد التقديس فيما لو ليس المجرم أو تطلب مراراً مع أن السبب متعدد لأن فيها أحقاداً لا تدعى لأن تصرف اليه فلم يتداخل بخلاف الحد وقوله فيكتفي بهد واحد أي حدث تأخر عن الجسع (قوله وكالد الهوى في ذلك) أي في الاكتفاء بقطع يده بعد السرعة مراراً وفي الاكتفاء بالهبة وقوله غيرها أي من باقي أعضاء القطع (قوله على ما يلي الإجماع) أي أصله فاصل الإجماع فاصل بين الإجماع والكعج (قوله عند) المراد بالهبة التقديس بالاتصال (قوله ما ساع) الأولى حذف اسم لأن الكلام في السعي لأن الاسم ومن ثم حذف في الثاني وقوله من العلم الخ كان الأولى ما حذف من زيادة اسم بالعطف بأن يقول واسم الخ وعلمه قد روي جعي ولم يمانا يحذفها ويريد أن يسمي من علمه قد روي جعي بين وقوله عند كل إجماع الخ الأولى عند إجماع يده ويقول فيما يأتي عند إجماع يده (قوله فان سرق ثياباً) أي ولو الذي سرقه أولاً وقد تطلع الرجل البسرى أولاً كما وقوله بعد اذ مال يده أي وسر بالكن فوالتى بينهما فثبات المقطوع فلا ضمان وإنما روي بينهما في المسألة ليكونهما قطعاً واحداً (قوله فان سرق ثياباً الخ) وقد قطع البدن البسرى ثياباً أو ثياباً إلى آخر ما تقدم وعقوله الخ رأى الثلاث يفضي التزوي إلى الله لا ولا (قوله راحته الخ) وقد تطلع ربحه البسرى أولاً وثياباً أو ثياباً (قوله ان السارق) بكسر الهمزة لأن المراد انه روى هذا اللفظ وفيه انه يحمل فلا يدل على القطع من خلاف الذي هو المدعى الآن يريد بالثلاث كون المقطوع في المرة الثانية مثلاً بدلاً لا يكون بدلاً للبسرى والأول مستأمن الحديث فتأمل (قوله ثلاثاً بوث جنس المنفعة عليه) أي من جهة واحدة والأفهي فائتة عليه في القطع من خلاف أيضاً لكن لاهن جهة واحدة (قوله وتقبل لا يزيروه حينئذ تعزير) الأولى لا يزيروا بالتميز (قوله الأربعة) هم الأضراسي ومسلم

المشهور لا يبرق في نكاحه بعد ما ذكره الترمذي كونه طاف اطرافه أو لا (قوله لا يزيروه حينئذ تعزير) بل يغفل والترمذي وهذا ما حكيه الإمام عن الترمذي في حديثه في الأربعة قال في الروضة انه متروك على أنه صلى الله عليه وسلم قبله لاستحلاله أو سبب آخر انتهى والإمام أطلق حكاية هذه الأقوال عن الترمذي كما أنه قد وجد المصنف بكونه (صيراً) قال بعض شارحيه ولم يره بعد التبصير في كلام واحد من الأئمة لما كينه بل الملقه من وقت على كلامه منهم لعل ما قيله المصنفين

تصرفه وأخبره بذلك وأخبر به وعلى كلاً الأمرين فهو منصوب على المسند في حال التورى في تهذيبه العصري في اللغة الطبع
وقد صيرنا حسب لاقول انتهى وإوافقه قول الجوهري في هجاءه يقال قتل ثلاث صبرا إذا حبس على القتل حتى يقتل انتهى
ملناه (قوله) هل يثبت القطع في السرقة باليمين المردودة ولا كان يثبت على شخص بسرقة نصاب فيسكن من اليمين فترد على
المدعي بصلح يرى في الخارج على أنه يثبت بما أصيب القطع لأن اليمين المردودة كالأقرار واليمين والقطع يجب بكل منهما والذي
يترجم به في الروضة كالمعاني في الباب الثالث في اليمين من الدعوى ومضى عليه ٣٠٧

بها وهو الحمد لأن التمتع في
السرقة حق الله تعالى قال
الأدري أنه المذهب والصواب
الذي قطع به وجود الإصحاب
وهذا الخلاف بالنسبة إلى القطع
وأما المال فثبت قطعا وبث
قطع السرقة بأقرار السارق
مواخفته بقوله ولا يشترط تكرار
الأقرار كما في سائر الحقوق وذلك
بشرطين الأول أن يكون بعد
البحوى عليه وأقرار قبله بيمين
القطع في الحال بل يوقف على
حضور المالك وطالبه والثاني أن
يفصل الأقرار بين السرقة
والسرق منه وقد مر السرق
والسرقين أو وصف خلاف
ما الذي ثبت لأنه قد يظن غير
السرقة الموجبة لقطع سرقة
موجبة له وبشأن رجوعه عن
الأقرار والسرقة بالنسبة إلى القطع
ولوى أننا لانه حق الله تعالى ومن
أدرك مقتضى عقوبة الله تعالى
كلنا والسرقة وشرب الخمر كان
القصاص أن يعرض له بالرجوع
عما قر به كان يقول في الزنا عات

والمرمى من جامع فإن قبل الاستئذان السابق وأودود (قوله) تصرفه أي من عند
نفسه وقوله على المدعية أي مغلوبة ومخدوفة أي قتلا صبرا وقوله انتهى أي كلام
بعض الشارحين (قوله) قال النووي (الخ) قرره بقل عبارة التورى وبعبارة الجوهري
تفسيره لقتل صبرا وقوله وقوله صبرا حسب بصيغة الفعل فهما وقوله لقتل أي لاجله ولو
ساعة ثم يقتل صبرا ليس يقتل الجوهري بل المراد أنه يجب منع الطعام والشراب
حتى يمتد جوعا وعطشا وقوله على القتل أي لاجله (قوله) لأن القطع في السرقة (الخ)
الأوضح التبدل بقتل ما قد ساء في القذف وهو أن الدين المردودة وإن كانت كالأقرار
الان استقرا على الاستكال بغير رجوعه عن الأقرار وهو متبني بالنسبة لقطع (قوله)
ذلك أي ثبوت القطع بالأقرار وقوله لم يثبت القطع أي أما المال فثبت (قوله) لأن يفضل
الأقرار بظاهره ولو كان شبهها موافقا لغيره في خلاف وقوله في السرقة أي بان يصف
أخذه المال بكونه خفية وقوله والسرقة منه أي خروفا من أن يكون أصلا أو فرعاً أو سدا
فقدس المراد بالمرز لأنه ذكره وقوله وقد مر السرق أي وإن وصفه بكونه نصاباً لأن
التفريقه في نية الحكم كالأقرار وقوله ولا أعلم في نفسه شبهة وقوله والشرع يرى بين
المرز (قوله) بالنسبة إلى القطع أما المال فلا يقبل رجوعه فيه لأنه حق أدنى (قوله)
بمقتضى كسر الضاد وقوله كالزنا عات ولا يقبل عوده إلى الأقرار بعد رجوعه عنه (قوله)
ما المالك أي ما أخلك وسرقة التعريض بالمال والمال وليس مراد بل المراد في نفس
السرقة وشيئ الاختصاص بها كسب أو امتداد المال أو من غير سرق أو نحو ذلك
(قوله) فلو لم يجد رجل داهراً (الخ) أي أو رجل وحده المالك عينا وقوله ثبت المال أي
أن كانت الشهادة بعد دعوى المالك أو كونه والاثم ثبت المال أيضاً لا من حيث كونه مادة
حسبة والمال لا يثبت بها (قوله) وبشرط ذكر الشاهد بشرط السرقة المراد بالشرط
ما يشهد الأركان بدليل قوله كما في الأقرار وأدله بقصد من ذكر السرقة والمسروق
وهما وصفتان (قوله) وعلى السارق ومما أخذ من أي وأجره وضع به عليه ولا يبرأ
عنه الفحص برده إلى المرز (قوله) على اليد أي صاحبها وأجر من التعريض من التكاليف
ونسب الأثر إلى المالك لأنه قال وقوله ما أخذت أي ضامته مع الأثم أيضاً وهو شامل

ما أخذت وأبشرت وفي السرقة لعل أخذت من غير حرق الشرب لعل لم تكن ما شربته سكر لانه على الله تعالى وسلم
فإن أقر عند السرقة ما المالك سرقة قال بل فأعاده عليه من زنا ولا تأخذه به فطع وقال لما له عات غلبت وأغرقت ونظرت
روا البخاري ولا يقول لأنه يرجع عنه لأنه يكون أمراً بالكذب وثبت أيضاً بهادق جاز كسائر الله قودا غير زنا فترده
وبل وأمر أن ثبت المال ولا قطع وبشرط ذكر الشاهد بشرط السرقة الموجبة لقطع كما ترى في الأقرار وعلى السارق رد ما أخذ
أن كان بائناً بما رواه داود على اليد ما أخذت حتى تؤديه فإن تلف ضمه إليه لسبب المالكات

الاحكام من مادام باقيا

(نقل في فاطم الطريق) (نقل في فاطم الطريق)

اي فاطم صلو كاي المروفسه خوفانه وذكرا بعد اسيرة لا في بعض اقسامه فاعا
 كاسيرة وهذا البعش بعينه شروط السرقة من المارز عدم السبق وقبر بالقطاع
 دون القطاع لاجل ما بعده وانما الطريق محل المرور ولو ادخل الاية والدور قوله
 انما يروا الذين يصارون انهم رسول اي اولياهم ما هم المارزون وعساكر الانكران
 جميع الاحكام الاية تكون فيهم ولا ينافي ان الضمين مثلهم (قوله والقتل) او ما
 سلقه والجميع يشعل الحلة الثانية وهي البروز لاجل المال والقتل (قوله مكابرة) اي
 حال كثر البروز فيها واذا فوذا اعتمادا على البروز وقوله مع اليد عن القوت لاجل ان
 يراعي ما بين اليد والمسكن وذلك فيما اذا دخل القطاع الطريق دارا ومنه اعلم ان
 الاستقامة مع لا في تعليل اليد بانها عن العمارة او عن فاعل هذا التعليل لا يمكن
 ان يدان بعد من القوت ما بين المسكن وانما جعل الاية هنا ليعلم على المسكن بانها
 تكون كلامه على وتيرة واحدة ولا يجران بالان على المسكن لانه خلاف القاعدة من حل
 المطاق في القيد (قوله ارضيا) اي على الرابع من عدم تخص عهده بعمارة في اوتنا
 حيث لم يشر طبعه ترك القتل بخلاف المعاد في تخصها بقوله شيف الطريق اي
 لسلكه وقوله يقاوم الخ تسميته فيها قيدوا وحوايس المراد ان كان يتوهم ان يقاوم
 كل من يبرز في دليل قوة بدوان كمن البارز وهذا الخيل المراد ان شاق منه المقاومة
 ولو ابعث من يبرزه فلو اقام الما في شاقه بسبب مثلا وسائر تعرض للضعف دون
 القوت فهو بالقسبة للاول فاطم وبالقسبة ثانيا ان تعرضه في تكثر (قوله يبرز) اي
 فاطم الطريق فالله جوت على غير من هي له فلذا البرز المارز لان من كصيرة واجمان
 للضعف من الطريق وقوله يبرزه ما يبرز والمبايع في وحيث يبعثي كان وجهه
 بعد في يحصل يومه فليست اي يبرز ذلك القطاع في مكان موصوفاته بعد مع غوث
 اي غوث حقيق يذبل انه لم ياه من المارة وقصه اعلم وان كان ليس بقدر بل
 مثله المسكن كما هو في ان في قوه ولو دخل جميع بالليل دار الخ ذكره على ان يصدق هذا
 التعليل في كاستع في المنزلة له ليضع جعل الما يبعد القوت ما بين الحقيقي والمسكن
 (قوله اوضف في اظها) اي بالنسبة للقطاع وان كان في ارضهم (قوله اذ ليس
 المتصرف بها) اي باضد احواله وبعثنا شتت في الطريق يقاوم الخ المارز ثم ما قيد
 واحد قوله ومنتهب شتت قوله بحيث يبعثه مع غوث قوه ومنتهب اي مع قرب القوت
 والافنا مع طريق وقوله فاطم طريق بانتهب سبب ليس (قوله وان شرطه في المنهاج)
 واجيب عنه بان في مفهومه تنصلا وهو انه ان كان ما به من القطاع والا فلا (قوله
 ولو دخل جميع بالليل) قيده بقرار الغالب والا فليس قيد احصائه فانه قد جوة السلطان

(نقل في فاطم الطريق)

الاحكام فيه اية انما يروا الذين يصارون انهم رسول وقطع
 الطريق هو لغرض لاخذ مال او
 قتل او اوجاب مكابرة اعتقاد على
 القوت مع اليد عن القوت ووثقت
 برجلين بريلا واسر اتمين واطاع
 الطريق لمتم الاحكام ولو سكران
 او مذبذب مختلر فخطب لاندريق
 يقاوم من يبرز هو بان يصاد به
 او يقاب بحيث يبعثه غوث
 ليعلم من الما ان اوضف في
 اهلها وان كان البارز واحدا
 او في ولا يلا مع وشيخ بالبرز
 المصنوعة اضدا فافس
 المنصب بم او في من من جوي
 ولو اهدا اوسى ويشتون ويكره
 ويختلس ومنتهب فاطم طريق
 وقدره عما تارة لا يشترط فيه
 ابله وان شرطه في الما في كانه
 ولو دخل جميع بالليل دارا
 ومنه اعلم ان الما من لاجل انتهب مع
 قوت السلطان وشيخه قطاع
 (قطاع الطريق على اربعة
 اقسام) فضا

لان الموجود منهم اما التصار على القتل أو اجمع منه وبين أخذ المال أو الاقتدار على اخذ المال أو على الاذاعة وتروى
 المختص في هذا امتدنا الاول فقال (ان قتلا) معصوما كانا لهم عهد (ولم يأخذوا المال قتلا) احتفالا به السابقة لانهم
 شعروا بان جانيهم أخافه السبيل المتشعبة زيادة العقوبة ولا زيادة هنا ٣٠٩ الا أنهم القتل فلا يسقط حال السبيل
 ويحتمل في تحريمه ان قتلا لأخذ

المال والاقتدار ثم ثم ساروا
 القسم الثاني بقوله (فان قتلا)
 وأخذوا المال القدر ونصاب
 السرقة ويقاس بما سبق اعتبار
 السرقة وعدم التهمة (قتلا) حتما
 (وصوبا) زيادة في التكميل
 ويحتمل كون صلهم بعد غسلهم
 وتكفيرهم والصلوات عليهم والنقض
 من صلهم بعد قتلهم التكميل
 بهم وزجرهم وهم يصل على
 شعبة وهو وفاة أيام للشهر
 الحبل ودم النكاح ولا نكاحا
 اعتبارا في الشرع وليس لازاد
 عليها غاية ثم ينزل هذا ان يصف
 التغيير فان خيف قبل الثلاث أو
 على الاصح وحصل النص في
 الثلاث من زمن الرد أو اعتدله
 ثم ساروا الى القسم الثالث بقوله
 (فان أخذوا المال) اقتدر
 بنصاب مرقاة لاشبهه من سرقة
 حرسانه السرقة (ولم يقتلوا)
 قتلت (طلب من المالك) أي جمع
 وأرجاهم من خلافه بان قطع
 السبل والرجل السري
 دفعة أو على الولاية حذوا حد
 فان عادوا بعد قتلهم ما نالنا قطع
 الحد السري والرجل الحق لقوله
 قتلى أو قطع اليد مع والرجلهم
 من خلافه وانما قطع من خلافه

ويضربونه لان الذي يترجم منه أنهم غير طاع والاذل ان ليس قيدا لكن كان الاوليان
 يقول ولومع قوة الامانة وسعة دوره (قوله) لان الموجود منهم أي لان القتل الذي وجد
 منهم وبصدورهم (قوله) ولم يأخذوا المال أي المهور وهو نصاب السرقة بان لم يأخذوا
 شيئا أصلا وأخذوا دون نصاب او ناديا استل فيه شرط من شروط السرقة وقوله قتلا أي
 قتل من يشر القتل منهم دون من ليس شره بل يهزير والتأثيل في الامام لا وارث المقتول كذا
 قبل وكان مقتضى ما يأتي من كون المخلب في مقتله معنى المتصاص ان يكون وارثا مقتول
 هو الذي يولى قتله لا الامام قتال وفاعله وعدم توقف القتل على طلب الولي وفيه خلاف
 (قوله) ويحمل تخصصه ان قتلا لا أخذ المال أي وان قتل والفرص انهم لم يأخذوه وقوله
 والاذل وبصدورهم في الثلاثة لا يعلم الا منهم لكن مع القرينة فيخرج ما اذا أخذوا المال
 وان كان خلاف القرض وأدعوا انهم أخذوه بعد القتل فلا يصدقون التهمة (قوله)
 المقتدر بنصاب أي ولو لم يشر كوا فيه واخذ سرقة كان دون نصاب ليجب عليه الصلابة
 (قوله) وصلوا) الاول ثم صلوا كما اشار اليه السراج بقرينة ويكون صلهم بعد غسلهم الخ
 ويحمل وجوب الداب ان قتل من الحاربة والاصط لانه تابع للقتل فيسقط بغيره
 مبروعه (قوله) ثلاثة أيام أي بالليل افضط فلا يضر زان زيادة علم (قوله) هذا ان لم يصف
 التغير أي بغير نحو الرأفة كغيره بغيره وطاعه ولا كالغير بنحو الرأفة يحصل قبل
 التناشأ عليه وقوله انزل أي وجوب (قوله) من حوز (كان يكون معه او بقرينه ملاحقة
 بشرطه المنار من قوته او قدرته على الاستغاثة لا بطل القوة والقدرة تنقطع قطع الطريق
 لما مر انه متى امكن طرق الثوفان لو استغيت لم يكونوا قطعاً لان مقتول القوة او القدرة
 بالنسبة للسرقة غير ما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا يقتضيه من حصول الشوكة ونحوها
 بخلاف السرقة يقتضي فيه بالالات السابقة به عرفا وان لم يتاوم السابقة (قوله) يطلب من المالك
 أي المال لانه وجه اقرب له ناله لانه له وهذا هو الرأج وقيل لا يتوقف النقص على ذلك
 وهو مقتضى إطلاق المصنف (قوله) بان تقطع اليد اليمنى الخ) ويكتفي بالكسر مع الاثم
 ولا ضمان بخلاف ما لو قطع يده اليمنى ورجله كذا لا يديه ورجله فلا يكتفي مع الاثم
 والخصان والفرقة ان القطع من خلاف نفس وجب ضمانته عدم الاجزاء والخصان
 وتقسيم العين على اليسرى اجتهاد لا يجب ضمانه الخذف (قوله) وانما قطع من خلاف
 لما مر في السرقة أي في الثلاثة بغيره من المتفعة أي من جهة واحدة لما مر (قوله)
 وقطعت اليد اليمنى المال) الحق ان القطع للمال مع سلاسله تحاربة بدليل انه لو تاب
 قبل القدرة على حفظ قطعها ولو كان للمال فقط لم يقطع (قوله) فان أخافوا السبيل

لما مر في السرقة وقطعت اليد اليمنى المال كالسرقة وقيل للعددية والرجل قبل قتال والمارة تترك بالقتل منزلة سرقة
 ثالثة وقيل للعددية قال العسائري وهو أشبه ثم ساروا الى القسم الرابع بقوله (فان أخافوا السبيل) أي الطريق في خوفه فجا

(ولم يأخذوا مالا) من المارة (ولم يقتلوا) منهم أحدا (وحدثوا) ما بلغني الزبر والانباس كاهنريق
 الزوسمة سكبها من ابن سرج وقره (وهو زوا) بجوار الامام من ضرب وغيره لا تسبهم معسبة لاحد منها ولا كفارة
 (تسبه) ع عطف المستحب التعزير على المظن من عطف العالم على الخاص اذا لم يكن من جنس التعزير ولا لام تركه ان رآه
 مسيطر فوجعا تقرضه ابن عباس ٣١٠ الآية الكريمة فقال المفسر ان يقتلوا ان قتلوا او به او باع

أي الماورن تسبه وقوله ولم يأخذوا مالا أي بشر وطالب السرعة كذا وقوله ولم يقتلوا أي ولم
 يقتلوا واحدا منهم صوم وقوله حبسوا أي إلى قتلهم وقوله في غيره وضعه أي
 وطهم هذه الأولى (قوله ولا عام تركه الخ) هذا يستفاد من قوله لا تقي ولا تقيم غيره
 قتل وعلب فان التعزير من سب الله الغير (قوله كافي قوله تعالى) وراجع للتوسيع وقوله أي
 فأتت اليهودي قال بعضهم بعض كونه اهودا أي ابتوا على اليهودية وقوله وفات
 النصارى أي قال بعضهم بعض كونه نصارى أي ابتوا على النصرانية (قوله اذ
 يجر أحد منهم الخ) عليه لا تأخذه قوة كافي قوله تعالى وقالوا الذين من كون اونه للتوسيع
 لا للتوسيع واحد فاعل يجره المفعول محذوف أي من وجه جاءته (قوله قتل القاطع بفتاب
 فيه معنى القصاص) أي نفسه شائعة ان فرج على شائبة القصاص قوله لا يقتل بغير كونه
 وقوله ولومات بغير قتل وقوله وبقتل واحد الخ وقع على شائبة الخلد وقوله ولومات القتل
 واما قوله وتراعى المماثلة فخر على الشائبة الأولى فكان الأولى لمساكنة فرج علم
 (قوله يذبح بغيره من الآتى) لا يشكل حسدا يتقدم الزكوة في دين الآتى لأن فيه ما حق
 أدى أيضا لا من شارب للاصناف قد يجره ليس متمسكا حتى الله تعالى في لا اجتماع الحدين
 فتمسكت على ما قد سبق واحد (قوله يذبحه) أي لواره (قوله ولومات) أي قاطع الطريق
 الثاني وقوله في اخر اى في المقتول السر وقوله مطلقا أي سوا ممانات القاتل أم لا أي ان
 كان القاتل حرا كان ثاب رقيقا أيضا قتل المكا فانا اخذنا من قوله لان الحرام الخ (قوله
 فان قتلهم حراما) الترتيب والمعية بالزحوق (قوله وتراعى المماثلة فمما قبله) أي من
 يحدد وغرق وغيرهما أي الا ان قتل مجرم كلوا مثلا يقتل به على السب (قوله
 فاندعت) أي وهذا الحق فلا يقطعها الامام وقد لا ينال ليكون قطع الدمى بالام
 المشل لان يسري به للنفس يكون فلا يقطع قتل (قوله قبل التلفزة) أي قبل تبعض
 الامام اذ يابيه عليه ولو قد عرفنا عليه فزعم التوبة قبل لم يصدق الابغرة (قوله وقطع
 البذر والرجل) مصلوف على ختم لعل القتل والا لا تأخذه قد يقطع فلهما ما ليس كذلك
 كما ترقى قوة ولا يقطع غير قتل واصل (قوله فلا يقطع عنه) أي من التائب المذكور
 وقوله ولا عن غيره هو من تاب بعد الذنوب عليه ولا ساجدة اليه لم يقطع سكره الأولى من حكم
 من تاب قبل الذنوب عليه وقد يجاب بان مراده بغيره قاطع الطريق والمعنى فلا يقطع
 عن قاطع الطريق ولا عن غيره عليه يكون ذكره استطرادا لا لشارة إلى أن التوبة

كانت تعلق بالله تعالى فاستحسن بالنفس كذا كذا (ومن تاب من قبل الذنوب عليه) أي قبل التلفزة (سقط) لا سقط
 عنه المعلوم أي العسر يات الحق يخص القاطع من تقسم القتل والسب وقطع البدن والرجل لا يات الا الذين تابوا من قبل ان
 تعدوا عليهم (واحد) من المؤمن من قبل المفعول هو المطلوب (بالعقوب) أي سابقا فلا يقطع عنه ولا عن غيره بان يات بعد

ولامال ولا باقى الحسد ومن حبه نأوسرقة وشرب بوقته لان العزم على الوارثة فيه التوصل بغير القبل التوبة وما يعطى بها بخلاف طاعم الطريق ثم تارك الصلوة كسلا يقتل حيا على الصنيع ومع ذلك لو تاب سبقت القتل فطاعوا الكافر اذا زكى ثم اقامه بقطعه الحسد كالمقتل في الروضة من النقص ولا يراد المرتكز ان تاب سبقت يقتل قوله وبسبقت القتل لانه اذا اصر منه ومن الله تعالى يستقطعا قطعا يقتل كذا الاسد او يحلل عدم سقوط باقى الحدود بالتوبة في الظاهر اما فيها ٣٤١

لان التوبة تسقط اثر المصيبة كما
 نه عليه في زيادة الروضة في باب
 المسرة وقد حال صلى الله عليه
 وسلم التوبة فقتل ما قبلها وورد
 الثائب عن الذنب كمن لا ذنب له
 هـ (تقريب التوبة) التوبة تلتزم الرجوع
 ولا ينم ان تكون عن ذنب وعمله
 حل قوله صلى الله عليه وسلم اني
 لا اوتيه الى الله في اليوم سبعين مرة
 فانه صلى الله عليه وسلم يرجع عن
 الاشتغال بالصالح الى الحق
 قال تعالى فاذا فرغت فانصب
 وانصت على الله عليه وسلم ذلك
 تنسرها بعبادة في باب التوبة فلاما
 ليعلمهم كتب الطريق الى الله
 فعلى وقتل بعض اكابر القوم
 عن قوله تعالى لقد تاب الله على
 النبي من اى شئ فقال له توبة
 من يؤنب على توبة من اؤنب
 يعني بذلك انه لا بد من احدى مقاما
 من المقامات الصالحة الانها
 صلى الله عليه وسلم فلا فرق فيه
 صلى الله عليه وسلم حصل لاد
 توبة وأصل هذه التوبة اخذ
 العلق من مدحه الكرم صلى الله
 عليه وسلم زكى هذه خط الشيطان
 منك وشرا الرجوع عن التعويج

لا تسقط الحدود الاما استثنى وبهذا الاستدلال ذكر بعد لحكم تارك الصلوة المرتبة
 (قوله ولا مال) أى فليس يرد أو بدله وكذا إذا اختصا من كان تابا وقوله وسيرة
 أى ولو في الخراب على الزاح (قوله لان المصوبات) أى النصوص العامة الواردة
 فيها أى في باقى الحدود كما في الآية والارزاق والسارق والشارقة والذين يرمون المحصنات
 وقوله لم تفصل الخ بكسر الصاد أى لم يبق فيها الا الذين تابوا (قوله نعم الخ) استدلوا
 على عدم سقوط باقى الحدود بشئ غير طاعم الطريق ويقتضى الاعم لأنه اذا كان يكون تارك
 الصلوة (قوله ولا يراد المرتد الخ) جواب عما قاله الاستثنى المرتد مع المذنب قبله لان توبته
 تسقط عنه وما قبل الجواب ان قتله كثير لاسد وكذا ساقى الحدود (قوله ويحل عدم
 سقوط باقى الحدود بالتوبة) لو اسقط لقطع لكان أحسن وهو في الظاهر رأى فيما
 اذا ثبت ذلك من عدم كبريل قوله أما ما عساه ومن الله تعالى في تسقطه عما يتلا وتوقف
 صحته فو على وقع نفسه للقاضي واعتراضة ما تركه من موجبات الحدود ولست بها وقوله
 لان التوبة تسقط أثر المصيبة هو الخ اخذها وقوله التوبة تغيب ما قبلها أى تقطعه
 (قوله ولا ينم) أى افع وقوله وعمله أى المعنى القوي (قوله الى الحق) أى الى
 شهوده وحقيقته فاذا انبسط بذلك المقام العالى ورأى الاول دونه وان كان كمالا في ذاته
 استغفر من الاول وتاب الى رجع الى العالى وقوله فاذا فرغت أى من التبليغ فانصب أى
 فانصب في العبادة وقوله تائب أى التوبة (قوله وأصل هذه التوبة) أى السبب في حل توبته
 على التوبة اخذ العلة أى لا قضاء انزال الاخذ لعدم وقوع الذنب منه اذ سببه العلة
 وقوله وقيل هذه خط الشيطان منك أى من فعله وجنسك والافلاسل للشيطان عليه
 ولو ثبت لانه معصوم (قوله وشرا) مقابل قوله لغة (قوله التزم) ذكره بعض عن الذين
 بعده الا ان اجراما حقيقته لا ينفرد في الدلالة الالتزام بل يجب فيها ذكر الاجرام كما وان
 استمر بعضها بعضا

هـ (فضل في حكم الصلابة وما تلتزمه اليها ثم)

فذكره بعد الاواب التقدم لانه قد يكون على النفس والانتساب والاعراض
 والاموال والعقول ولو اشرع من الرقة أيضا السكان أولى لانه قد يكون على الدين (قوله
 هو) أى النسبة وشرا على خلاف القاعدة من تعارضهما وقبل انه قوي وقيل واذا
 الشري تفتنا على خلاف القوى فانه أعم وقوله والزوبى أى الميموم عطف مرادف

الى سنن الطريق المستقيم وشروطها ان كانت من حق الله تعالى الدم والافلاخ والعزم على ان لا يورد ان كانت من حق
 الادع من زيد على ذلك رابع وهو الخروج من الظلم وقد بسط الكلام على التوبة مع ذكر جعل من انما تفتن المتعلقة بها في
 شرح التماس وغيره (فصل في حكم الصلابة وما تلتزمه اليها ثم) والصلابة هو الاستسقاء والزوبى والاصل فيه قوله تعالى

بل يلزم الثالث أن يفي روحه بماله كما يشاؤل المضطر طاعه ولكل منهم ما دفع المكره (تأنيده) بعد ما مضى المال قد يشرع
عالمس بماله كالمالك القتي والسرحين ونفسه كلام الماوردي وغيره المتألفه وغيره القاطن له دفع مسل عن ذي وهو المص
والله وسيد عن عسدد لاهم معصرون ولا يجب الدفع على الروح فيه لا يجوز في المأثمه الشرعيات المتألفه روح فوجب الدفع
عنه إذا قصد المأثمه على جسي على نفسه بفرقة الروح وجب الدفع من دفع لانه لا يميل إلى المأثمه وهو ما مضى الله وبرحم
ومثل البضع مقدما منه ومن نفسه إذا قصد ما كان ولو معصوما الذخير ٣١٣ المصوم لا يؤثم به والمصوم

بذلك المالك أن يفي روحه فطاعه ولو غير آدمي ثم كل من المكره والمكره طريق في
الضمان وقراره على المكره بالكسر الذي النفس ولو لا أن قتل النفس لا يباح بالأكراه
يختلف أن قال المال غير ذي الروح (قوله) دفع مسل عن ذي (قوله) بل يجب طاعة المصوم
حصول فسخه الشهادة للكفر عوقبه والدين وله أي يجب سبب على الإنسان
الدفع عن نفسه ويجوز منعه من دفعه في التمسك الاتي (قوله) ولا يجب الدفع على الروح
فيه أي لنفسه وفيه تعالى حتى لا يفر كرهون ولا واجب الدفع وثوره أماناته ومن أي ولو
مما ذكره المائل (قوله) ويجب الدفع من دفع أي ولو لم يهتد أخذ من التمسك ولو لم يقع
صالح على مال ورضع ونفس قدم الدفع عن النفس ثم البضع ثم المال (قوله) كافر أي
أو مسلم مكره كفاطع طريق فتم قتله وحبسه فثوره به ولا يجب الدفع إذا قصد المصوم
أي معصوم (قوله) ولا يجب الدفع إذا قصد ما كان ولو معصوما الذخير (قوله) لا يجب
الدفع كوجب الدفع عن النفس بالهروب أن أمكن أو كان عالما بوجوده أو لم يكن أو كان
مستعاضا كذلك (قوله) وفيه مستند أحد الخ فيه أنه يدل على وجوب الدفع طاعة فلا
يفيد المدعى وجله على ما يجب فيها الدفع لا يجدى في دفعه الاستدلال به على ما ذكر
(قوله) دفع (سائل) أي المصوم وقوله أن أمكنه فلو خاف أن ينال منه الصائل
ما يضره لو أن ذلك التدبير لم يترك (قوله) فإن أمكنه دفعه بكلام أي كسبه ويترك
بوعيد الله وأليم عقابه وقوله لا يستعاضه بظاهر التفسير بين الكلام والاستعاضة وهو
الروح (قوله) فمن أي ولو بالقصاص حيث وجب في شروطه وهذه الألفاظ في ترك
الترتيب بين الهروب والجزاء الاستعاضة لا تضمن في شي منها وحيثما لم يترك في ترك
الترتيب بينهما يجرى الحرمة (قوله) سقط (الانسب) فسخه ولو فسخه في ذلك في عدم
امكان القصاص بدون ما دفع به صدق الدافع ليس أخافه البينة (قوله) فالصحيح أن
الضرب به (لكن) يقدم في الضرب به الاضرب بالاضرب أو يضرب بضرب أو يضرب بضرب
بعد (قوله) إذا أمكن المصوم عليه ضرب أي علم أنه دفعه أم أن الله لم يطمعه فيه سبب
والقتل أشد (قوله) بل على نكاح الدائبة الخ أي ولو أعيى أو غيره كان تركه حراما على
ركوبها أو غلبته وكذا بل والله أن حركاته عليه بدعي الشرح والاختلافين

بذلك المالك أن يفي روحه فطاعه ولو غير آدمي ثم كل من المكره والمكره طريق في
الضمان وقراره على المكره بالكسر الذي النفس ولو لا أن قتل النفس لا يباح بالأكراه
يختلف أن قال المال غير ذي الروح (قوله) دفع مسل عن ذي (قوله) بل يجب طاعة المصوم
حصول فسخه الشهادة للكفر عوقبه والدين وله أي يجب سبب على الإنسان
الدفع عن نفسه ويجوز منعه من دفعه في التمسك الاتي (قوله) ولا يجب الدفع على الروح
فيه أي لنفسه وفيه تعالى حتى لا يفر كرهون ولا واجب الدفع وثوره أماناته ومن أي ولو
مما ذكره المائل (قوله) ويجب الدفع من دفع أي ولو لم يهتد أخذ من التمسك ولو لم يقع
صالح على مال ورضع ونفس قدم الدفع عن النفس ثم البضع ثم المال (قوله) كافر أي
أو مسلم مكره كفاطع طريق فتم قتله وحبسه فثوره به ولا يجب الدفع إذا قصد المصوم
أي معصوم (قوله) ولا يجب الدفع إذا قصد ما كان ولو معصوما الذخير (قوله) لا يجب
الدفع كوجب الدفع عن النفس بالهروب أن أمكن أو كان عالما بوجوده أو لم يكن أو كان
مستعاضا كذلك (قوله) وفيه مستند أحد الخ فيه أنه يدل على وجوب الدفع طاعة فلا
يفيد المدعى وجله على ما يجب فيها الدفع لا يجدى في دفعه الاستدلال به على ما ذكر
(قوله) دفع (سائل) أي المصوم وقوله أن أمكنه فلو خاف أن ينال منه الصائل
ما يضره لو أن ذلك التدبير لم يترك (قوله) فإن أمكنه دفعه بكلام أي كسبه ويترك
بوعيد الله وأليم عقابه وقوله لا يستعاضه بظاهر التفسير بين الكلام والاستعاضة وهو
الروح (قوله) فمن أي ولو بالقصاص حيث وجب في شروطه وهذه الألفاظ في ترك
الترتيب بين الهروب والجزاء الاستعاضة لا تضمن في شي منها وحيثما لم يترك في ترك
الترتيب بينهما يجرى الحرمة (قوله) سقط (الانسب) فسخه ولو فسخه في ذلك في عدم
امكان القصاص بدون ما دفع به صدق الدافع ليس أخافه البينة (قوله) فالصحيح أن
الضرب به (لكن) يقدم في الضرب به الاضرب بالاضرب أو يضرب بضرب أو يضرب بضرب
بعد (قوله) إذا أمكن المصوم عليه ضرب أي علم أنه دفعه أم أن الله لم يطمعه فيه سبب
والقتل أشد (قوله) بل على نكاح الدائبة الخ أي ولو أعيى أو غيره كان تركه حراما على
ركوبها أو غلبته وكذا بل والله أن حركاته عليه بدعي الشرح والاختلافين

٤٠ وي في وعند الله مع امكان الاكتفاء بدونهما من ويستثنى من الترتيب ما لو اضمح القاتل بينهما واستند
الامر من الضبط حفظهما اعتنا بالترتيب كذا ذكر الامام في قتال الغزو ومالو كان الصائل يتدفع بالوسط والاعصى والموصل
عليه لا يجد الا الله من الضبط فإنه لا يضرب به لانه لا يمكنه الدفع الذي وليس يقتصر في ترك الاستعاضة بالسوط ويخو وعلى
الترتيب إذا أمكن الحصول عليه حرب أو القصاص من أو عاقبة المذهب وهو بدونه من قتال لانه ما مؤثر به يقتل نفسه
بالاوهون وماذا كراستل من غيره فلا بعدل إلى الاشد ثم شرع في القسم الثاني وهو ما يتألفه البهائم فقال (وعلى
فأب الدائبة) يرساقتها وقادها بوانا كذا مالكا أهم مستاجر أم مودعا أم مستعير أم مباحة إجماعا ما لا تفتد دأته

أى القيد، علماً باستدعاء أفرنجيها وأغربيها إلى القسامة على الأملال والحرمان لأمن الخبيث وحده، فلهذا جعله قوله "إذا كان مذهباً
كان دعواً" مذهباً، ليس هو إلا المذهب، ثم كل كتاب إذا أقره صاحبه وتسل التمسك، وإن استعمله بقوله "فإنما دعواً
بكرامته، ولو كان معها أساقف وفادى" ٣٩ فإن الذين عليهم مذهب من ولو كان معها أساقف وفادى مع ركب فقبل بخصم الشبان

مقتله (قوله اى الى يده علم) أى أشاهده الى أن الإضافة لادى بلاية وقوله أو غير ذلك
أى كبره أو أرويتها أو عصبها أو فطحها (قوله ولا انسب اليها) أى فلا يصح عنى ما يلقى
وحسبته فهذا لا حاجة اليه وقوله كالكلب الخ التشبيه من حيث أن فعل الكلب تارة
غضب صاحبه وتارة لا وإدماة كذا (قوله فتناتها كسنايته) أى كناية الكسفى
فهي أى ترقى الضمان إذا كان معها صاحبها دون ما إذا لم يكن معها لكن فيما إذا كانت
مهادنة جارية بارسالها وحدها كسنايته كإن جناية الكلب ما عطا به أو ترقى الخ إذا
أمره صاحبه دون ما إذا لم يرسله فأمره فينزله صاحب مالك ادعاه (قوله فالضمان
عليها) أى ما لم يكن الزمان بعد العاقل والافتقار للضمان (قوله أى بجعلها الآن) معقد
لأن الاستدلال عليها أقوى (قوله فعل يجب الخ) فلان يرى أن الافتراض أن الراكين كافى
على القتب فالو كأنى ياله الضمان اتفاقا أو عدمه ما لا يدعى القتب فالضمان علم
اتفاقا فعل عمله فقط لأن السر منسوب اليه وقوله أو وجههما الأقل ضعيف والمعتقد
أن الضمان على القدم إذا كان السر منسوب اليه وكان متزامنا لأحكام والألف الضمان
على الردف (قوله ضمان النفس) أى بخلاف ضمان المال ففى مصابب الحياة وقوله
ففى المال أى لا تترك خطا وحسبته فعل ضمان العاقل الذى لو بدسته فعله ليقضى
والألفه والضمان على اليد وسدسته (قوله أو يستثنى من الظلمة) أى أخلاق المصنف
الضمان فى قوله يلى واكب الدابة ضمان ما يقتضيه تناس المردف عنه المستثنات
التي من الضمان يتبقى ما يؤمن له المراد أنه لا ضمان فيها على الراكب أعمن نقى الضمان
بالرأى أو وجوبه على غير الراكب (قوله وهذا الوجهون) أى ولو أمكنه ما التقط على
الضمان وخرج الخارجى الذى يخصه من إمكان ضبطه ما لا يدعى فلا يضمن وبين عدمه
بضمين كالواو وكجها أى يضمن بأذن الذى (قوله لم تحم) أى رقت وقوله فالضمان على
الناقص أى لو غير محمول لأن ما كان من غناب الوضع لا يضمنه الحال بين المميز وغيره
(قوله فرتها) بخلاف ما لو رقت فرتها فلا ضمان وقوله فرتة الرأى أى ما يذوقه
الراكب كأيده من القبله وأما يصفى على نفسه وأمواله منها واستقرب بعضهم استقرار
ضمان الرأى دواعى سبب سببها (قوله الناس الخ) فى جعلها مستثنى من الظلمة
المصنف فتراد لا ذكوب (قوله أو انقضت دأمن يده الخ) خرج ما غلبت ادعاه
واكبها فالتشبيه فأنه يضمنه كإزالة قصر مركوبه ما لا يقدر على ضبطه (قوله)

والأول باج فاجهاسم، وظاهر أن المقتطف الدواب فوقت في ربيع فاقسده بلاضمان على الراي في الأظهر ولو
لغلبة كل واحد منهما أو اعتدلتا معاً مع عدمه فاقسدت شيئاً بخلاف ما لو فوقت القسم لنوعه فغضن ولو اتضح غيب فقتكسر
بشيء مني إذ يمتنع خلاف ما قلنا سقط على شيء لأن فعله بخلاف الاست ولو بالثابت أنه أو أدانت مثله بطريق

وعلم مسلولون بمخاشق الامام ولو بالمرأى بان خرجوا عن طاعة بعد اعتقادهم له اذ منع من قبحه عليهم كركاة الشرع والاشية
(و) بمقاتل اهل البيت (و) وجوب ما كان مستند من الامة المتقدمة وعليها قول علي رضي الله تعالى عنه في قتال صفين والفرجوان
(ب) ثلاثة شرط (الاول) ان يكونوا في مفسدة يخرج الزون واهل المفسدة أي شوكه بكثرة وقوة ولو حصن بحيث يمكن معها
مداومة الامام فيصاحب فيردهم الى ٢٦ الطاعة لكان من بدل مال وفصل ريبال وهي لفصل العطاء على متبوع

يحصل به قوة لشركتهم ويصدون
عن رأيا يذاقون على لا تصحح كلهم
بمطاع فالطاع شرط حصول
الشوكه لانه شرط آخر غير الشوكه
كانت نفسه عبادة المبتاع ولا
يشترط ان يصحون قيم امام
منصوب بل ان عداوا على الله تعالى
عنه فاعلى اهل الجبل ولا مال لهم
وأهل صفين قبل نصب عادهم
(و) الثاني (ان يخرجوا) عن
قبضة الامام أي من طاعته
بالشر او بغيره أو بقوة أو بغيره
من العداوة كما تقدم في الروضة
وأصلها من جمع وسكن الماوردي
الاشتقاق عليه (و) الثالث ان
يكون لهم في خريجه من طاعة
الامام (انوار بلخ) أي يحتل
من الكتاب أو السنة يستبدون
اليه لان من خالف بشرق أو بيل
كان معاد الحق (تعبه) به
يشترط في التأويل أن يكون
خاسدا لا يشطع بفساده بل
يعتقدون به جوارا لشرع
كأنوا بلخيين من اهل الجبل
وصفين على علي رضي الله تعالى

عنه بأن يعرف قوله عثمان الله تعالى عنه ولا ينقص منهم لو طاعته اجمع وتأويل بعض ما في الزكمن أي مسلولون
بكره رضي الله تعالى عنه بأنهم لا يصدقون الزكنا لان من كان في دعاء ورجعة وهم وهو النبي على افعاله وسلم من فقدت
ففيه الشرط الملة كورقة بان خرجوا بالناويل كما في حق الشرح كركاة عندنا أو شاربيل بفتح يطلانه كركايل المرتين أو
لم يكن لهم شوكه بان كانوا اقرا بسهل القفرهم أو ليس قيم مطاع فليسوا بشاة لا تستأمرهم

مسلمون اى ولو فاعلمت قبل دخول من اراد عليه اسلامه ونسبته كما ثبتت الاشارة اليه
 (قوله فيتمتع على انفعالهم متضاها) اى فلا يثبت نسبتهم ولا يصدق اسمهم فيه
 ويضمنون ما انقلبه منطلقا لى في حال الحرب ولا كقطع الطريق (قوله على تفصيل
 في ذى الشوكه على جملة) هذه من عبارة شرح المنهج وصرادها تفصيل في ذى الشوكه
 التفصيل بين كونه مسلما ان يكون كالبغاة او من بعد افلا لانه الذى ذكره بعد هذه العبارة
 واما الذى يلقى في الشايح فهو ان كان لشوكه من غيرنا ويل فيه وكالبغاة او العاصي
 فليس كتابا على واحد او الذى اراده شيخ الاسلام فكان الاولى حذف قوله في ذى
 الشوكه الخ أو يقول على تفصيل فيما اذا فقد أحد الاصرين اى الشوكه والاولى لان
 هذا هو الذى يلقى (قوله ضمنه مطلقا) اى وقت الحرب وغيره (قوله ويتركون
 الجنايات) اى لا يسلون جماعة من محسوس كقر الاغصاة لقر ارضهم على المعاصي وقوله فلا
 يقاتلون ان قلت ان تأخر الجنايات يقاتل اوجب ان تركهم للشبهة فلا يقاتلون
 والشبهة زعمهم كقر الاغصاة لقر ارضهم على المعاصي فلهذا لو اقاموا قولهم في ذى الشوكه
 سلم من الرواية فلا يقاتلون وكان الاولى تصديقه على قوله ما يقاتلون فلو قتلتهم
 مشروط بثلاثة شروط عدم قتالهم وكونهم في ذى الشوكه وعدم قتلهم وقتالهم وهذا الثالث
 ما هو من الاستدلال وانما ادرك كونهم في ذى الشوكه ان يصرى عليهم حكمنا وانما تازوا
 بموضع (قوله لم ان قتلهم وقتالهم) اى ما ان قتلهم وادعاهم اودعوا اليها وقوله تفرضا
 لهم اى ولو اقبلت (قوله ولا يصح قتل المقاتل منهم) اى فبقا قتلهما من المقتل (قوله
 فان قتل) اى ما فى المنهاج (قوله وتقبل شهادة البغاة الخ) حاصله ان شهادتهم مقبولة
 بشرطين ان لا يكونوا ممن يشهدون وان قتلهم وان لا يقاتلوا ما شأننا وأما التايلان اول
 وان قضاهم بقوله بشرطين ايضا عند الاخر وان يكون فيما قبل فيه قضا فاضينا
 فيخرج ما اذا اقتضوا بما يخالف لصلها واجماعا وقباصا جليا (قوله الا ان يكونوا الخ) فذا
 صدمه اخذنا من هذا ان ائدهم دون قاضهم ومنع غيره من ذى حقه وهو الظاهر
 وعليه فكان الاولى لاشراح ان يؤخر عن القضاء وقوله يثبتون بالزراى بما لم يلموه
 وقوله لو اقمهم اى فى الاعتقاد وقوله تصدقهم اى بسبب اعتقادهم صدقه (قوله ولا
 يثبت حكم قاضهم) اى لاعتقاد شهادتهم المذكورة لا لاشرا لا ان يكون هو ايضا ممن
 يشهدون او اقمهم اى لم يثبت ما يثبت على كلامه على القضاة عندنا في عدم اشتراط هذا
 الشرط فيه كما مر في نقل (قوله ولا يختص هذا) بمقتل رجوع اسم الاشاعة ولشهادة
 البغاة والمخفى ان كل مبتدع لا يفسق بصدقه قبل شهادته وعلى هذا فكان الاولى ذكر
 بعد القضاء لانه كل شهادة فى عدم الاختصاص على ان يثبت ما يثبت من زيادة
 الروضة ويقتل رجوعه لعدم قبول شهادتهم وقضا قاضهم اى ان البغاة وغيرهم سواء
 في عدم قبول شهادتهم وقضا قاضهم اذا كانوا ممن يشهدون لو اقمهم وظهور ان هذا

فتدبر على انفعالهم متضاها
 على تفصيل في ذى الشوكه
 يصلح على من لا يقاتل
 شوكه وانما قلنا شيئا من
 من انما يقاتل غير من
 انما يقاتل غير من
 من تكبيرة يتركون الجنايات
 فلا يقاتلون ولا يقاتلون
 يقاتلون وهم في ذى الشوكه
 قضا قاضهم في ذى الشوكه
 المضرون فانما يقاتلون
 في ذى الشوكه ولا يقاتلون
 المقاتل منهم وان كانوا
 الطريق في شهر السلاح لانهم
 بقصدوا اثافة الطريق وهذا
 على الروضة واحدا من الجواهر
 قد يدعى عن المخوف ان حكمهم
 حكم قطع الطريق ويترجم في
 المنهاج والمفتد الاول فان قيل
 بخلاف قضا قضاة الطريق فلا
 ليسوا بشهادة البغاة لانهم
 المقاتل يرضى الله تعالى عنه الا
 ان يكونوا ممن يشهدون او اقمهم
 يثبت حكم قاضهم ومنه
 من الزايدة يشهدون بالزور
 وقضا قاضهم بقضا قاضهم
 فلا يقتل شهادتهم ولا يثبت حكم
 قاضهم ولا يختص هذا بالبغاة
 ان يدعى السبب قبل شهادتهم

لنسبة إلى المشقة ولا يطلق اسير وهو لو كان عساقا أمرا أو مجسدا مختبر يقتضى الحرب يقتضيه ولا يتوقف عليهم عودهم إلا أن يطبع الأسير باختلافه فلهذا قيل ذلك وهذا في الرجل الملو وكذا في الصبي والمراة والمجانين كل واحد ما تعلق بالأطفال وأما مجزأة اقتضا الحرب ويرد لهم بعد أمن ثم يردهم إلى الطاعة أو يترد عليهم وعلم ١٩ وقوع حودتهم ما أخضعهم من صلاح

وتقبل وغير ذلك ويحرم استعمال شيء من سلاحهم وشبهه وغيره مما من أمه الله له من غير ما في الله عليه ويحل مال أسير مسلم إلا يطلب نفس منه الاضروة كما إذا أخذته منهم زنا أهل الصلوة وم تجرد غير ذلك من غير ذلك أهل العدل ولو لم يجر ولا يثابون بغيره كالأرضين ولا يثبت ضمان عليهم بكان لا يجر تسلطه على المسلم الاضروة وإن كفر أو ما عاظموا هذه बातون بغيره ولا يجر قتلهم مدبرين له أو اعتد كل من في والأمام لا يرى ذلك إبقاء عليهم ولا يجوز حصارهم منع طعام وشرب الا على رأى الامام في أهل قلعة ولا يجوز عقربهم أو إذا قتلوا أهلها ولا قطع أوصالهم وفور عيدهم بالزم الواحد كما قاله المتوفى من أهل العدل مصابرة اثنين من البغاة كما يجب على المسلم أن يصبر ما يكفر من فلا يولى الا منهم ولا قتال ولا مضرة الى قتلة قتال الشافعي بكره له اذ لم يبعده قتل ذي وجه من أهل النبي وحكمه والى النبي حكم دار الاسلام فاذا جرى فيها ما وجب اطاعة سادة اقامه اعم استولى عليها ولو جسي المشركون طاعة من البغاة وقد

وهذا في خصوص المدبرين أو إذا من التعليل بشبهة أي ضيقة ظاهرا نصيبهم أما المتحيزان لا تخران فانهما القصاص ان وجدت شروطه كذا ذكره بعضهم وهو شرط ما ذكره بعض ارباب حواشي حيث قال قوله نسبة أي ضيقة أي ظاهري يرى قتل مدبرهم وأسيرهم ومشيبتهم اذ رعيه يكون قول الشارع والاصح انه لا قصاص واجب الاقسام الثلاثة لا تلصص المدبرين كإقتيل بهما (قوله ولا يطلق أسيرهم الخ) أي ان كان فيه منصفه فيبطل بغيره يحتل الاطلاق فيجزر (قوله فيلحق بقتل ذلك) أي لا من شرطه (قوله وهذا الخ) يحتل بوجوه لكل من المستحق والمقتول منه فهذا التقيد راجع اليهما ويقتل وهو المأذون من منصفه بوجوه الاستثناء فقط وفي وجوه الاستثناء فكل لاه عليه لانهما لا يظهر قوة والأطفالوا مجزأة اقتضا الحرب اذ مقتضى اطلاقهم قبل اقتضا الحرب فيها إذا كانوا تاتلين أن جذا لغير انزل اقتضاها بالاولى فيها اذا كانوا غير مقاتلين لأن الفرض انهم ما عوا باقتضاهم فلو قدمه على الاستثناء لكان أولى فيما ظهر ويكون معنى قوله الا أن يطبع الأسير باقتضاه فخطي قوله الثاني مطلقا سواء كان كذلا أم لا مقاتلا كان أم لا فلا تعلق ولا يجوز (قوله ولا يجرم الخ) أي وتجب الاجرة ويضمن ما أتت منه ولو اضرورة القتل وضع اليد عليه بخلاف الفهمان فيما سطر حيث فصل فيه بين ضرورة القتل وعدها لعدم وجود وضع اليد قبل الاتفاق وقوله الاضرورة أي مع أجرة التمسل وضمان ما يتضرر وثأمة الاضرورة دفع الائم وهو راجع للمستثنين قبله (قوله والأمام) أي امام الجعفر والواو والفاء وقوله إبقاء عليهم أي لهم (قوله الاعني رأى الامام) أي امام الحرمين وقوله على أهل قلعة أي لا في أهل اقليم (قوله ولا يجوز عقربهم الخ) ثم ان كل من غير القتال أو غيه لا اضرورة ضمنوا امام يقتصدوا اضعافهم وعزيتهم والا فلا ضمان وان كان في القتال الاضرورة فلا ضمان وكذا يقال في عبيدهم وقوله اذا قتلوا عينا أي فيجوز ولا ضمان ان كان الاضرورة القتال أو لوقد حذر عنهم (قوله في شروط الامام الخ) لما كان قتال البغاة متعلقا بالامام ناسب ذكر طرق انعقاد اعادته في هذا الفصل وقوله فشرط الامام أي استءانها بغير طريقة الشفق أو الجنون اذا كانت الاطاعة كبره وند التمكن فلو دعت ضرورة الى ولية فاسق جاز وقوله كونه أهلا للقضاء أي بان يكون بالغاعلا ذكر استءانها لا أو أي وضع ويصر ونطق (قوله وتعتبر الامنة من نقص يمنع استءانها) لو كان يكون الحركة ضمنية وهذا غير مرة التوضيح وقوله كادخل في الشجاعة أي الاعتبار المذكور (قوله ولا يفتقد

أهل العدل على استئذانهم لزم ذلك هـ (معه) في شروط الامام الاعلم وفي بيان طرق انعقاد الامانة وفي فرض كفاية كالتفاد فشرط الامام كونه أهلا للقضاء قرينة على الشجاعة في غير ما يفتقر بغيره وفيه بعلامته من نقص يمنع استءانها الحركة وسرعة التوضيح كادخل في الشجاعة وتعد

الامام بن هبة بن ماجة بن طرقة الاولى خمسة اهل الحل والعقد من العامة وغيره الناس المستحقين لاعتقادهم فلا يشرع في اعتدولهم وصحت انصاف المباحين بصفة الشهادة والاشهاد بالاعتقاد ٢٠ الامام من عينه في حياته كما عهد أبو بكر الى عمر رضي الله تعالى عنهما وبشرط

المقبول في حياته كقول الامري
الثلاثة تشاوروا بين جميع كاجعل
عمر الامر شورى بين خمسة علي
والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن
عوف وصهيد بن أبي رفاع وطليحة
ثقاتهم على عثمان والثلاثة
باعتدال شخص منقلب على
الاشهاد لا غير علي اياهم الكافر
اذ انقلب لا اعتقاد مادته لقوله
تعالى ولان يحصل الله الكافرين
على المؤمنين سبيلا فيصيب طاعة
الامام وان كان جاهلا فليصير
من امره ومنه يستفاد اجروا
واطيعوا وان اقر عليكم عبد
مسيح خبيث الخاطف ولا
الاصح هو نصبة الجماعة الكافة
ولا يحصل ثلث الا بوجوب
الجماعة

فصل في الرقة

انما هي الرقة والازالة والقذف والسرقة مع ان الحش منها التسديت والكثرة ثالث
لوقوعها عن لا توجد الرقة منه (قوله وهي من الحش الكثير) اي من حيث ان المرتبة
لا يتبين بلزومة ولا يقبله امان ولا تغفل تبيته ولا منا كنهه بخلاف الكافر الاصلي
واشراكه المشرك في عبادته كرافق بن (قوله لم يحط له لعل) اي كانه لم يعلم شيئا وقوله
والاصح توبه اي ذوقه فلا يلزم عاقبته (قوله او شرع قطع من بعده طلاقه) دخل فيه
المرأة قائم الاطلاق نفسها تقوى بعض الطلاق اليها وتطلق غيرها بالكلية وقوله استرار
الاسلام خروج المقتل من دين لا شر ما اراد الاسلام في الواقع فخرج الزني فلا يسمى
مرتدا اذ قلعه للاسلام انما هو بحسب الظاهر اذ لم يكن عند اسلام (قوله) ويحصل
قطعه (مسور) اي ثلاثه وقوله ينفذ كثر اي بان توبه ان يكفر في الحال اولى المال ان يكفر
مالا (قوله ما يقول مكفر) اي عهدا فخرج حين اللسان (قوله ما عاقل) اي المذكور
من النية والفعل والقول ونفسه ان التوبة واللعن ليسا ولا نكاح الا في ان يقول
استزاء كان ذلك الخ الا ان يجعل الضمير واجعا للقول المكفر وعليه يقال هلا عفيف
النية والفعل ايضا وقوله استزاء اي استخفا فاستخفا خارج من بريد ابلاد نفسه
او الاطلاق بقوله لا تغفل كذا وان يلحق النبي مثلا وقوله امان عائد اي معاندة الشخص
ومراغمته وقوله امان اعتقادا كان قال الشخص بالكفر معتقدا ان الخطاب متعسف
بذلك حقيقة (قوله قد كفرتم بعد ايمانكم) اي حيث حكم بالكفر باستزائهم (قوله قد
في الصالح الخ) من موصولة متبينة او شرطية ومجولة كقوله اية شبر ابتداء او جواب

الشريط

المقبول في حياته كقول الامري
الثلاثة تشاوروا بين جميع كاجعل
عمر الامر شورى بين خمسة علي
والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن
عوف وصهيد بن أبي رفاع وطليحة
ثقاتهم على عثمان والثلاثة
باعتدال شخص منقلب على
الاشهاد لا غير علي اياهم الكافر
اذ انقلب لا اعتقاد مادته لقوله
تعالى ولان يحصل الله الكافرين
على المؤمنين سبيلا فيصيب طاعة
الامام وان كان جاهلا فليصير
من امره ومنه يستفاد اجروا
واطيعوا وان اقر عليكم عبد
مسيح خبيث الخاطف ولا
الاصح هو نصبة الجماعة الكافة
ولا يحصل ثلث الا بوجوب
الجماعة

فصل في الرقة
انما هي الرقة والازالة والقذف والسرقة مع ان الحش منها التسديت والكثرة ثالث
لوقوعها عن لا توجد الرقة منه (قوله وهي من الحش الكثير) اي من حيث ان المرتبة
لا يتبين بلزومة ولا يقبله امان ولا تغفل تبيته ولا منا كنهه بخلاف الكافر الاصلي
واشراكه المشرك في عبادته كرافق بن (قوله لم يحط له لعل) اي كانه لم يعلم شيئا وقوله
والاصح توبه اي ذوقه فلا يلزم عاقبته (قوله او شرع قطع من بعده طلاقه) دخل فيه
المرأة قائم الاطلاق نفسها تقوى بعض الطلاق اليها وتطلق غيرها بالكلية وقوله استرار
الاسلام خروج المقتل من دين لا شر ما اراد الاسلام في الواقع فخرج الزني فلا يسمى
مرتدا اذ قلعه للاسلام انما هو بحسب الظاهر اذ لم يكن عند اسلام (قوله) ويحصل
قطعه (مسور) اي ثلاثه وقوله ينفذ كثر اي بان توبه ان يكفر في الحال اولى المال ان يكفر
مالا (قوله ما يقول مكفر) اي عهدا فخرج حين اللسان (قوله ما عاقل) اي المذكور
من النية والفعل والقول ونفسه ان التوبة واللعن ليسا ولا نكاح الا في ان يقول
استزاء كان ذلك الخ الا ان يجعل الضمير واجعا للقول المكفر وعليه يقال هلا عفيف
النية والفعل ايضا وقوله استزاء اي استخفا فاستخفا خارج من بريد ابلاد نفسه
او الاطلاق بقوله لا تغفل كذا وان يلحق النبي مثلا وقوله امان عائد اي معاندة الشخص
ومراغمته وقوله امان اعتقادا كان قال الشخص بالكفر معتقدا ان الخطاب متعسف
بذلك حقيقة (قوله قد كفرتم بعد ايمانكم) اي حيث حكم بالكفر باستزائهم (قوله قد
في الصالح الخ) من موصولة متبينة او شرطية ومجولة كقوله اية شبر ابتداء او جواب

بمن تولى المصالح وهو الله تعالى

بأن قالوا بل سلم الله أو تقي هؤلاء
أو كذب رسولاً أو نسا أو صبه
أو استغيبه أو ما به أو باسم الله
قائلين أو صبه أو بعدد أو بعد
آية من القرآن مجمعا على شجرها
أو زاده فسمه آية معتقدا أنهم آمنه
أو استخف بسنة كالأقرب له قيل
أخاهم فانه سنة فقال لا أنفعل
وان كان سنة وقصد الاستنزاه
بذلك أو قال أو عرف الله ورسله
يكذبا منافقته أو قال ان كان
ما قاله الأنبياء صديقا فليؤنا أو قال
لا أدري الذي أنسى أو جنى أو قال
لا أدري ما الإيمان استقرا
أو قال لمن يقول لا نؤمن لا نؤمن
من جوع أو قال انما نؤمن هذا
بقدره أو قال انما نؤمن هذا
بغيره أو قال انما نؤمن هذا
بما نؤمن أو قال انما نؤمن هذا
بأن الإسلام ما به من أو كثر
سلبا بلا تأويل لا تكفر بكفر
العبادة كما قاله في الروضة من
التولي وأقره أو سلب محسوما
بالاجماع كزنا والوطا والنالم
وشرب الخمر واستمراء الاجماع
كالشك والبيع أو تقي وجوب
جميع صلبه كان تقي ركعة من
الصلوات الخمس أو اعتد وجوب
بالسبب والواجب بالاجماع كزادة
ركعة في الصلوات الخمس أو عزم
على الكفر عند أو تركه مبالا
كفر جيب هذه المسائل المذكورة
وعند باب لا سالي في الفعل والكفر

الشرط وقوله وهم الذين ينسبون الفعل لله أو تقي الرسل أي
أول واحد منهم فلو قال أو تقي رسلان الرسل كان أولى (قوله أو ما به) كأنه قال
فأذون أو صغره والظاهر أن الراد باسمه خصوص ما جعل علمه له لأمايم نظيره الجعول
علمنا لغيبه كعمد علمنا على الذات الشريفة دون ما كان علمنا على شيء آخره (قوله مجمعا
على شجرها) كدبته التل التي في وسطها شجرة لاف بسطة الفاضلة مثلا فلا يكفر من أشاها
من الفاضلة لعدم الإجماع عليها (قوله أو قال أو عرف الله ورسله الخ) أي ما لم يرد
المبالغة في اعتدقه عنه أو بالحق واللا يكفر كانه (قوله ان كان ما قاله الأنبياء الخ)
أي لما فيه من الشك (قوله أو قال لا أدري الذي أنسى) أي أو أنسى الخ وهذه الجمل
مفعول ثان لا أدري (قوله أو قال لمن يقول) صوابه مفعول (قوله أو ما به) أي ما به أو قال
أي كلتي الإسلام وعلمنا أن ان كان ما قاله الأنبياء الخ لا يكون كانه في صلاة ولا
يحتسب قوت الإسلام لم يكفر (قوله أو كثر سلبا بلا تأويل لا تكفر) الا وضع لا كثر
(قوله أو حال محسوما) أي أو تقي دخله بيقين لعل أصل كانه تقي بغيره مفعول به
كنساج الاشتغال بكفره لانه كان حلالا في شريعة آدم وقوله بالاجماع أي اجماع
الامة الاربعة ولا بد أن يكون معلوما بالضرورة (قوله أو تقي وجوب جميع علمه)
لو حذف وجوب لعل في نحو الراسع نحو النصف الزوج ارثا لأن يقال فادع لثلاث يسكن
هذا مع الذين قبله لشدة إيمانهم عند الحذف فتأمل (قوله أو اعتد وجوب ما ليس
بواجب) أي أو تقي أو ما به فلو كان بغيره وجوب كثره مفعول ثان أو قال أو ما به بالاجماع
لشعره له وقوله كزادة ركعة أو صفة (قوله أو تركه) أي الكفر أي هل يكفر أولا
وإنما كان مكفرا لأن اعتدامة الإيمان واجبة والتردد ياقبها وفي الحاق التردد في فعل
مكفر بالتردد في الكفر مثلا والظاهر الأساطير من هوته إذا قلنا المكفر مثلا في
قائرون كثر فالتردد فيه تردد في الكفر فتأمل وقوله سالا أي تردد في الكفر سالا أو غدا
فهو متعني بالتردد ويصح أن يكون حلالا مع عدم فعل كفر والاصل كثر سالا كما عهده
غيره (قوله وهذا باب لا سالي) أي لا تكفر مع الله وفيه أسعاده بالكتابة محسوبة
الباب بالغير تشبها مفعول في النفس وقوله لا سالي لا استعارة تخفيلية ولو قال سالي
لا سالي لا كان أنسب (قوله محسوما) صفة للاستنزاه ولا حاجة إليها وقوله بالدين
متعني باستنزاه وقوله أو جحد أو عطف على استنزاه وضعية رابع للدين والمعنى قول
الفعل المكفر سالا كونه واجدا لا دين الخ أي الذي يقتضي عدم هذا الفعل
المكفروا بمعنى رجوعه للفعل لانه يغير المعنى أنه فعل الفعل المكفر حال كونه واجدا
للفعل ولا معنى لذلك (قوله كانه محسوما) أي أو نحوه مما فيه شيء من القرآن
أو الحديث ولو وضعنا قوله التمرق أو اسم معظم والافتاء ليس بقية بل المدرك على
محسوبة بقدره ولو طاهر أو ما به يرتب للعادة من البقاء على اللوح لا زالة ما فيه ليس ككفر

وهو الذي كسبه من غير أن يقول أقدم من دفع ثلاثة النسخ ولو عجزوا الجيوش فلا تميزوا بينهم أجمع فكيف هذا
والكثرة في هذه الأسانيد (الأسانيد) كره قلبه مطبق بالاعيان ودخل فيه السكان المتخصصين بذكره فجمعوا فيه كماله وسائر
فهرسته وأصله من رفته (ومن أوقف) من ربه أو أمانة (عن) دين الإسلام بنسب إلى تقدم سانه أو تقدمه أو تقدمه
المسلمات وغيره (استتيب) ويؤيد با قبل قتله لأنه كان متمسكاً بالإسلام فربما حلفه شبهة فبسي في ذاتها لأن الغائبان
الذين ذكرن عن شبهة عرفت ثبتت بسبب الاستتباب عن مريض الله تعالى عنه وروى الواقفي عن جابر أن أمه قال
أما أتت زعمان أوقف فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يهرض عليه الإسلام فان ثابت ولا قتلت ولا

٣٢٢

يعارض هذا النهي عن قتل
النساء الذي استدل به أبو جعفر
لأن ذلك محمول على غير ما
وعدا على المرتقات والانتقاة
تكون حالاً لأن قتل الرتب عليها
سعد فلا يؤخر كسائر ما قد تقدم
أن كان سكران من التأخير إلى
المصروف في قول بهل فيها (لأنها)
أي ثلاثة أيام لأمر عن عروضة
الله تعالى عنه في ذلك وأخذ به
المام مالك وقال الزهري يدي
إلى الإسلام ثلاثة مرات فإن أفي
قتل ومثل بعضهم كلام المتن على
هذه أو على حال حال هو عفيف
ومن صلى الله استتاب شهرين
(فان تاب) بالله ود إلى الإسلام
صح إسلامه وركه ولو كان زنديقا
أو سكران ذلك أنه لا يقتل الذين
كفروا أن يأمروا بقتلهم وسد خبر
فإذا قالوا صعباً على من دعاهم
والموسم الصحيح الإسلام
والزندق من يفتي الكفرو بقتلهم

فيه ليس إلا شكاف بل أنفي بدعهم بهله طلقوا بعضهم فصل بين البصق على القرآن
فيهم والبصق على شخص شرفه ثم يسميهم بها فلا يهرض (قوله) وهو موجود في المتن أي
الافتروية كأن كان في بلاد الكفار وأمر به وناف على نفسه وخرج بالوجود
الركوع فلا كثر به وإن كان هو أماناً بقصدته التعظيم للخصائل كنهضه لله والا كان
كثيراً أيضاً (قوله استتيب) أي بان وزم بالشهادتين فأنفي بعام مرتبة ما وصوا أئمة ما
وان كان مقتراً بأحد أحوالهم كان كثره جالاً في السابق إذا كان سكران يجمع عليه إلا أنه لا بد
في دعاءهم إلى التائب بالشهادتين من الاعتراف بما أنكره أو التمسك بكل دين يوافق دين
الإسلام وقوله يسوبا وقيل بما وعلى كل قبل سلا وقيل بهل ثلاثة أيام وقيل تكرار
الشبهة ثلاثة مرات ولا يخفى أنه لا يجب غير التمسك بدينه قبل الاستتباب (قوله فبسي)
بالبقاء المعقول (قوله فان تاب) أي هذا كظاهر (قوله) لأن قتله (الخ) الصواب
استتابة لأنه قبل المرتد كفر كركه في باب طالع الطريق (قوله) فورا وقيل بهل فيها) قد
للحجية أي بهل في سبب الاستتابة وقوله وقال الزهري يدي إلى الإسلام أي يطلب منه
(قوله) بالهدى إلى الإسلام) أي بالنطق بالشهادتين وسعداً عدم فيه ما استباحه من
المنافي بالشهادتين بشرطه وقوله ولو كان زنديقا وكان في الهدى الأقول يسمى منافقاً
(قوله) من لا يتصل بنا) أي لا يثبت عليه (قوله) أي وان لم يثبت في الحال) الأولى حذف
قوة في الحال لأنه لا يلزم سابق قول المصنف استتيب إلا أنه وقوله قتل أي بعد ثلاث
الاستتابة وهذا في غير الأصل أمضى فقهل حتى تضع معمله الما بزم عليه من اتلافه (قوله)
ويجب تفصيل الشهادة بالركعة) أي بد كرموسم أو أن لا يقبل وهو عالم بمقتضى وضد التفصيل
الاطلاق وهو عدم بيان سبب الرتبة بان تقول البينة أو زكراً وكفراً والراجح كناية بالاطلاق
(قوله) أكرها) معقول لأنه وقوله قد قدمه سال وقوله حلف جواباً لو كان قتل قبل
المحقق ظاهر أجمع أنه لا يقتل لأن لفظ الرتبة وجدوا الأصل الاشتباه وقيل بضم لا في الرتبة

الإسلام كما قاله الشافعي في هذا الباب بأربعة الأئمة والقرائن أو من لا يقبل ديناً كما قالوا في الأمان وسو به
المهات ثم (والأ) أي وإن لم يثبت في الحال (قتل) ويؤيد بغيره الجاري من بقل دينة فاتفقوا أي يضرب عنه دون الاحراق
وغیره كما جزمه في الروضة لأمر بإسكان القتل (ولم يفسل) أي لا يجب غسله ثم يرمي به من أهله أو يوسجلاً ذلك لكن يجوز
كافة الروضة في الغنائم ولم يفسل عليه) كسرهما على الكفار قال تعالى لا تقتل على أنفسهم ما أبداً (هـ) (شبهه) سكت
المصنف عن ذكره وسكره المجرم كقتله (ولم يذنب) أي لا يجرؤ ذنبه (في مقابر المسلمين) كرموسمهم بالركعة ويجوز ذنبه
في مقابر الكفار ولا يجب كطريق كآله في الروضة وما اقتضاه كلام الله من دفعه بين مقابر المسلمين والكفار لما تقدم له
من سورة الأعراف لأن قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك جلعناهم أجمعاً لا يجب تفصيل
البدانة بالركعة بخلاف الأساس فيها وبها ولو أذى مذهب عليه بركتها كراهوا قدسهم بدت بينه بقتل كراهوا وقوله حلف فبسي وقوله
بالركعة لأنه لا يجب سبب الشهود

او تم بدت برقة واطلقت لم يتقبل لغيره ولو قال احد اثنين مسلمين مات اى منكما فان بين سبب ردة كسبه ولو سبب نفسه في البيت المال وان اطلق استقبل فان ذكر ما هو ردة كان فأوغرها كونه كان يشرب الخمر ٢٢٣

لم ثبت (قوله) ان ردة من ردة . معطوف على قوله وقد شهدت الخ . اى ولم تفصل فان عدلت فلا خلاف في القبول وقوله لم يقبل اى اطلاقها الشهادة بل هو الذى يصدر عن غيرين أشد من قوله سابقا خلف وقوله لم يقبل ويريد ان الشهادة لا تقبل على من يقته لعدم التفصيل فيمنعها على سبب عدم ادلائها وقوله لم يقبل على لان خلاف الناس فيما يوجب قبولها ولو سبب تفصيل الشهادة (قوله) فان الخ . مبين على ما ذهب اليه من اشتراط التفصيل وهو صحيح كما عرفت (قوله) فرع المرتد اذا اعتقد اى يحصل له المنة في الرسم فان ردة اعتقده اعتقاداً صحيحاً ويعرف ذلك بالقرائن كالإظهار قبل الردة ثم ردت أو لم يرد منه أشهر من الوطء أو ردة فقد اعتقد قبلها ولو سبب وطء قبل الردة وقوله بعدها واستعمل الاعتقاد من كل جهة ارم يستعمل في أصوله مسلم نظر فان كثرت الردة قبل الوطء فقد اعتقد بعد ما أو بعده فقد اعتقد قبلها (قوله) وأسد أصوله) لئلا يردان بعد حيث يعتمد على اليه وهو راجع الثانية لأن الأولى اعتقد فيها مسلماً فلا يصح بعد ذلك طرقة أصوله وقوله مسلم راجع للمؤمنين (قوله) واختلف في الميت الخ . وهذا الخلاف في أولاد كفار هذه الأمة أم أولاد كفار غير هاتين الذوات قولاً واحداً لكن من غير تعذيب وقبل الخلاف في أولاد كفار غير هذه الأمة أم أولاد كفار هذه الأمة في خمسة قولاً واحداً ومن أولاد الكفار أوصليين ومتردين (قوله) انهم في الجنة) أى استعملوا لأحد ما على المعقد وقوله وقبل على الاعتراف هو سور الجنة (قوله) ولو كان أحد راي به حر تدا الخ) كان الانسب تصديقه على قوله واختلف في الميت الخ (قوله) وذلك المرتد موقوف أى واختصاصه أيضاً وقوله ويقضى منه أى من حيث المرتد بمعنى المماثل لا بمعنى الاختصاص لأن ما ذكره بقوله ويقضى منه دين الخ اعتبار تبذراً بالاشارة بالمال بمعنى الاستحقاق المستعمل فيه أو لا في كلامه استندام (قوله) وبعين منه) أى مدة الاستقامة وهذا الإيضاح على الراجح من وجوب استقامته حالاً لا نهياً على حتى يمانع منه لأن صورته إذا أخر بعد تمام بانفاضه أو لم يمتد تكون من عيب الردة وقوله وماله كالزينة والجمعة (قوله) وتدرسه) مبتداً وقوله باطل خبره (قوله) فقد أى ما لم يكن بعد بطر عليه والالم ينفعه فافق قوله ويعمل ماله) أى واختصاصه أيضاً ولا حاجة لهذه النقص إلا في أنه لا يثبت كون خلاف ما تدرسه خبره سابقاً لما قلنا (قوله) ويرى مكتابه) أى بأن يكتبه قبل الردة كما أن المكتبة سال الردة لا تصح

«فصل في تأويل الصلاة»

أى في حكم تأويلها وقوله على الامعان خرجت صلاة الفلانة فانها عرض كفاية فلا يقدر تأويلها وقوله أصالة خرجت النذرة فلا يتقبل نازكها وان كانت مفسدة زمان وقوله

الروضة وما في المتباعد من ان الاله رايه اى ايضاً ضعفه (قوله) فرع المرتد اذا اعتقد قبل الردة وانها واحد أصوله مسلم فسلمت بما والاسلام بها ولو أسروا من بعد ردة فرتة صلا مسلم ولا كافر أسلمت فليس يترك ولا يغتفر حتى يبلغ ويستتاب فان لم يقبل فقتل واختلف في الميت من أولاد الكفار قبل بلوغه والمصحح كالميت الموقوف عليه بغير صلاة الاستسقاء وبها يصحقتين أنهم في الجنة ولا يكون عن أي منهم في الذوات وقيل على الاعتراف ولو كان أحد راي به حر تدا الخ) كان الانسب تصديقه على قوله ويقضى منه أى من حيث المرتد بمعنى المماثل لا بمعنى الاختصاص لأن ما ذكره بقوله ويقضى منه دين الخ اعتبار تبذراً بالاشارة بالمال بمعنى الاستحقاق المستعمل فيه أو لا في كلامه استندام (قوله) وبعين منه) أى مدة الاستقامة وهذا الإيضاح على الراجح من وجوب استقامته حالاً لا نهياً على حتى يمانع منه لأن صورته إذا أخر بعد تمام بانفاضه أو لم يمتد تكون من عيب الردة وقوله وماله كالزينة والجمعة (قوله) وتدرسه) مبتداً وقوله باطل خبره (قوله) فقد أى ما لم يكن بعد بطر عليه والالم ينفعه فافق قوله ويعمل ماله) أى واختصاصه أيضاً ولا حاجة لهذه النقص إلا في أنه لا يثبت كون خلاف ما تدرسه خبره سابقاً لما قلنا (قوله) ويرى مكتابه) أى بأن يكتبه قبل الردة كما أن المكتبة سال الردة لا تصح

«فصل في تأويل الصلاة»

المترضة على الامعان أصالة الفلانة وانها عرض كفاية فلا يقدر تأويلها وقوله أصالة خرجت النذرة فلا يتقبل نازكها وان كانت مفسدة زمان وقوله

[illegible]

انكره بعد علمه به او بعد ان كان هو
في القوت من المأوى (في حكمه)
في وجوب استئثنته وتفقروا
عنه ولو تفرقت عنه وحرمة الصلاة عليه
في نفسه في قابر المشركين (حكمه)
المرتد في ما بين يده وفي وضعه
من غير فرق وكفر بمجمعه فقط لا به
من الترتيب وانما ذكره المصنف لاجل
التعظيم لان اطيعوا لا يفرق في المراسل
ياخذ الواجب كان مقتضى الكفر
لا انكاره ما هو معلوم من الدين
والغرض هو تلخيص القصر المصنف على
الاجل كان اولي لان ذلك تكذيب لله
والمسألة تكفير به والمعادلة تعالى
وتفضل المأوى الاجماع على ذلك
وقال جاري جنود كل جمع عليه معلوم
من الدين بالضرر ورد ما من انكره
بطلان القرب عهد بالسلامة وانجوه
عن جوارح حتى عليه كل من بلغه ما
ما قالوا انما يصح بعد ان العلم
فليس مرتدا بل عرف الوجود
فان علمه بعد ذلك ساءل مرتدا
(و القرب الثاني ان تركه) كما
اشرنا به بمقتضى النجس بها عليه
اقدمت قبل الفسقل لانه ليس
بما علم من المرتد في نفسه
بما يقتضي في الضيق وان كان قضية
كلام الوصية والنجس منها واجبة
استثنائا من المأوى والفرق على الاول

[illegible]

(وصلي) سئل سبيله من غير قتل فان قيل هذا القتل سدوا الحد ولا تملك بالثبوت ما يجب بان هذا القتل لا يباح في الاسلام ودل على وضعت عقوبته على معصية شاعقة بل جعله على ما توسع عليه من الحق ولهذا الاختلاف في سقوطه بالقتل الذي هو قربة ولا يخرج على الاختلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب (والا) وان لم يثبت ٣٢٥ (قيل) بالنسبة ان لم يرد هذا (حدا) لاكثر الظاهر العيصين امرت ان تأخذ من الناس حتى يشهدوا بان لا اله الا الله وان جميعا رسول الله وبقية المصطفى وبقية الزكاة فاذا فعلوا ذلك جميعا امنى دماءهم واهلهم والبعثي الاسلام وسماهم على الله فان اذى عدوا كان قال قتل كل النساء والاميرنا ونحن ذلهم من الاسماء خاصة كانت في نفس الامر باطل لا يقتل لانه لم يصدق منه قطبنا خيرا عن الوقت بقدر عدو ولكن تأمرهم بعدد كذا العدو وجوب في الصدق الباطل وبذلك التصديق ان تقول له صل فان امتنع لم يقتل فان قال قال نعم عدت تركها بالعدو قتل سواء اقاتل ولم اصالحا ام سكنت اصدق جنته بعد ما تأخر يقتل تارك الظهار فلا تتركها لها ويقاس بالظهار الا ان كان وباتر الشروط ويحذف فيه الاختلاف فيه اوفيه خلاف واهم بخلاف القوي في تناوب النفال لورثته فانه الله ودين الصلاة معناه اوسع شافعي الذكر وليس المراد ان يؤخذ ويؤمن وصلي متعدد الا يقتل لان جوارضه لا تختلف فيه والجميع قتل وجوبه بالسلامة لظاهر الظاهر بشرط ارجاعهم وقت الضرورة في وقت الضرورة بان تجمع مع الثانية في وقت القتل ولا يقتل بالظهور حتى تغرب الشمس ولا يقتل بالظهور حتى يطالع الغروب يقتل في العيص بطواع الشمس وفي العيص بغروبها وفي العاصم بطواع الغروب

جواب عما يقال انه كان عازما على تركها في المسئلة قبل (قوله وصل) عطف تفسيري تاب لان التوبة بهذا لا تكون الا بالصلوات المراد صلى بالقتل فلا يمكن قوله اهلها على الراجح وانما كفي قوله في الجملة لان تركها ابد الاله لا يمكن فعلها بعد الوقت بخلاف غيرها فلم يحصل التوبة الا بقتله ولا يقتل اذا قال صليت وان تحقق كفيه (قوله) اجيب بان هذا القتل لا يباح في الحدود) أي لا يباح بها وقوله التي وضعت عقوبته على معصية شاعقة أي التي شرعت لاجل المداخلة على معصية شاعقة أي كسر بد الخمر والزنا وقوله بل حلالا بل وضع حلالا وباعثا على الحق الذي هو فعل الصلاة فانه معنى اسم القاتل ولما أمكن تداركها لاجله الحد وهو الصلاة سقط الحد بغيرها بخلاف نحو الزنا لا يمكن تركها بالتوبة فلم يسقط حده بالتوبة منه وكان الاولى جعل قوله بل حلالا لتوبة لا يباح في الحدود بان يقول لانه شرع جعله مأكرا بخلاف غيره من الحدود فانه شرع لاجل جوع ارتكابها وهو يحصل مع التوبة (قوله بالقتل) أي فعل الصلاة وقوله ولا يقتل حتى لا ينقاس هذا الحد أي لا ينقاس سقوطه وقوله على الاختلاف في سقوط الحد بالتوبة وبني على وجوبه حذف مضائين أي لا يخرج من سقوطه على أحد حتى في الاختلاف في سقوط الحد بالتوبة وهذا الواحد هو القول بسقوط الحد بالتوبة لانه لا يلزم ما هو المذكور من سقوط حد تارك الصلاة يتوهمه وكان عليه ان يبين على هذا الاختلاف ما يقابلان بقوله لا تسقط بالتوبة على العيص وقوله على الصواب متعلق بالايضاح (قوله) فان امتنع لم يقتل أي ما لم يعلم بطلان عدوه والاربعين النور وبما لا يميز عليه (قوله) فان امتنع لم يقتل أي ما لم يعلم بطلان عدوه والاعتقال وقوله فان قال نعم عدت تركها الخ أي قال ذلك عند الاستئذان اذا فرض انه استتيب فلم يشب فلا يقال ظاهره جوارضه عند قوله ذلك وان لم يشب وبس كذلك على الراجح بل لا بد من تقديم الطلب من الامام أو نائبه (قوله) ويحذف فيه الاختلاف فيه أي في شرط اورك الخ وقوله اوفيه خلاف واهم أي ضعف كمالا للجمعة بدين وكشفه قله بتلك ما ذكر ان يؤمر بمصلته ويتوعد على تركها بالقتل فاذا خرج وقت العذر قتل كما في ترك الصلاة (قوله) مختلف فيه أي في ذلك جوبان الخلاف شعبة في حقه ما تهم من قتله وان لم يقتل (قوله) بالجميع قتله وجوبه بالصلوات أي بتركها والمراد انها أقل ما يحصل به القتل كقتله بالجميع أو العصر أو العشاء وقد يقتل اثنين كان يؤعد بالقتل على تركه الظهور ويؤعد به على تركه العصر فغرب الشمس فلم يصل فقتل مسموما أو يؤعد على الظهور فقط فغرب الشمس لم يصلها فقتل بها وان صلى العصر وقوله بشرط ارجاعهم وقت الضرورة المراد به وقت العذر بدل الخ قوله بان تجمع الخ وان كل صلاتها وقت ضرورة فلا يكون للقتل الثانية في وقت القتل ولا يقتل بالظهور حتى تغرب الشمس ولا يقتل بالظهور حتى يطالع الغروب يقتل في العيص بطواع الشمس وفي العيص بغروبها وفي العاصم بطواع الغروب

فطالب بادائها اذا ضاقت وقتها ويسود عند القتل ان أخرجه من الوقت ثمان اصر أو تسوية المتوجب القتل عند الزيادة يقتل
بتركها اذا ضاقت وقتها يجوز على مقتضى القتل بتركها كلامه بعد ما قيل من انه لا يقتل بل بعدد ما يحبس حتى يصلي كقول
الصوم والجميع راز كونه غير لايصل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث التيب الزاني والنفس بالذات والذات في المحارقات للجماعة
ولانه لا يقتل بترك القضاء امرئ وان القصاص ٣٦٦ متروك بالصرح والخبر عام بخصوص بغيره كقولته خارج الوقت انما هو

بقره فيما هو وقت ضروري فانه قد قوله في طالب الخ يستأنف ان طريق القتل وقوله اذا
ضاقت وقتها لا دلالة له لطلب لانه يكون ولومع سعة الوقت وقوله وين بعد ما يقتل ان أخرجه
أي بان يقرر لها الامام أو نائبه ان أخرجهما عن وقتها فقتل نفس قوله ان أخرجهما استعفا
بعدد وقت أي وقت ان أخرجهما كما قيل (قوله استوجب القتل) أي بعد الاستعفاء فيها
بظهره والافق أي سال تكون الاستعفاء ان لا يقتل بتركها فوات كثيرة من غير طلب فأنزل
(قوله يجوز على مقتضى القتل) على الطلب والقول (قوله ويراقب الخ) مع ما قيل قول
المن والاقول وأما من دل صاحب هذا القول له اذ لا ثلاثة الاول القصاص المشا لا بد بقره
كله وموانع الله الحديث والثالث عدم القتل بترك القضاء وأجاب الشارح عن اعني القاص
والقاص المرتب (قوله لا يصل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز ولا ينافي في سبب القتل بالوقت
والثالث من الثلاث الا تيمم قد تكلمنا في هذا الحديث في حاشية الادب بين جوابه تقر
الامم وماصل الاستدلال به يظهر به بعد عدم قتل نازك الصلاة لانه لم يسل فيه
الذي فيه هو التار لانه المحارقات للجماعة وهو الرصد ومصلح ما يجاب به الشارح انه
عام فتدبر من أي يخرج منه تارك الصلاة فقتل يزول بكن واحد من الثلاثة (قوله
متروك بالقاصوص) أي لا يصل به دم وجودها (قوله انما هو وقت ضروري) أي في الوقت
لا لانه خارج الوقت الذي هو معنى ترك القضاء (قوله بل فيه تفصيل يأتي) التفصيل الذي
له ضعف فلا يدفع الامر غرض والمعتقد ان القضاء كان قد عاده في وقت الاداء فقتل
بتركه واخلا للقول بأن القضاء لا يقتل بتركه ليس على إطلاقه وهذا غير ما بقي في الخاتمة
(قوله لا يقتل بترك الجماعة) أي ان يؤخذ القتل على تركها قبل خروج وقتها كما في غيرها
وعند ما علم بالاول من قوله بعدد وقتها بل يخرج وقتها (قوله يجب الخ) أي ان لم يبق من
وقتها ما يسع ركعتين وخطين ياتل بكن وقوله ان لم يبق القاص امرئ مسلم لكل من قوله
ويقتل بترك الجماعة وقوله ويقتل بترك وقت الاستعفاء (قوله أو انسان) أي لم يشأ
عن لعب (قوله وقال اسلميا) فيه نظير فلا بد من فعله كما كان في جعل هذا القول في وقتها
الذي لا يحصل الا بفعل الصلاة وقوله بخلاف ما اذا لم يقتل بتركها أي فيقتل بظاهره وان لم
يتم في بعض الامام وقد علمت منه (قوله تارك) لا ينظر بل يجوز في بخلافه في النار
(كتاب احكام الجهاد)

الاشارة اليه ولو تركه ضرورة وقصة لم يقتل كما علم من شيئا لا لانه لا يحدى النفس لانه الذي أوجبه (قوله)
على نفسه حال الغزى ولو لم يزمها ان يذبحه وبين الله ما لا سقطت عنه الصلاة وأسلفه شرب الخمر وأحسنت حال السلطان
كأنه بعض من ادعى التصرف فلا شئ في جوابه قتله وان كان في بخلافه في النار نظر (كتاب احكام الجهاد)

أي القتال في سبيل الله

وما يخلق بعض أسماكها والاصلي فسه قبل الالامع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وهو قتل الزانيات بما زنياً فالاولا المشركين كانه وقوله تعالى والاولم يعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ثم ان اهل النصارى سبوا عيسى بن مريم عليه السلام فقتلوه وسلبوا ثوبه فقتلوا ورحمة في سيدنا الذي نؤمن به فانه ما وجدناه في هذه الاصحاب على الاصل منهم الشاقي ان زكروا مقتله في مسودته الكتاب قلنا كرسية فاعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ٤٢٧

(قوله) وما يتناقض بعضاً من أحكامه فيه خلافاً مع التسوية فيه لا أحكام الانذار بها
قوله ومن أسلم قبيل الأسر إلا أنه متعلق بالأسر الذي هو من أحكام الجهاد (قوله) كافة
مال من القتل لا إقامته ولا الاضحية عين القتال على كل أحد وليس كذلك (قوله)
حتى يقولوا لا إله إلا الله) فهو أن الكفار يقولون لا إله إلا الله صلباً على
الشهادتين وقوله أيضاً أن تفرق ترك القتال على القول المذكور ولا يظهر إلا أن لا كتاب له
ولا شبه كتاب دون حق ذلك فإنه كما تفرق قتاله بقوله ما ذكره قوله لا إله إلا الله وقوله
بأن هذا الجهد قبل تسريح الجاني (قوله) لقدرة الخدم والخدم وقوله التفرقة
الواحدة من الفساد وهو الخروج على وقت كان من أول التفرقة في تصانيف وقوله
أورسوا وأقتلوا مع ثلاث أو أربعة مرة الواحدة من الزواج وهو المأزور في أي وقت
كان من زوال النكاح إلى غيرهم (قوله) فإذا ذكره في أي قطعة أي شارب من قوله يست
البحر) أن كان يعني أوصل وهو المأزور في أي وقت كان من زوال النكاح كان جنس
في أي وقت سبق التفرقة في الزفاف وأما قوله وما يتناقض بعضاً من أحكامه في أي وقت
بأنه يجوز تأخير الأسر بالتسليم عن الأسر إلا وقوله وما من أي شيء عند تأخيرها
(قوله) وأول مبتدأ وما ذكره من غير من قيام الليل أي علانته ما لا يحق عليه (قوله)
ثم نسخ بما في آخرها وهو قوله تعالى ألم أنزل من قبله سورة الليل أتفقوا صاحب القسام
ففيه ولا يحصل الاستقامت به وهو التفتيش عليكم فتاب عليكم أي رجع بكم إلى التفتيش
فأقر وأما يسير من القرآن فإنه مأخوذ من قوله ثم نسخ أي من آخر قوله ولا صلوات
الحسن أي بتأجيل الجهاد (قوله) أن جعلت الأسر يعني من نسخ ما يتعلق بالأسر إلا كانت
متعلقة بالباب المتقدم فليس قوله إلى بيت المقدس متعلق بالصلوات أو أسرار ما فيه
من قوله لا يتأجل الأسر يعني من استبدال الكعبة تنافس لأن المقروان الصلاة صغيرة الأسر كانت
إلى الكعبة فكان الأولى بعكس ما قاله بأن يقول ثم نسخ ما يتعلق بالأسر إلى الكعبة ثم
أمر باستبدال بيت المقدس وهذا يعني على ما نقل قوله إلى بيت المقدس بالصلوات فإن علق
بالأسر وهو المتأخر فلا إشكال ويكون قد أسقط من نسخة أي ثم نسخ استبدال الكعبة
بإستبدال بيت المقدس وما قوله حوات القبلة فهو بمعنى حوات من بيت المقدس
إلى الكعبة على كل من التفرقة بين التمسك في تعاقب الجهاد والجرور وقوله في السنة
الثانية) متعلق بحول التي بعده (قوله) أن دفعه من فهم كتابه أي وإن لم يكونوا من

الاجمة الوداعية عشرة واعتراؤها وكان الحيا في هذه صلى الله عليه وسلم بعد الوجع ففرض كفاية وأما بعده صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان حاله الأول لم يكن يؤاخذهم بفرض كفاية أو أفادهم من فهم كفاية ضبطه الحرج عن الباقي لأن هذا شأن فرض الكفاية

(وشرائط وجوب الجهاد) - سمعته (سمع مصال) الأولى (الاسلام) لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا قاتلوا الالهة فهو طيب به المؤمنون فلا يجب على كافر ولو علم انه يبدل الجزع كذب عنه لا يجب على (و) الثانية (البلوغ) الثالثة (العقل) فلا جاهد على صبي ولا مجنون لعدم تركه قتلها وقوله تعالى ليس على الضعفاء الاية قبل هم الصبيان الضعفاء ايهم وقيل الجاهل انصف عقولهم ولان النبي صلى الله عليه وسلم قد اقر عروم اعدوا بينه في الخندق (و) الرابعة (الحرية) فلا جاهد على رقيق ولو مبعوثا او كاتبا لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله بماؤلكم وانفسكم ولما لاكم والعبد ولا نفس فكيف يجرى عليه لفظ يا ايها حتى لو امره بدمه لم يذره كما قاله الامام لانه ليس من اهل هذا الشأن وليس القتال من الاستعداد المستحق للسيد لان الملك لا يقتضي التعرض للهلاك (و) الخامسة (الذكورة) فلا جاهد ٣٢٨ على امرأة ضعفا او قهره تعالى يا ايها النبي حرز المؤمنين على القتال واطلاق

أهل حرز الجهاد لان المقصود السكينة بخلاف رد السلام واحياء الكعبة فلا (قوله) وشراؤه وجوب الجهاد مستثنى أي حين ان يكونوا يلاهم (قوله) وجاهدوا في سبيل الله الخ) القتال ليست كذلك (قوله) واطلاق لفظ المؤمنين على القتال تصرف الخ) لوجهه لزيادة قوته على القتال لان يكون مراد ان مصاحبة لفظ المؤمنين لهذا اللفظ تعين تصرفه الرجال خاصة وقتع من ان يراد به ما يشي المؤمنات فامل (قوله) لكن أفضل الجهاد) يقع لام لكن بضم الكاف وتشديد نون النسوة والجار والمجرور خبر مقدم وأفضل الجهاد مبتدأ مؤخر وقدم الجار والمجرور لبيان والافه وانفجر من أيضا وقوله جج أي هو جج وتسمية الجج جهاد امن بحيث ان فيه انتداب النفس اذن باب المشاكسة لطاين الجواب السؤال (قوله) والسادسة العفة) كان يقصد ان يعبر عنها بوجوبها بالاسطاعة صكها صنع في المنهج أو يقتصر على الطاقة الشاملة للصحة لانهم قالوا لا تعرض للمأثم على المتقدم لوقوعه في حرز (قوله) وأفضل مصاحبة) قضته أنه يجب على فاقد الامام والمسببة وعلى فاقد الوسطى والبنصر وفيه خلاف (قوله) وهو مقصود فيها) أي الأشل والقطع (قوله) ان كان سقر قصر) قيد في المركوب بديل قوله وكذا (قوله) فامل ذلك) أي المذكور من المركوب وما قبله ان لم يقدر على شئ من الثلاثة أصلا او قدر عليها أو على بعضها غير فاضلة عما ذكر وانظر ماذا اقتدر به مفعلة مؤنة من تلزمه لان الجهاد ليس لغيره مفعلة مؤنة بخلاف الجج (قوله) ولو مرض الخ) تشدد لما تقدم من ان المرض وضوء لجاهد عليهم أي اذا كان ذا شئ الا يستدعاهما اذا كان في الدوام فنفس كافي الشارح وقوله وأهلك دابته أي بخلاف سلاحه فيما يظهر وقد يؤيده ما يأتي من وجوب الرمي بالجارحة (قوله) فالاصح في رد الواضحة الرمي بها) أي وجوب الرمي بها وقوله على تناقض وقع له اي صاحب الرضا معلوم من الختام وقوله فيه

لفظ المؤمنين على القتال تصرف قسريان دون التسام والتخلى كالأمة وقوله على الله عليه وسلم لسانه وفي الله تعالى منها وتسامها في الجهاد لكن أفضل الجهاد جج سبرور (و) السادسة (العفة) فلا جاهد على مريض بعد ذكره أو عظم مشقة (و) السابعة (الطاقة على القتال) بالبدن والمال فلا جاهد على أعرج ولا ذي عرجين ولا في رجل واحدة لقوله تعالى ليس على الضعيف جرج ولا على المريض جرج فلا عسيرة بهداج ووجع خرس وشعب بصران كان يدرك الشخص ويكنه انقاء السلاح ولا عرج يسر لايح المشي والعدو والهرب ولا على اقعاب يد سكاله أو عظم اصابعه بخلاف فاقد الاقل او اصابع الرجلين ان امسكه

الشيء يصير جرج ولا على أشل يد او عظم اصابعها لان مقصود الجهاد البطش والسكينة وهو مقصود أي فيما لان كلامه لا يمكن من الضرب ولا عدم أهبة قتال من ثقافة وسلاح وكذا امر كوابن حصان سفر قصر فان كان دونه زعم ان كان قادرا على المشي فاضل ذلك من مؤنة من تلزمه مؤنة كافي الحج ولو مرض بعد ما خرج أو نفي زاد أو هلك دابته فهو بالخيار اذ ان تصرفه أي يرضى فان حضر الرقعة بازلة الرجوع على الصبي اذا لم يكن القتال فان امسكه الرمي بالجارحة فالاصح في رد الواضحة الرمي بها على تناقض وقع له فيسه ولو كان القتال على باب دابته أو حوله سقط اعتبار المارن كما ذكره القاضي أبو الطيب وغيره

والضابط الذي يمسح به غيره كل عدوه من وجوبه كقتله أو ذروا له متع وجوب الجهاد الا خوف طريق من كافر أو من
له من مسلمين فلا يعم وجوبه لان الخوف يقتضي في هذا الشرطين الجهاد على صاعد الخوف والذين الحال على موسى يعم
سفر جهاد وسفر غيره الا بالذن غيره والذين المؤجل لا يعم السفر وان قرب ٢٢٩ الاجل ويحرم من رجل جهاد غيره

الايمان أو به ان كانا مسلمين ولو كان الخي أحدهما فخط لم يجز الاذنه وجميع أصوله المسان كذلك ولو وجد الاقرب منهم وأذن بخلاف الكفار منهم لم يجب استكثافه ولا يجرم عليه سفر لم تعلم فرض ولو كفا به كطلب دونه لا ينافيه براءته أنه ولو أذن أحد أو قرب الدين في الجهاد لم يرجع به بخروجه وعلم الرجوع وجب بدخوله في الجهاد واللازم انصرافه لقوله تعالى اذا قسمت ثمة فانهوا وبشروط فوجوب الرجوع ايضا بان يأس على نفسه وماله ولم تكسر قلوب المسلمين والامسلا يوجب الرجوع بل لا يجوز والحال الذي من حالي الكفار ان دخلوا بلدة فاستلوا فلم أهلها الدفع بالمعنى ثم- ويكون الجهاد حينئذ فرض عين سواء أمكن تأخيرهم للقتال ام لم يكن علم كل من قصد انه ان أخذ قتل أو لم يعلم انه آمن متع من الاستسلام قتل أو لم تعلم المرأة فاحتة ان أخذت ومن هو دون مسافة القصر من البادية التي دخلها الكفار - كما هاهنا وان كان أهلها كذا يلا لانه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل من ذكر - على غنى فقير وولد وممن ورقة

أي في الرمي أي في وجوبه وقوله والضابط أي ضابطه مانع الوجوب (قوله والذين الحال) أي اصحاب الجاهل وعمره سائر ما كان المسلم اذ يجرى وان كان من ربي أو ضامن من غيره وراه في هذا الكلام وقوله لا في يجرى على وجه الجهاد بشرطين على ما تقدم ربه ان لا يكون عليه دين حال وعمره وسائر أصوله المسلم (قوله الا بالذن غيره) أي او فأن رضاه وهو من اجل الاذن والرضاء لمساواة حقيقة ويحصل توقيفه على الاذن ان لم يلب من يقضيه عنه او يكون ربه الدين صاحب الجاهل وعمره وشروطه بالوجوب فلا اثر لاذنه اذا لمصلحة فيه للوجوب (قوله) على رجل فبديه لانه يحل الوجوب بغيره وفي وقوله بدخوله غيره واعتزل بها بأذن من أنه اذا دخل الكفار بلدة لم يبال توقف على أذن الا ان يصور عاذا سافر لتجارة فانفق الجهاد فلا يلزم من اذن العدو - فمذاهب ادلة لا تقف على الاذن فالمراد بقوله بلا مشى الى الجهاد فلا ساق ان هذا سافر لكن لا لجهاد وقوله الا بالذن غيره أي لان ذلك من ربه الا لا احتياج الى المؤنة كما قد يذهب به - وان لم يشر بين الفرع الغنى والفقير وبين ان يقر له عند ما يكتبه الكفار الغالب ولا ثم كان الاولى ابدال لا بغيره لغيره يصح ولا يفتن من الاتيان بالا اذ - من بلا يجوز (قوله المسلم) لا حاجة الى العلم بالادنى من اشتراط ملام الا بوجوبه ولا يجب امتثاله أي لاتباه به مع جبهته لا بد منه وان كل من يرد قتاله لم أعده الله وانما عاذه لا يجب امتثال شبهه به انه لم يمتدح فحرمه (قوله له ولو كفاية) أي ولو صغرة (قوله ولو اذن أهل أو قرب الدين الخ) مقابل هذه ذوق أي يحل توقف الجهاد على اذن من ذكر في الانسداد فان اذقوا ثم رجعوا الى الانشاء فثبت التمسك الذي ذكر (قوله ولم تكسر قلوب الخ) أي ولم يكن خروجه يسهل وقوله فلا يجب الرجوع لم يسل فلا يجوز الرجوع مع انه الواقع لعدم اقتضا سابق الكلام له (قوله مثلا) يصح رجوعه ليدخلوا بلدة ولذا أي او يكون بينهم وبين البلدة أو اقربية أو انصرافه ولو لم يمتدح دون مسافة القصر (قوله سواء أمكن تأخيرهم الخ) حاصله تعميمات أربعة ذكر الاول بتقسيمه من كل من الثلاثة السابقة ثمة فاقوله وعلم كل من قصد الخ أي او لم يعلم وقوله أو لم يعلم انه آمن متع الخ أي أو لم يعلم الخ أي او لم تعلم وهذا المذهب هو الذي ذكر في قوله وان لم يكن الخ فحرمه وجوزوا وقتل الشق الثاني من قوله سابقا او لم يعلم وقوله وامتن الخ هو الشق الثاني من قوله او لم يعلم وقوله وان لم يكن الخ كالاستثناء من العمومات فكانه حال الا اذا لم يكن من قصد تهاب الخ فلا يكون الجهاد فرض عين وحاصله مستان - مثله في الرجل وهي مشقة يجرى بجوار الاسر والقتل وعلمه ان امتنع من الاستسلام قتل و - مثله في المرأة أو زوج ان التائب للقتال غير ممكن وفي معناه ومن (قوله ولم الخ) الاولى لكن علمه يكون فسد في قوله

٤٢ في بلا اذن من الاصل وجوب الدين والسبب يلزم الذين على مسافة القصر الذي اليهم عند الحاجة فيقتدوا كالكفاية دفعه لهم وانما اذا من الهلكة فيسبغ بغير عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد واذ لم يكن من قصد تهاب القتال

ويجوز زما وقتلافة استسلام وقتلا ان اعلم ان امتنع وقتل وقتل المرتفعة ثم شرع في استكمال الجهاد بقوله (ومن أسير
عن الكفار على ضربين شرب يكون رقة مناسخ) أي محمد (الشيء) يفتح الجملة وأمكن التوجه وهو الأسير كإفائه الذي في
تجوز (وهم التساوية أديان) والجاهل في ذلك يدور حول ما يرى في نفسه ويطرأ بالفتور أي يصيرون بالأسير أرفاء لنا ويكونون
كسبا وأموال الغنمة الخيل لاهل والساقي لغنائم ٢٣٠ لانه في الله عنه ولم يكن قسمه الشيء كقسمه المال والمراد

برق العبد واسم قراره لا تجده
وعنه فماتوا كالمبعوض فقلبا
لحق الاماء (عقبيه) لا يقتل
من ذكر الناس عن قتال النساء
انه مان والباقي في معناه
فان قتلهن الامام ولو شره
وقوتهم من قيمتهما كساكن
الاموات (وعرب لا يقتل
الحي) وانما روي بالاشتراك
(وهو الرجال) انهم انما يقتلون
القتلا (والامام) او ما روي
بشترهم) يقول الاطفا لا سلام
والناس (يق أربعة اشياء) وهي
(القتل) فضرر وقبة لا يعرف
وتغريب (والاسترقاق) ولولون
او ربي وبعض شخص على المصحف
في الرضة اذ اذناه مغطاة (والنار)
عليه بقوله سيد (والامام)
أي باخذته فهو سواء الامم
وامم او ممانا في دينهم (والرجال)
أي دماهم المسكين كاض عليه
ومن زبال عهدهم او اهل ذمة
يستهونهم وهم وظاهره مشركا
بما او يسلم او مشركا
او ذميا وروان قد جهل بالامم
التي اذمهم ولا يجوز ان رد

ولوسيت فزوجته مرة وأوردوا حو
 وورق القصب النضج الحسود
 الرق فان كانوا رقيقين لم ينسج
 النضج اذ لم يصد ورق وانما النضج
 المالك من شخص الى آخر وذلك
 لا يقطع النضج كالصبي واذ ارق
 الحربي وعلمه من لغيره حو في كمل
 وذى لم يقطع فخصي من ماله ان
 غنم بعده فأن كان لم يربي على
 حو في ورث من تايه الدين اوروب
 الدين فبسط ولورق رب الدين
 وهو على غير حو لم يقطع وما أخذ
 من أهل الحرب بالرضا من غنم
 أو غيره بصفة أو غير ما عتقت
 الا السلب حدها لاهله والباقي
 لا يخذ وكذا ما وجد كلفه مما
 ينال الله فان أمكن كونه مسلم
 وجب تعريفه ويعرف سنة الا
 أن يكون حقيقا كسائر القنات
 (و يحكم للعبي) أي الصغير ذكرا
 كمن أواني أو شئ (بالسلامة عند
 وجود) أحد (ثلاثة أمساب)
 أولها ما ذكره بقوله (ان يسلم أحد
 أو به) والجنون وان جن بسد
 بالوجه الصغير بان يعاقب كافرين
 ثم يسلم أحدهما قبل بلوغه فانه
 يحكم بالسلامة حلما سواء أسلم
 أحدهما قبل وضعه أو بعده قبل
 تمزيقه أو بعده وقبل بلوغه لقوله
 تعالى

بأسير يقتضى لوقفه وحول الرق على ضربه وإيمر كذا شأن كل ظاهر التعيير بالحو
 الا في فكان الأولى ابداله بأمر ثور ثم المراد المسلم الاعلى بشرية مائة واثني وقوله لا رق
 الاسلام الخ هذه الآية ولا تسترق الخ (قوله ولو بيت زوجة حرة) لم يزل وقت كمال في
 الرزح لانهم ترق بنفس السبي ~~بما مر~~ بخلافه وحاصله انه ان حدث ورق بالزوجين
 أو أحدهما انضج النضج والا فلا فتوله أو زوج أي وأهله وقد عرفت فليس الرق
 التي يطرأ عليها الرق وقوله حو ورق قيد ان لا فرق في الرق بين كونه يجوز لاسر كان كان
 صغير أو بالغيري بان كان كاملا واختارا لا لم فيه الرق وقوله وحده ورق الرق أي وحده
 كلفت فلا مردان غاية أمره أنه وقتي والرقين لا ينجح عليه نكاح الامة (قوله واذا ارق
 الحربي الخ) حاصله انه لا يقطع الا دين حو في على مثله بأرقا أحدهما والآخر بين الحربي
 دائما كان أو مدنا وبين غيرهم مال الحربي غير غنم بخلاف غيرهم من مسلم وذى وقوله
 فيخصي من ماله فان لم يكن له مال في فذمته فطالب به بعد العتق واليسار كما لو غنم ماله
 قبل الرق أو بعده وقوله ان غنم بعده رق لا ينافي قضاء الدين من غنم والملكه عنه بأرق
 كالتبذير وله ملكه بالوثوق ويقضى الدين من تركته (قوله وهو على غير حو) قيد به
 التقدير بحكم الحربي في قره أوروبا الدين وقوله لم يقطع أي بل يقطع الى عتقه فبأنه
 فان مات قبل العتق كان لبيت المال (قوله وما أشهد من أهل الحرب الخ) مقدم من
 تأخير وقوله ان يذكر في فصل الفتية وقوله غنية أي ان لم يكن للمأخوذ نسلا (وكان لا يخذ
 منها بخلاف ما اذا كان للمأخوذ في أهله من وصل اليه ولو بشر امره اليه أو تركه الا يخذ
 ذمبا فانه لا يجب عليه لا يذم له فخصي ثم لا فرق في الاستدئين كونه جاهدا أو لا
 كما يشهد من اطلاقه وقوله بصفة أو غيرها أي كخمس سلاس وفي سرعة العقار واستلامه
 خفاء وقوله غنية ردت يخذ فكان الا في تأخير هذا الى الكلام عليها في ما يأتي (قوله
 وكذا ما وجد كلفه) أي من كل ماله يعلم مالكة فغير ما علمه فان مالكة معلوم وقوله فان
 أمكن كونه مسلم أي أو لذى وقوله ويعرف في وقت التعريف في بيت المال لانه لا يبعد
 التعريف (قوله ويحكم للعبي بالسلامة الخ) جملة مستأنفة استأنفا غائبا واقعة في
 جواب سؤاله فمد رثا في من سابق قوله وصفا راد لاداة فان امره فصار الا ولا بأس بالسلامة
 أصلهم ناشئ عن تبعه تمهله في الاسلام حاصل هذا السؤال هل يحكم بالعبي بالسلامة
 سب آخر غير اسلام أهله المتقدم فأجاب بأن لا ثلاثة أسباب ومن هذا أصله ان ذكر
 قوله اليس ضروري لعلمه مسلمي وانما ذكره ليكون مذكورا بطريق التصريح به
 ان كان مذكورا بطريق الذلوع ثم مثل الصبي الخ بالتمية بين الاولين اعمالات
 فلا يتصور فيه (قوله والجنون) أي في هذا السبب والذي يليه دون الاخير بليل ذكر
 فهم سعادته وإيضالو كان ~~هنا~~ في فيه أيضا المذكور عقب قول الصنف له في بان يريه
 وللمجنون (قوله بان يعلى الخ) فهو يرث قول المتن ان يسلم أحد أو به من قصور بانخاص

والذين آمنوا واتبعوا مذهبهم فليكن اسمهم كاسمهم (تبيينه) هو قول المصنف ان مسلماً واحداً هو يوسف وهو علي الاخيرين
وليس مراد بل في معنى الاخيرين الابداد والجدات وان لم يكن في وارثين وكان الاخيرين سبعة فان قيل المطلق ذلك يقتضي اسلام
جميع الخلفاء باسلام ابيهم آدم عليه الصلاة والسلام اوجب بأن الكلام في سبعة يعرف الغيب بالنسبة يحصل بهيئتها
الوارثين وبأن النتيجة في اليهود والنصارى منكم جدي وانما اباؤهم وادناه ٢٤٣ أو نصراؤه والجنون المحكوم بكفره

بالعلم ان كلامه يظهر في المذهب في رواته ورواهه لم يرد في قوله بن كافر من أي
ابو بن كافر بن غير خلاف المتقدم من مائة الزنا فلا يحكم باسلامه تبعه الاسلام الزاني
(قوله واتباعهم) هذا هو محل الدليل (قوله اجيب الخ) سادس له جوابان الاول
بالمتبع والثاني بالتسليم فحصل الاول منع قوله ان الابداد تشمل آدم لان المراد جدي واحدة
بصرف التسليم اليه لا ملحق بجدي واحدة وسامل الثاني سائر ان الابداد تشمل آدم وسواء
لكن منع من تبعية الصغير لما منع وعوان ابو بهوداء وانصره (قوله يجب الخ)
ليس بمبدأ بل المدعى في الاستدلال ولو لم يكن في الامم (قوله وان التسليم الخ) يقتضي
ان كافر الاب يتبع من تبعه الجدل المسلم التسليم اليه وليس كذلك وقوله جدي اي عاري
على الاسلام الاصل اي فوجدنا اسماكم قد توسط بين الزنا ولزاده فذهب التسليم لان
المتاخر يفسد المتقدم وقوله وانما هو الخ استدلال على كونه سادس جدي اذ كان الاول
ان يقول لانا ابو الخ (قوله والجنون الخ) اعاد في خلاف فيه فثبت كون الغاية المتقدمة
قد رتب في هذا الخلاف والافتة صر (قوله واذا حدث لاب) اي الكافر وقوله بعد موت
الجدي مسلماً ليس قبل الدليل المدعى في اسلام الجدي واثباته مسلماً او كذا (قوله وان بلغ
الصغير الخ) فنرى على قول المتقدم يحكم ليس باسلامه الخ وعلى قوله هو عقبة والجنون
وان من الخ وقوله كذا تنازع قوله وصف في الموضوعين (قوله وان كان احد ابوي
الصغير الخ) اشار به الى ان الاسلام العاري الذي اقتصر عليه المتنازعين بقيد وان على هذا
منه بالاول (قوله بان اعرب به) اي اظهر رويته (قوله والجنون) يظهر ان الصغير
صادق به ايضا وليس كذلك بل هو قاصر على الصغير لانه المحدث عنه في كلام المتن فكان
الاولى ان يشول ومنه الجنون وقوله مسلماً اي وحده ارفع ذي على الرابع وقوله عن ابو به
اي عن كل من لم يدلل قول الشارح الا في اما اذا سي مع احد ابوي به اي عن غيره مما من
الاصول اخذنا من ومن التعديل الا في مثل افتراءه من ذكر ما اذا لم يتقدم عنه لكن
سي بقوله فانه يتبع السابى لاسم له يقول الشارح الا في اما اذا كان سي مع احد ابوي به
الخ اي وكل ذلك اذا احسب فيه او مع (قوله وليس معه من هو اقرب اليه منه) الاولى
فيما يظهر ان يشول من هو اول به منه اذا السابى قد يكون اجنبيا (قوله قدم) بالبناء
للمفعول وكذا قوله واضع وقوله عما كان اي عن الوجود الذي كان وقوله واضع ويجوز
هو وجوده مسلماً بقوله (قوله لان تبعية الاصل الخ) فله اقله فانه لا يتبع السابى فكان

تخصيد السابى ولا ينافيه قوله بين ابوين المسلمين وسواء كان السابى بالغا او قلاماً لاما اذا سي مع احد ابوي به فانه لا يتبع
السابى جزاً بمعنى كون احد ابوي الصغير معاً ان يكون في جيش واحد وعقبة واحدة وان اختلفت سائرهم الا بتبعية الاصل
اقوى من تبعية السابى فكان الاولى بالافتة ولا يؤثر موت الاصل بعد لان تبعية الجماعة ثبت في ابداء السابى وتخرج بالعلم
الكافر فليست باذى وحصله في دار الاسلام او مستأن من كماله المادى

يعلمكم باسمه في الاصحاح كونه من اهل دار الاسلام فيعرفه ولائي اولاده فكيف يقول في مسيحه ولائ تبعية الدواعيا
تؤثر في حق من لا يعرفه ولائ تبعية من هو على دين سابقه كاذب الما يردى وغيره ولا تهاجموا كره بوله (او) وحدثنا طواف
دار الاسلام فيعلم باسمه فيها ٢٢٤ فلما داروا في الحق باوان منطقتهم كلفوا بلانته فيقسمه هذا ان وجدته قبل
ولي دار كرهه مسلم يمكن كرهه

[illegible]

بجمل الخوف له لا لا يقتضيه هو اب فسادا بحمد فاسون الرغب للتعصب (قوله حجة) تقدم ما فيها من فصل الزدة والاستقامة وخوفه ولم تلقظوا بالاسلام أي اسلمن تناظفه فيبذل الحجة قطعا وعدم حجة الاسلام والنسبة لا يستلزم المناسا

[illegible]

لم يشف والحق وشوقهم من لاسهم ولا رشفهم قال لا أدري وأظنوا أن الشفيع العبد المذنب وشعب فقيد لا يكون له علم
الذنب وشرف في القول أن لا يكون منها من علق قلبه فقتل مذبذباً وأما أمية فلا خلاف أن سنان قاتلاً مستحقاً في الأصح ويل
عرض مستحق اللب عنه في كل طرفة عين على الأسم

لأنه متعين به وانما يستحق القتال السلب بركوبه فهو يكتفى به شره كافر في نال الحرب وكفايته شره ان يزل اعتناؤه كان بقا
عقبه أو يتبع يديه ويوسيه وكذا لو أسر أو قطع يديه أو وجده وكذا لو ضاع يد أو وجد لا يوجب من حصن أو من صف المسلمين
أو قتل كثر أو نال أو أسير أو قتل وقدمت الكفاية فلا سلب لأنه في مقابلة الظفر والتعبر بالنفس وهو منتفها
والسلب ثياب القتل التي هي عليه والخلف ٣٣٦ وآلة الحرب كدروع والمخوص كوابر وتسعه نحو سرج وبظام وكذا

من رزوه نقطة ومعه وثيقة معه
وكذا جنية تقاد معه في الظهور
لا سلبية وهي رياء يسمع فيه
المتاع ويصلي على حق البشير
مشدودة على الثمر فلا يسخرها
ولا مانعها من الزواجر والامانة
لانها ليست من لباسه ولا من
سلته ولا سلبية تروى ولا يخصص
لسلب على المنه ورأه على الله
عليه وسلم قضى به القتال وبعد
السلب يخرج مؤنة الحفظ والتقل
وغيره من المؤن اللازمة
كأجرة رجال وراعي (وتقسم
الغنية) وجواب (بعد ذلك) أي
بعد اعطاء السلب واخراج المؤن
لجدة الخاسر مساوية (تدعى
أربعة الخاسر) من عقار ومنقول
(من شهد الواقعة) بقية القتال
وهو المقاتلون لا طلاق الآية
الكريمة وعلا بقوله صلى الله
عليه وسلم في أرض شيربوا قتال
من حضر بقية القتال مع الجيش
أم لا لأن المقصود تهيؤ الجهاد
وحصوله هناك فان تلك الحالة
باعتة على القتال ولا يتأثر عنه

في اعطائه على ركوب القربى بازالة منعة الحرب وقدمت في من حوله وهو ما يقتضيه
اشتراط الشرع الثلاثة المتقدمة لاستحقاقه ثم الخذل السالم على ترك القتال والمرء
الحرف وانما في أي في أمر المسلمين باطلاع الكفار على عورتهم بغير المراسلة وقوله
نحوهم كالمزلة (قوله لأنه متعين به) أي بالخص كالأول فلا يصح الاعراض عنه (قوله
بركوبه غرور) أي بمطاطرة نفسه ونحوه قوله لا في قوله من حصن وقوله يكتفى به
أي بجميعه وهو ازالة المنه أي القربى (قوله كان يشقة أعنيه) الأول كان يعنيه ليشل
ما إذا كان بعين واحدة وما إذا أزاله من عينه بدون قربة وقوله أو يتبع يديه الخ
قطم إحدى البدن ثلاث وقام الاستمرار في الأخرى فان قطعها مع الاستمرار كان لا يلا لأنه
الذي أزال المنه (قوله فلا يرى من حصن أو من صف المسلمين) أي يرى وهو في حصن
أو في صف المسلمين (قوله التي عليه) ليس قبله بل على الثياب التي خاضها أو تآكل
عريانا وقوله جنية هي الثمر التي تقاتل ولا تركب والتمسودة أخذ من عبارة غيره
وبنيته واحدة فسد لاجل عليها في الأوجه (قوله مشدودة) حدة سلبية وما بينهما
اعترض لبيان أصل معناد في الغنية وعلى هذا فاعلمت معاتها في القربى من جوار
ومع القربى يجوز وقوله ولا مانعها من الزواجر والامانة أي بخلاف صلاح المحتاج اليه
للقاتل فأنشد في القتال دون ما لا يحتاج اليه (قوله ولا يخصص السلب) ذكره مسكية
التمسلاف فيه والاذنه هو علم مما هو وقوله على المنه ورأه على الله يقتضيه أربعة اختاره
للقاتل وخمسة لادل التي (قوله خمسة الخاسر) الأول أقام ليل لثم وقوله وتقسم
وان كان المال واحدا وقوله من عقار ومنقول الانبياء ذكره من قول النبي وتقسم
الغنية وقوله من شهد الواقعة أي ولو في الدنيا (قوله لا طلاق الآية) عطف للتعمية قال قتادة
والمنقول لأنهم اده لا طلاق الآية تأخير عنهم وقوله وعلا به في أي من اعطاه الخاسر
الأربعة فان شهد الواقعة وحده عطف لقوله فاعلى أي ولو قال الآية يحد لثقة لطلاق
الكتات أيضا فاعلى لا يضر منها الا انهم فيكون البني لغاين لا زاد الغنية
اسم اذ دل على انها ملكهم (قوله لا يخصص ذلك) أي من عدم الاستحقاق (قوله
وأمر داخل) أو اوبى أي أو الكعبين الجامعة الذين يشاورون محل منتفخ حيث لا ينعبر

في الغالب الاقدم لاجل البسمع وتكبره واد المسلمين وكذا من غير لانية القتال داخل في الظاهر من لم يقصر
أرخص لانية القتال ولم يقال لدية قش أو بسمت من ذلك مثل الأولى ما لو دلت الامام باطوا فقتل الجيش قبل رجوعه
فانه لا يكره في الاصح التائب لاجل الامام بعض العسكر ليرى من هجوم العدو وأخذ من الجيش كبنائاته يوم لهم وان لم
يجتنبوا الواقعة لانهم في حكمهم ذكره الماوردي وغيره المالة لودخل الامام أو نائبه دار الحرب فبعث سرية في ناحية ففتحت
شركها جيش الامام

والعكس لا يستفاد كل منهما بالآخر وهو شمس بين اليمين واليسار فليس بينهما تسوية كل واحدة منهما وكذا الوجهين
 الى جهتين وان تبادلتا على الاصح ولا ينبغي لمن حضر هذا القضاء والقتال ولحقه حيازة المال ولما كان بينهما بعد القضاء والقتال
 ولحقه حيازة المال فله ان يرضى في أثناء القتال بالتمسك من اهل البيت فلا يخلفه رايه فيه ونص في
 سورة الفرس حينئذ لا يفتن سجين والا يصح تقرر النصين لاق الفارس متى عفا فادان فادان لا لغيره والفرس تابع فاذا
 مات يزار في سهمه المذموم والظاهر ان الاجير الذي وردت الاجارة على عبته مضمونة لاجاله بل لا بد من ادائه ولو لم يوف
 اتمته ونقضها والتاجر والخرقة كالمطاط والبقال يسلمهم اذا عفا مالهم وذهبهم والفرقة وقتالهم ما لم يوف ووردت الاجارة على
 ذمته او بغيره مدونة كسجله في بيعه في ان لم يوف بالمال او بالاجير فله ان يرضى به فلا يملك له ان يرضى به لانه لا يرضى
 المشتري عليه ولم يفتن السهم في افساد وجهه فله ان يرضى به لا يرضى به لانه لا يرضى به لانه لا يرضى به لانه لا يرضى به
 ولم يحضر شهادته (و) يدفع (الفارس ثلاثة اشهر) لهم ولغيره سهمان للاجماع ٤٣٧ فبهم رواه الشيخان ومن حضر شمس

بهم احدثت بهم على العبد في قتله (قوله وبالعكس) أي وبشارته اليهم في ما غلبه
 وقوله لا يستفاد أي تقوى وهذا ظاهر في صورة تفرغ عاقبه ولو به شمس بين اليمين واليسار
 جيش ففازوا فماتوا (قوله دفعه) أي حتى يملكه لارائه لانه مات قبل القتال وقيل
 القصة ولا مال الا بسد عليه فيكون ذلك كذا في قتله وارائه فيه (قوله غلبه)
 بالجملة للجهول وقوله في موت الفرس مثل موتها في غيرها من ملكه في الانشاء وقوله
 حينئذ أي حين انما مات في أثناء القتال وقوله لافارس تقرر النصين أي ابتداءهما على
 مالهما والاشهاد به وقوله لان الفارس الاولي الربيع وقوله بان هذا اليمين الاستحقاق
 (قوله يسلمهم) أي مع الاجرة فان عفا العبد المستأجر له ولا فاسم فقط (قوله
 فبعضي) استظهر بهم متقدمة على الفارس في القتال (قوله يدفع للفارس) أي
 لا ينبغي ان للفارس الاثنتي في كلام المصنف مستأجر وشهر والجله بل عاقبها وجعل
 الشارح الجاهل والجهول وردت في قوله ثلثة تأنيدي فاعلم به وهذا يؤول الى كون الجاهل
 مستأجره غرضه بطلانها وذلك لا ينبغي وكذا يقال في قوله يدفع للرجل سهم (قوله
 الفارس) أي من معه فرس حيث يتحصن من ركوبه او القتال عليه وان لم يقاتل عليه
 بالقتل اوضاعه منه او نصبت عليه الا لاقا أو الغاصب مع ضروره فان
 لم يكن حاضر فاسمها الا لاقا أو الغاصب (قوله لان الكثر والفرس) الكثر الا قد علم
 والفرس او التولي (قوله راي من خصه وصية) أي والابن ما ساق (قوله كالكاثر)

٤٣ في الحرب صلاحه القليل ولكن يرضى لها وبقاوتها يتجسس التمتع (و) يدفع (الرجل سهم واحد) لعله
 على الله عليه وسلم ذلك يوم شيرت مع عليه ولا رد اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم من كل شيء
 سهمين كصنع في سهم لان صلى الله عليه وسلم رأى منه حصة وصية اقتضت ذلك (ولا يسلمهم) من الغلبة (الان اسكنك فيه
 نفس) بلست (شرائط الاسلام والمبايع والمعتق والبرية والذكورية) والعصاة فان اسكنك شرطا من ذلك أي عاقل كالكاثر
 والحي واليهن والرق والارث والخنزير والزن (ورضخ له ولم يسلمهم) لراى منهم لانهم ليسوا من أهل فرض الله ادا والرضخ والقضاد
 وانما المقتنين لفعلة لعل القليل من عاقلهم لم يرضوا بهم (الامام أو أمير المؤمنين) فقد دلالة ليرد فيه بعد دفعه مع الرأيه
 وبماوت على قدر دفع الرضخ لغيره المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره والفارس على الرجل

بهم احدثت بهم على العبد في قتله (قوله وبالعكس) أي وبشارته اليهم في ما غلبه
 وقوله لا يستفاد أي تقوى وهذا ظاهر في صورة تفرغ عاقبه ولو به شمس بين اليمين واليسار
 جيش ففازوا فماتوا (قوله دفعه) أي حتى يملكه لارائه لانه مات قبل القتال وقيل
 القصة ولا مال الا بسد عليه فيكون ذلك كذا في قتله وارائه فيه (قوله غلبه)
 بالجملة للجهول وقوله في موت الفرس مثل موتها في غيرها من ملكه في الانشاء وقوله
 حينئذ أي حين انما مات في أثناء القتال وقوله لافارس تقرر النصين أي ابتداءهما على
 مالهما والاشهاد به وقوله لان الفارس الاولي الربيع وقوله بان هذا اليمين الاستحقاق
 (قوله يسلمهم) أي مع الاجرة فان عفا العبد المستأجر له ولا فاسم فقط (قوله
 فبعضي) استظهر بهم متقدمة على الفارس في القتال (قوله يدفع للفارس) أي
 لا ينبغي ان للفارس الاثنتي في كلام المصنف مستأجر وشهر والجله بل عاقبها وجعل
 الشارح الجاهل والجهول وردت في قوله ثلثة تأنيدي فاعلم به وهذا يؤول الى كون الجاهل
 مستأجره غرضه بطلانها وذلك لا ينبغي وكذا يقال في قوله يدفع للرجل سهم (قوله
 الفارس) أي من معه فرس حيث يتحصن من ركوبه او القتال عليه وان لم يقاتل عليه
 بالقتل اوضاعه منه او نصبت عليه الا لاقا أو الغاصب مع ضروره فان
 لم يكن حاضر فاسمها الا لاقا أو الغاصب (قوله لان الكثر والفرس) الكثر الا قد علم
 والفرس او التولي (قوله راي من خصه وصية) أي والابن ما ساق (قوله كالكاثر)

أما الذي أرادوا بالبرح، ونسب النبطي على التي تسمى الرطل بالبرح، والفتحة فانه يوقعه الناطق ويوقعه من غير ما عليه من رطل الاجتهاد ولكن لا يقيس به سهم واحد بل يقيس كل الرطل من القادس لانه سباعا، فام تقصير به عن قدرها كالحكماء من غير الأرض المقدسة ونحو الرطل الآخر من الأرض لانه سهم من الفتحة يقيس قصور الوقت الا انه لا يقاس وانما يوضع للبرح وما خلقه من الحكمة من غير البرح في رطله من قبل الامام أو أمير الجيش ولا كرامته وأما لأن لا أحد كان سهم واحد الاية رطله بالسواها وان حضر، لأن الامام أو الامام قد رطله في يومه الامام وان رطله عطلة وان اكرمه الامام على الطريق حتى اجرة عطلة من غيرهم ولا رطله لانه لا علمه كماله المايوردي (ويسمى الجيش) انما هي عطلة (على خدمة السهم) فانما هي من خدمة وغير من لقوة انصالي واعلم انما غشغش من حتى فان الله قد خذ الاية الاول (سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم) للآية ولا يقطع رطله من قبل الله عليه وسلم.

ويعرفه عنه قال وهذا هو القاص لان المال ليس عنده كغير المساكين كالخمس بين الثمانين والارباء بين الوتة لانه لا يملك ثلث
لهم حتى يوافق اسم بين وبنهم وهذا قول من لم يستحق وارثه شيئا اهـ واقر في الخبر على هذا الرابع وهو ظاهر (و) الثاني
(م) سنة (و) في ان في الآية التكرية (وهم) اله على الله عليه وسلم (و) وحاشي وبه والمطلب) وبه تم اعلمنا الشافعي دون
في عبد شمس وبني نوفل وان كان الاربعه اؤد عبد مناف لا قصاصه صلى الله عليه وسلم في القسم على بني الاقران مع موال
بني الاخر بمنه رواء البخاري ولا يهتم بنفي اؤد في جاعلة ولا اسلام حتى ان المأبث على الله عليه وسلم بالرسالة انصرفه
وقد اوتاه جلاله في الاخر بمنه ~~عن~~ انما اؤد في قوله والاربعه الاول اؤدته ونوفل اخوه هم لا يهتم لا يهتم عبد شمس به
سبحان من غفان والبرية ان تصاب الى الآية ثامن ان تصاب منهم الى ٢٣٩ الآية ثبات فلا يثبت في هذه النفي والقهر

ما كان خطاه لوجه الامام وعدا بد قوله محسنة الاولى كفايته لان محسنة غير معلومة
(قوله) لان المال ليس مشتركاً اي فلا بد ان لا يتخذ منه فور ودليل انقول الاول وقوله
 كالغنية مثال للمنى وقوله لا يملك الا المصكر من الغنية وما اعلم ان وهو فعلى
 كونهما من قبل التملك وتلك وقوله لى لوما واما ان الغنيين والفقراء وغيرهم يبيع على
 كونه ذلك ملكا وقوله وهذا أى ملك المال وقوله لو كان أى ملك محسنة وقوله
 لم يصدق وارثه شياً أى لم يكن غير مشترك فيها غير مال وارثه بل فيه مخرج اختصاص
 واستحقاق وقوله وانما أى انما الذى انزوى **(قوله)** ربه وذى القربى وهم الامام
 جميع افرادهم ان وفى المال والقدم الاسوج وكذا جبال في نسبة الاقسام ويؤيد
 التناوب بين احاد غير ذوى القربى وغيرهم بنوعان من بنو الخطاب اذ كورهم وانما
 حتى كلامه قلب المذكور على الاناث **(قوله)** ما من اتسبب معهم أى الاولى حذفه منهم
(قوله) كالاثى اى فى التنصيص لاني غيره كالجبال هنا يعطى الجسد الابواب
 الانعام والبر والاختلاف مع الجود وهكذا **(قوله)** فلا ربح اى الغنى **(قوله)** يردح
 الخ اى بعد ان زادوه وهو قاصر على مذهب حتى لم يكن له أب أصلاً او كان له أب
 في نفس الامر لكنه لا يذهب اليه غيرنا كالزنا وليس معروفاً كائنته وقوله ولا يجوز
 ايما الاولى حذفه لانه متناقض لاول الكلام كقوله بعد فخره فضايلهم ولان ما جده
 من التعارض لا يتناسب **(قوله)** لا تشاركنا في بيعه اى لا يتعاطوا فخره او مكنه المقهور
 من قوله ويشترط الحق وقوله ولان اعتناء بنو آبه اى الذى تركه والافترض الله قيم
 لأب له **(قوله)** من محل الرضا **(مسألة)** الاولى يحمل قسم الغنى لان الكلام فيها وقوله
 واحد اكان أو أكثر الخ اشارة الى ان المراد بين العبد الجلس وان فيه مفسداً

أما إذا لم يشأ فلا يوصف بالبر والقسط فيلزم أن يكون والحق بالمالان قدس يستغنى به وله أن يكتسب القياس أنهم
يعطون من سهم النياح (في نظامه) بحال في نفسه أم لا فمنه متفق والتميز في البهائم من نفسه أم لا وفي الطير من
نفسه أم لا وفيه وبشخص في أصله البر لا في أصله بغيره أو من كسبه لا من شأه أو في القير وبأن اقتسامه بحال
أيسره إذا منع استحقاقه فاقترناه بماله أولى بغيره (في الرابع) منهم فلهما كين فلا يتوحد خلق في هذا الأمر هنا
القبول استحقاقه في الرخصة (في الخامس) منهم لأن البديل أي الطريق إلى الأية وحين البديل متفق
مباح من شمل الزكاة كذا قسم الصدقات والاحتياز في نفسه أو أحداً كذا أو كذا أو غيرهم بل لا لزوم البديل
وفي الطريق

وشرط في إعطائه أن لا يفتقر إلى الحاجة بأن لا يجد ما يكفيه غير الصدقة وإن كان له مال في مكان آخر أو كان كسواً بالوكان مشرفه
 لقوله لا يفتقر إلى الحاجة ٢٤٠ يجوز للعام ٢٤٠ أن يجمع للمساكين بين مذهبهم من الزكاة ومذهبهم من الخبز وسقاهم

من المسكينة ما رأت في غيرهم
 ثلاثة أسئلة قال المارودي وإذا
 اجتمع في واحد منهم يتم وصية
 أعطى باليتم دون المسكينة لأن
 اليتم وصف لازم للمسكينة فأنه
 واعتبر بأن اليتم لا يقدّم من
 فقير أو مسكين وقدسية كلام
 المارودي إذا كان القاري من
 ذوي القربى لا يأخذ بالقرابة
 بالقرابة فقط لكن ذكر الرافعي
 في عدم الصدقات أنه يأخذ بها
 واتقضى كلامه أنه لا خلاف فيه
 وهو ظاهر والسوق بين الغزو
 والمسكينة أن لا يأخذ بالقرابة طاجنا
 وبالمسكينة حاجة صاحبها ومن
 فقده من الأصناف أعني المفقون
 نصيبه كإفراجه إذا لم يدر
 أنه حصل الله عليه وسلم فإنه
 للمصالح كمنه ويصدق مذهب
 المسكينة والفقير بلائمة وإن أهم
 ولا يصدق مذهب اليتم ولا مذهب
 القرابة الأبعد

﴿فصل في قسم الثاني﴾

وهو ما لا يشترطه ككتاب في قسمه
 حصل لتمام كفارة ما هو أهم
 بالزكاة وبلا يضاف إلى ما راع
 قبل ولا يدر كماله إلى أهل
 كماله ولا يدر وصفه ووجهه في
 بلنا ما حصله أهل الزكاة من أهل
 السرب فإنه لا يفرع عنهم وما هو

(قوله الحاجة) وقد استدلوا بالسرقة والافتقار واللام وباحاجة الفقير وقوله غير الصدقة
 الأولى غير القسمة (قوله وإذا) اجتمع في واحد منهم أي من الأصناف وقوله لأن اليتم
 وصف لازم أي غير قريب الزوال والأفقر يزول بالقرابة وقوله والمسكينة زائلة أي قرينة
 الزوال أي من عرقته في كل لحظة بطريق النفس (قوله واعتبر) أي قول المارودي
 وإذا اجتمع الخ وقوله بأن اليتم الخ أي في ما يجتمعان دائماً فلا يقال في اجتماع في واحد منهم
 ومسكينة ويجب بأن صراحه أنه لا ينظر إلى المسكينة إلا إذا كانت منفردة عن اليتم فإذا
 اجتمعا لم ينظر في أصل الاعطاء إلا إلى اليتم فيعطى من سهم اليتم لأن سهم المساكين
 وهذا كافي في أبواب (قوله أنه يأخذ به) ما في القرابة من الإجماع من الأصناف الأربعة
 وبالقراءة من خمس الخمس وقوله والقرابة بين الغزو أي حيث يأخذها إذا اجتمع مع القرابة
 كما يأخذها أو بقراءة خفيصة ما مع ما مع وقوله والمسكينة أي حيث لا يأخذها إذا اجتمعت
 مع القرابة بل يأخذ بالقرابة فقط وكان الأولى أن يقدم عدم الاختصاص بالمسكينة إذا اجتمعت
 مع القرابة ثم يفرق لأنه لا يعلم ذلك من القرابة والحاصل أنه إذا اجتمع معقران كان
 أحدهما الغزو والأخرى القراءة يأخذ به ما وإن لم تكن أحدهما الغزو وأخذها باللام
 بالمعنى المار (قوله ويصدق مذهب المسكينة والفقير) الصواب إبدال الفقر بالغير
 ليعمل ابن البديل وقوله بلائمة عبارة عن بلايين وإن أهم نعم أن أهم تأنيلاً
 أو تعيلاً قال القاسم في كتابه العينة

﴿فصل في قسم الثاني﴾

ذكره عقب القسمة لا شراً كما في مصرف خمس الخمس وفي أن كلامه حصل لتمام كفارة
 وإن اختلف السبب (قوله من كفارة) أطلق هنا وقصد في الغنية بالحرم بين فيدخل هنا
 السربون والمرادون وأصل الزكاة وقوله بالزكاة أي لا حقيقته ولا حكاية لا يرد ما أخذ
 بسربة أو اختلاس أو نقطة ويزاد قيد آخر أي يفرصون عند خروج الهدية في غير
 حال القتال فإنها ملك للمهدي إليه لا غنية ولا فدية ووجهه وجعل إلى أي ما
 (قوله فإنه لا يفرع عنهم) حتى المقابلة فليس في ذلك غير باللام وكذا يقال في قوله
 فإنما يملكه والظاهر إيداعه إلى البلا (قوله وسرقة) أي مثلاً فإنها مأمورة عليهم
 وإن كان أكثر من العشر وقوله شرطت أنه الضمير جرحه ووجهه في كسبه
 التأييد من المضاف إليه (قوله على اسم الجزية) أي بأن عولوا على أن الأرض
 باسمه ويؤدون خراجها حتى يفسقوا بالمالهم لأن فرق بين أن يعقد باسم الجزية أو لا فكان الأولى
 أن يقال جزية بمعنى يفسقوا بالمالهم لأن فرق بين أن يعقد باسم الجزية أو لا فكان الأولى

لهم ما أخذوا من مسلم أو ذموي وهو غير حق فإنما يملك بل يرد على مالكه إن عرف ولا يصفقون من أنى حذف
 الجزية وعشر فيقرعون كفارة شرط عليهم إذا دخلوا داراً أو شربوا من شراب عليهم على اسم الجزية وما جعلوا أي فخرقوا عني

ولولغير خوف كثر أسماهم ومن ثلث اوصاف على الرتبة ذى اولهم وه مات بلا وارث آردوا ولوا فغير طرفة ثم سر في خفية
بقوله (ويقسم مالي الخ) وما قلنا به من الاختصاصات (على جهة) لقوله تعالى ما آتانا الله على يديه من على القسرى الآية
(ويصرف نفسه) ووجوباً (على) بصرفه عليه خمس الخمس بجهة خمسة أشخاص متساوية بالقيمة مثلاً فلان ثمة الثلاثة
حيث قالوا لا ينقسم بل يجمع الصالح المسلمين ولولا لقوله تعالى ما آتانا الله على يرسوله الآية ما خلق ههنا عيشة في الدنيا بقسمة
المطابق على المقدس بها جميعاً لاتحاد الحكم فان الحكم واحد وهو يرجع المال من المشركين للمسلمين وان اختلفت السبب
بالتقالي وعندهما كمالها الرقة في الظاهر على الزمنة في كفارة القتل وكان على الله عليه وسلم يقسم في أربعة أثلاثه وثلث
خمسه ولكل من الاربعة المذكورين معه في الآية خمس الخمس كالمتر ٣٤١ في الفصل قبله وأما بعد صلى الله عليه وسلم

فيصير قوله ما كان لهم من خمس الخمس
لصالحنا كما رأينا في الفصل قبله
(ويروى في أربعة أسماهم) التي
كانت لصلى الله عليه وسلم في حياته
(للمقاتلة) أي المرتقة لصلى
الذين فيها كما سطر رسول الله
صلى الله عليه وسلم جلوده والدم
به وألحاقه بآلوه بعد ضم المرتدون
لقتالهم (في مصالح المسلمين) سبعين
العام لهم من حواجر وقتلهم
أرسلوا أنفسهم الذين عن الذين
وعلوا الرقة من مالي لهم خروج
بهم المتأخرة وهم الذين يفترون
إذا انشطروا وألحاقه بآلوه من الرقة
لأن التي عكس المرتقة (تمة) ع
يجب على الأمام أن يعرض عن
سأل كل واحد من المرتقة وعن
تكرره تنقسم من أولها وروايات
وروي في طائفة غزو وأربعة ان
استادها الاربعين في تفتوتها وروايات

جند في قوله على اسم الجزية وأما ان صولاً على ان الارض لثا وروايات خواجه
كان خواجه عسفة فلا يكتفي من الجزية ولا يستقطب بالدمهم ومثال ما إذا اعتد بهم
الجزية بـ أن يقول صاحب حكمه أن الارض لكم ولقد روي عن كل وثمان صكاً جزية
فان لم يقبل جزية كان مضر وبافس باسم الجزية (قوله) ولولا غير خوف أي منافي غير
حال القتال والا كان غنمة كالمتر وقوله ومن قتل الخ أي وتكر من قتل الخ يروا أيضاً
لفظ ما في قبل تركه بالقيمة ان تركوا ولولا غير خوف (قوله) لقوله تعالى الخ الاستدلال
بها على معنى الخ وكيفية قسمة التي كقسمة الغنمة انما يظهر بعد حل المطابق على الله
كأيا في هذا الآية تدل على أن التي ينقسم ويصرف يقسمه ان يصرف اليه خمس الخمس
وهو غير ما رواه (قوله) ناطق ههنا أي في التي أي يقسمه القسمة على الاصناف
القسمة بالخمسة فاقضى أن جميع التي يقسم عليها وقسمة في القسمة القسمة على ثلث
الاصناف بالخمسة فبقينا المطابق وهو أي التي على المقدس وهو أي القسمة (قوله) يقسمه
أي لنفسه أي يجوز له ذلك لكنه لم يقع منه بل كان يقصر على خمس الخمس وقوله كالمتر
والمسح لقوله ولكل من الاربعة المذكورين معه في الآية (قوله) وأما بعده
فيصرف ما كان له أي كان معه المصالحه فلا ينافي ما من انه كان يجوز له أن يقسم
لنفسه أربعة أسماهم التي وخمس نفسه (قوله) أربعة أسماهم أي الخمسة وفي نسخة
اسماهم أي التي (قوله) في مصالح المسلمين في معنى الأمام متعلقة بالمقاتلة (قوله) ونسب
زوجته وأولاده أي بشرط اسلامهم وفي أسماهم أعطوا الانتفاء على المنع وهي الكسرة
وقوله في حياته متعلق بزمانه (قوله) حتى تنسك أي أي توتروا وان رغبتا (قوله) حتى
يستقاولا أي ويستقاولا بكتب الوقوع (قوله) واستبط السجك من هذه المسألة أي

يكتفون فيه بده كذا به وكذا بينهم من نفقة وكسوة وسائر الميزات بدوا الحاسة ليستخرج إلى الجهاد ويرى في الحاسة مطابقة هي راة
بعد هذا المكان والزمان ورخص والاعلام إعادة اليد في الطعام والملاص ويراد ان زادت ماسيته بزيادة في او حدوث زوجة
ومن لا رقة له يعطى من الرقة ما يحتاجه للقتال معه وان لم يخدمه إذا كان ممن يخدمه وقطعي زوجته وأولاده الأقرب تترك فقتلهم
في حياتهم أما بعد أخذ نفسه الثلاثين نفل الناس بالكرب عن الجهاد إذا أعلنوا ضاع عداهم بعدهم فعلى الزوجة
حتى تنسك لاستقامتها بالزوج ولو استغنت بكسب أو أوتت أو نحوه كوصية لم تعط وحكم أم الولد كالمتر بعد وكذا الزوجات
وعلى الأولاد حتى يستقاولا بكسب الوقوع كوصية واستبط السجك رجة اقتضاه من هذه المسألة ان القسمة المأخوذ
أولاً ليس الأولاد على زوجته وأولاده كما كان يأخذ ما يقوم بهم ترغيباً في العلم كالترغيب هنا في الجهاد اه

وفرق بينهم وبينه ما بان الا بظاهر الامر الاله المستور بالمال الصالح افرى من المصلحة كالاوطاف فالراي منهم التوسع في اطلاق التوسع في هذه الاصل مال من اعم به ٣٤٢ شخص لتخصيصه عند نشر المال في هذا المعنى المحصور فكذلك يعرف

مع اتساع الشرط ومتعدي هذا الشرط الصريح لا ولا افعالهم من مال الصالح كفايتهم كما كان يصرف لايهم وهذا هو التلاهي

في الجزية

(فصل في الجزية)

فقال على العقد وعلى المال المقدم

ذكرها عتب اليه لانها منه كاستم وأقردها بقرعة لا تخصامها بما سلك (قوله) انطلق على العقد اي شرا وقرعه وعلى المال المقدم اي لثمة وشرعا (قوله) اصبحتنا نعم اي والزامهم اسكننا لان الجاني اقمنا على الجاني اي جانينا ربايتهم (قوله) عتبني القضا اي الاداء لانهم اؤدتها والقضا عتبني الحكم لان الله عتبني بها عليهم (قوله) سنوا يضم السن اي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب اي طرقتهم اي اى أخذ الجزية دون مناسكتهم رأ كل ذمتهم فلا يخلان كبايتهم وهو يشهد أنهم ليسوا أهل كتاب لكن وردنا بصلاته وعلمه قال ادمسنة أهل الكتاب من اليهود والنصارى تناقل (قوله) زالموني في ثلث اي ولحكمت في مشروعة الجزية (قوله) ونسرا اهلنا لذي في الآية بالترامها اي ولقرى على الاعلاء فيجوز به تكليفهم (قوله) وأركانها اي الجزية بتعني القدر وقوله وشروط في المسئلة اظهر في جعل الاعشار وقوله وفي الركن الاول اي في التخصيص فلا ياتي في اجماع الجزية وامر اي نظير ما مر في بعض من بيان الامر والاضطرار على تقديم في شرطه في ان يسبح (قوله) والاضطرار مبتدأ خبره كقولهم وايجابا مال وكذا يقال في صلته وقوله بانه اى غيرا شيا كذا في لكن لا يخرط الذي على اوجاه حال العقد كقضا ما يستلزمه شرعا وان جعله المعاهدان وقوله وسلا اي اورد اركم وقوله على أن تتقادوا اسكنها مفرد مضاف قيم والمراد سكنها الذي يشهدون بغيرهم منه الله كالزنا بخلاف غيره كالشر بوقوله وقبر لاى من كل من الخاطئين الناطقين (قوله) وهو الركن الثاني اي في الاجمال اضاف التخصيص بذكر الشروط فمثلا تقدم الكلام على الحق والعهود الآن يقال ان كان ولي بالنظر للتصديق لانه سجد الكلام على العاقد كانه لا يقدم منه الا لصفة وكذا يقال في نظائره الاسمية (قوله) وجوب الاولى اذ لا يصح لان هذه شروطها الا لا وجوب والا لا تختص بوجوب ضرب الجزية عند وجودها وبس كذا بل لا يصح عقدها الا اذا طلبها الكافر وأمن الامام من ضرره فإذ على هذه الشروط (قوله) فلا يصح عقدها) اي لا فلا يصح مع انه المناسك لغير المناسك لا يجوز في الاشارة الى امر وقوله ولا من

فقال على العقد وعلى المال المقدم به وهي مأخوذة من الخبر لانه لكشفناهم وقيل من الجزية يعني القضاء قال تعالى واقوا يوما لا تخزي نفس من نفس شيئا اي لا تخزي والاصل انما اقبل الاجماع آية قاتلوا الذين لا يؤمنون وقد أمنها النبي صلى الله عليه وسلم من يجرس ظهره وتكلسوا بهم سنة أهل الكتاب بكروا له الجفاد ومن أهل بخران كما رواد اوردوا والمعنى في ذلك ان في اخذها معونا فلما راعاه انهم يوجبها لهم ذلك على الاسلام وشراطه الجزية في الاية لانه هو المعاد بالترام اسكنها وأركانها سنة عاقده وصلة وقوله وسكن وصل وصلة وشروط في الصلة وهو الركن الاول ما مر في سابقا في القيع والصفة ايجابا كقولهم اوازفت في اناستكم بذرايعملا على أن لا تنزعوا كفايتهم وتنفادوا لحكمنا وقبر لا تخزي قبلنا ورضنا وشروط في العاقد كونه امما لا يفتد بنفسه او بانيه ثم شرع المصنف في شروط المعقولة وهو الركن الثاني بقوله (وشروط وجوب) شرع (الجزية) على الكافر انه مقدر له

(خص خصما) الاولى (البواغ) الثانية (العقل) فلا يصح عقدها مع من يعجز ولا من لا يسمع تكليفها

ولا ينفع عليه اوان كان الجنون بالثبوت له بعد مدة بطرقة ان اطلق بعينه فان تقديح وكان قليل كما اعتنى شهر لعمه ولا عيرة
بهذا الزعم وليس كذلك الاثر المبرهن في الحاشية كما بينه بعضهم وان كان كثيرا كغيره من الآلام فليطبق زمن الاتفاقه فاذا اطلع
منه وجبت حيزه (و) الزاوية الجزئية فلا يصح عند رعا مع يقيس ولو بعضها ولا ينفع على من يفسد الفرق اجماعا ولا على
المبدئي على الله (و) الزاوية (ان كورية) فلا يصح عند رعا مع امر اول لا ينفع في عالم القول تعالى فانها لا تليق بالثبوت
في قوله وحسب ما عرفت وهو مما ياب الله كور و... اني ان لا توفيه ٤٣ ٤٤ الاجماع وروى البيهقي عن عمرو بن شاذان

وله في الاول مع رايها لينا... اي هذا ان وقوله لا ينفع في عالمها اي ولو بعد
له ما وجد في معنى التعديل اي الاولين في الخارج وكذا اجاز في نظائر التسمية وقوله ولو بعد
اي ولو كان الجنون بعد مدة الجزئية (قوله) وهو خطاب الله كور) الامم يعني في ان
خطاب المومنين في حق الله كور من الكذا وان في الايمان وقوله ويصح ما عرفت
خاصا بالله كور (قوله) طالع الجزئية (انما المنة) اي وان كان اذا عرفت من التسمية
لا مة اعادتها في صورة ايجابية ولا في صورة سلبية غير المتعدي وان مقتضى (قوله) لم يعلم
وخرجه) اي دخول على ايام اى اول بدية من الله في ذلك الله من بعد مقتضى ما علم
دشوقه في عرقه ايشان في ذلك هذا اذا كان اسرا ايا ما عرفت فبقوله فيه الملم
دخول على اياه في ذلك الله من غير مقتضى خبر الشك واليقين بينهما ان الاسرا ايلي
اسرغ من غيره (قوله) لا اصل لاهل الكتاب (معنى) معذرة معذرة فثبت الله في اي في ذلك
الذين لا يثبت لاهلهم السابغين عليهم ويحتمل ان يكون قديلا لا بعد الجزئية لاهل
الكتاب وانما في قوله هو لاهل الكتاب ذلك هو الكتاب بكنهه قال الجوس
الكتاب (قوله) كالجبوس) فانه قيل بارسال رسول لهم معه كتاب ثم رفع الكتاب
(قوله) وكذا اعتقد الخ) عدا اذا دخل في قوله المار ان يصح كون المعقود منه من اهل
الكتاب وايقبه فوطنة لما بعده (قوله) ولا تغفل في يصحهم) راجع للجبوس اي ان
الجبوس معقودهم الجزئية في حق ذلك لا يغفل في يصحهم زلما كما ذكرهم ويصح وجوهه نقولا
ولو بعد التبدل الخ (قوله) زعمنا انما شككتا) يحتمل بشارته على فاعله ويحتمل
وهو المتبادر من قوله ايضا انه على معذرة مضاف الى قوله ايضا لا ولا من شككتا
الخ ويكون معاذلة له لولا ساجدة وكذا تفقد لاولاد من مودة او تضر الخ ويكون المراد
تمتد او تضره في الفصح بقية والاسامة على كل منهما للاستغناء منهما بما سبق لانه
صادق باله بالذخول قبل الفصح وبذلك على ان قوله هما وقد افاضنا في شككتا الخ
سعيدا اذا كان اسرا اياها كما عرفت (قوله) وذلك) اي بعينه عندها هم (قوله)
ان لم تكفرهم المومود والمضاري) راجع الى ابيته والناصرة على الالف والنسر المشركين
وقوله وانما لا يوصف في اصول دينهم عفا تضر على قوله ان لم تكفرهم وعرف ان كل امة

الهم شعبة كذاب وكذا تفقد لاولاد من مودة او تضره في الفصح بقية والاسامة على كل منهما للاستغناء منهما بما سبق لانه
صادق باله بالذخول قبل الفصح وبذلك على ان قوله هما وقد افاضنا في شككتا الخ
سعيدا اذا كان اسرا اياها كما عرفت (قوله) وذلك) اي بعينه عندها هم (قوله)
ان لم تكفرهم المومود والمضاري) راجع الى ابيته والناصرة على الالف والنسر المشركين
وقوله وانما لا يوصف في اصول دينهم عفا تضر على قوله ان لم تكفرهم وعرف ان كل امة

ويصدق هذا اعتقادهم لو أن شكل أمرهم قد تغير في نفس التمسك ببعض أبراهيم ومحمد فثبت وهو ابن آدم أصله وزيوراد ولد لأن
 الله تعالى أنزل عليهم حكمة فقال لهم من هو الذي قالوا له في أول القرن ونسب كتابا كائن عليه الشافعي فأنه دجيت
 في قوله قد تخلص الدين أو قال الكتاب ومن أسعد أو به كافي والآخر حتى تعلب الحن الدم ويغرم دجيت ومنا كنه احتياط
 وأما ابن آدم لهم كتاب ولا شبه كتاب ٣٤٤ كعبدة الأوثان والشمس والملائكة ومن فيه منهم كن يقول ان الله تعالى

ناظر وان تكونوا كسب السببية
 آية فلا يرون بالجزء في قوله بلغ
 ابن آدم ولم يعط الجزية لغيره وأنه
 كان يذنها عتسه ران المذهب
 دجيت به على زمن وتشيخ وهم
 وأخى ورأى وأب برانها كاسر
 القادري في تغيره من كسب فأنه
 تحت سنة وهو مفسر في نفسه حتى
 في مصر كذا حكم السنة الثالثة وما
 بعده ما شرع في الركن الثالث
 وهو المال بوله وأقل البسطة
 دينار كل حبل من كل واحد
 لما رواه القروي وغيره عن حماد
 أنه دخل ليعلمه وسلم لما فرجه إلى
 ابن آدم ما بين أشد من كل عالم
 دينار أو عدله من المافرو حتى
 ثياب تكون باليمن (تقيه) ه
 ظاهر الميراث أنما دينار أو ما
 قيمه دينار وبه أخذ الفسفي
 والشمس الذي عليه الإجماع
 كما هو ظاهر عبارة المستند أن
 أقلها دينار أو عدله إذا عتبه جاز
 أن يعاض عنه عند الحق دينار أو ما
 استيعقه عند الحق دينار لأن
 قيمته تنقص عنه آخر المدة
 وعمل كون أقلها دينار عند

فإننا لا نعتقد الذي من المذهب أنه يجوز عقده بأقل من دينار فقد لا يرى وقال الله ظاهره من جهة وقضية مثلا
 كلام المتقدم لقول الوجوب بانقضاء الحول وقال الفقهاء لا ينفذ قول الشافعي في أن الجزية تجب بالعقد ويستمر بانقضاء
 الحول أو يوجب بانقضائه في جميع أوقات الحول هل تسقط فان قلنا بالعقد تسقط والاستصحاب حكم القاضي حين
 في الاستمرار ولا لا كثير الجزية ويندب للإمام بمحاكمة الكافر العاقل لنفسه أو لو كان قد عذر الجزية حتى تزيد على دينار

فإننا لا نعتقد الذي من المذهب أنه يجوز عقده بأقل من دينار فقد لا يرى وقال الله ظاهره من جهة وقضية مثلا
 كلام المتقدم لقول الوجوب بانقضاء الحول وقال الفقهاء لا ينفذ قول الشافعي في أن الجزية تجب بالعقد ويستمر بانقضاء
 الحول أو يوجب بانقضائه في جميع أوقات الحول هل تسقط فان قلنا بالعقد تسقط والاستصحاب حكم القاضي حين
 في الاستمرار ولا لا كثير الجزية ويندب للإمام بمحاكمة الكافر العاقل لنفسه أو لو كان قد عذر الجزية حتى تزيد على دينار

(أو على هذا) يؤخذ من المتوسط ديارين ومن المؤثر أربعة دنانير (يعني الفقير دينار) اقتداء بعمد رضى الله تعالى عنه كما رواه البيهقي ولأن الإمام تصدق بالمسلمين فذهب في أن يبتاعوا لهم ٣٤٥ فان أمكنه أن يبتدأ بكم منه لم يجز أن

مثله العقد بدنانيرين جازة عند الأخذ أن عما كس ويذهب على سبب الفتي أو المتوسط ان
أدعوا العقد وبأخذتهم ما يلزم بما يتفقون عليه من الأوصاف ثم إن كانت الماكسة
في سائر العقد والأخذ متفقة بآثارها وإحدى في الأصل بدنانير وعند الأخذ بقرائها
وبأخذ ديناراً أيضاً وإن كانت واجبة لم يجز تركها والعقد بدنانيرين كما عند الأخذ
وأخذ ديناراً (قوله) عما كسة الكاس أي غير الفقير إما عرفاً عما كسه وهل ذلك على
سبيل الوجوب أو لا حرره (قوله) وعلى هذا أي ذهب عما كسة الكاس في عقدوا الجزة
ولوحظ في المكان أولى لأنه لا يناسب إلا الوعاء من العقد المتوسطه السخيل فقير يتوزع
وقوله يؤخذ الأولى بدنانيرين والأخذ في العقد وقوله من المتوسط المراد به والموسر
مافي العاقلة وقوله استصحبنا ما راجع لأخذ الدينارين والأربعة دنانير حيث ذات أخذها
لأنه واجب بل من حيث الاقتصاص عليه على ما ذكرنا في سبب أن لا يزيد فان زاد رضاءهم
بنازوا ما لا تقصر فلا يصح (قوله) لم يجز الأولى لم يصح لأنه لا يلزم من نفي الجواز في
المعصية وقوله الأصلية يظهر منه ما يستغنى عنه بقوله أولاً فإذا أمكنه السخيل لأنه عند وجوده
المصلحة في العقد بالدين يكون العقد بالأكثر غير ممكن فتأمل (قوله) هذا أي ذهب
المماكسة وقوله فلا يصح يؤخذ زائد عليه أي أن كان العقد على الأشخاص فان كان على
الأوصاف ما كس عند الأخذ أيضاً (قوله) تكون ناقضين للعهد) وسأبقى حكمه فهاذا
عادوا وطلوا عقد عابدين بأجرهم (قوله) ولأول ذي) وأقول في وقت إسلامه قوله
بيته وكذا مدعى المتوسط الفقراء لأن تقوم منه بخلافه أو عهد له مال وقوله أومان
أي أوجبت ولا تسلط بالدين لأنهم لا يلزم من الجائدين وقوله بعد سنين واجد للكل
بخلاف قوله وله وارث فراجع لما قبل وقوله يستغرق فان كان غير مستغرق أخذ من
نصيبه قطعه كان خالف فها قد تم نصف الجزية وقوله يجوز أي السخيل والافصح
جزئها (قوله) ويجوز أن يشترط عليهم السخيل كلام مجمل حاصله أنه إن جازوا موافقتهم له على
شرط الضافة سن شرطها وإن علم المرافقة أو فظن أو يجب شرطها وإن علم عدم المرافقة
كان شرطها أصحاً وكل هذا عند موافقتهم وطبق أنفسهم والآن شرطها أصحاً ما ولو
صاحوا على ترك الضافة بمال فهو لاهل التي لا لا طارئين (قوله) من يزعمهم) أي أصبحت
يعني مسافر أو غائباً فتم الضافة للعاصي بشره وقوله هنا أي أومن أهل الذمة (قوله)
أي فاضلاً الأولى فاضلة أي زائدة لأنه حال من الضافة وهي مؤنة والمال وصف
أصحبها وقوله لأنها إلى أي فلا يصح أن تكون سن التغاير كما (قوله) ويجعل ذلك ثلاثة
أي في كل مرة والمراد ثلاثة أيام غير يومى الدخول والتفريق وقوله ويجعل
وشيلاً أي سافر أو غائباً (قوله) كان يقول وقضى في كل سنة بهذا المال الذوة وعلى

٤٤ في الثالث ويجعل ذلك ثلاثة أيام فأول ذلك عدد ضمتان رجلاً وشيلاً ثم لغروا قطعاً للزجاج بان بشرط
ذلك على كل منهم أو على مجموع كان يقول وقضى في كل سنة ألفه مسلم وهم شرعوا في قيامهم أو يكمل بعضهم عن بعض

فان دقن فيه نيش واخر جنته الى الجحيم لان شهادته فيه أشد من دعوته حيا ولا يجري هذا الحكم في يوم المدينه
لاختصاصهم جميعا بالنسك وثبت أنه صلى الله عليه وسلم أدخل الكفار مصدعه وكان ذلك بعد نزول برأيه (و يتعني مقتد
الفتنة في الجزء من الشغل على هذه الأركان الخمسة وقد قال البقعي نفس العقد يشمل الإيجاب والتبويل والتقدور المأخوذ
والوجوب والمقابل لعله متضمنة الغالب الأركان ثم بين ما يقتضيه بقوله (أو أربعة أشياء) الأول (أن يوقه بالخبر عن زيد) أي ذلة
(ومغار) أي استعاروا أشده على المرأ أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر ٢٤٧ الى احتشاله كاله في الزوائد وتؤخر فرق

كسائر البهون ويكنى في الصغار
المذكور في آية أن يجري عليه
الحكم بما لا يعتقده كإفسره
الاصحاب بذلك ونفسه به بأن
يجلس لا يشد ويقوم الكافر
وبطأ في رأسه ويصيح نهاره
يرضع الخنزير في المزان ويقضي
الاخذ فيه ويضرب ماله منته
وعما يجمع التجم بين الماضغ
والاذن من الجانبين مردود بان
هذه الهيئة باسطة ودعوى
استصحابها أو وجوبها أشد بطلانها
ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه
وسلم ولا أحد من الخلفاء
الراشدين فعل شيئا من ذلك
(و) الثاني (أن يجري عليهم
أحكام الاسلام في غير العبادات
من حقوق الدين في الاعمالات
وغرامة التلقات وكذا ما يعتقدهون
بشريعة كثرنا والسرقة دون مالا
يعتقدهونه كسرب الخمر ونكاح
الجوس وانما وجب التعرض
لذلك في الإيجاب لان الجز ينفع
الاقتصاد والاستسلام كلفوض
عن التقرير فوجب التعرض له

(قوله فان دقن فيه نيش) أي ما يمر والترك (قوله ويتعني) أي يقتضي ويستلزم
وليس المراد أن يشغل على هذه الأربعة وتذكر فيه لانه لا يشك في الأولان منها وقوله
وقد قال البقعي الخ يدل على كون العقد متشكلا على الأركان وليس اعتراضا على ان
بأن العقد انما يقتضي الأركان وهذه الأربعة أحكام لأركان لأن الباقي عبر بالاشغال
لا بالتمتع ومنه في الأولى ابدال متعنا بالتمتع (قوله لغالب الأركان) أي لانه
ليدرك الممكان (قوله وأشد على المرأ أن يحكم عليه بما لا يعتقده) أي يحكم لا يعتقده
وهو وجوب الجزية عليه والصلابة وقوله وبطأ طرفه على لا يعتقده أي ويضطر الى
استحاله بعد العضو لصح عطفه على يعتقده أي ولا يضطر الى احتشاله قبل فقهها بعد
وقوله فتؤخذ برفق فترد على تفسير الصغار عائد كولا بما يوق (قوله أشد بطلانها)
أي من دعوى أصل جوازها (قوله في غير العبادات) أي ما فيها فلا يجري عليهم أحكام
الاسلام فلا يقتلون بترك الصلاة ولا يقتلون بجمع الزكاة (قوله ونكاح الجوس) أي
المحرم عطف على شرب (قوله وانما وجب التعرض لذلك) أي المذكورين أداء الجزية
وابرأ أحكام الاسلام عليهم وفيه ان لم يتقدم ذلك في كل مكان عليه ان كان قاتلا ولا بد
أن يقول به مثلا ويجب التعرض لهذين الشيئين في الإيجاب وقوله أي المذكورين
الجزية والاقتصاد لحكم الاسلام (قوله وهذا) أي وجوب التعرض لأداء الجزية
وابرأ أحكام الاسلام عليهم وقوله فيكي فيها أي في عقدا لانه ما بالبيعة ونكاحها وأبها
وقوله ان اقتصاد لحكم الاسلام أي التعرض له فقط أي دون التعرض للجزية لأنها لا يجب
عليها (قوله والثالث) الظاهر دخوله في الثاني (قوله انما) أي ان كان بما لا بد من
به كالمعلن في نفسه صلى الله عليه وسلم أو ذمته الى الزنا ما يندبونه كقولهم القرآن
ليس من عند الله وأنه تعالى ثالث ثلاثة فلا يتقاضيه مطلقا ثم المقرب على التقاض
عدهم بغير الامام فيهم بين الامور الاربعة ولا يتقاضى ذلك أمان ذرايرهم وروجايتهم
فان طلبوا ادوار الحرب أوجب النساء وانما قد دون الصبيان والمجانين ففرون في دار
الاسلام الى البلوغ أو الأفاقة فان طنبوا ادوار الحرب بعد ما كرم بلغوها (قوله والرابع)
يقتل دخوله في الثاني كاستبشيره الشارح بقوله أي من ابرأ أحكام الاسلام عليهم ويحصل

الفرق في السبع والاربع في الآية وهذا في حق الرجل أما المرأ المذكور فيها الاضاد لحكم الاسلام فقط (و) الثالث
(أن لا يدخل دين الاسلام الا بغير) لا غزاة فلوقاتها وطعنوا فيه أوفى القرآن العظيم أو ذكروا رسول الله صلى الله عليه
وسلم على ما يليق بقدره العظيم وعزروا والادع ان شرط اتقاض العهد بذلك التحق والافلا (و) الرابع (ان لا ينفعوا ما فيه
ضرر للمسلمين) كان قاتلا وهم

ولاشبهة لهم أو لشعوبهم أو لأهل الجبل أو لأرض أجرة الإسلام عليهم فإن فعلوا شمساً من ذلك اقتضت عهدهم وإن لم يشرط
الإمام عليهم إلا اقتضت به ويقعوا في إيمان شيعهم بقوا وأعطاهم شقيروا وأعطاهم قولاً لشركا كنقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله
عن ذلك علواً كبيراً ومن أخطأه آخره عتقته ورافقه وسوءه يوقى أظهر وأخبرهم وأربق وقبسه أتلوف الناقوس وهو ما تضرع
به النصارى وألأف الصلاة أظهوره ومن أحدث كسبة ربيعة وصورة لهرابان ريت نازلقوسى فى بلد أجدشاه كعدد
وأفاهرة وألأف عليه ككذبة المشرفة ٢٤٨ والعن بابوى نضل الله عليه وسلم خال أيقى كنسنة فى الإسلام ولأن

اسديا متذاهمة عسفة فلأجور
 في دار الاسلام فان يثوانك هدم
 سوا أثرها عليهم أم ولا يحدون
 ذلك في بلدة نقت عروة كصر
 واصبحان لان الحبلن ملكوها
 بالاسيلاء ففتح جعلها كنيسة
 وكالاجور زاهداتها لا يجوز
 اعادتها اذا قدمت وبقرن على
 كنيسة كانت فيه لم يزل ولو قصا
 البلد مملكا كيت المقدس بشرط
 كون الارض لتاوسر اسكنهم
 فيها بخرار وبقائه الكاسي أو
 اسدياها زانه اذا ابازل الصلح على
 ان كل الداهية فعلى بعضه أولى
 فلما طاق الصلح ولم يذكر فيه اخاء
 الكاسي ولا دعه فالاصح الميع
 من اقبائها فبهم ما فيها من
 الصلح ناس لان اطلاق القلظ
 يقتضي صبره ونجسج البلدان
 أو بشرط الارض لهم ويزودون
 خارجها قوت كانهم من لانها
 ملكهم ولهم ان في الاصح
 ويتعون وجوب امن نفع بينهم
 على ما بينهم مسلم غير الاسلام
 فهو لا يزال عليه واسلامه على

[illegible]

هو «أنا لا فرق بين أن مرضي الحاد منكم لأن المتحمس في ذلك المطلق الذين لا يهضم حق الدار والاصح للمع من المساواة أيضا فحكوت
فان كل من اجمعه متفصل عن المصلين كفرنس باليد فيدعون من وقع المنايا (يعرفون) يضر حرق الضار معتم تشديد الى المشوكة
التي كانت تعمل الى ان وقع ما فهم شئ من أهل الذمة كالمكتوفين في دار الاسلام وجوب ما بهم يتزعم من المسكين (يطلب القصار)
يكسر البصر وان يطرط عليهم وانهم يتسلطون فيهم كمن يذبحهم ليعتادوا لسلطه كما لا يخفى على من يدع الماوي ما يتألف
لوا فيهم و هو سادس والذين لا فرق بين مرضي الله تعالى عن عاصيهم في تصرفهم بخير من العباد كما هو في الله الحق

فان قيل لربنا الذي في الله عليه وسلم هذا يهود المدينة؟ اجيب بانهم كانوا قدامين معروفين ثلثا كثيرا في ارضهم الفضيلة كرمي الله تعالى عنهم وقاتلهم من التماسيح المساجين احتجابا في الحق بغيرهم واتقوا متدبرا وضوءا كناية اشارة الى الاولي باليهود والاصغر وبالتمساح والازرق والاولا كيب ويقال له الرامادي والنجوس الاحمر والاسود (وشد الزناد) أي ويؤمرون بذلك أيضا وهو بضم الميم شدة غلبت بثقة في الوسط شرف الشيا بان عروضا الله تعالى عنه صالحيهم عليه كالرواء البيهقي هذا في الرجل اما المرتبة فقد ثبتت الا ان ازاره كما صرح به في نفسه وسكاه الرافعي عن التهذيب وغيره ولكن مع ظهور بعضه حتى يصل به فانه قال المارودي ويسوي فيه سائر الالوان قال في أصل الرضة وليس اهم ابداله بقطعة ومنه دليل ونحوهما وانهم بين الغبار والزناد ارق وليس بواجب ومن ليس منهم فليسوا بغيرها من قلائصنا به لامة قيسا واذا دخل الذي يجردنا من امانه صلبون أو يجردهن عن ثيابهن ويزمسلن في غريجام جعل رجوا في عتقه ساق حديد أو رصاص أو نحو ذلك فلا يتحركه

من ذهب ولا فضة قال الركني وانما يتم طوق بكون في العنق قال الاذري وجب ان تقطع عنه من التسمية بلباس أهل العلم والشفاعة ونحوه. م لا في ذلك من التعظيم قال المارودي ويعتدون في التفتيم بالذهب والفضة لمتهمه من الظلال والامانة وتيسر المراتة شغلهم في ولا يشترط ان يرتكب هذه الجرم بل يكفي تعينها قال السبكي ولا ينبغي للعلماء المساجين وما يقوم ان يعملوا بالفسح كمن كنيسة أو حليبا وما مضى الزناير فالأبنا من لان نفسه مع اعدائهم (يعتدون) أي الكفرة وكما كفون في بلاد المساجين وجعوبا (من ركوب الخيل) كونه تعالى ومن رباط الخيل زعمون به عدو الله ومعدومكم فاصرا أياما اعداها لاعادته وليلقى العاصيين من حديث حمزة الباق في الخيل

فيكون في المتن حذف مضاف أي بلباس ذي الغبار (قوله فان قيل ليس فعل الذي هذا يهود المدينة) أي يهود دعاوا الى المدينة من غير انجاز والافتقار منهم الى اجازة من نوع فتدافع المدينة أو هو ناظر الى كل قيل يحرم دخولهم الجواز (قوله والافاضة منديل) مبتدأ اشبهه بكتابة المدينة (قوله وشد الزناد) يصح ان تكون الواو على باب او يكون الميم لهما لغت في الشبهة والفتيز وان تكون يمين أولان الله وحصول التفسير وهو ماحسن بأدعها (قوله ويسوي فيه سائر الالوان) المراد انه لا بد من هذه الالوان وعبارة غيره وهو يعني الزناير شرط في هذه الالوان (قوله والاشام طرق الخ) ليس هذا مستعنا بل يصح انهاء الشاعري على حقيقته لان الغرض التفتيم وهو ماحسن به أيضا (قوله ولا ينبغي أي لا يجوز (قوله لافاضة المساجين) جمع قائل كفاكس وقبته وقوله كنيسة وجمع لقفه والذهب والسباغ (قوله ويعتدون من ركوب الخيل) نظاره ولو انقرضوا بشرق غير دارنا وفيه خلاف (قوله ومن رباط الخيل) أي سبها وقوله فاصرا أياما اعداها لاعادتها أي لا يمد لها عدا وان يجهزها وقوله الخيل معقود في نواصي الخيل أي ينبغي ان يخص بركوبها من فيه شيوخهم المساكين ولا تناسب أهل الكثرة (قوله وركوب خشب) هذا الباقي على القول بالاطلاق وكوبهم عرضا بل على القول بانها تنصبل الا ان وقوله ولا صرح فيه انه يكون للشيء وقد علم منهم من ركوبها فلا فاضة في قوله ولا صرح بأوجب بان المراد منهم من الصريح فيما يكون من ركوبه من الخيل وهو البراذن فانهم انزع منها (قوله الى مسافة قريبة) أي غير يكون عرضا وقوله اربع فاضة غير يكون على العادة (قوله ويلطون الى اشدق الطرق) أي الى اهل الذي ييسر المشي فيه فيصرون ايتارهم

معقود في نواصي الخيل الى يوم القيامة (تفسيره) وظاهر كلامه انه لا فرق في منع ركوب الخيل بين التفتيم منها والتفتيم وهو ما عليه اليهود وبنسبته الى يوم القيامة وان كان كثيرا عسان الناس من كبر شاور يركب كاف وركوب خشب لا حديد ويجهو ولا صرح انما على كتاب عرو والفتي فيه ان شروا عن المساجين ويركب من شاور يصول رجله من جانب واحد وظاهر من جانب آخر قال الرافعي ويحتمل ان يتوجه فيمفرق بين ان يركب الى مسافة قريبة من البلد أو بعيدة وهو ظاهر ويمنع من حمل السلاح ومن العلم المزية بالتقدم في اما التساوي اصبان ونحوهما فلا يعتدون ذلك كالا من به عليهم قال ابن الصلاح ويتبين منهم من شدة المثل واللام كما يعتدون من ركوب الخيل (ويطون) عند المساجين (أشدق الطرق) بحيث لا يتركون في ودق ولا يمد لهم جهاد الله تعالى الله عليه وسلم لا بد واليهود ولا النصارى بالسلامة والقديم أحد دعهم في طريق

فاضطربوا إلى أضيقة انما اذا خلعت الطريق من الرخصة فلا حرج قال في الحاوي ولا يثبتون الا افرادا متفرقة ولا فرق بين من يجلس فيه مسددا لان الله تعالى اذلهم والظاهر كما قال الذوقى يحرم ذلك (هـ) (شافعية) يحرم مودة الكافر قوله تعالى لا تتدبروا فيمنون بالله واليوم الآخر وادعوا من عاد الله وسورة فان قيل قدم في باب الرولية ان مخالطة مكرهة واجب بان مخالطة ترفع الى الظاهر والمودة الى المثل الفعلي لا احتسابا للشخص فيه اوجب باسكت دفعه بضماع اسباب المودة التي في شأنها ميل القلب كما قيل ان الاضامة ترفع عن عرق المحبة والاولى بالامان ان يكتب بعد دفع الدمة اسم من عقده ويمنع وحده ويغرض اسماءه أو شيخا أو شاب ويضامها للظاهرة ٢٥٠ من وجهه ويضامه حايبه وعينه وشفيقه وأخته وأسائه وأما وجهه

ان كان خبيثا فانه لو لم يمتدح من مودة وشرة وغيرهما ويحصل لكل من طوالتهم عرسا مسلما يظنهم بعرفهم من مات أو أسلم أو بلغ منهم ما وذل عنهم وأملد يحضرهم لمؤدى كل حين بلزمية أو يشك الى الامان من يعتدى عليهم منا أو يفسد خبيثا به عريضا لذلك ولو كان كافرا وانما اشترط اسلامه في القرض الاول لان الكافر لا يمتدح

كتاب السيد والنماذج

أي كذب بيان ما يحمل منه سدوا لامل وجعل الشارح الذي جامع شاملة الامداد بالمرحة يتفق ان عطفها من عطف الهام على الخاص (قوله) ولما كان السيد مصدرا أي بحسب الاصل فلا شافيه في كلام الحق بمعنى السيد وقوله لانها تسكون بالسكن الخ هذا بيان لاستلزامه من جهة الامة وتقتضيه من جهة الفات كبره رغم من جهة كيفية التبرع من كونه في القسما والخلق الى غير ذلك (قوله وما بعده) كالاطعمة والاضحية والله شافيه وقوله وقا قال يزيرو وما بالنسبة ان ذكر من يحمل سيده وذبحه من الكفار ومن لا يهل والكتاب كل قبل ذلك معقود البيان احكام الكفار (قوله) قال ابن قاسم أي القرضي في شرم على المتابع وقوله ان طلب الحلال فرض عين أي والمادة كالصلاة فرض عين وقوله انبهي أي كلام ابن قاسم (قوله) وكان التبرع بالمعنى الحاصل بالمصدر هو الانبعاث الذي هو اثر الفعل الحاصل في المذبح وانما قسمه ذبا يوافق الذبح الذي هو أحد الأركان فانه بالمعنى السدري مثلا ابن القصار الحزب والكل والمراد بكونها أركاناً لله لا بالحققة منها والائتسب واحد منها جازأ منه (قوله) من الحيوان المأكول بيان لما (قوله) في حلقه وابته الواو يعني أو كان الاول ان يقول بفتح حلقه ومنه سواء سكنان في حلقه وابته (قوله وهو الذبح والذبيح) راجع للاول والثاني على التقا والتبرع المرتب به جعله تابعا اعتبارا فيحصل الأركان في التبرع وان كان الثاني الاجال عند ذكرها (قوله فلا يرد حبل الخ) وجبه وروده انه ان كان مقدور واعلم

كتاب السيد

مصدر صا يصدر من أفلق السيد على السيد قال تعالى لا تقتلوا السيد وأنتم حرمة (والذبايح) جمع ذبحة بمعنى مذبحه ولما كان السيد مصدرا أفرد المصنف رجع التامع لانها تكون بالذبح أو التبرع أو الجوارح والاصل في ذلك قوله تعالى وإذا هم قاعدوا وقوله تعالى لا تأخذوا من قوته تعالى أهل لكم الطيبات والله ممن الطيبات (تكملة)

ذكر الحنف كماله وأبكر الاصحاب هذا الكتاب وما به هنا وقا قال يزيرو وما بالنسبة ان ذكر من يحمل سيده وذبحه من الكفار ومن لا يهل والكتاب كل قبل ذلك معقود البيان احكام الكفار (قوله) قال ابن قاسم أي القرضي في شرم على المتابع وقوله ان طلب الحلال فرض عين أي والمادة كالصلاة فرض عين وقوله انبهي أي كلام ابن قاسم (قوله) وكان التبرع بالمعنى الحاصل بالمصدر هو الانبعاث الذي هو اثر الفعل الحاصل في المذبح وانما قسمه ذبا يوافق الذبح الذي هو أحد الأركان فانه بالمعنى السدري مثلا ابن القصار الحزب والكل والمراد بكونها أركاناً لله لا بالحققة منها والائتسب واحد منها جازأ منه (قوله) من الحيوان المأكول بيان لما (قوله) في حلقه وابته الواو يعني أو كان الاول ان يقول بفتح حلقه ومنه سواء سكنان في حلقه وابته (قوله وهو الذبح والذبيح) راجع للاول والثاني على التقا والتبرع المرتب به جعله تابعا اعتبارا فيحصل الأركان في التبرع وان كان الثاني الاجال عند ذكرها (قوله فلا يرد حبل الخ) وجبه وروده انه ان كان مقدور واعلم

القصبة التي تستشعر فيه على صفيحة

شاة أو استحكمت بها فأنه يثبت أو

استمررت جارية بنفسها فثبتت

أو أرسل بها إلى الصدفة فثقل صدأ

بهم بكارحة أو سطها فثابت عنه مع

الصدأ أو جرحته ولم يثبت بالجرح

إلى حركة مذوح وغابت ثم وجده

مستاقها فأنه يجرم لاحتلاله أن

هو بهيب آخر ماذا كرم الضرم

في الثانية هو ما عليه فهو وروان

اختار النور في قصبة الحل

والجرحى ما ظنته جرحاً أو لم يقطع

فلبها فاصاب واحد فثقله أو قصد

واخذ منه فاصاب غير حاصل

فذلك أصعب قصده ولا اعتبار بظنه

الذي كور وما لم يقد يسم حرف

المتابعة على البناء ما لم يزل على

ذاته لكونه متوحداً كالتصميم

(فذلك أنه غير) أي يجرح حتى

تأرجح في أي موضع كان العقرون

بذنه بالإجماع ولو توضع النسي

كبه برقة فهو كالصدأ يجل بجرحه

في غير قصده (حيث قد رعلسه)

بالنظر به ويحل بالرسالة الكتاب

عليه كما قاله في الروضة (تسميه)

تناول إطلاق المصنف ما لو تردى

بغير تردى لم يقد رعل على كذا فحصل

يجرحه في غير النقص وهو كذلك

على الأصح في الزوائد لا يحصل

بالرسالة الكتاب عليه كما يحصيه

في التمايز من زيادته والنقصان

المزيد يستباح به النقص مع القدرة

بجلا في فعل المتابعة ولو تردى

فإن ما من الأصل ينقل إلى أصل

لم يقطع حلقه وهو ريشة وإن كان غير مقدور عليه لم يجرع عرقاً ريشة فلذلك قد
 الشارح التتاليان المستعمل (قوله القصد) أي قصد العين وإن أخطأ في ظنه أو
 الجنس أي الحقيقة الصادقة بكل الأفراد وبهذه وان أخطأ في الإصابة والمراد القصد
 ولو في الجرح المذبح الصغر غير المذبح المجنون والسكران كما ساقى وفتح على مشهور
 الشرط قوله فلو سقطت عدة إلى قوله لأن ظنه سحراً وفتح على منطوقه قوله لأن ظنه
 سحراً الخ وقد المكالمة على القهرم اعتداه (قوله أو أرسل بها إلى الصدأ الخ) خرج
 ما لا أوله الصدأ فاصاب غيره فصل (قوله وغابت عنه مع الصدأ) أي قبل جرحه لئلا
 يؤدي إلى تكرار ما يصد الصدأ لولا طلق أم لا بعد الطرح فإن انهمى به إلى حركة مذوح
 حل جرح ما هو هذا المفهوم قوله ولم يثبت بالجرح إلى حركة مذوح وإن لم يثبت به إلى حركة
 مذوح كان عين قوله أو جرحته ولم يثبت الخ (قوله وغابت ثم وجده مستاقها) الأولى رغب
 لأن المداوم على غيبته هو ما غابت أي أيتها أم لا إلا أن يقال غابت أي معه (قوله
 ولو ريشة ساقطته جرحاً) أي أو جرحاً بالأي وكل خنزيراً أو كذا أي وأصابه هو فأنه يجل
 اعتباراً وإعافى نفس الأمر بخلاف ما إذا أصاب غير هذا التتاليون المتصرفة فأنه يجل (قوله
 فاصاب غيرها) أي لو لم يجرع الخس حتى توري صدأ فاصاب غيره فأنه يجل لأن القصد
 وقع في الجرح والحاصل أن الصور ثلاث لأنه ما من يثبتي في الظن فقط أو في الإصابة فقط
 أو فيهما فإن أخطأ في الظن فقط أو في الإصابة فقط فهو سحراً ولقد ذكر هذا الشارح أما
 إذا أخطأ فيهما فالحال كان ظناً لا يصح فلا يحصل وإن كان ظناً للعلل حل فلهذا ما فهم ما
 صورتان (قوله ولا اعتبار بظنه) أي كالأصناف الإصابة (قوله وما لم يقد رعل الخ)
 والعبرة بالقدر وعدمه وقت الإصابة لا وقت الذي قلور ما هو غير مقدور عليه وأصابه وهو
 مقدور عليه لم يجل إلا أن أصابه في مذهبهم وإن رماه وهو مقدور عليه وأصابه غير مقدور
 عليه حل (قوله لكونه) الأولى لكونه بالكاف استعمل البعير الزاد والواقع في يجر
 ويستغنى عن قوله الثاني ولو توضع الخ (قوله في أي موضع حتى قول المتن حيث
 قد رعلته لأن معناه في أي محل من ريشة فكان الأولى ذكره عند المتن ليكون شرحاً له فصل
 من التكرار إلا أن يقال لتكرار لانه فرض كلامه في المتوحد الأصل ويحل كلام المتن
 في المتوحد غير الأصل وإن كان فيه تكلف لا أدى إليه ثم المراد بقوله في أي موضع أي
 بما يناسب إليه الحق لا نحو ساقطه وخف (قوله نذ) أي شرد (قوله بالنظر به) الأولى
 حيدفه لأنه يجرع أنه مقدور عليه وليس كذلك (قوله فبني تناول إطلاق المصنف الخ)
 أفرد اللغات منه بخلاف ما قبله فأنه متفق عليه وقوله تردى أي سقط (قوله والقرن
 أن الحد يدب يستباح به الخ) مع القصدية أي يستباح به مع الجزو فيه أن الحد يدب وإن
 استباح به النقص مع القدرة لكن بكيفية مخصوصة وهي قطع الحلقوم والمارى والمداوى
 به عرقاً بغير قدر زرعها الأولى حتى تشتمل إليها الثاني حلا وإن لم يلم بالثاني فلهذا القاضي

وعلمه ان الحياة المسقرة عند الفرح تارة تتدفق وتارة تظلم بعلامات وتقرأ في شكاكنا في استنارها يوم الشك في المعنى وتعلمنا
 التحريم فان مرض أو بلاء فزعجه وقاد سائر شروقه على لانه لم يوجد مسبب بحال الاله لا لعلده ولومض من كل نبات مضطرب حتى عاد
 آخره في كل سبب بحال عليه الاله لا لعل له يحول على المعتدلة بشرط في ذلك كما قطع ٢٥٣ الجلة التي فوق المظلم والمري مؤخر

فواصله الخ) كان الاول الانتماء على قوله فان شكاكنا وتقدمه على قوله ويحول
 خلاك الخ وقوله ان الحياة الخ كان الاول ان يقول انه لا بد من اعتبار الحياة المسقرة عند
 الموت ولو نشأ فان شكاكنا الخ على ان قوله سابقا لا يشترط العبدية وجود الحياة المسقرة
 الخ بقية عنه فتأمل (قوله لانه لم يوجد مسبب) الاول فعل والافعال مسبب موجوده (قوله
 فليحول) أي حاله يوجد الحركة الشديدة أو انحصار الدم والاصل على المعتد كما هو وقوله
 على المعتد وقيل يحول نظر العرض (قوله ومن يحو رايل ايل) المعنى ان قطع الملقوم
 والمري وما يجب وبين ان يكون من أسفل العنق وكذا يقال في قوله ومن يجمع بقية خالصة
 انما هي المدول من الدم الى الغرور والعكس والفرج ضد الغرور الاول فعل على العنق
 والثاني في أمة وتقدمه به في كون العنق يفرز الا في اللية فقط او يولي بالقنص عرضا
 (قوله لقوله تعالى الخ) أي مع جل الاصر فيه وفي الحديث على التدب والافعال اصل في
 الاصر الجوبية ولا يكون كل من الاية والحديث عند الله في (قوله فليحول) أي
 قد تم كانه اعطيه في طهارة الاربعين مما ينبغي اليه الرغبات وقوله فاذا قلتم أي أودعتم
 القتل وهكذا يقال في قوله واذ اجتمعهم وعزم من ذكر انما هو بعد العام ليعمل القتل
 للذبح وقوله القتل بكسر القاف حيث القتل وكذا يقال في البهجة وقوله وبعد مستعمل
 في الوجوب بالنظر للشرقة والكل التي السدب بالنظر لغيرها وقوله لشرقة انما هو ما طفق
 السكين وان كانت في الاصل السكين العنقية وقوله وليرج من عطف العام على الخاص
 لان الارادة صادقة باحدة ان الشرقة ويقهره كالسقي قبل الفرح والانجاء يرفق وقوله
 ذبيحته فيه مجاز الاول (قوله وان يقول عند ذبيحته باسم الله) والافضل كانه أو أودع ان
 ترك البهجة ولو بعد الايضر أو ما قوله تعالى ولانما كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد
 ما ذكر عليه اسم غيره تعالى كما هو مقر في محله (قوله ولا يقل بسم الله واسم محمد) أي
 لا يجوز ذلك ولا يحرم البهجة فان قصد التشريف بالذبيحة وقوله لا يهاجمه التشريف
 أي أذا جاز ما أذرع فلا يهاجم لانه مستأنس. ثم قد هذا في التصوي ما غيره فلا يرفقه
 بين الجوار والرفع (قوله ويجوز الاصطبا بكل جارية الخ) شروعه في الكلام على الركن
 الثالث من اركان الذبح وهو الاكفة فكذلك قال ان كان الحيوان غيرة فذبحه وذبحه فلا بد
 في الاكفة ان تكون بارسه حلة وان كان مقدورا عليه شره ان تكون محدة الخ (قوله
 أي اكل المصاد) هذا لا ياسب قوله في نقل ذكاته لا غير لان اكل المصاد يجوز مطلقا حتى
 ان لا تذل ذكاته اذا كان المصاد غيره ان لا تذل كل ليس من معنى الاصطبا الذي يفسره
 بالسادة كان الاول حذفه بل الذي من هذا كلاما ايضا ما نقل على ظاهره ويكون محل المصاد

ي يقول عنه ذبيحه باسم الله وان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكاته ولا يقل بسم الله
 واسم محمد لا يهاجمه التشريف (ويجوز) ان يحل ذكاته لا غيره (الاصطبا) أي اكل المصاد

ادخل سكتا باذن نعل من لا
 وقطع الملقوم والمري من اصل
 الجسد لا لجبل جلدته وبه حياة
 مسقرة وحل وان حرم عليه
 التعذيب ومن يحو رايل في اللية
 وفي أسفل العنق كما هو لقوله
 تعالى فعل لربك وانضر ولا امر به
 في الصبيح والمغني به انه سهل
 لنزول روح لطلوع عنتها
 وقد اس هذا كما قال ابن الرمة ان
 واني في كل ما طالع عنه كانه عام
 والاوز والبط وسن ذبح بقدر
 وغنم ونحوهما لتقبل بقطع
 الملقوم والمري بالاتساع ويجوز لا
 كراهة عكسه وب ان يكون نحر
 البعير قائما معقول وكبته وعلى
 اليسرى كما في المجموع لقوله تعالى
 ذكروا اسم الله عليه اذ ذكروا
 ابن عباس أي قبلما على ثلاث
 رواه ابنه كما وصحه وان يكون
 نحر البقرة أو ان شاء مضطجعة
 بينهم الايسر وتقول لرجاء النبي
 بلا شدة وثاق القوام وبين
 فذا جاز ان يذبحه بسمه لمسلم ان
 الله كتب الاسلام على كل
 شيء فاذا قلتم فاحسنوا القتل
 واذ ان يصح فاحسنوا البهجة
 واحسنوا ذكاته لم يشتره ولا يرجه
 وان يصح لقتله ذبيحته وان

بالشرط الا في غير المقدر وعليه (ب) بكل جارحة من سباع البهايم) كالكلب والذئب في أي موضع كان جرحها حيث لم يكن فيه
 حدة مستقرة فان أدركه ميتا أو في حركة المذبح أما الاصطلاح يعني ثبات الماء لا يتغير بالحوادث بل يحصل بكل طريق يسير
 والممارسة كل ما يجوز حتى في الشجر كما الطير فظنوا أنه وقوله (معلقة) بالبرصفة بالممارسة (د) من (ج) جوارح الطير) كالكلب
 والذئب وقوله تعالى أسل لكم الطيبين وما علمتم من الجوارح أي صيدها علمت (و) شرائط تعلوها أي جارحة السباع والطير
 (أربعة) الأولى (أن تكون) بالممارسة (معلقة) (أذا أرسلت) أي أرسلها صاحبها (استرسلت) أي حاجت بكافي الروضة
 والجمع وقوله تعالى ما كان قال الشافعي ٢٥١ إذا أمرت الكلب فأنظر وإذا نهيت فأنتهى فهو مكلف (د) الثاني

(أذا أجزرت) أي جرحه صاحبها
 في ابتداء الامر وبه (أجزرت)
 أي وقتت (د) الثالثة (إذا أكلت)
 صيدا (لما ناكل من الصيد) أي
 من لحمه أو فوطه كالماء وحشونه
 شأ قبل قتله أو عتبه وما قورت
 به كلام المصنف من اشتراط طبع
 هذه الامور في جارحة السباع
 والطير هو ما نص عليه الشافعي
 كما نقله الماتيني كقوله ثم قال ولم
 يخالفه أحد من الأصحاب وهذا
 هو المعتمد وإن كان ظاهر كلام
 المصنف كقوله في هذا الموضع
 حيث خصها بجارحة السباع
 وشرط في جارحة الطير لا الكلى
 فقط (و) الرابع (أن يكون ذلك)
 أي هذه الامور المختصة في التعليم
 (منها) بحيث يظن ناديا بالممارسة
 ولا يشك بذلك عدد من الجمع
 في ذلك إلى أهل الطيرة بل الجوارح
 (فإن عدم أحد) هذه الشروط
 المعتبرة في التعليم (ب) كل
 ما أخذته أي جرحته من الصيد بحيث لم يبق فيه حياة مستقرة بالاجتماع
 (الآن بدو ذلك) أي يوجد فيه حياة مستقرة (أي في) حيث لا يفعل لقوله على الله عليه وسلم لا يبيح الله الخنزير
 وما حدث بكل من غير العلم فأدركه كانه كل من بقي عليه (تبيينه) علامة الحياة المستقرة فالحركة بعد قطع المقطوع
 والمرى على الأصح في الزوائد والجمع وقال فيه يكتفى بها وهذا هو الوجه في المذبح على الأصح المعتمد وقد مر الإشارة إلى ذلك
 مع تفصيل في تقدم ولو ظاهري مما ذكر من الشروط كونها معلقة ثم أكل من لحم صيدها ونحوه مما لم يجل ذلك الصيد على الظاهر وهذا

معلقا من أصله أي جرحته من الصيد بحيث لم يبق فيه حياة مستقرة بالاجتماع
 (الآن بدو ذلك) أي يوجد فيه حياة مستقرة (أي في) حيث لا يفعل لقوله على الله عليه وسلم لا يبيح الله الخنزير
 وما حدث بكل من غير العلم فأدركه كانه كل من بقي عليه (تبيينه) علامة الحياة المستقرة فالحركة بعد قطع المقطوع
 والمرى على الأصح في الزوائد والجمع وقال فيه يكتفى بها وهذا هو الوجه في المذبح على الأصح المعتمد وقد مر الإشارة إلى ذلك
 مع تفصيل في تقدم ولو ظاهري مما ذكر من الشروط كونها معلقة ثم أكل من لحم صيدها ونحوه مما لم يجل ذلك الصيد على الظاهر وهذا

إذا أولها صاحبها فإن استمرات بنفسها فقلت وأما كذا لم يقدح ذلك في فعلها ولا أثر له في العلم لأنه لا يفسد العلم بغيره
 كثرة الفهرت وبعض الكتب من الصدق كغيرها بغيره الكتب والأصح أنه لا يفي عنه وأنه يفي بغيره بما عاين وزاب
 في أحداها كغيره وأنه لا يجب أن يقر بأفض ويطلع لأنه لم يرد ولو كانت الحار حتم على صمد فقلته بذاته أو غيره كغيرها
 وصدمتها ولم يقره حتى حل في الظاهر وهو قوله تعالى فكلوا مما أسكن على أنفسكم ثم شرع في الركن الثالث وهو الألف الثاني والآخر
 الذي كذا بكل ما يجرى كغيره وحيد رقيب وجرور صاين وذهب وفوضه لأنه أسرع في إزهاق الروح (الأبليس والظفر) وباق
 العظام مصلحاً كان أو مفقوداً من أدى وغيره نظير البصير من ما أشر إليه ٣٥٥ وذ كرام الله عليه فكلوا من السنين

والظفر وما حشدكم عن ذلك أما
 السنن وقطع وأما الظفر فدى
 الحية وأما ذلك باقي العظام
 والنسب عن الزرع العظام قبل
 تعذيبه قال ابن الصلاح ومن
 الدين عبد السلام وقال الثوري
 في شرح مسلم معناه لا يضرها
 فاتها فخص بالدم وقد نهى عن
 تنسها في الاستبراء وكونها طعام
 استوانكم من الجن ومعنى قوله
 وأما الظفر فدى الحية لهم كذا

وقد نهى عن تنسها بهم
 ما قلته الحار حتم فقرأ أنها
 حلال كالأمر عاصي وترى بعد
 ما توفى بمثل كبدقة وسوط
 وبهم بالأفضل ولا بأس
 وبسوطه أو فحق ومات بسوطه
 منه وبذلك أوعا به منهم فوقع
 على طرفه بل لم يمتنع منه وبه
 حياء مستقرة ومات حرم الصدق
 بالجميع هذه المسائل أمالي النذل
 بالنقل لأنه مرفوعة فأنما ما قبل
 بغيره أو غيره مما لا حله وأما مونه

إذا أولها الخ راجعاً للقدح في فعلها الملاحظ في كلامه معونه بقوله ذاك الصدق أن
 التبرير لا يخطف على ما قبله (قوله وهو من الكتب) أي يحمل عنه (قوله ثم شرع
 في الركن الثالث) أي يضيء أذهنه الآخر وهو الحار حتم قد تقدمت وتضمنته فأنما اعتبار
 تفصيل الأركان والأهواء فإن في أفعالها (قوله ما أشر) أي أسأل ما موصولة مبتدأ غيره
 فكلوا والرايط محذوف مع تشديده منضاف في الأول أي مذكي ما أشر الخ فكلوه أو شرطية
 والقائم أو مفعول في جوابه والرايط محذوف مع تشديده منضاف قبله أي ما أشر الخ
 فكلوا أمضت لأنه الذي يترك ويظهر أن خبره عليه راسعاً ليس هو المذبح على
 سبل الاستعداد ومن غير سبل على المظهر بصفة اسم الشارع المفعول من أشر وقوله
 وسأحدكم عن ذلك أي عن وجهه استأنث المذبح كور من السن والظفر وقوله وأما
 الظفر فتعني أن الظفر ليس من العظم وقول الشارح وأما ذلك باقي العظام يقتضي
 أنه منه (قوله فكروا طعاماً) أي فكر في أن يترك كبدية الظفر والظفر وهو طعام
 الأبي وهم أفضل من الجن الآن بقرى بأن ثلث العظم طهره بجماسه بخلاف
 الظفر فتأمل (قوله وقد نهى عن تنسها) الأولى التبرير (قوله كبدقة) أي من طين
 أو رصاص وقوله باجوبة بفتح الهزة الشريفة المرفوعة (قوله ثم سقنا منه) أي بخلاف
 ما لو تدحرج من جنب لا سرقانه يحمل (قوله بنسبتين) الأولى بنسبتين بالفاء لا يجب أما
 (قوله) فحمل منا كتنا لاجل ملتها) لم يقل له أي يفرض الكتاب أنني أشاركه أن
 هذا الزاب أو سبع من باب السكاح فإن شرب الأسراني الذي لم يدخل خول أول آياته
 في دية قبل نضجه لأجل من كنهه ولكن فصل ذبيحة لأنه فعل من كنهه أكل دية في الجملة
 أعني ما إذا دخل خول أول آياته في ذلك الدين قبل نضجه قبل عمل ذبيحة به مطلقاً
 أي سواء وجدت شروط حل المناكحة أم لا جرى عليه البلقين وأفتى به المسكي وعليه
 إطلاق الأصناف وقيل وهو الرابع أنه يعتبر على ذبيحتهم ما يعتبر على من كنههم من
 الشروط المعتبرة في الأسراني وغيره المتقدمة في السكاح (قوله ولا وافي) أي

بالسهم والذبيحة وما بعد ما بين سبع وحمير فغلب الحرم لأنه الأصل في الميتات وأما المقتضية بالاجابة فلهذا تعني والمقتضية
 ثم شرع في الركن الرابع وهو الذبيحة فقال (وتحل ذكاته برص) كل مسلم (وكذا) ركة يتحل من كنهه ما كنهه من اللحم أو الخ
 تعالى وطعام الذين أربوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس ما حللت ذبائح اليهود والنصارى من قبل أنهم آمنوا بالله وراة
 والائتمار رواهاكم وصحبه ولا تأثر في الذبيحة فصل ذكاته كذاته كذاته وإن حرم من كنهه العموم إلا بالذكورة (ولا يضل
 ذكته بغيري ولا وافي) ولا غير ما أحل الكتاب له ولو شارب من لاهل من كنهه

مختلفة في حق واحد بلاد حرم المذبح والمصاد تغليباً للتعظيم ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أول من سجد على صيد فادسب آفة المسلم
آفة الجور في صورة الصلوة المهيمن أو كلب المسلم كالب الجور في صورة الكلبين فقتل الصلوة لم يقتله بل انهماء إلى السر كما مذبح وحل
ولأنه فكس ما ذكره أوجر صاعداً رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك أو جرحاً من تباين كلب في ذنب الأول فلهذا هماء حرم الصلوة
في صلاة الكس وما عطف عليه فقد بال التعظيم (قائمة) في حال الذنوب في شرح صدره في حال بعض العلماء والحكمة في اشتراط الذبح
ولها والدم حينئذ يذلل الدم والصلب من حرامهما وتنبه على تعظيم الميتة لبقاء دمها ويحل ذبح صيد صومع ومرب أو كلب أو غزال
فقد صرح بذلك صفة أرباد فنه ان كان مسلماً فانه وحش تحت الألفة كالألف وكذا صغر غير محرم ويحذون وسكران تحت ذبيحتهم
في الألف لكان أوم صعد أو أرواد في الجلة ٣٥٦ لكن مع الكراهة كإفصاء في الأم خوفاً من هذولهم عن همل الذبح ونكره

ذكاة أي الذلابة يحرم صيده
وكاب وغيره من جوارح السباع
لعدم صحة قتله لأنه لا يرى الصيد
وأما صيد الصغير غير المجنون
والصبيحان فقتلته صلبة
المهاج الله حلال وهو ما قاله
في المجموع أنه المذهب وقيل لا يصح
لعدم القدح وليس بشئ انتهى
(وذكرنا الجنب) ما صلبه زيد
أمة (غلو وجد جنين ميتاً أو ميتة
عسر مذبح أو أغيره لا يذبح
مذكراً سواء كانت ذكاته يذبحها
أو أورد اسم أو نحو كلب عليها حل
لغيره ذكاة الجنين ذكاة أمه أي
ذكاة التي أحلتها أحلتته ما لها
ولا لغيره من أجزائها وذكاة ذكاة
جميع أجزائها ولا ذكاة ذكاة
بذكاة أم مطرد ذكاة ما عظم
الجلل كالألف للجلل فود أماً
إذا خرج وبه حيازة متوفرة كالألف
(الآن وجد جنيناً) حيازة متوفرة
وأمكن ذكاته (زيد) ويؤيد بل يذكاة أمه ولا بد أن يسكن
بعد ذبح أمه لما لم يولد لم يكن ذكاة الشيع أو محمد في الفروق وأقره الشيخان قال الأذري والظاهر ان مراد الإيجاب إذا
ما بذكاة أمه فلو مات قبل ذكاته كان ميتة لا حيازة لأن ذكاة أمه لم تؤخره والمذبح يذبح إلى الله وعلى هذا الوجه رآه
مستحب ذبح أمه قبل أن تصاد لم يذبح وقال الباقين محل الحل ما ذبحه بعد ذبح أمه ومنه ولو ضرب رجله على يدها وكان
الجنب ميتاً كل سكين حين ذبح أمه فهو جسد ميتاً لم يولد ولو خرج يأسه فليس حياته مستقر لم يذبح ذبحه حتى يخرج من البطن
بذكاة صيدهم خروجه في الفروق نحوها

ولا مرد (قوله مسلماً) المراد من محل ذبيحته مسلماً أولاً وقوله في ذبح أي ذكاة واحدة أو
جائحة كذلك أما ما بان فكان نكلاً أو جارية (قوله قال الذروي الخ) لا فائدة في ذكره
فصلها اشتل عليه من أجهامه اشتراط أنهار الدم مع أهل البيت بشرط ذن قوله وإنما الدم
تحت العطف على الذبح كما هو محتمل للعطف على اشتراط ومن أخذ ذلك على معنى فهم
الحكمة مع تعريب تأنيهاً (قوله ويحل ذبح صيد صغير) أي مذبوحه ومصيد
والأنه لا يذبح بصل ولا حرمه وكذا يقال في قوله لكن مع الكراهة (قوله لا يذبح
الخ) استدلال على صحة قتله وإيضاحه ان صحة البيضة متوقفة على النية ومعناها
القتل ولو لا أنها ميتة صهيح ما صحت عبادة التوقفة عليها وقوله فالذبح النظار
أن الظاهر راجع لمثل ذبح الصيد من الصغير والفاة القريب على التعليل وقوله
تحت الألفة أي المتقصة للاعتدال بأنها لغتال (قوله ويكفي ما غير محرم) أي
مطبق لذبحه بأن يكون له قدرة عليه وقوله تحت ذبيحتهم مستغنى عنه وقوله وكذا بل كان
الأولى صدقه لتسفل حل صيدهم بهم وأجرحه كما هو مقتضى القصة قتالي وقوله لأن
لهم فقد أدوا فخذلته عنهم حل ذبيحة النائم (قوله ويحرم صيد) وفارق ما لو أحس البصير
بصدقه طلة أو من وراءه ما حل فرماد فانه يصل بالإجاءة به مبصر بالقوة فلا بدع قاربه
عنا بخلاف الأعمى (قوله فلو وجد جنين الخ) لم يذكر جواب لو أي حل وقوله سواء أشعر
أي أحس بان تقتضيه الروح وقوله في بطن ميتة لم يوجد (قوله ذكاة الجنين ذكاة أمه)
ميتة أو غير (قوله الآن يوجد) أي يقتل وهو استثناء منقطع (قوله ولا بد أن يسكن
الخ) راجع لأصل المسئلة فكان الأذري ذكاة قبل الاستثناء (قوله لأن خروج بعضه
كعدم خروجه في الفروق) في إطلاقه نظر فان الفروق يجب بخروج رأسه ميتاً وانما إذا
ماتت أمه والافتقار الفروق لا يجب شيء الفاء أصح وقوله ونحوها أي ذكاة العدة
وأمكن ذكاته (زيد) ويؤيد بل يذكاة أمه ولا بد أن يسكن

فلا
بعد ذبح أمه لما لم يولد لم يكن ذكاة الشيع أو محمد في الفروق وأقره الشيخان قال الأذري والظاهر ان مراد الإيجاب إذا
ما بذكاة أمه فلو مات قبل ذكاته كان ميتة لا حيازة لأن ذكاة أمه لم تؤخره والمذبح يذبح إلى الله وعلى هذا الوجه رآه
مستحب ذبح أمه قبل أن تصاد لم يذبح وقال الباقين محل الحل ما ذبحه بعد ذبح أمه ومنه ولو ضرب رجله على يدها وكان
الجنب ميتاً كل سكين حين ذبح أمه فهو جسد ميتاً لم يولد ولو خرج يأسه فليس حياته مستقر لم يذبح ذبحه حتى يخرج من البطن
بذكاة صيدهم خروجه في الفروق نحوها

فصل اذا مات عصب خروجه كذا لم يوان عا وخرجه راءه مقدروا عنه ولو لم تقطع الحشفة لم يمتل باعبل وعدم وجوب القرية فيها وعدم بروت الاستعداد لو كانت من آدمي ولو كان للمذ كانه مشوا مثل حل كس ارجونتها وما قطع من حي فهو ميت اي فهو كيشته طهارة وبقيامة غير ما قطع من حي فهو ميت دواء الخاكم بجمعه بقر ما بشر والبعث والبراد طاهر دون بخره عا (الا المشه ريم) الساقط من الماء كقولنا هو وأوباره (المتنجع بمافي المقارن والملازم وبغيرها) من سائر انواع الانتفاعات فعا غير فقال تعالى ومن اوصافها وأوبارها واشعارها (الناو ونا عا الى من وحي ح الماء كقولنا بخره ٣٥٧ غير مقصود منه بخره عا ومن من ما كقول لان العذو صار فخر

سأ كوله (تم) تعاقب الصمدى أرسل كتابا وها فأنزله الكلب ثم حبسه السهم حل وان أنزله السهم ثم أنه الكلب حرم ولو أنزله فله أن يأكل في الفم فخرج هذه الشاة مثلا حل أكلها منه من أهل الذبح فان كان في الجارح من حي وصاله ورجل ذاب فله أن يأكل من كل طهر السلم أو كسوس يصل أكله للشاة في الذبح المني والاصل عدمه ان كان المسلمون أعقاب كتابي بلاد الاسلام فمتى ان يتصل وفي معنى الجوس كل من لم يمتل في بخره

(فصل في الاطعمة)
 جمع طعام اي سان ما يصل أكله وشربه ممتلها وما يتجرم دفعه فسة أشركها من الماهيات لان في تناول اطعام الوعيد الشديدة دور في الشرع اي لم يمتل بيت من الشرام فانما اوله في الاصل في قوله تعالى قل لا بدعنا اوصى الى شر ما الانية وقوله تعالى ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبيثات وكل حيوان لا نص فيه من كتاب الوعيد او سباع لا ناس ولا ناس يصير ولا ناسي ولا يرد فيه امر بقتله ولا بدعنه

فلا تنقض بخره من بعضه وكأمة الولد فلا تثبت بخره من بعضه (قوله فصل الخ) ايضا فخره ليجب ذبحه حتى يخرج دفعه اياهام وجوب ذبحه اذا خرج وليس كذلك ومحصل حصة ضايع المال اذا كان حيا فله الا لا تركا كما هنا وقوله اذا مات شرف لجل وقوله كذا كذا معناه في يصل (قوله وما قطع من حي فهو ميت الخ) فذكره هنا استلزاما لادى له كذا كتاب الطهارة (قوله وأوباره) أي ورويه وان كان كل من ذلك ماني في المزاب انظر للاصل (قوله ثمانية) هي احشفة البيت والمتاع اعم (قوله تنقض البصية) فيها كشفا ماني واذ ذبح ايضا (قوله حرم) أي لان لما أنزله السهم صار مقدورا عليه فلا يصل الا بالذبح كقولنا بخره السهم في الصورة الاولى بل ما يفي في غير ذبحه أو فيه وفي ذبحه فان يعرفه لم يمان

اعتر من ان المتن لم يبين حكم الاطعمة وانما يبين ما يصل من الحيوان وما لا يصل ويجب ان حرم اكل الاطعمة الحيوانات وماهاها طعمة باعتبار المأكول اذ انه غالب الاطعمة على الحيوان ويصلي ما في الفصل كله اطعمة مع ان بعض الاطعمة وهو قوله ويجعل الله ضطرابا لكل من المنة المحرمة الخ (قوله وشربه) الا في حذفه لانه لم يبين حكم المشروب في هذا الفصل (قوله وكل حيوان لا نص فيه) لاحابية الى قوله لا نص فيه فلا يستلزام الاستثناء الا في المتن بل ورد في ضايعه الا ان يجعل استثناءه منقطع ما حدث استثنى ما فيه نص بما لا نص فيه (قوله استثنائه العرب) أي عدد طيبا بان الشوق وقوله ثروة أي غنى وقوله وشربه بكثر انشاء أي غامو بركه وخرجه ذاب وحب وقوله في حال رجاحة الظاهر انه متعلق باستثنائه وانه لا يفي عنه قوله أو لا وهم أهل يار وحبب لاسكان حوله في الضرر ومع ذلك في بعض الاحيان قتال (قوله أي حيوان) الا في فيه وفي قتله الا ان يقول أي حيوانا له بيان ما هو في قول له لان الاستثناء من كلام تام وجوب (قوله وكل حيوان) لم يقل هنا اي لا نص فيه كشفا مما سبق (قوله لا الله تعالى أنا المائل الخ) اي عا مائة كعل لسان تد في قوله ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبيثات وقوله ويجعل باعقل له أي الله يرد اي الطيبات والخبيثات المذ كور في الآية وقوله لا تلتقي

(استثنائه العرب) وشبه أهل يسار أي ثروة وحبب واهل طباع سلمه سواء كانوا امكان يذ أو في في حال رجاحة (قوله وحلال الاما) أي حيوان (ورد الشرع بخره) كما يافي فلا يرجع فيه لاستلزامهم (كل حيوان استثنائه العرب) اي عدد طيبا بان الشوق وقوله ثروة أي غنى وقوله وشربه بكثر انشاء أي غامو بركه وخرجه ذاب وحب وقوله في حال رجاحة الظاهر انه متعلق باستثنائه وانه لا يفي عنه قوله أو لا وهم أهل يار وحبب لاسكان حوله في الضرر ومع ذلك في بعض الاحيان قتال (قوله أي حيوان) الا في فيه وفي قتله الا ان يقول أي حيوانا له بيان ما هو في قول له لان الاستثناء من كلام تام وجوب (قوله وكل حيوان) لم يقل هنا اي لا نص فيه كشفا مما سبق (قوله لا الله تعالى أنا المائل الخ) اي عا مائة كعل لسان تد في قوله ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبيثات وقوله ويجعل باعقل له أي الله يرد اي الطيبات والخبيثات المذ كور في الآية وقوله لا تلتقي

بالعقل انه لم يرد ما يطلبه ويعضبه على العالم لاستعماله اجتماعهم على ذلك ما دة لا خلاف طبعهم فمتى بان يكون المراد بخره

والعرب بذلك لا تولى لانهم اولى الامم الخفاطون لولا ولان الذين عري وتخرج اهل البعاد المحتاجون ويساعدهم الطبيعة اسلاف
 البرادى الذين با يكون ما دبر ودرج من غيرة فلا عيرة بهم وصال الرفاعة سال انضروا فلا عيرة بها (تنبيه) قصة كلام
 الخلف انه لا بد من اخبار جمع منهم على ظاهر جسم العرب والظاهر كقول الزركشى ان اكتشافه بغير عدلين ويرجع في كل زمان
 الى العرب الموجودين فيه فان استغناهم غلظ او استغنيتهم شحرام والمراد به ما سبق فيه كلام العرب الذين كانوا في عبده
 حتى اقل عليه ولم يكن بعددهم فان ذلك قد عرف فحله واستقر امره فان استغناهم في استغنائه تسع الاكثر فاستغنوا واستغنوا فاقرب
 لانها قطب العرب فان استغنيت ٤٥٨ ولا ترجع او شكوا او لم يجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر ما قرب الحيوان

شبهها به صورة او طبعها او ناسها
 فان استغنى الشبهان والى وجه
 ما يشبهه فقل لا يهمل الاخذ
 غيرا حتى الى مجرما ولا يفتد فيه
 شرع من قبلنا انه ليس شرعا
 لنا اعتقاد ظاهر الا بافتقار
 للبدل او لمن استصحاب الشرائع
 السابقة وان جعل اسم حيوان
 سئل العرب عن ذلك الحيوان
 وعمل فيه جسم ما هو سلال او
 حرام لان الجميع في ذلك الى الاسم
 وهم اهل اللسان وان لم يكن له اسم
 عندهم اعتبر به الاسم به من
 الحيوان في الصورة او الطبع
 الطبع في الجسم فان تساوى الشبهان
 او قد ما يشبهه فقل لا يهمل
 في الرخصة والمجوز فقل لا يهمل
 بقدره المفضل للشيء عن اكله
 فيه غير ان ادخلوا بين سلال
 وجرام فانهم لم يفرقوا بين
 اهل فان كل ذلك كثر سلاله وشبهه
 الشبه بالحيوان او جملنا كان شديد
 الشبه بالقرس فان ذلك من قرس
 ودعا وسمى او بين قرس وقرس

سئل بالاشلاف والحيوان الا على الشيء عنه في غير العيصين وكيفية ابرزه ياد وكيفية الاقلام عموما (ويجوز من السباع) بحسب
 كماله (ان تاب تسمى به) أى. طوبه على غيره من الحيوان كاسد كوله ابن خالويه فسمعا اسم وادخل على من جعفر عليه مائة
 وثلاثين اسماء فخرجت النون وكسر الميم وهو حيوان معروف أصيب من الابهام سمي بذلك لتفرق واختلاف اسم وادخل على من جعفر عليه مائة
 فلان ان شكري وفتوى انه لا يصدق الا ان جفعا بالالاف ان مجدا بنفسه اذا شبع فام ثلاثة أيام وادخله فيه طيبة وذهب بالهمز وعنده
 حيوان معروف موصوف بالانفرد والوحدة ومن طبعه انه لا يعود الى فرقة شبع منها ونام باحدى عينيه والاخرى يفتل
 حتى يكتفي من النوم ثم يفتحها ونام بالاخرى ليقترب باليقظى ويستريح بانثاء وذهب بضم الال المهملة وقيل
 وكذا به أبو العباس والقيل الجذ كبر وفي القرآن كنيته ذئب واسمه عموود وهو صاحب حقد ولسانه يقرب ولولا ذلك لتكلم

[illegible]

بجسب الظاهر من حاله لا يوجبنا ثم حقيقة فوما كماله إلا أن الله جعله قوة على ذلك
أخرى من غير علمه أنه مسبق ففعله ليس من باب مقتضى الظاهر إلا الحقيقة (قوله
المراد) بضم العين والهمزة (قوله) وما يورده أنه انصب داخل الخ معارف على قوله ما بقا
فاورده المصنف بضم الميم الخ (قوله) وبشروش (قوله) أو أن استأنس وكذا يقال في
جواب كانه لا يفرق في غير ما جازى الا على بزيادة الحذف ويذهب بالوجه في لا التقير الا على
داخل في الاندفاع وقوله وهو اقرب إلى أن يفسر ما المنز من غير وجه وجوابه وسر
وتأنيق الا على لا يفتق، في الزكوب فاضرب في الاندفاع الى ان يأكله (قوله) من حق
الحرمان المراد بان جازية داخل بالمعاقب (قوله) الخناق (قوله) الخنز (قوله) عكس
الزرافة أي معنى وحكما وقوله لأنه لم يمتد بها أي الارب لم يمتد بها، وقوله معنى
كز وبه والذئ كبري فوله قبل وهو حموان لا تلتزم اللفظ (قوله) ونصرهم كل ما ندب (قوله)
كان الاوذي كرمه ما يصير مكان الاوذي ذكر قوله الا في يحصل كل كرم الخ معجل
ليصل الكلام على الحرام داخل، وبه بعض وقوله لا لأنه أي مع عدم النعم أخذ
من تعليمه الا في وقوله والبروق والازهر ووالق النسب بالمعروف عليه متكررها
وقوله اذا نفع فيها الا مع عدم النعم فما لم تكن هاديت فتلهاها كمتن ايدانها
ومن عدم نفعها ولا يتاوه وسد على ندب تلهاها لتعلمه بانها على ما يقتضي ان لا تنفع
فيه ندب لله وان لم يكن فيه اذ ليس كذلك (قوله) وما نفعه نفع ومضراخ (قوله)
قوله ويكره قبل الخ غير ما الكلام فيه فكان الا في ما يقع من قول ويكره كل ما ندب

ضربان وحيد لا تأكل على مائة منى الله عليه ورسوله فخصر هؤلاء كل منة قبل احوامو حال اولئك ليس ارض قوما
فجئت في عاقبة وجودهم ان كمنه كرا والافان في جان واغرب وهو حوسا ليسه الغنائق قصير السدين طول الى السدين
كمن الزرافة لانه صوبه الى الله على انتمده وسم فقهروا كل منة رواء الحناى وذهب لاهن العبدان ولا يلقى
شبهه كمنه باواخى والافان لعامة وكذا احوال روبرو ع لان العرب استعملت زرافة ضئف وفك يفتح القاد والافان لان
العرب تستطيعه وتاليه ضعف فوجودهم ان يؤخذ من بلاد افريقية وكنهه ورسو وفتح الما منة وضع الميم المشددة وسحاب
العرب العرب تستطاع ذلك وهواوا عن من تعال الطر والافان بالمال المجبة والوبر ساكن اوحدة ودية اصغر من الهرة
كذلك الامير لان اهلها والافان وهواوا في هذه الصفة لا تشقوا طوالب الدبب السهم والافان وسر وهو صفة طيها فيمنه فريه وجرم
افان قد يجرم في حماره والحمار و يقال صويل وطوا رايش ا كبرين احوامو ورسوله طيها فيمنه فريه وجرم
الى مائة منى الله عليه ورسوله فخصر هؤلاء كل منة قبل احوامو حال اولئك ليس ارض قوما
فجئت في عاقبة وجودهم ان كمنه كرا والافان في جان واغرب وهو حوسا ليسه الغنائق قصير السدين طول الى السدين
كمن الزرافة لانه صوبه الى الله على انتمده وسم فقهروا كل منة رواء الحناى وذهب لاهن العبدان ولا يلقى
شبهه كمنه باواخى والافان لعامة وكذا احوال روبرو ع لان العرب استعملت زرافة ضئف وفك يفتح القاد والافان لان
العرب تستطيعه وتاليه ضعف فوجودهم ان يؤخذ من بلاد افريقية وكنهه ورسو وفتح الما منة وضع الميم المشددة وسحاب
العرب العرب تستطاع ذلك وهواوا عن من تعال الطر والافان بالمال المجبة والوبر ساكن اوحدة ودية اصغر من الهرة
كذلك الامير لان اهلها والافان وهواوا في هذه الصفة لا تشقوا طوالب الدبب السهم والافان وسر وهو صفة طيها فيمنه فريه وجرم
افان قد يجرم في حماره والحمار و يقال صويل وطوا رايش ا كبرين احوامو ورسوله طيها فيمنه فريه وجرم

وهو دية بصر وفه تسمى العروق والكبد غيرة الفوق والذئابة فمفعلة بمساحة وتجرم الرجمة وهي طائر أبيض والبغلة لثام
كأدأ وهو طائر أبيض يطيء الفطيان والبيضانغ المرحضة في قشعره الثانية وهو الطائر أعرف بالذئابة الطائوس وهو
طائر طبعه اللغز وسبب الزحف يقبضه والذئابة بقرته وهو عرسه شامه به وجهه عرسه بمقابله يشبهه ولا
يحل ما تسمى من قله كطافا ويسمى عرسه والذئابة زهد ما في أيدي الناس من الأقوات وغل وذباب ولا تغفل الحشرات وهي
صغار دراب الارض كحفصها وردود ولا يافئها من مأكول وغيره كسودها من كلب وشاة فلولم زحفها ولدت شاة فحفصه تشبه
الكبد قال البقوى لا تحرمه لا قد يحصل الخلق على خلاف صورة الأصل ومن الذئابة من مأكول وغيره بالسمع بكسر الهم
المجمة فانه يشبهه بين الذئابة والضميم ٣٦٠ والذئابة تولد من غرس وحما كثر والزرافة وهي بقرة الزاوي وضها وبصر عينا

يوم صاحب التوبة وظل النور
في مجموع انه اختلافه موضع
ابن الرفعة القرم وسكن
الفرى افني بها حال الاندى
وهو العايب ومثله أهل اللغة
انما سادة بن ما سكة وابن
الرحمن وقال الزركشى مطلق
المجموع فهو ومواجه العكس
انتهى وهذا الخلاف يرجعه
الى وجود ان شبه انما سادة
ما كونه خافوه ولا ظاهرا
فالمعنى ان المجموع ومثل كنى
واوز واجرح ومما هو كنى
صاحب دواعي حكام منصور
وان اشتبه كندليب وهو
المزور وهو قبح حقاير لغاه

ويحل شراب الزرع على اللصاح وهو أسود صغير وقيل الزرع الخفيف يكون بحر الخضار والرجلين أنه مستجاب ما عده
 في كل الزرع عشب القنوشة وما عداها إلا يقع الحرام وشراب الزرع الحلال فتعاقب أسد حاد المعنى وقوله التمتع وهو ذو لبن
 أيضا وهو طويل القنب قصر المانح عبادته شأن الزنبق صوته المقتعة كلف العرب تشابه صوتها فالحل الغداف الكبير
 وفي شراب القناب يغسل لأنه لا يسكن إلا بالخال وقد أنحر حوامان ثلثه ما قالها الخفاف الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا
 قد استتبعه فقبل يحرم كما يحرم في أصل الروضة وجرى عليه ابن القزويني لأنه يفتل الغراب في خبيرة قبل يجره كما هو قضية
 كلام الرافعي وهو التناهد وقد عرجه البغوي والطبراني والروائي وعلمه بأنه كلى الزرع وأما عقده الأسوي والبقيني (و يميل
 المضطر) أي يجب عليه إذا خاف على نفسه (في حال الخشعة) معين فتروحين بينهما شامعة وبعدهما حاد إلى الجلاء
 موتا أو حيا شافوا فأوردناه أو أطول منه أو انقضاء من نفسه أو خوف شفتين مني أو ركوب ولم يجد حلالا كله
 (أنما كلى من الميتة المهرمة) عليه قبل أضراروه لأن تاركه ساعى في خلاص نفسه وكما يجب دفع الهلاكة على الحلال وقد قال تعالى
 ولا تقبلوا الصدقاتكم ولا تصدقوا بها فاستخاف حتى رقد ولم يأكل على راسه في ذلك القتل كما في الأكرام عليه أو كل ذلك

فلا يشرط فيه التبع ولا الاشراف على الموت بل لو اتى الى هذه الحالة لم يصل له آكله فانه غير متبدل كاصرح به في أصل الرضعة
 (تنبيه) - بتتبع من ثلث العاصي بغيره فلا يباح له الاكل حتى يتوب قال البلقيني وكذا نفس بغيره مرافا لدم كالرند
 والمربي فلا بد كل من ثلث حتى يبالا قال وكذا مرافا لدم من السباين وهو متحقق من اسقاط القتل التوبة كالمزلة
 ومن قتل في قطع الطريق قال ولم اومن تعرض له وهو متعين (تنبيه) - انهم ٣٦١ اطلقوا الصنف المسنة الحرمه المتصربين
 انوارها كمنه شاة وجار لكن لو

ما حدث به المكره وقوله فلا يشرط فيه التبع تنبيهه المتن تنزيهه على قوله بل يكفي في ذلك القاتل
 اتي به وتواتر لم يكتفوا بالانوار بل هو محقق له (قوله ب) - تنفي من ذلك) - ان من - بل اكل
 المسنة لله من اكله لا يباح له الاكل يعني الاباحة لا بمعنى الوجوب المار به بل في قوله فلا يباح له
 الاكل والا فلا بد في باحة الاكل له وليس كذلك فتأمل وقوله العاصي بغيره أي
 لا يباحة المسنة لرضعة فلا يباح له الاكل كذا قيل وقوله ان سبب الرضعة الاضطرار
 لا السبق الا ان يقال ان السبق سبب للاضطرار وسبب السبق وعلى هذا يكون الحكم
 كذلك بين عصي الاقامة فاضطر غريمه (قوله) وهو متحقق (الخ) - خروج لثاني الحسن
 والقاتل في غير طراية أي نواهيه ان القدرة عليه لم يخلها به لدم يتكلم من اسقاط القتل
 بالتوبة اذ لم يأتهم لقطع فتوة ومن قتل في تمام الطريق أي قبل القدرة عليه وقوله
 أي الاشرار وهو مرافا لدم وقوله وهو أي استثنائا ومنه (قوله) لكن لو كانت (الخ)
 بمنزلة التمسيل لحدوف تنزهه وليس كذلك لانه يقدم مسنة الطاهر وقوله وسنة الواو
 يعني مع أي وجد ذلك مع مسنة حيوان طاهر (قوله) ثم ان وقع (الخ) - اشارة الى ان قول
 المتن ما يردده مقرر وعرض فيما اذا وقع حلالا عن قرب والاجازة الزيادة عليه وهو
 خلاف ما في المنهج وشربه من تنزيهه وجوب الاقتصا على سد الرق بما اذا لم يصف
 محذوران اقتصر عمله والاشيع وهو الوجه الوجه لان الضرورة لا تدفع بسد الرق
 عند خوف المذنب بخلافه عند عدم خوفه وان لم يقع الحلال من قرب فكان عليه
 اما ان يقول ثم ان لم يصف محذور بل قوله ثم ان وقع المضطر حلالا عن قرب أو يعقب
 قول المتن ما يردده بقوله هو تنزيهه ما لم يصف محذوران ان اقتصر عليه والاشيع
 (قوله) قيل اراد به أي بالانتم الشيع وانما معناه انما وجوب الاقتصا عن سد الرق
 عند وقوع الحلال عن قرب على ما ذكره وقد عرفنا نفسه والتعاقب الاضطرار والميل
 (قوله) والرق بقية الروح أي بقية - سببها وهو القوة والافالروح لا تنجزا وقوله
 ويثبت أي يثبت كونه بمعنى القوة (قوله في ذلك) أي الرق (قوله) يجوز له التردد من
 الحرمان) مثله في غير المسنة اذا علم الحرام (قوله) ونحوها أي كالغصوب (قوله) لانه
 (التي) - شصت ولا يؤيد سنة الاكرام له في بيعه فيها معاتاة الادالا كراهة بخلاف كل
 المسنة او نحوها ويصح في الجميع فيما يظهر ان لم يكن صائغا والاسم التثنية ان كان
 النسم فرضا أو كرا كان نقلا لوجود المقتضي والمانع فيقلب النظم (قوله) هذا
 أي يحل اقتصا على الحاجة وقوله اذ المال عند الماس منها لم يصلح أي فيكون له

كانت النفس حيوانا غير في
 حياته كمنزلة رومته حيوان طاهر
 في - اكله كما ويجب تقديم مسنة
 الطاهر كاصحبه في الفروع وهو
 المعقد وان خلفه الاشوي ثم ان
 وقع المضطر - لا لاصلي بل لم
 يحزن بالكل غير (ما يردده) -
 لانه فاع الضرورة به وقد يردده
 الحلال ولقوله تعالى غير متعاقف
 لانه قبل اراد به المتبع قال
 الاشوي ومن تنزهه والرمزية
 الروح كانه جماعة وقالوا هم
 انه القوة وظل غير ان ان الله
 المذكور والذين البهية لا ياله له
 قال الاذرى وقوله الذي تحفظه
 انه بالهولة وهو كذلك في الكتب
 والمثني عليه صحيح لان المراد
 انما المتعاقب في ذلك بسبب
 البوع ثم ان خلفا انما ردت
 مرض أو زيادة ان اقتصر على
 سد الرق جائز له الزيادة بل
 وجب له ان يملك نفسه - (تنبيه) -
 يجوز له التردد من الحرمان
 ولولا الوصول الى الحلال
 وورد - وجوب باقمة حلال
 فافترقا فلا يجوز له ان ياكل مما
 ذكر حتى كانا يتحقق الضرورة

٤٦ ي في واذا وجد الحلال بعد تناوله المسنة ونحوها لزمه (التي) - أي اذ لم يضره كاهو قسمة نفس الام فانه قال وان اكره
 ريب حتى شرب خرا أو كل بمجرم فانه ان يتقيا اذ قد رعبه ولوعم الحرام جائز منه انما يحتاج اليه ولا يقتصر على
 الضرورة قال الامام علي عليه السلام قال ان لم يجد الاكل فادفعه مع رقة المسحق الخامل من الناس منها المصالح العامة
 ولا مضار كل اكل حتى ميت اذ لم يجد مسنة غيره كاتقيد الشيطان في الشرب والروضة لان حرمة حتى أعظم من سرمة الميت

واصلا من ذلك ما اذا كان الميت بعد اناله لا يجوز الاكل منه جزا فان قيل كيف يضع هذا الاستثناء في الاما جاع في قبرهم
 يقولون كاحصيه الاحاديث اوجب باله تصوير ذلك في صراطيه ودميته في قبره وقنه وما اذا كان الميت مسلما والمضطر كافر فانه
 لا يجوز الاكل منه اشرف الاسلام وحسن جوارا على ميتة الا في لا يجوز طبخها ولا شربها من ذلك حرمته ويقضي في غيره
 بين اكلنا وشربه فلهذا قيل مرادوا كاه وقتل حوى ولو صغرا وامرأوا كاه لانها غير معدة ومن وانما حرم قتل الصبي الحربي
 والمكراتسوية في غير الضرورة لا حرمتهما ٣٢٢ بل لحق الغنائم وقتل الزاني الحسن والحارب وتاركة الصلاة ومن له

عامة فخاص وان لم ياذن الامام
 في القتل لا نقتلهم مستحق وانما
 اعتبر انه في غير حال الضرورة ناديا
 معهم وحال الضرورة ليس فيه اعادة
 ادب وحكم بجانين آخر في الحرب
 وارقامهم وخصائهم كديانهم قال
 ابن عبد السلام ولو وجد المضطر
 صيدا بالغ سر بين كل البائع
 وكلف عن الصبي لما في اكله من
 ضياع المال ولأن الاكل الحقيقى
 أنفق من الكفر الحكيم انتهى
 وكذا يقال في ما به الصبي ومثل
 الاباحة كما قال البلقيش اقالم
 بسؤل على الصبي والمراة
 وشوهم والاصاروا ارقاه
 معصومين لا يجوز قتلهم بلحق
 الغنائم ولا يجوز قتل ذى وعطاه
 طرمه قتلهم او لو وجد مضطر طعام
 غائب اكل منه وعزم به او مضطر
 مضطر اليه لم يلزم به قتل غيره ان لم
 يفضل عنه بل هو حق به لقوله
 صلى الله عليه وسلم ابدانكم
 وابداهم فمستعمل ان كل غريم للملك
 نيا وجب على المالك له فان
 آخر المضطر مضطرا لم يصح

يأخذ بل يسن وان كان اوله كافي الرضا لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وهو من شيم
 الصالحين وشيوخ المسلمين الكثار والجمعة وبالغصص صراق الدم فيجب عليه ان يقدم نفسه على هؤلاء او وجد طعام مضطر غير
 مضطر له بذله لمصوم بمن مثل مضطرون ان مضطرا ولا في ذمته ولا في كره وان امتنع غير المضطر من بذله فافق
 فلا مضطر قهره واخذ الطعام وان قتله ولا يفتنه بقتله الا ان كان مسلما والمضطر كافر مصوم فيفتنه باجتهاد ابن ابي الدم او وجد
 ميتة وطعام غيره لم يذله او ميتة وميتة احرم باحرام او ميتة ميتة ويجعل قطع جزءه لا كاه ان قدس نحو ميتة
 وكان خوف افطه اكل ويجوز قطع بعضه لغيره من المضطر من لان قطع افعه ليس فيه قطع البعض لا يفتق الا الكل

ثم ان كان ذلك الله يريها بل يحرم بل يجب ويحرم على المظهر أيضا ان يتطوع لنفسه قطعه من سوان معصوم لمات (و) ثانيا
 (ميتان حلالان) وهما (الدهن والجراد) ولو يقتل بحجر من ثياب احلت لتامسنان الدهن والجراد فقبل اكلهما ما يلزم ما وان لم
 يشبه الدهن الميت وركب كل من شتر وقرس وكرة فلهما حدين ويكره فيهما لانهما لا يحل كدرة يقول بقاؤها حدين ذبحها
 ويحرم ما يعيش في رويهم ~~ممنوع~~ وسرطان ويسمى عتوب الماء وفسفسا ونساج وسلفه انفس الدهن ونفخ الالام
 ثلثت لها بالهتقى من قسطنضفدع (فائدة) روى الترمذي عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله
 تعالى خلق في الارض اربعة خصال في البصر واربعة خصال في البر وقال مقاتل بن حيان لله تعالى ثمانون اسم علم او بدون
 اناس في البصر واربعون اناس في البر (ودمان حلالان) وهما (الكبد) ٢٦٣ يكسر الباء الموحدة على الالف مع

(وا لطال) يكسر اها، اخذ بث
 احلث لنا ميتان ودمان السنان
 والجراد والكبد والطحال رفعه ابن
 ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر رضي
 الله عنهما وصحح البيهقي وثقه عليه
 وقال حكمه حكم المروغ وقال قال
 في المجموع الصفي ان ابن عمر هو
 القائل باحلت اثاره فيكون من هذه
 الصيغة مرفوعة (تت) هو افضل
 ما اكل منه كدرة من ذراعة
 لانها أثرب الى التوركل شمن
 معناه لان الكبش فيها يحل
 بكدها من ثمن ثمار لان الصلابة
 كذا كبش من ذبحها ما يضر
 البشوت أو العفل كاطبر وارتاب
 والزجاج والسهم كالفون وهو
 لبن الخشخاش لأن ذلك مضر
 وربما يقتل وقد قال قتادة ولا تقربوا
 ما يدرككم الى الميتة قال الزركشي
 في شرح التبيين ويحرم أكل
 الشوا من المذكور وهو ما يكفأ عليه
 غطاء بهد استواءه لاضرابه باليد
 وبسبب ترك التمسك في الطعام

نفسه وعدم وجود شيء أصلا وكون الطوف في القطع أقل وبالأولى ما إذا التفت فيه من
 نفسه وقاروق جوار قطع السلعة حال استواء الشتر في القطع وعدمه بانما عضو واحد
 في بقائه شتر في موضع واحد وماذا عضو أحلى فتبين فيه (قوله أيضا) الأولى ذكرها بعد قوله
 معصوم والمراد به الأذى وسبب في مفهوم قوله هو نفسه تفصيل وهو ان غير نفسه
 ان كان غير أذى وكذلك والأحرم وثمة للمتر وقوله لان قطعه لغيره الخ وأن كان
 القطع حال نفسه وفي غير نفسه (قوله ولنا) أي معاشرة الأفعى قد حل الكفار وقوله
 الدهن مما يكون عينه في أرمع من ذبحه وسنه الترس (قوله فوسن ذبحها) أي من
 الذيل أسمى للدم (قوله أنما) أي ألف نوع من أنواع الطير والاث وكذا قوله
 أنما فعل أي الشتر من أنواع السمك (قوله رفعه) أي وصله النبي صلى الله عليه وسلم
 وقوله وقته أي إيصاله النبي وقوله وقال حكمه حكم المروغ أي لانه لا يقال من قبل
 الرأي وقوله بهذه الصيغة مرفوعة أي لان المعنى أحل الشاة وهو النبي فهو نظير
 أمرنا ونهينا (قوله أفضل ما اكل منه الخ) أي بعد سم الأغنية لان أفضل على
 الإطلاق ولذا كانت كذب النبي وأصحابه أولا (قوله كالافون) تنقله وقوله وهو
 ابن خشخاش الخشخاش هو المعروف بابي النوم والمراد بانه ما يخرج منه بالعصر
 (قوله ويحرم أكل الشوا) الزايع كراهته ويحل اختلاف إذا غطي من آثر وطره على
 الشاة الى استوائه ومنع خروج الباز منه ردشول الهواء والاختلاصة ولا كراهة
 (قوله وسن ترك التمسك) أي بالالوان والاثاخ المختلفة (قوله وفي إعطاء النفوس
 شرواها بالمباحة هذا) أي أقوال وقوله منعها أي عن سبيل التسلب وكذا
 ما بعده لان الكلام في الذبوات المباحة ويحل اختلاف إذا يدل منع تهذيب النفس
 فان كان أفضل فهو مذموم وقوله بهتا روايتا أي راحتا وقوله ولا شبة هو الثالث
 وقوله سلطنة عليه أي العطينان وقوله وفي منعها أي في إدامته

المباح فانه ليس من اختلاف السلف هذا اذا ائتمتع اليه حاجة كقوى الضيف وأوقات التروعة على البغال كيوم عاشوراء
 ويرى الصمد ولم يقصد بذلك التفادير والسكر الى الطبيب سطر الله في العيال وقضا وطهرهم بانشأته وفي إعطاء النفس
 شرواها بالمباحة مذهب حكاهما المرادى منه وقهرها كذا لا تقضي إعطاؤها بحسب على نشاطها وبهنا روايتا قال
 والأشياء لتوسط بين الأمرين لأن في إعطائها التكليل لاطعة عليه وفي منعها بلاهة وسبب الحظر من اللطعة وتكره لا يدرى
 على الطعام وان يصعد الله عقب الأكل أو الشرب يروى أبو داود بإسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أكل أو شرب
 قال الحمد لله الذي أطعم وسقى وبعثه وبه في شجرنا

هـ (فصل في الاضحية هـ) حشقة من الغنم وصحت بالقول زمان فعلها وهو الغنم وهي اسم حمزتها وكسرهما وتشديد يديها
وتعني قوامها من الغنم تقربا الى الله تعالى من يوم العيد الى آخر ايام التشريق والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى
فصل لربك وانحر وقولنا انهم الاقول ان المراد بالاضحية الضحية الضحية من الغنم الضحية عن عائشة رضي الله تعالى عنها
انما التي على الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل اسبأ الى الله تعالى من اراقة الدم انما التي في يوم النحر فبقرنها
واظهارها وان الدم لم يقع من لحيته فكان ٣٦٤ قبل ان يشع على الارض فليسمواهم اشبا (الاضحية) بمعنى التضحية كما في

هـ (فصل في الاضحية هـ)

الروضة لا الاضحية كما يشهد كلامه
لان الاضحية اسم لما يضحي به
(سنة) مؤكدة في سنة على
الكفاية ان تعدد أهل البيت
فأذا فعلها واحد من أهل البيت
كفى عن الجميع والاضحية عن
والخطاب بما المسلم المشرع البالغ
الفاعل المستطيع وكذا البعض
اذما لم يلا محضه المخرجه في
الكفاية على ان كفى ولا بد ان
تكون فاضلة عن حاجته وحاجة
من جرت لانها فريدة وقاهرة
هذا انه يكتفي ان تكون فاضلة
عن حاجته في يومه وليله وكسوة
فضله كما في صدقة التفرع ويحكي
ان تكون فاضلة عن يوم العيد
وايام التشريق فانه وقته فكان
يوم العيد وليلة العيد وقت
فكاكة الفطر والتشريق وان
تكون فاضلة عن ذلك وانما
المكاتب فهي منه تبرع فيغير
فيها ما يبري في سائر عتقائه
هـ (تسبيح) هـ كلام المصنف
اهل البيت والاضحية والاضحية
والحاج وغيره لانه على الله عليه
وسلم تضحي بمعنى من نسائه بالقرى والاضحية والاضحية لان خلاف
في وجوبها وقال الشافعي لا أضحية في تركها لمن قدر عليها انتهى أي يفكره لكان دتر كما ويسن لربها ان لا ينزل شعره
ولا ظفر في عشر ذي الحجة

لان
في وجوبها وقال الشافعي لا أضحية في تركها لمن قدر عليها انتهى أي يفكره لكان دتر كما ويسن لربها ان لا ينزل شعره
ولا ظفر في عشر ذي الحجة

[illegible]

وقبر وعمر لقوله تعالى ولعل
 أمه جعلنا منهم كإلياذر والهم
 الله على ما روي عنهم من جهة الانعام
 ولاق التضحية عبادا متعاقبا
 ليعلموا فاختص بهم ذلك كرامة
 (ويجزي ثوبا) في التيمم (البطيخ
 من الضان) وهو ما استعمل منه
 وطعن في الثانية ولو اذبح قبل
 تمام السنة أي سقطت سنته
 ابرأ لعدم خبر ارجحوا
 بالبطيخ من الضان فانه جائز أي
 وجبت كذلك كالبطيخ من
 والا لاحتدام فانه يكتفي بهما
 كما شرح في فصل الروضة
 (والثاني من الغنم) وهو ما استعمل
 سنين وطعن في الثانية (والثاني
 من الابل) وهو ما استعمل خمس
 سنين وطعن في السادسة (والثاني
 من البقر) الا في وهو ما استعمل
 سنين وطعن في الثالثة وخرج
 بقوله النبي الوحشي فلا يجزي
 في الاضحية وخرج في اسم
 البقر ويجزي التضحية بالكر
 والاعي والاجام وان تكبر زوا
 الاكر وولادة التيمم في التضحية
 بالكر فاعتدل على الاصم المخصوص

لأنه أحسب كما قاله الرازي ونقل في المجموع عن أبي الهيثم عن الإمام الشافعي أن أبا الهيثم أحسن من الله كراتين الربط لجناحه
جعل قمره ويحكم جمل الأول على ما زاد في كبره ثم زاد على الثاني على ما زاد أكثره (وتنبه) فلم تعرض كثير من الفتاة ما عجزوا عن الفتى
في الأضفة وقال النووي أنه يصير لأنه كذا روائي وكلاهما يميز وليس فيه ما يتقص العلم (وتقريب البدنة) عند الاشتغال بها
(عن سورة) المائدة مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

ثم البانء ثم السوداء قيل بالمتعدوق بل حسن المتنظر وقيل لطيب اللحم وورىء عام أحد عشر ثم عروا أحب إلى الله تعالى من دم سرد أو من (و أربيع لا تجزئ في الضحايا) الأولى (العرواء) بالمد (البن عروءا) بأن لم تبصر بأحدى عينيه أو أن بقيت واحدة فلان قيل لأحاطة قتل السد العروء بالبن لان المدار في عدم أجزاء العروء من ذهاب البصر من إحدى العينين أحب إلى الشافعي قال أحسن العروء بياض بقلبي المتناظر فإذا كان كذلك فثارة يكون ب... ما فلا يؤثر فلا يقمن فليس منه بالبن كافي حديث الترمذي الآتي (تنبه) به قد علم كلامه عدم أجزاء العروء بطريق الأولى لا تجزئ الله سبحانه وهي ضفة البصر مع... لان البصر غالباً والمكروه لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعروء وهي التي لا تبصر لئلا يفتقر إلى بصره وقيل لا تجزئ غالباً (و) الثانية (العروء) بالمد (البن عروءا) بأن يستدعروها بحيث تسد بها الماشية إلى المرقى وتختلف عن القطيع فلو كان عروءها لم يحدث لا تختلف به عن الماشية لم يضر كافي الروضة (و) الثالثة ٣٦٧ (و) المربعة البن عروءا) بأن ينفاه ريسه عروءها ونفسا عليها أنلو كان عروءها يصر إلى بصره ويدخل في إطلاق المصنف إليه بفتح ألفها والمتن لا تجزئ لان إليها ما ترض يأخذ الماشية منهم في الأرض ولا ترضى... ما فإله في الزوائد

لأن العشرة أقرب إلى البياض من العشرة وقوله ثم البانء البن سواد بياض والمراد هنا ما هو أهم ليشمل ما في بياض وجرة وقوله ثم السوداء لأحاطة إليه بل هو من عدمان بصد الدين لو أن آخر وليس كذلك وقد يجب بانه قال ثم السوداء لئلا يشترط لوجه آخر (و) السوداء لا تجزئ في الأضحية وليس كذلك (قوله وأربيع لا تجزئ في الضحايا) أشادة في شرط ما يضيء فكانت حال شرطه أن يكون ساجداً من اللحم المد كورة ويحصل عدم أجزاءها أن لا يبرزها كذلك والابوابت كان قال الله على أن ضحيه جازية وبهذه العروء والهمزة والسلامة وعندها عند الفتح عالم يتقدمه ابواب فان تقدمت فأن وجبها على نفسه معية فذلك والافلا يقمن السلامة فإذا قال الله على أضحية شئت في ذمته سلجة فلا اعتباراً ثم تعمدت عند الفتح أي بطله بسلبية (قوله والمكروه) لأمسية لا كرها هنا (قوله) ويدخل في إطلاق المصنف أي إطلاقه المربعة (قوله بل هو) أي عدم الأجزاء ويحصل رجوع الضحية لاسم التولاء والمعنى بل اسم التولاء أو في بياض الجنوة لأن الجنوة عدم العقل الخاص بالعتلاء (قوله قد عرفت ما تناوله كلام المصنف) أي بطريق القزوم أو إقاصص وقوله سبعة وسبعمائة من أفعال الجرب والجل وقطع الأذن كلاً أو بعضها وقيل الذنب كذلك ثمة العروء أحد عشر (قوله الجرباء) بالجربيل من ما وقوله والولد أي الدهن (قوله والحامل) مثله اقترية العهد بالناسخ (قوله) ونجب أي الاستوى الملهوم من المهادت لأنها (قوله السلامة) أي ذوالسلامة لا بجل قوله التجزئ (قوله وأيضاً النسبية المتقدمة منه غير مقدودة بالاحكام)

القتل وهو المخرج إلى أفعاله من شدة الهزال وعدم أجزاء الجنوة وهي التي تروى المرقى ولا ترمى الاقتسالا فنزل ونسب أيضاً التولاء بل هو أطولها (تنبه) به قد عرفت ما تناوله كلام المصنف من أن الله ما هو عليه من الجنوة لا تجزئ به صارت العيوب بالمد كورة سبعة وبنى منها مما تناوله كلامه بأرباء وان كان الجرب بس... برأعي الأصم المنصر لانه يشهد اللحم والولد وإسالم فلا تجزئ كما حكه في المجموع عن الأصحاب وسبعة عليه في المهادت ونجب من ابن الرافعة حيث صح في الكتابة الأجزاء (و) فائدة (و) شاذة الجزئ في الأضحية السلامة من عيب يقصر اللحم أو يغيره مما يكل (وتجزيئ انتهى) لان ما لله عليه وسلم ضحيه يكتبه وجرأني أي خصبين رواية الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما وبر ما قلتم من زيادة طبا وكثرة أفعاله النسبية المقصودة منه غير مقدودة كالأضحية فلهذا وافق الأصحاب إلا أن الترمذي جوازها الماكول

في قوله دون كبره ونحوه من هذا الباب كل كما هو مذهب في شرح المنهاج وغيره (و) تجزئ (المسكونة الفراء) ما يجب العلم
 وإن دعي بالمتكسر لان القرن لا يفتح فيه كـ بـ جـ حـ ضـ طـ وـ هـ لا بد من فتحه فانه عيب الله شر كالجـ بـ وغيره وذات
 القرن أولى بفتحهم المفعلة الكسبية الا قرن ولانه أسند من نظرا بل يكره غيرها كما قبله في الجوز عن الاصحاب ولا يضر
 ذهاب بعض الاستان لانه لا يثر في الامتلاء وفي تنوين الاسم بالوجه السكت من لانه يثر في ذلك وقتبـ بهذا التعليق
 أن ذهاب البعض اذا أثر يكون ٣٦٨ كذلك وهو الظاهر ويدل ذلك قول الفراء ويجزئ مكسور

منه يؤخذ انما مطلق الله وهو كذلك (قوله في صغره) أي بشرط اعتدال
 الزمان (قوله النجسة) أي الكاذبة وقوله بل يكره غيرها أي غير ذات القرن (قوله
 منع كل الاذن) أي منع مطلق كل الاذن وقوله ومنع اغلوقة بلاذن في فهم هذا من
 المتن نظرا لتقييده بالقطع بل ربما فهم مساقه فانه يقتضي المنع دخلقة ما لا يقتضي
 في المنع موصفا كافي فقد جسد الانسان فانه لا يضر حقيقة ويضر موصفا وكافي فقد
 المصراع وما بعده فأملى ثم مثل في الاذن حقيقة فذهب فيها كذلك (قوله بخلاف
 ما ذكر الخ) أي من الاجزاء فيه ولا حاجة له له مما سبق بل هو لعدم حسن التماثل لقوله
 ان الاذن الخ كان الاذن ساذج في ويكون المعنى بخلاف الاذن أي فانه ما ليس
 عضو من الاذن أي فلم يضر فذهب عما يكون قوله فكيف تجزئ المنع مطلقا على الفرق
 وكأنه قال المارق المذكور أي بين فقد الاذن والثلاثة بعده والقباس في الاذن على
 اجزاء ذكر المصراع أي فانه لا يضر ولا الية وقوله على ذلك أي على ذكر المصراع وحده
 فكان الاخصر ان يقول بخلافها أي الثلاثة وقد اساعى اجزاء ذكر المصراع في الثلاثة
 أيضا فأملى (قوله أما اذا اقتضت) أي المذكور من الثلاثة وقوله ولوله بعض منه
 الاذن وكذا بده اذا فرض ان القدر للكل فكيف يؤخذ منه البعض غاية لتأمل
 (قوله او يقطع بعض لسان) الما من اذ او متعلقة بمذوق أي أو نقص المصراع بقطع
 بعض لسان ولا يصح عطفه على قوله بقطع لانه يفسر المعنى أما اذا اقتضت الضرر والالسة
 والذهب بقطع بعض لسان ولا معنى له (قوله ويحذف بعض المصراع) كان الانسب ذكر
 وما بعده قبل الذنب (قوله بخلاف الكبيرة) الاضافة أي النسبة (قوله ويدخل وقت
 الذبح الخ) أي ذكر الفعل تغير لادراك المتن ومن اللائحة وقوله وهو مطلق شمس يوم
 الصبر وما به ابدال قوله وهو بقوله ومن يكون - انا لشداء الوقت الذي يتغير فيه معنى
 تدور وقت صلاة العبد لا يبرأه عن التضحية لا يبالا لشداء وقت اجزاء ثمانية اقل يدخل
 وقته بعض قدر وقتين وخطين خففتا فبعض ما مضى ما ذكر من طلوع شمس يوم
 الصبر وقوله ومضى تدور بالجر عطف على معنى تدور صلاة يكون فيه - اشارة الى ان المتق

سن أو يستند في ذكره الاذني
 وصوبه الزركشي (ولا يجزئ
 مطلق) بعض (الاذن) وان
 كان يسيرا للهاب - ما قول
 وقال ابو حنيفة ان كان المصراع
 دون الثلث اجزا وأنهم كلام
 المستنف من كل الاذن بطريق
 الاذن ومنع اغلوقة بلاذن وهو
 ما انفصر عليه الراعي بخلاف
 قاعدة المصراع والالية والذهب
 حقيقة فانه لا يضر والقرآن
 الاذن عضو غالبا بخلاف
 ما ذكر في الاولين وكما يجزئ ذكر
 المصراع وما في الثالث فقباسا على
 ذلك أما اذا اقتضت بقطع ولو
 بعض منه كما يؤخذ من قوله
 (و) لا مخصص بعض (الذنب)
 وان قيل أو يقطع بعض لسان
 فانه يضر حديث سائر في نقص
 القسم ويحذف بعض من انشأ
 الاذن كقصدها وهو ظاهر ان
 خرج عن كونها كروا ولا يضر

شأن ان لا يخرقها بشرط ان لا يقطع من الاذن شيء بذلك كما لم يجر له لانه لا ينقص
 بذلك شيء من غيرها ولا يضر النظر به وهو قطع شيء من الية بل يرد ذلك بمنها ولا قطع فلقب بـ مرة من عضو كبير
 كقصده لان ذلك لا يضر بخلاف الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يجزئ نقصان العلم (و) يدخل (وقت الذبح)
 للامنية المندوبة والمندوبة (من وقت) مضى قدر (مسألة) (العبادة) وهو طلوع شمس يوم الصبر ومضى
 قدر ثلثين خففتين

و يصدق (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) الثلاثة بعد يوم العز بحسب ما روي عن الحلقوم والمرى وقبل تمام غروب
 آخرها صحت أضحية فاذ يضحى من ذلك ما بعده لم يقع أضحية فغيره من الحجج أول ما يندب في يومنا هذا ذابني ثم ترجع
 فغير من فعل ذلك فقد اجاب مستأثر من يضحى قبل فائدها ولم يقدمه لانه ليس من النسك في شي يوم من اجاب في كل أيام
 التشريق في ولا انفصل تاخيرها الى متى ذلك من ارتفاع الشمس يوم العز كرجوع من الخلاف ومن تذر أضحية
 معينة أو في وقتها لله في أضحية ثم عين المذبورة له في الضحى في الوقت المذكور فان قلت المصحة في الثانية ولو لا تصديق
 الاصل عليه أو ثابت في الأولى بلا تفصيل فلا شيء عليه وان قلت بتفصيله الاكثر من مثله يوم العز وجميع أيام التلذذ
 ليس يرى بها كربة أو مثله للمصحة كما عرفنا أن الله أجاب رسوله دفع قبحه التلذذ ٣٦٩ ويترى به ما لها فان لم يجد فودعها

(ويستحب عند الذبح معلقا
 حصة من اللحم لثمة (أشياء) الأكل
 التمهية) بان يقول بسم الله
 ولا يجوز أن يقول بسم الله واسم
 محمد (و) الثاني (الصلاة)
 والسلام (على سيدنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) غير كامل ما
 (و) الثالث (استقبال القبلة)
 بالرجعة أي مذهبها فقط على
 الاصح دون وجهه المستحسن
 الاستقبال أيضا (و) الرابع
 (التكبير) الثلاث بعد التمهية كما
 قال الماوردي (و) الخامس
 (الدعاء القبلي) بان يقول اللهم
 هذامنك واليك تقبيل عني
 والسامع تصديقا لثمة في غير
 مقابلهما السامع امرأها
 رواه ابن ذهاب وأبو أيوب والناس
 اضعافه على شفها الا ليس وشد
 قوائمها الثلاث شيئا لرجل العين
 والناس عقل الا بل وقد سرت

حذف الواو مع العطف أو توسع بان أو دأله لا تماثل الخطبة (قوله ويسقّر)
 قدره لانه لا معنى لتعاقب قوله في غروب يسقّر لان الدخول في الواو ليس نهاية
 (قوله والافضل تأخيرها الى متى ذلك) أي قدره الصلاة والخطبتين ومن لا يشاء
 (قوله معينة) أي استبداء كقوله على ان أضحي بهذا الشاة (قوله لزم الاكثر من
 مثله) أي من قبحه منها او عدا ان يأتى اذا كان لله اقبل يوم الصرفة كان فيه أو في
 أيام التشريق فظاهر لزم قبحه اذ لا يتناول يوم حر (قوله فان أنشأه أجنبي) أي
 سواء كانت معينة ابتداء أو بعد في السنة وقوله لزم فيها أي وقت التلذذ وفارق التلذذ
 حيث لزم الاكثر الباري بعد الالتزام منه بخلاف المذذ فقط عليه (قوله فان لم يجد
 ذروتها) فان لم يجد ذواتها فان لم يجد فطم ثم كان لم يجد صدق بالدرهم (قوله معلقا)
 أي بدون فرق بين الاضحية الواجبة والمذذ ووجهه ليس بحسن عدم التفرقة بين الاضحية
 وغيرها لا مع كونه خلاف ما مضى به المقام لا يظهر به المصحة للتكبير والدعاء القبلي
 لان ما شامان بالاضحية (قوله بعد التسمية) لانه الاكل والافضل السنة لا يوقف
 على ذلك (قوله هذامنك) أي واصل منك وراجع اليك (قوله ولا يأتى كل من
 الاضحية المذذورة) الاولى الواجبة ليشمل هذه أضحية وجهتها أضحية لحكمها
 كذلك ولزم المالح ثم مثله في ذلك من تفرقه ففقدته (قوله كدم البئر انك) تنظر
 للهدى (قوله ويا كل من الاضحية المتطوع بها) أي ان كانت عن نفسه أم ما مضى بها
 عن غيره فلا يجوز له الاكل منها (قوله كل من كل من كبد أضحيته) أي الزائدة على
 الواجب فلا بد منها واجبة في سنة والاكل من الواجبة حرام وله كل ما كل من غير
 المكبد أيضا والاظهار حكمة فخصه لا كل (قوله فظاهر الآية) على المعنى
 وقوله له على الثاني (قوله ولا يبيع من الاضحية شيئا) انظر ما وجهه في غير المذذورة

٤٧ في الإشارة الى بعض ذلك (ولا يأتى كل من الاضحية المذذورة) والهدى المذكور كدم البئر انك في السج
 (شيئا) أي يصرف عليه ذلك فان كل من ذك شيئا غيره (ويا كل من) الاضحية (المتطوع بها) أي يذبح ذلك فيسأل على حدى
 التطوع للثابت بقوله تعالى فكلوا مما رزقكموا والبائس الفقير أي الشديد الفقر وفي البيهقي ان على الله عليه وسلم كل ما كل
 من كبد أضحيته وانما يجب الاكل منها كإذله فظاهر الآية لقوله تعالى والذين جعلوا الذبح من شعائر الله فكلوا مما رزقوا
 جعل الانسان فهو غير يتركوا كإذله في الهذيب (ولا يبيع من الاضحية شيئا) ولو جلدتها أي يجرم عليه ذلك ولا يبيع سواء
 أكانت مندورة أم لا لأنه ان يقع شيئا لأضحية التطوع كما يجوز الاتباع بها كان يبيعه ولو أوفعه لا يبيعه ولا يبيع أفضل

ولا يجوز بيعه ولا تجارته لأشباع المانع علم الحاكم وخصه من باع جلد شخصه فلا شخصه ولا يجوز أكله أو جرحه أو بيعه
 ويجوز له أكله باعتباره أمّا الواجب فيجب التصديق بحدّها كافي للجوع والقرن مثل البلد بمائة كرويه ووصوف
 عالمان تركا إلى الجمع ضميرها الضمير وقالوا فلا يصح أن كانت واجبة لأشباع الحسبان به دفع الأذى واستفاد
 المسكين به عند الذبح وكذا وفيمائة كراثة والوبر وولد الأخصه الواجب بذبحه حتما كما سبوه ويجوز له كافي الشباع
 أنه قد قام على الدين وهذه أمواله المحترمة قبل لا يجوز كالأجور لا أكل من أمه وله شرب فاضل لبنها من ولده ماع الكراهة
 كما قاله الماوردي (ويطعم الفقراء والمساكين) من المسلمين على سبيل التصديق من أخصه التمتع بعضهم أو يواووا
 ويسرا أو يلجأ بصحت نطاق عليه الاسم ويصفي الصرف أو أحسن من الفقراء أو المساكين وإن كانت عبارة المصنف
 تقتضي خلاف ذلك بخلاف قسم الصنف الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لأقل من ثلاثة لا يجوز هذا الاقصاد على جزء
 يسير لا يمكن صرفه لأكثر من واحد ٢٧٠ ويشترط في العلم أن يكون ذا التصرف فيه من يأخذه بمائة من سبع وغيره

كافي الكفارات فلا يكفي جعله مع ان الواجب فيها التصديق يجوز يسير (قوله ولا يجوز بيعه) ذكره الاستدلال عليه
 والأفهم (قوله وولد الأخصه الواجب) أي سواء كان جريماً أو غير جريماً بشرط أن قاله
 على أن أخصه به أو يجهل كجاءت هذه أخصه أو يتعين جاني الذمة كما تنافوا
 إطلاقه بان طرأ الحل بعده أو التزم التصديق به لانه لا يصح تعين الحل على جاني
 الذمة وقوله ويجوز أنه أكله أي إذا بقيت أمه ما زاد ما زاد لا يجوز (قوله على سبيل
 التصديق) أي لا الهديّة والقرن أن ما يمكن للهديّة يكون التصديق منه الإكرام بخلاف
 ما كان للتصدق فالصدق منه الثواب وقوله بعضهم يقول بتمام (قوله وبخسه) أي
 المعطى (قوله فلا يجوز أكله) جميع الضمير رجوعه لغير النظر المعناه وقوله كما
 نص عليه في البرهان أي في كتابه وقوله ولعجب منه الأذى أي تعجب مما وقع في
 الجوع لأن التصديق من الأخصه إرفاق المسلمين بأكلها (قوله جلا بظاهر القرآن)
 أي في قوله تعالى فكلوا منها (قوله الأفيالعين لها ينذر) كقوله على أن أخصه به
 وقوله لا يشترط أهلية أي لا عند الذبح ولا عند النذر ولو ذبحها غيره بغير إذنه وبغير قهاجر
 وخربت المنيّة بالهمل يكون لها أخصه أو بالاشارة كقوله أخصه أو على الذمة فلا
 آمن التمة عند الذبح أو التهمين بأقلامه (قوله كلف يمينه) أي المصطفى أي عند ذبح
 الوكيل أو الذبح إليه أو قبله من المواضع المأثرة (قوله بخلاف ما إذا نذله) وصورة
 في الميت أن يوصى بها وقوله أن كافي الرقيق غير مكاتب

جواز أكله من فقر أو عمل الذمة من أخصه التمتع ومن الواجبية ولعجب منه الأذى (قوله) (قوله) (قوله)
 الأنفصل التصديق بكافيه لأنه أقرب إلى التقرى وأبعد من حظ النفس الآئمة والستين أو ما يتبرأ بكافيه أعمال بظاهر
 القرآن وللأجاء والشرع من خلاف من أوجب الأكل ويرى أن جميع بن الأكل والتصديق والأداء أن يجعل ذلك أمراً
 وإذا أكل البصر وتصدق البعض فله زكاة لأفيالعين بالكل والتصديق بالبصر ويشترط التمة للتصديق ذبح الأخصه
 أو قبله عند تعينه لا يخصص به كلنية في الزكاة لأفيالعين لها ينذر فلا يشترط أهلية ولو ذبحه غيره بغير قهاجر
 لئلا يصحك بل رقة تنويفها المسلم بميزان أخصه لا حد من آخر بغير إذنه ولو كان ميتاً كالأعمال بخلاف ما إذا
 أذنه كان كذا ولا يرقى ولو كانتا فإن أذنه سيده في ما وقف سيده أن كان غير مكاتب وان كان مكاتباً وقته لها
 تبرع وقد أذن سيده فيه

في فصل في العقيدة) وهي سنة مؤسسية للاخبار الواردة في ذلك منها خبر الغلام من حين بعثته من مخرج عنه يوم السابع وصلى رأسه ويحيى وبها الله صلى الله عليه وسلم أمر بشهامة المولود يوم سابعه ووضع الاثني عشر والعشرون رويها الترمذي ومعنى من حين بعثته قبل لا ينفقه ثمة وقبل اذ لم يبق عنه لم يشفع له في الدبر يوم القسامة (والعقيدة مستقيمة وهي) لفظة اسم للشعر الذي على رأس المولود حين ولادته ٣٧١ وشعرها (العقيدة عن المولود) عند خلق شعر رأسه لثمة التي باسم سبعة

«فصل في العقيدة»

الاولى قسمين اربعة اقسام فيكون لها من الاسماء ما بالحق وقد ذكرها عقب الاخذة لما رواها في غالب الاسماء (قوله وهي) أي العقيدة أي من حيث الحق بها والاولى هي اسم للعقيدة فلا يصح الاخبار بغيرها من (قوله الغلام) أثر ما ذكرنا من الميل اليه أكثر من الاثني والعشرين مثله في الارتباط بالعقيدة (قوله ويقل اذ لم يبق عنه الخ) هذا هو الاصح في تفسيره وحسنه يظهر تفصيده بالقدر على الحق والافلا من اذ لا يكاف الله تعالى الاوهما ويظهر ايضا عدم انشكال الرعي بعينه عن نفسه عند قدره افرجه عليه بما عايناهم ما عثر به من رعيه وقوله لم يشفع له في الدبر يوم القسامة وان كان أحلاها لكونه مسغورا أو كبيراً من أهل الصلاح والاولى قراءة قوله لا يكسر الدال ليشمل الاجداد والحذات واهل كلوا من جهة الاب والام (قوله والعقيدة) أي ذبحها لأم (قوله عند خلق شعر رأسه) الاول حذفه لأنه يقتضي انه لا بد من الخلق وان يكون مقدار الذبح وليس كذلك لهما اذ العقيدة التي هي عن المولود وان لم يوجد خلق أركان متضمنة للذبح أو مؤخراته (قوله تسمية لثمة) هو للعقيدة وقوله باسم سبعة ان أراد بالباب الشعر الذي يكون على رأس المولود حين ولادته يظهر وجهه التسمية لأن الشعر المذكور يسمى عقيدة لكن لا يظهر كونه سبعة العقيدة وان أراد به خلق ذلك الشعر وهو المتبادر لم يظهر وجه التسمية لأن الخلق لا يسمى عقيدة ولا كونه سبعة العقيدة فكان الاولى أن يقول ان مذبحة أي أي يشق ويشطع (قوله عقيدة ذلان) مبدأ من رعيه وقوله منك خبر مقدم متعلق بمحذوف أي تسميتك وقوله وذلك متعلق بمحذوف أي سنة ترتيبه اليك (قوله مع الغلام) أي يعلق مع الغلام (قوله بل قال الحسن الخ) فيه نظر لأنه ليس في حق حب الدم على رأسه اذ يحتمل أن تكون على في قوله فاهو عليه عقيدة لعل فلا يكون فيه لالة على التعذيب فلم يحرم نظرا لظاهر الحديث وسكان كروها قطر التسمية بالحقايسة وان كان التماس يقتضي التعريم (قوله ويسن طلع رأسه بالزعران والنفلاق) يضم النفا والنفلاق مع من العيب (قوله ويسن أن يسمى في السابع) فاهو وان لم يرد الحق عنه وهو خلاف ما عرفت به جميع البخاري من التسمية يوم ولادته عند ولولمات أو تكون رعاها لم ترف ذكره ولا في تسميته باسم يعلق على الذكر التي كملته (قوله قال

ويدخل وقتها بالفضل جميع الولد ولا تحجب قبل بل تكون شاذها ومن ذبحها يوم سابعه) أي ولادته وحجب يوم الولادة من السابع كما في الخبر جرح خلاف انظرن فانه لا يصح منها كما خصه في الزوائد لان المرعي هنا المبادرة الى فعل التربي والبري هنا لان التأخير لزيادة القوة ليعتمده ويسن أن يقول الذبح بعد التسمية اللهم منك واليك عقيدة فلان ظهر وردفه رواء البيت بساند حسن ويكره لخلق رأس المولود بهما لانه من فعل الحاطلة وانما لم يحرم شعر الصبي كما في الخبر ان الله على علمه وسلم قال مع الغلام عقيدة فاهو رعاها دعاء أو يطلو اعنه الاذي بل قال الحسن وقادة انه يستحب خلقت خيفة بل لانه انما هو يسن لطلع رأسه بالزعران والنفلاق كما صححه في الخبر ويسن أن يسمى في السابع كما في الحديث المبني ولا بأس بتسميته قبل ذلك في الزوائد في اذ سكاره ان السنة تسميه يوم السابع أو

يوم الولادة واستدل لكل منهما بخبر صحيح وحمل البخاري اخبار يوم الولادة على من لم يرد الحق وأخبار يوم السابع على من اراده قال ابن حجر مثله وهو جرح لطيف لم أره غيره ويسن أن يحسن اسمه بغير ان يحكم تدعون يوم القسامة باسمكم واسمها فليكنكم تحسنوا اسماءكم

وأفضل الأسماء عبد الرحمن وعبد الله لعلمه لم أحب إلا أسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن وتكره الأسماء الغريبة
 كسم أب وشبه عان وجار وما يطعم بنقه عادة كبركة ويصح ولا تكره الأسماء بالأمم ولا تكره الأسماء التي لا تليق بها من باب أنه قال
 إذا كان يوم القيامة أشرف الله تعالى أهل التوحيد من الذريرة قول من يفرح من وافته اسم الله تعالى وعنه أنه إذا هلك
 يوم القيامة نادى مناد ألقم من اسم محمد فادخل الجنة كرامة لنبه محمد على الله عليه وسلم ويعلم القلب النضج
 بما يكره وإن كان فيه كماله ويحور ذكره بقصد التبرع لمن لا يعرف الأب والانتساب الحسنه لابنهم عنهما مرات
 الانتساب الحسنه في الجاهلية والاسلام قال الزمخشري الاما حدث اناس في زمان من التوسع حتى نسبوا السدنة
 بالانتساب العلة ويسمى ان يكنى اهل الفضل من الرجال والنساء ويعلم التكسب في باب القسم ولا يكنى كافر قال في الروضة
 ولا فاسق ولا مدح لان الكنية للكرمة ٣٧٢ وليدوا من اهلها والولف فتنة من ذكر ما به أو يعرف كاقبل به

في قوله تعالى ثبت يدى أي يلب
 واصله عبد العزيز روي في
 سابع ولادة المولود أن يعلق
 رأسه كله يكون ذلك بعد دفع
 العقيقة وان يمدق برنة الشعر
 ذهبا فان لم يتيسر كافى الروضة
 ففضة (ويصح) على البناء
 للمفعول حذف قاله العرب وهو
 من تلمذه فحقت كفاة في الروضة
 عن الغلام (فان) منسوبا
 وعن الجارية (شاة) لغير عاقبة
 رضى الله تعالى عنها أمر ناسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يلق
 عن الغلام بشاة من الجارية
 بشاة وانما كانت الاثى على
 النصف تشبها باليد ويتأذى
 أصل الشاة عن الغلام بشاة لانه
 على الله عليه وسلم عن الحسن

والحسن كسبا كسبا كاشاة مع مدقة أو مرة أما من مال المولود فلا يجوز
 لوقى أن يعق عنه من ذلك لان العقيقة تبرع وهو متسع من مال المولود «تنبيه» لو كان الولد غايروا من
 العقيقة حين الولادة ثم أيسر قبل تمام السابع استحبت حقه وان أيسر بها بعد السابع وبعد مدقة مرة قال القاس
 أي أكره أن يقال همضم لم يؤمر بها رضى الله تعالى عنها إذا أيسر بها بعد السبع في مدقة التماس تركد للاصحاب ومقتضى كلام
 الانوار ترجيح مخالفتها وهو الظاهر (ويطعم الثفراء والمساكين) المسكين فهو كالأصغر في حقهم أو لا مأى
 من العيب والافتقار منها وسما ولا كل منها وقد كولا كولا منها والتصدق والاعدا منها وفيها إذا عيت
 واستمتع بها

كالأضحية المبنية في ذلك لأنها بضعة مستدوب إليها فاشبهت الأضحية لكن العقيقة بين طعنها فاستثنى المولود
 بخلاف الأضحية لما يرى البهيمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه السنة ومن أن طلع جلافة في الأضحية فاستثنى المولود
 وفي الحديث أنهم من الله على ما يولون كان يجب الحلو والصلب (تفسيره) ظاهر كلامهم أنه من طعنها وإن كانت
 مذبوبة وهو كذا في حديثي من طعنها وجل الشاة فقام الصبي لتأجيله لأن تأجيله رضي الله تعالى عنه فلهذا استثنى المولود
 على الله عليه (رواه الحاكم في صحيح الإسناد وروى ابن أبي بكر ٣٧٣) منها عظم بل يقطع كل عظام من مشغله
 نقلا ولا يسلمة أعضاء المولود

الأضحية سمها كل واحدة (قوله كالأضحية) ذكرها في السنة المبنية والأضحية
 في قوله فهي كالأضحية وفيه أنه كان يكسبه ذكر الوضوء (قوله تناولا الخ) لم
 يقل عليه في رواية الحرم لاستمرار طبع الحرم وهو لا يغير (قوله كان يجب الحلو)
 أن يربيه مادخله النار كان معناه أصل عليه عطفه فصار لأن أصل الأصل لا يفسده
 النار وإن أربيه ما هو أعم من عطف النار على العالم وقوله ويستثنى من طعنها
 رجل النائم الأول رجل العقيقة أو الرجل يشعل رجل البدنة والبقرة أي إلى أصل
 الفخذ ويكنى رجل واحدة وإن تعددت النساء وأقول والحكمة في ذلك أن تناول
 بطن المولود عيش ويشي (قوله يستثنى أن يؤذن) أي وليس امرأه لأن الفرض يميز
 الذكر من أن يؤذن المولود ظاهره ولو كانا وهو قريب لانه وجب على بركته على
 القطة (قوله ويضام في السرى) أصل الحكمة في جعل الأذان في اليمن والأضحية
 في اليسرى أن الأذان أفضل من الأضحية واليمن أفضل من اليسرى فجعل الأضحية
 مع الأضحية وبالعكس (قوله وأن يحنك بقر) أي أن يلمس بجله يدرب والأضحية عليه
 وقوله فوضه أي وضعه إنسان صالح (قوله وهو حق بعض الرأس) منه الشوكة
 المعروفة وهي من أظفارها لم تكن إلا شال والاحمر وقوله وأما حلق جميعها الأولى
 جميعه لحمر الأضحية في عود الأضحية على حشر غير معتقد (قوله إذا أريد أن يحنك)
 ليس يحنك (قوله أول طلوعها) ليس قبلها (قوله واستجبال الشيب) أي ما لم تدع إليه
 ضرورة وقوله بالكبريت أي بالتبخر به

« كتاب السبق والري »

كان لا ينسب تنقيحه على الجمل لأنه كالوجه الذي يقال أن يخال أعور فلا شاة إلى عدم
 ونف الجمل عليه ثم أن أريد بالسبق المداينة على الدواب كان عطف الري عليه من
 عطف الغاي وأن أريد به ما يجر الدواب واليهام كان من عطف الخاص على العام
 (قوله وغيرهما) أي كثر بلا جمل (قوله وهذا الباب) الأنسب بترجمة المصنف
 بدل الباب بالكاتب وقوله من ينكر أن أماننا الشافي أي أنه أقول من دونه وأدله

الفرع وهو سلق بعض الرأس وأما حلق جميعه فإلا بأس به أن أراد الاستغفار ولا يتركه لأن أريد أن يحنك
 الأضحية أن يحنك المولود إذا أريد أن يحنك بقره فمعتزله هذا فوضه كما هو الحال أن يحنك بقره وأما
 الأضحية ويكره تنقيحها لأن أول طلوعها أثاره ردة وتنقيح الشيب واستجبال الشيب بالكبريت أو غيره طيبا لانه ينفوخه
 « كتاب السبق والري » السبق السكون فمعتزله أي تقدمه والفرع أنزال الموضوع عن أهل البيت والري جعل الري
 بالهام والري والري وغيرهما وهذا الباب من ميسرات أماننا الشافي رضي الله تعالى عنه التي أوجب عليها كماله المرفوع به

والسابقة المشاهدة الصالحة مسندة إلى رسول المسلمين بقصد الجهاد بالإنصاف وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة
 الآية وقصر النبي صلى الله عليه وسلم القتلة بالرجي ونحوه وأنس كانت له ضريبة نافذة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق غيره
 امره أي في قتله فحسبها قتل للرجي المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن قتلي على الله تعالى لا يرفع شأنا
 من هذا الدنيا ولا وضعه في جحيمه فمن عمل الرمي تركه كراهة شديدة فإن قصد بذلك غير الجهاد كلن بما لا لان الأعمال بالثبات
 وإن قصد به محرما كقطع الطريق كان حراما ٣٧٤ أما الله أقصر صرح العجري بنسب ذلك ابن وائر الشفان

قال الزركشي ومراة انه لا يجوز
 يعرض لأخطا فتسدر في أي
 داود ما سناد صحيح ان عائشة
 رضي الله تعالى عنها قالت التي
 صلى الله عليه وسلم (رفع
 السابقة) يعرض أرفعها (على
 الدواب) الخيل والابل ما يقال
 والجسور والندى فقط القرفة صلى
 الله عليه وسلم لا سبق الاقحفت
 أو حقة قبله فيعرض على الكلاب
 ويدارسة الديكة وما نالصة
 الكلب لا يعرض ولا يفرضه لان
 قول ذلك منه ومن فعل قوم لوط
 الذين أهلكهم الله تعالى بنحوهم
 ولا على طهر وسرايع يعرض لانها
 ليس من آلات القتال فان قيل
 قد صرح امر النبي صلى الله عليه
 وسلم ركعة على شيا رواه أبو
 داود أجيب بان القرض من
 حصار عتمة أن يرشقه ليس
 بجليل انه الحارصه فليس عليه
 شيئا كان ذلك فيعرض
 جاز وكذا كل ما لا يقع في الحرب

كالمسالك والمسابقة على البئر يجوز ولا عرض وأما التمسك في الماء فان جرت العادة
 بالامتناع عنه في الحرب بشك المسابقة فيجوز لا عرض ولا لا يجوز مطلقا (و) نعم (المسابقة) بالثبوت والسناد القوية
 أي المفاصلة (على) أي (السهام) رواه كانت عريته وهي التل أم جهمه وهي الشهاب وقص على من راى جمع
 من راق وجوز صغره على وياح وعلى روى أبحار بمسألة أو يد وروى بخصين وكل نافع في الحرب مما يشبه ذلك كالمز
 بالمسالات والابر

في كتب الفقه (قوله والمسابقة) المشاهدة الصالحة مسندة إلى رسول المسلمين بقصد الجهاد بالإنصاف وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة
 إلى أن العطف في الترسية من عطف الخاص على العام وقوله مسندة الخ لا يمكن فرض
 كما يجمع أنه وسيل الجهاد وهو فرض كفاية لانه لا يتوقف عليه والخاص أن المسبق
 فتمر به الاحكام الخمسة ثلاثة في الشارح وقد يثبت اذا تعين شرط بقا التمسك الكفار وقد
 يكره اذا كان سببا في قتال قريب كافر ليسب الله ورسوله وقوله لا يزال أي غير ذوى
 الاعذار وقوله بقصد الجهاد أي بقصد التمسك (قوله فقتلها) وكان المسابق غير
 الذي صلى الله عليه وسلم وقوله ان قتلي على الله تعالى من عاتده مع خلقه سبحانه أن لا
 يرفع شأن أي يظهره عزوتنا (قوله غير الجهاد) أي من المباحات بدليل قوله وان قصد به
 غير ما الخ (قوله أما النساء) أي ولو مع الرجال ومنطلق الختان (قوله وتصبح المسابقة
 الخ) أي يلتقط الحصاة ليضرب بها الاحكام الخمسة (قوله الا في شئ) أي في شئ وكذا
 يقال فيضاهيه ودخل الابل والتملة ودخل في الحافر الخيل والبغال والحمير وهذه الرواية
 ظاهرة في رواية زيادة أو فصل أي سهام وهي نفسه من السبق بالرجي بالحجارة وليس
 كذلك الآن يراد بالتمسك مطلق ما يرى به من ذكر الخاص واداة العام فتأمل (قوله
 فلا يعرض) أي المسابقة الشاملة للمنافسة بدليل قوله وهو امرأة الديكة وقوله لا يعرض
 ولا يفرضه أي في غير الكلاب أما في تخيرون فيعرض (قوله وصراع يعرض) أي
 لا يزال أخذه فيضرب ما إذا لم يكن عرض أصلا أو كان وليس الله سبحانه أخذه كما وقع النبي
 مع ركعة (قوله بدليل الخ) فنهى عن جوارحه وقعا احسانا لولا ما وقده في دعاءه
 ان ردها اليه كان قبل اسلامه فتأمل (قوله كذا) أي تشبه الامام مع بعض
 مع بعض (قوله فكالمسابقة) هي العوم المعروفة أي يكون انقاس في تلك الحالة
 سنة ككان المسابقة سنة وانما قيد بمسابقة كردونها التولية المضرومة بخلافها (قوله وهي
 التل) التل ما كان في طرفه حديد والتل اسم ما سئل عنه وقوله وعلى رماح من عطف
 العام على الخاص عطف كس على كس لأن الرمي بالسلاح له (قوله كالمز
 بالمسالات) المراد بها ما يصح في البراءة وبالأبر الكبار التي يقاتل بها البرادع وقبه

شفاة

والتردد بالسوء والبرح وتزوج مجاهد كذا المأثم ان يرى كل واحد منهما اطراف صاحبه وانما التاجر بالسوء ليس
 الصالح فلا يصح العقد على ذلك وانما التقاط بالثبات وتقره العامة ان لا تلتزم فيه طار الا ذوى ولا شبهه سواء لانه يقع
 في حال المسابقة وقدمه خمسة الف درهم على ان يصير على اصابته صاحبه كالصالح وهذا هو الظاهر لا يفتقر الى
 يشهد برئيه في حقه وتقره ولا على سبب المسابقة في شرطه ولا على خاتم ولا على وقوعه على رجل ولا على معرفة
 ما يدع من شتم ووقوع وكذا سائر انواع اللعب كالمسابقة على الاقدام وبالسفن والارواق لان هذا المورد لا يتحقق
 في الحرب هذا اذا عقد عليها بوضو والانتحاب وانما الرمي يفتقر على قوس ٣٧٥ فغنا حركام المورد في اصلها انه كذا

لكن المتقول في الماوى الجوار
 قال الزركشي وقدمه كلامهم انه
 لا يستلزم فيه حال وهو الاقرب
 وشروط المسابقة عشرة اشياء
 انصر الماتمين من قبل ذكر اثنين
 اتفهما (اذا كانت المسابقة) أي
 مسابقة ما بين موقف اثنى
 والفرق من الذي يرمى اليه
 (مخوفة) اي استوائية وانما فيها
 الحد الذي في كلامه والثالث
 من باقي الشروط ان يكون للمتقدم
 عليه عدة فيقتال والرابع تعيين
 القوس مثلا لان العرض معرفة
 من جرحهما ومن يقتل في العين
 ويكفي ومعرفة في النعمة ويسان
 بالثمن فان وقع غلابة انقضت
 العقدان وقع العقد على موقوف
 في النعمة لم يتسما كما يحسنه الزاقي
 خلافتهم العقد جوبت القوس
 الموقوفة كلابر عشر العين
 والخامس امكان سبق كل واحد
 من الفريقين مثلا فان كان أحدهما

خفاء وقوله والتردد بالسوء أي كذا في الزفاف (قوله) انظر الى صاحبه) مثل
 انظر الى بعض الجربى في الياس المعروف (قوله) كالصالح) هو لعب الحكم المعروف
 (قوله) لا يفتقر الى سبق (قوله) المراهبة ما بين كل يده يده برأس أصبعه ليس الى
 ما أراد وصورة اليه بدون جهاز ولا يفتقر الى الرصاص والطين خاصة المسابقة عليه لان في كتابه
 في الحرب أشد من السهام (قوله) ولا على خاتم) أي على يديه في أي أصبع يده وقدمه
 في الهواء (قوله) والارواق) جمع زورق وهو القارب الصغير (قوله) وما الى يده يفتقر
 على قوس الخ) بان يتجه عليه بدل القشاب (قوله) وشروط المسابقة عشرة اشياء الخ
 الاولى حيدته لان المصنف ذكر شروطا للمسابقة بخبر صاحبها بقوله اذا كانت المسابقة
 معلومة وشروطا للمنافسة بخبر صاحبها بقوله وصلة المنافسة معلومة وشروطا بجهدهما وهو
 وجود المحل عند اخراج العرض من كل من المتسابقين أو المتسابقين منهم يصح كون
 الاول قائما كانا في جهل المسابقة فانه في المنافسة والحق في المسابقة وان كان
 اقتدار الشارع على الرأى في قوله سابقين موقف الرأى يشهد بقصر المنافسة في كلام المتن
 على التي في المنافسة وهو زيادة عن قصوره خلافا للمبادر من أن المراد بها التي في
 المسابقة فكان عليه أن يحدف الرأى أو يزيد الرأى كعب على أنه لو ابدل الرأى بالركب
 اسكت له وجهه لان المسابقة على الدواب لا بد منها من علم المنافسة فلا يصح قسما بها على ان
 من سبق في العرض بخلاف المنافسة بالسهام لا يشترط فيها العلم بالمسابقة الا اذا كرت
 القاية بخلاف مالو لا تناضل على التمن كان ربه أبعد ذلك فلا يشترط علم المسابقة
 فتأمل (قوله) أي مسابقة بين الخ) أي وكذا مسابقة ابتداء المسبق وانما ما الخ مامو
 (قوله) ويتسبان بالثمن) أي الثمن بالاشارة وقت العقد (قوله) امكانه سبق كل
 الخ) أي لا على تدور وقوة أو غلبة أي جيد (قوله) والارواق) أي يقطع الموكوبان
 المسابقة لا اشتداد من قبل المسابقة التي يكون بعد عقد المسابقة مع ان شرط العقدها

عضيا يقطع بخلافه وأقاربها يقطع بقتله ليجوز والسداد ان يركب الموكوبين ولا يركبهم ولا يركبهم
 لم يصح لانهم لا يقطعون الا في غير السباع ان يقطع الموكوبان لان المنافسة تكون بين حكمه ما يقطعها ولا انقطاع وتعب والسباع
 تعين الرأى فيكون شرط كل منهما ان يركب اياه من شاطئين حتى يتعين الرأى وكان ولا يكون الوصف في الرأى كعبه ان يركب
 والاشاع الدواب المأمور بخلافه قد راد عنه كذا انرا لخواص معنا كان أو دينا سالا أو موقفا فلا يصح عقد بغيره بل ككله
 ولا يجب ان يكون كثر غير موقوف والعاشرا اجتباب شرطه فان حال ان سبق في ذلك هذا الذي يشترط ان يقطعها وان
 قدس العقد لانه يتلزم بشرطه كمال التصرف فصار كالمواضع يشترط ان لا يقطع

على الآخر فيما يكذبه هو التنازل وصحت محاكمة لأن وضع اساطير القدر المستقلة ينجم إلى
طرحه فإن النظر انما هو التنازل (قوله) ويحصل المطلق عن التقييد بشئ من ذلك أي
ذلك المذكور من المبادأة والمحاكمة بل ومن بعد قوبالحي أيضا بل لعل قوله وعلى أقل
قوله يعني قوبالحي من كونه سماسما أو اثنين مثلا لأنه لما جاء عدم سبق ذكره فكيف
يحصل من جملة صريح اسم الاشارة فكان عليه أن يقول عن التقييد بالمبادأة بل قوله
بشئ من ذلك مع حذف قوله ويحصل المطلق عن المبادأة عليه بل قوله ويحصل المطلق
عن التقييد بشئ من ذلك ويحذف قوله وعلى أقل قوله ثم صورة الاطلاق عن التقييد
بواحد من الامور الثلاثة أي المبادأة والمحاكمة وعدد قوبالحي ككونه سماسما
أو اثنين اثنين ان يقول تنازله على ان كلامه اربع عشرة من ومن اصابه في خمسة
منها مثلا وهو التنازل فان هذه الصفة مطلقة عن الزيادة في اصابة وعن تقييد الثلاثة
المشروط اصابها بكونها قبل اصابها لا شراياها عن تقييد ذري القشر من كونها
سماسما أو غيره فيحصل على المبادأة وعلى أقل قوبالحي وهو سماسما فليست حتى
صورة اطلاق المبادأة لانه اصابه في اصابه لانه الذي يشاويان فيه (قوله) ودرس
بيان الخ) حاصله ان اطلق كئي القرع ويكنى ما بعده بالاولى وكذا اذا ذكر القرع
فان ذكر كئي ما بعده كئي المذكور ويوقع في شبهة قدية وبشئ في كئي وكذا ان كان هناك صلاية
بشئ وبشئ فيه كئي لورقع في شبهة قدية وبشئ في كئي وكذا ان كان هناك صلاية
ولولا هاتين (قوله) المسابقتين أي والقرايين كان يقول أحدهما لا شرا
ان سبقته في ذلك كئي وان سبقته ثلاثين على كئي (قوله) حتى اذا سبق الخ) وسبق
ذي شئ بكتف وذلك لان الاول ترغى اعناقتها عند السير والقبل لاعتق له وسبق ذي
الساخر يعني ان لم يرقه والا لما اكتشف فان زاده حتى أحدهما فلا بد من سبق شئ مما
وافاقته وحيد على سبق الزاها ما سبق الناقص فبعباوثة شئ مما زاده الا شرا
لا بماوثة كمن سبقه السابق عند الغاية لا قبله الا قد سبقه الا شرا (قوله) واسترقه
أي ان كان قد فعله ولا يفي على حاله فالمراد لم يرقه شئ يقول ان شرا من معه امرأعة تقول
المصنف استرقه وسبقته فالمراد ان شرا عرض الزاها لا ان شرا (قوله) السابق) بدل
من صاحب اشار به الى أن الفعير في صاحبه ليس واجبا له وهو ككافيتهم بل فيخرجه
واخذ حلالا لا بدل على طاعة (قوله) ان كانت دأته كذا (قوله) المسابقتين أي وكان
هو أيضا كقولهما في الكوب وفيه واتفق على الدابة لان الكلام في المسابقة
لا في المصارعة فم كان عليه أن يذكر إنشاء كفايته لهما في الكوب فتنازل (قوله) لانه
يحل العقد أي يكون سببا في حل تعاطيه أي ويحل أخذ المال له واخبره ويكنى واحد
ولولا كمن اثنين (قوله) القمار هو ما فيه تردين الغنم والغرم وقوله فان الخال الخ
عنه لانه وحده انه يغنم ولا يغرم ولا بد من شرط ذلك في حل العقد (قوله) وجا آهنا

بشئ من ذلك مع حذف قوله ويحصل المطلق عن المبادأة عليه بل قوله ويحصل المطلق
عن التقييد بشئ من ذلك ويحذف قوله وعلى أقل قوله ثم صورة الاطلاق عن التقييد
بواحد من الامور الثلاثة أي المبادأة والمحاكمة وعدد قوبالحي ككونه سماسما
أو اثنين اثنين ان يقول تنازله على ان كلامه اربع عشرة من ومن اصابه في خمسة
منها مثلا وهو التنازل فان هذه الصفة مطلقة عن الزيادة في اصابة وعن تقييد الثلاثة
المشروط اصابها بكونها قبل اصابها لا شراياها عن تقييد ذري القشر من كونها
سماسما أو غيره فيحصل على المبادأة وعلى أقل قوبالحي وهو سماسما فليست حتى
صورة اطلاق المبادأة لانه اصابه في اصابه لانه الذي يشاويان فيه (قوله) ودرس
بيان الخ) حاصله ان اطلق كئي القرع ويكنى ما بعده بالاولى وكذا اذا ذكر القرع
فان ذكر كئي ما بعده كئي المذكور ويوقع في شبهة قدية وبشئ في كئي وكذا ان كان هناك صلاية
بشئ وبشئ فيه كئي لورقع في شبهة قدية وبشئ في كئي وكذا ان كان هناك صلاية
ولولا هاتين (قوله) المسابقتين أي والقرايين كان يقول أحدهما لا شرا
ان سبقته في ذلك كئي وان سبقته ثلاثين على كئي (قوله) حتى اذا سبق الخ) وسبق
ذي شئ بكتف وذلك لان الاول ترغى اعناقتها عند السير والقبل لاعتق له وسبق ذي
الساخر يعني ان لم يرقه والا لما اكتشف فان زاده حتى أحدهما فلا بد من سبق شئ مما
وافاقته وحيد على سبق الزاها ما سبق الناقص فبعباوثة شئ مما زاده الا شرا
لا بماوثة كمن سبقه السابق عند الغاية لا قبله الا قد سبقه الا شرا (قوله) واسترقه
أي ان كان قد فعله ولا يفي على حاله فالمراد لم يرقه شئ يقول ان شرا من معه امرأعة تقول
المصنف استرقه وسبقته فالمراد ان شرا عرض الزاها لا ان شرا (قوله) السابق) بدل
من صاحب اشار به الى أن الفعير في صاحبه ليس واجبا له وهو ككافيتهم بل فيخرجه
واخذ حلالا لا بدل على طاعة (قوله) ان كانت دأته كذا (قوله) المسابقتين أي وكان
هو أيضا كقولهما في الكوب وفيه واتفق على الدابة لان الكلام في المسابقة
لا في المصارعة فم كان عليه أن يذكر إنشاء كفايته لهما في الكوب فتنازل (قوله) لانه
يحل العقد أي يكون سببا في حل تعاطيه أي ويحل أخذ المال له واخبره ويكنى واحد
ولولا كمن اثنين (قوله) القمار هو ما فيه تردين الغنم والغرم وقوله فان الخال الخ
عنه لانه وحده انه يغنم ولا يغرم ولا بد من شرط ذلك في حل العقد (قوله) وجا آهنا

المسابقتين وتاخر الآخر

فقال هذه النفس لأمة إيسعيا، هـ، حقوق المال المأخوذ من الجحش ولذي يمه لأمة إيسعيا، واثناً أمة إيسعيا من المال ثم قال
 الآخر للقول للشيعة الاثني عشرية (عقيدته) هو المذهب المكون من الجحش عشرين سنة من إيسعيا وما يجيء بعدها وأخرى ثماناً وإيسعيا
 وعيسى بن مريم وأما الوسط بينهما أو يكون مع قولهما أو تأنيبهما أو شيئاً من الثلاثة فهو لا ينبغي للمسلم أن يجسجج ولو فاق
 جميع ثلاثة فكل شرط الثالث على الأول أو يوفيه جميع ويحصر شرط الموضوع من غير المتسايفين ومواءم كان من الإمام من غيره
 كان يقول الإمام من سبق منك فلا حق في المال كذا أو في حصة كذا أو يكون ما يخرج حصته من بيت المال من سهم المصلح
 كإعانة البقي أو الأجنبي من سبق منك فلا حق كذا أو لا يؤول مال في طاعة ولا لملك ولا لملك إلا منكم أو خارج أو يؤول المتألفين العرض
 وأخيراً ما يحاكم المباشرة فمما سبق ٥٣٤ من غفر في صورة أو خارج أو أحدهما إن يؤول أحدهما ترجح كذا إن كان

ج (کتاب الاعان والمفرد) ۵

لها من عند صاحبها ولا يملكها الخلفاء الا اذا جعلت له من قبله او عن احد من اهلها ما جاز له ان يتصرف
 به والتصرف عليه ولا يملك من مباحات الفرس في السابق والمزبور وغير ذلك الا بما لا يتلعب عليه ولا يصالح له في بيعه او شتره ولا يحلف ولا يجنب
 قال الرازي وذكر في معنى النجب لهم كانوا يسمون الفرس حتى اذا قاربوا الى الماشقة ولعن المركوب الذي كدهم كركوب الاني
 الحنسية فتم واغن ذلك من كتاب الامان والندوة الامان يشق الهوى ترجع عن ما ضاها في القصة السد التي
 ما طلقت على الخلف الا منهم كانوا اذا فعلوا ما حذر كل واحد منهم سدا منعه وفي الاصطلاح سدا حتى امر غزوات

ماضي بآكل أو مستقبلا نسي أو أضافا بمكلا كالقوله ليس مدخل ٣٧٩ القدر أو مجتمعا كقائه لمتان البتة مضافة كقائه

أو كذبة سمع الدار لخال أو الجمل
 به خروج بالفتحي لغو الجدين
 قلت عينا وبغير ثابت الثابت
 كقوله والله لا موتن الله قدس في
 نفسه فلامس في الحقيقة ولأنه
 لا يتصور في نفسه الحقيقة وفارق
 افتقادهما بالانصاف في نفسه النور
 كقائه لمتان البتة ان امتناع
 الحث لا يتصل بتقدم الله تعالى
 واستناع البتة بل في حين إلى
 التكفير ويكون البتة أيضا
 التأكيد والأجل في الباب قبل
 الإجماع آيات كقوله تعالى
 لا يؤخذ منكم الأيمان إلا بما عرفت
 أيمانكم الآية وخيار كقوله
 صلى الله عليه وسلم لا تخزون
 قريب من ثلاث مرات ثم خالف
 القائلان شاملا بقوله أو يرد
 وضابط الخلف مكلفه بغير
 فاصد فلا تنقد بغير المصير
 والجشون ولا المكر ولا عين
 الثور ثم خرج المصنف في نقد
 البتة به فقال (لأنه قد عرفت
 الأيات الله تعالى) أي بما يشهد
 منه ذات الباري سبحانه وتعالى
 والمراد بها الحقيقة من غير
 احتقال على (أو باسم من اسمائه
 تعالى) الحقيقة له ولو مشقة
 أو من غير اسمائه الحسن سواء
 أكل اسماءه كقوله والله أو
 من ذات كقوله وبالعابن ومالك
 يوم الدين أو كقوله والذي
 أعبد أو أعبده أو تسمى

بسم الله وحلف عليه إثباتا كقائه في المراء بالامر السببه وقوله ما من ما خبر كان قدس
 رب لا تحسب ان مصفة لأمس وقوله نفسا وإثباتا حالان من أمر ما بل هو بالاسم المفعول
 أو منصرف على التميز المفعول من المضاف والتقدير نفسا أو إثباتا مشقة المضاف
 وأقرب المضاف اليه مقامه ثم أتى بالمضاف وجعل غير أو قوله محككا وعنده حالان من أمر
 وكذا قوله صادقة أو كذبة وإثباتا بغير اعتبار كونه نسبة أو إثباتا بغير محككا أو متعالي
 ان المراد بكونه غير إثباته فهو واجب قصد بالسهيل وبالممكن ويقتض فيكون قوله
 نفسا أو إثباتا قاربا على الممكن لأنه الذي يكون نارة متشابهة وتارة متضادة العا المسجل فلا
 يكون ميتا إلا إذا حلف عليه إثباتا ولو قال يتحقق بمثل المكان أولى ويكون في مقهور
 المحض فصل وهو ان كان واجبا وحلف عليه إثباتا بالثقة بغيره وان حلف عليه قدس
 أعقبت ويستحالا وبما المسجل في بانه كس فتعني ان غاية انتقاد الميعن ان يكون
 الحلف واجبا أو عكسا كان متعالي ثقة لان كلامه ورواها الحث والمكلفه بغير
 به حلفا أو عكسا لا يستناع (قوله كقوله والله لا موتن) مثله لا أصعد السماء أولا
 أصل الجبل نعم ان فرض من صوره السماء أو جعله الجبل تحت (قوله له رقعة) أي عدم
 افتقاده في الواجب وقوله بالانصاف واليه معنى في متعنه فانه متعدها وقوله ابنتان
 الميت أي أول معدن السماء أو لصعد الجبل فيعت حالان أطلق فإن قدس وقت حدث
 فيه لا قبله فإن سما الله الميت وقوله أو صعد السماء أو جعل الجبل سعة غلبه الكفاية
 نفسه ثم عا أن كان دفعها (قوله وكون البتة أيضا كبد) أي كماله يكون للفتحي
 ولا حاجة اليه لان المراد بصدق في الأرض فأكده وقوله به وجعله كالحاصل الآن فقال
 انه ناظر لنفسه المصير بالفتحي أو التفتت اذا كان هناك شك أو انكار من السامع
 واما التاكيد فهو فيما ذالم يكن شك غلظا زامعا ذكر (قوله وضابط الحلف الخ)
 سكت عن اشتراط النطق والمقدوم اشتراط قدس البتة بإشارة الخوسم ان
 حلفه بالإشارة على عدم الكلام فتكلمهم لم يحدث وان كاسه بغيره منعقدة (قوله
 الأيات الله) محقق لان يكون المراد ان الحلف به وان الذا كان قال بذات الله
 لا بغيره كذا وعليه ما قلناه بعد من عطف المضاف والمراد ان الحلف به يشهد
 منه الذات مجزئة من الصفات وهو قول الله واليه يشير صريح الشارح حيث قال أي
 بما يشهد منه ذات الباري وحلفه فاعطف به من عطف العام على الخاص وفي نسخة
 ولا يشهد البتة إلا بالله وأعلم من معنى الحلف بالله على العرف بغير خلاف الحلف بالطلاق
 فتمت على اللغة ومن شروحه حلف الله لا يكل الله التلا في قلبه بالامتنع حيث بخلاف
 ما لو كان الحلف بالطلاق فلا يصح (قوله أي بما يشهد الخ) ما واقعة على لفظا وقوله
 المراد بها ذات الذات (قوله ولو مشقة) فاعلم ان من اسمائه تعالى ما ليس مشقة
 وليس كذبة ولا يرد الله لان الله لا يكلم في غيره (قوله أو لا يكون من) الله به الموصول
 أعبد أو أعبده أو تسمى بدهي بغيره بغيرها كقائه أو ألسني الذي لا يورث

أولاً بوصف كماله وإن كان كل منهما منزهاً ومقتضياً أن الذي أعبد من اسمائه تعالى
مع أنه ليس منها لا الوصول وبه ولا مع الله ومقتضياً أيضاً أن الذي غيره مشق مع أنه
منشعب من الحكمة (قوله إلا أن يريد الخ) بأن أراد العيين أو أطلق وعده يعبري في جميع
الاقسام إلا أنه فيكون الأول تأخيراً عنها أو ذكره في الشكل وهذا ما يمكن عندنا كم
لأن العبرة بقصد لا بقصد انقباض (قوله ولا يشق له ذلك) أي أراد تعبير العيين في
الطلاق الخ أي غير الخ قال إن حلفت بالله فانت حالف بالله أو حلفت بغيره
فوق أو بعد أشهر أو في خمسة عشر شهراً لم أرد به العيين فإنه لا يشق له منه دفع ما عطف على
الحلف من الطلاق والعق والايلاء ومثوره بعضهم بما لو أتى بصفة طلاق أو عقد
أو إيلاء أو قال لم أرد به الطلاق والعق والايلاء فإنه لا يشق له منه وهذا أقرب ما فيه من
حل الكلام على ظاهره وقوله ثلثي سنين غير أي غير الله وهو الزجر عنه في الأول والثالث
والسب في الثاني وقوله أي أي ما لا يشق (قوله أما إذا أراد بذلك) أي أراد تعبير العيين
وقوله غير الله تعالى الخ بعد هذا تفصيلاً أو غير الله تعالى بغيره أو أطلق فالحجج تسعة
أما يختص بأجاب أو لا وقد عرفت على كل أمان يريد به الله أو غيره أو أطلق فالحجج تسعة
تضرب في أسرار التسعة العيين أو عدمه أو الإطلاق بصفة وعشر ينزل كل من الاسم
المتخصص والغالب والمسمى تسعة ويصلي بأن يحكمه فإن العيين تنقسم تسعة من
القسم الأول دين ثلاثة منه وذلك لأنها تنقسم تسعة فيما إذا أراد العيين أو أطلق سواء أراد
بالاسم الله أو غيره أو أطلق ولا تنقسم إذا أراد غير العيين سواء أراد بالاسم الله أو غيره
أو أطلق وتنقسم في أربعة من القسم الثاني دون تسعة منه وذلك لأنها تنقسم تسعة فيما إذا
أراد العيين أو أطلق وأراد بالاسم الله أو أطلق ولا تنقسم إذا أراد غير العيين سواء أراد
بالاسم الله أو غيره أو أطلق أو أراد العيين أو أراد بالاسم غير الله أو أطلق وتنقسم في اثنين من
القسم الثالث دون تسعة منه وذلك لأنها تنقسم تسعة فيما إذا أراد العيين أو أطلق وأراد بالاسم
الله ولا تنقسم إذا أراد بالاسم غير الله أو أطلق سواء أراد العيين أو غيره أو أطلق أو أراد
بالاسم الله ولم يرد العيين (قوله وقوله بذلك) أي أرادادة غير الله به (قوله أو باسم من
أسمائه) عطف على باسم الأول عطف معيار لأن الأول خاص وهذا الجواب وقوله الغالب
أعلاه الخ ظاهره أن غلبته الإطلاق فذهب تعالى وفي غيره وذلك لأنه فيكون الأول
أن يقول دون غيره بغير دليل ما يأتي وقد يجاب بأن قوله في غيره تعالى يصح في أي وقت
أعلاه على غيره (قوله والرب) فيه نظر لأن الأمر في خاص به تعالى فينبغي الحاقه
بالأول وقوله المنفقت عنه لا حاجة إليه لعدم السبيل (قوله وأما الذي يطلق عليه
وعلى غير سواء) أي على السواء (قوله أو بصفة من صفاته الذاتية) فذهب تسعة أيضاً تنقسم
في أربعة دون تسعة وذلك لأنها تنقسم تسعة فيما إذا أراد العيين أو أطلق وقد أرادادة صفته معناها
أو أطلق ولا تنقسم فيما إذا أرادها غير الله أو أراد العيين أو غيره أو أطلق أو أرادها

إلا أن يريد به غير العيين فليس حين
تقبل منه ذلك كافي الروضة
كما صواب ولا يقبل منه ذلك في
الطلاق أو العتاق والايلاء طهارة
لتعلق حق غيره به أمّا إذا أراد
بذلك غير الله تعالى فلا يقبل منه
أرادته لا طهارة ولا طهارة لأن
العيين بذلك لا يفتقر حل غيره
تعالى فقولنا أنه لا يشق له
قوله لم أرد به العيين موقوف بذلك
أراد من اسمائه الغالب
أعلاه عليه صفاته وتعالى
وعلى غيره تنقسم تسعة والرب
والتاني والرب والرب انقسمت
بمنتهى ما لم يرد بها غير تعالى بأن
أراد تعالى أو أطلق فيختلف
ما إذا أراد بها غير الله أو غيره
في غيره تعالى فذهب تسعة
القلب وخالف الأفتك وراف
الجس ورب الأبدل وأما الذي
يطلق عليه تعالى وعلى غيره سواء
كان وجوده والغالب والحق فإن
أراد تعالى به انقسمت عنه
بجذبات ما إذا أراد بها غير الله أو
أطلق لأنها لما أطلقت على ما
سواء أثبت الكلمات أو بصفة
من صفاته الذاتية

[illegible]

عليه وعلى الغمر ذى الأصل
وقتها الوائم التواء وقال الله
مسللاً بقلب الله أوتسكتها
لا تخفن كذا كتابه كقولهم أهله
بالله أو بغيره أو على هذا
ومنه وقته وكذا وفاته
لا تخفن كذا أن فري بالبين
والأفلا والبن وقته في الزرع
المتبع للانقضاء على أنه لا ين
في ذلك فالزعم بالشيء أي
أحلف به لا تخفن والله يرفع
الخاص والعام حقيقة وأما
والمتكبر بالمرء الواسل يجرى
الوقت وقوة أوتسكت أو
حلفت أو أحلف بالله لا تخفن كذا
منه إلا أن نرى غير ما مضى في
سبب الماضي أو مستقبلاً
في المضارع فلا يكون عينا
لاستحالة الزمان وقوله تخفن
عليك بالله أو ما أنتما تخفن
مستدلين أن الزمان نفسه
بغيره فالمراد ما ذكره ونحن على
المنفعة وعلى من حصر الانقضاء
فيما ذكره من انقضاء الخلق
كأنه وجعل والكعبة وغير
ذلك ولزم تصديقكم ما حلف
به إلا أن يدعى المعصية ولو كان

معناها أو أطلق ولم يدعيه من خرج الزائدة الفعلة كالحلق والرق فلا يتعدها المين
وانتوى والسلبية كهدم جسمته في أنفائها ما خلا من قوله كونهتمة الفعلة
صريحة عند ما فهمنا إلى الظاهر وكفاية صفاها إلى الضمير وقوله وحده أي
استحقاقه العبادة والوحيه **(قوله)** بالبقية ظهوراً لها أي تأريخها إلى آخره
وكان كثيراً ما يزيد والظلم والافتاد أصرت لا تفتي القديس إلا الكلام ليس من
صفات تلاميذه أو تلو الكلام والكبر بالاملا الجارية وقهرهم تأريخاً إلى لاصل
السمة ومن أحد تأريخاً إلى الإرادة تخصيصاً للمكانات وقوله لا تحفل الفعلة أي لا
(قوله) إلا أن يبالقرن المنطوية أي أو لا تعلقاً بالمرور وسكناً إلى القول
وبالحصن الوقوف والبلد المستحق منه هنا ويصل بقرن ما تدعى أو أباداً كوراث
العصبة القديمة القائمة بذاته تعالى أو أطلق وقوله والاعلاء الوارثين أي **(قوله)**
وحرور القسم الخ **ذكر** هنا الخلف شرطاً لمراسلة لا لتفاد الدين فيمنع قد فيها
أن تواف **(قوله)** المنصور وقوله عظيم **و** **(قوله)** كاللغز والالتبس **(قوله)** ويحدث لفتا
الجلالة بالنا **(قوله)** التوقيع **ال** البادئ له على المنصور أي أن التماسه تدخل في غير لفظ
الجلالة وأما هو فذكر مع غيرها وقوله والمظهر سلطاناً أي سر كان لفظ الجلالة أو غيره
وقوله بالواو الياء دأبه على المنصور الخ مأمور وقوله ومع شذازب الكسبية وما
الرجح بها كلياتين في المين **(قوله)** أو على هذا الخ **ال** هذه الألفاظ متعارفة المعنى
فإن أراد المين كان معناه استحقاقه لا يجب ما أوجبه علينا وتعدنا به وإن أرادها
نسباً للمين كان معناه العبادات **(قوله)** وقوله اقتضت الخ **ال** مثلهما أو قال بالهيدون
ذكر الفعل هنا وقوله أنهم علمت وقوله إلا أن توشى شياً أي نهى عن عند الإطلاق
(قوله) إن أراد المين نفسه أي أنه طاب أن يرضى بهذا الاسم المهرق فلفظاً على أن
أما كل خلا كل محفل فإن أراد حقيقة وانه لا يضمنه كل مينا وإن أراد تشفع عندك
بالله الخ **ال** كل أو أراد المين الخاطب كان قصد به ما لا يوافق بل يكن عيناً **(قوله)**
عدم افتقار الدين إلى خلق أي لا تعلقاً بربا من نفسه وقوله إلا أن يسبق إليه لسانه
لا حاشية به بل لا يصح إذ لا حاشية له إلا على لسان **(قوله)** فليس بين أي وإن
قصد ما لا تنص إليه ما هو الكفر وقوله لا قبل لاله إلا لا تفتد رسول الله أي سبوا
بذاته أنهم وعظماؤه لأنه لا لاجل إلا التباين بظاهر الكفر والرجوع إلى الإسلام متوقف

تعبت كذا فانا جردى أو برى من الاسلام أو من الله أو من رسوله فليس بين ولا يكثر به انفسا، بعبته نفسه عن الفعل أو أطلق كالمقتضاه لا دم كالموت قبل لاله الله محمد رسول الله يستغفر الله تعالى وان فعله أو الضيق بال اذا فعله فهو كافر في الحال (نفسه) نعم الذين في ماض وغيره

وتكره الاطاعة ويحرم مع صديق عندناكم وفي حياجه كقولكم كلام فان ذلك على اولئك باب عسيه عسي بطله ولزمه
 حيث وكفارة اوعلى ترك اوفعل به باح سن ترك منه اوعلى ترك مندوب او فعل منكر وسمن حشره عليه باخشت ككفارة وعلى
 فعل مندوب او ترك منكر وهو حشره حشره وله تقديم ٥٨٢ ككفارة بلا صوم على استسببهم ككفارة رمال (ومن سلب بصدقه ماله)

كقوله الله على ان تصدق على
 ان فعلت كذا او اعتق عبدي
 ويصحي بذكر البايح والغضيب ومن
 صوره ما اذا قال لفتش يترقى
 ما فعل كذا (فهو حشر) بل الظاهر
 الاقوال (ين) فعل (المصدق)
 التي التوضيحات المعنى الذي التزمه
 (ي) ين فعل (الكفارة) من العين
 الا في سلبه بصدقه ككفارة
 التذكرة ككفارة العبد وهي لا تصح في
 في تدراثير الاضاق منه من حله
 على تدراثير البايح ولو قال ان فعلت
 كذا فعلى كذا عني وكفارة تدر
 لزمته الكفارة عند وجود الصفة
 انما يحكم العين في الاولى وتظهر
 مسلم السابق في الثانية ولو قال
 فعلى عيني فلهو اوعلى تدر صرح
 ويقتصر بقرينة وكفارة عيني
 (ولا شيء في لقو العين) لقوله تعالى
 لا ارا منذ كم الله بالحق في ايمانكم
 ولكن يؤاخذكم بما عقدتم
 الايمان اى قصدتم بدليل الآية
 الاخرى ولكن يؤاخذكم بما
 كتبتم علىكم ولفوا العين هو
 كالكفالة فلفوا وضى الله عنها
 قول الرب جل لا والله وبل والله
 رواه البخاري كان قال ذلك في
 حال غضب او بطل اوصاله كلام
 فلهذا من الصلاح والمراد بفسره لقو
 العين بلا والله وبل والله لا على الجميع ما لو قال لا والله وبل والله في وقت واحد قال المارودي
 كانت الاولى لغو والثانية من عدة تلتها السدرة المنصودة ولو حذف على شيء فتنسب لسانه الى غيره كل من لقو العين

يحذف
 العين بلا والله وبل والله لا على الجميع ما لو قال لا والله وبل والله في وقت واحد قال المارودي
 كانت الاولى لغو والثانية من عدة تلتها السدرة المنصودة ولو حذف على شيء فتنسب لسانه الى غيره كل من لقو العين

ي. جعله نائب الكافي من لغو الخبير المذاشم على صاحبه فإذ قد شرع له الله والوفاة لا تقبل وهو ع. أقدمه المادى (وصلا)
 ح. أف. لا يقبل شيئا معينا كان لا يصير (أو لا يسترى) (تقول) شيئا غيره لم يستطع لأنه لم يقبل إلا الخلق عليه إذا لا تقبل الخلق عليه
 إن باع أو اشترى بشيء غيره لا يورثه لأن كان عالما بمقتضى احتسابه ٣٨٢ أو ج. لا أو مكره لم يستطع وهو مقرر والدليل

يُحْتَسِبُ (قوله) وجعل صاحبها (الكسفي الخ) غلاما له من لغيره (اليمين) مطلقا وليس كذلك بل هذه ان لم يقصد اليمين والا فاعتقد (قوله) ومن حلف ان لا يفعل شأنا (الخ) هذا كلام لا جامع له في نفسه عليه وما خالفه كقولهم نذره الى الا لثباته الى حكمه فان نفسه مقصودا من الفعل عامة او ناسبا او خارجا (ومكرها) (في الحث) (لكن) (اليمين) معتدلة في حثها ان لم يقصد على ما عدا اعتبارا وهذا اذا حلف على نفسه فان حلف على غيره ففعل ناسبا الخ فصلان قد تقدم منهما من الفعل وكان من يقسم عليه عند الخلف في حث والاحت (قوله) ومن صور الفعل ما عدا ان لا يفعل دارا لا يعرف انما (المعروف عليها) واذا علم لا يحث في الاستدانة لانها لا تسمى دخول ولا كذا (الصلوات) لا يخرج منها وجوه خارج فاستدام الغرض وان استدامته لا تسمى خروجا وكذا (الصلوات) والصوم والتطهر والتعبد والترجيج والوطء والقصد بالانسان لا يفعلها وكان متسليا بها فاستدامها فانها لا يحث بخلاف اعادة السكبي والركوب والحسن والعقود واستقبال القبلة والمساكنة للصحة فان الاستدانة في ذلك كالانكاد فلا حث لا يفعلها وهو متسليا بها فاستدامها حث بصورة الخلف في الصلاة في حث ناسبا او بالاشارة متسليا بها فاستدامها حث بصورة الخلف في الصلاة في حث ناسبا او بالاشارة وكان انشور (قوله) فسلم عليه في تلك (الخ) فان سلم عليه من صلاة فان قصد الفعل او اطاق في حث وان قصد وسدا فرجع الفعل حث وطاق الصلاة في الا وادون الثانية فالتبعية مقصورة في ذلك بخلاف الدخول في الصلاة فان حث على زيد فدخل على قوم فهو معهم حث على حث وان استدامه بقلية لا بالدخول لا تبعية (قوله) ولم يخالف الشافعي هذه القاعدة (الخ) وهي ان المطلق للعقد ينزل على النهي وان لم يذكره المشرع في عنوان القاعدة وقوله الا في نفسه لا في الكلام في الحلف على العتود وهذه المسئلة لا خلاف فيها وهي دخوله فانما يجب بان المراد ان السعد حث لا بان اعيد في النكاح ثم اذن له فيه فانه يحث بالاذن سواء منع العبد جميعا او فاسدا بل لم يستطع اصالا حث فكان مقتضى القاعدة ان الاذن لا يتناول الفاسد وبذلك هذا لا يتسبب قوة فانه اى الشافعي اوجب فيه المهر الخ فانه يقصد به مطع النظر في القائمة واما في الفاسد والصحيح في ايجاب المهر لاني اخذت من تلك وقوله فاته اوجب فيه المهر اى اوجبه على العتدي كسبه ودال تجارة وفاعله حارب المهر على العبد في النكاح المذكور ولو لم يفسد وهو باطل بل لا ينبغي وجوب من الوطء لتلايق بدونه ولو طالت المعاشرة والتلوة والتنعيب لوطء (قوله) وكذا العبادات معطوف على العتود اى ان طاق الحلف على العبادات ينزل على الصحيح منها قوله القادسي ابتداء

يتمية بالو كالة السابعة في فتاوى القاضي حسين انه لا يعتد له بعد العيول في جثته ولو كان وقياه انه لا يعتد له في جثته
 ان لا يخرج الاذنيه وكان انهم اقبل ذلك في المخرج الموضع معين فخرجت اليه بعد العيول في جثته مشاكال اليقين وعرفوا ظاهر

وأولها لا يصدق بعده تمكانه وعن الأولاد لم يثبت كانه الشجرات عن ابن القادري وأما قوله وان صوب في الماهات الخ
 وأولها لا يصدق حيث يعتقد كونه لا يقبل الخلاف النكاح غيره لأن الوكيل في النكاح مستفيض وهذا يجب تسميته الموكل
 وهذا ما يترتب في المناهج مما لا يفسد وهو المقتدر وصح في التيسير عدم المحدث وأقر عليه النووي في تصديقه وصحبه المباشرة
 في تصحيح المناهج ثمانية من الأكرمين وقال أبا عافى المناهج من الخلف مخالفتي خصوص الشافعي رضى الله تعالى عنه
 والقادر قوله دليل وإليه الاكثرون ٣٨٤ من الاصحاب والمائل في ذلك ويحرم هذا الخلاف في التوكيل في الرجعة

أوراما (قوله فكله) أي أودر أنواع حقه بصدقة (قوله ولو لم يصدق لا يصدق الخ)
 هذا ينزله الاستثناء من كلام المتن فسكانه قال تعالى الفير لا يثبت الا في النكاح والرجعة
 على المقتدرين وما يحمل المحدث ان لم يصدق مباشره للعقد بنفسه فان قصد ذلك لم يثبت
 بقول وكيله وقوله لان الوكيل في النكاح مستفيض وأما قوله بعض أي لا يصدق بعض
 من الأولاد عند (قوله يخالف مقتضى خصوص الشافعي) وهي الخلافات الاجماع
 نفسه لا يصدق غيره وقوله ولما عدا في التي التي وقوله ولما دليل حرقولنا الشارح لانه
 حلف على فعل نفسه ولم يفعل (قوله فروع) أي أمد عشر وعلمها من منطوق المقت
 وقوله فعلي قولي المكروه أي فاعلمت وعلمه معينان على قولي المكروه والفتنة لا يثبت
 ويحل الخلاف في المكروه اذا أكره على المحدث اذا أكره على الحلف ثم عدل لا يثبت
 أولا واحدا لعدم الاعتماد بين (قوله كالوفاة الزوج) أي فثبت على المقتدر (قوله
 لا) حقا لا بسبب الاصل فليقدم على ما لا يصدق الاصل لا يصدق ويعدا لا كالثاني
 ولا يصح تعاقبه جميع لانه يشهد انه لا يثبت الا اذا وقع رد البيع لاسبول الحاشيان علم
 ان المأثرة رابض كقوله وانفسه لا يصدق في المأثرة لا يصدق في المأثرة لا يصدق في المأثرة
 الخلاف ولو لم يصدق المأثرة وانفسه لا يثبت بدلوله لا يصدق ولو لا يصدق (قوله ولو لم يصدق
 والنسبان الخ) فظاهره ان المأثرة اذا كان غيرا المأثرة يثبت الخلاف فله ولو لا يصدق
 أو جاءه من غير تفصيل وليس كذلك بل لا بد من التفصيل المأثرة (قوله ووقت القداء
 الخ) أي فثبت ولو لم يصدق في المأثرة لا يثبت الا اذا شاع قبل الزوال (قوله
 لا أصحى ثناء عليك) أي لا أقدر على احصائه وقوله أنت وكسبه لكاف والكاف في
 كايه يثبت مثل صدقة ثناء مملوكة أي مثل ثنائك على نفسك واذا كان لا يقدر على
 احصائه كان غير مطبقه (قوله جدا) معمول لم يصدق أي حدث جدا وليس معمول
 للبعد لان المصدر لا يثبت عنه قبل معمول وقوله يوافق له أي يوافقها بحيث يكون
 بقدره فلا تقع نفقة الا بانه هذا الحد يثبت يكون الجيد والمبيوع التيم وهذا على
 سبيل المبالغة بسبب ما تراءوا وانفسه نفقة تصاحب التي جد مستقر أو شيعل التوبين
 في جدا التكميل وقوله ويكافئ عزه أي بساوى التيم الزاغة من التيم المستقر فالتصغير

فما اذا سألناه ليراجعها فقول
 من واجبه (فروع) وهو كانت
 المأثرة لا يترتب في فقد علمها اليها
 قبل ان كانت غير مبررة فعلي قولي
 المكروه وان كانت غير مبررة وأذن
 في التزوج شي فرزقها والى غير
 كالوفاة الزوجين لم يترجعه ولو
 سألنا المأثرة ان لا يضرب زينا
 خاصه ابيلا ويضربه فضر به
 لم يثبت ما يصدق الا في شتمه خاص
 اليها بينه وبينه فثبت ذلك ولا
 يثبت رأسه فاضر حاله لا يثبت
 ليجب كايه يثبت ان القدر
 ليدفعه وقول يثبت العرق
 ويترجمه الرافعي في بابته يثبت
 الا حرام من شريسته وصحبه
 الاستوى ولا يصدق مال زيد
 فباعه ماله فان باعه بانه أو
 انقضى أو اذن حكم بغيره أو شاع
 أو اذن قولي الصغر أو عجز أو جنون
 حشمتا بسبب اسم البيع يثبت
 ولو لم يصدق لا يصدق في زينا لا يباعه
 فثبت الخلاف سواء أعز زيدا
 انه عال الخلاف أم لا لان الجين
 منعقدة على ان فعل زيد وقد فعل
 ما حقه او لم يعل او النسيان انما

يستمر في المباشرة للقول لا في غيره ووقت التدا من طلوع العبر الى الزوال ووقت التدا من الزوال الى نصف الليل
 وقد علمنا ان كل قول نصف النسيح ووقت الصبح وبعد نصف الليل الى طلوع الفجر ولو لم يثبت في الله احسن التناو
 اعطاه أو بطله لا يثبت لا أصحى شاعلمك انت كما ثبتت على نفسك وأبوه من الله تعالى بجامع الجيد وأباجل التعاميد فيقول
 الحمد جدا يوافق له ويكافئ عزه وهذا فروع كقوله عزها في شرح المناهج وغيره لا يعتد بها هذا التمهيد

وقيل أنه كناية لاولى الالباب فشرع في مئة كفارة تاليين والختعت من بين الكفارات بكونهم الخيرة في الابداء صرقة في
 الابداء والصبر في سبب وجوبه عند الجهر والختعت واليمين. فقالوا وكفارة اليمين هو أي المكسر الخمر الرشيد ولو كان (الخبر
 فيها) ابداء (بين) فعل واحد من ثلاثة اشياء وهي (عقوبة ثمة ومئة) بلا عيب ٢٨٥ يتخلل عمل او كسب (واطعام) أي

تثبت (عشرة) مائة كين كل مسكين
 (مئة) من جنس الفطرة على ما مضى
 مائة قنطار (أو كسوتهم) أي
 كسوة عمناء دلالة ولو (قنطار)
 أو عشرة أو أزار أو طين أو
 مئة بل قال في الروضة والمراد به
 المعروف الذي يحصل في الدار
 عشرة أو درهما من صرف أو غيره
 وهو قص لا كسوة أو بدل
 لذهب قنطار أو يصلح للدعوة
 له كسوة صغيرا كبيرا يصلح له
 ويجوز قنطار وكان حوسر روتن
 ويصرف مئة من كل من الأمانة
 وديل أو قنطار اسم الكسوة على
 ذلك ولا يجوز جديده بله التبع
 إذا كان لبدن لا بد من الأبد
 ما دام ليس الثوب بالذي اذهب
 النسيج ولا الخف ولا القفاز ولا
 مكعب ولا منقطة ولا قنطار وهي
 ما يغطي به الرأس وهو لا يمسح
 يسمى كسوة كدوس من عديد
 وقنطري فوري رابطة في البلد
 لبدن ولا يلبس ربي القتيان وهو
 سراويل يصلح الركب ولا
 الخيام والكتف والعروة وفتح في
 شرح المنهج انه انتهى وفتح في
 القنطار ولا يكتفى كسوة شاة
 لها ريقان جملها على التي يفعل

رابع منه والمزيد من مئة من إرادته الله والحق أنه يترجى أن يكون الحد الذي
 أتى به سوف يلقى النعم الحاصلة بالفضل ومساو والمزيد من في المستقبل (قوله مرتبة
 في الاستقام) بمعنى أنه إذا هجر عن الاتصال الثلاثة أقل الصوم واستغفر في مئة معنى
 لو أيسر بعد ذلك لا يلزمه غير الصوم من بقية الاتصال الثلاثة (قوله وكفارة اليمين) من
 المكسر بمعنى الستة لستها الاتصال الحاصل وهذا يجب الشان أو الغالب والأغلاط في
 نحو المباح والمندوب والقدر الخطأ والأضافة لافق مناسبة أي الكفارة التي سبها
 اليمين سواء كانت مكسرة أو لا في اليمين بل كانت البصير سواء أو لا في الحث بيان تلك الحث
 سواء ما كان لم يكن ثم لا في اليمين ولا في الحث كانت متعلقة بها (قوله الحث) أي كمال
 الحث بلاقطة المصنوع بغير بين المصنوعين الأخيرين فقط (قوله فعل واحد) الأولى صدقة
 لأن بين الألفاظ الأولى مئة صدقة أو نصير لا يكون إلا في مئة صدقة ولو فيه من ثلاثة اشياء ولو
 أتى بها أوجب على أعلاها أو بالواجب أن تفاوتت لأنه لو اقتصر عليه حصل في مئة فمئة
 غيره الله لا يقتصر وان تفاوتت أوجب على أعلاها أو بالواجب أن تولد الجميع عوقب
 على أقلها لأنه لو اقتصر عليه لا يبرأ (قوله عتق) الأولى اعتاق لأنه لو روت من مئة
 عليه فمئة من الكفارة يجوز وبذلك أنه أفضل اتصال ولو في زمن الغلاط فأن قال
 بأفضلية الأطعام بعينه وقوله أو إطعام أو صدقة أو كفارة لبدن لانه يسكن الثلاثة
 والبدن للعبودية لا للاحد وعبر عن الأطعام موافقة لآية (قوله كل مسكين) أي
 نصيبه لجميع الأشخاص وتوكل من جنس الفطرة ويكون من غالب قوت بلد المسلم وان
 كان المكسر غيره في غير بلده والمراد بالغالب الموت المنة (قوله أو كسوتهم) أي ولو لم يمسح
 البدن بأن يعطيهما إياها على وجه التملك وان تأوت بهم فيها وقوله أو عسمة أشار به إلى
 أن الثوب ليس قنطار وقوله لئلي يحصل في المدة وهو المشقة الكثير أي والغلاط لبدن
 المعروف لا يسمى كسوة فكيف يجوز وانظر ما الفرق بين المشقة الصعبة
 امين أو عسمة الرأس حيث يجوز انها تسمى كسوة رأس (قوله وان كان عسمة)
 لأن الواجب كسوة مائة كين لا كسوة دراهم وحينئذ فلا وجه للعمل المذكور (قوله
 كالطعام العتيق) الأولى كسائم لأن الكلام في الكسوة الآن يحصل التكاف للتقدير
 أي فانه يجوز في الإطعام عن الكفارة وقوله لا تطلق الكسوة عسمة أي المصنوع
 وقوله وكسوة ربة الخ أي إذا استمر فها هو جده عسمة وسأله وقد لا ذلك يحصل
 بالمائة ومع ذلك يجوز في الكفارة وفي كانه النظر إذا كان هو غالب قوت البلد

٤٩ في تحت البرذعة وان كان بعد اتمامه وأولى من غيرها الفقه للاصحاب ولا يجوز نجس الدين ويجوز التمسك
 وعليه سوا بالان بغيره بغيره ما حصل بالبرذعة من الصلاة كالطعام العتيق لا تطلق الكسوة عليه وكسوة ربة
 في البيع لا يجوز في مقدورها كالغيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويجب ان يكون الثوب جديدا ما كان أو مقصودا لا ينة

ان قالوا البرحق ثقة وانما يحسن ولو اعطى عشر ثوب باطرا بلا يجوز فلا تساموا لقطعها قطعاً ثم ندب اليهم قوله المورود
وهو يجوز على قطعة تسمى كسوة ويترجى بقوله المصنف عشرة قسا كثر ما اذا اعطى خمسة وكسوة واحدة لا يجوز ولا يجوز
اعدا انفسه رقة واطام خمسة (فان لم يكن المكثرون بعد ارا لم يجد) شيئا من الثلاثة زعم من كل واحد من غير ثمانية بقر
او غيره (فصية ثلاثة ايام) لقوله تعالى ٣٨٦ لا يؤخذ منكم الغنائم الا بقرىكم والغنائم التي لا تملكها كسوة الغنائم

ثم يخرج بذلك من كونه ما كولا (قوله ولو اعطى عشرة ثوب باطرا بلا) أي كقطع
الغنائم وقوله لا يجوز لانه كله يسمي شيئا واما اختلاف ما لو دفع لهم الامداد دفعه
واحدة (قوله فان لم يكن المكثرون شيئا) صادق بالشيء الماهل ولا طهراته كل شيء
في التعمير من الخصال الثلاث فلا بد في عدم تخصيصه من الطهرات غير دور كالغدير
عليه السلام في غير ذلك من القاس وقوله ولو يسمي أي كالا فاضلا عن كتابة العمر
الغالب بان لم يجد شيئا أصلا أو وجد شيئا من الثلاثة أو وجد كملها لكن لم يكن
فاضلا عن كتابته فيكون بالضرورة ذلك كله (قوله لا يبرئ منه) متعلق بمدة وقوله
حال كون الجز كتابته في ثمانية ماله وقوله بقر فمؤخر وقوله قصي صيام بغير شيئا
مخالف أي قالوا يجب صيام بقر في جواب الشرط (قوله لا يبرئ منه) كقوله قصي صيام بغير شيئا
أي يبرئ من الغنائم على غيره لانه على التوهم بخلافه هو قصي صيام بقر أو ما من غيره سادة
بنيته وهو لا تقبل النيابة وقوله ويجزى بعده وبه بالاطعام والكسوة أي لا يبرئ منهما
بظهر لانه لا يبرئ الا من قريب أو من أجنبي بقرىكم (قوله لا يبرئ منه) هنا متعلق
ولا بد اتفاق لانه يبرئ من غير ما لا يبرئ عن كفارة أو من غير ما لا يبرئ من كفارة (قوله اما العاجز
بنيته ماله) ظاهره ولو توفى ما ساقا التصبر هو كذلك على الرجوع وانما ساقا حصر في الزكاة
وضم الزكاة والباقي الضرورة ولا ضرورة بل ولا ساقا هذا في التخييل أو جوهرا على
القواصص أي اساقا من لم يأخذها بغيره ولا الزكاة الحنث الكسوة توراة (قوله وسكان
الكسوة شاق) أي لا يبرئ من كفارة محلي الحنث وقوله فاعتبر به أي الذي ذكره
الرب امره وقوله وغيره ما لا يبرئ من كفارة (قوله فان كان له هناك رقيق غائب
الم) هذا استلزام من قوله لا يبرئ من كفارة وقوله يعمل حياته أي ولو ما لا يبرئ من
حياته به ان عذره من ربحه حياته عند اعتناقه بل ولو لم يبرئ من كفارة اعتناقه في غير
الآخر وكذا يقال فيما لو اعطى أو كسبه ما يبرئ من كفارة فانه يبرئ من كفارة ما لا يبرئ من كفارة
بظنها غير مصحفة فكفارة ذنبا بخلافه فانه يبرئ من كفارة ما لا يبرئ من كفارة (قوله لم يجد ثمانية الخ)
أي شيء العصر الغائب وكان عليه ان يذكر لم يكون اسم الاشارة في قوله من ذلك ما لا يبرئ
المه (قوله تلتزمه الزكاة) أي في المال الذي عنده ومع ذلك بكثر بالصوم لان المال
الذي عنده والفرق ما قاله فكان عليه ان يبرأ أي بكثر بالصوم ولا يظهر الفرق وقوله
والفرق بين البابين أي باب الزكاة أحب قبل ما يجب في النصاب الذي عنده ورواها

منه سبعة غيره هو لا يجوز ويجزى
بعد موت بالاطعام والكسوة
لانه لا يبرئ بعد الموت وله في
المكاتب أن يكفر عنه به فانه
والمكاتب ان يكفر به ما يبرئ
سبعة ماله العاجز بغير ماله يكفر
العاجز لانه واجب في نظر ضرور
ماله فخلا فانه ماله مع غيبة
ماله فانه يتم اطلاق وقت الصلاة
وبخلاف المتابع المبرئ من
الموسر يبرئ فانه يصوم لان كان
الدم يمكن ان يبرئ بداره وعده
به او يمكن المكثرون ماله فانه
ماله فانه كان له هناك رقيق
غائب يعمل به لانه فله اعتناقه في
أخلاقه (قوله) انما العاجز
أن لا يبرئ من المال الذي يصرفه
في الكسوة لكن يجزى كفايته
وكتابة من تفرغه مؤتمنه فقط
ولا يبرئ ما يفيض عن ذلك قال
الشيخان ومن له ان ياتسبهم
الفرق والمساكين من
الكسوة والركلة ان يكفر
بالصوم لا يبرئ في الاخذ نكلا
في الاعطاء وقد يبرئ في الاخذ
منه بغير حجة تلتزمه الزكاة
أشد من الفرق بين البابين

انما لفظ الزكاة في النصاب عن ابدال والتكفير به بل وهو الصوم ولا يجب صيام في الصوم
لاطلاق الا يتحقق قبل قرأ من مسعود ثلاثين ايام متتابعات والقراءة الشاذة كغيرها والاصل وجوب العمل كما أوجبنا
تمامه السارق العبيد في الشاذة في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايمنهما

فجاء بان آية الحسن شذفت متناهيات تلاوة حكم فلا يستدل بها على آية السرفة فانها نصف تلاوة ولا حكم (متمم)
ان كان العالم اجمع يقلل السد عالم يصح الاذنه كغيرها من امة لا تحمل له عبء والادوم بضر غير عانى الخدمة وقد حدثت الاذن
من السد فانه لا يصوم الاذنه وان اذن في الخلف لحق الخدمة ٣٨٧ فان اذن في الخلف صام الاذن وان لم ياذن له

في الخلف فالسيرة في الصوم بلا
اذن فيها اذا اذن في احد حدها
بالخلف ووقع في المنهاج تر جميع
اعتبار الخلف والاقل هو الاصح
في الروضة كاشر من فان لم يصره
الصوم في الخلف لم ينجح الى اذن
فيه ومن بعضه سؤلة مال بكسر
بعضه او كقول بكسر الصوم
للسؤلة ولا عني لانه يستتب
الولاية لنفسه للولاية الارث
وايسر من اهلها واستفتي
الباقين من ذلك ما قولك مالك
بعضه اذا اعتقت عن كفارتك

المكفارة حيث قبل بكفر بالله يوم لا مال ومقتضى وجوب الزكوة عليه ان يكفر بالمال
(قوله) شذفت متناهيات أي من ارفع فلا يقدر هذا وقوله تلاوة فانه نظر لانها رواية
شاذة ولا تضع فيها فيكون الاذن في الترقى ان يقول بان تلك منسوخة حكما ولو فرض
تواترها بخلاف آية السرفة فانها الروايت لم تكن منسوخة (قوله) من امة لا تحمل بان
كانت محرما وبشتر كمالها سائل ان الامة ان كانت تحمل لا يتصور اهلها الصوم طائفا
الا باذن وان كانت لا تحمل ان كان من يرضه الصوم ذكر او لقب حمل الصوم على الاذن
بشرطين ان يضر في الخدمة وان يكون المشرك غير اذن وقد يجهز القديس على التمسك
والقشر المشوش (قوله) والصوم أي والحال ان الصوم بضر غيرها أي غير الامة التي
تحمل وهو الامة التي لا تحمل والعدد وكان بكفره بل هو وضع ان يقول والله وبضر أي
غير الامة التي تحمل وقوله وقد حدثت أي الفريضة على الصيام الامة التي لا تحمل وكذا بقية
الفهم في الآية وقوله وان اذن في الخلف فاية كذا بعد وانه لم ياذن له في الخلف
وقوله في احد حدها أي الخلف والحلف

« فصل في التذوق »

فصحي منك فقبل اعناقك من
المكفارة او بعد بيع اعتاقه من
كفارة نفسه في الاولى ملغيا وفي
الثانية على الاصح

جميعها لاختلاف انواعها (قوله) أو بشر الله ذل الوعد منه من باب المشايكة ولا ينافي
ان الوعد في التفسير والاهداف في الشر وقوله وشرع الخ أي فيكون للخدمة من ان شرع ان
والثاني أولى لان الاول شامل لما يمكن معه التزام (قوله) لم يمتنع أي وان كانت
واسية على الكفاية كمالا تاما نارة (قوله) تأكد الما التزم أي لم يمتنع له وبه
نظر لانه يقتضى ان الالتزام ابنى على الغير والتذوق ليس تأكدها وليس كذلك بل ما
حصل الالتزام الا بهما فكان الاولى ان يقول تأكد المساعدة وان كان قد لا يسهلها
وبعد او يقول لان في احد قسميه وهو تذوق الحاج كفارة الا ان يقال المراد تأكد الما اراد
التزام (قوله) والاصل فيه أي التحليل على تشريعه وسكبه من كونه بغيره مع ما
واجب الشرع كذا بنه وقوله كثيرا الخاري قد يقال لادلاية نفسه على المتخيل بدليل
قوله ومن تذر ان يصح فلا يصح وطالب الطاعة في قوله فذمه فذات الطاعة لا للتذوق
متأمل وقوله ومن تذر ان يصح الله نفسه هذا تذوق على سبيل المشايكة وهو كذا الشيء
بغيره غير لوقوع في صحته (قوله) بشرط في التذوق الامم ومن امكن التذوق بطريق
ما لو تذر لم يرض الذي لا يدر على الصوم صوما واليد عن مكه جاني هذا العام فلا
يستعد التذوق فيها ونقلب الحج عمر (قوله) فلا يصح التذوق لا يصح ان التذوق

« فصل في التذوق »
جميع تذوق وهو بذل القيمة كذا
وسكن فله الله الوعد بغيره او بشر
وشرع الوعد بغيره طاعة الروافق
والمارودي وقال فيها التزام
قربة لم يمتنع كالمعلم الخاري وذكره
الاصناف عقب الايمان لان كلاهما
يعقد بعقد الموعود على نفسه ما كذا
لما التزم والاصل فيه ايات كثيرة
نعمالي وابو الفوارس وغيره واخبار كثير
الخاري من تذر ان يبيع الله

فقطعه ومن تذر ان يصح الله ولا يصح في كونه قربة أو غيرها خلاف والذي رجحه ان الرفع ان قربة في تذر التذوق من تذر
وهذا أولى لما قيل فيه واوصى كنه ثلاثة صفة ويستدور تذر بشرط في التذوق اسلام واخبار وتذوق في التذوق فلا يصح
(التذوق) من كافر لعدم اذنيه للقرية ولا من تذر ما يرفع عن أمي انطاعا ولا من لا يتذوق تذر فيه ما يذنه كجبروتية أو فاس

عبارة الخبر، مبتدأ خبر جملة يلزم وقاعل يلزم خبره عائد على النذر والمشارح جعل لفظ
النذر فاعلا بفعل محذوف متني وجعل جملة يلزم مستأنفة وجعل فاعل الفعل محذورا
وجعل النذر متعلقا بجملة محذوف مقدر بالنذر ولا يخفى ما في ذلك من التشتيت وبخلافه
لوضع الخبر في ردم محضة نذر الكافر خاص بنذر التبر ما نذر الجاهل فصعب منه والفرق
بينه وبين العتق والوقف والصدقة حيث فصعب منه أنه قرينة بمحضة بخلافها فاعلم أن
كانت قرينة الاسم ليست بمحضة لما فيها من ثمانية العقود المالية فصعبها من هذه
الحقيقة لأن حيث كونها قرينة وأيضا في نذر التبر وما جازيها من ثمانية العبادات وهي
لا تخرج من الكافر فقول له عدم أهلية لقرينة أي التي تشبهه بالعبادة والتي فيها مناجاة
لرب لا مطلقا لئلا يرد صحة العتق والوقف والصدقة منه وهي قرينة (قوله في التبر)
متعان يصعب المتدبر ولا يصح من الخبر وقوله المالية كهذا النوب خرج البدنية وقوله
المعينة أي المتعلقة بأعيان المال خرج المتعلقة بالخدمة فمع نذر حرام من القاموس دون
السبيل لأن السبيل لا يمتنع (قوله لفظ) وهو إيجاب فقط ولا يستلزم قبول لفظا بل عدم
الرد كذا قبل وأهل صورته أن نذر التبر صدق على زيد فلا يشترط قبول لفظا بل عدم
عدم رده فتأمل وقوله يشترط الالتزام أخرجهما إلى صدقة أي نذر الله كذا القاموس بنذر
عدم الالتزام وقوله وفي معناه مرقى الضمان أي من إشارته الآخر من الكفاية ولومن
ناطق (قوله ويلزم ذلك) أي ذلك المذکور في الصفة السابقة وقوله بناء على الأوجه له
فإن النذر لا يلزم موافقة ما على ذلك لأن على أن هذا لا يصلح على الأصل كالتبر
أن يصح على أو يصح فوجب أن يصح من قيام وإن يمت القصة بناء على أن النذر يسلط به
مسألة واجب الشرع والكلام فيها هو أعظم فكان عليه أن يقول بدله لا يقولوا
نذروهم (قوله وهو ما يصحبه الشنخانات) لعل فيه حذف مضاف أي صحبا روايته عن
الامام الشافعي رتبة قوله لا تقولوا بما اعتاده وإنه الأصح لئلا يتأني قوله بعد وقوم لهم
فيه اختلاف ترجيح أي أن أحدهما قال برأيه و الآخر قال برأيه وجوبه هذا هو
المراد وإن كان الاختلاف في الحقيقة في الرابطة والموسوعة فاحسبهما قول بالاول
والآخر يقول بالكافي لافي الترجيح كما تفيد عبارة لأن الاختلاف فيه لا يكون
الافي متعدد والاول بان النذر يسلط به مسلك واجب الشرع لا تعدد فيه (قوله في
الجازاة) في المسببة فترجع لتعطل واعلم أن قول المصنف والنذر يلزم في الجازاة على مباح
ومأذنة الخ بمقتضى معنيين الاول أن يكون المباح والمأذنة مقترنين بالنذر وكل منهما في
الجازاة كان شئ الله مريض فعلى أن كل تلغير أو أصلي ركعتين وعلى هذا يكون
قوله على مباح ومأذنة ليس متعلقا بالجازاة بل محذوف حال من النذر أي حال كون
النذر متعلقا على مباح وقسم الجازاة معناه المقتبال للتبر وهي ما كان فيها التعلق
على أمر مشروط وعلى هذا الاختلاف درج المشارح حيث مثل بالامسك والشر

في التبرية المالية المعينة وهي
وحيثون وشترط في الصيغة لفظ
يشترط بالترام وفي معناه ما مرقى
الضمان كلفه على كذا ادعى
كذا كما هو العهود (يلزم) ذلك
بالنذر بناء على أنه بطلان به مسلك
واجب الشرع وهو ما يصحبه
الشنخانات هنا وفي معناه أي
اختلاف ترجيح وبين المصنف
متعان التزم بقوله (في الجازاة)
أي المسكاة (على) فقد فصل
(مباح) ليرد فيه ترقيب كلاكل
وشترط وهو دو قيام أو ترك ذلك
وقد أتم من المصنف لعله سهل
أوسبق فلم

والاعتقاد وحكمه عليه بأنه هراء وسوق قلم وسنجد فكان عليه ان يخالف لغة فقهاء الذي
 زادوا قبل مباح لأنه لا معنى لاشغال الذنوب في التذنب والمعنى الثاني من معنى المتن المحققين
 ان يكون المباح والطاعة معطفا علم ما كان؟ كانه فقه على حاله وان حليت ذنبه في حج
 وعليه يكون قوله على مباح وطاعة معطفا بالجملة وهذا التذنب في كل من الفسخين
 فلا يتوسم على المتن اعتراض فكان على الشارح ان يجعل كلام المتن على هذا المعنى
 الثاني لا سيما قوله على المعنى الاول ورد قوله الا في قوله يلزم الذنوب في قوله مباح أو يفعله
 الخ وقد عرفت عن الشارح بأنه رأى ان جملة على المعنى الثاني تؤدي الى ان يكون
 كل من الفسخين المذكورين من تدبير الجاهل مع ان المتن يظل في الجملة اولى ان يكون
 قوله المتن الا في قوله ان شئ الله مريض الخ غير مرصعا بما قبله لانه لا يسلط مثلا اذا
 كان المعنى عليه مباحا لان الشغل لا يتصف بذلك ولا اذا كان المعنى عليه طاعة لان
 الشغل لا يتصف بالطاعة ويصحب عن الاول بان المراد بالجملة المعنى الثاني وهو المكافاة
 والمقابلة وعن الثاني بان المراد بالمباح والطاعة المعنى الاول وهو ما ليس حراما ولا مكرها
 والشغل لا يتصف به ذلك فيكون كونه لا لا لعلية تأمل (قوله) ان الذنوب في فعل مباح الخ
 الاول ان الذنوب المباح أو تركه الخ لا يتصف به ان المباح هو المعنى عليه لانه هو المتذنب وهو
 عكس ما يقتضيه قوله الا في قوله فصل مباح الا ان يجاب على هذا ما عطفه به ذنوب
 صفة للذنوب المشغل عن فعل مباح الخ ولو جمع في تدبيرين ما يقتضيه وما لا يقتضيه كقوله على
 ان آكل لحما أو أصدق فكل حكمه من التصديق ان آكل اللحم (قوله) القزوم) أي لزوم
 الكفارة وقوله لانه تدبر مباحين وقوله وهو المعنى أي ان شغلنا عن الحث والمنع وتحتيق
 التدبر وبما عين والاضافة كذا ان آكل الخبز والافادة دعيما فتارة الكفارة وما
 يصح من القولين (قوله) والله الخ) مطووع على قوله ان قلت كذا الا على قوله فقه على
 ان أطلقك حتى يكون من المعنى بل هو غير ذلك أقدمه عن الاولين يجواب (قوله) واما
 الاشارة لزوم الكفارة فيها من حيث العين) أي لان قوله الله على ان أدخل الله اذنه حيث
 على دخولها والافادة كذا ان آكل الخبز والافادة دعيما فتارة الكفارة وما
 التدبر على فعل طاعة) أي المشغل على فعل طاعة ظاهر مأمرا والافادة بان الطاعة معاني
 على انقطاع ما منعه من جعل المباح ملتزم بان يكون تقيدها بالتدبر وعدم التزم من غير
 صحيح لان الطاعة لا يتقربا بها بل اذا كانت ملتزمة لا معطفا عليها (قوله) وطول اراءه
 مسألة) أي من غير ما فهم لا يرضون بالتعويل والا كان كونه والافادة كذا ان آكل الخبز
 الهرة في الطلب وعدمه بحال التدبر والافادة ضبط التعلل بل الملتزم حشايا في زيادة على
 ما شذبه لاما غير المحصور في الاقتصاد عليه وقوله مسألة جامعة يخرج من عهد الذنوب
 بالاعتقاد في غير من مباح لانه لا يذهب سكم الجماعة على جمعا (قوله) أم لا) أي وفي
 قبل ومعه بالانتقال للجماعة ان شئت فيه بخلاف نفل لانه من قبلة الجماعة كانه من

ان الذنوب على ذل امر احقر كذا
 لا يبعد باننا في الاصحاب فضلا
 عن لزومه ولكن هل يكون عينا
 تلزم فيه الكفارة عند الجملة
 او لا تختلف فيه ترجيح الشقين
 فانه في جملة في المباح والمفسر
 الزوم لانه في غير مباحية الله
 تعالى والذي رجحاني لزوم
 والمفسرين وهو في الجوع
 انه لا كذا في وهو الحق لعدم
 العباد فان قيل يوافق الاول
 ماني الرخصة واسلم انه لو قال
 ان هذه كذا فقه على ان اذنه
 فان آكل خبز الله على ان أدخل
 الذنوبان عليه كذا في ذلك عند
 المكافاة يجب ان الاول في ذنوب
 الجاهل وكلام المنصف في تدبر
 واما الاشارة لزوم الكفارة فيها
 من حيث العين لامن حيث الذنوب
 (قوله) يلزم الذنوب على فعل طاعة
 مقصودة لم تكن كعتق ومساكنة
 مريض وسلام وتدمج بجملة
 وقراءة سورة دعينة وطول قراءة
 صلاة وصلاة جامعة ولا فرق
 في صحة تدبر الثلاثة الاشارة
 كونه في فرض أم لا فاقول بان
 جميعا معتدة بكونها في الفرض
 أخذ من تقيده الرخصة واسلمها
 بذات

وهم لانهما اعتادا بذلك الفلاحة فلهذا رتب في القرآن المذكورة من واجب حتى كسلا الظهور او حجب كاحد كسلا كسلا
 الذين ولده سنة كاصبر حجة الشافعي حين اومع صفة كسبا في كسب سحر وصلا بحدوث او مكره كسوم الفهر من غاصبه
 شرا او نوت حق لم يصح نظيره اما ان واجب المذكورة فلازم عينها بالزام المشرع فقبل الشدة فلا معنى لالتزامه واما المكره فلا نه
 لا يتقرب به وتلزم ابداء اوله لا لغيره الا فيما ينبغي به وجهه الله تعالى ولا يفرق بينهما لفظة ذلك كقوله تعالى انما يصح من الفرق او يحذف ذلك
 التبرير وهو انما يعني بشي بقوله (كسبه) كسبه (شقي الله) تعالى (مريض) او قدم غايي او يفتوت من الفرق او يحذف ذلك

(نظم) تعالى (على أن أحلى
 او اسود او اصدق) واولى كلامه
 تنويعه (ويزانه) يصدده حول
 المعلق عليه (من ذلك) أي من
 أي نوع التزعم عند الاخلاق
 (ما يقع عليه الاسم) منه وهو في
 الصلاة كسبتا على الظاهر
 بالتصريح القدر وتخلي على اقل
 واجب الشرع وفي الصوم يوم
 واحد لا اثنين فلا ياتيه زيادة
 عليه وفي الصدقة ما يقول شرعا
 ولا يتقدر بغيره مائة دراهم ولا
 ينصف دينار وان ساءه المذاق
 على اقل واجب من جفته ككلامه
 في الروضة لان ذلك قد ياتيه في
 المشرقة (خرج) لو يوشى كسبه
 ان شني الله مريض شقي شقي
 هل يذوق صدقة او صدقة او صلاة
 او صدقات البزري في كتابه
 يحتل ان يقال عليه الانسان يصدقه بها
 كمن يعي صلاته من النفس ويقتل
 ان يقال يصدقه بخلاف الصلاة
 لا تاتيه انما يصدقه لوجوب عليه
 وانما يصدقه في حق واحد او اثنين
 فيصدقه كالاواني والنفقة انتهى
 وهذا وجه وان لم يكن التدوير هو النوع الثاني من نوع التبرير كقوله اشهد الله على مرم اوج او غير ذلك لمره
 حاله مرم اعموم الادلة القديمة ووجهان التدوير بشيئة الله تعالى او بشيئة غيره يصدقه وان شافه ان يصدقه المزمع الا لا يفي بالقرين
 قد يصدقه الله تعالى التبرك او نوع حدوث شيئة يصدقه مقصودة كقدم وزيدي قوله ان قدم زيد فعل كذا فالوجه
 الصفة كاصبر حجة بعض المتأخرين (ولا يصح) (تدوير) فعل (معصية) كقوله ان شافه فلا يفي على (كدام)

فلا يصح تدويره عليه وقوله لا تقول مبتدأ خبره قوله وهم أي غلط وقوله لا خلاف أي
 لا يقدح في النقص فقبل لا يصح وقبل يصح اما الثاني فبمع نفسه بافتادى ويحل اختلاف
 في الاخيرين اما في الاولى فيصح ولو في غير الصلاة (قوله) (ولو يصدقه) المعقود ان
 عين املاها صفة تدويره او ادناه انلا (قوله) (وهو المعلق بشي) أي لا على وجه الجبايح
 لا يرد ان تدوير الجبايح ايضا معلق على شي (قوله) (ولا يقدح في الخ) يعني انه لا يقال كاجلنا
 المسئلة على اقل ما وجب وهو ركعتان فكذلك تحصل الصدقة على اقل ما وجب
 وهو اما عشرة دراهم او نصف دينار لانه اقل الواجب في الزكاة لان النظر لا يقل ما وجب
 لا يصدقه فيمكن ان يكون اقل مقول وذلك في المشرقة كما اذا كان ناسبا مستتر كاي
 مائة من وجب نفسه وربع المشرقة فالواجب على كل منسب اقل مقول (قوله) (فدش) أي
 بان ذهب اصل المرض وان بقي اثره من شذوذه في المشرقة (قوله) (كسبه) أي لا على
 وجهه الجبايح والنفق (قوله) (لا يصدقه المزمع) نفسه ان يصدقه في المشرقة على
 التدوير لا يزم فيها ما يعلق عليه وقوله الا لا يفي بالقرين (قوله) (او وقوع حدوث)
 الوقوع والحدوث يعني واحد فلا حاجة الجمع بينهما وهو بالمرحطة على مشيئة وقصة
 مقول المدة أي قصد ان يشاء يصدقه مقصودا وعمله منسبا زائرا لم يرد مشيئته
 بالذم وان شاء زيد فعل كذا وقصد المعلق على مشيئته نفسه وقوله كقدم زيد
 يتخير (قوله) (ولا يصدقه تدويره) فيه تدوير ارباب المتن فكان الاولى ان يقول ولا يصدقه
 فيه مرم او لو حذف لانه لعل ان كان اعم لان المعصية صادقة بفعل المرام وترك الواجب
 كقوله ان لا أصلي الظاهر فتأمل بل ولكن أولى لان قدره فعمل يقيدان المعصية
 ما يصدقه وهو خلاف ما يفيد قول المنسب كقوله ان لا تدرك فلا يصدقه على كذا من ان
 المعصية معلقة على علم الامانة الا ان يقال انه مثال والمثال لا يخص (قوله) (كقوله) ان
 قلت فلا يصدقه على كذا) هذا المثال مقول لا مرامه يصدقه من سائل عدم انصاف قد
 المعصية لانه من قبل تدوير الجبايح وهو معتقد فكان عليه ان يقول لا يصدق فيه كقوله
 على ان اقول فلانا واشارنا في سائل الى الجواب عن ذلك ان مراد المنسب كقوله ما ذكر
 لا على وجه الجبايح والغضب فان كان على وجه الجبايح والغضب فيخير بين ما التزمه وكذا في

لقد ثبت لا تدرى معصية الله تعالى واداء مسلم ونسبوا لصغارى المار من نذران بطبيع الله فلهذا من نذران يعصى الله فلا يصح
ولا يقبض به كذا من حيث جواب الزوى عن خيول تدرى معصية وكذا من كثرة بين يده شعرب وغيره بطله من نذران الطواغ
وعلى عنده من نذران ما جال كاقال الزى كشتى اذ لم يجره المين كما اقتضاه كلام الراعى اخر ان نوى به الجين لم يسه الكفاية
بالجنت ه (تنبه) ه وروى التوشيح اعناق العبد المرحون فان الراعى يحكى عن التوبة ان تدرى معصية الله فلهذا من نذران يعصى الله فلا يصح
او عند اداء المال وكذا روى ان الاقدام على عتق المرحون لا يجوز وان تم الكلا مان كان تدرى فى معصية منعقدا واستقى
غيره ما لونه وان يسل فى ارض مخصو يصح النذر ويصل فى موضع آخر كذا ذكره ٢٩١ انبغى فى تم ذنبه وصريح بلسنته

المين (قوله لا تدرى معصية) كان قال على أوقته على ان أفسد فلانا وكذا به قال فى
قوله ومن نذران يعصى الله (قوله ولا يقبض به معصية) معصية كفاية معصية وقوله وكفاية
كفاية معصية أى ان أود الجين كما بانى وقوله فان نوى به المين أى أو أضافه الله أو قطع به
بست أو منع أو قطع خبر فان لم يكن هناك شئ من ذلك فلا كفاية بالجنت (قوله أورد
فى التوشيح) أى على قولهم لا تدرى معصية الله وقوله اعناق الميسر أى اقتضاه
اعتناقه بقبول ما بهد وأما ضمان السياق وقوله ان نذرنا نعتق أى عن النذر وقوله فى
الاحمال أى بان كان النذر معمر اعتد النذر وقوله أو عند اداء المال أى ان كان معمر
عند النذر وهذا ضعف والراجح انه يلغو النذر حيث لم يقم بيمين نذرنا أو ما عندنا
فلا يراد كما ان ارادى بيمينه اعتاق الرامن المور لا نهى بيمينه نذرنا وجهه فلا وجبه
لذكره (قوله وان تم الكلا مان) أى سلبها ما قرب ان نذرنا منعقدا الخ وقوله وكذا
الخ وقد علمت ان قوله فى الكلام الاول بقوله عند اداء المال معنى ضعيف لم يتم الكلا مان
(قوله وبأنى) أى يعصى (قوله على نذرنا) أى المشتكى على تركه والاقتضاه
ان المباح معاقب عليه مع انه معاقب وقوله كذا لا كل لما ولا أشرب لينا الاول كلى
ان لا كل أى على الخ اذ لا التزام فماد ذكره وعدم العتق فى المباح لا ينافى وجوب
معصية اذ المين به عند مخالفة ان اراد به أو أضافه الله فان لم يرد به المين ولم يضمنه الله فلا
العتق ولا كذا كذا هكذا انحصر وقوله ما مرفى المعصية لزوم الكفاية أى أيضا ان علق به
بست أو منع أو يقطع خبر فتم على وجوه (قوله وسواء قصد بالذم الخ) يؤيد منه
ان كل ما وضعه الا بامنه لا يكتفى فى جهة نذر عرض الطالب (قوله كان الاوى الخ)
أى الاقتضاء لى لزوم المين على جهة التعمير من ما نذر به كفاية المين وليس مراد (قوله)
ولا يلزم عند النكاح بالنذر أى لى المين ان ما وضعه الا بامنه لا ينعقد نذر اذ عرض طلبه
وقوله اذا كان نذرنا أى بان كان تاقضا وجد بهيته (قوله والاوجه انعقاد النذر)

المشاط على التعمير ولا كل التعمير على العبادة أم لا راعى البصر فى القسم الاول كما اشار به من المتأخرين لان قوله
مقصود ما لم يرب على العتق لا العقل (تنبه) ه كان الاول للمعصية التعمير ياتى فى النكاح ما لم يرب على العتق
من الحديث اذ كور ان النذر يرب كلام الامميين لا ينعقد به صريح فى الزوا والجموع ولا يلزم عند النكاح النذر كما يجرى
عليه ان المقرى هنا واثباته بعض المتأخرين اذا كان نذرنا وفى ثنائى المقر الى ان قول الامم لى لم يرب على
مستحقا فله على أن أحكام القدر لان المباح لا يلزم بالنذر لان الهبة وان كانت غريبة فلهذا لا ينافى هذا الوجه بلسنته
ولا يصح معصية كذا قاله ابن المقرى والاوجه انعقاد النذر لان فعلت كذا فلهذا على أن أصلى وكفى

[illegible]

ابراه و زنده دم وان دك بعد از
 و نذر صلا اوصوا في وقت فذاه
 ولو بعد زوجه عليه قضا و نذر
 نذر اداء شي الى الحرم زوجه
 انه ان مول و زوجه صرفه بعد
 خرج ما بينه من ماله كينه
 اما اذا لم يجهل حله كغفار
 فليزجه حال قته الى الحرم و نذر
 قضا و شي على اهل بلعمين
 زوجه صرفه اما كينه الحسين
 و نذر صلا فذاه بايقاعها فانما
 لا يان بالا فصل لانك بعد و نذر
 عنها ابراه و زوجه و نفاضة بكنه
 اوصه اعد و نذر نفاضة ابراه
 و زوجه كانه فان نفاضة كنه
 على عتي هذا الرق الكافر
 يفت و نذر زوجه او شي الا سراج
 سراج او غيره اوقضا ما يشترى
 به من غدا جميع كل من النذر
 و الرق ان كان يبدل للمسيح
 او غيره يفتقه من فهو محل
 او نذر و الا لم يصح لانه اذاع مال
 و نذر ان يبدل في افضل الاوقات
 فقبيل ما قاله في الطلاق لانه
 القدر او في اسب الاوقات في اخذ

تعالى قال الزكوى يعني ان لا يصح خبره الذي يخفي الصفة ويكون ثمره في افضل الاعمال ولقد كان
 به وانه مباد لا يشكر كونه قد فعل بطريق البيت وسد وقبله يصل داخل البيت وسد وقبله توفي الامامة الاقبح وبقية
 ان يكنى واحدا من ذلك وامر به الخبير ان اليت لا يتجاوز طائفتين من اهل البيت وسد وصحرولان العبرة في ظاهره وال
 وذكر في شرح المطالب وخبره في امر عام لا يتجاوز طائفتين من اهل البيت وسد وصحرولان العبرة في ظاهره وال
 « (كتاب الاقضية والشهادات) الاقضية من قبل اهل البيت وسد وصحرولان العبرة في ظاهره وال

وزعمه لا تقليد حكم وقضاء كإثباته الماوردي (و) الثاني (في البورق) والثالث (الاعتق) فلا قسم ولا غير مكلفه (في الرابعة)
 (الطرية) فلا قسم ولا فرق في ولو بعض النقص (و) الخامسة (الذكورية) فلا قسم ولا ينافر ولا خفي مشكل الثاني
 الرابع المذكورة قصص ولا ينافر (و) السادسة (العدالة) لا في إثم أي الشهادات والأدلة ولا تفاخر ولو لمعاله
 فيه شبهة على الصحيح كإثباته ابن القتيب ٣٩٩ في مختصر الكفاية وإن اقتضى كلام المصيري خلافه (و) السابعة (معرفة الحكم

الكتاب) العزيز (و) معرفة الحكم
 (السنة) على طريق الاجتهاد ولا
 يشترط حكمة باتم ولا احادتها
 المتعاقبات من غير طلب
 وأى الأحكام يتركه المبدعي
 والماوردي وغيرهما تنص على
 آية وعن الماوردي ان عدد
 احاديث الأحكام خمسة مائة كعدد
 الأتي والمراد ان يعرف أنواع
 الأحكام التي هي بحال الظاهر
 والاجتهاد واستدراكها من الرعا
 والتقص عن أنواع الكتاب
 والسنن العام والخاص والجمل
 والمبين والمطلق والمحدد والنسب
 والظاهر والناهي والمنسوخ ومن
 أنواع السنة التواتر والاحاد
 والمحصل وشبهه لأنه بذلك يمكن
 من الترجيح وتصلح الأدلة
 فيقدم النفاص على العام والمحدد
 على المطلق والمبين على المجمل
 والناسخ على المنسوخ والتواتر
 على الاحاد يعرف العقل من
 السنة والمرسل منها وهو غير متصل
 وسال الرواية قوة وضمانه في حديث
 لم يجمع على قوته (و) السنن
 معرفة (الاجماع والاختلاف)
 فيه يعرف احوال العباد من

يعدهم اجماعا واختلافا لا يقع في حكم اجماعه وعلى خلافه (تنبيه) في قضية كلام المصنف انه يشترط وقوله
 معرفة جميع ذلك وليس مراد بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي يشق او يحكم فيها ان قوله لا يختص بالاجماع فيها اجماعا جوافة
 بعض المتقدمين وتعليق على غلظة ان ذلك المسئلة لم يشك فيها الا في قول بل توالت في عصره

وعلى هذا قياس معرفة الزائغ والمضروب كإثبات الشك من الغزالي وأقره (و) التامع معرفة طريق الاستعداد الموصلة إلى مدارك الاستكشاف الشرعية وهي معرفة ما تقدم وما سبقت كرمع معرفة القياس في حصصه وفاسد ما في الأدلة والمسار والادون ليعمل على الأول كقصاص ضرب الخوارج على التائيف وإثبات كسائر أقوال البيت على كلفه فيهم فيه ما جاز الثالث كقياس التنازع على البرق في اجتماع العلم (و) العاشر معرفة (ط) طرف من لسان العرب) لفظة وأعرابا ونصرا شالان به يعرف عموم اللغة ونصوصه وأطلأته وتفيد واجاله ويأته وصيغ الامر والنهي والظير ٣٩٥ والاستفهام والوعود والوعود والاسماء والأفعال والحروف وما لا بد منه

وقوله أو يغلب مصوب بان مضمر تقول بعدد مصطوف على علم في قوله أما يعلمه أي أما يعلمه أو يغلبه على ثلثه الخ على حده وليس عبا متوقفة على (قوله وعلى هذا) أي قوله بل يصح في الخ وقوله قياس معرفة التامع الخ أي لا يشترط معرفة جميعه ما لم يكن ان يعرف ان ما حكم به ليس له ناسخ من كتاب أو سنة (قوله الموصلة إلى مدارك الاستكشاف) أي محل ادراكها وقوله وهي معرفة ما تقدم من معرفة أنواع الكتاب الخ وقوله تقدم تنازع على العالم الخ والذات سبذ كمرقة طرف من لسان العرب والتفسير لان هذه كلها طرق للاجتماع الذي هو بهذا الوسع التحصيل بل يحكم (قوله لأن به يعرف عموم اللفظ الخ) هذا يستفاد من الفقه وقوله ويصيح الأمران كن المراد هيعة صيغته كان مستندا من علم التصريف وان كان المراد معرفة مضاهي اللفظه كان مستندا من التصريف وكذا معرفة الاجزاء وما بعدها (قوله ولا يشترط ان يكون متبصر الخ) هذا فهم من قوله طرفه فكان الأول ان يقول فلا يشترط الخ (قوله ولا يشترط حفظ جميع القرآن الخ) ذكره ونظما في لسانه والافتد من (قوله ولا يشترط) أي التسلق أقل ما قبل كذا الذي فان بعضهم قال في حقه قال انما كذا به السلم وبعضهم قال انها فاسد ما هو بعضهم قال انما فهمنا فخذ الثاني باقل هذه الاقوال فالمراد بقوله كالاخذ باقل ما قبل أي من أقوال العلماء حيث لا دليل سواه عند مناقه مختلفه فله فائده الثاني لا يحد تحقيق ولا يجمع عليه لانه في ضمن الأكثر ومنه معرفة أخذ ما يحكم من ما قبل استنادا (قوله ومعرفة أصول الاعتقاد أي عقائد التوحيد من ألوانها والاحتجابات والمخبرات في حق الله وفي حق الرسل ولقد قدم هذا المكان أول (قوله ولا يخفى العصر عن مجتهد) أي وان لم يكن ظاهرا والمراد كل عصر أخذ من قوله بعد ان كيف يمكن التفاهة في الاعصار وقوله الا اذا نداهي الزمان قال تداعي البناء القصد من جوانبه وأشرف على الانهزام فقيهه استعار بالكتابة حديث شعبة الزمان ببناء تشبيهه انما في النفس وثالث سبأ من لوازمه وهو التداعي أو استعارته من حيث شبه التقارب بالتداعي واستعارته في التقارب واشتق من التداعي معنى التقارب تداعي معنى تقارب وقوله قرب الساعة تفسير لما قبله (قوله

جميع أبواب الشرع أما انقلذه في علم خاص فليس عليه غير معرفة قواعده امامه والبراعه بما يابري المطلق في قرائن الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نص الشرع وله ذلك البس لانه يعدل عن نص امامه كالأبوع في الاجتماع مع النص حال ابن دقيق العيد ولا يخفى العصر عن مجتهد الا اذا تداعي الزمان وقرب الساعة وأما قول الغزالي والفتان ان العصر خلاص المجتهد المستعمل في الظاهر ان المراد مجتهد قائم بالفتا فان العلماء غيرون منه فقد قال مكيون لو غيرت بين القضاء والقتل لا اخترت القتلى

والافتد من علم التصريف وان كان المراد معرفة مضاهي اللفظه كان مستندا من التصريف وكذا معرفة الاجزاء وما بعدها (قوله ولا يشترط ان يكون متبصر الخ) هذا فهم من قوله طرفه فكان الأول ان يقول فلا يشترط الخ (قوله ولا يشترط حفظ جميع القرآن الخ) ذكره ونظما في لسانه والافتد من (قوله ولا يشترط) أي التسلق أقل ما قبل كذا الذي فان بعضهم قال في حقه قال انما كذا به السلم وبعضهم قال انها فاسد ما هو بعضهم قال انما فهمنا فخذ الثاني باقل هذه الاقوال فالمراد بقوله كالاخذ باقل ما قبل أي من أقوال العلماء حيث لا دليل سواه عند مناقه مختلفه فله فائده الثاني لا يحد تحقيق ولا يجمع عليه لانه في ضمن الأكثر ومنه معرفة أخذ ما يحكم من ما قبل استنادا (قوله ومعرفة أصول الاعتقاد أي عقائد التوحيد من ألوانها والاحتجابات والمخبرات في حق الله وفي حق الرسل ولقد قدم هذا المكان أول (قوله ولا يخفى العصر عن مجتهد) أي وان لم يكن ظاهرا والمراد كل عصر أخذ من قوله بعد ان كيف يمكن التفاهة في الاعصار وقوله الا اذا نداهي الزمان قال تداعي البناء القصد من جوانبه وأشرف على الانهزام فقيهه استعار بالكتابة حديث شعبة الزمان ببناء تشبيهه انما في النفس وثالث سبأ من لوازمه وهو التداعي أو استعارته من حيث شبه التقارب بالتداعي واستعارته في التقارب واشتق من التداعي معنى التقارب تداعي معنى تقارب وقوله قرب الساعة تفسير لما قبله (قوله

في فهم الكتاب والسنة (و) الحادية عشرة معرفة طرف (نفسه من كتاب الله) تعالى يعرفه الاحكام المأخوذة منه (نفسه) وهذا مع الذي قبله من جلال طرق الاجتهاد ولا يشترط ان يكون متبصر في كل نوع من هذا العلم حتى يكون في الفهم كسيرة ويرى اللغة كالحليل بل يكفي معرفة جملتها قال ابن المذاهب ان هذا هو في هذا الزمان فان العلوم قد دوت وبعثت انتهى ويشترط ان يكون لمن كتب المذهب أصل كصحيح البخاري من أي داود ولا يشترط حفظ جميع القرآن ولا يفهم عن ظهر قلب بل يكفي ان يعرف مضافا استحضاره في أوابها فبراجعها وقت الحاجة ولا بد ان يعرف الأدلة المختلف فيها كالاخذ باقل ما قبل وكالاتصاص ومعرفة أصول الاعتقاد كالحكي في الرضا كاستنباطها من الاصحاب اشتراطه ثم اجتماع هذه العلوم كالتأليف لا يشترط في المجتهد المطلق وهي التي هي في

وامتنع منه الشافعي وأوصيته فبقي الله تعالى بما وجدنا ظاهر لا شك فيه أنه إذا كفر يمكن القضاء على الأعمى ولو غلبه عن
 الجمع والشمس يجرى على القاضي الحليم ولا يستأذ أو يحسن وغيره كما كانوا يقولون له ما تعلم من الشافعي ولو فارق رايه
 ويحرم من الاجتهاد ما يكون العالم به في باب دون باب فكيفه علم ما يتعلق بالباب الذي يجهل فيه (و) الثالثة عشرة
 (ان يكون سمعا) ولو يصح في هذه الاثر في أصل لا يصح أصلا فإنه لا يفرق بين إقراره وانكاره (و) الثالثة عشرة (ان يكون سمعا)
 فلا يفي على ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الله ولا يعرفه العالم من المألوف كان كان يعرف الصور اذا نزلت منه صم
 وغيره بالاعى الاعوانه يصح قوله وكذا من يصبره او يقطع دون من يصبره ليلالقط قاله الاثر في فان قيل قد استغفل النبي
 صلى الله عليه وسلم ابن أمهم ~~ص~~ منوم على المذبة وهو أعمى وله قال الامام مالك رحمه الله ولا يعي أجبم بانه انما غفلته
 في املة الله لا لدون الحكم (ثمة) ٢٩٦ لومع القاضي البيهقي ثم عني في تلك الواقعة على الصحيح واستثنى أيضا

ما لو نزل على قاعة على حكم أعمى
 فإنه يجوز كما هو هذا كوفي رحمه الله
 (و) الرابعة عشرة (ان يكون كتابيا)
 على أحد وجهين اختاره الأثر في
 والتركي على الاحتياطية التي ان
 يكتب الى غيره ولأن فيه أمنا من
 تزييف القاري عليه وأوجهها
 كافي الروضة وغيرها عدم اشتراط
 كونه كاتباً لأنه صلى الله عليه وسلم
 كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ولا
 يشترط فيه أيضاً معرفة الحساب
 لتصح المسائل الحسابية التي هي
 كالصود في المطلب لأن الجهل به
 لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل
 والاحتاطية بجميع الأحكام
 الشرعية لا لاختلاف (و) الخامسة
 عشرة (ان يكون متيقظاً) بحيث
 لا يرقى من نكته ولا يتدفع من
 فرة كاختلاف كلام ابن القاس وسرحه الماوردي والروائي واختاره الأثر في التوسط واستدقيقه
 إلى القول الشيعي يرتبط في المعنى السقوط قوة السبب قال والشافعي أولى باتخاذ ذلك والاشباع المحق في انتهى لمصداً ولكن
 الميزوم به كافي الروضة وغيرها استصحاب ذلك لا اشتراطه (تتبع) هاتان الحقتان الشعة فتان المروعة بها والما للتركبان
 فلا يفي كونه ناطقاً لا تصح قوله لا تحسن على الصحيح لأنه كتابا والثانية ان يكون فيه كتابة للقيام بأمر القضاء فلا يفي بحقل
 قس كبيراً مرضاً وغيره ولا يفسر بعضهم الكفاية اللازمة بالعضا ما ان يكون فيه قوة على متقابلة الحق نفسه فلا يكون ضعيف
 التفسير جناناً كثيراً من الناس يكون عالمه لا يتألفه ضعيفة عن التفسير لأن الزام المسئلة يتطوع في حلقه بسبب ذلك وإذا
 عرف الامام عليه السلام ولا ولا يجهل من حاله كما استعمل الله عليه وسلم معاذ أو لو لم يكن لا يتصلح القضاء مع وجود النصالح
 والعلم بالعلم المثل للمولى بكسر اللام والمولى يتخها ولا يتقذفها وان أصاب في حق تعذر في شخص

بشد
 إلى القول الشيعي يرتبط في المعنى السقوط قوة السبب قال والشافعي أولى باتخاذ ذلك والاشباع المحق في انتهى لمصداً ولكن
 الميزوم به كافي الروضة وغيرها استصحاب ذلك لا اشتراطه (تتبع) هاتان الحقتان الشعة فتان المروعة بها والما للتركبان
 فلا يفي كونه ناطقاً لا تصح قوله لا تحسن على الصحيح لأنه كتابا والثانية ان يكون فيه كتابة للقيام بأمر القضاء فلا يفي بحقل
 قس كبيراً مرضاً وغيره ولا يفسر بعضهم الكفاية اللازمة بالعضا ما ان يكون فيه قوة على متقابلة الحق نفسه فلا يكون ضعيف
 التفسير جناناً كثيراً من الناس يكون عالمه لا يتألفه ضعيفة عن التفسير لأن الزام المسئلة يتطوع في حلقه بسبب ذلك وإذا
 عرف الامام عليه السلام ولا ولا يجهل من حاله كما استعمل الله عليه وسلم معاذ أو لو لم يكن لا يتصلح القضاء مع وجود النصالح
 والعلم بالعلم المثل للمولى بكسر اللام والمولى يتخها ولا يتقذفها وان أصاب في حق تعذر في شخص

مما لا ينعزل أحد عما قيل بالوجه العزل وإن بلغ إلا عرفه الحكم قبل بلوغه وثبت
 العزل بعد في شهادة أو استنفاضة لا بخباير واحد ولا بكتاب وإن حدث قرائن عند تزوير
 (قوله العزل بها الملع) لأن الملع إذا بلغ العزل ويكنى قرائن العزل فقط (قوله
 و ينعزل بالنعزال نأيه) لا يراجع إن النائب لا ينعزل إلا ببلوغه عزله وإن لم يبلغ الأصل وقوله
 لا ينعزل ينعزل بالنعزال الملع الذي ينعزل بالنعزال (قوله ولا ينعزل قاض) أي ولو قاض ضروره
 إذا وجد صلح عام مع وجوده فإن جرى بوليته العزل والأفلاذ لا نافذة في انعزاله وقوله
 ووال كالامير والمفتي وناظر المجلس وقوله بالنعزال الامام أي بموت أو غير ذلك منه
 المنعزل ينعزل الشواهد (قوله في غير محل ولا ينعزل) أي ولو لم يكن أهل محل ولا ينعزل وهو
 متعلق بقوله وقوله حكمت مقول القول سواء قاله اعل وجه الاقرار والاشهاد
 وقوله ولا ينعزل خرج ماله وضاف القول لا يقبل العزل كقوله كت حكمت بكذا فإنه
 يقتضي وقوله ولا شهادة كل منهما أي المعزول والمقول أي في غير محل ولا ينعزل لأنه لم ينعزل
 فصل نفسه وقيل فقبل لأنه لم ينعزل لنفسه وإنما ينعزل عنها فشرأفاً قبل شهادة المرعضة
 في الارضاع وهو فقبل نفسها وفرق الاول بان فعل المرعضة غيره فتصدق بالاثبات بل
 المقصود ما يترتب عليه من التبرع مع انشائها بما لا تقتضي تركه فتصدق بالانحلال
 فيها ما يخرج بالشهادة بالحكم والوشدان فلا تارق مجلس حكمه بكذا فيقبل (قوله
 ولم ينعزل القاضي) أي الذي اُختبِر الدعوى عنده وقوله انه حكمه أي المذكور من المعزول
 والمقول في غير محل ولا ينعزل (قوله لم ينعزل ذلك الامينة) أي فلا ينعزل منعه عندها
 وهو قوله انه اذ هي عليه في غير محل ولا ينعزل ومنها شاهد اذ هي عليه انه شهد زورا فلا
 تقبل الامينة احوال اذ هي عليه وهو في محل ولا ينعزل فترفع ولوم البينة وطريق المذني
 ان ينعزل على نفسه ويقيم البينة بان القاضي حكم بكذا فيسحبها القاضي الثاني ويحكمه
 بالحق برفض حكم الاول (قوله اذ على معزول شيء) أي شيء يعود في حكمه حال
 ولا ينعزل والامينة الامينة (قوله ينعزلان) أي اهل محل ولا ينعزلها أو شارب ذلك الى ان
 تسميها ما شاهدت في غير ذلك ما يحسد لانها بما يلفظ الشهادة اذ ليس هناك قاض تزوي
 عنده الشهادة وقوله أو استنفاضة أي في محفل ولا ينعزل مخدوف من الثاني لانه الاول
 واعاد ان الزينة لا تنب بكتاب لانسان تزوير (قوله يوم الاثنين) أي صبيحته وهذا
 من اداب القاضي وقدمه على قول الحق ويسحب ان يجلس الملع لان دخول البلد اقبل
 عليه واعلم ان الاداب المطلوبة بعضها واجب كالشهادة بين الخصمين والنظر في أهل
 المجلس وعدم الجواب وعدم قبول الهدية وبعضها مندوب كالتزوي في وسط البلد
 وكون الملع في جيبا بارزاً وعدم الجلوس بقضاء المصد (قوله بلد ساوى اهله في القرب
 منه) أي كل مع تباين مفاصل الاطراف يندفعون وكذا في يديهم وهكذا الامثلة والا
 فلا شهادة ان الساكن بالقرب من وسط البلد ليس مستألفاً الساكن بغيرها (قوله وان

انقزل بها او بشرامه عليه وشهد
 بالنعزال نأيه لا ينعزل ينعزل
 ولا من استنفاضة بقوله الامام
 استنفاضة عني ولا ينعزل قاض
 ووال بالنعزال الامام ولا ينعزل
 قوله في غير محل ولا ينعزل ولا
 معزول حكمت بكذا ولا شهادة
 كل منهما بحكمه الا ان ينعزل
 ينعزلان لم ينعزل القاضي انه
 حكمه ولو اذ هي على ما في جوار
 في حكمه لم ينعزل في الامينة
 فان ادعى عليه شيء لا ينعزل
 ينعزل اذ هي على معزول شيء
 فكتبت له ان ينعزل وقوله القاضي
 يشاهد من ينعزل جان منه الى
 ولا ينعزل ينعزلان أو استنفاضة ويسر
 ان يكتب مولا له كتابا بالتولية
 وان ينعزل القاضي عن حال
 على اهل محل وعده فيقبل دخوله
 بران ينعزل يوم الاثنين ينعزل
 قصته (ويستحب ان يجلس)
 للفتنة في وسط البلد اليك اوى
 أهله في القرب منه هذا اذا
 استنفاضة بطلت في الزمان حيث
 تيسر وهذا الذي يمكن فيه موضع
 بعد العزل ولا ينعزل وان

وأيضا وثبتوا الحق في جنسية اختلاف يسوع والنصارى والافتقار حكم خال الله تعالى لضعفه في القوة عليه وسلم وثبتوا دعواه في الأمر
خال الله في المصيرى كذا في الله عليه وسلم فثبتنا فيها ولكن أوردنا نصرة في الحكم أم الحكم المأمون نحن أو واجع
أنت تأسر في فلا والادعاء فيها كآلة جميع من الأصحاب الذين يسمون قولهم في الافتاء قد قيل إلا في العبد والمرأة ويخرج
القاسم والمحال (ولا يعلق القصة في المجد) أي بكرة اقتاده حمل الحكم صوابه عن ارتفاع الأصوات والقلة الواقعين
بحسب القضية عادة ولو اتفقت قسوة وأقضا وقت حضوره فيه لعدلا وأضرعا بالأسر تباعها وعلى ذلك يحمل ما به عنه
صلى الله عليه وسلم وعن خلق الله في الافتاء في المسألة وكذا أوسع الحاج بالأسر نفسه له في زمن مطر وهو كان يجلس فيجمع
الكرامة أوردتهم مع الله ومن الخرافة فيه المأخوذة والمنشقة وهو مما لا يقتضيه حاله ويذهب عن دخل عليه
شعنين شخصين وأقامة الملوكة فيه ٤٠٠ أشهر كراهة كائن عليه تشرع في السويدين المخلصين فقال (ويسوي)

الحق السوي. فإذا هو نصراني يسوع درنا فترى ما فعل فقال له مدرس بني يريفان قاضي المدينه الى
التي تاتى شرع في انقاض القاضى فلما قام من محله وأجلس فقال له اهل بي كان خصمى منكم المدينه يديك ولكني سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تدوم في الجالس انظر بني ورفيقه فقال شرع بما تقول بالنصراني فقال الذرع دروي فقال
شرع اهل جل من بنه فقال على مندف شرع فقال النصراني اشهد ان هذه احكام الاسلام اسم النصراني فاعطاه على الذرع
وجاء على فوس حقيق قال انسى فقد ارشنته فقاتل المشركين عليه ولان الامام بعلا واليعلى عليه وشه كافي الروضة واقولها
ان يجري ذلك في ما هو وجود الأكرام حق في التقديم في المعزى كما يحسه بعضهم وهو ظاهر اذا نلت انصرم المسلمون
والانفاضة خذلانه فلكثرة ضرر المسلمين قال الاسنوي ولو كان احد من اعداءوا اخرهم قد اقبله فخر جمع على التكافى
في القصاص والعصم انما لم يقبل باليهودون مكره وتجب البائس من هذا الضم فان التكافى في القصاص ليس بما
خفى فيه بل ولما اظهر بالدين المرحى الصدوق الى الواج

(و) الثالث في اجتماع (الفقهاء) على ثلاث مسائل شرعية قلب أحدهما (و) الثالث في (العلماء) في الفقه المأثور والمنقول من غير أن يوافقوا
 الصحاح والمعتبر فيهما ما تقدم والاربع في دخول ما عليه فلا يدخل أحدهما قبل الآخر وانفاس في القيام بهما فلا يضمن
 أحدهما بقيام من له في شئ من ذلك أن لا يدخل في إيجابه فإما أن يعترف بغيره منه وإما أن يقوم به مستحسنا لا لوجود
 أولى واختار ابن أبي النجيم كراهة القيام بهما معا كما في آداب القضاء أي ١٠١ إذا كان أحدهما يقيم بغيره دون الآخر

لأنه ربما يتوهم أن القيام بهما
 واحد في جواب سلامهما أن
 سلمهما معا لا يرد على أحدهما
 وبترك الآخر فإن سلم عليه أحدهما
 انتظر الآخر أو قال سلم لهما جميعا
 معا إذا سلم قال السجستان ولد
 يتوقف في هذا إذا طال الفصل
 وكانهم احتجوا بهذا الفصل لثلاث
 يعقل في التسوية والتسليم
 في ملازمة الوجه ربما ترفع
 الإكرام فلا يخص أحدهما بنسب
 منها وإن اختار بغيره فغيرها
 (تتبعه) يدعي أن لا يستثنى
 ولا يبيع بغيره فلا يدخل قلبه
 ما هو عليه ولا يقدح في قيل
 قلبه إلى من يعبه إذا وقع بينه
 وبين غيره حكومة والمال بينهما
 لا يكون له ولا يبيع بغيره
 يحاسب أيضا فإن قيل ذلك كره
 والمال بينهما في مجلس حكمه إذا
 كراهة (ولا يجوز) للقاضي أن
 يتقبل الهدية وإن قلت فإن
 الهدى البعس له ضرورة في الحال
 منه سواء كان ممن يهدى إليه قبلي
 الأولية أم لا سواء كان (من أهل
 عمله) أم لا ولا يمكن له خصومة
 لكنه لم يهدى قبل ولا يهدى القضاء
 ثم الهدى إليه بعد القضاء مذهب مرم

في المدعي وجملة فلا وجه له هذا التخصيص وكان الأول أن يقول ليس به وبعين ما نحن
 فيه مباحة أي حتى يصح التخصيص المذكور (قوله في استماع الفقهاء) أي أنهم من الهدوى
 والقبول وغيرهما (قوله فإما أن يعترف بغيره منه) أي القيام أي من تركه له (قوله فلا
 يرد على أحدهما) أي فلا يرد على أحدهما وقوله وقد يتوقف في هذا أي الانتظار
 لأن السلام مائة كتابة فإذا حصل من أحدهما كله حصل منهما (قوله تنبيه) الأول
 فأستخرج من المتن الآتي أنه من قبل الهدية رضاءه أنه ليس ثمة البيع والشراء بنفسه
 أو بركته المعروف فإن الله يرى بالاحتياط كان الشراء مكرها أو مباحا لم يجرى به
 قبوله لأنه هدية وهي محرمة (قوله والاحتياط فيه بارشدة) أي أن كانت لأجل أن لا يحكم
 بالمأطال وتركة الحكم بالحق وقوله وأهدى أي أن كانت لأجل أن لا يكره (قوله ولا يجوز
 أن يقبل الهدية الخ) ظاهر استماع قبولها مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل في أمارة
 السمة الشارح بقوله فإن الهدى الخ والحاصل أنه إن كان لله هدى خصومة في الحال
 أو غلب على الظن وقوعه عن قرب امتنع قبول الهدية فمما لا يوافقها كان الهدى من
 أهل عمله أم لا لعادة الهدية أم لا إحدى في محل ولا يهدى لأن لم يمتنع له شفعة
 ولا عاقبة الهدية امتنع قبولها أيضا وإن كان من أهل عمله أم لا وإن كان له عادة بها وإذا
 علم ما قدر أو حضا أو صدقة حرم قبولها أيضا أي وكان ذلك في محله ولا يهدى في هاتين
 الصورتين على تفصيل في هذه باقي في الشارح وإن كان له عادة ولم ير لأجله أو لا قدرا
 ولا ضرورة تجاز قبولها ولا فرق في هذا التنبيه بين الإيجاب والإباحة التفاسي على المعتمد
 ومافي الشارح من الاستثناء ضعف (قوله من له شفعة) أي أي ومن غلب على ظنه أنه
 سيخاصم (قوله ثم الهدى إليه) لأجاجة لأنه الفرض أي سواء كان من أهل عمله أم لا
 يمكن بقدر الثاني بما لا يهدى إليه في محل ولا يهدى ولا يبيع قبولها (قوله حرم عليه
 قبولها) جواب ابن وقوله بحيث أي حرام وقوله ودوي الخ النظر ما الفرض بذلك هذه
 الزاوية فإنه إن كان أفراد بالسلطان الإمام كانت فمقتصر على حكم عليه فتعذر خلاف
 المذهب وإن كان المراد منه أنه لا ملازمة فيشمل الإمام وتوابعه كالقاضي فكانت الرواية
 الأولى معتمة نعم إلا أن يراد من الملازمة ولو بالتخاب فإن حكمه حكم الأعمال فيلحقها
 تأمل وجوز هذا وأما جازة رسول الله عليه وسلم في قبول الهدية لهصيفة (قوله إليه) أي
 إلى الهدى (قوله فإن تعذر) أي الرد وقوله أنه أي الهدى الذي ليس من أهل عمله إذا
 جماعه وأورد ذلك بالذكر لخلاف فيه والأول أن يهدى إليه بغيره حرم قبولها أيضا لكن

٥١ يلى على قوله ما في الأولى فظهر هذا العمل صحته وروى هذا السلطان صاحب ولا يهدى إليه
 ويتكسر بما غلب شخصه وأما في الثانية ثلاث منها العمل ظاهرا ولا يمكنها في الصورتين لو بقيت وأورد على ما ذكره فإن تعذر
 وضعها في بيت المال بقرينة كلامهم أنه لو أرسل إليه في محل ولا يهدى ولم يدخل بها صرحت وهو كذلك وإن ذكر كرهنا المأوردى وجهين

هـ (قديه) هـ يستق من ذلك هدية اذ ما هـ كما قاله الاذرى فلا يشك حكمه لهم ولو احدى النعم للاضحية له وكان يمدى اليه قبل ولا يشك جازية قوله ان كانت الهدية بقدر اعادة فاشارة الى الاول اذ اقبلها ان يردعها ويثيب عليها لان ذلك اوجه من التهمة اما اذا زادت على العادة فكلوا به بعد منه ذلك كذا في اصل الرخصة وقضية تعميم الجسيع لكن قال الرويانى نقل عن انه ذهب ان كانت الزيادة من جنس الهدية جازي فلو اهدى المشرك لها فى المأفوف والا فلا وفي النسخة يثيب ان يصال ان لم يميز زيانا اى يجنس أو قدر سرق قبول الجسيع والا فالزيادة فخذ وهذا هو النظار فان زادت فى المعنى كانا هـ من عادته فان حرر اقبل بخل فى الجسيع أو يصح منها بقدر المقداد فخذ ٤٠٢ استظهر الاستوى الاول وهو ظاهر ان كان لازما بزيادة وقع والا فلا عبرة بها

والنسخة افة والهـ كالهـ دية من غير خلاف (قوله هدية بعاشه) من اضافة المصدر الى قاعدة والله ول محذوف اى له وقوله اذ لا يتخذ حكمه لهم اى انكم اقد تودى الى امتناعه من الحكم عليهم (قوله الاول اذ اقبلها ان يردعها) بين قبولها وردها ثنائف فكان الاول ان يقول والا لى ان يردعها ويثيب عليها اى أو يثيب عليها أى أو يثيبها فى بيت المال (قوله لكن قال الرويانى الخ) قوله فان وكلام النسخة ثالث وما قبله اول فبى ثلاثة أقوال الفقهية منها كلام المختار وقوله فى المأفوف اى فى الهدية وقوله وفى النسخة الخ وذلك كلام الرويانى وقوله ان لم يميز الخ كان كانت عادته ان يمدى به لثمة فله فاعده شافعية وقوله فان زادت فى المعنى اى لافى الجنس وبهذا هو الاول فى كلام المختار وزاعده لاجل الخلاف والحاصل انه ان كانت الهدية بقدر ما كان يمدى اليه قبل القضاء جازيا وقدر وسقة جازية فكلها ولا حوم (قوله والاضحية الخ) آثاره فى ان الهدية فى المثل ليست فدا وقوله كالهـ دية اى يتسلسل بيمين عادته ذلك قبل القضاء ومن لا الى أنوار وقوله عما يشايل بأجرة ظاهره ولو بحسب الشاة لا بالقسمل والبدع بشير تقبل بعضهم له يسكنى الدار وركوب الغاية من غير تعبد من السكنى والركوب اى اقبال بأجرة وقسمة فله فتأمل (قوله وقبول الرشوة حرام) اقتصر على القبول لان التكلام غيبه والا فاعطاؤها كذلك استاذ من الحديث ولانه اعانة على معصية (قوله فله فقبض الخ) أى ان لم يميز القضاء فقبض عن العادة السابقة والسرمت الالية (قوله ولا يتحقق فيما ذكر الخ) فى العبارة حذف اى لا يتحقق بالقضائى فبعد ذكر الملقى الخ (قوله وللقاضى ان يشفع لاحد الخصمين) اى عند خصمه فالمراد بالاحد المدعى عليه كان يدعى عنه الاموال أو المساجعة من بعض الحق أو كاله وقوله ويزن اى يدفع عنه ما عليه واى كان وزنا ولا وقوله لانه اى المذكور من الشفاعة والوزن بالمعنى المذكور وقوله يثيبهم اى يعصدهم عنهم اى لا يعيبهم والممنوع الثانى لا الاول والمراد بشفاعتهم ما دلوا بالثواب فانه لا يرد ان الشفع

انقرن والعلم اذ ليس لهم أهلية الا انهم وللقاضى ان يشفع لاحد الخصمين ويزن عنه ما عليه لانه فهم ما وان فى حدود المرضي ويشهد المختار ويزنوا القاضى ولو كان فى قضاءه من لان ذلك بى (ويجب تنقيب القاضى) أى يكره ذلك (فى غير مترواضع) واحد من مواضع كانت فيها مضابط المواضع التى يكره للقاضى ان يشفع فى كل علة الموضوع الاول (هذا القسب) شاعر العبيد لا يتحكم احدين اثنين وهو غضبان ونظا هذا انه لا فرق بين اهلهم وغير ولا بين ان يكون ثقة على اولاد ولا على ذلك

لان المقصد وقتل نفس السكر وهو لا يمتثل بذلك فتم تفتن الفكر اذ اذهبت الحاجة الى الحكم في الحال وقد بين الحكم على
 الشرطي صور كثيرة (و) الثاني (عند الجوع و) الثالث (عند العطش) المشرطون وكذا عند التسبب المشرط واهله المصنف
 (و) الرابع (عند شدة الشهوة) اي التوقف الى التكاثر (و) الخامس (عند الحزن) المشرط في مصبة او غيرها (و) السادس
 (عند الفرح المفرط) ولو قال المشرطون كانا وفي لانه قد في الحزن ايضا كما مر (و) السابع (عند المرض) المشرط فيه في الروضة
 (و) الثامن (عند هذه اربعة) احد (الاشقيين) اي البول او الغائط ولو ذكر احد كانه قد في ثلاثة مكان اولي لا فائدة الا كونه به
 وكرهته عند عدم اقتضاها بالاولى وكذا كرهته عند زيادة الرشح كاذ كره الله يري واهله المصنف (و) التاسع (عند النعاس) اي
 غلبته كاذ كره في الروضة (و) العاشر (عند شدة السار) وشدة المارد واهله المصنف عند انحراف الزرع وعند الملل وقد بين بما
 في الروضة وانما كرهه القضا في هذه الاحوال لانه يفر العقل والخلق فيم اذ لو خالف وقضى فيه اذ قد اذوه كما جزم به في الروضة لنفسه
 الزهر المسمى ورواه لا ينفذ حكم القاضي لنفسه لانه من شوائبه صلى الله عليه وسلم ٤٠٣ ولا يصحكم لرقبته ولا لشره في

المال المشترك بينهم ما لهم من ربحهم
 للقاضي بل ذكر به الامام
 او قاض آخر او نائبه وانما اقر
 المدي عليه عند القاضي او نكل
 عن المدين خلف المدي الذين
 ائرودة وصال القاضي ان يتم
 على اقراره عند صورة الاقرار
 او على يمينه في سورة التكرار او
 سأل المصنف عن ثبوت عهده
 والشهاد به زعمه جابته لانه قد
 يشكر بعد ذلك (ولا يبال)
 القاضي (المدي عليه) الجواب
 ان لا يبرره ذلك (لا يبعد كمال
 الدعوى) انحصارها بشرط واحدة
 كل دعوى سواء كانت بدم ام
 بغيره كعصاة وسرقة واتلاف

في الشفاعة خاص بالمدي عليه (قوله لان الله و) الاولى السب (قوله ولو ذكر احد)
 أي انما احدوه وله مكان أو في الاولى منه بل ولا يخسر ان يقول مدافعة الحدث (قوله
 كما يقبض به أي بهم هذا التقيد) والذكر (قوله وعند الملل) أي السامعة والتسبب (قوله
 لنفسه) أي سواء كان الحق له أو عليه وقوله ولا يصحكم لرقبته ولا لشره كما في خلاف حكمه
 عليهم ما في مقتضى عدم التهمة ومثلها ما صله وأفرجه ما حكمه بينهما فتنع المال الحكم على
 أحدهما من الحكم فلا يخرج عن مقتضى (قوله غالباً) ومن غير ذلك البس يكون بينهما
 كالدعوى بالثبوت والشفقة والكره والافراجه (قوله وبقيته) أي في صورة التهمة
 وقوله ولا يتم بالبائع أو المشرط في صورة التسبب أو الاقرار بخلاف ما ذكره بهما التسليم
 بأن كان للبائع حق حبس المبيع أو كان المقر به موجباً (قوله مكاناً) خبر ثمان ليكون
 وقوله ولا دعوى عليهم أي بسبب ما بينه المدي والاصح على الصبي والمجنون (قوله
 التسبب الدعوى الشائنة) وكذا الأولى وقوله وتسبب الدعوى عليه الأولى حديثه لانه
 لا فائدة قد دعوى مع الاقرار وقوله ولا يمكن من العود الى الأولى رابع لاصل المسئلة
 (قوله لا يبعد روال المدي) أي ان الحق في الهبة فاحتمل لانه وقد فعله الهبة
 الهبة والشاهد مع المدين ولو قال لا يثبت في اوكل خيرة افيها ما حله لانه وبما يعرف له جهة
 أو أنس في ثم عرف أو تذكر (قوله ولو سأل الخ) هذه الإشارة في شرط آخر لا عند ان يصف

سنة ثم روي الاول ان يكون معلومة غالباً بان يقبل المدي عليه كقوله في دعوى القتل قبل عهده أو بغيره هذا وسطاً أفراداً
 او شركة فان اطلق ما يده كقوله هذا اقل ايتي من للقاضي استقصا له عهده ذكر والشأن ان تكون عازمة ولا تمنع دعوى هبة
 شي أو بغيره او اقراره بغيره يقول المدي وقبضه بآذن الواهب ويلزم المدين او المرافع التسليم والذات ان يدين مدي عليه فلو قال
 قتله أحد ولا تم دفعه ولا يلام المدي عليه والرابع والخامس ان يكون كل من المدي والمدي عليه مرسياً لا مانع له
 مكلفاً ومثله السكران فلا تمنع دعوى جرمي لا مانع له ولا يصح ولا يجنون ولا دعوى عليهم والسادس ان لا تنافسها دعوى
 أخرى فلا يرد على احد أفراد القتل ثم ادعى على آخر شركة او اقرار التسبب الدعوى الشائنة لان الأولى تكذبهم اقيم ان مدفعه
 الاخر فهو مؤخذ باقراره وتسبب الدعوى عليه على الاصح في املي الروضة ولا يمكن من العود الى الأولى لان الثانية تكذبها
 (ولا يبعد) أي لا يجوز نقاضي (الاصح) أي طلب المدي عليه (لا يبعد روال) أي طلب المدي (بقيته) فلو حلف قبل طلبه لم يستبد به على
 هذا يقول القاضي بالمدي حلفه والا فاطلع طلبه عنه قال ابن القتيبي في مختصر الكفاية ولو سأل بعد طلب المدي وقبل
 اختلاف القاضي لم يستبد به صريحه القاضي حينئذ

فه (تنبه) قد علم بما ذكره المصنف انه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعي عليه الا بعد طلب المدعي وعرض ذلك على الاصغر في
 الروضة في باب القضاء على الغائب (ولا ياتر خصه) منبها (عنه) يستظهر على انه على خصمه ان يصوم عليه ذكرا لآخر اربعة
 (ولا يفهمه) اي واحد منهم (كلانا) يعرف به كيفية الدعوى وكيفية الجواب والاقرار او الالتماس ومن غير قصد
 انفسهم في كلامه الشاهد ويصور للقاضي ٤٠٤ تقر به كدنية ادائه الشهادة بما خصمه القاضي أو المكارم الرواية واقره

المدعي عليه وهو ان يكون بصلف القاضي (قول قد علم) أي ما روي القياس على كونه
 لا يشاء الابدس وال المدعي وقوله الحكم على المدعي عليه أي لا يكتفى اذا اعتمد من
 الدين (قول به يستظهر) أي يستعين وقوله ولا يفهمه كلاما معناه في روي القياس لان
 التلقين وقت الدعوى بان يقول له ادعي أو لا تدعي له به قل كذا وكذا والتزهم يكون
 قبل الدعوى بان يقول له اذا ادعت ان تدعي أو تجيب قتل كذا وكذا وقوله لما روي أي
 لاشرار خصمه (قول به فيصور للقاضي) تعريه كدنية ادائه الشهادة بان يقول به كدنية
 ادائه الشهادة ان الثاني بقوله أشهد وروي في جانب الشهود عليه ولا يلام في جانب الشهود
 بخلاف التلقين فهو أن يقول له قل اشهد انك لا تدعي على فلان كذا (قول به قد علم) انتقل نظره
 من منح التلقين الى ذلك المنظر يعني التامل ومنع عن مدعيه مدعيه في اسم المدعي
 ورافقة التلقين من إضافة الصفة الى الموصوف وفي العبارة قلب أي قلبه انتقل تأمله
 من تعريف كدنية ادائه الشهادة الى ان يلقى المنع أي الشبهة عليه تعريه كدنية ادائه
 بتعريف نفسه اقل بجمعه أي منع تعريه كدنية ادائه عبارة عن غرض أي غرض فكان
 عليه ان يدل به بقوله مثلا فعليه الشبهة عليه تعريه كدنية ادائه بالتلقين أي على المدعي
 تعريه كدنية ادائه كان التلقين ممنوعا والغرض من حاجته امتنع الثاني دون الاول ان
 الشاهد في الثاني يكون من ادائه في كل كلمة قالها القاضي بخلاف الاول فانه قبل الشهادة تم
 بشهادة باختياره (قوله) كان يقول لهم لم تشهدتم) نفسه ان هذا ليس تعنا بل التعنت ان
 يقول في أي زمان أو في أي مكان ولم يمتثل به ويحذر ذلك وقوله وما هذه الشهادة أي وكذب
 تختموها وقوله يؤذي أي التعنت (قوله عندنا حكم) أي اعني من تقع التهمة بين يديه
 أو غيره (قوله) لا تقبل شهادة عدد واحد (الخ) من ذلك ان يشهد على ميت يعني في قسم الوارث
 يشهدان معا دون له فلا يقبلان عليه على الاوجه لانه انهم لا انتقال التركة للملك
 والثاني يقبل لان المشهود عليه في الحقيقة الميت ولا تقصد العداوة زمن الذي التزم في
 شهادة من شخص عند اعادة الشهادة عليه مثلا فترد عليه لم تقبل شهادة تعريه كدنية ادائه
 عليه قلت ولا يمتنع فقاطع الطريق عدو لكل أحد وقوله على عدو أهله فتقبل
 ما لم ينقض العداوة الى القس تقذفه صراحة ولا خلاف في قبوله أيضا فان كانت العداوة
 من الجانبين منعت شهادة كل على الآخر وان كانت من جانب احدهم منعت باحد واما
 الآخر فيصور ان الشهادة منه لم تنقض وعليه هذا وكان الاول ذكره اذ اصابه وقوله ولا يشاء في
 التماس ادائه (قول به في جميع المبررات الخ) غرضه ان الاستدلال على ان العداوة بالباطنة
 عليه في الروضة خلافا للشرف
 الغرض في ادعائه المنع منه فلهذا
 انتقل نظره من منح التلقين الى ذلك
 فان القاضي لا يلقن الشاهد
 الشهادة كما يروى في الروضة
 (ولا يشاء) بالنبه (أي) لا يشاء
 عليهم كان يقول لهم لم تشهدتم وما
 هذه الشهادة؟ غرضه ان يؤذي الى
 تركهم الشهادة فيخصر القاضي
 المشهود به بذلك (ولا يقبل)
 القاضي (الشهادة) اذا لم يعرف
 عدالة الشاهد (الام) ثبت
 عدالة (عنه) مدعيه كما هو عليه
 انفسهم فيه امسكت لانه حكم
 بشهادة تعني تعدله والتعديل
 لا يثبت الا بالنبه (وسمى) في بيان
 العداوة التي فصل وادخلت واذا
 ثبت عدالة الشاهد ثم شهد
 في حقه أخرى فان في الروضة
 ان يدل الزمان حكم بشهادة
 ولا يطلب تعدله ثانيا وان حال
 نوبته ان احدهما تعدله ثانيا
 لا يتناول الزمان غير الاحوال ثم
 يثبت ادائه كدنية ادائه وقصر انتهى
 يقال في انقاد من اختلاف في الطول
 في غير الشهود المرين عند الحاكم
 امامهم فلا يطلب تعدله بل
 قوله أهله الشيخ عن الذين في قواعده

انتهى وهو حسن وقال في العداوة انما فاض فسق الشاهد بين الناس فلا حاجة الى البحث والمسأل ولا تقبل لايامها
 شهادة عدو على عدو (الحديث) لا تقبل شهادة ذي غم على ابيه روى ابو داود وابن ماجه بأسانيد حسن والعمري بكسر النون القائل
 والحديث الثاني في التهمة (تنبه) المراد اعادة اداء العداوة الدنيوية لا الظاهر لان الباطنة لا تطلع عليها الاعلام الغيوب وفي
 جميع التبرعات ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى في قوم في آخر الزمان اخوان العلية اعداء السيرة بخلاف شهادة له اذ التهمة

والنفس لما بدت به الأعداء وعدو الشخص من يحزن بفرجه ويخرج بحزن وقد تكون الأعداء ومن الجاهل وقد تكون من أحد ما يختص بقرته شهادته على الآخر ولا يشترط أن يكون له ما يدل عليه من الخصاصة وقصورها كما قاله البيهقي في الخلاصة من أن الشخص المأذون عنه لا يثبت له الشهادة فتقبل شهادة المسلم على الكافر وشهادته السليقة على المبتدع وتقبل من حديثه لا تنكروا به بغيره كذكرى صفاته الله تعالى وخلقه أفعال عبادته وجوارحه يوم القيامة لا تقبل منهم ما يصيبون في ذلك ما لم يسموه من خلاف من ~~يذكر~~ يذنبه كذكرى حديث العالم والديوث والمشر لا حساسهم إلى الله تعالى الملقوم وبالغريبات لا تشاركهم ما لم يسموه الرسول به من ضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادة ٥٠٠ من يدعو الناس إلى بدعته كما لا تقبل

ولا يشهد إلى أوى ولا شهادة شطاني
لأنه أن يذنب فيها ما ينفي احتقار
اعتماده على قول المشهود له
لاعتقاده أنه لا يكذب فإن ذكر
فيه ذلك كشركه وأبى وأسمعت
أو شهد لها فله علة والمانع
(ولا) تقبل (شهادته) وإن علا
(ولده) وإن سفل (ولا) تقبل
شهادة (بكر) وإن سفل (ولده)
وإن علا لثمة ووال المصنف
ولا تقبل شهادة الشخص له بغيره
لأنه لا يسمع ما يقول
شهادته أو لا بدعي وله وعكسه وهو
كذلك لا يثبت الشهادة (تنبيه) هـ
يستثنى من ذلك ما إذا كان يشهد
بغيره أو فرجه عدوة فإن
شهادته لا تقبل له ولا عليه كجرحه به
في الأثوار وأذا شهد بغيره أصرع
أولاد له وابني كان شهد بغيره
لهما قبلت الشهادة للأجنبي على
الأصح من قولي تفريق الصفة
وتقبل الشهادة لكل من الزوجين
من الآخر لا الحاصل بينهما عند

لا يبعث إلا الله ووجهه أنهم حيث كانوا الإخوان العلانية لم يكن هناك شبهة على العداوة
الإمامة وحسن ذلك بعلمها الله وقوله أخوان العلانية الأشافقة وغيره به دد على معنى
في (قوله) فيخص برده شهادته على الآخر) أي ما لم يقض إلى الفسق والأردن شهادة
مطلقا كجرح (قوله) ولا يشهد (أي ظهورا) فإرها كجرحه بغيره فلا ينافي
تقبلها سابقا بغيره فإظهاره وقوله بل يكفي ما يدل على أي كتمانها لثمة لم يسمع من
الاحتياط (قوله) وتقبل من (بشيع) أي أن لم يدع الناس لبذعته أخذ من كلامه
بعد وإن كان العدة قولها مطلقا فإن قيل المبتدع فاسق فلا تقبل شهادته يجب إن
قوله منع من نفسه وقوله كذكرى صفاته الله أي الماعى أما أنكاره للغير به فهو وكفر
والمراد أنكاره ما إلى أنكاره يذنبه على الذات كان يقول الله تبارك وتعالى لا يصح زناؤه
(قوله) أو شهد لها فله علة (أي لم يسمع ما يقول) (قوله) يستثنى من ذلك) أي من مفهوم المتن
يستثنى فكان الأولى الاقتصاد على قوله ولا عليه (قوله) لمن الآخر) معلى بالشهادة
ولو قال وتقبل شهادة كل من الزوجين الآخر كان أوضح (قوله) لم يسمع شهادته) أي لأن
فيها أبحاث جديدة لا تافذ على الزوج لأنه يغير بنسبه ووجهته إلى الزنا والله منهم بدفع
العار عن رثائه بعد القاذف بشهادته (قوله) وإن شالفت ابن عبد السلام في ذلك) راجع
لقوله ولا تقبل شهادة الشخص لأحد ما عليه أو فرجه على الآخر وإن كان ظاهره الله وأصح
لقوله ويؤيد منع الحكمين أيه وابنه وقوله لا لزمان الوازع أي المثل وقوله الطبيعي
أي الجلي وقوله قد تراض أي أن في شهادته المذكرة فاعلا أحد أصليه مثلا وشهدا
على الآخر ولا يتران مرجح أحدهما على الآخر فمضافا فاقبل شهادته
لأحدهما وهذا التعديل وإن كان ظاهرا لكنه ضعيف والمعتقد الأول (قوله) ولا يقبل
القاضى) أي القاضى أنه وذكر مؤد إلى قد يروى في الفعل من البناء للمفعول إلى البناء
للفاعل من غير حاجة وإلى أن قول المتن إلى قاض أظاهر في مقام الاستعارة وذلك لا يثبت

بطور أولي لم يؤيد زوجيه بان فلا ينفذها لم تصح شهادته في أحد وجهي وجهه المقتضى وكذا لا تقبل شهادته على إيانا
لأنه يدعي شهادته إيانا فلا تقبل شهادة الشخص لأحد ما عليه أو فرجه على الآخر كجرحه في الأثوار ويؤيد منع الحكمين
أيه وابنه وإن شالفت ابن عبد السلام في ذلك مع الإبان الوازع الطبيعي قد أراض فظهر الصدق لضعف الثقة لا تقبل تركه
الاولد وله ولا شهادته بالبرهشوا) كان في جهه أم لا وإن أخذنا ما قرأه بغيره من في جهه (تنبيه) قد قيل من كلام المصنف
أن ما عاد الأصل والأقرع من حواشي التيب تقبل شهادة بعضهم لبعض تقبل شهادة الأخ لأخيه وهو كذلك وكذا تقبل شهادة
المدين كعده وهو من صدق وقد دللنا به ما هك قال ابن القاسم وقابل ذلك أي في زمانه وتادى زمانا أو معدوم
(ولا يقبل) القاضى (يستتاب قاض) كتبه (إلى قاض)

[illegible]

على الغائب أضاءه إذا عاد إلى محل ولا يشعروا حسنة ضاه به بخلاف ما رواه هـ في غير ذلك فليس له أن يضاء إذا عاد إلى ما لا يملكه كالإمام والغزالي وأبو القاضى بل إذا شاوروه في طرف ولا يفتوا في طرف بل إذا غلب في طرف ولا يشعروا حسنة ضاه في ذلك الذى يملكه بل يضاء له بالعلم والحدود والتميز بغير حكم يحتمى من التقصير في حصة العبد والى الإمام يساعده من قبل فبما هو حصة منة على الدولة وحق الحاكم على الحاكم بدورهم وليس إلا الاستفتاء بخلاف جماع الأمة إذ ليس له أن يراه من غير ما يملكه من العلم والقاضى المسمى بالخبر وساقفة الدولة

ما يرجع منه بكم إلى المحتوي منه العدل وبه، فلهذا لأن القاضي يعرض أي بعض من طلب حوائجهم إلى إحصائهم ويؤخذ
من قبلهم السابق القول على إحصائهم مع الذين يصرحون في الإنهاء ^{كأنه} في الطلب (هل في المسألة هو كسر
الشافعي في عين بعض الأنساب من بعض الأقسام الذي يقسم الأشياء من الناس ٥٧ قال البيهقي فأنشأ
قسم المسألة من أنسابها

ما يرجع منه أكبر) أي يخص به أكبر أي إلى الزوجين يخص من مثله بقرينة الحال كما
 يرجع إليه في يومه أي مع اعتبار وزن الخصومة باعتداله في دعوى وجواب وأما فيه
 حاضر وقد بدلهما وأما وجهه من الإبدال لأنه مضطرب (قوله على حضارته) متعلق بهين
 (قوله يؤخذ من ذلك أنهم السابق) هو قوله أنه يدل على حضارته مع القرب
 (أنزل في التسعة)

(فان تراشدا) وفيه نسخة فان تراشدا (الشر يكن) ٤٠٨ اي المظانان النصارى (عين يقسم بينهما) عن عيسى بن

الامام او القاضى ان يقول هنا واذا لم يكن القاسم منه وبمن جهة الامام والقاضى
 الخ (قوله الشر يكن) اي والشر كما وقوله المال المستقر مقبول بقسم وقوله اي
 الشرط السابقة الاولى اي المذهب كونه الشرط لان اسم الاشارة قد رتبنا
 تقديره بقرده وقوله لانه وكذا عناه اي يجوز كونه رتبة وامر او فاعلا (قوله فاقسم
 عنه وانه) اي ياتي امر القسمة له وانه بان رضى مع الشرط الا ان يعين بقسم وقوله
 اشتراط مع التكليف المذكور في غيرهما مماثلة قدم كمرقة المساحة والحساب وكونه
 عتقا (قوله اما حكمه ههنا الخ) والشرق بين من حكمه ومن تراشدا بين من غير حكمه ان
 الاثر يترتب له كما كمرقاة الثاني فانه يترتب له كابل (قوله لم يقسم فيه) اي التقويم
 بديل قوله لا يترتب له في القوم ويحتمل رجوع الضمير للتقسيم بديل قوله فان لم يكن
 تقويم فكيف قسم واحد واذا لم يكن ان القاسم ان كان من القوم الشرط مقبولة والا فلا
 وأما المقوم فلا بد من تعدده أشد من قوله لان التقويم شهادة بنية (قوله وان كان
 فيها خص) اي تعين كيرط وهذا غاية في عدم اشتراط التعدد وقوله لان انما رخص
 الخ اي والمقوم يقسم بنية الشيء فهو كالشاهد فلهذا هو الشرط (قوله ولا يحتاج القاسم
 الى لفظ الشهادة) اي بان يقول أشهد ان هذه اقدرة هذه أو أشهد ان هذا اقدرة هذا
 (قوله ولا لازم جعل القاسم الخ) الغرض منه ومن قوله الا ان لا يفتاى الخ تقسيم
 قول المتن وان كان في القسمة تقويم الخ اي جعل اشتراط التعدد في القاسم اذا كان هذا
 تقويم ما يجعل الامام القاسم ما كافي التقويم وبالم يكن القاسم القاضى بنفسه والام
 بشرط تعدده وقوله ما كافي التقويم اي يقبضه اي بنفسه التقويم الحاصل من غيره
 وبجعل به ويقسم بنفسه فيشذبا عن القسمة عدلين ويقسم بنفسه وحكماً
 ولم يجعله الامام ما كافيه ولكن لم يقسم بسؤال عدلين عن القسمة ويقسم بنفسه وقوله
 فيجعل فيه عدلين اي يقول عدلين وقوله والقاضى الحكم في التقويم بعلمه اي ان كان
 مجتهدا ويقسم بنفسه (قوله فان استأجروا الخ) اي بان ركازا واحدا يستأجر لهم
 شعباوعين كل منهم على نفسه قدرا وأذن للوكيل أن يقسمه الاجرة فيقسم كل واحد ما جعله
 قليلا كذا أو كثيرا وكذا الاستأجر ودمعوا وصر باوعين كل قدرا (قوله وان سوا
 مطة) اي لم يعين كل منهم قدرا بان قالوا استأجرنا انقسم لنا بكذا وقوله فلا جرة اي
 المسألة في العجبة وأجرة المال في الماسة وقوله على قدر الحصص المأخوذة من جرة
 الحصص الأصلية في قسمة التعدد بل فان الاجرة ليست على قدرها بل على قدر الحصص
 المأخوذة فلهذا وتيرة لان العمل في الكثير أكثر من في القليل في أرض بين اثنين لكن
 فلهذا هو عدلنا بها بانه اعلى من صاواته الثلثان فلهذا اجرة القاسم وعلى الاختلاف
 ولو نظر لخص الحصص الأصلية لكاتب علمه انه من (قوله ثم ما عظم ضرر رتبة الخ) كسبل
 فلاقسام لان كلام المتن في رتبة المأخوذة من الضرر المأخوذة من كونه لخص
 الشرط او بغيرهم كافي حصة الشرطية وقوله منهم اي وجب عليه معهم ما كان

ان بطلان قوله بالكتابة كونه ووجب تقسيم بينهم الحدا كمنها

يحبك المال المستقر (في رتبة)
 اي عدا القاسم (اي في ذلك) اي
 الشرط السابقة لانه وكذا
 عنهما لخص بشرط قسم
 الشك فيصان كان فيه ما يحتمل
 عليه فاقسم عنه وانه اشتراط مع
 التكليف العدلية ما حكمه
 فهو كقصور القاضى بشرط بنية
 الشرط المذكرة (وان كان في
 القسمة تقويم) وهو من قديم
 السبعة قد رتبها لم يقسم فيه
 على أقل من اثنين لا لشرط الحد
 في المقوم لان التقسيم شهادة
 بالنية فان لم يكن فيها تقويم فكيف
 قسم واحد وان كان فيها خص
 وهو الادع لان انما رخص يمتد
 ويعدل باجتهاده فكان كذا كم
 ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة
 وان وجب تعدده لانه قد تدا الى
 جعل شخص من الامام جعل
 القاسم ما كافي التقويم فيجعل
 فيه عدلين ويقسم بنفسه
 والقاضى الحكم في التقويم بعلمه
 ويجعل الامام رتبة من هو ان
 لم يترع من بيت المال اذا كان
 فيه عدا ولا فاجر على الشرط
 لان العمل لهم فان استأجروا
 وجب كل منهم قدرا وصر وان سوا
 اجرة مطة في اجرة عجيبة او
 فاسدة فلا جرة موزعة على قدر
 الحصص المأخوذة لانهم مؤمنون
 الملك ثم ما عظم ضرر رتبة ان
 بطلان قوله بالكتابة كونه ووجب تقسيم بينهم الحدا كمنها

وان لم يطل فقهه بالكلية كان قصير نفعه او بطل نفعه المقتضى ٥٤ فلهذا لم يمتدح في الاثر كسبته فيكون

والثاني كتمامه ولا حرج فيه من
ولا يفتقره ولا يوجبهم ولو كان
عشر دوا من الاصل لا يكتفى
والباقي لا تنويه في اعماله
ماسب العشر على القسمة بطلب
الاستحالة عكسه وما لا يظلم ضرر
قسته افرع لافه وهي الاشية
لان المقسوم ان تساوت الانصاء
منه صورة واحدة فهو الاثر
والا فان لم يخرج في ركني الثاني
والا فثالث النوع الاثر القسمة
بالايجراء وتسمى قسمة الاثر
والى هذا النوع والنوع الثاني
ايضا اشار المصنف بقوله (وانما
دعا احد الشر بكن شر يكتفى
قصة ما لا ضرر فيه) كئلى من
حبيب ودوام واهدان وتبهرها
ردا مستققة الابنية وارض
مستوى الايواء (لزم) شريكه
(الا نحو) المطلوب الى القسمة
(اياه) اذ لا ضرر عليه فيها فيجوز
ما يضمن كليا في المكيل ووزن
في الموزون وذراعا في المذروع
ردعا في المعدود بعدد الاصل
ان استوت ويكتب مملها
وقد ياتي من بقية الاقواع في كل
رقعة مالم يشر اليه في الشرية
او من الاجزاء بمنزلة البقرة
بحد او غيره وتدرج الرقعة في بادق
من نحو طين مستوية ثم يخرج
من لم يضر الكنية والارابع
رقعة ما على الجزاء الا ان كتبت
الاسم او على اسم زيد مثلا ان

ان كان الضرر للمدعي او من نفعه الضرر كصاحب العشر في العروة الاستحالة
ولو تنازعوا في افعالهم استقاموا بها ولكل الرجوع في ما او يبرره لبعضهم
او لغيرهم فان لم يضر المالك جبرهم المالك على ايجارته ان تمكن والا فلي الاستفاد
مهايا (قوله المقسوم) اي هي حاته التي هو عليها لا ما يبرر فقهه وقوله لم يضرهم اي
لا يمكن الاستفاد بما يبرر له وقوله لم يضرهم اي لم يضرهم اضافة المال وكان مقتضاه
منه لهم الا ان رخص لهم فلهذا ذكر بانفسهم تقاضا من سوء المشاركة (قوله كتمام)
هو محقق الاستحالة فقد لا يضرهم مستوفى وقوله وطاحونة هي مثل دوران الدواب
حول الحجر لا حول حجر الدواب وقوله غير من يضره تغليب المذكر الذي هو المالك على
المؤنث الذي هو الطاحونة والاربع غير مضمرة لعدم امكان جعل الاثر جامعا والثاني
طاحونين وان يريدوا ذلك لارادوا غيرهما يمكن والمفصل انه متى تمكن بهي حصة
المطالب للقسمة جامعا او طاحونا لا يجب وان كانت حصة الثاني لا تأتي بهي الا حصة
من المسئلة لا حصة في قوله ولو كان شر دوا في (قوله ولو كان شر دوا مثلا) اي
اوضح او هوام وطاحون او ارض وقوله لا يضرهم لساكن اي لا يضرهم جامعا وطاحونا
ولما يضرهم لان الارض اما اذا لم يضرهم ولا يضرهم لساكنه مجزوا فمساكنه لساكنه لا يضر
فيجوز على القسمة بطلب الاستحالة لزمه تفتت صاحب العشر حصة فياخذ ما هو مجزور
للكه ويجوز يتركه على ذلك لان الضرر من الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه وقوله
والباقي لا يضرهم لساكن اي ولو بالشر المار يباخذ ما هو مجزور للكه الى آخره وقوله
أجبر صاحب العشر لانه لا يضره ان يتركه لساكنه ولا يضره (قوله وما
لا يضرهم ضرر رخصته افرع لافه) فيه ان هذه الاقواع الثلاثة تجري فيها بطلان ضرر رخصته
ايضا فكل الاقواع التي يضره ان يضرها افرع لافه تقسم من حيث هو وان كان فيها بطلان
ضرر رخصته فتقبل افرع لافه منع الحاكم الشرعي من افرع لافه تارة وعدم منعها تارة
اخرى ثم يقول بطلان رخصته الكلام عليها فان كانت فيها بطلان ضرر رخصته فليأكل المالك
الشرية الى طلب القسمة وان كانت فيها بطلان ضرر رخصته فان بطل نفعه بالمسألة الى آخر
ما مله (قوله صورة رقعة) اي سواء كان مملها او متقوما فالاولى كذا راعهم والابواب
والادخان والثاني كارض مستققة الاجزاء ودار مستققة الابنية (قوله والى هذا
النوع والفرع الثاني) اي واما النوع الثالث فلم يدخل في كلامه لانه لا جبار فيه
كباقي وقد قال المازم الاثر اياه (قوله وافرغ) اي قسمة الاجزاء (قوله وقسمة)
(قوله ويكتب مثلا) راجع للكتابة لان للرقعة طرا كثيرة عند احوالهم وقوله بمنزلة
المقسمة بعد اي كونه شرقا او غربا وقوله وانره اي كونه صاحب العلامة
الفسلانية وقوله وتدرج الرقعة في بادق من نحو طين اي جاف كتبت وقوله ما على الجزاء
الاول اي مثلا والافه البداة متباين او شر يطشاه وقد يجعل قوله مثلا راجعا لكل

٥٢ كسب الاجزاء فلهذا ذكر في الاثر من فعله كسب في الثانية وتعيين الثالثة لافيات كانت الرقعة ثلاثة

من الجزء اسم زيد واحد منه قول من حيث املاؤه العنصر، فلا (قوله على أنها) هو
في المثال السدس فتكون الاجزاء ستة اسم السدس رقة واصحاب الثلاث
رقتان ولصاحب النصف ثلاث رقائق ولا فائدة نفسه وانما على الطريق الاول الاسرعة
خروج اسم صاحب الاكثر (قوله ويتجنب) اي يوجب واما في نسخة الارض والدير
انما المثلوات فلا يجب نعم اذ لا لان مشر والتفرع انما هو في الارض دون المنقول، وقوله
اذا كتب الاجزاء ليس يقبل مثل كتابة الاسماء ولا بيان لا يبدل بالجزء الثاني والخالص
قوله اذا بدأ بأحد هذان بما خرج اسم صاحب السدس فلم يترك قترين معقبة بل بدأ
بالجزء الاخرى فاذا صاف اسم صاحب السدس أشده أو الثالث أشده والذي يشه
أو انصف أخذه والذي ينصفه (قوله بان لا يد أن صاحب السدس) اي لانه اذا بدأ به
حينئذ لم يأت في الجزء الثاني او الخالص فقتل من ملك له النصف او الثالث وكان
الاولى أن يقول بان يؤخر صاحب السدس لان عدم البدء انفيه صادق بالاذني به وهو
تدوي الى تفرع خمسة غيره وحينئذ يبدأ به له النصف مثلاً فان خرج على اسمه
الجزء الاخرى او الثاني أعطاه ما والثالث وبقي به الثلث فان خرج على اسمه الجزء
الرابع أعطاه والخالص ربعين السادس لان له السدس (قوله النوع الثالث) ذكر
ايضاحه بذكر أمثله وفروعه والا فهدوا في كلام المصنف كالمزج كلامه حيث
قال وفي هذا النوع والنوع الثاني أيضا أشار المصنف الى وقوله القصة بالعدل
ومدارها على الاختلاف اذ في القصة كعب من نوع واحد فبقا مختلفة النوع والقصة
كعب من نوعين فقيم مستوية وفي القصة كعب من نوع واحد فبقا مختلفة النوع والقصة
نفسه التعديل ضد قصة الاخر اذ لا تتكون الا في مستوى الاجزاء اممورة وتختلف
كلها ومتقوما كالمزج واما قصة الدلائل فتكون الا في مستوى اجزاء اممورة وتختلف
وقوله بان تعذر اي قترين (قوله الخالين) لا يناسب الصورة الثانية لان الارض بعضها
تقل وبعضها غيب (قوله كارضين) الاقصد كارض واسعة فيها جبه وديري ويمكن
قصة الجبه وسه والردى وحده ذاهوا لمراد ويكون مستنداً كاعلى قوله ويلزم
شريكه الاخر اجابته اي ما لم تكن قصة كل على حدة والا فلا اجبار (قوله ويجعل
قصة التعديل الخ) أشار به الى انها يجري في المنقول بما تجرى في العنصر وحاصل
ما ذكره من التوهم انه هذه المسئلة خمسة وانما كان ذلك من قصة التعديل مع كون النوع
واحد والقصة متوهمه فتنظر في اختلاف الصور وتوهمه كونها قصة تعديل على كل واحد
من السبب فلا يمدل ويساوى الا يخرج من مثلوات العقارات فيها تفصيل لان
كانت خمسة الاجزاء والقيمة فهي افرأ لا تعدل وينوع بنوع متولات اذواع
كعب ترك وحدهى وسببى فلا اجبار في ذلك وينوع بنوعه لمختلف ما لو اختلف
كثا اثنين مصرية وثمانية فلا اجبار في ذلك وينوع بنوعه خمسة قائم افرأ لا تعدل

ان اختلاف الانصاف كصفت
ونلت وسدس يرى ما يشم
على أقلها ويتجنب اذا كتبت
الاجزاء تفسر بقصة واحدة
بان لا يد أن صاحب السدس
النوع الثاني القصة بالتعديل
بان يعدل السهام القيمة كارض
تختلف قيمة اجزائها فيصير
الاجزاء وقرب ما وجعلت بنوع
مافيا كسنان بعضه تفل وبعضه
عنب فان كتبت لثمن ثمن
ونه قد انما المستعمل على ذكر
كيفية تلميح الخالين عن ذلك جعل
الثلاث سمعاً والثلثان سمحاً
وأخرج كالمزج ولزم شريكه الاخر
اجابته كائناً في عبارة المصنف
كانت الإشارة اليه الخالفا
لجند اوى في التسمية بالعدوى
في الاجزاء في الارض المذكورة
نعم ان امكن قسم الجبه وسه
والردى وسه لم يلزم فيها اجابته
كارضين يمكن قصة كل منهما
بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما
يجهه الشيطان وجزم به جميعهم
البارودي والرواني ويجبر على
قصة التعديل في مثلوات نوع
لهيئات متقومة كعبين بآيات
من نوع

ان ذوات الشركة بالقسمة كالأشياء عينية زجرية بمساواة القسمة بين الثلاثة وعلى قسمة القديلي ايضا فيقول كذا في حصة
 متداخلة مما لا يختلف في كل منها بالقسمة أعني ان ذوات الشركة بها القابضة ٢١١ بخلاف نحو الذكاء كذا في القول والمعارف

وان كان فيها الجبار ونحو قوله ان ذوات الشركة بالقسمة ما اذا لم يزل بها كصديق فيه
 ثاني احدهما تغلق قبة ثلثه مع الاثر فلا يجازيه ولا يمنع من الاجبار الا لشيء في نحو
 المبرور في نحو سطح بين علي ومثل (قوله ان ذوات الشركة) اي بان يشارك كل واحد من
 الشركة واحدا مثلا في انشائه (قوله ان ذوات الشركة) اي بان يشارك كل واحد من
 يقول وفي نحو الخ بقوله مما لا يختلف الخ معناه ان الاغراض لا تختلف في قسمتها
 لتلاصقها واستمرارها وحياتها غير مما لا يختلف كل منها القسمة أعني اي لا يقبل كل
 ذكان ان يصير كائين وفي ارض وقوة أعني حال من ذكان ومنه مستحق بالقسمة
 او حال من القسمة ومنه كل واحد أخذ منها وقوله ان ذوات الشركة لازم لقوله أعني
 (قوله ان ذوات الشركة) الاغراض باختلاف الحال (قوله ان ذوات الشركة) اي غير القسمة وقوله
 دون المتداخلة لعدم اختلاف الحال التي هي فيها (قوله أعني) اي غير القسمة وقوله
 قسمة قبة فهو البراري شخص من القسمة وقوله فان كان القاصو به فان كانت اي قبة
 نحو البئر (قوله يمكن) اي هذا النوع اي علة والقضية في قوله يمكن ان يتر
 واجمع في الحقيقة لبعض المتعلق وهو المشترك لان المال الاجنبي غير مشترك قطعا فيناقل
 (قوله ما عاين من ارض) خرج ما عاين بالجبار وهو قسمة الاثر او التعديل فلا يشترط فيه
 الرضا لان القسمة لا تقبل ولا قولها وقوله وغيرها اي من قسمة التعديل التي لا يجازيها كما
 في مقتولات النوع المتقدمة وقوله مضى باللفظ (قوله ارجع) اي ولو تلا وقوله
 او قسمة تراص بان تساهل ما عاينها او اقسمة بالانقسام او رضاء بعد القسمة وقوله لم تنقص
 اي ولوع النيسة كما هو القرض وقوله وان لم ينقص ذلك بحسب قسمة ولو ثبت الخ واسم
 الاشارة راجع الى الخط والخط وأفرده ليكون التعقب أو وقوله لا يختلف شركة اي
 لا تختلف القاسم اذا كان منصوصا كما هو (قوله معينا) حال من بعض وقوله
 وليس سواء اي وليس البعض المستحق مقدورا منه بالسوية بان يختص به أحد منها
 او أحادي منه أكثر (قوله شاعرا) اي او معينا او مصحح ان القسمين الا ان من القسم
 بالسوية فاذن شخص شيئا وقوله بطلت نفسه لافي الباقي معناه ان المال يسد ان كل
 مشترك كائين اثنين مثلا او مشتركين ثلاثة (قوله بلائمة) اي امام انفسهم سم وسمعت
 هاهنا عدم سبق دعوى الشاحه والمخند كتابة الشاهد واليمين وان استشكل بعضهم بان
 اليمين انما تنشر حيث يكون خصم برده له لو سهل تسكول ولا تخلف هنا وقوله لم يثبت
 اي لم يثبت عليه اجابتهم لانه قد يكتفون في ايديهم بآية اعادة لان السيد انما تثبت
 التصرف لا المالك

﴿فصل في الدعوى﴾

ذكرها في باب انشاء الاشياء لانها لا تكون الا بعد فاض او حكر وأقردها لان حقيقتها واحدة
 وغيره ﴿فصل في الدعوى والبيان﴾ ولي بعض النسخ ان هذا الفصل مقدم على الذي قبله والدعوى في اللغة الطلب والنهي

المتداخلة لشيء متداخلة
 الاغراض باختلاف الحال
 والابنية النوع الثالث التسعة
 بان يشارك في القسمة الى
 مال اجنبي كان يكون باسرها الجارين
 من الارض فهو بركنير لا يكون
 تسميه فردا أشد بالقسمة قدما
 قسمة نحو البرهان كان انما وله
 التعقب وبخمسائة ولا يجازي
 في هذا النوع لان فيه فلما
 لما لا يشترط فيه مكان كثير المشترك
 وشرط القسمة انهم يراض من
 قسمة فردا وبخمسائة رضاء به
 خروج فرعة والنوع الاخر ان
 للفقير لا يبيع والنوع الاخر ان
 بيع وان ابيع على الاثر منها كما
 من ولو ثبت بجملة غلط او حذف
 في قسمة اجبار او قسمة تراص
 وهي بالاجراء عقدت القسمة
 بنوعها فان لم تكن بالاجراء بان
 كانت بالقسمة او الرد لم تنقص
 لانها لا يبيع وان لم يثبت ذلك
 في ذوات الشركة ولو اخطى بعض
 مقدم معينا وليس سوا عطلته
 القسمة لا يحتاج احدها الى
 الرجوع على الاخر وتكون
 الاشاعة وان استغن بعضه عنها
 بطلت فيه لافي الباقي ﴿نسخة﴾
 لوزن ان الشركة كمالها في قسمة
 لاني لا يملك لهم وان لم يكن لهم
 منافع وقيل لهم وعليه الامام

وهو الاجبار بحق له على الغير ولا تم مصادره ولا يفتى ولا يصح امره فلا ينافي انه قد
 يجمع اذا تعلق به انواعه كالتبع فبذلك البيوع وقوله والبيانات الاولى مدقة لانها
 ساقى في فصل مستقل وجعلها اختلاف انواعها (قوله وشرا الشبار عن ويوب حق
 على غيره) فبه نظر من وجهين الاول مدقة بالشهادة فانها كذلك الثاني عدم سبق مرجع
 المحضر فكان عليه ليندفع عنه ما ذكر ان يرتبه مدحق قوله المحضر ثم ويوب الحق بمقتضى
 ثبوته وقوله عندنا كم مثله الحكم وذا الشوكة والسيد في حق السيد لا المراءى من يربى
 انظر ص على يده (قوله والاصل في ذلك) اي المذكورين المدعوى والبيانات على اللق
 والنشر المرتب (قوله لادى ناس الخ) اي وفي ذلك خطر عظيم فاستثنى ذلك لاستناع
 الاعلاء بالدعوى المبرزة عن الثبوت الشرعي والمراءى لادعاء الاخذ فاعاد لتسليمه بقسام
 السبب فالابن قد سئل بانا الحديث يقتضى نفي كل من الاعلاء بجزء الدعوة وادعاء ناس
 دماء ربال واموالهم لان لو عرف استناع لاستناع وهو صافي في الاول الثاني انه كثيرا
 وقع وقد سكتنا على هذا الحديث في حاشية اورد به بين الابع الماقل عدم الاعلاء
 عليه (قوله وروى السبيعي الخ) ذكر بعد الاول لان فيه زيادة خاصة وهي ان البيعة على
 المذموم وقوله ولكن هي هنا وان كانت على قانونها من وقوعها بين يدي واجبات لكنها
 جارية عليه تقديرا لان لو ثبتا التي فلهي ان ياتي الناس بدعوى اثم المذموم ولكن بالبيعة
 وهي على المذموم (قوله والذي يقتضى هذا الفصل) اي حذره ولو قال والذي يقتضى
 بالخصوصية فبما اشياء لكان أولى وهذه النسبة ثلثان منها في جانب المذموم وهذا المدعوى
 والبيعة والثلاثة الباقية في جانب المذموم عليه وهي العيين والكنول وجواب المدعوى وهو
 الاقرار بالانكاد وقوله وان لها اي احصا المدعوى وقوله اما لا يرصه اي التي بعد
 المدعوى وقوله فندرجه الاولى فندرجه لان المذموم المداخل والمخرج المهم المراد الدخول
 لا الاجرام (قوله والمذموم الخ) هذه الواو بتم المراءى في الاصل على كلام المتن
 فادخلها الشارح على المذموم وادخل على المتن الفاء وجعلته تنزيها على تعريف المذموم
 والمذموم عليه لان مرادها منه نامة وقوله من خالف قوله الظاهر هو الجواب عن المذموم
 به وقوله من وافقه اي لكون الاصل عدم ما يدعى به المذموم (قوله فهو مدق) اي لان
 وقوع الاسلامين معا خلافا للظاهر اي وهي على علمها ووقفتا انما اصدق بينهما
 وليس كذلك على الرابع فيه مدق بيته لان الاصل بناء المتكلمين يكون ذلك مستثنى من
 كون البيعة على المذموم كما استحق مسئلة القسامة والمعان والوديع اذا ادعى الراو
 التقب وقيل بل هو على الاصل فيكون قوله موافقا للظاهر لانه مدعى بقاءه على الامانة
 والاصل يقاؤها فذكر العيين في جانبه على الاصل (قوله معه الما كم) اشار به الى انه
 اذ لم يجمعها لم تقدم شيئا وقوله بشرط الخ فترجع على قوله لجمعها الما كم وعامل ما فرعه
 ثلاثة اقسام العيين والذين وغيرهما من ان العيين والذين فيها انفسيل تاريخا بجان الى

بسته قوله فاعلى ولهم ما يدعون
 وشرا الشبار عن ويوب حق
 على غيره عندنا كم والبيانات
 بجمع سنة وهم اثمهم وادعاء
 لانهم يدين الحق والاصل
 في ذلك فله نصا واذا دعوا
 الى الله ورسوله ليس لهم
 دينهم اذا فرق بينهم م هم مشون
 واشبارا كغيرهم لم يوجب على الناس
 بدعواهم لادى ناس دماء ربال
 واموالهم ولكن العيين على المذموم
 عليه وروى السبيعي باسناد حسن
 ولكن البيعة على المذموم والعيين
 على من انكر والذي يقتضى هذا
 الفصل ثلثة امور المدعوى
 وجوابها والعيين والبيعة والكنول
 وقد تقدم شرط صحة المدعى فيها قبل
 ذلك وان لها سمة شرطا وانما
 الاروية فندرجه في كلام المصنف
 كما سترناه (و) المذموم من مخالف
 قوله القاهر والمذموم عليه من
 وافقه فالقوله لا يزوج وقد أعلم هو
 ووجهه قبل وطه اسنادها
 فالسكاج باق وقالت بل مر تافلا
 نكلح فهو مدق وهي مدعى عليها
 فاذا كان مع المذموم (سنة) بما
 ادعاء معها السلام وتكليمها
 ان كانت مدقة فبشرط

الرفع وتارة لا وان غرضه ان يثبت من الرفع وقوله في غير عين ودين اى في جواب اسئلة
 أشخاص من قوله بعد فلا يستقل الخ والمراد به ما ليس مقبولا من الحق والحقبة (قوله
 ونسكاخ ورجمة) اى هما اذا اذى رجمة امرأ أو رجمة فاعتكرت فلا بد من ثبوت ذلك
 من الرفع الى الحاك ومروءة الرجمة ان يدعى بعد انقضاء العدة انه كان واجبها قبله
 والابان اذى بها قبل انقضاء العدة فلا حاجة للدعوى والرفع اليها كما لانه قد ادعى انشاها
 وقوله عندنا كمنه لا يراوشره عن ربحي انما يصح على يده والمقصود عدم الاستقلال
 (قوله فلا يستقل صاحبها باستيفائه) اى فليس لها ان تضرب مدة الابلا وليس له بعد
 فذمها ان يستقل بملاعتها فان استقل كل منهما باستيفائه لم يقع الموضع كاي شيء البقرة
 ثم الخ وله في غير الحقبة كالتسكاخ والرجمة بحسب الظاهر فقط لو عمل من اذى
 زوجية أو رجمة ما علم الزوجة جازة ذلك فيما يراه من الله ان كان مستقلا وقوله
 وان حرم اى لانها تباين على الامام (قوله وهو ان اعتق شخص عبدا عند آخر) اى يملك
 او اجارة او وقف او وصية بمقتضى اوصاها به كالتصديق عن مولوه وقدر على اخذها
 وقوله ان حشى باخذها خبر المراد ان غلب على غلبه ذلك واستوى الامر ان كان
 ظاهره انكشافه بالقبضة (قوله لا تفرقة فيه انه لا ضرورة الاعتقاد البينة والكلام
 فيه امر اعم فلا يصح قسما له ذيل الاول وقد يجب بان المراد بالضرورة ضرورة الرفع
 الى الحاك كمنه من قوله والمثقة (قوله وان استحق دين على من اداه) اى
 سواء كان مقرا أو منكر ام المدين ذمة أو لا وقوله طالبه اى استمر على مطالبته اذ لا يكون
 محتملا لا بعد اى ان ارادوا لاخذ الاخذ من ماله من غير مطالبته بعد الغالب المتقدم ثم
 مثل الذين المتبعة المتعلقة بالذمة فلهذا قلنا ان باخذ من ماله من غير ذمته قدر قيمتها
 ان كل منهما (قوله فان لم يكن معه سنة الخ) بعلمه الشارع من طابا الدين فقط مع آه عام
 في الدين والذين والمتصل بالذمة في الاستقلال بالاعتقاد وعدمه فكان الاولى ذكره
 عقب قوله واذا كن مع المدين سنة ويؤخر الكلام على الدين والذين اذ ذكره بعد تجميع
 الكلام على مسئلة الدين (قوله بعينه) اى بعد طلب حقه وتخليص القاضي فيما
 الدين قبل طلب انفسهم او تخلف القاضي ويكون الدين على حسب جوابه حتى لو اضاف
 المال المدين الى مدين كما هو متفق كذا فان اوجب شي السبب حلف كذلك او بلا تسحق
 على شئ مما مثالا حلف كذلك ولا يراه التمسك انى السبب وحلف تخلف المدين عليه عالم
 بيمينه المدين من الدين والا لا يثبت له الا بعد دعوى له شروط حقه ما ينادى دعوى الاولى
 (قوله وله سنة) اى حين ان كان حقه من آدم الدين فهو شرط بوقوله وان استحق دين
 لا بائق واذا تخلف منه من يمينه وعليه بغض لم يجز له ان ياخذ الا قدم ما يرضه بالمضاربة
 وقوله ان كان حقه من اى او ابدأ لا يجوز ولا تكثير لنفسه وسأى (قوله في يده) اى
 يتخذ البلد وان كان غير دين حقه ثم بشرى به الجاني ثم تركه ومثله في دين آدمي

في غير عين ودين
 وحلفه في تسكاخ ورجمة
 ولما ن دعوى عبدا المستقيم
 ولو يحكم فلا يستقل صاحبها
 باستيفائه ثم لو استقل المستحق
 فذمها باستيفائه وجمع الموضع وان
 حرم فشرع بذلك الدين والذين
 فلهما ما قبل وهو ان استحق
 شخص عبدا عند آخر اشترط
 الدعوى به عندنا كمنه ان غلب
 باخذها خبر ما يراه الله
 اخذها لا للاستقلال بالضرورة وان
 استحق دين على من اداه
 طابا به (فان لم يكن معه سنة)
 معذرة فاقول (سنة) قول
 المدين عليه (او انفسه) الظاهر
 ولكن (سنة) في غير القسامة
 دعوى الدم اذا لم يكن هناك
 في باب المدين وجود الثبوت كما
 تقدم فان له حقه ان ياخذ
 من مال المدين عليه بغض طابا
 بنفس حقه واذا تخلف له الدين
 كان حقه فان لم يدع عليه بعض
 حقه او لم يجديس حقه حقه
 اخذ غير ماله التقط في غيره
 نفسه معذرة لا لاستقلال بالذمة
 ولما في الرفع الى الحاك كمنه

هذا حديث لا يخلو عن الألفاظ ومع الإيذان ساءلتم ولما جازاه الألفاظ على ما لا يخلو من كسر باب وقفية من ادوا ونظا هوان
 مجلي هذا إذا كان كسر المدين ولم يفتي به ٤١٤ حتى لازم كسر واجازة والمأخوذ مشهور على الاختذان تأنيق قبل غلبه ولو ردد

البيع لأنه أخذ الغرض منه
 كالسهم وان كان الدين على غير
 منسج من أدائه طال به فلا يأخذ
 شبهه بغيره مما لا يؤخذ لم يملك
 ولم يرد وقفية أن تلقى عنه
 (فان تنكح) المدي عليه أي منسج
 (عس النبي) وهو عزم عليه كان
 كمال أمانا كالأمانة والقاضي
 استلحق يقول لأعاقب أو يستك
 لا الهة وشهوة (ردت) أي
 النبي سيئذ (على المدي)
 لأنه من الله عليه ولم يرد على
 صاحب الحق كما رواه الحاكم
 وجهه وكذا جعل عرقه الله
 تعالى عنه بمحض من الضمان
 رضي الله تعالى عنهم من غير
 مخالفة كما رواه القاضي رضي
 الله تعالى عنه (ضعاف) المدي
 ان اختار ذلك (ويستحق)
 المدي به يمينه لا ينكر له حقه
 ويقول القاضي المدي اسلف
 تأذله منزلة الحكم بشكر المدي
 عليه كإثارة الوضوء كإثارة وان
 لم يكن حكم بشكره حقيقة
 وبإثارة فله من بعد نكوة العود
 إلى الخلف ما لم يحكم به
 حقيقة أو تتردد إلا أناس له
 العود إلى الأبرضا المدي وبين
 القاضي حكم التكرار في الأصل
 به بان يقول له ان نكحته عن
 النبي سلف المدي وأنكحتك
 الحق فان لم يفعل وحكم بشكره
 فله حكمه لتقديره بترك البعث عن حكم التكرار

(قوله)

وَمِنْ الزُّدْجِيِّ عَيْنُ الْمَدِيِّ بِمَدٍّ مَعْدُودٍ لِقَوْلِ مُنْهَجِهِ كَأَنَّ الزُّدْجِيَّ لَا كَالْيَدِيِّ لِأَنَّهُ يَتَوَصَّلُ بِالْعَيْنِ بِدُونِ تَكْوِيلِهِ إِلَى الْحَقِّ فَخَاتِمُهُ أَقْرَبُ
 مِنْ قَبْلِ الْحَقِّ بِمَدٍّ مَعْدُودٍ مِمَّنْ فِي عَيْنِ الزُّدْجِيِّ عَيْنُ الْمَدِيِّ بِمَدٍّ مَعْدُودٍ لِقَوْلِ مُنْهَجِهِ كَأَنَّ الزُّدْجِيَّ لَا كَالْيَدِيِّ لِأَنَّهُ يَتَوَصَّلُ بِالْعَيْنِ بِدُونِ تَكْوِيلِهِ إِلَى الْحَقِّ فَخَاتِمُهُ أَقْرَبُ

قوله وبين الرد كأثر الانعاس) فرع عما ذكره عن معارضة فريب الحق بدفعه ان المعنى
الحق وقوله ولا تعميم وهذا حاجة بسط الى ولو كانت كائنة كانت الحق مجرد ما بل يقتصر الى
حكم واسمعت بعدها جملة جملة وقوله لا كائنة اي من المدعى وقوله لا به من قول البين
الحق اي من غير افتقار الى حكم في كلامه سجد في الاطلاق من قوله في ذلك (قوله)
سقط قسم من المعنى (اي) الجس له والمرداة طلاقاً لا في هذا المعنى وليس له وقوله وليس له
رد على ان الذي عليه ان لا يبين المردودة ولو وقوله والمطالبة اي فليس له مطالبة
الخصم اي ولو في مجلس آخر ولا ينفصل الا خاتمة البينة ولو شاهدوا عينا (قوله) فان
أبدي اي الذي عذرا وقوله وسئل الله اي هل يراه المالك ولا وقوله وما جافة
حسار اي دقتر وقوله امهل اي وجوب وقوله ثلاثة ايام اي صحاح غير يوم الامهال
والاياته وبسبب ذلك لا يمكن من الحلف ولو كان الاستقبال لاخاتمة اية اخذ اعذار
هنا مع قوله بسد وثائق جواز تاخير اية اية اية وقوله لا لا تقول مدافعتي اي المدعى
عنه بالمدعى بسبب طلب الحق منه (قوله) وتاخر جواز تاخير اية اية اية اية اية اية اية اية اية
التي تقدمه هادوا اية اية من المدعى عليه اي الذي يقول كلامه بغيره بغيره اية اية اية اية اية اية
ذلك وقوله واليمين اليه اي من قوله اليه واقعة ولا يثبت خلاف البينة (قوله) حين
ببعضها اي يطلب منه السبق (قوله) امهل اي ان يرضى الامهال بالمدعى كان كان
يرضى عن الامهال وسبق وقوله الا ترا جالس اي يجلس الخصومة المتعلقة بالمتهم بان
يترى عن غير ما وقوله لان المدعى الى اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية
اجلس وجه (قوله) ومن طوبى لبيبة اي كلمة تكون قوة فطوى عسطل اي ليعفها
لان اسلامه في اثبات الحول بسقط بعضها وهو ما يقابل الباقي من الحول ويجوز ان يكون
من طوبى لبيبة اي يجيبه ههنا طوبى لهم اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية
اثبات الحول فادى مع سببها في الجمل اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية
الاسلام في اثبات الحول وقوله فذلك اي ظاهر فسطح فسطح كماله ان ادى الى اسلم من اول
الحول او بعضها ان ادعى في اثباته (قوله) او واقفه الاولى واقفته اي واقفت دعواه
الظاهر وقوله طوبى لم اي بالزعة اي قتله وقوله وليس فلة فسطح اما الحول المعنى ليس
المطالبة بالزعة وادى من اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية
بافهم (قوله) اور كان معطوف على قوله جيز في قوله فلة فسطح اي بالمدعى واليمين وقوله
يجلف اي على استحقاق الحق ويكلف على مباشرة القدر وقت الحق تبعاً ومطه جيز في
الوصى والوصف كمال وقوله وان ادى الخ لغيره في عدم نقل الى وقوله بسبب ما شره
الوضع ما شره كمال كان قال ان اقره فسطح بسبب الحب الذي كان حاصلاً في البينة

ثم قال وجبته له مملكته لم يكن اقرارا بلزوم الالهية ساوا اعتقاده لزمه بها العقد ذكره في الروضة كاشها ما ويرجع بشاهد من
 وبشاهد واحد اثنان لا جدوا على شاهد من عندنا لان قولنا ذلك جهة بالاجماع وان بعد من جهة الحالف الكذب في بيته الا ان
 كان مع الشاهد في موضع ما على ذلك لا يرجع زيادته هو لا جدوا ما لا يرجع على رجل واحد اثنان ولا على اربع نسوة
 لكمال الخفية في الطرفين ولا ينعقد من رتبة على بيعة مطلقة ويرجع بنا في ١٧ سابق والعين يدعيها او يدعي غيرها اولا

بـ د شمس ورجعت بيعة شمسى
 الا كقولنا الاخرى لا تعارضها
 فيه واصحاب النار في السابق
 آخر دور بالجدادة من يوم ملكه
 بان زيادة لانها تعارضها على ما يستأنى
 من الاجر بما لو كانت العين بد
 المانع قبل القبض فلا جرم عليه
 المشتري على الاصح (ومن حلف
 على نفسه) انما ما كان او تفاو لو
 بظان من ذكر كان يعتقده الحالف
 خطه او شرطه موره (حلف على
 البت) بان لا يوافق القطع والجزم
 ما شؤ من قوله لم يثبت الحلف اذا
 قطعه ففوقه مستند (والقطع)
 عطف نفسه بل لا يعلم حال نفسه
 ويطلع عليه ما فقول في البيع
 والشرا في الاثبات واقعة قد ثبتت
 بكذا او اثبتت بكذا وفي النفي
 واقعة ما ثبتت بكذا او ما اثبتت
 بكذا (ومن حلف على فعل غير)
 ففقه نفسه بل (فان كان) فعله
 (انما ما حلف) مستند (على البت
 والتمنع) له ولة الاطلاع عليه
 (وان كان) فعله (نشا) مطلقا
 (حلف) مستند (على نفي العلم) أى أنه
 لا بعد زقول واقعة ما ثبتت أنه فعل
 هكذا لان النفي المطلق يعمر

وقوله ثم قال أى هذا الخ في اقراره وعوا حسدوا على قوله لم نسبح الخ وقوله لم يكن
 اقرارا بلزوم الالهية ومجدة ندم دعواه الملائكة فيكون قد قال لكن مجده ان كان مجن
 يجرى لزوم الالهية ويعدم ما للعقد ولم يكن الموقوف يد المقتض له والالتزام الا بعد كرا التمثيل
 اخذ من قوله بغير اذاعة فاده الخ (قوله ويرجع شاهد من الخ) كلام مستأنى ليس
 من شأنه ما قبل بل بقوله الاق والعين يدعيها او يدعي غيرها اولا بدأه ما اذا
 كانت العين يدأها فلا ياتي هذا بل تقدم بيعة الخ مطلقا كما مر فالحاصل ان
 قوله والعين يدعيها الخ راجع لقوله ويرجع شاهد من الخ واقوله ويرجع يادشود
 الخ ولقوله ويرجع شاربى سابق (قوله ولا يرجع زيادته شوب) أى صفة او وعدا أى
 ما لا يفرع عدد التواتر او لا يخرج لقاعدة العلم حيث ذكرنا في بيعة انفسهم اليها
 حكم بالمالك على بيعة يلا حكم (قوله والعين يدعيها الخ) حال فان كانت يدأها
 رجعت بيعة وان كانت شاهد او عينها كما مر وتاخر تاريخها (قوله ورجعت) أى
 وانما رجعت بنذرى الا كقولنا ان لا تعارضها لغيره أى في الاكثر الذى هو السابق
 ويرجع بنا في السابق وقوله لان الاخرى لا تعارضها لغيره أى في الاكثر الذى هو السابق
 بل تعارضها في غير وقتها فان نفسه ويستحب المالك السابق (قوله من يوم ملكه)
 أى لامن وقت الحكم وقوله بالجدادة أى بسببها (قوله ويستثنى من الاجر) بما لو كانت
 العين يد البائع أى ما كان من نفسه فادعى عليه شخص انه باعه المراد على آخر ذلك
 واقاما يثبت مؤخره من تخلفين بالرجوع من تخلفين من تخلف لى الاكثر تاريخا ولا جرم له على
 البائع لان وقت المشتري للمبيع قبل القبض ضعيف لانه معرض لالتساخ يتلفه عند
 الدائم (قوله ومن حلف) أى اراد الحلف بدليل قوله حلف على البت وهو واقع في جواب
 سؤال مقدر من الكلام السابق أى قوله فان لم يكن معه بيعة الخ وقوله فان فعل
 وبت فكان ما اذا قال له ما كفسر الحالف فقال ومن حلف الخ لا فرق في هذا التمهيد
 بين المدين والدين عليه وقوله او شيا المراد نفي التمسك والافعال على نفسه ليس نقضا
 وقوله او شرط موره الاولى حذفه لانه ليس من فعل نفسه الذى الكلام منه الا ان جعل
 مثلا الثاني المزدك يقطع النظر عن كونه فعل نفسه (قوله وان كان فعله نقضا مطلقا)
 أى غير مقيد بزمان ولا مكان فليس المراد بالاطلاق التعميم بل ما قابل الحصر (قوله)
 نفسه الخ) فهو الاعتراض على انهم وقوله وقد تكون الخ تمثيل لحذف أى وليس

٥٣
 على ذلك ما اتى المحققون ولا يثبت في إمكان الاطاعة كإثبات آخر الدعوى من الروضة فخصا فيه على البت (فتبينه) ظاهر
 كلام المصنف سحر الذين في فعله وفعل غيره وقد تكون العين على تحديق موجد

لا إلى فعل نصب اليه ولا إلى غيره مثل ان يقول لزوجته ان كان هذا الطائر غرابا فانت طائر غراب ولا يعرف فاجدته غرابا
فانكر نفسه قال الامام انه يعلق على المشتغال الشيطان بعد الشبهة في غير المشاطة ان يقال كل عين غيبى على البتة لا على
في فعل الغرور لو ادعى تناكروته فقال المدي عليه ابرأني ورتك منه وأنت قد خلقت صاحب المدي على في العلم بالبرائة اعداء
لانه يعلق على في فعل غيره ولو قال بنى عبد الله على بني عبد الله كذا فأنكر فلا يصح يعلق السد على البت لان بعده ما له وقوله كنهه
ولكن جعلت الدعوى عليه ولو قال جنت جنتك على ذري مثله فأنكره فأنكره اليك كما حذف على البت لانه لا ذمة اياها
وضمان جنائما ياتيه قصدي في حقه ما لا فعلها ٢١٨ وقته تربية الثاني المستعمل للتصميم فلوروى السالماني في حقه بان قصد

كذلك لان الخ قوله لا إلى فعل منتهى بمذوق أى لا لا يوجه إلى فعل الخ قوله
ولو ادعى شيئا الخ) هـ من افراد قوله وان كان نشيا مطلقا حذف الخ لانه كان الاريد كره
يجب (قوله ولو قال جنت على عبدك الخ) غرضه ان يصح في قوله من حذف على
فعل نفسه الخ أى سواء كان فاعله متبعية أو مسكنا كقول عبد ربه وقوله ولذلك
جعت الدعوى عليه أى على السبب بان عبدك فعل كذا (قوله وقته تربية القاضي)
مشددا فيه والمحكم والمصوب لا يظلم وفيهم من كل من له ولاية الخلف امامان لا ولاية
له في بعض العظما أو الخليفة كالمدة وشيوخ البلدان والأصول في مقتنع التورية
عندهم (قوله او تأوله) الفرق بين قصد خلاف ظاهر الظن وبين التأويل الخ قوله
يستعمل القنط في معنى آخر غير ظاهره كأن شوى باليد ما لا يدعى به عليه اسم رجل وأما
في الثاني فيبقى على معناه المتبادر ولكن يضاف القاضي في انية كأن يعلق عليه ما عليه
ديار وقصد عن مبيع غلب كذلك وقصد دية متلف (قوله لم يرفع ان المدين القابرة)
أى بشرط إذا روية الخلف وكونه من القاضي أو قصده عن مروقته بالله وكونه بعد
طالب الخلفم فلو حذف ابتداء من غير تصانيف أو بعد تصانيف من مر أو غير القما وقيل
طلب الخلفم نفسه التورية وان كانت حراما (قوله فلو مضى تأوله) أى توريته (قوله)
يسن تخطيط عين) أى غير مصر بعض زمن ومات من حذف بالمال لا لا يصف عينها
منه الخ قوله وفي مال) قد وقوله يعلق تصاب ركة نقدا وما فيه ذلك قيد نوح ان تصاب
الذي يعلق تصاب الثقة ولا فيه كنهه من الابل لا تصابى عشرين مثقالا ولا مائتي
ورهم وقوله عشرين مثقالا لا يلبس المراد أى تصاب كان ويؤخذ من ان تصاب غير
الثقة ان بلغت قيمته تصاب اقتصد من التخطا والافلا (قوله ولا يجوز للقاضي)
مشددا فيه وشيخه عن مروقته الخلفم فلو الخلف بذلك وقوله ان يعلق أحد المطلق
الخ قالوا حاشا بعد كذا فقدت البين حيث لا اكرهه وقوله عزه أى وجوب ان كان

خلاف ظاهر القنط او تأوله بان
انه قد اختلف خلافه القاضي
لم يرفع ان المدين القابرة لان العين
شرعت لطلب المص المقتدم
عليها شوفا من الله تعالى فلو مضى
تأويله انطلق هذه الثالثة
هـ (قوله) حسن تخطيط عين مذاع
حذف مع شاهد اورث العين عليه
وعين مدعى عليه وان لم يطلب
الخلفم تخطيطها فعلى اليس عمال
ولا يقصد به مال كمنح وجلاط
ولكن وفي مال يبلغ تصاب ركة
نقد عشرين مثقالا او مائتي
ورهم فضة او مائة مثقالا او تخطيط
يكون بالزمان والمكان كما روى
الامامون وبزيادة اسما ومقتات كان
يقول والله الذي لا اله الا هو عالم
الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
الذي يعلم السر والعانية وان كان
الحاكم هو صاحب الثقة الا انى
بالله الذي انزل التوراة على موسى
وحيها من الفرق او نصراياه حاشا
والله الذي انزل الانجيل على عيسى
او موسي او نبيا علق به الله الذي خلقه
شاهدا

القاضي ان يعلق أحد الملاق او عتق وتذكر كقوله الماوردى وغيره قال الامام الثاني رضي الله تعالى عنه وفي بلغ الامام ان
قاضي استخلف الناس بطلاق او عتق او قدر من الحكم لانه جاهل وقال ابن عبد البر لا يعلم احد من اهل العلم بمرى
الاختلاف بذلك ولا يصفه فاضى على تركه كما انى حكمه ولا شاهد انه لم يكذب في شهادته ولا مدعى عيا ولو استحال عليه له الحق
يلغى الا كافر اسديا اذ ثبت وقيل تعانت يات العانة

[illegible]

كَمَا سَأَلَنِي سَائِلٌ هَذَا صَطَفَاهُ الْحَقُّ أَمَّا بَعْدُ فَأَشَاءُ كَثْرَةَ قَالِ أَيْ عَاصِيِ الْإِلَهِ مَعِي أَيْ جِبْرَائِيلُ مَعْدُنٌ جِبْرَائِيلُ أَوْ
الْمُصْعَمَةُ أَيْ أَرْبُؤُا أَيْ عَاصِرُا صَافِيَا أَيْ نَاقُصَا وَمَا عَذَابُهُمْ مِنَ الْعَاصِيِ فِي الصَّغَاوَةِ وَالْأَسَافَةِ بِدَنَشٍ مِّنَ التَّوْبَعِيَةِ فِي الْأَوَّلِ تَقْدِيمُ
الصَّلَاةِ وَأَيَّامُهَا عَنِ وَجْهَاتِهَا بِإِعْدَادِ زِيَادَتِهَا مَعَ الْإِسْرَافِ بِالْعُرُوفِ وَالنَّهْيِ مَنِ الْمُسْتَكْرَمِ الْقُدْرَةَ وَنَبَاهُ الْإِقْرَانِ وَالْيَاسِ
مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى

وأمن مكره تعالى وأكل الربا وكل حال العلم والافتقار في معاشه من غير حذر وعقوبة الواجب والربا والموافاة ومنه إرادة الرزق وضرب الميزان في حق والقيمة وما الغلبة فإن كانت في أهل العلم وحده القرآن فهي كبيرة كما يرى عليه ابن القري والاضعية ومن الصفاة أن ينظر الحرم ويحرم المسافر في ثلاثة أيام والناحية في السبب والفتوى التي وأدخال عدنان ويحكم في ذلك أنفسهم السعد واستعمال غنمة في دين أروى لغرباجة تبارك كتاب كبيرة ٤٢١ وأوصى رجل صغير من نوع أو أوعى في الدنيا العبد إلا أن تغلب طائفة على

أوبعد ما كان فخطه بعد الباع (قوله وأمن مكره) بأن يستعمل في المعاصي ويستعمل بالعلم والاعتقاد على عدة فضل أهله أو بفعل الطاعات ويترك المعاصي ويجوز بالصحة (قوله وعقوبة الواجبين) أي ولو كانوا من يدينهم أذى ليس بالدين ومنه التأنيب وقوله وشرب المسكر ليس قسدا وقوله والشيعة هي نقل الكلام على وجه الانفساد أو انعقد الانفساد أو لا يورث انتسابه إن تكلم به فيه أو لم يورثه كما به وحصل بالانهاد والاضع ولا يحصل وهذا الكلام القليل بالاشارة سواء كان القليل كلاما أو بالاشارة وكلمة وقوله وما الغلبة هي ذكر الأمتة بما يكره ولو كان فهو منه أو كان يصدر عنه أو غلبه وبني فيها الاستغفار قبل وصوله إلى الغلب أو ما بعد خلافه التوبة من تفصلها وتفصيل من ذكره منه (قوله والناحية) أي وتدل من الكسار (قوله الآن تغلب) أي بتأثير الفرد الفرد من غير نظر إلى الغلبة يوما يوم فبذلك المراد الغلبة باعتبار العلم بأن يقابل ما فعله في حرمه من المناسبات بما فعله في البيت بعده من غير وينظر الغالب (قوله مسلم السريرة) قيل لاجابة وبما بعده لاختلاف الشريطين الذين عنهما وهو ظاهر في هذا دون ما بعده (قوله لا يكفر) أي أو بعده لا يكفر بنفسه منصف واللاقضى اشترط الشاهد أن يكون عبداً ما يكفر أو يفسق بدعته لأن في الثابت وليس كذلك ولو حذفت الالف الثانية إمكان مستحيلان المسمى عليه أن يكون غير مبتدع أصلاً أو شبهه على كبر ولا يفسق بدعته وهذا معنى صحيح (قوله ويستثنى من ذلك) أي من قولنا لا يفسق فإن معناه أن من لم لا يفسق بدعته قبل شهادته فدخل فيه الخطية فكان مقتضاه قبول شهادتهم إذا شهدوا بالمواقف وليس كذلك فذلك قال ويستثنى (قوله كان حال الخ) مقال للمتنى (قوله مراد) أي آداب نفسانية تشمل مراداتها على الوقوف عند محاسن الاخلاق وجعل العادات (قوله ويستثنى من الخ) معطوف على قوله وهو غير مراد وقوله أو يفتنى معطوف على باكل وقوله نحن لا يأتى به مراد بقوله مكشوف الرأس وقوله مشدداً كشف الرأس أو البدين وقوله ولا يجرى الملامعة من أوزاعة لانه معطوف على عن لا يأتى به فتكون من مسئلة عليه وقوله أو أي تبطل العدة لزيادة على خرم المرأة (قوله أو يقبل زوجته) أي في حقها الأرباب ما هو معطوف على

يكون إذا شهدوا على مرادهم بأن يغلبوا أمثاله من أبناء عصره عن رأي مناهج الشرع وآداب في ماله وكذا لأن الأمور العربية كلها تنحط بل تقتضي اختلاف الأشخاص والأزمنة والامكان وهذا بخلاف العداة التي لا تختلف باختلاف الأشخاص فإن النسق يستوى فيما للشرع والوضع بخلاف المرأة فإنها تختلف فلا تقبل شهادة من لا يورثه كمن يكأ أو يورثه في حق وهو غير سوي كالأرثوة وغيره لم يذهب جوع أو عطش أو غش في السوق مكشوف رأساً والدين غير المورثين لا يلحق به مثله ولا يجرى بفساد ما له ولو فكتك شهادته لم أم أو قبل زوجته أو أمته

معاصيه كما قاله الجدي في رواية لا تتفق عدالة وان اتفقت عبارة المفسرين لا تتفق مطلقة (قوله) في الخبر لوفى العدل فعل كبيرة عند كذا ليس به فعل فاسقاً بخلاف نيته الكثرة (الانسان) أن يكون العدل (مسلم السريرة) أي العبدان ثنائ لا يكون حسبه لا يكتفى ولا يفسق بدعته فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق بدعته فلا تقبل كسرك البعث والثاني كسبه الصبيحة بدعته من فذلك الخطية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يميزونهم اثمهم لادخالهم إذا هم يقول في على فلا تزداد إذا لم يفسد السبب كما مررت بالاشارة اليه كان جنوا السبب كان قالوا أو نأخذ بشهادته كذا فتقبل حديثه شهادتهم من أربع أن يكون العدل (أممونا) مما وقع فيه النفس الامارة بالسوء معاصيه (عند الغضب) من ارتكاب قول الزيد والاسم روى القية والاذنب لقيام نفسه فلا بد من جعله بحسب على الوقوف في ذلك (والطاهر من

أوبعد ما كان فخطه بعد الباع (قوله وأمن مكره) بأن يستعمل في المعاصي ويستعمل بالعلم والاعتقاد على عدة فضل أهله أو بفعل الطاعات ويترك المعاصي ويجوز بالصحة (قوله وعقوبة الواجبين) أي ولو كانوا من يدينهم أذى ليس بالدين ومنه التأنيب وقوله وشرب المسكر ليس قسدا وقوله والشيعة هي نقل الكلام على وجه الانفساد أو انعقد الانفساد أو لا يورث انتسابه إن تكلم به فيه أو لم يورثه كما به وحصل بالانهاد والاضع ولا يحصل وهذا الكلام القليل بالاشارة سواء كان القليل كلاما أو بالاشارة وكلمة وقوله وما الغلبة هي ذكر الأمتة بما يكره ولو كان فهو منه أو كان يصدر عنه أو غلبه وبني فيها الاستغفار قبل وصوله إلى الغلب أو ما بعد خلافه التوبة من تفصلها وتفصيل من ذكره منه (قوله والناحية) أي وتدل من الكسار (قوله الآن تغلب) أي بتأثير الفرد الفرد من غير نظر إلى الغلبة يوما يوم فبذلك المراد الغلبة باعتبار العلم بأن يقابل ما فعله في حرمه من المناسبات بما فعله في البيت بعده من غير وينظر الغالب (قوله مسلم السريرة) قيل لاجابة وبما بعده لاختلاف الشريطين الذين عنهما وهو ظاهر في هذا دون ما بعده (قوله لا يكفر) أي أو بعده لا يكفر بنفسه منصف واللاقضى اشترط الشاهد أن يكون عبداً ما يكفر أو يفسق بدعته لأن في الثابت وليس كذلك ولو حذفت الالف الثانية إمكان مستحيلان المسمى عليه أن يكون غير مبتدع أصلاً أو شبهه على كبر ولا يفسق بدعته وهذا معنى صحيح (قوله ويستثنى من ذلك) أي من قولنا لا يفسق فإن معناه أن من لم لا يفسق بدعته قبل شهادته فدخل فيه الخطية فكان مقتضاه قبول شهادتهم إذا شهدوا بالمواقف وليس كذلك فذلك قال ويستثنى (قوله كان حال الخ) مقال للمتنى (قوله مراد) أي آداب نفسانية تشمل مراداتها على الوقوف عند محاسن الاخلاق وجعل العادات (قوله ويستثنى من الخ) معطوف على قوله وهو غير مراد وقوله أو يفتنى معطوف على باكل وقوله نحن لا يأتى به مراد بقوله مكشوف الرأس وقوله مشدداً كشف الرأس أو البدين وقوله ولا يجرى الملامعة من أوزاعة لانه معطوف على عن لا يأتى به فتكون من مسئلة عليه وقوله أو أي تبطل العدة لزيادة على خرم المرأة (قوله أو يقبل زوجته) أي في حقها الأرباب ما هو معطوف على

بعضه التي تسمى وأما قيل أين عاردي الله تعالى عنه اسماء التي وسميت في هذه بغيره الناس فقال الزركشي يكون تعذيبه قيل
استعان لائقه وأوطن الغليس ثم من يلقوه وعلى أن المزاواة قد نضر على ما اقتضاه نص الشافعي وهذا الرجل عند الناس بلا
شبهة كقوله الله فيه بغيره ثم ٤٢٢ ومن ذلك أنكار كتابات مفسكه بين الناس بحيث يسير ذلك عارضا ونرج

بأكل وقوله بغيره الناس أي الذين يستحي منهم ولو أضافوا لغيره ما وإلها لا نحو
صغار قال القيس والعهد من استعمال المشترك في معنيين وقوله استعان بمعنى أنه
استحسن ذلك الحظا للكتابة (قوله بعد الرجل عند الناس) أي الذين يحسنهم لا نحو
الحواله وتلازمته (قوله ومن ذلك أنكار كتابات) أي وكانت صدقا وقيدا لا أنكار
بهذا يشهد بعدم اعتباره في غاية وليس كذلك لا في قوله جملته بغيره الناس
(قوله أوكان ذلك ليعلم) بغيره زقوله عادة وقوله وليس نفسه الخ قال وإس الإنسان سالم
بغير عادة أماله له لكان أولى وأعم وقوله واقتضى وأى من غير الناس وهي الجوزة المعروفة
(قوله واكباب على لب الشارح) أي إذا شاع لأن المال والاكل حراما ولا كباب
الاكثر وهو ليس بشيء ومن الشارح المتكلم واليه (قوله واكثره) أي لا تكسر
والاحرم ومحل التشديد بالكثرة إذا كان ممن يلقى به والاسقطها ولو لم يكن وقوله وحرفة
دقيقة أصلها أنها كانت لا تليق به فلا تقطع إذا كان كعبا وان كانت تليق فلا تقطع
سواء كانت حرفة أم لا (قوله وأما الحرفة الخ) على تقدير وصف أي أهل الصنع
التشديد والاختيار وكان الأولى أن يقول ومثل الحرفة المباحة غيرها بالأولى إلا وجهه
لأنها لها اعتبار مع اتحاد حكمهما من عدم قبول الشهاد فوجدت في التشديد المباحة
لشكون حريته للضرورة فقط لأمر الهدا التماثل وقوله كالشخص هو الذي يعقد منازل
الجنوم بأن يقول فاسأل النجم الثاني في الملح الثاني حصل كذا والشكاه الذي ينبغي
بالغيب بأن يقول غدا يحصل كذا وقوله والعراق كاشد الكوس وقوله لأن شأهم
التليس أي التليس لا يظهر في العرافة ثم يظهر على تفسيره من غير من الماشق (قوله
أما هو شرط في قبول الشهادة) أي كما يوجد من صفته ما حاجت عدد سادس يستثنى
عنه بالعدالة (قوله ومن شروط القبول الخ) هذا مكرره في قوله سابقا السابع أن يكون
غير منهم في شهادته فكان الأولى حذفه (قوله قبلت الشهادتان) أي وإن اختلفت
الوامة لأن الأصل في صفها (قوله وتقبل شهادته الحسية) من الاحتساب وهو طلب
الاجور أو مسبقها دعوى أم لا أو لا كانت بغيره الشاهد عليه أم لا أو لا ومنه أن
يقولوا أنهم على فلان بكذا فاحضره فاعلم عليه فان قالوا فلان في نعم فذلك فيه دون
ما لم يقولوا وشهد عليه فاحضره وانما تسمع عند الحسبة إلى العرفم واثان أن فلانا
أعنى عبده أو طلق زوجته أو أنه أبش في كيمسني يقولوا هو بترقة أو بغيره ما وإسنعه
من الثقة والكسوة وقوله كانه لا اله الا هو بأن يشهد أن فلانا ترك ذلك (قوله وهو
ما لا يتأثر الخ) أي ما لا يتوقف وقوعه وحقيقته على رضا الذي بل يقع وعرضه لول
المراد بالآدمي من يتعلق به ذلك الحق كزوج أو عبده وإلخ في ذات وقوع الطلاق
في الأصح لا انفصال كل شهادة عن

الأخرى ولا بغير شهادته فنعاد لا تدفع عنه ضمرا وتقبل شهادته الحسية في حقوق الله تعالى المجعنة كالكسوة والحق
والصوم وقوله تعالى في نفسه من مؤكروهم ولا يتأثروا بغيره الا تحم كطلان وصحت

ويعرف عن قصاص وبقاء عتده
 وانتمائها وحسنه تعالى وكذا
 السب على العجم ومضى حكم
 قاضي الشاهدين قبا كاشعير يبقو
 الشهادة كسكافرين تنقصه هو
 وضيره ولو شهد كل واحد وحيد
 او صديق لم يثبت له حجية
 شهادته الاثبات التهمة أو فاسق
 نال به فيسب التهمة وبقبل في غير
 تلك الشهادتين بشرط اختياره بعد
 التوبة فمقبول في صدق قوله
 ولا يعود اليه ويقول في شهادة
 الزر شهادته في المصلحة وأما نادى
 عليها والمصلحة غير القولية بشرط
 في التوبة منها التسليم عنها واندم
 عليها وعزم على ان لا يعود لها و
 لظلمة آدمي ان تعاقبت به
 * (فصل) *

كافي بعض النسخ يذكر فيه العدد
 في الشهود

والأحق وصحة الشهود لا تقوم على رضاها ولا على إطلاق الحق والحق والحق على رضا
 الزوج والحق ومن له القود تصدورها منهم الآن يفرق بين العدد ورضا فلتأمل
 (قوله رضى عن قصاص) كأن يشهدوا أن فلانا عاصي فأنزل أسسه وبريدان يقتضيه
 منه وقوله وبما عتده كأن يشهدوا أن فلانا في العتدة وترد التزوج وقوله وانقصه العتدة
 كأن يشهدوا أن فلانا انقصت عتدها ويرد زوجها ان يراجعها (قوله أو فاسق) عطف
 على الشاهد المستقر في عاده هذا المعنى شهد فاسق فرددت شهادته ثم تاب ورجع فأنزل التوبة
 وأما إذا شهد في دعوى أخرى فأن كان بعد مدعى مدعى فليطلب على التلن صدق قوله فقبلت
 والألف وكذا يقال في خادم الزور أو قوله وبشرط (أي لقبول الشهادات وجود الولايات
 أما لاسقاط الأثم فلا بشرط ذلك) وكذا يقال في اشتراط الاستمرار في القصة وقوله القبول
 أي لمنزله به إجماع أنه يفتى في السب الواقع منه ومنه يترشح أنه لا حاجة إلى القول
 بالصدور في السب فهو باسئير أو ياملون لأن هذا لا يتصور إجماع أنه يفتى
 فيه حتى يطله بصلاته فتعالف فتوالف ثم القول المذكور يكون بين يدي المسجل منه
 كالمنذوق (قوله فيقول قد في باطل) فيه أنه قد يكون صادقه الآن يقال المراد في
 حكم البابا لمن سبب النبي عنه (قوله والمصلحة غير القولية) لا مقهورة إنما ذكره من
 الشرع ومعتبر في القولية أيضا وقوله إقلاع الإقلاع يتعلق بالباطل والتسليم بالمفاسد
 والعزم بالمستقبل وهو مستلزم لا يرتلن فيما يظهر لكم إذا ذكر قبله على أنه في مثل هذا
 المقام لا يستغنى بجزوم عن لازم وبالعكس فتأمل (قوله وندم) وهو أعظم أن كل ما
 لا يشرطه في كل توبة بخلاف الثلاثة المباعدة وقوله وعزم على أن لا يعود لها أي أن تصور
 منه العود ولا يجيبه بغيره فإنه يشترط العزم المذكور أو أنها توبة ورد فلازمة
 الأولى وتزوج عن العلامة أي برد أو اتصاله به وبه تام الموضوع كأن يقول قبل إذا
 كانت غيبة قلت فقلت كذا وكذا بعزيمة تذلان وفلان كان فلانا فترصدل مع جهل
 ما حلل عنه فان تعذر انفروجه من الموت المعلوم ولا وادله تصديق به عنه أو أفتقها
 في وجوده المالح بقصد أو لمصدق عليها إلى قاضي أمين فان تعذر تصديقها ونوى
 الفرقة له ان وجدها أو عاصره ونوى الترم إذا قبل بزمه التسليم لا يقام ما عليه
 وبشرط أيضا أن لا يفرض وان لا تنال الشئ من مغرمها (قوله ان تعاقبت به) أي
 بالتائب ولا لاسقاط هذا الشرط

* (فصل) *

(قوله كافي بعض النسخ) أي سأل كوفي بإثباته في النسخة على إثباته بعض
 النسخ فكافي يعنى على متعلقة بمحذوف ويحتمل أن تكون بمعنى البه أي سأل كوفي
 تامة أي إثباته في النسخة لإثباته في بعض النسخ فتأمل (قوله يذكر فيه العدد في الشهود

والذكورة في الأسباب المانعة من التسبيل وانه قد كثر في بعض (والشعوب) المشهود به بالنسبة الى ما بين يديهم
اوروصها (شربان) أحدهما (حق الله تعالى) ٤٢٤ ثانيهما (حق الآدمي) وبداية فقال (فأما حق الآدمي) لانه الغلب

وتوقعا (فمنه على ثلاثة أشرب) (الآدمي) شرب لا يقبل فيه لا شاهدان ذكران) أي رجلان ولا مدخل فيه إلا ثلاث ولا اثنين مع شاهد (وهو لا يقبل منه المال) أصلا كقوله تعالى أول آدمي (إنما) (بما علمه الرجل) غالبا كالكاف وطلقات وجعته فإقراره بغير قنانه وشره كقوله وصاية وشركه وقراض وكشافة وشهادته على شهادة ثلاثة على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية ويرى ذلك من الرعي مثبت الستة بأنه لا يجوز شهادة النساء في المسود ولا في النكاح والطلاق وقيل بالذكورة أن كرات غيرهما ما يشاركون في المعنى المتضمن ويرى كقوله والثلثة وهذا هو كانت في المال النصف منها الزوايا والثلثة لكن لما ذكر ابن الرضا اختلافهم في الشريعة والقراض قال وينبغي أن يقال إن عدم مدعيتها أثبت التصرف فهو كالوكيل أو نائب عنه من الرعي فيثبتان برجل واحد أي أن المدعى المدعى بالطلاق ويعتبر به دعوى المرافعة النكاح لأبواب المير أو شطره أو الأثاث فثبت برجل واحد أو اثنين وان لم يثبت النكاح بهما فغير هذه الصورة (و) الثاني (شرب) يقبل فيه شاهدان) رجلان (أو رجل واحد) أنان شاهد أي رجل واحد (وبين المقتضى) بعد

والذكورة أي وضعا والمقتضى كقوله ما يتبرهنه فقد انهم ودعوا لا يتبرهنه التعداد وما يتبرهنه الذكورة وما يتبرهنه وقوله والأسباب المانعة أي يكره التمتع ودفع الضرر وقوله وأما المدعى فلهذا منهم من قوله السابق كالأب بعض النسخ ذكره كقوله من يتبرهنه (قوله عدد) أي وضعه وقوله أو وصاية كالأب ذكره أو الوصاية أو الأولى حذف ذلك لأن كون المسقوق من غير أمر على لا دخل لما ذكره ويذكره عند قوله فأما حق الآدمي ففي ثلاثة أشرب وبعضه قوله في مسقوق الله وهي على ثلاثة أشرب بأن يقول عتب كل أي بالنسبة لما يعنيه عددا أوروصله (قوله لانه الغلب) لانه لا يمكن الأولى ذكره عقبه (قوله أي رجلان) أشار به الى أن المراد بالذكرين اللذان لا يلزم الصغرى من قوله ولا مدخل فيه إلا ثلاث أي أشد من الخمس (قوله كقوله في الله) فيه ان النكاح في حق الآدمي ويجاب بأن الكاف لا تستبرأ بالنسبة للمثال الأول والتسوية بالنسبة للثاني وقوله أولا آدمي كقوله أص (قوله وما يطاع عليه الرجل) أشار به أيضا الى أن يطاع معارف على لا يقصد لأعلى يقصد دونه والادكان متصلا مع ان التصديق لانه في إعادتها إماما لهما فصحان وليس كذلك فالصحيح فيما يظهر ان قبول الواو والهاء من ماله تراها من نفس النكاح كالنكاح والرقق والقرن فان ذلك كافي في قبضه فسهو قد فعل قول الرجلين رجل واحد وهو أن من معه أو أربع نسوة وقوله غالبا المراد بالثلاثة كقوله ملاح الرجل عليه وان كان اطلاع التسامع عليه أغلب فليس المراد بالثلاثة بالنسبة اليه (قوله وطلات) أي بعض أو بقدر ان ادعته الزوجة فان ادعاه الزوج بعض ثبت شاهد معين ثمسق الآدمي في النكاح التمتع والنفقة والكسوة في الطلاق والرجعة العدة وفي لاقراره بقصودنا سوف اشتداد الانساب وفي الموت العدة وفي اعاده الزوايا بزيادة على ذلك المعنى والاسلام بالرقق والزوج والعهر عن التصاحص (قوله وصاية) المراد بها الإيصاء وقوله ويشركه المراد بها عقد حالا كون المال مشتركا بينهما في قول مدعى السنة أي ثبت وثقة من الطريفة الشريعة وقوله مما يشاركون في المعنى المذكور وهو لا يقصد منه المال ويطاع علمه الرجل غالبا (قوله ان ولم) أي قصد فهو كالوكيل أي فلا بد من رجلين وقوله منه أي من هذا النصف أو من ادعاه اثبات السنة من الرعي وقوله برجل واحد أي أو رجل واحد من غير هذه الصورة بأن يثبت العدة فلا تثبت الا برجلين ومراعاة الجنس والافاضة ثلاث (قوله ويذكره حقا) كقوله في شاهد أي وانه مستحق كذا أو واحد مدعى الشاهد على استيفاء أو امره عنه وطلب عين شعبة خلفه شملت الدعوى ومنع هومن الدود العينين مع الشاهد ولو لم يمس آخر لبطان سقم من الميراث يحلف نفسه فلا يعود اليه فان أقام شاهدا آخر سمعت (قوله لانه العين والشهادة يثبتان) أي في غير هذه الصورة والأفكل يتمها فاعلمه بجهة لأن أخطأ مجموعهما وقوله فاعلمه إرشاد الخ والارتباط يكون بذكره كقوله شاهد على حلفه وقوله

أما شهادة شاهد واحد بعد تدليله كحقيق حلفه صدق شاهد لأن الميراث والشهادة يثبتان حقيقة الجنس فاعلمه ليصحا
أما شاهد واحد ادعاه بالثلاث لم يصح كالمسح الواحد (وهو) أي هذا الضرب الثاني

في كل (ما كان) مالا سنا سنا أو ديناً أو نعمة أو كان (القصده المالى) من عقده مالى أو نعمة أو حتى مالى كبيع وبنه الحرف
 لا يبيع دينين أو نعمة أو ضمان وشيأ أو يبيع ذلك لعموم قوله تعالى واستشهدون بشيئين من يبيعكم فأنتم تكونون خاديين
 من رجل وأما أن يروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بثأروين زاد ٢٥ في الامام الشافعى في الاموال وقس عليه

الصبر كان نوع الواسد الاولى كل شئ من الواسد ليس مائة بل قوله في كل ما كان أى
 متحقق في كل ما كان الماع (قوله من عقده مالى) أى ماعدا الشريك والفرع واليكفالة
 اعمهى فلا يبيع من يبيع الا ان يرد في الاول ثبات حصة من المبيع كما مر به لان
 الرفعة (قوله كبيع) أى ليطالب بالثمن ومثله الاجابة وهذا مثال للعقد المالى وكذا
 الضمان فكان الاول ذكره به وأما الاطلاق فقال للشيخ وأما لما يروى لاجل مثالان للثمن
 المالى (قوله يابل) أى وإبراء وقرض وصلى وثقة ورديب وصداقة ونصيب ووصية
 جبال وبنية فوجب مالا يقتل خطأ وقتل شخصي وقتل سحره أو مولى ذمياً أو الولد
 وسيرة لا يبيع فيها (قوله فأنتم تكونون خاديين) أى ان لم يرد اتمامها أو التقدير فأنتم تكونون
 رجلين صرغ به انهم افلا يقبلان الا ان ينفق حتى يفسد كفاية الرجل والمرأتين على فقد
 الرجل وليس كذلك (قوله من هذا الضرب بالوقت) أى لان القصده منه مؤانته وصوره
 يوشع رجل من اورشليم وأما ان يبيع من هذه الذرات كان له ووثقه اعطيه وبشر
 بذلك من ذكر قبيل الملك وبشر الوقت بها وان كان لا يثبت استقلال الابرجلين وقوله
 انما يقول ابن مبرج في هذا الوقت من هذا الضرب وقوله في المعنى أى بسبب الحق الذى
 اشقل عليه وهو كون القصده منه المال فأنتم (قوله اورشليم وأما ان) أى لا رجل
 وعين كيانى (قوله بكثرة) كأن تترجس امرأتين شرط الكثرة ثم اذى الله وجدانها
 فقامت أربع نسوة على انما اكبرا واقام هو اربعه على انما نسب وقوله ولادة بان أنت
 ولد فاذى الزوج انه مستغفرة فقامت اربع نسوة على انها ولده وقوله وسيد كان عا
 طلاقه على حصة ثم ادعته فاكسر فقامت اربع نسوة بذلك وقوله ووضاع أى من
 الشدى كيانى (قوله وصيب امرأتين) أى كان اذى انما ارتقاء وقرناؤ فقام بذلك اربع
 نسوة ليقسم النكاح وقوله فثبت نوبها المرداب في الحرة غير الوجه والكفين وفي الامة
 غير الوجه والكفين وغير ما يد وعنده المهنه وقوله ولعل أى ماله ماله عند الولادة
 ليعلى حكم الكفر في انه سلة وغيرها (قوله لم يثبت لهم ادنا نسوا) أى لا منقروا
 ولا من الرجال (قوله العيب في وجه النسوة) يدل من مالى وأراد قسم النكاح وقوله وفي
 وجه الامة أى لا وادعته على انما البعس قوله فانه يثبت رجل وأما ان وأخذ من
 التحليل بعته والاشادات فأن لا رجل يفسح نكاحه الا يكون الابرجلين وقوله لان القصود
 منه أى من الثبات العيب الذى كور والمال أى لان الغرض من الثبات والامة لانهما
 (قوله فأنتم خاديين) أى كون العيب في وجه الامة وعنده المهنه يثبت رجل
 وأما انين وقوله ومثله هو كون صيب الحرة لذى في وجهها لا يثبت الابرجلين ويظهر

٥٤ فى عيب امرأتين فثبت نوبها المرداب في الحرة غير الوجه والكفين وفي الامة
 وفي وجه الامة وما يد وعنده المهنه يثبت رجل وأما انين لان القصود منه المال فأنتم خاديين هذا مرادها انما يثبت على القول
 بجل النظر الى ذلك اعمالى ما يحسنه النسخان في الاولى والثوى في الثانية من قديم ذلك

أمر له حتى أتى بأربعة شهداء قال ثم ولأنه لا تقوم إلا من الشتر فصار كشهادة على فعلين ولأن الزمان أغلق النواحي فغلقت الشهادة فيه ليكون أسوأ مما قبل شهادتهم بل أنزلنا إذا قالوا حالت منها الشبهة فقرأنا وأربعه فكانت النظر لأربعة الشهادتين على المخوردي فأن قالوا ثم لا تغير الشهادة فستور ذلك شهادتهم انتهى هذا إذا تكررت الشهادة ولم يلقط طاعتهم على معاصيهم ولا انقبض شهادتهم لأنهم لم يغيروه وفي إذا أطلقوا الشهادة بان يستعمر وان تيسر ولا انقبض شهادتهم ولا يثبت بقولوا إن شاء أدخل حسنة أو قد جازن فأخذها في غيرها إن لم يقولوا ٤٢٧ كالأصابع في انطام ركاب روفى المسكنة

(قوله أهله) أي أهله وقوله حتى في المدة وقوله قال ثم فيه انه انقضى على معصية وهو حرام وأوجب بأنه عذو في ذلك لغرض إقامة البينة والحد (قوله ولأن الزمان أغلق النواحي) هل فيه معذرة أي إذا جازعها أو لا تفكر من الكفر والقتل أغلق منه مع كونه مثبت بالنسبة (قوله حالت منها الشبهة) أي حالت منافي حق من غير قصد وقوله إذا أطلقوا الشهادة أي لم يقولوا حالت منها الشبهة ولا تعدد النظر لاجل الشهادة ولا غيرها وقوله ولا انقبض شهادتهم ظاهره وإن علم غلبة طاعتهم على معاصيهم وهو مشكل إذ غاية أمرهم قصد تكرار النظر ومجوزة لا يتضح في الشهادة وحيد فيبقى تقييده بل ونسبه لطلب الاستسار بما إذا لم يعلم ذلك بل مقتضى طلب حسن الظن بقول الشهادة وترك الاستسار مطلقا لئلا يترك ولا يجوز (قوله ولا يثبت إلا بالبرهان) ولا يثبت بقوله على وجه الزنا ولا يثبت بأشياء ذكرها المراد ما في غير ما تقدم بظنون وطء المشرك وكراهة الوارد زنا أو ما كان الزنا وقلة فلا يشترط ذكرهما حيث يتركه الحد والأوجب سؤال القاضي لاستكمال وقوع تناقض بين مقتضاهما وقوله وأبناصير به انه لا يصح شهادة بأربعة لاستحالة وقوع تناقض بين مقتضاهما (قوله) والمقتضى بهما أن أمسكهما إلى أن حضر واعتقد الأعيان وإن من الذكر كيد في القروح والمقتضى بهما أن أمسكهما إلى أن حضر واعتقد القاضي فيشبه مع ثلاثة (قوله) وتقتضيان العقوبة فلا ينع من الحد أي عدد شهود الزنا وقوله في أنه لا يثبت إلا بأربعة أي لا يثبت بغير القاطع (قوله) ونحوه يحد (كر) هو الزنا والفرط وأحيان الهمزة والمدة وقوله إذا قصد بالدعوى به المال أي أو ثبات النسب غاية الأمر أنه يكفي في الإختصاص ما يثبت في المال وأما الثبات فلا ينفك من دليله فلا وجه أقصر قصد الدعوى به على المال مع قوله بهد فلا يحتاج إلى أربعة لأن الحكم كذلك عند قصد اثبات النسب بالدعوى به (قوله من الحدود) أي أسباب الإثبات الشهادة لا أسباب لا بدود وقوله سواء كان أي الحد فله من الحدود وقوله بشرطه هو أن يقتل مكانا هو أو ما الشوك فهو داخله في دعواه ولا يثبت فيه كائنا وقوله لم يقتل إلا بالبرهان لأن معاذ على مثلا (قوله بالنسبة للحدوم) أي وما ينافيه من العباد وقوله أمال النسب مطلقا أبسب أو وقوع خلاف فلا أي ما يتفقا بالشاهد والابتداء بأربعة في الالال وإن لم يثبت كقتلهم في كتاب النسب (قوله في الأثر) أي أدلة آثاره مسلمة وبره آخا به الكفار وقوله ومقتضاه المانع عقود وعرض في الناحية (قوله) ومنها ما يثبت سؤال

(تيسره) المراد في ذلك كالزنا وكذا إثبات الهمزة على المذهب المنصوص في الأم قال في زيادة المروعة لأن كلا جامع وتضمن العقوبة فلا ينع من العدد كافي زنا الامة قال المصنف ووطء المسنة لا يوجب الحد بل لا يصح وهو كإثبات الهمزة في الثلاث لا يثبت إلا بأربعة على المقتضى انتهى ونحوه يحد كوطء الشهادة إذا قصد بالدعوى به المال أو شربه به حمية وقد كانت الزنا كذب ومعاذ فلا يحتاج إلى أربعة ويقبل في الإقرار أو الزنا بما أعقبه به ولا نكح كغيره من الأفعال (و) الثاني ضرب يقبل فيه اثبات أي وبالأثر (وهو) أي هذا الضرب الثاني (مأسوس الزنا) وما أطلق به من الحد ودعوى كل قتلا لثمة أم القاطع الخارج بشرطه أم تقطع في سمة ثم في طريق أم بدله ناشوب مسكر (و) الثالث ضرب يقبل فيه رجل (و) وأسد وهو خلال شهر رمضان بالنسبة لهم على أخضر القولين عند الشك في احتياط لهم أم بالنسبة لمقتضى أو جمل أو قروح مطلق فلا كرامة للنفق

الصام وأطلق بذلك مسائل منها ما لو نذر وم رجب منه فشهد وأسد برأيه فهل يجب الصوم إذا قلنا ثبت به وشأن حكم ابن الرقعة أنه وجب من الصبر وروح ابن القري في كتاب الصوم ومنها ما إذا انجموع آخر الصلاة إلى الميت من المتوفى الله لو مات ذبح فشهد عدل أو أسلمه لم يكف في الأثر وفي الاكتفاء في الصلاة عليه وقوله ما يوجب أن ينعى التوراة في هلال رمضان ومقتضاه جميع القبول وهو الظاهر وإن أفتى القاضي حسين بالجمع ومنها ما يثبت سؤال بشهادة العبد للواحد

بطريق التبعه فمما اذا ثبتت وضمن بشهادته ولم يراه لخل بعد الثلاثين فانا نقطر على الاصح ومنها المجمع التسمي كلام القاضي
ألقاض كلام التسمي قبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كما ذكره الرافعي قبل التضا على القاضيه ونهاها وروى عنه على نقل
ذكره في شرح المباح وغيره (ولا قبل شهادة) على فعل كزنا شرب خمر ونحوه وتلاف وولادة ووضاع واعطى واداد وابعاه
وكون البعد على مال الا بصار ولائ ٤٢٨ الفصل مع فاعله لانه يعمل به الى العلم والدين فلا يكتفى فيه البهائم من الغير قال

تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال
صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد
بالثقل المؤكد لتعذر اليقين فيه
ونحوه الخافية الى اثباته ككلامه
فانه لا يصل الى معرفته شيئا وكذا
الحدالة والاعصار وتبطل في
التسليم من اسم لا يبارى ويصور
تعذر النظر لرجح الزاين لتعذر
الشهادة بغير الاشارة اليه
لانها تنكح كونه مقتضى
والاقوال كمنه وفتح وتطابق
واغترار بتسرى في الشهادة
بها معها واليداء فانها حل
تتلقه بها ساق لو طلق من امن واد
بجواب وهو ينفقه ليكتب وما
مكاد الرواية عن الاعصاب من
انه ليس ياب يست فيه اثبات قطع
فجميع تعذر دعما باليمين وغيره كفى
من غير روية بله في بانه
لا يعرف الا وجب من القابل ولا
تقبل شهادة (الاخي) فيما يتعلق
بالصير لجواز اتياء الاموات وقه
يها في الانسان صوت غيره (الاخي
سنة) وفي بعض النسخ شخصية
(مواضيع) وساق في وجه ذلك
الموضع الاول (الوف) فانه ثبت بالسماع لان اسبابه كثيرة منها ما يمتنع ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع عليها
بخلاف ان يعتمد على الاستماع (والموضع الثاني) القسب لانه كراوى وان لم يعرف عن القسوب الممن أبوا بعد فثبت ان
هذا ابن فلان وان لم يثبت فلان اوقف له فيشهادته من قبيله كذا لانه لا مدخل لروية فيه فان حاجة المحكى ان شاهد اولاده
على الفراض

أى واجبة بالتدبير للوقوف وقوله بطريق التبعه أى بالاشهاد بالثبوت للاسماط
(قوله) ولقاضي) أى الذى فيه عدم فليس المراد بالسبع له المجرى لما تم من اشتراطها
تعمده (قوله) ولا تقبل شهادة الخ) هذا متعلق بالاعى المذكور فى المتن بغيره لا الشارح
منها بخلافه قدوة بفعل وقد عتبه الدخول على المتن قوله ولا تقبل شهادة الا على الخ
ولوا يلقى المتن على ظاهره ثم ذكر السوانة لكان أحسن ثم يأتى على ظاهره يكون مستغنا
وبالتفعله فيسغ الشارح يكون بمنزلة الاستقامة وكأيه قال يتسرى في التسمي اذ الفعل
اليداء روى الشهادة ما تقول الا بصار والسمع الا في هذه المسائل ثم حاصل هذه الوادة
أن المذموم بان كان فعلا اشترط في الشاهد به الا بصار فقط فكفى الاصح وان كان قولاً
اشترط فيه أمران الا بصار والسمع (قوله) وكون اليد على مثل) كلين يشهد ان غفلا
وهى فلا تعلق حال وانما تمت يده وغفلا انه لا بد من روية المال تحسب يده وليس كذلك
على الرابع بل يكتفى فيه الاعتماد على الاستقامة بان تحسب يد وان لم يمال تحسب يد
بالفعل (قوله) لانه) أى الشاهد المسموع من المتام وقوله يصل به أى بالصار وقوله
واليقين مطلق صراف (قوله) الا ان فى المحقوف ما كفى فيه) أى فى الشهادة على
وقوله وتذرع هو عطف على تعذره على حده وليس صامته تشرع به وقوله كذا أى
كن رأى ويلا تدرى فى شئ في يده متبراه عن أمثاله ككلامه والعبد واستغناض بين
الناس انه مذموم فانه يجوز أن يشهد له وان لم يعرف سببه ولم تطل المدة وكذا يجوز
ذلك اذا انضم الى اليد تصرف وطان المدة ولو بدون استقامة (قوله) معها) أى
السمع لانه الشرط لا معها وان لم من معها السمع وقوله وهو يشقه المراد بالحق
غلبة القان لاحقيقته كالأختى وقوله لم أى لا ما مع ان ادراكه كجملته
الحواس يتبع فيه العمل بغلبة القن وقوله يسه أى رده وضعه (قوله) فيما يتعلق
بالصير) الا فى سنده لانه يسه الاستقامة قطعاً لأن الشهادة فيه غير مستقيمة
بصير بل معتدة على السماع كاهو الضابط من أن كل موضع ثبت بالسمع يكتفى فيه
شهادة الاخي وذلك لثبوت اربع عشرة مسألة الثلاث الاول التي فى القن والبقية
مذكورة فى التسمية الا فى (قوله) فانه ثبت بالسمع) أى وكل ما هو كذلك يكتفى فيه
شهادة الاخي المستقيمة فلتسمع (قوله) وان لم يعرف عن التسوي اليه) انه لم يكن يعرف

وذلك لا يشد القطع بل الظاهر فقط والمخادعة اعم الى اثبات الانساب الى الاحد المتوفى والقضايا المتقدمة فيه حال اية المذنب وهذا مما لا داع فيه خلافا وكذا ثبت القسب بالاستفاد الى الام في الاصح كلاب وان كان القسب في العقيقة الى الابية (و) اوضح الثالث (المالك المطلق) من غير اضافة لما ثبت من انه لم يكن منافع به (تسمية) هذه الثلاثة من الامور التي ثبت بالاستفاد وتوفي من الامور التي ثبت بالاستفاد العتق والولاء والوقف ٢٢٩ والسكاح كما هو الاصح عند المحققين

انتم امور ورثة زاد اطلاق حديثها عصر اقامة النبي صلى الله عليه وسلم ابتدائها فثبت الحاجة الى اثباتها بالاستفاد ولا يشك احد ان عائشة رضي الله تعالى عنها لم تكن اخرج الى زوج النبي صلى الله عليه وسلم وان طاعة زوجته اطلاقا على ما ثبت الله تعالى عنها ياتى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستند غير السماع وما ذكر في الوقف هو الظاهر في احواله وامامه وبسببه فخلل التورق، فتأنيده لا تثبت بالاستفاد شريطة الوقف، وقفا على جماعة عشرين وجوه من جملة دعوى الفقهية يتقسم بالدية او على مدرسة مثلا وتعدونه برفقة الشرط بسرف الناصر اقله لغير ائمة من جملة الخواص انتهى والوجه حمل هذا على ما يقتضيه ابن الصلاح من ان الشرط ان شهد بها من شدة ان ثبت بها وان ذكرها في شهادته باصل الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كفاية الوقف وعما ثبت بالاستفاد القضاء والجرح والتعديل والرسد والاثار وامتنعوا الزكوا والرياح وحسب مقتضى السكاح بالاستفاد لا يثبت الصدقات جبال يرجع له المثل ولا يصح في الشاهد

ايمه وقسمه (قوله وذلك لا يشد القطع) أي لا يحفل بالعوق من زنا او وط شبهة (قوله) وان كان القسب الخ لا ينافي لاف ذنبه لعدم ولا يلحق فيه (قوله المالك المطلق) قدومه بالاطلاق لعمدة شهادته بمن غير مقتضى خلاف ما اضافه لسبب فانه ان كان يكفي في سببه الاستفاد كالاوثان ثبت شهادته والا كسب فلا وقوف لمن غير اضافة لمالك الا في نسبه بان يقول هذا مذهب فلان ويسكت عن كونه مذهب كذا او جهة او غير ذلك ويجيب بان فيه حذقه من ان سبب مالك ما لم يسمعه وقوله اذا لم يكن منافع رابع لكل من الميراث والقبول والمالك المطلق وانظر ما قلناه في التمهيد عند عدم التنزع أي فان كان من الشرائع كان أنكر المنسوب اليه القسب او طعن بعض الناس فيه أو نزع أحد في مالك المتهود به لا يثبت شهادته به لا لاختلال الظن حيث لا (قوله وتوفي من الامور التي تثبت بالاستفاد العتق والولاء) ولا بد فيه ما من رجلين وقوله والوقف وسكبه حكم المالك وقوله والسكاح ان قصد اثبات العتقة فلا بد من رجلين وان اريد اثبات الميراث او الاوثان فلكمال (قوله ولا يستند غير السماع) هذا ظاهر في طائفة ما عاينته فان العقد عليها ثابت بالسند الصحيح (قوله لا تثبت الخ) أي لا تثبت شروط الوقف ونفاذه بالشهادة المستندة الى الاستفاد كان كان مستقبضا من الناس ان هذا الوقف على زيد وعمر وبكر على ان يزيد نصف وبمه ولعمرو ولثمة وبكر سدس فثبت بذلك شهادته مستندة الى الاستفاد فثبت ان تلك الشروط والتفاصيل لا تثبت بمالك الشهادته من ظاهر وان ذكرت في الشهادة بطريق التسليم للشهادة باصل الوقف وهو خلاف الرابع الا في من انما تثبت حيث لا يختلف ما اذا ذكرت بطريق الاستقلال فلا تثبت ثم يطلب التفاصيل على الشروط من عطف التسبيرا والمراد (قوله سمعت الفقه) المراد بها فرائض من وجوب وغيرها (قوله والوجه حمل هذا) أي محذور ثبت شروط الوقف بالشهادة المستندة الى الاستفاد منها وقوله يشهد بمن ابن الصلاح أو يخالف بان عليه والضمير عائدة للتورق وقوله لانه يرجع حاصله الى ان لا يوجد وكان الاصل ان يقول لان حاصله يرجع الخ (قوله القضاء) هو والثلاثة بعدله لا يثبت ما من رجلين وقوله والاثار واستحقاق الزكاة كما هما حكم المال وحكم الرضاع حكم عيوب النساء (قوله لا يثبت الصدقات) أي المذهب به ويثبت مهر المثل على السكاح (قوله سمعت الناس) أي مثلا لما مراد التصريح بصدقه شهادته كراته يتصرف في كذا ولا يستند لشهادة الاعبي الاستماع وقوله ولو صرح الخ صكرو مع قوله ولا يثبت الشاهد الخ ما عدا ملكية الخلاف ولا ليل التعليل ولا لجل

بالاستفاد ان يقول سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادته منسوبة عليهم ابل يقول لشهادته او انه يشهد لانه قد جعل خلاف ما مع من الناس ولو صرح بذلك لثبت شهادته على الاصح لأن ذكره بغيره عدم جرمه بالشهادة وبغيره من التعليل جعل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة

فان ذكرنا ثبوتها او سكتها ماله ثبوتها او سكتها وليس له ان يقول اشهد بان فلانة وفلانة وان فلانا الحق فلا ينافي امره
 بشرط ان الشهادة بالثبوت لا ينافي بالثبوت او بالاعتقاد او بالاعتقاد في الاستفاضة التي تستند اليها في الشهادة به مع ما هو
 به من جمع كثير من فرائضهم على الكذب بحيث يقع العلم او الظن القوي بغيرهم كاذب كره الشيطان في السرح والروضة لان الأصل
 في الشهادة اعتقاد اثنين وانما يبدل عنه عند عدم الوصول اليه الى ظن يقرب منه على حسب الموضع الرابع (الترجمة)
 اذا اعتقد القاضي بغير ما قلنا في امره ٤٤٠ وهو الاصح لقبيل شهادة في الان الترجمة تنسب امر القطة خلاصة ما جاز الى

الحكم الذي اشده منه (قوله او سكتا في) أي اخبار بما في الواقع من ان شهادة
 مستندة الى ما سمع (قوله وايس له) الا في وليس للاعلى لان هذا خاص به وساق الكلام
 شامل له ولا ينفرد (قوله بحيث يقع العلم الخ) أي وان كانوا ارباءا واناءا وفدعة أو عدم
 مكلفين وقوله أو الظن أشاره الى انه لا يشترط بلوغ الجميع المذكور عند التواتر لان
 ذلك بقدر العلم خاصة (قوله اذا اعتقد القاضي بغير ما) أي مترجما له كلام المسموع
 أو مترجما كلامه في روى الأولى لا يدس الشين وفي الثانية يكفي واحد (قوله أشده من
 مفهوم الشرط) هر قوله ان كان المشهود عليه معروف في الاسم والنسب (قوله ويدعما
 الخ) الحاصل ان المسئلة احوالاً أربعة لانه اما ان تكون بذاتها بما جازى اليه او لا يكون
 في نفسه فاعده أو تكون بد القدر فاعده أو بد القدر فقط وفي الأولى تقبل شهادته
 وفاقا وفي الثانية تقبل ان كان معروف في الاسم والنسب عنده وفي الثالثة ان كان المذکور
 معروف في الاسم والنسب وفي الرابعة ان كان المذکور في الاسم والنسب وهذه الأمور
 الأربع تأتي في المتوسط الا في الاية لا يقال فيه قبول وهو بصرف خلاف ما هنا ولا يرد
 في جهة ما من روى في المتوسط حال نظره قبل التي كانت في الشهادة على الاعوان
 (قوله مطلقا) أي سواء كان معروف في الاسم والنسب أولا وقوله مع غيره أي يكون معترفا
 أو متزاهيا أي أو يكون بالغا أو شتر بالي شتر ذلك (قوله في ذاته) أي مثلا وقوله
 لاحاجة اليه بعد قوله بجمع منه (قوله ولان الوط ميجوز بالظن) أي وبني الشهادة
 على العلم امكن وبما حصل الفرق بين الوط والشهادة قوله ولا تقبل شهادة بغير اي
 يحصل لنفسه فاعيان بذاته وحال الشهادة ان فيها يرتفع له منبذاته بمال لا يثبت له ان
 حال الشهادة متبوية وان مات الابن بعدها وليس منه مال حال بدين له على جاهد ثم شهد
 به لغيره حال لاقتال الدين له (قوله والغريم) عطف على نفسه وقوله منبذت غريم بان
 اذ هي وارث الميت المدين بدين له على آخر وأهله صاحب الدين شاهد فلا يلزم وقوله
 تركه معقولي والدين نفاعي وقوله أو عدمه بغير نفس معطوف على ميت ذكر منه
 صفة لغريم وخرج بغيره الذي يجر السفة وبالميت الغريم المبي وهو مومر أو مومر ولم
 بغيره عليه فقبل شهادة الغريم (قوله لا يجرولى) بان ادعى عليه على شخص بشي

معانية وانما روى قوله (وراهه)
 به قبل العلى) ساقط في بعض
 التفسيرين عند المراجع مستند
 ذلك ومن عددها خمسة لم يرد
 فكل وجهه ان الاعي وتقبل
 شهادة فيا يستلزم الجبري قبل
 عروض العلى في شحني بعد
 ذلك ثم بعد بما فتحة ان كان
 المشهود عليه مسموع في الاسم
 والنسب لا مكان الشهادة عليها
 فتقول اشهد بان فلان وفلان اقر
 فتلان في فلان بكذا بضمادف
 فيقولوا او اذعما اخذ من
 مفهوم الشرط روى في ردها
 اقر الشهادة في رده فشهد
 عليه في الأولى مطلقا غير من
 خصه وفي الثانية روى الاسم
 والنسب ثابت شهادة كما يشهد
 الزركشي في الأولى ويرى في
 اصل الروضة في الثانية (و)
 الموضع الخامس او السادس
 على ما تقدمت عليه (على
 المتوسط) عند ما كان بغير شخص
 في ذاته بمحور ملاك او مشي او مال
 لشخص معروف في الاسم والنسب

فبما ان الاعي بدينه معاه حتى يشهد عليه بجمع منه عند فاض به فيقبل على الصحيح حصول العلمانه
 المشهور عليه ولان يظن رده اعتقاد على صوته بالضرورة ولان الوط ميجوز بالظن ولا يجوز ان يشهد على زوجته اعتقاده
 على صوته بغيره خلافا لما عليه الاذرى من قبول شهادة عليها اعتقاد اعني فظن ولا تقبل شهادة اذ لا تقبل لنفسه فاعا ان يقر شهادته
 لغيره سواء اكانه اذ نال ام لا وما كان لان نية علاقة تم لوشم لشره انقص لشتره ورضه فمقتدا كانه قبلت وانفس به
 حيت وان لم تستغري تركه بالدين واعيه بغيره فليس لانه اذا ثبت للغريم شيأ ثبت لنفسه الخطا اليه وترد شهادته أيضا بما جازى

واكام

وكشف شهادة الحبس أن الشهود يعيرون إلى القاضي ويقولون نحن لنشتم فعل لأن بكذا فأما من رفسم دعواه فإن استدوا
وقالوا فلان زندق فهم غفلة وما تنزل في شهادة الحبس مثل تسع فقه دعواها ووجوهها ما يجري عليه أمر القري بها
الاستدوى ونسب الامام القسرين لا تسع ٤٣٣

والاثبات بل أصدرت من الامام
والفتح ما يمكن والوجه الثاني
وروجه البطلان انهما مع ويصعب
جله على غير حدوده تعالى وإذا
فصل بعض المتأخرين فقال انما
تسمع الا في بعض حدوده تعالى

(كتاب العقق)

(كتاب العقق)

بعض الاما في هذه طرفة ما شرد
من قوله من عقق القوم اذا سبق
وعتق الفسخ اذا طار واستقل
فكان العبد اذا نك من الرق
تخلص واستقل ونظره انما تخلص
عن آذنه الى مال تقرر مالي الله
تعالى وجوب ما لا يبي العسر
والله بغير عسر عتقه وما كان
قوا العبد بل عن الرضي لوجبت
طائرا واراد اوصاله فوجها
اصه من المنع لانه قد عتق
السوابب والاصل في شتر وعينه
قبل الاجماع قوله تعالى فليعتقه
وقوله تعالى واذا نتول فلا ذى اثم
انه عليه اى الاسلام وانصت
عليه اى بالعتق كما قاله الله من
وفي تفسير موضع فخر برقة وفي
المعصين من اعتق رقبة ومونة
اعتق بكل عتقها من عتقها
اعتقها من العتق بالقرع
وقد سبق الى داود ان الذي منى
الله عليه وسر حال من اعتق رقبة

مؤنة كلف قد امكن انذار ونسبت الرقبة بالرقبة فحينئذ من لان ملك السيد الرقبة كالنظر في
رقبه فهو محبس به كالحبس الذي يبال في عتقه فاذا اعتقه اطاع من ذلك الغل الذي كان في عتقه وقوله حتى الفرج
بالفرج منه بالفرج كما لان في عتقه فاستمر وما لانه في عتقه من العتق والحق

ينظر

كالأبواب من جوارحهم ما اختلصت قوله وإن لم يخرج الأنصبة الخ) فإن خرج دون نصيبه
 أو أكثر دون الجميع عتق ما خرج وقوم عليه في الثانية فقد خرج من نصيب شريكه
 لكن ما زاد على نصيبه في الأولى يتوقف على إجازة الورثة فتأمل (قوله والمهور وعليه)
 أي بقوله أما المهر فلا يتخذ استلزامه على المعقود (قوله فلا يسرى استلزامه) أي ويلزمه
 حصته شريكه من المهر وأرض البكارة والولد لأنه فوت بقوله حصته عليه بناء على أنه غير
 مريض وقوله ثم استلزامه على قوله فلا يسرى وفارق القول بدستوله في سرية بدار
 الأصل كما ترى أنه أقوى من القول فتأمل (قوله كالأبواب والجارحة التي كالماله) أي
 لشريكه الذي هو فرع (قوله وعليه بقية الخ) راجع لأصل مسئلة السراية في الأمة أي
 قوله وحديثه استلزامه هذه الشرية يعني أن قال يسرى إلى نصيب شريكه كالمعتق بل
 أولى لأن خصوص المهر المستلزامه قوله أو لم يشترك به بين فرع وعينه وأخذنا
 من أن يملك ويوجب قيمة نصيب الفرع أن لم يكن ملكه بالهبة من الأصل والافتراش على
 الأصل لما حران السراية فتضمن النفل فكانه رجع في حقه وكذلك يقال في وجوب
 حصته من مهر المثل وأرض البكارة فتأمل ولعل (قوله من مهر مثل) أي مهر ربيب
 كذلك قوله ويجب مع ذلك أي المذكور من قيمة النصيب والحصته من مهر المثل لا يفتل
 رجوعه للحصته من مهر المثل في كونه بأرض الأمة بالشرية وقوله أرض البكارة أي حصته
 شريكه منه وتقال ومن أرض البكارة عطف على قوله من مهر المثل لكان أولى وأخصر
 إلا أن يجب أنه لم يفتل ذلك لأن المراد ما هو أعم من وجوبه كإثبات استلزامه الأصل
 الأمة التي كالمهر أو بعضها كإثباته الأمة المشتركة نصيبه وبين فرع عتق تأمل
 ولم يرد قيمة حصته الشريك من الزيادة لأن الاتزام فيها إذا سكن المستوفد أصلاً وإن كان
 الكلام فيها هو أعم وذلك لأن أمه صارت أم وبقى الحال فتكون العروق في تلك الأصل
 المستوفد فلا تقبيل القيمة وكذا يقال في حاله كان المستوفد غير أصل وكان موصراً فتأمل (قوله
 وهذا) أي لزوم الحصته من المهر وأرض البكارة وقيمة حصته الشريك وقوله إن تأخر
 الزوال ولا يعرف الأمة وقوله ولا أي بان تقدم الزوال أو فارق وقوله فلا يلزمه حصته
 مهرى وإلزامه قيمة حصته شريكه وقوله أنه يلزمه أيضاً نصيبه شريكه من أرض البكارة
 وليس على إطلاقه بل هو كالمهر في التقيد بالذكور وحديثه فكان عليه أن يقول هذا
 إن تأخر الزوال عن تقبيل الحشفة وعن إزالة البكارة كإخراج القلب والأفلا يلزمه
 الإقضية نصيبه شريكه والحاد أن الذكر الذي أحبل الأمة المشتركة كان كأنه موصراً
 بقوم قيمة حصته شريكه من الأمة لعدم السراية وخرج حصته من المهر وأرض البكارة
 أي من قيمة الولد وإن كان موصراً بقوم قيمة حصته شريكه من الأمة مطلقاً وإلزامه قيمة
 حصته من الولد مطلقاً وأما حصته من المهر وأرض البكارة فتزعمان تأخر الزوال عن
 تقبيل الحشفة وعن إزالة البكارة والأفلا (قوله لأن الوجبة الخ) أي والواجب

والمريض بمهر الا في ثلث ماله
 فإذا اعتق نصيبه من رقيق مستتر
 في مرض موته فإن نوح جميع
 العبد من ثلث ماله قوم عليه
 نصيب شريكه وعتق جمعه وإن
 لم يخرج الأنصبة عتق ولا سراية
 ولا يخص السراية بالأعتاق
 وحديثه استلزامه أحد الشرية
 الموصلة الأمة المشتركة بينهم
 يسرى إلى نصيب شريكه
 كالقفل في أولى منه التفرد لأنه
 قفل وهو أقوى من القفل ولذا
 يتخذ استلزامه الجنون والمجهور
 عليه دون عتقه ما زاد المهر
 من رأس المال واعتاقه من
 الثلث ويخرج المهر الموصر فلا
 يسرى استلزامه كالمعتق ثم إن كان
 الشريك المستوفد أسيراً شريكه
 يسرى كالأبواب والجارحة التي عليها
 له وعليه قيمة نصيب شريكه لا تختلف
 بإزالة ملكه وعليه أيضاً حصته من
 مهر مثل لا يستأجره ولا غيره ويجب
 مع ذلك أرض البكارة أو كانت
 بغير وهذا إن تأخر الزوال عن
 تقبيل الحشفة كإخراج القلب
 والأفلا يلزمه حصته من المهر
 الموصلة نصيب الحشفة في ذات
 غيره وهو موصوف وشروط سراية
 العتق أربعة الأولى

[illegible]

الطلاق الشرط الثاني أن يكون
يوم الاختراق مالم ينفى بقية الباقي
أو بعضه كما في الشرط الثالث
يكون محلهما قابلا للتقليل فلا شرط
ففيجب بحكم المبدأ لا نفسه
وذلك المحصة الموقوفة والنفق
المستوفى وأما عقد الشرط الرابع
أن يتحقق نصيبه لمعنى أو لا
يتمى الحق المتبقي، فمنه
فقد اعتمد نصيب شركه كالحال
مطلوب لا محالة فلما احتق نصيبه
فالمعنى إلى نصيبه شركه ولو
احتق نفسه المشترك وأطلق حمل
على ملكه فقد لا انفساخا
مقتضى ما عليه كالنكاح وصاحب
الأموال (ومن) لله والسيد بامر
الملك أو مولود من السيد بامر
الملك فيه ما عليه كالنكاح كالزنا
أو من عليه أمانة كالشراء والهبه
عقود عليه أمانة كالشراء كالزنا
تعلق وأنقص ولو عينها كالزنا
من الزوجه ولا يأتى خفض الخراج
مع الاستعانة والنفق يصح وسلم
أن يبيز ولو والله لا أن يبيز
على كاشتهر بضعته أو بغيره
الشراء لأن الزوجه الملتصق
فإنشائه الحق كما نفسه داود
أقلاه يرد دليل رواية مقتضى
وأما الشرع ونقروا تعالى حرامه
لرسول أن ينفذوا كل من في

بالتقريب فليس هو شيء من ذكرناه
 وتخرج من هذا ما من الاعراب
 في الاخرة والاعمال فانهم
 لا يصدقون بالملك لانه لم يرد فيه نص
 ولا هو في معنى ما ورد في الهوى
 لا نقضه البعض عنه وأما خبر
 من قالوا انهم قد فسد عقله عليه
 فضعف به قولنا من قال الساق انه متكرر
 وتخرج بقولنا من القسمة اصله
 او فرغ من الرضا فانه لا يصدق
 عليه (قوله) لا يصح شره الولى
 لطفيل او ينفون او يثبت قربه
 الذي يصدق عليه لانه لا يتصرف
 عليه بالشفقة ولا يفتقر الى يده
 عليه ولو يرضى بذكر او يرضى به
 ولم يرضه بغيره كان كان هو مبرا
 او فرغ كدوا فاعلى الولي بقوله
 ويصدق على وليه لا نقضه الضرر
 وحصول الحكم بالرضى فان رزقه
 نفقته لم يرضه الولى بقوله ولا يملك
 اصله او فرغ من مرضه من
 شيئا كان يرضه او يرضه عن
 عليه من رضى المال لان الشرع
 آخر به من ملكه لانه لا يدخل
 وهذا هو الحق كما يخصص في الرضا
 كالشرحين وان يرضى في المباح انه
 يعنى من ثلثه وان ملكه يرضى بال
 محال فحق من ثلثه لانه فوفى على
 الورثة ما يرضى من الثمن ولا يرضى
 لانه لو رزقه لكان عقده تبرعا على
 الورثة فيسقط لانه لا يرضى
 تبرعا على ارضه المتوقفت على
 عقده المتبرع عليها فيستوفى كل
 ما اياه وان رضى على الاخر فيستوفى ارضه

بالتقريب) أى الخاصة وقوله لم يرد فيه أى من عداها أى فى عقدهم بالثبوت وقوله بل
 قال الساق الخ أى خلافا لثبوتهم وقوله يرضى دلالة برادى الرسم الاصول والتروع جلا
 لله على الحق المتبد (قوله) انما يتصرف عليه) الاولى وقوله لانه يصدق عليه أى الوصع
 شره الولى (قوله) ولو يرضى أى التبرع بالملك كوروقوله ان ذكرى لا يفتل والجنون
 او السفيه وقوله او يرضى له أى يجمعه وكذا يقال فى عقده لانه كان مكاتب الهبة
 او الوصية يرضى عنه لم يرد فيه نقضا لشره بالمرأة وزعم التبعة كذا قبل ويظهر ان محله
 ان كان مورا أخذ من التبرع ولا يقبل بغيره أيضا اذا لم يرضه مطلقا سائل (قوله)
 كان كان هو) أى الولي الموهوب له أو الموصى له أى هذا لما لم يكن له من يقوم به
 تكون نفقته فى بيت المال وقوله او فرغ كسوبا أى أو كان ذرعه الموهوب له كسوبا
 أى فى صورة الجنون أو السفيه اذ لا يتصور ذلك فى الطفل كما لا يصدق أى اذا وحب
 الجنون أو السفيه ذرعه المكسوب ولم يرضه بالشرع مع انه المتكلم فى كلامه لم يرد
 بالاصل وهو لا يكتفى المكسب عنه قد يرضى عليه كما مر فى النقاشات تأمل بقوله فعلى الولى
 قبوله فان لم يقبل له المال لم كان أى قبل هو الوصية اذ لم يرضه الهبة لطلانها بترافى
 الاصول وقوله فان لم يرضه نفقته لم يرضه أى ولم يصح (قوله) او يرضى) أى او يرضى له
 ويظهر ان مثل ما ذكرنا الورثة المكسب كان كان الرضى مكاسبه المكسب فباعه فى
 حال كائنه ثم رد اليه بسبب بغيره فحق عليه قضاء وتزويده عنى عليه أى يرضه
 وقوله لان الشرع آخر به من ملكه أى بعد ان دخل وقوله لانه لم يدخل أى فلا ضرر على
 الورثة لانه لم يرضه عليهم شيئا (قوله) وان ملكه يرضى بالشرع أى بان كان يرضى مثله
 وقوله لانه أى الرضى وقوله ولا يرضه أى لا يرضى التبرع بالملك لانه يرضى ولا يرضى بالشرع
 لم يرضه لو رزق الخ بمسألة موهبة عقده من رأس المال ثم رزقه لهدم المهدوم والمذكور
 وقوله لانه كان عقده مقتضى قوله سابقا لانه فوفى على الورثة ما يرضى من الثمن أى يرضى به
 الثمن على العتق بان يقول لانه لو رزقه لكان كانه تبرع بالثمن على وارثه فيستوفى نفسه
 بآثاره وهذا الوارث ليس من اوقات الشرا حتى تصح ابياقته ولا يظهر كون العتق تبرعا
 على وارث الا فى صورة ثبوت تبرعها بعد ان اعتقها فى مرض موته فقام وقوله تبرعا على
 الورثة الاولى على الوارث الذى هو المولى بالفرع والاراد من سببه مبرا لانه كان
 التبرع لم يكن وارثا وقوله فيسقط أى التبرع وقوله لانه اذا يرضه مريض أى ان الوصية
 الوارث ترضى على ابياقته نفسه أى ابياقته الموصى به كباقي الورثة مع ان سببه لم يرضى
 الوصية وهي وتصح لو اراد ان اجاز باقى الورثة مرسحة فى خلاف ذلك اللهم الا ان
 تصور المسئلة بما لا يمكن وارثا وسواء تقرب ما قاله وقوله الموقوف أى الارث وقوله
 التوقف أى العتق وقوله على أى الاجازة وقوله فيستوفى كل من اجازته وارثه على الاثر
 أى وذلك دون محال وما دى الى المحال وهو ارثه بمحال فنخلص من الدور بقوله لا يصدق

فإن كان الأرض مضمومة إلى الأرض من غير واسطة فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 العتق (قوله) فإن كان الأرض مضمومة إلى الأرض من غير واسطة فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 من الثالث أي إذا لم يكن مضمومة إلى الأرض من غير واسطة فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 إشارة إلى أن وجوده في الأرض مضمومة إليها من العتق فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 ويؤيده ذلك أنه لا يخلو أن الإجارة في العتق مضمومة إليها من العتق فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 لم يكن مضمومة إليها من غير واسطة فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 أو ثالث الخ في الثانية أي إجارة الرقبة فيها والاعتق مضمومة إليها من العتق (قوله) وإن
 ملكه فهو من مملوكة أي يفتقر عن قسمة كسائر المشتراة مضمومة وهو يؤول مائة وقوله
 فزعموا أي وهو المملوك في المثال المذكور وقوله كملكه كملكه أي في قطع النظر عنه
 ولا يدخل في الاعتبار بل يعتبر بواقعه فقط وهو المملوك فإذا كان عنده مائة أخرى عتق
 الصداق لأن المملوكين التي دفعها خرجت من الثالث والثلاثون الحائرين أطلع النظر عنها
 ولو نظر إلى الوقت عتق العبد على أن يكون عنده مائتان أخرى أو عتقه العبد فإن
 لم يكن عند المملوكين التي دفعها عتق منه بقدر ثلثها من العتق الثاني (قوله) ولو روي
 (رقن) أي غير مملوك أو لا يخلو في شيء من السيد أي غير مضمومة أيضا ولا نظر فإن
 كانت مملوكة فلا يخلو حكمه فالتالي في ثوبه المملوك مملوكه والعتق في ثوبه المملوك
 ويعتق عليه وإن لم تكن مملوكة فزعموا على قدر الفرق والغرض في شخص المملوك وبما يخص
 السيد عتق ويحل ذلك كله حيث لم تكن السيد المملوكه والأصح قبول السيد المملوك
 (قوله) لم يبر بعض سيده أي أسفه أو غيره (قوله) لأنه دخل في ملكه فهو (المثال) أن
 يقول هذا قيل في مملوكة العتق والوصية المارة من وجوب التبرع على الولي وعدم
 المبرأة على الولي التماس المذكور لأن يقال إن كان قد قبل الولي بغير ريق النسيئة عن
 الولي قبل منزلة هذه فكانت مملوكه باختياره ولا كذلك العبد

• (فصل في الولاء) •

ذكر بعد العتق القول لشبهة في العتق وإعصيته بخلاف العتق ويرى الأستاذ أن ذلك الولاء
 فيها العتق فقط فلا يقال كان الانسب تأخير من عن أبواب العتق كلها التي ترتب على
 جميع أنواعها كما يأتي في قوله • واء كان مختار الخ (قوله) مضمومة أي ارتضاة وتعلق بين
 العتق ومضمومة مثل كالأرطاطين القريب قرية وقوله في المارة إلى الولي بالعتق وقوله
 وهي متأخرة أي أحكامها المترتبة عليها متأخرة عن أحكام النسب المترتبة عليه وقوله
 والصلاة أي عليه وقوله ويعقل أي يؤتى عنه مدة القتل (قوله) إنما الولاء لمن أعتق (قوله)
 صلى الله عليه وسلم ردة على من باع بريرة بشرط أن الولاء فلا يكون متعصبا لنفسه الولاء
 على مباشره عتق دون عتقه متماثل (قوله) الولاء مملوكة (قوله) لا يبر ما يبيع عرضا فيها
 عن الاختلاط أي الارتباط والتعلق وقوله أي اختلاط فسر النسبة هنا بالاختلاط أيضا

فإن كان الأرض مضمومة إلى الأرض من غير واسطة فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 العتق (قوله) فإن كان الأرض مضمومة إلى الأرض من غير واسطة فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 من الثالث أي إذا لم يكن مضمومة إلى الأرض من غير واسطة فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 إشارة إلى أن وجوده في الأرض مضمومة إليها من العتق فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 ويؤيده ذلك أنه لا يخلو أن الإجارة في العتق مضمومة إليها من العتق فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 لم يكن مضمومة إليها من غير واسطة فزعموا الأرض على الإجارة بواسطة
 أو ثالث الخ في الثانية أي إجارة الرقبة فيها والاعتق مضمومة إليها من العتق (قوله) وإن
 ملكه فهو من مملوكة أي يفتقر عن قسمة كسائر المشتراة مضمومة وهو يؤول مائة وقوله
 فزعموا أي وهو المملوك في المثال المذكور وقوله كملكه كملكه أي في قطع النظر عنه
 ولا يدخل في الاعتبار بل يعتبر بواقعه فقط وهو المملوك فإذا كان عنده مائة أخرى عتق
 الصداق لأن المملوكين التي دفعها خرجت من الثالث والثلاثون الحائرين أطلع النظر عنها
 ولو نظر إلى الوقت عتق العبد على أن يكون عنده مائتان أخرى أو عتقه العبد فإن
 لم يكن عند المملوكين التي دفعها عتق منه بقدر ثلثها من العتق الثاني (قوله) ولو روي
 (رقن) أي غير مملوك أو لا يخلو في شيء من السيد أي غير مضمومة أيضا ولا نظر فإن
 كانت مملوكة فلا يخلو حكمه فالتالي في ثوبه المملوك مملوكه والعتق في ثوبه المملوك
 ويعتق عليه وإن لم تكن مملوكة فزعموا على قدر الفرق والغرض في شخص المملوك وبما يخص
 السيد عتق ويحل ذلك كله حيث لم تكن السيد المملوكه والأصح قبول السيد المملوك
 (قوله) لم يبر بعض سيده أي أسفه أو غيره (قوله) لأنه دخل في ملكه فهو (المثال) أن
 يقول هذا قيل في مملوكة العتق والوصية المارة من وجوب التبرع على الولي وعدم
 المبرأة على الولي التماس المذكور لأن يقال إن كان قد قبل الولي بغير ريق النسيئة عن
 الولي قبل منزلة هذه فكانت مملوكه باختياره ولا كذلك العبد

• (فصل في الولاء) •

وهو أشق الواو والمدقة القرابة
 ما خول من المولاة وهي المارة
 والمضاربة ومزاجها ومزاجها
 فزاد المال من الرقيق والمطربة
 وهي متراخية من مملوكة السيد
 فترتب بها العتق وبلى أمر التماس
 والصلوة به قال والأصل فيه قبل
 الإجماع قوله تعالى ادعهم
 لا إليهم إلى قرية تعالى وهي الحكم
 وقوله على الله عليه وسلم الخ الولاء
 لمن أعتق وقوله على الله عليه وسلم
 الولاء لمن أعتق كلمته القسب أي
 اختلاط ما اختلاط القسب
 لا يباع ولا يوهب والقسمه بينهم
 الزم القرابة ويجوز فقهه ولا
 يورث بل يورثه

لونه وورث لا شغل له في الخيال والنساء كما تراهم في قوله (والولا من صدق العتق) فلا زمة له فلا يفتقر منه فلو اعتقه على ان الولاء له عليه أو انه غير له في الشرط لقوله على الله صلة ولم كل شرط ليس في كتاب ٤٤١ انه تعالى فهو باطل فاعاد الحق وشرطه

أقول انما الولاء على العتق وثبت في الولاء من اوجب العتق فحقرا أم بصحة من كان له بالاعتقاد أم بشد يد أم بملك بلاذ أم بقرابة كان ووثق بدينه الذي يعتق عليه أم بملكه ببيع أو بعبودية أو ببيع أو بشرائه الرقيق نفسه فانه عتق فاعتاده أم مننا كقوله فغيره أم عتق عبدا على غلبه أما ولأوله بالاعتقاد فليس كذلك السابق وأما بغيره فبالقداس عليه أما إذا اعتق غيره بعبودية بغيره فانه يصح أيضا ولكن لا يثبت له الولاء وانما يثبت له الولاء بالعتق بخلافه لما وقع في أصل الرخصة من انه يثبت له الولاء والثابت من ذلك ما لا خلاف بينه وبينه من ثمة ما لا خلاف بينه وبينه من ثمة فانه يعتق عليه ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لأن الرقيق لم يثبت له ولا يعتق مؤاخذه بقوله وما لو اعتق المكاتب كانا خلق العتق بدار الحرب واسرق ثم اعتقه المسلم الثاني فلولاه الثاني وما لو اعتق الامام عبدا من عبديت المال فانه ثبت الولاء عليه للمسلمين لا للعقبة (قوله) يثبت الولاء للمسلمين على المسلم كوكبه وان لم يورثا كما كتبت عتقه كالكاتب والنسب بينهما وان لم يورثا ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الاعتقاد كالسلام يخص على يد غيره من يدين من أسلم على يد رجل

يأتي بالتراب والاول شمر على الثاني أقوى (قوله) لانه لو ثبت لا شغل له في الخيال الا في الولاء في العتق (قوله) والولا من صدق العتق أي عتقه فلو انه المثلث عليه وهو حسان ولا مباشرة وهو الذي ثبت على من مسه رذلان وقع منه العتق ولا مصرية وهو الذي ثبت على من لم يسهه رذلان وقع منه العتق ولا مصرية على اوجه فلا يفتقر بنفسه أي ولا بانكاره ويحده وقوله لغا الشرط أي وضع العتق وليس لشرط يضعه بشرطه مع فساد شرطه العهد والعصرى والرقي (قوله) قضاء الله أي حكمه بان الولاء لا يعتق أحق أي أولى بالامتثال والاتباع وقوله وشرطه عتقه بنفسه أي أم بملكه بعبودية وقوله الثاني أقوى (قوله) أم بصحة يتعلق بمخلاف أي أم بملكه بعبودية وقوله بأداء البهيمن مع اذ العتق به لا بالكتابة (قوله) أم بقرابة ويظهر لبيوتها معها فانه في الأيمان والتأليف وفي بنت أباها فانه ماتت عنها فانه تأخذ الخلف النسب والنسب الآخر بالولا فاختصم على بيت المال (قوله) أو بشرائه الرقيق نفسه متعلق بعتق الذي أوجس له بشرائه الرقيق نفسه أي ران بغيره من الثمن كما استقر به عليهم ويستقر في ذمته إلى الله لانه عتق بغيره العقد وقوله فانه عتق عتقه أي يكون به عتقه فكون الولاء تابع (قوله) أم بجنبا مع ادواف على محمد ووفى أي صرحا حسنا وليس معطوفا على محض لان الشئ من غيرنا أيضا وانما يصح ان ذلك عتقا ضامعا يصح على كل من المالك والمملوك بصفة العتق فظهر عدم حصول العتق بصفة المالك مع ظلمه من نفسه فكان جنبا بماذا الاعتبار (قوله) أما اذا اعتق غيره (الخ) مقابل قوله كقوله لغيره الخ فانه عتاه ان الاجنبى اذن في العتق عنه وكان الاوضاع ان يقول أما اذا اعتق عبدا عن غيره بغيره فانه يصح أي ولا لاجنبى الشواب (قوله) واستقيم من ذلك أي من قول الحق والولا من صدق العتق مع وصف الشواب له بالانزوم لظنه استقام الصورة الثانية والافتقار للولا فاعلى العتق لكنه لم يصر فاعلم وأما قوله الا في صورة الولاء فلهذا القولين مطلقا كراكتي فظهر به صفة مؤاخذه بقرابه وقوله عداي مثلاً والمراد به القن مطلقا كراكتي فظهر بامتن (قوله) بل هو موقوف أي إلى أن يعود ويعترف بانه رقيق فثبت الولاء ان انشأ عتقا وقوله لان المالك بغيره لم يثبت له أي لانه بغيره لم يصب بقرابه بالحر فوضعه واد افتداه عن نفسه فاعلم وانما قال بغيره لاحتمال كونه (قوله) وما لو اعتق الامام الخ صرح في صحة اعتق الامام من بيت المال وكان مقتضى القواعد عدم الصحة لانه لا مصلحة فيه للمسلمين وقوله لا يعتق أي خاصة ولا لظواهره فهو بغيره لانه من جهة المسلمين فتأمل وسرور (قوله) فهو أحق الناس بعباده أي باحكام حياته من ولاية الكساح والعقل عنه وما نأى فبصل عليه وبره وقوله لا يفتقر إلى محض أي فلا يفتقر إلى دليل

فهو أحق الناس بعباده وماله قال البخاري لا يفتقر إلى محض وكذا قطع وسد

تصوروا ثلاثا موازنة بينهما وقلنا في قولها الذي لا تحت عليه من جهة الشانجي وغيره (وسمكة) أي الأرض بالولاية (حكم)
 العصب بالنسب في أربعة أحكام التقدم ٤٤٩ في صلاة الجنازة والأرض والولاية الترتيب وتعمل الولاية (عند عدم أي

المراد بالجهة ما يشبه الحسن والأذى لا في خصوص جهة الأرض بل في جميعها لا يجب عدم
 الاحتياج به لأنه قد يجتمع الاتفاق في حيث يخصص الاحتياج به فتأمل (قوله تصور
 المرأة الخ) بيان تم اميراث عتقه انظارا في اميراث ولها الذي لا تحت عليه أي لاجله
 فإن تنقرد ولم ينظم بيت المال قدر زيارته فرضا واداء قوله عتقه أي اميراث عتقه
 وكذا اية درجته به وقوله ولقد طوافه انشاهد (قوله وسمكة) وفي الموضعين مفرد
 مضاف فمصدق بالحكم الارسية المذكور وقوله أي الأرض بالولاية لا مريض من أوجه
 الأول ان الأرض لم تقدم له ذكر الثاني ان فيه تصويرا الثالث أنه لا يلاقي قوله في أربعة
 أحكام لانها أحكام لولا الارث في الرابع انه جعل الأرض من أحكام بقول العادة
 التي ان حكم الأرض بالولاية حكم الأرض بالنسب في الأرض بالولاية وفي تركه وتكرارها
 الأولى حذف الأرض (قوله التقدم في صلاة الجنازة) وفي جميع ما يتعلق باليتيم (قوله
 للمعتقين بالنسب) لاجابة المصنف قول المتن الذي كورين عتقه لان العصب من
 الذكور لا يكونون الا ذكرا وقوله دون سائر الورثة أي كلامه بالأول والخامس والزمية وقوله
 ومن بعضهم الأولى بعضهم اذ ليس الا الا ان أي كالتبائن الاخوان وهو عطف خاص
 على عام (قوله ظاهر كلامه) أي حيث قال وينقل ويحاط به على حذف شاق أي
 قوله بالولاية كالأول فلا ينافي انه كان ثابته لهم من قبل وقوله ثبت لهم في حياته
 وفي تركه على ذلك ما لو انتفى العتيق وصية العتيق في الدين دون المعنى ثم مات العتيق في
 ساقته دهان فثابت بقوله بالولاية في حياته ورويه والا فلا (قوله ولا توارث امرأة ولولا
 الأمن عتقها) ذكر من غير ضروري وقوله أو متقبلا صوابه منسجم لانه يجوز دفعه على
 عتقها والاراد بصحة متقبلا اليه بما ذكر ان يكون من فروعه أو من عتقانه (قوله ولا
 وارث الخ) فبذلك يترتب عليه قوله فقال العتيق ثبتت والا فاصل ارثها الا يتوقف على ذلك
 (قوله ويحل ميراث الخ) هذا علم من قوله ولا وارث الخ بل هو خاص منه والقدر وهذا على
 عصبه الأب وتحويل ذلك لها وعصبه العبد فتأمل وقوله في ميراث العتيق أي للعاصب ولم
 يقل لها أي العصبه لاستعماها في الواحد والاكثر (قوله فقال ان الميراث للثمن)
 أي للألح ولا لأن العلم لكونها أقرب متبعا ما عتقوا عن ان شرط الأرض ببيعة القرابة
 وجود العصبية فيها وهي من حيث كونها يتأ بالاعصوبة فيها وانما عصبوها بها من حيث
 كونها معتقة الخ وهي من هذه الحشية متأخرة الرتبة عن الاخيرة فكان العلم وقوله وهي
 عصبه أي الأب والوارث جميعا مع ولي كونها عصبه فظهر فكان الأولى ان يقول مع كونها
 معتقة (قوله ثم عتقه) أي معنى المعنى وقوله وارث العبد ههنا عتقه أي المعنى
 وهو أسوة وارث عتقه وقوله فكان أي العاصب من هذا ماعلى معنى عتقه وهي بنته وقوله
 مع وجوده أي العاصب (قوله ونسبة غلط القضاء الخ) فيه قلب أي نسبة القضاء فقامت أو

العصب بالنسب وانما تقدم النسب لقوة (ويشترط) لولا (عن المعنى)
 بعد وث (أي الذكور من عصبه)
 أي المعنى المعصين بالنسب دون
 سائر الورثة ومن بعدهم العاصب
 لانه لا يورث كما هو فلو انتقل الى
 غيرهم لكان سورونا (تنبه)
 ظاهر كلامه ان الولاية لا يثبت
 للعاصب مع وجود المعنى وليس
 مراداً به بل يثبت لهم في حياته
 ولما أخرجه عنه اظاهر فوالله ولا
 توارث امرأة ولولا الأمن عتقها للغير
 السابق أرغمت عليه بالنسب أو لولا
 فان عتق عتق الأبوا كان اشتد ثم
 أعني عند اغت باب دعوت الأب ولا
 وارث من النسب للأب والعبد قال
 العتيق للثمن لا لكونها ثابت معتقه
 لما صارتم الاثر بل لانه معتقة
 المعنى وعمل ميراثها اذا لم يكن للأب
 عصبه فان كان كاخ وأب مع غيرها
 العتيق له ولا شيء لها لان معنى
 المعنى متأخر من عصبية النسب قال
 الشيخ أبو علي معني بعض الناس
 يقول لخطأ في هذه المسئلة أرغمت
 خاص فذا لو ان الميراث للثمن
 وأولها أقرب وهي عصبية لولاها
 عصب ووجه الفعلة ان المقدم
 في الولاية المعنى ثم عصبته ثم عتقه
 عصبته ثم عتقه ثم عصبته
 وهكذا ووارث العبد ههنا عصبته
 فكان قدما على معنيت معتقة

ولا ينبغي إجماع وجوده ونسبة غلط القضاء في هذه الدورية حكماء الشيطان

كان اعتق الجدة والاب رتبة في خبر الولاء من موالى الام الى موالى ابدا ايضا فان اعتق الاب بعد الجدة انخر من موالى الجد الى موالى
 الاب لان الجدة انما هي تكون الاب كان ٤٤٤ رة فاذا اعتق كان اولى بالجد لان اقوى من الجد في النسب ولو كانت

هذه الولد الذي ولا يملك الى امه
 ابها ولا اخوته لايه من موالى
 امهم اليه ولا يهر ولا يهر لانه
 لا يمكن ان يكون له على نفسه ولا
 وهذا لا يترى العبد نفسه او كانه
 سيده واخذ التصوم كان الولد عليه
 سيده كما مر في الاشارة اليه

هـ (قول) في التدبير

الى موالى هـ فان اعتق الاب انخر الولاء من موالى الجد الى موالى الاب الخ فتأمل وقوله
 فان اعتق الجدة بالناقلة منقول وكذا قوله فان اعتق الاب (قوله بغير ولا اخوته) ونظيره
 فانما يخر ولا يهرم اليه فيما اذا كان انثى فترت جميع ما لهم المصنف بالنسب فخرسوا المصنف
 الا خبر موالى له فبها ولا يهر ولا يهر اليه لما ورد منهم الا المصنف بالنسب فخرسوا فلا
 فقال أي فائدة في خبر ولا اخوته اليه مع انه يرثهم بالنسب وقوله لا يهر لانه لما اذا كانوا
 انما هو قوله اليه أي الى هذا الولد (قوله ولا يهر ولا يهر نفسه الخ) أي وانما يهر وجوه
 في موضوعه وبما هو لو كانت اخوته ورثهم موالى أمه لانهم موالى على هذا الولد الذي
 الموالى على اخوته يعتق اليه

هـ (فضل في التدبير) هـ

وهو لغة الظفر في موافق الامور
 وشراطين عتق بالمرت الذي
 هو دبر الحيا فهو تعلق عتق بصفة
 لاوصية وهذا لا يعتق الى اعتاق
 يد الموت وانقله ما خرو من الدبر
 لأن الموت دبر الحيا وكذا مرفقا
 في الحيا فلهذا فالمرجع والاصل
 فيه قبل الاجماع خبر العبد من ان
 وسلا دبر غلاما ليس له مال شجرة
 فباعه النبي صلى الله عليه وسلم
 فقهر بر مولى الله عليه وسلم لم يرد
 ان كان يذل على جوارح واذا كان
 ثلاثة صبية ومالك وعجل وهو
 الرقيق بشرط فيه كونه رقيقا غير
 أن يذلتها انتحق الحق بجهة
 أقوى من التدبير بشرط في
 الصيغة التي يشرع به وقيل معناه
 ما يترقى العبدان وهو اما صريح
 كما يترقى قوله (قال له العبد
 اذا كنت) أي اذ انت است (أو معتقك)

أي في بيان اسكلمه (قوله تعلق عتق) الاولى ان يذعن مالك للخروج ماله وكل غيره فيه
 فانه لا يصح لانه تعلق بالمال لا يصح التوكيل فيها وقوله لم يرد أي وثبت السيد وسيد
 أو مع صفة قوله لانه ولا يهر ولا يهر وقوله تعلق عتق بصفة لاوصية أي فلا يصح الرجوع
 فيه بالقول ولا يحتاج الى قبول كما وقوله وله أي لكونه تعلق عتق وقوله لا يترقى الى
 اعتاق أي من الورثة (قوله لان الموت دبر الحيا) أي عتقها (قوله فباعه النبي صلى الله
 عليه وسلم) أي في دين كان على الرسل يحكم بالولاية الشريعة وقوله فقهر بر مولى للتدبير
 المقهر من دبر (قوله لان انتحق الحق بجهة أقوى من التدبير) أي لانها اعتق من
 رأس المال والمدين ثلثة (قوله يذعن مولى) راجع لثلاثة وقوله ويرثك الخ أي وان لم
 يقل يذعن مولى فلا يحتاج ما فذا التدبير اليه بخلاف غيره كما يجوز لمن ذنعه ولو دبر جزا فان
 كان شاهدا كدبر ثلثة كان تدبير ذلك الجز فقط واذا علمت السيد عتق ذلك الجز فقط
 ولا مراعاة لان السيد عتقها وغير ما يقع كدبر ثلثة فلهذا عتقها صريح تدبير الكل لان
 ما قبل التعلق ببعض اضافته الى بعض محله كالمطلق ويقرب بين هذه اربع الجز ما اشاع
 حديث لا يهرم بان التشخيص معهود في الشائع دين السيد وقوله (أو حستك) أي
 متعت عتق التصرفات يبيع وغيره ونفسه ان هذه من صيغ الوصف ذكاته أو صيغ وقعه
 بعد موته فيكون صريحا في ذلك وما كان صريحا في بابيه ووجدنا في موضوعه لا يكون
 كتابه في غيره فكيف يكون هذا الكتابة في التدبير واجب بان التدبير الوصية متعارضان
 فصحة التدبير بمراتب الوصية بالوصف القرينة فلهذا قال به منهم والاشكال أقوى
 وقوله بعد مولى راجع الاثني (قوله من ثلثة) أي ثلثة ما أي ان يخرج كل من ثلثة
 والاعتق منه بعد ما يخرج منه ان لم يهر الورثة وقوله بعد الدين أي بعد الديارات المتبررة

أوسر ثلثة بعد مولى أو دبرك أو أنت مدبر وما كاية وهو ما يتقبل التدبير وغيره كحديث سيدك أو سيدك بعد مولى وقوله
 نالوا الحق (فهر مدبر) أي سيده (مدفوفاته) أي السيد مدبر (من ثلثة) بعد الدين وان وقع التدبير في
 اربعة أو خمسة فذلك من التركة لم يترق من شيء أرزقها ارهى هرة فباع ببيع شفعة في الدين

وعنى الباقى منه وان لم يكن دبر ولا مال غيره حتى ثلثه (فائدة) به الجلية فى عنى الجبيع بعد الموت وان لم يكن له مال سواء
 ان يقول هذا الرقيق حتى قبل مرض موته يوم وان استغنى قبل موته يوم فاذا مات بعد التعليف باكثر من يوم حتى من
 رأس المال ولا يسبل لاحد عليه ويوسع التدبير معه ان بشرط كان مت في هذا الشهر ٤٤٥

عنى والا فلا وعقلها كان
 الما وفانت حتى بعد موتى فان
 وجدت العفة ومات عنى والا فلا
 ولا يصير دبر حتى يدخل في شرط
 حصول العنى دخول قبل موت
 سده فان مات السيد قبل الدخول
 فلا تدبير فان كان مات قبل موت
 الله اوراقا او شرط دخول بعد
 موته ولو شرط خاص عن الموت والارث
 كسبه قبل الدخول وليس له
 التصرف فيه بجائز بل المالك كالبيع
 لتعلق حق العنى به كقولها اذمت
 ورضي شهر ولا بعد موته فان
 هو فلان ارث كسبه في الشهر وليس
 له التصرف فيه بجائز بل المالك وهذا
 ليس بتدبيرى الموقوف بل تعلق
 بصفة لان المعلق عليه ليس الموت
 فقط ولا مع شئ قبله ولو كان ان شئت
 فانت شرط موته بشرط وقوع
 المشقة قبل الموت راقا فى
 بصفة فحرق حتى يرتبط الموت ولو
 قال له ههنا اذما ماتا فان
 لم يرت حتى يرقى ناعما او سنا فان
 مات احدكما فليس لوارثه بيع
 فعليه لانه صار مستحق العنى
 بوجوب التبرك له كسبه مع عفته
 بعد موته ما عاقب فعلق بصفة
 لا حتى تدبير لان كلامه لم يعلقه

وقوله حتى ثلث الباقى منه أى وهو سدس (قوله يوم) أى مثلا أى أو أقل أو أكثر
 وقوله فاذا مات الاوى فاذا مرض او مات بعد التعليف في المثل لا بد عليه ما لو تزل به
 المرض قبل مضي يوم من التعليف واستقر المرض اكثر من يوم فان كان يصدق عليه الله
 مات بعد التعليف باكثر من يوم مع الله يعنى في هذه الصورة لعدم تقدم يوم قبل المرض
 (قوله كل من مت في هذا الشهر) به على انه لا يضمن امكان حياته المدة المعتبرة فيه فحقوان
 من بعد الف سنة فان مات من قبل (قوله فان وجدت العفة ومات) الاوى ثم مات لم يند
 اشترط تقدمها على الموت فستبقى عن قوله بعد بشرط الخ وقوله بشرط حصول
 العنى الاوى ابدال العنى بان يدبر لان هذا تدبير وان لم يند العنى (قوله ولو لم يند كسبه)
 أى واستغنى ما جازته او ما لو لم يند كان امة قال بعضهم الى امره وقوله وليس له
 التصرف فيه أى ولو بالعتق على العقد (قوله وهذا ليس كدبر الخ) أى فلا يصح بيعه
 الثالث بل من رأس المال ومنه ان قوله فيما يتفرع على امره ان يند فهو تعلق عنى
 وصفة يقتضى التمسك بها الى الحكم الا ان قال ان منها عموما وخصصا ما طلقا فكل
 تدبير تعلق وان عكس فاذا عاقب العنى على الموت اوجع شئ قبله فهو تدبير وتعلق اوعلى
 غيره او عليه مع شئ معه أو بعده فهو تعلق فقط وقوله ولا مع شئ قبله يقتضى ان التعليف
 على الموت مع شئ قبله يكون تدبير (قوله ولو قال ان شئت) أى ان شئت المار به بخلاف
 ما لو عاقب بمشقة غيره فلا يرتبط الفقد وقوله اشترط وقوع المشقة قبل الموت أى لتقدمها
 في الصفة بخلاف ما لو قال اذمت فانت راقا شئت فتعتبر المشقة بعد الموت لتأخرها
 وقوله فورا أى بان التفرع على مجلس الضابط (قوله ولو قال أى معا او صرنا وقوله لانه
 صار مستحق العنى بوجوب التبرك أى التناحر موتا وقوله أى لو ارث وقوله كسبه
 أى كسبه نصيبه (قوله ثم عتقه بعد موته) ما عاقب تعلق بصفة لا عنى تدبير وينبى
 على بعده عنى تعلق بصفة انهما اذا لا ذلك فى حال العفة يند نصيب كل يوم من رأس
 المال وينبى على جعله عنى تدبرا لانه لا يند منه الا ما خرج من الثلث (قوله وفى موتهما
 المار به بغير نصيب المتناحر موتا) موتا متوحد على القيد وقوله لم يدبر أى لانه علق موت
 السيد حتى سبقه وهو موت التبرك المتقدم وتفتت براز بيع المتناحر وتالته به كما
 هو شأن التدبير وهو كذلك وقوله دون نصيب المتقدم أى لانه علق بالموت حتى بعد
 (قوله وعدم حساب الخ) ليعقل مكلفا انه أحصر لشغل السكران لانه غير مكلف بل فى
 حكمه (قوله ومن مبعض) فحقيقه كونه عن المكاتب عدم محبة منه وهو الظاهر لان

بجونه بل بجونه وموت غيره مؤثرهما بما نصيب المتناحر وتاوت التقدم مدبرا دون نصيب المتقدم وبشرط فى المالك
 ان يكون مختارا وعدم صبا وجنون فحصر من شبهه ومالى ولو بعد الخلق عليه ما ومن مبعض كل من ولو سبى بالان كلالهم
 صحيح العبارة والمالك ومن سكران لانه كالكلف محذور تدبيره فموقوف ان أسلم بات محبته وان مات من غير ان أسلمه

وبلى حلى مدبره لانه ان استكمل الق ٤٤٦ باقية ولودير كنفر مسلياسح عليه ان لم ير ملكه منه اودير كنفر انما س نزع

منه وحلى جده عدل ولابله كسبه
وهو اعلى تدبيره لاياع عليه لتوقع
الحرية (عيسى زله) أى السيد الحائر
التصرف (ان يسعه) أى المدبر
أوجبه وبضيقه ونحو ذلك من
أنواع التصرفات الزيلة لله (فى
حال حياته) كإبيل التدبير (ويصل
تدبيره بازائه ملكه عنده للغير
السابق فلا يعود وان ملكه بانه
على عدم عود الحشيش فى العين ونحو
جواز التصرف المشبه فانه لا يصح
يسعه وان صح تدبيره ويصل أيضاً
بالادم برب لانه أقوى منه بديل
أنه لا يستمر من التلث ولا يمنع منه
الدين بخلاف التدبير فعه أقوى
مما يرفع من الدين التلث ولا يصل
التدبير برة السيد ولا المدبر صيانة
خلق المدبر عن الضاع فحق موت
السيد وان كان تدبيره لا يرجع
غنه بالفضل أفضحه أو نقصه
كسائر التعديلات ولا انكار
التدبير كما ان انكار الردف ليس
اسلاماً وانكار الطلاق ليس رجعة
فيصلف الله مدبره ولا واد مدبره
ويصل وطوقها لبقام ملكه ويصح
تدبيرها ككتاب كايصح تعاقب عقده
بصفة وكايه مدبر وضع تعاقب كل
منهما بأبصفة ويعتق بالاسبق من
الروصين (تدبيره) من دبرت
حدا مدبر مدبرها وان انفصل قبل
موت سيدها لا ينال قبل انفصاله
تدبيرها بالاموتها كسبع فيصال
تدبيره أيضاً ويصح تدبيره كاي
بصح اعتاقه ولاتباعه أنه لان الأصل لا يتبع الفرع فان باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبر اوله
قوله

بصح ما يصدق به بعد موته السيد فامل (قوله وحلى) أى دخل دارا بامان
والا فليس جده لان كل ما ظفر بانه من ماله يصير ملكاً له فوله جده أى ومستوفيه
ومن علق عقده بصفة أى ان كانوا كفارا أو مسلمين فان كانوا كفارا أى مستوعبين عليه
البقاء لعقده الاسلام بالعلم اليقيني (قوله لتوقع الحرية) أى مع طرأ الاسلام على التدبير
تخلّاه فى الاولى فسابق عليه ويقتصر فى دوام الاسلام ما لا يقتصر فى ابدائه فلا يراد ان
الحرية تنزله فى الاولى أيضاً فلاقبل فيما ينظر ما قبل فى هل من نزع منه ويصل عند
عدل دون يسعه عليه فامل (قوله ان يسعه) فان باع به فالباقى مدبر وقوله ونحو ذلك
أى كونه لارضه كاسيغ كره (قوله بازائه ملكه) كان الاوقى بالمتن يقول يسعه
ونحوه عما ينال الملك فامل (قوله فامل) عدم عود الحشيش فى العين (قوله فامل) أى كونه لارضه
دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً ثم دخلت بعد اطلع ولعد الله قد الشافى فان الرجوع عدم
عود الحشيش فلاقبل لان الرائل العائد كاذب مدبر (قوله فانه لا يصح يسعه) أى ولا غيره
من سائر التصرفات وانما اقتصر على البيع لانه المذكور فى المتن فامل (قوله صيانة
الحق) أى لان الردف يترقى العقود المستقيمة دون المصلحة وقوله يستحق موت السيد أى
من التلث وان كان ماله أولاً لا ارثاً لان الشرع انما يملكه من ثلثه ما وان لم يكن بواحدة
وقوله وان كانا تدبيره أى لان هذا دوام فلا ينافى ما من أن تدبير المدبر وقوله
(قوله ولا يرجع) معطوف على قوله ردة السيد وكذا قوله ولا انكار التدبير وقوله فوضف
الحق فرجع على أن الانكار ليس رجوعاً أى فوضف بطلانه على حاشية مدبره (قوله
ولا واد مدبره) معطوف على قوله ردة السيد (قوله ويصح تدبيرها ككتاب) من اضافة
المصدر لغيره (قوله وضع تعاقب كل منهما) كأنه ولد المدبر اذ ابا روضان فانتسب
ولله كايه مثل ذلك فاذا مات السيد فى الاولى قبل روضان عتق بالتدبير واذ اثنى اليوم
فى الثانية قبل روضان عتق بالسكابة (قوله جمل من دبرت مدبراً) خرج جملها لانه كايه بعد
تدبيرها فانه ان انفصل قبل موت السيد فتدبر مدبر والا عتق بتعالقه لشرط وجوده
عند التدبير أو الموت ويصح وجوده عند التدبير بوضعه لروضة أشهر منه فان وضعت
لا كثر من أربع سنين لم يشهدوا وان ولد له لم يشهدوا فان كان زوج بغيره لم يشهدوا والا
شعها وحذا تعلم ان قوله جمل من دبرت مدبراً أى وان تنفقه فيه الروح (قوله تدبيرها) أى ان لم يستثنه والا ليشعها الاموت السيد قبل انفصاله بخلاف العتق فانه يشعها به
وان استثناء القوت عن التدبير (قوله بالاموتها) بخلاف بطلان تدبيرها بموتها فافق تدبير
بان انفصل منها حياة موتها وفى هذه نبوت السيد للشافعية عن انتفاءه عن التدبير (قوله
ويصح تدبيره) أى استقلاله دون تدبيره ومما صح صحة تدبيره على جهة اعتاقه يقتضى
اشتراط تنفخ الروح فيه لان شرط صحة اعتاق الجبل ذلك وهو كذلك وقوله فرجوع أى
تدبير الجبل لتبعه لها فى البيع فلا ينال تدبيره (قوله ولا يتبع مدبر اوله) حذافه هم
بصح اعتاقه ولاتباعه أنه لان الأصل لا يتبع الفرع فان باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبر اوله

وانما يتبع أنه في الرق والحرية (وحكم) الرقبة (المدر في حاله إذا السد كحكم العبد القوي) في سائر الاسكان الا في رقبته فانه
باطل على المذهب الذي يقطعه باليه وهو تركه في ذل وحقه في رقبته بالحق بكسر الهمزة وفتح اللام من قبل يمشي من
أحكام العتق وبقية ما به خلاف
المدر في المكاتب والعاقب عنه بصفة
والسود في نسو اما كان أو لم يكن
أو عتق أو سرق أو أصغر من أن يكون
كافر من واسترق هو كما قلنا التروى
في تهذيبه (عامة) هو يوجد مع
مدر مال أو غيره في يده بموت
سده فتساق ذروا الورث فيه فقال
المدر كسبه بعد موت سيده وقال
الوارثون بل في صدق المهر بينه
لأن الله قد قرع بهذا الخلاف والمدر
المدر إذا مات وله بموت
السيد فهو حر وقال الوارثون بل قوله
فهو حر قاله القول قول الوارثين
لأنهم ساقط من حره وهو لا يدخل
تحت اليد وتقدم بينة المهر على بينة
الوارثين إذا أقاموا بينة على ما قاله
لاختصاصها بالسيد ولو درج لان
أمنها وأنت في ذل واداءا أحدهما
لحقه وضمن لشريكه نصف قيمتها
وأصف مهرها وماتت أم ولدا
وبطل التدبير وان لم يباخذ من يكره
فصير قيمتها لأن المهرية تتوقف
على أخذها ولو فوذة المدبر التدبير
في حيا السيد بموته كجاء
المعلق بعتقه بصفة ورثا لا بعتقه
أكثر مرة بعد موت سيده من مثلاً
لأنه لا ينفق ذلك إلا من بين
الموت ولا ينجزها ولها في حكم
العتق إلا أن أنت بعد موت
السيد ولو قبل معنى قال الله
فبشعها في ذلك فعتق من رأس
المال

فويل من من دبرت حاله مدبر وقوله وانما يتبع أنه أي مطلق الوالد يعني الجبل لا يشيد
كونه وهذا المدبر وأطلق عليه الوالد نظراً إلى كونه ولها بعد انقضاء (قوله فانه باطل) أي
ولو على حال لا محال موت سيده فأنفق الوالد من يبعثه (قوله ويقتضاه) عطف تفسير
(قوله) واه كان الخ) تعميم في المتن وقوله وأعتقه أي رده قبل عتق الأم والاعتقه
أن لم يكن موصى به فتولاهم الفروع تبع الأم في الرق والحرية أما أن حسن وقت الفرق
فرق بين وان سدت وقت الحظر به فتر أن لم يكن موصى به (قوله وأعتقه) هو الاختصاص
وقوله صدق المدبر بينه أي إذا مضى بعد الموت فمن يمكن فيه كسبه مثله (قوله وهذا
بخلاف وهذا المدبر) مثله وهذا المدبر إذا استقل في ولايته قبل الاستدلال أو بعده أخذاً
من التمسك كسب سيده أي إذا ماتت الأولاد وقوله وقال الوارثون بل قبله أي ولو يكن
موجود حال التدبير والافلا وهو مدبر وقوله والمطل لا يدخل تحت اليد أي بخلاف الحال في
المسئلة السابقة (قوله وتقدم بينة المدبر) راجع لأميل المدبرية وحيث قد قوله على
ما قاله أم من المال والولد لكن قوله لا تختص ادعاء بالذات بما سلب المال للمدبر أن الحظر
لا يدخل تحت اليد يعني أن يكون راجعاً لخصوص دعوى المال وإن كان الحكم كذلك
في دعوى الوارث عليه قوله لا تختص ادعاء بالذات وهو يكون معنى قوله على ما قاله أم من
المال فقط فامل (قوله وتقدم موهراً) أي أن تأخر الأثران عن تقييد الحصة للمدبر
وكذا يقال في وارث البكره تظهر مأمرة على مظهره وأما قوله فلا يلزمه نصف قيمته لمات
(قوله لأن السراية لا تنزف على أخذها) المظهر راجع لتصف لانه اكتسب الثأبث
من المضاف إليه (قوله كجاء المعلق عتقه) أي كجاء الفداء رده المعلق عتقه (قوله ولا
يتبعها ولذا عاقب حكم المقتة) هي موت السيد مع معنى المدة وحكمها العتق ولم يثل في
الصفة أي في التعليق بها لاجل قوله ولو قبل معنى المدة لأن معناه سواء كان بعده معنى المدة
وقبل معنى أم بعده معنى المدة عاقب حتى يتبعها نفسه فتأمل وقوله إلا أن أنت به المراد
بالأنتان الولادة ليس المحصر لا العدا لانه لا شرط لانه عليه ما أبداً فبما لو عاقبت به في
حياة السيد ولو لم يمت بعد موته فلا يتم المحصر فتأمل ونخرج المولود قبل موت السيد فقال
كان حلال عند التعليق به أيضاً والأفلا والحاصل أن ولدها المتصل وقت التعليق
لا يتبعها لأن الخطاب فيها لا يثبت له وأما له إذا كان حلالاً بعد التعليق وأصل قيس
موت السيد لم يتبعها والاعتها وقوله فعتق أي بعد معنى المدة فيما يظهر لا بعد معنى
التبعة بخلافه وكان الأولى أن يشول ويعتق بطوار وقوله من رأس المال أي وأما ما بين
الثلث ويوجهه أنه يفتد بعد الموت فكان من رأس المال ولكن هذا غلط والراجح
أنها مائة من رأس المال لأن ذلك لا يتعلق بالتدبير وقوله يتبع الخ هذا قياس مع
الشارق لأن ولدها المستوفى كاملاً لا يعتق من رأس المال وقوله راقها الأولى أرقاقه
أي كثر من (قوله) وبوئضمن التماس أن يحمل ذلك أي عتقه من رأس المال وقوله
المال

إذا علقته به بعد الموت أي لا يزاوله (قوله ولو قال لعبد إذا قرأت القرآن
 وموت) يفتح فاعرف أن موت فاعرف من النص أي نفس الشاخي وقوله قال المدي
 الخ عرف به فنهى بفتح كلام البغوي وأنه لا فرق بين المعرف والمنكر وفي هذا التصويب
 مع النقل من النص نظرا لما هو قائل وقوله بما نقل على القياس والمنكر أي لا فرق بين
 المعرف والمنكر كما لا فرق عند كل من البغوي والامام بين المهور وغيره على ما هو الظاهر
 من عدم تعرضه لذلك وغرض الشارح بقوله وما نقل الخ المهور وغيره على ما هو الظاهر
 النص وبين ما قاله المدي عن الامام بضم على الأول في غير المهور وموز وجل الثاني على
 المهور وقوله ليس على هذا الوجه أي ليس هو ذا وقوله اسم جمع أي فشرق به
 المهور والمنكر لا ملاقاة على الكل فقط (قوله كما أفاده) أي المذكور من الأمرين وما
 كون القرآن بالهـ موز به قد اقتبس من المنكر وغيره من اسم جمع فيكون الفرق بين
 المهور والمنكر خاصا بغير المهور لا لاشكاله موز أيضا كما يشهد بالإطلاق نقل عن
 النص فيكون بينهما ما أفاده في تفسيره وبين ما نقله عن النص فخاصة أن كان البغوي الذي
 نقل ما تقدم هو البغوي المفسر في وجه الاعتراض عليه وإن كان غيره فلا اعتراض عليه
 فتأمل (قوله والواقع) هو البغوي وقوله يظنه الأولي فنهى وقوله موز أي فصل
 فيه بين المهور والمنكر ونسب ذلك للنص مع أن النص على الفصل في غير المهور موز
 (قوله وانما أطلق في ذلك الخ) جواب ما قال كتب هذا الظن مع أن الامام بغير المهور
 أي في قوله منسلا وشرق بين المهور والمنكر في القرآن بغير موز وصل الجواب أن قوله
 بغير موز ليس الاحتراز من المهور فيكون الفرق المذكور جارا بينه بل يكون عدم
 المهور لفته المأثورة فلا يتبع جريان الفرق بين المهور والمنكر في المهور كما جرى في
 غير المهور وذلك لأن شروح البغوي أطلق نقل الفرق بين المهور والمنكر دون تخصيصه
 بتفسير المهور موز ليس المراد باللفظ حقيقة أن لا توقف البغوي عليه فاعمل وقوله لا غيرها
 أي وهو المهور موز (قوله فريد هذا) أن كل راجع ما لقوله والواقع الخ أن تضع على زال
 وكان المصنف في قوله واجب المقتضى وكان الأولى إبدال السؤال بالضمير ليكون
 راجعا للاشكال وبوجه قولنا إن كلام البغوي والمدي لم يردا في الحقيقة على
 المهور فقط ولا على غيره فقلنا ما قاله البغوي في المهور بضم ما فهم من النص وما
 قاله المدي في غير المهور وكان راجع المانع له المدي كان أن تضع باعتباريه مناه
 وكان الخطر لتفسير المهور وكان الأولى إبدال السؤال بالضمير ليكون راجعا للاشكال
 ووجه اقتضاه به البغوي فصل بين المهور والمنكر في المهور موز بفتح ذلك النص مع
 أن الذي نقله المدي عن الفصول أن النص على هذا الفصل في غير المهور وقوله
 وأجيب محصل الجواب أن البغوي ظن أن الامام الشافعي فصل في المهور موز وجل
 الجواب قوة والواقع على كلامه الخ فليأمل هذا الكلام فإنه يراد بالتفريق صرام

ولو قال لعبد إذا قرأت القرآن
 وموت فانتسوخان قرأت القرآن قبل
 موت السيد عتق بوجه وان قرأ
 بعده لم يمت؟ موت السيد ولو قال
 ان قرأت قرأنا موت فانتسوخا
 بعض القرآن ومات السيد عتق
 والفرق التفرع بين المنكر كذا
 نقله البغوي عن النص قال المدي
 والامام ما قاله الامام في المهور
 ان القرآن يطلق على القليل والكثير
 لأنه اسم نفس مطلق على
 جملة من نفس مطلق على
 القدرين من القرآن ومات
 ذلك نزل كثير من القرآن ومات
 عن النص ليس على هذا الوجه
 لأن القرآن بالهـ موز عند الشافعي
 يقع على القليل والكثير والقرآن
 بغير موز عند اسم جمع كما أفاده
 البغوي في تفسيره وقوله البغوي
 الشافعي بغير موز والواقع على
 كلام الشافعي يظنه موزا وإنما
 نقل في ذلك لفته المأثورة لا بغيرها
 وبوجه اقتضاه الاشكال واجب
 من السؤال

ثم بعد هذا كله المدار على التعريف والتكبر على الرابع

هـ (فصل في الكتاب)

هـ (فصل في الكتاب)

وهو يكسر الكاف على الألف رلفة
العين والجمع لأن فيهم ضم إلى
تجيم والضم يطلق على الوقت أيضا
الذي هو في فعل الكتابة كما يحذف
وحيت كلمة العرف بالماضي بكسبة
فإن في كتاب الواقعة شرعا مقاد
عنى ولقد لها بعض منضم يعيد
فأكثر ولقد لها أسلا في لا يعرف
في الحاشية والاصل فيها قبل
الاجماع آية الذين يشقون الكتاب
ثم ما ذكرت أعيانكم فكان جوهم
ان علمهم فهم شرا وسير المكاتب
عبد مابق عليه وجهه ويأبى ودون
غيره وأخبر دامية الياء (والكسبة
مستحبة) لا واجبة وان طلبها
الرقب قبلها على التسديد شرعا
الضرب والتسديد على آخر الحاشية
وتحكم المالك على المالكين
واذا تسبب (إذا أسألتها العبد)
من يده (وكان مأمونا) أي أسألتها
فيما يكسبه بحيث لا يضره في معصية
(مكسبا) أي عاذا على الكسب
وبها فسر الإمام الشافعي ونحو الله
تعالى منه المشرق في الآية واعتبرت
الامانة لا الربيع مع ما يصح فلا
يقدر والقدر على الكسب لا يورث
بضميل التهم من غفاري

ذكرها عقب القدر لأن المتق في كل معلق وان كان هناك معلقا بالوثق رونا معتبرا بآداء
التجيم وهي حادثة عن قواعد المحاملة لأن له ورائها بين السيد وعبد ولا يشترط معاملة وهو
قوله الله وهو التجيم ولأن فيها شرب مال في ذمة من الملك كاستدعاء ربيوت ملك للذين
(قوله لا في الخ) يصح أن يكون ربييا لله من القسوى وان يصحكون ربييا للمعنى
الشرعي الاتقي فكان الأول ذكره بعده وقوله وصيت الراوي بهي ولأنه رجب للمعنى
الشرعي الاتقي فيكون له ربيها ان فكان الأول ذكره بعده والخبر في حيث واجبه
للكتابة بمعنى العتق وقوله العرف بالخاري بكتابة فلا أي مضمون ذلك العتق في كتاب الواقعة
أي يوافق ذلك العتق أي مضمون والمورد بالكتاب خبر من الصدق والأقوال اسم الفصل
مع ما فيه من التوضيح وهو لا يكتب فيه فقامل (قوله عتق صدق) أي عتق صدق في أي
العتق فهو من إضافة السبب إلى سبب وقوله بانتها أي بانها مشقة على ما تسمى ككاتبين
أو أن مكاتب على كذا الإنفس انظرها لأنه لا يصح فيها بغير أخذ من نظائره فقامل
وسر وقوله بعض بعض أي مرقع بجمعين أي وقتين ويطلق التهم على القدر الذي
يرد في وقت معين (قوله والذين يفتون) أي يطلبون الكتاب أي الكسبة وقوله
والحاشية دامية الياء أشاره إلى أن التماس أيضا يدل عليها وانما دامت الحاشية فلم يأت
السيد فلا تسبب نفسه بالعتق مما هو لا يصح في الكسب اجتنبه إذا كوف فاحتمل
فيها ما لا يشغل في غيرها كما مر (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله لا رقبه على
من قال ان الامر في الآية هو جواب وتوطئة للقاس والتعليل وذلك لأن قسما على
التدبير انما هو في عدم الوسيو لا الاستصحاب لأنه ثابت بقوله تعالى فكانت لهم ان علمهم
قيم شيئا والتعليل انما يصلح على لئني الوجوب لا للاستصحاب (قوله وتعلمكم المالكين)
عاطف سبب على سبب (قوله انما رايها) فثبتنا كذا طائفة ليس لها فهي مستحبة بدون
تأكيد ويستند فقوله والكسبة مستحبة أي ما كذا استصحابا وهو نظير مجموع الشرط
الثلاثة وكذا يقال في قول الشارح وانما تسبب وعلى هذا الوجه سابقا وان طلبها الرقب
خافية في كل من الاستصحاب وعدم الوجوب وأما في ظاهر كل من المتن والشارح فأيما
في عدم الوجوب لأن الاستصحاب لأن طلبها شرط نفسه وقوله العبد الرقب ولأن في
قوله وكل من مأمونا مكسبا ما هذا شأن سلطان للاستصحاب فان فقد أحدهما كانت مباينة
وقوله بحيث الخ أي وان لم يكن عدلا لشره كصلاة (قوله وبها) أي بما تضمنها من
الامانة والكسب (قوله والقدر) أي واعتبرت القدرة قوله وتذكر أي الكسبة أي

الامر به حيث أيسر على غيره فلهذا وقوله (تسعة) أي كسبه حيث أيسر على غيره
وهو جواب ما يقال ما الفرق بين قوله فكسبه وكسبه وقوله وأوفيه حيث جعل الأول على
النسب والآخر على الوجوب فهنا كالمالك وجوب أو التمسك وقوله وأحوال الشرع
أي قواعده (قوله) قديهم أنه أي كسبه (قوله) أي خبر كان والجملة خبران أي ولو كسبه
قد لا يفي أمدا جماعه كأي من عدم تعرضه لاشتراط لبقائه ثم الاشتراط وهو
مقتضى قوله الرق فسد على عسائر صفات الكمال وقوله وفي ما التزمه أي مع موثقه كما
لا يخفى (قوله) فان فقد شرط من هذه الثلاثة (الخ) مستثنى من الأخيرين أما الأول فقد
لا يخفى إلا بسببه بل يفي على استيعابهم جميع فقد وجد التمسك والشرط المستثنى
لأنه كذا (قوله) ولا تكرر (يحيى) أي من حيث ذاتها ولا تكرر لمعارض كما أشار إليه
بالاستدلال وقوله فنفذ إلى العتق عبارة تغريه قد تضي إلى العتق (قوله) ربه (السيد)
أي فان أذلا سبل إلى العتق على أن مقتضى العتق لو فرض الحرية لا الكراهة فتأمل وإذا
قدرا وجبت فتمتع بها الأحكام الخمسة ثم إن أي التمسك من غير الكسب المزمع عتق
والافتلا (قوله) وأركانها (الخ) كذا الأولى تقديمه عقب الفصل كعادته وقوله وعرض
الأولى وتبرع بولاه ليشمل الوقت والمال (قوله) لانها (تبرع) لانها والأوصاف إذا كانت التبرع
دون قيمة الرق الآن يقال جماعها تبرعا من حيث ما تبرع عليها وهو عتق الرق كسبه
بعد ان كان حرا الكسب فكان تبرعه عليه فتأمل (قوله) لانه مكره أي يعسر على أمارة
سكان قد كسبه في زمن من زمن كرهه وأخر التكاليف التي أن تهرب الفراق فأكرهه عليها
فلم يفتح خلاف ما إذا كان التبرع بولاه فلا تعصم بالكره لانه لم يات به بقرينة فاستمر
بالتأخير عنه (قوله) ولامن حرمة أي بخلاف ما لو كان تبرع بولاه فلا تعصم بالكره لانه لم يات به بقرينة فاستمر
ليكن يتعصم دفع التبرع بولاه بغيره عليه بل تدفع له كما قد فوه بها لانه لم يات به بقرينة فاستمر
بجزء الحرام عند عدم قدرته على أداء التبرع فان مات السيد على التبرع بولاه لم يفتقر التبرع
رقيق وان أسلم إلى التبرع (قوله) والعقد أي التبرع بولاه اتصال القبول بالإيجاب
بخلاف ما لا يشترط فيه ذلك كالتبرع بالوصية فانها توقيف (قوله) ولامن بعض
بخلاف الأبدال والتسديد بل أن التبرع بولاه يحصل بالموثوق الذي يوليه الرق لا يقال هذا
قبيل بنود هجما من المكاتب أيضا لأن التبرع بولاه هو تبرع بغير جميع ما ملكه السيد
بخلاف المبيع فتأمل (قوله) وكافية بعض المراد بالكتابة المكاتب من إطلاق المصدر
على اسم المفعول لاجل قوله محذوف من الثالث لأن التصوب انفعها المكاتب بالشرط
لأنه السيد أو هو على حذفه من أضافه إلى الأول أي برضا المكاتب أو في قوله
محذوف أي بغيره بولاه وقوله فان خالف أي ولو بالتبرع وقوله في ثلثه كان
كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ثلاثون فيقال بثلثه عشرين وهي ثلث الجمع ويق
الورقة ثلث مع مثل قيمته وهما ثلاثين (قوله) ولومن صبر وجنون) ليشل وتكليف مع

أعياها ككائناتك أو أئمتك كتاب
على كذا كالف معصوم قوله إذا
أدبته من لافانت من لافنا أدبته
وفيه ولا كقيل ذلك بشرط
العرض وهو الركن الرابع
كونه مالا كعرضه الصفه ولم
يذكر غيره من الأركان قوله (ولا
أصبح) أي الزكاة (الاجمال) في
ذمة المكاتب لقد كان أو عرضا
موصوفا بصفتها المسلم لأن
الاعيان لا يملكها حتى يورد
الشك عليها (معلوم) عند ضمها
قدرا وبينا رصفه ولو لانه
عرض في الذمة فاشترط فيها العلم
بذلك كدين السلم يكون (إلى)
أجل معلوم) ليصده وبوديه
فلا تصح بالمال ولو كان المكاتب
مربعا لأن الزكاة عند خالف
القباض في وضعه فاعتبر فيه من
السلف والمأثور عن الصحابة فن
يعدم قولاً ولا انما هو التأجيل
ولم يقدحوا أسد منهم سلفاً ولربما
لم يتفقوا على تركه مع اختلاف
الانراض خصوصاً في تعجيل
عقته (في حقه) هو كذا العرض
منفصلة في الذمة كبنادير في
ذمة ويصل لكل واحدة منهما
وقاموا على تأجيله كما يجوز أن تعجل
الذات عن تأجيله وأجرة امل كان
العرض منفعة بين فانه لا يصح
تأجيله لأن الاعيان لا تتقبل
التأجيل

انه انما يدخل السرور لانه ليس بكاف بل في حكمه كالمز (قوله ايجاباً وقوله)
حالات من افقت وقوله ككائناتك ولا بد من الاضافة الى الجمله فلو قال ككائناتك مثلاً لم
يصح الكتابة لانه لا يصح تمليكها وما هو كذلك لا يصح اضافته اليه (قوله مع قوله اذا
أدبته) أي أو عرض منه أو عرض ذلك منه فانت حر وانما احتيج اليك كذا لا أن تعظمها
بصل للمتنارسة فاحتج فيها بما ذكر (قوله أدبته) أي عند بيع من الصيغة في الكتابة
الاصح اما الفاسدة فلا بد فيها من التصريح بالقول المذكور لأن المذهب في التعليق
كبابي وهو لا يحصل بالذمة ثم انصرف القول على الذمة نظراً للتسوية ولا تنفساً هناك
(قوله وقوله) أي فوراً (قوله لم يولد) كغيره (في حقه) انه ذكر الرقيق أيضاً بقوله
فيما مر اذا أسأله العبد المذبح أو أجاب بالملك المذبح كراية شرط فيه وان علم بعضه جاز كره
اروما كان كسده مذكراً وقوله بقوله متعلق بغيره ولم يصل صريحاً في ذلك فظهر الفساد
التعسير بعنوان الركنية فتأمل (قوله في ذمة المكاتب) أخذ من قول المتن
أجل معلوم لأن المذبح ليس بالذمة ولا كذا وقوله موصوفاً بصفتها المسلم حتى يصفه قوله
الآن في معلوم عند هذا المص (قوله لأن الاعيان المذبح) انه قد ذكر في أي وانما امتنع عقدها
على الاعيان لأن الاعيان لا يملكها المذبح أي شأه لم يملكها المذبح بل هو ملك المذبح
وكتبه بعضه الرقيق لانه يملكه بعضه المذبح (قوله إلى أجل) أي وقت وقوله ولو كان
المكاتب مبيعاً أي وان كان يملكه بعضه المذبح وبوديه وقوله لأن الكتابة عقد متعلق
بذمة أي أي وقت وقوله ولو كان المكاتب مبيعاً أي شأه لم يملكها المذبح بل هو ملك المذبح
أي اختياراً ومغلاً أي في عقد الكتابة منهم وقوله مع اشتغال الاغراض أي في الملاك من
الصبر وعدمه (قوله وبصل لكل واحدة منهما وقتاً) أي معاً وما ككائناتك على بناء
دارين في ذمتك في شهر كذا وفي شهر كذا أو ذكر المدة بالنسبة إلى العمل في كل وقت لا يصح
وقت العمل فلا يعترض بأن هذا مقصد الإجابة لأن فيه الجمع بين العمل والمدة فليكن مثلاً
كذلك على انه قد يفرق بين الإجابة والكتابة بأن ما يتعلق بالوقت يشاع فيه وقوله يارأي
وان تأخرت عن العقد وحديثاً فلهذا تأجيل التأجيل انما هو في غير المدة المقدرة على
الشرع فيها عيش العبد اماعي فلا بد فيها التأجيل (قوله كما يجوز أن تعجل
المنافع منها) ككائناتك هذا التوب يسكن داراً لسنة وقوله وأجرة تأجيلك هذه الدار سنة
بجدة بعد كذا هذا (قوله فانه لا يصح تأجيلها) ككائناتك على أن تعجل في الشهر
القابل والذمة بعده وكان حق المقابلة أن يقول فانه لا يجوز أي لا يصح عقد الكتابة وان
كان يلزم من عدم صحة التأجيل عدم صحة عقد هاتما لم وقوله لأن الاعيان أي عين
المكاتب أو عين من أعيان ماله بأن كان مبيعاً وذلك بعضه المذبح أعياها فلا يقال كان
الأولى أن يقول لأن العين أي المكاتب لأن الرقيق لا يملك فلا يكون له بيعه بالجمع وصريح

ثم ان كان العرض منفعه من جنس شئ كان كذلك في ان تنفعه في شئ او يخط في شئ بانفسه فلا بد منه من جنس ماله كقولهم
 وانما يطبق دينا او ابدا انقضائه لان المنفعة شرط فلا بد ان يكون العرض منفعه فقط فلا يصح ان يكون العرض من جنس شئ
 كل شهر فيجوز ان يصح لانهم ما فهم واحد ولا منفعه ولو كان كذلك لم يكن عليه حرج ورمضان فاولي بالانسان اذا بشرط في المنفعة
 او بالذات المتعلقة بالاعيان ان تنصل ١٥٢ بالهبة ولو لا ذلك لعد فيهم الكتاب (واذ لا يجوز ان لا اله الا هو عن النصاب رضى الله

تعالى عنهم في بعدهم ولو جازت على
 أقل من فحينئذ لكانت لهم كائنا
 يسادرون الى القرابات والاطاعات
 ما أمكن ولا نهي مستعقبة من ضم
 النجوم بعضهم الى بعض وانك
 ما يصلح به الضم فبما ان المراد
 بالضم هنا الوقت كإيصال حال
 الثبوت في تسمية سكاية عن
 الرائي يقال كانت العرب
 لا تعرف الحساب ويعنون أمورهم
 على طالع النجوم والمنازل فيقول
 أحدهم اذا طلع نجم الشراب
 أدبك منك فسميت الاوقات
 نجومها ثم سمي المزدى في الوقت
 نجوما (تنبيه) فتنبيه المبالغة
 انها صفة يذهب في تفسيرين ولوفي
 ماله كثير وهو كذلك لا يمكن
 التقدير عليه كالتسليم الى مصرفي
 ماله كثيرا الى أجل قصير ولو كان
 ماله كثيرا لكان منصفه واحدة على
 عوض واحد كالقبض منهم بيمين
 وعقبة فم ياداه من لا يتحد
 المائتين فصار كالرباع عبيدا في
 واحد وربع العرض على قيمته
 وقت الكتابة في أي منهم حصته
 حق ومن يخرق ويقسم كاذبا بعض
 من ياله من لانه فبذلك الاستدلال
 المقصود بالهبة وانما يصح كتابة
 بعض رقيق وان كان ياله لغيره وان كان في الكتابة لان الرقيق لا يستقل شيئا بالتردد لا ككتاب النجوم فهو لو كان كاتب
 في مرضه بعض رقيق والبعض ثلث ماله أو أوصى بكتابة رقيق فلم يضر من الثلث الاضعف ولم يضر الورثة الوسيعة سميت الكتابة
 في ذلك القدر وعن النجاشي والبخاري سميت الوسيعة بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد ككثير يكن في عبده كتابه معا أو وكلاه من
 كتابه مخرج ان اتفقت النجوم بكتابة واحدة

(قوله ثم ان كان) الاولى وان كان منفعه من الخ والمراد من المكاتب فقط لا بالاعيان
 شأنها بطلانها الا اذا كان المكاتب منفعه من مالها فيصير ان يجعل منفعته عوضا
 لا كتابة مع منفعه فلا يصح على منفعه غيرها كان كاتب على منفعه دواوين معينين لزيد
 يذبحها في شهرين وان أمكن ان يشتريها من زيد ويذبحها لزيد وقوله سكاية
 خربت المؤجلة فلا تصح الكتابة عليها وقوله بنفسه تأكيده لقوله على أن تصدق
 وقوله ماله أي أو منفعه قديمة كإيافي والحاصل انه يشترط في منفعه العبد الحاصل
 والقبضة يختلف منفعه الدمة لا يشترط في شئ من مسايل الشرط تعدد ما باعتبار
 زمانها وقوله بعد انقضائه أي أو في شأنه (قوله فلم يجز ان يكون العرض منفعه فقط)
 أي من جنس واحد فلا ينافي الهبة اذا كانت من جنس كالتسليم والبناء ونحوها أيضا
 في منفعه العبد اما منفعه الدمة فتصح كإيادته على ياد ارب في خدمته يذبحها في شهر
 كذا وفي شهر كذا كما مر (قوله وصرح بان كل شهر فيهم) أي منفعه كل شهر فيهم كإيادته
 فله فالمراد بالضم العرض وقوله لانهم ما فهم واحد أي وهو بالمنفعة فلا بد من منفعه شئ
 آخر (قوله والمنازع) أي بمعنى الواو لانه مضاف عام على خاص وقوله المنفعة بالاعيان
 أي عيان المكاتب أو عيان من أعيان ماله الى آخر ما مر (قوله وأذله) أي الاجل فحينئذ أي
 وقتان بان يؤجل بعينه الى وقت معلوم يرضه الى آخر كذا ليسوا متساويين بالصفان
 أم تذاونا وقوله ولا من امتنعة من ضم النجوم الاولى من الكتب هي ضم النجوم الخ
 (قوله ثم سمي المزدى في الوقت نجوما) أي من تسمية الخال باسم الخل ويمكنه من بيان
 موضع التسليم لغير العرض الكتابة من بعد اشتراطه وقوله خلاف (قوله وربع العرض)
 معطوف على قوله صحيح وقوله على قيمته فاذا كانت قيمة أحداهم اقل من الثاني فالتسليم
 والثالث ثلثا فله في الاول سدس العرض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه موزعا
 على التبعين مثلا فله في كل من التبعين نصف ما عليه فله وبأوتقانا وقوله في أي
 منهم حصته عتق أي من غير توقف على اداء الباقي ولا بانه ماله بقاؤه على منعه
 ياد لانه من باب ركب القوم واهمهم (قوله ثم لو كان الخ) ضعف وقوله أو أوصى
 بكتابة الخ معقد وقوله وعن النص الخ ضعف ووجه الضعف في الاولى والاخره ان
 التبعين فيهما اشد اجمالا في الثانية فعارض (قوله كثير يكن في عبده كتابه معا)
 كان يؤول كل منهما كتابته على دينارين كل شهر يذبحه أو وكلان كان عبدا كان يذبحه
 واحد أو بعين كل منهما ماله الدينارين كل شهر يذبحه وقوله ان اتفقت النجوم المراد بها

ما يصلح
 في مرضه بعض رقيق والبعض ثلث ماله أو أوصى بكتابة رقيق فلم يضر من الثلث الاضعف ولم يضر الورثة الوسيعة سميت الكتابة
 في ذلك القدر وعن النجاشي والبخاري سميت الوسيعة بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد ككثير يكن في عبده كتابه معا أو وكلاه من
 كتابه مخرج ان اتفقت النجوم بكتابة واحدة

وعدها واجلا وحملت الثمن على
 نسبة ملكيتها فان جهز له بدقه
 ٢ حدهما ونسخ الكتابة وأبقاه
 الآخر في الم يصح فابتهاء عقدها
 ولو ابراه أحدهما من نصيبه من
 الثمن أو أعنى نصيبه من العبد
 عتق نصيبه عنه وقوم عليه بالساق
 ان أيسر وعاد الرق لم يفسد كساقه
 وشتر بالبراءة أو لا عتاقا لو قبض
 نصيبه فلا يثبت وإن رضى الآخر
 بقتله أو ليس له نصيب أحدهما
 بالقبض (وهي أي الكتابة
 العجوة (من جهوة) أي جانب
 (السيد لا زمة) ليس له فسخها
 لانها عتقت لمظ مكانه لانها
 فكانت كالأمر لانها حق عليه
 اما الكتابة فإداهة فليس جاز من
 جهته على الاتصاف فان جهز المكاتب
 عند الممل يبيع أو يهبه غيره
 الواجب في الآية أو امتنع منه
 عتقك مع القدر عليه وأجاب
 فتد ذلك وان حضر ماله أو كانت
 غيبة المكاتب

ما يشمل المال بدليل قوله سنا وصحة وماتشمل الأوقات بدليل قوله عدد أو اجلا والمراد
 بالانصاف في الجنس والصحة أن لا يشترط عوض أحدهما على جنس أو صفة لم يشترط عليها
 عوض الآخر بان يقدرا اجلا وصحة أو يكون في كل واحد منهما وقتا يبرئ من سنا ما إذا كان
 عوض أحدهما وراهم والآخر دفاترا أو مالا ومكسرة فلا يصح وليس المراد ان لا يكون
 دراهم ودفاترا بالنسبة اليهما جميعا أو لا في محذورهما لو ملكا بالسوية وكذا على جميعين
 أحد حدهما دينا وفي الثمن والرق والآخر درهما في الثمن رائا في مالا ويكون لكل من
 المالكيين نصف كل من الدينار والدرهم فان العوض معلوم وجسسه كل واحد منه
 معلوم (قوله عدد) أي عدد الأوقات بان يكون تقسيم الاجل لكل مساويا لتقسيم
 الآخر مثلا إذا جهز كل الاجل سنة أشهر اشترط ان تقسم نصيبين أو ثلاثا مثلا لكل
 من الطرفين لتقسيم أحد حدهما السنة نصيبين والآخر ثلاثة أو أحد حدهما جعلها نصيبين
 شهرين تقسما أو أربعة قسما والآخر جعلها نصيبين تقسا ومن لم يصح (قوله واحد لا)
 المراد به جملته بان يكون قدر الاجل لكل واحد فان كان أجل أحد حدهما أو ليس الآخر
 لم يصح ويؤخذ من ان نصيبه على الموافقة فبما ذكرنا انها لا تشترط في قدر العوض ولا في
 قدر نصيبه على الأوقات وهو كذلك فالقول كالمالك كان عوض أحد حدهما عتقه والآخر عشرة
 وأجمعنا أحقنا والثاني كالقوله أحد حدهما كائنا على دينارين تدفع في كل شهر دينار
 ودل الآخر كائنا على دينارين تدفع في الشهر الاول نصف دينار وفي الثاني بقسطها
 (قوله ويسمى الثمن الخ) جملته مستأنفة ولا يصح عطفه الآية بنصير المعنى انه لا يصح
 العقد الا اذا صرح بان ذلك مع انه يصح صراحتك أو اطلقنا (قوله ونسخ الكتابة) الاولى
 سنده لا نه يوجب ان تجهز السيد له ليس فسخها أو ليس كذلك كما بان في قوله لم يصح أي
 الإبقاء المأمور من ابقاء وظاهره ان نصيب الآخر يعود إلى الرق بفسخ شريكه وليس
 كذلك بل لا بد في عود من يجهز الآخر ويصدق ان الاولى ان يقول عند سلازم الآخر
 يجهز متأملا (قوله وقوم عليه الباقي) أي في المصوتين وعق عليه وكان الوا لا يكمله
 وقوله ان أيسر قد وقفه بعد الرق قد أي والمحال ان الرق قد عاين جهز الآخر اما اذا لم
 يهذب ان أدى حصة الشر يكفيعتق نصيبه عن الكتابة ويكون الزوالهما (قوله اذ ليس
 الخ) أي فانه من أحد حدهما يكون مشتركا بينهما قهر اعليه وكذا ما قبضه أحد الرق من
 الرق كذا واحد الموقوف عليهم من ربح الوقت وبما عدا هذه الثلاث من قبض شيئا من
 المشر كراهه خص به (قوله من جهوة) متعلق بالزفة فيفسد حصر الزوم في جهته
 ويصدق قوله ومن جهته المكاتب جازة لاحاجة اليه بل لمزيد الانصاف فتأمل (قوله
 لانهم) أي لا بدوا مع حق عليه (قوله فان جهز الخ) راجع للكتابة العجوة وقوله غير
 الواجب في الآية أي ما هو فلا يفسد العجز منه كما سجد كره قبل ائنة وقوله عند
 ذلك أي عند المثل وقوله وأجاب أي بغير ما ذكرنا السيد وقوله أو كانت غيبة المكاتب أظهر

دون مسافة القصر على الإشعاع المطلوب وتبعد عن الكفاية بمسافة القصر وهذا هو الظاهر بل قد يفتنه بنفسه ويحكم في
 شأنه عند العرض عليه وليس لها حكم إلا إذا كان حال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من التسخ لانه ربما يجزئ نفسه وأصبح
 من الأدلة لوضوح (و) هي (من جهة ٥٤) العبد المكاتب جائز في الامتناع من الاستماع القدر (و) لا يفتنه بنفسه ولو لمع

القدرة على التكليف يحصل
 العوض (و) له (فمنها ما في شبه)
 وإن كان معه وقامه لو استعمل
 سيده عند الحل ليجزئ له أهله
 ما عدا له في تفصيل التعلق وأولبع
 عرض وجبة أهله ليدفعه
 ان لا يزيد على المدة على ثلاثة أيام
 مرداً عرض كساد أيام فلا يفسخ
 فيها أو لأحد من أهله من دون
 عرضين وبها أيضاً أهله إلى
 استعاره له كالأشياء بخلاف
 ما نوقد ذلك لظهور البطلان في
 الكتابة من السيد أو المكاتب
 يجزئ ولا يفسخ ولا يجزئ
 لأن الأول من أحد طرفيه
 لا يفسخ بشئ من ذلك كالمع
 ويقوم وفي السيد الذي جزئ
 أو يجزئ عليه مقامه في قبض
 ويقوم الحاكم مقام المكاتب
 الذي جزئ ويجزئ في إعادته
 وجب له ما لا يأخذ السيد
 استقلالاً ونسب الكتابة وحمل
 التبع ويتلق السيد على
 استحقاقه حال الغياب ويرى له
 مصلحة في إطره فإن رأى أنه
 يضيح إذا أفاق ليزود قال
 الشفان وهذا حسن فإن استقل
 السيد بالأخذ عتق لحصول
 القبض المستحق ولو جنى

في مقام الاستقلال لا يترجم ربح أو خسر المال وقوله دون مسافة القصر أي وفوق
 مسافة القصر (قوله الغائب) مره للمكاتب لا لرب المال بل ليدل ما بعده في ان الأول من
 المال الغائب غير ظاهر (قوله لانه ربما يجزئ نفسه الخ) أي والحاكم لا يقوم مقام
 الشخص في حاله مع بقاء الأهلية نفسه فلو رول عليه في ماله فلا مرد ما سيأتى في الجنون
 ومجوز الشخص في تمام الحاكم مقامهما في الأول معهما مع أنه إذا أفاق المجنون أو زال
 جبر السفيه ومجوزاً أنفسهم أو امتنع من الأول فلا بد في هذا التعليل من أن يرد قولنا
 مع بقاء الأهلية فيه ليدفع الإراد المذعورة (قوله ولا يفسخ نفسه) وإذا عجز نفسه
 فلا بد المبرم والفسخ فلا يفسخ بمجرد التجيز وقوله ففسخها أي وإن لم يجزئ نفسه
 (قوله فلا يفسخ فيها) أي لا يصح ولا يفسخ نفسه في الأيام الثلاثة (قوله من السيد
 أو المكاتب) يتعلق بقوله يجزئ أو لا يجزئ أخذاً من التعليل فالأولى تأخير مدته وقوله
 يجزئ الخ أي ولو لم يفسخ (قوله ولا يجزئ نفسه) مثله مجزئ النفس الأولى وإنما قصر على
 الأولى لانه التي تشارك فيه الصحة العاقبة بخلاف مجزئ النفس فانه لا يقطعها وكلامه
 استعماله في العهدة كما يفسد التعليل وإن مر حرقه فإن الشبهة أيضاً لا يخلل بالجنون
 والإغما وهو مقتضى كون انتخابه معنى التعليل ومسألة في التمسك بما قاله ففسخه فامل
 (قوله ويقوم في السيد الذي جزئ) أي ذكر الإجماع لا في بطلانه ولا في جانب المكاتب مع
 ان سابق الكلام به نفسه له لا لشارقة التفضل المذكور في غير الكتابة من أنه ان
 وقعت الاتفاقية في ثلاثة أيام فاقبل استأجره ولا فلا تتأخر وحرر وقوله ويقوم الخ مقام
 المكاتب أي لعدم أهلية جلاله ما إذا كان جاهلاً أو غافلاً حاضراً (قوله وهذا
 حسن) لا وجهه مع ذلك السيد من أخذه مال المكاتب إلا ان يقال بيع الحاكم من
 أخذه في هذه الحالة مقرر (قوله لا يفسخ) أي نفساً أو طرماً أي عند العمد وقوله
 أو أرض أي عند عدم الجهد وكذا يقال في بطله الأق وقوله لأن واجب جنائته الخ هذه
 لزوم الأرض فقط لا لزوم القود أيضاً لانه لا يلائمه وقوله لا تعلق أي لو أوجب المذكور
 برقبته في وجود المانع وهو ملك السيد لانه السيد لا يثبت على عبده مال وهذا ما عارض
 الأجنبي فيما إذا أصبحت المنة عليه مالا وهذا جواب عما يقال من يجب الأقل من غنمه
 والأرض كالمنة على الأجنبي وماصل التفرق بينهما من أن السيد متعلق بدمه دون
 رقبته لانه مملوك فله جميع الأرض بخلاف جنائته على الأجنبي لأن رقبته يتعلق
 بالرقبة فقط وقوله عليه أي على سيده سلة جنائته وقوله لعمامة متعلق بركبه بالنظر
 بالأرض أي لزمه الأرض لعمامة الخ وقوله فله الأرض رقبته أي المكاتب بسقوط أرض

المكاتب على سيده (و) فورد أرضاً بالتمام لأن واجب جنائته عليه لا يتعلق برقبته مما
 معه وليس كسب لانه معه كالأجنبي فإن لم يكن مصلحاً في ذلك السيد أو الوارث فيجزئ نفسه بأرض رقبته أو جنى على أجنبي لزمه
 فورد الأقل من غنمه والأرض

لأنه ذلك نفسه وإن لم يتغير فالتعلق على سوي الرئاسة وفي إطلاق الأرض على ذمة النفس لا ينافي لأن لم يتغير على سوي الرئاسة
بالواجب بقوله الحاكم طلب المسكن ويبيع بقدر الأرض وإن زادت ٤٥٥

الجنانية ونحوه من الكتابية فيجوز (قوله لأنه لا يملك لنفسه الحق) على أن يكون ما ذكره من
التعليل قوله وإذا لم يتغير فلا يتعلق سوي الرقبة فلا يقال إن ملكه لنفسه نفسه ثابتة في
الجنانية على السيد أضافه أن الواجب عليه فيها جميع الأرض فكان الأولى بالتعليل يتعلق
حق الجنانية بالرقبة أي خلد الزمة الأقل من قيمتها والأرض (قوله لأنه لا يمكن بمسألة في
بالواجب) أي في الجنانية وقوله عز وجل ما أصحكم أي يجرى من بقدر الأرض وليس قوله
وبقيت الكتابية في الجنانية إلا أن تعذر بيع بعضه على الأوجبه وقوله يبيع بقدر الأرض
فما هو حيث عايناهم بالواو وعدم اشتراط تقديم التخيير وليس كذلك وإن لم يترب عليه قائمة
وهذا التخيير يصرح على حق الوكيل من غير من الأرض بقوله كتابا (قوله وأمره) أي من
النصوم وقوله ولزمه الفداء أي باطل الأمرين من قيمته والأرض (قوله ولو قتل المسكين)
أي أو مملوك أو أرقا أو لا يملك يكره يرب عليه قوله وليس بقدر الأرض وقوله بطلت أي
وحيدة فلهذا ما نرى كقولكم الموت لا للأرض وقوله بطلت أي بطلت في حال رقبة فلا
يشافان الرقبة ينقطع بالموثوق عليه بقوله بطلت الكتابية فإذا كان قوله ليس عليه الحق
وقوله وليس بقدره على قائمه أي أن كانه وكان عدا غنى عساؤه حذف دليل قوله والواو
فالقائمة ولو قلته السيد يمكن عليه الإكراه بخلافه لقطع طرفه في نفسه وليس لثام
بعضه من كله الأعداء (قوله الحاصل من كسبه) بناء على الغالب والأخالف عليه
لا ينفصل كسبه ولو حذفه لكان أولى لأنه يومئذ يشاع قوله فهو الصدقة وليس كذلك
فبناء على ما نرى وقوله بما لا يجمع فيه ولا شتر أي خوف قد ان في صحة التصرف (قوله)
وان استوتق برهن أو كفى) أي لا يحتل ثمن الرهن وهرب المكفيل فحقوت المال
(قوله وله شرا من يرضى عليه) أي لو كان حرا وقوله بادن سبده انما أخضع للذن من ان
لا يعتق عليه لأنه يمتنع عليه فهو يرضى به فوذي إلى التصديق على السيد في أداء الصبر كذا
قل وقيل لأنه لا يرضى الأمر لما يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه) أي إلقته
وكذا قوله كتابته وقوله من نفسه خرج اعتاقه عن غير من سبده أو اجنبي بادن السيد
فيصير ويكون ولا يؤمن وقع المقتنع (قوله ويجب على السيد) مثله وأنه وليس لنا
عقدنا وأضرب يجب الخط منه الأعداء وقوله أي من كتابته وعنده دد ويجب الخط عن كل
وقوله أقل من قول أي ولو من مجموع الملاك ونحوه وان كان المحلول هو الواجب في التبعين
وسبده يخط بعض ذلك القدر وقيل لا يجب إلا ما يعتقد تعذر وقوله من جنس مال
الكتابية بخلاف ما إذا كان من جنس غيره بقوله (قوله والخط أو الفسخ قبل العتق)
فإن اشترى ثم كان فسخا وقت دبره من العتق فيصير في ذم من التبعين الأخير

أو الفسخ قبل العتق (مسألة) على العتق قال الله تعالى وأولهم من مال الله الذي آتاكم فمسر الإتيان به لأن الله قد منه
الإعانة على العتق ونحوه بالعبودية فإلا يثنى فيها من ذلك

وكانت في من لزوم الاستحالة ما كان في صفة مودة وهو ثابت له والوعد كقائه على منقصة واسطأ أول من للفتح لان
 القصة بما لحظ الاعانة على الفتى وهي ٤٥٦ شحنة فيه وهو ممة في الدعاء اذ قد يصرق المدفوع في خمسة أخرى وكونه في

قد مضى به (قوله واستثنى) وبه الاستحالة في الأولى ان عقده انما ينفق بانوث لا اعتبار
 الثالث وقته وفي الثانية ان المنفعة لا ينفق فيها الا بما يضاف اليها مما لو كان المدخل
 هو الواجب في التضمين كما صرح (قوله والحدأولى من الفسخ) الأولى بتقديمه في قوله والحدأ
 أو الفسخ قبل العتق وقوله وكونه أي الحدأ أو الفسخ يعني المخطوط أو المدفوع وقوله أولى
 من غيره أي مملوك ودونه وقوله فبعضه أي المذ كور من التبرؤم (قوله ويحرم على السيد
 الفسخ) ظاهره ولو بالانقار لغير ما بين ستم أو كبتا ره كذلك ولا ينعقد في كتاب التكا
 حل نظرا لمعاد ما بين السرة والركبة لان ذلك في التفرق بغير شهوة والفتح بالانقار لا ينعقد
 الا ما كان شهوة (قوله ويجب لها انوثته مهرها) أي وان طارعه شبهة المهر الدافعة
 تازا ولا يسكر بسكر الوطأ الا اذا وطئ بسدة أمه المهر ولو عجزت قبل أخذ سقط أو حل
 بغير قبلة وقع المتعاقب بشرطه ولم يذ كر أرض البكر أو النكاح لزومه فيما على شمله قطع
 طرفه الموقوف على وصول (قوله ولا حد عليه) أي ر لا يعلم بالانقار له عليه الشبهة لكن
 يجوز من عمل الفسخ بغيرهما وقوله ولا يجب عليه قبلة أي لانه (قوله وسارت الكون
 مستولقة مكاتبه) أي ذن عجزت نفسها عتقت بموت السيد عن الاستبداد وان سبق أداء
 التبرؤم عتقت عن المكاتبه فان مات السيد قبل التبرؤم وأداء التبرؤم عتقت عن المكاتبه
 بعد أداء التبرؤم بها ثم كان الظاهر ان يقول وهي مستولقة مكاتبه لان المكاتبه ثابتة لها قبل
 ذلك الا ان يقال المراد مرة المكاتبه (قوله وله المكاتبه) أي لو ن ذن أو قوله الرقيق
 خرج المهر كان ومثت بشبهة أو غير شخص بغير بيتها لا يثبت به في المكاتبه وكلامه معنى على
 الغالب والافتقار يكون رقيقا ولا يثبت بها في المكاتبه كان مكاتبه أو مع به فتأمل وقوله
 الحادث أي ولو بالعلق وأطلاق الولد عليه بما زاول وحديثه يكون خارجا بقوله بعد
 المكاتبه بخصوص الولد المنفصل قبلها تأمل (قوله فلا يقرن) أي قبل أداء التبرؤم وقوله
 ويجوز من أرض بنيابة عليه الخ أي ان وجدته أذ كبر والامانة عنده وقوله
 ويهرأ أي بان كان أشي وعطفت بشبهة أو نكاح (قوله وأتبرئه) الأولى أو أبرئه أي يضر
 بين أخذ وأبرئه عن قدره ومن هذا الضمير الذي قد مضى يقال كيف يؤسر باخذ مع اعتراقه
 باله حرام ثم اذا اشترا أخذه عاملة تبضعه أي فان ادعى المالك من غير الزم بدعه له
 والأفضل بقرنه الحياكم ويحفظه في بيت المال ولا يصح ابتداءه عنده ويجمع من التصرف
 فيه حتى يظهر المالك فان عاد وكذب نفسه وزعم انه المالك قبل منه (قوله فقال السيد
 هذا غيري) أي بخلاف ما لو قال هذا امرام فبسط قبله فان فسر بعدم لانه كبة صدق
 فان فسر فهو صدق المكاتب (قوله وله وطأ أمته) استظهر بعضهم من غير الوطأ
 كلوطه لا يجر الله وانما حرم وطأه مع كونهم مملوكا خوفا من عدلها بالطلاق وقوله
 خلاصه عليه أي ولا يهرأ لانه لو ثبت لكان له والامانة لا يجب له على نفسه شيء وقوله
 شبهة المالك الاضافة بيانية (قوله دون ستة أشهر) أي أو ستة أشهر بالنظر للوضع وأوله
 أو بعدة دون ستة أشهر من الفسخ

تجوزها وأما وهو قولنا لا يمتنع فيه ولا يفرأه ثم ولدتها علقته بمولودها وإن ولدته ميتة لم يفرأه كقوله العلق يوطئها مع
العلق وذلك لأنه لو عدت مودة الأجنبي ولو ولدته ميتة ٤٥٧ أمهرنا كزمن الزينة فمسي أم ولد ولو طهر

المسكاتب التجمير أو بعضها
قبل مجامعهم بصير السدعل قضها
إن أمتع منه لغرض كونه منخله
والأجبر على القبض فإن أي
قبضه القاضى عنه وقتى المكاتب
ولو جعل بعض التجمير لغيره من
الباقى قبضه وأمره بطل ولا يصح
بيع التجمير ولا الاعتراض عنها
من المكاتب وهذا هو المذهب
جاء بعض المتأخرين على خلافه
ولو باع السيد التجمير وأدى
المكاتب التجمير إلى المشتري
لم يفتى بطلان البيع المكاتب
والمسكاتب المشتري بما
أخذوه ولا يصح بيع رقة المكاتب
كاتبه بصحة البيع لا لأن البيع
لا يرفع الكتابة لزمه من جهة
السيد فيصير العلق فلا يصح
بطلان البيع عند الأبرص
المكاتب بالبيع فإن رضى به جاز
وكان رضاه صفا كإبتيه
القاضى بصحة بيعه بطلان رقبته
الحق له وقد روى بإطلاله رقبته
كبيته وليس للسيد بيع ما في يده
مكاتبه ولا أن ياتى عبده ولا يبيع
أتمته ولا أن تصرف في شيء مما في يده
لأن معه كالأجنبي ولو قال بطل
مكاتبه لم يفتى بطلان بيعه كذا
كأنه فعله متى وزمه ما لزمه
كالقول اعنى مستوفى ذلك على
كذا وهو بمنزلة ملك الأسير وهذا
إذا قال باعتقه أو طاق أما إذا قال
أعتقه عني على كذا

وقالوا عتقه القاب وشعره رب أي رده إن ولدته قبل عتقه إليه وعتقها وإن بعد عتقه (قوله
وعتق مولود له أي ما دام مكاتبه وقوله وإن ولدته ميتة أي غير مملوكة الوضع ولا
نقص المذهب عن أقل حد المجلد فيكون عتقه له في حال رقائه وحيداً لا يمتنع قوله فهو
مستولد تنأمل وقوله والله أي في صورة الميتة ولا أكثر وقوله أو يمتنع في صورة الأكثر
أي أو يمتنع منه العتق في صورة ما إذا ولدته لا كزمن ميتة أشهر والحاصل أنها إن عتقت
بالولد قبل العتق يضمنها هو مولود ولا يبرأ ثم ولدوا الأجنبي وهو أي ولدته وله فمسي أم ولد
أي لغيره والعراق بهذا المذهب ولا ينزله لستبال العراق قبلها انقلب اليه والولد مستفسر
فإن لم يرد ما عتق ولا يبعده أو ولدته ميتة ستة أشهر من الوطئ لم يبرأ منه (قوله
كأنه منخله أي حال الكتابة ولا نسب سببته مستغفها أي يقوم المكاتب وكذا يقال في
قوله قبضه وهذا هو المذهب وإن جعلها المكاتب ولو قبل بغيرها السيد يتخذ كذا فله من يحمل
المسلم إليه أو اختار في رقة العتق لم يكن يبيد الحرق وأدخل تحت المكاتب المتوفى
عنه كان جعل في رقبته من يهب وإن أنال الكتابة في زمن التهب ومحمد بن رجب ذوال الخلف
والترجمة القبول قولاً واحداً (قوله أجبر على القبض) أي أولى الأبرار لأن المكاتب
غير مملوكة لغيره وهو تقييد للعتق إن أراد دفع النكاح أو تقييد به إن أراد دفع الإعتاق
وقوله وعنى أي في صورة قبض النكاح (قوله ولو جعل بعض التجمير لغيره من الباقى)
أي شرط ذلك من أسدحه أو أوقفه الآخر وقوله قبضه وأمره بطلان البيع اعتقه ذهناً
فإن كان السيد عالماً بالتسادمع وعنى لانه أبرأه لافي مقابلة يفتى وقوله بطلان البيع
والأبرار لأن ذلك يشبهه بما لا مخالفة فقد كان الرجل إذا سلم رقبته يقول لربي أفض أوزد
فإن عتقه أو أزاله في الدين وفي الأجل وعلى السيد رد الموقوف ولا يعتق ويجزى ذلك في
كل دين يحمل بهذا الشرط ويقولنا فقد كان الرجل يخرجه إلى أن التسيه من حيث يبدل
المنع للمكاتب بكتبه لرب المير في ذلك والأخلاق في مقابلة التسيه من الواجب رما في
الحاجة في مقابلة الزيادة (قوله ولا يصح بيع التجمير) أي لانه يبيع ما يبيع من مال
يقدر على تسلمه أو لا تسلمه في رقبته ولا الاعتراض عنها أي لعدم استعقارها (قوله
ولو باع) أي في صورة بيعه لغيره إن يهبها بطلان الأثر في التبريع وقوله وأدى
المكاتب التجمير إلى المشتري أي صورة تسلمه إن البيع باطل وقوله لم يفتى أي ما يأتى
لمشتري في قبضه ما عتقه أو ما أسدحه السيد والاعتق بضمه لأن المشتري حينئذ كالوكيل
بخلافه عند عدم العلم بالسداد لانه إنما قبض التجمير لنفسه وبهذا طواف حصه
ما يورث السيد قبض التجمير فلا يبال حلاجه إلى المشتري كالوكيل تضمن البيع الأذن
لحق التضمين وما حصل الفرق بينه ما إن المشتري قبض التجمير لنفسه بخلاف الوكيل
(قوله ولا يصح بيع رقة المكاتب) أي لغيره أو لنفسه فصيح لانه عقد عتقه كقاي أم
الولد قوله عني أي عن السيد وقوله وزمه ما لزمه أي على سبيل الانتداء (قوله

فانه لم يقتض من الدائل ويقتضى عن المعنى في الاعم ولا يستحق المالك (ولا يقتض) عن من المكاتب (الا بعد اداء جميع المال)
 الباقى (بعد التقط الموضوع عنه) فهو وضع عليه منه شيئا ويقتض منه من التبعون التبعوا واجب صلحا او شرعا فيقتض منه شيئا
 لان هذا التقدير يستلزم عنه ولا يحصل التقاض كماله في الرخصة قال لان السيدان يترتب من غير وليس للسيد بهما ولا لانه
 عليه مثله لكن يرفع المكاتب لما كم ٥٨ حتى يرى رايه ويشمل الامر بينهما انتهى (في هذه) قد عرفت تقديس المستف

لو يقتضى عن الدائل اى لان مقتضيه عليه يقتضيه بهما فهو موع وكان الاول ان يقول
 لا يقتضى لان لهما منى وليس المعنى عليه (قوله فلهذا وضع) بعد الاول ان لا يتبين بالاول ان
 قد عرفت انه انتهى وقوله لان هذا التقدير يستلزم اى لان لا يتبين بالاول ان لا يتبين بالاول ان
 يحصل واحد منهما (قوله وبما عرفت) اى ان المذكور من التبعون (قوله المكاتب يقتض)
 اى كفى لان التبعون هو الرقيق الذى يقتض به من السيد بالالتصاق وقوله المعنى فيه اى
 والعلة فيه كذا كروى في تفسيره ان مقتضى على اداء الجبيع وقوله لانه اى الحال والشأن وقوله وان
 كان المقلب فيه الظاهر ان السيد يراجع لمعتمد من المقام وهو بعد ان كفاه لا يقتضى لان
 لا يتناسب قوله وان كان المقلب فيه المعنوية الخ وقوله فلا يجب تسليمه اى الجبيع المعنوية
 من الجبيع وقوله فلا يجب تسليمه تسليم الجبيع لكان اى اى المعنى خاضعة للجبيع في
 الجبيع والتبعون خاضعة للتبعون والمراد ان اتصاف المكاتب بالمعنى متوقف على اداءه
 بجميع التبعون والافتقار له لا تسليمه فيه فتمام (قوله لا يستلزم لركن) اى بانها مشروطة لكن
 لا يستلزم شرط العقد يقتضى البطلان مطلقا وان شلال شرط الموضوع فاقضى
 البطلان ان عقد هبة اى قد عرفت وقد كدم وبارة يقتضى الله اذ لا لطلان ان قد عرفت
 بقا مضمود كدم وبارة يقتضى الله اذ لا لطلان ان قد عرفت بقا مضمود كدم وبارة يقتضى الله اذ لا لطلان ان قد عرفت
 دما او مئة فانت حرو هذا استنادا معنوية لان عنة يجبك التعاقب لا يحكم الكفاية وقوله
 بان يشع من يصح ما عنة اى بان يكون كائنا (قوله اوفاد عوض) اى كان مقصودا
 اخذ اعم ولا يتناول (قوله وهى كالصحة) فى استقلال المكاتب بكسبه اى كان كاتب
 انما الشكل او بعضا ان كاتب البعض وحصل ما اشار اليه ان التامة كالصحة فى أربعة
 اشياء او كالتعاقب فى ثمانية وقوله وفى اخذ ارض جنابة عليه عنة اى امره سبب كلف الجنابة
 من غير السيد او الاخذ ارض فى القاسدة دون الصحة كجاء (قوله ولا يتعلق بمقتضى
 انه لا يقتضى بغير اداء) وانما اوفاد اى الصحة لتكون ما عنة فيها اعم اوفاد اداءه والبراء
 قيم او احدا المقلب فى القاسدة بمعنى التعاقب فاختصت بآداء المعنى كى تقتضى الصفة
 وقوله المكاتب فاعلى يقتضى وقية اخذ ارض فى محل الاضمار وقوله وادام عنة اى اعدم
 وجوده فالتعلق عليه وهو اداء منه وحاشا ان قد عرفت قوله من غير اداء عنة (قوله وفى ان كان
 يتصل بموت السيد) اى بوجوبه لا يترتب عليه الموت بوجوبه ما عنة ان كان كذا كذا ثم عناه
 قبل موت السيد وها هو المراد انما يظهر فلا يقال ان العقد فاسد فكيف يقال بالانقضاء
 وانما يطلب القاسدة بموت السيد لانها لم تكن من الخاتين بخلاف الصحة ويشمل بطلانها

بالاداء انما يقتضى حكمه عليه وليس
 مراد بالي يقتضى بالبرام من التبعون
 ايضا كماله فى الرخصة
 وبما عرفت ولا يتبع الخوالة
 عليه وعلى من يتبعه بالجميع انه
 لو يقتضى من القسدر الباقى شيئا ولو
 دونهما فاقضى لا يقتضيه شيئا ولو
 كذا قوله صلى الله عليه وسلم
 المكاتب من باقى عنة مضمود
 واعنى فيه ان كان المقلب فيه
 المعنى بالصفة فلا يقتضى قبل
 استكمالها وان كان المقلب فيه
 المعنوية فلا يقتضى قبل اداءه
 تسليمه الا بعد مقتضى جميع عنة
 (ثم عنة) وهى الفرق بين الكفاية
 الباطلة والقاسدة وما عنة اى فيه
 القاسدة والصحة وما عنة اى فيه
 وغير ذلك الباطلة ما عنة اى فيه
 واختلاف ركن من اوصافها
 تكون احدا المنعقدتين صفا
 او غيرهما او مكملا او معتقدا
 مضمود كدم وفى ملة الاى
 تعلق مضمود كدم بغيره عن يصح
 تعلقه فلا تانى فيه والقاسدة
 ما عنة اى فيه لا يقتضى بعض رقيق
 او فساد شرط كشرط ان يده
 كذا او فساد عوض كضرر او فساد
 اجل كجسم واحد وهى كالصحة

ففى استقلال المكاتب بكسبه وفى اخذ ارض جنابة عليه وفى بيعته بالاداء عليه وفى بيعته اذ عتق
 كسبه وكالتعلق بصفة فى انه لا يقتضى بغير اداء المكاتب كبرائه وادام عنة مضمود كدم عنة اى كفاية
 كسبه وكالتعلق بصفة فى انه لا يقتضى بغير اداء المكاتب كبرائه وادام عنة مضمود كدم عنة اى كفاية

بذلك ان لم يزل ان أدبت الى أولى وارثي والى تامل قوله وفي انه تصح الوصية به أي
وان لم يقبل بالغير بخلاف الصحبة لانه تصح الوصية به فيها الا ان قد راجع (قوله وتخليك)
أي تخليك للغير يبيع اربعة فهو من إضافة الحمد للحمد وقوله ومنه من السفر أي لعدم
جواز في القاسدة بدون ان السند بخلافه في الصحبة فانه جائز بلا ان مال يخلي القيم
(قوله ويجوز لوط الماسة) أي لوط الماسة لا في الكتابة في الكتابة القاسدة دون
الصحبة وليس المراد لوط الماس كانه قاعدة أمته لأن ذلك يمنع معنى في الصحبة كما
مر (قوله لكن الخبز في الأولى معنى المناوضة) أي دليل عمده بانه لم ينع السند
كالأوث وقوله وفي الثانية معنى التخليق أي دليل عدم عمده بانه لم ينع السند (قوله
من الخ) أشار من الى عدم حصر الاستثناء في الأربعة المذكورة بل يفرق أيضا بين
الباطل والقاسد في كل عقد صحيح وغيره كالأبارة والأمة فانه من عقود صحي
أوسه ونقلت الحق في هذا المسأله وجوب الثمن لبطالتهما ولو كانا فاسدين
يجب ضمانهما لأن فاسد كل عقد كعقده في الثمنان وعنده وقوله الخ أي أنه
يظل مائة في سند بالبيع وجب الفسخ في الفاسد دون الباطل وقوله والله اعلم أي
كعادة الدراهم والذنانير غير ان سنة تقبل فائدة تضمن وقيل بطلان فلا تضمن لأن فاسد
كل عقد كعقده بخلافه فليس كعقده (قوله وتنتفع والكتابة) أي فان الباطل
فيم ما كان على غير عوض مقصود كالهدية أو رجع الى الخلف في المعاقدة كالمعسر والقاسد
منها بخلافه وحكم الباطل انه لا يترتب عليه مالي في الفاسد كان على خير يقرب
عليه الطلاق والعقود ويرجع السيد الفدية والزواج بالمر ومعه كونهما فاسدين ان
عروضهما فاسدان كأنهما فاسدين دليل وقوع الطلاق والعقود (قوله وفي نهايتها يخل بضر
الحق السيد) أي لا المكاتب وقوله ويخرجها أي لا فاس فلا يخل به مالي في الدين
والإبلاط بالبيع وقوله وفي أن المكاتب يرجع عليه بما أقامه فسادان السيد لا عليك
وقت أخذه واختاره منهم انه يملكه وقتها فاذ اعتق أو رفع ذلك المالك واستمده بما اذا
خلق خلاف زوجته على إعطائه دراهم فاعتلته غير الغالب فانه يملكه وله رده وطلب
الغالب قال غير انه في الكتابة يرفع المالكهرا وهما بالاختيار وقوله ويملكه أي من
مثل في المثل وأقصى فيه من يوم التبعين الى يوم التالف وقوله ان كل له قيمة أي بخلاف
غيره كغيره فلا يرجع فيه بشئ وقوله والسيد يرجع عليه بثمنه رقبته العتق أي لا يملك
رذ العتق فاقبها ما اذا وقع الاختلاف في البيع بعد تلف المبيع في هذا المشتري فيرجع فيه
على البائع بما أقر ويرجع البائع عليه الفدية (قوله فان أخذت وأبسط السيد المكاتب)
أي في الحبس والصفه وان لم ينفذ في القدر كان كانه على دينارين في ثم رده ماله
وقيته دون دينار فانه يحصل التناقص كاذكره كانه على عشرة دنانير والحالة ما ذكر
رجع المكاتب بثمنه وعكس بعكسه وقوله تنافس أي تقادرن أحدهما في تقادرن

وفي انه تصح الوصية به وفي انه
لا يصرف لهم المكاتبين وفي
بعضه اعتاقه عن الكفارة وتخليك
ومنه من السفر وغيره لوط
الأمة وكل من الصحبة والقاسدة
عقده معاوضة أكن الغلب في
الأولى معنى المناوضة وفي الثانية
معنى التعلق والباطل والقاسد
عقدان سواء الألف وأضرع بغيره
منها الحبر والعارضة والمطلوع
والكتابة وبخلاف الكتابة القاسدة
الصحبة والتعلق في الفاسد
فبعضها بالقول وفي أنها يخل بضر
الحق السيد ويخرجها عليه وفي أن
المكاتب يرجع عليه بما أقامه
بق ويملكه ان تلف ان كان له قيمة
والسيد يرجع عليه بثمنه وقت
العتق فان أخذت وأبسط السيد
والكتابة تنافس ولو رضاء

الآخر وقوله يرجع صاحبها للنقل الى الزيادة (قوله هذا) اي محل التقاض وقوله
 فان كانا متضمنين فلا تخاص اي لانهما لا يمتنعان من سائر الوجوه بخلاف المثل فان
 قلت التقاض في المحققين لا ينافي هنا حتى ينفيه لان جهة السند لا تكون الا من نفس البلد
 ويدل المتلف ان كان جهة فكذلك وان كان مثليا فتأخر جهة السند احب نحو رده بما
 اذا كانت الصلوات غير متساوية وكانت المدة في ذلك المكانين فيكون القيد منها وتعلم
 هذا يجب عليه على التقاض في المثلين من ان السند انما يرجع على المكاتب بقتنه
 وسماه ان تكون الصلوات براسه لا تكون المدة في ذلك المكان به فتكون التهمة منه
 (قوله فتعبر بما تنصلي) ساهل وجود التقاض في المتساوي في المكاتب دون غيرها فتشوف
 الشارع للعق (قوله ولو ادعى رتبة كتابة الخ) وفي العكس يصح نقضها ويصح النكاح
 فغير متساوية فانه قال كاتبك رأيت الدين عتق باقراره وقوله حلف الشكر اي
 ليسدق لان الاصل عدمه هاهنا معلوم بما جرى الدعوى والبيانات ان السيد يحلف على
 البت والارث على نفي العلم (قوله صدق السيد) اي ايقض عليه بذاته لان القيد ليس بقاؤه
 مع عدم تعاقب الحق ثالث فلا يرد ما لو تزوج بقتنه ثم قال كنت عند الله قد بشرنا او غير ذلك
 على محبت لم يصدق وان عاده ذلك لتعلق الحق ثالث وقوله والافلا المكاتب اي لان
 الاصل عدم ما عاده السيد والاخرى (قوله والمكاتب) يعني بقتنه على الورث) كان كاتب
 ابن ابيه ثم مات عن اخيه اي المكاتب غيره ويعتق عليه وتدخل الكتابة (قوله ولو
 ورث رجل زوجته) اي كلاً او بعضا وكذا يقال في قوة اؤذرت امرأ تزوجها بعد نفي قوله
 بعداً وبوضه وهذا الذي بعده دشيلان هذا

هـ (نقل في اشهاد الاولاد) هـ

اي في أحكامها التي هي السبب النافذة كالاستيلاء والعق وجواز الاستيلاء والوطء
 كقولنا ثبت استيلاء الاسبق وضعها له فبشيء من خلق الادنى ويحبها العتق من
 رأس المال يعرف السيد ويحوز استيلاءها وقوله اكفاء اي وفي الاولاد الشاملين لذكور
 والاناث ولم يقل في المستولدات تبركا بكتابة عقد الحديث الا في نفي العتق بالاستيلاء
 والعق والقرن الا في ثلثة قسائل العتق بالقرن اقوى من الاستيلاء بقرن محبسه عليه
 في الحال وناخره في الاستيلاء والحصول السبب بالتقيد لقطعها فترده في الاستيلاء لظواهر
 مؤيدته قبل موت السيد وقبل وهو الظاهر وان تخصيصه الا في العتق بالاستيلاء اقوى
 انتهى فمن الجنون والخمير يسهل والعق التلقائي لا يفتد منه ما قبل ذلك على اقسام
 الشرع بالاستيلاء فيكون اقوى وقبله عساو واهل وجوهه انفراد كل جزء لا توجد
 في الآخر كما تقرر فتأمل (قوله نتم المصنف الخ) الاولى تقديمه عند قوله كتاب العتق
 وقوله بالعق اي بكتابه وقوله وجبا الخ اي ولياسب الفتم الفتح فلا يحتاج بالعبادات
 والاختتام بالعق الذي هو افضل القران وبين العباد والقرن تناسب ظاهري في جملة

ويرجع صاحب الفضل به هذا
 اذا كانا متضمنين فان كانا متضمنين
 فلا تخاص أو سئل من قديم ما تنصلي
 ذكرته في شرح الشهاب وغيره مع
 قوله هـ سئل فلا يباس بما راجعها
 فان هذا يقتصر لا يقتل ذكرها
 ولو ادعى رتبة كتابة كاتبك رده
 أو ادعى حلف الشكر ولو اختلف
 السيد والمكاتب في قدر الصلوات
 أو في قدر الراحل ولأنة أول كل
 صلاة فله القائم ان لم يتفاعل حتى
 تدعها احكاما أو انما لفان
 أو أحدهما كافي بالسند ولو قال
 السيد سكتا تنكح أو لا تنكحون
 أو تنكحون على فأنكر المكاتب
 صدق السيد ان عرف له
 ما عاده والافلا المكاتب ولو ثبت
 السيد والمكاتب من يعتق على
 الوارث عتق عليه ولو ورث رجل
 زوجته المكاتب أو ورثت امرأته
 تزوجها المكاتب انفسح النكاح
 لان كلامه بما ملكه زوجته ووضعه
 ولو اشترى المصنف كاتب زوجته
 أو العكس وانقضت مدة النكاح
 أو سكتا لبيت ترقى انفسح
 النكاح لان كلامه بما ملكه زوجته
 هـ (نقل في اشهاد الاولاد)
 سئل المصنف رجه الله تعالى كتابه
 بالعق وبيان الله تعالى بوضه

الرجا المذكور ولا ينتمى الكتاب بالحق كذا اذ لا ينتمى في شتم الكتاب بالحق على نفسه
 بغيره فكان الاظهار ان يقول تعالى لان الله يستحق ان يمتدح وجوه مادة الحق في
 الآخر وقوله وفارقه وشارحه مقرب من صفات نعمه في ذكرها فتشال لانها خلاف الظاهر
 بل لا يصح لانه لا علاقة بين نعمته المذكورة وبين حق القوم ان لا يستحق بماله من نعمته
 (قوله لانه) اي هذا الفصل اي وشارحه حق قهرى اي وما كان قهرى يادون ما كان
 اختياريا في الرتبة فليشال نعم فصل التدبير والكتاب عليه فلا يشال هذا لا يصح توسيها
 للتأخير في كون الحق بالاشتغال بغيره بانظر انعمه وبغير الوطء اختياريا في التأخير (قوله)
 مشوب بقضاء وطوار اي مخلوط بضميل اخر اضطر من حيث تسمية عن الاستعداد
 المسبب من قضاء الشهوة ومقتضاها توقف كونه قربة على معاصيته شبة صالحة كقصد
 الحق او حصوله ولا يفتل في غير طاعة قربة سلة او بهذا المستوجب للتأخير عن غيره فكان
 بكتفه في تسمية التأخير بالاعتذار على الحق مشوب بقضاء وطوار (قوله) واتهم الخ الخ
 المتأصل ان في الجمع التي فيها الهاء اربع اقسام وفي الثاني منها اثنتان شتم الهمة وكسرها
 لانه الممكن وما المردف في الثانية فقط (قوله) وراسها الخ) من رب على يحدو في اي جمع
 أم وأصله الخ جمع دخلها الخلف لانه كسبيل الخلف ثم هو سواب مما يقال من شرط الجمع
 أن سادس قربة والمردف لانه فيه وعامل الجواب ان أصل أم همة في المقام وجوب
 الأصل ماقى الجمع من الحروف الأصلية (قوله) وقال بعضهم الخ) هذا هو الذي سمع به عن
 الأول والراوية لا تلائم ذلك ولا هذا الكان أحسن لئلا يوهى العطف على ما قبله وليس
 كذلك بل هو متنافى لبيان معناه ببيان الخلف فتشال وقوله الامهات للناس اي
 فقط والامات الياء اي فقط حتى يتأخر عنها قوله الثاني ويحتاج الى الجواب عن
 انما فيه هذا الأول الثاني وقوله ويمكن رد الأول الى هذا كان يقال قوله الامهات للناس
 اي أكرامها مع المنهم والامات الياء اي الاكرام اسمها فيها (قوله) والأصل في هذا
 اي في امهات الاولاد اي في أحكامها وقدم البديل على الدلول لأن رتبة الدليل العام
 التقديم لدفع عليه المسائل وقوله أكرام أي استدأوى شرطية واه معصاة في الياء
 بزيادة مالتا كيدعق الشرط ولدت عشة لانه غلبت عن فصل الشرط أو هو نفسه
 ووراء هذا ما عارب كثيرة وقوله فهي سورة أي آية الهام لقرية وقوله فهي سورة عن دير
 عنه يطلق الدبر على الموت وعنه معن معنى مع أو بسطة ويطلق على آخر من المسألة
 وعنه معن معنى بعد (قوله) اناني السبابا) جمع سبة كذا ما جمع مذبة بمعنى صدية
 وقوله عتارى من الرأى معن الاعتقاد صرا دابة الاثام لانه شتما عتبه اي فانتقدنا
 في العزل أو هو بلام لا وقوله ما علكم أن لا تتعلموا عا منه هامة ولا يعقل أن تكون
 أصلة وعنه فالهني اي ضرر لم يكن في عدم العزل لأن انداء على ما قدره الله لا لا فاد
 كانت هالي لم يقدروا وجوه دامة من هذا الجاه كان صدم العزل لا شربقه وحقه أن

وفارقه وشارحه من الناس
 فتشال الله تعالى عن فضل ذكره
 أن يميزنا وواللهنا ومشاخصنا
 وجمع اهنا ويحييها وأخر
 هذا الفصل لانه حق قهرى
 مشوب بقضاء وطوار وأمهات
 بضم الهمة وكسرها جمع الخيم
 وكسرها وأصله أم همة بدليل
 جمعها على ذلك قاله الجوهري
 وقوله في جمعها أمهات وأما
 بضم الامهات للناس والامات
 للياء ومثل آخر من قبل جمعها
 أمهات وأما لكن الأول أكثر
 في الناس والثاني أكثر في صرحهم
 ويمكن رد الأول الى هذا الأصل
 في ذلك خبر اجماعه والبر من
 سبيلها هي سورة عن برونه وواه
 ابن ماجة والحاكم وضع اسناده
 وشبر الصحيحين عن ابي موسى قلنا
 يلزمون الله اناني السبابا ونحب
 انما نحن نعتري في العزل فتشال
 ما علكم أن لا تتعلموا ماضية
 كالسنة الى يوم القيامة الا وهي
 كالسنة في قولهم ونحب انما نحن
 دليل على ان يعمن بالله تبارك
 ونحب وامتدح لملك الله تعالى
 عاتفه رضى الله تعالى عنهم لم يترك
 دعوى الفصل الله عليه وسلم
 ديننا ولا دينا ولا عبدا ولا الهة
 خالقه دالة على انه لم يتركهم
 ابراهيم وقبيلة وانما عتبت بوجه

فيكون ما ذكره من جهة الزنا في عدم الاستمرار والافاضة اليها في حال كثرها أولى من كون
 الأبلاد وقوله بوطمة معلق بهائش وقوله صباح الأولى ولو غيره صباح الألباح لا شأن
 في شرف الاستعداد به حتى يتجالح النقص عليه فقاتل وقوله أو يلبس ثوبا له ماء معطوف
 على ثوبه بوطمة (قوله المحترم) أي ولو مع غيره كما لو مزج منه من محترم وغير محترم
 ومن جهة ما حتى صار شيئا واحدا واستند حكمة آية فاقب في الحقيقة بالنسب والاستعداد
 فقاربا للمحترم لأنه من قبل اجتماع غنضين وغير مقتضى لأن من قبل اجتماع مقتضى غير مانع
 حتى يذهب غير المحترم عن المحترم والصبر في الاستمرار بهما في وجهه فقط ولو اعتبر الواقف
 كالوشر بوطمة فزوجه فلما نالها أحذية فاستند حكمة آية فاقب بولاه فيجب بالنسب
 والأدلة لا دلائل اعتبار الواقف (قوله في حال حياته) مهمل في الاستعداد وقت نكاحه لا يشهد
 الاستعداد بالنسب بعد الموت وان انفصل في حال الحياة وهو كقولنا كما سيذكر
 والحاصل أن كان لا انفصال والاستعداد في حال الحياة ثبت بالنسب والاستعداد
 والأثر وان كانا بعد الموت لم يثبت الاستعداد والأثر وأما بالنسب فبغير خلاف والنفقة
 عدم شوبه ولو من جهة منفكة عن الحلي والخمر وان كان الانفصال في حال الحياة
 والاستعداد بعد الموت ثبت بالنسب دون الاستعداد والأثر لا يقال في تركه كغيره فيقبل
 صبره بطلا (قوله فوضعت) الظاهر أنه مراد على محذوف أي مقلد من ترك
 الأصابة فوضعت ما في النفس وهو في كل شيء بحسبه فصدق بما لو وضعت لأربع سنين
 من الأصابة لكن يشبه فيما يظهر أخصا من قلنا أنه إذا لم يكن لها زوج بطؤها وأثرها على
 الغير أيضا تفصيل بين كونه أكمل من سنة أشهر أو أكثر وفي هذا الأكثر أيضا تفصيل بين
 أن يكون لها زوج بطؤها أو لا فلا يسأل في الموضع من سنة أشهر أو أكثر وفي هذا الأكثر أيضا تفصيل بين
 إذا لم ير على العداوة أو لا ذكره لتوجب ثبوت الاستعداد عليه لاحتمال أن يكون ماني
 بعينه انصاح تمامي ولا فرق في الموضع بين كونه في حياة السيد أو بعده ولم يثبت تفصيل بين
 نسبته منه (قوله أو ما) أي جلا أو جلا الذي يجب فيه نفقة كمنكره وصفة أو ما
 موصول ولكن التماس أن يعبر عن لفظ الأصل فمن يعقل وهذا اللطيف بقصد أن
 الحقيقة لا توصف بجاذبات لولا بل واسطة بينهما وذلك لأنه معطوف على قوله حيا أو ميتا
 فكيف تسميه (قوله وهو) في تقديره تقدير أرباب المتألفين وإياديه منهم وأصل
 التماس على ذلك ما قدره على قوله أو ما يجب فيه نفقة من ثبوت الاستعداد بالتمام لا نفقة
 فيه أيضا كدور بل قد يمتنع في المواد من المحضوص وهو اللحم الذي يبين فيه شيء
 من خلق الأدي وقوله أنه كان في خمسة عن ذلك ما يقول أو ما الحياء يبين الخ تمامي
 (قوله من القوايل) أي ومن غيرهم بل ولو من غير النساء كما سيذكر بوجه ولو من غير
 النساء ولا يغني عن تقديره أهل النكاح بل يكون منهم من القوايل بل لا بد من أربع من النساء

بوطمة صباح أو محرم
 تكون جائزا أو محرما
 أو غير متحدة أو باستعدادها
 المحرم في حال حياته (فرضت)
 مما لا يمتنع أو ما يجب فيه نفقة
 (ما) أي علم (يقين) لكل أحد
 أو لاهل النكاح من القوايل

أورجيلين أو رجل واحد أمين وقوة من من خلق آدمي أقاده كتابه التسمي باليهي
 كاسيح وقوله كنهنة الكنايسة استعداده وقوله ظهر فيها الخ اختلاف الظاهر فيها ذلك
 وإن كان لو بقيت لقطعت فلا يشك في الاستعداد أو انما انقضت بسببها الله لأن القرض من
 برائة كرسى ومن جازيها وهما ايضاً ولد او هدايت كذا في قوله له جواب انما هم
 عليه يهيا اي هو دون ماضيه غيره من جسد عشت جوت الله يد او صارت أم ولد
 وهذا الثاني وإن كان أصلاً كنهنة الاستعداد الأول أنسب لأنه أوضح في الدلالة على
 المقصود ولما عتده الباب وهو أن عتقه اجوت الله الذي هو أهم أحكامها لا يعقها
 انسية الولد بل في هذا الأول في الانسية كلام المستوف وقوله سرمة المذ كوروات فيا بعد
 الوضع لا يشك في ومما يدل الجمل أيضاً (قوله ولو لم يكن) من في الموضعين يعني اللام وقوله
 ووهنا ويدين أي المذني اله من فعل الملك التسمي في الزمن تسلط على ذلك فاشيا البيع
 وقه كرسى عهدها بعد قهرم البيع فلا يشك في الاقرويه لومته والقفا هو امتناع عتبه او لو
 ان نفس عليه تاليسم له واهله كرهه كنهنة كنهنة في قوله كنهنة في قوله له وسرور
 وقوله مع بطلان ذلك أي المذ كور من البيع وما بعده وكذا كوروات الوصية في قوله
 وانما استباح ذلك لان المعرفة قد شاع في كنهنة بعد ان الجمة توجس في ذلك
 الاول في المستند ان سرية كنهنة في المعرفة الان يجب بان فعل الجماعة المذ كور
 اذا لم تكن الطريقة رابعة الى ذات المعقود عليه واللام يمكن بجماعة كنهنة فاشك على
 ذلك فتأمل (قوله لم يفرأه ان الاولاد الخ) فيه انه لا يدل على جميع المذني الذي كرهه
 الزمن فاعلم في حصة سميت من حديث آخر ومن القياس على البيع لانه قد يفسد
 اليه فتأمل وقدما شغل هذا الحديث على ما ينشئ على الله يد من كنهنة ما ينزل الملك
 استمارة لا تكن كالبيع والهبة وقه ربا كذا لا بقوة لا يدين ولا يدين ولا يدين وعلى
 ما يجوز في زمن الزمان ومقتضاه انه كرهه يستحق بها سيدها وعلى ان عتق أم الولد يبعث
 سيدها بقره فاذا ماتت فهي حرة (قوله يستحق بها سيدها) جواب عما يقال ما فاشيا
 جندنا فخر بهما في بيع اشارة المذني مع البيع والهبة والأثر ثابت لكل فرد لا في بيعه
 وقوله مادام حية كرهه بقره قوله فاذا ماتت أولئك سيدها تعمير في جميع الزمان وإن
 الذل في معنى التكره وهي لا تعمير في الاثبات فبعد في بقره يقال من المذني ان الاستماع
 كنهنة في الجمان فاشك في مادم حيا (قوله وانما لان أنى يدين) فيه انه يترك في الاجماع
 لا يترك في الواقع عليه وأوجب بان هذا الاجماع يكتفي وهو في بقره بقره كنهنة وقوله في
 أكره ان أشأف الجماعة لا يظهر هذا دليل على بقره لانه يجمد فلا بد من دليل آخر
 (قوله أمهات الاولاد) يدل من سرارينا وانما يقتصر على قوة أمهات الاولاد لا طلاق
 أمهات الاولاد على غير الهائل وقوله والتي هي حية حالية (قوله أوجب عتبه الخ)
 لا ملحة للجواب عتبه الان قرى ترى السامع على غيره لثبتي بخلاف ما ذكر في التورين

(تسمي من خلق آدمي) كنهنة
 ظهر فيها قوة آدمي وإن لم يظهر
 الا لاهي النسبة ولومن غير النساء
 وجواب اذا (عزم عليه يهيا)
 ولومن تفتي عليه يهيا بشرط العتق
 أو من أكثر جرحاً (ورثته وغيبها)
 مع بطلان ذلك أي انما يغير أمهات
 الاولاد لا يدين ولا يدين ولا يدين
 يستحق بها سيدها مادام حيا فاشيا
 مات في حق حرة وراه الله كنهنة
 وقال ابن القطن مواته كنهنة
 وقد تأمل الاجماع على عدم كنهنة
 واشهر من معنى رضى الله تعالى
 عنه يان كنهنة كنهنة في بقره
 المذني فقال في انما سميت به اجتمع
 رأيي ورأي عمر على ان أمهات
 الاولاد لا يدين وانما لا يرى
 يعقق تعالى عتبه الملك يان
 مع رأي عمر وقوله رابع الجماعة
 أحب المذني ان يان وحده فقال
 اقتضوا نفسه ما انهم يفتنون في
 اكره ان أشأف الجماعة فلا يترك
 بأ كنهنة يهيا فاشيا كنهنة
 فتأمله الاجماع وما كنهنة في
 من خلاف بين القرون الاول فاشيا
 انقطع وهذا يخصص منه وما
 فراه أبو داود من جابر كالبيع
 سرارينا أمهات الاولاد والتي
 على الله يد يرضى في القرى يان
 فاشيا أوجب عتبه

بالمدح ونحوه منه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلوا به انهم قد تقدم عليه منه منسوب اليه من قولهم لا يرفعون يدايهم
 الله عليه وسلم من غيرهم من انساب الاولاد كجبريل وميكائيل من منبج بهما يعنيهما من ١٦٥٠ نقب انما على عقد حقيقة وهو الاصم
 راجع الى الصانع الاول والابن من غير راجع اليه السابق اولاً هذا النوع من السابقة لا يحتاج
 الى جواب عنه لان فعل الصانع وقوله لا يرفعون يدايهم وقوله لا يرفعون يدايهم ان شرطه الصانع عدم
 امكان الجمع وهو هنا ممكن بهذا التفسير على الترتيب واجب بان جعل في قوله لا يرفعون على
 الترتيب خلاف الظاهر بل لا يحتاج الى تقدم مانع من خلاف امكان تخصيص القول بالسبب (قوله)
 وانه منسوب الى النبي استدلوا براجعه الى عطف الابعاد على الاستدلال عطف تفسير
 أي ان يجر الابعاد في ان ذلك الظاهر عليه النبي واقر ما في غلب على ثلثه ذلك وقوله قد تقدم
 ما نسب اليه ولا يرفعون أي ان القول المذكور منسوب اليه بقينا في عدمه على ما نسب
 اليه من الابعاد (قوله) ويستقيم من منبج بهما (الخ) جازعاً استدلوا بمسائل آخرها
 مستندة الى القياس كذكره بعد هذه الصورة الاستدلال بتفاوت نسبة زقوله بهما من منبج بهما أي
 لنفسه الاول من القيود ومثل السبع الهبة ثم ان أرادوا الحق لم يتكف للقول وان أرادوا
 التملك استقيم السبع فورا وقرئتم لنفسه ويزعمون ان ذلك فرض أمثلة له لزود
 الفرض وهو نفس العتق بذلك (قوله) يرفعون يدايهم على عقد حقيقة أي عقد يرفعون يدايهم
 العتق في المال وهو الاصم وقوله يرفعون يدايهم على عقد حقيقة أي عقد يرفعون يدايهم
 خبراً وانه لا يرفعون يدايهم على مدحها بالاربع اذا خلعت على حبس فيها وقوله ويسرى الى
 ثباتها أي على السبب ولا يرفعون يدايهم على مدحها بالاربع اذا خلعت على حبس فيها وقوله ويسرى الى
 فانكرت عتق بالقرار ولا يرفعون يدايهم (قوله) يحمل المتع (الخ) الاولى فيما يظهر تقدمه
 على الاستثناء وقوله ودارت عنه عطف لازم (قوله) وكذا يصح بهما في صور (الخ) هو
 من جعله المستثنى فكان الاولى ان يقول عطفه على قوله بهما من منبج بهما
 اذا كانت مستثنى من ان مضى معبراً وجاز به تركه الخ والقول القامح من روى
 الراهن حاسب ولا يرفعون يدايهم (قوله) يقال في نسبة المائل الى الاربع ويحذف في مسئلة
 الراهن اذا كان المرئ من غير فرع اما فرقه فلا يمنع ردها من مدحها في الاستدلال ولا يحتاج
 الى من قوله وكذا يقال في مسئلة المثناة (قوله) وهو أي السبع معبرون لازم
 استدلاله وان لا يرفعون يدايهم في مسئلة المثناة (قوله) ولا تفرق الرقاء فان المأذون له (قوله) اما
 الصورة الاولى جعلها أولى بالسبب للاربع بعد ههنا أولى نسبة والا فمضى ثلثة
 وقوله بعد ذلك من غير ضرورة (قوله) ويستقيم (الخ) الاولى وانه من ثلثة التصديق
 بغيرها والمرعى بها وقد عرفت من الثالث الخ وقوله بالتردد التصديق بغيرها بالتردد لانها
 ولا يرفعون يدايهم لانها في ملكه اليان بها بالافعل ومنسل قدر التصديق بغيرها بالتردد
 جهتها لكانه يرفعها التصديق بغيرها بالتردد ولا حيلة في الصورةين لانها في ملكه
 قطعاً واختصاصاً (قوله) فانه يرفعها (الخ) أي يرفعها لانها في ملكه بالتردد بغيرها وقوله
 ولا يرفعون يدايهم مستقيم منه بقوة الاول ويستقيم من ثلثة الاستدلال وكذا يقال

ومم ذلك ما استولده غلبته على اعتناها على نقله لألفاظه إلى افعال الرواية وماذا استكمل الذي سجع مسين فوطي امه فرفلت
لا تخرمنه شأه فان الولد لم يلقه قالوا ولكن لا يحكم بملوغه قال الباقون في ظاهر كلامهم هتفتي فقلنا ثبت استلاده والذي
هو به المالك بملوغه وموت استلاده فمضى في كلامهم استثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه لا استثناء انتهى في العمود الاستثناء
واختلف في فتوى استلاده فيجوزها فانما ليس قريح فتوى ابن الرفعة وسعه البتة ورجع إلى سبب خلافه وتبعه الاذوني
والزركشي ثم قال لكن سبق في الحاوي والتوازي الفتوى انتهى وكونه كشفاً لادراهن المصغر أشبهه كونه كالمريض فانه
من يقول بالفتوى دشم بملغ بعض ومن ٦٦ يقول بملغهم يشبه بملغ ان المصغر يخرج قيداً للحركات واما المالك اذا اسبل

لا يجوز بيعها لما قام عليه الأصل أنها لا تملك كذا كذا قاله الإمام مالك أبي حنيفة والأشعري
 يخرج ملكه عنها (خبره) محل صحة إيجابها إذا كان من غيرها ما إذا جرد نفسه فإنه لا يصح لأن الشخص لا يملك نفسه
 فهو محل لها أن تنسب ونسبها من سيدها فليس ما قالوه في إيجابها لو أرتفع وسقطت عن سيدها جازاً عنها كذلك ولو مات
 المبيع فإن أجراها فنقض الأجرة فإن قيل لو أعتق رقبة المؤجر فنقض نفسه الأجرة فهل كان هذا كذلك أبي حنيفة
 يأن الأجرة قبل البيع لا يملكه من ثمنه الأجرة فاعتاقه بثلث على ما يملكه وإم الإذن فكأنه يملك نفسه ما فأنقضت
 الأجرة قبل المستقبل

مستقلة من اوقية ان العبد أيضا مال نفسه بالاعتاق فكان الاولى له ان يفرق بان الامة
مستقلة العتيق قبل موت السيد ولا كذلك العبد فإنه ليس مستقلا للعتيق قبل الاعتاق على
أن المداير في انقضاء اجازتها بعد موته على تقدم الابلاد عليها وعدم تقدمه فكان عليه
نصيب الفرق بين ما اذا اجبرها ثم اجبها حيث لا تنفسح بموت السيد بخلاف العكس وبقر
تقديم استحقاق المنفعة على استحقاق العتيق في الاولى دون الثانية فافادى هو ~~والعكس~~
ولا وجه فيه من بين المستوفى والذوالاجازة لاعتاقها في عدم انقضاء الاجازة للعتيق حيث
تقدمت على الاجازة فالفرق الذي ذكره لا يجدي نقضا (قوله ويرشذ من هذا) أي
الجواب ولكن الاستدلال من ثمة الاول المتعلق بالسيد لأن كاه وقوله لا تنفسح الاجازة
أي لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتيق (قوله الوطع) بقدر الشارح فلفظه
صارا لاجازة ان الوطع معطوف على التصرف بعد أن كان الخارج من عبارة المتنازع
معطوف على الاستفهام وكل صحيح (قوله نعم الخ) وجميع هذه المسائل يترجم فيها
الوطع الثاني كالاول وحده فلا وجه لغيره اقله هذا اذا لم يحصل مانع منه لا متنازع الوطع
في هذه الأمور مطلقا فينبى الابلاد بعده (قوله ومالوا له البعض امته) أي لانه
مخووض من القسري قالوا ليس أهلا لولاه ونسبه ان التمسر لولاه فيه الرق ينقطع
بأنه قتل من ربه على وجهه بمثل بعضه السيد وفي الوطع مصرف منفعة ذلك البعض لغير
السيد وهذا الامور متوجه على اعتقاده سواء وطع ولا متنازع السيد وليس كذلك
فانظر ما عليه ذلك ولو قبل بأنه تعبدى لم يضرب تأمل (قوله وإذ مات السيد) أي أو صار
في حركة مذبح أو فرق وقوله عتقت أي من حين الموت وان تآخر الوضع عنه فموت يكون
كسبها لها من حينه وبسبب عتقتها انقضاء الولد وراو هو من حيثها فسرى العتيق منه اليها
وانما وقع على موت السيد مع ان الموجبة الولادة لانها احق بالولادة وتبني السيد
حقا لما لم وفي تعبدى عتقها بالولادة ابطال لخصه من الكسب والعتق في تعبدى بموت
السيد حفظه الله في مكان اول (قوله ولو كان مستقلا) من كلام ابن عمر (قوله وهذا) أي
الحكم من عتقه مع قتله السيد وقوله قبيل أو انه أي ظاهره ان لا ينافي ان القبيل مات
عند انتماء اجد (قوله وعتقه من رأس ماله) قد يعم توقف عتقها على وجود تركه
وليس مراد بل يفتق وان لم تكن تركه اصلا (قوله لولا قوله الخ) الاولى انما هو قوله الخ
لانه لا ينج عتقها من رأس المال وقوله أم عتقها أي لانظر الى ما فوته من منافعها التي
كان يستحقها الموعنة لانه انما عتقها على نفسه لاعلى الورثة وقوله في المرض واجمع
للإحسان والاعتاق وكذا قوله أم لا لان ربيع هذا الى الاعتاق فيه نظر لانه بقيد ان
عتقها في حال الصحة يكون بفساد من رأس المال وهو لا وجه له فكان الاول ان يقول
بعد قول المانع عتق من رأس المال وان استوفى له في مرض الموت وحسب كذا الوجه
عتقها فيه تمام (قوله فان الرخصة بها تعصب من الثالث) فان لم يوف بها كذل من

وبوجه نحن هذا انه لو اجروا علم
احكامها ماتت لا تنفسح الاجازة
وهو كذلك وله تزويجها بغير اذنها
لبقاء ملكه عليها وعلى منافعها
(و) (الوطع) لام ولله الاجماع
وليدت المداير في المتقدم هذا
اذا لم يحصل هناك مانع منه
والمواقع كثيرة فتمسكوا لو اجب
الكافر أمته المسلمة او اجب
الشخص أمته المخضمة عليه بسبب
أو رضاع أوه عاصرة ومالوا له
مكتاتيه ومالوا له البعض امته
(وإذ مات السيد) ولو عتقها له
بقصد الاستعجال (عتقت) بلا
خلاصها من الرق الاذلة والمروى
البيع عن ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما انه قال أم الولد أعتقها ولدها
أي أعتقها من الرق ولو كان
مستقلا وهذا أحد المسائل المتنازعة
من القواعد المعروفة وهي من
استقبل رقيق قبل أن يملكه عتق
بصره من عتقه (من رأس ماله)
لقوله صلى الله عليه وسلم
اعتقها ولدها ورسوله اجعلها ام
اعتقها في المرض أم لا أو صبي
من الثالث أم لا بخلاف مال أو صبي
بجمعة الاسلام فان الرخصة بها
تجوز من الثالث لان هذا الاتفاق
حاصل بالاستماع فاشبهه اتفاق
المال في الاذات والشهوات

وأما المال وثالثه الوصية من جهة الوصايا فثبتها بالوصية (قوله ويدعيها)
ظاهر انه لا بد من اعتناق الورثة له وليس كذلك نكاح الأولى ان يقول ويكون عتقها
المختل فثبت وقوله قبل الدين والوصايا بالاجابة اليه لطلب من قوله بحثت من رأس المال
لان معناه ان ثبتها لا لخصب من التركة بل الأولى منه لانه قد يورثهم انما من التركة
وليس كذلك (قوله الحاصل قبل الاستلام) الأولى منه لانه لان ادخال هذا القسم
في كلام المصنف يؤدى الى حذف خبر الولد وهو ما قدوة بقوله لا يعتقون والى أن قول
التي بمنزلة خبر ان المذنب والى أن قوله من غير ما يتعلق به حذف والى تثبيت الخبر
لان عليه يكون ذكره وانها واجبة الامة لا بد من كونها مستولة وتوضيحها بانها عتق
لستولة خاصة وكل هذا لا يفي لاسم المصنف عدم الحاجة اليه (قوله لا يعتقون) سواء
لا يعتق وقوله به من الاسباب التعبير بالثبوت لا بد من قوله لا يعتقون فمخرج عتق
علم فلا يفي عنه ما قبله لانه لا بد من عوارض المصنف والى ان لا يعتقون فمخرج عتق
به لا رخصة فثبت وقوله لا يعتقون فمخرج عتق به لا رخصة فثبت وقوله لا يعتقون فمخرج عتق
أقول استضافته (قوله بخلاف الولد الحاصل بعد الاستلام من غيره) أى بخلاف
والد من السيد وان علم ان وجهه الامة سواء الذي له الاستلام وقدره فثبتها
لاعتقاده سواء وقوله لا يعتقون فمخرج عتق به لا رخصة فثبت وقوله لا يعتقون فمخرج عتق
منه سواء والى ان لا يعتقون فمخرج عتق به لا رخصة فثبت وقوله لا يعتقون فمخرج عتق
الواضح بان ثلثها أمته أو وليته الحره والى ان لا يعتقون فمخرج عتق به لا رخصة فثبت
(قوله في منع التصرف فيه الخ) زيادته على الحق فثبت ان جهة قول الحق ولدها بمنزلة
ابنته مطوعة على قوله بحثت من رأس المال بل على قوله لا يعتقون فمخرج عتق به لا رخصة فثبت
فثبت وقوله بما أى التصرف فلا حاجة للتصريح فيه بعد (قوله ان
كان اش) ظاهره ولو ثبتا وهو كذلك لانه انما يورث بالمال لا بالولاية فثبت وقوله لان
مكتان ذكر اى لانه لا حاجة له في نكاحه بل فيه ضرر وعليه بخلاف نكاح الامة فثبت
وقوله وعقده هو مجرد عتق على منع لانه من جهة من دخل تحت قوله بمنزلة (قوله
لان الولد يبيع أمه وأخاوسرى) يؤخذ منه ان ولد امته مباح بعض وقوله لا يعتقون فمخرج عتق
فيه به أى في أحكامه لانه لا بد من الاستسلام وليس موجودا في الولد وكان الأولى
ان يقول في سبها أى المهر لان يقال ذكر ضميرها نظرا لانه لا يعتقون فمخرج عتق به لا رخصة فثبت
أى المذكور من المهر به ويحتمل وجوه السبب بمعنى سبكه المهر عليه وهو الحره
وقوله استقره أى استقره لاحتقانه (قوله ولا يعتق السيد الخ) وهذا والذي بعده
مستثنان من قوله بمنزلة نكاح الأولى ان يقول نعم لاعتق السيد الخ وقوله لا يعتق
ولده أى يعتقها المذنب كقول بل يورث السيد وقدره حق ولد المكاتب يعتقها المصنف
باستحقاقها الحق الاداء والايراء وفي اعتاقها ابرا مضافا بخلاف المستولة فثبتها

حيث ذكر الكتاب ولا يجرى العقل في هذا يعني المكتوبة بدل قوله لا تقبل النقل إلى لانه
لو قيل تقبلوا الاستعداد قدوة في حاله لا قبل العلم في حاله لا قبل العلم في حاله لا قبل العلم في حاله
من يتنص إلى آخر وأجاب الأول بأن المصدق وليس كالمصدق فاعتذر (قوله ولو لمادة
وله المزمعة الخ) قد تناوله المصنف في قوله في قوله المزمعة ولو لمادة (قوله ولو لمادة
لان الابن فيمنعنا ح بل هو أولى بمعاذ كرهنا التمسيد في المزمعة لا الأب وعدم
الاستعداد الابن للائمة والطلاق هذا من ذلك التمسيد انه لا بد منه في المزمعة أيضا عما
يظهر ومنه حيث قد لا يتم المطلق فيأبواهم تقوذاً بلا داعيل لامة الابن المزمعة
مطلقاً وليس كذلك فلما لم يقوله تقوذاً بلا داعيل لامة الابن المزمعة
مادة المجلس أي وعلى الابن أيد الانشاء وطوأة آية ولا تقوله على الزوج مادة الحل لعدم
تسليمه من التمسيد بهما للنفقة في مقابلة التمسيد (قوله لان الاعراف الخ) مادة القبول
الحل وفي النسب والاستعداد (قوله ولو لمادة الخ) اما من أجل الرجوع من
الشهادة بالابلاذ فيطبق المصنف على ما ان كان ح دون قبل الموت وقبل وجود المصلحة
وفي هذا لا يفرق على الشهود في الحال بل بعد الموت ويوجد الرجوع ويكون بعد
الموت ويوجد المصلحة وفي هذا يفرق من الحال ثم ان السامع ذكر حكم الرجوع قبل
الموت في الشهادة بالاقراء بالابلاذ وترا ح كمال الرجوع منه بعد الموت وتكس
في الشهادة بتطبيق المصنف يستدل بكراهية كل ما ذكره من الاختلاف في قوله
ولو لمادة الثاني) الأولى بجلان لصاحبه استهت بالانقطاع الاثني في التضمن في السامع
لا تميز من غير قرينة في الكلام فتعنه وشهادته بما يثبت من دونه فيما يظهر فتأمل
وقوله على اقرار السيد هل الاقرار بعد امتهن الابلاذ سره وقوله لغيره ما شأني أي للسيد
الآن فلا يشأني أنهم ساجد بفرمان لوارثه كما يأتي وقوله ولا قيمة لها بانفرادها أي لانها لا تفرد
بالعقد وقوله وليس أي الرجوع عن الشهادة ح كما يأتي الخ وقوله قد يعود إلى
مستصحبه أي لوضع يده عليه بخلاف الشاهدانه لوضع يده على أم الولد (قوله لغيره
لوارث) أي قيمة لامة وقت موت سيد هالانته ما قوتوا على الوارث وتمايشه اتمته
وقوله لان هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة الخ يحتل بقاؤه على ظاهره أي خالف
فرجوع عن الثانية يثبت الرجوع عن الأولى ويحتل ان قيمة تقديره أي لان الرجوع
عن هذه الشهادة لا ينقطع عن الرجوع عن الشهادة بتطبيق الحق أي وفيه الفرق
فليكن في الرجوع عن هذه أيضا فتأمل وقوله ولو لمادة الخ أي وهذا هو شاهد الخ ليكون
بمنه من مقابلة انما ح كما يشهر به التعليل وقوله غرما أي قيمة المطلق عنه وقت
وجود المصلحة على ما يظهر أشد من نظيره السابق لانها ما قوتوا ربه أي السيد فتأمل
وقوله بتعنيته نويحت الشهادة بوجود المصلحة انما بتعني المصنف ما يبرق آخر فلا
غرم على من شهد بوجودها عند الرجوع عن الشهادة بتطبيق فتأمل (قوله ان أم الولد)

لا تقبل النقل وجهان فيه هو ما
كما جزمه الفقهاء الأول ولو لمادة
أما ولد المزمعة فتعني ذلك بلاذ
كالإد السيد له ما عرفت على
الزوج منه المجلس في جارية حيث
المال كإثارة الابن فيمنع
واظها وان أولاده فلا نسب
ولا اعتبار لادوان ملكه وبعد
سواء ح فكان تقيرا أم لان
الافتقار لا يجب من حيث المال
ولو لمادة الثاني على اقرار السيد
بالابلاذ ويرد ح به ثم وجه
عن شهادة تمام بقدر ما يثبت لان
المال باق في حاله بانفرادها وليس
البيع ولا قيمة لها بانفرادها وليس
 ح كما يأتي في بعضه في خاصه
قائه في عهدته فبان بده حتى يعود
إلى مستصحبه فان مات السيد غرما
لوارث لان هذه الشهادة لا تنقطع
عن الشهادة بتطبيق الحق ولو لمادة
بتعنيته فهو حديث المصلحة ومكتم
بقيمة غير ما عرفت على الرضي
تقبل المصنف من تشاري البعدي
وأقره ان الزوج إذا كان ينفق ان
أم الولد سوء فالولد سره عليه قتمه
للسيد ولو لمادة السيد عن نفقة ثم
الولد أجبر على تخليته بالنسب

أى لبيدها وقوله ركبته أنه أى وقت ولادته لأنه قوت رقبته على السدة فله (قوله)
 وتنفق على نفسه أى منته وما فضل عن مرتبة نفسه ألفه سد وقوله أو على إيجارها أى
 لتنفق على نفسه ما من أجرهما (قوله ولا يجبر على عبثها) أى ولا على مذهبها من نفسه
 وقوله كالأرفع الخ هذا قياس مع الفارق لأن الاتفاق يجب بالمال دون الاستمتاع وأيضاً
 الاتفاق لابد منه فكان الأولى التمسك بالشرط نفسه بل التفتة لم يخصه فى الحق
 والتزويج حتى يجبر على أحدهما بل يكفي له تنكها بالكسب أو إيجارها (قوله فان هجرت
 عن الكسب) أى المال تزويجاً لائقاً لشخص من قواهم بضمير مع الرق سائر صفات الكمال
 فتأمل سرور وقوله فتشتم على بيت المال أى فرضاً بالقام لا بالتألف والأجر على تزويجها
 فان لم يشترع على ميسر المسلمين (قوله والله سبحانه) هو اسم سد وهو جند التزويج
 والمصدور السبع وهو مذهب بقل واجب المذهب أى أسمع الله سبحانه أى اعتقد أنه
 مسيح وقدس عن كل ما لا يليق به كاله وقوله أعلى أى من كل عالم فافعل التفضل على باب
 لكن انظر لزم العلماء بالاحكام بسبب الظاهر فان نظر له عليهم بحال نفس الامر كان على
 غير بابيه إلا أنه لما فى نفس الامر الله تعالى وكانت عرضه بذلك التبرى من دعوى الإعتاة
 وقوله والصواب أى الاحكام الموافقة لقوا مع أخذ من المقام وان كان الصواب غير
 مختص فى الاحكام لأنه مطلق الموافق للواقع (قوله وهذا آخر ما يسره الله) لاهنا من
 جعل فى الآخر معنى النهاية والتميز جند تقاسم الاشارة إلى جمع ما شرجه المتن
 والمعنى هذا الذى شرجه المتن غاية ونهاية ما يسره الله أى سله أى ولي يسره غيره لو وجد
 وقدر نفسه قوله من الاتفاق فى محل الفاظ أى شعاع لأنه بيان ما قبله (قوله من
 الاتفاق) ان أرى بدال معنى العلى فلا تقدر والاحكام على حذف مضاف أى من متعلق
 الاتفاق وهو الكلمات الماتية بها أو على حذف مضافين أى من موجب أمر الاتفاق وهو
 القناعة وذلك لان من الاتفاق بيان ما هو غير الاتفاق لأنه عبارة عما شرجه المتن وأما
 الاتفاق نفسه هو راقته إذا عرفت أنه أى راضاً وسنة فاعلم من متعلق الاتفاق أو من
 موجب أمر الاتفاق وهو القناعة والرضا فاعلم والفتاة معدة رقت كرضى وزنا به معنى
 بخلافه فتم بالفتح فهو كسأل وزنا ومعنى (قوله فى محل الفاظ) أى معنى الفاظ أو فيه
 اكتفاء أى فى بيان شديدها وبيانها أو آثار الاتفاق كروا ضاهة والتفوية مجازية
 وقوله وقد نزل اسم فعل معنى خذ وقوله مؤلفاً أى من المصنف لأنه يعترف به حصول
 الاتفاق بين مؤلفيه بخلاف المصنف وتعبيره بالمصنف بعد شأن التعبير بالمراتب هنا التفتن
 (قوله موضع المسائل) يجوز تناوب الفاعل والمفعول أى وقع عليه التوضيح وأن فى
 المسائل عرض عن المضاف إليه أى مسألة جمع مثلية وهي اثبات المحمول للموضوع
 وله أسماء مختلفة باعتبار كذا كذا فباعتبار أنه يثبت عنه يسمى مسئلة وباعتباره أنه يثبت
 بالنيل يسمى معطوياً وباعتباره أنه يدعى يسمى مدعى وهكذا وقوله بحر الدلائل أى مذهبها

وتنفق على نفسه أو على إيجارها
 ولا يجبر على مذهبها وتزويجها كما
 لا يرفع ملك الحسين بالهجر عن
 الاستماع فان هجرت من الكسب
 فتعفى أى بيت المال
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 وهذا آخر ما يسره الله سبحانه
 وتعالى من الاتفاق فى محل الفاظ
 أى شعاع فدونك مولانا وضع
 المسائل بحر الدلائل

جمع ليدل وهو لغة المرشد واحد ملاحما يمكن التوصل به بجميع الظواهر الى علمها وتبين انما
كان كتابا كتاب والسنة واعمالها والقرص لمن مدح مؤلفه اترغب فيه فكل من قرأ به وكثر
الاتجاه به لا التفر ولا ينافيه وقوله اولاً في حل انما لا في أي ضاع المشعر وعدم علم هذا
المؤلف لانه لم يقع انتماءه وهو مشرب آخر فاقبل (قوله فلو كان له) أي المؤلف المذكور
وقوله نفس أي روح وقوله ناطقة أي عن فكره عاقل وقيل النفس بذلك لانه لا يلزم من
وجودها كونها ناطقة كنفس غير العنصرية فلا يشاعها القول الا في وقوله وان من منطقتة
انتهى بأوله الدراسة والناحية التي لا بد من الدلالة على ان الفقه في الانطلاق وقد ير صم
قوله وكلام فصيح اذ لا بد في فصاحة الكلام من تمام الاخلاق للسان فاقبل والمراد هنا
الطراصة أخذ من قوله فقال وان كان يطلق بعض الكلام ومنه واختلاف الاستسكام
فأقبل (قوله فقال) أي فقل فقال أي قول صريح في راضع لا يشاعها والباء زائدة
وقوله وكان عطف حرفي والدراسة عطف على راضع والناحية عطف على بالانطلاق فاقبل
وقوله قد راعى الظاهر أنه يدل من مقال صريح وكلام فصيح وهو تعجب من الدرر أي القبح
الذي ترى فيه من ان هذا التأليف حديث نشأ منه هذا الاهتمام وقوله قد لاشارة الى عطية
هذا القول والتهجب حال تعرض النفس عند الجهل بسبب الشيء ومن ثم قيل اذ اظهر
السبب بطل التعجب وقوله الرائق أي انما من كدورات التعجب وقوله الرئيس أي
كثير الرئاسة اذ في الرئاسة على غير من الخرافات لجهل بالارتباط الجدة كذكره جهه
المسائل لان مقام المدرس تاسبه التهم ووصفه بكونه رئيسا بعد وصفه بكونه تلميذا
من الوصف بالعام بعد الخاص فاقبل (قوله ولا شئت دليخ) أي لا بطل علمها أولا بطل
اقله علمها ابتداء الفعل للفاعل أو لا مفعول وعلى جملته داعية وانما عالمها لانما سبب
ظهوره وهذا التأليف حديثه وان كان في ذاته غير متوقف عليها اذ هو ممكن
بالاعلام فاقبل وقوله الفائق النفس قريب من قوله اولاً الرائق الرئيس ومقام المدرس
مقام الطالب والتفاسد برب الشوق فكان الانسب تسمية علمه كما هو شأن السبب
فاقبل (قوله وهذا المرقف لا بد أن يقع لاحد وجلبن) أي يحصل ويحقق عند ذلك
الاحتمال ان يطالع عليه وخضه بكونه من الرجال لانه الغالب والانه يكون من النساء ايضا
فاقبل وكان الاولى حذف احده لانه يقع لكل من الزنجان كما يدل عليه كلامه فكان
الاولى أن يقول لا بد ان يقع لرجلين احدهما كذا والاخر كذا والمراد بالرجلين المصنفان
من الرجال لا خصوص الاثنين منهم كما لا يخفى والمعنى ان المطالع على هذا المؤلف من
الرجال ينقسم الى قسمين اما عالم الخ وقيل على المقسم الثاني الايدان بشره ونسبه ذلك
(قوله اما عالم الخ) فبعد العلم بكونه محبا للصحة ما ترجمه عليه بقوله فيشمدني بالخبر الخ لانه
اذا كان مبعضا له لا يشأ مبعضا ذكر بل قد يشاعه خذ وقوله فيشمدني بالخبر الخ لانه
البي فيشمدني بما معه للاستغناء عنه بالخبر فاقبل وقوله فيشمدني بالخبر الخ اذ اذ من

فان كان له نفس ناطقة وليس
منطقتة فقال بقائه صريح وكلام
فصيح قد مر مؤلف هذا التأليف
الرائق الرئيس ولا شئت دليخ
هذا المصنف التائق النفس
وهذا المرقف لا بد ان يقع لاحد
رجلين اما عالم الخ
فبعد العلم بالخبر الخ

السائل قد وضح ما يتعلق بهذا الموضع من انتمائه على صفات الكمال فكثير من جهة
 له سائل ويطلب انما نظره وابطاح معانيه الى غير ذلك لا يفيح الزم انه ما صلاح مثلا نعم
 يحصل ان راديه ما يعم الشهادة لا يكونه على المحرر بل الخ فلتأمل (قوله سمى) هي هذا
 الاستبعاد لا لغيره بل لانه غير مناسب هنا وقوله يجده أي ان يجده فان مقدرة وقوله من
 العذر بيان لما يجمع وهو معنى قوله الذي الخ بيان لوجه اعذار ذلك العالم فغير مجده
 من العذر وتنبه على عظم عدد وان الجاهل الا في حيث شئ مع عدم انقضاء التشريع لاسيما
 مع انقضاء العذر فلتأمل (قوله) وما جاهل ببعض في اثبات هذا القسم سره ظن وهو
 لا يتحقق الا ان يقال انه قد قام عنده ما وجب ذلك التفت فتأمل وقد الجاهل بكونه مبعوثا
 لانه اذا كان على الواقع منه التشريع المشار اليه بقوله فلا اعتبار بوجوه الخ وقوله
 منه سأل حادثة عن طريق الحق وهو مقابل لقوله ولا يمتنع وقد يمتنع لانه قد
 لا يتبين اذا كان منه ما للعلية انما هو على نفسه فلتأمل (قوله) فلا اعتبار بالخ الظاهر
 انه مر تب على محذوف أي يقع منه مزيد التشريع والتسكين فلا اعتبار بوجوه الخ
 أي فصاحه كما صاح الكلاب واختار وصفه تشريعه بالوجوه فلا بد ان يفهم تشريع ذلك
 الجاهل فتأمل وقوله ولا اعتداده هو معنى قوله لا اعتبار وقوله بوجوه سمى تشريعه
 بوجوه اشارة الى انه لا يدري وجه التشريع لموله وانما الجاهل له عليه ما عنده من
 البعض والتعسف فتأمل (قوله) ومثل الخ الظاهر ان الاصل وهو موافقة مثله ومخالفة
 لادبه اجماعا ولا يرد به موافقة مثله ولا مخالفة وانما تقدم لفظ المثل لاجل المبادرة الى
 التمهيد عليه بعدم الاعتماد على موافقة مثله ومخالفة وأثبت موافقة مع ان شأن البعض
 لاسيما اذا كان جاهلا متعسفا عدم الموافقة بل الكوفا على مخالفة لانه ياتيه بالضرورة
 الموافقة في بعض الاحيان وقد هما على المخالفة مع انهما كانتا كما عرفت فكانت
 التقديم لان التعسف مما لا في الموافقة لهما من التأصيل او لوقوع الجدة فربما اعتبرت
 موافقة لاذن فربما بعدم الاعتماد عليها والتعويل عليها الى ان بان ذلك الجاهل في سبب
 الاحتمال وتارة سقوط الاعتبار وسبب تدبيره لانه لا يمتنع بالضرورة بالطريق الاولى الا ان
 مقام الزم كقيام المدح باسمه الا لطلب فلتأمل ولم يقل مثلا وهو لا يوجب لان العرب
 اذا اتوا في شيء القيل عن احد بقوله من مثله يقولون مثله لا يهل كذا او مرادهم انما
 هو التي عن ذاته لانهم اذا تروا عن هو على اخص صفاته فقد تفهموه ووجه المخالفة ان
 المتكلمين باب دعوى الشيء لا ان التقدير انتم لانهم كذا الكون من كل عالمات
 لا يشهد (قوله) لا يبعثوا فتد ولا مخالفة أي لا يعتدوا بواقعة على حكمه فلا يعتد به
 هذا الحكم صحيح موافقة ذلك الجاهل عليه ولا يعتد بواقعة به حيث يقال هذا الحكم غير
 صحيح فتأمل ذلك الجاهل فان قلت كيف ذاع قولهم هو الفضل ما شهد به الاعداء
 اوجب بانه لما كان جاهلا بغير موافقة والظاهر ان المخالفة في الموضعين ليست على لهما

عنى يجده من العذر الذي هو
 لازم الاكثر وما جاهل ببعض
 متعسفا فلا اعتبار بوجوه
 ولا اعتداده بوجوهه ومثله
 لا يبعثوا فتد ولا مخالفة

الذي لا يماثل هو الذي يعاقب الموافقة والخالفه ولا عاقبة من غيره لهم. لان الضم
 اتم ما فيه من غيرهم. وانما ظاهرنا ان المراد من ان الضم في الموافقة لانه اتم في الضم وقد
 برز منه حذف منه قوما حدث لم يزل هو افقته ومخالفته في كذا وان كان مشتق السباق
 ان المراد خبر ومن الموافقة والخالفه لثالث المولف فلا تامل (قوله والخالفه) أي بآدائه
 الحصر كما عساه أن يقع من الاعتداد به في الموافقة ذلك الماهل ومثله في الآدائه
 الاعتداد في غيره من الآدائه خاصة وانظر الخ فتأمل وقوله الاعتداد أي الاعتناء
 والاعتداد والتوثيق والاستيعاب وقوله يذو النظر أي يوافقه ومثاله في الآدائه
 ومثاله يذو النظر ان كور في قوله ما عالم الخ وقوله الذي الخ هو معنى المذهب المتقدم
 ولم يتقدم بكونه عالما كما سلف لان الاعطاء انما كور لا يذو له ولا يكونه مما كاسب ايضا
 للاشارة الى ان الانصاف يفتي عن غيبة في الشهادة بالخبر واعذاره في الاعتقاد تامل
 (قوله اذا وضعت الخ) رابع قوله فلا اعتبار بغيره عن الخ وقوله وفي الاعتداد الخ على
 دليل القبول والاعتداد المشهور ومثله رابع للثاني ويجوز رابع الاول وفيما ذكر كرام
 عشره قد بينا لثبوته في مخالفتهم له فخطبه له ايضا عنه يجب بانه لا ملازمة بين المخالفة
 والخطبة اذا كانت مع إقامة العدول لا خطبة بل هي عين الرضا لاسيما اذا كان الخلف
 كرام على الله هو غير خافع بحصول المخالفة بل ولا خلافات لها كما ترون بل قوله السابق فيها
 عسى يبعد من العثار في جعله يسمي بالاعتداد لا للرجح فتأمل (قوله اذا وضعت عن)
 أي عمل وجواب اذا حذف أي فهو والمعدية اخذ من السباق ويحتمل ان يقدر بقرائنا
 فهو والمالوب فتأمل ولا يصح أن يكون هو قوله فلا زال الخ لانه لا يقرب على رضا كرام
 العشرة بل هو مستأنف أو عاين في الجواب والمسمى ولو استقر غيب لما على فتأمل
 وقوله كرام مع كرم ضد القليم وهو من اذا ساد انكر اياه ومثاله في الاعتناء واستغنى بالانصراف
 هو ضد هاتين الاشياء وقوله عشر في المراد من الماشرين له والخالفين وقوله فلا
 زال غيبا لا للثني وزال الثني والى الثاني فالعنى استقر غيب القسام على والمراد به
 لا يما في استداره لانه يظنه كما قد يشوعم وأقره غيبا فالوزن والاخالفين غيبا في
 أو قوله لانه ما يؤمل بكل لثيم يحصل الاضافة للاستغراق أي فلا زال غيبا ناهي كل لثيم
 منها بدليل قوله أولا كرام عشر في تامل وليعصم في هذا المعنى
 دعهم بقولنا فينا بل قد يسمي دعهم باسمه عن ثم وارين
 أي يعون من قال قولنا فينا القول يسمي وصف الكلام لثالث بلامين
 (قوله فان ظفرت) أي أي المالملع على هذا المذهب الذي يتناقض مع الفخر بما ذكره
 وقوله شافه تأييدت موجودة في غير هذا المذهب حسب رأيك ويحتمل أن يكون
 المراد بشروها عظمه وأنه تأمل وقوله فادعى في بعض الشافعية أي مكانة لا حساني
 المثلثة كعنه الشافعية في هذا المذهب وفي الحديث من اسدى اليكم مرفقا فكافوه
 فان لم تكنوا فادعوا له وخص الدعاء في بعض الشافعية لان حسنها بالموت على الايمان أهم

وانما لا اعتبار يذو النظر الذي
 يعطى كل ذي حق حقه
 اذا وضعت في كرام عشر في
 فلا زال غيبا ناهي لثيمها
 فان ظفرت شافه فادعوا له
 يحسن الشافعية

حادث فقل به العاقل وفيه ان الخطاب لى قوله فان قلت ان الخ شامل ان فيه بعده ولا معنى
 للدعاء بحسن الخاتمة بعد الموت وانما المناسب بعده الدعاء بقصو عقوبة الذنوب فلو حذف
 منها حق الدعاء لمكان أولى وأعم ويكون المعنى حسنة ذنبا قد عجز لى بحسن الخاتمة وبغيرها ما دامت
 حيا وبمعمورة فادع لى بغيرها من كل ما فيه نفع أو روى لى فلتأمل وقدم هذا الشق على
 الذى بعده نظرا لرغبة التمسع وبغيره بان للتواضع وكأله يقول ان التقصير فى هذا الموضع
 بزيادة امر محتمل لا مقصود به والا فللناسيب التعبير فى سببها ما يختلف الشق الثانى فان
 فيه على باهى وذلك لان الشك واذ المحقق والظن بالقائد لى هذا المؤلف أمر محقق
 لأشك فيه تناسبه التعبير بالاختلاف الظاهر بعينه القلم فغير محقق بل يشكوك فيه فتناسبه
 التعبير بان قد يعاب بأنه عجز فى هذا الشق بان قلت ان التقصير فى الناشئة بالسرود وفى هذا
 السند محتمل لعدم الوجوه قد تناسم التعبير بان فلتأمل (قوله وان قلت) بغير هذا الظاهر
 مشا كل ما سبقه والانه لا يستعمل الا فى الخير على ما يظهر وعلمه فكان المناسب ان
 يقول حسنا وان وقعت وقوله ثم عظم أى برزته وأضاف المعترضة الى القلم اذ انما يمانى ان
 وقعت لانه لا يستعمل عن قصد وفيه ان هذا معلوم لى لا تناسبه قوله بعد فادع لى بالاجاوز
 والمفطرة لانه حيث كانت المفطرة عن غير قصد كان لا يتم فيها حتى يحتاج للدعاء بالاجاوز
 والمفطرة فكان الاولى بالناسيب ما يسببه وكأهو مقتضى التواضع ان لا ينسب العقوبة لغيره
 فلتأمل (قوله والعذر الخ) كالتعليل لمخذوف مفعول فعله قوله فادع لى أى واقبل
 معذرتى وتلطفت بها لى فالى أول الشين الخبار والسادات والعذر مضمول عند انذار
 والتلف من شيم السادات فلتأمل وأل فى العذر لان مستغفر انما يشمل كل عذر ولو ضيفا
 جدا حكايا يشعر به مقام المدح لانه أتم فيه غنائم وقوله عند خبار الناس المراد بهم
 وبالسادات الاتيين الكرام المارون ففيه تفق وهم جميع خير شريف صغير بالتشديد
 لاجع الخ لى لان أتمل التقصير لى لا ينفى ولا يصحم وقوله لمن شيم السادات أى من مصاباهم
 وعاداتهم والسادات بهم سند بطلى على معانيها الخليل الذى لا يستغفر الغضب ومما
 من يفرع اليه عند التشديد وقوله مأمول أى من شين من الأهل وهو الرما الذى هو
 فقل القلب بمرغوب فيه مع الأخذ فى أسباب حصوله والا كان طامعا وبغيره ان هذا
 قصر قبله فى حد ذاته بضع النفر عن هذا المقام الذى هي فيه لانه مقتضى كونهم
 سادات وان التفت من شيمهم أن لا يوقف حصول اللطف منهم على الأخذ فى أسباب حصوله
 واللام يكن لهم ضربة عن غيرهم اذ خيرهم كذلك غالبا فلتأمل (قوله وأما سالى الله الخ)
 شير لفظا انشاء معنى وذكرنا فمضمر روى لى حذفه هو الغالب وفيه انه لا وجه لسؤاله
 الله ان يجعله لى التوجه وان يتقدمه فى الآخرة لان هذا السؤال انما حاصل بعد وجود
 هذا الموقف وقامه وهو ان لم يقرن بنية فاسدة حال تالفة كان مخلوصة لوجه الله واتبعه
 به فى الآخرة حاصل لا محالة فذكر لى فى سؤالها طلب تحصيل الحاصل وهو متحقق وان
 اقترن بنية فاسدة كالمشبهة كان كل من مخلوصة لوجه الله واتبعه به غير مشات حصوله

وان ظفرت بعشره قلم فادع لى
 بالاجاوز والمفطرة والعذر عند
 خبار الناس مضمول والفساد من
 شيم السادات مأمول وأما سالى
 الله ان يجعله

وان ساء لان التلاويح المسموعة ملاءمة غير ممكن وكذا الآية على المعنى ولا يمت هذا
 الى التلاويح بل كان عند التمر وتبين فلتنازل (قوله لربعه) أي ذاته فله ملاءمة لاجل الجمع
 الحاصل بقوله فلتنازل لا فلتنازل المسمى كما قد يثبت لان التلاويح ما كان لله وحده فلتنازل
 بقوله حين يكون: انقل في الآخرة فالتلاويح أي معدوماتها وان انقل في الآخرة تارة
 يكون معدومها وتارة يكون موجودا وليس كذلك بل دائم لعدم وعظاها يطلب
 الانتفاع به في تلك الحالة فقط وليس مراد بل مراد ما هو أهم كرفع الدرجات في الجنة
 واعتاش في ذلك بالذات كرفع عونه ونسبه به في ذلك الحسن أن يكون كذلك في ظل العرش
 ووصف التلاويح في التلاويح بالسموعة انقل غير العرش أما انقله موجود غيره مدوم كما ورد
 في الجمع فلتنازل (قوله وان يصيب الخ) غير الصواب إذا ما تمسك بقوله القبول منه
 كتمسك المسموعة من علو من المصوب عليه بحسب لا يمتد به في الجنة ما وان كان هذا
 حاصلا أيضا من قوله قبول القبول حيث أثبت لقوله ولا إشارة إلى طلب أعظم أنواع
 القبول (قوله فانه الخ) مراد بقوله فانه الخ أي والله الخ أي والله أثبت انقله
 أكرم رسول أي من يستل وأعز ما هو أي من يستل من يحصل قبله (قوله ويختم
 هذا الشرح الخ) أي وان كان ختم هذا الشرح بالعق بطريق التسليم ختم من قبله انقل
 التمر بالعق انقله ثابت للعق لانه فكيف يعاقب به وجاع العق رقبته من النار ولا يرد هذا على
 الرافعي لان المهرقة ثم المراد انقل القبول قريب من ختم الشرح لان الختم حاصل به
 لانه قد حصل جملة انقل بقوله والله سبحانه وتعالى أعلم والمقررب من الشيء يضع انقله به
 كما قال القريب من الوصول أنت وأصل والتمريض الموقوع شذوذاً وانتم جميع فلتنازل
 (قوله كما ختمنا) الكتاب فلتنازل ليرجو ومما صدر به أي بالله من رجوان تصق من النار
 وقائلاً لا يوجب ختمنا بالعق كما كنا وقد عرفت أول الفصل في انه لا وجه لعل لربا العق من
 النار بل علمت بكتاب الله ان لا فرق بين الختم والختم به كما أنه لا علم بين ختم من ختم
 كله بالشيء وبين ختم رقبته غيره من النار من شذوذ انقل من رجوان العقب وقائلاً للعظيم
 نفسه لا للعظيم ومعه غيره ولو من خصوص الختمين كلهم بالعق لعدم قدرته على تحصيل
 الرضا عنه فلتنازل وقوله وقائلاً أي ذواتهم فجميع الكل باسم الجنة فلاضافة بيان
 (قوله ما يتأتم أي مشرونا وصبرنا) وقوله وان تسلم أي تسبر وقوله والى رضوانك أي خلت
 رضوانك وهو الجنة والاباب يتسنى المات وقوله رجا أي كل ما يرجو شذوذاً من حذف
 الممول لا خصوص بالعق من النار وقوله ولا تصيب دعاءنا أي يرد وعدم إعطاءنا سؤلنا
 لان الختمية عدم الظفر المقصود وقوله لربنا لعلنا من حذف سأل من فاعل نرسو أي حال
 كوننا سؤلين اليك في تحقيق رجائنا وإعطائنا سؤلنا لربنا (وهذا أثر ما يسميه الله)
 سبحانه وتعالى بنسبه وكرمه على شرح العلامة الخطيب الشرنبلالي في شياخ في الفتحة على
 مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وأرضاه وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل
 منا وان يرحمنا برحمته الخاصة والعامة وان يعطينا من أهوال الحاقة والعامة والهدى

لوجه الكرم خلاصا وان
 يتسنى به حين يكون القتل في
 الآخرة فالتلاويح وان يصيب عليه
 قبول القبول فانه أكرم رسول
 وأعز رسول وختم هذا الشرح
 بما ختم به الرافعي كله المهر
 بقوله فانه ختمنا بالعق
 كما يتأتم أي ان تصق من النار
 وقائلاً وان تصق الجنة كما
 وان تسلم من سؤل المالكين
 سؤلنا والى رضوانك ابنا
 الاسم فلتنازل حقيق رجائنا
 ولا تصيب دعاءنا لربنا بأكرم
 الراحمين رضي الله عن سيدنا محمد
 وعلى آله وأصحابه وأزواجه
 وذريته وأهل بيته الى يوم الدين
 فلتنازل من انك انت الجمع
 الطير رجا انقلنا ولا شوائب
 الذين سبقونا بالابواب ولا تصيب
 قه فلتنازل الذين آمنوا رجا
 انك رؤوف رحيم (قال المؤلف
 رحمه الله تعالى) وكان التراجع من
 ذلك يوم الاثنين المبارك ثاني شهر
 شعبان من شهر رنة اثنين وسبعين
 وثمانمائة من الهجرة النبوية
 على صاحبها أفضل الصلاة وأتم
 التسليم

الذي عدنا بهذا وما كنا نهدى لولا أن هذا الله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه والتابعين وأترد دعواهم أن الجده عبد الله بن عبد المطلب (وكان القراب) من تأليف هذه
 الحاشية قبل عصر يوم الأربعاء الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة
 ألف ومائتين وسبع وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم



بعد حمد الله على الألف والصلوة والسلام على خاتم أنبيائه يقول راجع غفران الأوزار
 إبراهيم المسوي المشيب بعد الغفار شيخ التصحيح بدار الطباعة أمارة الله على مشاق هذه
 الشاعرة ثم دون غافر المسوي طبع حاشية الشيخ عبد الله التبراري على نسخة مسند
 أقرانه وعدة نسخة وأرانه الفاضل الأمل والكمال المجلد من أمطى إلى الغلا
 سكاره شيخ السادة القضاة الشيخ صالح بن محمد داعي لأنشاء الله بهما ثم إن هذه
 الحاشية ذات الخماس القاشية قد مطمح من مشكاة ما بين مشاق الأوزار وقصص من
 شرازهارة التي وسع البرار وبنات من ابتكاره كانت ما هاهنا من القلوب إلى ههنا
 الأفراح وأوصفت بغيره وهو زعمنا ما حدثه الافتكار الإلهافي ضمن الأوصاف
 فكما حدثت على غرضه على مجاله الناطق ونافى وعلى نوب أنهام ماطعة هي وجوب
 لشاطين الأوطام فاهية ترد إلى شئ من المظاهر من مسرى ويقتال في سطر التسليم على
 أسماء الزمان فخرا أو غلبت أيديها كالمذهب في قالب التفتيح وصوت امرئ يلو يجه
 أكثره صريح قبلها من نتائج أقسامها هاته لا يكافئه الجاهل دلائل خطابية كلف
 لا وهي السبع وحده ونويعه بوجهه الفاضل الأرملة الكمال الأحميد من يمكن
 في فضله مساوي الشيخ عبد الله التبراري وكان طبع هذا الكتاب المستعذب
 المتطلب للطبعة الباهرة الزاهرة المشرقة دواحي بجدها المشرقة كواكب
 صدها في ظل حيد الزلافة والحكام بهجة الأمل والأيام من قلب برغامة أحسن ما يولد
 واعترفه بجعل السيد سائر الولد بدرا صدرة وقطب دائرة الأمانة واقع القيون
 في أيامها وتجعل الفيتور عند انضمامها حاشي على الأقفاص المصروفة بفتح مطرونة
 وياح ظلم الظالم بطله وحرمة ذي الأيدي المشكورة والقضائل المشهورة والمقاتلة
 الماثورة والمنساب التي لا تزال على سفحات الدهر مطبوعة سلالة الملوك الأجيال
 وتلاصقا الأكرام الأقياد صاحب الهم الفائقة والتمائل الزاخرة المحب إلى ربه عالم
 والنسب عليهم غيث انعامه وعدله الرافق بهم إلى كل مقام على عز مصرنا
 التديوا جميل بن إبراهيم بن محمد على أدام الله أيامه هذه العمرة ولا يرت ظالم الظالم
 محمودة بساورة القمرية ولا يرت مصر مودة العزائم مشبهة النعام برعاية
 الخبال الكرام وأشباهه النعام خصوصا الوزير الشهير البديل الأصم ذي الجند

الأنيل والشرف المجلد من الرشد والاصابة والندوة والنجاة من عو باطن التلثم
 حتى سعادته شاف نفي لازلت الابام شيتة بتم من علاه والكتاب من ريد در علاه
 ولما دشت عن فصح هذا الكتاب ادعوا الرابعة انطلق بقوله في ما بين الرابعة
 فقال وارين وبلغ الكتاب ومقرمه ومؤلفه قد انجز

أردو: روض أشت بساوي * أم تفرأ شيب بالرحبت يداوي
 وقسي أحيضان تسدد أسهما * غوي وقد شيدت باني بقاوي
 أم أسطر الرعيان دهرها السبا * فاشتر منها عصفيل عوداوي
 أمدي عروس فنانة جالس على * شرح الخليل فاك به يلاوي
 للفاضل الثبت القسمة الشيخ عبيد الله نجل الفاضل النسيروي
 آياته خفيق ترك المذخر خلف شلبا وليس لك في مساوي
 كم قد دشت من مطلق فيه وكم * قد نصبت أم تصد فيه مساوي
 أنست به بيتها على عوش كما * أنسى على المهاج من المساوي
 نوب الهداية من بعد من ههنا * بعض ياردة الشلالة ناوي
 قد قش الحرق لشهرة قهها * بالبيع من لم يكتف بيميناي
 يب المصنوع كوم على من عهد * الشيخ عيسى عشت الاوي
 كيف العناية وكتبه القضا من * أعيت ضاق به عند الراوي
 بجزامر لاه أجسسيل جزاه * وكساه من حلق الجبال كداوي
 مقصص ههنا قهها الطاعة جبهة * ماشا بها الامحود غاوي
 لله عشر شذو ابقر مضاريف * ماشين بخص منهم بدعاوي
 كتبت عليها قففت مؤرنا * طبعته ورائي الاثني الراوي
 ٢٠٠ ١٨٢ ٢٢٥ ٤٨١

١٤٨٩ هـ

هذا وقد صيكان طبعها الطائفة وقيل شكلها القليل من غير لادارة عن المكاة
 مدير المطبعة وانكافه من ناده المصالي بالمال أعني جناب جين بك مصنف
 وقفاة وكفه السالك جاد تصديقه عن ابن جيل اخلافة عنه بقى حضرة
 محمد آقاي حسني وملا شفة ذي الرأي الالة حضرة آقاي الحسين
 أنشئ احمد في افراتك ناك الرعيان سنة تسع ومائتين وألف
 ومائتين من عميرة سيد الكونين على الله ونم
 عليه وعلى آله وكل تابعه على منواله
 ملواليا الملوان وطلع
 الزبرقان